إعداد

**محمد معاوية سعدي**

إشراف — فضيلة المحدث الشيخ زين العابدين الأعظمي رحمه الله تعالى

وبذل الهمة - فضيلة الأستاذ محمد عبد الله المعروفي حفظه الله تعالى

تقديم — فضيلة الشيخ محمد شاهد الحسني السهارنبوري حفظه الله تعالى

# الشَّيخ عَبد الفَتّاح أبُو غُدّة

في ضوء

تآليفاتِه وتحقيقاتِه

سلسلة
الدراسات الحديثية
(١٠)

مجمع الشيخ محمد زكريا
جامعة مظاهرعلوم
سهارنفور

✿ كتاب: ✿ **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**

في ضوء

في تأليفاته وتحقيقاته

✿ إعداد: محمد معاوية سعدي الغُوركفوري

✿ تقريظ: الشيخ سلمـان عبد الفتاح أبو غدة

✿ تقديم: الشيخ السيد محمد شاهد الحسني

✿ الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م

✿ نشر وتوزيع: جامعة مظاهرعلوم، سهارنفور، يوفي، الهند

الهاتف: ٢٦٥٥٥٤٢. البريد الإلكتروني: jamiamazahir@gmail.com

الداعية الكبير الناقد البصير المحدث الأصولي العلامة البحاثة

# الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله

المولود سنة ١٣٣٦هـ والمتوفى سنة ١٤١٧هـ

## في ضوء تأليفاته وتحقيقاته

إعداد

**محمد معاوية سعدي**

إشراف — فضيلة المحدث الشيخ زين العابدين الأعظمي رحمه الله تعالى

ونجل أخيه - فضيلة الأستاذ محمد عبد الله المعروفي حفظه الله تعالى

تقديم — فضيلة الشيخ محمد شاهد الحسني السهارنبوري حفظه الله تعالى

مجمع الشيخ محمد زكريا

مظاهر علوم سهارنبور (يو. بي.) الهند

بسم الله الرحمن الرحيم
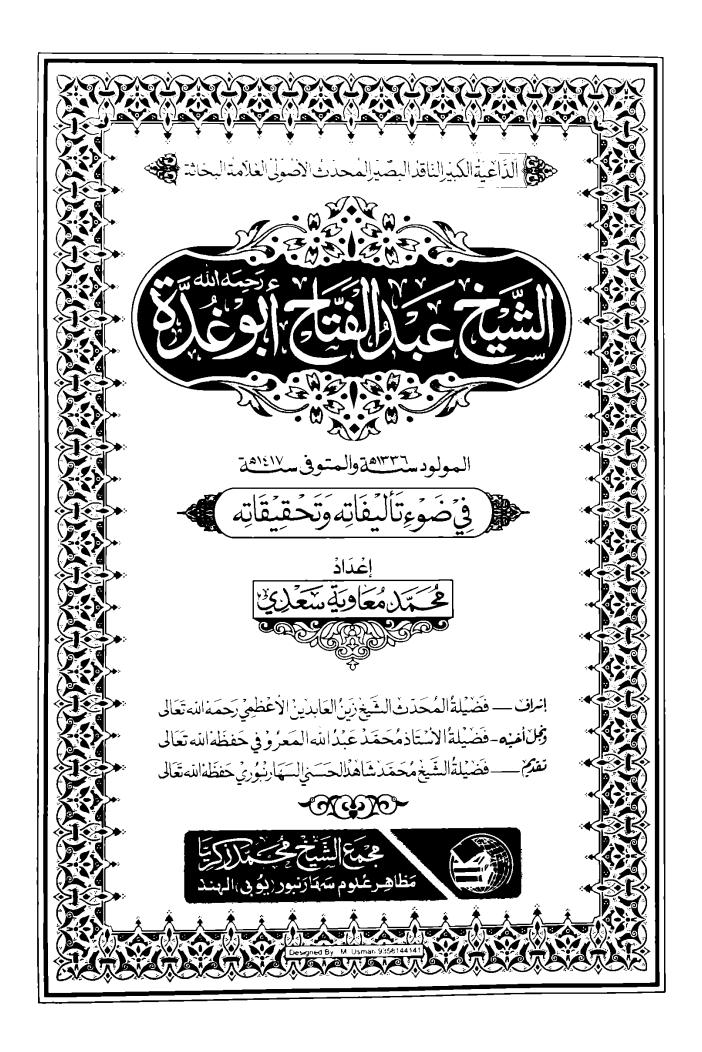
# تقريظ

العالم الفاضل الباحث المحقق

الشيخ سلمان عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله تعالى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تَفرَّدَ بالبقاء، وكتبَ على جميع خَلقِه الفناءَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد الأنبياء، وإمام الأتقياء، ومُربِّي الشهداء، وعلى آله وصَحبِه أهلِ الصَّفاء، وعلى أتباعهم وتابعيهم بإحسان إلى يوم الجمع والجزاء.

أما بعد: فقد طلبَ مِنِّي أخي الجليلُ فضيلةُ الشيخ محمد معاوية سعدي ـ أعلى اللهُ مقامه ـ أن أتشرَّفَ بكتابة مُقدِّمةٍ لكتابه النافع الجامع «أبو غدة في ضوء تأليفاته وتحقيقاته» فأقولُ ـ وبالله التوفيق ـ: إنَّني استفدتُ من هذا الكتاب الماتِع النافع الجليل العظيم الذي حَوى خُلاصةَ علم سيدي العلامة الوالد طَيَّبَ اللهُ ثراه.

وقد أحسَنَ وأجادَ وأجملَ أخي الشيخ محمد معاوية في جَمعِه وتأليفه، ونَقَّبَ وغاصَ في مُؤلَّفات سيدي الوالد رحمه الله، وإن شِئتَ فقُل: إنه بَصَّرَ عُلومَ الوالد وتآليفَه، وجَمعَ ما تَفرَّقَ مِن شَتاتِ المسائل والتحقيقات والبُحوث والتصويبات.

فغدَا كتابُه رَوضةً غَنَّاءَ يَجدُ فيها الناظرُ المُتعة والعلمَ والفائدة.

فجزاه الله عن والدي رحمه الله وعني خير الجزاء، وتَقبَّلَ منه عملَه هذا وسائرَ أعماله، وأكرَمَه بالرِّضا والقبول، وصَلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

سلمان أبو غدة

جدة ١٤٣٥/١١/٨

# تقديم

## الشيخ مولانا السيد محمد شاهد الحسني حفظه الله تعالى

## الأمين العام لجامعة مظاهر علوم، سهارنفور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا شريك له، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه البَرَرة، وعلى أتباعه وأوليائه الخِيَرة، أما بعد:

فمِن فَضلِ الله علينا ـ مسؤولي إدارة « جامعة مظاهر علوم » ـ من أول يومنا إلى الآن أنه قد وفقنا لخدمة دينه وسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ، في ميادين العلم والعمل بأعمال متنوعة وجِهات مختلفة: من الدعوة والإرشاد، والإفتاء والتدريس، والتصنيف والتأليف، والبحث والتحقيق، والتخريج والتعليق.

ولعلماء الجامعة ومتخرجيها آثار جليلة في موضوعات شتى من التفسير والحديث والفقه وغيرها من العلوم الإسلامية النقلية والعقلية.

ولكن الميزة التي قد امتاز بها الجامعة عن جامعات أخرى هي عنايتها الفائقة بعلم الحديث النبوي الشريف، فقد قام الخِرِّيجون فيها بخدمات جبَّارة مشكورة في نشره.

يُدبِّج فضيلة الأستاذ صدر الدين عامر الأنصاري ـ رئيس تحرير مجلة « ثقافة الهند » دهلي ـ انطباعاته عن جامعة مظاهر علوم بهذه الكلمات:

« ... ولعله ميدان يحق للمدرسة بجدارةِ أن تفتخر بإنجازاتها وخدماتها فيه، فإنها جعلت هذا العلم السامي موضعَ اهتمامِها الخاص، واعتنت به

عناية منقطع النظير ...، وسعت في إحيائه تدريساً وتعليماً كتابةً وخطابةً، وقام أبناؤها بخدمته طباعةً ونشراً، توضيحاً وشرحاً حتى جعلوا هذا في متناول أيدي الطلبة، فهنا ألوف من الكتب والشروح والنشرات التي كتبت ونشرت في هذا الموضع السامي، وبينما بذلت الجهود في نشر الجوامع والصحاح والسنن وشروحها عنيت بإيصالها إلى عامة الشعب عن طريق اللغات المحلية، فجمعت آلاف من الأحاديث النبوية ـ على صاحبها الصلاة والتسليم ـ تحت شتى العناوين والأساليب، ونشرت بطرق مختلفة مرات وكرات»[1].

ورُزِقتْ هذه المدرسة بفضلِ الله تعالى منذ تأسيسها رجالاً عاملين مخلصين، وعلماء متّقين ربانيين، أمثال: الشيخ العالم الفقيه سعادت علي السهارنفوري، العالم الرباني الشيخ الجليل محمد مَظهر النانوتوي، والمحدث الشهير الشيخ أحمد علي السهارنفوري رحمهم الله، من السلسلة الذهبية التي تنتمي إلى الإمام ولي الله الدهلوي ومدرسته.

ومِن أعلام العلماء وجهابذة الفضلاء من المحدثين والفقهاء الذين درسوا في الجامعة أو تخرجوا فيها:

الشيخ أحمد حسن الكانفوري، والشيخ عبد العلي الميرتهي، والشيخ أحمد علي المراد آبادي، والشيخ حبيب الرحمن بن المحدث السهارنفوري، والشيخ خليل أحمد المهاجر المدني، والشيخ محمد يحيى الكاندلوي ـ والدُ شيخ الحديث مولانا محمد زكريا ـ والشيخ عبد اللطيف البورقاضوي ـ مدير الجامعة سابقاً ـ والشيخ عبد الرحمن الكَيمِل فوري الباكستاني، والشيخ ظفر أحمد العثماني

---

[1] جامعة مظاهر علوم: نبذة من تاريخها.

التهانوي ـ صاحب «إعلاء السنن» ـ والشيخ محمد إدريس الكاندلوي، ثم الباكستاني ـ صاحب «التعليق الصبيح» ـ والشيخ بدر عالم الميرتهي، ثم المهاجر المدني ـ محرِّر «فيض الباري» وصاحب تعليقاته ـ والشيخ محمد زكريا الكاندلوي المهاجر المدني، والشيخ محمد أسعد الله الرامفوري ـ مدير الجامعة سابقاً ـ والشيخ محمد حياةْ السنبلي المراد آبادي.

والشيخ أشفاق الرحمن الكاندلوي ـ مفتي الجامعة سابقاً ـ، والداعية الشيخ محمد يوسف الكاندلوي، والداعية الشيخ محمد إنعام الحسن الكاندلوي، والمفتي الشيخ جميل أحمد التهانوي، والمفتي الشيخ محمود الحسن الغنغوهي ـ مفتي دار العلوم ديوبند سابقاً ـ، والشيخ عبد الستار الأعظمي، وأخوه الشيخ عبد الجبار الأعظمي، والشيخ الطبيب محمد أيوب السهارنفوري، والعارف بالله صديق أحمد الباندوي، والشيخ بشير الله البورماوي، والشيخ شمس الضحى البورماوي، والشيخ عاشق إلهي البرني المهاجر المدني، رحمهم الله تعالى، وأمثالهم من الجهابذة في الكثرة الكاثرة.

**شخصيتان بارزتان للجامعة:**

وتَحتلُّ شخصيتان بارزتان من هؤلاء الأجلة مكانةً مرموقة على تاريخ الحديث للجامعة:

١: فقيه العصر المحدث الكبير الشيخ خليل أحمد السهارنفوري المهاجر المدني، دفين بقيع الغرقد.

٢: وسماحة العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا المهاجر المدني، دفين البقيع أيضاً.

ويمتدُّ عصرُ خدماتهما في الحديث النبوي بالجامعة على قرن.

١ـ: كان الإمام خليل أحمد السهارنفوري من كبار الفقهاء والمحدثين، ولد في صفر عام ١٢٦٩هـ = ١٨٥٦ م، والْتحق بجامعة مظاهر علوم في عام ١٢٨٣هـ = ١٨٦٦م، واشتغل بتحصيل علوم الدين النقلية والعقلية، وحصل على شهادة الفراغ من الجامعة في ١٢٨٨هـ =١٨٧١م.

وقد حصل له السماع والإجازة في الحديث مِن أعلام العلماء والمشايخ: أمثال الشيخ محمد مَظْهَر النانوتوي، والمحدث المُسنِد الشاه عبد الغني المجددي المهاجر المدني، والشيخ عبد القيوم البُدَانوي، والشيخ أحمد دَحلان مفتي الشافعية بمكة المكرمة، والشيخ أحمد البرْزَنجي من علماء الحرمين الشريفين، رحمهم الله جميعاً.

وأقام بالجامعة نحو ثلاثين سنةً منقطعاً إلى تدريس كتب الحديث والفقه وغيرهما من العلوم، ثم توجه إلى تأليف كتابه «بذل المجهود في حل أبي داود»، وفرغ عنه في آخر حياته ـ ١٣٤٥هـ ـ بعد هجرته إلى المدينة المنورة ـ زادها الله عزاً وشرفاً ـ فاشتهر بنسبته اسمه، وطار صِيته، وذاع نفعه في أنحاء العالَم الإسلامي.

وتوفي رحمه الله في شهر ربيعٍ الثاني عام ١٣٤٦هـ بالمدينة المنورة، ودفن ببقيع الغرقد.

والذي يحسن ذكره هٰهنا مما يدل على ما كان يسعد به من مكانة بارزة في العلم، ولا سيما علم الحديث: أن العلامة رشيد رِضا المصري[1] عند ما قدم الهند تفضَّلَ في الجامعة زائراً لها ولفضيلته، فكتب انطباعَه عن شخصيته قائلاً:

---

[1] قلت: العلامة رشيد بن علي رضا اللبناني ثم المصري ـ المولود ١٢٨٢هـ = ١٨٦٥م، والمتوفى ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م ـ صاحب تفسير ـ تكملة ـ «المنار» ومجلة «المنار»: من أفراد

«لم أنسَ ولن أنسى زيارةَ مدرسة «مظاهر علوم» لمدينة سهارنفور، وأكبر مُدرِّسيها الشيخ خليل أحمد الذي لم أر في علماء الهند الأعلامِ أشدَّ منه إنصافاً، ولا أبعدَ عن التعصب للمشايخ والتقليد، وما ذلك إلا لإخلاصه وقوة دينه ونور بصيرته»[١].

٢ـ: وأما تلميذه العلامةُ المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندلوي فولد في شهر رمضان المبارك عام ١٣١٥هـ = ١٨٩٨م، وحفظ القرآنَ الكريم في صغر عمره، ثم الْتحق بجامعة «مظاهر علوم» في ١٣٢٤هـ، وتخرج فيها عام ١٣٣٤هـ.

ثم عُيِّن مدرساً بها، ولم تمض مدة حتى تمَّ تعيينه مدرساً للحديث النبوي في عام ١٣٤١هـ، فلم يزل يدرس كتاباً بعد كتاب من الكتب الستة وغيرها من أمهات كتب الحديث، إلى أن أصيب ـ عام ١٣٨٨هـ ـ بنزول الماء في عينيه الكريمتين.

---

الزمان في سعة العلم، وحركة العمل، والجهد المسلسل في شتى نواحي الدين.

ولكنه أكبرُ تلامذة الأستاذ محمد عبدُه، وخليفته من بعدِه، وقد استفاد من جمال الدين الأفغاني عِلمه وفكره.

وجمال الدين الأفغاني: رجل قد رُمي بالرفض والعمل للإنجليز، وهذا والله أعلم، ولكن الذي يظهر من آثاره العلمية والعملية: أنه منشئ مدرسة فكرية قامت في أواخر الخلافة الإسلامية بدعاية راية الاجتهاد، والتحرير من المذاهب الأربعة الفقهية، ومخالفة مدارس التصوف الإسلامي؛ مع ما كان على الانحراف الشديد في العقيدة، والميل إلى الفلسفة الجديدة والعقلانية المزعومة.

فهذه مدرسة فكرية لها أثر قوي سيء في إبعاد المسلمين عن طريقة السلف الصالحين، ولها بعض مواقف في ميادين العلم والحرية، ولكن إثمها أكبر من نفعها. ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم﴾. و﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب﴾. (محمد معاوية سعدي).

[١] مقدمة بذل المجهود.

وقام خلال ٤٨ عاماً هذه بتدريس «مشكاة المصابيح» ٣ مرات، و«سنن» أبي داود ٣٠ مرةً، والمجلد الأول من «الجامع الصحيح» للبخاري ٢٥ مرةً، كما درسه بكامله ١٦ مرةً.

وقد أَلَّفَ ما يَربو على مئة كتابٍ في مختلف العلوم، واكتسبتْ منها سُمعةً طيبةً في العالَم: تعليقاتُه على «لامع الدراري على جامع البخاري»، وتعليقاته على «الكوكب الدري على جامع الترمذي»، و«جزء حَجة الوداع والعمرات»، و«أوجز المسالك إلى موطأ مالك»، و«فضائل الأعمال».

وهاجر فضيلة المحدث الكاندلوي في أواخِر أيام حياته إلى المدينة المنورة، فتوفي بها في ٢ من شعبان عام ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ودفن بالبقيع في جنب شيخه السهارنفوري رحمهما الله تعالى رحمةً واسعةً.

وقد بارك الله في عمر الشيخ رحمه الله، فتخرّج على يديه أفواجٌ من الطلبة، واستجازه كبار العلماء والأساتيذ الفضلاء، وانتفع به خلق كثير.

## الصلة الوثيقة بين الشيخ الكاندلوي وبين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة:

ومِن طليعة مَن حضر جنابه، واستفاد من علومه، واستجازه في الحديث: عالم حَلَب وتلميذ الإمام محمد زاهد الكوثري، سماحة العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة الشامي الحلبي ثم السعودي (١٣٣٦ ـ ١٤١٧هـ)، دفين بقيع الغرقد، رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

وكانت بينهما صلة وطيدة وعلاقة روحانية، تتجلى بما جاء بينهما من المراسلة والكتابة، وقد لقب الشيخُ أبو غدة شيخَه الكاندلوي بـ«ريحانة الهند»، كما يخبر بنفسه في تعليقة له على كتاب «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» ص ١٨٥، حيث يقول:

« ... أستاذنا العلامة المحدث الكبير، الفقيه الصوفي البصير، الشيخ محمد زكريا شيخ الحديث في مدرسة (مظاهر العلوم) ـ كذا، وصوابه: (مظاهر علوم) دون ألف ولام ـ في سهارنبور، و(ريحانة الهند)، كما لقّبتُه بذلك يوم زُرتُه في رِحلتي للهند وباكستان عام ١٣٨٢ ... ».

ولما قدم الشيخ أبو غدة الهند في العام المذكور، وزار الجامعة في ٣٠ من ربيعٍ الأول، استجاز من فضيلته في الصحاح الستة، فأجازه فيها[1].

ثم سجَّلَ انطباعَه عن المحدث الكاندلوي، وعن الجامعة بهذه الحروف:

« ومن الحق عليَّ أيضاً أن أسجل: أن هذه المدرسة لها المِنة الكبرى على المحدثين في خدمة الحديث الشريف، فقد ظهر منها جهابذة قاموا بنشر الحديث روايةً ودرايةً خير قيام، وكان خاتمتَهم من الراحلين مولانا الشيخ الإمام خليل أحمد رحمه الله تعالى، ولا تزال بركاته الفياضة في خلفه الأرشد مولانا محمد زكريا مدَّ الله ظلَّه، وجعله نورَ الأهِلَّة.

وإني لأغبط الطلبة الإخوة الذين يَحظَون ببركات أنفاسِه كل يومٍ، فالرجاء أن يكونوا على يديه مصابيح الهدى وكواكب الدجى ».

ولما أرسل المحدث الكاندلوي إلى الشيخ أبو غدة هدية تأليفه: « أوجز المسالك إلى موطأ مالك »، كتب إليه الشيخ تشكراً وامتناناً:

بسم الله الرحمن الرحيم

« إلى سماحة الشيخ الإمام الجليل، والفقيه المحدث الجهبذ النبيل، ريحانة الهند والحجاز، ولسان أهل الحقيقة والمجاز، مولانا وبركتنا الشيخ محمد زكريا مُدَّ ظلُّه العالي، وبورِكَ في عمره الغالي. آمين.

---

[1] فلنا أن نقول: وبذلك قد انسلك الشيخ في سلسلة كبار المحدثين لجامعة مظاهرعلوم؟!.

من العبد الفقير محبكم عبد الفتاح أبو غدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

« وبعد، فأحمد الله تعالى إليكم، وأرجو أن تكونوا بخير من الله ونعمة وعافية سابغة.

تسلمت بيد الشكر والتقدير هديتكم النفيسة الغالية (أوجز المسالك)، فتقبل الله منكم هذا الجهد الكبير، والنفع العظيم الذي أتاحه الله لكم، فقد شرحتم بهذا الشرح للكتاب (الموطأ) الصدورَ والقلوبَ، وأنَرتُم به العقول والأبصار، واجتهدتم في الإفادات للمستفيدين، حتى صدقَ أن يقال في (الأوجز): كل الصيد في جوف الفرا.

فالحمد لله على ما آتاكم، وأمتع الله المسلمين بكم، ونفعني بصالح دعواتكم أنا وأسرتي وأولادي.

وأستودعكم الله إلى لقاء قريب حبيب، ألثمُ يدَيكم، وأحظى إن شاء الله بالجلوس في حضرتكم لمزيد الاستفادة والزاد، والله يحفظكم ويرعاكم بمنِّه وكرمه بركةً علينا وعلى المسلمين والعِباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرياض ١٤٠١/٦/٧هـ محبكم

عبد الفتاح أبو غدة

## إنشاء قسم التخصص في الحديث بالجامعة

قد قدَّمَ كاتب هذه السطور في تقديمه لتحقيق وتعليق « جمع الفوائد »[١]: أنه قد أنشئ في الجامعة ـ إبقاءً على تاريخها المستنير، وصيانةً لخدماتها

---

[١] كتاب « جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد » للعلامة الشيخ محمد بن سليمان المغربي المالكي (١٠٣٣ ـ ١٠٩٤)، قد طبع بحلة جديدة من « مجمع الشيخ محمد زكريا » في ثمان مجلدات بتحقيق وتعليق وتخريج: محمد معاوية سعدي والشيخ محمد

اللامِعة في الحديث النبوي ـ قسم مستقل للحديث الشريف في شوال عام ١٤١٥هـ، باقتراحي على المجلس الاستشاري.

وأتيح لنا فضيلة الشيخ زين العابدين الأعظمي رحمه الله مُشرِفاً ومدرِّباً له، ووُضعت مقرَّراتُه الدراسية لسنتين، وتَوزعت فتراته الدراسية على قراءةِ ومطالعةِ كتب؛ من متون الحديث وأصوله وعلله، وعلى إعداد البحوث والدراسات.

وأُلزم على كل طالب في القسم إعدادُ مقال علمي في السنة الثانية، يقوم بتعيين موضوعه رئيسُ القسم، فمن بين تلك المقالات التي أعدت تحت القسم مقالة عنوانها: «الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: في ضوء تأليفاته وتعليقاته»؛ نظراً إلى خدمات الشيخ الحديثية، وملاحظةً لِصلته القوية التي كانت بينه وبين شيوخ الجامعة.

وكان باحِثها الأخ الشيخ محمد معاوية سعدي المظاهري الغوركفوري ـ سلمه الله تعالى وعافاه، أستاذ في قسم التخصص في الحديث الشريف، وباحث في «مجمع الشيخ محمد زكريا للدراسة والتحقيق» ـ قد أعدّها حين كان طالباً في القسم في سنة ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ، ثم عرض له بعض العوائق والشواغل عن إعادة النظر عليه، وتقديمه للنشر والطباعة.

ولكن الآن ـ بتوفيق الله العظيم ـ قد تم العمل، وهُيِّء للطباعة والنشر، فالحمد لله على فضله وإحسانه، ويَسرُّنا الآن أن نُقدِّمه إلى القراء؛ راجين منهم إبداء انطباعاتهم القيمة، وإسداء ملاحظاتهم الماتعة على النصيحة، فإن الدين كله النصيحة.

---

طارق السهارنفوري. (محمد معاوية سعدي).

وبقي علينا الشكر والتقدير للمشرِفَين على هذا العمل: فضيلة المحدث الشيخ زين العابدين الأعظمي رحمه الله تعالى، ونَجل أخيه فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الله المعروفي حفظه الله ـ الأستاذ المساعد في القسم سابقاً، وفي دار العلوم ديوبند حالياً ـ، جزاهما الله خيراً عنا وعن جميع طلاب العلم.

وأخيراً أدعو الله جلَّ وعلاَ: أن يُوفِّقنا لخدمة دينِه وسنةِ نبيه صلى الله عليه وسلم، ولِما يُحبه ويرضاه، وتقبَّلَ منا أعمالنا الصالحة ونشاطاتنا العلمية، ويُقدر لنا ولأعمالنا أن نسعد بإحياء الحب النبوي في القلوب، والتأسي بأسوة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، وما ذلك على الله بعزيز.

اللّهم صل وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والحمد لله أولاً وآخراً.

وكتبه

١٦/ صفر ١٤٣٨هـ السيد محمد شاهد الحسني السهارنفوري

١٧/ نوفمبر ٢٠١٦م الأمين العام لجامعة مظاهر علوم سهارنفور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي تولّى الهداية، فأخرج عباده الصالحين من الغواية، وصلى الله على رسوله الذي تشرّف بمنصب النبوة والرسالة، فأبرز الثقلين عن قعر المذلة والضلالة، ورضي الله عن أصحابه الذين فازوا بالسمع والطاعة، ثم انتشروا في الأرض مع الشقة والراحة، ونشروا دينه، وروّجوا سننه في الشبع والفاقة، فنِعْم هم السادة، ورحم الله من تبعهم بالإحسان والسلامة، ومن أمسك بهَديِهم وسَنَنهم إلى يوم القيامة.

وبعد، فإن نَعماء الله على عباده لا تُحصر ولا تُستَصقى، وما اختصّني به من النِّعَم والمِنَن لا تُخدع ولا تُنسى، ومن أجلِّها نعمة الاشتغال بالسنة النبوية وخدمتها، فللّه حمدٌ لا يُعدّ وامتنان لا يُحصى.

قد منَّ الله تعالى عليَّ بإلحاقي ـ في شوال عام ١٤٢٠ ـ بقسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة «مَظاهِر عُلوم[1]»، سهارنفور، للتخصص والدراسة في علوم الحديث، فكان من الموادّ الدراسية في الصفّ الأول ـ إلى جانب كتب أخرى ـ: كتاب «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» لابن الحنبلي، و«الرفع

---

[1] سميت الجامعة بذلك لمناسبتين: الأولى: أن هذا الاسم يدل عدد حروفه الأبجدية على عام بناء الجامعة الثاني (١٣٩٢هـ) ـ بعد أنه قد تم بناؤها الأول في سنة ١٢٨٣هـ ـ.

والثانية: أن في هذا الاسم إشارةً إلى اسم مؤسسها الثاني: العلامة الفقيه المحدث الشيخ (محمد مَظْهَر) النانوتوي، المتوفى سنة ١٣٠٢، رحمه الله تعالى.

والتكميل» للكنوي، و«قاعدة في الجرح والتعديل»، و«قاعدة في المؤرخين» كلاهما للسبكي، ثم في الصف الثاني النهائي: كتاب «ذكر مَن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي، و«المتكلمون في الرجال» للسخاوي، كما كان كتاب «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي من كتب المطالعة؛ وكلها من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

فكان ذلك أولَ صِلَتي بشخصية الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى وتأليفاته وتعليقاته، ثم كان أحد من مشايخنا الشباب ـ وهو: أستاذنا المربي، البحاثة المحقق الشيخ المحدِّث محمد عبد الله المعروفي، حفظه الله تعالى ـ كان فضيلتُه حريصاً على كتب الشيخ ومقالاته، ومولَعاً بتأليفاته وتعليقاته، وكان يحثنا ويوصينا معشرَ الطلاب باقتناء كل كتاب قدّمه الشيخ أبو غدة، وكل مقالةٍ دبّجتْها يراعة فضيلته.

وأشار عليَّ شيخُنا باختيار مقالةٍ تحت عنوان: «**الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في ضوء تأليفاته وتعليقاته**»، أتناولُ فيها حياته العلمية، وأدرسُ فيها آثارَه القيمة، فابتدرتُ إلى امتثال هذا الأمر، حتى أسعدَ اليوم بتقديمها إلى القارىء الكريم، وليس هذا إلا بتوفيق الله العليِّ العظيم، وبتوجيهات أستاذنا المعروفي، فالحقّ أن شيخنا حفظه الله تعالى له أثر كبير في إخراج هذه المقالة على هذا المنوال، ولا أستطيع جزاءه إلا ما أعطاه الله تعالى عني، وهو يجزي المحسنين المخلصين.

واستعنتُ في كتابتها خاصةً بمصدرين:

الأول: «إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح»، وهو ثَبَتُ الشيخ أبي غدة، تخريج: العالم النابه، تلميذه الرشيد الشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد، حفظه الله تعالى، رتَّبه وجمَعه في استقصاء أسانيد شيخه أبي غدة،

وأغلى سِعرَه بالإضافة إليه: « كلمات وتقاريظ لكتاب (إمداد الفتاح) »، ومقالاتٍ نفيسةً عن حياته، وهي تحوي شتى نواحي شخصيته[١].

والثاني: « ترجمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى » لنَجْله العالم النبيل الشيخ سلمان أبو غدة، التي جادَ بها قلمُه في مفتتح كتاب « صفحات من صبر العلماء » للشيخ أبي غدة، في طبعته السادسة ـ ١٤٢١هـ ـ، ثم ما كَتبَه في تَقدمة القائم على طبعة كتاب « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر، تحقيق الشيخ أبي غدة، وقد طبع لأول مرة ـ ١٤٢٣هـ ـ. [راجعتُه عند إعادة النظر للمرة الأخيرة].

استفدت منهما كثيراً ـ وبخاصة في الباب الأول ـ، فلم أَعْزُ إليهما إلا قليلاً، وجزاهما الله تعالى عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

[وأخيراً أرسلتُ هذه المقالة إلى الشيخ سلمان أبو غدة للملاحظة والتقريظ، فاستفدتُّ أيضاً من تصويباته الماتعة، وإشاراته القيمة.

محمد معاوية ١٠/١١/١٤٣٥هـ].

وأما ما اقتبستُه من غير المصدرين فنَسبتُه إلى من أخذتُه عنه، أداءً للأمانة، « فقد قال العلماء: من الأمانة في العلم عزوُه إلى قائله أو ناقله[٢] ». وقالوا أيضاً: « مِن بركة العلم عزوُ الأقوال إلى قائلها[٣] ».

---

[١] قال العلامة الدكتور محمد رجب البيومي في كلمة « التقريظ » لهذا الكتاب، ص ٩٨: لقد قرأت ما كتبه الأستاذ محمد بن عبد الله الرشيد، فوجدته قد أحدَث ما يَعجز عن إتمامه عشراتٌ مِن ذوي سِنِّه، وحسبه أن قدّم لمن يريد كتابةَ تاريخٍ مفصلّ للشيخِ عناصرَ البحث، ومواد الفصول، إذ هيّأ الأدوات الكافية لإقامة صرحٍ شامخٍ ... إلخ.

[٢] ذكره الشيخ أبو غدة في تقدمة الطبعة الثامنة لكتابه « قيمة الزمن » ص ١٥.

[٣] نقله الشيخ أبو غدة في تعليقه على « قيمة الزمن » ص ١٥، عن الإمام السيوطي.

وقد قسَّمتُ هذا المقال إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة:

**أما المقدمة** فتحدَّثتُ فيها عن وجه اختيار هذا الموضوع، وأوردتُّ فيها كلمات الشكر والامتنان.

**وأما الباب الأول** فهو مشتمل على ترجمة موجزة لحياة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

**وفيه أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** مولده ومنشؤه

**الفصل الثاني:** شخصيته وصفاته

**الفصل الثالث:** أعماله ونشاطه العلمي والدعوي

**الفصل الرابع:** مرضه ووفاته

**وأما الباب الثاني** فهو مشتمل على جوانبه العلمية في ضوء تأليفاته وتعليقاته.

**وفيه أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** منهجه في التأليف والتحقيق، وهو يتمثل في عدة نقاط

**الفصل الثاني:** تأليفاته وتحقيقاته حسب موضوعاتها العلمية

**الفصل الثالث:** نماذج تحقيقاته ومناهج انتقاداته

**الفصل الرابع:** بعض الملاحظات الطفيفة عليه

**وأما الباب الثالث** فهو مشتمل على أهم بحوثِه العلمية وآرائه القيمة.

**وفيه أحد عشر مبحثاً:**

**المبحث الأول:** التربية والإرشاد، وجملة من مقالاته فيه

**المبحث الثاني:** صِلَتُه بالتصوف وموقفه من الصوفية

**المبحث الثالث:** بعض إفاداته العقدية

**المبحث الرابع:** بعض إفاداته الفقهية

**المبحث الخامس:** نماذج تخريجاته الحديثية

**المبحث السادس:** مزنة من بحوثه في مصطلح الحديث

**المبحث السابع:** نبذة من بحوثه في الجرح والتعديل

**المبحث الثامن:** فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال وأحوالهم

**المبحث التاسع:** بعض إفاداته اللغوية

**المبحث العاشر:** تصحيحه بعضَ أسماء الكتب

**المبحث الحادي عشر:** من أقواله الذهبية

**وأما الخاتمة** ففيها بيان عوامل نبوغه، وركائز شخصيته، وما قيل فيه من الكلمات والأشعار

وأخيراً: فإنني لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذنا الجليل، والمربي الكبير، المحدِّث الناقد المحقق، زين العلم والدين، شيخنا ومولانا زين العابدين ـ رئيس قسم «التخصص في الحديث الشريف»، وأحد كبار علماء الهند ـ الذي كان لتوجيهه وإرشاده أثر كبير في تكويني الحديثي[1].

---

(١) كتبتُ هذه السطور عام ١٤٢٣، حينما كان شيخنا رحمه الله تعالى حيّاً نشيطاً، مفيداً لأهل العلم وطلابه، وهو الذي ناقش هذه المقالة، وأجازني بتقدير ممتاز، ثم قد انتقل إلى رحمة الله تعالى قبل طباعتها، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وأرى من حق شيخنا رحمه الله تعالى عليّ أن أكتب هنا ترجمةً موجزةً له، فهي كما يلي:

ولد رحمه الله تعالى في غرة رجب ١٣٥١هـ، الموافق أكتوبر ١٩٣٢م، وأدخل في المدرسة المعروفية في وطنه «بُوْرَهْ مَعرُوف» ـ مَوْ، أعظم جراه ـ عام ١٣٥٧، وتلقّى العلم ممن بها من العلماء، كالشيخ شِبْلِي الخير آبادي ـ غير النعماني ـ والشيخ عبد الستار الأعظمي المعروفي ـ شيخ الحديث سابقاً بدارالعلوم ندوة العلماء، وأحد مُجيزي الشيخ أبو غدة ـ.

ثم الْتَحق بمدرسة «إحياء العلوم» ببلدة مباركفور، واستفاد هناك من كبار علمائها،

كالشيخ عبد الجبار الأعظمي المعروفي ـ شقيق الشيخ عبد الستار المذكور، وشيخ الحديث سابقاً في الجامعة الإسلامية شاهي بمراد آباد ـ وأقام بها سنةً، وفاز في الامتحانات بدرجة ممتازة.

ثم شدّ الرحال إلى دار العلوم ديوبند في شوال سنة ١٣٦٨، وتلقّى العلم من عباقرة العصر، أمثال: شيخ الإسلام المحدث الجليل السيد حسين أحمد المدني، وشيخ الأدب الشيخ إعزاز علي الأمروهوي، وإمام المعقولات العلامة إبراهيم البلياوي، والمحدِّث الشيخ فخر الحسن المراد آبادي، رحمهم الله تعالى، كما تفقّه وتمرّن للإفتاء على العلامة المحدث الفقيه الشيخ المفتي مهدي حسن الشاهْجَهَان فُوري رحمه الله تعالى. وفاز في امتحان الصف النهائي سنة ١٣٧١ بدرجة ممتازة بعلامة ٥١٥ من ٥٠٠!!

وأقام بها مدة أربعة أعوام، وقرأ فيها إلى جانب كتب التفسير والحديث والفقه وأصوله: كتب الفنون المتفرقة من اللغة، والأدب، والمنطق، والفلسفة، والهيئة، والطب، وما إلى ذلك.

وبعد إكماله العلوم الظاهرة توجّه إلى إصلاح الباطن وتزكيته، فاتّصل أولاً بأستاذه الكبير شيخ الإسلام المدني، المتوفى سنة ١٣٧٧، رحمه الله تعالى، وبعد وفاته تعلّق بشيخ الحديث الشيخ محمد زكريا الكاندلوي، المتوفى سنة ١٤٠٢، وبعد انتقاله إلى رحمة الله تعالى حضر إلى الشيخ عبد الجبار الأعظمي ـ من خلفاء الشيخ محمد زكريا ـ، المتوفى سنة ١٤٠٩، رحمه الله تعالى، فتمّ هناك سلوكه، وحصل له الإجازة بالبيعة والإرشاد.

وبعد تخرّجه في دار العلوم ديوبند، استهلّ بحياته التدريسية والدعوية في شوال سنة ١٣٧٢، فقام بخدمات التدريس في شتى المدارس في طول الهند وعرضها، ثم حطّ رحله في أواخر عمره الشريف ـ في شوال ١٤١٥ ـ في جامعة مظاهرعلوم سهارنفور، حيث لبّى دعوة مسؤوليها لتدريس طلبة الدراسات العليا، فدرّس هناك قسم الحديث الشريف وعلومه، ووَضَع منهجه الدراسي وخِطَّة الدرس فيه، كما درّس «سنن ابن ماجه» لطلبة الدرجة العالمية، و«الهداية» في الفقه؛ مدة سنوات، وأشرفَ على الكثير من الرسائل العلمية العالية، وتخاريجِ الكتب الحديثية، وتَخرّج به الكثير من الأساتذة والفضلاء والعلماء.

وله من المؤلفات: «تكملة إمداد الباري في شرح البخاري» ـ إلى كتاب الجنائز ـ

ولا أنسى أيضاً أن أقدِّم جزيل الشكر والمنة إلى القائمين على جامعة "مظاهرعلوم»، الذين أتاحوا لي فرصة البحث العلمي في رحاب الجامعة.

وعلى طليعتهم: أستاذنا ومولانا السيد محمد سلمان السهارنفوري، مدير «الجامعة»، وشيخنا الرباني، الزاهد الورع، السيد محمد عاقل السهارنفوري، رئيس هيئة التدريس في «الجامعة»، والمؤرخ الفاضل مولانا الشيخ السيد محمد شاهد السهارنفوري، الأمين العام للجامعة، وهو الذي هيّأ لي موادّ البحث بتوفير كتب

---

و«التعليقات السنية على شرح العقائد النسفية»، وتحقيق كتاب «المغني في ضبط أسماء الرجال» للفتَّني، وترتيب «وَفَيات أعلام المحدثين ومشاهير العلماء»، وترجمة «تذكرة علماء الهند» للبلجرامي، من الفارسية إلى الأردية، وغيرها من التآليف والحواشي.

وكان مِيزته وركيزة شخصيته رحمه الله تعالى: الرسوخ في العلم، والتواضع الجمّ، والبساطة في العيش، فكان آيةً في هذه الأوصاف الكريمة، ممتازاً عن معاصريه فيها.

كما كان رحمه الله شفيقاً للغاية على طلبة العلم، منشِّطاً وحافزاً لِهِمَمهم الخامدة، ممهِّداً لطريقهم إلى النجاح، خير ناصح لهم في بناء مستقبلهم، ليِّناً في غير ضعف، محافظاً على الأوقات ومعتنياً بتنسيقها، متقيداً بالقوانين الجامعية، مهتماً بمسؤولياته المفوضة حق الاهتمام، فيلتزم نحوها بالحيطة والحذر.

وبقي يعمل مع الجامعة مدة ١٨ سنةً ـ من ١٤١٥ إلى ١٤٣٣ ـ ولقي فيها من إدارة الجامعة ومنسوبيها كل حفاوة وتقدير، ثم تقاعد عن التدريس قبل وفاته بشهر، لشدة مرضه وازدياد ضعفه، حتى انتقل إلى رحمة الله تعالى ـ في وطنه «بوره معروف» ـ بعد ظهر يوم الأحد ١٦ من جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٨ من أبريل ٢٠١٣م، عن ٨٣ سنةً؛ متشوقاً للقائه، ومشتاقاً إلى حضوره سبحانه وتعالى.

جزاه الله تعالى عني وعن سائر طلابه ومحبيه، ونوَّر له قبره، وبرّد مضجعه، وجعل الجنة مثواه، اللّهم اغفِر له، وارحَمْه، وعافِه، واعْف عنه، وأكرِم نُزُله، ووَسِّع مُدخَله، واغسِله بالماء والثلْج والبَرَد، ونَقِّه من الخطايا كما يُنَقَّى الثوب الأبيض من الدَّنَس. آمين.

الشيخ أبو غدة، وشجَّعني على هذه الخدمة المتواضعة للعلم وأهله، فجزاهم الله تعالى عنا أحسن وأفضل الجزاء.

وفي الختام إني أقرّ بفُقداني الكِيَانَ العلمي المتين، وعدمِ الرُّسوخ في اللسان العربي المبين، وتفقُّدِي عدّةَ الأدواتِ الكافية لبناء قصر شامخ، فما أقدِّم إليكم هو من فيضان الأساتذة والمشايخ، والموفِّق هو الله تعالى.

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

اللّهم انْفَعْنِي بما عَلَّمتَنِي، وعَلِّمْنِي ما يَنفعُنِي، وزِدْنِي عِلماً، وأسألك أن تتقبَّلَ مني هذا الجُهدَ، واجعَلْه مني سعياً مشكوراً، وتَغفِرَ لي الخللَ والزَلَل، واجعلْنِي عبداً مغفوراً، وتَحفَظَ عليّ دِيني وإيماني، واجعَلْني موهوباً منصوراً.

وأسألك يا الله! أن تُبارِكَ في أعمار مشايخنا، وتُمتِعنا بطول بقائهم فينا، وتنفعنا بإفاضة بركاتهم علينا، وأطلب منك أن تَرحم والِديَّ كما ربَّياني صغيراً، ربّ اغفر لي ولوالديّ وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

وصلَّى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

٢٠ من شهر ربيعِ[1] الآخِر ١٤٢٣، صباح يوم الثلاثاء — **محمد معاوية سعدي**

مظاهر علوم، سهارنفور، الهند

---

[1] قال في «المصباح المنير» ١: ٢١٦: «(رَبِيعُ) الشهورِ: اثنان، قالوا: لا يقال فيهما إلا "شهر ربيعِ الأول"، و"شهر ربيعِ الآخِر"، بزيادةِ (شهر)، وتنوينِ (ربيع)، وجُعِل (الأول) و(الآخِر) وصفاً تابعاً في الإعراب. ويجوز فيه الإضافة، وهو مِن باب إضافة الشيء إلى نفسه عند بعضهم لاختلاف اللفظين، نحو: (حَبَّ الحَصِيدِ) و(لَدَارُ الآخِرَةِ)».

الكتـابُ لا يُعطِيك سِـرَّه إلا إذا قرأتَه كُلَّـه

يَـمُـوت قـومٌ فيُـحيِـى العـلمُ ذِكـرَهُـم
والـجَـهــلُ يُـلـحِــقُ أحـيـاءً بـأمـوات

وعلّق الشيخ أبو غدة رحمه الله على كتاب « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ١٠١ قولَه:

« ومِن محاسن شعر الزمخشري قولُه:

الـعِـلْـمُ للـرَّحـمـن جَـلَّ جـلالُـه
وسِـواه فِـى جَـهَـلاتِـه يَـتَـقَـمْـقَـم
مـا لِلـعُـلـومِ وللـتُّـراب، وإنَّـمـا
يَـحـيَـى لِيَـعـلَـم: أنـه لا يَـعـلَـم

قال: وفي القاموس: « تَقَمقم »: ذهب في الماء وغُمِرَ حتى غَرِقَ. انتهى.

قلت: والمراد بـ« التراب » الإنسان، فإنه مخلوق بالتراب

# الباب الأول

## ترجمة موجزة لحياة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

### وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: مولده ومنشؤه

الفصل الثاني: شخصيته وصفاته

الفصل الثالث: أعماله ونشاطه العلمي والدعوي

الفصل الرابع: مرضه ووفاته

# الباب الأول

## ترجمة موجزة لحياة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

## الفصل الأول

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: مولده ومنشؤه

### ١ ـ اسمه وكنيته ونسبه ونسبته

هو أبو زاهد[١] وأبو الفتوح[٢] وأبو المواهب[٣] عبد الفتاح[٤] بن محمد ابن بشير بن حسن أبو غدة[٥]، الحنفي مذهباً، الحلبي مولداً ومنشأً، المدني مدفناً.

---

[١] كان اسم ولده الأكبر محمد زاهد، فكني بذلك: أبو زاهد.

[٢] كناه بذلك شيخه الإمام محمد زاهد الكوثري ـ رحمهما الله تعالى. (هامش «إمداد الفتاح»: ص ١٤٦).

[٣] كناه بذلك تلميذه الوفي العالم الألمعي الشيخ محمد محمد عوامة حفظه الله. (إمداد: ص ١١٥، و١١٧).

[٤] يوم ولد الشيخ باع جده ووالده ألف صاية (درجة)، ففرحا كثيراً، وأطلقا على المولود اسم (عبد الفتاح)، لِما فتح الله عليهما به يوم مولده، كما أفاده نجله الشيخ سلمان في (مقدمة «صفحات من صبر العلماء» ص ١٠).

و«الصاية» نوع من قماش ينسج بالنول اليدوي، كان جده وأبوه يتجران بها.

[٥] سألتُ الشيخَ سلمان أبا غدة عن وجه هذه النسبة، فأفادني: «أن أحد أجدادنا مرض،

**٢- ميلاده:**

وُلد ـ رحمه الله تعالى ـ في مدينة حلب[١] الشهباء، شمالي سورية ـ من بلاد الشام ـ في السابع عشر من رجب من سنة ١٣٣٦هـ الموافق سنة ١٩١٧م.

**٣- أسرته:**

كانت أسرته معدودةً من أهل ستر ودين، فقد كان والده وجده ـ رحمهما الله تعالى ـ من أهل الصلاح، والتمسك بالدين وشعائره، والمواظبة على الذكر وقراءة القرآن.

وهذا من جانب المذهب، وأما عيشهم الدنيوي فكان متوسطَ الحال ذا بروز في محيطه، وكان والده وجده ـ رحمهما الله تعالى ـ يحترفان التجارة بصنع المنسوجات الغَزلية، التي كانت تسمى (الصّايات)، وكانت منتوجاتُهما تُعدّ مِن أعلى المنتوجات جودةً وإتقاناً ورَونقاً ومتانةً، فلما تحوّل اللباس عند الأتراك لحدوث الثورات الإنجليزية بقيام وكيلهم الطاغية مصطفى كمال باشا تحوَّل والده إلى مَتجر في سُوق الزَّهر بحلب.

وقد توفي جده ـ رحمه الله تعالى ـ عن قرابة ٨٥ سنةً، وكان عمر الشيخ

---

فتضخمت عنده (الغُدَّة) في رقبته، فقيل له: (الغدة)، ثم تحولت إلى (أبو غدة)».

[١] بالتحريك: مدينة عظيمة واسعة من مدن الشام سورية ـ حَرَّر الله تعالى إياها وغيرها من بلاد العرب ومصر والشام وعالَم الإسلام، مِن تسلُّط الرافضة والملاحدة والغربيين وأتباعهم ـ قيل: سُمِّيت حلب، لأنّ إبراهيم عليه السلام كان يَحلب فيها غنمَه في الجمعات، ويتصدّق به، فيقول الفقراء: حَلَبَ حَلَبَ، فسُمِّيت بها، وقيل: سُمِّيت باسم مَن بناها، وهو حَلَب بن المهر بن حيص ابن عمليق، من العمالقة، وكانوا إخوةً ثلاثةً: بردعة، وحمص، وحلب؛ أولاد المهر، فكلّ منهم بَنَى مدينةً، فسُمِّيت باسمه. والله أعلم. (معجم البلدان ٢: ٢٨٢). وقيل غير ذلك.

قرابة عشرين سنةً، وهو في مبدأ طلبه العلم، لأنه اشتغل به متأخراً بعد ١٨ سنة، وكان براً بجدّه، يحمله إلى حيث يريد بعد أُقعد.

وتوفي والده ـ رحمه الله ـ سنة ١٣٦١هـ الموافق ١٩٤٢ م، عن خمسة أولاد: ثلاثة أبناء، وابنتين، وأصغر الأبناء هو الشيخ الممدوح رحمه الله.

**٤ ـ نشأته وتحصيله العلمي:**

نشأ الشيخ أبو غدة في بيئة علمية صالحة تحت رعاية أبيه وجده، فلما دخل في السنة الثامنة من العمر أدخله جدُّه المدرسةَ الإسلامية العربية الخاصة، درس فيها من الصف الأول حتى الرابع دراسةً حسنةً، وتعلّم فيها ما محا منه الأمية، وأكسَبَه صحة القراءة والكتابة مع ضعف الخط عنده.

وكان لِحُسن قراءته وسَدادها الفطري يدعوه كبار أهل الحي ووجهاؤه إلى سهراتهم الأسبوعية الدورية، ليقرأ لهم من كتاب «تاريخ فتوح الشام» المنسوب للواقدي وغيره من الكتب التي كان الناس يسمرون على قراءتها، فحَظِي بصحبة الكبار الوجهاء والنخبة العقلاء الفضلاء، وهو في سِن العاشرة وما بعدها، يُعد من صغار أولاد الحيّ.

ثم توجَّه إلى تعلُّم الخط الحسن، فدخل مدرسة الشيخ محمد علي الخطيب بحلب، وكان يُعلِّم القرآن والفقه والخط فقط، فتحسّن خطه بعض الشيء، لكنه لم يصبر على الاستمرار في تعلّمه، فترك المدرسة بعد أشهر، واشتغل مع أبيه في صناعة الغزل والنسيج.

ثم بدا لجده ووالده أن يتعلّم التجارة، فاختارا له أن يتعلم التجارة والبيع والشراء عند صدِيقَيهما التاجر (عبد السلام قُدُّو) في سوق الطيبة، فجلس عنده، وأمضى نحو سنتين وزيادةً عليهما، ثم انتقل من عنده إلى تاجرٍ آخر من أصدقاء جده

ووالده، وهو (الحاج حسن التَّبان) ـ رحم الله الجميع ـ وبقي عنده ثلاث سنين.

ثم رأى جده ووالده أن يستقل بالتجارة وقد قارب السادسة عشرة، فأدخلاه شريكاً في العمل دون المال مع التاجر (الحاج محمد دُنْيا)، فشاركه نحو سنتين، وكان يتولى عنه البيع أكثر النهار، ويقوم بشراء ما نفِد من البضاعة من متاجر الجملة من تجار المدينة (خان الكُمْرُك) وغيره.

ولمَّا بلغ التاسعة عشرة من عمره أراد طلب العلم بالدخول في المدرسة الخُسرُوِيّة التي أنشأها الوزير العثماني الصدر خسرو باشا ـ رحمه الله تعالى ـ، والتي سُمِّيت بعد ما ضعف شأنها: (الثانوية الشرعية)، فلم يرض والده في بدء الأمر، فشفَّعَ الشيخُ عنده بعض معارفه من الوجهاء، فقالوا لوالده: «ينبغي أن تشجعه لشرف هذا الأمر»، فسمح له.

ثم إنه لَمَّا أراد الدخول في المدرسة الخسروية قبلوه أول الأمر، ثم رفضوه لِمَا بلغ عمره ١٩ سنةً، فشفّع صهره الحاج محمد سالم بيرقدار ـ رحمه الله تعالى ـ لدى بعض أصدقائه، وكان مدير الأوقاف في حينه، فكلّم المسؤولين في لجنة القبول، فقبلوه.

وقد درس في الخسروية ست سنين، من عام ١٣٥٦هـ ١٩٣٦م، حتى عام ١٣٦٢هـ ـ ١٩٤٢م، وكان متفوقاً على أقرانه في تلك السنوات الستّ.

ثم دخل كلية الشريعة في الجامع الأزهر بمصر في عام ١٣٦٤ هـ ١٩٤٤ م، وتخرج منها سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م حائزاً على شهادة العالمية من كلية الشريعة.

ثم درس في «تخصص أصول التدريس» في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر أيضاً لمدة سنتين، وتخرج سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٥٠ م، مع حصوله على إجازة التدريس في علمَي النفس والتربية من قسم التخصص بالأزهر، وكان يأتي ـ في هذه المدة ـ إلى بلده «حلب» صيفاً، ويعود إلى مصر بقية العام، ثم استقل بحلب، واشتغل هنا بالتدريس.

**٥ ـ جهوده في تحصيل العلم وإملاقه في سبيله**

أورَد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في الجانب الخامس من « صفحات من صبر العلماء » ص ٢٣١ وما بعدها: أخبارَهم في العُرْي الدائم، ونَفادِ المال والنفقاتِ في الغُرُبات، وذكر فيه ما نزل بهم من الشدائد والرزايا، وساق طائفةً من أخبارهم الواعظة، وقِصَصهم الذاكرة، وفي آخر هذا الجانب ذكر بعض ما وقع للشيخ نفسِه من نَفاد النفقة في الغُربة، والإملاق في بُعدٍ وشقة.

ولكن ذكرها متواضعاً ومتخجلاً، لا متفاخراً ومتكابراً، فقال ـ في التعليق ـ: « أذكر واقعتي هذه هنا وأخواتها بعدَها على استحياءٍ من السادة العلماء الذين دَوَّنتُ بعض أخبارهم في هذه « الصفحات »، فإن واقعاتي ليست بشيء في جَنب ما وقع لهم، رحمهم الله تعالى وأثابهم ورضي عنهم، فأذكرها بناءً على ما قيل: « لا بدّ في حضرة السادات من الخُدام » .اهـ.

أقدم إلى القارىء هنا قصةً منها إيثاراً للاختصار، فقال ص ٢٥٠ ـ ٢٥١:

« وقد وقع للعبد الضعيف جامع هذه « الصفحات » نفادُ النفقة أكثرَ من مرة، ومنها أثناءَ دراستي في كلية الشريعة في الجامع الأزهر بالقاهرة، فقد أبطأتْ نَفقتي عليّ من أهلي في حلب، وأصبحتُ يوماً ولم يبق معي سوى ١٣ قرشاً مصرياً، وكان اليومُ يومَ الخميس ولم أُفطِر بعدُ، فذهبتُ إلى الكلية على غير طعام، ولما عُدتُّ منها مررتُ بالمطعم، ودخلتُه للغَداءِ قبل وُرودِ الآكِلين، فتسابَقَ إليَّ النُّدُل ـ خَدَم المَطعم ـ استئناساً منهم بمَظهري العِلمي الشاميّ، وكلٌّ منهم يُبدِي الاهتمام بي بُغيةَ إكرامه بشيء.

ولما جلستُ للطعام تظاهرتُ بالمرض، وأنه لا يُواتِيني من الطعام سِوى الحساء (الشوربة) مع الخبز، وهو أرخصُ الطعام في ذلك المعطم، ثم خرجت مِن المطعم على بقية جوعٍ حسنةٍ، وبقي لديَّ عشرةُ قروشٍ.

وما إن وصلتُ إلى غرفتي التي أسكنها واستقررتُ فيها، حتى أرسلتْ جارةٌ لي ولدَها تَقترض مني خمسةَ قروشٍ، فأقرضتُها، وبقي لديَّ خمسة قروش، ونِمتُ كما أنا دون أن آكل شيئاً، على أملِ أن أُفطِر فُولاً في الغَدِ صَباح الجمعة، فيَقوتُني إلى آخر النهار، ويَبقى مِن القروش بقية.

فلما أصبحتُ ظهرتُ إلى ساحةِ السطح الذي كانت غُرفتي عليه، فإذا زميلٌ لي من الطلبة السوريين الفقراء، كان يسكن على سَطحٍ يَبعد عني نحو خمسين متراً، فأشار إليَّ هل لديك فلوس؟ فأشرت إليه: ليس لديَّ سِوى خمسة قروش، فأشار أنه يُريدُ الفلوس للفطور، فقلت بالإشارة: وأنا أريد الفطور أيضاً، فأنا أرْميها لك، فاشتَرِ بها فُولاً وخبزاً لِفُطورنا جميعاً، وتعالَ به إليَّ، ثم رَميتُ له بالقطعةِ ذاتِ خمسةِ قروش، على اعتدادي أنه فَهِم مني، وأن الفُول سيأتي قريباً وأفطر.

ثم عُدت إلى غُرفتي وانتظرتُ ثم انتظرتُ، ثم انتظرتُ فلم يأت أحد! وقاربتْ صلاةُ الجمعة فذهبتُ للصلاةِ، ثم عُدت وبقيت دون طعام إلى صباح يوم السبت، فذهبتُ إلى الكلية وعلائمُ الجوعِ والتأثر باديةٌ على وجهي، فقال لي بعض زملائي الحَمَويين: ما بك؟ قلت: لا شيء، قال: لا بد، فإني أرى وجهَك ذاوياً متغيِّراً فأخبِرني، وأصرَّ عليَّ بإخباره، فأخبرتُه بجُوعي منذ يومين، فأخَذني لمنزله وأضافنِي أكرَمه الله، وأقرَضنِي مِن نَفقتِه حتى جاءتْ نَفقتِي، وأوسعَ اللهُ عليَّ، وذهبت الفاقة». انتهى.

### ٦ ـ أشهر شيوخه

تَلَقَّى الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ العلمَ عن طائفة من كبار أهل العلم، المشهورين بالفضل والتحقيق، والصلاح والعمل، وكان ملازماً لهم، متأدباً معهم، دائم الذكر والترحم عليهم.

نقل عنه تلميذه الرشيد محمد الرشيد في كتاب «إمداد الفتاح» ص ١٤٨ ـ ١٥٢، ما عبارته: «قال رحمه الله تعالى في مجلس علمي مجيباً مَن سأله عن أسماء شيوخه: إن ذكر أسماء مشايخنا هو مدعاة البركة، ومستجر الرحمة، لأنه كما قال سفيان بن عيينة: "عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة".

فذِكر هؤلاء ـ وهم سادة الصالحين ـ سبب في نزول الرحمة، فكيف بذكر سيد الصالحين سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذِكره يكون بركةً على الإنسان في نفسه ودينه وأهله وخُلقه وطبعه وكل حياته وتصرفاته، ولهذا أُمرنا بالإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؛ نصلي عليه صلاةً حاضرةَ الذكر، متأثرةَ القلب، ناتجةً عن الحضور مع النبي صلى الله عليه وسلم وتذكُّره، فإذا أَلِفَها الإنسان وداوَم عليها، ثم غُلِب عليها يوماً أو بعض يومٍ فلم يقلها يجد في نفسه فارقاً كبيراً ...

ومشايخنا ـ رحمهم الله تعالى ـ هم من هذه السلسلة المباركة الطاهرة الكريمة، الذين اقتبسوا من الصحابة، ثم من التابعين، ثم تابع التابعين .. ثم .. ثم .. إلى أن وصل الخير إلى مشايخنا ومشايخ مشايخنا، فكانوا خيرَ أمناء في إبلاغ الرسالة والأمانة من العلم والدين والخلق المحمدي والسيرة الطاهرة.

وإذا نَظر الإنسان إلى شيوخه وَجدَهم عمادَ وجودِه، لأن الوالد سببٌ في وجود الإنسان من حيث هو حيوان، ولكن الشيخ في وجود التلميذ والطالب سبب في ارتقائه ورِفعته وبلوغِه الدرجةَ العالية عند الله عزّ وجلّ، ثم عند الناس ...، فلذلك حقُّ العالم على تلميذه مقدَّم على حق أبيه.

وكان أبو يوسف القاضي رحمه الله يدعو كل يوم لأبي حنيفة رحمه الله قبل الدعاء لأبيه، لأن أبا حنيفة أخرجه فجعله إماماً للناس.

لذلك ينبغي للإنسان أن يذكر مشايخه بالفضل والذكر الحسن والدعاء لهم.

أما مشايخ العبد الضعف فكلهم أهل تُقى وبِر وإحسان، جزاهم الله تعالى خيراً، وأحسَنَ إليهم، ونَفَعَنا بذكرهم.

١ ـ ومن مشايخي الذين تَعلَّقتُ بهم أول الأمر: فضيلة الشيخ عيسى البَيَانُوني[١] ـ رحمه الله تعالى ـ هذا شيخ من شيوخي، كان في حيِّنا (الجُبيلة)، وكنتُ أصلي في المسجد عنده، وكان مِن محبي النبي صلى الله عليه وسلم حباً جماً جماً جماً، وكان حُبه للرسول صلى الله عليه وسلم يُؤثِّر على مُجالِسيه، وكان يُدرِّسُنا الأخلاق، والأخلاق تُدرَّس، ولكن تدريسها غيرُ تطعِيمها، التدريس سَماع الأذن، والتطعيمُ إشباع القلب، ففرقٌ بين الأذن والقلب.

---

[١] هو: العلامة الفقيه المرشد المربي الشيخ عيسى بن حسن البيانوني، ثم الحلبي الشافعي، ولد ١٢٩٠هـ، وتوفي ١٣٦٢هـ.

وقال فيه الشيخ أبو غدة (إمداد: ص ١٥٠): كان الشيخ رحمه الله بحاله ومقاله محبِّاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان سالكاً السلوك الصالح التقي النقي مع الزهد والورع والتقوى والحب للخير، والصبر على طلبة العلم، جزاه الله خيراً، وكان هذا من شيوخي الذين أَوْلَوني حبهم وعطفهم وخيرهم، فانتفعت بهم، ودرست بين يديهم، وهم أهل بركة كبيرة عليّ.اهـ.

وقال الشيخ محمد عوامة في مقالته عن الشيخ (ص ١٢٣): ومن أجلّ شيوخه أثراً في تكوينه العلمي والروحي: الأستاذ العلامة الفقيه المربي الشيخ عيسى البيانوني، دفين البقيع.

وقد قرأ الشيخ عليه كتباً كثيرةً، وبخاصة فيما يتعلق بالأخلاق والسلوك، ومنها: شروح «الحِكَم» لابن عطاء الله الإسكندري: كشرح ابن عجيبة، وابن البنّا، وابن عبّاد، و«التنوير بإسقاط التدبير» لابن عطاء الله أيضاً، وكتاب «تنبيه المغترِّين» للشعراني، و«بداية الهداية» للغزالي، و«تفسير سورة الإخلاص» للإمام ابن تيمية، وغيره من الكتب، وكان بعضها بحضور الشيخ أبي النصر خلف، رحمهم الله تعالى. وانظر ما سيأتي (ص ٣٦١).

إذا اشتبكتْ دُموعٌ في خدود    تبيَّن مَن بكى مِمَّن تَباكى

٢ ـ ومن مشايخي: الشيخ إبراهيم السَّلْقيني[١] ـ رحمه الله تعالى ـ وكان شيخاً من الأولياء من أهل الصلاح، ومن الزهد والعلم والتقوى على مرتبةٍ عالية، وعاش نحواً من مئة سنةٍ، كان يدرِّسنا النحو في «القَطْر»، وكان يغلبه البكاء، فكان حاله ينفعُنا أكثرَ مِن انتفاعنا بالمواعظ.

٣ ـ ومن مشايخي: الشيخ محمد راغب الطبَّاخ[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ مُؤرِّخ حلب ومُحدِّثها، كان يَعتنِي بالحديث الشريف، ويَهتمُّ بنَشر السنة المطهرة، وبعثِ العلم بين الطلاب، كان يَزُقهم به زقّاً، كما تَزق الطيرُ فرخَها، تحنّنه عليها حتى يتوجه إليها، فيفتح منقاره وفمه فتزقه زقاً، فكان الشيخ يُحب أن يزقنا بالعلم زقاً، فجزاه الله خيراً وأحسن إليه.

٤ ـ ومن شيوخي الذين انتفعتُ بهم: الشيخ محمد الناشد[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ وهذا الشيخ كان عالماً جليلاً في النحو والعربية وحفظ النصوص غيباً،

---

[١] هو: العلامة الفقيه المعمر الشيخ إبراهيم بن محمد السَّلقِيني الحلبي الحنفي، ولد ١٢٧٠، وتوفي ١٣٦٧. وقد قرأ عليه: «شرح الأزهرية» في النحو لخالد الأزهري، و«شرح القطر» لابن هشام.

[٢] هو: العلامة المحدث المؤرخ الشيخ محمد راغب الطبّاخ الحلبي الحنفي، ولد ١٢٩٤، وتوفي ١٣٧٠.

وقال فيه الشيخ أبو غدة: كان يدرسنا الحديث الشريف والسيرة النبوية والتاريخ، وإذا مرّت به فائدة أثناء التدريس تتصل بموضوع الدرس يقدمها لنا في أحسن وعاء وأفضل عطاء.

وقد قرأ عليه كتباً، منها: مقدمة ابن الصلاح، والموضوعات الكبرى لعَلي القاري، والتجريد الصريح، ومختصر أحاديث الجامع الصحيح للزبيدي، والشمائل المحمدية للترمذي، ونور اليقين وإتمام الوفاء للشيخ محمد الخضري، والثقافة الإسلامية للشيخ محمد راغب الطباخ. نفسه.

[٣] هو: العلامة الفَرَضي الشيخ محمد الناشد الحلبي الحنفي، ١٣١٨ = ١٣٦٢.

وكان أيضاً من الشيوخ الفطريين، المجالِس له كأنه يجلس أمام طِفل في براءته، ولكنه في العلم فحل.

٥ ـ وكذلك من شيوخي: الشيخ محمد سعيد الإدلَبي[١]، هذا الشيخ أيضاً يُشبِه شيخَنا الشيخ محمد الناشد، في أنه كان مثل الجمل، تأخذ الوليدةُ بعَنانه، فيَمشي وراءها، بسيطٌ جداً جداً، وأما في العلم فهو بحر واسع المدى وواسع الصدى، وفضله كبير، وتقواه كثير، وفطرته مُعلِّمة ـ رحمه الله تعالى ـ.

٦ ـ وكذلك الشيخ محمد نجيب سراج الدين[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ من شيوخي، ومن أكابر العلماء.

٧ ـ ومن شيوخي أيضاً: الشيخ مصطفى صبري[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ، شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وكان هذا الشيخ يقوم مقام رئيس الوزراء في الدولة، له مقامه وفضله واحترامه وجرأتُه في الحق.

٨ ـ ومن شيوخي أيضاً: صاحبُه ونائبُه لوكالة المشيخةِ الإسلامية أستاذُنا الشيخ محمد زاهد الكوثري[٤]، وقد شهد له بالإمامة البعيدُ والقريبُ، والصَّدِيق

---

[١] هو: العلامة الفقيه محمد سعيد بن أحمد الإدلبي الحلبي الشافعي، ١٢٨٧ = ١٣٧٠.

[٢] هو: العلامة المفسر الفقيه الشيخ محمد نجيب بن محمد سراج الدين الحلبي الحنفي، ١٢٩٢ = ١٣٧٣.

[٣] هو: الإمام العلامة شيخ الإسلام مصطفى صبري التُّوقادي الإستانبولي ثم المصري الحنفي، ولد ١٢٨٦، وتوفي ١٣٧٣.

وقد قرأ عليه: كتاب «القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون به».

[٤] هو: العلامة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم الجدلي النظار، المؤرخ النقاد سيف الدين محمد زاهد بن الحسن الكوثري الإستانبولي ثم المصري الحنفي، ١٢٩٦ = ١٣٧١.

ونقل الشيخ محمد عوامة ـ (إمداد الفتاح: ص ١٢٠) ـ عن الشيخ أبو غدة ما نصه: «كلُّ

وغيرُ الصديق، لأنَّ الله آتاه علماً وحفظاً وفهماً وقدرةً وأداءً، فكان فيه مجمعُ خصال فاضلة، لا تتوفر إلا في عدد قليل من العلماء، فكان هو مجمعَ الفضائل، فلذلك كان ينتفع به علماء الهند وباكستان والشام والمغرب والأزهر الشريف في مصر، وكانوا ينظرون إلى هذا الشيخ: أنه إمام أهل عصره ومصره. رحمه الله تعالى.

قال الشيخ أبو غدة: وشيوخي كثيرون، وأكتفي بهذا القدر، فرحمة الله على شيوخي وشيوخ شيوخي، وجزاهم الله عنا خيراً، وأكرَمهم بمقعد الصدق عنده، وهو أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين.اهـ.

٩ ـ قلت: ومن مشايخه الكبار أيضاً: العلامة الفقيه المفتي الشيخ أحمد بن محمد عسَّاف الكُردي الحلَبي الحنفي[1] (١٢٩٩ ـ ١٣٧٣).

---

مَن حضرت عليه من الأساتذة كنت أرى أني أستطيع أن أكون مثله، حتى رأيت الأستاذ الكوثري فقلت في نفسي: «لا، أما هذا فلا».

وقال الشيخ محمد عوامة (ص ١٢٤): وكان مأواه ومحط رحله في القاهرة عند الإمام الحجة مِدْرَه الإسلام (المِدره: هو السيد الشريف، وزعيم القوم وترجمانهم) وسيف الدين الأستاذ محمد زاهد الكوثري، رحمه الله تعالى.

وتفنُّن الكوثري في العلوم الشرعية والعربية والعقلية والفلسفية هو الذي نمّى ـ والله أعلم ـ في سيدي الشيخ التفننَ في العلوم الكثيرة والولوج في مضايقها.

وكان إعجاب الكوثري بشيخنا كبيراً، حتى إنه كان يعاتبه إذا تأخر عن زيارته، ثم إنه لازمه ولم يعد يتأخر عليه، ووجد فيه كل مطامحه. انتهى.

وقال الشيخ أحمد خيري في ترجمة الكوثري التي دبّجها في مقدمة كتاب «مقالات الكوثري»: وبلغ من شدة تعلقه به ـ أي: تعلق الشيخ أبي غدة بأستاذه الكوثري ـ أن نسب نفسه إليه، فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري، وهو من تلامذته بعد هجرته.اهـ. وقد قرأ عليه في فنون متعددة وعلوم مختلفة.

[1] قرأ عليه كتباً، منها: «اللباب شرح الكتاب» لعبد الغني الميداني ـ تلميذ ابن عابدين ـ و«نفحات الأزهار» لابن عابدين.

١٠ ـ ومنهم: الأديب الخطيب المفتي الشيخ محمد بن عبد القادر الحكيم الحلبي الحنفي، مفتي الحنفية في حلب (١٣٢٣ ـ ١٤٠٠).

١١ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الشيخ محمد بن الشيخ إبراهيم السَّلقِيني الحلبي الحنفي[1] (...).

١٢ ـ ومنهم: العلامة الفقيه المفتي الشيخ محمد أسعد العَبْجي الحلبي الشافعي[2]، (١٣٠٥ ـ ١٣٩٢).

١٣ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الشيخ محمد الرشيد الحلَبي الحنفي[3]، (١٣١٦ ـ ....).

١٤ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الشيخ أحمد بن محمد الزرقا الحلَبي الحنفي (١٢٨٥ ـ ١٣٥٧). الذي ترجم له الشيخ أبو غدة في كتابه «تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي».

١٥ ـ ومنهم: العلامة الفقيه ابن الفقيه الشيخ مصطفى بن أحمد الزرقا الحلبي الحنفي[4]، (١٣٢١ ـ ١٤٢٠).

١٦ ـ ومنهم: العلامة المحدث القاضي، الشيخ أحمد بن محمد شاكر المصري[5]، (١٣٠٩ - ١٣٧٧).

١٧ ـ ومنهم: العلامة المحدث الحافظ السيد عبد الله بن محمد الصديق الغماري[6]، (١٣٢٨ ـ ١٤١٣).

---

[1] قرأ عليه: «نفحات الأزهار».

[2] قرأ عليه «قطر الندى».

[3] قرأ عليه: «صحيح الإمام مسلم»، و«مراقي الفلاح» و«حاشية ابن عابدين».

[4] قرأ عليه: «درر الأحكام شرح غرر الأحكام» لملا خسرو، و«الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز» ليحيى بن حمزة العلوي، وقسماً من «الموافقات» للشاطبي، و«الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن الشيباني.

[5] تردد عليه واستفاد منه.

[6] قرأ عليه: «مقدمة ابن الصلاح» و«مقدمه صحيح مسلم».

١٨ ـ ومنهم: فيلسوف الإسلام العلامة المفسر الفقيه النظار الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد الدِّجوي المالكي (١٢٨٧ ـ ١٣٦٥).

١٩ ـ ومنهم: شيخ الأزهر العلامة المفسر الفقيه الإمام السيد محمد الخضر حسين الحسيني (١٢٩٢ ـ ١٣٧٧).

٢٠ ـ ومنهم: العلامة المحدث الفقيه الأصوليّ الفَرَضي الشيخ عبد الوهاب ابن عبد الواحد خَلاَّف (١٣٠٥ ـ ١٣٧٥).

٢١ ـ ومنهم: العلامة المحدث الفقيه الشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة الأزهري المصري، (١٣١٦ ـ ١٣٦٢).

٢٢ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الأصولي الشيخ محمود بن محمد رشيد العطار الدمشقي الحنفي (١٢٨٤ ـ ١٣٦٢).

٢٣ ـ ومنهم: العلامة المحدث الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الشهير بالساعاتي الحنفي (١٣٠١ ـ ١٣٧٨)، صاحب «الفتح الرباني».

٢٤ ـ ومنهم: شيخ الأزهر العلامة الفقيه المفسر محمود بن محمد شَلتُوت الحنفي (١٣١٠ ـ ١٣٨٣).

٢٥ ـ ومنهم: شيخ الأزهر العلامة الأصولي المربي الدكتور عبد الحليم محمود (١٣٢٨ ـ ١٣٩٨).

٢٦ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الشيخ عيسى بن يوسف مَنُّون الفلسطيني ثم المصري الشافعي (١٣٠٦ ـ ١٣٧٦).

وأكتفي بهذا القدر من شيوخه الأساتذة، وقد قال الشيخ محمد عوامة ص ١٢٣: «بلغ عدد شيوخه رحمه الله تعالى المئة والعشرين عالماً أو زاد، أكثرهم من علماء حلب ودمشق والأزهر، ثم من علماء الهند وباكستان والمغرب، حتى إنه صار أعرف بعلماء الهند وباكستان من أنفسهم، بل إنه ليعرف العلماء المنزوين في قراهم، بله المدن الكبرى والعواصم.

وإن الله يَعلم أني لم أر مثل فضيلته في صحبة أساتذته مع طول الزمان، ومِن مظهر ذلك عنده أنه لا يَفتأ يَكتب إليهم مسترشداً بآرائهم في المعضلات العلمية، وكُتبُه شاهد صدق على ما أقول ». انتهى.

وقال سماحة الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ عميد كلية الشريعة بتُونس سابقاً، وعضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ـ فيما قرَّظ به لكتاب « إمداد الفتاح » ص ٣٢ ـ ٣٣:

« إذا نظرنا للذين روى ـ أبو غدة ـ عنهم نراه بلغ عدداً كبيراً هو مئة وتسعة وسبعون، بينما إذا نظرنا مثلاً إلى الشيخ عمر حمدان مسند الحجاز نراه لم يبلغ هذا المبلغ ...، والشيخ أبو غدة فاقَه بالكثير من شيوخه، فأبو غدة مشايخه من مكة المكرمة بلغوا عشرة شيوخ، ومن المدينة سبعةً، كما تلقى عن شيوخ من حلب والأحساء وإسطنبول وبغداد وحضرمَوت وحماة وحمص ودمشق ودير الزور والسودان وطرابلس ـ الشام وفلسطين ـ ومصر والمغرب واليمن وشبه القارة الهندية ...

ولم يَفُق الشيخ أبا غدة إلا الشيخ عبد الحي الكتاني، وهو من شيوخه ...، فالكتاني زادت شيوخه على خمس مئة شيخ، ويتفوق أبو غدة عليه بأنه كان دائرة معارف فاق فيها الكثير من رجال عصره وشيوخه ». اهـ ملخصاً.

وقال الشيخ أبو غدة في رسالته: « كلمات في كشف أباطيل وافتراءات » ص ٣٨: « ... تَلقَّيتُ العلمَ عن نحو مئة عالم، والحمد لله، في بلدي حلب وفي غيرها من بلاد الشام ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومصر والهند وباكستان والمغرب وغيرها، فلِي من الشيوخ قُرابةُ مئة شيخٍ، تلقّيتُ عنهم، وأخذتُ منهم، وكلُّ واحد منهم له مشربُه ومذهبُه، وما التزمتُ قولَ أحد منهم لأنه شيخي

وأستاذي، بل ألتزم ما أراه صواباً، وأعتقده حقاً أو راجحاً، وقد أُخطِىء في ذلك، أو أصيبُ كشأن كل طالب علم.

والحمدُ لله الذي وَهبَني ما أميّز به بين المقبول والمردود، فأرتضي ما أراه ـ بحسب فهمي ـ مقبولاً، ولو صدَرَ مِن أقلّ الناس، وأترك ما أراه بعيداً عن المقبول ولو صدر مِن أكبَرَ من الشيخ الكوثري من العلماء المشهورين، مع أني تابع مقلِّد، والحمدُ لله على فضله، فلا يُتابع في كلّ شيء إلا عصبيّ أو غبيّ».

وقال الشيخ محمد عوامة (إمداد: ص ١٢٥): «قد يَعجب مَن يسمع أن شيخنا صَحِب وتَتَلمذ بمصر على الكوثري وأحمد شاكر ـ رحمهما الله ـ مع ما بينهما من اختلاف في المشرب العلمي، بل بينهما من الرد العلمي ما لا يخفى، بل قد أخذ شيخُنا عن الشيخ أحمد الصديق الغُماري لما زار حلب سنة ١٣٧٧، والشيخ الغماري هو صاحب الكتاب الذي طُبع قريباً ـ باسم «بيان تلبيس المفتري في الردّ على الكوثري» ـ واستُغِلّ للرد على الكوثري، بل للافتراء عليه!

والجواب: أن هذه الملاحظة هي منقبة علمية من مناقب سيدي الشيخ، وعلامةٌ على ما ذكرتُه من قبلُ من رحابة صدره وسعة أُفُقه، وأنه عاش للعلم يتلقّاه من حيث وَجده، غاضّاً الطرف عن الأمور الخاصة، وهو ـ رحمه الله ـ ذوّاقة كالنِّحلة يأخذ مِن كل زهرة رحيقَها، فلذلك يجده جليسُه كقُرص العسل مع شهدِه!».اهـ.

وأرى من المناسب بعد ذلك ذكرَ بعض مجيزيه المعروفين ـ من غير أهل الهند وباكستان ـ[1]، الذين تَلقّى الشيخ أبو غدة عنهم إجازةً أو تدبيجاً فقط، ولم يسمح له الفراغ للاستفادة الكاملة من هؤلاء الأجلاء.

---

[1] فإنهم سأذكرهم في ذكر (رحلته الأولى إلى الهند وباكستان).

**٧ ـ بعض مجيزيه:**

فممن أجازه ـ ولم يكن به للشيخ أبي غدة صلة في أثناء دراساته ـ:

١ ـ العلامة الفقيه المسند الشيخ عبد القادر بن توفيق الشلبي الطرابلسي ثم المدني، كانت تنتهي إليه رئاسة الأحناف بالمدينة المنورة (١٢٩٥ ـ ١٣٦٩).

٢ ـ العلامة المحدث حافظ المغرب السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري المغربي (١٣٢٠ ـ ١٣٨٠).

٣ ـ العلامة الفقيه السيد علوي بن عباس الحسني المكي المالكي (١٣١٥ ـ ١٣٩٠).

٤ ـ العلامة المفتي المؤرخ الشيخ محمد جميل بن عمر الشطي الدمشقي الحنبلي (١٣٠٠ ـ ١٣٧٨).

٥ ـ العلامة الفقيه المسنِد الشيخ محمد بن يوسف الحيدري العلوي الكافي التونسي ثم الدمشقي المالكي (١٢٧٨ ـ ١٣٧٩ أو ١٣٨٠).

٦ ـ العلامة الحافظ المحدث مسنِد الوقت وشيخ الرواية السيد محمد عبد الحي ابن عبد الكبير الكَتَّاني الحَسني (١٣٠٣ ـ ١٣٨٢)، شيخ أهل الفن وإمامهم وقدوتهم، الذي زاد شيوخه على (٥٠٠) شيخ في أنحاء العالم رجالاً ونساءً.

٧ ـ الشيخ الواعظ المرشد الفقيه المعمَّر السيد محمد بن إبراهيم بن شمس الدين الفاسي الأصل، المكي المولد والوفاة، المالكي الشاذلي (١٣١٧ ـ ١٤١٨).

٨ ـ العلامة الفقيه المفتي الطبيب المعمَّر السيد محمد أبو اليُسْر بن محمد أبي الخير ابن عابدين الدمشقي الشامي الحنفي (١٣١٠ ـ ١٤٠٣).

٩ ـ العلامة المرشِد الفقيه الشيخ محمد أبو النَّصْر بن سليم خَلَف الحِمْصي الشافعي (١٢٩٢ ـ ١٣٦٨).

١٠ ـ صاحب النهضة العلمية المجدِّد العالم الداعية المرشد الشيخ محمد علي ابن عبد الغني الدَّقر الشافعي (١٢٩٤ ـ ١٣٦٢).

وهذا أقلّ قليل ممن استجازهم الشيخ أبو غدة، وقد ذكرهم مفصلاً الشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد في «ثَبَت» الشيخ، فبلغ عددهم ١٨٣ عالماً من مشاهير علماء القرن الرابع عشر وتالِيه، رحمهم الله تعالى جميعاً، ونَفَعنا بعلومهم النافعة، ومعارفهم الخالدة. آمين.

**٨ ـ وممن دبَّجهم من غير علماء الهند وباكستان:**

١ ـ العلامة المسند الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى الفادَاني الأندونيسي الأصل المكي الدار الشافعي المذهب (١٣٣٥ ـ ١٤١٠).

٢ ـ العلامة الفقيه الفَرَضي الشيخ عبد الفتاح بن حُسين رَاوَهْ المكي الشافعي (١٣٣٤ ـ ١٤٢٤).

٣ ـ العلامة المسنِد القاضي الشيخ محمد عبد الحفيظ الفِهري أبو الفضل الفاسي المغربي (١٢٩٦ ـ ١٣٨٣).

٤ ـ العلامة القاضي الشيخ محمد عبد الله آدو الشِّنقيطي، ثم المدني، المالكي.

٥ ـ العلامة المفسر اللغوي الأديب الشيخ أحمد نصيب المَحَاميد الدمشقي الشافعي.

٦ ـ العلامة الأديب الفلكي الشيخ عبد القادر بن كرامة الله بن نعمة الله ابن ناصر باي البخاري ثم الرابغي، الحنفي.

٧ ـ العلامة الفقيه المسنِد الداعية إلى الله تعالى شيخ الإسلام الحبيب أحمد مشهور بن طه بن علي الحدّاد الباعَلَوي الحُسيني الشافعي (١٣٢٥ ـ ١٤١٦).

٨ ـ العلامة الفقيه المسنِد المفتي الحبيب عبد القادر بن أحمد السقَّاف الباعَلَوي الحُسيني الشافعي.

٩ ـ العلامة الفقيه الأديب القاضي الحبيب محمد بن أحمد بن عمر الشاطري الباعَلَوي الحُسيني الشافعي (١٣٣٠ ـ ....).

١٠ ـ العلامة المفسِّر الأصوليّ عبد الكريم بن محمد المدرِّس الكردي البغدادي

الشافعي (١٣٢٧ ـ ....).

رحمهم الله جميعاً وأسكنهم عنده دار النعيم.

**٩ ـ رحلاته في سبيل العلم:**

لـمّا صح عن القدامى: «مَن لم يَرحل فلا ثقة بعلمه»[١]، وثبت عن إمام المحدثين يحيى بن معين رحمه الله تعالى أنه قال: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً ـ وذكر الثلاثة، ثم قال: ـ ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»[٢]، فكل مَن لم يرحل في طلب العلم، ولم يركب الصعاب والرقاق، فلا يُؤنس بعلمه ولا يعتمد على قوله.

وتُمثِّل الرِّحْلات العلمية مصدراً مهماً للتلقي عن علماء الإسلام في مختلف دياره، وهو ما يعتزّ به العلماء المسلمون بعامة، والمحدثون بخاصة، كما هو معروف في التاريخ القديم والحديث.

فقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى أيضاً بالعديد من الرحلات العلمية، وزار بلاداً وأقاليم في سبيل العلم والدين، مفيداً ومستفيداً، كما كانت بعض زياراته للبحث عن المخطوطات النادرة ونوادر الكتب في خزائن المكتبات الإسلامية، يقول تلميذه الشيخ محمد عوامة حفظه الله[٣]:

«وهذا العدد الكبير ـ لشيوخه، بالنسبة لعلماء عصرنا ـ إنما استطاعه سيدي الشيخ بهمته العالية، واستسهالِه الصَّعْبَ والنَّصْبَ في سبيل لقاء أولي العلم والفضل، وأملِ الحصول على فائدة منهم، ولا أعرف عالماً استطاع الاستفادة من

---

[١] أورده الشيخ أبو غدة في كتابه «صفحات من صبر العلماء» ص ١٠٧.

[٢] أسنده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٤٥.

[٣] إمداد الفتاح، ص ١٢٣.

وسائل النقل الحديثة في سبيل العلم مثلَ شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ» .

**رحلاته إلى مصر والشام والحجاز واليمن والمغرب:**

١ ـ فرَحل رحمه الله إلى مصر للدراسة في الأزهر المعمور، وأخذ عن علمائها، وتلقّى عنهم من أزهريين وغيرهم ممن سبق ذكرهم في أسماء شيوخه، رحمهم الله تعالى.

٢ ـ ورحل إلى دمشق والْتقى بعلمائها، ومِن أشهرهم آنذاك: الشيخ محمود العطار، والشيخ علي التكريتي، والشيخ علي الدقر، والشيخ أبو الخير الميداني، وغيرهم من علماء دمشق الأعلام، رحمهم الله تعالى.

٣ ـ ورحل إلى الحرمين الشريفين حاجاً وزائراً عام ١٣٧٦هـ، فالتقى بمكة المكرمة: بالشيخ محمد يحيى أمان، والسيد علوي المالكي، والشيخ حسن مشاط، والشيخ محمد ياسين الفاداني، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

وأخذ في المدينة المنورة: عن الشيخ بدر عالم الميرتهي الهندي الحنفي، والشيخ إبراهيم الختني الحنفي، والشيخ صالح بن الفضيل المالكي التونسي ثم المدني، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

٤ ـ ودخل صنعاء وتعز وزبيد، وأخذ عن علمائها، منهم: المقرىء السيد يحيى الكبسي، والشيخ ثابت بهران، وغيرهما.

٥ ـ وفي عام ١٤٠٢هـ لبّى دعوةً من وزارة الأوقاف الإسلامية في الجزائر، للمشاركة في ملتقى الفكر الإسلامي السادس عشر، وزار هنا: الفقيه المالكي سماحة الشيخ أحمد سُحنون الجزائري[1].

---

[1] قال الشيخ في كتابه «الصفحات» ١٥: لما زرت مدينة الجزائر الحبيبة في عام ١٤٠٢ ... سعدت بزيارة العلامة الجليل ... في منزله العامر، حفظه الله تعالى ورعاه. =

٦ ـ ورحل إلى العراق سنة ١٣٨٢هـ، والتقى بالبصرة وبغداد بكبار علمائهما، منهم: السيد فؤاد بن شاكر بن أبي الثناء محمود الآلوسي البغدادي الحنفي، والشيخ أمجد بن محمد سعيد الزهاوي الكردي البغدادي الحنفي، والشيخ عبد القادر بن عبد الرزاق الخطيب البغدادي الحنفي، رحمهم الله تعالى.

**رحلته الأولى إلى الهند وباكستان**

٧ ـ كما رَحل إلى الهند وباكستان من العراق عن طريق البحر، والْتقى بأجلة الشيوخ والعلماء في هذه الديار، وزار المدارس الدينية الشهيرة، والجامعات الإسلامية الكبيرة، واستفاد من المكتبات العامة والخاصة، وحصل على الكتب النادرة ـ بين مخطوط ومطبوع ـ لم تكن معروفةً في البلاد العربية[1].

---

= فاستقبلني استقبال الغائب الوحيد، عاد إلى أمه بعد حين بعيد، وأكرمني بضيافته وبشاشته وكرمه، والتمتع بالنظر في مكتبته العامرة، وقدّم لي بخطه الجميل (تحية وذكرى) أربعة أبيات ارتجلها، ضمّنها المدح والثناء على كتاب (صفحات من صبر العلماء) ... إلخ.

[1] قال في مقدمة التحقيق لـ« قواعد في علوم الحديث » للتهانوي ص ٧: « كان من أغلى المقاصد عندي أن أزور علماء الهند وباكستان في ديارهم للاستفادة من كريم نفحاتهم، والتزود من غزير علومهم وبركاتهم، وقد أكرمني الله تعالى بهذا في عام ١٣٨٢، فرحلت إلى الهند وباكستان رحلةً طويلةً علميةً شخصيةً، لقيت فيها الشيوخ والعلماء، وزرت فيها المدارس والمعاهد والجامعات، وتلقيت ممن لقيت، ممن عرفوا بالعلم والدين من علماء تلك الديار الواسعة العريضة، وما أكثر فيها من الفضلاء والعلماء والصلحاء... ».

وقال العلامة الدكتور محمد رجب البيومي: « وقد كانت أنباؤه العلمية تَفِد إليّ، فكان أعجبُ ما أعجَبُ مِن أمره هو صبره المُلِحّ الدائب، على الرحلة الطويلة المستمرة إلى شتّى بلاد الإسلام شرقاً وغرباً، معَ ما يتحمّله المسافر من وَعْثاء الطريق، ووَحْشة العشير، ولكن حُبّ المعرفة دَفعَه إلى تحمّل الصعاب رائحاً غادياً، وقد سهّل الله العسير، فصادفَ مِن ذوي الفضل

**وممن لقيهم في هذه الرحلة في الهند:**

١ ـ المحدث الكبير، بركة العصر، ريحانة الهند[1] الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، صاحب «أوجز المسالك» (١٣١٥ ـ ١٤٠٢)، وشيخ الحديث بمظاهر علوم، سهارنفور، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٢ ـ والخطيب الإسلامي المِصقع، ولسان الإسلام الناطق، العلامة الحجة، الشيخ المقرىء محمد طيب الديوبندي، الرئيس السابق لدار العلوم ديوبند (١٣١٥ ـ ١٤٠٣)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٣ ـ والعلامة الداعية الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي، مركز الدعوة والتبليغ بِدِهْلي، صاحب «أماني الأحبار» (١٣٣٢ ـ ١٣٨٤)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٤ ـ والمحقق الشهير الشيخ أبو الوفاء الأفغاني، مصحح «دائرة المعارف النعمانية» حيدرآباد (١٣١٠ ـ ١٣٩٥)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٥ ـ والعلاّمة الفقيه المفتي المعمَّر الشيخ مهدي حسن، الشَّاهْ جَهَان فوري، محقق «كتاب الحجة على أهل المدينة»، والمفتي الأكبر سابقاً بدار العلوم ديوبند

---

في هذه الربوع الشاسعة مَن لا يجتمعون لعالِمٍ واحد إلا في الندرة النادرة، وقرأ مِن نفائس المخطوطات عربيةً ودينيةً ما عزَّ على غيره أن يسمع باسمه، فضلاً عن أن يقرأ صحيفةً منه.

وأذكر أنه روى عن (علماء الهند) مِن التُّحَف العلمية ما كنتُ غيرَ متصور لوجوده، كما تَحدّث عن أئمة هناك، لم تَصل إليّ أسماؤهم فضلاً عن مؤلفاتهم، وبسببِ ما كتب عن هؤلاء أخذتُ أحاول التعرّف إليهم، وأجمع ما أستطيع جمعَه مِن أخبارهم، وهيهات أن أصِل إلى بعض ما يعلمه الرجل الكبير عن هؤلاء الكرام ...». (الإمداد: ص ١٠٤).

[1] قال الشيخ في تعليقة له على كتاب «التصريح» ص ١٨٥: ... الشيخ محمد زكريا ... ريحانة الهند، كما لقّبته بذلك يوم زرته في رحلتي للهند وباكستان عام ١٣٨٢.

(١٣٠٠ ـ ١٣٩٦)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٦ ـ والصوفي الكبير، الزاهد الشهير الشيخ مولانا مسيح الله خان، الجلال آبادي (١٣٢٩ ـ ١٤١٣)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٧ ـ والمحقق الناقد البصير، المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي صاحب التعليقات الغالية، والردود العلمية (١٣١٩ ـ ١٤١٢)، رحمه الله تعالى، وتَدبَّج معه.

٨ ـ والداعية النظار الشيخ محمد منظور النعماني (١٣٢٣ ـ ١٤١٧)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٩ ـ والمفكر الإسلامي، المؤرخ الشهير، الداعية الموهوب السيد أبو الحسن علي الندوي، مدير دار العلوم ندوة العلماء لكنَو سابقاً (١٣٣٢ ـ ١٤١٢)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

وزار في هذه الرحلة مدناً كثيرةً من ديوبند وسهارنفور وتَهْانَه بَهْوَن وجلال آباد ودلهي ولكنو ومالِيغَاوْنْ وحيدرآباد وغيرها، واستفاد من المكتبات العامة والخاصة، وأحضر معه كتباً نادرةً، لم تكن معروفةً في البلاد العربية، وبخاصة كتب الإمام عبد الحي اللكنوي التي اعتنى بتحقيق بعضها ونشرها[1].

---

[1] وقد تعرض شيئاً لهذه الرحلة الطويلة في بعض كتبه:

١ ـ منها ما ذكره في مقدمة تحقيقه لكتاب «الرفع والتكميل» ص ١٤ ـ ١٥، فقال: وقد رحلت في السنة الماضية إلى الهند وباكستان، فزرت بلدة المؤلف ـ الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى ـ: «لكنو»، وزرت بيته وأسرته في «فَرَنْكِي مَحَل»، واجتمعتُ مع من تيسر لقاؤهم من أسرته الكريمة ...، ولقد أحسنوا ـ أكرمهم الله تعالى ـ الضيافة واللقاء والترحيب، وتكرر الاجتماع معهم، وسار المجلس في كل لقاء بالحديث عن الشيخ عبد الحي وفضائله وآثاره النافعة، ثم

**وممن زارهم في باكستان:**

١ ـ المحدث الكبير، الفقيه الأصولي، الشيخ ظفر أحمد التهانوي، صاحب «إعلاء السنن» (١٣١٠ ـ ١٣٩٤)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٢ ـ والصوفي الزاهد، العالم الشيخ خير محمد الجالَنْدَهْرِي، مؤسس خير المدارس، مُلْتان (١٣١٣ ـ ١٣٩٠)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٣ ـ والمفتي الأكبر الشيخ محمد شفيع الديوبندي، صاحب «معارف القرآن» ومؤسس دار العلوم كراتشي، (١٣١٤ ـ ١٣٩٦)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٤ ـ والمحدث المتكلم المؤرخ المفسر الشيخ محمد إدريس الكانْدَهْلوِي،

---

زرت قبره رحمه الله تعالى ... في ضحوة يوم الأربعاء الخامس من ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ ...

وقد بحثت في رحلتي إلى الهند عن خط الإمام اللكنوي، لأصوّره وأجمّل به هذه «التقدمة»، فحظيت به عند العلامة الداعية أبي الحسن علي الندوي اللكنوي، فتكرّم به فصوّره متفضلاً عليّ، فجزاه الله خيراً.

ورحم أخاه الدكتور الطبيب العالم الصالح السيد عبد العلي الحسني الذي جمع ذلك السجلّ الحافل الجامع لخطوط علماء تلك الديار، ونظّمه حتى دلت رقومُه على أصحابها البدور الكواكب.

ثم لما زرت بلدة علِيكره وجامعتها رأيت من خطوط الإمام اللكنوي: الشيءَ الكثير جداً في مكتبة جامعة عليكره، التي آلت إليها بقية مكتبة الإمام اللكنوي. انتهى ملخصاً.

٢ ـ وجاء ذكر هذه الرحلة ـ مختصراً ـ في تقديمه لكتاب «الأجوبة الفاضلة» ص ١٥، أيضاً.

٣ ـ وتعرّض لذكرها في مقدمة «المصنوع» ص ١٥ أيضاً، حيث قال: «إني رأيت في إحدى زياراتي للهند، في مكتبة رضا، في مدينة رامبور: نسختين من «الموضوعات» لعلي القاري، كُتِب عليهما الاسم التالي: «المصنوع في معرفة الموضوع»، ورقمهما في المكتبة المذكورة ٨٩٧، و٨٩٨، ونسخة ثالثة فيها أيضاً، كُتِب عليها الاسم التالي: «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» ورقمها ٨٩٩.

صاحب «التعليق الصبيح» (١٣١٧ ـ ١٣٩٤) رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٥ ـ وتلميذ الإمام الكشميري النابغ، المحدث الجليل الشيخ محمد يوسف البِنَّوري، صاحب «معارف السنن» (١٣٢٦ ـ ١٣٩٧)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٦ ـ والعلامة المحدّث الشيخ محمد مالك ـ بن الشيخ محمد إدريس ـ الكاندهلوي، شيخ الحديث بالجامعة الأشرفية بلاهور (١٤٠٩)، رحمه الله تعالى.

٧ ـ والعلامة الفقيه الشيخ عميم الإحسان الداكوي البنغلاديشي[١]، صاحب «قواعد الفقه» (١٣٢٩ ـ ١٣٩٤)، رحمه الله تعالى، واستجازه، فأجازه.

٨ ـ والمحقق الأصولي الناقد، المحدث الشيخ عبد الرشيد النعماني، صاحب المؤلفات الكثيرة الماتعة (١٣٣٣ ـ ١٤٢٠)، رحمه الله تعالى، وتَدبَّج معه.

وزار مدينة كراتشي ولاهَوْر ومُلتان وإسلام آباد وغيرها من المدن والقرى والبوادي، ولقي من أهاليها وأكابرها كلّ حفاوة وتقدير وتكريم[٢].

---

[١] بلدة «الداكة» كانت آنذاك في مملكة باكستان الشرقية، وأما الآن فهي في مملكة «بنغله ديش»، بل عاصمتها.

[٢] وقد تعرّض لذكر هذه الرحلة في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ٩٧، حيث جاء اسم كتاب «إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر» للعلامة أكرم السندي، فعلّق عليه بقوله:

«قد رأيت هذا الشرح العظيم في رحلتي إلى الهند وباكستان سنة ١٣٨٢، في مكتبة الشيخ محب الله شاه صاحب العَلَم السادس، حفظه الله تعالى، في قرية بِيْر جَهْنْدَة. (أي: صاحب العَلَم). التابعة لحيدر آباد السِنْد، وهو شرح واسع جداً، يبلغ ٣٥٠ صفحة من القَطع الكبير، ورقمه ١٣ في علم أصول الحديث ...، وهذه المكتبة أحفل المكاتب الخاصة المخطوطة التي رأيتها في الهند وباكستان، فيها كتب في غاية النفاسة والندرة من كتب الحديث وعلومه، أقمت فيها يومين كانا من أطيب أيام العمر، جزى الله مؤسسها وصاحبها أطيب الجزاء والمثوبة».

وذَكر نبذةً من وقت الرجوع من هذه الرحلة في مقدمة تحقيقه لـ«التصريح بما تواتر في نزول المسيح» للعلامة الكشميري رحمه الله تعالى ص ٤ ـ ٥، مع قصة حصوله على الكتاب المذكور. =

وهذه الرحلة كانت أول رِحْلاته إلى أرض العلم وأهليه، التي أثرت في نفسه أثراً بالغاً بهذه الديار الواسعة العريضة، وحمله على غير مرة من الأسفار إلى شبه القارة الهندية، كما سيأتي ذكر بعضها ص ٨٠ وما بعدها.

ويقول الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى: « بدأ ظهور سيدي الشيخ في عالَم التحقيق وطبع النادر من الكتب، من حين عودته من رحلته الأولى إلى الهند وباكستان عام ١٣٨٢. واستغرقت منه ثلاثة أشهر ـ على ما أذكر جيداً ـ، وجعل طالعةَ كتبه تحقيقَ « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » للإمام عبد الحي اللكنوي، نابغة المتأخرين من علماء الهند، وهو كتاب فريد في بابه ». (الإمداد: ص ١٢٨).

**١٠ ـ تفننه في العلوم:**

حضر على تلك الكبار النابغين، وقرأ هذه الكتب الكثيرة في فنون متعددة ومختلفة، فحصلت له مشاركة قوية في كثير من شعب العلوم وفنونه كالسلف الكرام.

---

= ومما حصل له في هذه الرحلة لباكستان أيضاً ما علّقه في ص ٢١٢ من كتاب « التصريح »، فقال:

« ومن اللطائف النفيسة ما حدثني به شيخنا وبركتنا العلامة المحدث الفقيه جامع العلوم الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي صاحب « التعليق الصبيح » رحمه الله تعالى، حين زرته في الجامعة الأشرفية في لاهور من باكستان أثناءَ رحلتي للهند وباكستان سنة ١٣٨٢، قال: إنه سمع من شيخه حكيم الأمة أشرف علي التهانوي، وهو قد سمع من شيخه محمد يعقوب ـ النانوتوي ـ أول صدرٍ للمدرسين في دار العلوم في ديوبند أنه قال تعليقاً على تمني سيدنا خالد بن الوليد أن يموت شهيداً، قال الشيخ محمد يعقوب رحمه الله تعالى: « كان تمنّيه عبثاً، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لقّبه: « سيف الله »، وسيف الله لا يكسر ولا يقتل، فلهذا لم تكن له الشهادة، رضي الله عنه ». انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح: قلت لشيخنا ـ الكاندهلوي ـ حفظه الله تعالى: « هذه الفائدة تعدل رحلةً عندي ».

فلئن كان معروفاً بتعمقه في القرآن والحديث والأصول والفقه وأسماء الرجال والتاريخ والسيرة، فإنه كان كذلك متضلعاً من آداب العربية من النحو والصرف واللغة وعلم القوافي والعروض، ومن المنطق والفلسفة، ومن علم التربية والنفس.

وكان له في بدء الطلب اهتمام بعلوم العربية من لغة ونحو وصرف وبلاغةٍ، أتقنَ فيها غاية الإتقان، حتى إن بعض أقرانه[1] كان يسميه: (الأصمعي)، وآخر[2] كان يسميه: (قاموس[3] ناطق).

يستحضر الشيخ اللغةَ بضبطها مع كثير من شواهدها، والنحو بمذاهبه وشواهده، وينبه على الكثير من العامي الفصيح، كما يحذر كثيراً من الخطأ الشائع[4].

وأتقنَ ما يسميه السابقون بعلم الكتابة والترسل، وما يسمى بعلم المحاضرات، حتى كأنه راوية شعر وأدب لا يعرف سوى ذلك.

كما أتقن الشيخ الفقهَ الحنفي الذي نشأ عليه ودرسه، ثم شارك مشاركةً قويةً في الفقه الشافعي، ثم إنه شارك مشاركةً دقيقةً في الفقه الإسلامي عامةً.

وأمعنَ في علم أصول الفقه درساً وتدريساً ومباحثاتٍ في مناحيه ومسائله، وله فيه تحقيقات ممتعة.

كما اهتمَّ بعلم السيرة الشريفة، وصنَّف فيها.

أما علم الحديث الشريف: فقد سار فيه طوال رحلته العلمية مع العلوم

---

(١) هو: بلديه وصديقه وصاحبه عبد الوهاب جذبة (الصفحات: ص ١٤).

(٢) هو: الأستاذ الشيخ أمين الله عيروض (الإمداد: ص ١٢٢).

(٣) قلت: إلا أن الشيخ أبا غدة كان يُنكِر على استعمال كلمة «القاموس» بمعنى «كتاب لغوي»! كما سيجيء كلامه في ذلك في (إفاداته اللغوية) ص ٥٩٨، إن شاء الله تعالى.

(٤) مثل: تنبيهه على خطأهم في كلمة «مشايخ»، و«البتة»، وتخليطهم بين «الوَهَم» و«الوَهْم»، وغير ذلك مما سيأتي ذكر بعضها في (إفاداته اللغوية) ص ٦٥٠ وما بعدها، إن شاء الله تعالى.

الأخرى، ثم حطّ رحله عنده، وأخذ منه في هذه السنوات الأخيرة جُلَّ اهتمامه ووقته، وتفرَّغ له جداً، وأكثر فيها التصنيف والتاليف.

كما تخصص ـ سنتين ـ في دراسة عِلمَي التربية والنفس.

ودرس وتلقى العلوم الأخرى من عقيدة وتفسير وتجويد وفرائض ومنطق وما إلى ذلك من علوم شتى.

قال الشيخ محمد عوامة (إمداد: ص ١١٩): دخل سيدي ـ رحمه الله ـ طلب العلم الشريف في سِنّ واعية، بهمة عالية، ونهمة نادرة، وذهن متّقد، وذكاء ألمعي، مع عمل بالعلم، وصحبة للعلماء العاملين، وتقوى وصلاح، فالتقتْ في شخصه الأسبابُ المادية والمعنوية التي تُكوِّن (العالم المثالي).

يسّر الله تعالى له الأخذ عن مجموعة مختارة من العلماء العاملين المحققين المخلصين، وكان منهم ـ وهو الغالب ـ من تقدمت به السن، فازداد نضجاً في العلم والعمل والخير والصلاح، وهؤلاء يورّثون في نفوس تلامذتهم ما وصلوا إليه من الجانبين: العلم والعمل.

وكان منهم مَن لا يزال في رَيعان كُهولته، ويحمل هِمة الشباب، وهؤلاء ينقلون إلى نفوس تلامذتهم قوةَ البحث والدرس، وتطلُّعَ الشباب إلى التفاعل مع عصرهم.

فجمع سيدي الشيخ من الطائفتين حُسنَيهما. انتهى.

**١١ ـ مكتبته العامرة:**

إذا تحدَّثت عن تفننه في العلوم فطالب هذا الموضوع لمحات من موضوع آخر، وهو الحديث عن مكتبته المباركة العامرة، لأن التفنن في العلوم كما يطلب من المرء حضورَه دروس المشايخ وتردده عند العلماء؛ يطلب منه ـ إلى جانب ذلك ـ حصوله على الكتب ذات الفنون، كي إذا دلّ أستاذه إلى عناصر البحث ومواد

الموضوع ومراجعهما، يجتهد الطالب في إقامة صرحٍ شامخٍ عليها.

فأنتقل الآن إلى الحديث الموجز عن مكتبته الواسعة حسبما ذكره تلميذه الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى، فقال:

« أقدِّم بين يدي ذلك بكلمة من كلماته، تُصوِّر عَظَمة موقع الكتاب عنده، قال رحمه الله في كتابه « صفحات من صبر العلماء » ص ٢٥٦: « الكتب من حياة العالم تَحُلّ منه محل الروح من الجسد، والعافية من البدن ».

وحكى عن تعلقه بالكتاب، فقال ص ٢٧٩: « كنت في بعض الأحيان أنذر لله تعالى صلاةَ كذا وكذا ركعةً، إذا حصلتُ على الكتاب الفلاني »[1].

---

[1] ذكرَ الشيخ في مقدمة تحقيقه لكتاب « فتح باب العناية » ص ٨ ـ ٩، وفي « صفحات من صبر العلماء » ص ٢٧٩ ـ ٢٨١ (الطبعة التاسعة) قصةَ حصوله على كتاب « فتح باب العناية » بطولها، فقال: « وقعت لي واقعة في شأن الحصول على كتابٍ، أُسجِّلها هنا استطراداً لطرافتها:

لما كنت في القاهرة أيام دراستي في كلية الشريعة بالجامع الأزهر، أوصاني شيخنا العلامة الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى خلال ملازمتي له باقتناء كتاب « فتح باب العِناية بشرح كتاب النُّقاية » للعلامة الشيخ علي القاري، وحضّني على الحصول عليه حضاً أكيداً وكثيراً، مع عِلمه أني مِن هُوَاةِ الكتب النادرة النافعة.

وكنت أظن أنه مطبوع في الهند، وقد مكثتُ في القاهرة ستَّ سنوات حتى إنهاءِ دراستي أسألُ عنه، وأنشُده في مكتبة أقدّر وجوده فيها، فلم أظفر منه بخبر ولا أثر.

ولما عدت إلى بلدي حلب، ما فَتِئت أبحث عنه أيضاً في كل بلدٍ أزوره أو مكتبةٍ أرتادها، ولما كنت أظنه مطبوعاً في الهند، وكان هو من كتب فقه السادة الحنفية، كنت أسأل الكتبيين عن مطبوعاتِ الهند في الفقة الحنفي عامةً، لعلي أصل إليه بهذه الطريقة، إذ قد يجهلون اسمه، وكان في دمشق كتبيون قُدماء خُبَراء في الكتب القديمة والنفيسة، وعندهم من قديمها ونفيسها الكثير، ولكنهم يغالون به ويتشددون في بيعه، منهم السيد عِزَّت القُصيباتي ووالده، والشيخ حَمدِي السَّفَرْجلاني، والسيد أحمد عبيد.

فسألت السيد عزت القصيباتي عن « فتح الباب العناية » على أنه من مطبوعات الهند، فقال: هو عندي، وأخرج لي كتاب « البناية بشرح الهداية » للإمام العيني، المطبوع في الهند من مئة عام سنة ١٢٩٣، في ست مجلداتٍ ضخام كبار جداً، وكان هذا الكتاب أحدَ الكتب النادرة النفيسة التي أبحث عنها، فاشتريتُه بثمنٍ غيرِ مُغالى فيه، إذ كان غيرَ الكتاب المطلوب الذي سميتهُ له.

ثم سألتُ الشيخ حمدي السفرجلاني رحمه الله تعالى عن الكتاب، فعَلِمتُ منه أنه مطبوع في قَزَان من بلاد (روسيا)، وأنه أندر من الكبريت الأحمر كما يقال، وأنه طُولَ حياته واشتغاله بالكتب ما مرَّ به منه سوى نسخةٍ واحدةٍ، كان قد باعها للعلامة الكوثري بأغلى الأثمان التي لا تُعقل، فعند ذلك تعيّن عندي البلد الذي طُبع فيه الكتاب، وضعف أملي بالحصول عليه!

ولما أتاح الله لي حَجَّ بيتِه الكريم أولَ مرة عام ١٣٧٦، ودَخلتُ مكة المكرمة طَفِقت أسأل عنه في مكتباتها، لعلي أجده قادماً مع أحد المهاجرين من تلك البلاد إلى بلد الله الحرام؟ فلم أوفَّق لذلك.

ثم ساقتْني عِنايةُ الله تعالى إلى كتبي قديم مُنزَوٍ في بعض الأسواق المتواضعة ثم في مكة المكرمة، وهو الشيخ المصطفى بن محمد الشنقيطي سلّمه الله تعالى، فاشتريت منه بعض الكتب، وسألتُه ـ على يأس ـ عنه، فقال لي: كان عندي من نحو أسبوع، اشتريتُه من تَرِكة بعض العلماء البخاريين، وبِعتُه لرجل من بخارى من علماء طَشْقَند بثمن كريم، فما كِدتُّ أُصدِّقه حتى جعل يَصِفُه لي وَصفاً مثبتاً لمعرفته به، وأنه الكتاب الذي أَلُوب عليه، وأسعى منذ دهرٍ إليه!

فقلت: مَن هذا العالم الطَّشقندي الذي اشتراه؟ فجعل يتذكَّره تذكُّراً، ويُسمِّيه لي: (الشيخ عناية الله الطشقندي)، فقلت: أين مسكنُه أو محل عمله أو ملتقاه؟ قال: لا أدري عن ذلك شيئاً، فقلت: كيف أسأل عنه؟ قال: لا أدري، فازددت عند ذلك يأساً من الحصولِ عليه أو لقاءِ مشتريه!

فذهبتُ بعدَ هذا أسأل عن (الشيخ عناية الله) كلَّ بُخارِيّ أراه في المسجد الحرام أو في أسواق مكة، وصِرتُ أذهب إلى المدارس والرُّبُط التي يقال لي: فيها بُخارِيُّون، لأسألَ عن هذا الشيخ البخاريّ، حتى ذهبتُ إلى الأحياءِ الواقعةِ خارجَ مكة، إذ قيل لي: فيها بعض البخاريين، ولكن هيهات اللقاءُ بالمنشود عنه؟! وكم في مكة المكرمة من البخاريين الذين يسمَّون: عناية الله!

ثم أوصلني السؤال المتتابع إلى الشيخ عبد القادر الطَّشقَنِدي البخاري الساعاتي رحمه الله، في جهة حيِّ جَرْوَل مِن أطراف مكة، فسألتُه عن الشيخ الطشقندي، فعَرَفه، وعيَّن لي اسمَه:

وأنه باع قطعةً نفيسةً من المتاع ورثها من والده رحمه الله، ليشتري بها كتاباً[١].

---

(الشيخ مِيْر عناية الطشقندي)، ولكن لا علم له بمُستقرِّه وملتقاه، فعند ذلك غلبَنِي اليأس مِن لقاء هذا الشيخ الذي عنده «فتح باب العناية»!

فصِرتُ في أثناء طوافي حولَ الكعبة المعظمة زادَها الله تشريفاً وتعظيماً: أطلب من الله تعالى أن يُرشدني إلى ذلك الإنسان، ويُيسر لي اقتناء هذا الكتاب، وصِرتُ أكررُ هذا الدعاءَ والطلبَ مرات تِلْو مرّات، ومضى أسبوع وأنا عَلِمَ اللهُ في تَشتُّتِ بالٍ مِن حال البحث عن الكتاب وصاحبه.

حتى كنتُ يوماً أمشي في سوق بابِ زيادةٍ من أبواب المسجد الحرام قبلَ تَوسِعة المسجد، فرآني تاجرٌ دمشقي قديم في مكة المكرمة، يقال له: أبو عَرَب، كان له متجر هناك، فدعاني إلى مَتجَرِه لِمَا رآني شامِيَّ السَّحنةِ والمَظهر، يُسائِلُني عن الشام وأهلها، فسألتُه مِن شدةِ هَوَسِي بالكتاب. وهو تاجر دمشقي شامي. عن الشيخ البخاري! فقال لي: هذا خَتَنُه زوجُ ابنتِه في الدُّكان الذي أمامي، وهو أعرَفُ الناسِ به، فواللهِ ما كِدتُ أصدق ذلك فرحاً وسروراً.

فذهبتُ إلى خَتنِه وسألتُه عنه، فاستغربَ قائلاً: ما الذي يدعوك للسؤال عنه وإلى لقائه؟ قلت: صار لي أكثر من أسبوع وأنا دائب البحث عنه، فدُلَّني عليه جزاك الله خيراً، فأرشَدَني إلى مَنزله بالتعين في حَيِّ المِسفلة، جوارَ قَهوة السقِيفَة، فذهبتُ إليه مرةً بعد مرةٍ ليلاً ونهاراً حتى لَقِيتُه، فتنازلَ لي عن الكتاب بالثمنَ الذي اختارَ وأحبَّ، فكانت عندي فَرحةٌ مِن فَرَحاتِ العُمر.

وقد مَنَّ اللهُ عليّ بنشر الجزء الأول من هذا الكتاب محقَّقاً، وأسأل الله تعالى أن يَمُنَّ عليَّ بنَشر باقي الكتاب بفضله وكرمه». انتهى.

[١] قصتُه كما ذكرها الشيخ في «الصفحات» ص ٢٧٨: «كنت في أيام الطلب والتحصيل مملِقاً كأكثر طلبة العلم، وكنت أشتري من الكتب ما أستطيع شِراءَهُ بالاقتطاع من نفقتي الضيِّقة، بالنقد الحاضر أو بالدين الآجل إذا أمكن.

وعرضتْ لي يوماً بعض كتب نادرة تهمني جداً، ورغبت في اقتنائها، ولكني كنت في إملاقٍ شديد، فلا سبيل إلى شرائها! وقَلِقَ قلبي وخاطري من جرَّاءِ ذلك، فبعتُ (شالَتِي) التي ورثتها من أبي رحمه الله تعالى في (سوق الحراج)، واشتريت تلك الكتب، وأرحْتُ قلبي

ومن هذا المنطلق والإدراك لأهمية الكتاب عند فضيلته، يمكننا أن نحكم فوراً أنه يملك مكتبةً واسعةً نادرةً كماً وكيفاً، وأتحدث عن ثلاثة جوانب منها:

١ ـ هي مكتبة واسعة، من أوسع المكتبات التي يملكها أفراد ـ لا مؤسسات ـ، ومنذ ثماني عشرة سنة تقريباً أجرت إذاعة الرياض بالمملكة مقابلةً إذاعيةً مع فضيلته، ومما سئل فيها عن سعة مكتبته، فقال: "هي مكتبة طالب علم"، وكأن الذي أجرى معه المقابلة كان عنده خبر عن ضخامتها، فأعاد السؤال ورجاه تقدير عددها، فقال حفظه الله: "نحو عشرين ألف كتاب".

وأعتقد أنها تضاعفت الآن، مع عامل الزمن، ومع الحركة الطباعية النشطة.

٢ ـ هي مكتبة شاملة من حيث فنونها، ومتنوعة من حيث المصادر وبلدان طباعتها، من مطبوعات الهند وباكستان والمغرب العربي كله، يوم كانت بلادنا المشرقية منعزلة عن معارف تلك الديار.

٣ ـ إن مكتبة سيدي الشيخ ليست مكتبة من ينفق عليها ويقتنيها لتكون في صالة العرض والزينة في داره، كما يفعل بعض الناس قديماً وحديثاً، تكون جزءاً من مظاهر ثقافة صاحب الدار! لا، إنها مكتبة للانكباب عليها، والسمر معها، ومناجاة أصحابها بالليل، ومحاورتهم بالنهار، ولهجر النوم ومجالسة الأهل والولد!.

ولا عجب في ذلك، فإنه أولاً تلميذ الأستاذ الشيخ محمد راغب الطباخ بحلب، ثم الإمام الكوثري بمصر، وهما ـ ولا سيما الكوثري ـ من جهابذة هذا الفن في عصرهما، ثم إنه تابَعَ مسيرتَهما، فما من بلدة دخلها إلا وكانت راحته (واستراحته) في مكتباتها التي في الأسواق للبيع، أو في مكتباتها الوقفية الخطية يَفْلِيها فَلْياً. انتهى كلام الشيخ محمد عوامة بحذف واختصار.

---

وخاطري، وفرحت باقتنائها ووصولي إليها فرحاً عظيماً أنساني فقْدَ (الشالة)، والحمد لله».

## الفصل الثاني

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: شخصيته وصفاته

### ١ ـ شخصيته

كان رحمه الله تعالى جميلَ الصورة، حسن الهيئة، تَعلوه نضرةُ أهل الحديث ونُور العلم، كثَّ اللحية، طويلَ القامة، مَهيب الطَّلعة، متميِّزاً بأناقته وحُسن لباسه وطِيب رائحته، كان شخصيتُه شاميَّ السَّحنة والمظهر.

قال الأديب الشهير الشيخ أبو أسامة نور عالم خليل الأميني، مدير مجلة «الداعي» بديوبند ـ في «مجلته» ذات العدد ١١، ذو القعدة وذو الحجة ١٤١٧/ أبريل ١٩٩٧، ص ١١ ـ: «سيظل من رآه وعَرَفه يذكر تواضُعَه البالغ، وأخلاقَه الكريمة، وإنسانيته الواقعية، ولِين جانبه، وعينيه الواسعتين المتخلقتين بالحياء، والمغسولتين بدموع الخشية من الله، المتقدّتين الدالّتين على الذكاء، وأنفَه الأشم شمم العربي القحّ الشاف عن إبائه، وجبهتَه المعتادة للسجود، ولسانَه الرطب بذكر الله، ومنطقه العذب، ومِشيتَه القورة: مشية العلماء الحلماء الكرماء، وهندامه الشامي الجميل، وقدَّه العربي المديد، ووجهه الطلق المبتسم الأبيض المشرب بالحمرة ...» .اهـ.

### ٢ ـ أخلاقه:

قال نجله الفاضل الشيخ سلمان أبو غدة في ترجمته التي كتبها في مفتتح كتابه «صفحات من صبر العلماء» ص ٢٠ ـ ٢٤، ما ملخصه[1]: «يجعل (مفتاحٌ)

---

[1] أخذت بعض المقاطع والفقرات من مقالة الشيخ محمد عبد الله الرشيد من كتابه «إمداد

لكل شخصية يُدرَسها ويترجم لها، فمفتاح شخصية الوالد رحمه الله: (حبُّه الكمال في كل شؤونه، والترقي من الحسن إلى الأحسن).

فكان رحمه الله متمثلاً للأخلاق النبوية، والشمائل المحمدية، حريصاً على السنن، ملتزماً بآداب الإسلام في سائر أموره.

وكان رحمه الله مجمع الفضائل والشمائل، كريماً غايةً في الكرم، يحرص على إكرام ضيفه بما يستطيع، ويبذل في ذلك جهده وغايته.

وكان متواضعاً يكره المتعالين والمتكبرين، وقد أخذ عمن هو دونه في العلم والسن، ولا يرى نفسه شيئاً في جنب علماء الإسلام وأئمة السلف.

وكان حُلْوَ الحديث، عَذب المنطق، رشيقَ العبارة، قريباً من قلوب جلسائه، يأسِرُهم بحسن محاضرته، وطِيْب حديثه، وعُمق غوره، مع حضورِ بديهةٍ، وحُسن جواب، فلا عجب بعد ذلك أن تلتقي القلوبُ على محبته، وتتعلّق به النفوسُ، وأن يكون موضِعَ حُبٍّ وتقدير وثقةٍ لجميع مَن خالَطَه مِن أخوانه وأحبابه.

وكان رحمه الله تعالى حليماً كثيراً ما يعفو ويصفح، أديباً حيياً لا يؤذي أحداً بكلامه، بل يحترمه ويثني عليه، ويختار في ذلك الألفاظ الراقية.

وكان عفيف اللسان لا يشتم أحداً، ولا أذكر أني سمعت منه كلمةً نابيةً إلا من أندر النادر، وحينما يغضب جداً، وأكثر غضبه لله سبحانه وتعالى[1].

وكان عفيف النفس، لا يطلب من مسؤول أمراً لذاته، وإنما لأحبابه وإخوانه.

---

الفتاح» أيضاً ص ١٦٣ـ١٦٧.

[1] قاله ابنه الشيخ سلمان، قلت: ولما كان غيوراً على الكلمة العلمية الصحيحة وعلى التراث العلمي أن يذهبا ويضيعا كان يغضب أحياناً على من يتلاعب بهما.

وكان عاقلاً أريباً لا تخرج الكلمة منه إلا بوزن وفي موضعها المناسب، ولا يقوم بأمر إلا ويزنه بعقله، وطالما قال لي: استعمل عقلك في كل ما تقوم به[(١)].

ولا يقوم بأمر إلا ويَزِنُه بميزان الشرع والعقل، وكان بعيداً عن الغلو والانفعال، يزن الأمور بميزانها الشرعي الدقيق، وقد أخذ بذلك نفسه وتلامذته.

وكان ذواقاً إلى حد بعيد في ملبسه ومشربه ومسكنه وكُتبه ترتيباً وكتابةً وتأليفاً، حتى في صفِّه لحذائه وتنعُّله، وهكذا تراه في كل حرَكةٍ و سَكَنةٍ عاقلاً ذوّاقاً.

وكان ظريفاً خفيف الروح، يمازح جلساءه بالقدر المناسب، ويضفي على مجلسه العلمي والطبعي روح اللطافة والظرافة، بما يناسب مقام المجلس، ويُخفِّف من وطأة الوتار، لكن في ظل التأدب والاحترام.

وكان رحمه الله صبوراً على الطاعة والابتلاء، مداوماً على الوضوء، حريصاً على الصلاة حرصاً شديداً، مؤدياً لها في أول وقتها في الحضر والسفر، والتعب والمرض، غارساً ذلك في أولاده وأحفاده، فإذا كان نائماً أو متعباً ونُبِّه إلى الصلاة انتَفض وقام مسرعاً، وطالما ذكر قصة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في وفاته، وقوله: (لا حظّ في الإسلام لمن ترك الصلاة).

وكان حريصاً على حضور الجماعة وملازمة السنن، مكثراً للحج والعمرة، وبخاصة في رمضان.

---

(١) شهد له بذلك تلميذه الشيخ محمد عوامة حفظه الله، فقال: «إني تشرّفت بالمثول بين سيدي الشيخ تعلماً وخدمةً منذ سبع وثلاثين سنةً، ... إني أقول قول من يعتقد: أن الله تعالى سبحانه سيحاسبه على كلامه، أقول: إن الله يعلم مني أنني لم أسمع من سيدي الشيخ كلمةً في هذه السنين الطويلة، ولم أرَ منه موقفاً أقول فيه: ليته لم يقل كذا، أو لم يفعل كذا، ومعاذ الله أن أدعي له العصمة، إنما هو توفيق الله عز وجل، وتسديده لمن أخلص له في القول والعمل» .اهـ. (إمداد: ص ١١٨).

وكان دائماً التلاوة لكتاب الله سبحانه، مداوماً على قيام الليل، وصلاة الضحى، مكثراً من الأذكار في سائر الأحوال والأوقات، فلا تجده جالساً بدون عمل علمي من تأليف أو تحقيق أو تعليم أو مذاكرة أو إفتاء، إلا وجدته يسبح ويحمدِل ويهلل ويكبر.

وكان رقيق القلب، سريع الدمعة، كثير العبرة، يفيض دمعه عند قراءة القرآن، وذكر الله تعالى، وأخبار السلف الصالح، وفي المواقف الروحانية، وعلى مآسي المسلمين وآلامهم.

وكان جَلداً على العلم قراءةً ومطالعةً وتأليفاً، لا يغادره القلم والقِمَطر في حَلِّه وسَفره وصحته ومرضه، وقد ألّف وأنهى بعض كتبه في أسفاره الكثيرة، كما دوَّن في مقدمات بعض كتبه[1]، وقبل دخوله المستشفى بيوم كان ـ وهو يعارك الآلام ـ يضيف في كتابه الماتع «الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم»، كما كان يُكثر السؤال ـ وهو في المستشفى ـ عن كتاب «لسان الميزان»، كما أنه كتب مقدمة «لسان الميزان» قبل عشرين يوماً من وفاته!!

وكان قليل النوم يستكثر ساعات نومه مع قلتها، وكان في شبابه يواصل اليوم واليومين.

قال الشيخ سلمان أبو غدة: وهاتان الصفتان الأخيرتان تدلان على صفة أخرى، وهي: حرصه على الوقت، فهو حريص على وقته أشد من حرصه على ماله، كما تدل الأخيرة على نهمه العلمي الشديد.

وكان حليماً في أسلوبه في الدعوة إلى الله عزّ وجلّ، رفيقاً ليناً، جريئاً قوياً، بعيداً عن العنف والغلو، داعياً إلى الألفة والمحبة والمودة بين المسلمين.

---

[1] كما سيأتي ذكر بعضها في (أعمالها العلمية في أسفاره المتلاحقة) ص ٨٨ وما بعدها.

وكان لا يأمر بأمرٍ إلا ويأتيه، ولا ينهى عن شيء إلا ويجتنبه.

وكان رحمه الله ذكياً ألمعياً ذا حافظةٍ قويةٍ، وذهن متقد مع عمل بالعلم، وعبادةٍ وتقوى وصلاح وورع، وتواضع جم لطلابه وتلاميذه، عوضاً عن مشايخه وعلماء الإسلام، فلا يرى نفسه في جَنبِهِم شيئاً يذكر.

وكانت له نظرة في الرجال وفراسة، فما رأيتُه وصف شخصاً بوصفٍ أو مدحٍ أو قدحٍ إلا وجد فيه ولو بعد حين.

وكذا نَظرَتُه في الأمور تجدها مسددةً، ولو بعد حين، وظني أنه مسدد بتقواه وعقله.

وكان محبباً إلى زوجه وأولاده وأحفاده، موجِّهاً ومربِّياً لهم باللطف والذوق والحكمة والحُنْكة». انتهى.[1]

---

[1] قلت: وقد جاء في «المعجم الجامع» (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث). بقلم: عبد الله الخميس. في أوصاف الشيخ رحمه الله تعالى ما يلي:

«وعلى الصعيد الشخصي كان الشيخ مثالاً لا يُجارى في الأخلاق والذوق والكياسة، تأثر به كل من احتكَّ به، كان رفيقاً شفيقاً، يفضل التلميح على التصريح، متأسياً بأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان شامةً بين العلماء، ويحب للمسلم أن يكون شامةً بين الناس اتباعاً لهَدْي المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم، وكان يحب اللباس المتوسط النظيف البعيد عن المغالاة، ويحرص على نظافة ملابسه وحذائه، لا يفارقه الطِّيب في كل أحيانه، ومن قرأ كتابه (مِن أدب الإسلام) أدرك الذوق الرفيع والخلق السامي الذي تمتع به رحمه الله.

كان خطّ الشيخ مثالاً في الإتقان، يعجب به كل من رآه، وكان حريصاً على انتقاء أقلامه من أجود الأقلام، ليبقى خطه متسقاً منسجماً ....، ويستعمل قلم الرصاص للتعليقات والملاحظات السانحة، حيث كان لا يفارقه قلم صغير وأوراق يقيد بها الخواطر والأفكار».اهـ.

**٣ ـ فِكْرته الدينية:**

دعا الكتابُ والسنةُ جميعَ المسلمين إلى الاعتصام بحبل الله بتأكيد وتشديد، ومَنَعاهم عن التفرق والتشتت بتهديد ووعيد، لكنه لما تبدد أهل الضلال بآراء ومذاهب، وتشتَّتْ كلمتهم بأهواء ومشارب؛ احتاج مَن كان على المنهج القديم إلى لقب يُميِّزهم عن أهل البدع والضلالة، واضطروا إلى علامة تُعرِّفهم عن أهل المَتاهة والغواية.

والطرق التي انقطع بها أهل الباطل عن الصراط المستقيم، وتفرقوا إليها عن "جماعة المسلمين"، يرجع منشؤها إلى الانحراف في الفكر والعقيدة، والاختلال في فقه الدين وفهمه، والغفلة عن إصلاح النفس وتربيتها، وقد نعبر عن هذه الأسس الثلاثة بكل من العقيدة، والمذهب الفقهي، والمشرب الفكري.

وأريد أن أكتب سطوراً عن هذه النواحي الثلاث من حياة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

**أ ـ عقيدته**

من المعلوم أن أساس العقيدة الإسلامية على الكتاب والسنة، واتفقت كلمة أهل السنة والجماعة في عقيدة التوحيد والرسالة وما إلى ذلك من الأمور المغيبة التي أوجبتْها نصوص الوحي كتاباً وسنةً، ولكنهم اختلفوا في بعض التفاصيل بنوع اختلاف، والذي يُحقّق الأمر، ويُدرك الكُنه؛ تَحقَّق لديه أن النزاع كله لفظي، ما لم يبلغ إلى التعطيل والتشبيه والتجسيم وغيرها من العقائد المنحرفة عن الصراط المستقيم.

فمثلاً اتفق أهل الحق على أن جميع صفات الله جلّ مجدُه التي ورد بها الشرع، ثابتة له تبارك وتعالى، وأنه جلّ وعلا ليس كمثلنا.

ثم بعد إثبات الصفات ونفي المماثلة؛ لهم طريقان: الأول ـ وهو الأَولى ـ طريقة السلف، وهي أنهم يحملونها على الحقيقة، ويُفوِّضون كُنهها إلى علم الله تعالى، ولا يذكرون لها كيفيةً.

والثاني: طريقة الخلف ـ وهم الأشاعرة ـ، وهي أنهم يؤولونها بتأويلات مناسبة من غير تشبيه وتجسيم[1]، وذلك لئلا يُفسد الفِرقُ الضالةُ ـ مثل المشبهة

---

[1] قال الحافظ رحمه الله تعالى في «فتح الباري» (٤٠٥) تحت حديث: «... إن ربه بينه وبين القبلة»: «... فيه الردُّ على مَن زعم أنه على العرش بذاته، ومهما تُؤوِّل به هذا جازَ أن يُتأوَّل به ذاك. والله أعلم». انتهى.

وقد وجّه علماء الحرمين الشريفين ـ سنة ١٣٢٥ ـ إلى «علماء ديوبند» رسالةً مشتملةً على أسئلة عن عقائدهم، فكان منها: «ما قولكم في أمثال قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، هل تُجوِّزون إثبات جهة ومكان للباري تعالى، أم كيف رأيكم فيه؟

فأجاب عنه الإمام المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري رحمه الله بما يلي: «قولنا في أمثال تلك الآيات: إنا نؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ ونؤمن بأن الله سبحانه وتعالى متعالٍ ومنزّه عن صفات المخلوقين، وعن سمات النقص والحدوث، كما هو رأي قدمائنا.

وأما ما قال المتأخرون من أئمتنا في تلك الآيات، يؤَوِّلُونها بتأويلات صحيحة سائغة في اللغة والشرع، بأنه يمكن أن يكون المراد من الاستواء: الاستيلاء، ومن اليد: القدرة، إلى غير ذلك؛ تقريباً إلى أفهام القاصرين، فحق أيضاً عندنا.

وأما الجهة والمكان فلا نجوِّز إثباتهما له تعالى، ونقول: إنه تعالى منزه ومتعال عنهما وعن جميع سمات الحدوث». انتهى من الرسالة المطبوعة باسم: «مباحث في عقائد أهل السنة» ص ٦٤.

وقال الذهبي: قد صار الظاهر اليوم ظاهرين: أحدهما حق، والثاني باطل، فالحقّ أن يقول: إنه سميع بصير، مريد متكلم، حي عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدمَ بيده، وكلم موسى تكليماً، واتَّخذ إبراهيم خليلاً، وأمثال ذلك، فنُمِرُّه على ما جاء، ونَفهم منه دلالة الخطابِ كما يليق به تعالى، ولا نقول: له تأويل يُخالف ذلك. =

والمجسمة ـ العوامَ، ولا يوقعونهم في الغلط؛ بأن يقولوا ـ ونعوذ بالله من ذلك ـ: «إن الله تعالى مستقر على العرش، والاستقرار هو الجلوس، فثبت أنه تعالى جالس على عرشه، كما أننا جالسون على السرائر»[1].

---

= والظاهر الآخَر وهو الباطل والضلال: أن نعتقد قياس الغائب على الشاهد، ونمثِّل الباريَ بخلقه، تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذَاتِه، فلا عِدل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مثل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي. والله أعلم. (سير أعلام النبلاء ١٩: ٤٤٩).

هذا، وقد قال العلامة القاري رحمه الله تعالى في «مرقاة المفاتيح» (٧٢٥)، تحت حديث: «رأيتُ ربِّي عزَّ وجَلَّ في أحسن صورة»، قال: ... فذهب السلف في أمثال هذا الحديث إذا صحَّ أن يُؤمِن بظاهره، ولا يُفسِّر بها يفسر به صفات الخلق، بل يَنفي عنه الكيفية، ويُوكل عِلم باطنه إلى الله تعالى، فإنه يُرِي رسوله ما يشاء مِن وراء أستار الغيب بها لا سبيلَ لعقولنا إلى إدراكه، لكن تَركُ التأويل في هذا الزمان مظِنةُ الفتنة في عقائد الناس، لِفُشوٍّ اعتقادات الضلال، وإن تأوَّلَ بما يوافق الشرعَ على وجه الاحتمال لا القطع حتى لا يُحمَل على ما لا يَجوز شرعاً؛ فله وجه. وانظر أيضاً شرح حديث (١٠) في «المرقاة» للقاري.

[1] ثم رأيت قريباً كتاب «القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام» لصاحبه الشيخ سيف بن علي العصري حفظه الله، وقد حقق فيه الموضوع، وكشف الستار عن معنى «التفويض» عند جمهور السلف، وجاء خلاصته فيما قرَّظ له الشيخ المفتي محمد تقي العثماني مَدَّ الله ظِلَّه، ص ٢٠ وما بعدها، فمما قال فيه. وقد أفاد وأجاد وأحسن وأجمل حفظه الله تعالى:

... ولكن الذين جهلوا ـ أو تجاهلوا ـ هذه الحقيقة أعملوا أفكارهم الفلسفية في الوصول إلى كُنْه ذات الله تعالى وصفاته، وتفرقوا في ذلك فرقاً، ونسبوا للهِ تعالى ما هو منه بريء بلا شك:

١: فمنهم من أراد أن يَصِل إلى كُنْه الله تعالى ويَزِنها بميزان عقله المجرد، فوجد أنه يؤدي إلى أسئلة فلسفية لا يجد عنها جواباً، فنفى أن يكون لله تعالى صفات، وحَمَلَه هذا الاعتقاد

على إنكار النصوص الصريحة الصحيحة، وهذا مذهب المُعطِّلة.

٢: ومنهم من وجد أن الله سبحانه وتعالى أثبت لنفسه يَداً وعيناً واستواءً، ومثل ذلك مما هو ثابت للمخلوقات والحوادث، فأثبتَ لله تعالى جسماً وأعضاءً، كأعضاء الحوادث، تَعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً، وهذا مذهب المُشبِّهة والمُجسِّمة.

وقد اتفقت كلمةُ علماء أهل السنة والجماعة على أن كِلا المذهبين باطل زائغ عن الحق، ثم بعد اتفاقهم على بطلان كل من التعطيل والتشبيه (والتجسيم)؛ اختلفوا في تفسير هذه الآيات والنصوص التي وردت بإثبات اليد أو العين أو الاستواء والنزول لله سبحانه وتعالى، ولهم في ذلك أربع طرق:

٣: فمذهب جمهور السلف أن هذه النصوص من المتشابهات التي لا يعلم معناها إلا الله سبحانه وتعالى، فيجب فيها التوقف والسكوت، ولا حاجة إلى الخوض في تأويلها، فنؤمن بها إجمالاً، مع الجزم بالتقديس والتنزيه، واعتقاد عدم إرادة ما يقتضي الحدوث والتشبيه، ثم لا نجزم بتعيين معناها، بل نكل علمها إلى الله سبحانه وتعالى.

٤: وذهب جماعة من السلف إلى أننا نعتقد بأن الله تعالى أراد بها معناها الحقيقي، ولكن المعنى الحقيقي المنسوب إلى الله سبحانه وتعالى يغاير المعنى الحقيقي المنسوب إلى المخلوقات والحوادث، فللّه تعالى يد بالمعنى الحقيقي كما يليق بشأنه، ولكنها ليست كيَدِ المخلوقات والحوادث، لأنه سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، وأما كُنْه يده تعالى فلا سبيل إلى معرفتها، فنُفوِّض ذلك إلى الله تعالى.

والفرق بين المذهب الأول والثاني: أن الأول يقطع بنفي ما يقتضي الحدوث والتشبيه، ثم لا يجزم بتعيين معناها، بل يختار التوقف والتفويض منذ أول الأمر، في حين أن المذهب الثاني يعتقد أن هذه الألفاظ أريد بها معناها الحقيقي، ثم يفوض كُنْه ذلك المعنى إلى الله سبحانه وتعالى.

وهذا الفريق وإن كان يرى أنها على الحقيقة؛ إلا أنه يعود فينفي جميع المعاني الحقيقية المتعارفة في حق المخلوقات، ولا يفصح عن المعنى الحقيقي الذي يتعقله من النص في حق الباري سبحانه وتعالى.

=

= ٥: وذهب بعض العلماء من السلف ـ قلت: كالحسن البصري ـ وجماعة من الخلف إلى أن هذه النصوص مؤولة بما يصرفها عن شبهة التشبيه والتجسيم، فهم يحملونها على المجاز، فيريدون باليد: القوة مثلاً، وبالاستواء: الاستيلاء، أو القدرة مثلاً.

٦: وهناك جماعة من العلماء جمعت بين الأمرين، واختارت طريقة التأويل في النصوص التي تقبل التأويل بلا تكلف، جرياً على محاورات العرب، وتختار المذهب الأول أو الثاني فيما لا يقبل تأويلاً مستساغاً.

والواقع أن هذه المذاهب الأربعة بعد الإيمان بتنزيه الله سبحانه وتعالى عن التشبيه والتعطيل؛ كلها محتملة، وليس في القرآن والسنة ما يحكم ببطلان واحد منها إطلاقاً، والاختلاف بينها في الحقيقة ليس اختلافاً في العقيدة، فإن العقيدة هي التنزيه عن التشبيه والتعطيل، وإنما هو اختلاف رأي في التعبير عن تلك العقيدة، وتعقيدها على النصوص ....، وإن كان المذهب الأول هو الأسلم الذي اختاره معظم السلف.

قال: ... فالواجب في مثل هذه الظروف أن نجتنب كل الاجتناب تهويل الأمور التي فيها مساغ للآراء المختلفة، فإما أن نقتنع بالسكوت فيها، وإما أن نحترم آراء أهل السنة والجماعة كلها، ويبوح كل بما هو راجح عنده؛ دون تضليل الآخرين ما داموا على محجة أهل السنة والجماعة، ونقصر النقاش حولها على الأوساط العلمية فقط، دون تشويش أذهان العامة بذلك، ولكن لا يحصل ذلك إلا بأن يقتنع أصحاب المذاهب الأربعة ـ المارّ ذكرها ـ أن هذه المذاهب كلها محتملة في نطاق عقائد أهل السنة والجماعة، وليس أحد منها كفراً ولا ضلالاً، فإن كلاً منها يهدف إلى تنزيه الله سبحانه وتعالى عن كل ما يليق به، بريئاً عن التشبيه والتعطيل.

قال: ومن أجل ذلك قام الأستاذ الفاضل الشيخ سيف بن علي العصري حفظه الله وأكرمه بعونه بتأليف كتابه القيم «القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام»، ومقصوده في هذا الكتاب: إثبات أن جمهور السلف يرجحون مذهب التفويض؛ على عكس ما ادعاه أصحاب المذهب الثاني أن مذهبهم هو مذهب السلف بأجمعهم.

والحق أنه أثبَتَ ذلك بحُجج واضحة، ونُقول صريحة من أعلام أئمة الدين، وقادة أهل السنة والجماعة، بحيث لم يَدَع مجالاً للقول بأن التفويض «من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»

والذي يظهر من تأليفات الشيخ أبي غدة رحمه الله تعالى: أنه كان على مذهب السلف رحمهم الله تعالى، كما يدل عليه واضحاً ما علّقه على «العقيدة الإسلامية» ـ للقيرواني ـ صـ ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٧، وغيره من الكتب، بل صرح به في «كلمات في كشف أباطيل» ـ مع جواب الحافظ المنذري ـ ص ٣٧، فقال: «وإني بحمد الله تعالى وفضله أَدِين الله تعالى في مقام العقيدة بعقيدة السلف رضي الله عنهم، فأقول بعقيدتهم في الأسماء والصفات، وأُثبِت لله سبحانه ما أَثبَته لنفسه، وما أثبته له سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غير تأويل ولا تحريف، ولا تشبيه ولا تمثيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيْعُ الْبَصِيْرُ﴾ ».اهـ.

غيرَ أنه كان لا يعتقد من واجبات كونه (سلفياً) أن يُسلِط لسانه على الأخلاف الصالحين والعلماء السابقين، بل أظن أنه لا يرى حرجاً فيما أوَّلها المتأخرون بتأويلات صحيحة سائغة في اللغة والشرع[1]، فلذلك أنه لا يُنكر على

---

كما جاء في بعض عبارات الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى ـ في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» ١: ٢٠٥ ـ.

ولا ريب أن الإمام ابن تيمية من العباقرة الأفذاذ الذين تفتخر بهم الأمة الإسلامية، ولا شك في تبحره في العلوم، وتوسعه في الكتابات المفيدة، ولكن العصمة من خواص الأنبياء والرسل، وكل يؤخذ من أقواله ويترك إلا صاحب هذا القبر ـ الرسول صلى الله عليه وسلم ـ كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

فما قاله ابن تيمية في أصحاب التفويض في مسألة الصفات الخبرية زلة واضحة منه، رحمه الله تعالى وطيب مثواه في الجنة، ولو سلم ذلك كما جاء في هذا الكتاب بإنصاف، فإن ذلك يقضي على فتنة تضليل المسلمين في هذا الموضوع». انتهى.

[1] كما هو ديدن أهل العلم وطريقة أهل الفهم من زمن السلف إلى يومنا هذا كابراً عن كابر، وخلفاً عن سلف.

تأويلاتهم وتوجيهاتهم[١]، وتجده كثيراً يدافع عنهم، وترى كتبه مشحونةً بعباراتهم، رحمهم الله تعالى جميعاً. والله أعلم[٢].

---

[١] فقد علّق في رسالة: «العقيدة التي يُنشّأ عليها الصغار» ص ٣٧ على قول مؤلفها:

«وأن الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة ﴿وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾» بقوله: «قال شيخنا العلامة الإمام حَسنين مَخلوف مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى، في تفسيره «صفوة البيان لمعاني القرآن» ص ٨٠٤: «هذه الآية من آيات الصفات التي يجب الإيمان بها كما جاءت، من غير تكييف ولا تمثيل وتأويل، على ما ذهب إليه جمهور السلف، و(رُوي عن الحسن البصري: **جاء أمرُه وقضاؤه**)» .اهـ. نَقل ذلك الشيخ، ثم سكت عليه.

[٢] ويقول الشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله تعالى ـ إمداد الفتاح ص ٦٦ ـ ٦٧ ـ: «كان الشيخ العلامة تلميذاً خاصاً للعلامة محمد زاهد الكوثري، ومما يَمتاز به العلامة الكوثري: دفاعُه عن الفقه الحنفي ومذهب الأشاعرة؛ بما أوتِي من عمق في العلم، وردُّه على الذين استهدفوا علماء الحنفية والأشاعرة بالطعن والسبّ والشتم ردّاً علمياً مقنعاً.

يسعنا الخلاف مع العلامة الكوثري كأيّ عالم من العلماء في بعض مواقفه وأساليبه، ولكن مما لا شك فيه أنه هو الذي تفرَّد بأداء فريضة الدفاع عن العلماء الأئمة الذين وُجِّه الطعن إليهم من غير مبرّر معقول، وقام العلامة الشيخ عبد الفتاح مقام شيخه في هذا المجال كذلك، وأدّى حقّ خلافته العلمية خير أداء؛ بفارق أن الشيخ اتَّخذ أسلوباً سلبياً في كتابته عن مخالفيه من أئمة السلف، ولم يمسّهم بطعن أو جرح، وإنما حصر نقاشَه في نطاق علميّ بَحت.

ولكن رغم ما يمتاز به الشيخ من الورع في مجال الخلاف فإن بعض الأوساط التي تتسم بالبعد عن الإنصاف شكّلت جبهة ضده، واتخذته عُرضةً لا للنقد، بل للطعن والسبّ والشتم في كثير من الأحيان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

لا شك أن العاملين في مجال الدين الإسلامي واجَهوا هذه الظروف في كل حقبة من الزمان، والتي زادتْهم درجات عند الله، وليت الأمة المسلمة حصرت الخلافات الفرعية في نطاقها، فيجتمع شملها بعد أن فرّقتْه الأهواء والعصبيات» . انتهى مختصراً.

**ب ـ مذهبه:**

وأما مذهبه الفقهي فكان الشيخ حنفياً[١]، نَشأ على المذهب الحنفي، ودرسه على عدد من المشايخ، وكانت له قراءات ومطالعات فردية كثيرة يغوص فيها في أعماق الكتب، ويوشي على صفحاتها: ملاحظاته وآراءه.

ولكن لما كان قطره الذي بدأ أمره فيه، والمشايخ الذين تَلْمَذ عليهم كان جماعة منهم منتسبين إلى السادة الشافعية رحمهم الله تعالى أيضاً، وكان مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى رائجاً وسائداً في بلاده الشامية، كما كان المذهب الحنفي شائعاً منها ومعمولاً به في نواحيها.

فلشيوع هذين المذهبين ولحضوره مشايخ المسلكين توسع فكره الفقهي ورَحِب صدره العلمي، فكما أتقن وأمعن في الفقه الحنفي، شارك وأتقن الفقه الشافعي، وكانت له مشاركة قوية واطلاع جيد على المذهب الشافعي، قال تلميذه الكبير الشيخ محمد عوامة حفظه الله كما في «إمداد الفتاح» ص ١٢٢: «ثم إنه شارك مشاركةً قويةً في الفقه الإسلامي عامةً، ورَفَد ذلك منه اشتغاله الطويل بتدريس أحاديث الأحكام، ولذلك يرى القريب منه سعةَ صدر في الأحكام، وسماحةً ـ لا تساهلاً ـ في الفتوى والتطبيق، لكنه يكره تتبُّع الرُّخَص[٢]، والأخذ بشواذِّ الأقوال».اهـ.

---

[١] كما صرح به الشيخ بنفسه، فقال: «اعتبَروا ـ أي الألباني ومؤازروه ـ مذهبي: (الحنفي) مجالاً للانتقاص مني والتعيير لي .. إلخ». اهـ من (كلمات في كشف أباطيل: ص ٣٩)، وكما أخبرنا به محمد رجب البيومي في «الإمداد» ص ١٠١، وكما أفاده محمد عوامة في «الإمداد» ص ١٢٢، وكما وصفه به سلمان أبو غدة في مفتتح كتاب «صفحات من صبر العلماء» ص ١٤.

[٢] قال التابعي الجليل سليمان التيمي، المتوفى سنة ١٤٣، عن ٩٧ سنةً، رحمه الله تعالى: (إن أخذتَ برُخصةِ كُلِّ عالمٍ اجتَمعَ فيك الشرُّ كلُّه). رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢:

وقال أيضاً: « وأحفظ لفضيلته مواقف عديدة كان ينبه فيها السائل إلى فروع دقيقة في زوايا حواشي الفقه الشافعي » .اهـ.

**ج ـ مشربه**

وأعني بالمشرب: رجحان الخاطر وميلان القلب إلى أحد الطُّرق الموصِلة إلى الله تعالى، وإلى إحدى الطوائف المنصورة في الدين: مِن المجاهدين المقاتلين، والحكام والسلاطين، والفقهاء والأصوليين، والرواة والمحدثين، والصوفية والزاهدين ... وما إلى ذلك من أنواع الخَدَمة للدين.

وإنا لنعتقد أن هذه الطرق كلها مقتبسة من آثار الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، فهي ـ ما دامت خاضعةً لأصول الشريعة، تابعةً لقواعدها ـ تُوصل صاحِبَها إلى المطلوب، وأي طريقة من هذه الطرق تَحيد عن الصواب ـ بإفراط أو تفريط في العمل، أو بانحراف في العقيدة والنية ـ يُضل سالِكَها عن المقصود، ومن المعلوم أن المطلوب والمقصود: حصول رضا الله تعالى بطريقة اتباع السنة.

فلِلْمَرء أن يختار لنفسه ما شاء من هذه الطرق، ويترك ما شاء، ولكن لا يسمح له أن يرفض ما سواه، ويَردّ عليه ويفنِّده كما يُردّ على المذاهب الباطلة، بل يجب

---

١٨٥، وقال: « هذا إجماعٌ لا أعلم فيه خلافاً ».

قلت: فتتبُّع الرُّخَص أمرٌ غير مرضي في الإسلام، وأما التوسُّع في التقليد، أو الترخُّص في العمل أحياناً فهو أمرٌ آخر، مما قد يتسامح فيه بعض العلماء المعاصرين، ولعل هذا هو المراد فيما نَقل عن الشيخ أبو غدة ابنُه الشيخ سلمان ـ في مقدمة « الصفحات » ص ١٦ ـ أنه كان يقول: « ... يَسوغ لي أن أتعلّم هذه المسألة أو أعمل في هذه المسألة بالمذهب الحنبلي، وإذا وجدت مسألةً أخرى أعمل بالمذهب الشافعي، وإذا وجدت في هذه المسألة (شدةً أو صعوبةً!) في المذهب الحنبلي: أن أنتقل وأعمل بها في المذهب الحنفي!! ... » .اهـ. والله أعلم.

عليه شرعاً التأدُّبُ والاحترام مع أسلافنا الكرام، لا تبديعُهم وتضليلُهم، ولا تكفيرهم وتشريكهم، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور[1].

وبعد هذه الكلمات أقول: إن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى ـ إلى جانب مشاركته في العلوم العقليةِ والنقليةِ: الفقه والحديث والأصول والتاريخ والشعر والأدب وغيرها ـ قد حظي بالحظ الأوفر من ذوق التصوف والسلوك، والزهد والنسك.

وكان تصوفه عبارةً عن معنى التجمل بصفاء القلب، وتزكية النفس، وطهارة الروح، والتواضع الجم، وكثرة العبرة، والحرص على الطاعة، والصبر على الابتلاء، والتجنُّب عن الأذى، والتخشُّع لله سبحانه وتعالى، والتأدُّب بالسنة، والتحلِّي بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، والتفكُّر بأحوال المسلمين، والتألُّم على مآسيهم، مع المداومة على تلاوة القرآن والتفكر فيه، والمواظبة على الأوراد والأذكار، والتيقُّظ للصلاة في أول وقتها، والمحبة من الصوفية الصافية، والثقة بالصالحين الأتقياء، والاعتقاد بالعلماء الأصلاء. حَشَرَه الله وإيانا في زُمرةِ عباده الصالحين وجماعة الأبرار المتقين.

قال الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان ـ عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ـ (الإمداد: ص ٨١، و٨٣):

---

[1] قال الشيخ أبو غدة في تقدمته لكتاب «رسالة الألفة بين المسلمين» ص ٥: «... نبتت ـ في الأمة ـ نابتة في هذا العصر الأفحم، يرون أنفسهم أهل الحق في كل شيء، ويرون غيرهم ـ فيما لا يوافقونهم ـ ليسوا على شيء، واتسع لديها الخَرق، فبدّعت وضلّلت، وكفّرت وأخرجت من الملّة كثيراً من المسلمين، واعتدّتهم أهلَ ضلال، وباطل وفساد وخَبال» اهـ.

« كان رحمه الله طرازاً فريداً من العلماء الذين يَجمعون بين علم الحديث رواية ودراية، وعلم الفقه تأصيلاً وتفريعاً، في معاصرة واعية، ومرونة ملتزمة. إذا صُنِّف العلماء في السلوك فهو من أولئك الذين يهدي حالهم ومقالهم إلى الله جل وعلا، لا يملك من يجلس إليه مستمعاً لحديثه إلا أن يتأثر بما يقوله من حديث نبوي، أو موعظة، أو أحكام حديث ينفذ إلى القلب، يحرك الشعور الإيماني، ويستنهض العقل والفكر للعمل الصالح ... يكسو ذلك القلم (رحمه الله) وتلك الشخصية لباس التقوى والصلاح والتواضع النادر حديثاً وسلوكاً وتعاملاً، لا يملك من يجلس إليه إلا أن يحاكيه تواضعاً وتطامناً » . انتهى.

## الفصل الثالث

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: أعماله ونشاطه العلمي والدعوي

### ١ ـ تدريسه

وبعد أن نَهَل وعلّ مِن لِبَان العلم في مصر حتى ارتوى، عادَ إلى بلده حلب، وتقدَّم لمسابقة اختبار مدرِّسي الديانة والتربية الإسلامية في وزارة المعارف، السورية لعام ١٣٧١ = ١٩٥١، فكان الناجح الأول فيها، فدرّس لمدة إحدى عشرة سنةً في ثانويات حلب مادةَ التربية الإسلامية، ودرّس أيضاً علوم الشريعة المختلفة في المدرسة الشعبانية والثانوية الشرعية التي تخرج منها.

كما كان له درسٌ بعد صلاة الجمعة نحو ساعة سمّاه (جلسة التفقه في الدين)، يجيب فيها عن أسئلة الشباب العطشان للعلم بمنهج رشيد وأسلوب سديدٍ، يربط الفتوى بدليلها الشرعي وبالعصر الذي يعيشه المسلمون، ولهذا قصده الآلاف من المسلمين الذين ضاقت بهم جنبات المسجد، وامتلأت لهم الشوارع المحيطة بالمسجد، كان يأتيه أناس من محافظة اللاذقية التي تبعد عن مدينة حلب ١٨٠ كيلو ميتر بطريقٍ وعرٍ.

وكان له درس ثانٍ للفقه ليلة الاثنين من كل أسبوع، حيث كان الشيخ يغمر الحاضرين بواسع علمه في المقارنة بين المذاهب وذكر الأدلة والترجيح بين الأقوال.

ودرسٌ ثالث في الحديث والتربية والأخلاق يوم الخميس، وقد استفاد عدد كبير من الشباب من تلك الدروس علماً وتربيةً وتهذيباً.

هذا سوى الدروس الخاصة التي كان يقوم بها للنبهاء من طلاب العلم الشرعي، كما كان يلقي بعض المحاضرات العامة في «دار الأرقم».

ثم انتُدِب للتدريس في كلية الشرعية بجامعة دمشق لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٣٨٣ إلى عام ١٣٨٥، ودرس الفقه الحنفي وأصول الفقه، والفقه المقارن بين المذاهب، وقد كان متقناً في تدريسه لها، مفهماً إياها لطلابها رغم صعوبتها المعروفة، يشهد له بذلك تلاميذه.

وفي سنة ١٣٨٥ تعاقد مع كلية الشريعة بالرياض حين أرسل إليه المفتي فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وطلب منه أن يأتي للتدريس في «الكلية»، فاستجاب الشيخ لرغبته.

ودرّس أيضاً في المعهد العالي للقضاء، كما درّس نحو عشر سنوات في الدراسات العليا في كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ قسم الحديث الشريف وعلومه ـ.

وأشرفَ على الكثير من الرسائل العلمية العالية لطلبة الماجستير والدكتوراه، وتخرج به الكثير من الأساتذة والقضاة والعلماء، وبقي يعمل مع جامعة الإمام مدة ٢٣ سنة إلى عام ١٤٠٨، ولقي فيها من إدارة الجامعة ومنسوبيها كلَّ تكريم وتقدير.

ثم انتقل للتدريس في جامعة الملك سعود بالرياض، ودرس علوم الحديث في كلية التربية لمدة سنتين في السنة الأخيرة من الكلية، وفي الدراسات العليا، ثم تقاعد عن التدريس في سنة ١٤١١هـ، وطلب الإعفاء من التدريس ليتفرغ لأعماله العلمية.

ولم يتوقف عطاؤه العلمي تدريساً وتأليفاً بعد ذلك، بل ظلّ وافراً خيراً في

المملكة العربية السعودية: الرياض والحرمين الشريفين، يقصده طلاب العلم والعلماء، ومواطنوان ومقيمون ووافدون، وامتدّ عطاؤه العلمي إلى أجيال عديدةٍ من أبناء المملكة وغيرها، كان رحمه الله لهم بمثابة شجرةٍ طيبةٍ أصلُها ثابت وفرعها في السماء، عطاء عظيم وكبير من عالم جليل مخلص لدينه وأمته.

**٢- نشاطه الدعوي والاجتماعي:**

كان رحمه الله من أولئك الذين يهدي حالهم ومقالهم إلى الله جل وعلا، وكان ينشط ويحرص على الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى بحاله ومقاله وفعاله، وكان لا يأمر بأمر إلا ويأتيه، ولا ينهى عن شيء إلا ويجتنبه.

وكان حليماً في أسلوبه في الدعوة إلى الله عز وجل، رفيقاً ليناً، جريئاً قوياً، بعيداً عن العنف والغلو، داعياً إلى الألفة والمحبة والمودة بين المسلمين.

وقد قام بالعديد من الرِّحلات لحضور المؤتمرات والندوات، وإلقاء الخطب والمحاضرات، وكان له دورٌ كبيرٌ في تثقيف الجاليات الإسلامية، يقوم به مخلصاً قاصداً وجه الله.

اختار ـ بعد عودته من الأزهر ـ الخطابة في جامع الحموي أولاً، وجامع الثانوية الشرعية بحلب ثانياً.

وانتخب سنة ١٣٨٢ = ١٩٦١ نائباً عن مدينة حلب، بأكثرية كبيرة، فنالَ بذلك ثقةَ مواطنيه، على الرغم مِن تألّب الخصوم عليه من كلّ الاتجاهات، ومحاولاتهم المستميتة للحيلولة بينه وبين الوصول إلى مجلس النُّواب، وفي مجلس النواب السوري[١].

---

[١] وقام في هذه الفترة مع إخوانه بنصرة قضايا الإسلام والمسلمين في سورية، وقد أشار الشيخ علي الطنطاوي في مذكراته لبعض مواقف الشيخ إزاء محاولات من جهات شتى لإغفال

وانتخب مراقباً عاماً رئيساً للإخوان المسلمين في سورية مرتين: من عام ١٣٩٢ = ١٩٧٢ إلى ١٣٩٦ = ١٩٧٦، ومن عام ١٤٠٦ = ١٩٨٦ إلى عام ١٤١٠ = ١٩٩٠[1].

---

الإسلام دِيناً للدولة من الدستور السوري.

وقال الدكتور محمد رجب البيومي مستدركاً على ما كتبه الأستاذ زكي مجاهد عن ترجمة الشيخ أبي غدة: «وقد فاتَ صاحبَها أن يتحدّث عن جهاد الداعية في وطنه، حين كان بطلاً من أبطال حرّية الرأي في دمشق وحلب، وحين جَلجَل صوتُه في المجلس النيابي داعياً إلى تطبيق شريعة الإسلام، وهي صحائف خالدة طاهرة، لم تُدوَّن للآن على وجهها الصحيح، ولكن ذوي الإنصاف يعرفونها حقّ المعرفة، ويذكرون صاحبَها ذكراً مضمَّخاً بالعبير».

وجاء في ترجمته في «المعجم الجامع» (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث): «وفي عام ١٩٦٥ ـ بعد عامين على حلّ المجلس النيابي ـ غادر الشيخ سورية، ليعمل مدرساً في جامعة [الإمام محمد بن سعود] بالرياض، ولما عاد إلى بلده في صيف ١٣٨٦ = ١٩٦٦ أدخل السجن مع ثلة من رجال العلم والفكر والسياسة، ومكث في سجن تدمر الصحراوي مدة أحد عشر شهراً، وبعد كارثة الخامس من يونيو/حزيران سنة ١٩٦٧م، أفرجتِ الحكومة آنذاك عن جميع المعتقلين السياسيين، وكان الشيخ رحمه الله من بينهم».

[1] كانت عضوية الشيخ في جماعة الإخوان المسلمين مبنيةً على قناعته بضرورة العمل الجماعي لنصرة الإسلام والمسلمين، لا جرياً وراء المناصب والمسميات، فقد كان التفرّغ للعلم والتحقيق الرغبة الدائمة التي رافقتْه طوال حياته، فكان أن تولّى ـ على غير رغبة منه أو سعي ـ منصب المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية مرتين، ثم تخلى عنه في أقرب فرصةٍ مناسبةٍ متفرغاً للعلم والتأليف. (من ترجمته في «المعجم الجامع»).

قلت: بل لما أدخل السجن، ومكث في سِجن تَدْمُر ١١ شهراً؛ انقطع إلى العلم وخدمته، فحقق فيها كتابين: «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وتصرفات القاضي والإمام» للقرافي، و«قواعد في علوم الحديث» للتهانوي. كما ذكر ذلك في خاتمة تحقيقه

واختير عضواً في المجلس العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود، وشارَك ١٣٨٥ ـ ١٤٠٨ = ١٩٦٥ ـ ١٩٨٨ في وَضع خُطط جامعة الإمام محمد بن سعود ومناهجها، واختير عضواً في المجمع العلمي بالعراق، والمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

كما رحل في هذه المدة إلى المغرب عام ١٣٨٣، حيث دعاه ملك المغرب (الحسن الثاني) لإلقاء محاضرات في الدروس الحسنية، فالتقى هناك بطائفة من العلماء، من أجلّهم العلامة المحدث الشيخ عبد الحفيظ الفاسي[١].

ورحل إلى تركيا مراراً، وله فيها تلاميذ لا يحصون كثرةً[٢].

---

لكتاب « الإحكام »، ومقدمة تحقيقه لـ« قواعد في علوم الحديث ».

[١] قال الشيخ ـ فيما نقله عنه تلميذه الرشيد الشيخ محمد عبد الله الرشيد حفظه الله تعالى ـ: « حينما سمع الشيخ عبد الحفيظ الفاسي محاضرتي التي ألقيتها في الدروس الحسنية، أعجب بها، فأرسل إلي يطلبني لزيارته، وكان عمره آنذاك (٨٧) سنة، فأجازني، وأجزته بناءً على طلبه وإلحاحه ».

وقد شارك في هذه الدروس الحسنية لعدة سنوات، وعند ما قدّم ملك المغرب للحاضرين نسخاً من المصحف الشريف، قال له الشيخ رحمه الله تعالى:

« هذا القرآن يستحب أن يكون معه تفسير، ومن أحسن التفاسير: تفسير ابن عطية الأندلسي: « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز »، كما أشار عليه بطباعة كتاب « التمهيد » لابن عبد البر الأندلسي، وكلاهما من كبار علماء المغرب، فوافق على اقتراحه وأشار بطباعتهما.

وقد تمّ ذلك بتوجيه الشيخ رحمه الله تعالى، فالحمد لله تعالى على عونه وفضله.

[٢] قلت: وقد تحدَّث عن إحدى رحلاته إلى مدينة إصطنبول بتركيا في كتابه: « العلماء العُزَّاب » ص ١٨٣ تعليقاً، فقال:

« وقد شهدتُ أنا في مدينة إصطنبول، في صيف عام ١٤٠٨، من السنوات التي كنت أصطاف فيها بتركيا، شهدتُ أنا وجماعةٌ من الإخوة العلماء في الجامع الأخضر

ورحل إلى أفغانستان ساعياً للإصلاح بين الفئات المسلمة المتقاتلة هناك، كما رحل داعياً إلى الله سبحانه وتعالى إلى بخارى وسمرقند وطاشقند، بعد استقلال هذه الرياسات من الاتحاد السوفياتي الذي قد شتّت شملَها كفاحُ حرية أفغان وجهادهم[1].

---

بإصطنبول، احتفالَ القائمين فيه على تحفيظ القرآن الكريم للناشئة الأتراك، وكان المَدعوون والحاضرون قُرابةَ ثلاثين شخصاً، فتقدم الناشئة الصغار الحفظة، فاختبرنا حِفظهم فأجادوا وأحسنوا.

ثم قدّم لنا مديرُ جمعية الحُفّاظ هذه أربعةً من شباب الأتراك بين الخامسة عشرة والعشرين من العمر، وقال: سلُوهم أن يقرؤوا لكم مِن أيّ موضع من المصحف شِئتم، ففتحنا عليهم من مواضع متعددة في المصحف، فأجابوا ومرّوا فيها كالسهم المرسل، دون تلكّؤ أو تردّد، فقال: سلوهم أن يقرؤوا لكم من الصفحة كذا قبل السطر كذا أو بعد السطر كذا فيها: السطر الثالث أو الرابع أو الخامس من أعلى الصفحة أو من أسفلها، فسألناهم، فأجابوا بكل قوة وثقة وسَداد، وتكرّر هذا معهم من غير واحد منا.

فأعظمْنا وأكبرْنا فيهم هذا الحِفظَ العجيبَ، والإجابةَ السريعةَ المدهشة الواعية لكلمات القرآن الكريم في أسطر كل صفحة، ودَعَونا اللهَ تعالى لهم بالحفظ والتوفيق والإعاذة من كلِّ عين وسوء.

فمِثْلُ هؤلاء الحَفَظة النجباء إذا توجهوا إلى طلب العلم الشرعي، نبغوا نبوغاً خارقاً، وجاءت منهم العجائب والغرائب في استظهار الكتب والنصوص العلمية، ووَعْيِها بألفاظها وقوالبها وأماكنها، وأدائها على وجهها، كأنها تُنقَل مباشرةً من كتاب، وهذا الوَهْب الإلهِيّ لا يتحقّق للإنسان إلا بتوفيق من الخالق سبحانه». انتهى.

[1] قلت: وقد أشار الشيخ إلى هذه الرحلة في كتابه «قيمة الزمن»، ص ٢١٧، فقال: «وقد أكرَمني الله تعالى بزيارة قبر قُثم بن العباس رضي الله عنهما في دعوتي إلى سمرقند في مساء يوم الجمعة ٦ من جمادى الأولى سنة ١٤١٤».

وانتدب أستاذاً زائراً للتدريس في جامعة أم دُرْمان الإسلامية السودان عام ١٣٩٦هـ، وأستاذاً زائراً لليمن عام ١٣٩٨، وأستاذاً زائراً عام ١٣٩٩ لجامعة ندوة العلماء في الهند.

وزار معلِّماً وداعياً الأردن وفلسطين ـ قبل احتلالها ـ والعراق والسعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين واليمن ومصر والسودان والصومال وتونس والجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا وأندونسيا وبروناي والهند وباكستان وأُزبَكِستان وكندا وبعض دُول أوروبا وأمريكا، وشارك ـ بين هذه الرحلات ـ في مؤتمرات وندوات كثيرة جداً.

**٣ ـ رحلاته الأخرى إلى شبه القارة الهندية**

٢[١] ـ تشرَّف بقدومه إلى الهند مرةً ثانيةً سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م، حيث عقدت « دارالعلوم/ نَدوة العلماء » بلَكنو مهرجاناً علمياً بمناسبة مرور ٨٥ عاماً على تأسيسها، وهناك تَحدَّث الشيخ أبو غدة إلى الحفل الكبير العام خطاباً عاماً بليغاً فكرياً، أسرع نفوذاً وتأثيراً.

٣ ـ وكانت رحلته الثالثة إلى الهند عام ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، عند ما انتُدب أستاذاً زائراً لجامعة « دار العلوم/ ندوة العلماء » في لكنو على دعوة من سماحة الشيخ السيد أبو الحسن علي الندوي رحمه الله تعالى[٢].

---

[١] تقدم ذكر الرحلة الأولى إلى الهند وباكستان في (بعض رحلاته في سبيل العلم) ص ٤٦.

[٢] يقول الشيخ نور عالم خليل الأميني في مجلة « الداعي » الشهرية ـ الصادرة من دار العلوم ديوبند، ذات العدد ١١، ذو القعدة وذو الحجة ١٤١٧هـ/ أبريل ١٩٩٧م ـ وهو يتحدث عن رحلته هذه: « ورغم أن المسؤولين ألحّوا عليه أن يقيم بفُندق مزوّد بالتسهيلات المريحة بالمدينة، ولكنه آثر النزول بـ« الدار » ـ أي: دارالعلوم ندوة العلماء ـ في دار ضيافتها التي كانت يومئذ خلواً

وفي هذه الرحلة زار الشيخ أبو غدة ـ أول مرة ـ مدينة مَوْ، قريةِ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى، ورحّبه المحدث الأعظمي بهذين البيتين الجديرين:

أهلاً بمَقدمك الهنيّ ومرحباً ... يا عالم الشهباء إمام الشـامِ
لم يَحوِ علمَ الفقه والآثارِ شا ... مي، كجَمعك بعد ذاك الشامِي

---

من أسباب الراحة بسيطة جداً، والأيام أيام مايو ويونيو اللذين يشتدّ فيهما عندنا الحر، وتهب السموم اللافحة».

وقد رضي العلامة المحدث الكبير سماحة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ رحمه الله تعالى ـ أن يحضر بهذه المناسبة تلبيةً لدعوة الشيخ الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ وعلى رغبة ملحة من الشيخ أبي غدة ـ رحمه الله تعالى ـ فكان ذلك قِران السعدين، وبفضل وجود هذين العلاّمتين تكوّن جوّ علمي روحاني فائح فياض، وقام عرس ثقافي، وانعقد مهرجان علمي، وكثر ذكر العلم والعلماء، والحديث وأسماء الرجال، وعمّ الإقبال على المطالعة والمناقشة، وتبادلِ النكات العلمية، وقِصص العلماء السلف». اهـ.

ومكث في الندوة منذ يوم الخميس ٢٦ جمادى الآخرة ليوم الثلاثاء إلى ٩ رجب ١٣٩٩هـ، الموافق ٢٣ مايو حتى ٥ يونيو ١٩٧٩م.

ويخبر الأستاذ الأميني عن وداعه رحمه الله تعالى من هذا القدوم الميمون المبارك بقوله هذا:

ودَّعْنا يوم الثلاثا ٩ رجب ١٣٩٩هـ في الساعة الثامنة والنصف على مطار لكنو: العالم الجليل، المؤمن المخلص، المحدث المحقق الشيخ عبد الفتاح أبا غدة.

ودّعناه بعُيون باكية وقلوب متألمة، وقد تفجر بعض الطلاب على المطار بكاء بصوت رفيع، ولم نستطع أن نهدئه إلا بعد جهد بالغ.

... وأقام بيننا أكثر من عشرة أيام، واستمعنا أساتذةً وطلاباً خلالها إلى محاضراته ودروسه، فأفادنا العلم والحكمة، وجدَّدنا الإيمان والإخلاص، وشحّذنا الهمة والعزيمة، وطهّرنا قلوبنا، وزكّانا نفوسنا. انتهى.

وألْقَى فيها الدروس والخطب في مدة قيامه عند المحدث الأعظمي التي كانت ثلاثة أيام، وكان إحدى الأيام يوم الجمعة، فأمّ بالناس على رغبة الشيخ الأعظمي، وبعد الصلاة خطب حفلاً كبيراً بخطاب عام فكري.

٤ ـ وفي سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م عقدت «دارالعلوم» بمدينة حيدرآباد ندوةً حول موضوع «السنة والسيرة النبوية»، وشاركها كثير من علماء الهند وأفاضل العرب، الذين كان من بينهم الشيخ أبو غدة، وكانت له في إحدى جلسات الندوة محاضرة شفوية علمية فكرية أدبية مرتجلة حول «الموضوع»[1].

وفي هذه الرحلة أيضاً تشرّف بلقاء الشيخ المحدث الأعظمي على منزله في «مَوْ»، لَقِيَه لقاء البريد.

٥ ـ ثم سافر إلى الهند وعلمائها آخر مرة في سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م ـ بعد وفاة الشيخ المحدث الأعظمي نوّر الله مرقده في نفس العام ـ فقدم إلى مَوْ تعزيةً لأخلافه وتسليةً لأحبابه، وزار بلداناً أخرى ومدناً كثيرة: من دلهي، ولكنو وحيدرآباد الدكن، ومَدْراس، وبَنَارَس، وبانْدَه، واستجازه كبار العلماء والطلبة،

---

[1] تحدث عن نفاسة هذا الخطاب، وجميل تأثيره في النفوس والأذهان، الشيخ نور عالم خليل الأميني في مجلة «الداعي» السابق ذكرها، فقال: «... أَنصتَ لها الحضور رغم عدم فهم أغلبهم لها، لكون لغتهم غيرَ عربية، لكن إخلاص الشيخ جعلهم يتسمرون، وعذوبة لغته جعلتهم يهتَزّون اهتزاز الأرض طال بها انتظار الغيث، فاهتزت القلوب، والْتذت الأسماع بحلاوة نغمته، ورشاقة كلماته، وحسن إلقائه، كأنه عَندليب يُغنّي بأعذب ألحانه وأحسن أصواته: كلماتٍ رزينةً، وصياغةً رصينةً، وتعابير جليلةً، وعربيةً فصيحةً، مصوغةً في قالَب الحب، ومنسوجةً بلُحمة الإخلاص وسداه، مضمونةً بعلم جم، وأدب ثرّ، ودراسة واسعة، واطلاع راسخ، وفكر عميق ...» إلخ.

كما استجاز الشيخُ بعضَ الأساتيذ الفضلاء والشيوخ الكبراء، منهم: الشيخ الفاضل المعمّر عبد الستار الأعظمي المعروفي رحمه الله تعالى، (١٣٢٣ = ١٤١٤).

٦ ـ وفي هذه الفترة رحل إلى باكستان مراراً ـ التي كان يحفظ فيها حفيده وحبيبه وسميّه: القرآنَ الكريم على ظهر قلبٍ في المدرسة الإسلامية البنورية ـ، فيسافر إليها لزيارة علمائها والْتقاء مشايخها وإلقاء الدروس والخطب، والإجازة ـ إلى جانب الاستجازة ـ في الحديث الشريف.

**٤ ـ انطباعاته حول علماء الهند وباكستان وإنجازاتهم العلمية والدعوية:**

من المزايا التي قد امتازت بها «علماء ديوبند» (بفضل الله تعالى وتوفيقه) في العالم الإسلامي عامةً، وفي الهند وباكستان وبنجلاديش خاصةً ـ إلى جانب مشاركاتهم العلمية ـ هي: جهودهم الجبارة في سبيل الدعوة والإرشاد، وإصلاح العقيدة، وإزالة المحدثات، والترغيب في أمور الآخرة، وقد أسّسوا لهذه الأغراض: المكاتب القرآنية، والمدارس الدينية، وزوايا الصوفية، وجماعة التبليغ الداعية ـ أصلح الله تعالى شأنهم، ووفقهم لِما يحبه ويرضاه ـ؛ عملاً بالقرآن الكريم: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ على المْؤمِنِينَ إذْ بَعَثَ فيهم رَسُولاً مِن أنفُسِهم يَتلُو عليهم آياتِه ويُزكِّيهم ويُعلِّمُهم الكِتابَ والحِكمةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقد شاع ذكرُ مساعيهم الجميلة في ميادين العلم والدعوة والإرشاد إلى أقصى أنحاء العالم الإسلامي، وتأثر بمجهوداتهم المشكورة كل محب للدين وأهله، وكان من بينهم شيخ مشايخنا الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى، فقد استعدّ للرحيل إلى الهند وباكستان، وكان من أغلى مقاصده: زيارة علمائهما في ديارهم، وزيارة المدارس والمعاهد والجامعات فيها.

ولما أتمّ الله تعالى أمنيته هذه سنة ١٣٨٢، ورجع من هذه الديار؛ دبّج انطباعاته الرائعة بهذه الكلمات السامية[١]: «زُرتُ في رحلتي إلى الهند وباكستان نحو ثلاثين مدينةً من كبار المدن وصغارها، كما زرت كثيراً من القرى التي جاءت في طريق الرحلة، فكانت كل بلدة ـ وأكاد أقول أيضاً: كل قرية ـ لا تخلو من مدرسة أو مدارس لتعليم الشريعة الغراء، وكانت كلها: مبانيها ومكتباتُها، ومساكن الطلبة، ومساكنُ الأساتذه في بعضها، ونفقاتها الدائمة العالية: تبرعاً من أهل الخير والإيمان ...، ولا تتناول كل تلك المدارس المنتشرة في طول الهند وباكستان وعرضهما درهماً واحداً من الحكومة، وإنما تعيش وتزدهر وتنمو وتتّسع على إمداد أصحاب الغيرة والثروة من المسلمين لا غير، أبقاهم الله وأجزل مثوبتهم».اهـ.

وقال في تقدمته لكتاب: «مبادىء علم الحديث وأصوله» ص ٩: «ومعلومٌ ما لعُلماء الهند من جهودٍ مشكورة في خدمة علوم الحديث والسنة في القرون الخمسة الأخيرة، وما لهم من المنزلة السامية في ذلك، وقد شهد لهم بالتوجُّه إليها وبالتوفُّق فيها بل بالتفرُّد بها، غيرُ واحد من كبار علماء العرب ممن عَرَفوهم، ووَقفوا على خِدماتهم الجليلة ...». انتهى.

**أ: ـ دار العلوم ديو بند**

ولما زار أزهرَ الهند (دار العلوم) ديوبند تأثر بها تأثراً شديداً، وأظهر انطباعه عنها بكلمات ثناء وتقدير، وقال: «إنها شجرة العلم في الهند، خَدمت العلمَ، والفكرَ الإسلامي، والثقافة الإسلامية كثيراً، وندعو الله لها البقاء والازدهار، والاستمرارية في العطاء». وقال أيضاً: «إني مشغوف بديوبند، ومَدين لعلمائها»[٢].

---

[١] التصريح تعليقاً، ص ١٦ ـ ١٧.
[٢] مجلة الداعي بديوبند، (ذات العدد ١١/١٩٩٧ = ١٤١٧).

**ب: ـ مظاهر علوم سهارنفور**

ولما تفضّل في جامعتنا (مظاهر علوم) سهارنفور سَجّل انطباعه عنها بهذه الحروف: «إن هذه المدرسة لها المنّة الكبرى على المحدثين في خدمة الحديث الشريف، فقد ظهر منها جهابذة قاموا بنشر الحديث روايةً ودرايةً خير قيام ...»[1].

**ج ـ دار العلوم ندوة العلماء لكنو:**

يقول مديرها ورئيسها العلامة الموهوب الشيخ أبو الحسن علي الندوي رحمه الله تعالى فيما قرَّظه لكتاب «إمداد الفتاح» ص ٣٥: «... وقد دعوتُ فضيلةَ الشيخ المحقِّق إلى دار العلوم لندوة العلماء مرتين لإلقاء محاضرات في الحديث النبوي وعلومه، وشرَّفَ أساتذةَ الدار وطلابها بمحاضرات قيمة نافعة، لا يزال يذكرها المتشرِّفون بسماعها، ويجدون لذاتها، وتأثيرها، وحلاوتها، ويحبون تكرارها واستمرارها ....».

وكان بينهما علاقة روحانية ومحبة إيمانية، ويُلمَس من كل منهما للآخر تقدير بالغ وتكريم خاص، كما يظهر من قِصَص لقائهما في شتى مواطن، ومما وَصفَه كلّ منهما الآخرَ في أول «صفحات من صبر العلماء» ص ١٢.

**د: ـ جماعة التبليغ**

قال متأثراً عن (جماعة التبليغ) وأعمالها الدعوية وآثارها الجميلة[2]: «ولَمَّا قام هذا الحبرُ الإمام ـ أي الشيخ محمد يوسف الكاندلوي ـ بالدعوة إلى الله تعالى في قلب بلاد الهند الواسعة الشاسعة، استجابت له قلوب وقلوب، ورَجعت بدعوته الإيمانية ألوف وألوف، إلى ساحة دينها والعبادة الخالصة لربِّها، والخلوص من الجهالات

---

(١) رسالة انطباعات الأعلام عن الجامعة. وراجع أيضاً ما تقدم ص ١١ – ١٣.

(٢) في تقريظه لتحقيق كتاب «حياة الصحابة» ص ١٤ـ١٦.

والمنكَرات والمكفِّرات إلى الدخول في أداء الفرائض والواجبات والمستحبات، ونَهض الكثيرُ من هؤلاء الصالحين على قدم العبادة والزهادة، ونشر وتفهيم معنى كلمتَي الشهادة، فارتفعتْ في كلِّ جانبٍ بيوتٌ للهِ من المساجد، وكثر فيها الذاكرُ اللهِ والراكعُ والساجدُ، وقلَّ في الناس السارقُ والفاسق، والجاهل بتوحيد الله الخالق ....

فاتّسعت رقعةُ انتشارها، وخَرجت عن موطن نباتها وإزهارها، فدَخلت (بلادَ العرب!)، ثم شَرَّقَتْ وغرَّبتْ، وشَمَّلت وجَنَّبت، وبَلَغت وبُلِّغت أمريكا وروسيا والصين واليابان وغيرها من البلدان، على أيدي أناسٍ ليسوا من كبار العلماء أو المفكرين أو الأدباء أو الزعماء المتميّزين، بل إنما نَشَرها أناس من وَسط القوم وبعض الضَّعَفة المخلصين، آثروها على مصالحهم، فتركوا أعمالهم وأهليهم وأولادهم وأموالهم، فخرجوا في سبيل الله، يدعون مَن يلقون إلى العبادة والطاعة، والتمسّك بالسنة والجماعة، والمحافظة على الصلاة مع الجماعة، وتكرار الأذكار المشروعة في كل حركة وسكون، وعند كل سفر وقفول، حتى إذا عاشرتَهم تَبدَّلت أخلاقُك الجافّة اليابسة، أو الغافلة المُفلِسة، إلى أخلاقِ أهل الصلاح والذكر والتقوى، والحِفاظ على النوافل والمستحبات، و ذلك هو السِّحْر الحلال:

ما الكيميا قلب الحجارة فضةً        بل أن تُزيل الظلمةَ الأنوارُ». [1]

---

[1] قلت: ولا بأس هنا بسَرد بعض أسماء الأعلام. من أهل الهند. ممن لم يُشفاهِهم الشيخُ، ولكن كان كثير الأعجاب بهم، ومستكثرَ النقول عنهم وعن كتبهم، وضليع الثقة بتحقيقاتهم وبحوثهم، وكان منشؤ ذلك إنما هو صحبةُ شيخه الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، الذي كان مولَعاً بكُتب الإمام اللكنوي خاصةً، وبعلماء الهند عامةً، وكبير الاعتراف بخدماتهم الحديثية والعلمية والدينية.

**فعلى رأسهم وطليعتهم:**

١٢ ـ مُسنِد الهند، الإمام الشاه وليّ الله، المحدِّث الدهلوي، المتوفى سنة ١١٧٦، إمام نهضة الحديث في الهند، وصاحب «حجة الله البالغة» وغيره من المؤلفات الجليلة. =

= ٢ ـ ونَجله الأكبر، المحدِّث الفقيه الحجة الشاه عبد العزيز الدهلوي، المتوفى سنة ١٢٣٩، صاحب « العُجالة النافعة » في مهمات علم الحديث، وغيره من الكتب القيمة.

٣ ـ والإمام عبد الحي اللكنوي الفَرَنْكِي مَحَلِّي، صاحب التأليفات النادرة، والتحقيقات الفائقة، المولود سنة ١٢٦٤، والمتوفى سنة ١٣٠٤، عن ٤٠ سنةً.

وهو الإمام الذي اعتنى الشيخ أبو غدة بكثير من كُتبه ونَشرَها، وعَرَّفها في العالم العربي، ونَوَّه بذكرها في العالم الإسلامي.

٤ ـ والمحدِّث المحقق، والفقيه المدقّق العلامة الشيخ محمد حسن السنبهلي، المولود سنة ١٢٦٤، والمتوفى سنة ١٣٠٥، عن ٤١ سنةً، صاحب « تنسيق النظام في مسند الإمام » وغيره من المؤلفات الماتعة.

٥ ـ والمحدِّث الفقيه المحقّق، الأستاذ العلامة الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي المتوفى سنة ١٣٣٤، ناسِخُ إملاءات الإمام الربّاني الكنكوهي وناشرُ علومه الحديثية، رحمهما الله تعالى، وهو الذي ضبط تقرير شيخه الكنكوهي باسم « اللامع الدراري »، و« الكوكب الدري » وغيرهما.

٦ ـ والإمام المحدِّث الفقيه المتكلّم العارف الشيخ خليل أحمد الأنصاري السهارنفوري، مؤلِّف « بذل المجهود »، والمهاجر إلى المدينة المنورة زادها الله عِزاً وشرفاً، والمتوفى بها سنة ١٣٤٦.

٧ ـ وإمام العصر العلامة الفقيه المحدِّث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، المتوفى سنة ١٣٥٢، صاحب « فيض الباري » وغيره من المؤلفات الحاوية على تحقيقات باهرة.

وهو أحدُ الفقهاء الست الذين اختارهم الشيخ أبو غدة من فقهاء الأمصار والأقطار في كتابه: « تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي ».

٨ ـ والإمام الزاهد الفقيه الأصولي المفسِّر المحدِّث المتكلِّم الشيخ محمد أشرف علي التهانوي، الملقَّب بـ« حكيم الأمة »، صاحب المؤلفات الجليلة المتنوِّعة، الزائد عددُها على خمس مئة كتاب ما بين كبير وصغير، المولود سنة ١٢٨٠، المتوفى سنة ١٣٦٢.

وكان من تمنِّيات الشيخ أن يُتَرجَم تأليفاتُ هذا الإمام النابغ إلى اللغة العربية، كي يتمكّن بالاستفادة بها أهل البلاد العربية أيضاً، فقد أظهرَ رغبتَه هذه للشيخ المقرىء محمد طيب الديوبندي، رحمهم الله تعالى، كما أخبرني بذلك أحد من العلماء.

٩ ـ ومحقق العصر، المحدث العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي، صاحب

**٥ ـ أعماله العلمية في أسفاره المتلاحقة**

وهذه الرِّحلات السابق ذكرُها ـ كما لاحَظتَ ـ لم تكد تتأخر أن تكون علميةً، فكان الشيخ رحمه الله تعالى يقسم أعماله العلمية على قسمين: السفر والحضر، فالتحقيقات العميقة والتعليقات الغزيرة لعلها كانت مخصوصةً بالحل والقيام، والقراءات العابرة والتنبيهات البادرة كان موقعها الأسفار والتنقلات.

فهذا كتاب: «توجيه النظر» ـ الذي حققه، وقدم له في أكثر من ثلاثين صفحة ـ قال في تقديمه عليه ص ٦ ـ ٧: «وهذا الكتاب النفيس الممتاز تعلقت به نفسي منذ أكثر من عشرين سنةً، ورغبت في خدمته والاعتناء بنشره محققاً مضبوطاً ...، ولكني كنت أنصرف عنه بسبب تزاحم أعمالي العلمية، وبسبب كبره وثقله العلمي، فهو يحتاج إلى فراغ بال وفراغ زمان عميقين.

ثم رأيت الأعمال تتكاثر والهمة تتقاصر، والتعلق بالكتاب يزداد، فكيف الوصول إلى خدمته ونشره؟ فاستحسنت أن أقسمه إلى ستة أقسام متقاربة، فيخف حمله، وأصطحبه معي في الأسفار، إذ يصفو لي فيها الفراغ أكثر من فراغي في مقامي بين أهلي وصحبي وأعمالي التعليمية، فاستعنت بالله تعالى، وبدأت بقراءته في ضحى يوم الأربعاء ٦ من رجب سنة ١٤٠٥ في داخل الطائرة المتوجهة من الرياض إلى دهلي، ثم لكنو، وحيدرآباد الدكن، ومَدْراس في الهند.

وهكذا صرت أقرأه في الأسفار التي أفرغ فيها، فقرأته مقسماً في بلدان متعددة، وأسفار متقاربة ومتباعدة، أقرأه في البلدان إذا استقررت وفرغت، وفي

---

«فتح الملهم بشرح صحيح مسلم»، وغيره من الكتب النافعة، المتوفى سنة ١٣٦٩.

وقد قام الشيخ أبو غدة بتحقيق مقدمته على «فتح الملهم»، وطَبَعه باسم: «مبادىء علم الحديث وأصوله»، وسيأتي الكلام عنه في (تأليفاته وتحقيقاته) ص ١٨٤. وقد أظهر فيه ص ٣٥ تَمنِّيه: إن تترجم إفادات أخرى لهذا الإمام وغيره من أعلام الهند إلى اللغة العربية، لكان إتحافاً جديداً. والله الموفق.

الطائرة إليها إذا سافرت وارتحلت، فكانت قراءته موزّعة على أسفاري: إلى الهند، وباكستان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعمان، وبغداد، وإصطنبول، وبُوْرْصة، وغيرها من البلدان، وفرغت من قراءته في الرياض في منتصف عام ١٤٠٦، والحمد لله رب العالمين.

وكنت على حال من الأسفار المرهقة والتنقلات المتلاحقة يصدق علي فيها قول شاعر بني عباد، عبد الله بن أحمد العبادي:

لا يستقر بأرض أو يسير إلى ... أخرى بشخص قريب عزمه ناتي
يوماً بحزوى ويوماً بالعقيق ويو ... ماً بالعُذيب ويوماً بالخُليصاء
وتارةً ينتحي نجداً وآونة ... شعب الحزون وحيناً قصر تيماء

وقد جمعتُ كتب الشيخ أبي غدة التي تمّ تحقيقها أو تأليفها في أثناء السفر، أو قدّم لها في الغربة بمقدماته التي تعد دراسةً علميةً مهمةً في موضوعها، فهذه الكتب بلغ عددها نحو عشرين كتاباً، فها هو بعض منها على سبيل المثال:

١ ـ « توجيه النظر »، وقد تقدم ذكره ص ٨٨.

٢ ـ و« رسالة المسترشدين » للإمام المحاسبي، نشره الشيخ باعتنائه ثلاث طبعات، فقدّم للأولى في مدينة حلب سنة ١٣٨٤ مقدمةً ممتعة في ١٨ صفحةً، ثم طبعه بتقديمه الثاني في بيروت سنة ١٣٩١ في ١١ صفحةً، وكانت طبعته الثالثة في مدينة الرياض، فقدّم له في ٧ صفحات.

٣ ـ وهذا كتابه النفيس الفريد « صفحات من صبر العلماء »، يخبر عنه في مقدماته الثلاثة وفي الخاتمة بما حاصله: « إني فرغت من خدمة هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٣٩١ في مدينة بيروت، وكذا في الثانية في بيروت أيضاً سنة ١٣٩٤، وفرغت من خدمته للطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨ في مدينة لندن، ثم من النظر في هذا الكتاب في مدينة أبوظَبْي من الإمارات المتحدة في ١٠ من رمضان

المبارك لعام ١٤٠٠ على أملِ تقديمه إلى المطبعة في العام المذكور، ثم توفقت عن تقديمه إلى المطبعة بغية مراجعة بعض المواضع فيه، حتى أمررت نظري عليه للمرة الأخيرة في مدينة فانكوفر من كندا، وكان ختام ذلك ١٤٠٩، ثم قدمته إلى المطبعة في أوائل عام ١٤١١هـ».

٤ ـ وقال في مقدمة «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث» ص ٢٦:

«وقد كنت قابلت هذه النسخة التي أقدمها إلى القراء مع شيخنا العلامة الجليل، محدث الهند مولانا حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى بقراءتي عليه في مدينة لكنو بالهند في رجب سنة ١٣٩٩، كما قابلتها بنسخة «الحطة في ذكر الصحاح الستة» مع مولانا المحدث الشيخ عبد الستار ـ أحسن الله تعالى إليه ـ في لكنو أيضاً.

٥ ـ وقال في كتابه المذكور على ص ٦٦: «ثم اتفق في تلك الرحلة نفسها أن سافرت إلى بلدة (أعظم كره ـ مَوْ ـ) بلدة شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي، ووفقني الله تعالى فقرأت عليه أيضاً جزء «شروط الأئمة الستة» لأبي الفضل المقدسي رحمه الله تعالى، ضحوة يوم الجمعة من رجب سنة ١٣٩٩ قراءة مقابلةٍ واستفسار وبحث في بعض المواضع، واستفدت منه، جزاه الله تعالى عني وعن طلبة العلم خيراً جزيلاً».

٦ ـ وختم تقدمته على «جواب الحافظ المنذري» بهذه الكلمات: «يقول العبد الضعيف عبد الفتاح أبو غدة: فرغت من كتابة هذه التقدمة والترجمة في مدينة فانكوفر في كندا ١٤٠٨».

٧ ـ وكَتب خاتمة التحقيق لكتاب «المنار المنيف» بهذه الألفاظ: «... فرغت من هذا الكتاب بما يسّر الله وأعان، صباح يوم الأربعاء ٢١ من جمادى الآخرة من سنة ١٣٨٩ في قرية قرنايل من مصايف جبل لبنان».

٨ ـ وهذا كتاب « الرفع والتكميل »، حققه وعلق عليه بتعليقات عالية، وأودعه إفاداتٍ غالية، ومن بينها مقالتُه حول « سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي ... »، فقد أتمها في خلال سفره في مدينة كراتشي أثناء زيارته لباكستان في شوال من عام ١٣٩٩.

٩ ـ وجاء في « الرفع والتكميل » ص ٣٩١، وفي « الإسناد من الدين » ص ٥١: أنه طالَع « ميزان الاعتدال » بأجزائه الأربعة للبحث عن حديثٍ فيه، في مدينة الخُرطوم من السودان، حين انتدب أستاذاً زائراً لجامعة أم دُرْمان سنة ١٣٩٦.

١٠ ـ وقدّم لكتاب « العلماء العُزَّاب » التقدمة الأولى صباح يوم الأحد ٢٨ من رجب سنة ١٤٠١ في مدينة تلْسا من أمريكا الشمالية، والتقدمة الرابعة سنة ١٤١٤ في مدينة تورنتو من كندا.

١١ ـ وأتمّ قراءة كتاب « ظفر الأماني » وهيّأه للطبع، في مدينة إصطنبول في ناحية أُسكِدار، صباح يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٤٠٤.

١٢ ـ وبدأ في تحقيق « مقدمة التمهيد » في رحلته من الرياض إلى عَمَّان في ٢٨ من ربيعِ الأول سنة ١٤٠٨، فضبط نصوصها، وعلَّق على مواضع منها.

وكم كم من بحوث جمعها، ومسائل حلها، ومعضلات كشفها، وكُتبٍ أتمها في أسفاره المتلاحقة، كما دوّن في مقدمات بعض كتبه وتعليقاته في رحلاته الشاسعة، فللّه دَرُّه ما أحفظَه لأوقاته، وأرعاه لأحواله! رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً.

### ٦ ـ أبرز تلاميذه

ويحسن لي بعد ذكر جهوده في التعليم والتدريس والدعوة إلى الله: أن أسرد بعض أسماء تلاميذه، لِما قالوا قديماً: « عن المرء لا تسأل، وسل عن قرينه »، و« يكون التلميذ صورةَ شيخه ومودَّع سره »، و« يكون نسخةً مصغرةً في العلم والخلق »، فتعال معي ننظر كيف نجد نسخه المهيأة، ونقدر بها مرتبة الشيخ!!

فالذين تَلْمَذُوا على الشيخ أبو غدة وتخرّجوا به واستجازوه هُم خلق كثير، لا يحصيهم العدّ ولا يتحملهم هذا الموجز، وقد ذُكِرَ منهم في «ثبته» أكثر من ٣٥٠ طالباً، بعد أن اعتذر جامِعُه بقوله هذا ص ٢١٧:

«الذين ذكرتُهم في هذا الفصل لم أقصد استقصاءَهم، كما أني لم أستقص الطلبة الذين درسوا عليه دون إجازة منه ...، وأعتذر عمن فاتني ذكرُه، وهُم كثير جداً، ومَن أحبّ إدراج اسمه فليُنَبِّهني إلى ذلك مشكوراً» .اهـ.

قلت: فأكتفي هنا بذكر بعض تلاميذه ومستجيزيه[1].

١ ـ في طليعتهم: بلدِيُّه وخِرِّيجه ووارث علومه العلامة المحدث الفقيه المحقق شيخُنا ومجيزُنا[2] الشيخ محمد عوامة الحلبي ثم المدني، الحنفي، الذي قد وصفه شيخه أبو غدة رحمه الله تعالى عام ١٣٩٢ في تعليقة له على كتاب «قواعد في علوم الحديث» ص ١٠٠، بقوله: «أخي، تلميذ الأمس وزميل اليوم، الأستاذ الشيخ محمد عوامة»[3].

---

[1] والألقاب والأوصاف التي أوردتُها مع هؤلاء التلاميذ، استفدتُّها كلها مما كتبه الشيخ محمد عبد الله الرشيد في «إمداد الفتاح».

[2] أجاز لنا الشيخ حفظه الله تعالى.بإجازة عامة.حيث زارنا وتفضّل علينا بقدومه الميمون إلى جامعة مظاهرعلوم، سهارنفور، في رحلته الماضية إلى الهند، في تاريخ: ١٠ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ، الموافق ١٤ من فبراير ٢٠١١ م. نفعنا الله تعالى بعلومه، وأبقاه ذخراً لدينه، ومفيداً للعلم وأهله.

[3] ولد حفظه الله تعالى سنة ١٣٥٨هـ، وله مؤلفات ممتعة ودراسات دقيقة، وبخاصةٍ مقدمتاه اللتان ازدادت بهما قيمة كتاب «الكاشف» للذهبي، وكتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر، وهما خير عدة لتبصير الطالب في علوم الحديث عامةً، والباحث في علم رجال الحديث خاصةً. (إمداد الفتاح: ص ١١٤).

ومما اعتنى به: «السنن» للإمام أبي داود، و«المصنَّف» لابن أبي شيبة، و«مسند عمر ابن عبد العزيز» للباغندي، [وقريباً: «تدريب الراوي» للسيوطي] وغيرها من الكتب الهامة، وقد تخرج على يديه أفواجٌ من الطلبة، وانتفع به خلق كثير، ولا يزال حفظه الله تعالى مرجعاً

٢ ـ ومن أخصّ تلاميذه: ابن أخيه الدكتور الشيخ عبد الستار أبو غدة حفظه الله تعالى، وكان يعاون الشيخ في بعض أعماله العلمية.

٣ ـ ومن أشهر وأعرف تلاميذه: جامعُ «ثَبَته»، ملازم سفره وحضره، العالم الشيخ محمد بن عبد الله آل الرشيد حفظه الله[١].

وقد استفدت ـ في هذه المقالة ـ من كتابه «إمداد الفتاح» كل استفادة، اعتماداً على ما قاله الدكتور محمد رجب البيومي تقريظاً للكتاب ص ٩٨: «... وحسبه أن قدّم لمن يريد كتابة تاريخ مفصل للشيخ عناصرَ البحث ومواد الفصول، إذ هيّأ الأدواتِ الكافيةَ لإقامة صرحٍ شامخٍ![٢]» . انتهى.

٤ ـ ومن كبار تلاميذه المتقدمين: العلامة الدكتور الشيخ محمود بن أحمد مِيرة الحلبي الشافعي، حفظه الله تعالى.

كانت له صلة وثيقة ومحبة كبيرة بالشيخ رحمه الله تعالى.

٥ ـ ومنهم: العلامة المحدث الفقيه السيد إبراهيم بن عبد الله الخليفة الحسني الأحسائي الشافعي، أحد تلاميذه المحبين، والمدرس في المعهد العلمي بالأحساء.

---

للعلماء، ومفيداً لطلبة الدراسات العليا، بارك الله في عمره ونفع بعلومه.

[١] ذكر الشيخ محمد في كتابه «إمداد الفتاح» ص ٥ تعليقاً: أنه قد لازم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مستفيداً ومتعلماً في السفر والحضر لمدة اثني عشر عاماً، واستفاد من علمه وعمله ... اهـ.

[٢] قام الشيخ محمد بن عبد الله الرشيد بجمع وترتيب أسانيد شيخه وأثباته، بالإضافة إلى ترجمة موجزة لشيخه المرحوم، وكلمات ضافية للكبراء المعاصرين عن حياته وجوانب شخصيته، فجاء كتاباً حافلاً قد أجاد فيه وأفاد، وقد قال الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٧٩: «(إمداد الفتاح) لَمَسةُ وفاء، وتعبير صادق عن تلك المعاني بل وأكثر من ذلك، بهذا العمل العلمي الجليّ أحيَى الأخ العالم المحدث محمد آل الرشيد سنّةً، كثيراً ما اضطلع بها التلاميذ الأوفياء تجاه مشايخهم من تدوين لشيوخ مشايخهم، يصلون الخلف بالسلف» .اهـ. فجزاه الله تعالى عنا وعن جميع محبي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ومنتسبين إليه خير ما يجزي به المحسنين المخلصين.

٦ ـ ومنهم: العلامة البحاثة الشيخ عدنان بن الشيخ محمد الغشيم الحلبي الشافعي، أحد العلماء الكبار في مدينة حلب، ومن تلاميذه المشهورين.

٧ ـ ومنهم: البحاثة الفاضل المفيد الأستاذ الشيخ مَجْد بن أحمد مكي الحلبي، المتخرج من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، والحاصل على الماجستير في علوم الحديث، ومن تلاميذه المقرَّبين، والمحبوبين عنده، وهو ذو اطلاع واسع.

٨ ـ ومنهم: العالم الفاضل المحقق الفقيه الداعية الشيخ حسن بن رامز قاطرجي البَيروتي الشافعي، لازمه أثناء دراسته في كلية أصول الدين ـ قسم السنة وعلومها ـ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، واستفاد منه.

وإثر وفاة الشيخ كَتب عنه مقالةً ضافيةً بعنوان (الشيخ عبد الفتاح أبو غدة قلّ نظيرُه في علمه وأدبه) في مجلة (منبر الداعيات) اللبنانية.

٩ ـ ومنهم: الأستاذ الفاضل رمزي بن سعد الدين دمشقية البيروتي الشافعي، صاحب «دار البشائر الإسلامية» ببيروت، وهو الذي قام بطباعة أكثر كتب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

١٠ ـ ومنهم: الأستاذ الفاضل السيد عبد الرحمن بن محمد حسن هلال الدمشقي، الذي شارك في تبييض كتاب «إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح»، فجزاه الله خير الجزاء.

١١ ـ ومنهم: العالم الفاضل البحاثة الشيخ أبو سليمان محمود سعيد ممدوح القاهري، الباحث الأول في الحديث وعلومه بدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدُبَي، مؤلف «تنبيه المسلم إلى تعدي الشيخ الألباني على صحيح مسلم»، و«التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف».

١٢ ـ ومنهم: العالم الباحث المطّلع الأستاذ ماجد درويش الطرابلسي الحنفي، مؤلف كتاب «الاختلاف وأثره في الجرح» الذي أهداه إلى الشيخ رحمه الله تعالى، وكَتب مقالات ممتعة عنه.

١٣ ـ ومنهم: العالم الفاضل الأديب المؤرخ الأستاذ الشيخ مجاهد بن محمود شعبان الحلبي الشافعي، من تلاميذه ومحبيه، والمدرس بالثانوية الشرعية، ومدير دار الأيتام بحلب.

١٤ ـ ومن خواص ملازميه: نَجله العالم الشاب الباحث النابه الشيخ سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة، لازم والده واستفاد منه، وقام بخدمته ونال رضاه، وقد اعتنى بطبع كتبه بعد وفاة والده الرحيل، ونسأل الله سبحانه أن يوفقه لنشر كل ما تركه الشيخ من عملٍ علمي، ويعينه على إتمام ما لم يقدر له الاكتمال.

وقد استفدتُّ كثيراً مما كَتَبه الشيخ سلمان حول ترجمة أبيه، في مقدمة الناشر لكتاب «لسان الميزان»، و«صفحات من صبر العلماء»، فجزاه الله خيراً.

١٥ ـ ومنهم: حفيده وحبيبه وسمِيُّه الشاب الصالح الحافظ لكتاب الله والناشيء في طاعته الشيخ عبد الفتاح بن محمد زاهد بن عبد الفتاح أبو غدة، حفظه الله تعالى.

١٦ ـ ومنهم: العلامة المحدِّث المحقق الناقد الشيخ عبد المالك بن شمس الحق الكملائي البنغلاديشي الحنفي، من أخصّ تلاميذ الشيخ.

١٧ ـ ومنهم: العالم الفاضل الداعية الشيخ سلمان بن طاهر الحُسَيني الندوي اللكنوي الهندي، قد أشرف عليه الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى في رسالة (الماجستير) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وفضيلة الشيخ سلمان حفظه الله قد أسدى إليّ يداً لا تنسى في بداية هذه المقالة، حيث وجه إليَّ أوراقاً مصورةً من كتاب «إمداد الفتاح»، مما شجعني وهداني في طريق هذا العمل ووضع منهجه، فجزاه الله تعالى عني أحسن الجزاء.

**٧ ـ بعض مستجيزيه:**

١ ـ في مقدمتهم: العلامة الفقيه المفسر الداعية الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي، وهو من أصحابه الخواص ومحبيه وعارفي فضله.

وقد خَصَّ إحدى الخُطب في يوم الجمعة في المسجد الكبير بـ(قَطَر) لحديث عن الشيخ، كما كتب كلمات في رثائه في مجلة (المجتمع).

٢ ـ ومنهم: العلامة الفقيه المسند المربي فضيلة الشيخ محمد علي بن محمد سليم المراد الحموي الحنفي، رئيس رابطة العلماء بمدينة (حماة).

وهو من أخص أصحاب الشيخ رحمه الله تعالى منذ بداية طلبه للعلم، فقد درس معه في الجامع الأزهر، وشاركه في كثير من شيوخه.

٣ ـ ومنهم: العلامة الفقيه المحدث المسند المربي المفتي الرُّحلة الشيخ محمد عاشق إلهي البرني المدني المظاهري[١] الحنفي، المتوفى سنة ١٤٢٢، رحمه الله تعالى.

٤ ـ ومنهم: العلامة المحدث الفقيه الناقد الشيخ إسماعيل بن محمد بن ماحي الأنصاري، المولود سنة ١٣٤٠، والمتوفى ٢٧ ذي القعدة من سنة ١٤١٧، رحمه الله تعالى، صاحب المصنفات والتحقيقات والردود العلمية المشهورة، والباحث في إدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٥ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني ثم الدمشقي الحنفي، المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقاً، وفي كلية الدراسات الإسلامية والعربية حالياً، صاحب المؤلفات الكثيرة، صديق الشيخ المحب.

٦ ـ ومنهم: العلامة المحدث الفقيه الأصولي (تُفَّاحة الباكستان[٢]) الشيخ المفتي محمد تقي العثماني الحنفي، المولود سنة ١٣٦٢، حفظه الله تعالى.

٧ ـ ومنهم: العلامة الأديب المؤرِّخ المتفنِّن البحّاثة الشيخ أبو عبد الرحمن بن عَقِيل الظاهري النجدي، صاحب المصنفات الكثيرة والتحقيقات المفيدة.

---

[١] تطلق هذه النسبة على من يتخرج في جامعة «مظاهرعلوم» سهارنفور، الهند.

[٢] قال الشيخ في تعليقة له على كتاب «التصريح» ص ٧٦: «الشاب الألمعيّ النابغ، الموهوب المحبوب (تُفَّاحة الباكستان)، كما لقَّبتُه بذلك يوم رحلتي للباكستان عام ١٣٨٢».

وقد وَصفَه الشيخ أبو غدة في تعليقاته على «توجيه النظر» ٢: ٨٨٩ بقوله: «فاستعنتُ بالأخ الكريم العالم البحَّاثة النَّقَّاب ـ وهو العلاّمة ـ الأستاذ الشيخ ... باقِرُ كُتبِ ابن حزم وحامِلُ عِلْمه وعَلَمِه».

٨ ـ ومنهم: العلامة الفقيه الأصولي الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان المكي، المولود بمكة المكرمة عام ١٣٥٦، عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وصاحب الأعمال العلمية المعروفة.

وقد كَتب كلمةً ضافيةً عن الشيخ بعد وفاته، نُشرت في جريدة (عُكاظ).

٩ ـ ومنهم: العلامة الفقيه، المربي الدكتور الشيخ عدنان بن كامل سرميني الحلبي الشافعي، خريج الأزهر ومن أصدقاء الشيخ القدامي، وعارفي فضله، تربّى على يديه عشرات من طلبة وحفظة كتاب الله، له أسلوب مؤثر في الدعوة والتعليم.

١٠ ـ ومنهم: العلامة الفقيه، الداعية المربي الشيخ السيد سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري الحضرمي، المولود سنة ١٣٦١[1].

**٨ ـ كتبه ومشاركاته العلمية:**

وألّف ـ رحمه الله ـ بعض الكتب الدراسية، وشارك في بعض الأعمال الدراسية، كما تقدّم في (نشاطه الدعوي والاجتماعي) ص ٧٨، وأسدَى للمكتبة الإسلامية في هذه الفترة أعمالاً جليلةً متنوعةً، حيث يبلغ مجموع ما ألَّفه أو حقّقه من الكتب والمؤلَّفات ٧٦ كتاباً ما بين كبير وصغير، وأكثرها في علوم الحديث الشريف، وسأفصِّل الكلام على هذا الجانب بعنوان (تأليفاته وتحقيقاته) ـ ص ١٢١ وما بعدها ـ إن شاء الله تعالى.

---

[1] قلت: ١١ ـ ومنهم: ابن عمي وزوج أختي العالم النابه الشيخ المفتي مَجْد القدوس خُبيب رُومي الإله آبادي، ثم الأكبر آبادي، الحنفي المظاهري، مفتي مظاهر علوم، سهارنفور سابقاً، ومفتي بلدة أكبر آباد (آغره) حالياً، حفظه الله تعالى.

## الفصل الرابع

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: مرضه ووفاته

### ١ ـ مرضه

« على إثر تلقِّيه رسالةَ سنة ١٣٩٤ = ١٩٧٤ تُخبره بوفاة أخيه عبد الغني تأثر الشيخ تأثراً شديداً، أصيب على إثره بأزمة قلبية شديدة ألزمتْه المستشفى بضعة أسابيع، ولكن الله عز وجل عافاه، ورغم أنه مرّ بشدائد كثيرة فيما بعد إلا أن حالته الصحية فيما يختص بالقلب بقيت مستقرةً طوال حياته.

وفي عام ١٤٠٩ = ١٩٨٩ أحسّ بقصور في بصره، أُدخل على إثره مستشفى الملك خالد للعيون في الرياض.

وفي سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢ اشتبه الأطباء بوجود ورم خبيث في كبده رحمه الله، وأكَّدوا على وجوب استئصاله جراحياً ولو من جانب الحيطة الواجبة، ولكن ما لبث هذا الورم ـ بفضل الله ـ أن انكمش، وعاد الكبد إلى حالته الطبيعية! »[1].

ويقول الشيخ سلمان: « وكان الشيخ رحمه الله تعالى يَعيش هموم المسلمين وقضاياهم، ويحزن لما يصيبهم، ويتابع أحوالهم، ويسعى لنصرتهم، وكم وكم أَرِقَ الليالي حزناً وتفكيراً بأحوال المسلمين، وقد فَقَد سمْعَه بأذنه اليمنى بعد أن زاره شخص، وحكى له عن مآسي المسلمين في بلدٍ من البلدان، فحزن حزناً شديداً، وبات ليلته حزيناً مهموماً، وفي اليوم التالي شعر بدم يسيل من أذنه، ثم ذهب سمعه.

(١) من « المعجم الجامع ».

ولقد ابتلاه الله بعد فَقدِ سمعه في أذنه اليمنى بضعف بصره في عام ١٤١٠، فما رأيتُه شكى أو تشكَّى، ولا ثناه ذلك عن الإنتاج العلمي، بل تجمَّل بالصبر والتسليم، والمثابرة على التأليف والتحقيق، مخافةَ أن يدركه الأجل، ولم يخرج ما في صدره من الكتب[1]؛ وهو القائل: «يندر أن يموت العالم دون أن تكون في صدره حسرة على كتب لم يخرجها!».

ثم في آخر حياته وقبل أربعة أشهر من وفاته أصيب بانفصال الشبكية في عينه اليمنى، وفَقَد بصره فيها، ثم أجري لها عملية جراحية لم تكلل بالنجاح، وإنما أعقبتْه ألماً شديداً في عينه ورأسه، فما سَمعتُه صرخ أو تأوَّه، وإنما كان يقول إذا اشتد الألم كثيراً جداً: يا الله! لا إله إلا الله!».

وقد حصلتْ منه ـ وهو على فراش المرض والوفاة ـ وقائعُ سامية، ذكرَ منها ابنُه الشيخ سلمان:

١ ـ أنه قبل دخوله المستشفى بأيامٍ زاره أحد الأدباء، وتَداوَلا الحديثَ، فذكر له ذلك الأديب أن هناك بحثاً عن كتاب «الاعتبار» لأسامة بن منقذ، وكان الوالد رحمه الله قد اعتنى بهذا الكتاب، لكن لم يدفعه للطبع، فطلب رحمه الله منه نسخةً من ذلك البحث، وهو على فراش المرض يُطارح الآلام والأسقام! قدَّس اللهُ رُوحَه.

٢ ـ ومِن ذلك أن إحدى إخواتي وفقهن الله كانت بجانب سرير الوالد رحمه الله، وهو في مرضه الأخير الشديد، فأرادت أن تشرب، وأمسكت الكأس بيدها اليسرى من ذهولها بحاله ومرضه، فأشار إليها الوالد، فلم تَفهم مراده لذهولها وحزنها عليه، فأمسك بيدها وهزَّها لكونه لا يستطيع الكلام، ففهمت مراده، وأمسكت الكأس بيدها اليمنى! فللّه درّه، كم أتعب مَن بعده!

---

[1] وتُصدِّقه كُتبه التي أخرجها بعد هذه الناجعة، وقدم لها بمقدمات ممتعة، وهي في الكثرة الكاثرة.

٣ـ ومن ذلك أن مِن أواخر ما قرأتُه عليه ترجمةَ الإمام القدوة الفذّ عبد الله ابن المبارك رحمه الله من كتاب «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي رحمه الله، وهو على فراش المرض في مستشفى العيون، فلما شرعتُ في أولها، ورأى طولَها، أحالني على آخرها، وطلب مني قراءةَ أبياتٍ قالها بعضهم في رثاء ابن المبارك، وتوَقَّف عندها، رحمه الله وقدَّس روحَه، وفي هذه الأبيات موعظة لأولي الألباب، وهي:

مررتُ بقبر ابن المبارك غُـدْوةً فأوسَعَني وعظاً وليس بناطقِ

وقد كنتُ بالعلم الذي في جوانحي غَنياً وبالشَّيبِ الذي في مَفَارقي

ولكن أرى الذِّكرى تُنبِّه غافلاً إذا هي جاءت من رجال الحقائقِ».

٤ ـ ومن ذلك ما حكاه الشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله تعالى: أنه ذكر لي ابن أخيه وصديقي الحميم الدكتور عبد الستار أبو غدة أن الشيخ رحمه الله تعالى أفاق مرةً قليلاً، فأولُ كلمةٍ نطق بها «هل طبع الكتاب؟» ثم أغمي عليه. (الإمداد: ص ٦٧)[١].

---

[١] قلت: كيف لا، وهو يقول في كتابه «صفحات من صبر العلماء» ص ١٣٣:

«... هكذا كانوا! الموتُ جاثمٌ على رأس أحدهم بكُرَبه وغُصَصه، والحَشرجةُ تشتد في نَفَسه وصدره، والإغماء والغَشيان محيط به، فإذا صحَا أو أفاق من غشيته لحظاتٍ، تَساءَلَ عن بعض مسائل العلم الفرعية أو المندوبة، ليتعلمها أو ليُعلِّمها وهو في تلك الحال التي أخذ فيها الموت منه بالأنفاس والتلابيب.

يا الله؟! ما أغلى العلمَ على قلوبهم، وما أشغل خواطرهم وعقولهم به؟ حتى في ساعة النزع والموت! لم يتذكروا فيها زوجةً أو ولداً أو قريباً عزيزاً، وإنما تذكّروا العلم، فرحمات الله تعالى عليهم، وبهذا صاروا أئمةً في العلم والدين.

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جَمَعَتْنا يا جريرُ المَجامِعُ». انتهى.

**٢ ـ وفاته:**

اشتكى في أواخر رمضان ١٤١٧ = ١٩٩٧ من ألمٍ في البطن، أدخل على إثره مستشفى الملك فيصل التخصصي، وتوقّف الكبد والكلى عن العمل، وما لَبث أن الْتحق بالرفيق الأعلى قُبيل فجر يوم الأحد، التاسع من شوال ١٤١٧، الموافق ١٦ من فبراير ١٩٩٧، عن إحدى وثمانين سنةً وثلاثة أشهر إلا ستة أيام، فإنا لله وإنا إليه راجعون. رحمه الله تعالى، وغَفر له، وقدّس روحه، ونوَّر ضريحه، وبرَّد مضجعه، وطيّب ثراه، وجعل الجنةَ مثواه، آمين.

وفي صباح يوم الاثنين العاشر من شوال قامَ بتغسيله وتكفينه تليمذه الرشيد محمد الرشيد مع ابنه الفاضل سلمان ـ حفظهما الله تعالى ونفع بهما ـ وكان رافعاً سبّابته بالتشهد!.

وصلّى عليه بعد صلاة الظهر جمعٌ حاشدٌ من أساتذة الجامعات والعلماء وطلابه ومحبيه في مسجد الراجحي بالرياض، وامتلأ المسجد على سَعته، بألوف المسلمين الذين توافدوا للصلاة عليه.

ثم نُقل إلى المدينة المنورة على متن طائرة خاصة بأمر مَلِكي، فصُلِّي عليه بعد صلاة العشاء في المسجد النبوي الشريف، وشيّعه ألوف المحبين الذين توافدوا إلى المسجد النبوي الشريف من شتّى أنحاء المملكة، وتزاحموا على حمل جنازته، وكانت وفود المشيّعين قد اتصلت بجموعهم من أول المسجد النبوي الشريف إلى البقيع، وامتلأت الساحة المحيطة بالحرم الشريف بهم، وما أصدق كلمة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «بيننا وبينكم يوم الجنائز»[1].

---

[1] من «إمداد الفتاح» ص ١٦٥، وقد علق عليه مؤلِّفه بهذه الكلمة:

«قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه «العلماء العزاب» ص ٥٣ في ترجمة الإمام الزاهد

وقد صُلِّي عليه صلاة الغائب في عددٍ من مساجد تركيا والهند وقطر والمغرب[1]، ثم دُفن في البقيع الشريف:

جَســدٌ لُفِّــفَ في أكفانـــه رحمـةُ اللهِ على ذلك الجسـدْ

ولآخر:

هنيئاً لك المثوى الندي بطيبة فيَا حُسنها بُشرى تَجِلّ وتَكرُم

وقال آخر:

هنيئاً جـوارك للمصطـفى بما نِلتَـه من ثـواب جسيـــم

---

العابد المحدث الفقيه بِشْرِ الحافي رحمه الله تعالى، معلقاً على كلام الحافظ الذهبي في وصف جنازة بشر: « كانت له جنازة عظيمة » قال رحمه الله تعالى: « ونظراً إلى هذا المشهد، كان يقال في السلف من جانب المتشرِّعين للمبتدعين: (بيننا وبينكم يومُ الجنائز). يُشيرون إلى أن يوم موت العالم وتشييع جنازته، ينكشف فيه مَن كان مِن أهل السنة والصلاح عمن كان من أهل البدعة والطَّلاح، وذلك بانحسار الناس عن تشييع العالم المبتدع، وانجفالهم وإقبالهم إلى تشييع العالم المتشرِّع المتَّبع » .اهـ.

قال محمد معاوية سعدي عفا الله تعالى عنه: ولكن لا بدّ هنا من تقييده بالموضع الذي يكون فيه أهل الحق في الغلبة والكثرة، فإن أحياناً يكون عالماً سنياً في علاقة أهل البدع، فهم يؤذونه في حياته، ثم يُقاطعونه يوم جنازته. والله وليّ المؤمنين.

[1] قلت: إن صلاة الغائب هي سنة عند الشافعي وأحمد، وقد أنكر سنيتها أبو حنيفة ومالك، رحمهم الله تعالى، صلاّها النبيّ صلى الله عليه وسلم على العبد الصالح والملكِ العادل النجاشي رضي الله تعالى عنه، ولكن قال الذهبي في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١: ٤٢٩: « ولم يَثبت أنه صلَّى صلَّى الله عليه وسلم على غائبٍ سواه، وسببُ ذلك أنه ماتَ بين قوم نصارى، ولم يكن عنده مَن يصلِّي عليه، لأن الصحابة الذين كانوا مهاجرين عنده خرجوا من عنده مهاجرين إلى المدينة عام خيبر » . انتهى.

فهذا يدلّ على أنها ليست سنةً متَّبَعةً مسلوكةً من الرسول صلى الله عليه وسلم في عامة أحواله. والله أعلم.

**٣ ـ أثر وفاته في الأوساط العلمية والدينية:**

وبوفاته رحمه الله قد فَقَد العالم الإسلامي في العصر الحديث عَلَماً بارزاً من أعلام الحديث الشريف، وفقيهاً كبيراً من جلة الفقهاء الذين أَثْرَوا الوسط العلمي بجهودهم المخلصة وأفكارهم النيرة، وفذاً فريداً من المفكِّرين الداعين الذين أصبَحوا رموزاً علميةً، ومُثُلاً رفيعةً، ومشاعِل هداية للنشء المعاصر.

خَلفت وفاتُه أسى عميقاً في قلوب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وعُقِد في بلده حلب مجلس للتعزية، حَضرَه إلى جانب المسؤولين أعدادٌ كبيرةٌ من المحزونين، وشاركَ في تأبين الفقيد فضيلةُ الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، والدكتور فتحي من لبنان، وتلميذه البار الشيخ مجاهد شعبان، رحمهم الله تعالى.

وعُقدت مجالس لتأبينه في كثير من الأقطار، وألقيت الكلمات في تعداد مناقبه ومآثره، في المدينة المنورة، ومكة المكرمة، وجُدَّة، والرياض، وفي بلده حَلَب في جامع الإمام الغزالي، وفي بيروت بدار الفتوى، وندوة العلماء في الهند، وفي اليمن، وتركيا، والمغرب.

كما نعاه العالم الإسلامي في أقطاره كافةً، فنعتْه رابطة العالم الإسلامي التي كان هو أحد أعضائها، ودار العلوم ديوبند، وندوة العلماء لكنو في الهند، وعلماء سوريا، وبعض الجمعيات الإسلامية، ودار الفتوى في لبنان.

وتَدفَّقت برقيّات ورسائل التعزية على أهله من كل أنحاء المعمورة، ولا عجب فقد كان عالماً عاملاً فيه عزّة الإسلام وتواضع الدعاة، سارَ على نهج النبوة في خُلقه وأخلاقه، فأضاءَ الله بصيرتَه، وذلَّل له مقاليد العلوم، وألقَى محبته في قلوب الصالحين من عباده.

وكُتبت عنه عشرات المقالات والكلمات في شتّى الصحف والمجلات، ورثاه عدد من الشعراء، وسأورد منها بعض الكلمات والأشعار في (خاتمة المقال)

إن شاء الله تعالى[١].

**٤ ـ مبشراته:**

١ ـ تقدَّم قريباً أنه صلّى عليه جمعٌ حاشدٌ في مسجد الراجحي بالرياض، ثم نُقل إلى المدينة المنورة فصُلِّي عليه في المسجد النبوي الشريف، وشيّعه ألوف المسلمين الذين قد اتّصلت بجموعهم من أول المسجد النبوي الشريف إلى البقيع، وامتلأت الساحة المحيطة بالحرم الشريف بهم، وقد صحّ في الحديث الشريف عن عائشة وأنس رضي الله عنهما مرفوعاً: « مَا مِن مَيِّتٍ يُصلِّي عليه أمة من المسلمين يَبلُغونَ مائةً، كلُّهم يَشفَعُون له؛ إلا شُفِّعُوا فيه »[٢]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: « ما مِن رَجلٍ مُسلمٍ يَمُوت، فيَقومُ على جنازته أربعون رجلاً، لا يُشرِكُون بالله شيئاً؛ إلا شَفَّعَهم اللهُ فيه »[٣].

٢ ـ وقال الشيخ سلمان: دخل الوالد رحمه الله في شبه غيبوبة قبل وفاته بأربعة أيام، لعلّة في بطنه سَبَّبت وفاته، وقد جاء في الحديث الصحيح: « المبطونُ شهيدٌ »[٤]، وكان قبل دخوله أجريت له عملية غسيل كلوي، ولمّا دخلتُ عليه بعد عملية الغسيل كان لسانه يلهج بالشهادة كثيراً دون فتور.

---

[١] أورد كثيراً من تلك المقالات والكلمات والمراثي الشيخ سلمان في مفتتح كتاب « لسان الميزان » ص ٦٤ ـ ٧٣، والشيخ محمد عبد الله الرشيد في « إمداد الفتاح » ص ١٦٦ ـ ١٧٧.

[٢] أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب مَن صلى عليه مائةٌ شُفِّعوا فيه، رقم: ٩٤٧، من حديث عائشة وأنس معاً.

[٣] أخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٩٤٨) عن ابن عباس بقصة.

[٤] أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم: ٥٧٣٣، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

٣ ـ ثم إنه عند ما فاضت روحه الشريفة إلى بارئها نَطق بكلمة التوحيد مختتماً بها عمراً قضاه ـ في عبادة ربّه تعالى وطاعته، و ـ في خدمة الإسلام والمسلمين[١]، وقد بُشِّر في الحديث الصحيح: « مَن كان آخِرُ كلامه لا إله إلا الله، دخلَ الجنةَ »[٢].

٤ ـ وكانت إصبعه السبابة مرتكزةً على الوسطى، كحال المرء لما يتشهّد، وبقيت على ذلك إلى حين تغسيله ودفنه.

[١] قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: كتب الشيخ أحمد السرهندي ـ مجدد القرن الأول من الألف الثاني في شبه القارة الهندية، المتوفى سنة ١٠٣٤هـ، رحمه الله تعالى ـ إلى أحد من خلفائه، ما حاصله: « أن الذي نحن مأمور به من الله تبارك وتعالى هو صلاح النفس وتقوى الله تعالى، وأما خدمة الدين فقط ـ بدون الصلاح والتقوى ـ فليُعلم أن الله لَيُؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر أيضاً »!. (معرّباً من « مكتوبات »: (١٧١) دفتر أول، ج ٣).

[٢] أخرجه أبو داود في الجنائز، باب التلقين، رقم: ٣١١٨، من حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه، وإسناده حسن، والحديث صحيح إن شاء الله تعالى.

صورة ما كتبه الشيخ أبو غدة من نصائح قيمة

للمولوي عطاء الغفار بن المحدث الشيخ مجيب الغفار الأعظمي ثم البنارسي

وللشيخ مجيب الغفار إجازة خطية من الشيخ رحمهما الله تعالى

لا تجعل كتابك بوقاً، ولا صندوقاً.

لا بد للطالب من شُنطة، يكتب فيه قائماً أو ماشياً

أخي لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاء وحرص واصطبار وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

قال الإمام ابن عطاء الله الإسكندري رحمه الله تعالى في

كتابه المعروف باسم (حِكَم ابن عطاء الله): من لم تكن له بداية محرقة،

لم تكن له نهاية مشرقة. وفقك الله ورعاك

وأكرمك وتولاك، ونفع بك وأولاك. وكتبه في

بنارس

راجي دعواتكم في خلواتكم عبد الفتاح أبو غدة في ٢٦/٥/١٤١٢

نموذج من خط العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى

# الباب الثاني

## جوانبه العلمية في ضوء تأليفاته وتعليقاته

### وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: منهجه في التأليف والتحقيق

الفصل الثاني: تأليفاته وتحقيقاته

الفصل الثالث: نماذج تحقيقاته ومناهج انتقاداته

الفصل الرابع: بعض الاستدراكات عليه

# الباب الثاني

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

## جوانبه العلمية في ضوء تأليفاته وتعليقاته

### الفصل الأول

### منهجه في التأليف والتحقيق، وهو يتمثل في عدة نقاط:

قبل الدخول في التعريف بكتبه أرى من المناسب أن أورد ما كتبه عن منهجه في التأليف والتحقيق نَجلُه الفاضل الشيخ سلمان أبو غدة في تقديمه لكتاب «لسان الميزان» ص ٤١ ـ ٤٤، ومفتتح «صفحات من صبر العلماء» ٢٥ ـ ٢٨، فقال حفظه الله تعالى:

١ ـ **الغيرة على الكلمة، والسعي وراءها**: أي جودةُ ومتانةُ التحقيق والتأليف، فقلَّ أن تجد فيما يُحققه أو يؤلفه إغلاقاً لم يُحَلَّ، أو غامضاً لم يُبيَّن، أو ضعيفاً في سنده، أو في قبول معناه لم يُعلِّق عليه.

وكم وكم أخذ تحقيقُ كلمة واحدة منه أوقاتاً وأزماناً، وكان ربما تذاكرَ فيها مع غيره من أهل العلم والاختصاص[1]، كل ذلك برحابة صدر وسعادة وهناء، ولا عجبَ فشأنه ودَيْدنه: خدمة العلم وأهله.

---

[1] وقال الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ـ كما في «الإمداد» ص ١٣١ ـ: =

= «إن الله يعلم أني لم أرَ مثل فضيلته في صحبة أساتذته مع طول الزمان، ومن مظهر ذلك عنده أنه لا يفتأ يكتب إليهم مسترشداً بآرائهم في المعضِلات العلمية، وكتبُه شاهد صدق على ما أقول.

والمثال الذي أريد ذكره هنا: أن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى له الكتاب المشهور «إعلام المُوَقِّعِين عن رب العالمين». وكان فضيلة شيخنا يؤكد مِن سنين طويلة على تلامذته أن صحة اسم الكتاب: (إعلام الموقعين) بكسر الهمزة، على معنى الإخبار والتعريف. لا كما أثبتَه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد: (أعلام الموقعين) بفتح الهمزة، ولا كما ضبطه العلامة الكشميري: (أعلام الموفقين) بفتح الهمزة وبفاء وقاف! ، وجاءت مناسبة في «قواعد علوم الحديث» ٩٧، فكتب مصححاً ومصوباً هذا الضبط ...

وأراد رحمه الله أن يبتّ في التصويب والتخطئة، فلم يُقنعه أن يبرم بنفسه، مع أنه كان يؤكّد على ما ذكرتُه من عهد بعيد، فكتب إلى أستاذه شيخ الشيوخ العلامة الحجة الشيخ مصطفى الزرقا. وكان يومَها في عمّان. يستطلعه رأيه ... إلخ.

وقال الشيخ محمد عوامة أيضاً، ص ١٣٢: «ومن منهجه في التحقيق وخلقه العلمي الرفيع وتواضعه الجمّ: تحقيق ما قاله الإمامان من أئمة العلم في السلف، وهما: أبو يوسف القاضي ووكيع بن الجراح، وكلاهما من أصحاب الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنهم، قالا: "لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن (هو) فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه"، أي: لا يكون عالي القدر في العلم، راسخ القدم فيه حتى يكتب ويروي عمن هو فوقه ومثلُه ودونه». انتهى.

فكان الشيخ النبيل العلامة الجليل الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى عاملاً بهذه الوصية المباركة، ومنتفعاً بها في سائر حياته الطيبة، فتراه أنه كما يستفيد من مشايخه وأكابره، ينقل كثيراً عن معاصريه، بل أحبابه وتلاميذه.

وشواهد ذلك في «الرفع والتكميل» ص ٢٤٨، حيث استفاد توثيق بحثٍ أبدعه حول «سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر: يعدُّ توثيقاً له» من شيخه المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، وص ٢٤٧، حيث تذاكر في البحث المشار إليه مع جماعة من المحدثين من علماء باكستان، وص ١٢٤، حيث استكشف صحةَ كلمة «الدِّهْلِي» من

---

الأستاذ منقذ الأميري، وفي « الأجوبة الفاضلة » ص ١٨٤، حيث استفسر عن ضبط كلمة « روينا » الإمامَ الكوثري وأحمد شاكر وعبد الله بن الصديق الغماري، رحمهم الله تعالى.

وفي « قواعد علوم الحديث » ص ٩٧ ـ ٩٨، حيث استطلع رأي شيخه الفقيه العلامة مصطفى الزرقا رحمه الله تعالى في ضبط اسم كتاب « إعلام المُوَقِّعِين »، وص ١٠٠، حيث أورد مما علّقه تلميذه الشيخ محمد عوامة في نسخته من الكتاب، وفي « صفحات من صبر العلماء » ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠، حيث راجع لتصويب كلمةٍ إلى الشيخ مصطفى المذكور، وص ٢١٨، حيث استفاد في استفهام كلمة من الشيخ الأعظمي المذكور.

وفي « المنار المنيف » ص ١١٩، و٢٠٠، حيث استكشف تحريفاً وَقع في بيتٍ، من الأديب الكبير الأستاذ محمود شاكر، وفي « التصريح بما تواتر في نزول المسيح » ص ٣٧٠، حيث ذكر مما أطلعَه عليه الشيخ محمد عوامة من تصويب اسم صحابي، وفي « الأجوبة الفاضلة » ص ١٧٤، حيث تَطلَّب منه تحقيق ترجمة من « لسان الميزان »، وفي « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ٨٥، حيث استفاد في تصحيح خطأ من فضيلة الشيخ عتيق أحمد البستوي الهندي الديوبندي، وفي « تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي » ص ١٩٨ ـ ١٩٩، حيث استطلع تحقيقات بعض مصطلحات المالكية الفقهية من الدكتور العلامة عبد السلام الهرّاس المغربي المالكي الفاسي.

وفي « التعريف بحال سنن الدارقطني » حيث أورد في موقع الاستشهاد جملةً مما كتبه تلميذه الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرُّحيلي، وفي « الرفع والتكميل » ص ٢٠٧، حيث استفاد تخريج حديث من بعض الطلاّب قائلاً: « أفادني الوقوفَ على هذا الحديث في « صحيح مسلم » بعضُ طلابي عن بعض طَلَبته، فشكر الله لهما وجزاهما عني خيراً، ولو علمتُ اسم صاحب الفضل عليَّ لَسجَّلتُه هنا تنويهاً بفضله وتشجيعاً له، وأستغفر الله مما جزمت به من قبل في الطبعة الأولى والثانية من نفيه عن « صحيح مسلم » ...، فأخطأت، والحمد لله على الصواب.اهـ. ... وما إلى ذلك من الشواهد والأمثلة في الكثرة الكاثرة.

٢ - **الحرص على تشكيل وضبط الكلمات والألفاظ المشكلة في عموم كتبه:** مع توسُّعِه في ذلك في الكتب العامة (الثقافية) أكثر من الكتب الخاصة (التخصّصية)، رغم أن ذلك يُتعِبه، ويأخذ وقته وجهده![١].

٣ - **الزيادة في كل طبعة:** فالكتاب دائماً بين يديه يزيدُ فيه، وينقِّح ويوضِّح، حتى قيل: إنَّ كل طبعة لكتاب مِن كُتُبُه تُعدُّ بمنزلة كتاب جديد[٢].

---

[١] وعند الشيخ سلمان هنا زيادة، وهي قوله: «قال في مقدمته لهذا الكتاب اليتيم العظيم «صفحات من صبر العلماء» - ص ٧ -: «وربما يرى بعض الفضلاء أني قد توسّعت بعضَ الشيء في شَكْل بعض الكلمات، وهذا أمرٌ قصدتُّه، رعايةً لبعض القراء الذين لا يتقنون العربية، ليكون ذلك عوناً لهم على القراءة الصحيحة، والضبط السليم للعبارة ومفرداتِها، وعوناً على سرعة الفهم أيضاً».

وقال - ص ٩ -: «وضبطت بالشكل: أسماء الأعلام والبلدان والأماكن، وكلَّ لفظ قدّرت يمكن أن يغلط فيه غالط، أو يتردد في قراءته متردّد، ليستمرّ ذهن القارىء في قراءة الخبر دون تلكُّؤ في فهمه، أو خطأ في لفظه إن شاء الله تعالى». انتهى.

[٢] قال الدكتور محمد رجب البيومي - كما في «الإمداد» ص ١١٢ -: «... وفي كل طبعة يزيد ويزيد حتى يكون الفارق بين الطبعة الأولى والرابعة فرق ما بين الطفل والكهل، وهو توفيق إلهي أمدّه الله به». اهـ.

وذكر الشيخ محمد عوامة - «الإمداد» ص ١٢٨ -: «سمعته يقول معبِّراً عن اهتمامه بكتبه: إن كل طبعة لكتاب مِن كتبه تُعدّ بمثابة كتاب جديد يخرجه، فالذي طبع ثلاث مرات مثلاً، يعدّ بثلاثة كتب، وإن شئت أن ترى مثلاً على ذلك فانظر الطبعة الأولى من «الرفع والتكميل» و«صفحات من صبر العلماء»، والطبعة الثالثة من كليهما». اهـ.

وقال الشيخ سلمان: «إلا أني أشير إلى أمر، وهو أنه في الآونة الأخيرة لما كثرت عليه الكتب مع ضعف الجسم وكبر السن، صار يُصدِر بعض الكتب النافدة مما سبق خروجه تصويراً، لئلا تفقد من أيدي طلبة العلم، وإن كان الكتاب المصوَّر قد زاد عليه وأضاف ونقَّح،

٤ ـ **الإفادات النادرة، واللفتات اللطيفة:** فربما تجده علَّق على كلمة مّا بسطر، لكن هذا السطر كلَّفه ثلاث ليال، بل أسبوعاً من البحث والتمحيص[١].

كما أنَّ هذا السطرَ جاء ثمرةَ مطالعةٍ واطلاعِ سِنين طوال، وحصيلةَ تنقيب مستمر دائم[٢].

---

لكنه لم يتفرَّغ لإخراجه مزيداً في طبعة جديدة، لاشتغاله بغيره مما لم يخرج سابقاً، فهو وإن طبع تصويراً إلا أنه في حقيقة الأمر مزيد بين يديه، رحمه الله وغفر له».

[١] وخير مثال له ما علّقه في «الرفع والتكميل» ص ٧٦ على كلمة: «الإخالة»، وسيأتي ذكره قريباً في النموذج الثالث من (نماذج تحقيقاته) ٢٦٦ إن شاء الله تعالى.

[٢] انظر مثاله فيما علّقه في كتابه «الصفحات» ص ٢٥٧، في تحقيق جملة: (كيف حالك) وتصويبها، وقد قال فيه:

«... وقد راجعتُ في حينها مِن أكثرَ مِن (أربعين سنةً): كُتبَ اللغة والنحو الواسعة، فلم أرَ فيها ما يَردّ قولَ شيخنا ولا ما يُثبته. ثم رأيتُ مِن أيام في «تاج العروس» للزَّبيدي ما يُثبت صحة هذا التعبير، ثم رأيتُه وارداً في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام سيدنا معاوية رضي الله عنه، وإليك النصوص في ذلك ...». وسيأتي على البسط في (إفاداته اللغوية) ص ٦٦٢، إن شاء الله تعالى.

ومثال آخر: ما بسطه في تحقيق ضبط ما يَرِد في كلام المحدثين: ("روينا" عن جابر) أو ("روينا" عن البخاري) مثلاً، فكان طالباً متطلباً له من أيام دراسته في مصر، سائلاً عنه شيوخه الأعلام، مراجعاً له كتب اللغة، حتى كتب عام ١٤٠٤ عن هذه الكلمة في تعليقة له على «الأجوبة الفاضلة» ص ١٨٤ ـ ١٨٥، بشيء من التفصيل.

ثم أضاف إلى ذلك في تعليقه على «رسالة في وصل البلاغات» لابن الصلاح، ص ١٩٢، ثم قال في آخره: «وقد توسعتُ أكثرَ كثيراً في بيان قول ابن الصلاح: «رُوِّينا»، فيما علّقتُه على الطبعة الرابعة من كتاب «الأجوبة الفاضلة»، المُعدَّة للطبع بعون الله تعالى، فأوردتُ فيها إلى جانب ما ذكرتُه في الطبعة الثانية: نصوصاً كثيرةً وقفتُ عليها، جاء فيها هذا الضبطُ بالقلمِ

كما يتجلى ذلك أيضاً في إيراده بعض النقول من غير مظانِّها، ومن مصادر لا يُتوقَّع أنها فيها[١].

ثم إنَّ له ذوقاً رفيعاً وفهماً ثاقباً في انتقاء النصوص وطريقة إيرادها، ومواضع تعليقها[٢].

٥ ـ **الجمع قطرةً قطرةً**: وهذا يتجلى واضحاً فيما يؤلِّفه، فمثلاً: كتاب «صفحات من صبر العلماء» جمَعه في أكثر مِن عشرين سنةً، كلما وجد شيئاً يُناسب الموضوع كتبَه في قُصاصةٍ وجمعَه، حتى غدا كتاباً جميلاً ممتعاً للقارىء

---

قبلَ زمن ابن الصلاح وبعده، وأوردتُ معها رسالةً للشيخ عبد الغني النابلسي خاصّةً بضبط هذه الجملة» .اهـ.

[١] قلت: ومن أمثلة ذلك ما وقع له من معرفته نسبةَ بلدة العلاّمة الطِّيبي من غير مظنتها، كما سيأتي تفصيله في (إفاداته حول تراجم الرجال) ص ٦٤٥، إن شاء الله تعالى.

[٢] قلت: وشواهد ذلك: جميع تعليقاته الحافلة وإفاداته النادرة التي كان يتتبعها ويجمعها من ألوف الصفحات، ومئات المصادر، ثم يسوقها في موضع واحد كأنها كلام سِيق لذاك السياق.

وإليك هذا المثال، علّق على كلمة: «أهل الرأي» في كتاب «الرفع والتكميل» ص ٨٣ ـ ٩٢، لإثبات أن لفظ (الرأي) هو مرادف للفقه، و(أصحاب الرأي) و(أهل الرأي) كان المراد بهما عند السلف: الفقهاء، وهذه الكلمة كانت من كلمات التقدير والإجلال، ثم لمّا غلبتِ الرواة ـ المجرَّدون عن الفقه، الذين يَرون كل العلم رواية الحديث سنداً ومتناً، لا بحثاً وفقهاً ـ لمّا غلب هؤلاء الرواة الجامدون على كتب التأريخ والرجال، أخذوا ذلك مَدعاة نقص وطعن، وجرحوا بهذا اللقب طوائفَ من الرواة الفقهاء الأثبات.

وأَعدَّ هذا البحث المفيد الوجيز من ٢٣ كتاباً، وأورد النصوص من كُتب أصول الحديث، وشرح الحديث، والفقه، وأصول الفقه، والجرح والتعديل، والتأريخ، والأخلاق؛ من متونها وتعليقاتها، وسأورد ملخّص كلامه هذا في (بحوثه في الجرح والتعديل) ص ٥٢٤ ـ ٥٣٠، إن شاء الله تعالى.

والمستمع، وكذا كتاب «قيمة الزمن»، وهكذا سائر مؤلفاته ومحققاته[١].

٦ ـ **اهتمامه بالفهارس، وإتقانه لها**: وشرطه في ذلك أن تزيد صفحات الكتاب عن مئة صفحة، فإن تحقق ذلك جعل للكتاب فهارس عامة تربو على خمسة فهارس وقد تزيد، وذلك ليكون الراجع إليه والباحث عن طَلِبته فيه سريعَ الوصول إلى مبتغاه منه بأيسر الطرق وأقصر الوقت، مع أن في ذلك جهداً كبيراً ومشقة عسيرة، شكى منهما الوالد رحمه الله تعالى في مقدمة فهارس كتاب «الانتقاء»[٢]، ومع كون الفَهْرسة غدت ضرْباً من التأليف المستقلّ قلَّ من يُخلِص فيه ويُتقِنه.

---

[١] قال الشيخ أبو غدة في تتمته لكتاب «قيمة الزمن» ـ ص ١٨ من الطبعة الرابعة عشر ـ: «وكتابي (قيمة الزمن عند العلماء) ـ على ما فيه مِن قُصورٍ ـ حَصيلةُ نحو عشرين سنة، مِن مطالعاتي ومراجعاتي في كتب العلم: التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، والرجال، والتراجم، والبلدان، واللغة، والنحو، والأدب، والأخلاق، وسِواها؛ في جمع مادَّته، وانتخابِها، وضبطِها، وعَزوِها إلى مَصادرها ومَراجعها، والمقابلة بينها، وتَمحِيصها، وسَبكِها، وتحقيقِها، وإخراجِها بأبهَى حُلَّة».اهـ.

[٢] وإليك نص ما قال هناك ص ٣٥٢: «جرت العادة في الأيام الأخيرة أن يُصنع للكتاب الكبير أو النفيس الخطير فهارس عامة، حتى يسهل الاتصال بمعلوماته دون عناء طويل، وترددٍ كثير بين صفحاته للوصول إلى طَلِبة الباحث، وفي ذلك نفع مشهور وضبط تام لأطراف المعلومات، فتصاب لراغبها بأقصر الطرق وأقل الوقت.

ولكن هذا العمل فيه بذل جهد كبير، وتحمل مشقات كثيرة، فقد صار نوعاً من أنواع التأليف، والإتقان فيه صعب وعسير، ويحتاج إلى حبس النفس عليه مدةً طويلةً، ولذا يتردد طالب العلم بين الإقدام عليه ـ لتقريبه المطلوب بيُسر وسهولة ـ والإحجام عنه ـ لِما يأكل من الذهن والزمن في معاناة ضبط الأسماء وتمييزها وتصنيفها وعدم تعددها أو تداخلها سهواً وخطأ.

قال الأستاذ فؤاد سيد: سألتُ ذات يومٍ الشيخ محيي الدين عبد الحميد: لما ذا لا تهتمُّ

٧ ـ **الإخراج الفني الجميل في الطباعة والغلاف:** ففي كل ذلك له ذوق، وبُصْمة مميزة، وساعدَه في ذلك إخوة أكارم لمَّاحُون ذوَّاقون كان يطبع عندهم كتبَه.

ويُعَدُّ الوالد رحمه الله تعالى مثالاً فريداً، ومدرسةً مستقلةً في فن الطِّباعة والفَهرسة، وانظر في ذلك كتابَه المحقَّق «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة» للشيخ أحمد شاكر[1].

٨ ـ **الذوق في كل ما سبق:** وله في كل ما ذكرتُ قِصصٌ أعرضتُ عن ذكرِها لِضيق المقام[2].

---

بفهرسة ما تنشر يا مولانا؟ فأجاب: «أَ مِنْ أجل خمسة عشر مستشرقاً أضيع وقتاً هو أولى أن يصرف إلى تحقيق كتاب جديد؟»! وقد صدق الشيخ، فإنها تذهب بالوقت الثمين، ولا يشعر به القارىء. انتهى.

[1] وأيضاً كتاب «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية» للعلامة أحمد زكي باشا، وصفحاته الأخيرة ـ ٤٩ إلى ٥٥ ـ على وجه أخص.

[2] قلت: إن بعض تصحيحاته الدقيقة وتصويباته الفائقة هي بمثابة لا يبلغها إلا من له ذوق عربي سليم، ونظر علمي عميق، وإليك هنا مثالين فقط:

١ ـ جاء كلام الذهبي في «الموقظة» ص ٨٨، ٨٩ ـ مستفاداً من كلام ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ـ هكذا:

«ومن ذلك: الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأهل العلم الظاهر، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض، وهذه غَمرة لا يَخلص منها إلا العالم الوافي بشواهد الشريعة، ولا أَحصُر ذلك في العلم بالفروع، فإن كثيراً من أحوال (المُحِقِّيْن) من الصوفية لا يَفِي بتمييز حقه من باطله علمُ الفروع ...».

علَّق الشيخ على قوله: (المحقين) أنه وقع في الأصل بلفظ «المحققين» أي بقافين، ومثله وقع في كتاب «الاقتراح» لابن دقيق العيد أصلِ هذا الكتاب، المطبوعِ بتحقيق الأستاذ

٩ ـ **توجهه للتحقيق أكثر منه للتأليف:** لتواضعه وهضمه لنفسه، ولأنه يرى أن «إتمام بناء الأباء خيرٌ مئةَ مرة من إنشاء البناء من الأبناء، فضلاً عن أنه جزء من الحق الذي لهم علينا والوفاءِ، فهُم الأصل الأصيل، والنور الدليل، والفهم المستقيم، والعلم القويم، وما تركوا في آثارهم من بقايا فجوات طفيفة، لا

---

الفاضل قحطان عبد الرحمن الدُّوري ص ٣٣٨، وكذا وقع في «فتح المغيث» للسخاوي ص ٤٥٨ من طبعة الهند الأولى، وكذا في الطبعتين اللتين طبعتا بعدها في القاهرة وبيروت، وهما مملوءتان من التحريف والأخطاء!! وكذا وقع في نسخة مخطوطة قديمة من «فتح المغيث» أيضاً!

وكلُّه تحريف وتصحيف عن (المحقِّين) كما أثبته وضبطته، بدليل ما بعده ....، فالكلام في (المُحِق) و(المبطل)، وفي (الحق) و(الباطل)، ولا دخل لوصف (المحققين) في هذا المقام أبداً! ولكن لشيوع هذا اللفظ وقلة ذاك، تُقُبِّلَ هذا التحريف بقبول حسن! وتناقلوه! فالحمد لله على فضل الله. انتهى.

٢ ـ جاء في أحد الأخبار التي ساقها في «الصفحات» ص ٣٢٨: «وإذا جَمَّال يقود جملين عليهما حِملان (ورقاً) خراسانياً»، وعلق عليه الشيخ بقوله:

«استفدت صحة هذه الكلمة: (ورقاً خراسانياً) من كتاب «إنباه الرواة على أنباء النحاة» ١ : ١٥٦، للإمام العلامة الوزير جمال الدين القِفطِي ثم الحلبي ....، وكنت قبل وُقوفي على كتابه المذكور متحيِّراً مشتبهاً في صواب هذه الكلمة وفهم معناها وصحة مبناها، وخاصةً أن الواقف على تصحيح «طبقات الحنابلة» الشيخَ حامد الفقي تفضَّل، فشكَلَها هكذا: (وُرقاً)! بوضع ضمة على الواو! ولم يكن معها لفظ (خراسانياً)، فصوبتُها أول الأمر في الطبعة الأولى والثانية: (رِزقاً)، والرِّزق ما ينتفع به، كما في «لسان العرب» لابن منظور، ثم لما وقفت عليها في «إنباه الرواة» بلفظ (ورقاً خراسانياً)، زالت عني الحيرة والاشتباه في معناها، وتبيَّن لي الصواب فيها، فالحمد لله على السَّداد».

ثم أفاد رحمه الله بالأمثلة والشواهد ـ على عادته ـ أن (الورق الخراساني ـ أي الكاغذ ـ) كان له شأن معروف عندهم في ذاك الزمان، حتى القرن الخامس، وأن ابن النديم قد تحدَّث في «الفِهرِست» ص ٣١ عن الورق الخراساني وصنعِه وأنواعه.

يقتضي منا تَخطِّيهم والإعراض عن آثارهم النفيسة »، كما صرح به في مقدمة أول كتابٍ أخرجه، وهو كتاب « الرفع التكميل »[١] للإمام اللكنوي، فهذا منهجه من أول أمره.

مع العلم أن تحقيق النصوص كثيراً ما يكون أشقَّ من التأليف المستأنف الجديد، كما ذكر في نفس المقدمة المذكورة[٢].

ويتضح ذلك في أنَّ له واحداً وخمسين كتاباً محقَّقاً مقابل ثلاثة عشر كتاباً مؤلَّفاً[٣]، فلم يكن يرى التأليف استقلالاً، إلا لأمرٍ مستجَد، لم يجد فيه للسابقين تصنيفاً، وإلا فإنه يتَّجه إليه ويُخرجه بدلاً من إخراجه كتاباً من تلقاء نفسه.

**١٠ - إفراده التعليقات الطويلة في آخر الكتاب (تتمات واستدراكات):**

وذلك حتى لا تأخذ من ذهن القارىء وتُخرجه عن النص والموضوع، كما في « الموقظة »، و« تحفة الأخيار »، و« ظفر الأماني »، و« الإحكام »، و« رسالة

---

[١] ص ٦ من الطبعة الثامنة.

[٢] قلت: قال هناك ص ٦: « ... إن تحقيق النصوص كثيراً ما يكون أشقَّ من التأليف المستأنف الجديد، وإلى هذا المعنى أشار إمام أهل الأدب والنقد والبيان، نادرة الزمان أبو عثمان عَمْرو بن بحر الجاحظ ـ المعتزلي ـ المتوفى سنة ٢٥٥، في كتابه « الحيوان » ١ : ٧٩، فقال ـ وهو يتحدّث عن صعوبة تحقيق العالِمِ لِنصّ ينقله إلى كتابه وتأليفه ـ: « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يُصلِح تصحيفاً أو كلمةً ساقطةً، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعنى أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام ». انتهى.

[٣] هذا العدد تقريبي، وقد قال الشيخ سلمان نفسه في تقدمته لكتاب « لسان الميزان » ص ٤٠: « صدر لوالدي رحمه الله ٦٧ كتاباً ما بين مؤلَّف ومحقَّق، وما بين صغير وكبير وغلاف ومجلَّد » .اهـ. قلت: وفي دراستي التي أوردتُها حول التعريف بكتبه قد بلغت مطبوعاته ستاً وسبعين كتاباً ما بين صغير وكبير، وما بين تأليف وتحقيق. وانظر (الفصل) اللاحق.

المسترشدين »، و« الإمام ابن ماجهْ وكتابه السنن ».

وهذا من ذوقه الرفيع وأدبه العالي وعقله الرزين ». انتهى كلام الشيخ سلمان أبو غدة حفظه الله تعالى.

**١١ ـ نظرة عابرة على منهجه في التأليف والتحقيق:**

قلت: ورأيتُ في « المكتبة الشاملة » ـ الإصدار الثالث ـ مجموعةً باسم: « المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين » ـ غير مطبوع ـ، أعدَّها للموسوعة خالد الكحل، جزاه الله خيراً، وقد جاءت فيها ترجمة الشيخ في ص ٢١٠، ومما جاء فيها عن كُتُب الشيخ ومنهجه في التأليف:

« أولُ كتابٍ نَشره الشيخُ هو « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل »، للإمام عبد الحي اللكنوي، وقد طَبعَه في حلب عند مطبعة الأصيل التي كان صاحِبُها الأستاذ سامي الأصيل مِن أصدقائه، فصَبرَ على دِقَّة الشيخ في التصحيح وإتقانه في إخراج كُتبه، بتعاون المُحبّ وتَفهُّم الساعي للكمال، وقد أصبحتْ كُتُبه بعد ذلك ـ في إخراجها ـ مدرسةً للعلماء والباحثين من بعده، يَنهَجون نَهجَها، ويَنسُجون على مِنوالها.

وقد قامَ بطَبعِ أغلبِ كُتبِ الشيخ الأستاذُ المهندِس رَمزي دمشقية صاحبُ (دار البشائر الإسلامية) في بيروت، رحمه الله تعالى، وكانت دائماً غَنِيَّةً بمضمونها، راقيةً في شَكلِها، تَنمّ على إحساسٍ عالٍ لدى الشيخ في تكريم الكتاب، وعلى ذوقٍ رفيع في طريقة إخراجه.

ويَمتازُ تحقيق الشيخ عبد الفتاح، بأنه يُقَدِّم مع الكتاب المحقَّق، كتاباً آخر، مليئاً بالفوائد النادرة والتوضيحات النافعة، التي تُوضِّح الغامضَ، وتُسدِّد وتصوِّب وتُرَجِّح وتُقرِّب العلم إلى طالبه، وتُحبِّبه إليه.

وللشيخ رحمه الله تعالى، وَلَعٌ شديدٌ بكُتبِ العلم، يَتتبَّعُها في مظانها، مطبوعةً ومخطوطةً، ويَصرِفُ وقتَه وجُهدَه ومالَه، في سبيل اقتنائها وخدمتها، فتَجمَّعت لديه مكتبةٌ من أمهات المكاتب؛ فيها الأعلاق النفيسة والنُّسَخ النادرة من الكتب، وذهبَ جُلُّها في الأحداث الأليمة التي طالت في سُورية في أعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، وأعادت الحكومةُ السورية ما تَبقَى منها للشيخ عند عَودتِه إلى سورية في عام ١٩٩٥.

وكان منهجُ الشيخ في التحقيق والتأليف منهجَ المتأنِّي الحريص على خدمة الكتابِ من حيث الشكل والمضمون، فلم يكن يَهدِف إلى رِبح مادّي أو شهرةٍ معنويةٍ، ولذا كان الكتابُ يَبقى لديه حَبيسَ التأليف والتحقيق سِنين طويلةً، حتى إذا اطمأنّ إلى أنه قد قارَبَ الاكتمال والحدَّ المرضي من الجودة، أرسلَ به إلى المطبعة، وعَكَف شخصياً على مراجعة تَجارُبه المرة تِلْوَ المرة.

وكانت زوجةُ الشيخ في كلِّ هذه المراحل إلى جانبه عوناً وسنداً ومعاوناً لا يفتر، وبخاصةٍ بعد أن تأثَّر بَصرُه، فما تَوقَّفَ إنتاجُه العلمي حتى آخرِ أيام حياته، فجزاها الله أفضل الجزاء». انتهى.

*******

## الفصل الثاني
## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة
## تأليفاته وتحقيقاته

وأنتقل بعد هذا إلى التعريف بالكتب التي اعتنى بها الشيخ رحمه الله تعالى تصنيفاً وتأليفاً، أو تحقيقاً وتعليقاً، أو إشرافاً وتقديماً، واستفدت في هذا البحث من مقدمات مؤلفاته وتحقيقاته، ومما كتبه عنها تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد، حفظه الله تعالى، في « إمداد الفتاح » ص ١٨٠ وما بعدها.

قدّم فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى للمكتبة الإسلامية أعمالاً جليلةً، لها قيمتها الكبيرة في الموازين العلمية الرفيعة، وقد بلغت مطبوعاته أكثر من سبعين كتاباً ما بين تأليف وتحقيق، وهي تتنوع إلى عدة أنواع: من العقيدة، والأخلاق، والتربية، والتفسير، والحديث، والتأريخ، والرجال، والفقه.

وأكثرُها في علوم الحديث ومصطلحه، وهو من المجدِّدين في هذا العلم الشريف، فقد خدم علوم السنة ومصطلح الحديث خدمةً عظيمةً، لا يقدر عليها إلا أفذاذ العلماء، وألَّف وحقَّق في موضوعه العديدَ من الكتب الهامة النافعة المتميزة.

كما حَظِي الفقه الإسلامي من جهود فضيلته بنصيب وافر الذي ينبىء عن علو كعبه، ورسوخ أقدامه في هذا المجال.

وله عناية مشكورة أيضاً بأمر التربية والإرشاد والأخلاق الإسلامية، فألَّف فيها بعض الكتب والرسائل، واعتنى بإخراج بعض نفائس كتبها،

والموقف الذي يبدو ويظهر من تأليفاته ومطبوعاته في هذه الناحية المباركة هو: فِكرتُه الدائمة المتحرقة، ومواهبه المتواصلة المشتعلة، لتربية وإرشاد الجيل الشاب المعاصر إلى دأب سلفهم الصالح ومنهجهم القويم القديم.

وبعد فسأذكر أولاً بعض مؤلفاته ومشاركته العلمية المغفول عنها، نقلاً عما كتبَه عنها الشيخ سلمان أبو غدة في تقدمته لكتاب «لسان الميزان» ص ٤٠ ـ ٤١، فقال:

«ألَّف رحمه الله ـ خلال تدريسه لمادّة الديانة في حلب ابتداءً من عام ١٩٥١م وما بعده ـ ستةَ كتب دراسية للمرحلة الثانوية، بالاشتراك مع خليله الحميم الأستاذ أحمد عز الدين البيانوني، رحمه الله تعالى.

وكذلك اشتركا رحمهما الله تعالى بتأليف كتاب لطيف الحجم، يُعدّ مِن أول ما ألَّفه سيدي الوالد رحمه الله تعالى، سمَّياه: «قَبَسات من نور النبوَّة»، كَتَبَاه في تلك الآوِنة رداً على رجل يُدعَى أبو شلباية، ذكر في سياق الازدراء بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه كان راعي غنم!

كما أنه أتمَّ وأنجزَ كتاب «معجم فقه المحلى لابن حزم الظاهري» في أثناء انتدابه للتدريس في كلية الشريعة بدمشق، وكان قد سبقَه إلى العمل فيه أستاذان ولم يُتِمّاه، فأتمَّه ونسَّقه، وأنهى خدمتَه على الوجه المطلوب، وطبعتْه جامعة دمشق ضمن مطبوعاتها في مجلدين كبيرين.

كما أنه شارك في وضع مناهج وخطط دراسية في سورية، ثم مناهج المعهد العالي للقضاء وكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم مناهج الدراسات العليا في كلية التربية قسم الدراسات الإسلامية من جامعة الملك سعود.

وقد توفي رحمه الله عن عدد من الكتب في المطبعة، وكتب أخرى لم تُدفَع إليها، وكتبٍ كانت في صدره ولم يقم بها كاملةً، رحمه الله وأقرّ عينَه بخروجها،

وهو القائل: (يَندُر أن يموت العالِم دون أن تكون في صدره حسرة على كتب لم يخرجها)». انتهى كلام الشيخ سلمان.

وأُقدِّم بعد ذلك كُتبه ـ المؤلفة والمحققة ـ متعرِّضاً بذكر موضوعاتها وعدد صفحاتها وتاريخ طباعتها، مع كلام موجز عن مزاياها وخصائصها، وأتعَرَّض في التعليق بشيء من المباحث العلمية والإفادات المهمة من الكتاب، أما آراء الشيخ أبي غدة الخاصّة، وبحوثه في المسائل العلمية فسأُفرِد لها فصلاً خاصاً، إن شاء الله تعالى، ويكون تقديم الكتب هنا حسب ترتيبها العلمي[1]، والله الموفق والمعين.

**١ ـ العقائد:**

لا بُدّ لكل بناءٍ ـ ماديّاً كان أو معنويّاً ـ من أساس يقوم عليه، والدِّين الإسلامي بناء متكامل يشمل جميعَ حياة المسلم منذ ولادته وحتى مماته، ثم ما يصير إليه بعد موته، وهذا البناء الضخم يقوم على أساس متين هو العقيدة الإسلامية الصحيحة.

والعقيدة الإسلامية هي أهمُّ وأكبرُ الحدود الفاصلة بين المسلم والكافر، وهي معيار الرَّفض والقَبول، وشرط الوصل والقطيعة، ومع تلك الخطورة للعقيدة في الإسلام نرى أن أهميتها قد تدهورت إلى حد خطير لدى جيلنا المثقف المتعلم، وهذا أمر مهمّ يدعو للقلق، ويستلزم إعمال الفكر.

وهذا هو الانبعاث الذي دعا الشيخ أبا غدة رحمه الله تعالى إلى نشر هذين الكتابين: «العقيدة الإسلامية» و«التصريح»، وإليك الحديث عنهما موجزاً.

---

[1] أي: مبتدئاً بالعقيدة، ثم الأخلاق والتربية ـ كأنها من باب العلم ـ ثم التفسير، ثم الحديث، ثم علوم الحديث: متونه، ومصطلحه، وعلله، وما إلى ذلك، ثم الفقه.

١ ـ (١) «**العقيدة الإسلامية التي يُنشَأ عليها الصغار**» للإمام أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد عبدِ الرحمن النَّفْري القَيْرَواني المالكي، المولود سنة ٣١٠، والمتوفى سنة ٣٨٦، رحمه الله تعالى.

وهي رسالة تربوية تعليمية لطيفة في العقيدة: من الإيمان بالله، والتصديق بالرسالة، واليقين بيوم القيامة، وما يكون فيه، وفضيلة سائر الصحابة على جميع غيرهم، والإمساك عما شجر بينهم ....، وكان فيها أيضاً بعض الأحكام الفقهية والآداب الشرعية والمعاملات من بيع وشراء ....، ولكن اقتصر الشيخ في طبعته على قسم العقائد، ونبّه عليه بقوله ص ٢٠:

«وقد بيّن الإمام ابن أبي زيد في باقي «الرسالة»: الأحكام الفقهية ....، وهي طويلة وافية، كانت يُفَقَّه بها الصغار في عصره، ويَعسُر التفقُّه بها من الكبار في عصرنا! فاقرأ واحْزَن!! واقتصرتُ هنا على كلامه بشأن العقيدة وتعليمها للصِّغار في عصره، والكبار في عصرنا أيضاً!».

وقدّم له مقدمةً نافعةً بيَّن فيها سببَ تأليف الرسالة ومكانتَها، وأشار إلى أهمية تعليم القرآن والعقيدة للصِّغار أول نشأتهم[1].

---

[1] وراعَى في خدمتها السهولةَ والوضوحَ، وعلَّق عليها تعليقات نافعة، من بينها تنبيهه على قول المؤلف هذا: «وأنه.تعالى.فوق عرشه المجيد (بذاته)». علّق عليه الشيخ بقوله:

١ ـ «لفظة (بذاته) لم تَرِد في الكتاب والسنة ولا في كلام الصحابة رضي الله عنهم، قال الذهبي في كتاب «العلو» ص ١٧٢ عند ذكرها في كلام ابن أبي زيد هنا: «وقد نقموا على ابن أبي زيد في قوله: (بذاته)، فليتَه تركها».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٦٠٦، في ترجمة الإمام العلامة أبي الحسن الزاغواني ... المتوفى سنة ٥٢٧، رحمه الله تعالى، بعد أن ذكر قولَه من قصيدةٍ له:

عالٍ على العرشِ الرفيع بذاتِه سبحانه عن قول غاوٍ مُلحِدِ =

وقد نفع الله تعالى بهذه الرسالة كما نفع بسائر مصنفاته وتحقيقاته.

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ = ١٩٩٣ في ٤٢ صفحة من القَطْع الصغير، والثانية عنها ١٤١٧ = ١٩٩٦.

٢ ـ (٢) «التصريح بما تَواتَر في نزول المسيح» لإمام العصر العلامة محمد أَنْوَر شاه الكشميري، المولود ١٢٩٢، والمتوفى ١٣٥٢، رتّبه تلميذه المفتي محمد شفيع الديوبندي، ثم الباكستاني، المولود ١٣١٤، والمتوفى ١٣٩٦، رحمهما الله تعالى.

وكان الباعثَ على جمعه وترتيبه فتنةُ (القاديانية) التي ادعى مؤسِّسُها (مرزا غلام أحمد القادياني): النبوةَ، وتفوَّه ـ لعنة الله عليه والملائكة والناس أجمعين ـ أنه هو المسيح الذي أخبر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بنزوله في آخر الزمان.

---

= ما يلي: «قد ذكرنا أن لفظة (بذاته) لا حاجةَ إليها، وهي تشغب النفوس، وتركها أولى، والله أعلم».

وقال أيضاً في «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٨٦، في ترجمة الإمام أبي القاسم قِوَام السُّنة، المتوفى سنة ٥٣٥، بعد ذكر سؤال سُئِلَه أبو القاسم التيمي: (هل يجوز أن يقال: لله حدّ أو لا؟)، فأجاب فيه بالتفصيل.

قال الحافظ الذهبي عَقِبه: «الصوابُ الكفُّ عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نَصٌّ، ولو فرَضنا أن المعنى صحيح، فليس لنا أن نَتفوَّه بشيء لم يأذن به اللهُ خوفاً من أن يدخلَ القلبَ شيء من البدعة، اللّهم احفَظْ علينا إيمانَنا». انتهى.

٢ ـ وبنَحو ذلك علّق على قوله: «على العرش استوى».

٣ ـ وعلّق على قوله: «وأن الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة ﴿وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾» بقوله:

«قال شيخنا العلامة الإمام حَسنين مَخلوف مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى، في تفسيره «صفوة البيان لمعاني القرآن» ص ٨٠٤: «هذه الآية من آيات الصفات التي يجب الإيمان بها كما جاءت، من غير تكييف ولا تمثيل وتأويل، على ما ذهب إليه جمهور السلف، ورُوي عن الحسن البصري: جاء أمرُه وقضاؤه».اهـ.

واقتصر مؤلِّف الكتاب على إيراد النصوص الحديثية دون شرح أو تعليق عليها، فلما عزم الشيخ على نشره وإذاعتِه للناس علّق عليه تعليقات ضافية، أوضحَ فيها النصَّ الذي يقتضي الإيضاح، أو تتطلع نفس قارىء إلى المزيد من معرفته، والتثبت من حقيقة معناه ومدلوله، وعدل بعض عبارات في المقدمة وغيرها بأمر كاتِبِها الشيخ المفتي محمد شفيع الباكستاني رحمه الله تعالى، وكان أصل هذا الكتاب في نحو ٢٠ صفحةً، فخرج بعد خدمته الوافية وتخريج أحاديثه وآثاره في نحو ٣٧٣ صفحةً!

وطبعُ الكتاب سنة ١٣٨٥ أعطى أطيب الثمرات، يذكرها المحقق في «تقدمة الطبعة الثالثة» ـ سنة ١٣٩٩ ـ بقوله:

«... أفاد أناساً كباراً من عِلْيَة أهل العلم والفقه في هذا العصر، كانوا ينظرون إلى هذه المسألة بالاستضعاف ولِين الثبوت، فلما وقفوا على هذا الكتاب وقرأوه، تحوّلوا ـ بفضل الله تعالى ثم بفضل هذا الكتاب ـ إلى الاعتقاد الحق فيها، وأنها من الأمور الثابتة المتواترة تواتراً معنوياً لا ريب فيها.

وأما نفعُه للعامة والخاصة من طلبة العلم وراغبيه فقد كان واسعاً وكثيراً، إذ وجدوه قد جمع لهم نصوصَ هذه المسألة خير جمع ... ولما قام علماء الإسلام في باكستان قومتَهم الحميدة، منذ خمس سنوات، لِعَزل (الفرقة القاديانية) عن الإسلام شرعاً وقانوناً هناك رأوا من خير ما يساعدهم في هذه الحملة الصعبة الشاقّة، للتغلّب على هذه الفرقة وكشفِ كفرها ومروقها من الإسلام: طبعَ هذا الكتاب ... فعُزلت (القاديانية) عن الإسلام، واعتُبرت طائفةً من الطوائف غير المسلمة في الجمهورية الإسلامية الباكستان[1].

---

[1] قلت: والكتاب من أهم ما صُنِّف حول الموضوع، وتعليقات المحقق عليه مما زاده نفعاً،

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ = ١٩٦٥، ثم صُوِّر عنها في الطبعات اللاحقة إلى السابعة سنة ١٤٣١ = ٢٠١٠.

---

وأضافه علماً وحجماً، والكلام الذي قدّمه المحقق بين يدي الكتاب بعنوان: «كلمة إلى المتواكلين القاعدين عن العمل الجدِّي لنصرة الإسلام استسلاماً، وانتظاراً منهم لنزول عيسى عليه السلام» هو كالمدخل للموضوع، فإنه يقول فيه:

«تعرَّض هذا الكتاب إلى جملة من العلامات التي تتقدم (الساعةَ)، وتَسبِق انتهاءَ الحياة الدنيا، وهناك فكرة شائعة لدى عدد من عوامّ المسلمين، وهي أنهم يتخذون من إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه العلامات، متّكأً لهم في ترك العمل الجدِّي إلى إعادة الحياة الإسلامية الصحيحة، وقد ربطوا بعلامات الساعة أمراً لا صلةَ له بها!

وهو أن العمل الآن لا يُجدي، لأنه لا بدّ أن يزداد الفساد، وينتشر الضلال، وتأتي الخوارق التي تتقدم الساعة، من ظهور المهدي ونزول عيسى عليه السلام ...، وحينئذ يعود الإسلام وينتصر الدين ...!

وهذه الفكرة الضالّة الخبيثة ـ وقد تكون دخيلةً على المسلمين بمخارز أعدائهم الناعمة ـ: أسقطت السعيَ الجدّيَّ الواجب، والوعي الإسلامي الصحيحَ، عند هؤلاء الجاهلين ومن يدور في فلكهم من المسلمين المغفَّلين! ...

وكثيراً ما خدعَ هؤلاء الجاهلون الأَغرارُ من المسلمين: أشباهَهم، بقولهم لهم: إن العالَم قد اقتربَ من نهايته، وإن الأحاديث النبوية تدلّ على استمرار التدهور في شأن الإسلام والمسلمين، ولما كان الأمر هكذا، كان لا جَدوى من السعي لعمل شيء في وقف هذا التيار الفاسد .. فما علينا إلاّ التسليم والسكون، حتى يأتي أمر الله الذي لا مفرّ منه.

وهذه الفكرة الخاطئة الزائفة، تجب معالجتها في نفوس المصابين بها، لدفع هذا التأثير السلبي ... فلِما ذا يَسعى هؤلاء الجاهلون المصابون بهذه الفكرة المريضة، في تنمية أموالهم وأحوالهم، وتحسين عيشهم ومسكنهم، وما إلى ذلك من أمور الدنيا ومرافق الحياة؟

فإذا جاؤوا إلى أمور الدين والجهاد لَبِستْهم هذه الفكرة الشيطانية، فضلُّوا وتخاذلوا عن نصرة دينهم، فأين عقلُهم وفهمُهم من صريح قول النبي صلى الله عليه وسلّم: «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة»، وأمثالِه من الأحاديث الصحيحة الكثيرة ... إلخ.

**٢ ـ التربية والإرشاد:**

من المعلوم أن نبيّنا صلى الله عليه وسلّم قد بُعِثَ لِيُتَمِّم مكارمَ الأخلاق[1]، والمرءُ قد يُدرك بحُسن خُلقه ما كان يُدركه بحُسن عبادته[2]، والخُلُقُ الحَسن: السَّجِيَّة، والعادة، والطبيعة، وهي صورةُ الإنسان الباطنة، بمنزلة الخَلْق لِصورته الظاهرة، والثواب والعقاب مما يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة[3].

ومن المؤسف جداً أن هذا الجانب ذا أهمية كبيرة في الإسلام قد غاب عن أكثر المجتمع المسلم، فهُم لا يرون الأخلاق في شيء من الخطورة لدى الإسلام، ومنهم مَن أقام لها وزناً ولكن متأثراً بتعاليم الغربيين، لا من تعاليم الشريعة الإسلامية. فالله المستعان.

وكان الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى مفكِّراً إسلامياً، ومربياً كبيراً، من أكابر أعلام العصر الربّانيين، داعياً غيوراً على الإسلام والمسلمين، وقد حمل إجازةَ التدريس في عِلمَيْ النفسِ والتربيةِ من قسم التخصص بالأزهر، فكان يتحدَّث عن تربية النشءِ المسلم حديثَ العالم الناهل مِن تُراث الأجداد.

وسعى كثيراً في معالجة هذا الجانب من المجتمع الإسلامي، وألّف وحقّق الوفيرَ في جوانب هذا الموضوع، وكُتُبُه التربوية التي حَوتْ نوادر العلم والخلق، والترفّع والزهد، والشجاعة الأدبية؛ تأخذ النفسَ قبل أن تَبهر العين، وتَقرعُ القلبَ

---

[1] كما روى الحاكم ٢: ٦١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «بُعثتُ لأُتَمِّم مكارمَ. وفي نسخة: صالِحَ. الأخلاق»، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

[2] كما أخرج أبو داود (٤٨٠٠) من حديث عائشة رضي الله عنها رفعته: «إنَّ العبدَ لَيُدرِك بحسن خُلُقه درجةَ الصائمِ القائمِ»، وصححه ابن حبان (٤٨٠).

[3] قاله ابن الأثير في «النهاية» ٢: ١٤٤.

قبل أن تُوجِّه النظر، وسأحاول أن أُلِمّ إلمامةً موجزةً بما كتبه في هذا الموضوع:

٣ ـ (١) «**رسالة المسترشدين**» للإمام أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البصري، المولود في حدود سنة ١٦٥، والمتوفى سنة ٢٤٣، وهو شيخُ الإمام الجنيد البغدادي، رحمهما الله تعالى.

قال الشيخ أبو غدة في مقدمته الأولى للكتاب ص ٣٧ ـ من الطبعة التاسعة ـ: «... مِن أشدّ ما يَحتاج إليه الناسُ في هذا العصر: العِناية بالروح، والفهمُ للدين، والعملُ به، وقد تهيَّأ هذا للسلفِ الصالح على الوجه الأوفى، فطابَ مجتمعُهم، وصَلَح سلوكُهم، وكثرَ خيرُهم، وقلَّ شرُّهم، وكسبُوا لأنفُسِهم في دنياهم وأخراهم خيراً.

وقد ترك أولئك السلف الصالحون آثارَ خير وعلم تُرشِد التائهين ... في فضائل الأعمال وتزكيتها، وفي إصلاح النفس وتنقيتها، ترغيباً وترهيباً.

ومِن أطيَبِ ما تَرَكَ الأولُ للآخِر آثارُ الإمام الشيخ المحاسبي الزاهد، الواعظ الفقيه، المحدّث المتكلم، الناصح الأمين، الداعي إلى الله بقلبه وقالَبه، ولسانه وقلمه ...».

والشيخ أبو غدة قد أفرغَ الجهد في خدمة هذا الكتاب بمقابلته بخمس نسخ خطية، وبمقدمة وافية شاملةٍ، وقد أفاد في المقدمة وأجاد ببيان ذكر حقوق العلماء والصالحين على المتعلمين والمستفيدين، وذِكر فضل مجالِسهم وسماع أخبارهم وحكاياتهم، وقراءة سِيَرهم، والأدب معهم أحياءً وأمواتاً، وذِكر كلام الإمام الشاطبي في أن الصوفية الصادقين أهل اتباع لا ابتداع، وذكر كلمة للإمام الشافعي والشيخ ابن القيم في مدحهم أيضاً[١].

---

[١] كما توَسَّع في بعض التعليقات ببيان بعض الموضوعات وإشباعها، وزيادة الأخبار

وطبع الكتاب عشر طبعات، الأولى في حلب سنة ١٣٨٤ = ١٩٦٤، والثانية في بيروت سنة ١٣٩٤ = ١٩٧٤، ولواحِقُها مصورة عن الثانية، ثم أضاف في الطبعة الثامنة ١٤١٦ = ١٩٩٥ زيادات وافيةً، وتحقيقات نفيسةً، مع دراسة مسهبة لحياة الإمام المحاسبي العلمية والسلوكية.

فجاء الكتاب في ٣٢٦ صفحة، وقد لقي من القبول والاستحسان، واتُّخذ في عدد من المعاهد العلمية، وتُرجم إلى اللغة التركية عن الطبعة الأولى، ترجمه الأستاذ علي أرسلان، وطُبع بإصطنبول سنة ١٩٦٣، ونفع الله به خلقاً كثيراً.

٤ ـ (٢) «**مِن أدب الإسلام**»، للداعية المربي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

وهي رسالة لطيفة فريدة في موضوعها، تتعلق بالسلوك الدائم بين الإنسان وصَحبه، وأهله، ومعاشريه، من قريب، أو صديق، أو كبير، أو حاكم، أو جارٍ، تميزت برشاقة الحَجم، وغزارة العلم، ولُطف الإرشاد، لِما يحتاج إليه المسلم في سلوكه وتعامله مع الناس[1].

---

والشواهد، وأضافَ بعضَ المباحث الفقهية التي يقع السؤال عنها ـ في آخر الكتاب تحت عنوان «الاستدراك» ـ وحقق فيها:

١ ـ أن لفظ (القديم) ليس من أسماء الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي إطلاقه عليه.

٢ ـ وأن قولهم في الحمدِ على الله تعالى والثناء عليه: «... حمداً يُوافي نِعَمَه ..» ـ وإن وقع في كلام بعض الكبار ـ ولكنه غير مشروع.

٣ ـ وأن الجهر بالذكر جائز بانفراد وجماعة.

٤ ـ وأن صلاة النفل بجماعة جائزة ليلاً ونهاراً عند السادة الشافعية والحنابلة دون قيد، وعند السادة الحنفية والمالكية بقيد، ثم اختار بنفسه الأول. وسيَرد بعض هذه المباحث في (إفاداته العقدية) و(الفقهية). انظر ٣٦٢ وما بعدها، و٣٦٨ وما بعدها.

[1] ١ ـ قال في مقدمته ص ٥ ـ ٦: «جمعت فيها جملاً مختارةً من أدب الإسلام الحنيف، ورأيت

كثيراً من إخواني وأحبابي يغفلون عنها، ويُخطئون معرفتها رجالاً ونساءً، فأردت بجمعه تذكيرهم بها، ولست بأحسن منهم فيها، ولا بأغنى منهم عنها، وإنما هو التواصي بالحق وبالصبر ». اهـ. ثم ذكر خمساً وثلاثين أدباً إسلامياً يحتاج إليه كل مسلم في جميع شؤون حياته، فوجَّهَنا الشيخُ بأسلوبه البارع الأخّاذ إلى هذه الآداب الإسلامية الشرعية. نفعنا الله تعالى بكلامه، ووفّقنا للتأدّب بآدابه.

٢ ـ وقال ص ٧ ـ ٩: إن للإسلام الحنيف آداباً وفضائل كثيرةً، تدخل في كل شأن من شؤون الحياة ـ حتى في أدنى الأمور شأناً، كدخول بيت الخلاء والخروج منه ـ كما تشمل الكبير والصغير، والرجل والمرأة.

وتلك الآداب قد دعا الإسلام إليها، وحضَّ عليها، لتكامُل الشخصيةِ المؤمنة، وتحقّق الانسجام بين الناس، ولا ريب أن التحلّي بتلك الآداب والفضائل مما يزيد في جمال سلوك المسلم، ويُعزِّز محاسنَه، ويُحبِّب شخصيتَه، ويُدنيه من القلوب والنفوس.

وهذه الآداب المذكورة هنا من لُباب الشريعة ومقاصدها، فليس معنى تسميتها (آداباً) أنها على طرَف الحياة والسلوك، يُخيَّر الإنسان في فعلها وتركها، أو الأَولى فعلُها ... فقد قال الإمام القرافيّ رحمه الله تعالى في كتابه « الفروق » ٣: ٩٦، و٤: ٢٧٢: « واعلم أن قليلَ الأدب خير من كثير العمل ... إلخ ». انتهى.

٣ ـ ومما ذكره فيه ص ١٧، ١٨: « إذا طرقتَ باب أخيك ... فدُقّ الباب دقّاً رفيقاً يُعرِّفه وجود طارق بالباب ..، ومما ينبغي أن تجعل بين الدَّقتين زمناً غير قليل، ليَفرُغ المتوضيء من وضوئه في مَهَل، ولينتهي المصلّي من صلاته في مهل ...، وقدَّر بعض العلماء الانتظارَ بين الدقتين بمقدار صلاة أربع ركعات، إذ قد يكون في بَدء طَرقِك الباب قد بدأ بصلاتها ».

٤ ـ ومما ذكر فيه أيضاً ص ١٩، ٢٠: « إذا طرقتَ بابَ أحد من إخوانك، فقيل لك: مَن هذا؟ فقُل: فلان؛ باسمك الصريح الذي تُعرَف به، ولا تقل: واحد، أو أنا، أو شخص، فإن هذه الألفاظ لا تُفيد السائلَ مِن خلف الباب معرفةً بالشخص الطارق، ولا يصحّ لك أن تعتمد على أن صوتك معروف عند مَن تطرّق عليه »، ثم علّق عليه بهذه اللطيفة الطريفة:

« ومن طرائف الوقائع ما جاء في « تهذيب الكمال » و« سير أعلام النبلاء » في ترجمة

وطبعت هذه الرسالة سبع مرات ملحقةً بآخر «رسالة المسترشدين»، ثم مستقلّةً ثلاث مرات، آخرها ببيروت سنة ١٤١٤، في ٧٩ صفحةً، من القَطع الصغير.

٥ ـ (٣) **«صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل»** للداعية المربي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

---

الإمام أبي نعيم الفضل بن دُكين المتوفى سنة ٢١٩ رحمه الله تعالى: كان أبو نعيم ذا دُعابة، فروى عليّ بن العباس المَقانِعي، سمعت الحسين بن عَمرو العَنقزي يقول: دَقّ رجل على أبي نعيم البابَ، فقال: من ذا؟ قال: أنا، قال: من أنا؟ قال: رجل مِن وَلد آدم، فخرج إليه وقبّله، وقال: مرحباً وأهلاً، ما ظننت أنه بقي من هذا النسل!».

قال محمد معاوية عفا الله عنه: ومثل هذا ما سمعتُه من أخي الشيخ المفتي مجد القدوس خُبيب حفظه الله تعالى: أن الشيخ أبا الحسن علي الندوي رحمه الله تعالى لما سافر إلى (سِرِيْلانْكَا) زار هناك الجبل الذي يقال فيه: إن آدم عليه السلام كان هبط عليه من الجنة، فلما زاره سأل بعضَ المضيفين: هل يوجد هنا أحد من أسرة آدم؟! فقال المسؤول ـ من غير تفهّم ـ: ممكن، ولكن لا أعلم ـ أو قال: لا، لا يوجد أحد منهم ـ!!.

٥ ـ ومما ذكره فيه ص ٤١: «... وزعمَ بعضُ الناسِ غلطاً وضعفَ فهمٍ للنصوص وتنزيلِها منازلَها: أن السنةَ البدءُ بمن كان في أول اليمين للمضيف أياً كان، استناداً إلى أحاديث البدء باليمين، وهذا يُشرَع حينما يكون الحاضرون متساوين متقاربين في الخصال أو الفضائل والسنّ، فيبدأ بأول مَن في يمين المضيف، أما إذا تساووا فيها وتميَّز أحدهم ولو بكِبَر السن مثلاً، فيبدأ به، لأنه وصفٌ فيه فضيلة فيُرجَّح بها على سواه، فيُبدأ به قبل غيره ... إلخ».

قلت: وفي هذا نظر، فقد قال الحافظ في «الفتح» (٥٦١٢) باب شرب اللبن بالماء: ... إن الأيمن يُقدَّم على الأفضل في ذلك، ولا يلزم من ذلك حطٌّ رتبة الأفضل، وكان ذلك لفضل اليمين على اليسار.اهـ. وعقد البخاري ترجمةً بعنوان: (باب الأيمن فالأيمن في الشرب)، وقال فيه الحافظ: يُقدَّم من على يمين الشارب في الشرب، ثم الذي عن يمين الثاني، وهلم جراً، وهذا مستحب عند الجمهور، وقال ابن حزم يجب.اهـ. والله تعالى أعلم بالصواب.

وهو كتاب نافع ممتع، فريد في موضوعه، غني بفرائده وفوائده، يُعرِّف القارىء بفضل السلف والخلف من علماء المسلمين، على اختلاف علومهم وفنونهم ومعارفهم ..

ويحكي جملاً باهرةً من سيرتهم في حال طلبهم للعلم ونشأتهم وسائر حياتهم، وفي خبرهم على خشونة العيش، والفقر المدقع، والجوع والعطش، والعري، وبيع الملبوسات، وعلى العزوبة، والبعد عن الوطن والأهل والأولاد، وفي صبرهم على تَحَمُّل مشاقّ الأسفار وقطع الفيافي والقفار، ولقائهم في أسفارهم الشدائد والأهوال، والمخاطر والمخاوف، وارتياحهم وتلذذهم باحتمال ذلك كله في جنب طلب العلم الشريف وتحصيله، من تفسير وقراءات، أو حديث، أو فقه، أو أصول، أو لغة، أو تاريخ، أو شعر، أو أدب، أو زهد، أو طب، أو حكمة، أو غير ذلك.

ويقف الناظر في الكتاب على نكت علمية نفيسة، وطرائف أدبية عالية، وعلى أخبار نادرة عجيبة، مما يدهش الألباب، ويبهر الأفكار، من وقائع أولئك العلماء الأجلاء نقلة العلم والدين، والمبلّغين عن رب العالمين، ورسوله الصادق الأمين ـ صلوات الله وسلامه عليه وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين ـ.[1]

---

[1] ومما أفاده في هذه «الصفحات» ص ٢١ وما بعدها:

١ ـ «أن بعض المصادفات العجيبة الغريبة، التي يكاد المرء يظن أنها مصنوعة غير واقعة؛ لولا أن يتذكر أن هذا التاريخ الطويل عبر مئات السنين، وهذا العالَمَ الواسع العريض، الذي كان يموج بالعلماء موجاً في كل جانب من جوانبه، ومن مشارق الأرض إلى مغاربها: لا يستبعد أن تقع فيه ـ على طويل امتداده وتكاثر أهله وتباين أحوالهم وأيامهم ـ لا يستبعد أن تقع فيه بعض الغرائب والعجائب من الموافقات والمصادفات.

قال: والإنسان قد يستبعد الشيء الغريب أحياناً، إذا قاس قبوله أو رَفْضه بمقياس مألوفه في حياته القصيرة وقطره الصغير! وقد يستغربه أحياناً إذا وجده كثيراً مع غرابته، ولكن يكون مبعث استغرابه له في هذه الحال آتياً من كثرته التي وقف عليها دفعةً واحدةً، في صعيد واحد، ووقت واحد.=

= أمّا إذا تذكّر أن ذلك الغريب العجيب ـ بمقياس مألوفه ـ وقع في آماد مترامية من الزمن، وفي أناس لا يعلم عددهم إلا الله تعالى، تقارب لديه قبول وقوعه، وزال منه إنكار حدوثه، وعلم أن مَثله في إنكاره الأول مَثل إنسان وقف على مقطع من البحر، ثم غاص فيه وشرب يميناً ويساراً من جنبات موقفه، فلم يشاهد في أعماق (بحره) إلا الأسماك المعتادة، والحيوانات المائية المعروفة، فأنكر ما يحكى عن البحر من عجائب المخلوقات» .اهـ.

قلت: وبهذه الفائدة النادرة استنارت لنا نكتة أخرى مهمة، وهي أن الفقهاء رحمهم الله تعالى كثيراً ما يذكرون في كتبهم الفقهية العجائب والغرائب فرضاً وتقديراً، ثم يُسجِّلُون أحكامها قبل وقوعها، فلا لوم عليهم في ذلك! وقد نبه إليها الشيخ بنفسه، فقال ص ٢٩:

« وقد وقع لي في أول حياة الدراسة والطلب، أنني كنت أقف في كتب فقهائنا المتأخرين رحمهم الله تعالى، على فروع فقهية، بيّنوا فيها الأحكام لصُوَر من الغرائب الخَلْقية، التي تقع لبني الإنسان على مرور الزمان، وحكوا فيها بعض الأشكال الغريبة النادرة، فكان يساورني ردّها، والعتب على ذاكريها، وكنت أحكم عليهم أنهم أوغلوا في الخيال والتصور والإغراب إلى ما لا يتصور وقوعه.

وكنت أثناء الطلب جمعت طائفةً منها، من كتب فقه السادة الحنفية والشافعية والمالكية، ثم وقفت عن جمعها، لـمّا تبيّن لي أن ما يذكره الفقهاء من ذلك إنما وقع نادراً ومتفرقاً، وفي عهود وأزمان متباعدة، وأماكن متباينة، ولكن نحن وقفنا عليه قريباً بعضه من بعض، فكان في نظرنا كثيراً وغريباً، مستبعد الحدوث والوقوع.

ولـمّا وقفت على كتاب « عجائب المخلوقات » لجرجي زيدان، فرأيت فيه الصور لتلك المخلوقات الإنسانية العجيبة، التي سجَّلَتْها عَدَسة التصوير، فألزمت بقبولها وتصديقها، وفيها ما هو أعظم وأدهش مما ذكره فقهاؤنا عليهم الرحمة والرضوان: زال من خاطري العتْبُ عليهم، وخلَفَه الإذعان والتقدير لهم » .اهـ.

٢ ـ ومما أفاده في هذه « الصفحات » ص ٧٧ تعليقاً: قصة مُسنِد العصر الشيخ الزاهد أبي الوقت السِّجزي الصوفي المتوفى سنة ٥٥٣ عن ٩٦ سنة، رحمه الله تعالى، فأوردَ فيها أنه رحل لِسماع الحديث مع والده وله من العمر دون عشر سنين، فكان والده يضع على يديه حجرين،

ويقول: احمِلهما، فكان مِن خوفه يحفظهما بيديه ويمشي، فإذا رآه قد عيي أمَرَه أن يُلقِي حجراً واحداً، فيلقيه، فيخفّ عنه، ثم يمشي حتى إذا عجز، يأخذ والده الحجرَ الآخرَ فيُلقيه، ثم يمشي حتى إذا عَطِب فحينئذ كان يأخذه ويحمله!!.

وعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله هذا: «ما هذا الاشتغال بحُبِّ الحديث، وطلَبِه والرغبةِ في تحصيله، وإسماعِه للطفل ابنِ سبع سنين؟! وما هذه الحيلة النادرة، والوسيلة العجيبة: تحميلُه الحجرين ثم إلقاؤهما عنه واحداً بعد واحد، في تهوين المشقَّةِ عليه، وتنشيط العزم منه، وشَدِّ القوّة والدأبِ فيه، على السيرِ وقَطع المسافات الطويلة؟! وهَمُّ أمثالِه اللّعِبُ واللهْوُ بالمُلهِيات، وأكلُ الحلاوة والسُّكَّرات!!

وبمثل هذه الأشواق المحرِقة عاشتِ السنة المطهّرة في صدور هؤلاء المسلمين العَجَم في تلك البلاد، التي ليست لُغتُها اللغة العربية، ولكن في قلوب أهلها وعُقول بَنِيها حُبُّ العربية وحبُّ السنة النبوية، ورَحِم الله تعالى أستاذَنا العلامة المحدث الفقيه الشيخ محمد بدر عالم الميرتهي الهندي، الذي كان يقول: «التكلُّم بالعربية عبادة». فلذلك وَظَّفوا نبوغَهم وعبقريتهم ومَهارتهم ومُكتَسبات حَضارتهم في حفظ العربية، وخدمة السنة النبوية، وبهذا صارت تلك البلاد عُشَّ المحدِّثين، ومتوَجَّه كبار المُسنِدِين، ومَجمَع الشيوخ الناقدين، ومَنبَع الأئمة الكبار اللغويين، ومَنبِت الأدباء والبلاغيين. ذلك الفضل من الله».

٣ ـ ومما أفاده في هذه «الصفحات» ص ٤٥ تعليقاً: تصحيحُ كلمةِ «يُشَامّ» في قولهم: «يرحَل يَكتُب عن علماء الأمصار، (فيُشَامُّ) الناسَ ويَتعلّم منهم»، فقد وقعت هذه الكلمة في بعض المصادر محرّفةً إلى «يُشافِه»، وفي أخرى إلى «يَشِيم»، كما ضبطها بعضهم «يشامِ»، ثم فسّرها بما لا علاقة له بالكلمة، وضبطها بعضهم «يَشامّ»، ثم جعلَها مِن (شامَ يَشِيم)!.

مع أن الصواب فيها: «يُشَامُّ» من (المُشَامَّة)، قال ابن الأثير في «النهاية»: يقال: شامَمْتُ فلاناً؛ إذا قاربتَه وتَعرَّفتَ ما عنده بالاختبار والكشف، وهي مفاعلة من الشمّ، كأنك تَشَمّ ما عنده ويَشَمّ ما عندك، لتَعمَلا بمُقتضى ذلك».اهـ.

٤ . ومما أفاده في هذه «الصفحات» ص ٥٦ تعليقاً: كشفُ معنى قول علماء الأندلس:

« أكشفك عن فلان »، وسيرد تفصيله في (إفاداته اللغوية) ص ٦٦١، إن شاء الله تعالى.

٥ ـ ومما أفاده في هذه « الصفحات » ص ٦٥ تعليقاً: تفسير كلمة « صَنّ » بفتح الصاد بأنها شِبه السَّلَّة المطبَّقة، يُجعَل فيها الطعام والخبز. وقد تحرفت هذه الكلمة في بعض المصادر إلى « مَنّ »، مع أنه مقياس وَزْني، لا حجمي، والمقام هنا للحجمي، وتحرفت بعض مصادر أخرى إلى « مرّة »!

٦ ـ ومما أفاده في هذه « الصفحات » ص ١٥١ ـ ١٥٢ تعليقاً: شرحُ قولهم: « لا يَصلح في هذا الشأن ـ يعني العلم ـ إلا من أقرَحَ قلبَه (البُنُّ) »، بأن (البُنّ) مِن رديء الإدام، يُصنَع بالشام ومصر، و(أقرحَ قلبَه) معناه: جعلَ فيه قَرحةً أي جُرحاً.

ثم تنبيهه على أن هذه الكلمة لم يفهم معناها محقق كتاب « المحدث الفاصل »، فخطَّأ ما كان صواباً ـ ص ٢٠٣ ـ، وحرّفه إلى « البِرّ »! ثم تبعه عليه محقق كتاب « الجامع لأخلاق الراوي » للخطيب.

٧ ـ ومما أفاده في هذه « الصفحات » ٢٨٣ ـ ٢٨٤ تعليقاً: أن الأحاديث التي تُورِدها كتب « الغريب » ـ أي غريب الحديث ـ لتفسير معناها، لا يسوغ الاعتماد عليها؛ ولو صُرِّح فيها بنِسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما لم يُعلَم ثبوتُها عن طريق معرفة أسانيدها، أو مَن أخرجها من المحدثين المعتبرين.

٨ ـ ومما علّق في هذه « الصفحات » ص ٣٩٢: تعليقُه على قول أحد الكُتّاب بعد إشادة جهود السابقين وبيان فضلهم ـ قال الدكتور ـ: « ... ولا أعرف لهم في أيامنا قرناءَ، اللّهم إلا طائفةً يسيرةً من رجال العلم الحديث في البلاد الغربية ونحوها، وَهبُوا أنفسَهم له، وافتَدَوه بالنَّفِيسَين، وماثلُوا علماءَنا القُدامى في الصبر والدأبِ والتضحيةِ، فكان لهم ما أرادُوا، وكان للعالَمِ على أيديهم هذه المدنيةُ التي لم تَشهدها الأرضُ مِن قبلُ ».

علّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « قلتُ: أجحَفَ الأستاذ عباس بحق المتأخرين من علمائنا، فدونك: محمد عبد الحي اللكنوي، ومحمد أشرف علي التهانوي، ومحمد عبد الحي الكتّاني، وقبلَهم علياً القاري، والسيوطي، انظر أواخر كتابي « قيمة الزمن عند العلماء ».

٩ ـ ومما أفاده في هذه « الصفحات » ص ٣٨٦ ـ وهو يعظ أبناءَه المتعلمين ـ: « إذا صادَفَ أنك ألَّفت كتاباً، أو كتبتَ بحثاً، أو حقَّقتَ مسألةً، فلا تَظُنَّنَّ بنفسِك أنك بدءُ تاريخها، وأبو

وقد طبع الكتاب الطبعة الأولى ببَيروت سنة ١٣٩١ = ١٩٧١، والثانية سنة ١٣٩٤ = ١٩٧٤، والثالثة سنة ١٤١٣ = ١٩٩٣ في أكثر من ٥٠٠ صفحة، وهي مزيدة كثيراً على الأوليين وأتم منهما، وعنها الطبعات اللاحقة إلى التاسعة سنة ١٤٣٠ = ٢٠٠٩.

---

عُذْرَتها، ونابِطُ وجودِها، فهذا الذي مَنَّ الله عليك به - إن كان كما رأيتَه صواباً سديداً -: قد استَندتَّ فيه إلى جهود الأوَّلِين، وإلى نُبوغِهم وتَفانِيهم في العلم، جمعاً وتنسيقاً، وضَبطاً وتحقيقاً، فلولا هُم ما كنتَ شيئاً مّا، وهُم بعِلمهم وفَضلِهم وصَبْرهم وآثارِهم: راشُوا جَناحَيك، وبَصَّرُوا عَينَيك، وفتَحوا أُذنيك، وسَدَّدوا عقلَك وفهمَك، فأنتَ حَسنةٌ مِن حَسَناتِهم؛ شَعَرتَ أو لم تَشعُر.

قال العلامة علي القاري في كتابه «شرح النخبة» ص ١٥٠: حكي أن بعض العلماء صنَّف كتاباً في ثلاثين سنةً، ثم هذَّبه أحدُ تلاميذه ورتَّبه في ثلاث سنين، فصارَ أحسنَ، فأراد به الاستحسانَ مِن أهل مجلس، فعرضَ عليهم الكتابَين، فقال له بعض الظرفاء: «إنما صَنَّفتَ أنتَ هذا الكتابَ في ثلاث وثلاثين سنةً، فلولا مصنِّفه لَمَا بلغتَه». نعم وما أصدقَ هذا الكلام!.

فحَذارِ أن تتعالى على المتقدمين والسابقين فيما تكتب - ناسخاً ماسِخاً مُختلِساً - مؤلِّفاً، وتَرى نفسَك أنك أتيت بشيء فاتَ الأوائلَ، ولم تستَطِعه الأواخِر، فلا تَنزِلُ (نا) و(نحن) من لسانك وقلمك وذهنك، فتُصابَ بمَرضِ (نون) الجماعة، كما هي حال مَن ترى مِن زعانف الفارغين، وطَحالِب التافهين المتعالمين!». انتهى.

١٠ - كما أفاد في صفحات أخرى - من هذه «الصفحات» - متناً وتعليقاً فوائد هامّة بديعة، وفرائد نادرة مضيئة، وقد أوردتُّ كثيراً منها في مواطن أخرى من هذه المقالة، واستَخلَصَ من هذه «الصفحات» - في آخر الكتاب - نحوَ خمس وثلاثين فائدةً، وهي عصارة القول والكتاب وخلاصة الكلام والباب، وسيَرِد بعضها في (إفاداته التربوية) ص ٣٣٦-٣٤٨، إن شاء الله تعالى.

وكفى بك شاهداً على مكانة هذه «الصفحات» وقيمتِها العلمية قولُ الدكتور محمد رجب البيومي: **«وهو كتاب لو لم يكن لمؤلفه غيره لكفاه مجداً وتقديراً»**.

وقد ترجم الطبعة الأولى إلى التركية الأستاذ فاروق بشر، وطبع في إصطنبول سنة ١٩٨٥، وترجمه إلى اللغة الأردية من الطبعة الأولى أيضاً الأستاذ عبد الستار سلام القاسمي، وطبعتْه دار المؤلفين في ديوبند سنة ١٤٠٧.

ويُخبرنا الشيخ محمد عبد الله الرشيد في «الإمداد» ص ١٨٩: أن الشيخ رحمه الله تعالى لَمَا وَجد في كتابه هذا إطالةً لبعض التراجم، واستطراداً في التراجم، وكشفاً لِما يعتريها من تحريف؛ اقتصرَ على ذِكر الخلاصة، ليكون أنفعَ للخاصة والعامة، وسيُطبع قريباً إن شاء الله تعالى.

٦ ـ (٤) «**قيمة الزمن عند العلمـــاء**» بقلم العالم المربّي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

وهي من مؤلفاته التربوية التي لم يُسبق إليها، فهو كتاب جديد طريف، فريد في موضوعه، يُجلِّي قيمة الوقت، والحِفاظ عليه، والاهتمام بالاستفادة، خيرَ تجلية، مع ذكر أخبار العلماء في الحفاظ على الأوقات من العهد الأول إلى زمننا، وعرضِ مآثرهم العلمية، وما تركوا من آثار خَلَّدت ذكرهم في الغابرين بعدهم[1].

---

[1] وعلّق الشيخ على الكتاب ـ حسبَ عادته ـ بتعليقات هامة نافعة مليئة بالفوائد:

١ ـ منها قوله ص ١٦٣ ـ ١٦٦: «قلتُ: وحَذَارِ أن تَظُنَّ مما ذكرتُه لك، من ضخامةِ المصنَّفات، وكثرةِ المؤلَّفات، لأولئك العلماء الكبار: أنهم أعلم من السابقين والسلف المتقدمين، فهذا ظنّ خاطىء، فليست كثرة المؤلَّفات ولا ضخامة المصنَّفات وما فيها من الكلام الطويل الكثير، معياراً لأعلمية هؤلاء بالعلم على من سبَقَهم، فالسلف أعلم بشَرعِ الله ودينِه من الخَلَف، ولكن الكلام في السلف قليل، وفي الخلف كثير! وهذا الذي قد يَغُرُّ بذلك! ... إلخ».

٢ ـ ومنها قوله ص ١٩٥: «قلتُ: وكثيراً مَا يُزَيَّن لطالب العلم ويحلو له أيامَ الامتحان، قراءةُ العلم الذي ليس مُطالَباً به في الاختبار، ويأتيه العُزوفُ عن العلم المطالَب به (المهمِّ)، وهذا من مرض النفس وضعف الهمة والنشاط، فإن العلم المطالَب به فيه تكليف وإلزام وتحمُّل

وأداء، فهو ثقيل على النفس الوانية، والعلمُ غيرِ المطالب به لا تكليف به، فهو خفيف على النفس، فليَحذَر العاقل الاستجابةَ لنفسه، فإن هذا مِن سَرِقْة الشيطان له وانحرافه به عن الصواب والمهمِّ، والله الهادي ». انتهى.

وقد أضاف إلى هذه التعليقة الشيخُ سلمان أبو غدة حفظه الله كلماتٍ عالية مهمة، فليراجع إليها.

٣. ومنها قوله ص ٢١٧، قال: « عُلوّ الهمة يُقلِق الإنسان، ويُركِبه المخاطرَ والأهوال في بعض الأحيان، ويَشُطّ بالولد عن أمه وأبيه، وبالأخ عن صديقه وأخيه، وبالمقيم عن بلده التي تؤويه!

وقد كان للصحابيّة الجليلة أمِّ الفضل لُبابة بنت الحارث الهلالية لبابةَ الكبرى، زوجة الصحابي الجليل العباس بن عبد المطلب عمِّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ورضي عنها وعن العبّاس، كان لها منه ستُّ بنين، انتشروا وانتشروا في البلاد، وباعَدَت بينهم الأسفارُ والديارُ، فسُئلتْ أمُّ الفضل: ما الذي باعَدَ بين بَنيكِ وهُم إخوة أبرار؟ قالت: باعدت بينهم الهِمَم! وهذا جواب رفيع وتعبير بديع.

نعم: باعَدت بينهم الهمم الشَّمَّاء في طلب العَلْياء، وكلُّهم من الصحابة، رضي الله عنهم وأكرمهم بالإحسان العظيم والنعيم المقيم، وهُم:

١: الفضل، استُشهِد في خلافة أبي بكر رضي الله عنهما بناحية الأُرْدُنّ سنة ١١، أو ١٢.

٢: وعَبد الله، وكان يُسَمَّى البحرَ والحَبْر لسَعة علمه، مات بالطائف سنة ٦٨، رضي الله عنه.

٣: وعُبيد الله، مات سنة ٥٨ بالمدينة، وقيل بعدها بدهر، رضي الله عنه.

٤: ومَعبد، وله رؤية للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم، استُشهد سنة ٣٥ في إفريقية في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

٥: قُثَم، وكان أشبَهَ الناس برسول الله صلّى الله عليه وسَلَّم، خرج في الفتوحات، واستُشهِد بسَمرقند، وكان خرج إليها مع سعيد بن عثمان بن عفان، زمنَ معاوية، رضي الله عنهم.

٦: عبد الرحمن، وُلِد في عهد النبيّ صلّى الله عليه وسلَّم، واستُشهِد في إفريقية، رضي الله عنه ».

قال العلامة الفاضل الشيخ أحمد مختار رمزي في « تقريظه » لكتاب « إمداد الفتاح » ص

طبع أربع عشرة مرةً: الأولى سنة ١٤٠٤ = ١٩٨٤ في بيروت في ٧٨ صفحة، وآخرها سنة ١٤٣١ = ٢٠١٠ في بيروت في ٣٩٥ صفحة.

٧ ـ (٥) «**العلماء العُزَّاب الذين آثرُوا العِلمَ على الزَّواج**» للعلامة الداعية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

هذا الكتاب الحافل الماتع مِن كُتب الشيخ التربوية التي لم يُسبق إليها أيضاً، وذلك فضل الله، وموضوعه موضوعٌ طريف، ومبحث منيف، وتَحدَّث فيه عن العلماء العُزَّاب الذين آثَرُوا العلم على الزَّواج.

والكتاب ليس كتابَ تراجمهم الموجزة، وعرضٍ لأخبارهم الحافلة، للتسلية والترويح عن النفس فحسب، بل هو ـ إلى جانب ذلك ـ كتابُ حَفْز للهِمم وتعليم وإرشاد، وأخلاقٍ وتربيةٍ لطالب العلم وغيره، وتحريكٍ ودَفع للمعالي، بأسلوبٍ أخباري قَصَصي غارِس مُوجِّه.

لم يُرِد في كتابه هذا استقصاءَ تراجم العُزَّاب، وإنما اقتصر فيه على العلماء الكبار الأفذاذ، وانتقى مَن في ترجمتهم حافز للاهتداء بهَديهم، والسير على منهجهم في طلب العلم، ورتَّبَ تراجمهم على تسلسل العصور وتتابع القرون.

وقدّم للكتاب بمقدِّماتٍ وافية تُبيِّن مقصده من تأليفه، وذكرَ مقدمةً وافيةً حول عزوبة هؤلاء الكبار، وبيَّن ترغيب الإسلام في الزَّواج وحضِّه عليه، وقد لقي هذا الكتاب القبولَ والاستحسان من ذوي العلم والفضل والعرفان[1].

---

٧٤: «وعَرَف قيمةَ الزمن، وألّف فيه كتاباً حافلاً ممتعاً، وعَلِم أن الأنفاس أمانات الحقّ عنده، وودائعه لديه، فعلم أنه مُطالَب برعايتها، فوجَّه همته لذلك، فملأ طباق الأرض علماً نافعاً، تُشرق فيه أنوار الحق».

[1] وقال الدكتور محمد رجب البيومي: «ومِن أعظم ما في الكتاب تحقيقاتُه الهامشية التي قد

تطولُ وتمتدّ، وفي كلِّ سطر ـ بل في كلِّ كلمة، بل في كل حرف ـ مجالٌ رائعٌ للنظر الدقيق، ومِن ألطف الأمور أنه يعتذر عن الإطالة الدسمة المنتقاة فيقول: « ومعذرةً من الإطالة في تصويب هذه الكلمة »! مع أن هذا التصويب قد عَصف بآراءٍ تَداوَلها الناس، وكادت تكون من المقررات » . انتهى.

قلت: يومىء بذلك إلى ما بسطه في تصويب كلمة « حيري » وتحقيقها، من ص ٧٦ إلى ٨٠، ثم قال في آخره: « ومعذرةً من الإطالة في تصويب هذه الكلمة، فإني أردت نَفْي الاضطراب فيها، وكشْفَ معناها على الصواب لمن بعدي من طلبة العلم وأهله، نفعني الله بصالح دعواتهم » . وسيأتي بشيء من التفصيل، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧، إن شاء الله.

قلتُ: ١ ـ ومن تلك التعليقات النافعة في الكتاب: تنبيهُه على سبقِ قلم من الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، ومتابعة غيره عليه في ضبط « عزب » بكسر الزاي، فحيث أطال الشيخ في بيان معنى « عَزَبَ » وفصّل فيه ـ من ص ٣٤ إلى ٣٨ ـ قال ص ٣٥:

« قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » هنا ١ : ٥٣٥ : « قوله: أعزب . الوارد في الحديث ـ بالمهملة والزاي، أي غير متزوِّج، والمشهور فيه: (عَزِب) بفتح العين وكسر الزاي .. » .
قال عبد الفتاح: وفي هذا الكلام غلط وسبق قلم، والصواب في عبارته هكذا: « والمشهور فيه (عَزَب) بفتح العين والزاي .. » .

وهذا التصويب متعيِّن ليوافق قولُ الحافظ ابن حجر هنا قولَه في كتاب التعبير ١٢ : ٤١٨ تعليقاً على قول ابن عمر فيه: « وكنت غلاماً عزباً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم » . فقد قال الحافظ ابن حجر نفسُه هنا: « العزب بفتح المهملة والزاي .. »، وليُوافق أيضاً قولَه في « هَدْي الساري » ١ : ١١٧ « قولُه: عزب بفتح الزاي ... » .

وقد اغترّ بخطئه المذكور ... بعضُ شراح الحديث، كصاحب « عون المعبود » ...، ثم قلّده الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في « سنن أبي داود » ... إلخ.

٢ ـ ومن تلك التعليقات المحفِّزة لِمَعاشرنا الطُّلاب قولُه على قول أبي زيد الأنصاري النحوي: « جلستُ إلى يونس بن حبيب عَشرَ سنين، وجلَس إليه قبلي خَلَفٌ الأحمر عشرين

سنةً » علّق عليه الشيخ بقوله ص ٤٢ :

« هكذا كانت تَلَمَذة الطلبة على الشيوخ عند المتقدمين: أربعين سنةً، وعشرين سنةً، وعشر سنين، والطالب عالمٌ جدّ عالم، ومجلس الدرس طول النهار أو أكثرَه أو رُبعَه، لا خمسين دقيقةً أو خمساً وأربعين دقيقةً! فَغدا أولئك الطلبة أئمةً بملازمة الأئمة.

أما اليوم فالدراسة أشهر محدودة، ودقائق معدودة، ومن الصُّحف والكرّاسات الصمّاء، يتلقّون منها دون مناقشة أو فهم أو هضم، والحضور بين يدي العلماء مفقود، والدعاوي عريضة، والألقاب أعرض! والعلم يشتكي إلى الله تعالى من أكثر هؤلاء المنتسبين إليه الهابطين به!

وعلّق على خبر الإمام الواحدي المفسّر: « وكنت قد لازمتُه ـ أي شيخَه أبا الفضل أحمد بن محمد العَروضي ـ سنين: أدخُل عليه عند طلوع الشمس وأخرج لغروبها، أسمع وأقرأ وأعلِّق وأحفظ وأبحث وأُذاكِر أصحابه ما بين طرفي النهار ... » علّق عليه الشيخ بقوله ص ٤٥ :

« فهكذا كانت التَّلْمذة والملازمة والمصاحبة من الطلبة النبغاء الأفذاذ، لشيوخهم العباقرة الأئمة، من أول النهار حتى الليل، وسنوات طوالاً، فأخرجت أئمةً كباراً، ماتتْ أبدانهم، وعاشت أقوالهم وأخبارهم، وبقيت سيرتهم عطراً فوّاحاً إلى يوم الناس، رضي الله تعالى عنهم ».

٣ ـ ومن تلك التعليقات النفيسة الغالية كلِمتُه حول قول الإمام النووي رحمه الله تعالى مخبراً عن نفسه: « خطرَ لي أن أشتغل في الطب، واشتريت كتاب « القانون » لابن سينا، فأظلم قلبي، وبقيتُ أياماً لا أقدر على الاشتغال ـ أي التدريس والمطالعة ـ! فأفقتُ على نفسي، وبعتُ « القانون » فأنارَ قلبي ». علّق عليه الشيخ أبو غدة بهذه الكلمة الصائبة العادلة:

« هكذا يَخلُق الله تعالى في النفوس قبولاً لعلم، ونفوراً من علمٍ، ونبوغاً في علم، وقصوراً في علمٍ، وفي ذلك حِكَمٌ باهرةٌ، باطنة وظاهرة، فالطِّبّ والمنطق والنحو ... مقدَّمة عند بعض العلماء على غيرها من العلوم، فيمهَر فيها ويوَلِّيها مهارتَه ونبوغَه، وجدَّه واجتهادَه حتى يفوق فيها، ويغدو إماماً نحوياً، أو محققاً صَرفياً ...، وتكون عند الناهضين بها سلوى نفوسهم، وأُنْسَ أرواحهم، وكلّ هذا يُخدَم به العلم والدين عند السادة العلماء الصالحين.

وكذلك التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، والتاريخ، واللغة، والأدب، والشعر، كلُّها من العلم، ويتوجّه إليها علماء كبارٌ لا يتوجهون

لغيرها، آتاهم الله تعالى الانشراحَ لخدمتها وتحقيقها، والجدّ والاجتهادَ فيها، فتكون سَلْوى نفوسهم، وأُنسَ أرواحهم، وكلُّ هذا يُخدَم به العلم والدينَ أيضاً عند العلماء الصالحين، وإن فَضَل بعض العلم على بعض، فهؤلاء العلماء كافةً قاطبةً داخلون تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اعملوا، فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِق له».

فلا يُزدرى علمٌ يَخدِم الدينَ ولو كان يابساً ناشفاً كالمنطق والتصريف ...، فإنه من لَبِنات صَرْح العلم عند البُصراء، والله تعالى هو الهادي ... إلخ.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: وقد سئل حكيم الأمة التهانوي رحمه الله تعالى عن مسألة (تعلُّم علم المنطق ودراسة كتبه)، فأجاب بما تعريبه:

«العلم المنقول كالأغذية مقصود، والمعقول كالأدوية ضروري ـ لِمن اشتغل بالكفاية من المنقول، ولم يَسلم ذهنه عن الخطأ في الاستدلال بدونه ـ، ولَمَّا كان الضروري يتقدّر بقدر الضرورة، وقدرُها يختلف باختلاف الأذهان، فبأي مقدار [تدفع] الضرورة: كان الضروري هو ذاك المقدار، ومَن لا ضرورة له ولا ضررَ كان له مباحاً، ومَن تضرَّر به كان له مذموماً، وبقدر التضرّر يكون الذمّ من الكراهة والحرمة». انتهى.

(إمداد الفتاوى ٤: ٧٧؛ نقلاً عن كتاب: «أشرف علي التهانوي: حكيم الأمة وشيخ مشايخ العصر في الهند»، لصاحبه: رحمة الله الندوي، ص ٤١١). وانظر أيضاً كلام الإمام علي القاري في «المرقاة» على حديث (٢٣٩).

٤ ـ ومن تلك التعليقات الهامّة ـ عندي ـ: ذِكرُ ما شاهَدَه في مدينة إصطنبول بتركيا من وَلَع الصبيان بحفظ القرآن الكريم ورغبتهم فيه، وقد تقدم ذكره في (نشاطه الدعوي والاجتماعي) ص ٧٨ ـ ٧٩.

٥ ـ ومن تلك التعليقات النافعة: تنبيهُه على أنه عَنوَن لترجمة امرأةٍ من العالمات: بعنوان «ومن العلماء العُزاب» ص ٢٧٤، ثم علّق عليه بقوله: «لم أغيِّر العبارة هنا، وأبقيتُها (ومن العلماء العزاب)، مع أن الترجمة لامرأة، لأنه الأفصح، عملاً بما قاله إمام أهل العربية في زمانه أبو العباس المبرِّد في كتابه «الكامل» ٣: ١١٧٢، وهو يتحدّث عن الخوارج، فذكر امرأةً منهم تُسمَّى البَلْجَاء، فقال:

=

وطبع الكتاب ست طبعات: الأولى في بيروت سنة ١٤٠٢ = ١٩٨٢، في ١٥٣ صفحة، وترجم فيه (٣٠) عالماً، والرابعة مزيدة من التراجم والفوائد والطرائف والتعليق، ببيروت سنة ١٤١٦ = ١٩٩٦ في ٣٢٣ صفحة، فجاء أوفى جمعاً، وأتمّ خدمةً وعنايةً، ويشتمل على تراجم (٣٥) عَزَباً، والسادسة سنة ١٤٢٩ = ٢٠٠٨ في ٣٢٩ صفحة.

٨ ـ (٦) «**قصيدة عُنوان الحِكَم**» للشاعر الأديب أبي الفتح عليّ بن محمد البُستي، المتوفى سنة ٤٠٠، رحمه الله تعالى.

هذه قصيدة ناصحة حِكَمية عَصماء، في ٦٣ بيتاً، مَطلعها:

زيادةُ المَرءِ في دنياه نقصان ... ورِبحُه غيرَ محضِ الخير خُسران

والشيخ أبو غدة اعتنى بإخراجها ونشرها، وشرحَ ألفاظَها ومبانيَها، وحلّ مشكلاتِها ومعانيَها، رجاءَ انتفاع الطلبة والناشئة بها، فإنها مِن خير ما يُحفِّظه الآباءُ للأبناء، والمعلِّم للمتعلم، لوضوح مفهومها، وجزالة أسلوبِها، واستقلال أبياتها، حتى صار كلُّ بيتٍ منها مَثلاً بذاته.

---

= «وكانت من المجتهدات من الخوارج، ولو قلتَ: (من المجتهدين)، وأنت تعني امرأةً؛ كان أفصحَ، لأنك تريد رجالاً ونساءً هي إحداهم، كما قال الله عزَ وجلّ: ﴿وصَدَّقَتْ بكلماتِ ربِّها وكانتْ مِن القانِتين﴾، وقال جلّ ثناؤه: ﴿إلا عَجُوزاً في الغابرين﴾».

وانظر أيضاً تعليقاته الغزيرة وتنبيهاته الدقيقة في صفحات: ٩٠ ـ ٩٢، حول إنكار الذهبي بلوغَ عدد شيوخ أبي سعد السمّان الحنفي المعتزلي: ثلاثةَ آلاف وستّ مئة شيخ، حيث تعقّب الشيخُ الذهبيَّ على هذا الإنكار، وأثبت الخبر بالشواهد الناطقة والأمثلة الواضحة، وص ٩٨ ـ ١٠٠، حيث نبّه على تحريفات عديدة من عدة من المحققين، والحقّ أن الكتاب كله متناً وتعليقاً يستحقّ أن يرغب فيه ويستفاد منه.

وترجم المحقق لمؤلفها، مع دراسة وافية حول هذه القصيدة الرائعة، صدرتِ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ = ١٩٨٤، والثانية سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢.

٩ ـ (٧) **« مَنهج السلف في السؤال عن العِلم، وفي تَعلُّمِ ما يقع وما لم يَقع »** للشيخ أبي غدة.

ألّفَها الشيخ هذه الرسالة الطريفة في موضوعٍ لم يُسبق إليه، ألْمَح فيها إلى السبب الذي بَعَّدَ الخلفَ عن السلف في فهمِ كلامهم، والاستفادةِ من آثارهم، والاقتباس مِن أنوارهم؛ مِن خِفَّة تقوى الخالفين، وفُتور هِمَمهم، وكَلالة أذهانهم، وتنوُّع مصطلحاتهم، واختلاف أساليبهم، فأفاد في الموضوع وأجاد[1].

---

[1] ١ ـ وقد ذكر في سبب تأليف الرسالة أنه أشكل عليه ما يُروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: « ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألةً حتى قُبض، كلُّهن في القرآن ». وكذا أشكل عليه ما يروى عن عمر رضي الله تعالى عنه: « أنه كان يَلعن مَن سأل عما لم يكن ».

فقال ص ١٠: « وفي هذين الأثرين إشكال كبير إذا كانا على ظاهرهما، فإن الأثر الأول يُخالفه ما نَقلتْه كتبُ السنة المطهّرة، من الأسئلة الكثيرة التي سألها الصحابة الكرام، رضوان الله عليهم، للنبي صلى الله عليه وسلم، وأجابهم عنها. والأثر الثاني مشكل جداً، لِما يتبادر منه مِن مَنع السؤال عن شيء مّا حتى يقع، وهذا أمر يخالفه ما نرى عليه جمهورَ الأئمة الفقهاء، من ذكرهم في كتب الفقه: ما وقع، وما قد يقع، وما لم يقع ».

ثم خرّج أولاً أثر ابن عباس، وتكلّم على إسناده، وأشار إلى ضعفه، ثم ـ على ثبوت فرضه ـ بيّن معناه، فقال ص ١٤:

« وهذا الحصر الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، حصر إضافي، وذلك بالنظر إلى ما ذكر من سؤالهم له صلى الله عليه وسلم الذي جاء في القرآن، أما سؤالهم له صلى الله عليه وسلم الذي جاء في السنة المطهرة فأكثر من أن يحصى، كما قاله ابن القيم في « إعلام الموقعين »

١: ٧٧، وجمع ـ أي ابن القيم ـ في آخر كتابه ٤: ٢٦٦ ـ ٤١٤ جملةً كبيرةً من أسئلة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم وفتاواه فيها».

ثم خرّج أثر عمر، وأومأ إلى ثبوته وصحته، ثم وجّه معناه بنصوص الأئمة والعلماء ص ١٤ وما بعدها:

«أن المراد به ما كان من قبيل السؤال عن المعضلات والأغلوطات، أو المسائل الفضول التي لا حاجة بالسائل إليها، وإنما تكون من بطر الذهن وفراغ النفس ونحو ذلك، مما لا يترتب على السؤال عنه فائدة عَملية، ولم يَرد به تكليف من الشارع أو خطاب، فالسؤال عن مثل هذا منهيّ عنه ولا ريب، ومثلُه السؤالُ إذا كان على سبيل التعنت والمغالطة وتصفير الوجوه».

٢ ـ وقد استنبط أثناء هذه الاستطرادة فائدةً عظيمةً عزيزةً، وهي أن كلام السلف لا يخلو من اختصار بالغ، فلا يَفهم كلامَهم على وجهه إلا من عاشرهم أو خالطهم، أو أطال دراسة كلامهم.

وأورد لتَجليتها بعض النصوص من كلام السلف، منها ما جاء في كتاب «الحث على التجارة» قولُ الخلال: «أخبرني أبو يحيى الناقد قال: سألت أبا عبد الله ـ الإمام أحمد ـ قلت: إني بكِرَىً، وأبواي يُريدُوني على أخذ دُكّان لنفسي؟ قال: فخُذ دُكاناً، تكون جنازة، يكون مريض، قلت: هو عمل شاق، والشريك ـ أعني: ـ لا يقوم، قال: فترجعه».

قال الشيخ: «وهذا كلام جَزلٌ جداً في غاية الاختصار، ويعني الإمام أحمد به: إذا كنتَ تعمل في التجارة لنفسك، تستطيع أن تشهد الجنازة، وتستطيع أن تزور المريض، فتقوم بهذه الأنواع من الأعمال الصالحة والطاعات المرغَّب فيها، وأما إذا كنتَ أجيراً فلا تملك ذلك، لأنك مستأجر الوقت، فلا تستطيع القيام بالنوافل والمستحبات في أثناء عملِك المستأجَر فيه.

وهذا الأسلوب من الاختصار والإيجاز في العبارة، يَغفل عن إدراكه كثير من المتأخرين، فيقع منهم الغلط في فهم بعض النصوص».

وقال في آخر الرسالة ص ٧٤ وما بعدها: «وبهذا الذي أسلفتُه يتبدّى لنا أن كثيراً من الجُمَل جاءت في كلام السلف، وكانت معها قرائن تُعيِّن المراد منها عند المخاطبين بها ...، ثم نُقِلت تلك الجُمل إلينا دون القرائن التي صاحَبتْ صدورَها، فغَمُض معناها، واستَبهَم فهمُها، واستُنكِر قبولها

طبعت الرسالة في بيروت سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢ في ٨٤ صفحة.

١٠ ـ (٨) «**رسالة الألفة بين المسلمين**» لشيخ الإسلام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية الحرّاني الدمشقي، المتوفى سنة ٧٢٨، رحمه الله تعالى.

بيّن الشيخ ابن تيمية في هذه الرسالة قاعدةً مهمةً حول اختلاف الأمة في صفات العبادات الظاهرة، نقلاً وروايةً، أو رأياً واجتهاداً، ولعدم مراعاة هذه القاعدة نشأتْ من الاختلاف المذكور ـ وهو في نفسه غير مذموم ـ أنواعٌ من الفساد التي يَذُمُّها الكتاب والسنة، ومِن أشدها ضرراً على الأمة: التفرّقُ والشِقاق بين صفوف المسلمين، وتشكيكُ أهل الأهواء في كثير مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، بل المسلمون جميعاً، لأجل الاختلاف المذكور.

فصدّر الداعيةُ الموهوبة، المفكر الإسلامي الشيخ أبو غدة هذه الرسالةَ الممتعة بتعليقات حافلة نافعة، ومقدمة وافية غالية، وجّه فيها الطلاب والمسلمين إلى الأُخوّة والائتلاف، ووقاهم شرَّ الفرقة والخلاف، واستدعاهم إلى الحِفاظ على الأُلفة والعِصمة والموالاة، ونَهاهم عن التشدّد والهجران والمعاداة، وفقنا الله تعالى السداد والرشاد، في جميع أمورنا والأحوال[1].

---

وصدورُها عن قائليها، وما كان ذلك إلا لفَقدِها المقام الذي قيلَت فيه، وما يَكشف هذا ويُجلِّيه على وجهه السديد، إلا العلماءُ الأفذاذ، الذين فقهوا الشريعة ...».

٣ـ كما أورد في هذه الرسالة نماذج المسائل التي لا ينبغي السؤال عنها.

٤ ـ وبيّن بالبسط والتفصيل جوازَ تفريع مسائل لم تقع؛ لتفقيه الطلبة وتعليمهم.

[1] ومما قاله في مقدمته للرسالة:

١ ـ أما بعد، فإن الأمة الإسلامية أحوَجُ ما تكون إلى التوحّد والاتفاق في هذه الأزمنة العَصِيبة، التي تتابَعَ فيها على المسلمين هجومُ الأعداء من كل جانب، استغلالاً منهم تفرُّقَ أبناء الإسلام، وتشتُّتهم وضعفَهم ...، وبدلَ أن تستيقظ الأمة لأخذ حِذرها، وتوجهها إلى الاجتماع

والائتلاف والتوحّد والاتفاق: نبتتْ فيها نابتةٌ في هذا العصر الأفحم، يَرون أنفسهم أهلَ الحق في كل شيء، ويَرون غيرهم ـ فيما لا يوافقونهم عليه ـ ليسوا على شيء، واتّسع لديها الخَرق فبَدَّعت وضَلّلت، وكفَّرت وأخرجتْ من الملة كثيراً من المسلمين، واعتدَّتْهم أهلَ ضلال، وباطل وفساد وخبال. فبحَثت بشدة وعُنْف عما يُفرِّق الأمة ولا يجمِّعها، ويمزِّقها ولا يوحِّدها، ورأتْ ذلك أصلاً من أصول الدين، وحكَّمت أنفسَها بمركز الصدارة والجدارَة، والقيادة والسيادة في سائر المسلمين! حتى نفرَ منها البعيدُ والقريبُ، والعدوّ والصديقُ ...

[قال محمد معاوية عفا الله عنه: لما وفقني الله تعالى لفريضة الحج، وزيارة الحرمين الشريفين سنة ١٤٢٨، كنت حاضراً في المسجد النبوي ـ على صاحبه الصلاة والسلام ـ فتوجهتُ إلى أحد من إخواننا السلفيين، وسلَّمت عليه، فأول ما سألني ـ بعد ردّ السلام عليّ ـ: ممن أنت؟ قلت: من أهل الهند، قال: مِن أيّ جماعة؟ قلت: مِن أهل السنة والجماعة، قال: كلّ الناس يدّعون أنهم من أهل السنة والجماعة، فمِن أيّ فرقة؟ قلت: لستُ من أهل الفِرَق ـ والحمد لله ـ، بل من أهل السنة والجماعة، قال: ممن؛ من السلفيين؟ أو البَريلويين؟ أو التبليغيين؟ قلت: مِن أهل ديوبند، قال ـ وهو في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم! ـ: الديوبندية كلهم مبتدعون! قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ...

وما إن سمعتُ هذا حتى تملّكني الحزن والأسى، مفكراً أن قوماً قد تحدّد نطاقهم وضاق أفقهم إلى هذا، كيف يستحق أن يقود الملة الإسلامية كلها التي تتجاوز أفرادُها مئات مليون، مع اختلاف أفكارهم وعاداتهم وألوانهم وألسنتهم، فالله المستعان!].

٢ ـ ومما نقله في مقدمته للرسالة ـ عن غيره ـ: «لقد وَصلتْ حِدّة الاختلاف ـ بين المسلمين ـ إلى مرحلة أصبحَ المشرِكُ معها يأمن على نفسه عند بعض الفرق الإسلامية التي تَرى أنها على الحق المحض، أكثرَ من المسلم المخالف لها بوجهة النظر والاجتهاد، حيث أصبح لا سبيلَ معها للخلاص من التصفية الجسدية إلا بإظهار صفة الشرك!!».

٣ ـ ومما قاله فيها: ولعل مَرَدَّ مُعظم اختلافاتنا اليومَ إلى عِوَجٍ في الفهم تُورِثه عِلَلُ النفوس من الكِبْر والعُجب بالرأي، والطوافِ حول الذات والافتتان بها، واعتقادِ أن الصواب والزَّعامة وبناءَ الكيان، إنما يكون باتهام الآخَرين بالحق والباطل، الأمر الذي قد يتطوَّر حتى

وقد صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ = ١٩٩٦ في ١١٦ صفحة.

**ويليها:**

١١ ـ (٩) « **رسالة في الإمامة، في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع** »، للعلامة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦، رحمه الله تعالى.

وهي جوابُ ابن حزم عن سؤالٍ رفعه إليه متفقّهٌ مالكي المذهب في مسألة الصلاة خلف المخالف في المذهب، فأجابَ ببيان عِلمي مُسهَب، وأفتاه بجواز الصلاة خلف كلّ مخالف في الفروع[1].

---

يصل إلى الفجور في الخصومة، والعياذ بالله تعالى.

٤ ـ ومما نقله فيها: قصة عجيبة بين الدارقطني الشافعي ـ إمام أهل الحديث في زمانه ـ، وبين القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي الأشعري، فذكرَ: « قيل: للحافظ أبي ذر الهروي ـ راوِيَة « صحيح البخاري » ـ: أنت مِن هَراة، فمِن أين تَمَذهبتَ لمالك والأشعري؟ فقال: سبب ذلك أني قدمت بغداد لطلب الحديث، فلزمت الدارقطني، فلما كان في بعض الأيام كنت معه، فاجتاز به القاضي أبو بكر بن الطيّب الباقلاني، فأظهرَ الدارقطني مِن إكرامه ما تعجَّبتُ منه.

فلما فارقَه قلتُ له: أيها الشيخ الإمام، مَن هذا الذي أظهرتَ من إكرامه ما رأيتُ؟ فقال: أوَ ما تعرفه؟! قلتُ: لا، قال: (هذا سيف السنة أبو بكر الأشعري). فلزمتُ القاضيَ منذ ذلك، واقتديتُ به في مذهبه جميعاً. أو كما قال ».

[1] قال الشيخ أبو غدة في مقدمة « الرسالة » ص ١٢٠: وهذا من الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى له موقع عظيم، لِمَا عُرِف عن ابن حزم من التشدّد مع المخالف لرأيِه واجتهاده، والتشنيع عليه بمخالَفة الحديث! فقد عَذَر هنا المخالفين، وبيَّن أنهم في اجتهادهم يَدور أمرُهم بين أن يكونوا مُصيبين محرِزين أجرَين، أو مخطِئين محرِزين أجراً واحداً، فلا ريب في جواز الصلاة خلف إمام قلَّد أيَّ واحد من الأئمة المجتهدين، ولو كان مخالفاً لمذهب المأموم.

وأنَّب ابنُ حزم السائلَ المتنطِّع ـ بأساليب متعدّدة ـ على يُبسِه وتجمُّده بإلزام أن يكون الإمام على مذهب المأموم لتصحّ صلاته!!.

وفي الحقيقة كان موضوعُ هذه الرسالة فقهيةً، ولكنها لما كانت تثبت بها أهمية «الألفة بين المسلمين، وتراحب الصدر في المسائل الفرعية» فألحقها الشيخ أبو غدة بـ«رسالة الألفة بين المسلمين» لابن تيمية، التي كانت في موضوع التربية والإرشاد، وأمر التوحّد والائتلاف.

طُبعت «رسالة في الإمامة» سنة ١٤١٧ = ١٩٩٦ في ١٩ صفحة؛ ملحقةً بـ«رسالة الألفة بين المسلمين».

١٢ ـ (١٠) **«الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأسالِيبُه في التعليم»**، بقلم المربي الكبير الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحمه الله تعالى.

وهو كتاب تَربوِيّ فذّ فريد، موضوعُه موضوع طريف جديد، أوردَ فيه مؤلِّفه الأحاديث الكثيرة، مِن هَدْي رسول الله صلى الله عليه وسلم في التعليم وأساليبه فيه، وجعَلَه شطرين: الأول يختصّ ببيان شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وذاتِه الشريفة، وبيان رفع مزاياه وتصرفاته الحِكَمية، والشطر الثاني لِعَرضِ أساليبه في التعليم، وسديدِ إرشاداته وتوجيهه، وقد ذكر فيه أربعين أسلوباً من الأساليب النبوية في التعليم.

وحاوَلَ أن تكون تلك الأحاديث الكريمة تَحوي ـ إلى جانب التمثيل والبيان ـ وُضوحَ التوجيه التربوي والتعليمي أيضاً، فهي أمثلة مختارة هادفة، ونماذج مُعلِّمة مُوجِّهة، تحت عناوين مُرشدة، عازياً كلَّ حديث إلى مصدره.

وعلّق عليه بكلمات مُوضِّحة، وحواشٍ مبيِّنة، وقد أطال في بعض التعليقات إيفاءً للمقام، وأوجز في بعضها اكتفاءً بالمرام، فغدا كتاباً كاملاً نافعاً لكل مستفيد ومثقف، وميَسَّراً لكل قارىء ومعلم[1].

---

[1] ومن تعليقاته الماتعة على الكتاب: ما علّقه شرحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «أتدرون ما

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ = ١٩٩٦، والثانية مصّورة عنها ١٤١٧ = ١٩٩٧ في ٢٢٦ صفحة.

١٣ ـ (١١) «**نماذج من رسائل الأئمة السلف وأدبهم العلمي**»، لأبي غدة أيضاً.

وهو جزء لطيف أورد فيه ثلاث رسائل لثلاثةٍ من الأئمة المجتهدين:

ـ الأولى: «**رسالة الإمام أبي حنيفة**» المتوفى سنة ١٥٠ إلى عثمان البَتِّي المتوفى سنة ١٤٣، رحمهما الله تعالى، إجابةً عن رسالتِه سألَ فيها عن رأيه في مسألة الإيمان، والإرجاء، فأوضَحَ له الإمامُ رأيَه في المسألة، وتبرّأ فيه عن الإرجاءِ (البدعيِّ) ببيان علمي متين، مع الاجتناب عن السبّ والشتْم والتسفيه والتجهيل[1].

---

المفلس؟» فقال في التعليق: كذا الرواية (أتدرون ما المفلِس) بلفظ (ما)، والسؤال هنا عن حقيقة المفلس، فلذا جاء التعبير بلفظة (ما) دون (مَن).

ثم أيّده وحقّقه بكلام السَّنُوسِي شارح «صحيح مسلم» ٨: ١٨، وقد جاء فيه: «... والحقيقة من حيث هي حقيقة لا تَعقل، وهذا كما لو قلتَ: ما الإنسان؟ أو ما زيد؟ أو نحوَ ذلك، ومنه: ﴿قال فِرعونُ وما ربّ العالمين﴾. ولم يقل: (ومَن)، فـ(مَا) إذاً واقعة في محلِّها».اهـ.

ثم نبّه الشيخ على أمر آخر، وهو أنه وقع هذا الحديث في بعض الكتب الناقلة عن «صحيح مسلم» بلفظ: «أتدرون مَن المفلس؟»، وهو خلاف الرواية، كما علِمت.

[1] ومما جاء فيها من قول الإمام الأعظم رحمه الله تعالى: «كتبتَ تَذكُر (أني من المرجئة)، وأني أقول: مؤمن ضالّ، وأن ذلك يشقّ عليك ...، أُخبرك أن الناس كانوا أهلَ شرك قبل أن يبعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلّم، فبعث محمداً صلى الله عليه وسلم يدعوهم إلى الإسلام، فدعاهُم إلى أن يشهدوا أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والإقرارِ بما جاء به من الله تعالى، وكان الداخلُ في الإسلام مؤمناً بريئاً من الشرك، حراماً مالُه وعِرضه ودمُه، له حقّ المسلمين وحرمتُهم، وكان التارك لذلك حينَ دُعي إليه كافراً بريئاً من الإيمان، حلالاً مالُه ودمُه، لا يُقبَل منه إلا الدخول في الإسلام، أو القتل ... أو إعطاء الجزية.

... ولو كان المضيِّع للعمل مضيِّعاً للتصديق لانتَقل من اسم الإيمان وحُرمتِه بتضييعه

ـ والثانية: «**رسالة الإمام مالك بن أنس**» فقيهِ المدينة، المتوفى سنة ١٧٩ إلى فقيهِ مصرَ الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥، رحمهما الله تعالى، يُوجِّهه فيها إلى فضل المدينة وعلمائها، وضرورة الاجتناب مِن مُخالَفةِ فتاوِيهم[1].

---

العملَ، كما أن الناس لو ضيَّعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسم الإيمان وحُرمته وحقِّه، ورجعوا إلى حالِهم التي كانوا عليها من الشرك ...

والحجة من كتاب الله تعالى والسنة على تصديق ذلك أبيَن وأوضح مِن أن تُشكِل على مثلك، أوَ لستَ تقول: مؤمن ظالم، ومؤمن مُذنب، ومؤمن مخطىء، ومؤمن عاص، ومؤمن جائر ...؟!.

واعلَم أن الأمر لو كان كما كتَبتَ به إلينا: أن الناس كانوا أهلَ تصديق قبل الفرائض، ثم جاءت الفرائض، لكان ينبغي لأهل التصديق أن يستحقوا اسمَ التصديق بالعمل حين كُلِّفوا به، ولَم تُفسِّر لي ما هُم عليه، وما دِينهم، وما مستقرُّهم عندك قبل ذلك؛ إذا هم لم يستحقوا الاسم ـ أي اسم الإيمان ـ إلا بالعمل حين كُلِّفوا؟.

فإن زعمتَ أنهم مؤمنون، صَدقتَ، وكان صواباً، لما كتبتُ به إليك، وإن زعمتَ أنهم كفار، ابتدعتَ وخالَفتَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم والقرآنَ، وإن قلتَ بقولِ مَن تَعنَّت من أهل البِدَع، وزَعمت أنه ليس بكافر ولا مؤمن، فاعلم أن هذا القول بدعة وخلاف للنبي صلى الله عليه وسلم ...

واعلَم أني أقول: أهلُ القبلة مؤمنون، لستُ أُخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض، فمَن أطاع الله تعالى في الفرائض كلِّها مع الإيمان: كان مِن أهل الجنة، ومَن ترك الإيمانَ والعملَ: كان كافراً من أهل النار، ومَن أصابَ الإيمانَ وضيَّع شيئاً من الفرائض: كان مؤمناً مذنِباً، وكان لِلّه تعالى فيه المشيئة؛ إن شاء عذَّبَه وإن شاءَ غفَرَ له، فإن عذّبه على تضييعه شيئاً فعلى ذنبٍ يُعذِّبُه، وإن غَفرَ له فذنباً يَغفِر ...

وأمّا ما ذكرتَ من اسم (المرجئة) فما ذنبُ قومٍ تكلَّموا بعَدل، وسمّاهُم أهلُ البِدَع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة، وإنما هذا الاسم سمّاهم به أهل الشَّنَآن البتَّة ...». إلخ.

[1] ومما قاله الإمام مالك فيها: «واعلم رحمك الله أنه بلغني أنك تُفتي الناس بأشياءَ مخالِفة لِما

ـ والثالثة: «**رسالة الإمام الليث بن سعد**» إلى الإمام مالك بن أنس، أجابَ بها عن رسالة الإمام مالك المذكورة، وبيَّن عُذرَه في ترك فتاوى أهل المدينة فيما تركها؛ لأدلةٍ لاحَتْ له، مع البُعدِ التام ـ من كلهم ـ عن التفسيق والتبديع والتضليل[1].

---

عليه جماعة الناس عندنا، وبِبَلَدِنا الذي نحن فيه، وأنتَ في إمامتك وفضلِك ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجةِ مَن قِبلَك إليك، واعتمادهم على ما جاءهم منك: حقيقٌ بأن تخافَ على نفسِك، وتَتَّبع ما تَرجو النَجاة باتباعه.

... وإنما الناسُ تَبَعٌ لأهل المدينة، إليها كانت الهجرةُ، وبها نزلَ القرآنُ، وأُحِلَّ الحلالُ، وحُرِّم الحرامُ، إذ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بين أظهُرِهم، يَحضرون الوَحيَ والتنزيلَ، ويأمرهم فيُطيعُونَه، ويَسُنّ لهم فيَتَّبِعُونه، حتى توفّاه الله واختارَ له ما عنده، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه ورَحْمتُه وبركاتُه.

ثم قام مِن بعده أتبَع الناس له من أمته ممن وَلِي الأمرَ مِن بعده، فما نزلَ بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علمٌ سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم ... ثم كان التابعون مِن بعدهم يَسلكون تلك السبيل، ويَتَّبِعون تلك السُّنن.

فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أرَ لأحدٍ خلافَه، للذي في أيديهم من تلك الوِراثة التي لا يجوز لأحدٍ انتحالُها ولا ادِّعاؤها.

ولو ذهبَ أهلُ الأمصار يقولون: هذا العملُ الذي ببلدِنا، وهذا الذي مضى عليه مَن مضى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك مِثل الذي كان لهم ...». اهـ.

وانظر في التعليقة التالية ما لخصتُه من كلام الإمام الليث فيما أجابَه به الإمامَ مالكاً، رحمهما الله تعالى.

[1] ومما قاله الإمام الليث فيها: «... إن كثيراً مِن أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله ابتغاءَ مرضاة الله، فجَنَّدوا الأجنادَ، واجتَمعَ إليهم الناسُ، فأظهروا بين ظَهرَانيهم كتابَ الله وسنةَ نبيِّهم، ولم يَكتُموهم شيئاً عَلِموه. وكان في كلِّ جند منهم طائفة يُعلِّمون ـ لله ـ كتابَ الله وسنةَ نبيِّه، ويَجتَهِدون برأيِهم فيما لم يُفَسِّره لهم القرآنُ والسنةُ، ويُقَوِّمُهم عليه أبو بكر وعمرُ وعثمان

..، ولم يكن أولئك الثلاثة مُضيِّعِين لأجناد المسلمين ولا غافلين عنهم، بل كانوا يَكتُبون في الأمر اليسير لإقامة الدين والحَذَر من الاختلاف بكتاب اللهِ وسنة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، فلم يتركوا أمراً فسَّره القرآن أو عَمِل به النبيُّ صلى الله عليه وسلّم أو ائتَمروا فيه إلا أعلَمُوهُموه.

فإذا جاء أمر عملوا به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصرَ والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يزالوا عليه حتى قبضوا لم يأمروهم بغيره، فلا نراه يجوز للأجناد المسلمين أن يُحدِثوا اليومَ أمراً لم يعمل به سلفُهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم، حينَ ذهب العلماءُ وبقي منهم مَن لا يُشبه مَن مضى.

مع أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا بعده في الفتيا في أشياء كثيرة، ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: سعيدُ بن المسيب ونظراؤه أشدّ الاختلاف، ثم اختلف الذين كانوا بعدهم، فحضرتُهم بالمدينة وغيرها.

... كان ابن شهاب ـ وهو من علماء المدينة ـ قائلاً بجواز الجمع بين الصلاتين ليلةَ المطر، ومطرُ الشام أكثرُ من مطر المدينة بما لا يعلمه إلا الله، لم يَجمَع منهم إمامٌ قطّ في ليلة مطرٍ، وفيهم أبو عبيدة بن الجراح، وخالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وعمرو ابن العاص، ومُعاذ بن جبل ـ وهو «أعلمهم بالحلال والحرام» ـ، وشُرَحبيل بن حسنة، وأبو الدرداء، وبلال بن رباح ـ رضي الله تعالى عنهم ـ.

وكان أبو ذر بمصر، والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص، وبحِمص سبعون من أهل بدر، وبأجناد المسلمين كلها، وبالعراق ابنُ مسعود، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن حصين، ونزَلها عليّ بن أبي طالب سنين بمَن كان معه مِن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يَجمعوا بين المغرب والعشاء قطّ.

ومِن ذلك القضاء بشهادة الشاهد ويمين صاحب الحقّ، وقد عَرفتَ أنه لم يزل يُقضى به بالمدينة، ولم يَقضِ به أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلّم بالشام، وبحمص، ولا مصر، ولا العراق، ولم يكتب إليهم الخلفاء الراشدون ... ثم وُلِّي عمر بن عبد العزيز، فكتبَ إليه زُريق ابن الحُكيم: إنك كنتَ تَقضي بالمدينة بشهادة الشاهد الوحد ويمين صاحب الحقّ، وكتبَ إليه عمرُ بن العزيز: إنا كنا نقضي بذلك بالمدينة، فوَجدنا أهلَ الشام على غير ذلك، فلا نقض إلا

بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين.

ومِن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صَدُقات النساء ... ومِن ذلك قولُهم في الإيلاء ... ومِن ذلك: إذا ملّك الرجلُ امرأتَه أمرَه ... ومن ذلك: أيما رجل تزوّج أمةً ثم اشتراها زوجُها ... ومن ذلك ... ومن ذلك ... إلخ. انتهى باختصار وتصرف يسير.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: ولم أدرِ أن رسالة الإمام الليث هذه هي التي أدّت بالإمام مالك رحمهما الله تعالى، إلى ما قاله للخليفة أبي جعفر منصور المتوفى سنة ١٥٨ ـ كما أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» ١ : ٢٩ ـ حينما اقترح عليه الخليفة: «قد أردتُّ أن أجعل هذا العلم عِلماً واحداً، فأكتب به إلى أمراء الأجناد وإلى القضاة، فيَعملون به، فمَن خالفَ ضربتُ عنقه»؟ أمْ أجابه الإمام مالك بذلك من عنده، ثم ذهل عنه حينما كتب إلى الإمام الليث ما كتب؟. والله تعالى أعلم.

ومما قال مالك للخليفة حينذاك: «... إن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان في هذه الأمة، وكان يبعث السرايا وكان يخرج، فلم يَفتح من البلاد كثيراً حتى قبضه الله عزّ وجلّ، ثم قام أبو بكر رضي الله عنه بعده، فلم يفتح من البلاد كثيراً، ثم قام عمر رضي الله عنه بعدهما، ففُتحت البلاد على يديه، فلم يَجد بُدّاً من أن يبعث أصحابَ محمد صلى الله عليه وسلم مُعلِّمِين، فلم يَزل يؤخذ عنهم كابراً عن كابر إلى يومهم هذا، فإن ذهبتَ تُحوِّلُهم مما يَعرفون إلى ما لا يَعرفون رأوا ذلك كُفراً، ولكن أَقِرَّ أهل كل بلدةٍ على ما فيها من العلم، و(خُذ هذا العلمَ لنفسك)». فقال الخليفة: ما أبعدتَّ القول ... إلخ.

قلت: ومن الأمور التي دلّ عليها قول هذين الإمامين: هو أن **التعامل ـ ويقال له أيضاً: التوارث، أو تواتر الطبقة** ـ له موقع عظيم في التشريع الإسلامي، حتى يجوز الزيادة به على كتاب الله، ويترك له بعض أخبار الآحاد أيضاً؛ وإن كانت في الذِّروة العليا من الصحة والثبوت، فالسرخسي الحنفي كثيراً ما يقول في «المبسوط»: ... والناس تَوارثوا كذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، **والتوارث كالتواتر**. اهـ. انظر مثلاً: ١ : ٣٢، و٢ : ٢٦، و٢ : ٣٠.

وقال الإمام الشاطبي في «الموافقات»، في المسألة الثانية عشرة، من كتاب الأدلة الشرعية ٣ : ٦٦: «إنَّ العمل المستمرّ فيهم مأخوذٌ عن العمل المستمرّ في الصحابة، ولم يكن

وساق المؤلِّفُ فيها طائفةً من أخبار السلف في أدب الخلاف، وفي الحِفاظ على المودّة عند الاختلاف.

وصدرت الطبعة الأولى ببيروت سنة ١٤١٧ = ١٩٩٦ في ٦٦ صفحة.

**٣ - التفسير وعلومه:**

١٤ . (١) «**التِّبيان، لِبَعضِ المباحث المتعلقة بالقرآن، على طريق الإتقان**[١]»، للعلاّمة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، المتوفى سنة ١٣٣٨، رحمه الله تعالى.

هذا هو الكتابُ الوحيد الذي حَظِي اعتناءَ الشيخ أبو غدة في هذا الفنّ[٢]، وهو كتاب فريد في بابه، هامّ في موضوعه، وقد أثبتَ الشيخ على غلاف الكتاب هذه الكلمات: «هو كتابٌ نفيس يُفيد المفسِّرَ، والمحدِّثَ، والفقيهَ، والمقرىءَ، والقارىءَ المجوِّدَ، والأديبَ، ودارِسَ الشعر، وكلَّ راغبٍ في ثقافة قرآنية ممتازة، ويُعرِّف قارِئَه بجُهود علماءِ المسلمين، وعنايتِهم الفائقة بالقرآن الكريم وعلومه».اهـ.

فالكتاب يتميَّز عن سائر الكتب في موضوعه بما أودَعه مؤلِّفُه زبدةَ ما وقفَ

---

مستمرّاً فيهم إلا وهو مستمرّ في عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو في قوّة المستمر - في عمله صلى الله عليه وسلم -، وأشار مالك - في قوله المذكور هناك - إلى أنّ ما جرى عليه العملُ، وثبتَ مستمرّاً أثبتُ في الاتّباع، وأولى أن يُرجع إليه». والله تعالى أعلم. (مستفاد من تعليقة الشيخ أبو غدة على «أربع رسائل في علوم الحديث» ص ٣١، بإضافة مني).

وانظر أيضاً ما سيأتي ص ١٨٦ من بيان أن أصل الدين ثابت بالتواتر والتعامل، لا بأخبار آحاد.

[١] قال الشيخ أبو غدة في تعليقة له على هذا الكتاب، ص ٣١: «لا يعني المؤلف هنا بقوله: (الإتقان): كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، وانما يعني بقوله: (على طريق الإتقان) أي: على طريق تحرير المباحث فيه وإحكامِها وإتقانها دراسةً وتمحيصاً».اهـ.

[٢] نعم، طُبع كتاب آخر في «التفسير» بتوجيه الشيخ أبو غدة، وهو كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية الأندلسي، وتقدم ذكره في ذكر (رحلاته إلى المغرب) ص ٧٨.

عليه من مباحث علوم القرآن الأصيلة، والمسائل الضرورية الهامة، والموضوعات الطريفة الشائكة، مبتعداً عن الحشو والفضول، التي اعتاد به كثير من الكاتبين في علوم القرآن.

وأما عمليةُ الشيخ على الكتاب فتَجُول حول اعتنائه بتحقيق نصوصه، وضبط ألفاظه، وتفصيل مقاطعه وجُمله، ولم يُعلِّق عليه إلا قليلاً، واعتذر منه بقوله: « ... حتى لا يكبر ويتّسع، ويضخم حجمه ».

وطبع الكتاب بعناية الشيخ أبي غدة الطبعة الأولى في بيروت سنة ١٤١١، والثانية ١٤١٢، والثالثة ١٤٢٥ في أكثر من ٣٥٠ صفحة.

**٤ ـ الحديث وعلومه:**

أما الكُتب التي عِمادها الحديثُ الشريف وعلومُه، فهي الظاهرة البارزة، والعلاَمة الفارقة في دراسات العلاّمة عبد الفتاح أبو غدة، فقد خدَمَ السنة النبوية الشريفة روايةً ودرايةً، بإخلاص المحدِّث الناقد المدقّق خدمةً عظيمةً، وقدّم لمكتبتها أعمالاً جليلةً، لها قيمتُها الكبيرة في الموازين العلمية الرفيعة، وكتبَ في موضوعاتٍ أبدَعَها، وكان صاحبَ السبق فيها، وخِدْماتُه في الحديث مترامية الأطراف، ومتراكمة الجوانب[1].

---

[1] قال الدكتور الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان ـ كما في « الإمداد » ص ٩٠ ـ:

« إنّ ثُلُثي مؤلفات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة التي أرْبَتْ على الستين بين تأليف وتحقيق، أو تقديم واعتناء، تَصبّ في مجال خدمة السنة النبوية الشريفة، وتُمثِّل مدرسةً في علم الحديث لها خصائصها المتميزة وعلامتها الفارقة بين الدراسات المعاصرة، حريَّة بالدراسة المتخصصة، تتوافر وتتضافر عليها الجهود العلمية، فينكبّ عليها شبابنا بالدرس والاستفادة، إنها جهودُ عالم فذّ أوقَف حياتَه على دراستها، والغوصِ في مصادرها ومدوّناتها المعروفة والمجهولة لدى

فأخرج ستة كتب من «متن الحديث»، ونحوَها في «الجرح والتعديل»، واعتنى ـ تأليفاً وتحقيقاً ـ بحوالَي عشرين كتاباً في «مصطلح الحديث وعلومه»، وحقَّقَ أربعة كتب في «أسماء الرجال والتراجم»، وأُتحِفُ القارىء الكريم بعناوينها، وأقدِّمُها إليه حسب ترتيب ذكر مواضيعها. وبالله التوفيق والإعانة.

**أ ـ : متن الحديث:**

١٥ ـ (١) «**السنن الصغرى**» المعروف بـ«المجتبى»، و«سنن النسائي» ـ وهو أحد الكتاب الستة المتعمدة المشهورة ـ للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي القاضي، المتوفى سنة ٣٠٣، رحمه الله تعالى.

كان الكتاب مطبوعاً ممزوجاً بشرح السيوطي في أعلاه ـ تحت متن الحديث ـ وبحاشية السندي في أسفله، مفصولاً بين الشرح والحاشية بخط أسود، فقامَ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى بخِدمته، وتوجّه إلى فَهْرَستِه، فدرسَه في أجزائه الثمانية، ووضع له فهرساً عاماً شاملاً كاملاً، أدخلَ هذا الكتاب في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، وفي «مفتاح كنوز السنة»، وكتاب «تحفة الأشراف».

فصنَعَ له ترقيماً لأحاديثِه وآثاره وكُتبه وأبوابه ورُواتها ...، فجاء من ذلك تسعة أنواع من الفهرسة، كما صَنع فهرساً شاملاً لأبوابِ كُتُبِ كلِّ جزء بآخره، واستغرَق في تدوينه وطبعه قريباً من ثلاث سنين، وبلغتْ صفحات هذا الفهرس مجلداً في ٣٦٤ صفحة، وطَبعَه مع أجزاء الكتاب الثمانية.

---

الكثيرين من المتخصصين، فأخرجَ منها رحيقاً صافياً سائغاً للدارسين والباحثين تَعبَق بروح الإيمان والإخلاص». انتهى.

طُبع الكتابُ باعتناء الشيخ أول مرة في بيروت سنة ١٤٠٦ = ١٩٨٦، ثم صّور عنه في طبعاته اللاحقة.

١٦ ـ (٢) «**رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ**»، للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣، رحمه الله تعالى.

كانت الرسالة قد حقّقها السيد عبد الله بن الصديق الغُماري المتوفى سنة ١٤١٣ ـ أحد شيوخ أبي غدة، رحمهما الله تعالى ـ. فأعادَ الشيخُ طباعتها، وعلّقَ عليها تعليقاتٍ نافعةً مفيدةً[1].

وألَحقَها في طبعتها الأولى سنة ١٤١٦ = ١٩٩٥ بآخر كتاب «توجيه النظر

---

[1] منها: أن الشيخ الغُماري علّق على الرسالة، فجاء في إحدى تعليقاته القولُ بتَلْمذة النووي لابن الصلاح، فتعقبه الشيخ ص ٢١١ بقوله:

«هذا وَهَم من شيخنا، فإن ابن الصلاح توفي سنة ٦٤٣ بدمشق، والنووي ولد سنة ٦٣١ في نَوَى، ثم قدم دمشق سنة ٦٤٩، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤: ١٤٧٠، ولم يذكر أحدٌ تلمذةَ النووي لابن الصلاح، والتاريخ يَمنع ذلك، فإن النووي قدم دمشق بعد ست سنواتٍ مِن وفاة ابن الصلاح، فكيف يلتقيان؟!

ووقع نحوُ هذا الوَهم لشيخ شيوخنا العلامة المحدث إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى، في فاتحة كتابه الجليل «فيض الباري» ١: ١، إذ قال: «حديث: كلُّ أمرٍ ذي بال ... حسّنه الحافظ الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وهو شيخ الإمام النووي ...».

وسببُ هذا الوهم في تلمذة النووي على ابن الصلاح قربُ الزمان والمكان والطبقةِ بين الإمامين، فالنووي ولد سنة ٦٣١، وابن الصلاح توفي سنة ٦٤٣، رحمهما الله تعالى، فإمكان اللُّقي بينهما قائم، وهُما على قرب شديد من المكان، فالشيخ ابن الصلاح في دمشق، والنووي في جواره القريب في بُصرى ـ وتُسمّى (دِرْعَا) الآن ـ وهي قريبة من دمشق، ولكن الاجتماع مقدر». انتهى.

إلى أصول الأثر » للجزائري، وفي الثانية جعلها الرسالة الثانية من مجموعة « خمس رسائل في علوم الحديث » ـ وسيأتي ذكرها ـ، وصدرت في ٣٤ صفحة.

١٧ ـ (٣) « **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** »[١] للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، المعروف بابن قيّم الجوزية، أو بابن القيّم، المتوفى سنة ٧٥١، رحمه الله تعالى.

حقّقه الشيخ أبو غدة ورأى إشاعته بين الناس، لرأيِه أن إشاعة الكتب الصغيرة الجامعة في « الموضوعات »، بين أيدي المثقفين وطلاب العلم: تزيد في تفتّحهم العلمي، وتُعين على تنقية الألسنة والأقلام والمجتمع من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

أما أهمّية الكتاب فقد أوضحَها المحقق بهذه الكلمات: « وهذا كتابٌ لطيف الحَجم، غزير العلم، مِن خير ما أُلِّف في « الموضوعات »، ومِن أجمَعها علماً، وأصغَرها حَجماً، وأغزَرها ضوابطَ لمعرفة الحديث دون أن يُنظر في سنده للمتمرِّسين بالسنة المطهرة ».

---

[١] قلت: هذا الكتاب والذي يليه وإن كانا ليسا من متون الحديث، ولكنه كما قال السخاوي في مقدمة « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة »: « لاحظتُ في تسميتها (الأحاديثَ): المعنى اللغويَّ ».

أشار إلى كلام السخاوي هذا الشيخُ أبو غدة في تقديمه على كتاب « المصنوع » ص ١٣ ـ ١٤، ثم قال: « ويشهد لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) ما رواه الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ٦٢ « عن سمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: « مَن حدّث عني بحديث يَرى ـ أي يَعلم أو يظنّ ـ أنه كذب، فهو أحد الكاذبين » . أي يُشارك المحدّثُ بالكذب: البادِيءَ بذلك الكذب، فيشتركان في الإثم والمؤاخذة. وقد سمّى الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: الكلامَ المكذوبَ (حديثاً) » .

وأما عملُ المحقق فيه فيَكفيك في تعريفه بما قاله الشيخ أبو غدة نفسُه: « ... تَعقبتُ المؤلفَ فيما رأيتُه أحرَزَ فيه أجراً واحداً، رجاءَ أن أُحرِز فيه أجرين، واستدركتُ ما نَفاه أو حكمَ بوَضعه من الحديث، والعلماءُ قد حكمُوا بأنه من الحديث الصحيح أو الحَسن أو الضعيف »[1].

---

[1] ومما تعقّب فيه الشيخُ المؤلِّفَ رحمهما الله تعالى:

١ ـ قال المؤلف (٧٩): « كل حديث الديك كذبٌ إلا حديثاً واحداً: « إذا سمعتُم صياحَ الديكة فاسألوا اللهَ من فضله، فإنها رأتْ مَلَكاً » ـ البخاري: (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩) ـ». فتعقبه الشيخ بقوله: « كيف تصحّ هذه الكلية؟ وقد روى أبو داود في « سننه » (٥١٠٣)، وأحمد في « مسنده » ٤: ١١٥، و٥: ١٩٣، كلاهما عن زيد بن خالد الجهني رضي الله تعالى عنه رفعه: « لا تَسبُّوا الديكَ، فإنه يُوقِظ للصلاةِ ».

وصحّح إسنادَه النووي في أواخر «رياض الصالحين» ص ٧١٢، وفي أواخر « الأذكار » ص ٣٢٤، وقال الحافظ في « فتح الباري » ٦: ٢٥١ (٣٣٠٣): « وصححه ابن حبان (٥٧٣١)، وأخرجه أبو داود وأحمد ». انتهى ملخصاً.

٢ ـ قال المؤلف (٨٩): « كل حديث فيه: « يا حُمَيراء » أو ذِكر « الحُميراء » فهو كَذِب مُختلَق ». فتعقبه الشيخ بقوله: « هذه الكلية غيرُ مسلّمة، فقد صحّت ـ أو ثبَتَتْ؟ ـ ثلاثة أحاديث جاء فيها ذكرُ الحميراء:

الأول: نبّه عليه الإمام المزي ـ فيما نقله عنه الزركشي في كتابه « الإجابة لإيرادِ ما استدركتْه عائشة على الصحابة » ص ٦١، ٦٢ ـ وعزاه للنسائي في الصوم. [قلت: ولكن لم أجده، لا في « الصغرى »، ولا في « الكبرى »، فالله أعلم].

والثاني: نبّه عليه الحافظ ابن كثير ـ فيما نقله عنه الزركشي أيضاً ـ، وعزاه للنسائي، وقد أخرجه هو في « السنن الكبرى » (٨٩٥١) كتاب عشرة النساء، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: « دخل الحبشةُ المسجدَ يَلعبون، فقال [ﷺ] لي: "يا حُميراء، أتُحبين أن تنظري إليهم" » الحديث. وإسناده صحيح. =

= والثالث: روى الحاكم في «مستدركه» ٣: ١١٩ حديثَ أم سلَمة رضي الله تعالى عنها قالت: ذَكر النبيُّ صلى الله عليه وسلم خروجَ بعضِ أمهات المؤمنين، فضحكت عائشةُ، فقال: "انظُري يا حُميراء، أن لا تكوني أنتِ!" ثم التفتَ إلى عليّ فقال: "إن وَلِيتَ مِن أمرها شيئاً فارْفُق بها». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وقال الذهبي: عبد الجبار لم يخرجا له». وقال العلامة الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ٧: ٢٥٧: «حديث صحيح، فيه: (يا حميراء)، فيُردّ به على زاعم أن كل حديث فيه ذلك موضوع». انتهى تعقبُ الشيخ على المؤلف بتصرف واختصار.

٣ ـ قال المؤلف (١٥٦): «كل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى». فتعقبه الشيخ بقوله: «هذا التعميم غير سديد. فقد قال ابن ماجه في «سننه» في كتاب الطب (٣٤٥٦): «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا المشمَعِل بن إياس المزني، حدّثني عمرو بن سليم المزني، قال: سمعت رافع بن عمرو المزني رضي الله تعالى عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "العجوة والصخرة، من الجنة"، قال: عبد الرحمن: حفظتُ "الصخرة" مِن فيه».

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه الحاكم في «المستدرك» ـ ٤: ١٢٠ ـ من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن المشمعل به، ثم رواه من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي به، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد.

ورواه الإمام أحمد بن حنبل ـ ٥: ٣١، و٦٥ ـ عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وعبد الصمد بن عبد الوارث كلّهم عن المشمعل به. انتهى.

نعم وقع تردّدٌ للمشمَعِل في بعض رواياته لهذا الحديث، فجاء فيها: «العجوة والشجرة من الجنة»، وفي أخرى: «العجوة والصخرة، أو قال: العجوة والشجرة في الجنة. شكّ المشمعل». ومِن أجل هذا التردد من المشمعل قال عبد الرحمن بن مهدي ـ في رواية ابن ماجه ـ: «حفِظتُ "الصخرة" مِن فيه» ... إلخ.

ومثل هذه التعقبات تجد في حديث «التوسعة على العيال يومَ عاشوراء» (٢٢٣)، وفي حديث «مسح الرقبة في الوضوء» (٢٦٩)، وفي حديث «مَن آذى ذمّياً فقد آذاني» (٢٧٨)، وفي

طبع الكتاب عدة مرات، الأولى بحلب سنة ١٣٩٠ = ١٩٧٠ في ٢٢٤ صفحة، ولواحِقُها كلها مصورة عنها، والتي بين يديّ هي الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٥ = ٢٠٠٤.

١٨ ـ(٤) «**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**»، وهو «الموضوعات الصغرى»، للإمام العلاّمة عليّ القاري الهروي المكّي، المتوفى سنة ١٠١٤، رحمه الله تعالى.

وقد تولّى الشيخ أبو غدة تحقيقَ أحاديثه وبيانَ درجاتِها، وشرْحَ معاني الجمل والكلمات الغامضة منه[1]، وذِكرَ ما يُغني من الحديث الصحيح عن الحديث

---

حديث «السخي قريب من الله ...» (٢٨٤)، وفي غيرها من الأحاديث التي رآها الشيخ أنها ليست من بابة «الموضوع»، بل أحوالها أعلى من مرتبة الموضوع. والله تعالى أعلم.

[1] ١ ـ فقد حلَّ (١١٧) ما غمض من معنى قولهم: «حِيْنَ تَقلِي تَدرِي». فقال: هكذا جاء في الأصل وفي «الموضوعات الكبرى» للمؤلف، وفي «تمييز الطيّب من الخبيث» لابن الديبع، وأصله مَثَلٌ عربي، ولفظه: «حين تقلين تدرين»، وبمعرفة سببه يتضح معناه ... فذكره عن «مجمع الأمثال» للميداني ١: ١٣٨، ونبّه على أن هذه الجملة وقعت محرفةً في «المقاصد الحسنة»، و«كشف الخفاء» أيضاً، فاضطرّوا لتصحيح معناها إلى كثير من التكلف والتعسّف.

٢ ـ وحقّق أيضاً (٩٥) مفهوم ما ورد من قول إبراهيم النخعي: «التكبير جزم».

٣ ـ وعلّق على ما ورد فيه (٢٢٩): «كلّكم حارث وكلكم همّام» بقوله: «ويغني عنه الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» ٤: ٣٤٥، والبخاري في «الأدب المفرد» ص ٢٨٤، وأبو داود في «السنن» ٤: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والنسائي في «السنن» ٦: ٢١٨، ونصّه:

«عن أبي وهب الجشمي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تَسمَّوا بأسماء الأنبياء، وأَحبُّ الأسماء إلى الله: عبدُ الله وعبد الرحمن، وأصدقها: حارث وهَمّام، وأقبحها: حرب ومرّة».

ثم أطال في شرحه وبيان معناه، ثم قال في آخر التعليقة: «ومن المؤسِف أن الأسماء ذات معاني العبودية لله تعالى أو الصبغة الإسلامية خَفَّت اليوم ـ وما تزال تخِفّ ـ من المسلمين، فقد

الموضوع فيه[١].

وقدَّم له بمقدمة واسعة حافلة بلغت ٤٢ صفحةً، قرّر فيها ضوابط وقواعد كانت سائبةً عائمةً، فجمعَها وأَسَّسَها على منطلقٍ صحيحٍ، ومعنى واضح، وذكرَ فيها أيضاً شذراتٍ في بيان بعض الاصطلاحات في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد حول الأحاديث الموضوعة[٢].

---

صاروا يُسمُّون أبناءَهم وبناتِهم بأسماء أجنبية! وعربية لكن طابعها (العروبة)! لا الإسلام، لِبُعدِ قلوبهم عنه، فإنا لله! وتخيُّر الأسماء من حقّ الأبناء على الآباء».

٤ ـ ومن النفيس ما علّقه على ما ورد في الكتاب (٢٦٤): «المؤمن مؤتَمَن على نسبه». فانظره.

٥ ـ ومن النفيس أيضاً ما استدركه به على السخاوي في الحكم على الحديث (٢٩٤).

٦ ـ ومن المفيد أيضاً ما استدركه به على المؤلف في دفاعه عن أحد الأحاديث الموضوعة (٣٠٠).

٧ ـ ومن المفيد أيضاً ما علّقه على الرقم (٤٢١).

[١] انظر مثلاً أرقام: (٩)، (٣٨)، وجاء بهذا الرقم: «أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولّى السرائر»، ونبّه الشيخ فيه على أنه وقع نسبتُه حديثاً لبعض الأئمة الكبار، مثل القاضي ابن العربي والقاضي عياض، ثم ذكر ما يُغني عنه من الحديث الصحيح، وانظر أيضاً: (١١٣)، (١١٥)، (١١٩)، (٢٠٣)، (٢٢٩)، (٢٧٣)، (٣٠٩)، (٣٧١).

ورقم: (٤٠٦)، وقد جاء فيه حديث أبي هريرة: «إذا توضأتَ فقل: "بسم الله والحمد لله"، فإنَّ حَفَظَتَك لا تستريح تكتبُ لك الحسنات، حتى تُحدِث من ذلك الوضوء»، فحكم عليه المؤلف بالنكارة ـ بمعنى الوضع ـ فاستدرك عليه الشيخ بالبسط في التخريج أن الحديث امتنع أن يُدرَج في (الموضوعات)، وقد حسّن إسناده الهيثمي! في «مجمع الزوائد» ١: ٢٢٠، معزواً للطبراني في «الصغير» ١: ٧٣.

[٢] فمما ذكره وشرحه من مصطلحاتهم:

١ ـ قولهم في الحديث: «لا أصل له»، فقال الشيخ: له إطلاقات متعددة، أُوجزها فيما

كما نبّه في بعض تعليقاته على الكتاب على أغاليط وأوهام وقعتْ لبعض العلماء من الاعتماد في تصحيح الأحاديث على غير طريق المحدثين، من التصحيح الكشفي أو المنامي وغيرهما، وأكّد في كثير من المواضع أن كلّ علم يؤخذ عن أهله المتمرِّسين به، فالحديثْ عن جهابذة المحدثين، والفقه عن الفقهاء المدققين، لأن من يكون إماماً في علم، كثيراً ما يكون بمنزلة العاميّ في علم آخر[1].

طبع الكتاب عدة مرات، الأولى منها في حلب ١٣٨٩ = ١٩٦٩، وسادستُها في بيروت سنة ١٤٢٦ = ٢٠٠٥.

ونرجو أن يطبع قريباً بإذن الله تعالى من كتب الشيخ أبي غدة وخدماته الحديثية هذان الكتابان[2]:

١٩ ـ (٥) «**تخريج أحاديث الإحياء**» للحافظ العراقي، المسمّى «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» في ثلاث مجلدات، قابلَه بنسختين عليهما خطّ المؤلف،

---

يلي: .. فذكر له أربعة إطلاقات.

٢ ـ وقولهم في الحديث: «منكر»، قال الشيخ: كثيراً ما يُطلِقونه على (الموضوع).

٣ ـ وقولهم في الحديث: «لا أعرفه، أو لم أعرفه، أو لم أقف عليه ...» ونحوَ هذه العبارات إذا صدر مِن أحد الحفّاظ المعروفين، ولم يتعقّبه أحد، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع.

٤ ـ وقولهم في الحديث: «لا يصحّ، أو لا يثبت، أو لم يصح ...» ونحوَ هذه التعابير، إذا قالوه في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فالمراد به أن الحديث المذكور موضوع، لا يتصف بشيء من الصحة، وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام، فالمراد به نفيُ الصحة الاصطلاحية.

ذكرَ هذه المصطلحات، وأوضح معناها، وساق له دلائل وشواهد، وسيَرِد بعض ذلك في (مباحثه في الجرح والتعديل)، إن شاء الله تعالى، انظر: ص ٤٦٤ ـ ٤٦٧.

[1] انظر أرقام: (٩٥)، (٩٦)، (١٠٩)، (٢٣٢)، (٣٤٤)، (٣٥٧)، (٣٧٨)، (٤١٤)، (٤٣٤).

[2] كما أخبر بذلك تلميذه الرشيد الشيخ محمد عبد الله آل الرشيد، ص ٢١٤.

وبنسخةٍ ثالثةٍ بخطٍّ تلميذه الحافظ ابن حجر، فجاءَ تاماً نقيّاً من الأسقاط والتحريفات والأغلاط، وهو يُعدّ من كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢٠ ـ (٦) «**الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب**» أي تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي، في أربعة أجزاء، صنَعه وجمعَه ورتَّبه وبوَّبَ أحاديثه على أبوابِ الفقه، وعلى الأوائل، وعلى أسماء الرواة، وضبطَ أسماءَهم مع ذِكر تراجمهم باختصار، وهذه الأحاديث معدودة في مصادر السنة، ولها أهمّيتُها[١].

**ب ـ: مصطلح الحديث:**

كان للشيخ رحمه الله تعالى اهتمام كبير بهذا العلم، لأنه الأساس الذي يُبنى عليه معرفة الصحيح والسقيم، فأخرج الكثير من نوادر كتب المصطلح، مخدومةً علميةً مليئةً بدُرَر التعليقات وغُرَر الفوائد، محققةً أوفى تحقيق، فسَدَّت فراغاً كبيراً لم يكن لِيَتيسرَ لغيره من جهابذة العلماء[٢].

صَنَّفَ وحقّقَ في هذا الموضوع أكثرَ من عشرين كتاباً، سأُقدِّمُها إليكم فيما يلي:

٢١ ـ ٢٣ (١ ـ ٣) «**ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**».

طُبعت بهذا العنوان طبعتين، كلاهما في بيروت، الأولى سنة ١٤١٧، والثانية سنة ١٤٢٦، وهي مشتملة على هذه الرسائل:

---

(١) قال محمد الرشيد: ورأيتُه في مكتبة شيخنا مصفوفاً ومهيأً للطباعة منذ سنين. قلت: ولعله قد طبع.

(٢) وقد قيل في الشيخ: «إنه من المجدِّدين في هذا العلم الشريف». و«لَفَت رحمه الله تعالى أنظارَ المشتغلين بهذا الفن من ناحيتين: من حيث اختياره للكتب، ولغزارة الفوائد التي كتبها عليها»، كما سيبدو بما يأتي فيما بعد.

ـ الأولى: «**رسالة الإمام أبي داود السِّجِـسْتاني إلى أهلِ مكة في وَصفِ سُنَنه**»، للإمام الحافظ الحجة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥، رحمه الله تعالى.

إن منزلةَ كتاب «السنن» لأبي داود، ومكانتَه الرفيعة مِن بين كتب الحديث عامّةً، والأصول الستة خاصةً، مما لا تحتاج إلى بيان.

ولما وصل هذا الكتابُ ... إلى أهل مكة كَتبوا إلى مصنِّفه يسألونه عن أمور حول أحاديث «سننه» ومَرتبتها في الصحة، فأجابَهم بهذه الرسالة الوجيزة المباني، الكثيرة المعاني، التي كَشفت عن منهجه وشروطه في كتابه، فهي كما قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في تقدمته لها أول ما طُبعت بالقاهرة سنة ١٣٦٩: «مما لا يَستغني عنه باحث في مراتب أحاديث كتاب أبي داود».

فحقق الشيخُ هذه الرسالة وطبعَها مقابلةً بأكثر من أصل مخطوط، بعد التعليق عليها وخدمتها على الوجه الأمثل، في ٢٥ صفحة[1].

---

[1] قلت: وقد جاءت في هذه الرسالة الصغيرة الوجيزة عدة تعليقات هامّة نافعة، منها:

١ ـ ما علّقه على قول أبي داود ص ٣١: «... إلا أن يكون قد رُوي مِن وجهين صحيحين، فأحدُهما أقدمُ إسناداً، والآخر صاحبُه أقدمُ في الحفظ»؛ شرحاً وتوضيحاً، وإثباتاً للراجح من النص.

٢ ـ وما علّقه على قوله ص ٣٤: «.. فإن ذُكر لك عن النبيّ صلى الله عليه وسلم سنّةٌ ليس مما خرَّجتُه، فاعلَم أنه حديث واهٍ ...»؛ استدراكاً وتعقباً عليه.

٣ ـ وما علّقه على ما نقله المؤلِّف ـ ص ٣٥ ـ عن ابن المبارك رحمهم الله تعالى من عدد جملة الأحاديث المسندة عن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم؛ تأويلاً وتطبيقاً.

٤ ـ وما علّقه على قوله ص ٣٨ ـ ٤٥: «وما كان في كتابي مِن حديثٍ فيه وَهْن شديد فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض»؛

ـ الثانية: «**شروط الأئمة الستة**»، للمحدِّث الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة ٥٠٧، رحمه الله تعالى.

ـ الثالثة: «**شروط الأئمة الخمسة**»، للحافظ الناقد أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، المتوفى سنة ٥٨٤، رحمه الله تعالى.

ومعلوم أن الكتب الستة المعروفة للأئمة الستة المتعاصرين، لها المقامُ الأسنى والمنزلةُ العُليا من بين كتب الحديث، وقد احتوتْ هذه الكتبُ على مُعْظم أحاديث الأحكام، مع تفرُّد كلّ منها بمزايا فقهية أو حديثية لا توجد في غيره ....، ولا ريب أن الاستفادة من كتاب ـ كما ينبغي ـ لا تَحصُلُ إلا بعد معرفة منهَج مؤلِّفه وغَرَضِه من تأليفه وشرطِه فيه، وأهمّ ما أُلِّف لإيضاح هذا الجانب مِن جوانب البحوث المتعلقة بهذه الكتب مجتمعةً: «شروط الأئمة الستة» لأبي الفضل المقدسي، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازمي[1].

و«الشروط» هنا عبارة عن مناهج هؤلاء الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزاماتهم في ذلك، لا ما هو معهود في كتب

---

تفسيراً وتبييناً، وتحقيقاً للبحث.

٥ ـ وما علّقه على قوله ص ٥٠: «... لأنه ضرر على العامّة أن يُكشَف لهم كلُّ ما كان من هذا الباب، فيما مضى مِن عيوب الحديث، لأن علمَ العامة يَقصُر عن مثل هذا»؛ تأكيداً وتأييداً.

٦ ـ كما لاحَظ الدقةَ في إيضاح عبارات المؤلف، قائلاً ص ٥٠: «إنما فسَّرتُ كلماتِ أبي داود هذه وبعضَ جُمَل سَبقتْها وجُمَل تَلحَقها، نظراً إلى أن كلامَ المتقدِّمين تَغلبُ عليه العفويةُ في التعبير، فيَختلف أسلوبُ كلامهم عن أسلوب كلام المتأخرين، فيغمض فهمُه على الطلبة».

[1] ولم يُدخِل الحازمي ـ تبعاً للأقدمين ـ كتابَ «السنن» لابن ماجهْ في الأصول، لكثرة الضعاف والمناكير والموضوعات فيما تفرّد بإخراجه، وإن سَبقَه المقدسيُّ بإدخالِه فيها حينما ألَّف «أطراف الكتب الستة» و«شروط الأئمة الستة»، وتَبِعَه على ذلك جُلُّ المتأخرين. (عبد الفتاح).

الأصول من شرائطِ قبول الراوي ـ كإسلامه وعدالته مثلاً ـ، وشرائطِ قبول الراوية ـ مثل كونها مصونةً من الشذوذ والانقطاع وغيرهما ـ.

وقد طُبعت الرسالتان مستقلّتين أوّل مرة سنة ١٣٤١ في حيدرآباد الدكن، ثم طُبعت رسالةُ الحازمي سنة ١٣٤٦ بتحقيق وتعليق الشيخ الكوثري، ثم طُبعت الرسالتان معاً سنة ١٣٥٧، بتحقيق وتعليق الشيخ الكوثري أيضاً، مع زيادة تعليقاتٍ له إلى تعليقاته السابقة على رسالة الحازمي.

ثم اعتنى بهما الشيخ أبو غدة، فطبعَ أولاً رسالة الحازمي منفردةً، ثم ألْحَق بها في الطبعة اللاحقة رسالةَ المقدسي، وحقّقها بالمخطوط، وقدّم لهما مقدمةً علميةً، كما أَودَعهما تعليقاتٍ نفيسةً[1]، فجاءتا بالمقدمة والتعليقات في ١٣٥ صفحة.

---

[1] ١ ـ ومما أودَعهما من النفائس تعليقُه على قول المقدسي ص ٩٠: «والقسم الثالث أحاديثُ أخرجوها للضدية ...» بقوله: «أي لِذِكر ما يُخالِف أحاديثَ الباب، التي قدَّمها لأولويتها وأرجحيتها عنده، للموازنة بينها ولمعرفتها، فقد يَستدِلّ بها مستدِلٌّ ويَحتجّ بها محتجّ، فذِكرُها مفيد للغاية، من باب التبصرة والتوعية بعد البيان لِما هو أصحّ وأرجحُ منها. فهذا مِن بصارة عامة أصحاب «السنن» و«المصنفات» رحمهم الله تعالى.

وأخرج هؤلاء الأئمة أيضاً كثيراً من الضعاف لأنها تُتمِّم فهمَ الصحيح، كما أنها تَقوى بالصحاح التي هي أصول لها، أو تُعضَد بجريان العمل المتوارث وَفْقَها، أو بقرائن وعواضد أخر تلوح لأهل البصيرة النافذة في الحديث، كما أنهم أيضاً أخرجوا الضعيف إذا لم يكن في الباب غيرُه، لأنه أقوى مِن رأي الرجال عندهم». انتهى. [وهذا كلام في غاية الدقة والنفاسة!].

٢ ـ ومنها ـ في التعليق ص ٩٤ ـ: ما تعقَّب به الذهبيَّ في حَطّه على الإمام الترمذي رحمهم الله تعالى بأنه متساهل في التصحيح، وقال أيضاً: «لا يُعتدّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقّة غالبُها ضعاف»! فتعقَّبه الشيخُ على هذا الحطّ والعَنَت بأقوال الأئمة، ونقل فيه عن العراقي قولَه: «هذا ليس بجيد، وما زال الناس يَعتمدون تصحِيحَه». ونقل عن الكشميري كلمتَه الجامعة العادلة:

=

= « وليُعلم أن تحسينَ المتأخرين وتصحيحَهم لا يُوازي تحسينَ المتقدمين، فإنهم كانوا أعرفَ بحال الرواة لِقُرب عهدهم بهم، فكانوا يَحكمون ما يَحكمون به بعدَ تثبّت تام ومعرفة جزئية، أما المتأخرون فليس عندهم مِن أمرهم غيرُ الأثر بعد العين، فلا يَحكمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تَعلم أنه كم مِن فرق بين المجرِّب والحكيم، وما يُغنِي السواد الذي في البياض عند المتأخرين عمّا عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان، فإنهم أدركوا الرواة بأنفسم فاستغنوا عن التساؤل والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فيهم العبرةُ.

وحينئذ إن وجدتَّ النوويّ مثلاً يَتكلم في حديثٍ؛ والترمذيُّ يُحسِّنه، فعليك بما ذهب إليه الترمذي، ولم يُحْسِن الحافظ ـ ابن حجر ـ في عدم قبول تحسين الترمذي، فإن مبناه على القواعد لا غير، وحكمُ الترمذي مبني على الذوق والوجدان الصحيح، وإن هذا لَهُو العلم، و(إنما الضوابط عصا الأعمى) » .اهـ.

٣ ـ ومنها: إضافتُه القيمة ـ ص ٩٨، ٩٩ ـ على ما انتقد به المقدسيُّ دعوى الحاكم المشهورة في شرط الشيخين في كتابيهما.

٤ ـ ومنها: تفسيره الصائب ـ ص ١٢٣ ـ لكلمة « المَجَرَّة » بمعنى الطريق المسلوكة والجادَّة المتَّبعة، وانظر تمام كلامه.

٥ ـ ومنها: تنبيهه ـ ص ١٢٥ ـ على وَهَمٍ وقع فيه السخاوي في « المقاصد » ص ٩١، في فهمِ كلام النووي في « شرح مسلم » ، ثم تابعه عليه علي القاري في « الموضوعات الكبرى » ص ٥٨، والعجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ١٩٢ . وهذا الوهم قد نبّه عليه في « المصنوع » ص ٥٨ أيضاً.

٦ ـ ومنها: ما حقّقه ـ ص ١٣٠ ـ ١٣٣ ـ في بيان معنى نصِّ الحاكم في شرط الشيخين في كتابيهما، وهو من نفائس العلم، فراجعه لزاماً، وقد استدرك فيه على أمثال الحازمي وابن الأثير واللكنوي والكوثري رحمهم الله تعالى.

٧ ـ ومنها: ما نَقدَ به ـ ص ١٧٣ ـ ١٨٢ ـ التقسيم السبعي لدرجات الحديث الصحيح بإسهاب وبحث ممتع.

٢٤ ـ ٢٨ (٤ ـ ٨) «**خمس رسائل في مصطلح الحديث**».

طُبعت بهذا العنوان طبعتين، كلاهما في بيروت، الأولى سنة ١٤٢٣، والثانية سنة ١٤٣١، وقد حَوت على هذه الرسائل:

ـ الأولى: «**مقدمة كتاب التمهيد**»، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندَلُسِي القُرْطبي، المتوفى سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالى.

وهذه المقدمة بيَّن فيها صاحبُها منهجَه وطريقتَه في كتابه، وتَناوَل فيها مسائلَ عديدة مُهِمةً من علم المصطلح بشرحٍ وإيضاحٍ[١]، ثم تَعرَّض لِذكر عُيونٍ من أخبار الإمام مالك رحمه الله تعالى، وبيانِ موضعه من الإمامةِ في عِلم الديانة، ومكانِه في الانتقادِ والتوقِّي في الرواية، ونُبَذٍ من منزلةِ «موطئه» عند العلماء.

فقامَ الشيخ أبو غدة بتحقيقها والتقديم لها والتعليق عليها، مقتصراً منها على مباحث المصطلح فقط، فعلَّق على موضوعاتها ومسائلها تعليقاتٍ مفيدةً[٢].

---

[١] ولخَّصها الشيخ ـ ص ١٦، ١٧ ـ في عدة نقاط، فقال: «أهمُّها على سبيل الإجمال:

١ ـ حجية الحديث المرسل. ٢ ـ حكم خبر الواحد. ٣ ـ معاني كلٍّ من المرسل، والمسند، والمنقطع، والمتصل، والموقوف، والتدليس. ٤ ـ حكم الإسناد المُعَنعَن. ٥ ـ صفات الراوي الذي يُقبَلُ نقلُه ويُقبل مُرسَلُه وتدلُيسه، ومَن لا يقبل منه ذلك. ٦ ـ حكم حامل العلم معروف العناية به. ٧ ـ وجوب التَّوَقِّي في الرواية، والتحذير من التحديث بكل ما سمع. ٨ ـ وجوب البحث والانتقاد للكشف عن صحة الإسناد». انتهى ملخصاً.

[٢] انظر على سبيل المثال:

١ ـ تعليقه على قول ابن عبد البر، ص ٥٢: «وجعلتُه على حروف المعجم» لِكَشف معنى «حروف المعجم» و«الإعجام»، وبيان مناسبتها للمعنى الاشتقاقي، وذكر تغاير ترتيب حروف المعجم عند المغاربة.

٢ ـ ذكر عدد أحاديث «الموطأ»، وبيان اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادةً

وطُبعت لأول مرةٍ مستقلةً عن «التمهيد» في ١٣٠ صفحة.

ـ الثانية: «**رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموَطّأ**» للحافظ ابن الصلاح، التي قد سبق ذكرها في كتب «متون الحديث».

ـ الثالثة: «**ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهلُه**» للشيخ المحدّث أبي حفص عمر بن عبد المجيد التُّونِسي المَيَّانِشِي، المتوفى سنة ٥٨٣، رحمه الله تعالى.

هذه الرسالة التي ذكرَها الحافظ ابن حجر في مقدمة «شرح النخبة»، وجعلَها حلْقةَ وَصلٍ في سلسلة المؤلفات في علم المصطلح، ولكن الشيخ أبو غدة لم يرتَضِ له بهذه المكانة الكبيرة لِما ذَكَره بنفسه في المقدمة ص ٢١٦ وما بعدها.

وكانت الرسالة قد طُبعت طبعتين، وكان أصلها واحداً، فبقيت فيهما الأخطاء والتحريفات، فحقّقها الشيخ على ست نسخ خطية، وقدّم لها بمقدمة ضافية، وعلّق عليها تعليقات وافية، فجاءت في ٦٠ صفحة على أتمّ حال وأسدّ.

ـ الرابعة: «**التسوية بين (حدثنا) و(أخبرنا)**»، للإمام أبي جعفر محمد بن أحمد الطحاوي الحنفي المصري، المتوفى سنة ٣٢١، رحمه الله تعالى.

---

ونقصاً. ص ٥٩ وما بعدها.

٣ ـ وتعليقه في بيان معاني التدليس وأنواعها. ص ٦٨ ـ ٧٢.

٤ ـ وتعليقه على ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم مِن قوله: «يَحمِلُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَف عُدولُه». فبسط في تخريجه وجمع طرقه والحكم عليه (ص ١٣٤ ـ ١٣٩) في ست صفحات، وأطال في تعيين مراده وبيان معناه (ص ٨٨ ـ ٩٢) في خمس صفحات، وسيأتي في (نماذج تخريجاته الحديثية) ٣٩٧ ـ ٤٠٩، إن شاء الله تعالى.

٥ ـ وتعليقه على اسم محمد بن محمد بن سليمان الباغَندي، وبسطُه في ترجمته، واستنباطه منها عدةَ فوائد تتعلق بالموضوع.

وهذه رسالة مختصرة وجيزة في إثبات أن قولهم عند التحديث: «(حدثنا) أو (أخبرنا)» سواء، وهذا هو الراجح في المسألة عند جمهور المتقدمين، وأما المتأخرون فقد رأى أكثرهم التفرقةَ بينهما بحسب افتراق التحمُّل، فيَخصُّون التحديثَ بما يَلفِظ به الشيخ، والإخبارَ بما يُقرأ عليه، كما هو مبسوط في كتب المصطلح، وقد لخَّصه أيضاً الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته للرسالة.

قام الشيخ بطبعها، وكان أصلها في نحو ٧ صفحات، فخرجت بعد الخدمة والتقديم لها والتعليق عليها في ٣٦ صفحة.

ـ الخامسة: «**رسالة في جواز حذف (قال) عند قولهم: حَدَّثَنا**» للعلامة المحقق أبي عبد الله محمد بن أحمد بِنِّيس الفاسي، المتوفى سنة ١٢١٣، رحمه الله تعالى.

والمسألة هي أنه هل يلزم قارىءَ الحديث الشريف أن يَنطق بلفظة (قال) عند قوله في الإسناد: (حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان)؟ فيُدخِل لفظة (قال) بين هذه الجُمل، كما قاله الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى؟ أم يَسوغ أن يقول: (حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان) دون ذكر (قال) بين هذه الجمل، كما هو قول المحققين النقاد من المحدِّثين وأهل العربية؟.

قدّم لها الشيخ، وحقّق فيها الموضوع باختصار وإيجاز، وعلّق في بعض المواضع من الرسالة، فجاءت في ٢٢ صفحة.

٢٩ ـ (٩) «**المُوقِظة في علم مصطلح الحديث**»، للإمام الحافظ المحدث شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨، رحمه الله تعالى.

هذه الرسالة اختصرَ فيها الذهبي من كتاب شيخه الإمام دقيق العيد، المسمَّى: «الاقتراح في بيان الاصطلاح»: جُلَّ مباحث المصطلح، وكان اختصارُه في بعض المباحث اختصاراً مقبولاً حسناً، وفي بعضها كان اختصاراً مُخِلاً مُجحِفاً لا يَتحرَّر به الموضوع، ويتّجه عليه في بعض المواضع مناقشات.

فقام الشيخ أبو غدة بنشر هذه الرسالة والعناية بها، فحقّقها من مخطوطتين، وعلّق عليها، وضبَطها وأوفاها حقَّها، وألْحَق بآخرها خمس تتمات تتصل بمباحثها، وقد جاء فيها بالفرائد والفوائد[1].

وطبع ثمان مرات، آخرها سنة ١٤٢٥ في ٢٢٠ صفحة.

٣٠ ـ (١٠) «**قَفْو الأثر في صَفْو علوم الأثر**»، للعلامة رضي الدين محمد بن إبراهيم الحَلَبي الحنفي الشهير بابن الحنبلي، المتوفى سنة ٩٧١، رحمه الله تعالى.

وهو كتابٌ استَخلَصه مؤلِّفُه من الكتب التي أُلِّفَتْ قبله: «نخبة الفكر» وشروحُها وحواشيها، وحرَّرَ مباحثَها ونقَّحها، وأضافَ إليه ـ بإيجاز ـ ذِكرَ أقوال أئمة الحنفية الأصوليين في المسائل المختلَف فيها، استكمالاً للأنظار في المسألة، وإيفاءً للمستفيدين من هذا الكتاب مِن أيِّ مذهبٍ كانوا.

---

[1] ومن الفوائد التي جاءت في التعليق:

١ ـ تنبيهه على تحريف كلمة «المطروح» عن «المنكر». ص ٣٤.

٢ ـ وتنبيهه على تحريف كلمة «المحقِّين» عن «المحققين». ص ٨٨.

وأما التتمات الخمس فها هي:

١ ـ تتمة في بيان معنى (السُّنَّة التقريرية).

٢ ـ وتتمة في ذكر الأحاديث الأربعة المسلسلات التي أشار إليها المؤلف.

٣ ـ وتتمة في بيان وَجاهة مذهب الإمام مسلم في الحديث المعنعن بشرطه، وفي بيان المَغْنِيِّ بالنقد الشديد في كلام مسلم في مقدمة «صحيحه»، وسيأتي محصله (ص ٤٤١ ـ ٤٤٣).

٤ ـ وتتمة في أن البخاري ومسلماً لم يلتزما في كل أحاديث «الصحيحين» أعلى الصحيح.

٥ ـ وتتمة في حكم تكفير المبتدعة أهلِ الأهواء، وتمحيص الأقوال في هذه المسألة بنقل كلام الشيخ ابن تيمة رحمه الله تعالى في كتبه ورسائله. وسيأتي ملخصه، (ص ٥٤٥ ـ ٥٤٨). وفي آخره ـ ص ٥٤٨ إلى ٥٥٠ ـ تنقيح وتحرير مسألة التكفير، فراجعه لزاماً. وبالله التوفيق.

فاعتنى به الشيخ أبو غدة، وحقّقه، وفصّل جُملَه، وشَكَله، وعلَّقَ عليه باختصار[1]، إلا أنه أطال في تراجم مَن ذُكر فيه من العلماء، وقدّم للكتاب بمقدمة وافية تتضمن ترجمة المؤلف، وكلمةً عامةً عن تطوُّر المؤلفات والتآليف في مصطلح الحديث مِن زمن الرامهرمزي - المتوفى سنة ٣٦٠ - إلى عصر الزَّبيدِي - المتوفى سنة ١٢٠٥ - رحمهم الله تعالى، فعَدَّ ٦٥ كتاباً في الموضوع، مع ذكر تراجم مؤلفيها الوجيزة.

وطبع الكتاب في بيروت سنة ١٤٠٨ في ١٣٩ صفحة، وأُعِيد طبعُه تصويراً سنة ١٤٣٠.

---

[1] وقد أفاد في الحواشي بعض الفوائد اللغوية والتاريخية أيضاً:

١ - منها: النقد على المؤلف في متابعته الحافظَ ابنَ حجر في التفريق بين (التصحيف) و(التحريف)، مع أنهما عند المتقدمين لفظان مترادفان، وقد بسط الكلامَ عليه ص ٧٧ - ٨٢، فانظره.

٢ - ومنها: التنبيه على ضابطة معرفة السفيانين - الثوري وابن عيينة - والامتياز بينهما؛ إذا ورد أحدهما في الإسناد مهملاً. ص ١٠٤ - ١٠٦.

قلت: والكتاب من المقررات الدراسية في قسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة مظاهرعلوم، ولما قرأناه على شيخنا المحدث الشيخ زين العابدين الأعظمي المعروفي رحمه الله تعالى ظهر لنا أن الكتاب قد وقع في بعض مواضعه إيجاز شديد واختصار مخل، وقد بقي فيه أيضاً بعض الأخطاء والتحريفات - التي لا يخلو منها عمل من البشر -، فهو لا يزال محتاجاً إلى مزيد تحقيقه والتعليق عليه، ولو كان الشيخ المحقق رحمه الله تعالى آثر على إطالة التراجم: التعليق على ما يحتاج منه إلى إيضاح وبيان؛ لكان أفضل وأنفع.

ثم رأيت طبعةً جديدةً من الكتاب، قد أُصدرت سنة ١٤٣٠، وقد صوبت فيها معظم الأخطاء والتصحيفات والسقطات التي كانت في طبعاته السابقة. فللّه الحمد.

٣١ ـ (١١) «**بُلْغَة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**»، للإمام الحافظ المحدِّث اللغوي محمد مرتضى الحسيني الزَّبِيدي الهندي ثم اليَمنِي ثم المصري، المتوفى سنة ١٢٠٥، رحمه الله تعالى.

وهذه الرسالة ـ للزَّبِيدي ـ كان من أفضل المختصراتِ في هذا الفن، فقام الشيخ أبو غدة بإخراجها وضبط نصوصها، وقدّم لها بمقدمةٍ بحثَ فيها عن اسم الرسالة وحقّقه، وترجمَ فيها لمؤلفها ترجمةً وافيةً دراسيةً في ٣٥ صفحة.

وطبعت الرسالة ـ مع مقدمة طويلةٍ، وتتمةٍ نافعة في تأكيد صحةِ (حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده) ـ ملحقةً بكتاب «قفو الأثر» في نحو ٩٠ صفحة.

٣٢ ـ (١٢) «**الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**»[1]، للإمام العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٤، رحمه الله تعالى.

وكان أصلُ هذا الكتاب النفيس جواباً منه عن أسئلةٍ عَشرةٍ تَقدَّمَ بالسؤال عنها الشيخ محمد حُسين اللاهَوْري البَتَالْوِي ـ من كبار السلفيين البارزين في الهند ـ للإمام اللكنوي رحمهما الله تعالى، فأجابَ عنها الإمامُ بما شفى وكفى، وزاد على الغاية.

---

[1] قال العلامة المحدِّث الشيخ محمد الشاذلي النَّيفر رحمه الله تعالى. عميد كلية الشريعة بتونس، وعضو رابطة العالم الإسلامي سابقاً. في تقريظه لكتاب «إمداد الفتاح» ص ٢٦:

«وقد أبدَى الشيخ أبو غدة تعلُّقَه وإكبارَه لأستاذه محمد زاهد الكوثري في طالعة كتاب «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» حيث قدّم الكتاب: **الإهداء إلى روح أستاذ المحققين الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقادة الإمام محمد زاهد الكوثري**، وذلك سنة (١٣٨٤هـ) ... وكما تأثر بالكوثري تأثر باللكنوي، وتأثُره باللكنوي بإشارة من أستاذه محمد زاهد الكوثري، حيث يقول في آخر الإهداء المذكور: ... **الذي كان يوصي بكتب الإمام اللكنوي، ويحض عليها، رحمهما الله تعالى**». انتهى.

فهِي أجوبةٌ جامعةٌ محررةٌ عن حكم الإسناد، والعمل بالحديث الضعيف، وحالِ كتب الحديث المسنَدة، وما يُحتجّ به منها، ودفعِ تعارض أقوال المحدثين، ومباحث النسخ والجمع والترجيح، مع تجليةٍ دقيقةٍ لمباحث شائكة في علوم الحديث.

وكان الكتاب قد طُبع الطبعة الأولى في حياة المؤلف، ثم الثانية في مطبع (شوكت إسلام) سنة ١٣١٠، وتبلغ صفحاتها ٢١ صفحةً من القطع الطويل المتلاصق الكلمات، فاعتنى به الشيخ أبو غدة، وفصّل جملَه، وخرّج نصوصَه، وعلَّق عليه كلمات نفيسةً مسهبةً زادتْ الكتابَ علماً وحجماً، وأسماها: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة»[1].

---

[1] قلت: ومما أفاده في هذه التعليقات من الفوائد الغالية:

١ ـ بحث مفيد حول مسألة «وجوب العمل بالحديث الضعيف؛ إذا تلقّاه الناسُ بالقبول وعَملوا بمدلوله، ويكون ذلك تصحيحاً له»، ص ٥٢، و٢٢٨. وانظر ما سيأتي في (بحوثه وآراؤه) بعنوان (العمل بالحديث الضعيف) ص ٤٤٣ ـ ٤٥٥.

٢ ـ التنبيه على تساهل الحاكم في «المستدرك»، ص ٨٠ ـ ٨٥، وعلى تساهل ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، ص ١٤٤ ـ ١٤٨، وعلى تساهل الضياء المقدسي في «المختارة»، ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

٣ ـ الموازنة بين «المسند» لأحمد، وبين «السنن» لأبي داود من حيث الإسناد والاستناد، ص ٩٧، ٩٨.

٤ ـ التنبيه على تساهل عامة المفسرين في كتب التفاسير، ص ١٠٤ ـ ١٠٨، و١٣٢ ـ ١٣٩.

٥ ـ التنبيه على تساهل عامة المتأخرين في كتبهم المسندة وغير المسندة، مثل: ابن منده، والثعلبي، والواحدي، وأمثالهم، ومثل: الغزالي، وابن الجوزي، والمنذري، والنووي، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وأشباههم، ص ١١٢ ـ ١٣٢.

مع إيراد الأدلة وسوق الشواهد على ذلك كله. =

وطبع الكتاب بتحقيق الشيخ وتعليقه خمس طبعات في ٣٠٢ صفحة، وله عليه زيادات وتنقيحات وتصحيحات تصدر لاحقاً إن شاء الله في طبعة سادسة مزيدة[1].

٣٣ ـ (١٣) «**ظَفَر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني**».

أما «المختصر» فهو تأليف الإمام العلاّمة المحقق السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الجُرجاني، المتوفى سنة ٨١٦، اختصرَه من كتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للإمام العلاّمة الحسينِ بن محمد بن عبد الله الطِّيبي العراقي، المتوفى سنة ٧٤٣، رحمهم الله تعالى، ومِن مقدمةِ حاشيته على «المشكاة» المسماة بـ«الكاشف عن حقائق السنن».

وأما «الشرح» فهو مِن أواخر ما ألّفه الإمام عبد الحي اللكنوي، وهو كتابٌ حَفِيل العِلم، جليلِ القَدْر، رَفيع الذكر، تَمَيَّزَ بتحرير المسائل المستعصَبة الشائكة التي اضطَربت فيها الآراءُ، واختلفَ فيها العلماءُ، فاجتهدَ الشارحُ في حَلِّها وتنقيحها، وتقييدها وتوضيحها، بالأدلة الناطقة، والنَّصَفة الفائقة، فأحسنَ وأجاد.

---

= ٦ ـ تأييد ابنِ الهُمام وتعزيزه في أن الذي ذكره ابن الصلاح من التقسيم السبعي للحديث الصحيح لا يبتني على أساس صحيح، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤. انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي في (بحوثه في مصطلح الحديث) ص ٤٣١ ـ ٤٤١.

٧ ـ تحقيق ضبط كلمة: «رُوِّينا» ص ١٨٤ ـ ١٨٥. وسيَرِد في (إفاداته اللغوية) ص ٦٥٣ ـ ٦٥٤، إن شاء الله تعالى.

٨ ـ تصويب اسم الكتاب: «حَلْبَة المُجلِّي ـ شرح مُنْيَة المصلِّي ـ» ص ١٩٧ ـ ٢٠١. وسيأتي في (تصحيح أسماء الكتب) ص ٦٦٥، إن شاء الله تعالى.

[1] كما في «الإمداد» ص ١٨١، وفاتحة «لسان الميزان» ص ٤٧.

طُبع الكتاب لأول مرة في حياة المؤلف سنة ١٣٠٤ في مطبعة (جشمه فيض) في لكنو من الهند، ثم قام الشيخ بنشره والعناية به، فحقّقه من أصلين: نسخةِ المؤلف بخطّه، والمطبوعِ في حياته، وعلّق عليه تعليقات ضافيةً[1]،

---

[1] ومما علّق عليه من الفوائد العلمية:

١ ـ بيان اسم «شرح معاني الآثار» للإمام الطحاوي، ص ٢٥ ـ ٢٦.

٢ ـ وتحقيق بلد (الإمام شرف الدين الطِّيبي الشافعي ـ شارح المشكاة ـ) الذي يُنسب إليه، فحقق ـ ص ٢٧ ـ من «مقدمة ابن خلدون» ص ٤٤٠، أنه من أهل العراق.

٣ ـ وتعيين شخصية (الفقيه القاساني) وترجمتُه، والتنبيه على من غلط فيه وخلط، ص ٥٨.

٤ ـ وتغليط مَن نسب إلى الإمام أحمد أنه منع مِن قبول أخبار الآحاد مطلقاً، وأنها لا توجب العلمَ والعملَ كليهما، ص ٥٩ ـ ٦١.

٥ ـ وتحقيق مذهب البخاري في الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وقد حقق الشيخ بالدلائل والشواهد أنه ـ كغيره من الأئمة ـ يتساهل فيه في الفضائل ونحوها، كما يدل صنيعه في «الأدب المفرد» على العموم، وفي «الصحيح» في بعض المواضع، ص ١٨٢ ـ ١٨٦. وسيأتي شيء من تفصيله ص ٤٥٠ ـ ٤٥٢، إن شاء الله تعالى.

٦ ـ وتعليق نفيس على قول المؤلف ص ٢٠١: «... ويلتحق بها جميعُ العقائد الدينية، فلا تَثبت إلا بحديث صحيح أو حسن لذاته أو لغيره»، علّق عليه بقوله: «أوسع المؤلف رحمه الله تعالى الخطوَ في هذه المسألة، وهي تحتاج إلى تفصيل طويل لا يتسع له المقام.

٧ ـ وكذا تعليقه على قول المؤلف ص ٢٥٦: «اشتهر على الألسنة: "يومُ نحركم يومُ صومكم"، ومعناه: يومُ عيد الأضحى يكون أول رمضان. وقد جرَّبتُه فوجدتُّه في أكثر السنين كذلك».

علّق عليه مستفيداً من قول المزي بقوله: «قال عبد الفتاح: لا يترتب على ذلك شيءٌ ولو تَوافَق في كل السنين، فإنّ شرطَ الثبوتِ للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صحةُ صدوره عنه قولاً أو فعلاً أو إقراراً. وليس كلُّ ما وافق الواقعَ يصح أن يكون حديثاً نبوياً، فـ(كلُّ

ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم حق، وليس كل ما هو حق قاله رسول الله صلى الله عليه وسلّم) » . انتهى.

٨ ـ ثم أتمّ هذه التعليقة المذكورة بشيء من التفصيل والشواهد في « الاستدراك » ص ٥٦٧ . وأفاد نحو ذلك في ص ٤٦٥ ـ ٤٦٧ أيضاً.

٩ ـ وكذا تعليقه على ما أورده المؤلف من كثير من الأحاديث المسلسلة، فقال الشيخ في تعليقه: « كان الأولى بالشيخ المؤلف اللكنوي رحمه الله تعالى، أن لا يورد هذه المسلسلات التي أخذها وِجادةً من الدفاتر، فكَثُر فيها السقط والغلط، وجاءت فيها الموضوعات المرفوعة، والبلايا والرزايا من الأحاديث المكذوبة، والرواية عن الدجالين المعمَّرين، ولكنه راقَ له واستحسن أن يُزيِّن الأوراقَ ـ على حدّ تعبيره! ـ فأورد هذه المسلسلات تجمّلاً وتفنّناً ـ ولها كتب مستقلة ـ، فجاءت ثِقَلاً على الكتاب وقارئيه، ومكدِّرةً للعلم الذي فيه، وإطالته بما لا طائل تحته أكثر من أربعين صفحةً، فالله يغفر له ويرحمه ».

١٠ ـ ثم أطال الشيخ ـ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٧ ـ في إبطال المسلسلات بالمعمَّرين المدَّعين بالصحبة، أمثال: أبي سعيد الحبشي، ورتن الهندي، والمعمَّر، وشمهورش الجنِّي، وأشباههم.

١١ ـ وكذا تعليقه على قول المؤلف ـ ص ٢٧٨ ـ: « إنه رؤيا، ولا بأس به للتبرك » قاله في أثناء الحكم على حديث. فعلّق عليه الشيخ بقوله: « نعم ولكن بعد أن يثبت، ولكنه لم يثبت، لأنه رؤيا منامية ... ».

١٢ ـ وقال ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ تعليقاً: « التبرُّك إنما يكون بما فيه بركةٌ، أيْ خيرٌ يجعله الله تعالى فيه، والحديثُ المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، الصارخُ بالكذب والاختلاق، يجب التنزّه عن ذكره، ولا يجوز إضاعة الوقت فيه إلاّ لهَتْكِه وكشفِ بطلانِه، فكيف هؤلاء يتبرّكون به؟! إنا لله وإنا إليه راجعون ... إلخ ».

١٣ ـ ردُّه قصةَ (الغرانيق)، والتعقب على المؤلف وابن حجر في إثباتها منهما، لأن لها صلةً بالعصمة النبوية، وتنزيهِ الشريعة السماوية، فقال ٤٦١ ـ ٤٦٢ تعليقاً على كلام المؤلف عليها ـ مستفيداً من كلام العيني وغيره ـ:

١٤ ـ وبيّن ـ ص ٤٦٣ ـ ٤٧٥ ـ وأطال في تحقيق معنى قولهم: « لا يصحّ، أو لا يثبت، أو لم

يصح ...» بحسب استعماله. وسيأتي بسطُه في (مباحثه في الجرح والتعديل) ص ٤٦٥ ـ ٤٦٧، إن شاء الله تعالى.

١٥ ـ قال المؤلف ص ٤٧٨: «التزم ـ البيهقي ـ أن لا يُخرج فيها ـ أي في تصانيفه ـ حديثاً يعلمه موضوعاً»، فعلّق عليه الشيخ بقوله: «قلتُ: وقع فيها الحديث الموضوع، كما أشار إليه الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيرُه، مع أن البيهقي التزم أن لا يورد في كتبه حديثاً يَعلم أنه موضوع، ولكن هذا لم يتم له، كما نبّه عليه بعضُ شيوخنا الأجلة. وقد اعتبر السيوطيّ ثم ابن عرّاق التزامَ البيهقي هذا حجةً وسنداً في نفي الوضع عن الحديث الذي حكم ابن الجوزي أو غيرُه بوضعه! وهذه الخِطّة منهما منتقدة وغيرُ سديدة كما ستقف عليه بعد قليل ... ثم أطال الشيخ ـ ص ٤٧٨ ـ ٤٨٢ ـ في بيان تعصب البيهقي لانتصار مذهبه، وتحامله في الاستدلال، وأورد عدة أحاديث من كتب البيهقي، مما حُكِمَ عليه بالوضع.

١٦ ـ وانتقاده في «الاستدراك» ص ٥٦٣ ـ ٥٦٥ ما نسبه السيد الشريف الجرجاني ـ تبعاً للطيبي ـ إلى الحاكم من اشتراط البخاري ومسلم للحديث الصحيح أن يكون له راويان أو ثلاثُ رواة في كل الطبقات، ثم انتقاده ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦ ما نسبه السيد إلى النووي في المبحث المذكور، وهو نقد دقيق جيد، فانظره.

١٧ ـ وكلام مفيد ـ ٥٦٩ ـ ٥٧٢ ـ حول أثر ابن عباس: «في كل أرض نبي كنبيكم ...»، وقد حقق فيه الشيخ ـ خلافاً للمؤلف اللكنوي ـ أن هذا الأثر معلول بالإسناد والمتن جميعاً، أما الإسناد ففيه شريك النخعي وعطاء بن السائب، وكلاهما متكلّم فيه، ثم فيه اضطراب أيضاً، وأما المتن ففيه شذوذ ونكارة، ومخالفة ظاهر كتاب الله تعالى، والشأن شأن العقائد، فلا يتحمل مثل ذلك.

١٨ ـ وبحث نافع ـ ص ٥٧٣ ـ ٥٨٠ ـ حول ترجمة أبي عصمة نوح بن أبي مريم الجامع، وقد حاول فيه الشيخُ الدفاعَ عن الرجل، وسعى سعياً مشكوراً في إبرازه عن حيِّز الكذابين إلى الرواة الصدوقين الموصوفين بشيء من الضعف، وكَشفِ ما خلط الناسُ في ترجمته من الغث والسمين. انظر ملخَّصه في (آرائه في الجرح والتعديل) ص ٥٨٣ ـ ٥٩٣.

١٩ ـ ٢١ ـ ذكرُ تراجم ثلاثة من شراح «المشكاة» ص ٥٨٢ ـ ٥٨٤: السيد جمال الدين،

وصوّب منه أخطاءً علمية، وعدّل منه تحريفات قلمية ومطبعية، وقدّم له بمقدمةٍ نفيسة ألمع فيها إلى عدة فوائد تاريخية.

فجاء الكتاب في ٧٠٧ صفحة، وطبع طبعتين: الأولى سنة ١٤١٦، والثانية سنة ١٤٢٩.

**ويليه:**

٣٤ ـ (١٤) «**أخطاء الدكتور تقي الدين الندوي في تحقيق كتاب "ظفر الأماني" للكنوي**»، بقلم الشيخ أبي غدة.

لمَّا قام الشيخ رحمه الله تعالى بتحقيق كتاب «ظفر الأماني»، وبذلَ فيه جهداً كبيراً، جاء في تلك الفترة طبعة الدكتور تقي الدين الندوي حفظه الله لذلك الكتاب نفسه، ووقع فيه كثير من الأغلاط والأسقاط والتحريفات، فأفرد الشيخ رحمه الله تعالى رسالةً مستقلةً في بيان أغلاطه أداءً لحقّ العلم، وحفاظاً على الكلمة العلمية، وغَيرةً على كتب الإمام اللكنوي التي عرَّف بها في البلاد العربية، وسعى في تحقيقها ونشرها، وألْحَق تلك الأخطاء الكثيرة في آخر كتابه «ظفر الأماني»، وبلغ عدد صفحات الكتاب ٩٠ صفحة».

٣٥ ـ (١٥) «**توجيه النظر إلى أصول الأثر**»، للإمام العلامة الشيخ طاهر ابن محمد الجزائري الدمشقي، المتوفى سنة ١٣٣٨، رحمه الله تعالى.

هذا الكتاب الضخم الجامع مِن أفضل ما أُلِّف في علم المصطلح مِن المطوَّلات المحرَّرات في القرن الرابع عشر، وقد أوسعَ مؤلِّفُه بعضَ المباحث إيساعاً كبيراً حتى صَلَح المبحثُ الواحدُ منها أن يكون رسالةً مستقلةً في

---

والسيد مِيرَك شاه، ومُظهِر الدين. وستأتي تراجمهم في (فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال) ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨، إن شاء الله تعالى.

موضوعه، كمَبحث (الحديث الصحيح) و(الحديث الحسن) و(الحديث الضعيف) و(الحديث المعلّل) و(الحديث المتواتر).

وقد تفرّد كتابُ المؤلِّف الجزائري عن كتب المصطلح بذكره فيه (مبحث الحديث المتواتر) بتلك السَّعَة والطُّول والتحرير، وكذلك مباحث (الرواية بالمعنى) و(التعارض والترجيح)، وغيرها من الأبحاث النفيسة المتقنة.

كما تَميَّز كتابه أيضاً بمباحث هامّة ليست مِن علم المصطلح، ولكنها من تمام ثقافة قارئه ومُتقِنه، فأورد فيه المؤلفُ وأوسعَ مبحثَ (الخط العربي)، و(علائم الفصل)، و(الكلام على الحركات العربية) في الكلمة، و(الوقف والابتداء)، و(علائم الوقف)، و(السَّجْع)، و(الإدماج في الشعر)، وغير هذه من المباحث المفيدة الهامّة.

وطبع الكتاب لأول مرة في حياة المؤلف سنة ١٣٢٨ في ٤١٩ صفحة، وبعد وفاته مرتين تصويراً عن الأولى، ثم اعتنى به الشيخ أبو غدة، فحقّقه، وخرّج نصوصه، وصوّب أغلاطه، وفصّل جمله ومقاطعه، وشكّل عبارته وألفاظه، وعلّق عليه في بعض مواضع[1]، فجاء الكتاب بعد هذه الخدمات في ٩٠٩ صفحة.

---

[1] كما في ص ٣٦٦ـ٣٦٧، حيث قال المؤلف: «... غير أن مسلماً شَرَطَ الصحيحَ (فتَحَرَّجَ) من حديث الطبقة الثالثة، يعني الضعيف»، فعلّق عليه الشيخ بقوله:

«هكذا الصواب في الفعل: (فتَحَرَّجَ) بالتاء المثناة من فوق، ثم الحاء المهملة، ثم الراء المشددة المفتوحة، ثم الجيم، وبصيغة الفعل الماضي، أي: تَنَزَّه وتَباعد عن إخراج حديث الطبقة الثالثة، يعني: الحديثَ الضعيفَ.

ووقع في الأصل هذا الفعلُ محرّفاً تحريفاً فاحشاً مفسداً، مقبولاً لدى من يقرأ قراءةً عابرة! وهو: (فيُخرِجُ من حديثِ ...). وقد وقع هذا التحريف هنا تبعاً للمصدر المنقول منه، وهو «تدريب الراوي» في طبعته القديمة الأولى، ثم في طبعتيه الثانية والثالثة، فالحمد لله على توفيق الله. =

ثم ألحقَ به «رسالة في وصل بلاغات الموطأ» في نحو ٣٠ صفحة، وأَتبعَها الفهارس العامة للكتاب، محتويةً على ثمانية فهارس، فبلغ مجموع صفحاته ١١١٦ صفحة.

٣٦ ـ (١٦) «**مبادىء علم الحديث وأصوله**»، لِشَيخ الإسلام، محقق العصر العلامة المفسر المحدث الفقيه الشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي ثم الباكستاني المتوفى سنة ١٣٦٩، رحمه الله تعالى.

وهذا الكتاب مقدِّمةُ كتابِه العظيم: «فتح المُلهِم بشرح صحيح مسلم»، وهي مقدمة نافعة جامعة، تَهمّ الدارس لكُتب أصول السنة، فقد جمعتْ بين أجلّ مباحث المصطلح ومباحث الاجتهاد المبصِّرَة بفهم النصوص وتنزيلها منازلها.

كما اهتمّ جامِعُها بذكر مذهب الحنفية، في كثير من المسائل المختلَف فيها مع أدلتها عندهم. وقد اتفق أن مَن أَلَّفَ في مصطلح الحديث قبلَه جُلُّهم من السادة الشافعية، فذكروا تلك المسائل موجهةً بما يلاقي مذهبهم، لا تعصباً وتحيُّزاً، ولا إهمالاً وكسلاً، وإنما كان ذلك بدافع المعرفة والدراسة لمذهبهم.

فذكر المؤلف في هذا الكتاب في تلك المسائل مذهبَ الحنفية إلى جنب غيره من المذاهب، فأحسن وأجاد، ونوَّر الدارسَ بالوقوف على رأي الحنفية، وكم لهم من الرأي الرجيح والقول الصحيح في هذا العلم[1].

---

= ثم رأيت الحافظَ البِقاعيَّ رحمه الله تعالى قال في «النُّكَت الوَفِيَّة على شرح الألفية» للعراقي: «قولُه: (تَحَرَّجَ): تَفَعَّلَ، من الحَرَج بمهملتين وجيم، أي أزالَ الحرجَ، وهو الضِّيق الواقع مِن تلك الجهة، فتَرَكه واجتَنَبه، فلم يأْتِ بشيء من حديثهم، لئلا يَلزَمه بذلك ضِيقٌ بقلة الوثوق بكتابه، لطَردِ احتمال الضعف في كل حديث منه». ... وانظر بقيتها في (إفاداته اللغوية) ص ٦٥٨ ـ ٦٥٩.

[1] قلت: كآرائهم في مسائل: ١ ـ تقسيم الحديث إلى: متواتر، مشهور، خبر الواحد. ثم نقد خبر

وطُبعت هذه المقدمة باسم (مُقدِّمة فتح الملهم) أول مرةٍ في حياة المؤلف مع أصله «فتح الملهم» في بِجْنَوْر من الهند سنة ١٣٥٢ طبعاً حجرياً، وبلغتْ صفحاته في ١٠٨ صفحةٍ بالقطع الكبير، ثم طُبعت عدة طبعات في باكستان.

وأخيراً اعتَنى بها الشيخ أبو غدة، ففصَّل جُمَلها، وجعلَها في مقاطع صغيرة، وضبطَ ألفاظها المشكِلة، ورَبط بين مباحثه بالإحالة، وخرَّجَ نصوصَها، وعلَّق عليها ما يُكمِل فوائدها[1]، فجاءت المقدمة في ٦٩٢ صفحة، وطبعت في بيروت سنة ١٤٣٢ = ٢٠١١.

---

الواحد على المتواتر، والمشهور، والقواعد الشرعية.

٢ ـ عدالة الراوي وطرق إثباتها.

٣ ـ الجهالة وأنواعها وأحكامها، والاحتجاج بمساتير القرون الأولى.

٤ ـ أنواع الانقطاعِ ومفاهيمها، والاحتجاج بمراسيل أهل القرون الثلاثة الأُوَل.

٥ ـ الشذوذ والنكارة؛ مفهومهما ومدى أثرهما في الراوي والرواية.

٦ ـ أنواع العلةِ ومفاهيمها ... وما إلى ذلك.

وقد كُتب قريباً عن أصول الحنفية في الحديث عدة مقالات وكتب، ومن أحسنها: «دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية» بقلم: عبد المجيد التركماني.

(١) ومن تعليقاته المهمة الممتعة على الكتاب:

١ ـ بيان الفرق بين (الحديث) و(السُّنَّة). ص ٤٦ ـ ٤٨.

٢ ـ التنبيه على الفرق بين معنى (السنّة) في اصطلاح السلف المتقدمين، وبين معناها في اصطلاح الفقهاء المتأخرين. ص ٥١ ـ ٥٣.

٣ ـ بيان معنى (علم رواية الحديث) و(علم دراية الحديث). ص ٥٨ ـ ٦١.

٤ ـ تحقيق لفظة (البَتَّة) وتصحيح ضبطها. ص ٧٨ ـ ٨٠، وسيأتي تفصيله في (إفاداته اللغوية) ص ٦٤٧ ـ ٦٥٠، إن شاء الله تعالى.

٥ ـ تعليقه النفيس في تأييد القول بأن التواتر في الشريعة في الكثرة الكاثرة، لا كما يظن أنه في

أقل قليل، فقال: «... ومثاله ما ذكره هنا من **تواتر** السواك تواتراً عملياً، ومثله أيضاً زيارة القبر النبوي الشريف، وكذلك الأذان، وهكذا إطلاق اللحية في المسلمين، وسدل الحجاب في المسلمات، **كلها متواترة تواتُرَ توارُثٍ وعمل**.

ومثلها التحية بلفظ (السلام عليكم) بين المسلمين، وصلاة العيدين، وزكاة الفطر، والأضحية، كلها متواترة **تواتر توارث وعمل**. وهكذا كثير غيرها، كما قال الإمام الكشميري: التواتر في شريعتنا يفوت الحصر، ويعجز الإنسان أن يحصيه». ص ٩٢. وراجع (ص ١٥٥).

٦ ـ بيان مكانة الإمام أبي حنيفة وإثبات قوة حفظه في الحديث. ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

٧ ـ بيان وجاهة قول الإمام مسلم وقوته في الحديث المعنعن بشرطه. ص ٢٨٩ ـ ٢٩٢.

٨ ـ ترجمة الحافظ رزين العبدري، والتعريف بكتابه: «تجريد الصحاح»، والنقد عليه في زياداته المنكرة، ثم النقد على ابن الأثير الجزري في «جامع الأصول»، وعلى الخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح»، وعلى ابن الديبع في «تيسير الوصول»، وعلى محمد بن سليمان الرُّوداني في «جمع الفوائد»، في متابعتهم للحافظ رزين في إيراد تلك الزيادات. ص ٦٥٧ ـ ٦٦٠.

قلتُ: وانظر كلمةَ فصل وعدل في الحافظ رزين وكتابه: «تجريد الصحاح» فيما كتبتُ في «كلمة التحقيق» للمجلد الثاني من كتاب «جمع الفوائد» ١٦ ـ ٢٤، وأيضاً ما كتبه الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «تدريب الراوي» ٢: ٤١٦.

٩ ـ وقال ص ٦٦ ـ ٦٩ تعليقاً ـ بمناسبة كلام ـ: «... وبهذا يتبيّن لك خطأُ طائفة من الناشئة الحديثة الذين يَنفون وجودَ الأحاديث أو تراجمَ الرواة، ويحكمون على الأحاديث بأنها لا أصل لها، وعلى الرواة بأنهم مجاهيل؛ بمراجعة عدد من الكتب بإعانة الفهارس وتقليب الأوراق من المظانّ، ثم الاستدراك والردّ على الأئمة المتقدمين والتعالم عليهم وإساءة الأدب مع جنابهم، فليس هذا من أدب العلم في شيء، وإنما هو الكِبْر والإعجاب والغَطْرَسة ...».

وإليك مثالاً واحداً يُنبِىءُ عن شدّة تنقيب الحُفّاظ المعروفين وقوةِ استظهارهم، وسَعة اطّلاعهم فعلاً على كتب السنة، وحفظِهم واستحضارهم، مع كمال الأدب في الرُّدود، والاحتياط البالغ في الحكم على الحديث، والتقيُّد في لفظ إثباته أو نَفيه، والتحفّظ في ذلك:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، في أول «فتح الباري» ١: ١١، عند كلامه على حديث «إنما الأعمال بالنيات ...»، الذي افتتح به الإمام البخاري رحمه الله تعالى «صحيحه»،

ما يلي:

« ثم إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووَهِمَ مَن زعم أنه في الموطأ مغتراً بتخريج الشيخين له والنسائيِّ من طريق مالك.

وقال: ... حَكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفساً، وسردَ أسماءَهم أبو القاسم بن مَنده، فجاوز الثلاث مئة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرةً، عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبتُه مِن حديثِ سبع مئةٍ من أصحابِ يحيى.

قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ: وأنا أستَبعِدُ صحة هذا، فقد تَتبعتُ طرقَه مِن الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبتُ الحديثَ إلى وقتي هذا فما قدرتُ على تكميل المئة». انتهى.

وقال في «التلخيص الحبير» ١: ٥٥ عند كلامه على هذا الحديث أيضاً: «.... قلتُ: تتبعتُه من الكتب والأجزاءِ، حتى مررتُ على أكثرَ من ثلاثةِ آلافِ جزءٍ، فما استطعتُ أن أكمِّلَ له سبعين طريقاً». انتهى.

ففي كلام الحافظ هذا فوائد مهمة: فيه تتبُّع الحافظِ ابن حجر واستقراؤه، واستقصاؤه لطُرُق هذا الحديث من الكتب والأجزاء، حتى مرَّ على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، في البحث عن طُرقِ هذا الحديث، فلم يَبلُغ ما وقفَ عليه منها ـ مع تتبُّعه ـ سبعين طريقاً.

وفيه سَعةُ اطلاع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وقوةُ دأبه ويَقَظةُ ذِهنه وكثرةُ الكتب التي تصل إليها يدُه، وهكذا شأن الحفاظ المعروفين بالحفظ.

وفيه أدبُه البالغ وتَحفُّظه في اللفظ عند الردِّ على ما حكي عن أبي سعيد النقَّاش وأبي إسماعيل الهروي، حيث قال: «وأستبعد صحةَ هذا ...»، ولم يَجزم بنفي ذلك، ولا طعنَ عليهما أو على مَن حكى عنهما ذلك.

وفيه أيضاً أن بعضَ المحدثين يُطلِقون عباراتٍ وأعداداً في بعض الأحيان، هي من قبيل التخمين والتخيُّل، لا مِن قبيل السَّبْر والضبط، كما وقع فيما حُكي عن أبي النَّقاش وأبي إسماعيل الهروي.

فليَتأنَّ الطالبُ فيما يَكتبُه ولْيَتحفَّظ في أحكامه على الأحاديثِ والرواة، وليَتجنَّبِ الخِداعَ بكثرةِ الكتب والفهارس بدون الحفظ والاستحضار اللَّذين هما المطلوبُ في هذا الفن

٣٧ ـ (١٧) «**قواعد في علوم الحديث**»، للعلامة المحدث الفقيه الشيخ ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، المتوفى سنة ١٣٩٤، رحمه الله تعالى.

وهو كتاب جليل القدر، رفيع المقام، عظيم النفع والإفادة، فريد المعرفة في كثير من جوانبه وفصوله، جميل الترتيب والنظام، تَدارَكَ مؤلفه رحمه الله تعالى قسماً كبيراً من المباحث المُغْفَلَة في كتب مصطلح الحديث وعلومه، فنَظمها وقعَّدها.

وهو مقدِّمة حديثية للكتاب العظيم الفريد «إعلاء السنن»، فقامَ الشيخ أبو غدة بتحقيق هذه المقدمة، التي كان اسمها: «إنهاء السَّكَن إلى مَن يُطالِعُ "إعلاء السنن"»، وعدَلَ اسمها إلى «قواعد في علوم الحديث»، بإذن المؤلِّف رحمه الله تعالى، وجَمَّلَها بالتعليقات القيِّمة، والإفادات الغالية[1]، فأصبَحتِ المقدمة مرجعاً للعلماء والطلبة.

---

الشريف». انتهى كلام الشيخ.

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: إن الذي تَحاشاه الحافظ ابنُ حجر مِن الجزم في الاستدراك، والذي عُني به من التحفُّظ في اللفظ، هو الذي فاتَ اهتمامُه الشيخَ أبا غدة هٰهنا، فنسب إلى الأئمة التخمين والتخيُّل؛ من غير دليل، كيف وقد جاء عن الحافظ نفسه ـ كما في بعض نسخ «التلخيص الحبير» ـ ١: ٢١٨: طبعة دار الكتب العلمية ـ بعد قوله السابق: «هذا ما كنتُ وقعتُ عليه، ثم رأيت في «المستخرج» لابن منده عدةَ طرق، فضممتُها إلى ما عندي فزادت على ثلاث مئة»!.اهـ. فظهرَ بذلك فائدة عدم الجزم بالنفي، وبالله التوفيق.

[1] ومن إفاداته الماتعة في الكتاب:

١ ـ ضبطُ اسم كتاب: «إعلام الموقعين» على وجه الصحيح، والتنبيه على من أخطأ فيه. ص ٩٧ ـ ٩٩.

٢ ـ النقد على الإمام ابن تيمية في دعواه أن اصطلاح (الحسن) في الحديث أبدَعه الترمذي، ولم يكن قبله إلا صحيح أو ضعيف، وفي دعواه أن المراد بالضعيف في قولهم: «العمل

بـ(الضعيف) أولى من القياس»: الضعيفُ المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، أي: ما يقال له عند المتأخرين: (الحسن). ص ١٠٠ـ١٠٨.

٣ ـ تأييد صحة الاحتجاج بالمراسيل، وتقوية مذهب قبولها بشيء من التفصيل. ص ١٤١ـ١٤٦، و١٤٦ـ١٥٥.

٤ ـ تحقيق مسألة قبول الجرح والتعديل إذا كانا مبهمين، وترجيح القول الثاني في المسألة، وهو أن يقبل الجرح والتعديل مِن بيان سبب كل منهما؛ إذا كان الجارح أو المعدِّل عالماً بأسباب الجرح والتعديل والخلافِ في ذلك، مرضياً في اعتقاده وأفعاله. ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

٥ ـ بيان تساهل ابن حبان في التعديل، وتشدده في الجرح، والنقد على مَن عَكسه. ص ١٨٠ـ١٨٧.

٦ ـ النقد على المؤلف في قوله ـ ص ٢٢٥ ـ: «شيوخ الطبراني الذين لم يُضَعَّفوا في «الميزان» ثقات، صرّح به الهيثمي في "مجمع الزوائد"» اهـ. وهو تنبيه مهم، نبّه عليه المحقق في صفحة الاستدراك ٥٤٩ ـ ٥٥١.

٧ـ تحقيق مسألة رواية المبتدع؛ هل هي تقبل أم لا؟ ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

٨ ـ بيان معنى (الإرجاء)، وتقسيمه إلى السني والبدعي، والتفصيل في المسألة. ص ٢٣٥ـ٢٣٩.

٩ ـ بيان معنى كلمة (الصدوق)، وتعيين مرتبتها عند المحدثين. ص ٢٤٦ـ٢٤٨.

١٠ ـ الإلماع إلى أن أبا حنيفة قال فيه أبو داود صاحب «السنن»: (كان إماماً)، وكلمة (الإمام) مِن أعلى ألفاظ التوثيق والتعديل عند المحدثين، وإيراد الشواهد على ذلك. ص ٣٢١، مع تتمته في صفحة الاستدراك ص ٥٥٢ـ ٥٥٣.

١١ ـ بسط (مسألة خلق القرآن، وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين). ص ٣٦١ـ٣٨٠.

١٢ ـ ذكر تعصب الإمام البخاري وتحامله على الإمام أبي حنيفة وأصحابه. ص ٣٨٠ـ٣٨٤.

قلتُ: أ:ـ وأما ما علّقه الشيخُ على «ابن المَطري» ص ٢٩، ففيه كلام، انظر له ما سيأتي في (فوائد نافعة حول تراجم الرجال) ص ٦٤٢ ـ ٦٤٤.

ب:ـ وأما ما ذكره الشيخ ـ ص ١٦١، و٤٦٤ ـ تعليقاً على ترجمة أبي الزبير المكي في تأييد

وجاء الكتابُ بعد هذا التحقيق في ٥٥٥ صفحة، وطُبع عدة طبعات، أولها ١٣٩٢ = ١٩٧٢ في لبنان، وآخرها في بيروت سنة ١٤٢٨ = ٢٠٠٧.

٣٨ ـ (١٨) «**الإمام ابن ماجَهْ وكتابُه السنن**»، للعلامة المحدِّث الناقد المحقق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الباكستاني، المتوفى سنة ١٤٢٠، رحمه الله تعالى.

وكان هذا الكتاب طُبعَ أولاً في باكستان والهند بعُنوان «ما تَمسّ إليه الحاجة لِمَن يُطالِع سُنَن ابن ماجَهْ»، وكان فيه مباحِثُ مُهِمّة عن تاريخ علمِ الحديث في القرون الثلاثة، وكتابتِه وتدوينه، وشروطِ الأئمة الفقهاء الأربعة، والأئمة المحدثين أصحابِ الكتب الستة، مع فرائد وفوائد تَهُمُّ المحدثَ والفقيه معاً.

فرَغِب الشيخ أبو غدة في نشره وإخراجه في البلاد العربية بطباعة الحروف، مع تمييز مقاطعه، وضبطِ كلماته، وتفصيل جُمَلِه، وبدّل عُنوان الكتاب إلى «الإمام ابن ماجهْ وكتابه السنن» بإذن من المؤلف.

وخرَجَ الكتابُ مخدوماً بهذه الخِدْمات العلمية ـ مع مقدمةٍ ضافية في تعريف الكتاب والمؤلف، وتتمةٍ مهمةٍ بالغة نحو ٣٠ صفحة في تخريج حديث: «أن النبي صلّى الله عليه وسلم كان يَرفعُ يديه إذا افتتحَ الصلاةَ، ثم لا يَعود» وإثباته وتقويته، ردّاً على الشيخ الألباني رحمه الله تعالى حيث حاوَل إبطالَه وتوهيتَه ـ من بيروت سنة ١٤١٩ في ٣٨٣ صفحة، بعد وفاة المحقق[1].

٣٩ ـ (١٩) «**لَمَحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**»، بقلم الشيخ نفسه.

---

كونه مدلِّساً، ففيه نظر أيضاً، ينظر له ما حققه تلميذه الشيخ محمد عوّامة حفظه الله تعالى في ترجمته في «الكاشف» (٥١٤٩).

[1] ولم يُعلِّق على الكتاب إلا كلماتٍ يسيرةً معدودةً في بعض المواضع، معلِّلاً بـ«أني لم أر هذا الكتاب في حاجة إلى التعليقِ عليه والإيضاحِ لمباحثه، لأنه جاء مستوفىً واضحاً في مبانيه ومعانيه».

وهذا الكتاب قال فيه الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان: «كشفَ فيه عن نقطة مهمة في تاريخ علم الحديث الشريف، أبان فيه عن أسباب الوضع في علم الحديث، وكما يقولون: (رُبَّ ضارّةٍ نافعةٌ) فقد حَفزَ هذا علماءَ الحديث، واستَنهضَ هِمَمهم لإيجاد العلوم والوسائل التي تَكشِف الوضاعين في علم الحديث، بحيث لا تترك مجالاً للدسّ في السنة النبوية المطهرة، ونسبةِ ما لا تصح نسبتُه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أظهرَ رحمه الله فيه إبداعاً فكرياً، وحقائق لم تكن جليَّةً، وتَوصَّل مِن خلالها إلى أنه كان من نتيجة ذلك تأسيسُ علوم الحديث وتطوُّرها بشكل دقيق، تتابَعَ في التأليف فيها العلماء من تلك العلوم:

١ـ علم الإسناد. ٢ ـ تأريخ الرواة ووَفَياتهم. ٣ ـ نقد الرواة وبيان حالهم من تزكية وتجريح. ٤ ـ سَبْر متن الحديث ومعناه. ٥ ـ علم الجرح والتعديل. ٦ ـ علم علل الحديث. ٧ ـ علم مصطلح الحديث. ٨ ـ تأليف الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضاعين.

وبعد الدراسة الواسعة المسهبة للكثير من الموضوعات المهمة بالنسبة لما يتعلق بسند الحديث ومتنه ومعناه ذَكَرَ الأمارات التي يَعرف بها العلماءُ الحديثَ الموضوعَ، ونَبَّه على بعض الضوابط والمَعايير في إيقاظ حِسِّ طالب العلم، لتُعطيه ملكةَ التمييز بين الصحيح والمكذوب من الحديث». انتهى بتصرف يسير.

وختمَ الكلامَ بذِكر أن هذه القواعدَ والضوابطَ وتلك الجهودَ العلميةَ ...، إنما كانت لِحفظِ السنة المطهَّرة من التحريف والتبديل والتزيُّد والتقويل، وذلك مصداقُ قولِه تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

وطبع الكتاب أربع مرات، آخرها سنة ١٤١٧ في بيروت، مزيدة من التحقيق والتعليق في ٣١٤ صفحة، بزيادة ١٤٦ صفحة عن طبعته الأولى.

٤٠ ـ (٢٠) « **الإسناد من الدِّين** » بقلم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

بيَّن فيه فضلَ الإسناد، واختصاصَ الأمة المحمدية بهذا الشرف، واهتمامَ العلماءِ به في تلقِّي الحديث الشريف وفي غيره من العلوم، ونَبَّه فيه إلى مباحِثَ هامة تتصلُ هذا الموضوع، وإلى أوهامٍ بالغة وتحريفاتٍ عديدة وقعت لبعض العلماء[1].

---

[1] قلت: ومن أهم الإفادات في الكتاب:

١ ـ تحقيق اسمَيْ الصحيحين واسم جامع الترمذي. ص ١٢ ـ ١٤.

٢ ـ تصحيح نسبة « الدَّغُولي » ـ ص ٢٢ ـ بأنها بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة، كما جاء هكذا في « الأنساب » وغيره، لا كما وقع في « اللُّباب في تهذيب الأنساب » بفتح الدال المهملة والغين المعجمة؛ بإسقاط لفظة (ضمّ) قبل (الغين المعجمة)، ثم اغترّ به الزُّرقاني في « المواهب » ٥: ٤٥٣، والكتَّاني في « الرسالة المستطرفة » ص ١٣٦، وغير واحد من العلماء المعاصرين.

٣ ـ تحقيق ترجمة (محمد بن حاتم بن المظفر) شيخ الدَّغُولي، وأحدِ علماء القرن الثالث، القائل بهذه الكلمة الخالدة: « إنَّ الله تعالى قد أكرمَ هذه الأمة، وشرَّفها وفضَّلَها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلِّها قديماً وحديثاً إسنادٌ موصول، إنما هو صُحُف في أيديهم، وقد خَلطُوا بكُتبهم أخبارَهم ».

٤ ـ النقد على الزُّرقاني في « المواهب » ٥: ٤٥٥ في تعيين شخصية (أبو بكر محمد بن أحمد)، كما سيأتي تفصيل ذلك في (بعض الاستدراكات عليه) ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

٥ ـ التنبيه على تحريف وقع فيه غير واحد من العلماء، في كنية (أبي اليُمْن الكندي)، فقد تحرف على بعضهم بـ(أبي اليَمِين)، وفي بعض المصادر إلى (أبي اليَمَان). ص ٤٦ ـ ٤٧.

٦ ـ التنبيه على حديث موضوع استند إليه كبار من العلماء، وهو: « إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بسندِه ». ص ٥٠ ـ ٥١.

٧ ـ التنبيه على تحريف وقع في كلام الإمام ابن المبارك: « لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء،

وطُبع في بيروت سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢ في ٧٤ صفحة.

٤١ ـ (٢١) « **صفحة مُشرِقَة من تاريخ سَماع الحديثِ عند المحدثين** »، بقلم الشيخ نفسه.

هذه رسالة لطيفة طريفة، أورَدَ فيها نصّاً مِن نصوص سَماع الحديث الحديث الشريف وتَلَقِّيه عن أئمته بالمشافهة والإسناد، جاء ذلك النصُّ في آخر المجلد الثامن، من الكتاب العظيم: « السنن الكبرى » للإمام البيهقي رحمه الله تعالى. رواه عنه بالسند إليه الحافظ ابن الصلاح في دار الحديث الأشرفية بدمشق سنة ٦٣٤، وتَحَمَّله عنه وسَمِعَه منه عدد كبير ٩٣ طالباً، مِن شيوخ العلم والحديث

---

فإذا قيل له: مَن حدّثك؟ (بَقِيَ)! »، أي ساكتاً مفحَماً، أو بقي ساكتاً مبهوتاً منقطعاً عن الكلام. ص ٥٢ ـ ٦٢. وانظر المزيد عنه في (نماذج انتقاداته) ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.

٨ ـ التعقب على المؤرِّخ الزِّرِكْلِي في قوله في ترجمة محمد بن إبراهيم بن عبدوس القَيرواني، المولود سنة ٢٠٢، والمتوفى سنة ٢٦٠: « مِن أكابر التابعين ». قال الشيخ: « وكيف يكون من أكابر التابعين مَن يُولَد بعد المئتين؟! ولكنها الغفلة التي لا يخلو عنها الإنسان! وإنما وقع له هذا الغلط، بسبب ما جاء في ترجمته عند مَن ترجموه: « قال أحمد بن زياد: ما أظن كان في التابعين مثلُه؟ ». قال القاضي عياض في « ترتيب المدارك » في ترجمته عقب هذه الكلمة: « يعني في الفضل والزهد. وهذا غلوّ ». انتهى. ص ٥٩.

٩ ـ التنبيه على تحريف وقع في اسم عبد الله بن (الطُّبْنة)، حيث تحرف في بعض المواضع إلى: « الطيبة »، وعلى بعضهم إلى: « الطبية »!. ص ٥٩.

١٠ ـ التنبيه على تحريف وقع في نسبة « القِبْرِيانِي »، حيث جاء في بعض الكتب: « الفِرْيابي »!. ص ٦٠.

١١ ـ التنبيه على ما وقع من التحريف في « فُوْران » ـ وهو لقب ـ فوقع في بعض المصادر: « فَوْزَان »، وفي بعضها: « بُوران ». ص ٦٩.

وطُلاّبه، في مجالس بَلغتْ في المجلد الثامن فقط ٩٠ مجلساً[١].

واستَوعب فيها ـ كالمَدخل للموضوع ـ كُلَّ ما يتصل بالموضوع استيعابَ ناقد خبير، وسيع النظر البصير، فهو صفحةٌ مُشرِقةٌ ـ بل كتابٌ مضيءٌ ـ يُعرِّف الخلفَ بعِناية السلفِ في نقل العلوم الشرعية المطهرة، حتى في الكلمة الواحدة، وحِفظِها وضبطِها وحِياطتِها من التصحيف والتحريف، ودرسَ فيها نموذجاً من السماعات الحديثية للحافظ ابن الصلاح[٢].

---

[١] أما مجالس الكتاب في المجلدات العشرة فقد بَلغت ٧٥٧ مجلساً.

[٢] ومما جاء في الرسالة من النوادر أن ناسِخَ هذه السماعات قد لاحَظَ الدقة إلى الغاية، في ضبط أسماء السامعين، ص ١٢١ ـ ١٣٤، حيث قدّم أولاً: أسماءَ مَن حضروها قراءةً وسماعاً، فكتب:

١ ـ « ... عَلم الدين أبو الحسن عليّ بن أحمد بن محمد العطار الإشبيلي.

٢ ـ وشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي.

٣ ـ وشرف الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الموصلي.

٤ ـ وموفق الدين أبو الفتح نصر بن عز الدولة بن عيسى الحنفي .... وهكذا عدّ غير واحد.

ثم كتب الاستدراك هكذا:

« ما خلا "عَلم الدين علي بن أحمد بن العَطار الإشبيلي، المبدوء باسمه، فإنه حضر مجلس السماع، ونَسخ في بعض، وآخرين من هؤلاء بفوات، وموفق الدين نصر بن عزّ الدولة الحنفي، فاتَه ـ المجلس ـ الحادي والسبعون بعد خمس المئة ».

ثم ذكر غيرهم ممن فاتَهم بعض المجالس أو السماعات، فقال:

« أ ـ ونَسَخَ ونام منهم: زين الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن هارون بن محمد التغلبي، ما خلا المجلس الحادي والأربعين بعد خمس المئة ـ يعني: حضر المجالس كلها، وكان ينسخ فيها، ما خلا المجلس ٥٤١، فنام فيه، أو لم ينسخ فيه، أو لم يحضر فيه. والله أعلم ـ ...، وجمال الدين عبد المعطي ...، ما خلا المجلس الثامن والثمانين ... هكذا عدّ ٢٠ طالباً ... =

وطبعت الرسالة سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢ ملحقةً بآخر كتابه: «الإسناد من الدين»، وبلغتْ مجموعُ صفحاتها ٢٢٥ صفحة.

٤٢ ـ (٢٢) «**التحرير الوجيز فيما يَبتغِيه المستجيز**»، للإمام العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، المتوفى سنة ١٣٧١، رحمه الله تعالى.

---

= ب ـ وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون حالة السماع، منهم من نسخ في جميع مجالس السماع، ومنهم من نسخ في بعضها. فمنهم: ... فعدّ ٩ طلاب.

ت ـ وآخرون من هؤلاء بفوات، منهم: فعدّ ١٤ طالباً.

ث ـ وسمع هذا المجلد طائفة كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع، منهم: فعدّ ٦ طلبة.

ج ـ وآخرون من هؤلاء بفوات، منهم: فعدّ ٧ طلاب.

ح ـ وسمع هذا المجلد ـ الثامن ـ طائفة كان النوم يعتريهم حالةَ السماع أحياناً، منهم: فعدّ ٣ طلبة.

خ ـ وآخرون من هؤلاء بفوات، منهم: فعدّ ١٠ طلاب.

د ـ وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون في بعض مجالس السماع وينامون ويتحدثون»، ولهم فوات أيضاً، منهم: فعدّ ٨ طلاب.

ذ ـ سمع هذا المجلد ثلاثة كان النوم يعتريهم أحياناً حالة السماع، وكانوا يتحدثون أحياناً، ولهم فوات، وهم: ... فعدّ ٣ طلبة.

وقد علّق الشيخ أبو غدة ص ١٢٣ على قول الناسخ: «ونسخ ونام منهم» المذكور أولاً:

«أقول: هذا النوم الذي كان يعتريهم بعد النَّسْخ، أو حالةَ السماع أحياناً، هو في الأغلب الأكثر ليس من الكسل والتواني وقلة الاهتمام بالسماع والمسموع، وإنما هو من التعب والجهد الذي يَلحقهم ويُلاحقهم في الانهماك في الطلب والتحصيل، لأنهم كانوا يقومون قبل الفجر لما تيسر من قيام الليل، ثم يتابعون لصلاة الفجر، ثم يحضرون المجلس من بعد الصلاة إلى الضحى العالي أو أقلّ قليلاً أو أكثر، فلذلك يلحقهم الونى والفتور، فيغلبون على أنفسهم ...».

وهو ثَبَت فريد نفيس قصدَ به تسجيلَ بعض مروياته لمستجيزيه، وترجمَ فيه لبعض شيوخه ومجيزيه ـ من الأتراك وغيرهم ـ، وهو متميِّز عن كثير من أثبات المتأخرين، حيث ذكرَ في خلاله فوائدَ من الفرائد، ونبَّه على جملة من قلائد الخرائد، وحذَّر فيه من الرواية عن الجانّ، أو دجاجلة المعمَّرين، أو الإجازة لأهل العصر أو لمن سيُولَد.

وطبع الكتاب أول مرة في سنة ١٣٦٠ في ٤٧ صفحة، ثم اعتنى به الشيخ أبو غدة بضبطه وتفصيله، وصنع له فهارس عامة، وألْحَق به بعض الإجازات العلمية النادرة من الكوثري لبعض تلاميذه، فصدرت الطبعة الجديدة لهذا الثبَت سنة ١٤١٣ = ١٩٩٣ في ١٦٠ صفحة[١].

٤٣ ـ (٢٣) **« السُّنة النبوِيَّة وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريفُ بحال « سنن الدارقطني »**، للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

الكتاب صغير الحجم، فريد في موضوعه، إذ أنه تصحيح لمفهوم معنى (السنة) النبوية الواردة نصّاً بهذه الكلمة في بعض الأحاديث والآثار[٢]، فقد اختلط

---

[١] وَرد في هذه الرسالة الحديثُ المشهور المسلسل بالأولية: « الرَّاحِمُون يَرحَمُهم الرحمنُ، ارْحَمُوا مَن في الأرضِ، يَرْحَمُكُم مَن في السماء »، فقال مؤلِّفه الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى: « الرفعُ أقوى من الجزم روايةً وأبلغ درايةً ... ». أي في قوله: « يرحمكم ».

قلت: لأن صورة الجزم يلزم فيها تعليق رحمة الله تعالى على رحمة العبد، وقد أشار إليه العَجَلوني في « كشف الخفاء » ١: ١١٩ (٢١٤)، حيث قال: رُوي « يرحمكم » مرفوعاً على الاستئناف البياني، ويجوز جزمه لوقوعه في جواب الأمر، لكن ذكر في « الإسعاف » أن الرواية بالرفع، وكذا نقلَه البيلوني عن العمادي؛ على أن الجملة ـ أي « يرحمكم مَن في السماء » ـ دعائية، فاعرفه.اهـ. والله أعلم.

[٢] مثل: ١ ـ حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: « النكاح من سنتي ». =

معناها على بعض المعاصرين والفقهاء بالمعنى الفقهي الاصطلاحي.

كما عرَّف فيها بحال «سنن الدارقطني»، وبيَّن المفارقاتِ بينها وبين السنن الأربعة: «سنن» أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وطبع ببيروت سنة ١٤١٣ = ١٩٩٢ في ٤٥ صفحة.

٤٤ ـ (٢٤) «**تحقيق اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي**»، بقلم الشيخ نفسه.

وهذا من الكتب التي لم يُسبَق الشيخ إلى موضوعها، وهو موضوع له أهميتُه البالغة في تشخيص معالم هذه الكتب العظيمة والمصادر المعتبرة في رواية الحديث، ويَكشِف الكتابُ عن بُنى هذه الكُتبِ وما أُسِّستْ عليه في تدوينها وتأليفها ومقاصدها، ويَدفع عنها أوهاماً تَسرَّبَتْ إلى بعض العلماء بسبب الغفلة عن أسمائها الكاملة الدقيقة وما اشتملتْ عليها[1].

وطبع في بيروت سنة ١٤١٤ = ١٩٩٣ في ٩٦ صفحة.

٤٥ ـ (٢٥) «**الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**»، لِوَاضعِه العلامة المحقق الأديب أحمد زكي باشا، المتوفى سنة ١٣٥٣، رحمه الله تعالى.

---

= ٢ ـ وحديث أنس رضي الله تعالى عنه: «... مَن أحيا سُنَّتي فقد أحبَّني».

٣ ـ وحديث عمرو بن عوف رضي الله تعالى عنه: «... فطُوبى للغُرَباءِ الذين يُصلِحون ما أفسدَ الناسُ مِن بعدي مِن سُنَّتِي».

٤ ـ وحديث العِرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه: «... فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المَهدِيِّيْن».

٥ ـ وحديث أنس رضي الله تعالى عنه: «... فمَن رَغِب عن سُنَّتِي فليس مني». ... وهكذا في أكثر من خمسة عشر نصّاً.

[1] فقد حقّق الشيخُ في الكتاب أسماء: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، كما سيَرِد في (تصحيح أسماء الكتب) ص ٦٦٤، إن شاء الله تعالى.

وهي رسالة نادرة في موضوعها، تَحوي تأصيلاً وتقعيداً لعلامات الترقيم، وأعاد الشيخ أبو غدة تصويرَها سنة ١٤٠٧ عن طبعتها النادرة الأولى سنة ١٣٣٠، ثم قدّم لها، وأضاف فيها إضافاتٍ نافعة وفوائد ماتعة تتعلق بالموضوع[1]، وألْحَق بآخِر الكتاب مقالةً أفاد فيها (اختيارات واستحسانات في شؤون طباعة الكتب)، وصدرت الطبعة الثانية في بيروت سنة ١٤١٦ = ١٩٩٥ في ٥٥ صفحة.

٤٦ ـ (٢٦) «**تصحيح الكتب، وصُنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضَبطِ الكتاب، وسَبْق المسلمين الإفرنجَ في ذلك**»، للعلاّمة المحدِّث الشيخ أحمد شاكر، المتوفى سنة ١٣٧٧، رحمه الله تعالى.

وهي رسالة مفيدة كتَبَها الشيخ أحمد شاكر في مقدمة شرحه لـ«سنن الترمذي»، وأراد بها ـ بدافع غيرته الإسلامية وعصبيته الإيمانية ـ أن يَكشِف حالَ

---

(١) ومما قاله الشيخ في مقدمة الكتاب ـ ص ٦ وما بعدها ـ قوله:

«استخرج المؤلف الأستاذ أحمد زكي باشا رحمه الله تعالى، أصلَ موضوع (الترقيم) مِن (علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم)، فقد رسم حُذَّاق القراء للقرآن في هذا العلم قواعدَ وضوابطَ للبدء بالتلاوة وللوقف وما يتصل بذلك، مما يُعين على فهم المعاني، وتذوُّق الكلام الرباني، وكان مسدَّداً في هذا كلَّ التسديد، فكان اعتماده على (علم الوقف والابتداء) اعتماداً صحيحاً سَوِيّاً.

ولكنه ـ رحمةُ الله تعالى عليه ـ قصَّر إذ قَصَر اعتمادَه على علم (الوقف)، ولم يتجه معه إلى (علم مصطلح الحديث النبوي الشريف)، وفيه ما يتصل بشأن (الترقيم)، ولو اتجه إليه لزاد استخراجُه قوةً، واعتماده دليلاً، وإثباته حجةً في سَبْق علماء المسلمين الإفرنجَ إلى رعاية الوقف والابتداء والفواصل وما يتصل بذلك في القراءة والكتابة من قبل نحو ألف سنة.

ولذا رأيتُ من المناسب المفيد أن أورد أحدَ النصوص من (علم المصطلح)، تعزيزاً لِما أصَّله المؤلف بالوقف والابتداء، وإعلاماً بذلك لِمن لا يعرفه من القراء».

المستشرقين فيما ظهروا فيه، من الإتقان وحُسنِ الإخراج وضبط النص وصُنع الفهارس العامة للكتاب، بسبقِ المسلمين لهم في ذلك سبقاً بعيداً، ليَذهب الافتتان الكبير بهم، الذي استحوَذَ على عقول كثير من أهل العلم والمثقفين، فضلاً عن الطلبة والناشئين.

فاعتنى بها الشيخ أبو غدة، وعلّق عليها[1]، وأضاف إليها إضافاتٍ نافعةً عن الفهارس العامة، واختياراته واستحساناته في شؤون طباعة الكتب، صدرت

---

[1] ومما علّقه على الكتاب:

١ ـ قولُه في ص ١١: «قال عبد الفتاح: هذا الثناء والمدح لمطبوعات المستشرقين واعتنائهم بإخراجها، الذي بدأ هنا شيخنا رحمه الله تعالى يتكلم عنه، ويطول الكلامُ فيه نحوَ صفحتين: لا تَحسبه مِن باب إعجابه وافتنانه بالمستشرقين كما وقع لبعض الناس، فهو مِن أعرف الناس بهم وبمقاصدهم مما يحققون وينشرون، وسيُشير إلى أفاعيلهم في المسلمين وبلاء المسلمين بهم، في آخر كلامه عنهم.

ولكنه يذكر إتقانَهم ودقيقَ عملهم، ليُبيِّن أنه ليس صادراً من ذاتيّتهم العلمية أو مناهجهم التعليمية، وإنما هو مأخوذ بأصولِه وفصولِه مما رسمه العلماء المحدثون الحُذّاق قديماً من القرون الهجرية الأولى، في طريقة ضبط الكتب وتصحيحها ونقلها وكتابتها ومقابلتها، والإشارة إلى اختلاف نسخ الكتاب، وما فيه مِن نقص أو زيادة أو مغايرة أو غير ذلك.

فهو يُصوِّر صنيعَ المستشرقين المستَحسَنَ، ليُبيِّن أنهم أخذوه، ونحن أهلُه ومؤسِّسوه، ولكن هجرناه وجهِلناه! فعُرِف بهم! ونَسبَه بعضُ الجاهلين للواقع وغيرُ العارفين إليهم! فاقتضى منه ذلك كتابةَ هذه الصفحات».

٢ ـ وقولُه في ص ٣٠: «قال عبد الفتاح: هذه المصطلحات والرموز الدقيقة التي اصطلحوا عليها لتأكيد صحة الصحيح، أو للإشارة إلى الشك في صحة الكلمة، أو لبيان السَّقَط، أو لغير ذلك، لم تكن إلا نتيجةَ الدرس والنظر والمباحثة في قرون طويلة، ووقائع متعددة، تَعاركت فيها الأنظار والأفكار، فأَنتجت مثل هذه الدقائق والضوابط، فجزى الله آباءنا

العلماء عن العلم وضبطِه ودقة الأمانة في نقله التي تفرَّد بها المسلمون خيرَ الجزاء.

وعلى هذا فما عُرِف في أيامنا باسم (علامات الترقيم)، وظُنَّ أنه مِن إبداع الغربيين، وأنهم سبقونا إليه، هو في أصله موجود عندنا من ابتكار المسلمين: محدِّثين أو قُرّاءً لكتاب الله تعالى وحَفَظَةً لكلامه الكريم.

ويَتبيَّن هنا مِن كلام الشخ الإمام ابن الصلاح أن المحدثين لَحَظوا علامات الفصل بين الأسماء في كتاباتهم وكتبهم وأصولهم القديمة، فتكون هذه العلامات ـ على ضآلتها ـ دالةً على سَبْق المسلمين إليها قبل اختلاط الغرب والإفرنج بهم ... إلخ».

٣ ـ وقولُه في ص ٣١ تعليقاً على كلمة القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله تعالى قال: (قال أصحابنا: الحَكّ تُهمة): «انظر كيف تجب المحافظة على الأمانة العلمية، وكيف كانوا يحترسون من التهمة أن تتوجه إليهم ولو بحَكٍّ كلمة دخيلة على الكتاب.

ولقد وُجد في زماننا هذا طائفة من المُحكِّكين (المحققين) يتصرفون في بعض الكتب، فمنهم من يحذف من الكتاب، ومنهم من يزيد فيه، ومنهم من يغير فيه ويبدل كلاماً بكلام؛ إذا لم يُعجبه، أو جاء على غير مشربه، أو كان ذلك أنفع له تجارةً ومالاً، كما وقع هذا من (محمد ومحمد ناصر وحمد ...)، وأمثالهم، فإنا لله من ضياع الأمانة في العلم!.

٤ ـ وقولُه في ص ٤٢ تعليقاً على كلام الشيخ أحمد شاكر: (وصُنعُ الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف، والفهارس مفاتيح الكتب، وللمستشرقين الفضلُ الأول في تطبيقها على المطبوعات العربية، أعانهم على ذلك وجودُ المطابع)، علّق عليه الشيخ بقوله: «سيَتبيَّن لك بجَلاء ووضوح أن هذه (الفهارس العامة) قد سبق إلى ابتكارها المسلمون قبل نحو ٨٠٠ عام، كما ستراه فيما يأتي ص ٧٦، أثناء كلامي على (فهارس جامع الأصول في أحاديث الرسول)، للعلامة ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦، ولو وقف شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى على (فهارس) هذا الكتاب لَمَا أضاف إلى المستشرقين إلا الاختلاسَ أو الاقتباسَ!».

ثم أورد الشيخ في الصفحة المشار إليها نماذجَ من فهرسة ابن الأثير، وقد جاء فيها فهارس الكتب، والأبواب، والألفاظ المشهورة، والأعلام؛ كلها مرتبة على حروف المعجم.

٥ ـ وإفادته في ص ٤٣: حول كلمة (القاموس). =

الطبعة الأولى ببيروت سنة ١٤١٤ = ١٩٩٣ في ١١١ صفحة، والثانية بمصر سنة ١٤١٥ = ١٩٩٥، والثالثة ببيروت سنة ١٤٢٨ = ٢٠٠٧.

**ج ـ: الجرح والتعديل:**

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تقدمة الطبعة الثالثة لرسالة « قاعدة في الجرح والتعديل » ص ١١:

« وكان مِن فضل الله تعالى عليّ: أن قمتُ بخدمةِ أول كتاب مستقل جمعَ جملةً كبيرةً مِن قواعد الجرح والتعديل ... »، ولقد صدق رحمه الله تعالى، وقد تَيسَّر له بعد ذلك أن قدَّمَ للمكتبات الإسلامية الحديثية سبعةَ كتبٍ في قواعد الجرح والتعديل، أذكرها مرتبةً حسب تاريخ صدورها:

٤٧ ـ (١) « **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** » للعلامة اللكنوي.

وهذا الكتاب هو أولُ كتاب مستقلّ أُلِّف في موضوعه الهامّ، وأدّى خدمةً عظيمةً لدراسي الحديث الشريف ورجاله، وبخاصةٍ معرفةَ قواعدِ الجرح والتعديل، فكان هذا الكتابُ هو المرجع الرائد في موضوعه على كثرة ما تَلاحَق من التآليف بعده في الموضوع من المعاصرين المجيدين ...................

---

= ٦ ـ وفي ص ٤٥: حول لفظ (المعجم).

٧ ـ وفي ص ٤٥: في توضيح لفظ (الفِهرس). وستَرد هذه الإفادات في (إفاداته اللغوية إن شاء الله تعالى).

٨ ـ وتنويهُه بنُبوغ الأستاذ الشيخ مصطفى علي البَيُّومي المتوفى سنة ١٣٧١ في إبداع الفهارس العامة، والتعريف ببَعض أعماله المنجزة في الفَهْرَسة. ص ٦٥ ـ ٧٤.

٩ ـ وتعريفه ببعض كتب الفهارس والأطراف القديمة ـ المتداولة الآن ـ مما يدل على أن هذه الأعمال من ابتكار المسلمين، لا من إبداع المستشرقين الغربيين، كما ظن بعض المغترّين بهم.

وغير المجيدين[١].

وهو الكتاب الذي بدأ به ظهور الشيخ أبو غدة في عالم التحقيق وطبعِ النادر من الكتب[٢]، وهو الكتاب الذي اقترح فيه بعضُ العلماء على الشيخ أبي غدة أن يجعل تعليقاته عليه كتاباً جديداً مستقلاً يَندرج فيه الأصل! لكن الشيخ المتواضع رحمه الله تعالى اعتذرَ منهم قائلاً: « إن إتمام بناء الآباء خيرٌ مئةَ مرةٍ من إنشاء البناء من الأبناء »[٣].

---

[١] قال الشيخ أبو غدة في تقدمته لكتاب: « سِباحة الفكر » ص ٥: « ـ الرفع والتكميل ـ هو أولُ كتابٍ أُلِّفَ في موضوعه، ولم يُسبَق إليه، على تَمادِي العُصور ووَفرة الحُفَّاظ الناقدين المؤلفين في علوم الحديث ».

وقال في تقديمه لكتاب « جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل » ص ١٢ ـ ١٣: « ... كتاب « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » للإمام عبد الحي اللكنوي، الذي أكرمني الله تعالى بخدمته والتعليق عليه، وجعلَه منهلاً ثرّاً للوارِدين في موضوعه ... ولقد شَهِدتُّ غيرَ واحد يَرجعون إلى هذا الكتاب الفذّ، ويَستقون الكثيرَ منه ومن تعليقاتي عليه، ويَنقلُون منه كثيراً من العبارات بحروفها، ولا يُشيرون لذلك، غمطاً لأمانة العلم وخادميه! وقديماً قالوا: "من الأمانة في العلمِ عَزوُه إلى قائله أو ناقله" ولكن الأمانة اليوم قلّت بتسلُّط غير أهل العلم على كتب العلم، فإنا لله . . . ».

[٢] كما تقدم ذكر ذلك في كلام الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى، ص ٥٢.

[٣] وقد حقق الشيخُ الكتابَ على وجه يليق بشأن الكتاب، وأضاف إليه تعليقات ضافية وإفادات غالية، توافرت فيها الفوائد الماتعة والقواعد النادرة، وقد جاءت جملة من تلك التعليقات كالرسائل الصغيرة المستقلة طولاً وبحثاً واستيفاءً وجمعاً، مثل:

١ ـ القاعدة الفارقة بين قولهم في الحديث في كتب أحاديث الأحكام: (لم يصحّ)، وقولهم فيه في كتب الموضوعات والضعفاء والرجال: (لم يصحّ). ص ١٩١ وما بعدها.

٢ ـ وبيان المراد الصحيح الصواب من قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيء). ص

٢١٣ وما بعدها.

٣ ـ وأن سكوت المتكلّمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأتِ بمتن منكر يعدّ توثيقاً له. ص ٢٣٠ وما بعدها.

٤ ـ وذكر طائفةٍ كبيرة ممن قال فيه ابن حزم: (مجهول)، وهو معروف. ص ٢٩٦.

٥ ـ وذكر شيء من منهج الحافظ الذهبي في «الميزان». ص ٣١٥ وما بعدها، وص ٣٤٢ وما بعدها.

٦ ـ وذكر شيء من منهج الإمام البخاري في «التاريخ الكبير». ص ٢٠٨ ـ ٢١٠، وص ٣٤٨ ـ ٣٥٠، وص ٣٨٨ ـ ٤٠٥.

٧ ـ ودراسة جملةٍ وافرةٍ من الألفاظ الاصطلاحية المنثورة وجمعها وتقعيدها ... ص ١٢٩ ـ ١٨٥ في تعليقات متعددة متفرقة.

كما بسط أيضاً في بيان:

٨ ـ تعنّت بعض المتكلّمين في الرجال وتعصّبهم على أهل الفقه والرأي. ص ٧١ ـ ٩٢.

٩ ـ ودَسِّ ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في بعض نسخ «الميزان» للذهبي، وتعزيزِ نفيها عن «الميزان» بدلائل واضحة وبراهين قاطعة. ص ١٢١ ـ ١٢٧. =

١٠ ـ والقاعدة الفارقة بين قولهم في الراوي: (فلان أوثق منه) بتعيين المفضَّل، وقولهم فيه: (غيرُه أوثق منه) من غير تعيين المفضَّل. ص ١٨٠ وما بعدها.

١١ ـ ونماذج متعددة من الجرح المردود، للإبهام، أو لاختلاف العقيدة، أو للتهافت والتناقض، أو للمعاصرة، أو نحو ذلك. ص ٢٦٦ ـ ٢٧١، وص ٤٠٩ ـ ٤١٧ متفرقةً.

١٢ ـ وشرحِ قول الذهبي: (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة). ص ٢٨٦ وما بعدها.

١٣ ـ وبيانِ مراد البخاري من قوله في الراوي: «فيه نظر».

١٤ ـ ومعنى الإرجاء السُّنِّي والإرجاء البدعي. ص ٨١ ـ ٨٢، وص ٣٥٢ ـ ٣٥٦.

١٥ ـ وتعنّتِ بعض المحدثين في ردّ الحديث لمخالفة ظاهِره لحديث آخر، وقد بيَّن الشيخ سبب ذلك، وهو: أنهم تجاوزوا ما يُحسِنونه ـ وهو أمر الإسناد والرواية ـ إلى ما لا يُحسِنونه ـ وهو

وكان أصله في نحو ٢٠ صفحة، فخرج بعد الخدمة له والتعليق عليه في طبعته الأولى سنة ١٣٨٣ = ١٩٦٣ في ٢٧٢ صفحة، وفي طبعته الثانية سنة ١٣٨٨ = ١٩٦٨، وفي الثالثة المصورة عنها سنة ١٣٩٣ = ١٩٧٤ في ٣٩٤ صفحة، وفي الرابعة سنة ١٤٠٧ = ١٩٨٧ خرج الكتاب موسوعاً علمياً في ٥٦٤ صفحة، ثم صوّر عنها في طبعاتها اللاحقة إلى الثامنة.

وقد أعدّه الشيخ رحمه الله تعالى للطبعة الجديدة مع إضافات مفيدة قبل وفاتِه بسِنين، ونرجو مِن أخلافه المجيدين طبعته المزيدة المنقّحة قريباً بإذن الله تعالى وعونه[1].

---

أمر الفقه والدراية . ...، لأن الفقهَ يَعتمِد على الدرايةِ، وعُمقِ الفهم للنصوص من الكتاب والسنة والآثار، والجمع والترجيح بين الأدلة، وإدراك مقاصد الكلام العربي بلاغةً ومجازاً وحقيقةً وكنايةً ... إلخ.

وسيَرِد أكثر هذه المباحث تحت عنوان (بحوثه وآراؤه) في (مباحثه في الجرح والتعديل) ص ٥٢٤ وما بعدها، إن شاء الله تعالى.

ولقد صدق الشيخ رحمه الله تعالى حيث قال في المقدمة، ص ٦، معرِّفاً عن الكتاب: « ... وبالتعليقات الضافية الجديدة والسابقة، الغنيّةِ بمباحث علمِ الجرح والتعديل وقواعده؛ غدا ـ الكتابُ ـ بفضل الله تعالى، نواةً حسنةً لموسوعة في علم الجرح والتعديل » .

قلت: وأفاد في غضون هذه المباحث العلمية والمسائل الاصطلاحية: بعضَ الفوائد اللغوية أيضاً، حول كلمات: (ثَبْت) و(مشايخ) و(وَهَم)، ونحوها، كما سيَرِد بعضُها في (إفاداته اللغوية) ص ٦٥٠ وما بعدها، إن شاء الله تعالى.

[1] فإن الكتاب ـ على محاسنه وفضائله ـ قد بقيت فيه ثغرات تحتاج إلى سدّها:

١ ـ ومن أهمها: أنه سقط من أوائل الكتاب ـ ص ٨٤ ـ سطران، مع أنهما موجودان في الطبعة الأولى من الكتاب، في ص ٧، على ما يلي: =

---

= « وبالجملة فأسباب الجرح كثيرة، وكثير منها مختلف فيه، فما لم يُبَيِّن الجارحُ سببَ ضعف الراوي أو المروي لا يعتبر به، لا سيما إذا كان الجارح من المتعنِّتين أو من المتعصبين ».

وموضعهما بعد قوله في الكتاب: « ونظائره كثيرة ». والعجب أن هذا السقط قد استمرّ في جميع طبعات الشيخ!

٢ ـ ومنها: ما عزاه الحافظ في « التهذيب » ١: ٣٨٤ من حديث أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها إلى « صحيح مسلم »، فنقلَه الشيخُ في « الرفع والتكميل » ص ٤٠٣، ثم قال: « لم أجد الحديث المشار إليه في الافتتاح بالتكبير، في « صحيح مسلم » في النسخة المطبوعة، فالله أعلم ». انتهى.

قلت: الحديث موجود في « صحيح مسلم » باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به ...، ٤: ١٧٩، رقم (٤٩٨) بشرح النووي.

٣ ـ ومنها: أن الشيخ رحمه الله تعالى أورد ـ في تعليقه على « الرفع والتكميل » ص ٢٢٧، في « إيقاظ » (١٢)، في بيان خِطَّة الذهبي في « الميزان » إذ يقول في الراوي: (مجهول) ـ أوردَ نصّاً عن « لسان الميزان » ٦: ٣٨١، ثم قال في آخره: « كذا نصُّ « لسان الميزان »، وفيه تحريفات كثيرة، لم أهتد إلى تصويب أكثرها ... إلخ.

قلتُ: ثم حقّق الشيخ كتابَ « لسان الميزان »، فأثبتَ فيه نصّاً يستقيم به المعنى، ولكن النصّ الذي أوردَه في « الرفع والتكميل » لا يزال محتاجاً إلى تصحيح وتصويب، فأُورِده هنا على ما صوَّبتُه من المصادر ونُسَخ « لسان الميزان » المطبوعة، ومِن خلال مذاكرتي مع بعض الأساتذة الفاضلين.

ومما يجب التنبّه إليه هنا: أن كلام الحافظ الآتي متعلق بترجمة (أبي سباع، عن واثلة)، كما جاء هكذا في طبعة الشيخ أبي غدة (٨٨٦٨)، لا بترجمة أبي السائب المخزومي، كما وقع في عامّة النسخ المطبوعة، والدليل الواضح عليه أنه جاء نفسُ الكلام في « تعجيل المنفعة » ص ٤٨٧ في ترجمة أبي سباع أيضاً.

والنصّ الذي أظنّه الصواب ما يلي:

« أبو سباع عن واثلة ...، وأخرج له الحاكم ـ ٢: ٩ ـ في البيوع حديثاً ...، وتعقَّب ابنُ عبد

الهادي ـ فيما قرأتُه بخطّه ـ قولَ الذهبيِّ، بأن ابن أبي حاتم لم يذكره [أصلاً]، والذهبيُّ قال: مَن قلتُ فيه: (مجهول)، فهو قول أبي حاتم.

وقد أخرج له أحمد ـ ٣: ٤٩١ ـ حديثاً، [فقلَّد] الحسيني في «رجال أحمد» [الذهبيَّ، فنَقَل] عن [أبي حاتم] أنه مجهول، [فيَرِد] عليه ما أوردَه ابن عبد الهادي [على] [الذهبي]». انتهى بتصحيح ما بين المعقوفين من الكلمات. والله تعالى أعلم.

٤ ـ ومنها: أن الشيخ رحمه الله تعالى نصّ في ثلاثة مواضع من الكتاب ـ ص ٢٣٢، و٢٥٨، و٥٥٣، تبعاً للذهبي وابن حجر والسيوطي واللكنوي ـ على أن أبا الحسن بن القطان وضعَ كتابَه «بيان الوَهَم والإيهام» على «الأحكام الشرعية الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي ـ كما سكتَ عليه في موضعين: ص ٢٥٩ على كلام الذهبي، وص ٢٨٠ على كلام الذهبي أيضاً فيما نقله عنه المؤلِّف اللكنوي ـ.

مع أن الصواب فيه أن «بيان الوهم والإيهام» وَضعَه ابن القطان على «الأحكام الوسطى» لعبد الحق، كما حقق ذلك محقق كتاب «بيان الوَهَم» في مقدمة التحقيق للكتاب، ص ٢٠٦ـ٢١٣.

٥ ـ ومنها ما استفدته من الأستاذ الشيخ عبد العظيم حفظه الله تعالى ـ: أن المؤلف اللكنوي أورد ـ في آخر (إيقاظ ١٣) ص ٢٥٣ ـ عن «فتح المغيث» للسخاوي ـ ص ١٣٦ ـ كلام الذهبي في ترجمة (داود بن يزيد الثقفي):

« ... وعنه: قتيبة، وهشام بن عبيد الله الرازي، والحكم بن المبارك، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول ذلك، فسألتُه عنه، فقال: شيخ مجهول.اهـ. قلتُ ـ أي الذهبي ـ: هذا القولُ يُوضِّحُ لك أن الرجلَ قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال عنده، فلم يحكم بضعفه ولا بتوثيقه». انتهى بلفظ الذهبي، لا السخاوي.

فعلّق عليه الشيخ بقوله:

«لم يذكر السخاوي في «فتح المغيث» اسمَ الكتاب الذي قال الذهبي فيه ذلك، ولم أرَ كلامَه هذا في كُتبه القريبة مني، مثل «المغني في الضعفاء»، و«ديوان الضعفاء والمتروكين» و«الميزان».

٤٨ ـ ٥١ (٢ ـ ٥) «**أربع رسائل في علوم الحديث**»:

ـ الأولى: «**قاعدة في الجرح والتعديل**».

ـ الثانية: «**قاعدة في المؤرخين**»، كلاهما للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٧١، رحمه الله تعالى.

والقاعدتان بمجموعهما رسالة مستقلة أوردَها السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجمة (أحمد بن صالح المصري) أحد الأئمة الأجلّة

---

فلعلّه ـ إن كان من «الميزان» ـ من بعض نسخ «الميزان» التي وقف عليها السخاوي، إذ لا وجود له في النسخة المطبوعة، المأخوذة عن نسختين موثوقتين، إحداهما بخطّ محدث حلب سبط ابن العجمي».اهـ.

قلت: والنصّ موجود في «تاريخ الإسلام» للذهبي ١١: ١١٣ (وفيات: ١٧٠ ـ ١٨٠).

ثم إلى جانب هذه الاستدراكات العلمية: بقي في الكتاب بعض التحريفات والتصحيفات أيضاً، ونرجو من القائمين على تبعة طبع الكتاب: إعادةَ النظر في الكتاب، والمراجعة إلى الأصول مرةً ثانيةً، والمزيد من التصحيح. والله وليّ التوفيق.

وسيأتي بعض الملاحظات في (بعض الاستدراكات عليه) أيضاً، ص ٣٠٧ وما بعدها، فانظرها.

ومع هذه الملاحظات الطفيفة فإنها لا تنقص من قيمة الكتاب أصلاً، ولا تحطُّ من قدرِ محقِّقه شيئاً، بل هي دليل على ما يلازم الأعمال البشرية من النقص، فلا تكون سبيلاً إلى التنقّص، ويأبى اللهُ العصمة لغير كتابه، والمنصفُ مَن اغتفر قليلَ خطأ المرء في كثير صوابه. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

**تنبيه مهم:** إن هذه الملاحظات والاستدراكات بعضُها مني، واستفدتُّ بعضها مِن الأخ الكريم الشيخ عبد العظيم حفظه الله تعالى ـ أستاذ في قسم التخصص ـ وبعضَها من حاشيةِ نسخة الكتاب الموقوفة على المدرسة، وبعضَها من بعض الطلبة في قسم التخصص في الحديث الشريف. جزاهم الله تعالى خيراً.

المحدّثين الحُفّاظ ـ ٢: ٦ ـ ٢٥ ـ، لِمناسبة ذكرِه فيها ما قيل فيه مِن طعنٍ لا يُلتَفتُ إليه، وشَرحَ فيها شروطَ الجرح والتعديل ـ في الحديث والتاريخ ـ، وما يُقبَلُ منهما و ما لا يُقبل، مع التمحيص لكلّ شرط وأساس في هذين العِلمين: التاريخ، والجرح والتعديل.

فقابلَها الشيخ أبو غدة بأصول ونسخ، وحقّقها، ثم علّقَ عليها بإفاضةٍ واستيفاء[1].

---

[1] ومما جاء في تعليقاته عليه من النفائس:

١ ـ تنبيهُه ـ ص ٢٥ إلى ٢٧ ـ على قلبٍ وقع في كلام ابن عبد البر في اسم (سعد بن إبراهيم)، فقد جاء في كلامه ـ في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ١٦١ ـ: «إبراهيم بن سعد» مقلوباً، ثم استمرّ هذا القلب في كتابه، وفي كتاب مَن نقل عنه، حتى وقع هكذا في «طبقات الشافعية» للسبكي!.

وقد أوردتُ هذه التعليقة ملخّصةً في بيان (نماذج انتقاداته). فانظره ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤.

٢ ـ وتعليقه على قول السبكي: «لا يُلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك» ص ٣٠ إلى ٣٣ ـ. وقد جاء في ضِمنه أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى عند ذكر ردّ الإمام مالك حديثَ خيار المجلس قال: «لا أدري هل اتَّهم مالك نفسَه؟ أو نافعاً؟ وأُعظِم أن أقول: عبدَ الله بن عمر!» .اهـ.

فعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: «وفي ثبوت هذه الكلمة عن الإمام الشافعي عندي نظر، وقد رجعتُ إلى كتاب «الأم» و«الرسالة»، فلم أجد هذه العبارة فيهما، ولا في «السنن الكبرى» للبيهقي، ولا في «المجموع» للنووي، فالله أعلم بثبوتها عن الشافعي، إذ هي غريبة عن أدبه وكِسوة لسانه وألفاظِه. وقد جاء في «الأم» كلام للشافعي في هذه المسألة، نازع فيه مالكاً، ولكن في غاية أدب السلف العلمي، الذي مِن شيوخه الإمامُ الشافعي رضي الله عنه.

وأنا أَميل إلى أن قائلَ ذلك غيرُه، ونُسِب إلى الشافعي للنيل من شيخه مالك رضي الله عنه بلسان تلميذه، وحاشاه من ذلك، وهناك بعض الناس يَطِيب لهم أن يَثبُت ما يُنقَل مِن نَيلِ

وقد طُبعت أول مرةٍ سنة ١٣٨٨ = ١٩٦٨ ملحقةً بآخر «الرفع والتكميل»، ثم أُفردت عنه وطُبعت ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث» عدة طبعات، آخرها ـ فيما وقفتُ ـ سنة ١٤٢٨، وتَبلغ صفحاتها ـ مع خمس مقدمات عليها ـ ٨٠ صفحة.

ـ الثالثة: «**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**»، للإمام الحافظ المؤرِّخ المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الشافعي، المتوفى سنة ٧٤٨، رحمه الله تعالى.

---

الأئمة رضي الله عنهم بعضِهم من بعض! ولا يَتحاشى مِن ذكر الأئمة بالمخازي! نسأل الله السلامةَ والعافية من الأغراض والأمراض. انتهى.

٣ ـ وتنبيهه ـ ص ٣٨ إلى ٤٣، بإيراد ٢٤ نصّاً ـ على أن وصف (الذهبي) في نسبة الإمام الحافظ الذهبي، هو ليس للحافظ نفسه، بل لأبيه (أحمد)، كما سيأتي في (فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال) ص ٦٤٤.

٤ ـ ودفاعه المتين عن الإمام الذهبي فيما تَحامل عليه التاج السبكيُّ ـ رحمهم الله تعالى ـ في عدة مواضع من الكتاب: ص ٤٤، و٤٥، و٤٦، و٤٧، و٦٦ ـ ٦٧، و٧٧ ـ ٧٨.

وقد قال في ص ٧٧: «... والظاهر أن أغلب هذه التحاملات التي تقدمت من المؤلف، على شيخه الذهبي، في ص ٣٨ ـ ٤٦، و٦٦ ـ ٦٨، و٧٢، والتي هنا على شيخيه الذهبي والمزي، إنما مأتاها الاختلافُ في العقيدة بين التاج السبكي وشيخيه، ويدلّ على ذلك قولُه عقب كلامه السابق تماماً: «واعلم أن هذه الرُّفقة أعني: المزي والذهبي والبِرزالي وكثيراً من أتباعهم، أضرَّ بهم أبو العباس ابنُ تيمية إضراراً بيِّناً ...»!.

وهو صريح فيما ذكرتُه، وفيه من الشطط والجَنَف ما لا يخفى ... وقال أيضاً: لا يخفى ما فيه من المبالغة! وسببُه: الاختلاف في وجهة الاعتقاد، و(الاعتدال حِلية الرجال)».

٥ ـ وردّه البالغ ـ ص ٦٠ إلى ٦٢ ـ على ما نقله الإمام البخاري عن الإمام سفيان الثوري في الإمام أبي حنيفة ـ رحمهم الله تعالى ـ مِن (قالة الشؤم)، وكشفُ بطلان نسبتها إلى الثوري، وتحقيق سقوطها ووهائها في الواقع، وسيأتي بسطُه في (الدفاع عن الإمام أبي حنيفة) ص ٦٠٨ ـ ٦١٢.

هذه رسالة وجيزة ذكرَ فيها مؤلِّفها ما يزيد على ٧١٥ عالمٍ من العلماء الذين تكلَّموا في الرجال، من القرن الأول عهدِ الصحابة رضي الله عنهم، إلى القرن الثامن عهدِ الذهبي رحمه الله تعالى، وهي رسالة تتَميَّز بالجدّة والمتانة والاستيفاء.

وقد اعتنى بها الشيخ من مخطوطتها، وضَبَط الأسماءَ والألقابَ والكنى فيها، حتى استكملتْ كمالها وإفادتها بسهولة ويسر لكل حديثي وعالم.

وطبعت هذه الرسالة في ٥٨ صفحة عدة مرات.

ـ الرابعة: «**المتكلمون في الرجال**»، للحافظ المؤرِّخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، المتوفى سنة ٩٠٢، رحمه الله تعالى.

هذه رسالة اختصرها المؤلِّف من رسالة الذهبي المذكورة، واختار منها مقتصراً على أشهر علماء الجرح والتعديل، فبلغوا ٢١٠ عالم.

وأصلُ هذه الرسالة فصلٌ أوردَه السخاوي في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لِمَن ذمَّ أهل التوريخ» ص ١٦٣ وما بعدها، من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي بدمشق.

فقام الشيخ أبو غدة بطبعها مستقلةً، فحقّقها بأصولها المطبوعة، وتَرجم للعلماء المتَرجَمين فيها بتراجم متوسطة عرّفت بهم وبآثارهم الحديثية، وقدّم لها بمقدمةٍ ألقى الضوءَ فيها على عملية السخاوي في الرسالة، وما فاتَه فيها من أسماء جماعةٍ من الكبار المتكلمين في الرجال، من المتقدمين والمتأخرين[١].

---

[١] كما لَفَت أنظار العلماء إلى ضرورة: «أن يُصنَّف كتاب فيمن صدر عنهم جرح وتعديل للرجال، من الصدر الأول إلى العهد الحاضر، مع ذِكر ترجمةٍ موجزةٍ وافيةٍ لكل واحد منهم، تحوي اسمَه، ولقبَه، وكنيتَه، واسمَ بلده، ونِسبتَه، وسنةَ ولادته، وسنة وفاته، ومذهبَه إذا كان ينتمي إلى مذهب فقهي، وآثاره المتصلة بهذا الموضوع كلَّ الصلة أو بعضَها، مع ذكر مصادر

وطبعت هذه الرسالة في ٧٠ صفحة عدة مرات.

٥٢ ـ (٦) «**مسألةُ خَلْق القرآن وأثرُها في صفوف الرواة والمحدثين، وكتبِ الجرح والتعديل**»، للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، رحمه الله تعالى.

وهو بحث جديد في بابه، يَهُمّ كلَّ محدث وناقد، ذكرَ فيه كلمةً موجزةً عن منشئها وتاريخها، وبحثَ بإسهابٍ عن أثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكُتبِ الجرح والتعديل[1].

وقد طبعَها في جزء لطيف سنة ١٣٩١ في ٢٦ صفحة، ثم أدرَجها في تعليقاته على كتاب «قواعد في علوم الحديث» في ١٩ صفحة ـ ص ٣٦١ إلى ٣٨٠ ـ ويخبر الشيخ محمد الرشيد: ثم أضافَ إليها إضافاتٍ كثيرةً لم تُطبع بعد.

٥٣ ـ (٧) «**جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**»، للإمام الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري، المتوفى سنة ٦٥٦، رحمه الله تعالى.

وهي أسئلةٌ مشكلةٌ، وَجَّهَها بعضُ كبار المحدثين مِن معاصري الحافظ المنذري له، وأطال السؤالَ ونوَّعه، بُغيةَ ازدياد الاستفادةِ له، وقد سألَ عن بعض المعضِلات التي تَعترِض المشتغلين بالحديث، عند قيامِهم بالتخريج والجرح والتعديل ونقدِ الرواة، ورَغِبَ في إجابتِه عنها، فأجابَ الحافظ المنذري عنها بأوفى بيان، وجلاّها خير تجلية.

---

ترجمته، فيكون ذلك التأليف المرتَجى بمثابة (معجم المتكلمين في الرجال)، والله يَجزي مَن ينهض بذلك على وجهه خيراً وإحساناً». اهـ.

[1] وانظر تلخيصه فيما سيأتي في (أسبابٌ جرح بها بعض المحدثين، وليست بجرح حقيقةً) ص ٥٣٠ ـ ٥٣٤.

فقام الشيخ بتوثيق نصوص الكتاب على مخطوطة، فحقّقها، وعلَّق عليها[١]، واستدركَ بعضَ الجوانب التي أغفلَها المؤلف من السؤال، أو لم يُشبع

---

[١] ومِن أهمّ ما علَّقه على الكتاب:

١ ـ قوله في تقريب الموضوع وتمهيده، ص ٣٧ ـ ٣٩: «اعلم أن الأئمة المحدثين النُّقَّاد رحمهم الله تعالى قالوا كلماتِهم في الرواة جرحاً وتعديلاً، تبَعاً لاجتهادهم في الحكم على الراوي، مِن تتبُّعهم لمَرويّاته، ومعرفتِهم بتمام عدالته أو نقصِها، ومتانةِ ضبطِه وحفظِه أو ضعفِها، وكثرةِ وَهَمه أو قِلّته، ومِن مراعاة نحوِ ذلك مِن الأمور التي تَدعوهم إلى إصدار ذلك الحكم عليه.

فقد تَتَّفِقُ أحكامُهم على الراوي مع اتفاق ألفاظهم، وقد تَتفق أحكامُهم عليه مع اختلاف ألفاظهم، وقد تَختلف أحكامُهم عليه بحسَب إحاطتِهم ودراستهم لمروياته، وسلامتِها ـ وسلامتِه ـ من الجرح أو وقوعه فيها، في نظرهم، لأنهم لم يكن بينهم اصطلاح موحَّد مقرَّر، فلذا يقول كلُّ واحد منهم عبارتَه التي يراها مؤدِّيةً للحكم الذي حكمَ به على الراوي.

ولذا قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، في آخر رسالته «الموقظة» ص ٨١ وما بعدها: «فصل: ومن الثقات الذين لم يُخرَّج لهم في «الصحيحين» خلقٌ، منهم: مَن صحّح لهم الترمذي وابن خزيمة ... إلخ».

٢ ـ وتعليقه لشرح قول الترمذي في كتابه «العلل الصغير» الذي نقله عنه المنذري مختصراً، فقال الشيخ ـ ص ٦٥ إلى ٦٧ ـ: «والمراد من إيراد المنذري له هنا: أن حكمَ المحدث الناقد على الراوي بجرحه أو تعديله حكم اجتهادي ـ أي لا نصّ شرعي ـ، فلذا يقع فيه الاختلافُ بين المحدثين، كحكمهم على محمد بن إسحاق وغيره، كما يقع الاختلاف فيما هو اجتهادي بين الفقهاء وغيرهم، أي فلا غرابةَ إذا حكم ناقد بترك راوٍ، وحكم ناقد آخر باعتماده والرواية عنه. ويتّضح هذا المراد من باقي كلام الترمذي هناك ...» إلخ.

٣ ـ وإسهابُه في بيان معنى (الصدوق) عند ابن أبي حاتم، وفي توضيحِ قوله في الراوي: (يكتب حديثه ويُنظر فيه)، فقال ص ٤٩ ـ ٥٢: =

فيها القولَ، كما أضافَ الشيخُ إليها ما سقط منها في المطبوع، وخلَّصَها مما لَحِق بها مِن تحريف، وخَدَم الكتابَ أتمّ خدمةٍ، وأخرجَه بأجملِ إخراج وإتقان، وطبع في سنة ١٤١١ في نحو ١٠٠ صفحة.

**وألْحَق بآخره رسالتين:**

٥٤ ـ (٨) «**أمراء المؤمنين في الحديث**» بقلم الشيخ نفسه.

جمع فيها أسماء مَن لُقِّبوا بلقب «أمير المؤمنين في الحديث»، مِن أول القرن الثاني إلى ما بعد القرن العاشر، فبلغوا ٢٦ عالماً، وذكرَ فيها أيضاً بعض

---

= «تَعرَّض الحافظ ابن أبي حاتم إلى (الصدوق غيرِ كثير الغلط) في ثلاثة مواضع، في موضعين من «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٦، وص ٩، وقرَّرَ فيهما أنه (يُحتجّ به)، وفي موضع من «الجرح والتعديل» ص ١/١/٣٧، في (باب بيان درجات رواة الآثار)، وقرّر فيه أنه (يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه)، ولا تَنافِيَ في كلامه بين هذه المواضع الثلاثة، كما يأتي بيانه: ... ثم ساق كلامه من المواضع الثلاثة ... ثم قال في آخره: «وقوله هنا في (الصدوق): (يُكتب حديثُه ويُنظر فيه)، أي ليُعرَف أَهُو كثير الخطأ، فلا يُحتجّ بحديثه، أم قليل الخطأ فيُحتجّ بحديثه ... إلخ.

٤ ـ وتحقيقه لمعنى (الحجة)، وتأكيده أنه فوق (الثقة) باتفاق المحدثين، لا كما يوهمه كلام المنذري من التسوية بينهما، أو على عكس ذلك. ص ٥٦ ـ ٦٠.

٥ ـ وإطالتُه في موضوع (قبول رواية المبتدع وردّها) وتحقيق المسألة ببيان شاف. ص ٦٧ ـ ٧٠.

٦ ـ وبيان مسألة تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد، نقلاً عن أئمة الحديث بإسهاب ممتع. ص ٨٧ ـ ٨٩، وخلاصته: أن ذلك يصدر على حسب السؤال، فيختلف ويتعارض بحسب ذلك، أو يترجَّح التعديل، ويُحمل الجرح على شيء بعينه، أو يجب التوقف.

٧ ـ وتتمة مفيدة في بيان قول أبي حاتم الرازي في الراوي: (يكتب حديثه ولا يحتجّ به)، وفي بيان قوله في الراوي: (يكتب حديثه) فقط. ص ٩٣ ـ ٩٩.

أمراء المؤمنين في الفقه والعربية، كما أَلْحَق بها تتمةً مستقلةً في إبطال ما يقال: إن (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لقب لِمن يحفظ كذا مئة ألف حديث.

فكانت تحفةً طريفةً فريدةً في موضوعها وطرافتها، وطبعت في بيروت سنة ١٤١١ في أكثر من ١٥٠ صفحة.

٥٥ ـ (٩) « **كلمات في كشف أباطيل وافتراءات** » بقلم الشيخ نفسه.

كَتَبَها لما قامَ بعضُ الناس مِن أصحاب الأغراض السيئة، والطوايا المنحرفة الكائدة، بطَبعِ بعض الكتب والنشرات والمقالات والمقدمات والرسائل، للنيل منه والإساءة إليه، والطعون بشخصه وعِلمه وخُلقه ودِينه وعقيدته[1].

وطبَعَها في نسخ محدودة سنة ١٣٩٤ = ١٩٧٤، وكان يُقدِّمها لِمن يطلُبها منه فقط، حتى لا يشغَلَ الناس به وبأولئك، ولكنهم لم يَفتروا، فلما كَثُر الإلحاحُ مِن بعض المحبين المخلِصين العارفين بدَخِيلة الأمر: بإشاعة الرسالة ونَشرِها بياناً للحقيقة، وهتكاً للأكاذيب المفتريات.

صدَّرَها طبعتَه الثانية سنة ١٤١١ = ١٩٩١ ملحقةً بآخر كتاب « جواب الحافظ المنذري » في ٥٠ صفحة، مع مقدمة هامةٍ تتعلق بموضوع (الكلمات)، وبيانِ الأسباب الباعثة على تأليف هذه الرسالة.

---

[1] ومما قذفوه به ورموه به في كتبهم ومقالاتهم: « أنه متعصب ...، مقلّد ...، حنفي ...، أشعري، كوثري ...، وما إلى ذلك من الأوصاف الذميمة ـ عندهم ـ! »، وقد أجاب عنها الشيخ بأسلوب يسوده اللين والهدوء، ويجدر بالمطالعة والمراجعة.

**د ـ: أسماء الرجال، والتراجم:**

لما كان « معرفة الرجال نصف العلم » ـ كما « التفقُّه في معاني الحديث نصفُه الآخَر » حسب قول الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى[1] ـ أرخى الشيخ أبو غدة عنان الحصول عليه، فكشف عن ساقيه، بجمع كُتب هذا الفن ودراسةِ مؤلَّفاته، وحافَظَ على مطولاتِه ومختصراتِه حتى نال ذِروة سَنامه، وبَرع في ميدانه، وغدا أبو غدة محققاً خبيراً، وناقداً بصيراً في معرفة الرجال وأحوالهم.

وخَدم خدمةً مشكورةً لأربعة كتب ذات أهمية كبرى من كتب الرجال والتراجم، أُقدِّم إليكم نظرةً عابرةً حول الكتب الأربعة وخدمتِه لها:

٥٦ ـ (١) « **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء** »، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البَر الأندلسي، المتوفى سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالى.

جمع رحمه الله تعالى هذا الكتابَ المستطابَ في فضائل الأئمة الثلاثة المتبوعين: مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم، وذِكر عُيون أخبارهم الشاهدة بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم.

وطُبع الكتاب أول مرةٍ بمطبعة المَعَاهد بالقاهرة سنة ١٣٥٠، باعتناء الأستاذ حسام الدين القدسي، وتعليقات الشيخ محمد زاهد الكوثري إلى نحو نصف الكتاب، ثم قام الشيخ أبو غدة بمقابلته بثلاث نسخ خطية، وحقَّق نصوصَه، وصوَّب تحريفاته، واستدركَ سقطاته، واستوفى تعليقاته وخدماته على وجه أتم ........................................[2]،

---

[1] أسنده إليه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » ص ٣٢٠، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ٢: ٢٦٩.

[2] ومما أفاده في التعليق من النوادر: =

مع إبقاء تعليقات الكوثري عليه[1].

---

= ١ ـ ص ٣٩، تفسير قولهم: «لا أفعل كذا "ما بَلَّ بَحْرٌ صُوْفَةً، وما أنَّ في الفُرات قطرةً"»، بأنه مثل عربي، وصوف البحر: شيء على شكل هذا الصوف الحيواني، يَطفو على سَطحه، فالمعنِيّ بهذا المثل تأبيدُ ما يُربَط به نفياً وامتناعاً ... وهو كقولهم: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجماً، لا أفعل ذلك ما أن السماءَ سماء.

٢ ـ ص ٦٦ ـ ٦٧، ذِكرُ أسماء يبقى آخرها هاءً؛ وقفاً ووصلاً، وقد جمعها بعضهم في هذين البيتين:

| | |
|---|---|
| «وَصْلاً ووقْفاً أتَتْ بالهاءِ ساكنةً | سِيْدَهْ ومَنْدَهْ وبَرْزُويَهْ وراهُوْيَهْ |
| أيضاً وماجَهْ ومَرْغُوْيَهْ وسابِعُها | فيما سَمِعنا بهذا الضبطِ: حَمُّوْيَهْ» |

قال محمد معاوية عفا الله عنه: وضمَّنتُهما ـ بعونه تعالى ـ ببَيتَيْن يَتِمّ بهما هذا الباب:

| | |
|---|---|
| قالوا: وداسَهْ غَدَتْ بالهاءِ تاسعةً | إذْ ما رَوينا بهذا الوجه: مَرْدُوْيَهْ |
| أيضاً ووَارَهْ بَدَتْ بالهاءِ واحدةً | مِمّا حَوَتْهُ أصول اللفظ: فَعلُوْيَهْ |

٣ ـ ص ٧٦ ـ ٧٨، التنبيه على أن الرُّؤَى المنامية لا يصح الاحتجاج بها في ترجمة الشخص المترجم مدحاً أو جرحاً، أو ترجيحاً لبعض الأمور على بعض، وأنها أجنبية عن مسالك الدليل العلمي، ولا ثقل لها في ميزان التضعيف والترجيح، والجرح والتعديل؛ نقلاً كلَّه عن كبار الأئمة والعلماء.

٤ ـ ص ١٠٧ ـ ١٠٩، تصويبُ جملة «قضى بدار أمين» التي وقعت في المطبوعة: «قضى برأيِ أمينين»، وفي إحدى المخطوطات: «.. برأيِ أمين»، فصوَّبَها الشيخ، ثم فسَّرها وشرح معناها بكلام الفقهاء المالكية.

٥ ـ كما أطال الكلامَ فيما علَّق على ترجمة الإمام أبي حنيفة وأصحابه، إيقافاً للمتهجمين على منازلهم الرفيعة ومراتبهم السامية، والمتطاولين بألسِنَتهم وأقلامهم على رفيع أقدارهم.

[1] وتعليقات الكوثري عامةً قال فيها الشيخ أبو زهرة: «... وعرفتُه ـ أي الكوثريَّ ـ في تعليقاته على المخطوطات التي قام على نشرها، وما كان والله عجبي من المخطوط، بقدر إعجابي بتعليق

وقد أوردَ الشيخ في فاتحة الكتاب بحثاً وجيزاً حول (كلماتٍ يختصرها المحدثون في كتابة الإسناد)، لتكرُّرها فيه، ويَنطقونها في القراءة، كما ألْحَق بآخره تتمةً حول ثبوت لفظ (أمر دينها) في حديث (تجديد الدين).

وطُبع في بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ = ١٩٩٧ في ٤٣٧ صفحة، والثانية مصورة عنها سنة ١٤٣١ = ٢٠١٠.

٥٧ ـ (٢) «**لسان الميزان**»[1]، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢، رحمه الله تعالى.

---

مَن علَّق عليه ...». (مقدمة «مقالات الكوثري» صفحة: س).

[1] قال الشيخ في مقدمته لكتاب «لسان الميزان» متحدثاً عن تسميته: «سمَّى الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى كتابَه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، وفي تسميته هذه مدلول علمي هامّ، وهو أن مَن ألَّف قبله في تراجم الرجال المتَقَدين، كان في تأليفه شيء من التساهل والتسامح، أو التشدد والتعنُّت.

فألمعَ الحافظ الذهبي بهذه التسمية إلى وقوع ذلك ممن سبقه في تأليف تراجم الرجال، وأشار إلى أن كتابه تَفادى فيه الشططَ والعَنَتَ والتساهل والتسامح، فأقامَه وأسَّسه على النقد المعتدل الذي لا وَكْس فيه ولا شطَط. فسماه «ميزان الاعتدال»، وهو مَلحظ صحيح وجيه، لا ينتبه كل قارىء لدلالته التي أشرتُ إليها.

وجاء الحافظ ابن حجر فأربَى على الحافظ الذهبي في دقة تسمية كتابه باسم «لسان الميزان»، مشيراً بكلمة (اللسان)، التي أدخلها على (الميزان)، إلى أن كتابَه هو الفيصل الحَكَم في بابه وموضوعه، لشدة ضبط عِيَاره في الوَزْن، كما يُضبَط عيار وزن الذهب واللؤلؤ، باستقامة (لسان الميزان)، لا مَيلَ فيه إلى يمين أو يسار ...

و(لسان الميزان) هو الحديدة الرفيعة التي تكون في وسط الحديدة الطويلة التي تَحمِلُ الكِفَّتين، ويُستَدلّ به عند استوائه تماماً على تَعادُل الكِفَّتين». انتهى.

وهذا الكتاب وضعَه الحافظ أصالةً على «الميزان» للذهبي، فالتَقطَ منه مَن ليس في «التهذيب»، وضمَّ إليه ما فاتَه من الرواة والتتمات، وزاد عليه زياداتٍ في أثناء التراجم، وزيادات بتراجم مستقلة، مع تصويب وانتقاد وتحقيق، فقد تبوَّأ كتابُه مكانةً ساميةً من بين كتب تراجم الضعفاء، بل صار عمدةً في معرفة المجروحين.

وصدرت له طبعاتٌ لم تصل إلى المستوى اللائق بهذا الكتاب، فتوجّه إلى نشره والعناية بصدوره الشيخ أبو غدة، فقابلَه بخمس نسخ خطّية ـ إحداها قُوبلت بأصل المؤلف مرتين ـ، وحقّق نصوصه وعباراتِه، وصوَّب أخطاءه وتحريفاتِه، وسَدّ منه بياضَه وسَقطاتِه، وقدّم له مقدمةً علميةً مليئةً بالدرر والفرائد[1]، جاوَزتْ صفحاتُها مئةَ صفحة، وجاء الكتاب محققاً ومخدوماً بهذه الخدمات الغالية في عشر مجلدات ضخمة.

---

[1] وهذه المقدمة مشتملة على أربعة فصول:

الفصل الأول: دراسة موجزة عن الكتاب وبيانِ منهج المؤلف فيه، وفيه أحد عشر مبحثاً: ١ ـ أقسام الكتاب. ٢ ـ منهج ترتيب التراجم. ٣ ـ خِطّته في ذكر التراجم (شرطه). ٤ ـ الرموز المستعملة في الكتاب. ٥ ـ زيادات «اللسان» على «الميزان». ٦ ـ من مصادر الزيادات في «اللسان». ٧ ـ فوات «اللسان». ٨ ـ المآخذ على الحافظ في «اللسان». ٩ ـ ثناء الأئمة على «اللسان». ١٠ ـ مدة تأليف «اللسان». ١١ ـ المصنفات حول «اللسان». =

الفصل الثاني: «اللسان» مخطوطاً ومطبوعاً، وفيه مبحثان: ١ ـ «اللسان» مخطوطاً. ٢ ـ «اللسان» مطبوعاً.

الفصل الثالث: منهج العمل في تحقيق الكتاب.

والفصل الرابع أضافَه الشيخ سلمان أبو غدة في فوائد مثورة متعلقة بالكتاب.

وانظر لمزيد تفصيله ما سيأتي من (ذكر شيء من منهج الحافظ ابن حجر في «اللسان»، تحت عنوان: نبذةٌ من بحوثه في الجرح والتعديل) ص ٥٧٩ ـ ٥٨٣.

وطُبع أول مرة في بيروت سنة ١٤٢٣ = ٢٠٠٢ بعِناية الشيخ سلمان.

٥٨ ـ (٣) «**خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، للحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، المتوفى بعد سنة ٩٢٣، رحمه الله تعالى.

وعليه الحاشية «**إتْحاف الخاصّة بتصحيح الخُلاصة**»، للعلامة الحافظ علي ابن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني، المتوفى سنة ١١٩١، رحمه الله تعالى.

وهذا الكتاب مِن أفضل الكتب المختصرة في معرفة الرجال، تَميَّز بمزايا هامة، رفيعة القدر، كبيرة الأثر، تَهُمّ العالِمَ والمتعلمَ والمحدّث والمؤرِّخ، كما شرح ذلك الشيخ في مقدمته له البالغة ٤٠ صفحة.

وكان هذا الكتاب مجهولاً تاريخُ مؤلِّفه وتاريخ مُحشِّيه، فاهتدى الشيخ بتنقِيبه الدائب إلى ترجمة المؤلف بالإجمال، وإلى ترجمة محشِّيه والمعلِّق عليه باستيفاء، وتَرجم لهما في مقدمته للكتاب.

وأتْحفَ القراءَ بتصحيح أغلاطٍ وتحريفاتٍ كثيرة خطيرةٍ وقعت في طبعة الكتاب البولاقية، فذكرَ صفحاتٍ طوالاً في بيانها وكشفِ تحريفها[1].

---

[1] ومن أهمّ ما صوّبه الشيخ من الأخطاء والتحريفات من الكتاب:

١ ـ جاء قولُ المؤلف ص ٥٨، س ٢٢: (ثور بن يزيد الكَلاعِي الحِمْصي ... قال "ابن معين": ما رأيت شامياً أوثق منه). وتعقبه الشيخ بقوله ـ ص ٢٧ من المقدمة ـ: «نسبة هذا القول لابن معين خطأ، وصوابه كما في «تهذيب التهذيب»: (قال يحيى بن سعيد القطان ـ تلميذ ثور بن يزيد المترجَم ـ: ما رأيت شامياً ..)، فإن ابن معين ولد سنة ١٥٨ بعد وفاة ثور ـ ١٥٣، أو ١٥٥ ـ، ويحيى بن سعيد القطان ولد سنة ١٢٠، فهو الرائي القائل لا غير، فاشتبه على المؤلف (يحيى) بـ(يحيى)، وسبق قلمُه».

=

= ٢ ـ جاء في ترجمة (حفص بن سليمان الأسدي) المقرىء: (قال البخاري تركوه "ليروا الدنب"، وأما القراءة فهو فيها ثبْت بالإجماع). قال الشيخ ـ ص ٢٨ من المقدمة ـ: «كذا جاءت العبارة في المطبوعة، وقال المحشي في التعليقة (٣): (كذا في نسخة أخرى. وليست هذه الجملة في التهذيب ولا الميزان ولا في مختصر ابن الملقِّن ولا في نسخة الخلاصة التي بخط أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي ...). قلت ـ القائل أبو غدة ـ: هذه العبارة محرفة عن: (لَيِّن في الحديث). وهي ليست من قول البخاري، وإنما هي من قول الذهبي في «تذهيب التهذيب»، وعبارته فيه: «كان ثبتاً في القراءة عمدة، لكنه واهٍ في الحديث»، فاختصرها المؤلف وصاغها بعبارته التي تَحرَّفت، والصواب فيها كما أثبتُّه، والحمد لله رب العالمين».

قال محمد معاوية عفا الله عنه: كذا أثبتَه الشيخ: «ليّن الحديث» وجزم به، وهو يمكن تسليمه من حيث مطابقة الحروف، ولكنه لا ينسجم هنا بالسياق، ولا بمرتبة الراوي، ولا بعبارة الذهبي فيه: «واهٍ في الحديث»، فالأقرب عندي أنه محرف من: «متروك الحديث»، كما هو قول مسلم فيه، وكما هو مفاد ترجمته في كتب الرجال. والله تعالى أعلم بالصواب.

٣ ـ جاء في ترجمة (حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي) القارىء المعروف، ما يلي: (قال الحافظ شمس الدين: "وسامه ألفاظ منكرة"). وعُلِّق على هذه الجملة في الحاشية برقم (٦) ما يلي: «... حَقِّق هذه العبارة، فليست في «التهذيب»، ولا في «الميزان»، ولا في نسخة «الخلاصة» التي بخط المؤلف». انتهت التعليقة.

فقال الشيخ ـ ص ٢٩ من المقدمة ـ: «وفي العبارة المعلَّق عليها سقط وتحريف عجيب، وصوابُها: «قال الحافظ شمس الدين ـ أي الحافظ الذهبي ـ: "وفي منامه ألفاظ منكرة"». وعبارة الحافظ الذهبي في «تذهيب التهذيب» ـ مخطوط ـ: «وقد رُوي عن حمزة منامٌ طويلٌ، منكر الإسناد واللفظ، رواه المزي بإسنادين على لفظين، في مخاطبة الربِّ تعالى». انتهى.

وما أشار إليه الحافظ الذهبي من المنام الطويل، رواه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ٧: ٣١٨ـ٣٢٢، في ترجمة (حمزة) ... إلخ.

وهكذا تجد العجائب والغرائب من الأخطاء والتحريفات، ثم كشْفَها ومعالجتها على يد العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى. =

كما تَعرَّض في مقدمته بأهميةِ علم «معرفة الرجال»، وتطوّره جيلاً بعد جيل من القرن السادس إلى عصر الحافظ الخزرجي، وأعطى القارىء إلماعة مضئية حول ازدياد خدمة الحديث من المحدثين في القرون الثلاثة خاصةً: السابع ـ قرن الحافظ عبد الغني المقدسي، صاحب «الكمال في أسماء الرجال» ـ والثامن ـ قرن الحفاظ الثلاثة: المِزِّي صاحب «تهذيب الكمال»، والذهبي صاحب «تذهيب التهذيب»، ومغلطاي صاحب «إكمال تهذيب الكمال» ـ والتاسع ـ قرن الحافظ ابن حجر صاحب «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب» ـ.

وطُبع الكتاب مصوراً عن الطبعة البُولاقية الأولى سنة ١٣٠١ خمس مرات: الأولى في بيروت سنة ١٣٩٠، والثانية ١٣٩٩، والثالثة ١٤١١، والرابعة ١٤١٦ في ٥٠٠ صفحة، وهي تتميَّز عن سوابقها بمزيد التصويبات الكثيرةِ فيها، وبترجمةٍ أوفى للمؤلف، وبذكر ترجمةٍ تُعرِّف بالمحشي، والخامسة مصوَّرة عنها سنة ١٤٢٩.

٥٩ ـ (٤) «**مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث**»، للعلامة المحدِّث الناقد الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الباكستاني، المتوفى سنة ١٤٢٠، رحمه الله تعالى.

قد أَلَّف غير واحد من الأئمة الكبار ـ الحنفية وغير الحنفية ـ من محدثين وفقهاء ومؤرخين، تآليف مستقلة، لدفع التهويشات التي يُثيرها بعض المتعصِّبين على الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وتَمَيَّز هذا الكتاب بأنه مقصور على بيان مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث خاصةً.

---

= قلتُ: ولكن ما صوّبه الشيخ في ترجمة عاصم بن ضمرة السلولي من تاريخ وفاته ـ هنا وفي تعليقه على «أربع رسائل» ص ١٧٣ ـ فيه نظر بالغ، وانظر تفصيله في (بعض الاستدراكات عليه، ص ٣٢٤).

طبع مرات في الهند وباكستان، ثم توجّه إليه الشيخ أبو غدة فاعتنى به على ما هو المعهود من فضيلته في مجال التحقيق والطباعة، ثم اعتنى بإخراجه وإعداد فهارسه نَجلُه الشيخ سلمان أبو غدة، فأصدَرَه في ٢١٢ صفحة.

**٥ - الفقه الإسلامي:**

يَعود اهتمام فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بالفقه الإسلامي إلى السنوات الأولى في حياته العلمية المبكرة، وكان إقبالُه على الفقه وعلومه نتيجةً لِلَطافة ذوقه، وشفافية روحه، مع علوّ ذهنه، وقوّة مُدرِكته، ونُموّ فهمِه للعلل والأحكام، وقبل هذا هو كان نتيجةً لإرادةِ خيره مِن الله تعالى، وحُسن توفيقه، فانكبَّ على هذا العلم الشريف، ونَهَض به منذ يفوعته وشبابه، ولازَمَ أثناء دراسته له كبارَ فقهاء العالم الإسلامي في ذاك العصر: الكوثري، وأبي زهرة، ومصطفى صبري، وعيسى منون، ومصطفى الزرقا وغيرهم.

وقدّم للمكتبة الفقهية نفائس الكتب، والمصادر، محلاّة بدراساته الممتازة، وتعليقاته النافعة، ولتقدير جهوده في هذا المجال أتحف القارىء عناوينها، مع التعرُّض بأهمّ ما أودعها من الفوائد والنوادر:

٦٠ ـ (١) «**كتاب الكَسْب**»، للإمام الفقيه المحدِّث المجتهد محمد بن الحسن الشيباني، المولود سنة ١٣٢، والمتوفى سنة ١٨٩، رحمه الله تعالى.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن أصل كتاب «الكسب» لم يَصِل إلينا، وإنما الموجود أمامَنا هو الممزوج بشَرح الإمام محمد بن أحمد شمس الأئمة السَّرَخْسي، المتوفى سنة ٤٨٣، رحمه الله تعالى، وهو ـ كعادته ـ لم يُميِّز شرحَه من كلام الإمام محمد، فصار من المتعذِّر إفراد المتن من الشرح إلا في مواضع عديدة.

وعلى كل الحال هو أولُ كتابٍ أُفرد في الموضوع - المعروف اليوم باسم « الاقتصاد الإسلامي » -، وعنوانه - أي: كتاب الكسب - أجلى دليل على سَعةِ فقه مؤلِّفه، وعُمق نظره، ودِقة تعبيره، فهذا تعبير لا تتخلّف عنه صورة جزئية أو كلية من موارد الرزق.

ولأهمية الموضوع والكتاب، وسموّ مكانتهما في الأوساط العلمية، قام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بالعناية به، وبذلَ جهده فيه ضبطاً وتحقيقاً، وتخريجاً وتعليقاً، وقدّم له بمقدمة وافية تَحدَّث فيها عن الموضوع والكتاب، وترجمة المؤلف والشارح.

وطبع في بيروت سنة ١٤١٧ = ١٩٩٧ في ٣٠٧ صفحة.

**ويليها:**

٦١ - (٢) « **رسالة: الحلال والحرام وبعض قواعدهما في المعاملات المالية** »، لشيخ الإسلام العلامة أحمد بن تيمية الحرّاني الدمشقي، المتوفى سنة ٧٢٨، رحمه الله تعالى.

كَتبَها وهو بمِصْر في جوابِ سؤال رُفع إليه عن مَدى صحةِ ما نُقل عن بعض الفقهاء أنه قال: (أكلُ الحلال متعذِّر، لا يُمكن وجودُه في هذا الزمان)، فأجابَ الشيخ ابن تيمية بهذه الرسالة، وضمَّنَها أصولاً فقهيةً وقواعدَ مهمةً في معرفة الحلال والحرام، وأوضَح مأتى هذه الشبهة، فأفاد وأجاد.

واعتنى بها الشيخ أبو غدة، فحقَّقها، وصحَّحها، وقدَّم لها، وخرَّج أحاديثها بإيجاز، طبعت في بيروت - ملحقةً بكتاب « الكسب » - في ٣٨ صفحة.

٦٢ - (٣) « **الحثّ على التجارة والصِّناعة والعمل، والإنكار على مَن يدَّعي التوكلَ في ترك العمل، والحجةُ عليهم** »، للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخَلاّل البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٣١١، رحمه الله تعالى.

صنَّف هذا الكتاب اللطيف منتخِباً فيه النصوصَ مِن كلام الإمام أحمد، ومُوجِزاً فيه النقول عنه وعن سواه في إثبات: أن السعي على العيال، والعمل المشروع للاستغناء عن الناس، والصناعة أو التجارة المبرورة، من أفضل العبادات وأرقى الطاعات، وهي القدوة من الأنبياء الذين كانوا يعملون، ومنهم سيدنا الرسول الكريم، عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام[1].

اعتنى به الشيخ أبو غدة، فحققه، وقدّم له، وعلّق عليه، وخرّج أحاديثه، وفسّر بعض كلماته، وصحح بعض أخطائه، فجاء ـ على القطع الصغير ـ في ١٢٠ صفحة، وطبع في بيروت سنة ١٤١٥ = ١٩٩٥.

٦٣ ـ (٤) «**الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المصري المالكي، المعروف بالقرافي، المتوفى سنة ٦٨٤، رحمه الله تعالى.

وهذا كتاب رفيع فريد في بابه، أجاد فيه مؤلِّفه القَرَافي ـ صاحب «الفروق» ـ أيَّما إجادة، وشرحَ به حقائقَ من العلم كانت عَصِيَّةً شاردةً تستعصي

---

(١) إلا أن الشيخ أبا غدة يرى ـ كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب ص ٧ ـ: «أن الناس اليومَ ليسوا بحاجة إلى الحضِّ أو الحثِّ على التجارة والسعي لكسب الرزق، فقد غدت الدنيا عندهم مطمحَ أنظارهم، وقِبلةَ أعمالهم وأفكارهم، حتى إن بعضهم يُقدِّم العمل والتوسعَ في الدنيا على أداء الفرائض والواجبات! ويَدَّعي أن ذلك يُعدّ من العبادة! فقد استغرقتْهم الدنيا في تحصيل مَلَذَّاتها وشهواتها، حتى جعلتْهم أَسْرَى حِبالتِها ومِصْيَدَتها، إلا مَن رحم ربُّك.

وهُم اليوم بحاجةٍ إلى تحذير من أكل المال الحرام والمشبوه، وإلى الزجر عن الصناعة والتجارة بالموبقات والممنوعات، والمتاجرة بالمفسدات والمضلاّت، فقد تغلغل في ماالهم الربا، والرشوة، والغصب، والسرقة، والاحتكار، والكذب ... وغَدوا عُبَّاد المال، وأصدقاءَ مَن يَجرّ المال إليهم ولو مِن سبيل مشبوه أو حرام ...».

على فحول العلماء قبله، فطوَّعها وجعلَها سهلةً مأنوسةً منضبطةً، وتَحدَّث في فاتحته عن سبب تأليفه، فقال:

« قد وقع بيني وبين الفضلاء مع تطاول الأيام مباحث في أمر الفَرْق بين الفُتيا التي تَبقى معها فُتيا المخالف، وبين الحكم الذي لا ينقضه المخالف، وبين تصرُّفات الحُكَّام وتصرُّفات الأئمة، وما حقيقةُ الحكم الذي يُنقض والحكمِ الذي لا يُنقض، وهل هو نفساني أم لساني؟ وهل هو إخبار أم إنشاء؟ ... ونظائر هذه المسائل كثيرة، يقع السؤال عنها ... فأردت أن أضع هذا الكتاب مشتملاً على تحرير هذه المطالب، وأُورِدها أسئلةً كما وقعت بيني وبينهم، ويكون جواب كل سؤال عقيبَه ... ».

فالكتاب مشتمل على الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة الأربعين الكاملة، وهو أحدُ الأدلة الناطقة على نبوغ هذا الإمام، وفرادته في الفقه المالكي في أهل عصره ومصره ومن بعده، وعنوان الكتاب يدل على أهميته وسموّ مكانته.

قام بطبعه الشيخ أبو غدة، معتمداً على خمس نسخ خطية، معلقاً عليه بتعليقات ماتعة هامة[1]، ومعتنياً به بعزو الآيات وتخريج الأحاديث وتبيين منازلها من الصحة والثبوت، وتفصيل جمله، وضبط نصوصه، وصنع فهارسه.

---

[1] ومما علقه عليه من الفوائد والنفائس:

١ ـ قال القرافي ص ٧٢ ـ ٧٣: « وأما صِيَغ العقود فقالت الشافعية والمالكية: إنها إنشاء للبيع وغيره، وقالت الحنفية: هي إخبارات على أصل وضعها في اللغة، محتجِّين بأن أصل هذه الصِّيغ أن تكون خبراً، وإنما الشرعُ يُقدِّر فيها إذا نَطق بها المتكلمُ بمدلولاتِها قبل نُطقِه بالزمن الفرد، لضرورة تصديقه ... » فعلّق عليه الشيخ بقوله:

« قال شيخ الحنفية الإمام المرغيناني في كتابه « الهداية » في كتاب النكاح ٢: ٣٤٤ بحاشية « فتح القدير »: « النكاح ينعقد بالإيجاب والقبول، بلفظين يُعبَّر بهما عن الماضي، لأن الصيغة وإن

كانت للإخبار وضعاً فقد جُعِلت للإنشاء شرعاً ». قال الكمال بن الهمام في « فتح القدير »: والمراد بقوله: (جُعلت للإنشاء شرعاً) تقرير الشرع ما كان في اللغة، وذلك لأن العقد قد كان ينشأ بها قبل الشرع فقرّره الشرع، وإنما اختيرت للإنشاء لأنها أدلّ على الوجود والتحقيق، حيث أفادت دخول المعنى في الوجود قبل الإخبار، فأفيد بها ما يلزم وجوده قبل وجود اللفظ ».

قال الشيخ: وأفاد كلام ابن الهُمام هذا أنه لا خلاف بين الحنفية وغيرهم في أن المراد بصِيَغ العقود إنشاءُ الإخبار، على خلاف ما يُفيده كلام القرافي هنا رحمه الله تعالى ».

قال الشيخ: « ثم تعميم المؤلف بأن الحنفية يُقدِّرون في تلك الصيغ ضرورةَ تصديقها: غيرُ سديد. إذ الحنفية إنما يَرون التقدير في بعض صيغ الكلام تصحيحاً له، وذلك ما يسمونه في مباحث الدلالة بـ« دلالة الاقتضاء »، وهي دلالة اللفظ على لازمٍ متقدمٍ يَتوقف على تقديره صدقُ الكلام أو صحتُه شرعاً أو عقلاً. ويُسمون ذلك المقدر: « المقتضى ». والمقتضى ما يُقدَّر ضرورةَ تصحيح الكلام. وهو على ثلاثة أضرب: ... ثم بَسطها الشيخ على أحسن وجه، فليراجع منه.

٢ ـ أورد القرافي ص ١١٤ حديث: « أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تَخُن مَن خانَك »، فخرّجه الشيخ عن خمسة من الصحابة، معزواً حديث بعضهم لأبي داود ٣: ٢٩٠، وأحمد ٣: ٤١٤، ثم نقل عن الشوكاني في حديث أحمد هذا: « صححه ابن السكن، وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه. وقال أحمد: هذا حديث باطل، لا أعرفه من وجه يصح ».

فاستدرك الشيخ على كلام الشوكاني هذا بقوله: « لعل الإمام أحمد قال ذلك قبل أن يَثبت هذا الحديث عنده؟ وإلا لو كان من كل وجوهه باطلاً ـ عنده ـ لَمَا استساغ أن يرويه ويُثبته في كتابه « المسند » الذي ارتضاه أن يكون للناس إماماً، فالحديث عنده ـ على أقل تقدير ـ ثابت. ويشهد لثبوته عنده أيضاً استدلاله به في مواضع، كما ذكره أبو الحسن ابن اللحام الحنبلي في آخر كتابه « القواعد والفوائد الأصولية » ص ٣٠٨ ـ ٣١٠ في (مسألة الظفر) المبحوث فيها هنا ...، ثم ذكر الشيخ ملخص كلامه.

وقال في آخر التعليقة: « وأما سبب الحديث فلم يُعلم، كما قاله ابن حمزة الحسيني في « البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف » ١: ٤٣. فما ذكره العدوي في حاشيته على « شرح الخَرْشي لمختصر خليل » ٦: ١١٨ من أن سببه: « سئل صلى الله عليه وسلم عمن أراد

طبع أربع مرات: أولاها بحلب سنة ١٣٨٧ = ١٩٦٧، وآخرها ببيروت سنة ١٤٣٠ = ٢٠٠٩.

٦٤ ـ (٥) «**فتح باب العِناية بشرح كتاب النُّقاية**»، للإمام الفقيه المحدث المُلاّ علي القاري الهَرَوي، المتوفى سنة ١٠١٤، رحمه الله تعالى.

وكتاب «النُّقاية» تأليف الإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي المتوفى سنة ٧٤٧، اختصر فيه «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لِجَدِّه الإمام تاج الشريعة محمود بن أحمد المحبوبي، رحمهما الله تعالى.

---

وَطْءَ امرأةٍ ائتمنَه عليها رجل قد كان هو ائتُمِن على امرأة ذلك الرجل السائل، فخانَه فيها ووَطِئها، فقال له: أدِّ الأمانةَ ...». فكلام باطل لا يُلتفَت إليه!».

٣ ـ ذكر القرافي ص ١١٧ مذهب مالك في سَلَب المقتول للقاتل، ووهم فيه شيئاً، فنبّه عليه الشيخ، وحقق المسألة بالرجوع إلى طائفة من كبار العلماء من السادة المالكية!!.

٤ ـ وانظر أيضاً ما علّقه على قول القرافي في بيان مسألة الشفعة. ص ١٣٩ ـ ١٤١.

٥ ـ وأيضاً ما علّقه على قوله: «ولو جُعل لعامّة الناسِ التحدّثُ فيه لَفسَد الحال وساء المآل في ذلك»، لتفسير كلمة «التحدث فيه» وتحقيقها.

وهذا كلُّه مما كتبه الشيخ بنفسه، أو مزج كلامه مع كلام غيره، وأما ما علقه على الكتاب نقلاً عن غيره ـ شرحاً وتوضيحاً، أو تعقباً واستدراكاً، أو تأييداً وتأكيداً ـ فهو أكثر مِن أن يلمح إليه، أو أن يدل عليه.

٦ ـ وقد ألحق بآخر الكتاب كلماتٍ غالية في أدب القاضي والقضاء. ص ٢٥٦ ـ ٢٦٤.

٧ ـ وتتمةً في (بيان رأي طائفة من علماء السادة المالكية في مسألة سَلَب المقتول للقاتل). ص ٢٧٠ ـ ٢٧٩.

٨ ـ وإلحاقةً في ترجمة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن زين العابدين الكُردي الأنطاكي الحلبي المتوفى سنة ١٤١٠. ص ٢٨٠ ـ ٢٩١.

وكتاب « فتح باب العناية » مِن كتب الفقه الحنفي التي امتازت باستيفاء الأدلة من القرآن والسنة، مع تخريج الأحاديث وتعليل الأحكام، مع محاكمةٍ بين الأدلة الفقهية لكل مذهبٍ مع المذهب الحنفي، وحوى خلاصة كتاب « الهداية » و« العناية » و« فتح القدير » وغيرها من كتب السادة الحنفية[١].

وقد اعتنى الشيخ بالكتاب بمراجعة النصوص، ومقابلتها بمصادرها المنقولة منها، وتشكيل الكلمات، وتفسير غريبها، وتصحيح وإتمام ما وقع في كثير منها من تحريف أو نقص، وقدّم للكتاب مقدمةً علميةً ذكر فيها تفسير بعض الألفاظ الفقهية التي تُوصف بها الأحكام، وبعض الألفاظ الاصطلاحية عند الحنفية، وسطوراً من تراجم أئمة المذهب الحنفي الذين يَدور ذكرهم في هذا الكتاب، وعلّق على الكتاب ما يُتمِّم مقاصده، ويستكمل مباحثه دون تطويل وإسهاب، وخرَّج الأحاديث التي أغفل الشارح تخريجها[٢].

---

[١] ولحصول الشيخ أبو غدة على هذا الكتاب قصةٌ طريفةٌ ذكرَها في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب، وفي كتابه «صفحات من صبر العلماء» ص ٢٧٩ ـ ٢٨١، وتقدمت بطولها في الكلام عن (مكتبته العامرة) ص ٥٤ ـ ٥٦، فعُد إليها إن شئت.

[٢] فمما خرّجه من الأحاديث:

١ ـ ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا نام العبد في السجود يُباهِي اللهُ ملائكتَه، فيقول: "انظروا إلى عبدي، رُوحُه عندي، وبَدنُه في طاعتي"»! وقد نبّه فيه الشيخ ص ٦٨ ـ ٧٠، على تساهل بعض الفقهاء في إيرادهم أمثال هذا الحديث ساكتين عنها.

٢ ـ ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «العينان وِكاء السَّهِ»، ص ٧١ ـ ٧٢.

٣ ـ ما رُوي من حديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنه: أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم شَكَر الحَمَامةَ، وقال: «إنها وَكَرتْ عليَّ بابَ الغار، حتى سَلِمتُ، فجزاها الله تعالى بأن جعلَ المسجدَ مأواها». =

= قال الشيخ: وقد تَعِبت كثيراً في الكشف عن هذا الحديث، فلم أر له ذكراً في كتب الحديث التي عندي، حتى ولا في كتب الضعاف والموضوعات، ورجعتُ إلى كتب السيرة النبوية الواسعة، مثل «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ١: ٣٨٤، و«البداية والنهاية» لابن كثير ٣: ١٨١، فلم أره أيضاً.

ورأيت فيهما عن «مسند البزار» ـ(٤٣٤٤)ـ وابن عساكر ـ(؟)ـ من حديث أبي مصعب المكي، قال: «أدركتُ زيد بن أرقم والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك يتحدّثون: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بات في الغار أمرَ الله شجرةً فنبتت في وجه الغار، فسترت وجهَ النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الله أمر العنكبوتَ فنسجتْ على وجه الغار، وأرسل حمامتين وحشيتين فوقفتا بفم الغار ...، فعرف ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن الله قد درأ عنهما بهما، فدعا لهما، وسَمَّتَ عليهما ـ أي برَّك عليهما ـ، وأُقررن في الحرم، وفُرض جزاؤهن». انتهى مختصراً. قال الحافظ ابن كثير: «وهذا حديث غريب جداً من هذا الوجه». ورواه الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١: ١٢٣، وبيّن ما في سنده من علل.

قال الشيخ: ثم رأيت الإمام العيني رحمة الله عليه قال في «البناية شرح الهداية» ١: ٢٢٤ تعليقاً على حديث أبي أمامة الذي ذكره الشارح ـ القاري ـ: «أورده السِّغْناقي في «النهاية»، وتبعه صاحب «الدراية»، ثم صاحب «العناية»، والعجب من هؤلاء يذكرون حديثاً، ولا يعزونه إلى مخرجه ولا إلى كتاب». انتهى مصححاً.

قلت ـ القائل أبو غدة ـ: والعجب من الشارح كيف تابعهم في إيراده دون التثبت من ثبوته! وقد عاب رحمه الله تعالى هذا الصنيع على الفقهاء، كما سبق منه في ص ٧ ـ ٩، وقد أورده العلامة اللكنوي في حواشيه على «الهداية» ١: ٢٦، متابعةً منه لصاحب «العناية»، وهو الذي استوفى التنبيه على أن الأحاديث المنقولة في كتب الفقه لا يُعتمد عليها اعتماداً كلياً إلا إذا أسندت إلى كتاب من كتب الحديث المعتمدة، أو كان مؤلفها من المحدثين المحققين، كما تقدم الإلماع إلى هذا في ص ٧٠، فعُد إليه قائلاً: «الكمال لله وحده». انتهى.

وأما ما استدرك الشيخ أبو غدة على الشارح المؤلف في توضيح بعض المسائل أو

ترجيحها فهو كثير، ينظر له ص: ٩، ٢٥ ـ ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٥، ٥٠ ـ ٥١، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٨، ٨٧، ٨٨ ـ ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٧، ١٥٢، ١٥٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨١.

ولا بأس بإيراد هذه الأمثلة هنا:

١ ـ ذكر الشيخ علي القاري أن المباشرة الفاحشة من المرأة ـ دون الجماع ـ لا تنقض الوضوء عند الإمام محمد، وهو المفتى به. فاستدرك عليه الشيخ بأن الذي نقله القاري هو كما قال، ولكن ذهب كثير من العلماء الحنفية إلى ترجيح قول الشيخين ـ أبي حنيفة وأبي يوسف ـ بأنها ناقضة للوضوء. ص ٧٨.

٢ ـ اكتفى الشيخ علي القاري ص ٢٥٨ ببيان نجاسة الخمر، فاستدرك عليه الشيخ بقوله:

أغفل الشارح رحمه الله تعالى بيانَ حكم باقي المسكرات غير الخمر، وقال العلامة الحصني ـ كذا، وصوابه: الحصكفي ـ في «الدر المختار» ١: ٢١٣: «وفي باقي الأشربة المسكرة ـ غير الخمر ـ ثلاث روايات: التغليظ، والتخفيف، والطهارة. ورجّح في «البحر» التغليظ، ورجح في «النهر» التخفيف. انتهى. وكان العلامة أحمد الزَّرقا شيخ شيوخنا في حلب يعتمد رواية الطهارة ويُفتي بها. وكان شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى يقول: المسكر غير الخمر ـ كالاسبرتو ـ يجوز استعماله، ويحرم شربه، ويذكر أن هذا مذهب الإمام أبي حنيفة.

قال الشيخ أبو غدة: ولا يخفى أن فتوى هذين الشيخين الجليلين فيها يُسر وسماحة للناس، لشيوع استعمال هذه المادة الهامّة (الاسبرتو) في كثير من مرافق الحياة اليوم. ولا ريب أن التنزّه عن استعمالها لمن استطاعه أولى، لما فيها من اختلاف العلماء في طهارتها، والله أعلم.

٣ ـ قال القاري ص ٢٥١: «وإن مالكاً يرى طهارتها ـ أي طهارة الرَّوث والخِثْي والبَعْر ـ لأنها وَقود أهل الحرمين». فعلّق عليه الشيخ بقوله:

«هذا التعليل عليل، لا أصل له في كتب السادة المالكية، وقد راجعتُ الكثير منها: المطولات والمختصرات، راجعتُ من شروح «مختصر خليل»: شرحَ الحطاب والمواق والخرشي، ومن شروح «رسالة ابن أبي زيد القيرواني»: شرحَ زروق وابن ناجي وأبي الحسن والنفراوي، وراجعتُ «الذخيرة» للقرافي، و«الشرح الصغير» للدردير، و«إرشاد السالك»

................................................................................

................................................................................

---

للشهاب البغدادي، و« القوانين الفقهية » لابن جُزَيّ، و« بداية المجتهد » لابن رشد، و« الفقه على المذاهب الأربعة ». فلم أر لهذا التعليل ذكراً.

ثم فيما نقله الشارح عن مذهب مالك تسامح كبير منه، فإن مالكاً يرى طهارة فضلات الحيوان المباح أكله، أما المحرَّم أو المكروه أكله ففضلاته نجسة عنده، ومن المحرم أكله عنده: الفرس والبغل والحمار. ثم يُشترط في طهارة فضلات المباح أكله شرط، وهو أن لا يكون قد أكل أو شرب النجاسة، فإن أكلها أو شربها ففضلاته نجسة.

وهذه عبارة « الشرح الصغير » للدردير ١: ٢٢، ٢٣، و٢٦: « ومن الطاهر فضلة الحيوان المباح أكله من روث وبعر وبول ... » نقلها الشيخ بطولها.

ثم قال: واستدل المالكية لطهارة فضلات المباح أكله بما قاله الخرشي في « شرح مختصر خليل » ١: ٨٦، و٩٤: « ومقتضى القياس أن تكون الأرواث والأبوال نجسة من كل حيوان، كما قال المخالف للاستقذار. خرج المباح بدليل، وهو طوافه عليه السلام على بعير، وتجويزه الصلاة على مرابض الغنم، وبقي ما عداه على الأصل، ويستحب عند مالك غسل بول المباح وعذرته الطاهرة من الثوب ونحوه، إما لاستقذاره أو مراعاةً للخلاف ». واستدل القرافي في « الذخيرة » ١: ١٧٧ على طهارتها بحديث العرنيين الذين أمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بشرب أبوال الإبل وألبانها.

وتبيَّن لك مِن هذا كله بطلان التعليل الذي أورد الشارح رحمه الله تعالى، وفَقَد الدقة والضبط فيما نقله من مذهب مالك رضي الله عنه ». انتهى كلام الشيخ.

٤ ـ وثقيل عليّ أن يفوتني إلماع إلى الفائدة التي أفادها الشيخ في آخر آداب الوضوء ومستحباته ـ ص ٥٠، ٥١ ـ، وإلى الكلمة التي علّقها في آخرها بقوله: « ولا يخفى أن ما مرّ: بعضه من آداب الوضوء، وبعضه من آداب مقدماته، وقد كان السلف يُراعون الآداب كما يُراعون الواجبات، (فكُن على سيرتهم تلحق بهم) »!.

طُبِعَ الجزء الأول من الكتاب في حلب سنة ١٣٨٧ = ١٩٦٧ في ٢٩٩ صفحةً، ثم اخترَمتْه المَنِيّةُ وقد قارب الثُّلثَ في خدمة الجزء الثاني، كما ذكر ذلك الشيخ سلمان في تقدمة الطبعة الثانية ١٤٢٦ = ٢٠٠٥.

٦٥ ـ ٦٧ (٦ ـ ٨) «**ثلاث رسائل في استحباب الدعاء، ورَفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة**»:

ـ الأولى: «**التُّحفة المرغوبة في أفضليَّةِ الدعاء بعد المكتوبة**»، للعلامة الكبير، المحدِّث البارع، فقيه السِّنْد، المخدوم محمد هاشم التَّتَّوِي السِّندي، المتوفى سنة ١١٧٤، رحمه الله تعالى.

سُئل العلامةُ المخدومُ عن الدعاء بعد الصلاة المكتوبة، هل هو سنة أم لا؟ وأن الدعاء بعد المكتوبة هل الأفضل فيه أن يكون الدعاء قبل السُّنن المؤكَّدة في الصلاة التي بعدها سنة، أو بعدها؟ فأجاب بهذه الرسالة الماتعة، وقد جمع فيها جملةً صالحةً مما يدل على أفضلية الدعاء بعد المكتوبة، من الأحاديث النبوية، والروايات الفقهية.

ولما عزم الشيخ أبو غدة على نشرها استَحسن اختصارَها بحذف الروايات الفقهية، والأخبار الغريبة غير المحفوظة، وزاد فيها بعض الفقرات للربط والتوضيح[1]، وأضاف إلى عُنوان الرسالة المذكور: كلمةَ «مختصر»، وصدّرها بتعليقات موجزة، في ٤٨ صفحة.

---

[1] ومما أضافه إليها للربط والتوضيح:

قوله ص ٤١: «فنقول: الأحاديث التي قدّمناها في الباب الأول كلُّها تدل بظاهرها أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد السلام مباشرةً، قبل أن يصلي السُّنَن الرواتب، كما هو المتبادِر مِن قول رواة تلك الأحاديث: (إذا سلَّم)، (إذا انصرف) ـ و(إذا) هذه للمبادرة ـ (دُبُرَ

ـ الثانية: «**الـمِنَحُ المطلوبة، في استِحباب رَفع اليدين في الدعاءِ بعد الصلواتِ المكتوبة**»، للعلامة المحدِّث الشيخ أحمد بن الصِّديق الغُماري المغربي، المتوفى سنة ١٣٨٠، رحمه الله تعالى.

سُئل الشيخ الغُماري عن رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبات، هل ورد في السنة ما يدلّ على مشروعيَّتِه واستحبابه؟ وهل لِمَن أنكره دليلٌ يُستند إليه، أو قول معتمد يُعتمَد عليه؟ فأجاب رحمه الله بهذه الرسالة النافعة المليئة بغُرَر الفوائد ودُرر الفرائد.

---

كلِّ صلاة مكتوبة)، ونحوَ ذلك من الألفاظ.

وكثيرٌ من تلك الأحاديث يُصرِّح رواتُها من الصحابة بأنهم سمعوا النبيَّ صلى الله عليه وسلم يدعو بتلك الدعوات بعد المكتوبة، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مِن هَدْيِه أداءُ السنن الرواتب والنوافل في البيت، دون المسجد، فلولا أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم أتى بتلك الدعوات بعد المكتوبة مباشرةً، قبل أن ينصرف إلى بيته لَمَا سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو ظاهر.

وأما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُصلِّي السُّنَن والنوافل في البيت، فتَدُلُّ عليه أحاديثُ:». إلى هنا ينتهى ما أضافه الشيخ.

ومما علق على الرسالة:

قال المؤلف ص ٣٦ ـ ٣٧: «... لأن رفع اليدين مِن سنن الدعاء، ومسحَ الوجه باليدين بعد الدعاء مِن سنن الدعاء أيضاً، وقول: (آمين، آمين) من السامعين من سنن الدعاء أيضاً (ـ كما حقق كلّ ذلك المؤلفُ، وأشارَ إلى المزيد من الدلائلِ المحققُ ـ)، وإن كانت هذه الأمور سُنناً مستحبةً، لا مؤكدةً، والأمرُ المركَّب من السنن المأثورة لا يصح القول بكونه بدعةً»، فعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

«نعم إذا قال أحدٌ بسُنِّيَةِ خصوص هذه الهيئة التركيبية، والتَزَمها مع الإنكار على مَن تركها، فذاك خطأ لا يُقَرُّ عليه».

اعتنى بها الشيخ أبو غدة، وخرّج أحاديثها، وعلّق عليها بتعليقات ماتعة[1]، وطبعها في ٦٩ صفحة.

ـ الثالثة: «**سُنِّيَّة رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة**»، للعلامة المحدِّث السيِّد محمد بن عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهدَل الزَّبِيدي اليَمني، المتوفى سنة ١٢٥٨، رحمه الله تعالى.

سُئِل السيد العلامة الأهدل: هل يُسنّ رفع اليدين بعد الصلوات المكتوبة؟ وهل ورد من الأحاديث في ذلك ما تقوم به الحجة خصوصاً أو عموماً؟ فأجاب بهذه المقالة الوجيزة البالغة سُطورها ٨٠ سطراً، واعتنى بها العلامة عبد الله ابن الصديق الغُماري رحمه الله تعالى، وقدَّم لها، وعلَّق عليها، وترجم للمؤلف، وطبعَها مرتين.

---

[1] ومما علقه عليها:

١ ـ كلام عادل في إثبات (مشروعية رفع اليدين بعد الدعاء)، ص ٥٥. وانظر تمامه في (آرائه الفقهية) ص ٣٧٢ـ٣٧٣.

٢ ـ بحث مفيد في إثبات (مشروعية الدعاء بعد الصلوات المكتوبة) ص ٦٦، وسيأتي إن شاء الله تعالى في (آرائه الفقهية) ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

٣ ـ أورد المؤلف ـ ص ٩١ ـ ٩٤ ـ حديثَ عمر رضي الله تعالى عنه الذي أخرجه الترمذي في «جامعه» ٥: ١٣١، رقم: (٣٣٨٦): «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رَفع يديه في الدعاء، لم يَحُطَّهما حتى يَمسَحَ بهما وجهَه». فخرّجه الشيخ أبو غدة بدراسة إسناده، وذِكر شواهِدِه، وقوّاه، وحَكم عليه بالصحة. فانظره، فإنه وجيه مفيد.

٤ ـ نقل المؤلف الغماريّ ـ ص ١٠٢ ـ عن السخاوي قولَه: «... وخالف ابنُ العربي المالكي في ذلك، فقال: إن الحديث الضعيف لا يُعمَل به مطلقاً». فعلّق عليه الشيخ تعقباً واستدراكاً، انظر تفصيله تحت عنوان: (العمل بالحديث الضعيف) ص ٤٤٦.

ولما قام الشيخ أبو غدة بالعناية بها ونشرها، أضاف إليها بعض التعليقات والفوائد المهمة[١]، فجاءت الرسالة في ٢٣ صفحة.

وطُبع مجموع هذه الرسائل الثلاث طبعتين: الأولى ـ مع تقديم الشيخ أبي غدة له[٢] ـ في بيروت سنة ١٤١٧ = ١٩٩٧، في ١٦٣ صفحة، والثانية سنة ١٤٢٥ = ٢٠٠٤.

---

[١] ومما علقه الشيخ عليه: ١ ـ ص ١٣٦ ـ ١٣٨ ـ: ما تعقَّب به المؤلفَ الشيخَ الأهدل في الحديث الذي عزاه لابن أبي شيبة، مغلوطاً في متنه وسنده. وهو ردّ جيد. وسيأتي تفصيله في (نماذج انتقاداته) ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢، إن شاء الله تعالى.

٢ ـ وأيضاً ـ ص ١٣٨ ـ ١٤٢ ـ ما تعقب به المؤلفَ في حديث ابن الزبير الذي عزاه لابن أبي شيبة، مغلوطاً في عزوه وسنده. وهو تحقيق نفيس.

[٢] ومما قاله الشيخ في مقدِّمة هذه الرسائل الثلاث ص ٦ ـ ٧:

«استحسنتُ خدمتها مجموعةً ليتكامل بعضُها ببعض، فتكون وافيةً مقنعةً في هذا الموضوع، الذي يراه بعضهم بدعةً في الدين، ومخالفاً لسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، ويَستنكر فعلَه مِن فاعله بقلبه أو بلسانه.

والواقع أنَّ هذا الموضوع قد فَرَغ منه الفقهاء والمحدثون من أزمانٍ بعيدة، فنَصُّوا على جوازه واستحبابه في شروح كتب الحديث، كما ستقف عليه في مواضع من هذه الرسائل، كما نَصُّوا على ذلك في كتب الفقه، وألَّفَ طائفةٌ منهم فيه رسائلَ مستقلةً، ومنها هذه الرسائل الثلاث.

ولكن لا يخلو كلُّ عصر من أناس يُنكِرون ما لم يَعرفوا من العلم، ويَشغَلون الناسَ بالتشويش والتجهيل، وتكديرِ صفاء النفس والإخاء! ويَرون ما هُم عليه هو الصواب لا غير، وما عليه غيرُهم ـ فيما خالَفهم فيه ـ خطأً، وسبب ذلك ظنُّ أحدهم أن ما تَثقَّف به في محيطه، أو سَمِعه من علماء قومه، أو رآه في عمل أهل بلده: هو العلم الصحيح والنهج السليم القويم.

ويقع في هذا الظن كثيرٌ من طلبة العلم وغيرهم! فإذا قيل لأحدهم: يُستحب الدعاءُ بعد الصلوات المكتوبة، ويُستحبّ رفع اليدين فيه، استَغربَ واستَنكر وما ألْقَى لذلك سمعاً ولا قبولاً، وظنَّ هذا مِن البدع التي سَلِمَ منها أهلُ بلده! =

٦٨ ـ (٩) «**تُحفة النُسَّاك في فضل السِّواك**»، للعلامة الفقيه الزاهد الشيخ عبد الغَنِي الغُنَيمي الميداني الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٩٨، رحمه الله تعالى.

---

= فإذا اتَّسعَ صدرُه، وكان من أهل الإنصاف، وألْقى عُصابةَ التعصب عن عينيه، وقرأ هذه الرسائل، شَهِدَ وَجهاً آخر في هذه المسألة غيرَ ما هو عليه، وعَرف أنَّ لهذا الوجه أدلةً قويةً، ونصوصاً ناطقةً صريحةً كثيرةً، فيَعدِل عما كان استقرّ في نفسه، مِن أنَّ ما هو عليه هو السنة المشروعة، وأن ما يُخالِفه هو البدعة الممنوعة، أو يَتوقَّف عن تخطئة إخوانِه فيما خالفوه فيه، فيكون بعد معرفته بذلك أرحَبَ صدراً، وأوسَع نظراً، وأعدلَ حُكماً، وأكثرَ تآلُفاً مع إخوانه المسلمين.

ويَذهب عن خاطره ما يُمكن أن يكون أُصيبَ به من (غرور الاهتداء) و(غرور العلم)، فيَعذُرُهم فيما خالفوه فيه، وقد يَقتَنِع برَجاحَةِ ما هُم عليه، وينتقل باختياره إليه، ويَذهب ما في نفسه مِن تجهيل إخوانه المسلمين، بما تَبيَّن له مِن أنَّ هناك آراءً واجتهاداتٍ صحيحةً مخالفةً لما هو عليه، ولها دليلُها وسَندُها ورَجاحتها، وهذا المسلك العدل الذي ينبغي أن يكون عليه المسلم مع أخيه المسلم. والله ولي التوفيق.

ذكر الشيخ ابن القيم في أوائل «كتاب الروح» ص ٥١: «قال الخلال: أخبرني الحسن بن أحمد الورّاق، حدثني علي بن موسى الحدّاد وكان صدوقاً، قال: كنت مع أحمد بن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة، فلما دفن الميت، جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر، فقال له أحمد: يا هذا إن القراءة عند القبر بدعة.

فلما خرجنا من المقابر قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله! ما تقول في مبشِّر الحلبي؟ قال: ثقة، قال: كتبتَ عنه شيئاً؟ قال: نعم، ـ قال: ـ فأخبرني مبشر، عن عبد الرحمن ابن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، أنه أوصى إذا دُفن أن يُقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعتُ ابن عمر يُوصي بذلك، فقال له أحمد: فارجع، وقُل للرجل: يقرأ». انتهى.

قال الشيخ أبو غدة: فرحم الله الإمامَ أحمد ما كان بينه وبين الحق عداوة. والله ولي التوفيق.

وهو كتابُ فقهٍ وآداب في سنة السواك، وقد جمع جملةً من فضائل السواك وأحكامه الفقهية، وحقّقه الشيخ بنسخةٍ خطيةٍ، وقدّم له بمقدمة نافعة[١]، وعلّق عليه بكلمات ماتعة، وخرّج أحاديثه حسبما اقتضاه المقام، وألْحَق به تتمةً فقهيةً في تحقيق استعمال السواك باليُمنى أو اليُسرى.

طُبع في بيروت سنة ١٤١٤ = ١٩٩٣ في ١٠٣ صفحة على القطع الصغير.

---

[١] ومما قاله في المقدمة متحدِّثاً عن فضائل السواك:

١ ـ « ... وقد انتقل هذا الاهتمام بالسواك في عصرنا الحاضر، إلى بعض الأطباء المسلمين وغيرهم، فصدرت منهم دراسات طِبِّيَّة مخبرية متعددة، وفي بلدان مختلفة، أبانت مزايا (عُود الأراك): السِّواك، وفضلَه على (الفِرْجَون) في تنظيف الأسنان وتطهير الفم وتطييبه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم مِن أكثرَ مِن ألف وأربع مئة سنة: « السِّواكُ مَطْهَرة للفم، مَرضاة للرَّب » . « السواكُ مَطْيَبَة للفم، مَرضاة للرب » . وهذا مِن جوامع كَلِمِه صلى الله عليه وسلم، فقد أشار إلى ما فيه من نفع الإنسان، ورضا الرحمن، بأوجز عبارة » .

٢ ـ وقال فيها نقلاً عن غيره: « ويُتَّخذ السِّواك من الفروع الرفيعة، أو المَدَّادات الأَرْضية لعديدٍ من الأنواع النباتية، وحتى الآن ـ في شبه الجزيرة العربية ـ قد يُتخذ السواك من العُتْم (وهو الزيتون البرِّي)، أو من السَّمُر، ولكن أفضل السِّواك ما اتُّخِذ من المدَّادات الأرضية لنبات الأراك، وقد يُتَّخذ من فروعه الخضراء، ولكن سواك المدَّادات الأرضية أفضل » . انتهى.

٣ ـ ونقل عن بعض الشعراء اللطفاء المتظرِّفين قوله:

قد هَجَرتُ السِّواكَ مِن أجْل أني ... إن ذَكرتُ السِّواكَ قلتُ: سِوَاكا

وأُحِبُّ الأراكَ مِن أجْل أنـي ... إن ذَكرتُ الأراكَ قلتُ: أَرَاكا

وقال آخر:

قد فُزْتَ يا عُودَ الأراكِ بثَغْرها ... ما خِفتَ يا عُودَ الأراكِ! أَرَاكا؟

لو كُنتَ مِن أهلِ الجِلادِ عَرفتَني ... ما فازَ مِنِّي يا سِواكُ! سِواكا

٦٩ ـ (١٠) «**كَشْف الالْتباس عما أورده البُخاري على بعض الناس**»، للعلامة الغُنيمي المذكور.

وهذه الرسالة كما يَبدو من عنوانها تتعلق بالمسائل الخمس والعشرين، التي قال فيه الإمام البخاري ـ في «صحيحه» ـ عقب ذكره ترجمةَ الباب: (وقال بعض الناس ...)، وفيها مناقشة المسائل التي عرّض فيها الإمام البخاري بالإمام الأعظم رحمهما الله تعالى، والإجابة عنها ببيان واف شاف.

قامَ الشيخ أبو غدة بإخراج هذه الرسالة ـ مع دراسةٍ جَيِّدةٍ فائقةٍ مُتقَنةٍ لتلك المسائل من الدكتور الفاضل عبد المجيد محمود عبد المجيد الشافعي حفظه الله تعالى ـ، واعتنى بها عنايةً تامةً، وقدّم لها مقدمةً نافعةً[1].

---

[1] ومما قال في هذه المقدمة:

«... فالإمام البخاريّ تفقَّه بفقه أبي حنيفة فقهِ أهل بلدِه، وقرأ كُتبَ ابن المبارك ووكيع، وهما حنفيان من أصحاب أبي حنيفة وأهل مذهبه، فلا يُستَغرَب إذا عُزِي ما لديه ـ مِن دقةٍ في الفقه، وغوصٍ على المعاني العويصة، وإلماعٍ إلى الأفهام الخفية العجيبة للنصوص ـ إلى تأسيس نشأته الفقهية بفقهاء بلده الحنفية، مع ما مَنَحَه الله تعالى من الذكاء النادر العجيب.

وقد تقدّم ثناءُ شيخِه إمام الحنفية وفقيهِ المشرق أبي حفص الكبيرِ عليه، وتوقُّعه أن يكون له الصِّيت والذكر الحسن، وقد كان.

... فلا بِدَع أن يُخالِف مَن سبقوه: الحنفيةَ وغيرَهم في كثير من المسائل أو بعض المسائل، فهذه (الخمسة والعشرون مسألة)، ليست بشيء عدداً في جنب ٣٢٨٣ باب، تتضمن أضعافَها من المسائل الفقهية، التي اتفق اجتهادُه مع اجتهاد مَن سبقه من الحنفية وغيرهم ...، فإن الدليل الذي يَلوح لِمُجتهد لا يلزم أن يلوح بنفس الدلالة لسائر المجتهدين.

فمِن هذا المنطلق يُنظر إلى هذه (المسائل الخمس والعشرين)، على أنه سيتبيَّن من قراءة «الرسالة» أن جملةً من تلك المسائل ذهب إليها مع أبي حنيفة غيرُه من الأئمة المجتهدين

طُبعت مرتين: الأولى في بيروت سنة ١٤١٤ = ١٩٩٣ في ١٠٦ صفحة، والثانية مصورةً عنها سنة ١٤٣٠ = ٢٠٠٩.

٧٠ـ(١١) «**إقامة الحُجَّة على أن الإكثار في التعبُّد ليس ببدعة**»، للكنوي.

حقّق فيها مؤلِّفه الإمام أن الاجتهاد في العبادة والاقتصاد فيها، كلاهما واردان في السنة، وثابتان في الشرع، الأول محمول على من قدر على ذلك، والثاني لمن عجز عنه، وأورد فيه جملةً كبيرةً من الأحاديث، فردّ بهذه الرسالة الموجزة على مَن تغلغل وشغب قائلاً: إن الاجتهاد في التعبد بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار! وما إلى ذلك.

وهذه الرسالة قد طُبعت طبعتين في الهند، أُولاهما في حياة المؤلف سنة ١٢٩١، والأخرى بعد وفاته سنة ١٣٣٧، ثم نهض الشيخ أبو غدة، فاعتنى بها، وقابَل أحاديثها بمصادرها، ونصوصها بأصولها، واهتمّ بعزو كلّها إلى مراجعها، وتَدارك ما وقع فيها بعض سقطات وتحريفات، وجلاّها بتعليقاته الماتعة، وصنع لها الفهارس العامة.

فطُبعت بتحقيقه وتعليقه عدة مرات، أولاها سنة ١٣٨٦ = ١٩٦٦، ثم أضاف إليها بعض إضافات وتعليقات، فطُبعت سنة ١٤١٩ = ١٩٩٨، وما بعدها، في ٢٠٠ صفحة.

٧١ـ(١٢) «**سِبَاحة الفكر في الجهر بالذكر**»، للإمام اللكنوي أيضاً.

حقَّقَ فيه المؤلِّف تعريفَ الجهر والسِّرِّ، ثم عَرض أدِلَّةَ المانعين للجهر، وذكَرَ الجواب عنها، ثم أوردَ أدِلة المجيزين، واستَوعب فيها واستقصى ما استَطاعَ، فأصبَحَ كتابُه أدقَّ وأشملَ، وأجمع وأكملَ كتاباً في الموضوع.

---

المتبوعين وغيرِهم ...». واقرأ تمام كلامه وانتفع بنفائس العلم. والله الهادي إلى سواء السبيل.

واعتنَى به الشيخ أبو غدة، فحقّقه، وخرّج أحاديثه، وضبط نصوصه، وفصّل مقاطعه، وقدّمَ له بمقدمة علمية تُنير الموضوع، وتُلقِي بعض الضوء على مسألة الباب.

طُبع أولاً ببيروت سنة ١٤٠٨ = ١٩٨٨، ثم في بيروت أيضاً سنة ١٤١٥ = ١٩٩٥، ثم في بيروت أيضاً سنة ١٤٢٦.

٧٢ـ (١٣) «**تحْفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلى الله عليه وسلم**».

ومعه حاشِيتُه:

٧٣ـ (١٤) «**نُخْبة الأنظار على تُحفة الأخيار**»، كلاهما للإمام اللكنوي.

خَصَّ الكتابَ بدراسةِ موضوعٍ شريفٍ رفيعٍ، هو تعريف (السنة النبوية المطهرة)، وبعضُ مباحثَ هامةٍ تتعلقُ بها، وقد بناه على ثلاثة أصول وخاتمة[1].

---

[1] وهي كما ذكر الشيخ أبو غدة في مقدمته:

«الأصل الأول في تعريف (السنة النبوية المطهرة)، وأن من مشمولها (سنة الخلفاء الراشدين) والصحابة الهادين المَهدِيِّين.

الأصل الثاني في تعريف (السنة المؤكدة) ومطلق السنة في مصطلح الفقهاء السادة الحنفية.

الأصل الثالث في حكم السنة المؤكدة، وتركها.

الخاتمة فيما يتعلق بصلاة التراويح، وهذ الخاتمة هي مِحْوَر الكتاب، وسببُ تأليفه، وقد أخذت صفحاتها أكثر من نصف الكتاب، ذكر فيها الأخبار الواردة في صلاة التراويح، واستقصاها ما استطاع، وشرح معناه وعلّق عليها، وجوّد وأجاد، حتى صلَحَت هذه (الخاتمة) أن تكون كتاباً مستقلاً بشأن صلاة التراويح وأقوال العلماء فيها.

واستنكر في خلال كلامه ما رآه في المسجد الحرام سنة ١٢٧٩، من قيام جماعات متفرقة يصلون التراويح أوزاعاً، وقال: يجب الزجر عنه، والاجتماعُ على جماعة واحدة. وانتهى في ختام كلامه الوافي المديد إلى ما يلي:

١ ـ أن نفس قيام رمضان: سنة مؤكدة ... ص ١١١. =

طُبع في بيروت طبعتين: الأولى في حياة المحقق سنة ١٤١٢ = ١٩٩٢، والثانية بعد وفاته ـ مصورة عنها ـ سنة ١٤٣١ = ١٩١٠، في ٧٢ صفحة.

٧٤ ـ (١٥) «**فِقه أهل العراق وحديثهم**»، للإمام محمد زاهد الكوثري.

وهو كتابٌ لم يُصنَّف في موضوعه قبله، وقد وَضَّحَ وبيَّنَ فيه المؤلف منزلةَ فقهاءِ العراق من العصر الأول إلى الأزمان المتأخرة القريبة، وبخاصةٍ ما يتصل بفقه السادة الحنفية وأئمته ورجاله المحدثين الكبار، الذين هَضَم كثيرٌ من الناس شأنَهم في الحديث وعلومه، وادَّعَوا عليهم دعاوي لا صحة لها، فبيَّن الشيخ رحمه الله تعالى فيما كتبَه حقائقَ ناصعةً ناطقةً بأدلتها من التاريخ والواقع، فكان ما كتَبَه ـ على لطافته وقلة أوراقه ـ ذخيرةً للعلم والعلماء من مختلف المذاهب والبلدان.

---

= ٢ ـ وأن قيامه بالجماعة أيضاً: سنة مؤكدة ... ص ١١٢.

٣ ـ وأن التراويح في جميع ليالي رمضان: سنة مؤكدة ... ص ١٣٣.

٤ ـ وأن مجموع عشرين ركعةً في التراويح: سنة مؤكدة ... ص ١٢٦.

٥ ـ وأن مَن أخلّ بشيء من هذا يأثم، إلا أن المُخِلّ بالثلاثة الأُوَل يأثم إثماً كبيراً (أي زائداً) لمخالفته السنة النبوية، والمخلّ بالرابع يأثم إثماً يسيراً لمخالفته سنة الخلفاء ... ص ١٣٤.

٦ ـ وأن الاقتداء بفعل الصحابة عموماً: مندوب، وبفعل الخلفاء خصوصاً: لازم، لا سيما الشيخان المنيران ... ص ١٣٤.

٧ ـ وأن تارك السنة المؤكّدة يأثم، سواء كانت سنةَ الخلفاء أو سنةَ النبي صلى الله عليه وسلم ... ص ١٢٢ و١٣٤.

قال الشيخ: وقد يكون عليه في بعض ما ذهب إليه أنظار، ولكن اجتهد ودقَّق، وأتقَنَ وحقَّق، والعصمة من الخطأ لم تكن إلا للأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام». انتهى.

وإن المقدمة التي قدمها الشيخ أبو غدة لهذا الكتاب تعد دراسةً علميةً مهمةً في الموضوع إلى جانب تحقيقاته وتعليقاته على الكتاب.

وكان أصلُ هذا الكتاب مقدمةً لـ« نَصْب الراية » للإمام الزيلعي، ولما رأى الشيخ أبو غدة أهميةَ هذه المقدمة وموضوعها أفرَدَها في جزء، وطبعها في عام ١٣٩٠، وقد أضاف إليها زيادات مهمة، وتعاليق حافلة[١].

ثم صدّرها تلميذه الوفي الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى في مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب « نصب الراية » الذي اعتنى بإخراجه وتصحيحه، سنة ١٤١٨ = ١٩٩٧، في ١١١ صفحة على القطع الكبير.

٧٥ ـ (١٦) « **تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، وآثارُهم الفقهية** »، بقلم الأستاذ الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[٢].

---

[١] منها: ما علقه على ما قاله الكوثري ص ١٠٢: « ومِن هذا القبيل كلامُه ـ أي ابنِ عدي ـ في أبي حنيفة في مروياته البالغة ـ عند ابن عدي ـ ثلاث مئة حديث، وإنما تلك الأحاديث من رواية أبّاءِ بن جعفر النَّجِيرَمي، وكل ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلُّها بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي، ويُحاوِل ابنُ عدي أن يُلصِق ما للنجيرمي إلى أبي حنيفة مباشرةً ... ».

علّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « كذا قال شيخنا رحمه الله تعالى، ولم يتبيَّن لي وجهُه، فقد سرد ابن عدي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من « الكامل » ستةَ أحاديث من مروياته رضي الله تعالى عنه، زعماً منه أن الإمام أبا حنيفة أخطأ فيها متناً أو سنداً، وليس من بين تلك الأحاديث شيء من رواية النجيرمي، فالقول بأن كلَّ ما عند ابن عدي من أحاديث أبي حنيفة إنما هو من طريق النجيرمي: غيرُ صواب ».

[٢] وأصلُ هذا الكتاب مقالة علمية دبَّجتْها يراعة الأستاذ أبو غدة على طلبٍ من (مؤتمر الفقه الإسلامي العالمي)، بعُنوان: « فقهاء معاصرون »، فكَتَب فيها عن ستةٍ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، من أقطار مختلفة، ومذاهب متعددة، أحدُهم من الهند، والثاني من الشام، والثالث من مصر، والرابع من المغرب الأقصى، والخامس من فلسطين، والسادس من جزيرة العرب، لتكون مشابهةٌ بين المناسبة وسببِها، وذَكَرَ تراجمهم بحسب تَقدُّم سِنِي

صدر الكتاب مطبوعاً في بيروت سنة ١٤١٧، في ٣٣٤ صفحة، بعد وفاة المؤلف رحمه الله تعالى بأيام.

٧٦ ـ (١٧) «**خُطبة الحاجة ليست سنةً في مُستهَّل الكتب والمؤلَّفات**»، من تأليفات الشيخ أبو غدة[1].

---

وَفَياتهم.

تكلّم في تراجمهم ـ بأسلوبه البارع الأخّاذ ـ عن نشأتهم العلمية، وحياتهم الطيِّبة، ومآثرهم الفقهية، وألْحق بتراجمهم بعضَ مباحثهم وآرائهم الخاصة في العلم والفقه، وهُم:

١ ـ إمام العصر الفقيه المحدّث الباهر المفضال محمد أنور شاه الكشميري الهندي الحنفي، المولود سنة ١٢٩٢ في كشمير، والمتوفى سنة ١٣٥٢ في ديوبند من الهند.

٢ ـ العلامة المحقق فقيه الشام الشيخ الإمام أحمد الزرقا ابنُ فقيهِ عصرِه الإمام محمد الزرقا الحلبي الحنفي، المولود بحلب نحو سنة ١٢٨٥، والمتوفى بها سنة ١٣٥٧.

٣ ـ العلامة فقيه العصر ومجدد أسلوب الفقه في مصر الشيخ الإمام أحمد بن إبراهيم الحُسيني المصري، المولود سنة ١٢٩١ بالقاهرة، والمتوفى بها سنة ١٣٦٤.

٤ ـ العلامة النابه الإمام فقيه المغرب الأقصى الأصولي المتفنن الشيخ محمد بن الحسن الحَجْوِي المغربي المالكي، المولود سنة ١٢٩١ بمدينة فاس، والمتوفى بمدينة الرباط سنة ١٣٧٦.

٥ ـ العلامة الفقيه المتقِن الإمام الفقيه الأصولي الشيخ عيسى بن يوسف مَنُّون الفلسطيني القُدسي، ثم المصري الشافعي، المولود بضاحية القدس سنة ١٣٠٦، والمتوفى سنة ١٣٧٦.

٦ ـ الحجة الإمام مفتي الديار السعودية الفقيه الدرَّاكة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ النجدي، المولود سنة ١٣١١ بمدينة الرياض، والمتوفى بها سنة ١٣٨٩.

رحمهم الله تعالى جميعاً، وأعلى مقامهم عنده، وأجزل لهم المَثوبةَ والرضوان في دار كرامته. [قلت: ما ذكرته من الألقاب والآداب مستفاد مما كتبه الشيخ أبو غدة لهم. والله أعلم].

[1] أصلُ هذه الرسالة بحث علمي نُشر في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة التابع لكلية الشريعة

بجامعة قطر، العدد التاسع، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ـ١٩٩٧م.

وجاء في مقدمة العدد، لفضيلة الشيخ العلامة يوسف القرضاوي حفظه الله تعالى، رئيس التحرير، ومدير مركز بحوث السنة والسيرة، ما يلي:

« هذا البحث له أهمية خاصة من ناحية موضوعه، ومن ناحية كاتبه. أما الموضوع فهو قضيةٌ أثارها العلامة ناصر الدين الألباني، وخالف فيها جماهيرَ علماء الأمة من السلف والخلف، وأحدَث بلبلةً في الأفكار، حين قال باستحباب البدء بخطبة الحاجة في الكتب والمقالات، كاستحبابها في الخطب والمحاضرات. وأما صاحب البحث فهو العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الذي عرف بسعة اطلاعه، كما عرف بالميل إلى الاعتدال والأناة، وشدة التحري فيما يصدر عنه من أحكام وآراء.

ويسرّ (مجلة مركز بحوث السنة والسيرة) أن تنشر هذا البحث القيم تعمياً للنفع به، وليس في العلم كبير، وفوق كل ذي علم عليم.

رئيس التحرير.

ثم كتب كمدخل للبحث:

هذا البحث تَنَاوَل النظرَ في (خطبة الحاجة) المعروفة، وبَيّن بإسهاب وتوسُّع أن هذه الخطبة بخصوصها ليست مما يُسَنّ ابتداء الكتب والمؤلفات واستهلالها بها، وإنما هي سنة في ابتداء الخُطب القولية، على تفصيل مذكور في البحث.

وحقق البحث هذا المرامَ، واستدلّ عليه بهَدْي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم وأتباع التابعين، وبالعمل المتوارَث في كتب المحدثين والفقهاء وغيرهم من أهل العلم، وبنصوص ناطقة متقَنة لغير واحد من المحققين.

وتَعرَّض أخيراً لكشف شذوذ الشيخ ناصر الألباني في هذه المسألة، حيث زعم أن خطبة الحاجة بخصوصها سنة في ابتداء الكتب واستهلالها أيضاً، وحَطَّ ـ كعادته ـ على العلماء: السلف والخلف في تركهم افتتاح المؤلفات بهذه الخطبة.

وفي غضون هذا البحث أيضاً فوائد وفرائد تهم الباحث والطالب النبيه، وفيه أيضاً تبيين لعدة أخطاء فاحشة وقعت من الشيخ ناصر في رسالته « خطبة الحاجة ». انتهى.

هذا بحثٌ هامٌّ ذَكرَ فيه ـ بالأدلة والشواهد الناطقة ـ أن الخطبة المسنونة المسماة بـ(خطبة الحاجة) لا يُسنّ افتتاح الكتب والمؤلفات بها، على الخصوص، وإنما تستهل الخطب القولية الهامة، على تفصيل مذكور في البحث.

ورَدَّ فيه على الشيخ ناصر الدين الألباني، الذي جَهَّلَ الأئمة السلف المحدثين والفقهاء وغيرَهم من العلماء الخالفين قاطبةً، في تركهم افتتاح مؤلَّفاتهم ومصنفاتِهم بهذه الخطبة، ونَقَضَ دعواه وتجهيله بالحجة الواضحة.

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ = ١٩٩٩ في ٤٦ صفحة، بعد وفاة مؤلفه.

**كلماتٌ للعلامة الدكتور محمد رجب البيومي رحمه الله تعالى عن كُتبه**

وبعد هذا التعريف الموجز بكتب الشيخ أبو غدة أرى من المناسب المفيد أن أورد هنا كلمة الدكتور محمد رجب البيومي، التي قالها عن كتبه أيضاً، ودبّجها في «تقريظه» لكتاب «إمداد الفتاح» ص ١٠٤ ـ ١١٣، فقال:

«... وقد طالعتُ قائمةَ مؤلفات الأستاذ في خاتمة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» فوجدتُّها تجمع أكثر من خمسين كتاباً، كلُّها مما يفيد الدارس البصير، فضلاً عن المتفصِّح العجول، ففيها كتب ضافية، عن الجرح والتعديل، وعن «تمييز الفتاوى عن الأحكام» للقرافي ـ وهو كتاب نادر في موضوعه واتجاهه ـ، وعن «فقه أهل العراق (وحديثهم)»، وعن «مسألة خلق القرآن»، و«عن فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر»، و«عن منهج السلف في السؤال عن العلم»، بل إنها ضمّت مؤلفاتٍ عن الأدب والخطّ، مثل «شرح قصيدة أبي الفتح البُستي»، و«الترقيم وعلاماته في اللغة العربية»، و«تصحيح الكتب وصُنْع الفهارس المعجمة»، وهذا غيض من فيض.

وسأُحاوِل أن أُلِمَّ إلمامةً موجزةً ببعض كتبه في الحديث، ليدلّ المذكور على المطويّ، فأشير أولاً إلى كتابه « لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث »، لأنه كتاب يفيد المُثَقِّف والمتخصِّص معاً لقرب تناوُله، وسهولة سياقه، سهولةً لا تبخس حقّ المضمون المقرر من قضايا العِلم، إذ تَحَدَّث المؤلف في نصاعة شفّافة عن مقام السنة المطهَّرة من كتاب الله، وموقعها من الشرع الحنيف، وهو حديث كرّره الأستاذ في أكثر من كتاب، لأن الحملةَ الكاذبة على حُجيَّة السنة منذ بَزَغ قَرْنُها الشيطاني في أوائل هذا القرن على يَد المستشرِق المُجْرِيِّ جُولْدزِيْهر، قد وَجَد من الأذناب مَن حاوَل تقرير باطله مضخماً، حتى اقتنع بعض القرّاء بهذه المحاولة عن قصور فهم.

فقام مِن سَدَنة الحديث من أقرّوا الحقّ ...، وجاء جيل الأستاذ عبد الفتاح فكفى وشفى، والأستاذ في طليعة هؤلاء البررة بما سجَّل ودَحَض، وقد اقتضاه الموقف أن يتعرّض في كتابه السالف إلى تمحيص طائفة من الأحاديث الضعيفة مبيّناً وَهَنها الركيك، وإلى الخلوص لأهم أسباب الوضع في الحديث ونتائجه، منتهياً إلى حديث شاف عن الإسناد، وتاريخ الرواة والرجال، ونقد الرواة، وبيان حالهم، وعلم الجرح والتعديل، وعلم مصطلح الحديث، وأمارات الحديث الموضوع!

أقول: لو استطاع كاتِبُو العلوم الإسلامية أن يلتزموا هذا الوضوح السافرَ فيما يعالجون من قضايا العلم في كتبهم الذائعة، لوُجد لدينا جيل حصين من الشبيبة الإسلامية لا تخترق صدورَهم سهامُ المغرضين.

وإذا كنتُ حمدتُّ وضوحَ هذا السِّفر القيم فإني أحْمَدُ دِقةَ كتابين آخرين في هذا المجال، هما كتاب « الإسناد من الدين »، وكتاب « تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي »، لأنهما أضافا الجديدَ حقاً فيما عالجاه من معضلات.

فالكتاب الأول يتحدث حديثاً علمياً عن مكانة الإسناد من الدين، وأنه خصيصة خُصّت بها الأمة المحمدية، وعن تسامح العلماء في أمر الإسناد بعد تدوين العلوم ورسوخها، وعن تحريفات غير مقصودة وقعت في كلام بعض الأئمة، وكان جميلاً أن ينتقل المؤلف إلى حديثٍ أدبيّ عن اهتمام اللغويين بالسماع والإسناد، ناقداً أبا منصور الأزهري في نقله الكتب دون رواية شفوية، أما ما أبدع فيه كل الإبداع فهو حديثه عن ألوان من التحريف اللفظي لأئمة كبار، فقد تتبع مؤلفات شهيرة لأعلام كبار ليرصد ما وقعوا فيه من خطأ لا يسلم منه بشر ...

أما كتاب « تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي » فهو مِن أقوم ما كُتب في المجال النقدي، لأن مقام هذه الكتب الجليلة لا يسمح أن يكون بها ما يحتاج إلى نقد، وقد تساهل الأستاذ أحمد شاكر في وصف « جامع الترمذي » بالصحيح، وهو تساهل يحتاج إلى تعقيب، فرجع الدارس إلى مخطوطات شتى للكتب الثلاثة، ليأتي البيوت من أبوابها، فكان دقيقاً دقيقاً.

ولا أنسى في هذا المجال النقدي حديثَه عن سنن الدارقطني، وما قاله كبار المحدثين بشأنها، إذ جمعت هذه السنن أحاديث شتى من ضعيفة وموضوعة، ومكانة مؤلفها لدى العامة تستر هذه الموضوعات، فاحتاج الأمر إلى جلجلة عالية تَقرع الأسماع، وهذا ما قام به الأستاذ مستنداً إلى أقوال صريحة لأمثال الحافظ ابن تيمية، والحافظ ابن عبد الهادي، والحافظ الزيلعي، والبدر العيني، والحافظ الذهبي، ولسنا نقدح في نية الدارقطني فهو من كبار الأئمة في الإسلام، ولكنا نقول: إنه أخطأ حين روى الضعيف والمنكر والموضوع والمعلول والغريب[1]، وكان له في الاتئاد البصير ما يحول دون الجموح.

---

[1] قلت: ولعل العلامة الدكتور استعجل النظر في رسالة الشيخ حول الموضوع فقال ما قال،

فإن هذا الاعتراض على الإمام الدارقطني هو الذي هدَمه الشيخ أبو غدة بهذه الرسالة المباركة النافعة، فقال ص ٢٣: ... فهو لم يؤلِّف هذا الكتاب على غِرار تأليف أبي داود والنسائي ...، وإنما ألّفه على غرار كتابه الفذّ العجيب: «العلل»، لكنه جمع في «السنن» أحاديثَ الباب المعلولة في صعيد واحد ... إلخ.

وقال ص ٣٣ ـ نقلاً عن غيره ـ: «... في حين أن موضوع «سنن الدارقطني» جمعُ أحاديث الأحكام التي استدل بها بعض الفقهاء، وبيان عللها، واختلاف طرقها وألفاظها، وأنها لا تصلح دليلاً على ما ذهب إليه من احتجّ بها من الفقهاء.

فالدارقطني في جمعه هذه الأحاديث في كتابه «السنن» كأنه قصد الردّ على بعض الفقهاء، وبيانَ أن استدلالهم بهذه الأحاديث غيرُ سديد ... إلخ.

وأقول بمناسبة المقام: إذا خفي مقصِدُ الكاتب، واستتر موضوع الكتاب فهكذا ينشأ الاعتراض والإشكال. كما هو شأن بعض أهل العلم بـ«جامع الترمذي» الذي وضعَه مؤلِّفه لِجمع الأحاديث التي عليها العمل لأحد من الفقهاء؛ غَفَلاً عن كونه صحيحاً أو أدنى منه، فقال في أول كتابه «العلل الصغير»: «جميع ما في هذا الكتاب معمول به، وقد أخذ به بعض العلماء ما خلا حديثين ...»، وسمّى كتابه: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ **وما عليه العمل**» ـ كما حقق ذلك الشيخ أبو غدة ـ. فإذا ننظر «جامع الترمذي» في ضوء مقصده من الكتاب ما بقي إشكال عليه في إيراد بعض الأحاديث الضعيفة والساقطة. والله تعالى أعلم.

يقول الشيخ سعيد محمود ممدوح في كتابه الطريف «التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف» ١: ٦٥: «... فإن الترمذي نقل مذاهب فقهاء الصحابة والتابعين، واعتنى بذكر المذاهب الفقهية بطريقة لم يسبق إليها ...، وذكرُه المذاهب، والتنصيصُ على العمل بالحديث مع ضعفه في بعض الأحيان يعطي ميزةً هامةً لجامع الترمذي، ويُظهر شفوف نظر ذلكم الإمام، فضعف الحديث مع العمل به مما يدل على أن الضعف أمر ظني قد يخالف الواقع وما في نفس الأمر، وهو صالح لكي يكون أمارةً تجبَر بالعمل، ويكون الحديث صالحاً للاحتجاج به مع ضعف إسناده» .اهـ.

وقد آن أن أترك مجال الحديث إلى سواه، وكُتب الأستاذِ في فروع العلم متشعِّبة موفورة، وسأتحدّث عن مختارات منها تنتمي إلى الحقْل التربوي، لأن الشيخ مربٍّ فاضل، قبل أن يكون عالماً متخصِّصاً، وقد حمل إجازةَ التدريس في عِلمَي النفس والتربية من قسم التخصّص بالأزهر، فرأى أن يتحدّث عن تربية النشء المسلم حديثَ العالم الناهل من تراث الأجداد، لا حديث أصحاب النظريات الأدبية ممن يُترجمون ولا يفهمون، فلننظر ما صنع؟!

وأول ما أختارُه في مجال التربية الإسلامية الرشيدة كتاب « صفحات من صبر العلماء »، وهو كتاب لو لم يكن لمؤلفه غيره لكفاه مجداً وتقديراً، لأنه نمّ عن اطلاع غزير، وذوق رقيق، وسُموّ في الاختيار، وبراعة في التعبير، وإيجاز هو البلاغة بعينها، فإن إيراد الوقائع المدهشة لا يحتاج إلى تعليق يذهب ببريقها الساطع، وهذا ما عناه المؤلف حين قال: « واقتصرت في هذه (الصفحات) على إيراد الأخبار والوقائع دون تحليل أو تعليق عليها، إذ هي ناطقة بذاتها لا تحتاج إلى شرح وبيان ».

وهذه الطريقة أحبِّذُها كل تحبيذ، لأن شغف بعض الثرثارين بالإسهاب المطيل يطفىء الجذوة التي اتقدت من رَوعة الحدث ...، وقد حُلِّيت هوامشه بحواشٍ نادرة ممتازة، يندُر وقوعها إلا على يد لؤلؤي غوّاص ...

وليس هذا الكتاب وحده الذي حظي بأمثال هذه الحواشي، فأكثر كتب أبي غدة ذات حواش وشروح، ولا أنسى أن أذكر على سبيل المثال حواشيه العجيبة الساطعة المسهبة على كتاب « رسالة المسترشدين » للحارث المحاسبي، فقد فاقت كل تقدير، ولولا حُبِّي للمحاسبي لقلت: إنها ارتفعت بقوله إلى أرقى السماوات!

ولعلّ كاتباً مبدعاً يعمد إلى كل قصة موجزة ذكرها المؤلف، فيتَّخذ منها سبباً لإبداعٍ فنِّيّ في رواية أو قصة تُثير الأحاسيس، لأن بذرة التأثير فيما جمعه أبو

غدة مهيّأة لأن تنمو وتزهر وتورق وتثمر حتى تصبح دوحة يانعة، بإلهام فنان مقتدر، وأضرب المثل بقصة بقي بن مخلد التي رواها المؤلف القدير في صفحة ٥٨ وما بعدها من الطبعة الثالثة، فقد قرأها الأستاذ الكبير علي الطنطاوي في مصدرها الأول، وكتب عنها قصةً رائعةً في مجلة الرسالة سنة ١٩٣٩ منذ أكثر من نصف قرن، فأين تلاميذ الطنطاوي ليغوصوا على هذه الفوائد في بحر الأستاذ أبي غدة، فيبلغوا بها حد الرَّوعة في عالم الفنون! أين أين؟

ولم يستطع المؤلف أن يكتم مواجده الكظيمة، حين تثور عليه هذه المواجد!! وكيف يكتمها وهو يصطلي بجمرها اللاهب بين أضلاعه، ويحتاج إلى تنفيسٍ يُلطِّف ما يلذعه من أوَار، فهو حين يذكر جهود السابقين في طلب العلم بالماضي يتذكّر ما يراه في الحاضر من قصور فادح، فتلتاع مشاعِرُه التياعاً يدفعه إلى أن يعقب بمثل قوله ص ١٠٩:

« فوَازِن ـ رعاك الله ـ بين هذه الدراسة التي أثمرتْها هذه الرحلات، وبين دراسة طلاب جامعاتنا اليوم! يدرسون فيها أربعَ سنوات، وأغلبهم يدرسون دراسةً صحفيةً فرديةً، لا حضور ولا سماع، ولا مناقشة ولا اقتناع، ولا تَطاعُم في الأخلاق ولا تأسّي، ويتسقَّطون المباحث المظنونة للسؤال من مقرراتهم (المختصرة)، ثم يسعون إلى تلخيص تلك (المقررات)، ثم يسعون إلى إسقاط البحوث غير الهامة من المقروءات (والهامّة أيضاً، وهذا الغالب) بتلطّفهم وتملّقهم لبعض الأساتذة، فيجدون لديهم ما يسرّهم، وإن كان يضرّهم » .اهـ.

ومضى الأستاذ في حديث عن الجامعيين ذوي الألقاب الفخمة فقط، دون أصالة ما، فيوجع أمثالي من الذين يعرفون ما يَعرف في هذا المجال، وأستميحه عذراً إذا قلت: إنهم يعرفون أكثر مما يعرف من هذه البلايا، ولا أريد أن أسقِط البترول في موقد الجمر فأزيد الالتهاب ...

وللأستاذ أنفاس حارّة في صفحات أخرى يجدها القارىء في ١٢١، ١٣٨، ١٩٧ وغيرها، كما يجد نبْضاً ثائراً في غير هذا الكتاب، مثل كتاب « الإسناد من الدين » ص ١٢٣ وغيرها، ولو جُمعت هذه النقدات الصائبة في موضع واحد لكانت بُركاناً يرمي بالشواظ.

وعزيز عليّ أن أترك هذا الكتاب دون أن أوفّيه حقّه، كما تركت الحديث عن « قيمة الزمن » لضيق المقام، ولكني لم أستطع مقاومة الإغراء الذي يدفعني بعنف إلى الإلمام بحديث موجز عن كتابه النادر « العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج »، وهو كتاب يجذب كل قارىء إلى محتواه، ولو ترجم إلى بعض اللغات لأحدث من الدهشة ما يبهر كل قارىءٍ ...

ومِن أعظم ما في الكتاب تحقيقاته الهامشية التي قد تطول وتمتدّ، وفي كل سطر بل في كلّ كلمة، بل في كل حرف مجالٌ رائعٌ للنظر الدقيق، ومن ألطف الأمور أنه يعتذر عن الإطالة الدسمة المنتقاة فيقول: « ومعذرةً من الإطالة في تصويب هذه الكلمة »، مع أن هذا التصويب قد عصف بآراءٍ تداوَلها الناس، وكادت تكون من المقررات.

ومما انفرد به هذا الكتاب تراجمه الدقيقة لنفر من المعاصرين، كالشيخ خليل الخالدي، وبشير الغَزِّي، وسعيد النورسي، ومحمد الكافي، وليتني قرأت هذا الكتاب من قبل! لأني عانيت معاناةً صعبةً في ترجمة الأستاذ شكري الآلوسي وسعيد النورسي، قبل أن أعلم شيئاً مما كتب أستاذنا أبو غدة، ومن عادتي ألاّ أضيف شيئاً إلى ما كتبت من قبل، وهي عادة مستحكمة لا حيلة لي فيها، وموضع النقد بها لا يخفى، ولو كنت أعتبر لاعْتَبرتُ بالمؤلف الكبير أبي غدة، حين يطبع الكتاب عدّة طبعات، وفي كل طبعة يزيد ويزيد حتى يكون الفارق بين الطبعة الأولى والرابعة فرق ما بين الطفل والكهل، وهو توفيقٌ إلهيٌّ أمدّه الله به، ولَمْ ...!!

ولا أجد في مجال التربية أروعَ من هذا الكتاب وسابقه، وقد شغلني لبابُه عن الإشادة بالمقدمة العلمية الرائعة التي فصل فيها الشيخ بين العزوبة والزواج، فكان في حديثه الدقيق يقظاً حذراً، وكأنه يمشي على الصراط، وقد اجتازه إلى الحُسنَى بإبداع وإقناع ..

وأختم البحث بكلمة عن كتاب «الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم»، ولعله آخر ما صدر عن الأستاذ مطبوعاً كما أظن، وهو كتاب جيِّد في بابه، لأنه اشتمل على أساليب التعليم النبوية مستمدة من كتب السنة، سواء كانت هذه التعاليم أقوالاً أو أفعالاً، وهذه النصوص أساس لبناءٍ يجب أن يتعهده المربّون بأساليب البحث النظري في فصول مستقلة تجري مجرى البحث المنهجي مقدمةً وعرضاً وخاتمةً.

فقد قدّم هم المصنف عناصرَ التربية النبوية في أحاديث أحسنَ توثيقها والتعليق عليها، وأقول "التعليق عليها"، لأن الشيخ لكثرة قراءاته قد كان سريع الاستشهاد بما يُناسب اعتراضاً وجواباً، وإجمالاً وتفصيلاً، وقد يُسهِب في النقل من كتب التراث الإسلامي لأعلام المربين من أمثال الماوردي وابن حزم والغزالي، ثم يستشعر الإطالة. فيحاول أن يعتذر، وذلك أدب نفسي ألحظه في كثير من حواشيه.

وقد طَرِبت طرباً شديداً لتعليقٍ نادرٍ صادفني حين قرأت ما كتبه عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم[1] عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «والذي نفسي

---

[1] رقم (٤٥)، وأخرجه البخاري (١٣) أيضاً. كلاهما عن أنس رضي الله تعالى عنه.

بيده، لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لأخيه ما يحب لنفسه»، فعلّق المؤلف بهذا القول النادر[١]:

«قال العلماء: المراد بـ«الأخ» في قوله: «حتى يحب لأخيه»: عمومُ الإِخْوَة، حتى يشملَ (الكافر) والمسلم، فيحب لأخيه (الكافر) ما يحبّ لنفسه من دخوله في الإسلام، كما يحب لأخيه المسلم دوام الإسلام».اهـ. وأنا أرى أن المحبة لا تقف عند الدخول في الإسلام فحسب، بل تتّجه إلى كل خير يُصيب الإنسان ـ أيّاً كان ـ ما دام لا يُصِيب أحداً ما بسوءٍ[٢]». انتهى كلام الدكتور.

**الكتب التي قدّم لها الشيخ أبو غدة:**

وإني لأستحسن في الحين أن أُلقي إلماعةً خفيفةً على مقدماته الماتعة التي زَيَّن بها المؤلفون والمحققون كُتبَهم وتاليفاتِهم، وأكثرُها يمتاز بشأن الإيجاز والاختصار، مع الإلماع إلى ترجمة المؤلف وتعريفه، ومكانة الكتاب ومزاياه، وعن موضوعه ومحتواه.

وأختار على سبيل المثال مقدمته على كتاب «التعليق المُمجَّد على موطأ الإمام محمد» للإمام اللكنوي، لما قام بطبعه الجديد الدكتور تقي الدين الندوي حفظه الله تعالى التمس من الشيخ بتقديمه عليه، فأجابه رحمه الله تعالى، وقدّم له مقدمةً حافلةً بلغت ٤٠ صفحة.

---

[١] الرسول المعلم ص ١٦٧.

[٢] قلت: الأخوّة الواردة في الحديث فسّرها ابن الصلاح، وعنه النووي في «شرح مسلم» (٤٥)، والحافظ في «الفتح» (١٣)، وعلي القاري في «المرقاة» (٤٩٦١)، وغيرُهم، كلّهم بأُخوَّة الإسلام، فهي المراد هنا، وأما الرغبة في الإحسان إلى كل إنسان فهي جائزة لنصوص أخرى، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً في (بعض الاستدراكات عليه) ص ٣٢٨ وما بعدها.

تَحدَّث فيها بإيجازٍ عن حفظ الله تعالى للسنة، وتميّز المدينة المنورة بأوفى نصيبٍ منها، وسبقِ علماء المدينة في تدوين الحديث، وتأليف الإمام مالك للموطأ، وتاريخ تأليف الموطأ، وأن الموطأ هو أولُ ما صُنف في الصحيح، وعن مكانة الموطأ، وصعوبة الجمع بين الفقه والحديث، وعن يسر الرواية وصعوبة الفقه والاجتهاد، وعن كِبار الحفاظ الأقدمين وحدود معرفتهم بالفقه، وأن الإمامة في علمٍ تجتمع معها العامية في علم آخر.

كما كَتبَ كلماتٍ عن مزايا الموطأ، وعن روايات الموطأ عن مالك، وكلماتٍ في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني أحدِ رواة الموطأ، وكلماتٍ في ردّ الجرح للراوي بالعمل بالرأي، وعن ظُلم جُملةٍ من المحدثين للإمامين: أبي يوسف ومحمد الفقيهين المحدثين، وكلماتٍ للإمام ابن تيمية في دفع الجرح بالعمل بالرأي، وكلماتٍ عن تحجُّر جُلِّ الرواة وضيقهم من المشتغل بغير الحديث، والردّ على مَن قدح في أبي حنيفة الإمام بدعوي تقديمه القياس على السنة، وكلماتٍ جامعة في ترجمة الشارح الإمام اللكنوي، وأهميةِ طبع كتاب «التعليق الممجَّد».

فانظر كيف جَمع البحر في القدح الصغير، ونَظم اللآلىء في السلك القصير، فاقرأ واعجب.

وكذا تنظر مقدمتيه على كتابَي: «حياة الصحابة» للشيخ الداعية مولانا محمد يوسف الكاندهلوي، و«تكملة فتح الملهم» للشيخ محمد تقي العثماني، فقد جمع فيهما أكثر ما في الباب، وألمع إلى ما يحتوي عليه الكتاب.

ومكتفياً بهذا القدر من الإشارة إلى ما تشتمل عليه مقدماته أسرد هنا الكتب التي قدم لها الشيخ رحمه الله تعالى حسب ترتيب ذكرها في «إمداد الفتاح» للشيخ محمد بن عبد الله الرشيد، جزاه الله عني خير الجزاء:

١ ـ «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد» للعلامة الشيخ فضل الله الجيلاني الهندي الحنفي رحمه الله تعالى.

٢ ـ «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم»، للعلامة الشيخ محمد عوامة الحلبي الحنفي حفظه الله تعالى.

٣ ـ «حياة الصحابة» للعلامة الداعية محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله تعالى.

٤ ـ «الباهر من حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالباطن والظاهر» للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد خيري قيرباش.

٥ ـ «القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد» للفقيه الشيخ محمد بن عبد العظيم المكي الحنفي، تحقيق: جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين.

٦ ـ «شرح شرح نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر» للإمام علي القاري، تحقيق: الأخوين محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.

٧ ـ «التيسير بشرح الجامع الصغير» للإمام الحافظ عبد الرؤوف المناوي، تصدير: الشيخ محمد عبد الله الرشيد حفظه الله تعالى، تصويراً عن طبعته الأولى البولاقية.

٨ ـ «التيسير في حفظ الأسانيد» أسانيد صحيح البخاري، للعالمة سمر العشّا.

٩ ـ «الموجز في علم أصول الفقه» للشيخ عبيد الله الأسعدي الهندي الحنفي حفظه الله تعالى.

١٠ ـ «تكملة فتح الملهم في شرح صحيح مسلم» للشيخ محمد تقي العثماني الحنفي حفظه الله تعالى.

١١ ـ «زجاجة المصابيح» للعلامة الشيخ أبي الحسنات عبد الله بن مظفر حسين الحيدرآبادي الحنفي.

١٢ ـ «رسالة الألوان» للإمام ابن حزم الظاهري، ضمن «الذخيرة في المصنفات الصغيرة»، تحقيق: العلامة أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري.

١٣ ـ «موطأ الإمام محمد» مع «التعليق الممجَّد على موطأ الإمام محمد»، التعليق

للإمام اللكنوي رحمه الله تعالى، والتحقيق للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري الهندي.

**قائمة كتب الشيخ أبو غدة الإجمالية**

قلت: وبعد هذا التفصيل والتطويل عن كُتب الشيخ أبو غدة أُرى من المناسب أن أقدِّم إلى القارىء فهرساً إجمالياً لكُتب فضيلته مميزاً بين تأليفاته وتحقيقاته، لينظر إلى عناوينها في نظر واحد:

**فأولاً فهرست مؤلفاته:**

١ ـ مِن أدب الإسلام

٢ ـ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل

٣ ـ قيمة الزمن عند العلماء

٤ ـ العلماء العُزَّاب الذين آثرُوا العِلمَ على الزَّواج

٥ ـ مَنهج السلف في السؤال عن العِلم، وفي تَعلُّمِ ما يقع وما لم يَقع

٦ ـ الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبُه في التعليم

٧ ـ نماذج من رسائل الأئمة السلف وأدبهم العلمي

٨ ـ تخريج أحاديث الإحياء

٩ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١٠ ـ أخطاء الدكتور تقي الدين الندوي في تحقيق كتاب "ظفر الأماني" للكنوي

١١ ـ لَمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث

١٢ ـ الإسناد من الدِّين

١٣ ـ صفحة مُشرِقَة من تاريخ سَماع الحديثِ عند المحدثين

١٤ ـ السُّنة النبوِيَّة وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريفُ بحال «سنن الدارقطني»

١٥ ـ تحقيق اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي

١٦ ـ مسألةُ خَلْق القرآن وأثرُها في صفوف الرواة والمحدثين، وكتبِ الجرح والتعديل

١٧ ـ أمراء المؤمنين في الحديث

١٨ ـ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات

١٩ ـ تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، وآثارُهم الفقهية

٢٠ ـ خُطبة الحاجة ليست سنةً في مُستهَّل الكتب والمؤلَّفات

**وثانياً فهرست تحقيقاته:**

١ ـ العقيدة الإسلامية التي يُنشّأ عليها الصغار، للقيرواني

٢ ـ التصريح بما تَواتَر في نزول المسيح، للكشميري

٣ ـ رسالة المسترشدين، للمحاسبي

٤ ـ قصيدة عُنوان الحِكَم، للبُستي

٥ ـ رسالة الأُلفة بين المسلمين، لابن تيمية

٦ ـ رسالة في الإمامة، في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع، لابن حزم

٧ ـ التِّبيان، لِبَعضِ المباحث المتعلقة بالقرآن، على طريق الإتقان، للجزائري

٨ ـ السنن الصغرى المعروف بـ« المجتبى »، للنسائي

٩ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم

١٠ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للقاري

ـ ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث

١١ ـ الأولى: رسالة الإمام أبي داود السِّجِسْتاني إلى أهلِ مكة في وَصفِ سُنَنه

١٢ ـ الثانية: شروط الأئمة الستة، للمقدسي.

١٣ ـ الثالثة: شروط الأئمة الخمسة، للحازمي.

ـ خمس رسائل في مصطلح الحديث

١٤ ـ الأولى: مقدمة كتاب التمهيد، لابن عبد البر

١٥ ـ الثانية: رسالة في وصل البلاغات الأربعة في المَوطّأ، لابن الصلاح

١٦ ـ الثالثة: ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهلُه، للميَّانِشِي

١٧ ـ الرابعة: التسوية بين (حدثنا) و(أخبرنا)، للطحاوي

١٨ ـ الخامسة: رسالة في جواز حذف (قال) عند قولهم: حَدَّثَنا، للفاسي

١٩ ـ المُوقِظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي

٢٠ ـ قَفْو الأثر في صَفْو علوم الأثر، لابن الحنبلي

٢١ ـ بُلْغَة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، للزَّبِيدي

٢٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي

٢٣ ـ ظَفَر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني، للكنوي

٢٤ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري

٢٥ ـ مبادىء علم الحديث وأصوله، للعثماني

٢٦ ـ قواعد في علوم الحديث، للتهانوي

٢٧ ـ الإمام ابن ماجَهْ وكتابُه السنن، للنعماني

٢٨ ـ التحرير الوجيز فيما يَبتغِيه المستجيز، للكوثري

٢٩ ـ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، للباشا

٣٠ ـ تصحيح الكتب، وصُنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضَبطِ الكتاب، وسَبْق المسلمين الإفرنجَ في ذلك، لأحمد شاكر

٣١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي

ـ أربع رسائل في علوم الحديث

٣٢ ـ الأولى: قاعدة في الجرح والتعديل، للسبكي

٣٣ ـ الثانية: قاعدة في المؤرخين، للسبكي

٣٤ ـ الثالثة: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي

٣٥ ـ الرابعة: المتكلمون في الرجال، للسخاوي

٣٦ ـ جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل

٣٧ ـ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر

٣٨ـ لسان الميزان، لابن حجر
٣٩ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للخزرجي
٤٠ ـ مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، للنعماني
٤١ ـ كتاب الكَسْب، للشيباني
٤٢ ـ رسالة: الحلال والحرام وبعض قواعدهما في المعاملات المالية، لابن تيمية
٤٣ ـ الحثّ على التجارة والصِّناعة والعمل، والإنكار على مَن يدَّعي التوكلَ في ترك العمل، والحجةُ عليهم، للخلاّل
٤٤ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للقرافي
٤٥ ـ فتح باب العِناية بشرح كتاب النُّقاية، للقاري
ـ ثلاث رسائل في استحباب الدعاء، ورَفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة
٤٦ ـ الأولى: التُّحفة المرغوبة في أفضليَّةِ الدعاء بعد المكتوبة، للسِّندي
٤٧ ـ الثانية: المِنَحُ المطلوبة، في استِحباب رَفع اليدين في الدعاءِ بعد الصلواتِ المكتوبة، للغُماري
٤٨ ـ الثالثة: سُنيَّة رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة، للأهدَل الزَّبِيدي
٤٩ ـ تُحفة النُسَّاك في فضل السِّواك، للغُنَيمي
٥٠ ـ كَشْف الالْتباس عما أورده البُخاري على بعض الناس، للغُنَيمي
٥١ ـ إقامة الحُجَّة على أن الإكثار في التعبُّد ليس ببدعة، للكنوي
٥٢ ـ سِبَاحة الفكر في الجهر بالذكر، للكنوي
٥٣ ـ تُحْفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلى الله عليه وسلم، للكنوي
٥٤ ـ نُخْبة الأنظار على تُحفة الأخيار، للكنوي
٥٥ ـ فِقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري

## الفصل الثالث

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: نماذج تحقيقاته ومناهج انتقاداته

التحقيق: (وهو: تقديم الكتاب بتحقيق مباحثه العلمية، بالإضافة إلى تقديم نصوصه محققةً بالمصادر والأصول)، يتطلب من صاحبه: أن يكون متيقظاً فيما يقرأ ويجمع، متثبتاً فيما يكتب وينقل، ذوّاقةً فيما ينتقي ويُثبت[1].

---

[1] قال الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى. كما في «إمداد الفتاح» ص ١٣٢ ـ: «والتحقيق المتقَن له منهجان:

١: أيسرهما تحقيقُ نصِّ الكتاب ولفظِ مؤلفه، على وجهٍ كما كتبه مؤلفه، أو يكاد يكون كذلك، مما لا يخلو عنه طبع البشر.

٢: وثانيهما التزام ذلك، وأن يزيد عليه تحقيقَ مباحثه العلمية، فلا يترك شاذّةً ولا فاذّةً إلا أتقَنها بحثاً وتحقيقاً وإفادةً على الوجه الذي يراه المحقق صواباً.

فالتحقيق: تحقيق للنص واللفظ فقط، وتحقيق للمضمون والحكم والعلم، بالإضافة إلى تحقيق النص، وشيخنا رحمه الله لا يترك القارىء على غير ذلك، وكم كلّفه هذا الالتزامُ للمنهج العلمي العالي من جهد واهتمام، وقَلَقِ بالٍ وبَذْلِ مالٍ! وكثيراً ما أتعبَ نفسه والطابعين معه لِيُريح القارىء ويفيدَه بالإضافات والإلحاقات التي يقف عليها أثناء مطالعاته حين يكون الكتاب في المطبعة ببيروت.

وتحقيق الأحكام والمسائل العلمية أعزّ عليه من التزام المنهج الذي يَسير عليه بعضُ من يحقق الألفاظ وشكلياتها، وينقد التطويل في تحقيق العلم، وإن كان شيخنا قد مشى على هذا النهج أخيراً بعض الشيء في بعض كتبه الأخيرة، لِما يعرض له من عوارض صحّية، لكنه لا يسكت على شيء حقُّه التزييف والنقد». انتهى.

والنقد: (أي: تمييز الصواب عن الخطأ)، يتقاضى الناقدَ أن يكون متفنناً في العلوم، وذا ملكة راسخة في الموضوع الذي قام بالنقد فيه.

ولا يَحسُن أيّما تحقيق علمي ونقد موضوعي إلا بوَصف الإتقان.

والإتقان ـ وهو لغةً الإحكام ـ: معناه: الغيرة على الكلمة العلمية الصحيحة أن تذهب وتضيع، والغيرة من الكلمة الضعيفة أن تحُلَّ محل الصحيحة وتَشِيع، يُفرِّح صاحبَها الصوابُ، ويُحزنه الخطأ، ولا يَهدَأ خاطرُه حتى يُصلح التحريف، ويُثبت الصحيح، والإتقان يتولد من الغيرة على العلم أن يَدخله الخلل[١].

وهذه السِّمات الثلاثة قد ظلّت دَيدن الشيخ أبي غدة رحمه الله تعالى في كل ما أثر عنه من تأليف وتعليق، وتصويب ونقاش، وإلى جانب ذلك كان رحمه الله تعالى يكسو قلمه ومِسطره لباسَ التقوى والصلاح والتواضع النادر، مع الاهتمام بنسبة الفضل لأهله، وعدم التشبُّع بما لم يُعْطَ.

وإنِّي أُحِبُّ الآن أن أعطي القارىء إلماعةً نيّرةً إلى الشؤون الثلاثة ـ في ضوء تأليفاته وتحقيقاته ـ بإيراد بعض النماذج والأمثلة على ذلك[٢]:

---

[١] من كلام الشيخ أبي غدة في بعض تحقيقاته، كما نقله عنه الشيخ محمد عوامة. (الإمداد ص ١٢٩ ـ ١٣٠).

وقد قال الشيخ أبو غدة معلِّقاً على مقدمة «لسان الميزان» ص ١٩٩ ـ من طبعته ـ: «لم أقف على أوصاف (المتقِن) تعييناً وتحديداً في كلام المحدثين، ويمكن أن أقول: هو القويّ الحفظ والمعرفة، الدقيق الضبط والتوثيق، النادر الوَهَم والتصحيف».

[٢] وقد سبق شيء من ذلك في بيان (تأليفاته وتحقيقاته) ص ١٢٤ وما بعدها، وسيأتي مزيده في (بحوثه وآراؤه) بإذن الله تعالى وعونه، ص ٣٣٥ وما بعدها.

**أ: تحقيق كلمة (الأسناد)**

١ ـ: قال العلامة الشيخ محمد الشاذلي النيفر رحمه الله تعالى ـ عميد كلية الشريعة بتونس سابقاً، وعضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ـ[٣]: « لا بدّ من كلمة أَوْلَى عن تحقيقه ودقّة تفتيشه مما هو جليّ فيه، وقد عرفتُ ذلك منه بمجرّد الاتصال به، فإني رأيت له امتيازاً عن الكثير من العلماء الذين ملأوا الوِطاب من ناحية واحدة من المعارف، حتى أصبحوا فيها من أهل الاختصاص والانتفاع بهم لسَعَة إحاطتهم في تلك الناحية، لكنهم مع ذلك لا يعتنون بتصحيح إلقائهم، بل ينطقون بما جرى على لسانهم بدون تصحيحٍ لِلُغتِهم، وهذا كثير من المختصّين بناحية من النواحي إذ صرفوا جُهدهم في الاطّلاع والإحاطة إلى الناحية التي هم مختصون بها، لكنهم لا يلتفتون إلى لغتهم، فتجد التحريف اللغوي فيها، وهذا له مَضرّة على المستمعين، حيث يسمعها الكثير من طلبتهم ويتلقّونها بالقبول، كما يتلقون ما هم يدرسونه معه من فن من الفنون، وبذلك تَشِيعُ الأخطاء في لغة الأساتيذ التي يتلقاها تلاميذهم عنهم، وبذلك تنطمس اللغة الصحيحة.

وهذا ممّا برّأ الله منه ـ كما ذكرنا ـ الشيخَ أبا غدة، فإنه حريص على لغته حِرص المحافظ على عربيّته في أدائها على الوجه الصحيح، وبذلك تسلم لغة تَخاطُب أهل العلم في دروسهم ومحاضراتهم، وهذا ما تجلّى لي من الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، فأكبرت ذلك فيه ... وتدليلاً على تحقيقه أذكر عِيْنةً من تحقيقه الواسع فيما يكتبه ويقدمه لقرّاء آثاره.

---

[٣] انظر مقالته عن الشيخ أبي غدة في « إمداد الفتاح » ص ٢٢ـ٣٣، وفي أولها ترجمتُه في التعليق.

من ذلك ما كَتَبه من تحقيقٍ في لفظ (السند) معتمداً على ما كتبه العلامة الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ) رحمه الله تعالى، في «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: «وأما الإسناد فقد عرفت أنه مصدر (أسند)، ولذلك لا يثنّى ولا يجمع، وكثيراً ما يراد به (السند) فيُثَنَّى ويُجمَع، تقول: هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد. وأما (السند) فيثنّى ولا يجمع، تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد، وكأنهم استغنوا بجمع (الإسناد) بمعنى (السند) عن جمعه. وقد ذكر بعض اللغويين أن (السند) بمعانيه اللغوية لَمْ يُجمع أيضاً»[1].

---

[1] قلت: هذا من كلام العلامة الجزائري في «توجيه النظر» ص ٩٠ وما بعدها، وأورده الشيخ أيضاً في كتابه: «الإسناد من الدين» ص ١٤، ١٥، وعلّق عليه بقوله: «نفيُ بعض اللغويين لجمع لفظ (السَّنَد) بمعانيه اللغوية، وإقرارُ المؤلف رحمه الله له؛ غير صحيح، إذ هو مخالف لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجَمْهَرة» لابن دُرَيد ٢: ٢٦٦: «السند ما قابَلَك من الجبل مما علا من السَّفْح، والجمع أسناد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سند الجبل والوادي، وهو مرتفع من الأرض في قُبُله، والجمع أسناد». ومثله في «لسان العرب» لابن منظور في أول (سند) ٣: ٢٢٠، وزاد عليه قولَه: «والجمع: الأسناد، لا يكسّر على غير ذلك». انتهى.

وجاء في «تهذيب اللغة» للأزهري ٢: ٣٦٤ ما يلي: «قال ابن بُزْرُج: السند واحد الأسناد من الثياب، وهي البرود، وأنشد:

جُبَّةُ أسنادٍ نَقِيٌّ لونُها ... لم يَضرِب الخيَّاطُ فيها بالإبَرْ

قال: وهي الحمراء من جِباب البُرود. انتهى. وفي هذه النصوص جميعِها جمعُ (السند) لأكثرَ من معنىً من معانيه اللغوية.

وتُفيد عبارة «تاج العروس» في (سند) ٢: ٣٨٢ أن الذي نفى جمعَ (سند) بمعانيه

وبعد أن أتى بكلام المحقق الشيخ الطاهر الجزائري ذكر أخطاءً وقع فيها بعض المحققين تحقيقاً لما قاله العلامة الطاهر الجزائري: «ثم قول العلامة الجزائري رحمه الله تعالى: "ولا يقال هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد ..." لا يعارضه ما وقع في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥١٧ في ترجمة (محمد بن الحسن بن أزهر الدَّعاء) من قول الذهبي: «ورأيت له حديثاً أسناده ثقات سواه». وضبط محقق (الميزان) لفظة: (أسناده) بهمزة فوق الألف وعليها فتحة، وهو ضبط خاطىء، والصواب ضبطه بكسر الهمزة».

وله تحقيق آخر في ترجمة محمد بن القاسم الطايكاني حيث جاء في ترجمته: «قال عبد الله: الأسناد ... حدثنا أحمد بن محمد»، ولفظة (الأسناد) ضبطها محقق «الميزان» بهمزة فوق الألف».

وفيه تحريفان: تحريف في إثبات لفظ (الأسناد) بالهمزة فوق الألف، وتحريف أشد في اللفظ نفسه الذي هو (الأسناد)، فإنه محرّف عن: (وقال عبد الله الأستاذ ...).

والأستاذ أبو غدة في تحقيقه رجع إلى الأصول، ونراه هنا في ترجمة عبد الله الأستاذ يأتي بها من «أنساب» السمعاني، فيقول: «فالأستاذ هنا لقب لعبد الله، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاري السَّبَذْمُوني المتوفى سنة ٣٤٠، كما ضبطه السمعاني، وترجم له في «الأنساب» ١: ١٩٦، في لفظ (الأستاذ)، قال: الأستاذ بضم الألف وسكون السين المهملة وفتح التاء ثالث

---

اللغوية هو ابن الأعرابي، وقد علمت أن نصوص كبار أئمة اللغويين المذكورة على خلاف قوله، فلا يُعوَّل عليه».

الحروف بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة، هذا لقب أبي محمد عبد الله ابن محمد بن يعقوب ».

وقد جمعتْني وإيّاه بعض الظروف العلمية في بعض المجامع، حيث يتبيّن ما امتاز به من محافظة على تعبيره، وإبداء آرائه المحرَّرة في تدقيقات علمية عزَّ نظيرها ممّا دعا إلى الاستماع إليه تمام الاستماع، حيث لا فضول عنده في إبداء آرائه ونقوله ». انتهى كلام العلامة محمد الشاذلي النيفر، رحمه الله تعالى.

**ب: النقد على الأستاذين أحمد أمين بك ومحمد كرد علي بك**

٢ ـ: وقال الدكتور محمد رجب البيومي ـ أحد أدباء العربية، ومن أصدقاء الشيخ أبي غدة ـ[١]: « بزغ نجم الشيخ أبي غدة في الأوساط الأزهرية، ثم انتقل إلى الأوساط الأدبية، حين بدأ يرسل نقدات علميةً موجزةً على صفحات مجلات الأدب، تدل على بَصَر وسداد.

لقد كان الأستاذ الكبير محمد كُرْد علِي وثيقَ الصلة بالعلامة أحمد تيمور، ولكنه كالأستاذ أحمد أمين وقع في خطأ جوهري يتعلق بسيرة أحمد تيمور فيما كتباه عنه، ولم يلتفت إلى تصحيحه غير الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، إذ كتب في مجلة « الرسالة »[٢] تعليقاً موجزاً يضع الحق في نصابه، وكان فيما قاله الباحث الشاب الواعد ما يلي:

« يذكر الأستاذان أحمد أمين بك ومحمد كرد علي بك في كتاب « ذكرى أحمد تيمور » الذي ظهر حديثاً في ص ٣٠، وص ٧٧: أن العلامة أحمد تيمور باشا كان في جملة أساتذته الشيخ الهُوريني، وأنا أعلم أن وفاة الشيخ نصر الهوريني كانت سنة

---

[١] انظر مقالته عن الشيخ في « إمداد الفتاح » ص ٩٦ ـ ١١٣، وفي أولها ترجمتُه في التعليق.

[٢] العدد ٦٥٨، ١١/٢/١٩٤٦م.

١٢٩١هـ، كما ذكره العلامة تيمور في كتابه «تصحيح القاموس» ص ٤٢، والأستاذ الزِّرِكْلِي في «الأعلام»، والعلامة تيمور ولد سنة ١٢٨٨هـ، فتكون سنّه ثلاث سنوات عند وفاة الشيخ الهوريني، وممتنع أن يكون الباشا تيمور في هذه السن صديقاً للهوريني أو تلميذاً له، فذِكره في معارف أحمد تيمور خطأ، وجَلَّ من لا يخطئ».

قال الدكتور البيومي: نقلت هذا التعليق الموجز بنصّه، ليدل على منحَى الأستاذ العلمي منذ حمل أمانة القلم في عهده الباكر، فهو أولاً: يميل إلى الأدب النفسي في تخطئة ذوي الرأي، فيلتقي بإيضاح الخطأ دون تزيُّد أو تهجُّم، وهو ثانياً: يذكر رأيه مؤيّداً بالمصدر التاريخي الذي لا يقبل الدفع، وهو ثالثاً: يلتزم بالإيجاز الدقيق في تصحيح الأخطاء. انتهى كلام الدكتور حفظه الله تعالى.

**ج: تحقيق كلمة (إخالة)**

٣ ـ: علّق الشيخ في «الرفع والتكميل» ص ٧٦ على قوله: «ولم يعمل ـ الإمام أبو حنيفة ـ (بالإخالة)»، بقوله: «(الإخالة) بالخاء المعجمة مع كسر الهمزة، كما جاءت في الأصلين، وفي «فواتح الرحموت» في الطبعة الهندية، وهي الصواب، ووقعت في «فواتح الرحموت» في طبعة بولاق، وفي «الإحكام» للآمدي: (الإحالة)، أي: بالحاء المهملة، وهو تحريف».اهـ.

قلت: وكم أتعبتْه هذه الكلمة القصيرة، وكم أضْنَتْه هذه التعليقة الوجيزة يخبر عن ذلك تلميذه الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى[1]، فقال: «جئت إلى سيدي الشيخ يوماً، فأدخلني على العادة غرفة الضيافة، فرأيت المقاعد ـ على كثرتها وسَعتِها ـ مفروشةً بالكتب، لا أجد واحداً يمكن الجلوس عليه، فقلت له

---

[1] إمداد الفتاح، ص ١٣٠.

متبسماً: خيراً إن شاء الله! فقال: مَرَّتْ بي كلمة في هذا الكتاب، ومنذ ثلاثة أشهر وأنا أتعب في الكشف عنها، فانكشفت الآن والحمد لله، فلذلك جئت بالكتب إلى هنا واحداً بعد واحد، وكشفتُ فيها كلها عن موقع هذه الكلمة منها.

ثم ذكر أنها مصطلح من أصول الشافعية، وهي مسلك من مسالك التعرّف على العلة في باب القياس، من كتب الأصول، وقد راجعت كثيراً، وسألت عنها فلاناً وفلاناً من مشايخي ...».

وعلق عليه الشيخ محمد عوامة: «فمِن أجْل نقطة في الكلمة بحث عنها هذا البحث الطويل المتواصل، واهتمّ وسأل، ولم يفتُر، وكان بإمكانه أن يفعل ما يفعل غيرُه من أدعياء الألقاب الكبيرة في التحقيق وخدمة التراث، فيُهمل الكلمة مطلقاً، أو أن يكتب كلمة تجهيل وتحيير للقارئ، فيقول: (كذا في الأصل)! وعلى القارئ والعلم والتحقيق: السلام!!».

**د: تحقيق كلمة (بقي)**

٤ ـ: جاء في كتابه: «الإسناد من الدين» ص ٥٣ قولُ الإمام عبد الله بن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: مَن حدَّثك؟ (بقي)!».

نقله الشيخ في كتابه، وشرح قولَه: «بقي» بقوله: «أي بَقِي ساكتاً مُفحَماً، أو بقي ساكتاً مبهوتاً منقطعاً عن الكلام»، ثم علّق عليه بهذه التعليقة:

«وهذا أسلوب معروف الاستعمال في مُحاوَرات أهل القرن الثاني والثالث والرابع، يحذفون بقية هذه الجملة للعِلم بها، وأدباً منهم في طيّها، لأنها تكشف عن ضعف المقولة فيه أو نقده، فيطوونها للبعد عن التصريح بما يفيد الذم أو النقص، وهذا خُلق كريم رفيع مُراعىً عند السلف، بل ما يزال يُراعى عند بعض الناس

إلى يومنا هذا، فيقول الكلمة ويَطوي ما وراءها مما فيه الشَّين والعيب، فتُعلَم من غير النطق بها، **وهذه نكتة غالية عَذْبة فتحَ الله بها.**

ولِحذف الكلمة المكروهة في محاورات العرب ـ كِياسةً وأدباً وترفعاً ورفقاً، واستغناءً بذكر ما قبلها عنها ـ شواهد كثيرةٌ في كلامهم، بل في كلام الناس اليوم من ذلك شيء كثير. ... ثم ساق له ثلاثة شواهد، ومن بينها قول الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، حين روى الحديث المرفوع: « الطِّيَرَةُ شِرْكٌ »، قال بعده: « وما مِنَّا إلاَّ، ولكن اللهَ يُذهِبُه بالتوكل » ـ رواه أبو داود ٤: ٢٣٠ وغيره ـ، قال الإمام الخطابي: « قوله: (وما منا إلا) معناه: إلا من يعتَريه التطيُّر، ويَسبق إلى قلبه الكراهة منه، فحذف اختصاراً للكلام، واعتماداً على فهم السامع ». انتهى كلام الخطابي.

قال الشيخ: ثم غاب هذا الأسلوب وغَمُض معناه في هذه الجملة، بتَقادُم تركه، فلذا وقع في كلمة ابن المبارك هذه وأشباهها التي جاء فيها: (فبَقِيَ)، تحريفات كثيرة، لعدم استعمالها في محادثات الناس بعد تلك القرون.

وقال ص ٥٦: وأذكر هنا بعض العبارات التي حُرِّفت فيها هذه الكلمة، ليقف القارىء على وجوه التحريف فيها، ثم أسوق شواهد صحة استعمالها، ليتضح للقارىء في أيامنا هذه كيف كانت هذه الكلمة شائعةً متداولةً قبل أكثر من ألف سنةٍ.

ثم أورد أحد عشر نصّاً وردت فيه كلمة « بقي » محرَّفةً إلى وجوه مختلفة، وتخبَّط فيها النساخُ والمحققون على ألوان شتى:

فمنهم مَن تحرّفت عليه كلمةُ (بقي) فأثبتَها: « يَقِي » بالتحتية، ومنهم مَن حرّفها إلى: « نَفَى » بالنون والفاء، ومنهم مَن ظنّها: « نَقِي » بالنون والقاف،

ومنهم مَن أثبتَها: « لَقِي » باللام، ومنهم مَن ضبطها: « يَبقى » بزيادة الياء قبل الموحدة، ومنهم مَن صرّفها إلى: « فبُهِت »، ومنهم مَن توقف فيها وتردّد، فتركها مهملةً أو زعمَها غلطاً، ومنهم مَن جاء أمامه قولُ الشيخ أبي يزيد البِسطامي: « لولا اختلاف العلماءِ (لَبَقِيتُ) » فلم يَفهمه، وأثبتَه: « لَتَفَتَّتُ »!! ... وهكذا، ومنها ما علّقه محقّقَا كتابِ « التمهيد » لابن عبد البر على كلمة (بقي)، قالا: « كذا ورد في النسخ التي بين أيدينا، ولعلّ في الكلام بَتْراً؟ نشأ عن عدم تثبّت الناسخين، لأن المعنى غير ظاهر ما بقي التعبير على حاله »!.

ثم ساقَ الشيخ ثمانية عشر نصّاً من نصوص العلماء القدامى، التي تُؤنِّس بهذا التعبير، وتحدِّد معناه، وتُعرِّف بشيوعه واستعماله في مُناطَقات علماء القرن الثاني حتى أوائل القرن الخامس، وقال: « وأقربها مني الآن ما جاء في كتاب « أعلام النساء » لعُمر كَحَّالة ـ ٥: ٢٦ ـ، في خبر (محبوبة)، وذلك أن الخليفة المتوكل العباسي طلب من الشاعر علي بن الجهم أن يقول شيئاً في إحدى جواريه، فبدرت محبوبة، فقالت فيها شعراً من غير فكر ولا رويّة، و(**بقي**) علي ابن الجهم واجماً لا ينطق بحرف». انتهى. والخبر هناك بتمامه منقول عن « الأغاني » و« مُرُوج الذهب » . انتهى.

**هـ: التنبيه على إقحام زيادة (رَفَعَ يديه ودَعَا) في حديثٍ لابن أبي شيبة**

٥ ـ: أورد العلامة محمد بن مقبول الأهْدَل الزَّبِيدي اليمني في كتابه: « سُنِّيَّة رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة » ـ ص ١٣٦ طبعة أبي غدة ـ حديثاً، قائلاً: « ... ويُقوِّيه ما أخرجه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنَّفه » عن الأسود العامري، عن أبيه، قال: « صلَّيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الفجرَ، فلما سلّم انحرف، ورَفَع يديه، ودعا ..» الحديث، وقد وَهِمَ في سنده ومَتنه، فعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

«إن هذا الحديث مغلوط فيه متناً وسنداً، وأن المؤلف الشيخ الأهدل رحمه الله تعالى أخطأ فيه إما لاعتماده على الحفظ عند الكتابة، أو لِوُثوقه بمصدر آخر وقع فيه هذا الخطأ.

والصواب في سند هذا الحديث ومتنه ما يلي: «عن جابر بن يزيد بن الأسود العامري، عن أبيه يزيد بن الأسود، قال: «صليتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلَّم الفجرَ، فلما سلَّمَ انحرَفَ». بدون زيادة (رفع يديه ودَعَا). هكذا الحديث في «المصنف» ١: ٣٠٢، و١٤: ١٨٦ ـ قلت: وأرقامه في طبعة الشيخ محمد عوامة: (٣١١٠)، و(٦٧٠٥)، و(٣٧٣٣٠) ـ، وهو كما صوّبتُه بدون الزيادة المذكورة، وبطريق جابر بن يزيد عن أبيه يزيد ـ وهو صحابي نزل الشام ـ في «مسند أحمد» والسنن الثلاثة وغيرها، كما قدّمتُ بيانَه، وكما تجده في «تحفة الأشراف» للمزي ٩: ١٠٤ ـ ١٠٥.

وتابَع المؤلفَ الشيخَ الأهدل في الغلط المذكور طائفةٌ من العلماء جاؤوا بعده وكتبوا في هذا الموضوع، فقد وجدتُّ فتوى حول مسألة رفع اليدين في الدعاء بعد المكتوبة، في آخر كتاب «النافع الكبير شرح الجامع الصغير» للعلامة الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي، من طبعة الهند سنة ١٢٩١، وكان السؤال رُفِع إلى الشيخ اللكنوي يسأل السائل عن حديث في خصوص رفع اليدين في الدعاء بعد المكتوبة، فأجابه الشيخ بحديث ابن السُّنِّي من طريق عبد العزيز عن خُصيف المذكور قريباً في المتن[١]، وعلى جوابه توقيع الشيخ محمد سعد الله.

---

[١] يشير إلى حديث خُصيف عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما

ثم رُفِع هذا السؤال والجواب ـ للاستصواب ـ إلى طائفة من علماء غيرِ المقلدين في الهند، فكتب عليه السيد شريف حسين ما يلي:

« الجواب صحيح، والرأي نجيح، ويؤيده ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة في « المصنف » عن الأسود العامري، عن أبيه، قال: صليتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلَّم الفجر، فلم سلَّم انحرف (ورَفَع يديه ودَعا) ... الحديث. فثبتَ بعد الصلاة المفروضة رفعُ اليدين في الدعاء، عن سيد الأنبياء وأسوة الأتقياء، صلَّى الله عليه وسلَّم، كما لا يخفى على العلماء الأذكياء ». حرَّره السيد شريف حسين عفا الله عنه في الدارين.

وعلى هذا الجواب توقيع (سيد محمد نذير حسين)، و(حفيظ الله حسبنا الله)، و(محمد عبد الرب)، و(سيد حسين أحمد)!!

وتابَع المؤلِّف على هذا الغلط أيضاً الشيخُ محمد علي المالكي المتوفى سنة ١٣٦٦ في كتابه « مسلك السادات إلى سبيل الدعوات »، وأقرّه عليه حكيم الأمة مولانا محمد أشرف علي التهانوي المتوفى سنة ١٣٦٢ في تلخيصه للكتاب المذكور، ثم أقرَّ المؤلِّف وتابَعه في ذلك شيخنا العلامة ظفر أحمد التهانوي المتوفى سنة ١٣٩٤ في كتابه الجليل « إعلاء السنن » ٣: ١٦٤ في كتاب الصلاة (باب الانحراف بعد السلام وكيفيته، وسنيّة الدعاء والذكر بعد الصلاة)، وذَكَر الحديثَ كما ذكره المؤلف، وشيخُنا الحافظ أحمد الغماري المتوفى سنة ١٣٨٠ في « المنح المطلوبة »، كما سبق، وشقيقه شيخنا العلامة عبد الله الغماري المتوفى سنة

---

مِن عبد يَبسط كفَّيه في دُبُر كل صلاة يقول: ....، إلا كان حقاً على الله أن لا يَرُدَّ يديه خائبتين ».
أخرجه ابن السني في كتابه « عمل اليوم والليلة » (١٣٧)، وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، وهو متهم.

١٤١٣ في تقدمة هذه الرسالة ص ١٢٧، وشيخُنا العلامة البنوري المتوفى سنة ١٣٩٧ في «معارف السنن» ٣: ١٢٣، من غير عزوٍ إليه.

وقبلَ هؤلاء الشيخُ العلامة عبدُ الرحمن المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣ في «تحفة الأحوذي» ٢: ١٩٩ من طبعة بيروت، وقال بعد ذكر الحديث: «كذا ذكر هذا الحديثَ بغير سند، وعزاه إلى «المصنَّف»، ولم أقف على سنده، فالله تعالى أعلم كيف هو؛ صحيح أو ضعيف؟».

وتابعَ المؤلفَ أو تابَعَ مَن تابعه آخرون من علماء الهند وباكستان وبنغلاديش ممن كتبوا في رفع اليدين في الدعاء بعد المكتوبة نفياً أو إثباتاً، وفي سرد أسمائهم هنا طول.

وكل ذلك إنما وقع لأجل المتابعة بدون المراجعة إلى الأصل المنقول عنه، ومثلُ هذا يقع كثيراً، حتى من الأئمة الكبار، فلا غرابةَ في وقوع مثل هذا الخطأ، ولكن الغريب أن يَعُدَّ أحدُ المتعالِمين هذا وأمثالَه من «تحريف النصوص»، لتحريف وانحراف في مزاجه وذمته وخلقه ومذاقه:

ومَن يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَريضٍ يَجِدْ مُرّاً به الماءَ الزُّلالا!»[1]

**و: التنبيه على قلبٍ قديم وقع في اسم (إبراهيم بن سعد)**

٦ ـ: لما جاء في «قاعدة في الجرح والتعديل» للإمام تاج الدين السبكي رحمه الله ص ٢٥، كلامُه هذا: «ثم ذكر ابنُ عبد البر كلام ابن أبي ذئب و(إبراهيم بن سعد) في مالك بن أنس ... إلخ» علّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

---

[1] قلتُ: ووَهِم العلامة الأهدل المذكور في المصدر السابق ذكرُه ـ ص ١٣٨ ـ في حديث آخر أيضاً، مغترّاً بظاهر سياق السيوطي، فنبَّه الشيخُ على هذا الوَهَم أيضاً، فانظره إن شئت.

« هكذا وقع (إبراهيم بن سعد) في « الطبقات الشافعية الكبرى »، وهكذا هو في « شرح الإحياء » للزبيدي ١: ٥١، وقد نقل فيه عبارة المؤلف هذه، وهكذا وقع أيضاً في المصدر الذي نقل السبكي منه هذا الكلام، وهو « جامع بيان العلم وفضله » ٢: ١٦١، وأسوق هنا عبارة « جامع بيان العلم » بتمامها، ففيها ما يُعين على كشف الخطأ الذي وقع فيها وفي عبارة السبكي هنا تبعاً لها، ... فساقها، ثم قال:

ولدى مراجعتي كتب الرجال، مثل « الميزان » للذهبي، و« تهذيب التهذيب » لابن حجر، و« تهذيب الكمال » للمزي ـ مخطوط ـ، و« تاريخ الإسلام » للذهبي، وما دونها من كتب التاريخ والتراجم، لم أقف في ترجمة (إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، نزيل بغداد، المولود سنة ١٠٨، والمتوفى سنة ١٨٣، لم أقف في ترجمته على ذكر شيء من مجافاته لمالك، أو إشارة إلى كلام له في مالك.

والذي رأيته مما يتصل بالكلام في مالك، إنما هو في ترجمة سعدِ بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ـ والدِ (إبراهيم بن سعد المذكور) ـ الزهري المدني، قاضي المدينة، التابعي، المتوفى سنة ١٢٧ عن ٧٢ سنةً، وكانت سن مالك عند وفاته ٣٤ سنة.

ففي « تهذيب التهذيب » ٣: ٤٦٤ ـ ٤٦٥، في ترجمة (سعد بن إبراهيم) هذا نقلاً عن غيره: « ثقة، أجمعَ أهلُ العلم على صدقه والرواية عنه، إلا مالكاً، ويقال: إن سعداً وعظ مالكاً، فوَجَد عليه فلم يرو عنه، قال أحمد: ثقة، فقيل له: إن مالكاً لا يحدث عنه، فقال: مَن يلتفت إلى هذا؟! وسئل ابن معين عن قول بعضِ الناس في سعد: « إنه كان يرى القدَرَ، وتركِ مالكٍ الروايةَ عنه؟ » فقال:

وإنما ترك مالك الرواية عنه، لأنه تكلم في نسب مالك، فكان مالك لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه». انتهى ملخصاً مما بسطه أبو غدة هناك.

قال الشيخ: وخلاصة هذه النصوص تفيد أن المنافرة إنما وقعت بين (سعد بن إبراهيم) ومالك، لا بين (إبراهيم بن سعد) ومالك، فقد تقدم أن سعداً تكلم في نسب مالك، وتكلم مالك في سعد.

فالظاهر أن في العبارة التي نقلها المؤلف من كلام ابن عبد البر قلباً قديماً، وأصلها: (سعد بن إبراهيم)، فانقلبت بيد الناسخ عند الكتابة إلى (إبراهيم ابن سعد)، واستمر الخطأ والتحريف.

ويؤيد هذا التصويب في العبارة من أنها مقلوبة: أن ابن عبد البر قال في تمام عبارته التي نقلها عن الساجي: «وتكلم فيه ـ أي في مالك ـ غيرُهم لِتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم ...»، فيتوافق كلام ابن عبد البر في أوله مع كلام الساجي الذي نقله، ومع الذي وجدته في ترجمة (سعد بن إبراهيم). والله تعالى أعلم». انتهى ملخصاً[١].

**ز: تفسير كلمة (حيري)، والتنبيه على ما وقع فيه من أنواع من التحريفات**

٧ ـ: وترجمَ الإمام أبا بكر بنَ الأنباري رحمه الله تعالى في كتابه الفريد «العُلماء العُزَّاب الذين آثروا العِلمَ على الزَّواج»، فجاءت فيه هذه العبارة: «ومرض مرةً، فدخل عليه أصحابُه يعودونه ... فقال لهم: كيف لا أقلَق وأنزَعِج لِعِلَّةِ مَن يَحفظُ جميعَ ما تَرون، وأشارَ لهم إلى (حِيْرِيٍّ) مملوءٍ كتباً».

---

[١] قلت: وما استدرك به الشيخ سلمان أبو غدة على هذا التصويب، مستفاداً من الشيخ ياسر النجار، وتَوقَّع ثبوت وصحة كلام (إبراهيم بن سعد) في الإمام مالك رحمهما الله تعالى، فهو متوقَّع وممكن عقلاً، ولكن المقام مقام الدليل والبرهان، لا التوقع والإمكان. والله تعالى أعلم.

فعلَّق الشيخُ على كلمة (حيري) ـ ص ٧٦ إلى ٨٠ ـ بما ملخصه: « الحيري هنا صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو (حُبّ)، والحُبُّ هو الجَرَّة الكبيرة الضخمة، وقيل له: (حُبٌّ حِيْرِيٌّ)، لأنه كان يُصنَع في (الحِيرة) مدينةٍ بالعراق كانت على ثلاثة أميال من الكوفة ... ونُسِبت إليها فقيل: (حُبّ حِيْرِيّ) على القياس، و(حُبّ حاريّ) على غير القياس مسموعاً من العرب، ثم طُوِي ذكر الموصوف: (حُبّ) لاشتهار ذلك، فقيل: (حِيري) و(حاري).

و(الحُبّ) أكبرُ من القُلَّة والدَّنّ، والقُلَّة دون الحُبِّ وأكبر من الدَّنّ، كما ذكره الإمام ابن سِيْدَه في « المخصَّص » ١١: ٨٣، فالحُبّ أكبرُ الأوعية الحافظة التي كانت عندهم، وجمعُه: حِبَاب، وكان العلماء في القديم يحفظون في (الحِبَاب) الكتبَ والأوراقَ وما يخافون عليه التلفَ والضياع ».

ثم نبّه الشيخ رحمه الله تعالى على أن لفظَي (حِيْرِيّ) و(حاريّ) على تَقادُم الزمن، وبُعد العهد، وتَغايُر الوسائل المستعملة في أمور الحياة: جُهِل المقصودُ منهما من كثير من المتأخرين، وغَلِط في تفسيرهما غالِطون:

(١) فمنهم الشيخ محمد حامد الفقي، فقد علّق في « تاريخ بغداد » ٣: ١٨٢ على جملة (وأشار لهم إلى حِيْرِي مملوء كتباً) بقوله: « في القاموس: الحَير شبه الحظيرة » .اهـ. وفيه أخطاء كثيرة ... ذكرها وصححها أبو غدة.

(٢) ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي في تحقيق كتاب « نزهة الألِبَّاء » ـ طبعة بغداد ـ فقد علّق فيه ص ٢٠٣ على الجملة المذكورة بقوله: « كذا في تاريخ بغداد وفي إنباه الرواة، وفي القاموس: الحير شبه الحظيرة. أما في نسخة ق ونسخة د فهو: حاري » .اهـ. وفيه أخطاء أيضاً ...

(٣) ومنهم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيق كتاب «إنباه الرواة» ٣: ٢٠٢، فقد علّق عليه بمثل كلام الدكتور السامرائي.

(٤) ومنهم الأستاذ محمد أبو الفضل نفسُه في تحقيق كتاب «نزهة الألبّاء» ـ طبعة مصر ـ، فقد علّق عليه بقوله: «... وفي نسخة ط (حاري)، قال في «اللسان»: أنماط تعمل بالحيرة، تُزيّن بها الرِّحال» .اهـ. وفيه أغلاط متزايدة على ما سبق ...! وزاد ضِغْثاً على إبّالةٍ بتفسيره (الحاري) بما نقله عن لسان العرب .. فحوّل الموضوعَ، وقلَبَه رأساً على عقبٍ ...!

(٥) وجاء في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي أيضاً، في ترجمة (أبي القاسم ابن الأنباري) ٢: ٧٠، هكذا: (وأشار لهم إلى (خيبري) مملوء كتباً).اهـ. وهو تحريف عن (حِيْرِي).

(٦) ووقع فيه تحريف عجيب في «معجم الأدباء» ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٠ ـ في ترجمة الإمام الطبري ٦: ٤٤٤، فجاء فيه هكذا: «... تُعَبَّى كُتُبه في جانب (حارته) ...»، وصوابه: «في جانب حاريِّه».

(٧) ووقعت هنا العبارة نفسُها في «معجم الأدباء» أيضاً ـ طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي، وتصحيح الأستاذ عبد الخالق ـ ١٨: ٦٨ باللفظ التالي: «... تُعبَّى كتبُه في جانب حائر ...»، وعلّق الأستاذ عبد الخالق عليها بقوله: «الحائر: المكان المطمئن» .اهـ.

وهذا كلُّه خَبْط وخَلْط! وقع من جرَّاء حَذْف الموصوف (حُبّ)، فجاءت هذه العجائب الغرائب من التصحيفات والتعليقات والتفسيرات الخاطئة».

ثم جرياً على عادته أفاد الشيخ ـ بهذه المناسبة ـ إفادةً أخرى، وهي في قوله: «وإليك شاهداً طريفاً في تحريف الصفة إذا جُهِل الموصوف، وقع في «كشف

الظنون» ٢: ١١٢١، ما يلي: «(العاضل) لِلِين الرّاوي والواعي)، يأتي في الميم، للإمام الرَّامَهُرمُزي ..»، واسم الكتاب بتمامه دون حذف الموصوف ـ كما جاء في باب الميم ـ: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، فوقع ـ هنا ـ لفظ (الفاصل) محرفاً إلى (العاضل)؛ حين حُذف الموصوف كما ترى!».

وقال في تمام هذه التعليقة المليئة بالفوائد والفرائد: «ومعذرةً من الإطالة في تصويب هذه الكلمة، فإني أردت نَفْي الاضطراب فيها، وكشْفَ معناها على الصواب لمن بعدي من طلبة العلم وأهله، نفعني الله بصالح دعواتهم».

### ح: تصحيح كلمة (محاورة) عن محاولة

٨ ـ: صحّح كلمة (محاورة) عن (محاولة)، في كلام ابن دقيق العيد الذي نقل عنه في «ظَفَر الأماني» ص ٤٢٩، وعلّق عليه بقوله: « .. (لكثرة محاورتهم لألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم) أي: لكثرة مذاكرتهم، والمحاورة: المراجعة في الكلام، والمحادثة على سبيل المشاركة ...، وقد وقع في هذه الكلمة هنا تحريف قديم، ولعله في أول نسخة نقلت عن نسخة ابن دقيق العيد، وسرى على الكبار النقاد، فجاءت في الأصل هنا: (لكثرة محاولة ...) أي باللام، ومثله في «الاقتراح» ص ٢٣١ تبعاً للنسختين المطبوع عنهما، و«فتح المغيث» للسخاوي ١: ٢٦٨، و«فتح الباقي» للقاضي زكريا ١: ٢٨١، وهو كذلك في نسختين مخطوطتين موثوقتين من «فتح المغيث»، وجاء في أول «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عَرَّاق ١: ٦ بلفظ: (لكثرة مزاولة ...)، وهو من تصرف ابن عرّاق لما أبهمت عليه كلمة (محاولة)، والله أعلم.

قال: ولفظ (محاولة) ليس لها معنىً في اللغة ينسجم هنا ...، ومما يؤيد هذا التصويبَ قربُ الرسم بين كلمتَي (محاورة) و(محاولة)، ولما اختصر الحافظ

الذهبي القسمَ الاصطلاحي من كتاب « الاقتراح » لشيخه الإمام ابن دقيق العيد، في كتابه المسمى: « الموقظة » غيّر لفظ شيخه في العبارة المذكورة هنا، فصاغها في ص ٣٧ هكذا: « فلكثرة ممارستهم للألفاظ النبوية ... ».

فأورد لفظ (ممارسة) بدل لفظ (محاولة)، أو (محاورة)، وهو لفظ واضح بيّن المعنى. والله تعالى أعلم ». اهـ مختصراً.

**ط: التعقب على الذهبي في دعواه أنّ أوّل من لقبَ بـ(المفيد) هو أبو بكر.**

٩ ـ وأفاد حول كلمة (المفيد) الذي هو رتبة من رُتَب المحدثين[١]، فقال[٢]:

« قلت: (المفيد) لقب من ألقاب المحدثين، ورتبة من رتبهم، تأتي فوق رتبة (المحدث)، قال شيخنا المحدّث عبد الله بن الصديق الغُماري حفظه الله: المفيد مَن جمع شروط (المحدث)، وتأهّل لأن يفيد الطلبة الذين يحضرون مجالس إملاء (الحافظ)، فيُبلِغهم ما لم يسمعوه، ويفهمهم ما لم يفهموه، وذلك بأن يعرف العالي والنازل، والبدَل والمصافحة والموافقة، مع مشاركة في معرفة العلل، وهي رتبة استُحدِثت في القرن الثالث.

قال الحافظ الخطيب في « تاريخ بغداد » ١: ٣٤٦: حدثني محمد بن عبد الله، عن أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب قال: موسى بن هارون سمّاني (المفيدَ). قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ٣: ٩٧٩ في أثناء تراجم (الطبقة الثانية

---

[١] قلت: إنّ (المحدِّث) و(الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) هذه الألقاب؛ هل هي معتبرة في تحديد رُتَب المحدثين أم لا؟ بحثَ الشيخُ عن ذلك مبسوطاً في آخر رسالته: « أمراء المؤمنين في الحديث » الملحقة بآخر كتاب: « جواب الحافظ المنذري » ص ١٢٦ ـ ١٣٦، ومختصراً في تعليقه على « مبادىء علم الحديث » ص ٦٢ ـ ٦٥، و« قواعد في علوم الحديث » ص ٢٨ ـ ٢٩.

[٢] الرفع والتكميل ص ٥٩ ـ ٦٣.

عشرة) في ترجمة ابن يعقوب هذا، المولود سنة ٢٨٤، والمتوفى سنة ٣٧٨: « فهذه العبارة أولَ ما استعملت لقباً في هذا الوقت، قبل الثلاث مئة[٣] » . و(الحافظ) أعلى من (المفيد) في العرف، كما أن (الحجة) فوق (الثقة) » . انتهى كلام شيخنا الغماري ...

قال عبد الفتاح: في هذه الأولية التي قالها الحافظ الذهبي، استناداً إلى دعوى ابن يعقوب: أن موسى بن هارون سمّاه: (المفيد)، نظر ظاهر، وذلك أن موسى بن هارون ولد سنة ٢١٤، ومات سنة ٢٩٤، ومحمد بن يعقوب ولد سنة ٢٨٤ ـ كما نقله عنه الخطيب في « تاريخ بغداد » ١ : ٣٤٦ ـ ومات سنة ٣٧٨ كما في « تذكرة الحفاظ » وغيرها.

فتكون سِنّ (ابن يعقوب) عند وفاة شيخه موسى بن هارون: عشر سنوات، ومثلُه في هذا السن لا يفيد ولا يجيد، ولا يبدىء ولا يعيد، فكيف يسمى بالمفيد؟! ولا يصح أن يقال: سمّاه بذلك تفاؤلاً، فإن صحّ هذا فمعناه أن هذا اللقب معروف من قبله بزمن بعيد، فتفاءَلَه فيه!

والظاهر أن هذا من ادعاءات ابن يعقوب، فقد جاء في ترجمته الطعون والمغامز الشديدة، ففي « تذكرة الحفاظ » ٣: ٩٧٩ في ترجمته بعد ذكر هذا الخبر، قال الذهبي:

« قال الماليني: كان المفيد رجلاً صالحاً، قلت ـ القائل الذهبي ـ: لكنه متهم » ـ قال عبد الفتاح: أي متّهم بالكذب والافتراء ـ، ثم قال الذهبي في بيان اتهامه ... فساق أربعة أخبار تدل على كذبه واتهامه به.

---

[٣] قال الشيخ أبو غدة تعليقاً عليه: وذلك لأن موسى بن هارون الذي لَقَّب ابنَ يعقوب بها، ولد سنة ٢١٤، ومات سنة ٢٩٤، فلذا قال الذهبي: قبل الثلاث مئة.

قال الشيخ: ومن أجل أنه متهم بالكذب والافتراء أورده المحدث ابن عَرَّاق في كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة» ١: ١٠٠، أورده في ضمن «أسماء الوضاعين والكذابين ومن اتُّهِم بالكذب والوضع».

وإذا كان من هذه البابة، فلا يصدَّق فيما ادعاه لنفسه من هذه التسمية، وكذَّبه التاريخ والواقع، كما أسلفت بيانَه، والعجب من الحافظ الذهبي، ثم من شيخنا الغُماري، كيف مرَّا بهذا الخبر وقبِلاه ونقلاه على التسليم، والكمال لله وحده سبحانه.

ثم إن هناك مَن هو متقدم على ابن يعقوب هذا المتهم في الولادة والوفاة، من المحدثين الثقات الصادقين، قد وُصف بلقب (المفيد)، ففي «تذكرة الحفاظ» نفسها ٢: ٦٢٨، في أول تراجم (الطبقة العاشرة)، في ترجمة المحدث الكبير (إبراهيم بن أُوْرَمَة[1] الأصبهاني ثم البغدادي)، المولود سنة ٢١١، والمتوفى سنة ٢٦٦، قبل ولادة ابن يعقوب المتَّهم بـ١٨ سنةً، قولُ الحافظ الذهبي نفسه فيه:

«إبراهيم بن أُوْرَمة الحافظ البارع، مفيد بغداد في زمانه ...» ...، فبقي أن هذا اللقب أولَ ما استعمل قبل الثلاث مئة، كما تقدم ذلك في كلام الحافظ الذهبي، ولكن تعيين أولِ من لقِّب به يحتاج إلى تتبع وبحث، فإن هناك طائفةً من المحدثين الذين ماتوا قبل (ابن يعقوب)، وُصفوا بلقب (المفيد)، وإليك بعضهم:

... ثم أورد ثمانيةً منهم، وقال: فهؤلاء ثمانية من الحفاظ الثقات الأمناء وُصِفوا بلقب (المفيد)، وتُوفُّوا قبل وفاة (أبي بكر بن يعقوب) المتهم، المتوفى سنة

---

[1] قلت: قال الحافظ في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» ١: ١٣: «أُرْمة» بالضم وراءٍ، وقد تُمدُّ الضمة، فيقال: «أُوْرمة» فلا يلبس، ويجوز حينئذ فتح الراء وتسكينها.

٣٧٨، فهُم أقدم منه موتاً، وبعضهم أقدم منه ولادةً، وأحقّ منه بهذا اللقب الشريف وصفاً ... إلخ. وانظر تمام كلامه، فإن فيه المزيد من الفوائد.

**ي: التنبيه على أغلاطٍ وَقعت في سياق سندٍ**

١٠ ـ: نبّه على أغلاط وقعت في سياق سندٍ، ولم يتنبّه لها محقق « ظَفَر الأماني » الدكتور تقي الدين الندوي، فتعقبه الشيخ بقوله[1]:

« ص ٣١٤ س ٩: [عن الحاكم النيسابوري، عن الزبير بن عبد الواحد، عن أبي الحسن يوسف بن عبد الأحد الشافعي]، أخبرنا الشافعي، حدثنا سليمان ابن شعيب الكسائي ». علّق عليه ـ ذاك المحقق ـ: « في الأصل الكناني، وهو تحريف ».

قال الشيخ أبو غدة: « ولكن الصواب (الكَيْساني) دون (الكسائي)، كما جاء على الصواب في « تهذيب الكمال » ١: ٤٨٧ في ترجمة سعيد الأدَم شيخِه في هذه الرواية[2].

وقوله: (أخبرنا الشافعي) مقحمٌ لا دخل له هنا، بل يوسف بن عبد الأحد يروي عن ابن شعيب مباشرةً، كما سبق في نفس هذا السند في ص ٢٩٨ من طبعة الدكتور.

ومأتى هذا الخطأ أن سياق هذا السند وقع في « مسلسلات ابن عقيلة » (ص ٢٣٢ من « الدر الفريد ») كالآتي: (أنا أبو بكر أحمد بن علي، ثنا خلف الشيرازي، ثنا الإمام أبو عبد الله الشافعي، ثنا سليمان بن شعيب ...)! فجعل فيه

---

(١) أخطاء الدكتور ... ص ٧٧١، رقم: ٣٩٧.

(٢) قلت: وهكذا ضبطه العيني بالحروف في « مغاني الأخيار » (٣٩٢٦)، والحافظ في « تبصير المتبه » ٣: ١٢١٧، وسليمان بن شعيب هذا أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي.

(أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي) راويين، وسقط قبل (سليمان) راويان: هما الزبير ويوسف بن عبد الأحد، والمراد بـ(الإمام أبو عبد الله الشافعي) هو الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الشافعي صاحب « المستدرك ».

وسَرَتْ هاتان الغلطتان على صاحب « الدرر السنية » التي ينقل عنها المؤلف هذه المسلسلات، فجاء سياق السند في أصل المؤلف نقلاً عن « الدرر السنية » كما يلي: (أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي، حدثنا خلف الشيرازي، أخبرنا الإمام الشافعي، حدثنا سليمان بن شعيب)!! ... إلخ.

**ك: تنبيه على أن كلمة (البتّ) قد تحرّفت في بعض المصادر إلى (الميّت)**

١١ ـ: نقل الإمام ابن عبد البر في كتابه « الانتقاء » ص ٣١١ عن الإمام أبي حنيفة قوله: « أعياني اثنتان: الشهادة على (البَتِّ)، واللهِ ما أدري ما هي، والشهادة على النسب .. »، فعلَّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

« وقع في جميع النسخ (الميِّت)، وهو تحريف، والصواب فيه: (البتّ) كما أثبتُّه، والبَتُّ والبَتَات: القَطع والجزم.

وتوضيح المسألة بإيجازٍ كما قرَّرها الفقهاء في كُتب الفقه: يُحلَّف الرجلُ على فعل نفسه على البتِّ، ويُحلَّف على فعل غيره على نفي العلم، فيُحلَّف على البتِّ بمثل: والله ما له عليَّ شيءٌ، ويُحلَّف على فعل غيره بمثل: واللهِ لا أعلم لفلان على فلان دَيناً.

قال الإمام ابن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه « المغني » ١٢ : ١١٨، في كتاب الأقضية بعد أن ذكر نحوَ ما تقدَّم، وأنه مذهب الإمام أحمد: « وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ... » .اهـ.

... هذا، وكنتُ جزمتُ بتحريف (الميِّت) عن (البَتّ)، وأثبتُّ (البَتَّ) في الكتاب، ثم بدا لي أن أستزيد من توكيد تصويبي هذا، فكتبتُ إلى أستاذنا العلامة الأفيق فقيه العصر فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا حفظه الله تعالى وأمتع به، فأيَّد تصويبي (البَتّ)، وزاد في الإفادة بما يلي مكتوباً بخطه: ... إلخ.

**ل: التنبيه على تحريفٍ وقع في قول الإمام السبكي في شيخه الذهبي**

١٢ ـ: نبّه على تحريف وقع في قول الإمام السبكي في شيخه الذهبي[١]: (بحر لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المُعضِلة) بقوله:

« قال عبد الفتاح: وقد اعتوَر التصحيفُ والتحريف كلمةَ التاج السبكي هذه على أنحاء شتى! فجاءت في « الطبقات » من طبعة الحسينية هكذا: (... فنظير لا نظير له، وكبير هو الملجأ)، فوقع فيها تحريفان: (نظير) عن (بحر)، و(كبير) عن (كنز)، وقد نقلها بهذين التحريفين صديقي الأستاذ رشاد عبد المطلب رحمه الله تعالى، في مقدمته لذيل « العِبَر » للذهبي والحسيني ص ٣.

ووقع نحو هذا في مقدمة الدكتور مصطفى جوَاد رحمه الله تعالى لكتاب « المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيثي » للذهبي ١ : ٧، فقد أوردها في مقدمته هكذا: « ... فبصير لا نظير له، وكبير هو الملجأ... »، وفيها تحريفان أيضاً، وقد حوّل كلمة (نظير) إلى (بصير)، ظناً منه أنها الصواب فيها! ولتؤاخي لفظة (كبير).

وجاءت في مقدمة أخي الدكتور نور الدين عِتر، لكتاب « المغني في الضعفاء » للذهبي ص (ح) هكذا: « ... فبصَر لا نظير له، وكبير ... »، فوقع فيها تحريفان.

---

[١] الرفع والتكميل، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥. وكلام السبكي ورد في « طبقاته » ٥/٢١٦ من طبعة الحسينية، و٩/ ١٠١ من طبعة البابي الحلبي المحققة، كما عزاه كذلك الشيخُ في نفس الموضع.

وجاءت في «الطبقات الكبرى» للسبكي في طبعة البابي الحلبي المحققة ٩: ١٠١، هكذا: (... فبصر لا نظير له، وكنز هو الملجأ ...)، فوقع فيها تحريف واحد، هو: (فبصر) عن (فبحر)، متابعةً من محققي «الطبقات» لِما وقع في «شذرات الذهب» ٦: ٢٢٢.

وقد تابع قبلهما هذا التحريف في «الشذرات» الأستاذ علي محمد البجاوي، في مقدمته لكتاب «مشتبه النسبة» للذهبي في صفحة (ي)، وزاد في الغفلة! فجعل هذه الكلمة مضافةً إلى صاحب «شذرات الذهب»، وهو ابن العِماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩.

وتابع تحريفَ «الطبقات» في طبعتها المحققة الدكتورُ محمد عبد الهادي شعيرة، في ترجمته للذهبي في أول «تاريخ الإسلام» ص ١٠، وتابع تحريفَها أيضاً في «الطبقات الكبرى» المحققة: الدكتور بشار عواد معروف، في كتابه النفيس: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص ١٣٥، وتابع ذلك غيرهم كثير!.

والصواب فيها كما أوردتُّها أول الكلام: «... فبَحْر لا نظير له، وكنز هو الملجأ»، كما جاءت على الصحة هكذا في كتاب «جِلاء العينين بمحاكمة الأحمدين» لنعمان الآلوسي ص ٣٢» .اهـ.

**م: كشفُ تحريف وقع في نسبة (الفراهيدي)**

١٣ ـ: علّق على كتاب «بُلْغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب» للزبيدي، ص ٢٠٤ ـ مع «قفو الأثر» ـ على قوله: «كالبخاري بين مسلمين» بقوله: «يعني بهما: مسلمَ بن إبراهيم الفراهيدي البصري، شيخَ البخاري، ومسلمَ بن الحجاج القشيري النيسابوري، تلميذَ البخاري وصاحب «الصحيح»».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، في « شرح النخبة ص ١٤٠ : « ومن المهمِّ في هذا الفن: معرفةُ مَن اتَّفَقَ اسمُ شيخِه و- اسمُ تلميذه - الراوي عنه، وهو نوع لطيفٌ، لم يَتعرَّض له ابنُ الصلاح، وفائدتُه: رَفعُ اللَّبْس عمن يَظُنُّ أن فيه تكراراً أو انقلاباً.

فمِن أمثِلَتِه: البخاريُّ رَوَى عن مسلم بن إبراهيم الفراديسي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري صاحبُ « الصحيح »، وكذا وَقعَ لعبد بن حُميد أيضاً: رَوَى عن مسلم بن إبراهيم، ورَوَى عنه مسلمُ بن الحجاج في « صحيحه » حديثاً بهذه الترجمة بعينها » . انتهى. والحديث المشار إليه رواه مسلم في كتاب المساقاة والمزارعة، في باب (فضل الغرس والزرع) ١٠ : ٢١٥ .

وقوله: (الفراديسي)، هكذا وقع في بعض نسخ « شرح النخبة »، ومنها نسخةُ الشارح الشيخ علي القاري، ص ٢٤٦، ونسخةُ المحشي الشيخ عبد الله خاطر، وغيرُ هذين الكتابين، وضبطَها الشيخ عليّ القاري بقوله: « بكسر الفاء، ثم راء، بعده ألف، ثم دال مهملة ... »، وقلَّدَه وتَابعَه على هذا الضبط المحشي الشيخ عبد الله خاطر، رحمهما الله تعالى، ومن جاء بعدهما!.

ولم أجد هذه النسبة (الفِراديسي) بكسر الفاء في كتاب « الأنساب » للسمعاني، ولا في كُتب اللغة، كـ« القاموس » و« شرحه »، وإنما فيها: (الفَرَاديسي) بفتح الفاء، قال السمعاني في « الأنساب » ١٠ : ١٦١ : « الفراديس بفتح الفاء والراء، بعدهما الألف، ثم الدال المهملة ... هذه النسبة إلى الفراديس، وهو موضع بدمشق » . ثم ذكر مَن يُنسب إليها، ولم يَذكر: (مسلم بن إبراهيم).

وجاء في كلام الحافظ ابن حجر هنا نسبة (مسلم بن إبراهيم) بعد (الفراديسي): (البصري)، والبصري بالعراق، والفراديسي بالشام، فهذا يدفع أن

يكون لفظ (الفراديسي) ـ بفتح الفاء أو كسرها ـ صحيحاً، والصوابُ فيه: (الفراهيدي)، كما جاءت هذه النسبة في ترجمة (مسلم بن إبراهيم) في غير كتاب من كتب الرجال، وبهذه النسبة تَرجَم له الحافظ السمعاني في «الأنساب»، وهذه النسبة تلتقي مع قولهم في نسبته: (البصري).

... وقد ترجم غيرُ واحد لمسلم بن إبراهيم هذا، فنسبوه: (الفراهيدي الأزدي البصري)، فمنهم الإمام البخاري ... و ... وغيرهم.

هذه واحدة، والثانية أن الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، نقل في «تدريب الراوي» ص ٥٣٩، و٢: ٣٩٣، كلامَ الحافظ ابن حجر هذا المذكور في «شرح النخبة»، فجاء فيه على الوجه التالي:

«قال شيخُ الإسلام الحافظ ابنُ حجر في «النخبة»: ... ومِن أمثلته أن البخاريَّ رَوَى عن مسلم، ورَوَى عنه، فشيخُه مسلم بن إبراهيم أبو مسلم الفراديسي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحَجَّاج صاحب «الصحيح»، ورَوَى عنه مسلم بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعينها». انتهى.

قال الشيخ: وقد وقع فيه ثلاثةُ أوهام: الأول في (الفراديسي)، وتقدَّم تصويبُه: (الفراهيدي). والثاني في كُنيتِه، فكناه (أبو مسلم)، وهو أبو عمرو، كما في مصادر ترجمته. والثالث في قوله: (وروى عنه مسلم بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعينها).

فهذا خطأ لا ريب فيه، فقد اتفق العلماء على أن الإمام مسلماً لم يَروِ شيئاً عن شيخه البخاري في «صحيحه»، وسببُ هذا الخطأ من الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى أنه قَفَزَ بَصَرُه من الجملة الأولى، إلى الجملة الثانية المتعلقة برواية (عبد ابن حُميد)، فهو الذي رَوَى مسلم عنه الحديثَ المشار إليه في «صحيحه»، في

الموضع الذي بيَّنتُه في أوّل هذه التعليقة، وكلامُ الحافظ ابن حجر سليمٌ قويمٌ كما قدَّمتُه عنه، وإنما الخطأ في كلام الحافظ السيوطي.

... وقد قلَّد شيخُنا العلامةُ الشيخُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى: الحافظَ السيوطيَّ في هذا الغلط، وذلك فيما علَّقه على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» ص ٢٦٢، ولم يَستحضِر أنه مخالِفٌ لِمَا صرَّح به العلماءُ؛ مِن أن مسلماً لم يَروِ عن شيخه البخاريِّ حديثاً واحداً في «صحيحه»، ولو حَضرَه هذا لانْتَبَه إلى غلط السيوطي، وردَّه، فإنه لا يَخفَى عليه مثلُ هذا، كما تابَع شيخُنا السيوطيَّ في لفظ (الفراديسي)، وهو خطأ. والكمال لله تعالى وحده، وهو وليُّ التوفيق». انتهى بحذف واختصار.

**ن: تعقبه المسهب لمحققي «مصباح الزجاجة» للبوصيري**

١٤ ـ: (اقرَأْ واعْجَب) قال الشيخ في مقدمته لكتاب «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» للعلامة الشيخ عبد الرشيد النعماني رحمهما الله تعالى، ضمن كلامه على «مصباح الزجاجة» ـ للإمام البوصيري رحمه الله تعالى ـ، وطبعاته الناقصة، قال ص ٨ ـ ١٢:

«وطَبعت دارُ الكتب الإسلامية بالقاهرة لصاحبها توفيق عفيفي عامر «مصباح الزجاجة» أيضاً، في ثلاث مجلدات، بتحقيق وتعليق الدكتور ... والأستاذ ...، وتمّ طبعه في ذي الحجة عام ١٤٠٥.

وهذه الطبعة مع ما فيها من الأسقاط والأغلاط، قد خبط فيها المحققان خبْطَ عشواء في تعليقاتهما، وأتيا بعجائب وغرائب لا يغلَط فيها صغارُ طلبة الحديث الشريف، وبيانُ ذلك أن الشيخ أبا الحسن السِّنْدي رحمه الله تعالى نقل في حاشيته على «سنن ابن ماجه» غالبَ ما يُحتاج إليه من كلام البوصيري رحمه الله تعالى على

الأحاديث، باختصار وتصرُّف فيه، وعزا الكلامَ المنقولَ عنه إلى «الزوائد»، ويريد بالزوائد (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجهْ) للبوصيري رحمه الله تعالى، وقد نبَّه على ذلك في مقدمة حاشيته ص ٢.

وقد اعتنى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمة الله عليه في خدمته لسنن ابن ماجه بنقل كلام الشيخ أبي الحسن السندي على الأحاديث الزائدة مما نقله السندي عن البوصيري أو غيره كشارِحِه ابنِ رجب الزُّبيري والسيوطي وغيرهما، وقد نبّه الأستاذ فؤاد نفسه على بعض ذلك في خاتمة تحقيقه لسنن ابن ماجه ٢: ١٥٢٨.

ولم يَنتبِه إلى ذلك محقِّقا «مصباح الزجاجة» الدكتور ... والأستاذ ...، بل ظنّا أن كتاب «الزوائد» الذي يَنقل عنه الأستاذ فؤاد بواسطة السندي هو كتابٌ آخر غيرُ «مصباح الزجاجة»، فاعتنيا في تعليقهما بنقل كلام «الزوائد» من «سنن ابن ماجه» طبعةِ الأستاذ فؤاد، بعَزوِه مرةً إلى (الزوائد)، ومرةً إلى (صاحب الزوائد)، ولم يَدْرِيا أن (الزوائد) هو «مصباح الزجاجة»، وأن (صاحب الزوائد) هو البوصيري!! وما يُرى من الفرق في متن «مصباح الزجاجة» وما ينقلانه تعليقاً إنما نشأ عن اختصار السندي وتصرُّفه في كلام البوصيري، فلم يلتزم نقلَه حرفياً، وقد يكون مرجعُ ذلك في بعض المواضع إلى اختلاف نسخ «الزوائد».

وإليك أرقام بعض المواضع التي نقل فيها المحققان فيها كلامَ «الزوائد» ـ ظنّاً منهما أنها غير «مصباح الزجاجة» ـ من الجزء الأول من «مصباح الزجاجة» ....، فذكرها الشيخ، ثم قال:

ثم رأيتُهما قد أبانا في كثير من تعليقاتهما ما ظنّاه حول كتاب «الزوائد» الذي ينقل عنه أبو الحسن السندي وبواسطته الأستاذ فؤاد، فنقلا في غير موضع

كلامَ «الزوائد» بعَزوِه إلى صاحب «مجمع الزوائد»! فذكر بعض المواضع بأرقامها ...، وقال:

ثم لم يترُكا القرّاء في الحيرة من جهة إغفال مصدرِ كلامِ صاحب «مجمع الزوائد» الحافظ نور الدين الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧، بل نسبا في بعض التعليقات كلامَ «الزوائد» المنقول في تعليق «سنن ابن ماجه» للأستاذ فؤاد، إلى «مجمع الزوائد»! انظر مثلاً ...، وقالا في ٢: ٢١٨ تحت الحديث (٨٠٨) بعد نقل كلام البوصيري من «سنن ابن ماجه» طبعةِ فؤاد بعَزوه إلى «مجمع الزوائد» ما نصه: «والملاحظ أن ما ذكره مجمعُ الزوائد قريبُ اللفظ والمعنى مما ذكره أيضاً هذا المصنِّف، وهذا يؤكد صحة الحكم». انتهى كلامهما العجيب الفاضح!! ويريدان بالمصنِّف البوصيريَّ صاحب «مصباح الزجاجة».

ولئن تعجَّب القارىء من جَهْلِهما بكتاب «الزوائد» ومصنِّفه الذي يَنقُل عنه السندي وبواسطته الأستاذ فؤاد، ومِن جَهلِهما بأن «مجمع الزوائد» لا صلة له بزوائد ابن ماجه، وإنما هو في زوائد ستة كتب ـ مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني ـ على الأصول الستة التي منها «سنن ابن ماجه»! فأعجَبُ من ذلك أنهما نسبَا في بعض المواضع كلام «الزوائد» إلى الإمام ابن ماجه مباشرةً!!

فأورد الشيخ شواهد ذلك مع النقد عليها، ثم قال: والبحث عما أودعَه المحققان في تعليقاتهما، من تحقيقاتهما المبتكرة الخاطئة يطول جداً، فأكتفي بذكر مثالين آخرين من جَهلِهما:

المثال الأول: قالا في ٢: ١٩٧ تحت الحديث رقم ٧٩٩: «والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه برقم ٢٢٧٤، وضعّفه أيضاً، وقال: في إسناده نَجيح ابن

عبد الرحمن أبو معشر، متفق على تضعيفه، وضعَّفه أيضاً صاحب الزوائد». انتهى كلامهما! وهذا جهل فاحش مؤسف! فقولهما: (إن الحديث ضعّفه ابن ماجه وإنه قال: في إسناده نجيح بن عبد الرحمن ...) هذا لا أصل له في «سنن ابن ماجه» ولا وجود له فيها، وإنما هو تقويل منهما يدلّ على عدم بصرهما بما أمامهما! فالكلام الذي نسباه إلى ابن ماجه هو كلام صاحب «الزوائد»، وإليه نسبه الأستاذ فؤاد.

وقولهما أيضاً: (ضعفه أيضاً صاحب الزوائد) شاهدٌ آخر على عدم بصرهما بما أمامهما من كلام البوصيري، وجهلهما بأن كتاب «الزوائد» المنقول عنه في تحقيق فؤاد، هو «مصباح الزجاجة» نفسه الذي يقومان بتحقيقه ادعاءً وافتراءً. ولا أدري من أين عَلِما تضعيف صاحب الزوائد - وهو الهيثمي عندهما - بعد أن نَسَبا كلامَه إلى ابن ماجه مباشرةً!!

المثال الثاني: جاء ... فذكره، وهو أعجبُ وأسوأُ من الأول، فراجعه إن شِئت، وقد قال الشيخ بعد إيراده: وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد فالعياذ بالله تعالى مِن سَقْم الأذهان بما يَشُلُّها، وأسأله سبحانه السِّترَ والسلامة، وحسبنا الله في هذا الزمان مِن تسلُّط الأغفال على كتب العلم والرجال، فلا بدّ أن يأتي تحقيقهم بعجائب الأقوال!». انتهى كلام الشيخ رحمه الله تعالى.

**س: تعقبه لمحقق «مصباح الزجاجة» للبوصيري**

١٥ ـ: وقال في مقدمة الكتاب المذكور أيضاً ص ١٣، ١٤: ثم طُبع الكتاب - مصباح الزجاجة» - ثالثاً سنة ١٤٠٦ بتحقيق ... في مجلّدين، طبعتْه دار الجنان في بيروت، وقد زَلِق وأغرب المحقق في هذه الطبعة، حيث وضع كلام البوصيري على الأحاديث في الحاشية، وهذا تقطيع لكتاب واحد بين متن وحاشية، ويقول المحقق في ١: ٢٩ بعنوان منهج العمل: «... وَضعتُ للكتب

والأحاديث أرقاماً تسلسليةً، ويلاحظ أنني لم أخرِّج الأحاديث، بل اكتفيت بوضع تعليق البوصيري على أحاديث ابن ماجه في الهامش، إذ أن عمله هو تحقيق للكتاب، فجزاه الله عنا كل خير». انتهى!!

وردّ عليه الشيخ بقوله: «كذا قال! في حين أن عمل البوصيري هو كتابه «مصباح الزجاجة» فكيف يكون عمله تحقيقاً لكتابه «المصباح»؟! فاقرأ ما تَرى واعْجب! ولا يمكن عدّ عمل البوصيري تعليقاً على «سنن ابن ماجه»، إذ ذلك يخالِف صريحَ كلامه في المقدمة، كما يخالفه الواقع، فإن «مصباح الزجاجة» كتاب مستقل يشتمل على الأحاديث الزائدة من «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة، وعلى الكلام في تخريجها وأسانيدها، كما هو ظاهر، فتقطيعُه وتقسيمُه بين متن وحاشية تدخُّل في التأليف لا يرضاه سليم مُنصِف.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن الأستاذ فؤاد سِزْكِين ذكر في «تاريخ التراث العربي» ١: ١: ٢٨٧ في الكتب المتعلقة بـ«سنن ابن ماجه» ما يلي: «زوائد على الكتب الخمسة» لنور الدين بن حجَر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ/١٤٠٥م». وأحال ذلك على بروكلمان ٢: ٧٦، والآصفية ١: ٦٣٢ حديث ٤١٠.

وهذا خطأ فاحش، فليس نورُ الدين الهيثميُّ المتوفى سنة ٨٠٧ (ابنَ حجر)، ولا أنّ ابنَ حجر ـ شِهابَ الدين ـ الهيتَمي المتوفى سنة ٩٧٣ ـ كذا، وصوابه ٩٧٤ ـ هو نور الدين، ولا يعرف في علماء الحديث من هو نور الدين ابن حجر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧، فنسبة هذه المخطوطة إلى هذا الاسم نسبة موهومة، لا حقيقة لها في الخارج.

ثم الإحالة على بروكلمان بالعبارة التي قالها الأستاذ فؤاد سزكين خطأ أيضاً، فإن بروكلمان لم يذكر في الموضع المشار إليه من كتابه «تاريخ الأدب

العربي » كتاباً لنور الدين بن حجر الهيثمي، بل ذكر شيئاً آخر هو غلط أيضاً، حيث قال: « زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة » لنور الدين بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ١٤٠٥/٨٠٧، آصفية ١: ٦٣٢ رقم ٤١٠ ». انتهى. فما سمَّى به بروكلمان الهيثميَّ صحيح، لكن نَسب إلى الهيثمي ما لم يكن، إذ نسب إليه أنه ألَّف زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، وهذا ليس بواقع، فإن المصادر المُترجِمَة للهيثمي لم تَذكر له كتاباً في « زوائد ابن ماجه »، فالأغلب أنه وقع هنا التباس لمفهرس الآصفية، أو شيء آخر من الغلط وقع من بروكلمان.

وتابع الأستاذ فؤاداً على هذا الغلط الأستاذ كمال يوسف الحوت في تقديمه لـ« مصباح الزجاجة » للبوصيري، فليتنبّه له.

**ع: تعقُّبه للدكتور (محمد بن لطفي الصبّاغ)**

١٦ ـ: وعرّف في مقدمة « رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة » الطبعات السابقة للرسالة، فقال فيها ص ١٣ ـ ٢٥: « .. وقد طبعت هذه الرسالة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٩، بتقدمة وتعليق شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى.

وكانت تلك الطبعة عن المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ٣٤٨ حديث، وهي بخط الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله تعالى، وقد حصلتُ على صورة من تلك المخطوطة، وهي مع كونها بخط المقدسي؛ فيها وقفات في مواضع عديدة، وكان شيخنا أثبتَ في تلك المواضع ما رآه أرجحَ وأوفقَ بالسياق، منبِّهاً على ذلك في بعض المواضع، وبدون تنبيه في بعضها، وقد أشار إلى ذلك في خاتمة تحقيقه فقال: « منقولة من النسخة المحفوظة بظاهرية

دمشق: حديث ٣٤٨ (١٨٨)، وفي الأصل بعض وقفات مع كونه بخط الحافظ عبد الغني المقدسي».

ووَقفتُ على صورة نسخة ثانية من رسالة أبي داود .. وهي أعلى إسناداً إلى أبي داود من نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي النسخةِ الدمشقية، كُتبت بخط مغربي سنة ٥٨٩ ....، وسيأتي الكلام قريباً على نسخة ثالثة من هذه الرسالة عند السيوطي، ونسخة رابعة عند (الشيخ السيد) صديق حسن خان (القَنَّوجي)، ونسخة خامسة عند الشيخ خليل السهارنفوري .. فما زعمه الدكتور (محمد بن لطفي) الصبّاغ في طبعته الأولى والثانية تحت عنوان (توثيق الرسالة): «فإن المخطوطة النفيسة التي اعتمدناها للطبع والتي هي النسخة الوحيدة في العالم»، فكلام تافه لا يلتفت إليه، ودعواه هذه من التعالم، والتشبّع بما لم يعط، وقد ذكرت لها خمس نسخ كما سبق.

ثم هو يقول في مقدمة تحقيقه لها مجهِّلا ومخوِّناً الأمانة للكوثري:

«نشرت هذه الرسالة أول مرة في مصر سنة ١٣٦٩هـ في مطبعة الأنوار نشرة (محققة!!)، تصرَّف محققها في نصِّ الرسالة تصرُّفاً أفسد به المعنى حيناً، وخالف الأمانة العلمية أحياناً، وليس ذلك بغريب عنه، لأن له سوابق في هذا المضمار ... إنه الأستاذ محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٣٧١هـ، غفر الله له.

وقد علَّق عليها تعليقات يسيرة، ولكنه أطال في الدفاع عن أبي يوسف رحمه الله إطالةً لا تتناسب وطبيعةَ التعليقات في الرسالة، ونال من ابن المبارك أمير المؤمنين في الحديث والإمام العِمْلاق نيلاً يدل على تعصب وقلة إنصاف، وذلك عند ما زعم أنه لم يكن متفرغاً للعلم، ففاته كثير مما أدركه غيره.

أما تصرُّفه فقد كان يتصرف في قراءة الألفاظ، ولم يشر إلى الأصل المخطوط إلا في عدد قليل من هذه التصرفات، أما معظمها فلم يشر إليه أية إشارة، فأوهم بذلك أن المنشور مطابق للأصل، وهذا أمر لا يتفق والتحقيقَ العلمي الصحيح.

من ذلك صنيعه في ص ٢٣، فقد كتب «أقوم» (أقدم)، وكتب «وإنه» (فإنه)، وصنيعه ص ٢٧، إذ كتب «ومنه» (وفيه)، ولم يشر إلى الأصل، وصنيعه ص ٣٤ إذ كتب «بتة» (عنه).

والرجل ـ الكوثري ـ على معرفته بالكتب المطبوعة والمخطوطة، وعلى اطلاعه الواسع في جوانب الثقافة الإسلامية لا يؤمن جانبُه بحال، ...» إلى آخر ما أملاه الدكتور ـ الصبّاغ ـ المذكور من أدبه وتعالمه، وتأجّر به، ولكن خابت تجارته!

وهذا الذي قاله هذا الكاتب ـ الصبَّاغ ـ مَصدرُه حُبُّ المتاجرَة بالتنطّع والحطّ على الشيخ ـ الإمام ـ الكوثري، لا غير، والشيخ الكوثري يعرفه أهل العلم بالتحقيق والأمانة والإتقان في خدمة التراث، ولم يصفه أحد بالخيانة فيما أخرَجَ واعتنى به من الكتب المخطوطة، وهي بالكثرة الكاثرة، بل كان عملُه وخدمتُه للمخطوطات موضع إعجاب لأهل العلم، وناهيك قولُ الإمام أبي زهرة فيه:

«ولقد عرفتُه ـ أي الشيخ الكوثري ـ سنين قبل أن ألقاه، عرفتُه في كتاباته التي يُشرِق فيها نورُ الحق، وعرفتُه في تعليقاته على المخطوطات التي قام على نشرها، وما كان والله عجبي من المخطوط بقدر إعجابي بتعليق من علّق عليه ...».

وأما دعوى هذا الكاتب أن الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى خالف الأمانة العلمية في إخراج «رسالة أبي داود»، وأنه تصرف فيها تصرفاً أفسد المعنى، فمجرّد دعوى لا يعضدها دليل صحيح، ويكفي القارىء لمعرفة فسادِ دعواه أن

ينظر فيما ساقه الكاتب تدليلاً على تصرفات الشيخ المفسدة للمعنى والمؤدِّية للخيانة العلمية بزعم حضرة الدكتور.

فأول ما ذكره أن الشيخ كتب «أقوم» (أقدم)، وذلك في عبارة الإمام أبي داود: «ـ إنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في «كتاب السنن»، أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟ ـ[1] فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، فأحدُهما (أقدم) إسناداً، والآخر صاحبُه (قُدِّم) في الحفظ، فربما كتبت ذلك».

وقد علّق عليه الشيخ الكوثري ما يلي: «وفي أصلنا (أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ)، لكن في شرح السخاوي على ألفية العراقي (أقدم إسناداً، والآخر قدّم في الحفظ)، فيكون قوله: (فربما كتبت ذلك) بمعنى ذلك الأقدم في الإسناد لعلوّ سنده، مع تقدّم الآخر في الحفظ. انتهى كلام الكوثري.

فذكر الشيخ مستنَده فيما أثبتَه مع إيضاحه العبارة، ولا ريب أن ما أثبته أوفق بالمعنى مما جاء في الأصل، وأثبتَه هذا الكاتب، وهو كما يلي: «.. من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ ..». ثم علّق عليه الكاتب: «أي يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلوّ الإسناد». انتهى. وهذا تفسير ساقط! فهل عجز أبو داود عن أن يصرّح بعلوّ الإسناد، فعبّر بـ(أقدم في الحفظ)؟!

ومعلوم أن وصف القَدَامة أليَق بالإسناد منه بالحفظ، وعلى كلّ فإذا كان المعنى على ما أثبته هذا الكاتب ـ حسب شرحه ـ عينَ المعنى الذي ذكره الشيخ، وأثبتَ ـ الشيخ ـ العبارة بمقتضاه معتمداً على ما جاء في «شرح الألفية»

---

[1] ما بين الشرطتين ليس فيما اقتبسه الشيخ أبو غدة هنا، وزدتّه لمزيد الإيضاح.

للسخاوي مع التنبيه على ذلك، لا يمكن أن يعدّ هذا تصرّفاً مفسداً للمعنى أو مخالفاً للأمانة العلمية. وهذه الكلمة كذلك (أقدم) بالدال في «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، وقد نقل بعضَ الرسالة بسنده إلى المصنّف، والحازمي أتقن وأحفظ من عبد الغني المقدسي صاحب النسخة الأصل، وهي في نسخة ب (أقدم إسناداً) بالدال الواضحة البينة، فنَسفت فلسفة الكاتب.

ثم أورد الشيخ أبو غدة بقية الألفاظ الثلاثة التي ادعى فيها الكاتب بخيانة الكوثري، وأجاب عنها كلمةً كلمةً بكل هُدُوء وتوضيح، ثم قال: ولا ريب أن هذه المواضع الأربعة هي أوضح وأدلّ ما عند الكاتب على دعواه، ولذلك خصها بالذكر، وحالها كما يراه القارىء! وهكذا يكذِّب المرء نفسَه عند ما يحاول اتهام الأبرياء.

وقد قال هذا الكاتب في ص ١٠ من تقدمته: «ويبدو أن شيئاً من التحريف قد اعتراها ـ الرسالة ـ»، وقال في ص ١٥: «وقد استوقفتني بعض العبارات فحاورتُ عدداً من العلماء في المراد منها، وأثبتُّ ما اتجه لي فهمها». وقال في ص ١٢: «ولقد قرأ هذه النسخة عدد من العلماء، فصححوا فيها بعض الأغلاط التي هي من قبيل سبق القلم، واستدركوا على الهامش بعض النواقص».

فصرّح أن الأصل المخطوط اعتراه تحريف، وأن فيه وقفاتٍ وأغلاطاً، ولا ريب أن تصحيح أمثال هذه المواضع من المخطوط مما تختلف فيه الأنظار ....

والغريب أن هذا الكاتب خالف في بعض المواضع الأصلَ المخطوطَ مع كونه صحيحاً مطابقاً للسياق وأثبتَ ما أخرج الكلامَ عن مراده، وذلك في ص ٢٦ من طبعته الثالثة حيث جاء في «الرسالة»: «فإذا لم يكن مسند (ضدَّ) المراسيل، ولم يوجد المسند، فـ(المراسيل) يحتج بها، وليس هو مثل المتصل في

القوّة». أثبته الكاتب كما يلي: «فإذا لم يكن مسند (غير) المراسيل، ولم يوجد المسند، فـ(المرسل) يحتج به ...». ثم علّق على قوله (غير): «في الأصل: ضدّ، والتصويب من «توجيه النظر». وعلّق على قوله (فالمرسل): «في الأصل: فالمراسيل، والتصويب من «توجيه النظر» و«المنهل العذب». انتهى. وجاءت الكلمة في ب (ضدّ) واضحةً جليةً كالشمس الساطعة.

والغرض من كلام أبي داود - كما هو واضح - أن المرسل يحتجّ به إذا لم يوجد في بابه غيره، ولم يعارضه حديث مسند، فقوله (ضدّ المرسل) أي أمامه وبمقابله. والكاتب أثبته (غير)، ولم يتفطن أنه على هذا التقدير يكون قوله (ولم يوجد المسند) تكراراً محضاً للجملة السابقة، مع خروج الكلام عن الغرض المقصود ...

ثم ذكر الشيخ مثالاً آخر من تصرّف الدكتور صبّاغ في نصّ الرسالة، ثم قال: ثم دعوى هذا الكاتب أن الشيخ - الكوثري - نال من ابن المبارك رحمه الله تعالى وأنه زعم أن ابن المبارك لم يكن متفرّغاً للعلم، دعوى باطلة، فإن الشيخ قال: «إنه لم يكن متفرغاً لاستنباط الأحكام، وتطلّب أحاديث الأحكام»، انظر كلامه في ص ٣٥ من طبعتي هذه، أو في ص ٦ من طبعة الشيخ، والتفرّغ لاستنباط الأحكام شيء، والتفرّغ لمطلق العلم شيء آخر، فقوّل الكاتبُ الشيخَ ما لم يقله، وهذا من «تحريف النصوص»!! والأمانة العلمية للكاتب!

ولا ريب أن الإمام ابن المبارك رحمه الله تعالى على إمامته وجلالة قدره لم يكن متفرّغاً لاستنباط الأحكام، وكانت أشغاله متنوّعةً، وأوقاته موزّعةً في شتى الأعمال الخيرية، من تجارة وجهاد وغزو وحج عاماً بعد عام، ومرابطة في بعض الثغور وتصنيف وتأليف ...، كما لا يخفى على من طالع سيرته المباركة في كتب التراجم والتاريخ.

... والغريب أن الدكتور محمد بن لطفي الصبّاغ لما تعرّض في كتابه «أبو داود حياتُه وسننه» ص ٩٣ ـ ٩٤ لذكر «شروح سنن أبي داود» ذكَرَ برقم ٤: «وشرَحَ «السنن» أيضاً شهابُ الدين أحمد بن حسين بن أرسلان الرملي المتوفى سنة ٨٤٤ (تاريخ التراث ١: ٣٨٦، و«مقدمة تحفة الأحوذي» ص ٦٢) ومخطوطاته موجودة في تركيا».

ثم قال برقم ٦: «وشرحَ هذا الكتاب أيضاً شهابُ الدين (أبو محمد) أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي من اصحاب المزي، المتوفى بالقدس سنة ٧٦٥ ... وسمى شرحه «انتحاء السنن واقتفاء السنن»، ومخطوطته محفوظة في مكتبة (لا له لي) في أربع مجلدات تحت رقم ٤٩٨ ـ ٥٠١».

فأخطأ الدكتور الصبّاغ هنا في موضعين:

الأول: أنه كنى الشهاب المقدسي (أبا محمد) تبعاً لما في «كشف الظنون»، والصحيح أن كنيته (أبو محمود)، كما في ترجمته في «المعجم المختص» للحافظ الذهبي ص ٣٣ ـ وهو ممن قرأ على الذهبي ـ، و«الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر ١: ٢٨٦.

والثاني: أنه ذكر مخطوطة «انتحاء السنن» للشهاب المقدسي محفوظة في مكتبة (لا له لي) برقم ٤٩٨ ـ ٥٠١، والواقع أن المحفوظ في تلك المكتبة بذلك الرقم هي شرح الشهاب بن رسلان، كما ذكره شيخُنا وكما في «تاريخ التراث العربي» للدكتور فؤاد سزكين الذي أحال عليه الدكتورُ الصبّاغ، ومأتى هذا الخطأ في كلامه عدم تنبّهه للخطأ الواقع في مقدّمة شيخنا الكوثري من سقوط لفظ (وليس) كما أشرت إليه ـ أي في كلامه المذكور ـ، فظنّ أن الكتاب الذي يذكر

شيخنا موضعَه هو كتاب الشهاب المقدسي، ولم يتنبّه - وأنّى له ذلك - إلى أن المقدسي ليس هو ابنَ رسلان!! فاقتضى التنبيه إليه.

... ومعذرةً من القارىء الكريم من هذه الاستطرادة هنا، وإنما قصدت بها التنبيه على طعن هذا الكاتب على الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى وإصراره على ذلك في جميع طبعاته للرسالة، والكوثري - وهو عالم من علماء الأمة - غير معصوم، وكلّ واحد منا يؤخذ من قوله ويترك، ولكن ذلك لا يسوِّغ الطعن عليه بباطل وبمناسبة وغيرِ مناسبة، ولا يُفلح مَن استحلى لحومَ العلماء، وقانا الله تعالى شرّ الحاسدين، وحَفِظنا من مواقع الرَّدى. آمين. انتهى كلام الشيخ ملخصاً.

وانظر تمام كلام الشيخ أبي غدة رحمه الله تعالى هناك، فإن فيه المزيد من نماذج هَذَر الدكتور وهَذَيانه، وردِّ الشيخ عليه بكل سلامة ورزانة.

**ف: تحقيق مؤلف كتاب «بغية النُّقاد» واسم مؤلفه**

١٧ ـ جاء في كتاب «ظفر الأماني» ص ١٧٧: «قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر في ما حكاه العراقي ...» فعلّق محققه على قوله (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر) ما يلي:

«هو الحافظ أبو عبد الله بن (المُواق) المغربي محدِّث أصولي، من آثاره «بغية النقاد في أصول الحديث» توفي (سنة ٨٩٧)، كذا في «معجم المؤلفين» (١٩٧/٦)».

فتعقّبه الشيخ بقوله[1]: «قلت: قوله (المُواق) صوابُه (المَوَّاق) بفتح الميم وتشديد الواو، وقول الدكتور: (إن أبا عبد الله محمد بن أبي بكر ابن المواق هذا

---

[1] أخطاء الدكتور تقي الدين الندوي، الملحقة بـ«ظفر الأماني» تحقيق أبو غدة، ص ٧٤٢.

توفي سنة ٨٩٧) خطأ فاحش رهيب! والدكتور يرى في النص الذي يعلِّق عليه أن العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ يحكي عن ابن الموَّاق هذا، ويرى أيضاً في ص ١٩٥ من الكتاب أن أبا الفتح ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤ يعترض عليه، ومع ذلك يؤرِّخ الدكتور وفاته سنة ٨٩٧ بكل ارتياح!!

وزاد في الخلط أن عزا الترجمةَ إلى « معجم المؤلفين » ٦: ١٩٧، وليس في « المعجم » في الموضع المذكور ترجمة (أبي عبد الله بن الموَّاق)، وإنما فيه في ٦: ١٥٧ ترجمة (عبد الله بن الموَّاق المغربي)، وذكر أن وفاته سنة ٨٩٧، وأن من آثاره: « بغية النقاد »! وهذا تخليط شنيع من صاحب « المعجم »، تبع فيه حاجي خليفة في « كشف الظنون »، فإن صاحب « بغية النقاد » هو الذي ينقل عنه العراقي في « شرح الألفية »، وابن سيد الناس في « النفح الشذي »، وهو أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر يحيى بن خلف ابن الموّاق المرَّاكشي[1] القرطبي الأصل.

وقد ترجم له ابن عبد الملك المرَّاكشي المتوفى سنة ٧٠٣ في « الذيل والتكملة »، ونقل نصَّ الترجمة العباس بن إبراهيم في « الإعلام بمَن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام » ٤: ٢٣١ ـ ٢٣٣، وفيه أن شيخه الذي لازمه واختص به هو أبو الحسن ابن القطان المولود سنة ٥٦٢، والمتوفى سنة ٦٢٢ ـ كذا، ولعله خطأ مطبعي، وصوابه: (٦٢٨)، كما في جميع مصادر ترجمته ـ، وجاء في آخر هذه الترجمة ما نصه: « ونشأ بمراكش واستوطنها، ... سنة اثنتين وأربعين وست مئة ». وموضع النُّقَط بياض في الأصل تبعاً للأصل المطبوع عنه، ولكن الظاهر نظراً إلى

---

٧٤٤.

[1] قلت: ضبطه في « معجم البلدان » ٤: ٢٣٩: بالفتح ثم التشديد وضم الكاف (المَرَّاكُشِي). وفي « لُبّ اللباب » (٣٦٦٦): بالضم وتشديد الراء وكسر الكاف (المُرَّاكِشِي). فالله أعلم.

عصر شيوخه وتلامذته أن السنة المذكورة (٦٤٢) هي سنة وفاتِه، ولا ريب أن وفاته في حدود هذه السنة إن لم تكن في عينها.

وبالجملة فابن المواق من رجال القرن السابع دون التاسع، واسمه محمد دون عبد الله، والدكتور عزا الترجمة إلى «المعجم»، مع أن اسمه فيه (عبد الله)، والنص الذي علَّق عليه الدكتور اسمه فيه (محمد)!.

وفي الفقهاء المالكية: أبو عبد الله محمد بن يوسف العَبْدَرِي الأندلسي الشهير بالموَّاق مؤلِّف «التاج والإكليل شرح مختصر خليل»، وهو الذي توفي سنة ٨٩٧، ومن هنا اشتبه الأمر على حاجي خليفة، فأرّخ وفاة ابن المواق صاحب «البغية» أيضاً سنة ٨٩٧، وتبعه كحالة في «معجم المؤلفين»، فقلَّده الدكتور مع زيادة في التخليط والتخبيط!!.

ثم جرياً - من الشيخ أبي غدة - على عادته في التحقيق، وزيادةً للفائدة للطالبين قال: وابنُ المواق صاحبُ «البُغية»[1] من الحفاظ الكبار والأعلام النبلاء، وإن فاتَ الذهبيَّ ذكرُه في «تذكرة الحفاظ» و«سير أعلام النبلاء»، ومن تآليفه الجليلة: «المآخذ الحِفال، السامية عن مآخذ الإغفال، في شرح ما تضمَّنه كتاب «بيان الوهم والإيهام» من الإخلال أو الإغفال، وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال»، انتقد فيه وأكمل به كتابَ «بيان الوهم والإيهام» لشيخه أبي الحسن ابن القطان.

---

[1] قلتُ: بعد أن كان الكتاب مفقود الخبر - في حياة الشيخ إلى سنة ١٤١٧ -؛ قد طُبع منه ثلاث مجلدات في سنة ١٤٢٥، باسم: «بُغية النُّقاد النَّقلَة، فيما أخلَّ به كتابُ «البيان» - أي «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان - وأغفَلَه، أو ألَمَّ به فما تَمَّمَه ولا كَمَّلَه»، تحقيق ودراسة وتعليق: د: محمد خرشافي، طبعَتْه (مكتبة أضواء السّلف).

وقد نقل الحافظ ابن رشيد السَّبْتي المتوفى سنة ٧٢١ نصّاً طويلاً من التأليف المذكور في رحلته « مِلْء العَيْبة » ٥: ٤٩ ـ ٥٨، ووقع اسمه ونسبه فيه في النسخة المطبوعة (أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى بن الموَّاق)، والصواب (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر يحيى)، كما سبق نقلاً عن ابن عبد الملك.

وقولُ محقق « ملء العيبة » في ترجمة ابن المواق هذا: (هو محمد بن أبي يحيى أبي بكر ...)، ثم عزوُ ذلك إلى « الإعلام » للعباس بن إبراهيم، وَهَم على وَهَم، وكذا جزمُه هو ومحقِّقِ « النفح الشذي في شرح جامع الترمذي » ١: ٢٦٨ بأن وفاة ابن المواق سنة ٦٤٢، جزمٌ في غير موضعه، فإن مصدر ترجمته عندهما هو « الإعلام »، وقد سبق أن فيه بياضاً قبل قوله (سنة ٦٤٢)، فكيف يُجزم بأن هذه السنة هي سنة وفاته؟! » . انتهى.

**ص: نقده البالغ على الشيخ إسماعيل حقي في إيراد الضعاف والموضوعات في تفسيره «رُوح البيان في تفسير القرآن»**

١٨ ـ: علّق على كتاب « الأجوبة الفاضلة » ص ١١٧ ـ ١٣٩، استدراكاً على الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى، وتتميماً لبحثه حول بيان تساهل المصنفين والمفسرين في إيراد الأحاديث الضعيفة ـ شديدة الضعف، دون تنبيه ـ وإيراد الأحاديث الموضوعة في كتبهم، وذكر فيه جماعةً من المتساهلين، وجملةً من كتبهم وتساهلاتهم فيها، فأُشِير على القارىء أن ينظره لزاماً، فإنه من المفيد في الغاية.

وممن جاء ذكرُه وذكرُ كتابه هناك: الشيخ إسماعيل حقي، فقد قال الشيخ أبو غدة:

« ويلتحق بهذه التفاسير تفسير « روح البيان في تفسير القرآن » لإسماعيل حقي الواعظ الصوفي، المتوفى سنة ١١٣٧، فقد نَفَقَتْ عليه في تفسيره هذا الأحاديثُ الضعيفةُ والموضوعة نَفاقاً كبيراً، إذ كان رحمه الله تعالى لا يدَ له بعلم الحديث.

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في «المقالات» (ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤): «للوُعَّاظ شغف عظيم بـ«تفسيره»، لما فيه من الحكايات المرقِّقة للقلوب، وفيه نقول كثيرة عن كتب فارسية، وفيه كثير من إشارات الصوفية، بل يكثر النقل فيه من التأويلات النجمية ... إلا أنه لا يتحاشى عن النقل من كل كتاب، وعن كل من هبَّ ودبَّ!».

قلت ـ أي الشيخ أبو غدة ـ: ولقد وقفتُ له على كلام لا يُقضى منه العجبُ في دفاعه عن إيراده الأحاديث الموضوعة ـ فضلاً عن الضعيفة ـ في تفسيره وتفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود!!.

قال في آخر تفسير سورة التوبة (١/٩٧٧) من الطبعة العثمانية المطبوعة في إصطنبول سنة ١٣٠٦ ما صورته: «واعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحبُ «الكشاف» في أواخر هذه السورة، وتبعه القاضي البيضاوي والمولى أبو السعود رحمهم الله من أجلّة المفسِّرين: قد أكثر العلماء القولَ فيها، فمِن مُثبِت، ومن نافٍ، بناءً على زعم وضعها كالإمام الصغاني وغيره.

واللائح لهذا العبد الفقير سامحه الله القدير: (أن تلك الأحاديث لا تخلو إما أن تكون: صحيحةً قويةً، أو سقيمة ضعيفةً، أو مكذوبةً موضوعةً)، فإن كانت صحيحةً قوية فلا كلام فيها، وإن كانت ضعيفة الأسانيد فقد اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الترغيب والترهيب فقط، كما في «الأذكار» للنووي، و«إنسان العيون» لعلي بن برهان الدين الحلبي، و«الأسرار المحمدية» لابن فخر الدين الرومي وغيرها.

و(إن كانت موضوعةً) فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلاً من الزهاد انتدب في وضع الأحاديث في فضل القرآن وسُوَره، فقيل له: لِمَ فعلتَ هذا؟ فقال: رأيت

الناس زهدوا في القرآن، فأحببت أن أرغبهم فيه، فقيل له: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَن كذب عليَّ ...»، فقال: أنا ما كذبتُ (عليه)، إنما كذبت (له)!!! كما في شرح «الترغيب والترهيب» المسمى بـ«فتح القريب».

أراد: أن (الكذب عليه) يؤدِّي إلى هَدْم قواعد الإسلام، وإفساد الشريعة والأحكام، وليس كذلك: (الكذب له)! فإنه للحثّ على اتباع شريعته، واقتفاء أثره في طريقته، قال الشيخ عِزّ الدين بن عبد السلام: الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكلُّ مقصودٍ محمودٍ يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً، فالكذب حرام، فإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق: فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً، وواجبٌ إن كان ذلك المقصود واجباً، فهذا ضابطه». انتهى كلام الشيخ حقي.

قال عبد الفتاح: هذا غلط جسيم جداً، واستدلال باطل، نعوذ بالله منه. وما أدري كيف صدر من الشيخ حَقِّي، وهو ممن قيل فيه: «الفقيه الأصولي»!؟ ولعلّ نزعته الغالية في التصوف هي التي هَوَّنت عليه مثلَ هذا القول؟! فنسأل الله السلامةَ والصون، والقرآن الكريم غنِيّ كلَّ الغِنَى عن الكذب في فضله وفضل تلاوته وتاليه.

وكلام الشيخ ابن عبد السلام غير وارد في هذا الصدد إطلاقاً وجزماً، وإنما هو في تحصيل حق مغتصب، أو دفع ظلم مداهم، أو نحو ذلك، أما أن يُستدَلَّ به على سواغية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوى أن ذلك (كذب له، لا كذب عليه)! وأن المحرَّم إنما هو (الكذب عليه) فهذه مغالطة مكشوفة ساقطة، نقضها العلماء من أول يوم صدرت فيه بقوله صلى الله عليه

وسلم: «من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار[١]»، إذ هو شامل للكذب عليه أو له على سواء، ويشهد لذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿واجتَنِبُوا قولَ الزُّوْرِ﴾[٢]، فإنه يشمل بإطلاقه تحريم الكذب له وعليه، والله تعالى قرَنَه بالشرك حيث قال: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثانِ وَاجْتَنِبُوْا قَوْلَ الزُّوْرِ﴾.

والمؤمن لا يُتصوَّر منه الكذب على أقل الناس شأناً، فكيف إذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، المبلِّغِ عن الله تعالى؟!!، ثم زعم ذلك: نصرةً منه للشريعة المطهرة وتأييداً لصاحبها!! ولو أبيح هذا المبدأ الضالّ المضلّ (الكذبِ له) بدعوى الغاية المستحسنة منه؛ لارتفع الأمان على السنة المطهَّرة! لاحتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل.

والخلاصة: لا يسوغ الاعتماد على الأحاديث التي تُورَد في التفاسير المذكورة - «تفسير الزمخشري» و«تفسير البيضاوي» و«تفسير أبي السعود» و«تفسير إسماعيل حقّي» - وأمثالها دون الرجوع إلى معرفة حالها من كتب التخاريج وسواها، وذلك لأن فيها الحديث الصحيح والضعيف والموضوع».

قال محمد معاوية سعدي عفا الله عنه: وهذه ثمانية عشر نموذجاً من بحوثه العلمية، وردودِه الجميلة النافعة، ولعل هذا القدر يكفي هنا للدلالة على منهجه العلمي الرفيع، ونقده المتين الرزين، وذوقه النفيس البديع، بجانب

---

[١] قلت: أخرجه بهذا اللفظ: أحمد - في «مسنده» ١: ٦٥ - وغيره من حديث عثمان بسند حسن، وأحمد ٤: ١٥٩ من حديث عقبة بن عامر بسند حسن، و٥: ٢٩٧ من حديث أبي قتادة بسند حسن، وصححه ابن حبان (٢٨) من حديث أبي هريرة، و(٦٩٨٢) من حديث الزبير، رضي الله تعالى عنهم.

[٢] سورة الحج: ٣٠.

إشارته الخفيفة إلى نظره الواسع العميق، وتفحُّصه البالغ الدقيق، وكان هذا غيضاً من فيض، وسأعود إليه إن شاء الله - بأوسع الوقت وأطول البيان - في الباب الثالث تحت عنوان: «بحوثه وآراؤه»، فانتظره[1].

---

[1] قلت: ولما كان الشيخ رحمه الله تعالى - إلى جانب أوصافه الكريمة - ظريفاً خفيفَ الروح، يمازح جلساءه بالقدر المناسب، ويُضفي على مجلسه العلمي والطبعي روح اللطافة والظرافة، بما يناسب مقام المجلس، كما تقدم في ذكر (صفاته) ص ٦١، فكان ينتقد كثيراً بلهجة الظرافة بكلمة طريفة ذات معنَيين، ورأيت من المناسب هنا أن أسوق نماذج منها أيضاً:

١ - فمنها: ما قاله لبعض العلماء في الهند؛ إذا قيل له: لِما ذا جئت إلى الهند؟ فالجواب: جئت لأقول لكم: «لا تهمزوا (المشايخ)، فإن همز (المشايخ) لا يجوز». اهـ. (الرفع والتكميل: ص ٥٠).

يريد رحمه الله أن «المشائخ» بالهمز خطأ، وصوابه: «المشايخ» بالياء، فعبر عنه بكلمة بليغة، فإن الهمز بمعنى الغمز والنخس أيضاً، فالمعنى الثاني: لا تغمزوا المشايخ، بل تأدبوا معهم.

٢ - ومنها: ما قال تنبيهاً على سهوٍ وقع من أحد المصنفين، وتبعه عليه الشيخ أبو اليقظان، فقال تعليقاً عليه: «وقديماً قالوا: قد يقلد الساهي الساهي، ولو كان (أبو اليقظان)!. (الإسناد من الدين: ص ١٧).

٣ - ومنها: لما جاء في بعض الكتب: «وما أجهل بعض الصوفية»، وضبط محققه كلمة «بعض» بالرفع، فنبه عليه أبو غدة قائلاً: «الصواب نصب (بعض ...) لأنه مفعول فعل التعجب: (وما أجهل)؟!!». (ظفر الأماني: ص ٧٩٦، رقم: ٦٣٦).

٤ - ومنها: أنه جاء في الأصل الذي حقق به الشيخُ «رسالةَ الإمام الليث إلى مالك»: «و(يُقَوِّمُوهم) عليه أبو بكر وعمرُ وعثمان ...»، فأثبتَه الشيخ: «و(يُقَوِّمهم) عليه أبو بكر ...»، ثم علَّق عليه بقوله: «أثبتُّه كما ترى، وليس (ويقوموهم عليه أبو بكر) مِن باب (أكلوني البراغيث)، لأنه كان يكون (ويقومونهم عليه أبو بكر ..)، و"البُعد عن البراغيث وأكلِها هو الأصل"!!».

٥ - ومنها: أنه نبّه على تحريف - وقع فيه شيخُه الغُماري - بقوله هذا: «وقد وقعت هذه الكلمة «حَمْت» - اسم جبل - في «ميزان الاعتدال» ٢: ٣٥٥ محرفةً إلى «رحمة»، فتجنّبها شيخنا الغُماري، وأثبتَها في كتابه «إقامة البرهان» ص ٦٤: «رَجْمة»، وقال: رجمة بالجيم هو الحجارة،

## الفصل الرابع
## بعض الاستدراكات عليه

وبمناسبة المقام أريد أن أنبِّه هنا على بعض الأشياء التي جاءت في تحقيقات الشيخ أبي غدة أو تعليقاته، مما يحتاج إلى مزيد بيان أو استدراك عليه.

ومن المعلوم لدى القارىء المنصِف المتبصّر أن مثل هذه الملاحظات الطفيفة والاستدراكات الخفيفة ـ مما ذُكِر في الفصل السابق، ومما سيأتي في هذا الفصل ـ لا تَحطُّ من قدرِ عالم محقِّق شيئاً، ولا تنقص من قيمة أعماله العلمية الجليلة أصلاً، بل هي دليل على ما يلازم الأعمال البشرية من النقص، فلا تكون سبيلاً إلى التنقّص، ويأبى اللهُ العصمة لغير رُسله وملائكته، ولم يتولّ المولى تعالى الحِفظَ من الخطأ لغير كتابه، فالمنصفُ مَن اغتفر قليلَ خطأ المرء في كثير صوابه. والله وليّ الهداية والتوفيق.

### أ: في تنقيح (القول الرابع) في المفسّر والمبهم من الجرح والتعديل

١ ـ منها[1]: أن الإمام عبد الحي اللكنوي رحمه الله تعالى نقل في «الرفع والتكميل» ص ١٠٤، في مبحث «الجرح والتعديل، وتفصيل المفسّر والمبهم

---

ووقع في ميزان الذهبي: «رحمة»، وهو تصحيف. انتهى. قلتُ: فرّ شيخنا ـ سلّمه الله ـ من الرحمة إلى الرجمة، ولم يسلم من التصحيف! ولو فرّ إلى «حَمْت» جبل من جبال الجنة لسَلِمَ ونجا!». اهـ. (التصريح بما تواتر في نزول المسيح ص ٢٧٨).

[1] أصل هذا الاستدراك استفدتُّه مِن الأخ الكريم الأستاذ الشيخ عبد العظيم حفظه الله تعالى.

فيهما »، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى قولَه في كتابه « فتح الباقي » ٢: ٣٠٣:

« وعند القول الرابع ـ وهو أن لا يجب بيانُ سببِ كل من الجرح والتعديل. وقيّده بعضهم بما إذا كان الجارح والمعدِّل عارِفَين بَصيرَين بأسبابهما. وهو اختيار الجمهور ـ اختارَه القاضي أبو بكر الباقِلاّني، ونقلَه عن الجمهور، ولَمَّا كان هذا مُخالفاً لِمَا اختاره ابن الصلاح مِن كون الجرح المبهَمِ لا يُقبل ـ أي على الإطلاق ـ؛ قال جماعةٌ ـ منهم التاج السبكي ـ: ليس هذا قولاً مستقلاً، بل تحريرٌ لِمَحل النزاع، إذ مَن لا يكون عالماً بأسبابهما لا يُقبَلان منه، لا بإطلاق ولا بتقييد، لأن الحكمَ على الشيء فَرعُ تصوُّرِه، أي فالنزاع في إطلاق العالِم دون إطلاق غيره » . انتهى.

قلت: كذا أوردَ هذا التطبيق القاضي زينُ الدين زكريا عند القول الرابع، ونسبَه إلى السبكي وغيره، وأقرّه المؤلِّف اللكنوي، وسكت عليه الشيخ أبو غدة! رحمهم الله تعالى، مع أن كلام السبكي في « جمع الجوامع » ـ مع شرح المحَلِّي ـ ٢: ٥٩، وفي « الإبهاج في شرح المنهاج » ٣: ٤٦٦، جاءَ هكذا:

« وقال إمام الحرمين والإمام وغيرهما: إن كان المزكي عالماً بأسباب الجرح والتعديل اكتَفينا بإطلاقه فيهما، وإن لم نَعرف اطلاعه على شرائطهما استخبرناه عن أسبابهما. ـ قال السبكي: ـ ويُشبه أن لا يكون هذا مذهباً خامساً، لأنه إذا لم يكن عارفاً بشروط العدالة لم يَصلح للتزكية » . انتهى من « الإبهاج ».

فدلّ هذا الكلام أن السبكي يُنكر على مَن جعلَ القول الخامس قولاً مستقلاً ـ وهُم: إمام الحرمين في « البرهان » ١: ٤٠٠، والغزالي في « المستصفى » ١: ٣٠٤، والرازي في « المحصول » ٤: ٥٨٦، وابن الحاجب في « مختصره » ٢:

---

أستاذ في قسم التخصص في الحديث الشريف، جزاه الله تعالى خيراً.

٣٩٠ بشرحه « رفع الحاجب » ـ، لا على مَن جعلَ القولَ الرابعَ مستقلاً، فإنه قول مستقل بلا ريب، ويريد السبكي أن المشهور في المسألة أربعة أقوال، وجعلها إمام الحرمين وغيره خمساً، حيث اشترطوا في القول الرابع بكون المزكي عالماً بأسباب الجرح والتعديل، مع أن الجرح والتعديل لا يقبلان إلا من العارف بسببهما، فلا يقال: إن ذلك قول خامس.

قلت: ثم هذا القيد موجود عند الباقلاني أيضاً، فلا معنى للاستدراك عليه، فإنه قد نقل عنه الخطيب في « الكفاية » ص ١٠٧: « قال الجمهور من أهل العلم: إذا جَرح مَن لا يعرف الجرحَ يَجب الكشفُ عن ذلك، ولم يُوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن ».

**ب: في نسبة ابن حبان إلى التساهل في التوثيق**

٢ ـ عَقَد العلامة اللكنوي رحمه الله تعالى في كتابه « الرفع والتكميل » ص ٣٣٢ باباً في (بيان خِطَّة ابن حبان في كتابه « الثقات »)، وقد حقق فيه أن نسبة التساهل إلى ابن حبان: قول ضعيف، قال: « فإنك قد عرفت سابقاً أن ابن حبان معدود ممن له تعنُّت وإسراف في جرح الرجال، ومَن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره، لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده » . انتهى.

وعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « قلتُ: تابع المؤلِّفَ اللكنوي على هذا الرأي شيخُنا التهانوي رحمه الله تعالى في « قواعد في علوم الحديث » ص ١٨٠. وفي هذا الذي ذهبا إليه نظرٌ بالغٌ، فإنه لا تَنافِيَ بين ما نُسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق، وما سبق ذكره في ص ٢٧٥ من التعنُّت والإسراف في باب الجرح، فإنه على ما يبدو: (متساهل في التعديل، متشدد في الجرح).

**وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً**، إذ كلُّ راوٍ انتفت جهالة عينه كان ثقةً عنده إلى أن يتبيَّن جرحُه. وقد نصَّ على تساهله هذا غير واحد من العلماء القدامى والمتأخرين ...، ثم نقل الشيخ كلام الحافظ ابن حجر من مقدمة «اللسان» ١: ١٤ ـ ١٥ بطوله، وقد انتقد فيه الحافظُ صنيع ابن حبان في توثيق الرجال، فمما قال فيه:

«وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه: مذهب عجيب. والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألَّفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نصّ عليهم أبو حاتم وغيرُه على أنهم مجهولون. وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة. ولكن جهالة حاله باقية عند غيره ... إلخ».

ثم قال الشيخ في آخر التعليقة: «ومِن هذا تبيَّن لك مذهبُ ابن حبان وتساهُله في التوثيق، فإذا رأيتَ في كتب الرجال أو كتب الجرح والتعديل قولهم: (وثقه ابن حبان)، أو (ذكره ابن حبان في الثقات)، فالمراد بتوثيقه عنده: أن جهالة عينه قد انتفت، ولم يُعلَم فيه جرح، وهذا مسلك متَّسِع خالَف فيه جمهورَ أئمة هذا الشأن، فكان به من المتساهلين في التوثيق، والله أعلم». انتهى.

يقول محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: «وفي هذا الذي ذهب إليه الشيخ ـ تبعاً لكلام الحافظ في «مقدمة اللسان» ـ نظرٌ بالِغٌ ـ على حدّ تعبير الشيخ نفسه ـ»، وإليك بيانه مختصراً:

١ ـ أولاً: إن مسلك ابن حبان المذكور ـ بالنسبة إلى أهل القرون الثلاثة الأُوَل ـ نفس ما هو الذي أثبتَه الشيخ في مقالته حول «سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح، ولم يأت بمتن منكر: يُعدّ توثيقاً له» ـ في هامش

« الرفع والتكميل » ص ٢٣٠ ـ ٢٤٧، مع الاستدراك ـ، (وسيأتي ملخّصه في مباحث الجرح والتعديل ص ٥٦٣ ـ ٥٧٤)، فقد نقل فيه ـ أي في حاشية « الرفع والتكميل » ص ٢٣٧ ـ عن الذهبي استشهاداً لرأيه: « ... وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاقُ اسم (الثقة) على مَن لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يُسمّى: مستوراً، ويُسمّى: محلّه الصدق، ويقال فيه: شيخ »[1].

---

[1] **فائدتان مهمتان:**

١ـ: قال الذهبي في آخر « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص ٤٧٨: « وأما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه وتُلُقِّي بحسن الظن؛ إذا سَلِم من مخالَفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيُتأنّى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحرِّيه، وعدم ذلك ».

٢ـ: جاء في « تعجيل المنفعة » رقم (١٠) ترجمةُ (إبراهيم بن أبي خِداش)، وقد بسط الحافظ فيها ما يفيدنا لطريقة معرفة الرواة المتقدمين ممن لم نقف على تنصيص المعدلين فيهم، فإليك عبارة الحافظ بحذف واختصار:

« (إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب، وعنه ابن عيينة، مجهول). كذا قرأتُ بخطّ الحسيني، واقتصر على رقم الشافعي، وأغفل رقم « مسند » أحمد، وهو وارد عليه.

وقد ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عن ابن عباس، روى عنه ابن جريج وابن عيينة، ولم يذكر فيه جرحاً. وقال البخاري: سمع ابنَ عباس، روى عنه ابن عيينة ...، وذكره ابن حبان في « ثقات » التابعين بنحو ما ذكره البخاري ...

وقد ذكره البلاذري في « أنساب الأشراف »، فقال في ترجمة (أبي لهب): وكان أبو خداش بن عتبة بن أبي لهب مِن جلساء معاوية، وكان ذا [نسب]، وقال بعد ذلك: ومِن ولد أبي لهب: حمزة بن عتبة بن إبراهيم بن أبي خداش، وكان جميلاً نبيلاً، صيَّره الرشيد في صحابته.

وإذا عُرِفَ ذلك كيف يسوغ لِمَن يَروي عنه ابن جريج وابن عيينة، ونسبُه بهذه الشهرة؛ أن يقال في حقه: (مجهول)؟! وقائلها لا سلف له في ذلك! ». انتهى.

وعن القاري ـ ص ٢٤٥ ـ: « وقد قَبِلَ روايةَ المستور جماعةٌ، منهم أبو حنيفة رضي الله عنه، بغير قيد، يعني بعصرٍ دون عصر، واختار هذا القولَ (ابنُ حبان) تبعاً للإمام الأعظم، إذ العدل عنده مَن لا يُعرف فيه الجرح ... » .

وقال الشيخ بنفسه ـ ص ٢٤٣ ـ: « ويترجّح العمل بالرأي القائل بقبول المستور، على مقابله، لأنه قد تَعذَّرت الخِبرة في كثير من رجال القرون الأول والثاني والثالث، ولم يُعلَم عنهم مفسِّق، ولا تُعرف في روايتهم نكارة، فلو رددنا أحاديثهم أبطلنا سُنناً كثيرةً، وقد أخذتِ الأمة بأحاديثهم، كما أشار إليه الحافظ ابن الصلاح .. وعليه جرى عملُ الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما: « الصحيحين » ... » .

وقال ـ ص ٢٤٥ ـ: « والأخذ بهذا المذهب فيمن سكتوا عنه وجيه للغاية جداً، وأما مَن كان بعد خير القرون الثلاثة بعد فُشوِّ الكذب، وقيام الحُفّاظ بالرحلة وتأليف الكتب في الرجال والرواة، فينبغي أن لا يُقبَل إلا مَن ثبتت عدالتُه، وتحقَّقت فيه شروط قبول الرواية التي رَسمَها المتأخرون » .

وقال أيضاً ـ ص ٢٤٦ ـ: « فإذا عُلِم هذا كلُّه، اتضحت وجاهة ما أثبتُّه مِن أنَّ مثل البخاري، أو أبي حاتم ... أو ابن حبان ... أو غيرهم ممن تكلَّم أو ألَّف في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأتِ بمتن منكَر: يُعدّ سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يُعدّ من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه صحيحاً أو حَسناً، أو لا ينزل عن درجة الحسن؛ إذا سَلِمَ من المغامز، والله تعالى أعلم » . انتهى.

قلت: فلا فرق بين مذهب ابن حبان المذكور، وبين ما ذهب إليه الشيخ في هذه المقالة؛ إلا أن الشيخ يُقيِّد قبولَ هؤلاء المساتير بالقرون الثلاثة، وابن حبان يطلقه، ولكن سبب ذلك أن ابن حبان قسّم رجال كتابه « الثقات » على أربعة طبقات: الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، والطبقة الرابعة: هم أتباع أتباع التابعين، وقد قال فيهم: « وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا » .

فأما أهل القرون الثلاثة الأُوَل فلا حاجة إلى الكلام فيهم، فإن أمرهم واضح، وأما الطبقة الرابعة فذكر فيها ابن حبان (٤٤٨٨) رجلاً[١]، وأكثرهم مِن رُواة الكتب المشهورة، من الصحاح وغيرها، فهُم أقرب إلى القبول إذا لم يَثبت فيهم ما يجرحهم ـ من حيث العدالة والضبط ـ لأن اعتماد هؤلاء الأئمة عليهم يُقوِّي حُسن الظن بهم.

---

[١] وقد بدأ بيانَ أهل هذه الطبقة بقوله: أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، عن الجُريري، عن أبي نضرة، عن عبد الله بن مَوَلَة ـ قلت: وهو مقبول ـ عن بُريدة الأسلمي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خير هذه الأمة: القرنُ الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون أقوامٌ يستبق شهادتُهم أيمانَهم، وأيمانُهم شهادتَهم». قال أبو حاتم: هذه اللفظة: «ثم الذين يلونهم» في الرابعة؛ تفرَّدَ بها حماد بن سلمة، وهو ثقة مأمون، وزيادة الألفاظ عندنا مقبولة عن الثقات ....، وهذه اللفظة تُصرِّح عن المصطفى صلى الله عليه وسلّم بأن خيرَ الناس بعد أتباع التابعين القرنُ الرابع الذين شافهوهم وصحبوهم، وهم تبع الأتباع ...» .اهـ.

قلتُ: وأخرج الحديث البخاري في «صحيحه» (٣٦٥٠) عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «... قال عمران: فلا أدري أذَكَر بعد قرنه: قرنين أو ثلاثاً».

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٣٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رفعه، وفيه أيضاً: «قال: فلا أدري في الثالثة أو في الرابعة».

وقال الحافظ في «الفتح» (٣٦٥٠): ووقع في حديث جَعدة بن هُبيرة عند ابن أبي شيبة ـ في «المصنف» (٣٣٠٧٥)؟ ـ، والطبراني ـ في «الكبير» ٢: (٢١٨٧) ـ إثبات القرن الرابع ....، ورجاله ثقات، إلا أن جعدة مختلف في صحبته. والله أعلم. انتهى.

فالروايات المشهورة متفقة على ذكر ثلاثة قرون، دون الرابعة، وليس طريق ـ مما يعتمد عليه ـ فيه ذكر الرابعة؛ إلا وقع فيه الاختلاف أو الشك. والله تعالى أعلم.

ثم الذين لم يُخرج لهم أصحاب الكتب المشهورة أكثرُهم من طبقة شيوخ شيوخ ابن حبان، فمن السهل الممكن لابن حبان أن يطلع على معرفة أحوالهم بواسطة مشايخهم، فإن الاختبار هو أعلى وأقوى مراتب التعديل، كما صرح به الشوكاني في «إرشاد الفحول» ١: ١٧٧[١].

فما الذي جعلَ (ابنَ حبان متساهلاً في التوثيق)؛ في نظر الشيخ أبو غدة؟!

٢ ـ ثانياً: قد ثبت بما تقدم أنَّ مَن كان من المشايخ قد رَوى عنه جماعةٌ ـ بل ثقة أو ثقتان ـ، ولم يأتِ بما يُنكَر عليه: أن حديثه صحيح.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ٢٠٠: «و[القول] الثالث: التفصيل، فإن عُلِمَ أنه لا يَروي إلا عن عدل كانت روايتُه عن الراوي تعديلاً له، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين، كالسيف الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهبَ إليه جمعٌ من المحدثين، وإليه ميلُ الشيخين وابن خزيمة في «صحاحهم»، والحاكم في «مستدركه» ...» اهـ.

فكلام الحافظ ابن حجر في «مقدمة اللسان» الذي نقله عنه الشيخ هنا، فيه نظر بالغ أيضاً، فإن السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٦٤، والسيوطي في «تدريب الراوي» ١: ١٠٨ ـ وعنهما اللكنوي أيضاً في الباب السابق ذكره، ص ٣٣٨ ـ نقلوا عن الحافظ نفسه: «إنّه ـ أي الحافظ ـ قد نازع في نسبتِه ـ أي ابن حبان ـ إلى التساهل من هذه الحيثية، وعبارته: «إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحّة في الاصطلاح، لأنه يسمِّيه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خِفّة شروطه

---

[١] فقد قال فيه: «أقوى الطرق المفيدة لثبوتها ـ أي العدالة ـ: الاختبار في الأحوال بطول الصحبة والمعاشرة والمعاملة، فإذا لم يعثر عليه على فعل كبيرةٍ، ولا على ما يقتضي التهاون بالدين والتساهل في الرواية، فهو ثقة، وإلا فلا» اهـ.

فإنه يُخرج في « الصحيح » ما كان راويه ثقةً، غيرَ مدلس، سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع.

وإذا لم يكن في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ - وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقةٌ، ولم يأت بحديث منكر - فهو عنده ثقةٌ، وفي كتاب « الثقات » له كثيرٌ ممن هذا حالُه، ولأجل هذا ربما اعترَض عليه في جعلهم من الثقات مَن لم يَعرف اصطلاحه، ولا اعتراضَ عليه، فإنه لا يُشاحَح في ذلك » . انتهى بلفظ السخاوي.

فكلام الحافظ هذا وجيه في الغاية، وهو يدافع عن ابن حبان في نسبته إلى التساهل خير دفاع، وقد قال الحافظ أيضاً في « شرح النخبة » ص ٨٢، في مبحث (المجهول): « وإن رَوى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوثَّق فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيد - أي بعصر دون عصر -، وردَّها الجمهور.

والتحقيق أنَّ رواية المستور ونحوِه، مما فيه الاحتمال؛ لا يُطلَق القول بردِّها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى استبانةِ حاله[1] » .اهـ.

---

[1] قلت: ومعلوم لدى الباحثين في علوم الحديث أن الاحتجاج بالراوي يكون موقوفاً على معرفة عدالته وضبطه، فالذي كان مِن أهل العصور التي قد تَعذَّرت الخِبرة في أهلها، ولا يوجد هنا سبيل إلى المزيد من معرفة عدالته، فكيف يستبين حاله؟ فلو رددنا حديث مثله لعدم معرفة عدالته؛ أبطلنا سُنناً كثيرةً، وقد أخذتِ الأمة بأحاديثهم ...!! كما تقدم.

فثبت أن المراد باستبانة حاله هنا هو: عدم العلم بالمفسِّق، ومعرفةُ ضبطه بالسبْر والاعتبار، بأن لا تعلم في روايته نكارة، كما ذهب إليه الحافظ نفسه في كتابه « تقريب التهذيب »، حيث قال في مقدمته ص ١١١ : « السادسة: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، **ولم يَثبت فيه ما يُترَك حديثُه مِن أجله**، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول) حيث يُتابَع » . [وقد تقرر أن حديثه يكون في مرتبة الحسن].

هذا، ثم ما اشترط الحافظ الخطيب الشافعي - المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - ومتابعوه لخروج الراوي عن الجهالة العينية: روايةَ (اثنين) - على الإطلاق -؛ محلّ بحث ونظر، ومخالف لِما ثبت عن

قال محمد معاوية عفا الله عنه: فما الفرق بين مذهب ابن حبان المذكور، - أي: (إذا لم يكن في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ - وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقةٌ، و"لم يأت بحديث منكر" - فهو ثقةٌ) - وبين ما حقّقه وصوَّبه الحافظ في رواية المستور مِن أنها (لا يُطلَق القول بردِّها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى "استبانةِ حاله")؟! فتفكر وتأمل.

٣ - ثالثاً: نهض شيخنا - وتلميذ الشيخ أبو غدة - المحقق البحاثة الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى في مقدمة دراسة «الكاشف» ص ١٦٠ وما بعدها - من الطبعة الجديدة -، وأيضاً ص ٥٠ - ٦١، وفي مقدمة تحقيق «المصنَّف» لابن أبي شيبة ص ٧٦ - ١٠١، نهض شيخُنا ببيان حجيةِ توثيق ابن حبان، وحقق فيهما حال ابن حبان من حيث التصحيح والتجريح، ومرتبتَه من حيث التوثيق والتضعيف، فأفاد وأجاد، وشفى وكفى، جزاه الله تعالى عنا خير ما يجزي به العلماء عن الطلبة، فراجعه واستفد منه[1].

---

الحميدي، والذهلي، وابن معين، وأحمد، والرازيِّينَ، والبزار، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم من المحققين، وكذا ما قسم الجهالة الحافظ ابن الصلاح إلى ثلاث مراتب؛ فيه نظر أكثر من ذلك، بل تقسيمها إلى العينية والحالية، ثم نسبتُه - على الإطلاق - إلى جميع الأئمة المتقدمين؛ فيه أيضاً نظر وإشكال، وتناقض للواقع العملي. وللبسط موضع آخر، والله الموفق والمعين.

[1] ثم رأيت كلاماً وجيزاً للشيخ المعلمي - في كتابه «التنكيل» ٢: ٦٦٩ - عن توثيق ابن حبان، فقال رحمه الله: «والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول: «كان متقناً»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالَسهم وخبَرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

=

**ج: في ادّعاء الذهبي: أن البيهقي لم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»، ثم إقرار الشيخ لِما ادّعاه.**

٣ـ نقل الشيخ في تعليقة له على «الرفع والتكميل» ص ٣٠٥ عن الذهبي قوله في «تذكرة الحفاظ» ٣: ١١٣٢ في ترجمة البيهقي: «ولم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»، بل كان عنده «مستدرك الحاكم»، فأكثر عنه.اهـ. وأقرّه الشيخ، بل عزَّزه بقول الكوثري: «وليس عند البيهقي روايةُ «جامع الترمذي» و«سنن النسائي» و«سنن ابن ماجه» و«مسند أحمد» ...».

وهذه الدعوى وقفت عليها في تعليق الشيخ أبي غدة هذا، ثم راجعت إلى ترجمة البيهقي في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٦٥، فهكذا جزم الذهبي هناك أيضاً، فتعجبت منه، ورأيت أنه هكذا في حقيقة الأمر، واعترتْني الحيرة والعجب من البيهقي رحمه الله تعالى!

ولكن ما مضت أيام حتى انقلبت الحيرة من البيهقي إلى الذهبي ـ ومَن تابعه ـ وهذا حينما جاءني أحد الطلبة في قسم التخصص في الحديث، وبيده «شعب الإيمان»، وقال لي: يقول الذهبي هكذا، مع أن عبارة البيهقي هذه ـ أي التي كانت بين يديه، برقم (١٠٥٧٦) ـ تدل على أنه قد وقف على «جامع الترمذي»، فنظرت فإذا فيها: «... قلت: كذا قال: بُرد بن سنان، وقال بعضهم: يزيد بن سنان، وكذا قاله أبو عيسى الترمذي في كتابه: يزيد بن سنان».

---

= الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفةً جيدةً.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل».اهـ.

قلت: ولكنه مع ذلك يعتبر ما لم يتبين خلله بدليل قوي.

فنَهضت بتتبع كُتب البيهقي - « السنن » و« المعرفة » و« الشعب » - لأتحقق الموضوع، فالذي وصلتُ إليه هو فيما يلي:

إنَّ هذه الدعوى من الذهبي رحمه الله تعالى عجيبة منه، فإنه الذي عَمِل على « السنن الكبرى »، فاختصره باسم « المهذب في اختصار السنن »، وقد جاء اسم الترمذي فيه[1] في (٤١) موضعاً - وإن كان في بعضها بصيغة « بلغني »، وفي بعضها بتصريح اسم « علله »، وفي بقية المواضع بصيغة التعليق -، وكذا جاء فيه اسم النسائي في أكثر من (١٥) موضعاً، مع التصريح في بعض المواضع بكتابه « السنن ».

وهذا كله محمول على وقوفه عليهما والاستفادة منهما مع اتصال سنده، بدليل ما صرح به البيهقي نفسه في « معرفة السنن والآثار » ١ : ١٨١، حيث قال: « ومما يجب معرفته على مَن نظر في هذا الكتاب أن يَعرف أن أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبا الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمهما الله قد صنَّف كل واحد منهما كتاباً يجمع أحاديثَ كلُّها صحاح، وقد بقيت أحاديث صحاح لم يخرجاها لنزولها عند كل واحد منهما عن الدرجة التي رَسَماها في كتابيهما في الصحة، وقد أخرج بعضَها أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وبعضَها أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وبعضها أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ».

وكذا صرّح باسم « جامع » الترمذي في غير موضع من « شعب الإيمان »، فانظر منه على سبيل المثال: (٦١٠) حديث صلاة التسبيح، و(١٩٤٧)، و(٦٣٦٥)، و(٦٣٦٥)، و(٨١٨١) و(١٠٥٧٦).

ولفظه في الموضع الأول برقم (٦١٠): « قال البيهقي رحمه الله: هذا الحديث أخرجه أبو عيسى الترمذي في « كتاب الجامع » - (٤٨٢) - بهذا الإسناد،

[1] أي: في « السنن الكبرى ».

وأخرجه أبو داود ـ (١٢٩٩) ـ بالإسناد الذي ذكرناه في كتاب الدعوات ـ (٢: ١٥٩) ـ، وفي كتاب « السنن » ـ (٣: ٥١) ـ، وكان عبد الله ابن المبارك يفعلها، وتَداولَها الصالحون بعضهم من بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع. وبالله التوفيق ».

وصرّح باسم « سنن » النسائي، في « سُنَنه الكبرى » ١: ٦٣، فقال: « وأخرجه أبو عبد الرحمن النسائي في « كتاب السنن » من حديث سفيان بن عيينة هكذا في مسح الرأس مرتين ».

وهذه الأمثلة مما قد صرح فيها البيهقي باسم كتابَي الترمذي والنسائي، وأما التي جاء فيها ذكرهما في الإسناد، وساق البيهقي بإسنادهما الحديث، فهي غير ذلك.

وأما « مسند أحمد » فقد جاء ذكرُه في غير موضع من كتب البيهقي، وصرّح باسم « مسند أحمد » في « السنن الكبرى » في ثلاثة مواضع: ٢: ٢٣، و٢: ٥٦، و٢: ٢٣٠، ولفظه في الموضعين الأولين: « أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أحمد بن جعفر القَطِيعي في « المسند »، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي ... »، وقال في ٢: ١٣٦: « ... خرّجه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما ... ». وقال في ٤: ١٩٠: « رواه البخاري في « الصحيح » عن مسدد عن يحيى هكذا، وكذلك رواه أحمد بن حنبل ـ (٢: ٤٣٩) ـ عن يحيى .. ». وقال في ١٠: ٣٠٨: « رواه البخاري في « الصحيح » عن قتيبة، ورواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه، كلهم عن سفيان، وكذلك رواه أحمد بن حنبل ـ (٣: ٣٠٨) ـ عن سفيان ».

وأما « سنن ابن ماجه » فلم أقف على ذكره عند البيهقي، ولكن هذا لا يدل على عدم رؤيته له، وعدم حصوله عليه، فمن الممكن أنه قد وقف عليه،

ولكنه لم يضطر إلى الاستفادة منه، أو لم يَره بمثابة أن يَعتمد عليه في تصانيفه، ويُخرِّج منه في تآليفه. والله تعالى أعلم بحقيقة الحال[1].

**د: في تعيين (ابن الجارود) الذي رُدّت شهادتُه عند قاضي المسلمين**

٤ ـ ومنها: أن الإمام الكوثري رحمه الله تعالى ذكر ـ في « فقه أهل العراق » ص ٦٦ طبعة الشيخ محمد عوامة ـ في سياقٍ: « ... وأما (ابن الجارود) فقد ثبت ردُّ شهادته عند قاضي المسلمين »، وعلّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

« (ابن الجارود) هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ـ المتوفى ٣٠٧ ـ، صاحب كتاب « المنتقى » في أحاديث الأحكام، وله أيضاً كتاب « الضعفاء والمتروكين »، وكتاب « أبو حنيفة »، وكتاب « الآحاد » ...

ثم قال: وسبق مني أن قلتُ في تعليقي على هذا الكتاب من طبعته السابقة: إن (ابن الجارود) المعنِيَّ به هنا هو أحمد بن عبد الرحمن الجارود الرَّقِّي الكذاب ...، ثم تبيّن لي أن المعنيّ به هنا صاحب « المنتقى » المذكور، فإن كلام ابن الجارود الذي يُشير إليه شيخنا ـ الكوثري ـ هنا إنما ذكره ابنُ عبد البر في « الانتقاء » ص ١٥٠ معزواً إلى كتاب « الضعفاء والمتروكين » له ... إلخ ».

قال محمد معاوية عفا الله عنه: ولكنه قد بقي عليه الاستدراك على شيخه الكوثري في قوله: « فقد ثبت ردُّ شهادته عند قاضي المسلمين »، لأن الذي رُدّت شهادته عند القاضي أبي ليلى الحارثِ بن عبد العزيز هو رجل ثالث، وهو أحمد بن

---

[1] ثم رأيت أن ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧، أيضاً يعترف بعدم اشتهار « سنن » ابن ماجه عند العامة، فيقول: « ... وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإن له بالريّ وما والاها، مِن ديار الجبل وقوهستان ومازندان وطبرستان شأن عظيم؛ عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة ». نقله عنه ابن نقطة في « التقييد » ١: ١٢٠.

علي بن الجارود أبو جعفر، المتوفى سنة ٢٩٩، من كبار مشايخ أبي الشيخ الأصبهاني، ومن حفاظ الحديث وأهل معرفته، وانظر قصةَ ردّ شهادته عند القاضي، في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٣: ١٦٢ (بقية الطبقة التاسعة).

وكان هذا الاستدراك مهماً واجباً، فإن ظاهر كلام الإمام الكوثري يحطّ على إمام من أئمة الحديث ـ وهو صاحب «المنتقى ـ بما هو بريء منه.

**هـ: في تعيين شخصية (الداخلي) أحد شيوخ البخاري**

٥ ـ ومنها: ما جاء في شيوخ البخاريِ مِن ذكر (الداخِليّ)، ولم يُسمّ، وقد ذكره البخاري بقوله: «... خَرَجتُ من الكُتّاب ـ أي المكتب ـ فجعلتُ أختلف إلى الداخلي وغيره». نقله الحافظ وغيره، وأورد خبرَه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالته «تحقيق اسمَي الصحيحين ..» ص ١٤، وعلَّق عليه بقوله:

«لم أقف على اسم (الداخلي) ولا ترجمته، وقد بحثتُ عنه منذ أكثر من ثلاثين سنةً، فما تركت كتاباً وصل إلى يدي وظننت أنَّ فيه احتمال وجوده فيه، إلا تصفَّحتُه وفحَّصتُه ... و(الداخلي) من شيوخ البخاري في نشأته، ولم أجد له ترجمةً في المظان التي رجعت إليها، ولم يذكره السمعاني في «الأنساب»، وظاهر سياق العبارة هنا أنه من شيوخه في بخارى التي نشأ بها، وقد ترجَّح عندي أنه منسوب إلى (مدينة بُخارَى الداخلة) التي هي داخل السور الثاني الأصغر، المحيط به السُّور الأول الأكبر، كما فَهمتُه من «معجم البلدان» عند ذكر (بُخارَى) ١: ٣٥٣، وعند ذكر (مدينة بُخارَى) ٥: ٧٩». انتهى تعليقه.

قلت: وأما الحافظ في «تغليق التعليق» ٥: ٣٨٧ فقال: «لم أقف على اسمه، ولم يذكر ابن السمعاني ولا الرشاطي هذه النسبةَ، وأظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنَيسابور» .اهـ.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: إن ما ظنَّه الشيخ أبو غدة من أنه منسوب إلى (مدينة بُخارَى الداخلة) هو الأقرب عندي ـ والله أعلم ـ، وبيانُه ما يلي:

أ: فإن الشيخ نقلَ عن «هَدي الساري» ٢: ١٩٣، وأخرجَ الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢: ١١ (٤٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٢: ٥٧، كلهم عن أبي جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي قال: قلتُ للبخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلهِمتُ حِفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقلُّ.

ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر فجعلتُ أختَلِف إلى (الداخلي) وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: «سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم»، فقلت له: يا أبا فلان! إن أبا الزبير لم يَروِ عن إبراهيم، فانتهَرَني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كانت عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلمَ مني، وأحكم كِتابَه، فقال: صدقتَ.

فقال له بعض أصحابه: ابنَ كم كنتَ إذ رددتَّ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنةً حَفِظتُ كُتبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء ـ أي أصحاب الرأي ـ، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث. انتهى بلفظ الخطيب.

ب: وأخرج الخطيب أيضاً عن أبي سعيد بن بكر بن منيّر قال: سمعت البخاري يقول: كنت عند (أبي حفص أحمد بن حفص)، أسمعُ «كتاب الجامع، جامع سفيان» في كتابِ والدي، فمرَّ أبو حفص على حرفٍ، ولم يكن عندي ما ذَكر، فراجعتُه، فقال الثانية كذلك، فراجعتُه الثانية، فقال كذلك، فراجعته الثالثة، فسكت سويعةً، ثم قال: مَن هذا؟ قالوا: هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبة،

فقال (أبو حفص): هو كما قال، واحفظوا، فإنَّ هذا يوماً يصير رجلاً. انتهى.

ج: وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٢٤: ٤٣٣ (في ترجمة البخاري): ورَوى في غير «الجامع» عن إبراهيم بن بشار الرمادي ...، و(أبي حفص أحمد بن حفص البخاري) ... إلخ.

د: وترجم الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠: ١٥٧) لأحمد بن حفص ابن الزبرقان أبي حفص الكبير الفقيه الحنفي، وقال فيه: شيخ ما وراء النهر، وفقيه المشرق، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارى، وإلى ابنه أبي عبد الله ـ وهو أبو حفص الصغير ـ، ثم أرّخ وفاتَه سنة ٢١٧.

هـ: وترجم (١٢: ٦١٧) لابنه أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص أبي حفص الصغير، وقال فيه: شيخ الحنفية، وعالم أهل بخارى، تفقَّه بوالده العلامة أبي حفص ـ الكبير ـ، ورَافق (البخاريَّ) ـ وهو محمد بن إسماعيل ـ في الطلب مدةً. انتهى.

قلت: فظهر لنا بالنص الأول أن البخاري حضر دروس الشيخ الداخلي في بداية عمره. وأنه كان حينئذ ببخارى، ولم يخرج منها إلى نيسابور وغيرها. وأن الإسناد الذي اشتبه على الداخلي كان من طريق سفيان الثوري.

وبالنصوص الثلاثة الأخيرة: أن أبا حفص الكبير كان من شيوخ البخاري في بدء طلبه. وأنه الذي كان يقرأ من «جامع» سفيان الثوري[1].

فنتيجة هذه الأمور ـ على سبيل الاحتمال القريب إن شاء الله تعالى ـ أن (الداخلي) هو: أبو حفص أحمد بن حفص الكبير البخاري الفقيه الحنفي، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

[1] كما ثبت أيضاً: أن الإمام البخاريّ تفقَّه بفقه أبي حنيفة ـ فقهِ أهل بلدِه ـ، ثم قرأ كُتُب فقهاء الحنفية وعَرفَ كلامهم، وهذا هو الذي جعله فقيهاً امتاز به على سائر الرواة المحدثين!.

**و: في تعيين سنة وفاة (عاصم بن ضمرة السَّلُولي)**

٦ ـ جاء في كتاب « الخلاصة » للخزرجي ص ١٨٢، س ٢٤: (عاصم ابن ضمرة السَّلُولي ...، قال: خليفة: مات سنة أربع وسبعين ومئة).

فتعقّبه الشيخ ـ في ص ٣١ من المقدمة ـ بقوله: « فيه غلطان، الأول زيادة لفظ (ومئة)، ففي « الكاشف » و« التقريب » : (من الثالثة، مات سنة ٧٤). انتهى. وقد وقع هذا الخطأ بذكر لفظ (ومئة) في « تهذيب التهذيب » ٥: ٤٥ ...

والغلط الثاني تأريخ وفاته عن خليفة بن خياط سنة (٧٤). وهو في « تاريخ خليفة بن خياط » ص ٢٧٣، مذكور في وفيات سنة ٧٥، فالحافظ المزي سبق نظره إلى وفيات سنة ٧٤، فقال في « تهذيب الكمال » ١٣: ٤٩٨ نقلاً عن خليفة: « مات في ولاية بشر بن مروان سنة أربع وسبعين » . فتابَعه الذهبي في « الكاشف »، وابن حجر في « التهذيب » و« التقريب »، والخزرجي في « الخلاصة »، فأرّخوا وفاتَه سنة ٧٤، فلما غَلِطَ الإمامُ المزي تابَعَه المقتدون!

وقد سَرَى هذا الخطأُ الذي وقع للمزي على الدكتور بشار عواد معروف، في تحقيقه لكتاب « تهذيب الكمال »، فعزا في تعليقه قولَ خليفة بن خياط إلى تاريخه بقوله: « تاريخه: ٢٧٣ » . انتهى. دون أن يلحظ أنَّ خليفةَ يُؤرِّخ لِسَنةِ ٧٥، لا سنة ٧٤، فغفل عن خطأِ نقلِ الحافظ المزي، وقد يُقلِّد الساهي الساهِيَ » . انتهى كلام الشيخ.

قلت: وهذا النقد من الشيخ على هؤلاء الكبار من الأئمة، فيه عَجلة وتسرّع، فإن المزي والذهبي والحافظ والخزرجي رحمهم الله تعالى لم يذكر أحد منهم مصدرَ النص، فالظاهر أنهم أخذوه من « طبقات خليفة »، الذي جاء فيه النص ـ ص ٢٤٠: رقم (١٠٠٥) ـ بلفظ ما نقله عنه المزي: « ... مات في ولاية بشر بن مروان سنة أربع وسبعين » ! فسُبحان من لا يخطىء ولا يَهِم.

وأما الدكتور بشار عوّاد فعزاه إلى ما هو المحتمل، فهو أيضاً بريء مما أورده عليه الشيخ أبو غدة، فإن الذي جاء في «تاريخ خليفة» في حوادث سنة ٧٥، هو قوله: «حدثني الوليد بن هشام، عن أبيه، عن جده قال: وَلِيَ بشر بن مروان العراقَ سنةَ أربع وسبعين، ومات في أول سنة خمس وسبعين؛ وهو ابن نيف وأربعين سنة. وفي ولاية بشرٍ ماتَ جابر بن سمرة .. وأبو جحيفة ... وعاصم بن ضمرة السلولي ... إلخ».

فهذه العبارة كما تحتمل أن يكون المراد بها أن المذكورين فيها ماتوا في سنة ٧٥، تحتمل أيضاً أنهم توفوا في ولاية بشر، من غير تعيين السنة، وهذا الاحتمال الثاني يعيِّنه ما تقدم من قول خليفة في «طبقاته»: (أي: مات في ولاية بشر بن مروان سنة ٧٤). والله تعالى أعلم.

**ز: في تعيين شخصية (أبي بكر محمد بن أحمد)**

٧ - جاء في كتابه: «الإسناد من الدين» ص ٢٦، ذِكرُ كلمةٍ جميلةٍ في (الإسناد)، وهو: «أن الله تعالى خَصّ هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يُعطها مَن قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب». ونُقِلت هذه الكلمة عن: (أبي بكر محمد بن أحمد)، فعرَّفه الزرقاني في «المواهب» ٥: ٤٥٥ بـ«أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، الحافظ الإمام القدوة، كان فاضلاً ... مات في ثاني ربيع الأول سنة تسع وثمانين وأربع مئة». انتهى.

فعقّبه الشيخ أبو غدة بقوله: «وهذا وَهَم منه رحمه الله تعالى، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فإن الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، روى هذا الخبر بسنده في كتابه «شرف أصحاب الحديث» ص ٤٠ عن (أبي بكر محمد ابن

أحمد). وجاء في سنده هذا الشيخُ المسمى: شيخَ شيخِ شيخِه، فهو متوفىً قبل الخطيب بدهور طويلة.

والذي ظهر لي أنه هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن راشد بن معدان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني ... مات بكِرْمان سنة تسع وثلاث مئة ... إلخ».

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: وهذا أيضاً مُشكِل، لأن الخطيب رواه عن محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز ـ ت ٤٣٠ ـ، عن صالح بن أحمد الحافظ ـ ت ٣٨٤ ـ قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد يقول ... به، وصالح ابن أحمد الحافظ الأحنفي هذا هَمَذاني، ومَولِدُه سنة ٣٠٣، كما في «السير» ١٦: ٥١٩، وغيرِه، فبعيد أن يسمَع ممن يموت بكرمان سنة ٣٠٩، حينما كان هو ابن ست سنين. والله أعلم.

وقد وجدتُّ في هذه الطبقة مَن يُسمى ويُكنى بهذا الاسم والكنية: ستةً:

الأول: شيخ أبي أحمد الحاكمِ أبو بكر محمد بن أحمد بن دلويه الدقاق، المتوفى سنة ٣٢٩.

والثاني: المُسنِد المعمّر أبو بكر محمد بن أحمد بن الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي البغدادي، المتوفى سنة ٣٣١.

والثالث: الإمام المفيد الرئيس أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب النيسابوري، المتوفى سنة ٣٤٠.

والرابع: شيخ الشافعية العلامة أبو بكر محمد بن أحمد بن الحداد الكناني المصري، المتوفى سنة ٣٤٤.

والخامس: الشيخ العالم المحدث الصدوق المسنِد أبو بكر محمد بن أحمد، المعروف بابن خنب، البخاري ثم البغدادي، المتوفى سنة ٣٥٠.

والسادس: الشيخ الإمام المحدث الضعيف أبو بكر محمد بن أحمد المفيد الجرجرائي، المتوفى سنة ٣٧٨. (وتراجمهم في «سير أعلام النبلاء» في المجلد الخامس عشر والسادس عشر).

فلو كان الشيخ رحمه الله تعالى تَوقف في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد) هذا، كما تَوقف فيه الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، فيما نقله عنه الشيخ نفسه؛ لكان أقرب إلى الدِّقة وأنسب بالتحفّظ!. والله تعالى أعلم.

**ح: كلمة (حيث) تلزمها الإضافة إلى الجملة؟**

٨ ـ ومنها: أن الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى كان يؤكِّد ويُصرّ على أن كلمة (حيث) تلزمها الإضافة إلى جملةٍ اسميةً كانت أو فعليةً، وقد نبَّه عليه أيضاً في رسالته «أخطاء الدكتور تقي الدين الندوي» الملحقة بآخر «ظفر الأماني» ص ٧٢٢، رقم: ١٧، وعلى هذا فيرفع ما بعده لكونه مبتدأً محذوف الخبر، كما صرّح به الرضي في «شرح الكافية» ٣: ١٨٣.

ولا ريب أن هذا هو مذهب أكثر النحاة، ولكن فيه نوع من تسامح لِخُلف الكسائي فيه، فقد قال العلامة ابن أم قاسم، المتوفى سنة ٧٤٩، في «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ٢: ٨٠٤: «قلت: أما إضافتها إلى المفرد فهو ممنوع عند البصريين إلا في ضرورة، وهو عند الكسائي في قياس».اهـ.

وقال صاحب «الكافية» ١: ٣٣٤ ـ بشرح الملاّ جامي ـ: «ولا يضاف إلا إلى جملةٍ اسميةً كانت أو فعليةً في الأكثر» قال الجامي: «أي: في أكثر الاستعمالات».اهـ.

ثم أجاز اليوم مجمعُ اللغة العربية في القاهرة إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد ـ على الإطلاق ـ في نحو «الكتابُ ثمينٌ من حيث ثمنِه»، كما جاء في «موسوعة علوم اللغة العربية» ٥: ٣١١. والله أعلم.

**ط: في مسألة فقهية متعلقة بإمامة الصبي في التراويح**

٩ ـ ومنها: أن الشيخ رحمه الله أورد في «العلماء العزّاب» ص ٥٨ خبر الإمام الطبري أنه حفظ القرآن وله سبع سنين، وكان يصلي بالناس وهو ابن ثماني سنين، ثم علّق عليه بقوله:

«كانوا يفعلون هذا في صلاة التراويح في رمضان، لأنها من النوافل، فيجوز فيها اقتداء المكلَّف بغير المكلَّف، باعتبار أن الجميع يصلّون نافلة .. إلخ».

قلت: كذا أطلق الشيخُ المسألةَ، وهو يُوهم أنها مذهب متفق عليه عند الأئمة الأربعة، أو بين الحنفية على الأقلّ، وليس كذلك، بل عند الحنفية الأصح أن ذلك لا يجوز في التراويح، قالوا: لأن نفلَ الصبيّ أضعف من نفل البالغ، فلا يبتني عليه. انظر «الهداية» ١: ٥٦، و«بدائع الصنائع» ٢: ٧٨، وغيرهما.

**ي: في تعيين المراد بـ«الأخ» في حديث: «يُحِبّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه»**

١٠ ـ ومنها: أنه ورد في حديثٍ أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، كلاهما عن أنس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ـ أو قال: لجاره ـ ما يحبّ لنفسه». انتهى بلفظ مسلم.

فأورده الشيخ أبو غدة في كتابه: «الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم»، ثم علّق عليه بقوله: «قال العلماء: المراد بـ(الأخ) في قوله: «حتى يحب لأخيه» عمومُ الإِخْوَة، حتى يشمل الكافرَ والمسلمَ، فيحبُّ لأخيه الكافر ما يحب لنفسه؛ من دخوله في الإسلام، كما يحب لأخيه المسلم دوامَه على الإسلام، ولهذا كان الدعاء بالهداية للكافر مستحباً ..».

قلت: كذا قال! مع أن هٰهنا شيئين: الأول: الرغبة في الإحسان إلى كل إنسان، وقد يقال لها: «المواساة»، فهي جائزة لا لهذا النص، بل لنصوص أخرى.

والثاني (الأُخوَّة) بمعنى الصداقة والولاية، فقد نصّ الخطابي ـ في «معالم السنن» ٣: ١٩٥، وعنه الحافظ في «الفتح» (٥١٤٣) ـ على (أن الله تعالى قطعَ الأُخوَّة بين الكافر والمسلم).اهـ. وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال القرافي في «الفروق» ٣: ١٦: ... وبالجملة فبِرُّهم والإحسان إليهم ـ أي إلى الكفار ـ مأمور به، ووُدُّهم وتوَلِّيهم منهي عنه، فهما قاعدتان: إحداهما مُحرمة، والأخرى مأمور بها.اهـ.

فالأخوّة الواردة في الحديث خاصة للمسلمين، ولأجل هذا فسّرها ابن الصلاح، وعنه النووي في «شرح مسلم» (٤٥)، وعلي القاري في «المرقاة» (٤٩٦١)، وغيرُهم كلّهم بأُخوَّة الإسلام، وبذلك ورد الحديث نفسه عند أحمد ٣: ٢٥١، والبزار ١٣: (٧٥٤٨).

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣): وللإسماعيلي من طريق رَوح، عن حسين: «حتى يُحب لأخيه **المسلم** ما يُحب لنفسه من **الخير**»، قال: فبيَّن المراد بالأُخوة، وعيَّن جهة الحب.اهـ.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: فهذه النصوص من العلماء القدامى كلها متفقة على أن (الأُخوّة ـ والمؤاخاة ـ) لا تجوز أن تكون بين المسلم والكافر، فما نقله الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى عن (العلماء) من أن المراد بـ«الأخ» هنا عمومُ الإخْوة حتى يشمل الكافر والمسلم، فلا أعلم استناده إلى أحد من المتقدمين. والله تعالى أعلم بالصواب[1].

---

[1] ثم رأيت الإمام الشيخ محمد بن محمد السَّنُوسِي ـ المتوفى سنة ٨٩٥ ـ في كتابه «مكمِّل إكمالِ الإكمال» في شرح «صحيح مسلم»، أنه نَقل تحت هذا الحديث ـ أي: «يحب لأخيه ما يحب

وأما الرغبة في الإحسان إلى الآخَرين والنفع لهم، فهذا شيء آخر، لا يستلزم الحبَّ والوُدَّ منه، فقد أفاد شيخ شيوخنا حكيم الأمة الشيخ محمد أشرف علي التهانوي رحمه الله تعالى في عدة مواضع من خطباته وملفوظاته، وخصوصاً في تفسيره «بيان القرآن» تحت الآية: ﴿لا يَتَّخِذِ المؤمِنُونَ الكافِرينَ أولياءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]: أن العلاقة بين شخصين أو جماعتين ينبغي أن تكون على مراتب:

**أ** ـ منها: مرتبة (الموالاة والمودّة القلبية)، فهذه المرتبة خاصة بالمؤمنين، ولا تجوز أبداً لغير المؤمنين، في أيّ حال من الأحوال، فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إنما وَلِيُّكم الله ورسوله والذين آمنوا﴾ [المائدة: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياءَ تُلقون إليهم بالمودَّة﴾ [الممتحنة: ١].

**ب** ـ ومنها: مرتبة (المواساة)، وهي الرغبة في الإحسان إلى الآخَرين والنفع لهم، وإيصال الخير إليهم، وهذه جائزة ومسموح بها لغير المسلمين أجمعين، إلا لأهل الحرب منهم، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿لا يَنهاكُم الله عن الذين لم يُقاتِلُوكم في الدين ولم

---

لنفسه» ـ عن شيخه محمد بن مرزوق: ما نقله الشيخ أبو غدة عن العلماء، فلعل مستنَده هو؟ ولكن الشيخ السنوسي قد تعقّبه بكلام طويل مسهب، وردّ عليه ردّاً بالغاً، ومما قال هناك:

«إن الحديث إنما سيق لتأكيد الشفقة والرحمة والتواضع والنصرة وكمال الموازرة على كل خير، ولهذا ذكر لفظ (الأخ) الموجب لذلك كله، وهذه الأوصاف كلها إنما تطلب في حق المؤمنين، إذ هم الذين كالبنيان؛ يشد بعضهم بعضاً، وأما الكافرون فالمطلوب في حقهم ضد ذلك، والتسمية لهم شرعاً إنما هو بلفظ (العداوة) ونحوها مما هو مناف للمقصود بلفظ (الأخ) في الحديث ... قال: والقرآن والسنة مملوءان بمثل هذا مما هو كالمنافي لمعنى الأخوة، حتى إن الشرع قطع ـ[الأخوة]ـ بين المؤمنين وذي نسبه من الكفار؛ وإن كان أقرب الناس إليه ... وكيف تثبت الأخوة والمواصلة بيننا وبين من اتَّخَذ مع (مولانا) شريكاً ...» إلخ.

يُخرجوكم مِن دياركم أن تَبَرُّوهُم وتُقسِطوا إليهم إنّ الله يحب المقسطين، إنما يَنهاكُم الله عن الذين قاتَلُوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تَوَلَّوْهُم ومَن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ [الممتحنة: ٨-٩].

ج - ومنها: مرتبة (المداراة)، ومعناها التظاهر بالخلق الحسن، والمعاملة الطيبة، والسلوك المرضي العالي، وهذا أيضاً جائز مع غير المسلمين؛ إذا كان الهدف منه هو الدعوة إلى الدين، أو كانوا ضيوفاً عند المسلمين، أو لتأليف قلوبهم، أو كان الغرض هو توفير أسباب الأمن باتقاء شرورهم، والأَضرار الناتجة منهم، وهذا هو المقصود في قوله تعالى: ﴿إلا أن تتقوا منهم تُقاةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، فنَهى عن الموالاة، واستَثنى منها هذه الحالة، وهي التي تُسمى بالمداراة[1].

د - ومنها: مرتبة (المعاملات)، أي: التعامل معهم في الأمور الدنيوية، كالتجارة والصناعة ومشاركتهم في الحِرَف الأخرى، فهذا جائز مع جميع الكفار، إلا في حالة واحدة، وهي حالة تضرّر المسلمين من هذه المعاملات. انتهى كلام حكيم الأمة مختصراً ومستفاداً مما لخّصه الشيخ رحمة الله الندوي، وترجمه إلى العربية في مقالته النفيسة الماتعة «أشرف علي التهانوي: حكيم الأمة وشيخ مشايخ العصر» ص ٣٧٣-٣٧٤.

---

[1] قلت: وينظر هٰهنا أيضاً «تفسير» الإمام الرازي، آية: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾ ج ٨: ص ١٩٣، وقد قال فيه: «واعلم أن نظير هذه الآية قولُه تعالى: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل: ١٠٦]. وفيه مسائل: ....

المسألة الرابعة: اعلم أن للتقية أحكاماً كثيرةً، ونحن نذكر بعضها: ... فذكر ستة أحكام. فراجعها.

قلت: فلا تجوز أن تكون بين المسلم والكافر علاقة أُخوَّة، ولا موّدة، ولا موالاة، ولا مناكحة، والعقودُ الواقعة بيننا وبينهم إنما هي: المواساة، والمداراة، والمعاملات.

ثم أقول هٰهنا ما قاله الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ٤٧: «ومعذرةً من هذه الاستطرادة، فقد أوردتُّها تمكيناً للعارفين، وإرشاداً للمتبصرين!».

*********

# الباب الثالث

## بحوثه العلمية وآراؤه القيمة

### وفيه أحد عشر مبحثاً وخاتمة:

المبحث الأول التربية والإرشاد

المبحث الثاني : صِلَتُه بالتصوف

المبحث الثالث : بعض إفاداته العقدية

المبحث الرابع : بعض إفاداته الفقهية

المبحث الخامس: نماذج تخريجاته الحديثية

المبحث السادس: مزنة من بحوثه في مصطلح الحديث

المبحث السابع : نبذة من بحوثه في الجرح والتعديل

المبحث الثامن فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال وأحوالهم

المبحث التاسع : بعض إفاداته اللغوية

المبحث العاشر : تصحيحه بعضَ أسماء الكتب

المبحث الحادي عشر: من أقواله الذهبية

الخاتمة وفيها : بيان عوامل نبوغه، وركائز شخصيته، وما قيل فيه من الكلمات والأشعار

# الباب الثالث

## الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: بحوثه وآراؤه

## وفيه تسعة مباحث:

## المبحث الأول: التربية والإرشاد، وذكر نبذة من مقالاته فيه

لما كان الشيخ رحمه الله تعالى مربياً فاضلاً قبل أن يكون عالماً متخصصاً، كان يرى تربيةَ الجيل الناشىء على خطوط أسلافهم الصالحين، وحفْزَ هِمَمِهم، وتقويمَ أخلاقهم، وتفجيرَ نبوغهم على منهج أعلامِهم الماضين؛ أشدَّ حاجةً إليه من دراساتهم الحاضرة التي تكون لحصول ضخامة الألقاب، ونَيلِ كبير المناصب والشهادات فحسب، وقد صنَّفَ في الموضوع بعض الكتب والرسائل كما تقدَّمَ ذكرُها فيما قبل ١٢٩ ـ ١٥٦، وأستَحسِن الآن ذِكرَ نبذة مما قاله الشيخ في هذا المجال:

**١ ـ ذكر الصالحين بوصف التعظيم، والتأدب معهم:**

كان يأمر ويُؤكِّد التأدب مع الكبراء الصالحين، والأسلاف الماضين، وإجلالهم بوصف التعظيم والتوقير، وكان يرى هذا من متطلّبات العلم، فضلاً عن أنه جزء من الحق الذي لهم علينا، وكان يُوبِّخ ويُهدِّد الذين فقدوا الأدب، فيذكرون الأكابرَ دون أيِّ تعظيم وتبجيل، أو ترحّم وإجلال.

فاقرأ ما علّقه بهذه الحارة[١]: « ... ثم إن ذكر العلماء المعتَبرين والعباد الصالحين بوصف التعظيم والإجلال، هو من صلب العمل بالعلم، ومن متطلبات العلم أيضاً، وليس هو من التطويل أو الفضول في شيء، كما يحسبه بعض العصريين تقليداً منهم للمستشرقين، فتراهم يقتطعون أسماءَ الأئمة المؤلفين اقتطاعاً، ويختزلونها اختزالاً كأنها أرقام حسابية.

وهذا الاختزال ـ في غير موضع الحاجة الملِحّة إلى الاختصار ـ خلاف مسلك السلف من العلماء، وخلاف ما تدعو إليه الفطرة من الأدب مع الكبراء والعلماء، والصالحين الأبرار، فذكرهم بأسمائهم مع التبجيل يُنمِّي حبَّهم في النفوس، ويربي إجلالهم في القلوب، ويعرِّف بأقدارهم، ويُحيي اتّباعَهم والانتفاع بهم في الأعمال والسلوك، رضي الله عنهم، وجزاهم عنا خيرا الجزاء ».

ثم قال في آخر الكلام: « ومعذرةً من إطالة هذه التعليقة، فقد أردت بها لفْتَ نظرِ الذين يُقلِّدون المستشرقين ومَن حذا حذوهم، في ذكر كبار العلماء، والأئمة الصلحاء، دون تعظيم أو تبجيل أو ترحّم، كأنهم يذكرون أولاداً صغاراً مِن لداتهم! أو أغفالاً بُلْهاً، لم تُنَر الدنيا لعقولهم وعلومهم وصلاحهم وتعبدهم، والله ولي التوفيق » .اهـ.

وإلى جانب هذا التأدب الرفيع بجنابهم، والاحترام حسب مقامهم، لا تجده غالياً في المدح والإطراء إلى حد يتجاوز من الحقيقة، فكان يقول: « ... ولست ـ والحمد لله ـ ممن يكيل المديح جزافاً، والثناء اعتسافاً »[٢].اهـ. ولما رأى الإمامَ اللكنوي أنه لقّب الشيخَ عبد القادر الجيلاني ـ رحمهما الله ـ بـ« الغوث »،

---

[١] تعليقاً على مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « رسالة المسترشدين » ص ١٥ ـ ١٦.

[٢] التصريح بما تواتر في نزول المسيح، ص ١٣، تعليقاً.

علّق عليه بقوله: « ... مقام الشيخ الجليل محفوظ لا يتوقف إجلاله على مثل هذا اللفظ، والتوسعُ في تفخيم الألقاب وتضخيمها: ليس من سيرة السلف المشهود لهم بالخيرية »[1].اهـ.

**٢ ـ غيرته الإسلامية على أبنائه المتعلمين من افتتانهم بالإفرنج والمستشرقين:**

كان الشيخ رحمه الله تعالى من المربين النابهين الغيارى، والمفكرين الإسلاميين البارزين، الذين اجتهدوا في إخراج الجيل المسلم وإنجائهم من مكايد الغربيين والكافرين، فقد أظهر رحمه الله تعالى خواطره واضطرابه عن هذه الناحية بما كتب في « الصفحات »[2]:

« ولا أتحدث طويلاً عن المبتعثين والراحلين اليوم من شبابنا إلى بلاد الغرب والشرق من بلاد الكفار والأعداء للإسلام وأهله، فإن الناجي من براثن مكايدهم الخفية والظاهرة في العقيدة والخلُق والتفكير والسلوك: قليل، وكم من أبنائنا وشبابنا من وقع في حبائلهم، وذهب في سبلهم، ورضيهم قادةً وسادةً، ونزع ـ بالتالي ـ من ديار الإسلام إليهم! وتوطن بلادهم مسكناً وداراً، واختارهم على أهله أهلاً وجاراً، وهو يظن بنفسه أنه يحسن صنعاً! نعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومن الكفر بعد الإيمان!.

وهناك غير واحد من أبنائنا وشبابنا المتعلم، مَن تأثَرهم تأثراً كلياً أو جزئياً! ورجع إلى بلده وهو يريدهم أن يكونوا في أفكارهم وعاداتهم سادةً عليه، وقادةً له ولولده ولبلده! وأما تحصيل العلم منهم على وجهه الأمثل، فما أقلَّه في كثير من المبتعثين؟! وما أكيَد الغربيين والشرقيين للدارسين المسلمين، يُعطونهم

---

[1] الرفع والتكميل ص ٣٧٤، تعليقاً.

[2] صفحات من صبر العلماء، ص ١١٠.

مبتور العلم مع كبير الألقاب، فيعودون لديارهم بمعلومات ضحلة! فالأمر لله من قبل ومن بعدُ، والله ولي المؤمنين».

وقال في تعليقة له على كتاب «المصنوع في معرفة أحاديث الموضوع» ص ١٤١ ـ أثناء كلامه على حديث (٢٢٩): «ومِن المُوسِف أنَّ الأسماءَ ذاتَ معاني العبودية لله تعالى أو الصِّبغة الإسلامية خَفَّت اليوم ـ وما تزال تَخِفّ ـ من المسلمين، فقد صارُوا يُسمُّون أبناءهم وبناتِهم بأسماء أجنبية! وعربية، لكن طابعها (العروبة)! لا الإسلام، لبُعد قلوبهم عنه، فإنا لله! وتَخَيُّر الأسماء من حقّ الأبناء على الآباء».

والسبب الذي دعاه إلى طبع كتاب «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضبط الكتاب، وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك» للشيخ المحدث أحمد شاكر: هذه غيرته الإسلامية وعصبيته الإيمانية، ليكشف حال المستشرقين فيما ظهروا فيه، من الإتقان وحسن الإخراج وغيرهما، بسبق المسلمين لهم في ذلك سبقاً بعيداً، ليذهب الافتتان بكتبهم، الذي استحوذ على عقول كثير من أهل العلم والمثقفين، فضلاً عن الطلبة والناشئين؛ من تأثير الاستعمار على البلاد الإسلامية ـ والعربية ـ، ومِن تخلُّف المسلمين عن ركب الحضارة، التي كانوا سادتَها وقادتَها في زمن دولتهم الواسعة وخلافتهم الممتدة.

فقال في خاتمة هذا الكتاب ـ ص ٩٥ ـ: «وفي هذا الذي قدّمتُه: تبصير وتعريف، لمن ظن من شبابنا المتعلمين أن الفهارس العامة للأطراف والكلماتِ من ابتكار المستشرقين الغربيين، وما ذلك إلا لقصور في الاطلاع، وانقطاع عما خلفه الآباء والأجداد من التراث العلمي المجيد، ولقد كتب علماؤنا السابقون، ودوَّنوا وتفنَّنوا في كل شيء، حتى صدقت فيهم الكلمة المشهورة القائلة: (ما ترك الأول للآخر)».اهـ.

**٣ ـ تأسّف الشيخ أبي غدة رحمه الله على المفارقة الكبيرة بين حالنا اليوم وحال طلاب العلم في القديم:**

كثيراً تراه أنه يجد ويألم على اندثار العلم وذهاب العلماء، وظهور التعالم وخروج المتعالمين، وتسلُّط أغفال الناس وأعوامهم على كتب العلم والرجال، فبهذه الموهبة المحترقة، والمشاعر الملتهبة يقوم رحمه الله تعالى فيُشعِل عزائم شبابه المتعلمين، وطلابه الدارسين، ويدعوهم للتسامي إلى معالي الأمور، والترفع عن سفسافها، والائتساء بالأسلاف الأجلاء، والاقتداء بالآباء العظماء الصلحاء، والتملِّي من اجتلاء مناقب الصالحين الربانيين، والاقتراب من العلماء النبهاء العاملين المُجدِّين.

ولم يستطع هذا المربي المخلص رحمه الله تعالى أن يكتم مواجده الكظيمة حين تثور عليه هذه المواجد والأحاسيس!! وكيف يكتمها وهو يصطلي بجمرها اللاهب بين أضلاعه، فهو حين يذكر[1] جهود السابقين ـ من الفقر، وشظف العيش، وصعوبة السفر والارتحال وغيرها من الشدائد والأهوال في طلب العلم بالماضي ـ يتفكر ما يراه في الحاضر مِن قصور فادح في الجامعيين ذوي الألقاب الضخمة فقط، دون أصالةٍ مّا، فتلتاع مشاعره التياعاً يدفعه إلى أن يعقب بمثل قوله:

« فوَازِن ـ رعاك الله ـ بين الدراسة التي أثمرتها هذه الرحلات التي عركتِ الطلاب الراحلين عركاً طويلاً، وبين دراسة طلاب جامعاتنا اليوم .....![2]

ويشهد المراقب للحال العلمية اليوم كثرةً متزايدةً في الجامعيين والجامعات، وفقراً متزايداً في العلم وأهله، وضحالةً في الفهم والمعرفة، ونقصاً كبيراً مشهوداً

---

[1] في كتاب « صفحات من صبر العلماء » ص ١٠٩.

[2] والقدر المتروك هنا قد تقدم تحت عنوان: (كلماتٌ للعلامة الدكتور محمد رجب البيومي رحمه الله تعالى عن كُتبه) ص ٢٥٠.

في العمل بالعلم! وهذه مصيبة من أدهى المصائب! والله المرجو أن يُلهِم المنوط بهم أمورَ التعليم في البلاد الإسلامية، أن يتبصّروا بالأمر، ويتداركوا هذا الخطر قبل تأصله وإزمانه واستفحال آثاره».اهـ.

وله أنفاس حزينة في صفحات أخرى أذكر نبذةً منها، فهو يقول حين قد فرغ عن ذكر جهود السابقين. «صفحات من صبر العلماء» ص ٣٧٥ وما بعدها.:

(١) ـ «شَهِدنا في هذه الصفحات: المفارقةَ الكبيرة بين حالِنا اليوم وحالِ طُلاّب العلم في القديم، فقد كانوا يَضربون آباط الإبل، ويَقطعون الفَيَافِيَ والقِفارَ في الليالي والهواجرَ مشياً على الأقدام، ويقعون في المتاعب والمهالك حتى يَلقَوا عالِماً، أو يسمعوا مُحدِّثاً، أو يأخذوا عن فقيهٍ، أو يتلَقَّوا من أديب.

كلُّ ذلك يكون منهم وهُم صامتون، فلا تَشهد منهم غرور المغرورين، وانتفاخ المدّعين، الذين اغترّوا بالشهادات والألقاب، كالذي تُبلَى به من بعض الناس اليومَ، وقد أُوتوا ـ رحمهم الله ـ مِن دِقّة العلم وكثرتِه وإتقانِه ما يَبهر الأنظار، ويخضع لعَظَمته ومتانته وتحقيقه واستيعابه المُجدُّون المنصفون ذوو الألباب، فدَوَّنوا كل ذلك، بصَمْت العابدِ، وأمانةِ الفَطِن الصالح الدقيق البصير، الذي لا يُفرِّط في قِيْر ولا قِطْمير.

واليومَ ـ والحمد لله ـ تَيسَّرتِ السُّبل، ولانَتِ الوسائل، ودَنا القاصي والبعيد، وطُوِيت أبعاد الزمان والمكان، ومع هذا اليسرِ كُلِّه: وَنَتِ الهممُ، وفَترت العزائم، وضَعُف الإنتاج، وغابَ النبوغ، والحالُ في العلوم الإسلامية وأهلِها إلى ما ترى!

ومع هذا: كَثرَ في الناس اليومَ المدّعون، أصحابُ «التعالم»، الذين هَمُّهم إظهارُ علمهم وتعالمُهِم وتجهيل السلف! وادعاء الاجتهاد بكثرةِ الشطَط

والشذوذ ورَغوة الكلام، ظناً منهم أنَّ الرغوةَ في الكلام، والتعالمَ، وكثرةَ التجريح والتقبيح: عنوانُ التفوق العلمي على مَن تقدم ومَن سيأتي»[١].

---

[١] ثم علّق عليه تتميماً للكلام وإيضاحاً للمقام بقوله:

وأُحِبُّ أن أُطلِعك على صورةٍ صادقة من الموازنة بين جهود المُجدِّين النابهين المعترفين منا اليوم، وجهود بعض أئمة العلم الذين جاوزَ تعداد مؤلفاتهم المئة، مثلِ الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى، لِتَشهدَ منها حالَ المدَّعين منا المتطاولين! على الأئمة العباقرة الماضين.

قال العالم الثبْت المتقِن المتتبِّع الأستاذ سعيد الأفغاني، عميد كلية الأدب بجامعة دمشق سابقاً، في مقدمته التي كتبها لترجمة السيدة عائشة رضي الله عنها، المستخرَجة من كتاب «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي، قال حفظه الله تعالى: ما يلي:

«تَرجم السيدةَ عائشةَ ـ رضي الله تعالى عنها ـ كثيرون من أعلام المؤرخين، إلا أن هذا المصدر: (سير أعلام النبلاء) يتفرّد بمزايا ليست في مصدر آخر، إنها ترجمة فنّية من الوِجهة الحديثية». ثم أشار إلى عِظَم جهود المحدثين وبالِغ تفننهم في خدمة التاريخ في الحضارة الإسلامية بما يُدهِش الألباب، إلى أن قال:

«ولكي يَخرج القارىء بفِكرة مُجمَلة عَجلى عن المجهود العظيم المُعجز، الذي قام به المحدثون، وخاصةً الذهبي في «سير النبلاء»، أذكر أن الإمام الزركشي في كتابه عن السيدة عائشة: «الإجابة لإيراد ما استدركتْه عائشة على الصحابة»، ذكرَ من الرواة عنها: اثني عشر راوياً، وأني أضفت عليهم نحواً من ثمانين راوياً، جمعتُ أسماءهم في أعوام متطاولة، بعد الاطلاع على كتب الطبقات المخطوطة والمطبوعة، وعلى مصادر كثيرة جداً، حتى التي لا يظن أن يكون فيها شيء عن السيدة عائشة، فأوصلتُ بعد هذا العناء: عددَ الرواة عنها إلى التسعين، وأنا أرى أني أتيت بما لم يأت به الأولون ولا الآخِرون!

ولكنني لم أكد أقرأ هذه الرسالة للذهبي، وأَراه قد زاده على هؤلاء التسعين: نحوَ المئة! وأدهشَني أنه أورد أسماءَهم مرتبةً على الحروف ...! أقول لم أكد أجد ذلك، حتى انطفأ فيّ ذلك الزَّهوُ المنتفِخ، وعرفت أني وأُلُوفاً من أمثالي! مهما جَهَدنا لا نبلغ أن نكون مِن أصغر تلاميذ

(٢) ـ وقال ص ٣٩٢ ـ: «شهدنا في هذه «الصفحات» هذا العناء الطويل العريض المديد، الذي كان عليه آباؤنا في تحصيل العلم ونشره، واليوم قد هيئت للدارس سُبل الراحة، بل سبل الرفاهية في كل شأن من شؤون العلم والحياة، فهو يدرس الآن في أمكنة الدراسة المريحة، ذات الأجواء المكيَّفة، والأنوار الوضّاءة، والهواء البارد الناعم البليل صيفاً، والدافئ المريح شتاءً، وتُقدَّم له الكتب المطبوعة المخدومة بالعناية والإخراج الجميل، المؤلفة على أيسر الأساليب وأفضلها سهولةً ومتعةً، وبعض المعاهد تُقدِّم الكتب للدارسين مجاناً.

وتيسرت الآن للدارس الراحل عن بلده أسبابُ السفر ووسائله، ولو إلى أقصى الشرق أو الغرب، بسرعة مذهلة، وراحة شاملة، فهو يتمكن مِن قطع مسافة الشهر والشهرين قديماً في يوم واحد، ومِن قطع مسافة أسبوع في ساعة أو دونها، في حين أن سلفه كان يلاقي في ذلك الشدائد والأهوال، ويمشي الليالِيَ الطوال، ليحصل على حديث واحد، أو كتاب يراه أو ينسخ منه، أو مسألةً علميةً يتلقاها من عالم جليل أو محدث نبيل، يشامّه ويأخذ عنه العلم والدين.

والدارس الآن يسمع صوت العالم المرموق في داخل بيته، ويشهد فيه صُورته إلى جانب صَوته، ولا يعجز عن الوصول إلى كتاب مطبوع تملكاً، أو مخطوطٍ تصويراً من المكتبات العامة القريبة أو البعيدة، وهو جالس في بيته، متكىء على أريكته، يُصوِّر الكتاب الذي كان يكتبه سلفُه في شهر؛ بنصف ساعة، فإذا هو لديه كالأصل، لا نقص ولا زيادة، ولا تصحيف ولا تحريف:

شتّان ما يومي على كُوْرها ويـومُ حيَّان أخـي جابـرِ!»

---

مؤرخينا من أهل الحديث، لقد وَقَفوا أنفسهم على خدمة العلم، فأخلَصُوا له الخدمةَ، فآتاهم الله في ذلك المعجزات» ـ يعني به العجائب المدهشة ـ. انتهى.

(٣) ـ « إن الإمام البخاري رحمه الله تعالى كان يقوم في ليلةٍ خمس عشرة مرةً إلى عشرين مرةً، فيُوري ناراً ويُسرج »، أورد الشيخُ هذا الخبر ـ صـ ١٢٢ ـ وعلق عليه:

« أين هذا التعني المتكرر والصبر الطويل في شأن الإضاءة والنور، مِن حالنا اليوم معشر طلاب العلم؟ فنُوقد المصباح بسرعة الضوء وقتَ نَشاءُ، ودون عناء، وعلى أحسن إنارة وضياء، ودون رائحة مُزعِجة أو دخان مُضايِق، فلِلّهِ دَرُّهم كم جُهِدوا في تحصيل العلم؟ وكم صَبَروا؟! ».

(٤) ـ وعقّب خبر الإمام أبي الفتح ابن برهان الشافعي رحمه الله تعالى، وخبر الطلبة الذين كانوا يدرسون عليه نصف الليل، لكونه مشغولاً بالأعمال العلمية الأخرى في حين آخر، عقّبه بقوله ـ صـ ١٣٧ ـ: « وإنا لله من طلبة هذا العصر، الذين يستعجلون قرْع (الجرس)! ليخرجوا من الدرس الموقَّت بخمسين دقيقةً! في أليَن الأوقات راحةً، وأفضلها نشاطاً، وأجمعها ذهناً، من قاعات مبرَّدة صيفاً، ومدفّأة شتاءً، فيخرجون من قاعة العلم يزحم بعضهم بعضاً! كأنهم يفرِّون من حريق، أو ينطلقون من سجنِ ظالم قتّال! ».

(٥) ـ وعلّق على مثل هذا الخبر في كتابه « قيمة الزمن » ـ صـ ١٠١ ـ، وقال: « إنما قال الخليل والزمخشري ما قالاه عن وقت السحر وفضله، حين كان الفجر وما قبل الفجر هو وقت ذروة النشاط العقلي والارتياح الجسمي في حياة أولئك الناس، أما اليوم فتغيرت الحال! فصار هذا الوقت عند أكثر الناس أثقل الأوقات بالنوم والارتخاء! وذهبت عنهم ساعات الصفاء والسكون، وذهبت معها نسمات الأسحار ونفحات الأبرار! ».

(٦) ـ وأثار أحاسيس أبنائه الشباب المتعلمين بهذه التعليقة المذكِّرة ـ في كتاب «الإسناد من الدين» ـ صـ ١٢٣ ـ: «هذا النوم الذي كان يعتريهم بعد النسخ، أو حالة السماع أحياناً، هو في الأغلب الأكثر ليس من الكسل والتواني وقلة الاهتمام بالسماع والمسموع، وإنما هو من التعب والجهد الذي يلحقهم ويلاحقهم في الانهماك في الطلب والتحصيل، لأنهم كانوا يقومون قبل الفجر لما تيسر من قيام الليل، ثم يتابعون لصلاة الفجر، ثم يحضرون المجلس من بعد الصلاة إلى الضحى العالي أو أقلّ قليلاً أو أكثر، فلذلك يلحقهم الونى والفتور، فيغلبون على أنفسهم.

وليسوا هُم كحال بعض الطلبة المرفهين في عصرنا، يسهرون إلى نصف الليل أو نحوه على المِذياع والتِّلفاز أو غيرهما! ولا يقومون لصلاة الصبح إلا قهراً أو جبراً، وإذا حضروا في الدرس حضرت أشباحهم، وسرحت أرواحهم، فلا يفهمون إلا قليلاً؛ إن لم يناموا، فإذا ناموا فمِن إهمال وملل، واسترخاص للعلم والكسل! وسهر فارغ من الجِدّ والعمل...».

وأسرد الآن بعض مواجده الكظيمة، ومشاعره اللاهبة على اندثار العلم المظلوم، وضياع الكلمة العلمية والتراث العلمي على أيدينا، والاستهانة بشأنهما من المتعالمين بضخامة الألقاب ـ مع فراغ الوطاب ـ ودعاوي العريضة المريضة، والمناصب الجليلة، الذين يجهلون السلف، ويدّعون الاجتهاد بكثرة الشطط والشذوذ ورغوة الكلام، فالله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(٧) ـ لما ردّ على أحد المعاصرين في تحقيقه الناقص لبعض كتب السلف قال في تقديمه[1]: «وتبيّن لي أن مأتى كل ذلك في تحقيقه وتعليقه عدة أسباب»،

---

[1] أخطاء الدكتور ... إلخ، ص ٧١٤.

ثم عدّها إلى أربعة، أحدها: الغرور والإعجاب بنفسه ـ والله أعلم بالسرائر ـ، وعلّق عليه بقوله:

« وهذا شأن كثير من طلبة هذا الزمان، فإن قبيلاً منهم إذا صاروا أو صُيِّروا (أصحاب الدال ـ الدكتوراه ـ) يخدعون أنفسهم، ويظنون أنهم أمسوا قديرين على كل عمل علمي، مع بعدهم عن العلم، وأدب العلم، وهو التواضع، ومنزلتهم في العلم: (أنهم لا يعلمون: أنهم لا يعلمون ...)[1].

وواقع الحال: أن غالب حَمَلة هذه الشهادة يدركون أنها مفتاح باب العلم، وليست شهادة نضجه واكتماله، وأن التمكّن من العلم لا بدّ له من المتابعة والدرس والتبحّر والتدقيق والانقطاع، مع صحة الفهم وحسن التلقي بالسماع والمجالسة للعلماء المشهود لهم بالعلم والتحقيق » .

(٨) ـ وقال في تعليقه له على كتاب « تصحيح الكتب وصنع الفهارس ... » ـ ص ٣١ ـ: « ... ولقد وُجد في زماننا هذا طائفة من المحكِّكين (المحققين) يتصرفون في بعض الكتب، فمنهم من يحذف من الكتاب، ومنهم من يزيد فيه، ومنهم من يُغيِّر فيه ويبدِّل كلاماً بكلامٍ، إذا لم يعجبه، أو جاء على غير مشربه، أو كان ذلك أنفع له تجارةً ومالاً، كما وقع هذا من (محمد ... وبعض الناشرين الذين يظن بهم الأمانة والدين!) وأمثالهم، فإنا لله من ضياع الأمانة في العلم! » .

---

[1] علّق الشيخ أبو غدة رحمه الله على « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ١٠١ قولَه: « ومِن محاسن شعر الزمخشري قولُه:

العلم للرحمن جلَّ جلالُه ... وسواه في جهلاته يتقمقم

ما للعلوم وللتراب وإنما ... يحيى ليَعلم: أنه لا يعلم

وفي القاموس: « تقمقم » : ذهب في الماء وغُمِرَ حتى غَرِقَ. انتهى.

(٩) ـ وقال في «الصفحات» ص ١٠٩: «وبعد ذلك يتعالون بضخامة الألقاب، مع فراغ الوطاب، ويوسعون الدعاوي العريضة، ويجهلون العلماء الأصلاء بآرائهم الهشّة البتراء، وينصرون الأقوال الشاذّة لتجانسها مع علمهم وفهمهم، ويناهضون القواعد المستقِرَّة، والأصول الراسخة المتوارَثة، ولم يقعدوا مقاعد العلم والعلماء، ولم يتذوقوا بصارة التحصيل عند القدماء! ولكنهم عند أنفسهم أعلم من السابقين!!».

(١٠) ـ وقال ص ٢٥٧: «ومن المؤسف أن كثيراً من المنتمين إلى قبيل العلماء اليوم، إذا أحرز الواحد منهم شهادةً، أو أدرك منصباً، أو نال وَجاهةً، قلّ إقباله على العلم والازدياد منه! وتراه يكبر في منصبه، ويصغر ويضمر منه العلم حتى يكاد يضمحل، وتراه يسعى إلى لقاء الناس، ولا يبالي أن يقضي معهم الساعة والساعتين والثلاث في محادثات خاوية! وأحاديث بالية! ويصبح همه الارتقاء في الرُّتَب والرواتب والزعامة لا في تنمية العلم وتوثيقه وتفتيحه وتعميقه، فإنا لله!».

(١١) ـ وساق خبر معمر بن المثنى أنه تَلْمَذ على يونس بن حبيب البصري رحمهما الله تعالى أربعين سنةً، ثم استحثَّ ـ الشيخ في ضوء هذا الخبر ـ هِمَمنا، وعيَّرنا بأحوالنا بهذه التعليقة ـ صـ ٢٩٨ ـ: «أما اليوم فالدراسة أشهر محدودة، ودقائق معدودة، ومن الصحف والكرّاسات الصمّاء، يتلقون منها دون مناقشة أو فهم أو هضم، والحضور بين يدي العلماء مفقود، والدعاوي عريضة، والألقاب أعرض! والعلم يشتكي إلى الله تعالى من أكثر هؤلاء المنتسبين إليه المتأجرين به!».

(١٢) وبعد بيان هذه المفارقة الكبيرة بين حالنا اليوم، وحال أسلافنا الكرام في العلم وتحصيله، وفي الخلق، والأدب، والسلوك، يحفز هِمَمنا معشر

الطلاب، ويحرّك عزائمنا، ويُثير أرواحنا للاقتراب، من العلماء النبهاء العاملين المجدِّين، وللاقتداء بسلوك السلف الصالحين الربانيين، فيقول:

« هكذا تكون المحبة للعلم، وهكذا يكون العشق له من الطالب المجِدّ، لا حَرَّ يمنعه منه، ولا دخان يبعده عنه » صـ ١٢٤.

وقال: « فحَذارِ أن تتعالى على المتقدمين والسابقين فيما تكتب ـ ناسخاً ماسخاً مختلساً ـ مؤلِّفاً، وترى نفسك أنك أتيت بشيء فات الأوائل، ولم تستطعه الأواخر، فلا تنزل (نا) و(نحن) من لسانك وقلمك وذهنك، فتصاب بمرض نون الجماعة[1]، كما هي حال مَن ترى مِن زعانف الفارغين وطحالب التافهين المتعالمين » . صـ ٣٨٦.

---

[1] قال تلميذه الشيخ محمد عبد الله رشيد: « ولم يذكر نفسه بصيغة الجمع، كما يفعل ذلك بعضهم » .اهـ. (الإمداد: ص ١٦٣).

قلت: ذكرُ نفسِه سواء كان بصيغة الواحد أو الجمع؛ إن كان على سبيل الزهو والخيلاء فهو حرام في الشرع، وإن كان على سبيل التسامح والتوسع في التعبير، فالأمر فيه سَعة وفُسحة، فإن كِلا التعبيرين شائع ذائع لدى العلماء من الزمن القديم، وقد عقد الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ٢٩٤ على ذلك باباً، عنوانه: (باب القول فيمن سمع حديثاً وحده؛ هل يجوز أن يقول في روايته: "حَدَّثنا")، ونَقل فيه عن غير واحد من العلماء جوازه.

وعن أحمد بن صالح المصري ـ وقد سئل عن الرجل يُحدِّث عن الرجل وحده ـ أيقول: حَدَّثَنا؟ قال: نعم، جائز هذا في كلام العرب (فعلنا)؛ وإنما هو الرجل وحده.اهـ. وعن أحمد بن حنبل ـ وقد سئل: إذا سمع الرجلُ وحده يقول: حدَّثنا فلان؟ ـ قال: لا بأس.اهـ.

وقال الحافظ في « فتح الباري » ـ (تفسير سورة: إِنَّا أَنْزَلْنَاه) ـ: إن العرب قد تؤكد فعل الرجل الواحد، فتجعله بلفظ الجميع، ليكون أثبت وأوكد. انتهى.

قلت: وقد يؤتى بصيغة الجمع هضماً لنفسه، وعليه محمولة عبارات السلف بصيغة

(١٣) ونختم هذا الجانب بإيراد كلمتِه النافعة مما علّقه على « مبادىء علم الحديث » للعلامة شَبِّير أحمد العثماني، ص ٦٦ ـ ٦٩، فقال ما ملخّصه: « ... وبهذا يتبيّن لك خطأُ طائفة من الناشئة الحديثة الذين يَنفون وجودَ الأحاديث أو تراجمَ الرواة، ويحكمون على الأحاديث بأنها لا أصل لها، وعلى الرواة بأنهم مجاهيل؛ بمراجعة عدد من الكتب بإعانة الفهارس وتقليب الأوراق من المظانّ، ثم الاستدراك والردّ على الأئمة المتقدمين والتعالم عليهم وإساءة الأدب مع جنابهم، فليس هذا من أدب العلم في شيء، وإنما هو الكِبْر والإعجاب والغَطْرَسة ... » .

(١٤) ونجعل خير الختام لهذا الجانب من إفادات الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى ما أتحفَ لنا بدعواته الصالحة المباركة، ودعا لنا دعاء الأب العطوف الكريم، الغيور على أبنائه، المضطرب بأعمالهم، المتفكر بأحوالهم، فقال:

« هذه كلمةٌ صدرت من قلبِ محبٍ غيُور، يغار على دينه وأبنائه وبلاده، فالله المسؤول أن يعيد للمسلمين مَجدَهم ومكانتهم وسيادتهم وقيادتهم في العلوم وسواه، وهو على كل شيء قدير » . صـ ١١٠ .

« وبارك الله في شبابنا المتعلم، وجعل فيه من يَخْلُف أولئك العلماء: علماً وعملاً وسيرةً، ونشراً للعلم وتأليفاً فيه، وذَوَباناً في تحصيله، ومكَّن لهم نصرَ كلمةِ الحق في الأرض، لتقرّ بهم العيون، وتستنير بهم العقول، وتستروح بهم القلوب والأرواح، وبذلك فليفرح المؤمنون » . ـ آمين ـ. صـ ٣٩٤.

---

الجمع ـ كما سمعتُ كذلك من بعض مشايخي ـ. والله تعالى أعلم.

## المبحث الثاني

## صِلَتُه بالتصوف

### ١ ـ موقفه من الصوفية

من طالَعَ كُتبَه ونظر في تأليفاته وتعليقاته ـ وبخاصةٍ التي لها علاقة بعلماء الهند أو التصوف والإحسان ـ يُقِرُّ له بكبير الصلة بالتصوف والصوفية.

وكان يحب الصوفية الصالحين، ويأمر بتحسين الظن بهم، وتراه في تأليفاته وتعليقاته تنشرح نفْسه عند ذكرهم، وينبسط لسانه وقلمه بالثناء عليهم.

ولكنك تراه ـ مع تعلقه العميق بالصالحين، والصوفية الصادقين المستقيمين ـ محققاً ناقداً، غيوراً على الشريعة المطهرة؛ إذا شَمَّ من أحدٍ رائحةَ الزيغ أو الدَّخَل على الشرع الخالص الإسلامي، وكان يغضب من خرافات المتصوِّفة مما يُصادم الطريق الإسلامي ويُنافي روحه، ويخاف ويُحذِّر من شطحاتهم ومخالفاتهم، حتى لا نراه راضياً بمثل الإمام اللكنوي ـ الذي كان معجباً به إلى غايته، واهتمّ بنشر كتبه، واعتنى بتأليفاته ـ لا نراه راضياً به في إكرامه الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى، أحد كبار الصوفية الصافية، في تلقيبه بـ« غوث الأنجاب » و« غوث الثقلين »، بل علَّق عليه بقوله:

« إنِّي ما أظنُّ الشيخ رحمه الله تعالى يَرضاه لنفسه ولا لغيره، ومقامُ الشيخ الجليل محفوظ، لا يتوقف إجلاله على مثل هذا اللفظ، والتوسع في تفخيم الألقاب

وتضخيمها: ليس من سيرة السلف المشهود لهم بالخيرية »[١]. وقد مرّ.

ولـمّا صحَّحَ الإمام اللكنوي - في كتاب « تحفة الأخيار » ص ٥٣ - عن الشيخ الشعراني حديثَ: « أصحابي كالنجوم »، بعد تضعيفه عن المحدثين، قائلاً: « هذا - أي تضعيفُه - من حيث تحقيق المحدثين، وأما عند أهل الكشف فليس كذلك، كما قال عبد الوهاب الشعراني في « الميزان »: "هذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف" .اهـ.

عَلَّقَ عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « قال عبد الفتاح: مع إجلالي واحترامي لصلاحِ أهل الصلاح أقول: هذا التصحيح لا يعتبر علمياً، ولا يصح أن يُرتَّب عليه حكمٌ شرعيٌّ، ولا يُبنى عليه ثبوتُ حديثٍ ما، إن لم يَثْبُت بطُرق الإثبات المعروفة عند جهابذة المحدثين أهل الصناعة المشهود لهم بالمعرفة ... »[٢].اهـ.

---

[١] ثم تكملةً للبحث وتتميماً للفائدة نَقل عن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنه قال: « الأبدال » وَردت في عدة أخبار، منها ما يَصحّ، ومنها ما لا يصحّ، وأما « القطب » فوَرَد في بعض الآثار، وأما « الغوث » بالوصف المشتهر عند الصوفية فلم يثبت.اهـ. (الرفع والتكميل ص ٣٧٤، تعليقاً).

[٢] قلت: عَضّ بالنواجذ على ما نقله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن الإمام الكوثري رحمهما الله تعالى من قاعدة مهمة كلية - في كتاب: « المصنوع » ص ٨٤ - قال الكوثري في مقدمة تعليقه على « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » للسبكي رحمه الله تعالى ٤ - ٥: « إنما يكون التعويل في كل علم على أئمته دون من سواهم، لأن من يكون إماماً في علم، كثيراً ما يكون بمنزلة العامي في علم آخر » .اهـ. وقال أبو غدة: « والمرجع في ثبوت ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى علماء الحديث، كما أن المرجع في فهم النصوص واستنباط الأحكام منها إلى علماء الفقه، وهكذا سائر العلوم يرجع فيها إلى أهلها » .اهـ.

وبعدَ أن تَحدَّثَ عن اليافعي رحمه الله تعالى إفراطَه في أهمّية المنامات والرُّؤى، حتى استدلَّ بها اليافعي على صحة بعضِ العقائد والأحكام. قال الشيخ: «وهذا شيء لا يصح الاستنادُ إليه في مجال العلم، بقَطعِ النظرِ عن الأشعرية وغير الأشعرية، وخاصةً إذا كان في بعضها ما يكون من بابِ الجرح والتعديل، والتنقيص والتفضيل، ولله في خلقه شؤون» .اهـ. (الرفع والتكميل ص ٣١٤، تعليقاً).

فالشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى كان صوفياً صافياً، فقيهاً متيقظاً، ناقداً محققاً، وكان تصوفه عبارةً عن معنى التجمل بصفاء القلب، وتزكية النفس، وطهارة الروح، والتواضع الجم، وكثرة العبرة، والحرص على الطاعة، والصبر على الابتلاء، والتجنُّب عن الأذى، والتخشُّع لله سبحانه وتعالى، والتأدُّب بالسنة، والتحلِّي بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، والتفكُّر بأحوال المسلمين، والتألُّم على مآسيهم، مع المداومة على تلاوة القرآن والتفكر فيه، والمواظبة على الأوراد والأذكار، والتيقُّظ للصلاة في أول وقتها، والمحبة من الصوفية الصافية، والثقة بالصالحين الأتقياء، والاعتقاد بالعلماء الأصلاء.

ولم يكن رحمه الله تعالى متصوِّفاً بحتاً، مُوغلاً متعمقاً، حَشَرَه الله وإيانا في زُمرةِ عباده الصالحين وجماعة الأبرار المتقين.

**٢ ـ التصوف: نشأته وتطوُّره**

أفاد الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى في الدفاع عن التصوف في مقدمته لـ«رسالة المسترشدين» ص ٤٨، نقلاً عن الحافظ ابن حجر وغيره: «أن مما حدث ـ بعد النبي صلى الله عليه وسلم ـ: ١ـ تدوين الحديث، ٢ ـ ثم تفسير القرآن، ٣ ـ ثم تدوين المسائل الفقهية المولَّدة عن الرأي المحض، ٤ ـ ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب.

فأما الأول فأنكره عُمر وأبو موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ وطائفة، ورخّص فيه الأكثرون، وأما الثاني فأنكره جماعة من التابعين، وأما الثالث فأنكره الإمام أحمد وطائفة يسيرة، وكذا اشتدّ إنكار أحمد للذي بعده.

قال: والذي أراه أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى إنما نهاه عن صحبتهم ـ مع أنه رآهم على خير ـ لأنه يرى سلوك طريقته التي هو عليها وأصحابه أمثل خيراً، وأوفى هدايةً وحقاً.

ويَشهد لهذا ما قاله الإمام أبو محمد التميمي الحنبلي، في «مقدمة في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل وفي أصول مذهبه ومشربه»، وذلك قوله: «وكان الإمام أحمد رحمه الله يمنع الكلام في الخطرات والوساوس والإشارات، ويقول: الكتاب والسنة هو المأمور به، وقد سئل مرةً عن المريد؟ فقال: هو أن يكون مع الله كما يريد، وأن يترك كل ما يريد لما يريد ... وكان يعظم الصوفية ويكرمهم، وقد قيل له: إنهم يجلسون في المساجد؟ فقال: العلم أجلَسهم». انتهى.

وقال في تعليقة له على «رسالة المسترشدين» ص ٢٧: «... وهؤلاء الأئمة الأعلام الكبار، والصلحاء الفضلاء الأخيار، لم يكونوا من أهل العصمة في كل ما يصدر عنهم، فإنهم ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيْفاً﴾، وممن جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أيضاً: «كل بني آدم خطّاء، وخير الخطائين التوّابون».

فقد يصدر عن الواحد الكبير منهم الخطأ في بعض الأمور، اجتهاداً منه، أو تأثراً بما نشأ عليه في محيطه، أو تَوارَثه عن مشايخ عصره وبلده، أو لغير ذلك من الأسباب، فلا يُقرّ على الخطأ لِكِبَر مقامه، ويُنتَقد صدوره منه، بكل أدب واحترام، إذ لم يكن ذلك الكبير نبياً معصوماً، ولا معادياً للشرع كائداً مفسداً في الدين.

ووقوعُ الخطأ من الكبار العظام، غير الأنبياء الكرام، لم يتنزّه عنه أحد، فيُنتَقد الخطأ أيّاً كان مصدره، بأدب الإسلام وخُلُق المسلم، ولا يُهدم الكبير الذي صدر منه ذلك الخطأ، فما سَلِم أحد منه إلا الأنبياء المعصومون بعصمة الله تعالى لهم.

أما هَدْم الكبار لوقوع بعض أخطاء نَدَّتْ منهم، فهو علامة الخسار والدمار، ومُجانَبةٌ لحكم الله العزيز الغفار، الذي يقول في كتابه الكريم: ﴿فمَنْ يَّعْمَلْ مِثقالَ ذرَّةٍ خيراً يَّرَه. ومَن يَّعْمَل مِثقالَ ذرَّةٍ شرّاً يَّرَه﴾. فالقاعدة في هذا الشأن أن يقال: (انتَقِدُوا أخطاء الكبار بأدبٍ، ولا تَهدِمُوهم) »[1]. انتهى.

---

[1] قلت: تَوافق قولُ الشيخ هذا مع ما قاله الحافظ الذهبي ـ في « سير أعلام النبلاء » ٥: ٢٧١، في ترجمة قتادة بن دِعامة، إمام المفسرين وقُدوة المحدثين ـ توافقاً كاملاً، حيث قال الذهبي رحمه الله تعالى: « إنّ الكبيرَ من أئمة العلم إذا كَثُر صوابُه، وعُلِمَ تحرِّيه للحق، واتَّسع عِلمُه، وظهرَ ذكاؤه، وعُرِفَ صلاحُه ووَرَعُه واتّباعُه، يُغفر له زَلَلُه، ولا نُضلِّله ونَطرَحه ونَنسى محاسِنَه، نعم ولا نَقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبةَ من ذلك ».

قال محمد معاوية عفا الله عنه: ومثل هذا التوافق كثيراً ما يقع للعلماء الذين يَنهلون من مصدر واحدٍ، مصدر الكتاب والسنة، وقد وَجَّه إلى هذه النكتة النفيسة اللطيفة الشيخُ نفسه في تعليقةٍ له على « الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم » ص ٤٠، حيث قال:

« ومِن غريب التوافُق أن المعاني التي أشار إليها الإمام الماورديُّ إمامُ المشرِق في عصره، في كلماته الآتية في بيان مزايا الشخصية النبوية الكريمة، قد أشار إليها بإجمالٍ عَصرِيُّه إمامُ المغرب الإمامُ ابن حزم، في كتابه « الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل » ٢: ٨٨ ـ ٩١، حتى كأنَّ أحدَهما قد استقى من الآخَر فِكرَه أو حاوَرَه فيه.

ولكن لا غرابةَ في تقارُب النظر، وتوافُق الفِكَر بين إمامَي المشرق والمغرب، لأنهما ينطلِقان من مهيَعٍ واحدٍ، هو تشخيصُ المزايا التي اتَّصف بها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وهي باديةٌ للمشرقي، كما تبدو للمغربي، على سواء. =

وعلّق في كتاب «الحث على التجارة» لأبي بكر الخلال، على كلمة الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمهما الله تعالى ـ في ذم الصوفية ـ بقوله: «جاء في هذا الخبر والخبرين بعده ذمُّ الصوفية، وذلك لِما صدر من فئة منهم من المخالفات الشرعية، التي بلغت هؤلاء الأئمةَ فذموهم، كإهمال الأخذ بالأسباب المطلوبة وتسمية ذلك توكلاً، وكقيامهم بالرقص والأناشيد الغزلية باسم الذكر! وأشباهِ ذلك، وهو أمر ينكر على من صدر منه ولا ريب.

ولكن لا يصح أن يتخذ قاعدةً عامةً، فيذم الصوفية كافةً قاطبةً، فهذا حيف وتجاوز للإنصاف والعدل! ففيهم الصالحون الصادقون، المتمسكون بالكتاب والسنة، المحافظون على النوافل والمستحبات والآداب، فضلاً عن أن فيهم الكثير من العلماء الفضلاء: المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين ...، وأن منهم أفذاذاً أئمةً في العلم والدين والتقى والصلاح والإصلاح.

فإطلاق الذم عليهم كافةً عامةً ظلمٌ عظيمٌ، ومهْيَع وَخِيمٌ، فإنَّ في كل صنفٍ من العلماء: المفسرين والمحدثين والفقهاء ...، مَن هُم أسوأ حالاً من الصوفية في الشذوذ والمخالفات، لتغلّب الضعف الإنساني عليهم، ففي المفسرين خرافيون، وفي المحدثين وضاعون، وفي الفقهاء مبتدعون، وهكذا ...، وفي انحراف هؤلاء خطورة على الدين أكثر من خطورة انحراف بعضِ الشاذين من الصوفية، لأن انحراف أولئك الصوفية انحراف سلوك شخصي، فضرره قاصر عليهم، أو شبه قاصر، وانحراف الآخرين انحراف علمي خطير جداً، إذ يقتدي بهم كثير من ضعفاء العلم والجهال، فيتابعونهم على ما جنحوا إليه على أنه من

---

= وقد كانت وفاة الماوَردي سنة ٤٥٠ ببغداد، ووفاة ابن حزم سنة ٤٥٦ في بلدة لَبْلَة من بلاد الأندلس، رحمهما الله تعالى».

الدين والشرع. وهذا مزلقة من أكثر المزالق لولا ما قيّض الله تعالى من العلماء النبهاء الفضلاء الأقوياء مَن حذّر من انحراف أولئك العلماء الضعفاء.

فهل يجوز أن يذم المفسرون والمحدثون والفقهاء ... جملةً قاطبةً عامةً لوجودِ شاذين فيهم؟! كلاّ ثم كلاّ». انتهى.[1]

---

[1] قلتُ: قال العلامة المؤرخ الشيخ الزاهد أبو الحسن علي الندوي في تقديمه لكتاب «المنهج الإسلامي لتربية النفس» للشيخ محمد رابع الحسني الندوي، الذي تَرجمه من الأردية إلى العربية، وأصله للعلامة الشيخ عبد الباري الندوي. خليفةِ حكيم الأمة التهانوي - رحمهم الله تعالى، وقد جَمع فيه إفاداتِ شيخه حكيم الأمة حولَ موضوع «التصوف»:

قال الشيخ أبو الحسن: «إن للمصطلحاتِ والأسماءِ الشائعةِ بين الناس للأشياء جنايةً على الحقائق، ولهذه الجناية قصةٌ طويلةٌ في كل فن ولغة، وفي كل أدب ودِين، فإنها تُوَلِّدُ كائناً آخرَ، تَنشأ عنه الشُّبهاتُ، وتَشتدُّ حولَه الخصوماتُ، وتَتكوَّنُ فيه المذاهبُ، وتُستخدَمُ لها الحُجَجُ والدلائلُ، ويُحمَى فيها وَطِيس الكلام والخِصام، فلو عَدَلنا عن هذه المصطلحات المحدَثة، وعن هذه الأسماءِ الحرفية، ورجعنا إلى الماضي وإلى الكلمات التي كان يُعبِّر بها الناس عن هذه الحقائق في سهولة وبساطة، وإلى ما كان يَنطِقُ به رِجال العهد الأول والسلف الأقدمون؛ انحلَّتْ العقدةُ، وهانَ الخطبُ، واصطلحَ الناسُ.

ومِن هذه المصطلحات والأسماء العرفية التي شاعت بين الناس: «التصوف»، ومِن هنا ثارت أسئلة وبحوث وتساؤلُ الناس ما مدلولُ الكلمةِ وما مأخذُها ...، ومتى حَدَثت هذه الكلمة؛ ولم نعرف لها أثراً في الكتاب والسنة ...

أما إذا عَدلنا عن هذا المصطلح الذي نشأ وشاعَ في القرن الثاني، ورجعنا إلى الكتاب والسنة وعصر الصحابة والتابعين، وتأمَّلنا في القرآن والحديث؛ وَجدنا القرآنَ يُنوِّه بشُعبةٍ من شُعَبِ الدين ومُهِمَّةٍ من مُهِمَّاتِ النبوة، يُعبِّر عنها بلفظ «التزكية»، ويَذكُرها كرُكن من الأركان الأربعة التي بُعِثَ الرسول الأعظم ﷺ لِتحقيقها وتكميلها: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّيْنَ رَسُوْلاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوْا مِنْ قَبْلُ لَفِيْ ضَلاَلٍ مُّبِيْنٍ﴾

[الجمعة: ٢] ...

ووَجدنا لسان النبوة يَلهج بدرجةٍ هي فوقَ درجةِ الإسلام والإيمان، ويُعبِّر عنها بلفظ «الإحسان»، ومعناها كيفيةٌ من اليقين والاستحضار يجب أن يَعمل لها العاملون، ويتنافسَ فيها المتنافسون، فيُسأل الرسول ﷺ: ما الإحسان؟ فيقول: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» [البخاري: ٥٠، ومسلم: ٨].

ووَجدنا الشريعةَ وما أُثِر عن الرسول ﷺ من الأقوال والأحوال ودُوِّنَ في الكتب يَنقَسِمُ بين قسمين: أفعال وهَيئات وأمور محسوسة، كقيام وقعود وركوع وسجود، وتلاوة وتسبيح، وأدعية وأذكار، وأحكام ومناسك؛ قد تكفَّلَ بها الحديثُ روايةً وتدويناً، والفقهُ استخراجاً واستنباطاً، وقامَ بها المحدثون والفقهاء ـ جزاهم الله عن الأمة ـ فحَفَّظوا للأمة دِينَها، وسهَّلُوا لها العمل به.

وقسم آخر هو كيفيات باطنية، كانت تُصاحِب هذه الأفعال والهيئات عند الأداءِ، وتُلازِم الرسول ﷺ قياماً وقعوداً وركوعاً وسجوداً، وداعياً وذاكراً، وآمراً وناهياً، وفي خلوة البيتِ وساحةِ الجهاد، وهو الإخلاص والاحتساب والصبر والتوكل والزهد وغِنَى القلب والإيثار والسخاء والأدب والحياء، والخشوع في الصلاة، والتضرُّع والابتهال في الدعاء، والزهد في زخارف الحياة، وإيثار الآخرة على العاجلة، والشوق إلى لقاء الله ... إلى غير ذلك من كيفياتٍ باطنيةٍ وأخلاقٍ إيمانيةٍ؛ هي من الشريعة بمنزلة الروح من الجسد، والباطن من الظاهر، وتَندرج تحت هذه العناوين تفاصيلُ وجزئياتٌ وآدابٌ وأحكامٌ تَجعلُ منها علماً مستقلاً، وفقهاً منفرداً، فإن سُمِّيَ العِلمُ الذي تكفَّلَ بشرح الأول وإيضاحه وتفصيله والدلالة على طرق تحصيله «فقه الظاهر»؛ سمي هذا العلم الذي يَتكفَّلُ بشرح هذه الكيفيات، ويدل على طرق الوصول إليها «فقه الباطن».

فكان الأجدر بنا أن نُسمِّي العلمَ الذي يتكفَّلُ بتَزكيةِ النفوس وتهذيبها، وتحليتها بالفضائل الشرعية، وتخليتها عن الرذائل النفسية والخُلقية، ويدعو إلى كمال الإيمان، والحصول على درجة الإحسان، والتخلُّق بالأخلاق النبوية، واتباع الرسول ﷺ في صفاته الباطنية وكيفياته الإيمانية؛ كان الأجدر بنا وبالمسلمين أن يسموه: «التزكية» أو «الإحسان» أو «فقه الباطن» ـ أو «علم

وهنا الجدير بالذكر أيضاً كلام الشيخ الذي علق به على كلام الإمام المحاسبي رحمه الله تعالى في كتابه « رسالة المسترشدين » ص ٧١ وهو هذا:

---

الحقيقة » ، ولو فعلوا ذلك لانحسم الخِلاف وزال الشقاق، وتَصالَحَ الفريقان اللذان فَرَّق بينهما المصطلحُ، وباعَدَ بينهما الاستعمال الشائع.

فالتزكية والإحسان وفقه الباطن حقائقُ شرعيةٌ علميةٌ، ومفاهِيمُ دينيةٌ ثابتةٌ من الكتاب والسنة، يُقِرُّ بها المسلمون جميعاً، ولو ترك «المتصوِّفون» الإلحاح على مِنهاجٍ عمليٍ خاصٍ للوصول إلى هذه الغاية التي تُعبَّر عنها بالتزكية أو الإحسان أو فقه الباطن، فالمناهج تتغيّر وتتطوَّر بحسب الزمان والمكان وطبائع الأجيال والظروف المحيطة بها، وألحُّوا على « الغاية » دون « الوسائل » ، لم يختلف في هذه القضية اثنان، ولم يَنتطِح فيها عَنزان، وخضعَ الجميعُ، وأقرُّوا بوُجودِ شُعبةٍ من الدين، ورُكن من أركان الإسلام، يَحسُن أن نُعبِّرَ عنه بالتزكية أو الإحسان أو فقه الباطن، وأقرُّوا بأنه روحُ الشريعة، ولُبُّ لُباب الدين، وحاجة الحياة، فلا كمالَ للدين ولا صلاحَ للحياة الاجتماعية، ولا لذةَ ـ بالمعنى الحقيقي ـ في الحياة الفردية إلا بتحقيق هذه الشعبة في الحياة.

... ثم جنى على هذه الحقيقةِ الدِّينيةِ شيءٌ آخرُ، وهو أنه دخلَ فيها دجالون ومحترفون وباطنيون ومُلحِدون، اتَّخذوها وسيلةً لتحريف الدين وإضلال المسلمين وإفساد المجتمع ونشر الإباحية، وتَزعَّمُوا هذا الفنَّ، وحملوا لِواءَه، فكان ذلك ضِغثاً على إبَّالة، وزهَّدَ فيه ونفَّرَ منه أهلَ الغيرةِ الدينيةِ، والمحافظين على الشريعة الإسلامية ...

وقال: أُنظر إلى بلادٍ ضَعفتْ فيها الدعوة إلى الله والرَّبانية وتزكية النفوس مِن زمان، ونَدر فيها وجودُ الدعاة إلى الله، وتجديد الصلة بالله وإصلاح الباطن ـ بنفوذ الحضارة الغربية، أو للقرب مِن مركزها، أو بفعل عوامل أخرى ـ إنك تَشعُر فيها بفراغٍ هائل لا يَملؤه التبحُّرُ في العلم، ولا التعمق في التفكير، ولا فضلٌ من ذكاء، ولا غِنى مِن أدب، ولا نسبٌ قريبٌ بلُغةِ الكتاب والسنة، ولا نغمةٌ من استقلال، إنها أَزْمةٌ رُوحية وخُلقية لا علاجَ لها، ومُشكِلة من أدَقِّ مُشكلاتِ المجتمَع لا حلَّ لها ». انتهى باختصار.

**٣ ـ صلاح النفس لا يتوقف على شيخ وبيعة؟**

« إنَّ أمرَ الاهتداء إلى الله تعالى وصلاحَ النفس وتزكيتَها لا يَتوقَّف على التزامِ (شيخ وبيعة)، وإنما يَتوقَّفُ على التزامِ العلمِ والعملِ الذي أمرَ اللهُ به، وتَضمَّنَه الكتابُ والسنةُ وسلوكُ سلفِ الأمة.

فأيُّ إنسانٍ مُستَرشِدٍ عَمِلَ بكتابِ اللهِ وسنةِ رسولِه وسيرةِ الخلفاء الراشدين والسلف الصالحين على منهج العلم، فقد سلك طريقَ الهُدى، وتَوجَّه إلى الله تعالى راشداً مهدِيّاً، إذ القرآن والسُّنة في ذاتهما هاديان إلى الله تعالى، ومُزكِّيان للرُّوح والنفس أيَّما تزكية، وقد جاءتْ بذلك الآيات والأحاديث الكثيرة.

فقول بعضهم: « يُخطىء مَن يَظنُّ أنه يَستطيع بنفسه أن يُعالِجَ أمراضَه القلبية بمُجرد قراءة القرآن الكريم، والاطلاع على أحاديثِ الرسول صلى الله عليه وسلم، ولهذا لم يَستَطِع أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُطيِّبُوا أنفُسَهم بمُجرَّد قراءة القرآن ... » افتئاتٌ بَحتٌ على الله ورسوله، وتعطيلٌ وإلغاءٌ لكلام الله ورسوله. انتهى كلام أبي غدة رحمه الله.

ثم نَقَل عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عَبَّاد النَّفْزي الفاسي ـ خطيب جامع القَرَوين في مدينة فاس ـ وشيخ الصوفية في عصره، المتوفى سنة ٧٩٢، رحمه الله تعالى أنه قال ـ كما في كتابه « الرسائل الصغرى » ص ١٠٦ وما بعدها وص ١٢٥ وما بعدها ـ:

« الشيخ المرجوع إليه في السلوك يَنقَسِمُ إلى قسمين: شيخُ تعليمٍ وتربيةٍ، وشيخُ تعليمٍ بلا تربية.

أما شيخُ التربية فليس بضروري لكل سالكٍ، وإنما يَحتاج إليه مَن فيه بلادةُ ذهن، واستعصاءُ نفس، لأنَّ حُجُبَ أنفسِهم كثيفةٌ جداً، ولا يَستقلّ برفعها وإماطتها إلا الشيخ المربي، وهُم بمنزلة مَن به عِلَلٌ مُزمِنةٌ، وأدواءٌ معضِلةٌ من

مَرض الأبدان، فإنهم لا محالة يحتاجون إلى طبيبٍ ماهرٍ يُعالج عللهم بالأدوية القاهرة ...

وأما شيخ التعليم فهو لازمٌ لكل سالكٍ، واعتمادُ شيخ التعليم هو: طريقُ الأوائل منهم ...، وإنما كان حالهُم اقتباسَ العلوم واستصلاحَ الأحوالِ بطريق الصحبةِ والمؤاخاة بعضهم لبعض، ويَحصلُ لهم بسبب التلاقي والتزاور مزيدٌ عظيم يجدون أثرَه في بواطنهم وظواهرهم، ولذلك جالوا في البلاد، وقصدوا إلى لقاء الأولياء والعلماء العُبَّاد.

أما كُتُب أهل التصوف فهي راجعة إلى شيخ التعليم، لأن الاستفادة منها لا تَصِحُّ إلا باعتقاد الناظر فيها: أنّ مؤلفها من أهل العلم والمعرفة، وممن يصح الاقتدا به، ولا يَحصلُ هذا الاعتقاد إلا مِن قِبَل شيخٍ معتمد عليه عنده، أو مِن طريقٍ يَثِقُ به » .اهـ.

قال عبد الفتاح: « فأفاد كلامُه: انتفاءَ لُزوم شيخ التربية والبيعة له، وإثباتَ لزوم شيخ التعليم » .[1]

---

[1] قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: في ظاهر هذا الاستنتاج نظر، فإن الشيخ ابن عَبَّاد يُثبِت في كلامه هذا؛ لِمَن فيه بلادةُ ذهن، واستعصاء نفس، وكثافة الحُجُب النفسانية: الاحتياجَ إلى شيخ التربية، فمَن هو اليوم أن يدّعي أنه بريء من هذه العلل، وسليم من هذه الأمراض؟

ثم ما أشار إليه الشيخ ابن عباد من طريقة الأوائل؛ فأين هي مهيّأة لطلاب الجامعات؟ وأين هي ميسّرة لعامة الناس؟

فلعل القول المعتدل والرأي الصائب هنا أن يقال: إن إصلاح النفس وتزكيتها واجب على كلّ مكلَّف، لقوله تعالى: ﴿قد أفلَحَ مَن زكّاها﴾، وذلك موقوف ـ عادةً ـ على ملازمة الشيخ وصحبته، فكما يحتاج طالب العلم الظاهر إلى شيخ ومعلّم يُعلِّمه ويفقِّهه ما خفي عليه من دقائق العلم وغوامضه، فكذلك يحتاج مريد العلم الباطن إلى شيخ ومربٍّ يرشده وينبهه على ما غمض عليه من مكائد النفس وغوائل الشيطان. =

= ثم إن كان شيخه التعليمي من العلماء الذين جَمعوا بين العلوم الظاهرة والباطنة، كأسلافنا الكرام، وأخلافهم الصالحين ـ ومنهم أكابر ديوبند ـ فهذا لا يَحتاج إلى شيخٍ آخر: (شيخ التربية)، كما قال الشيخ ابن عباد.

ولكنه إن لم يُوفَّق لذلك ـ كعامّة أحوالنا اليوم ـ فعليه أن يَسعى لذلك، ويَتفقَّد مَن يُعالِج أمراضه الباطنة، ويَكشِف له عِلَلَه الغامضة، ويُنبِّهه على منشأ كلِّ خطأ ومأتَى كلِّ غفلةٍ منه، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُزكِّي أصحابه هكذا، ويُشِير إليه القرآن الكريم في قوله: ﴿ويُزَكِّيهِم﴾.

وأما ما يُنقل عن الإمام أحمد وغيره رحمهم الله أنهم كانوا يُنكِرون على مَن يتكلَّم على أحوال القلب وخطرات النفس، فهو مما لم يُوافَقوا على نَهيه، فإنه ثابت في الأحاديث الصحيحة، فقد أخرج البخاري (٣٠)، (٦٠٥٠) وغيرُه أن أبا ذر رضي الله عنه عَيَّر غلامَه بأمه، فقال له النبي صلّى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر، أعْيَرتَه بأمه؟ إنك امرُؤ فيك جاهليةٌ ...».

قال العلامة ابن الجوزي رحمه الله في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» ١: ٢٤١: «وقولُه (فيك جاهلية): المعنى قد بقي فيك مِن أخلاق القوم، لأن مِن أخلاقهم عقوبةَ مَن لم يَجْنِ، والشريعةُ لا تَقتضي ذمَّ شخصٍ يَفعلُ غيرُه، وإنما يَنشأ هذا من الكِبْر، فتَواضَعَ أبو ذر بعد ذلك، حتى ساوَى غلامَه». انتهى.

وأخرجَ مسلم (٢٧٥٠) وغيرُه حديثَ حنظلة الكاتب رضي الله عنه: «نافَقَ حنظلة»، وأخرج مسلم (١٣٣) حديثَ ابن مسعود رضي الله عنه: «ذلك محض الإيمان»، وأخرج البخاري (٦٦٣٢) حديثَ عُمر رضي الله عنه: «الآن يا عُمَر»، فهذه النصوص كلّها قد تُكلِّم فيها على أحوال القلب وخطرات النفس.

وأما البيعة فقد صرّح المحققون من الصوفية أنها ليست بواجبة في التصوف، وأن التزكية لا تتوقف عليها، إلا أنها مستحبة لثبوتها عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، فقد حقّق الحافظ ابن حجر «في فتح الباري» في كتاب الإيمان، حديث (١٨): أن عُبَادة بن الصامت رضي الله عنه كان ممن بايَعَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلّم ثلاث بيعات: بيعة العقبة ـ قبل الهجرة ـ: على الإيواء والنصرة، وبيعة الحرب ـ بعد فرضية الجهاد ـ: على السمع والطاعة وعلى

عدم الفرار، وبيعة النساء [وهي بيعة التوبة]ـ بعد صلح الحديبية وبعد نزول آية بيعة النساء ـ: على أن لا نشرك بالله شيئاً ـ قال الطيبي: أي الرياء ـ، ولا نسرق ... إلخ.

فهذه البيعة الأخيرة هي مستند الصوفية في مبايعة المريدِ شيخَه لتزكية النفس وإصلاح الأعمال والأخلاق. والله تعالى أعلم بالصواب، وهو وليّ الهداية والتوفيق. وقد حقّق هذا الموضوعَ ونقّحه خير تحقيق وتنقيح الشيخُ حكيم الأمة التهانوي رحمه الله تعالى في كتابَيه: «التكشُّف عن مهمّات التصوُّف» و«التشرُّف بمعرفة أحاديث التصوُّف».

هذا، وقد تَشرَّفتُ في رمضان عام ١٤٣٥هـ بزيارة شيخنا العلامة المحدث المحقق الشيخ محمد عوامة ـ حفظه الله تعالى، ونفعنا بعلومه ـ في منزله الواقع قرب مسجد الجمعة، بالمدينة المنورة، وعرضت على فضيلته هذه السطور للملاحظة، فأفاد لي مشافهةً:

أن الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى لم يُرِد بإنكار (لزوم شيخ التربية والبيعة له): ضرورةَ ذلك وأهميته، بل أراد به الردّ ـ في ظروف خاصة كتب فيها هذا البحث ـ على من ادّعى لزومه ووجوبه على جميع المكلفين في جميع الأحوال؛ كالصلاة والصوم!.

ثم كتب لي شيخنا حفظه الله تعالى بيده الشريفة ورقةً، ما نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

١: قال لي سيدي الشيخ ـ أبو غدة ـ تغمده الله برحمته، في المدينة المنورة:

«أثبتت الأيام أن طالب العلم إذا لم يكن له صلة بالتصوف فهو كالخشب».

٢: وكان الشيخ رحمه الله (نقشبنديَّ الطريقة)، أخذها من شيخه في العلم والطريق من شيخه العلامة الشيخ عيسى البَيَانُوني ـ وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٤، وانظر أيضاً «إمداد الفتاح» ص ١٤٩ ـ، المتوفى سنة ١٢٦٢، دفين البقيع، رحمه الله. ومِن شيخه الآخر وهو شيخ الشيخ عيسى: الشيخ محمد أبو النصر خلف الحمصي، رحمه الله تعالى».

٣: «علم التصوف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- السَّيْر والسلوك، وفيه معرفة آداب المريد، والشيخ، والطريق، والأوراد.
- تهذيب الأخلاق والنفْس، وهو منزع الإمام الغزالي في «الإحياء».
- علم الحقائق والعرفان، وهو مشرب الشيخ محيي الدين ابن عربي. =

## المبحث الثالث

## بعض إفاداته العقدية

وبعد هذا سأُحاول أن أقدِّم إليكم بعض نماذج تحقيقاته في مسائل فقهية، بعون الله تعالى وتوفيقه.

### ١ ـ إطلاق لفظ (القديم) في وصف الله تبارك وتعالى

جاء في كلام الإمام المحاسبي في «رسالة المسترشدين» ص ٦٩، س ٣، لفظُ (القديم) في وصف الله تعالى، فتعقب عليه الشيخ في تتمة الكتاب ص ٢٤٩ بقوله:

«لفظ (القديم) ليس من الأسماء الحسنى لله تعالى، وإنما هو من تعبير العلماء المتكلمين لإيضاح المقام، وتقريب المعنى لاسم (الأوَّل)، فإن القديم في لغة العرب: المتقدِّم على غيره، فيقولون: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد، ولم يستعملوا (القديم) إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدمٌ[1]،

---

= والقسم الأول والثاني لا خلاف فيهما بين علماء المسلمين عامةً، أما الثالث ففيه أخذٌ وردٌّ كبير بينهم». انتهى ما كتب لي شيخنا حفظه الله تعالى.

[1] قلت: نقل الحافظ في «فتح الباري» (٦٨٦٦) عن ابن التين أنه قال في شرح حديثِ «لن يَبرح الناسُ يَتساءلون، حتى يقولوا: هذا الله خالقُ كلِّ شيء، فمَن خلق اللهَ؟»، .... قال ابن التين: «لو جاز لِمخترع الشيء أن يكون له مخترع لَتسلسلَ، فلا بُدَّ من الانتهاء إلى موجد قديم، و(القديم مَن لا يتقدمه شيءٌ ولا يَصح عدمه)، وهو فاعل لا مفعول، وهو الله تبارك وتعالى». =

قال تعالى: ﴿حتى عادَ كالعُرْجُون القَدِيم﴾. والعرجون القديم هو الذي يبقى إلى حين وجود العُرجون الثاني، فإذا وُجد الجديد قيل للأول: قديم. ويُعبِّر به العلماء كثيراً للإفهام.

وقد أنكر جماعة من العلماء إطلاق (القديم) على الله تعالى، لأنه ليس من الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة، والذي ورد في الكتاب والسنة هو لفظ (الأول)، ففي سورة الحديد قولُه تعالى: ﴿هو الأوَّلُ والآخِرُ والظاهِرُ والباطِنُ وهو بكل شَيْءٍ عليمٌ﴾.

وفي «صحيح مسلم» بشرح النووي ١٧: ٣٦، في (باب الدعاء عند النوم) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قولُ النبي صلى الله عليه وسلم: «اللّهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقْضِ عنا الدَّينَ، وأَغنِنا من الفقر» ... إلخ.

**٢ ـ قولهم في الحمدِ للهِ تعالى: «... حمداً يُوافي نِعَمَه ..»، ما حُكمه؟**

جاء في «رسالة المسترشدين» ص ٦٩، س ٤، قول الإمام المحاسبي: «... حمداً يُوافي نِعَمَه ويَبلُغ مَدَى نَعْمائه»، أي: يَفِي بالنِّعَم ويقوم بحقوقها، ويقوم أيضاً بشُكر ما زاده من النعم والإحسان. فاستدرك عليه الشيخ في تتمة الكتاب ص ٢٤٩ ـ ٢٥٢ بما ملخصه:

«هذه الصيغة للحمد بهذا اللفظ وبهذا المعنى لم تَرِد في السنة الثابتة المطهَّرة، بل هي مخالِفة لِما ثبت فيها، فلا ينبغي قولُها، كما ستبيَّن ذلك مما يأتي.

---

= انتهى. وأقرّه الحافظ، فالله تعالى أعلم بالصواب.

وأصل هذا الدعاء والثناء منقول عن أبي نَصْر التمّار، عن محمد بن النَّضْر الحارثي، قال: قال آدم ـ عليه السلام ـ: يا ربِّ شغلتَني بكَسبِ يدي، فعلِّمني شيئاً فيه مجامع الحمد والتسبيح، فأوحى الله إليه: "يا آدم، إذا أصبحتَ فقل ثلاثاً، وإذا أمسيتَ فقل ثلاثاً: (الحمد لله رب العالمين، حمداً يُوافي نِعَمَه ويُكافِئُ مزيده)، فذلك مجامع الحمد والتسبيح". نقله النووي في كتابه «الأذكار» ص ٩٦، ولم يعزه إلى مصدر.

وهو أثر منقطع الإسناد معضل، ضعيف جداً، فإن راويه (محمد بن النضر) من أتباع تابعي التابعين، فبينه وبين سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ الذي من طريقه يُعرف مثل هذا ويُنقل ـ مراحل شاسعة!

ومحمد بن النضر هذا ترجم له أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» ٨: ٢١٧ ـ ٢٢٤، وقال: كان مِن أعبد أهل الكوفة، ولم يكن الحديث من شأنه، وإنما كانوا يكتبون عنه من كلامه. انتهى. وقال ابن الصلاح فيه أيضاً: لم يكن صاحب حديث، ولم يجيء عنه شيء مسند. انتهى مستفاداً من «الفتوحات الربانية على الأذكار النووية» ٣: ٢٩٧.

وقد ذكر له أبو نعيم في ترجمته جملةً من الأخبار الإسرائيليات، فالله أعلم من أين تلقَّى هذا الخبر عن آدم عليه السلام؟!! والظاهر أنه وقع إليه من الإسرائيليات!!

هذا من حيث إسناده وثبوت نقله، أما من حيث معناه فهو غير صحيح، لأنه مناقض للحقيقة القاطعة، إذ ليس هناك أحد من البشر يكون حمدُه لله تعالى بالغاً مَدَى نعم الله عليه، ولا مكافئاً لمزيد فضل الله إليه. وقد قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وهو أعلم الخلق بالله تعالى وأشكرهم له سبحانه ـ في

دعائه: (لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك). رواه مسلم في «صحيحه» ٤: ٢٠٣ من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال العلامة علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» ١: ٥١٤، عند قوله صلى الله عليه وسلم: (لا أحصي ثناءً عليك): «أي لا أُطِيق أن أعُدَّ وأحصُر فرداً مِن أفراد الثناء الواجب لك عليَّ في كل لحظة وذرَّة ـ وإن اجتهدتُّ في الثناء عليك ـ، إذ لا تخلو لَحةٌ قطّ مِن وصول إحسان منك إليَّ، وكلُّ ذرَّةٍ من تلك الذرَّات لو أردتُّ أن أُحصِي ما في طَيِّها مِن النِّعَم لَعجزتُ، لِكَثرتها جداً، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوْهَا﴾. فأنا العاجز عن قيامٍ بشُكرك». انتهى كلام علي القاري.

وبهذا يتبدّى أن الحمدَ بلفظ (الحمد لله حمداً يُوافِي نِعَمه ويُكافىء مزيده) غير مشروع، لانتفاء صحته وثبوته، ولخلل معناه، ولمنافاته لصحيح السنة المطهَّرة، من حيث المعنى، فلا يسوغ أن يقال. والله تعالى أعلم».

ثم أورد الشيخ أبو غدة كلام العلامة ابن القيم عن كتابه «عُدَّة الصابرين» ص ١١٧ في تأييد ما ذهب إليه، وقال في آخر البحث:

«فلا يَغُرَّنك وقوع صيغة الحمد بلفظ (الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويُكافىء مزيدَه) في كلام بعض أكابر العلماء وغيرهم، بعد ما علمت انتفاء ثبوته، وخلل معناه، فوجوده في كلام بعض العلماء: دليل على أن العصمة خاصّة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وقد وقع بالصيغة المذكورة في أول فاتحة «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ص ١، وفي فاتحة كتاب «إيضاح الإشكال في الرواة» ـ مخطوط ـ للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩، وفي فاتحة «عِقد الدُّرر في

أخبار المنتظر» للشيخ يوسف بن يحيى المقدسي السلمي، من علماء القرن السابع، وفي فاتحة كتاب «إقامة الدليل على إبطال التحليل» للحافظ الإمام ابن تيمية. ووقوعُه في كلام هؤلاء والكثيرين سواهم لا يَجعلُه مشروعاً لِما علمتَ، والله تعالى أعلم»[1]. انتهى.

**٣ ـ قول بعضهم: «... العصمة لله وحده ..»، ما حُكمه؟**

قال الشيخ في تقدمته لكتاب «جواب الحافظ المنذري» ص ١٦ ـ ١٩، أثناء ردّه على العلامة الألباني في موضوع آخر:

---

[1] قلتُ: قد حاول الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٢٢٣ ـ ٢٢٤ أن يدافع عن ابن الصلاح والنووي في هذا التعبير، فقال:

«اعترض عليه ـ أي على ابن الصلاح ـ بأن هذه دعوى لا تصح، وكيف يتخيل شخص أنه يمكنه أن يحمد الله حمداً يبلغ منتهى التمام، والفرض أن الخلق كلهم لو اجتمع حمدُهم لم يبلغ بعض ما يستحقه تعالى من الحمد فضلاً عن تمامه، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا أحصي ثناء عليك»، مع ما صحّ عنه في حديث الشفاعة: «أن الله يفتح عليه بمحامد لم يسبق إليها».

والجواب: أن المصنف لم يدَّعِ أن الحمد الصادر منه بلغ ذلك، وإنما أخبر أن الحمد الذي يجب لله هذه صفته، وكأنه أراد أنّ الله مستحق لتمام الحمد، وهذا بيِّن من سياق كلامه.

ومن هذا قول الشيخ محيي الدين في خطبة «المنهاج» وغيره: (أحمده أبلغ حمدٍ وأكمله)، فمراده بذلك أنسب إلى ذاته المقدسة أبلغ المحامد. وليس مراده أن حمدي أبلغ حمد، وقد قال الأصحاب: «إنَّ أجلَّ المحامد أن يقول المرء: (الحمد لله حمداً يوافي نِعَمه ويكافِىء مزيده)». انتهى.

ولكن الشيخ أبو غدة لم يَرُقه هذا التأويل، فتعقبه بقوله: «قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٤: ١٧١ من كتاب الأيمان: «وقال النووي في «الروضة»: ما لهذه المسألة دليل معتمد ... وهذا خبر معضل». انتهى كلام الحافظ ابن حجر، وقد تَمَحَّل في تفسير المراد بهذه الصيغة في فاتحة كتابه «الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح»، وأقرّ الشافعية عليها!».

« (يقول) الألباني في كُتبه مراراً وتكراراً: (العصمة لله وحده)، ومنها قوله في المقدمة على « شرح العقيدة الطحاوية » نفسِها ص ٢٧: (إن العصمة للهِ وحده)، ومنها قوله في « الأحاديث الصحيحة » ٤: ٤٢٩ ..، ومنها قوله في « الأحاديث الضعيفة » ١: ١٥٢ ..، ومنها قوله في مقدمته لكتاب « رياض الصالحين » للإمام النووي في الصفحة (س) مرتين ..، فكيف يقول هذا ويكرّره مراراً؟ ومَن قُدوتُه في وصف الله تعالى بهذا التعبير الخطير؟!

قال الشيخ: فمَن الذي يَعصم الله تعالى؟ وممّ يُعصَم سبحانه؟ وما الذي كان يمكن أن يقع منه سبحانه حتى عُصِم منه؟ ثم مقتضى قوله هذا أيضاً نفيُ العصمة جزماً عن الأنبياء والرسل الكرام ـ ومنهم النبي محمد ـ عليهم الصلاة والسلام، فهل هو قاصدٌ قائلٌ بذلك؟! أم لا يدري مدلول الألفاظ حتى في أشد المباحث خطورةً؟! ولو وقع هذا التعبير أو ذاك ـ أي الذي مرّ ذكره في كلامه السابق هناك ـ من أحد مخالفيه، لكان حكمه عليه بما يُشبه التكفير أو ما يدانيه، نسأل الله العافية ».

## المبحث الرابع
## بعض إفاداته الفقهية

### ١ ـ إضافة «سيدنا» في صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

قال محمد معاوية سعدي عفا الله تعالى عنه: إن هذا البحث مما تَعرَّض له الشيخ أبو غدة في صفحات (الاستدراك) من أواخر بعض كتبه، على ما أذكره بالجزم، ولكني لم أهتد إليه عند كتابة هذه السطور، فإنا لله وإنا إليه راجعون[١].

### ٢ ـ مشروعية الذكر جهراً منفرداً وجماعة

قال الشيخ أبو غدة في آخر كتاب: «رسالة المسترشدين» ص ٢٥٣:

«ذهب بعضُ العلماء إلى منع الجهر بالذكر منفرداً أو جماعةً، ولكن الحق جوازه، كما حققه الإمام المحقق عبد الحي اللكنوي في كتاب خاص سمّاه:

---

[١] وقد دلَّني بعض الأحبة على ما قاله الشوكاني في «نيل الأوطار» ٢: ٣٢٩، عن هذه المسألة، فقال ـ الشوكاني ـ: «قال الأَسنوي: قد اشتهر زيادة «سيدنا» قبل «محمد» عند أكثر المصلِّين، وفي كون ذلك أفضلَ نظرٌ.اَهـ. وقد رُوي عن ابن عبد السلام أنه جعلَه من باب سلوك الأدب، وهو مبنيّ على أنَّ سلوكَ طريق الأدب أحبُّ من الامتثال. ويؤيده حديثُ أبي بكر ﷺ حين أمَرَه صلى الله عليه وآله وسلم أن يَثبُت مكانَه، فلم يَمتثل، وقال: ما كان لابن أبي قحافة أن يَتقدم بين يدَي رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم. وكذلك امتناعُ عليّ ﷺ عن مَحْو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحيفة في صُلح الحديبية؛ بعد أن أمره بذلك، وقال: لا أمْحُو اسمك أبداً. وكِلا الحديثين في «الصحيح».

فتقريرُه صلى الله عليه وسلم لهما على الامتناع من امتثال الأمر تأدُّباً مُشعِرٌ بأَوْلَوِيَّته».

« سباحة الفكر في الجهر بالذكر »، وقد استوفى فيه أدلة المانعين والجواب عنها، ثم أورد للمجيزين الأدلة الناطقة على جوازه، فبلغت ٤٨ دليلاً، بل بعضها شاهد باستحبابه، كما أشار إليه هناك، واستوفى أيضاً بيان المواطن التي يُطلب الجهر فيها، أو يُكره، وشروطه وآدابه وما إلى ذلك، على وجه لا تراه عند غيره.

... ثم رأيت إيرادَ طَرَفٍ هنا مِن أدلة المجيزين للذكر جهراً، وجماعةً، التي ساقها الإمام اللكنوي في كتابه « سباحة الفكر »، ليقف عليه مَن لا يتيسّر له الوقوف على ذلك الكتاب ... فأورَده موجزاً وملخصاً.

وقال في مقدمة كتاب « سباحة الفكر » ص ٨ ـ ٩ باحثاً عن المسألة:

« ... فسَاحَةُ ذكرِ الله تعالى واسعةٌ، تَشمل جوانب الحياة كلَّها، ويتغلغل الذكرُ في أعمال الإنسان ونُطقِه وسكوتِه، وسرِّه وجهرِه، على انفراد أو بجماعة، وكل ذلك مشروع بشروطه وآدابه.

وقد ذهب بعض العلماء إلى منع الجهر بالذكر منفرداً أو بجماعة، ولكن الحق جوازه ومشروعيته بشروطه، كما حقّقه اللكنوي في هذه الرسالة، والإمام السيوطي قبله، رحمهما الله تعالى وجزاهما عن العلم والإسلام والمسلمين خيراً.

وما كتباه وحقّقاه إنما هو في الذكر المشروع، أما الذكر الذي يقوم به بعضُ الناس بحركات موزونة مرتبة، وترنيمات متصنَّعة مُطرِبة، وقَفْز ووَثْبٍ، ونَطٍّ وجَذْبٍ، وانحناءٍ للأمام ورَفع، والْتفاتٍ عنيفٍ ودَفعٍ، فهو الذكر الممنوع، والفِطَرُ السليمة تَنبُو عنه، والقلبُ الخاشع يَتبرأ منه، لو خَشع قلبُ هذا لَخشعت جوارِحُه، كما قالَه التابعي الجليل سعيد بن المسيب رضي الله عنه ... ».

**٣ ـ مشروعية الدعاء بعد الصلوات المكتوبة**

نَقل الشيخ أبو غدة في «ثلاث رسائل في استحباب الدعاء» ص ٦٦ عن «زاد المعاد» ١: ١٣٦ للعلامة ابن القيم، قولَه: «... لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يُستحبّ لِمَن أتى بها: أن يُصلِّي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن يَفرُغ منها، ويدعو بما شاء، ويكون دعاؤه عَقِبَ هذه العبادة الثانية، وهي الذكر، لا لكونه دُبُرَ المكتوبة، فإنّ كلَّ مَن ذكرَ اللهَ وحَمِدَه وأثنى عليه، وصلّى على رسوله صلى الله عليه وسلم استُحِبَّ له الدعاء عقيب ذلك، كما في حديث فَضالة بن عبيد: «إذا صلّى أحدُكم فليَبدأ بحمد الله والثناء عليه، ثم لِيُصلِّ على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ليَدْعُ بما شاء». قال الترمذي: حديث صحيح». انتهى كلام ابن القيم.

ثم علّق عليه الشيخ بقوله: «وهذا مما يُستَغرب عن ابن القيم رحمه الله تعالى، يُصرِّح باستحباب الدعاء عقيب الذكر والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله وسلم، مع عدم ورود نص يُصرِّح باستحباب ذلك على الخصوص فيما علمتُه، ويُنكِر استحباب الدعاء بعد الصلاة مع ورود أحاديث كثيرةٍ في ذلك قولية وفعلية ...». وانظر تمام كلامه، فإنه في غاية النفاسة.

وحديث فضالة بن عبيد الذي ذكره هنا واردٌ في تعليم أدب الدعاء في داخل الصلاة، وهذا نص الحديث بتمامه نقلاً عن «جامع الترمذي» ٥: ١٨٠ في كتاب الدعوات (الباب ٦٦): عن فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه يقول: «سمع النبيُّ صلّى الله عليه وسلم رجلاً يَدعو في صلاته، فلم يُصلِّ على النبي صلى الله عليه وسلّم، فقال النبي صلى الله عليه وسلّم: «عَجِلَ هذا»، ثم دعاه فقال له أو لغيره: «إذا صلّى أحدُكم فليَبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم لِيُصلِّ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ثم ليَدْعُ بعدُ بما شاءَ». ـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ـ.

وفي حديث فضالة أيضاً، من طريق آخر عند الترمذي (٣٤٧٦): «عَجِلْتَ أيها المصلِّي، إذا صلَّيتَ فقعدتَّ فاحمَدِ اللهَ بما هو أهلُه، وصلِّ عليَّ، ثم ادْعُه».

وقوله: (فقعدت) أي في الجلسة الأخيرة، والمراد بالحمد هنا هو التشهد، كما لا يخفى، وبوَّب النسائي ٣: ٤٤ في كتاب السهو على الحديث المذكور (باب التحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة).

ولو حُمِل حديث فَضالة هذا على الدعاء بعد الصلاة، فهذا دليل آخر لمشروعية الدعاء بعد الصلوات، وأما بدء الدعاء بالحمد والثناء فهذا من آداب دعاء المسألة عامةً، سواء أكان بعد الصلوات أو في أوقات أخرى.

وعلى كلّ فليس في حديث فضالة ما يؤيد ابنَ القيم لا في نفي استحباب الدعاء بعد الصلوات، ولا في إثبات استحباب الدعاء بعد الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، مطلقاً. فافهم ذلك، والله يرعاك». انتهى.

وقال العلامة ابن القيم أيضاً في «زاد المعاد» ١: ١٦١: «(دُبُر الصلاة) يحتمل قبلَ السلام وبعدَه، وكان شيخُنا - يعني ابن تيمية - يُرَجِّح أن يكون قبل السلام، فراجعتُه، فقال: "دُبُر كلِّ شيء منه، كدُبُر الحيوان"». انتهى. فعلّق عليه الشيخ أبو غدة - في «ثلاث رسائل في الدعاء» ص ٧١ - بقوله:

«كذا قال الشيخ ابن تيمية، وقد نقل عنه ابن القيم في «زاد المعاد» ١: ١٦١ - أيضاً - قائلاً: "بلغني عن شيخِنا أبي العباس ابن تيمية قَدَّسَ الله رُوحَه أنه قال: ما تركتُ آيةَ الكرسي عَقِيب كل صلاة". أي: عملاً بحديث أبي أمامة مرفوعاً: «مَن قرأ آيةَ الكرسي في دُبُر كُلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ لم يَمنَعه مِن دخول الجنةِ إلا الموتُ». قال الشيخ أبو غدة: فانظر كيف حَمَلَ الشيخ ابنُ تيمية لفظ (دُبرَ كلِّ صلاةٍ) على معنى: عقيب كل صلاة!!. انتهى.

## ٤ ـ مشروعية رفع اليدين في الدعاء

قال الشيخ أبو غدة في « ثلاث رسائل في الدعاء » ص ٥٥ بمناسبةٍ:

« تحرير المقام أن يقال: دعاءُ سؤال الحاجات من الله تعالى يُستحبُّ فيه رفع اليدين مطلقاً من غير استثناء، ولا تقييد بوقتٍ دون وقتٍ، لحديث مالك ابن يسار السَّكُوني الآتي برقم ١٣ ص ٧٥[١]، وحديثِ أبي بكرة الثقفي الآتي تعليقاً على الحديث ١٣ ص ٧٥[٢]، وحديثِ سلمان الآتي برقم ٩ و١٠ و١١ ص ٧٣ ـ ٧٤[٣]، وغيرها.

وأما الأدعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيُستحب رفعُ اليدين فيها فيما ورد فيه رفعُ اليدين عنه صلى الله عليه وسلم بخصوصه، كدعاء القنوت في الصلاة[٤]، ودعاء الاستسقاء، والدعاء على الصفاء، والدعاء عند رمي الجمرات، والدعاء في عرفة، وغير ذلك.

وأما الأدعية المأثورة في الأوقات المتكررة كأدعية النبي صلى الله عليه وسلم صباحاً ومساءً، وعند طلوع الشمس، ووقت النوم والاستيقاظ منه، وقبل

---

[١] ولفظه: « إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها »، أخرجه أبوداود ٢: ١٠٤ في كتاب الصلاة (باب الدعاء)، وإسناده حسن.

[٢] ولفظه: « سلوا الله ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها »، قال الهيثمي ١٠: ١٦٩: « رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير عمار بن خالد الواسطي، وهو ثقة ».

[٣] حديث سلمان أخرجه أبو داود (١٤٩٠) والترمذي (٣٥٥٦) وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٨٧٦) والحاكم (١: ٤٩٧)، ولفظ الترمذي: « إن الله حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَستحيِي إذا رَفعَ الرجلُ إليه يَديه أن يَرُدَّهُما صِفراً خائِبتَين ».

[٤] قلتُ: والرفع عند القنوت في الصلاة لا يُفتى به عند الحنفية، إلا أنها رواية عن أبي يوسف. انظر: « بدائع الصنائع » ٢: ٢٨١، و« فتح القدير » ٢: ٣٦٥.

الأكل وبعد الفراغ منه، وما إلى ذلك، فلا يُحكم باستحباب رفع اليدين في خصوص تلك الأدعية، بل يَبقى الأمر فيه على الإباحة المطلقة ما لم يَمنع منه مانع، أو يَرِد في عدم مشروعية الرفع فيها دليل خاص.

وأما الأذكار فلا يُشرع فيها رفع اليدين مطلقاً، كما هو ظاهر، وسواء في ذلك الأذكار المأثورة في الأوقات المتكررة أم غيرها».

**٥ ـ "خطبة الحاجة" ليست سنة في مستهلّ الكتب والمؤلفات**

ادّعى الشيخ ناصر الدين الألباني[١] أن الخطبة المسماة بخطبة الحاجة[٢] سنةٌ لافتتاح جميع الخطب، سواء كانت خطبة نكاح، أو خطبة جمعة، أو غيرها،

---

[١] في رسالة له سماها: «خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعلِّمها أصحابَه». طُبعت أول مرة ١٣٧٣، ثم طُبعت غير مرة.

وقد اغترّ بدعواه هذه وافتتن بها غيرُ واحد من المتسلِّفين، فلذا ترى كثيراً من الكتب التي تُطبع حديثاً يستهلّها مؤلفوها أو المقدِّمون لها بخطبة الحاجة ظناً منهم أنها سنة واردة في التأليف والتصنيف!!.

[٢] أي: التي أخرجها أبو داود (٢١٢٠)، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (١٤٠٤)، وابن ماجه (١٨٩٢)، وأحمد ١: ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٣٢، وأبو داود الطيالسي (٣٣٦) وغيرهم بأسانيد مختلفة بين الرفع والوقف، وألفاظ شتى مآلها واحد.

ونصّها عند أبي داود: «عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره ....، قال: علَّمَنا رسول الله صلّى الله عليه وسلم خطبةَ الحاجة:

«إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، يا أيها الذين آمنوا ﴿اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ إن الله كان عليكم رقيباً﴾ [النساء: ١]، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يا أيها الذين آمنوا

فليست خاصةً بالنكاح كما قد يُظَن، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود التصريح بذلك، وزعم أن السلفَ كانوا يفتتحون كُتُبَهم بهذه الخطبة! وجهَّل الأئمة المحدثين والفقهاء وغيرهم في تركهم افتتاحَ مؤلَّفاتهم ومصنَّفاتهم بهذه الخطبة!!.

فنهض المحدث الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بنقض دعواه، وإثباتِ أن خطبة الحاجة لا يُسنّ افتتاح الكتب والمؤلَّفات بها، على الخصوص، وإنما تُستهلّ بها الخطب القولية الهامّة، على تفصيل في ذلك.

وألّف رسالةً حول الموضوع، وسمّاها: «خطبة الحاجة ليست سنةً في مستهل الكتب والمؤلفات»، وحقّق فيها أن موارد خطبة الحاجة في الروايات الحديثية تنحصر فيما يلي:

١ ـ هذه الخطبة مقررة معروفة عندهم أنها مستهل خطبة النكاح، وعلى هذا جرى الأئمة المحدثون الذين صنَّفوا الأحاديث على الأبواب، فقد أخرجوا هذه الخطبة في كتاب النكاح، منهم عبد الرزاق في «المصنف»، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، والدارمي، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، في «سننهم»، وابن الجارود في «المنتقى»، وأبو عوانة في «المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم»، وابن السني في «عمل اليوم والليلة»، والحاكم في «المستدرك»، والبيهقي في «السنن الكبرى»، والبغوي في «شرح السنة».

---

اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً﴾، ﴿يُصلِح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] ».

وفي «مسند» الطيالسي: قال شعبة: قلتُ لأبي إسحاق: هذه في خطبة النكاح أو في غيرها؟ قال: في كل حاجة. انتهى.

وذكرها في كتاب النكاح أيضاً الخطيب التبريزي في « مشكاة المصابيح »، والمَجْد ابن تيمية في « منتقى الأخبار »، وشيخ الإسلام ابن تيمية في « الكلم الطيب »، وابن دقيق العيد في « الإلمام بأحاديث الأحكام »، وشمس ابن عبد الهادي في « المحرَّر في الحديث في بيان الأحكام الشرعية »، والهيثمي في « مجمع الزوائد »، وابن حجر في « بلوغ المرام »، وغيرهم.

٢ ـ وأخرج بعضُ الأئمة هذه الخطبة في كتاب الجمعة أيضاً، مثل الإمام النسائي في « المجتبى »، ثم أخرجها في كتاب النكاح ...، وفي « السنن الكبرى » من حديث جابر بسياق آخر، ومسلم من حديث جابر وابن عباس، وأبو داود من حديث ابن مسعود، والبيهقي من حديث الزهري مرسلاً، ومن حديث نُبَيط ابن شَرِيط، كلهم بدون الآيات الثلاث، إلا النسائي في « المجتبى »[1].

قال الشيخ: وقد ظهر من هذه الأحاديث ـ حديث جابر وابن عباس ونبيط ـ أن الخطبة المعروفة بخطبة الحاجة المشتملة على الآيات الثلاث، لم تكن سنةً مستمرةً في استهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم خُطَبَه القولية المهمّة، فليس في هذه الأحاديث ذكر قراءة تلك الآيات كلها ولا بعضها، بل كان هديُه في استهلال خُطبه القولية الحمدُ والثناءُ مع الشهادتين أو بدونهما ...

... ومن المَلاحِظ هنا أنه لم يذكر واحد من المحدثين ـ فيما أعلمه ـ حديث خطبة الحاجة في كتاب الأدب تحت عنوان « باب خُطبة الكُتب والمراسَلات »، أو

---

[1] ولكنه جوّده في « الكبرى » (١٠٢٥٠)، حيث أخرج عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين: خطبة الصلاة، وخطبة الحاجة، أما خطبة الحاجة: « الحمد لله، نستعينه ونستغفره ... »، فأشار بإيراد الطرق والألفاظ إلى أنها في أكثر الطرق بزيادة الآيات الثلاث عند الحاجة، وأما في الصلاة فبدونها.

« باب الهَدْي في الكتابة »!! وهذا الصنيع المطبَق عليه منهم يدل دلالةً واضحةً على أن هذه الخطبة ليست مستهلَّ الكتب والرسائل.

وأما هَدْيُه العام في كتبه ورسائله ووثائقه فلم يكن الاستهلال بخطبة الحاجة ولا بالشهادتين، وهذه مكاتيبُه صلى الله عليه وسلم ووثائقُه مرويةٌ محفوظة في كتب التواريخ والسير، ومضبوطة منفردةً في كُتبٍ مستقلةٍ كثيرٌ منها مطبوعة متداولة، ولم يُوجد في شيء من تلك المكاتيب والوثائق أنها افتُتحت بخطبة الحاجة المعروفة.

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨: ٢٢٠ في تفسير سورة آل عمران في الباب ٤، تحت حديث أبي سفيان رضي الله عنه في قصة هرقل وكتاب النبي صلى الله عليه وسلم إليه، قال الحافظ:

« فيه استحبابُ تصديرِ الكتبِ ببسم الله الرحمن الرحيم، وإن كان المبعوث إليه كافراً، ويُحمل قوله في حديث أبي هريرة: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » أي بذكر الله، كما جاء في رواية أخرى، .... ثم اللفظ وإن كان عاماً لكن أريد به الخصوص، وهي الأمور التي تحتاج إلى تقدم الخطبة، وأما المراسَلات فلم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك ...، وقد جمعت كتب النبي صلى الله عليه وسلّم إلى الملوك وغيرهم، فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد، بل بالبسملة، وهو يؤيد ما قررته. والله أعلم ».

وقال ابن حجر أيضاً في فاتحة « فتح الباري » ١: ٨: « ... ويؤيده أيضاً وقوعُ كُتبِ رسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى الملوك وكُتبِه في القضايا مفتتحةً بالتسمية، دون حمدلة وغيرها، وهذا يُشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يُحتاج إليه في الخُطب، دون الرسائل والوثائق، فكأنّ المصنف لـمّا لم يفتتح كتابه بخطبةٍ أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم، لينتفعوا بما فيه تعلماً وتعليماً ».

قال الشيخ أبو غدة: وقد تصفحتُ الكتب المؤلفة في مكاتيب النبي صلى الله عليه وسلم، فلم أجد فيها مكتوباً واحداً مفتتحاً بخطبة الحاجة ....، وعلى هذا المنوال جرى عملُ الخلفاء الراشدين وغيرهم من أمراء المؤمنين والصحابة والتابعين ومن بعدهم، فلم يكن من هَديِهم استهلال الكتب والرسائل والوثائق بخطبة الحاجة.

ثم تبعهم الأئمة السلف من المحدثين في تصانيفهم الحديثية، فلم يستهلوها بخطبة الحاجة، بل استهلها كثير منهم بـ« بسم الله الرحمن الرحيم »، واقتصروا عليه، وبعضهم زادوا إليه الحمدَ والثناءَ، بألفاظ مختلفة، وبعضهم الشهادتين، وبعضهم الصلاة والسلام بألفاظ مختلفة أيضاً، وأما خصوص خطبة الحاجة التي سبق نصُّها في أول هذا البحث فلم يفتتح بها التأليف أحدٌ من الحفاظ المحدثين في القرون الثلاثة: الثاني والثالث والرابع، فما بعدها فيما وقفت عليه؛ إلا الإمام الطحاوي ـ المتوفى سنة ٣٢١ ـ في كتابه « مشكل الآثار » دون سائر كتبه، وسيأتي الكلامُ على ذلك إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مفتتح « فتح الباري » مستنكراً قول من قال: إن الإمام البخاري افتتح كتابَه بخطبة فيها حمد وشهادة، فحَذَفها بعضُ من روى عنه الكتاب، قال الحافظ منكِراً على قائل هذا القول:

« وكأنَّ قائلَ هذا ما رأى تصانيفَ الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره، كمالك في « الموطأ »، وعبد الرزاق في « المصنف »، وأحمد في « المسند »، وأبي داود في « السنن »، إلى ما لا يُحصى ممن لم يُقدِّم في ابتداء تصنيفه خطبةً، ولم يَزد على التسمية، وهم الأكثر. والقليل منهم مَن افتتح كتابَه بخطبة ـ أي بالحمدِ والثناء والصلاة والسلام، دون خطبة الحاجة المعروفة، كما هو مشاهَدٌ، وسيأتي بيانُ ذلك ـ أفيُقال في كلّ مَن هؤلاء: إن الرواة عنه حَذَفوا ذلك؟! كلاّ، بل

يُحمَل ذلك مِن صنيعهم على أنهم[1] رأوا ذلك مختصّاً بالخُطب دون الكتب ».

ثم أورد الشيخ إكمالاً للمقام أسماء جماهير من الكتب، من تصانيف وتآليف الحفاظ الجهابذة وغيرهم من الأئمة المحدثين، لم يستهلّها مؤلفوها بخطبة الحاجة المعروفة، قائلاً:

« ... أقتصرُ هنا على ذكر الكُتُب المطبوعة، وأسوق هذه الأسماءَ نماذج تدلّ على على غيرها، وليس الغرض هنا الاستيعاب والاستقصاء، بل لا سبيل إلى ذلك، فإن ترك افتتاح المؤلفات بخطبة الحاجة عملُ عامة المحدثين وغيرهم من أهل العلم، فأقتصر هنا على ذكر أغلب الكتب المعروفة المتداولة: ... فذكر أكثر من ٣٠٠ كتاب للحفاظ النقاد والأئمة المحدثين من غير استقصاء، ولم يفتتح أحد منهم كتابَه ـ على تمادي القرون كلِّها ـ بخطبة الحاجة المعروفة، لأنهم ما رأوا الافتتاح بخصوص هذه الخطبة سنة التأليف والتصنيف، بل رأوا هذه الخطبة مستهلّ الخُطب القولية الهامّة ـ على تفصيل سبقَ ذكرُه ـ لأدلّة تقدم بيانُها.

... ومن الغريب أن الألباني يدَّعي على السلف الصالح عامةً أنهم كانوا يفتتحون كُتُبهم بخطبة الحاجة، ثم لم يسرد إلا اسم أبي جعفر الطحاوي ـ المولود سنة ٢٢٩، والمتوفى سنة ٣٢١ ـ، واسم ابن تيمية ـ المولود سنة ٦٦١، والمتوفى سنة ٧٢٨ ـ، فالطحاوي من رجال القرن الرابع، وابن تيمية من رجال القرن الثامن، وكل منهما جاء بعد انقراض عهد السلف القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية،

---

[1] قلت: هٰهنا اختصار، أو سقط، فقد جاء في « فتح الباري » هكذا: « ... على أنهم حَمِدُوا لفظاً، ويؤيده ما رواه الخطيب في « الجامع » عن أحمد أنه كان يتلفّظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلّم إذا كتب الحديثَ، ولا يكتبها، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره، أو يُحمَل على أنهم رأوا ... ».

فأين ما ادعاه الألباني من أن السلف كانوا يفتتحون كُتُبهم بهذه الخطبة؟!

وغايةُ ما في الباب أن الإمام الطحاوي ابتدأ كتابَه «شرح مشكل الآثار» بهذه الخطبة، ولم يَبدأ بها كتبه السابقة على «شرح مشكل الآثار» ولا اللاحقة به، فلو أنه يرى هذه الخطبة سنة التأليف لَمَا أعرض عنها في مؤلفاته الأخرى الكثيرة، وهذا واضح جداً.

وكذلك الشيخ ابن تيمية لم يفتتح جُلَّ تآليفه الكبار والصغار بهذه الخطبة، فدونك كُتُبَه الكبيرة المطوَّلة: «الاستقامة» و«منهاج السنة النبوية» ....، وجُلُّ رسائله المندمجة في «الفتاوى الكبرى»، ومجموع الفتاوى البالغ ٣٥ مجلداً، لم يفتتح شيء منها بهذه الخطبة، فترك الافتتاح بها أكثر عمله.

ظهر بما تقدم من الروايات والنصوص والعمل المتوارث أن خطبة الحاجة المعروفة ليست سنة استهلال الكتب والرسائل، على الرغم من إصرار الألباني على ذلك وتجهيله علماءَ السلف والخلف قاطبةً في تركهم افتتاح مصنفاتهم بهذه الخطبة، وعلى الرغم مِن متابعة بعض الناشئين المغترين للألباني في ذلك. انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مختصراً وملخصاً.

**٦ ـ تعدية الأمراض**

علّق الشيخ في كتاب «المصنوع» للقاري، ص ٤٧، على حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا عَدْوى، ولا طِيَرَة، ولا هَامَة، ولا صَفَرَ، وفِرَّ من المجذومِ كما تَفِرُّ من الأسَد»، الذي أخرجه البخاري (٥٧٠٧) بلفظه، ومسلم (٢٢٢٠) مختصراً.

فقال: «معنى هذا الحديث الشريف عندي: (لا عَدوى) أي: لا يُعْدِ بعضُكم بعضاً، أي لِيمتنع صاحبُ المرض المُعدِي عن مخالَطة الأصحاء، خشيةَ

أن يُعدِيَهم بتقدير الله تعالى، ولفظة (لا) هنا للنهي، كقوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ في الحَجِّ﴾. أي فلا يَرفُثْ ولا يفسُقْ ولا يُجادِل في أثناء قيامه بالحج.

وكذلك لفظةُ (لا) ناهية فيما يأتي من قوله صلى الله عليه وسلّم: (ولا طِيَرة)، أي لا تتطَيَّروا وتَتَشاءَمُوا بالطَّير، وقد كانت العربُ في الجاهلية تتشاءَمُ به، فيصدّهم عن مقاصدهم. و(لا هامَة) أي لا تتشاءموا بالهامة، وهي البُومَة، أو ما كانت العربُ تزعُمه: أن القتيلَ إذا لم يؤخذ بثأره تصير روحه هامةً، فما تزال تقول: (اسقوني) حتى يؤخذ له بالثأر، فنهاهم الإسلام عن هذا الاعتقاد الباطل كلِّه.

و(لا صَفرَ) أي لا تتشاءموا بشهر صفر، إذ كان عليهم ثقيلَ الوطأة جداً ....، فالوقت مِن حيث هو وقتٌ لا يقتضي شؤماً ولا ضرراً على الإنسان، وإنما الشؤم أي الضرر يأتي مما يصنعه الإنسان من السوء في ذلك الوقت، فالسَّيِّءُ بصُنعِه السوءَ: شؤمٌ على الزمان والوقت، لا العكس ....

وقولُه صلى الله عليه وسلّم: (وفِرَّ من المجذوم كما تَفِرُّ من الأسد) هو مِن تمام الحديث نفسِه، وليس هو حديثاً آخر، كما يزعمه بعضُ العلماءِ، فيكون الحديث مرتبطاً أوّله بآخره تمام الارتباط. فالرسول الكريم الحكيم صلى الله عليه وسلم نَهَى المريضَ صاحبَ المَرَضِ المُعْدِي أن يختلِط بالناس، لئلا يُعدِيَهم فيُؤذيهم بتقدير الله تعالى، كما أمر الصحيحَ أن يتجَنَّب أسبابَ المرضِ والأذى بالعدوى، فيَقِي نفسَه منها بتقدير الله تعالى.

وهذا المعنى موافق تمام الموافقة للحديث الذي رواه البخاري (٥٧٧١) ومسلم (٢٢٢١)، واللفظ للبخاري: عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يُورِدَنَّ مُمرِضٌ على مُصِحّ». ففيه نَهيُ

الرسول صلى الله عليه وسلم صاحبَ الإبل المريضة أن يُوردها على الإبل الصحيحة، وما ذلك إلا للعَدْوَى بتقدير الله تعالى[1].

فالإسلام يُقرِّر ثبوتَ العَدوى في الحِسِّيَّات، بل في المعنويات أيضاً، قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلّم: « الرجلُ على دين خليله، فليَنظر أحدُكم مَن يخالِلُ ». رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أبو داود (٤٨٣٥)، والترمذي (٢٣٧٨)، وقال صلى الله عليه وسلم: « لا تُصاحِب إلا مؤمناً، ولا يأكلْ طعامَك إلا تقيٌّ ». رواه عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، أحمدُ ٣: ٣٨، وأبو داود (٤٨٣٤)، والترمذي (٢٣٩٥)، وابن حبان (٥٥٤)، والحاكم ٤: ١٢٨. وقال صلى الله عليه وسلّم: « كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدَانِه أو يُنصِّرَانِه أو يُمَجِّسانِه ». رواه البخاري (١٣٥٨) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٦٥٨). أي يجعلانه يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً بمخالطته لهم ». انتهى.

---

[1] قلتُ: والمشهور في شرحه أن معنى « لا عدوى »: "لا يُعدِي شيء بطبعه"، نفياً لِمَا كان أهلُ الجاهلية يعتقدون أن بعض الأمراض تُعدي بطبعها من غير إضافةٍ إلى الله، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادَهم ذلك.

وأما قولُه صلى الله عليه وسلم في آخِر الحديث: « وفِرَّ من المجذوم كما تَفِرُّ من الأسد »، فالظاهر أنه أنكَر في أوّل الحديث ما كانوا يَزعمون من التأثير الذاتي لبعض الأمراض، وأشار في آخره إلى كون بعض الأمراض متعدياً؛ لكن ليس بالذات، بل بإرادة الله تعالى وإنشائه.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخَر: « لا يُورِدَنَّ مُمرِضٌ على مُصِحّ »، فلِخَشْية الوقوع في اعتقاد العدوى، أو لِخَشْية تأثير الأوهام، كما بسط ذلك الحافظ في « الفتح » (٥٧٠٧) و(٥٧٧١)، وغيرُه من العلماء.

فالحاصل أن التفسير المشهور لقوله: « لا عدوى »: إبطالُ ما كان يعتقده أهل الجاهلية من تعدية الأمراض بنفسها، كما حقق ذلك العلماء، لا إثبات تعدية الأمراض، كما جنح إليه الشيخ. والله تعالى أعلم. وانظر أيضاً باب « مختلف الحديث » في « التدريب » وغيره.

**٧ ـ هل (كِيْس الكاوُتْشُوك) يَمنع الحمل باتّاً؟**

قال الشيخ في أثناء ردِّه على الشيخ الألباني رحمهما الله تعالى في مقدمته لكتاب «جواب الحافظ المنذري» ص ١٧:

«(يقول) الألباني ـ وهو محدِّث ـ: «(بأن كِيْس الكاوُتْشُوك يَمنع الحمل باتّاً)، وعلّق ذلك على قول الرسول الصادق المصدوق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم: «ليست نفسٌ مخلوقةٌ إلا اللهُ خالِقُها»[1]، وقولِه عليه الصلاة والسلام: «ما مِن نَسَمة كائنةٍ إلى يوم القيامة إلا هي كائنة»[2]. وهذه عبارته في كتابه «آداب الزفاف في السنة المطهّرة» ص ٥٥ ـ ٥٧ ... فذكَرَها بطولها التي فيها قولُه هذا:

«قلت: وهذه الإشارة ـ أي التي في الحديث ـ إنما هي بالنظر إلى العَزْل المعروف يومئذ، وأما في هذا العصر فقد وجدت وسائل يستطيع الرجل بها أن يمنع الماء عن زوجته منعاً باتّاً، مثل كِيْس الكاوتشوك الذي يوضع على العضو عند الجماع، ونحوِه، فلا يرِد عليه حينئذ هذا الحديث وما في معناه». انتهى.

قال الشيخ أبو غدة: وهذا الذي قاله مِن منع (الكِيس) المنعَ عن زوجته منعاً باتّاً، يُعارِض صريحَ قول النبي الكريم صلى الله عليه وسلّم ـ الذي نقله هو ـ: «ليست نفسٌ مخلوقةٌ إلا اللهُ خالِقُها»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما مِن نَسَمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة»، نعم يعارض قولُه هذين الحديثين الصحيحين كلَّ المعارضة!!.

كما يُعارض الرواياتِ الأخرى الصحيحة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم أيضاً: ١٠: ١٠ بشرح الإمام النووي: «... فقال صلى

---

[1] رواه البخاري (٧٤٠٩) ومسلم (١٤٣٨).

[2] رواه البخاري (٢٥٤٢)، و(٤١٣٩) و(٥٢١٠)، ومسلم (١٤٣٨).

الله عليه وسلم: « لا عليكم أن لا تفعلوا، ما كتب الله خلْقَ نَسَمةٍ هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون »، وفي رواية ثانية عند مسلم ١٠: ١١: « لا عليكم أن لا تفعلوا، فإنما هو القَدَر »[١].

وفي رواية عند البخاري ١٣: ٣٩١ بشرح « فتح الباري » في كتاب التوحيد، (باب قوله: هو الله الخالق البارىء المصوِّر): « ... فقال: ما عليكم أن لا تفعلوا، فإنَّ اللهَ كتب مَن هو خالقٌ إلى يوم القيامة، وليست نفس منفوسة إلا الله خالقها ».

وعند الإمام أحمد في « المسند » ٣: ٢٦، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في العَزْل: « اصنعوا ما بدا لكم، فإن قدَّر الله شيئاً كان ».

وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٩: ٣٠٧: « ... فأشار إلى أنه لم يُصرِّح لهم بالنهي، وإنما أشار إلى أن الأولى ترك ذلك، لأن العَزل إنما كان خشيةَ حصول الولد، فلا فائدة في ذلك، لأن الله إن كان قدَّر خلق الولدِ لم يمنع العزلُ ذلك،

فقد يسبق الماءُ ولا يشعر العازل، فيحصل العُلوق ويلحقه الولد، ولا رادّ لِما قضى الله.

... وقد أخرج أحمد ـ ٣: ١٤٠ ـ، والبزار ـ (٧٣٤١) ـ، وصححه ابن حبان[٢] من حديث أنس أن رجلاً سأل عن العزل، فقال النبي صلى الله عليه وسلّم: « لو

---

[١] علّق عليه الشيخ بقوله: « قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » ١٠: ١٠، شارحاً قوله صلى الله عليه وسلم: (لا عليكم ...): قال النووي: « معناه: ما عليكم ضرر في ترك العزل، لأن كلَّ نفس قدّر الله تعالى خلْقها لا بدّ أن يخلُقها، سواء عزلتُم أم لا، وما لم يُقدِّر خلْقَها لا يقع، سواء عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزلكم، فإنه إن كان الله تعالى قدَّرَ خلْقها سبقَكم الماء، فلا ينفعُ حِرصُكم في منع الخلق ».

[٢] قلت: لم أجده في « صحيحه » من حديث أنس، وقد أخرجه في « الثقات » طبقة أتباع

أنّ المـاء الذي يكون منه الولد أهرقتَه على صخرةٍ لأخرَج الله منها ولداً »، وله شاهدان: في « الكبير »[١] للطبراني عن ابن عباس، وفي « الأوسط »[٢] له عن ابن مسعود » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

فبعدَ هذه الأحاديث الصريحة الصحيحة، الناطقة الصادقة، هل يسع إنساناً يشتغل بالحديث الشريف أن يقول في مواجَهة هذه الأحاديث بكل ارتياح وانشراح ما قاله الألباني ...؟. انتهى كلام الشيخ بتلخيص وبتصرف يسير.

**٨ ـ حكم (الاسبرتو) عند الفقهاء**

٢ ـ نقل الشيخ في تعليقه على كتاب « المصنوع » للعلامة علي القاري ص ٢٥٨، عن العلامة الحصكفي، رحمهم الله، أنه قال في « الدر المختار » ١ : ٢١٣: « وفي باقي الأشربة المسكِرة ـ غير الخمر ـ ثلاث روايات: التغليظ، والتخفيف، والطهارة. ورجّح في « البَحر » التغليظ، ورجح في « النهر » التخفيف. انتهى. وكان العلامة أحمد الزَّرقا شيخ شيوخنا في حلب يعتمد رواية الطهارة ويُفتي بها. وكان شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى يقول: المسكر غير الخمر ـ كالاسبرتو ـ يجوز استعماله، ويحرم شربه، ويذكر أن هذا مذهب الإمام أبي حنيفة.

قال أبو غدة: ولا يَخفى أن فتوى هذين الشيخين الجليلين فيها يُسرٌ وسماحة للناس، لشيوع استعمال هذه المادة الهامّة (الاسبرتو) في كثير من مرافق

---

التابعين ٤ : (٤٧١٠) في ترجمة (مبارك أبو عمرو الخياط) ساكتاً عنه! وأما في « الصحيح » فقد أخرجه (٤١٩٤) من حديث جابر مثله، وإسناده صحيح. والله تعالى أعلم.

[١] قلت: لعله عكسَ ذلك، فإن الحديث في « الأوسط » (٦٨٨٠).

[٢] قلت: لعله عكسَ ذلك، فإن الحديث في « الكبير » (٩٦٦٤) موقوفاً على ابن مسعود.

الحياة اليوم. ولا ريب أن التنزّه عن استعمالها لمن استطاعه أولى، لِما فيها من اختلاف العلماء في طهارتها، والله أعلم.

**٩ ـ الإحداد على من يموت من الملوك أو الزعماء أو الكبراء؟**

قال الشيخ في «الرفع والتكميل» ص ٣٨ تعليقاً: «لَقِيتُ في رحلتي إلى الهند وباكستان في العام الماضي سنة ١٣٨٢ حفيدَ صِدِّيق حسن خان: الشيخَ رشيد الحسن حفظه الله تعالى ونفع به، فحدَّثني أنَّ السيد صِدِّيق حسن خان أَمَرَ بإغلاقِ بَلْدة بُهُوْبال ـ التي هو مَلِكها ـ ثلاثة أيام حُزناً على الشيخ أبي الحسنات ـ الإمام عبد الحي اللكنوي ـ! وقال: «(اليوم ماتَ ذوق العلم!) وما كان بيننا من منافسات إنما كان للوقوف على المزيد من العلم والتحقيق». انتهى.

قال الشيخ: «وذَكَّرَني هذا الأمرُ بالتعطيل، عند موت العالم الكبير، بما جاء في «الوَفَيات» للقاضي ابن خَلِّكان ١: ٥، في ترجمة الإمام أبي إسحاق الشيرازي (إبراهيم بن علي) المتوفى سنة ٤٧٦، رحمه الله تعالى، قال ابن خلِّكان:

«ولما مات أبو إسحاق جلسَ أصحابُه للعَزاء في المدرسة النِّظامية في بغداد، وكان أبو إسحاق شيخَها ١٧ سنةً، ولما انقَضى العزاءُ رَتَّبَ مؤيِّد المُلْك ابن نظام الملك أبا سعد المتولِّيَ مكانَه، ولما بلغ الخبرُ نِظامَ الملك كَتبَ بإنكار ذلك، وقال: كان مِن الواجب أن تُغلَق المدرسةُ سنةً لأجْله! وزَرَى ـ أي عاب ـ على مَن تَولَّى موضِعَه، وأمَرَ أن يُدرِّس الشيخ أبو نصر عبد السيد بن الصباغ في مكانه، رحمهم الله تعالى». انتهى.

قال عبد الفتاح: «وهذا التعطيلُ ـ الإحداد ـ الذي نُقِل عن السيد صديق حسن خان فعلُه، لوفاة الإمام اللكنوي، وهذا الإغلاق للمدرسة سنةً لموت شيخِها، الذي أرادَه نِظام المُلك، وهذا الإحدادُ الذي جَرَتْ به عادة الكثير من

الدُّوَل الإسلامية، على مَن يموت من الملوك أو الزعماء أو الكبراء، لمدة ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل ـ وإن كان في صورته تعبيرٌ عن الحزن والأسى في النفوس ـ هو من التشبُّه بغير المسلمين، وانطباعٌ بعاداتهم وتقاليدهم، فهو مخالِفٌ للشريعة المطهَّرة، لا يجوز الوقوع فيه.

وقد مات أعاظِمُ المسلمين في السلَف، من الخليفة أبي بكر رضي الله تعالى، فمَن دونه، فلم يكن لهم إحدادٌ بتعطيل الأعمال والأشغال والدواوين والدوائر، والإضرارِ بمنافع الناس! فذلك زيادة في المعصية والفاجعة لا تهوين لها، نسأل الله السداد والرشاد.

جاء في «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٥: ١٨٤، في ترجمة إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجُويني) المتوفى سنة ٤٧٨ رحمه الله تعالى، ما يلي: «وقد حكى شيخُنا الذهبي في خبر وفاته وحُزن الناس على فقده ـ كَسْرَ المنبرِ ـ أي منبرِ إمام الحرمين ـ والأقلامِ والمحابرِ ـ من الطلبة ـ وأنهم أقاموا على ذلك ـ أي الانقطاع عن الدراسة ـ حولاً. ثم قال: وهذا مِن فعل الجاهلية والأعاجم، لا مِن فعل أهل السنة والاتّباع». انتهى.

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: وقد بيّن القرآنُ الكريمُ طريقةَ أهل السنة والاتّباع في المصائب والبلايا، فقال: ﴿إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا (إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)﴾ [البقرة: ١٥٦].

وبَيَّنَها الحديثُ الشريفُ بهذا النَّمَط: «إنَّ العينَ تَدمَعُ، والقلبَ يَحزَنُ، ولا نَقولُ إلا ما يَرضَى رَبُّنا». [صحيح البخاري: ١٢٤١، وصحيح مسلم: ٢٣١٥].

## المبحث الخامس
## نماذج تخريجاته الحديثية

إنّ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى كان محدِّثاً أصولياً، وأما عملية التخريج فلم يَشتغل بهذه المسؤولية؛ إلا لضرورةٍ تقتضيها، أو حاجةٍ تدعوها، وأذكر هنا بعض نماذج تخريجاته الحديثية:

**١: حديث خطبة الحاجة:**

بَسط الشيخُ في رسالته « خطبة الحاجة ... » ص ١٥ ـ ١٦، في تخريج الحديث الذي أخرجه أبو داود ١: ٣٩٣ باب الرجل يخطب على قوس، من طريق قتادة، عن عبد ربّه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تشهّد قال: « الحمد لله نستعينه ونستغفره ... » الحديث، فقال:

« سكت عنه أبو داود فهو صالح عنده، إلا أن راويه عبد ربه بن أبي يزيد قال فيه ابن المديني: مجهول لم يرو عنه غيرُ قتادة، كما في « تهذيب التهذيب » ٦: ١٣٠، ولكن حكى البخاري في « التاريخ الكبير » ٦: ٧٧ (الترجمة ١٧٦٣) عن علي بن المديني أيضاً: « عرَفه ابن عيينة، قال: وكان يبيع الثياب »، ولم يذكر فيه البخاري جرحاً، ولا ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦: ٤١ (الترجمة ٢١٢)، وذكره ابن حبان في « كتاب الثقات » ٧: ١٥٤، وقال الذهبي عنه في « الميزان » ٢: ٥٤٥: من التابعين.

وقد روى قتادةُ عن عبد ربّه هذا حديثين[1]، أحدهما هذا، والثاني في الصائم يصبح جنباً، رواه الإمام أحمد في «المسند» ٦ : ٣١٢ عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عنه، عن أبي عياض، وعن رَوح، عن سعيد ـ بن أبي عروبة ـ، عن قتادة، عنه، عن أبي عياض، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن عائشة، ورواه من الوجه الثاني النسائيُّ في «السنن الكبرى» ٢ : ١٨٢.

---

[1] قلت: بل روى عنه أكثرَ من حديثين ما بين مرفوع وموقوف:

أما من المرفوع فما أخرجه أبو داود الطيالسي (٤٠٠) ـ ومن طريقه أحمد ١ : ٤٠٢ ـ عن عمران القطان، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم ومحقِّرات الأعمال، إنهن ليجتمعن على الرجل حتى يهلكنه ...» الحديث. قلت: إلا أن يقال: إن هذا الحديث طرف من حديث خطبة الحاجة؟ ولكني لم أقف على من صرح بذلك. والله أعلم.

وما أخرجه أحمد ٦ : ١٢٩ من طريق همام، عن قتادة؛ إما قال: كثير، وإما قال: عبد ربه ـ شكّ همام ـ عن أبي عياض، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلّم صلّى وعليه مِرط من صوفٍ لعائشة؛ عليها بعضُه وعليه بعضه.

وأما من الموقوف فما أخرجه أبو داود صاحب «السنن» (٤٥٥٦) في كتاب الديات من طريق سعيد ـ وهو ابن أبي عروبة ـ، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن عثمان ابن عفان وزيد ابن ثابت رضي الله عنهما: في المغلظة أربعون جَذَعة خَلِفة ... إلخ.

وما أخرجه البيهقي في «السنن» ٨ : ٩٤ من طريق هشام، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه رُفع إليه أعور فقأ عينَ صحيحٍ، فلم يقتصّ منه، وقضى فيه بالدية كاملةً.

وما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٨٤٩) من طريق ابن عليّة، عن سعيد، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إذا سُلّم عليك وأنت في الصلاة، فرُدّ.

قلت: قد أطلت في التخريج لأنه مُعِين في تعيين طبقة أبي عياض، وتعريف حاله.

وقد تصحّف (شعبة) في رواية «المسند» الأولى إلى (سعيد)، وهو على الصواب في «تهذيب الكمال» ١٦: ٤٩٠ نقلاً عن المسند، فليصحح هناك[١].

ورواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة حديثَ عبد ربّه ـ وهو في الأحكام ـ ورواية قتادة عنه تقوِّي أمره[٢]، زِد إلى ذلك سكوتَ البخاري وابن أبي حاتم عن جرحه[٣]، وذِكرَ ابن حبان له في «الثقات».

وأما أبو عياض فصنيعُ المزي في «تهذيب الكمال» ٣٤: ١٦٥ يدل على أنه عمرو بن الأسود، أو مسلم بن نُذير، فإن كان عمرو بن الأسود وهو العنسي الشامي فهو ثقة عابد، توفي في خلافة معاوية، وإن كان مسلم بن نذير فهو صالح، كما في «الكاشف» (٥٤٣٢)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٦٤٩): مقبول، وترجمته في «التهذيب» ١٠: ١٣٩، بل الظاهر أن مسلم بن نذير أبا عياض هو صاحب علي بن أبي طالب الذي نقل فيه ابنُ أبي حاتم ٥: ١٩٧ (٨٦٣) عن أبيه: «لا بأس بحديثه». فهو إذاً أرفع من أن يقال فيه: صالح أو مقبول.

وذهب ابن حجر في «التهذيب» ١٢: ١٩٤ إلى أن أبا عياض هذا غير عمرو بن الأسود ومسلم بن نذير، وأنه مدني لا يعرف، قال: لكنه ذكره ابن حبان في «الثقات».

وأبو عياض هذا يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، كما في حديث

---

[١] قلت: لم يَظهر لي الوجه الذي يُرجِّح ما وقع في «التهذيب» على ما ورد في «المسند»، فاحتمال التصحيف فيهما سواء، والله تعالى أعلم.

[٢] كما يدلّ عليه ما سيأتي مبسوطاً في (طرق توثيق الرواة ومراتبها) ص ٥٥٧-٥٦٣ إن شاء الله تعالى.

[٣] كما سيتبيّن لك هذا بما يأتي في مبحث (سكوت المتكلمين عن الراوي الذي لم يُجرح، ولم يأت بمنكَر؛ يُعدّ توثيقه) ص ٥٦٤ وما بعدها، إن شاء الله تعالى.

الخطبة المذكور، وعن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المدني المتوفى سنة ٤٣، كما في حديث الصوم المشار إليه، فهو من أكابر التابعين من حيث الطبقة، والمستور من رجال التابعين الأوائل حجة عند كثير من المحدثين والفقهاء، ولذا روى حديثَه شعبة وسعيد وقتادة، وسكت على حديثه في الخطبة أبو داود.

وقول الحافظ ابن حجر في «التقريب» . (٨٢٩٣). عن أبي عياض هذا: «مجهول، من السادسة»، فيه نظر طويل، فإن أبا عياض يروي عن ابن مسعود المتوفى سنة ٣٢، وعبدِ الرحمن بن الحارث المتوفى سنة ٤٣، والذي يروي عن ابن مسعود لا يكون من الطبقة السادسة، وحقه أن يكون من الرابعة على الأقل.

والغريب أن الحافظ قال عن (عبد ربه) الراوي عن أبي عياض هذا: «مستور، من الرابعة» كما في «التقريب» (٣٧٩١)، فأطلق عليه (مستور) مع نص ابن المديني على أنه مجهول، وجعله من الطبقة الرابعة، مع أنه لم يذكر له في «التهذيب» شيخاً غير أبي عياض، وهذا عجيب منه، إذ جعل التلميذ متقدماً طبقتين عن الشيخ ـ وهو الشيخ الوحيد لذاك التلميذ!! ـ وأطلق على أبي عياض (مجهول) مع عدم تنصيص أحد على جهالته، ومع ذكر ابن حبان إياه في «الثقات».

ولو قال في أبي عياض: (مستور، من الرابعة)، وفي عبد ربه: (مجهول، من السادسة)، لكان أقرب إلى الواقع، ولكنه عكس الأمر!! فتبصّر. انتهى.

**٢: حديث تجديد الدين:**

وَرَد في كتاب «الانتقاء» لابن عبد البر ص ١٢٦ حديثُ: «إنّ الله عزّ وجلّ يَبعَثُ لهذه الأمة على رأس كلِّ مئةِ سنةٍ[1] رجلاً يُقيم لها أمرَ دينِها».

---

[1] قلت: قوله «كل مئة سنة» صريح في أن عملية التجديد لا تزال جاريةً على التوالي في كل قرن؛ من قرن الصحابة إلى يومنا هذا، دون أيّ انقطاع وانفصال، وهي.مع قوله صلى الله عليه وسلم: «لا

فعلَّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « انظر بآخر الكتاب ص ٣٤١ تخريجَ هذا الحديث وإثباتَ رواية (أمر دينها) فيه ».

ثم خرَّجَ الحديث وأطال في إثبات اللفظ المذكور في آخر الكتاب، مِن ص ٣٤١ إلى ٣٤٩، ومما قال هناك:

« ... هو لفظٌ ثابتٌ منقول هكذا: (يُجدِّد لها أمرَ دِينها)، وثابتٌ منقولٌ أيضاً بلفظ (يُجدِّد لها دِينَها).

ونَفى بعضُ العلماء الفضلاء من أصحابنا في محاضرة له في أحد الدروس الحَسَنية الملكيَّة الرمضانية بالرباط في المغرب ثبوتَ لفظ (يُجدِّدُ لها أمرَ دينِها)، فكتبتُ هذا المقال لبيان ثبوت لفظِ (أمر دينها) في مصادر موثوقة معتمدة، حتى لا يُغلَّط مَن قال هذه الرواية، أو كَتَبها، أو استَشهَد بها ...

قال: ... وإني استيفاءً للموضوع بطرفيه أسوق أولاً روايته التي خلتْ من هذا اللفظ، ثم أسوق بعدها روايته التي جاء فيها هذا اللفظ، بدون استقصاء، ومن الله أستمدّ العون والسداد.

قال الإمام أبو داود في « سُنَنه » ـ ٤: ١٠٩ [و٥: ٣٥ طبعة محمد عوامة] ـ في أول كتاب الملاحم، في (باب ما يُذكَر في قرن المئة): « حَدَّثنا سليمان بن داود المَهْري، أخبرنا عبدُ الله بن وهب أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شَراحِيل بن يزيد المَعافِري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة، ـ فيما أعلَمُ ـ عن رسول الله صلى الله

---

تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحقِّ » ـ حجة على الذين يزعمون أن الدِّين كان مندرساً في القرون المتوسطة، ويدّعون بانحصار الحق فيما اعتقده واحد من كل قرن بعد واحد ـ كالشاذة والقاصية والناحية ـ، وحصروا منصب التجديد ـ بل صحة العقيدة والإيمان؟ ـ على أفراد وآحاد وُجدوا في دَبير الزمان، فالله المُعين وهو المُستعان.

عليه وسلم قال: «إنَّ اللهَ يَبعثُ لهذه الأمة على رأسِ كُلِّ مائةِ سنةٍ مَن يُجدِّدُ لها دِينَها». انتهى. وليس في روايته هذه لفظُ (أمر) كما تَرى.

وبمثل لفظ أبي داود من طريق ابن وهب أيضاً رواه الحافظ ابن عدي في مقدمة «الكامل» ١: ١٥٢، والحاكم في «المستدرك» ٤: ٥٢٢، وفيه بلفظ: (ولا أعلمُه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)، وبمثله رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢: ٦١، دون ذكر لهذه الجملة بالمرة.

وبمثله أيضاً من طريق ابن وهب أورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ١٢١ ـ ١٢٢، والعجلوني في «كشف الخفاء» ١: ٢٤٣، وقالا: «رواه أبو داود، والطبراني في «الأوسط»، وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وكذا صححه الحاكم، فإنه أخرجه في «مستدركه» من حديث ابن وهب». انتهى.

وبمثله أيضاً أورده السيوطي في «الجامع الصغير» بشرح «فيض القدير» للمُناوي ٢: ٢٨١، وقال: «أخرجه أبو داود، والحاكم، والبيهقي في "المعرفة"». وقال السيوطي مثل ذلك في «جمع الجوامع» ـ الجامع الكبير ـ ص ١٦٧١.

وجاء الحديثُ في غير موضع من كُتُب الحفاظ المتقنين، وفيه لفظ (أمرَ دِينِها)، وإليك طائفةً منها:

١ ـ رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» ١: ٥٣، من طريق ابن وهب أيضاً، فقال راوياً عن شيخه أبي عبد الله الحاكم: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني أبو بكر محمد بن عبد الله الوراق، أنبأنا الحسن بن سفيان، حدثنا عَمرو بن سَوَّاد السَّرحِي وحرملة بن يحيى، قالا: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة ـ فيما أعلم ـ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ـ إنَّ الله ـ يَبعثُ لهذه الأمة على رأس كل مئة سنةٍ، مَن يجدِّد لها أمر دينِها». انتهى.

فجاء الحديثُ فيه لفظُ: (أمر دينها)، كما ترى، وكما جاء في «الانتقاء» ص ١٢٦ في رواية الحافظ ابن عبد البرّ.

٢ ـ ٣ ـ وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ٦: ٢٦١، و٩: ٢٢٣ (طبعة دار الكتب العلمية)، و١٠: ٢٥٣ (الطبعة الأولى لمطبعة السعادة): «... فذكر الحديث معزواً لأبي داود، وجاء فيه: (مَن يُجدِّد لها أمرَ دينها)».

٤ ـ ٥ ـ وقال الحافظ السيوطي في «الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» ص ٢٧، وفي رسالته «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد» ص ٥٣: «... فذكر الحديث بلفظ: (أمر دينها) مِن غير عزوٍ إلى مصدر».

٦ ـ وقال الحافظ الزَّبيدي في «إتْحاف السادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدين» ١: ٢٦، في المقدمة: «... فذكر الحديث معزواً لأبي داود والحاكم والبيهقي».

٧ ـ وعزاه المُحِبِّي في «خُلاصَة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» ٣: ٣٤٤ إلى أبي داود.

٨ ـ وقال الحافظ ابن عبد البر في «الانتقاء» ص ١٢٦: «... فذكر بالزيادة المذكورة».

٩ ـ وجاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض، في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه ما يلي: «قال أحمد ـ بن حنبل ـ: وبلغني أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: يَبعثُ اللهُ لهذه الأمة على رأس كل مئة سنةٍ رجلاً يُقيم لها (أمرَ) دينها».

١٠ ـ ١١ وقال الحافظ تاج الدين السبكي في مقدمة «طبقات الشافعية الكبرى» ١: ١٩٩، و٤: ٦٥: «... بلفظ: (مَن يجدِّد لها دِينَها). وفي لفظ آخر: (... في رأس كل مئة سنةٍ رجلاً من أهل بيتي، يُجدِّد لهم أمرَ دِينهم) ...».

١٢ ـ وقال الحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس» ص ٤٨، والحافظ السيوطي في «تقرير الاستناد» ص ٦٠، ما يلي، واللفظ لابن حجر:

« أخرج البيهقي بإسناده إلى أبي إسماعيل الهروي ... وفيه: (فيُبيِّن لهم أمرَ دينِهم) ».

١٣ ـ وقال ياقوت الحَمَوي في « معجم الأدباء » ١٧ : ٣١٤ في ترجمة الإمام الشافعي: « وبإسناده ـ أي الإمام البيهقي ـ قال الحاكم: سمعتُ الشيخ أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: كنا في مجلس القاضي أبي العباس بن سُرَيج سنة ثلاث وثلاث مئة، فقام إليه شيخ من أهل العلم، فقال له: أبشر أيها القاضي فإن الله يَبعثُ ... (مَن يُجدِّد لها أمرَ دِينها) ... ».

قال الشيخ أبو غدة: ففي هذه النصوص الثلاثة عشر المنقولة عن الأئمة الحفاظ المشهورين، الضابطين المتقنين ـ وهُم الإمام أحمد والبيهقي وشيخُه الحاكم وابن عبد البر والتاج السبكي وابن كثير وابن حجر والسيوطي والزبيدي ـ وعن غيرهم، جاء لفظُ (أمرَ دينها)، وخاصةً السياقة الأولى والثانية والثالثة من النصوص المتقدمة، فقد جاء فيها لفظُ (أمر دينها) من طريق ابن وهب صراحةً.

وذلك كلُّه يَشهدُ لوُرود هذا اللفظ وثبوته في حديث (تجديد الدين)، عند هؤلاء الحفاظ الأجلة المتقنين، الذين كان أولهم في القرن الثالث، وآخِرُهم في القرن الثاني عشر.

وقد تَطَابَق وتَوافَق كلامُ هؤلاء الحافظ الذين نقلتُ كلامَهم في عزو هذا الحديث باللفظ المذكور إلى « سنن أبي داود ». وإذا كنا لا نجده باللفظ المذكور: (أمر دينها) في « السنن » المطبوعة التي بين أيدينا، فقد عُلِمَ أن لكتاب « السنن » لأبي داود روايات متعدِّدة، ويُوجد في بعضها ما لا يُوجَد في الأخرى، قال الحافظ ابن كثير في كتابه « اختصار علوم الحديث » ص ٤٤، في مبحث (الحسن): « الرواياتُ عن أبي داود بكتابه « السنن » كثيرة جداً، ويُوجَد في بعضها من الأحاديث ما ليس في الأخرى ». انتهى.

فما وَقَع مِن بعض الفضلاء المعاصرين مِن إنكار وُرود هذا اللفظ، ونَفْي مجيئه في الحديث ـ اعتماداً منه على رواية نسخة « سنن أبي داود » المطبوعة، وهي رواية واحدة مِن عدَّة روايات لكتاب « سنن أبي داود » ـ خطأ، ومأتاه الاعتمادُ على رواية واحدة من روايات « سنن أبي داود ».

وذلك أنَّ نَفْي لفظٍ مَّا ـ قد ذُكِر في حديثٍ ثابتٍ ـ نفياً قاطعاً، لا يَنهض به إلا المحدِّثون الحفاظ الأفذاذ، المشهودُ لهم بقوة الحفظ، وكثرة المحفوظ، وسَعةِ الاطلاع فعلاً على كُتب السنَّة: الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء والفوائد والأمالي وكُتب العلل والطبقات والمَشْيَخات ...، مع استمرار التتبُّع، والتفرُّغ للحديث الشريف.

وأما مَن كان لا يتصف بهذه الصفات، فلا يَسُوغ له الحكمُ بالنفي الباتّ على لفظٍ ذُكِر أو نُقِل في حديث ثابتٍ.

وقد وقع مني مرةً أني نَفيتُ في كتابٍ من كُتبي [« الرفع والتكميل » ص ٢٠٦ ت »] ـ بعد المراجعة والرجوع للفهارس المرشِدة ـ وجودَ حديثٍ في « صحيح مسلم »، وقد عزاه إليه الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، فدلَّني عليه في « صحيح مسلم » تلميذٌ لأحد تلامذتي، جزاه الله خيراً، فوجدتُّه فيه كما قال الإمام الحافظ السيوطي عليه الرحمة والرضوان.

فالفهارس المرشِدة الموجودة اليوم لبعض الكتب، ووَفرةُ الكتب المطبوعة من كتب السنة المطهرة: ليست كل شيء في استيعاب هذا العلم والحكم فيه على الحديث نفياً، فلا بدّ في علم الحديث الشريف من الحفظ فعلاً، مع باقي الصفات التي أشرتُ إليها آنفاً.

وقد وقع للألباني المدّعي المتعاظِم أنه علّق على « مشكاة المصابيح »

للتبريزي ١: ٦٢، عند قول التبريزي رحمه الله تعالى في الحديث (١٧٤): «عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتَّبِعُوا السَّواد الأعظم، فإنه مَن شَذَّ شُذَّ في النار»، رواه (ابن ماجه من حديث أنس رضي الله تعالى عنه)» انتهى. فقال الألباني ما يلي:

«كذا في الأصل، وفي جميع النسخ بياض، ويظهر أن المؤلف تعمَّدَ تركَه، لأنه لم يجد مَن أخرجه، كما أشار إليه في مقدمة الكتاب.

وكذلك لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي، والفوائد، والأجزاء التي مررت عليها، وهي تبلغ المئات، ولا أورد السيوطي في «الجامع الكبير». انتهى قول الألباني.

قال الشيخ: «وهذا نفيٌ قاطعٌ بالغٌ كما تَرى!! في حين أن الحديث المذكور أورَدَه الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٤٠٦، والمحدِّث العَجلوني في «كشف الخَفاء» ٢: ٣٥٠، عند حديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، ففيهما: «روى أبو نعيم في «الحِلية» ـ ٣: ٣٧، واستغربَه ـ، والحاكم في «مستدركه» ١: ١١٥ ـ ١١٦، وأعلَّه، واللالِكائي في «السنة» ١: ١٠٦، وابن منده، ومن طريقه الضياء في «المختارة»، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: «إن الله لا يَجمع هذه الأمةَ على ضلالة أبداً، وإنَّ يدَ الله مع الجماعة، فاتَّبِعوا السوادَ الأعظم، فإنه مَن شَذَّ شُذَّ في النار» .اهـ.

فالحديث موجود في كل هذه الكتب التي تحت أيدي الجميع، ونفاه الألباني بقوله: «لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي، والفوائد، والأجزاء التي مررتُ عليها، وهي تبلغ المئات!!»[1].

---

[1] قلت: ومثل ذلك اتفق للشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» أيضاً، ٢: ١٠٦ (رقم ٥٦٢).

فالنفي للحديث أو جملةٍ منه أو لفظةٍ منه ليس بالسهل السائغ لأمثالنا، ضعيفِي الحفظ مالِكي الكُتب، فلا بُدَّ في هذا العلم الشريف مِن الحفظ القوي الواسع الحاضر، مع الأوصاف التي أشرت إليها سابقاً، ومع الأناة والتروِّي والتقيُّد في لفظ النفي، والاحتياط ما أمكن، والله تعالى أعلم » . انتهى.

**٣: حديث: يَحمِلُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه ...:**

اشتهر من مذهب الحافظ ابن عبد البرّ في تعديل الرواة: (أنَّ كُلَّ حاملِ علمٍ معروفِ العناية به فهو عدلٌ، محمولٌ على العدالة، حتى يَتبيَّن جَرحُه)[1]. واستَدلَّ له بما يُروَى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: « يَحمِلُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه ... ».

وهذا الحديث تَكلَّم عليه العلماء سنداً ومتناً، وذهب الأكثرُ إلى أنه معلول الإسناد، ومخدوش المتن، ولكن جماعة من المحدثين جَنحتْ إلى إثباته وتصحيحه من الوجهين، منهم الإمام أحمد والحافظ ابنُ عبد البر وغيرُهما، وقد بسط الكلامَ

---

طبعة جديدة منقحة مزيدة ١٤١٥ ـ حيث جزم بنفيِ حديث في أبي داود، مع أنه موجود في عامة نُسَخه، فقال بعد تخريج حديث « نِعم سَحور المؤمن: التمرُ »:

« تنبيه: عزا الحديثَ المنذري في « الترغيب » (٢: ٩٤)، وتبعه عليه الخطيب التبريزي في « المشكاة » (١٩٩٨)، إلى أبي داود، وذلك وَهَمٌ، لا أدري مِن أين جاءهما؟! » . انتهى.

قلت: كذا وهّمهما، مع أن الحديث موجود في عامة نسخ أبي داود المطبوعة برقم (٢٣٤٥)، وفي « تحفة الأشراف » برقم (١٣٠٦٧)، نعم أنه لا يوجد في بعض النسخ . ومنها النسخة الهندية ـ كما قال في « عون المعبود » ٦: ٤٧٠: « ليس في نسخة اللؤلؤي، وهو من رواية ابن داسة » .اهـ.

[1] صرّح بذلك ابنُ عبد البر في مقدمة « التمهيد » ص ٨٨ ـ ضمن مجموع « خمس رسائل » طبعة أبو غدة ـ والحديث المذكور مخرَّج فيه ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

عليه الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٣ ـ ١٩ (النوع الثالث والعشرون)، والعلامة ابنُ الوزير اليماني في كُتبِه الثلاثة: «العواصم والقواصم» ١: ٣٠٧ ـ ٣٢٠، و«الروض الباسم» ١: ٢٠ ـ ٢٦، و«تنقيح الأنظار» ـ مع شرحه «توضيح الأفكار» للعلامة الأمير الصنعاني ـ.

ونهض بذلك أيضاً الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد تحدَّث عنه سنداً ومتناً، وشرحاً وبياناً في تعليقه على مقدمة «التمهيد» لابن عبد البر، ص ٨٨ ـ ٩٢، وص ١٣٤ ـ ١٤٠، وأنقل هنا كلامه بتصرف وتلخيص:

**أ: أولاً من حيث الإسناد:**

قال الشيخ ص ١٣٤ ـ ١٤٠: «رُوِي هذا الحديث مرسلاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن العُذري، ومرفوعاً مسنداً عن أسامة بن زيد، وجابر بن سمرة، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة، رضي الله عنهم، كما قاله السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٥.

أما حديث إبراهيم العذري ـ وهو أشهر طرق هذا الحديث، كما قاله العراقي في «نكته» ص ١١٦ ـ، فقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤: ٢٥٦، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/١/١٧، وابن عدي في «الكامل» ١: ١٥٢، والإمام البيهقي في «السنن الكبرى» ١٠: ٢٠٩، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٩.

وإبراهيم العذري هذا؛ قال عنه الحسن بن عَرَفة في بعض الروايات: إنه كان من الصحابة، ولكن نَصَّ كلٌّ من أبي نُعيم وابن منده أنَّ الحسن لم يُتابَع على قوله هذا، وتبعهما ابن الأثير في «أسد الغابة» ١: ٥٢، وابن حجر في «الإصابة» ١: ١١٧.

ولا كلام في أنه تابعي، فقد ذكره ابن حبان في التابعين من «كتاب الثقات» ٤: ١٠، وقال: «يروي المراسيل، رَوَى عنه مُعان بن رِفاعة. حدَّثنا بعضُ مشايخنا، قال: ثنا أبو الربيع الزهراني، قال: ثنا حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يَرِثُ هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عُدولُه، يَنفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». انتهى.

وقال الذهبي في «الميزان» ١: ٤٥: «تابعي مقلّ، ما علمتُه واهياً، أرسلَ حديثَ: «يَحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عُدولُه»، رواه غيرُ واحد عن معان بن رفاعة، عنه، ومعان ليس بعُمدة، ولا سيّما أتى بواحدٍ لا يُدرَى مَن هو؟» .اهـ.

وزاد ابن حجر في «اللسان» ١: ٣١٢ ـ طبعة أبو غدة ـ: «وحديثُه قد رواه ابن عدي في «الكامل» مِن رواية الوليد بن مسلم، [عن مُعان بن رفاعة][1] عن إبراهيم بن عبد الرحمن، ثنا الثقة من أشياخنا فذكره.

---

[1] قلتُ: كذا وقعت هذه الزيادة في نُسَخ «اللسان» المطبوعة، والظاهر أنها مقحمة، فإنها لا توجد في «الكامل» ١: ١٥٣، ولا في «سنن» البيهقي ١٠: ٢٠٩، ولا في «تاريخ دمشق» ٧: ٣٨ ـ وقد أُخرِجَ فيهما الحديث برواية ابن عدي ـ، ولا في «التقييد والإيضاح» ـ وقد عُزي فيه لابن عدي أيضاً ـ. والله أعلم.

والوليد بن مسلم لا يُعرف سماعُه من إبراهيم العُذري في غير هذا، وهو معروف الرواية عن مُعان بن رفاعة ـ الراوي عن إبراهيم ـ، وقد تقدم قولُ الذهبي: « ... رواه غيرُ واحد عن مُعان بن رفاعة، عنه، ومعان ليس بعُمدة، ولا سيّما أتَى بواحدٍ لا يُدرَى مَن هو؟» .اهـ. فدلّ هذا على أن إبراهيم تفرّد به مُعان، ولا يُعرف مِن رُواته إلا هو، فرواية الوليد عنه فيها شذوذ، أو سَقَطٌ.

ولعل هذه العلة هي التي تنبّه لها الشيخ، فأشار إليها في كلامه الآتي بقوله: «إن صحت

وقال مُهنّأ[١] بن يحيى - كما رواه عنه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » ص ٢٩ -[٢]: قلتُ لأحمد: حديثُ مُعان بن رفاعة كأنه كلامٌ موضوعٌ؟ قال: لا، بل هو صحيح ... » . انتهى. قال الشيخ: وتمام كلام مهنّأ: « فقلتُ: ممن سمعتَه أنت؟ قال: من غير واحد، قلتُ: مَن هُم؟ قال: حدَّثني به مسكين - بن بُكير الحرَّاني -، إلاّ أنه يقول: معان عن (القاسم) بن عبد الرحمن. - يعني أن مسكيناً أخطأ في اسم إبراهيم، فسمّاه قاسماً -. قال أحمد: مُعان بن رفاعة، لا بأس به » .

وقد تَعقَّب ابن القطان - في « بيان الوهم والإيهام » ٣: ٤٠ رقم: ٦٩١ - قولَ أحمد في معان، فقال: « خَفِيَ على أحمد مِن أمره ما عَلِمَه غيرُه » . كذا قال ابنُ القطان، والواقع أن الإمام أحمد لم يتفرّد بتوثيق معان هذا، بل وثقه ابن المديني، فقال: ثقة، رَوى عنه الناس. وقال دُحيم: ثقة. وقال محمد بن عوف: لا بأس به. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال أبو زرعة الدمشقي: شيخان معناهما واحد، عثمان بن أبي العاتكة ومعان بن رفاعة، أخبرني دُحيم أن معاناً أرفعهما وأرجحهما.

وأما أبو حاتم فقال: شيخ حمصي، يُكتب حديثُه ولا يُحتجّ به. وقال ابن معين: ضعيف. وقال يعقوب بن سفيان: ليِّن الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي:

---

رواية ابن عدي التي ذكرَها ابنُ حجر في كلامه المذكور آنفاً، وما أظنّها صحيحةً لشذوذها وغرابتها » .

[١] قال ابن ناصر الدين الدمشقي: هو بضم أوله وفتح الهاء والنون المشددة بعدها همزة، والعامة تتركها، وأصله مِن: هنَّأْتُه بالأمر تهنئةً وتهنيئاً فهو مُهنَّأ. (توضيح المشتبه ٨: ١٧٢).

[٢] قلت: إلا أن في إسناده جهالةً، فإن الخطيب قال فيه: « حُدِّثتُ عن عبد العزيز بن جعفر الفقيه قال: حدَّثنا أبو بكر الخلال قال: قرأتُ على زهير بن صالح بن أحمد قال: حدثنا مُهنّأ » ، فشيخ الخطيب لم يُسمّ.

لا يُحتجّ به. وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يُتابَع عليه. وقال ابن حبان: منكر الحديث، يَروي مراسل كثيرةً، ويُحدِّث عن المجاهيل بما لا يَثبُت، استَحقَّ التركَ. كذا في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٠١ـ٢٠٢.

قال الشيخ: ولكن ابن حبان نفسه احتجّ بمُعان في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العُذري، في «كتاب الثقات» ٤: ١٠، حيث عدّ الحديث المبحوث عنه من مرويات إبراهيم معتمداً على مُعان هذا، وقد نَقلتُ كلامَه في أوائل هذه التعليقة. فتأمل.

وبالنظر في أقوال الموثقين والمضعِّفين يظهر أن معاناً ـ كما قال الإمام أحمد ـ في مرتبةِ «لا بأس به»، وأنه أرفع من أن يُوصف بالضعف المطلق. وبالجملة فالعلّة في رواية إبراهيم من جهة إرسالها ـ أو إعضالها؛ إن صحت رواية ابن عدي التي ذكرها ابنُ حجر في كلامه المذكور آنفاً، وما أظنّها صحيحةً لشذوذها وغرابتها ـ، ومن جهة اللين الخفيف في راويها معان، ولا ريبَ أن مثلَ هذا الضعف ينجبر بكثرة الطرق[1]، وقد ورد الحديثُ بطُرق أخرى مسندةٍ مرفوعةٍ، كما سبقت الإشارة إليها، فمِن هنا صحَّحَ هذا الحديث واعتَمده من الأئمة مَن اعتمده.

---

[1] قلت: وهذه الطرق؛ وإن قال فيها العراقي ـ في «التقييد والإيضاح» ـ: «كلها ضعيفةٌ، لا يَثبت منها شيء، وليس فيها شيء يُقوِّي المرسل المذكور». اهـ. ولكنه سيأتي ـ إن شاء الله تعالى في (العمل بالحديث الضعيف) ص ٤٤٥ ـ قولُ السيوطي في مثل هذا: «... نعم يرتقي بمجموع طُرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام، قال: بل ربما كَثُرت الطرقُ حتى أوْصلتْه إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وُجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل: ارتَقى بمجموع ذلك إلى درجة **الحسن**». اهـ. فانظره.

والطرق التي سبقت الإشارة إليها في كلام السخاوي تجدها متفرقةً في مقدمة «الضعفاء الكبير» للعُقيلي ١: ٩ - ١٠، فقد أسند الحديثَ عن أبي أمامة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، رضي الله تعالى عنهم، وساقَه في أدلّةِ مشروعيةِ الجرح والتعديل، وإن قال في داخل الكتاب ٤: ٢٥٦: «وقد رواه قومٌ مرفوعاً من جهةٍ لا تَثبت».

وفي مقدِّمة «الكامل» لابن عدي ١: ١٤٥ - ١٤٧ باب (ذكر القوم الذين يُميِّزون الرجالَ وضعفَهم، وصفتُهم)، وفي «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي ص ١١، ٢٨ - ٣٠، و«الجامع لأخلاق الراوي» له أيضاً ١: ١٢٨، وفي «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي ١: ٨٦.

ولم أجد هذا الحديث في هذه المراجع وغيرها مما رَجعتُ إليه من طريق جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه، والله تعالى أعلم».[1]

وأجودُ هذه الطرق ما رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٨، عن محمد بن جرير الطبري قال: حدثني عثمان بن يحيى قال: حدثني عمرو ابن هاشم البيروتي، عن محمد بن سليمان - يعني ابن أبي كريمة -، عن معان بن رفاعة السلامي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره.

---

(١) قلتُ: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٦٩٣) . ومن طريقه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» ١: ٣١، من طريق لاحِق بن الحسين المقدسي، حدثنا محمد بن محمد بن حفص القزاز بالرقة، حدثنا عبد الملك بن عبد ربه الطائي، حدثنا سعيد بن سماك ابن حرب، عن أبيه، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... به، ولاحِق بن الحسين كذاب أفاك. (الميزان). وعبد الملك بن عبد ربه؛ قال الذهبي: منكر الحديث. (الميزان). وسعيد بن سماك؛ قال أبو حاتم: متروك الحديث. (الميزان). فالإسناد واهٍ لا يُلتفت إليه.

قال الحافظ صلاح الدين بن كَيْكَلْدِي العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» ص ٣٤ـ٣٤: «هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرّد به من هذا الوجه معان بن رفاعة، وقد وثقه علي بن المديني ودُحيم، وقال فيه أحمد بن حنبل: لا بأس به. وتكلّم فيه يحيى بن معين وغيرُه ....، ومحمد بن سليمان هذا هو الحرّاني، يُعرف ببُومة، وثقه سليمان بن يوسف وطائفة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقد تُكلِّم فيه. وعمرو بن هاشم البيروتي: قال فيه ابن عدي: ليس به بأس. وعثمان بن يحيى القرقساني؛ ذكره ابن حبان في «الثقات»».

ثم نَقل العلائي تصحيحَ الإمام أحمد لهذا الحديث، واستدلالَ الإمام الفقيه المحدِّث إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي ـ المتوفى سنة ٢٨٢ ـ بهذا الحديث في تعديل بعض المعتنين بطلب الحديث وكتابته.

وقد ذكر هذا الحديثَ في معرض الاستدلال غيرُ مَن تقدَّم[1]: الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ١٧ من قسم الأسماء، والإمام ابن قيم الجوزية في «مفتاح دار السعادة» ص ١٧٧، قال ابن القيم: «الوجه السادس والثلاثون بعد المئة ـ أي من وجوه فضل العلم وأهله ـ: ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة أنه قال: «يَحمل هذا العلمَ ...»، فأخبَر صلى الله عليه وسلم أن العلم الذي جاء به؛ يَحملُه عُدولُ أمته من كلّ خلف، حتى لا يضيع ويذهب.

وهذا يتضمن تعديلَه صلَّى الله عليه وسلم لِحملة العلم الذي بُعِث به ..، فكلّ مَن حَمل العلمَ المشار إليه لا بُدّ وأن يكون عدلاً، ولهذا اشتهر عند الأمة عدالةُ نَقَلتِه وحَمَلتِه اشتهاراً لا يَقبلُ شَكّاً ولا امتراءً، ولا ريبَ أنَّ مَن عَدَّلَه رسولُ الله

---

[1] قلت: وهُنا سيأتي ذكرهم في الصفحة اللاحقة.

صلى الله عليه وسلم لا يُسمَعُ فيه جرحٌ، فالأئمة الذين اشتَهرُوا عند الأمة بنَقل العلم النبوي وميراثِه، كلُّهم عُدولٌ بتعديل رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولهذا لا يُقبلُ قدحُ بعضِهم في بعض.

وهذا بخلافِ مَن اشتهر عند الأمة جرحُه والقدحُ فيه، كأئمة البدع، ومَن جرى مَجراهم من المُتَّهَمين في الدين، فإنهم ليسُوا عند الأمة مِن حَمَلة العلم، فما حَمَلَ عِلمَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم إلا عدلٌ.

ولكن قد يُغلَط في مُسمَّى العدالةِ، فيُظنُّ أنَّ المرادَ بالعدل مَن لا ذنبَ له، وليس كذلك، بل هو عَدلٌ مؤتَمَنٌ على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى اللهِ منه، فإنَّ هذا لا يُنافي العدالةَ كما لا يُنافي الإيمانَ والولايةَ».

ثم ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى أكثرَ طرق هذا الحديث في فصل مستقل، وقد قال في فاتحة «الأصل الأول في العلم وفضله وشرفه» من الكتاب المذكور ص ٥٢: «إنه أثر معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم».

ثم أورد الشيخ كلام القسطلاني عن «إرشاد الساري» ١ : ٤، وجاء فيه: «يُمكن أن يتقوى بتعدّد طرقه، ويكون حسناً، كما جزم به ابن كيكلدي».

قال: وللعلامة الحافظ المرتضى الزبيدي «الروض المؤتَلَف في تخريج حديث: يَحمل هذا العلمَ من كلّ خَلَف» ....، وبحث العلامة ابن الوزير اليماني عن إسناد هذا الحديث بحثاً طويلاً، وقوّى القول بالاحتجاج به، فانظر كلامه في .....، ونقل الخطيب في «الجامع» ١ : ١٢٩ تصحيحه عن أبي موسى عيسى ابن صبيح أحد كبار المعتزلة أيضاً.

وقد تقدَّم في كلام المؤلف الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى قولُه في ص ١٣٢ : «والحديثُ الضعيف لا يُدفَع وإن لم يُحتجّ به، ورُبَّ حديثٍ ضعيفِ الإسناد صحيحُ المعنى».

وبالجملة ففي تصحيح الإمام أحمد، والحافظ العلائي لهذا الحديث، واستدلال العقيلي، وابن أبي حاتم، وابن عدي، والبيهقي، وابن عبد البر، والخطيب، والنووي، وابن القيم، وابن الوزير، والقسطلاني - وغيرهم ممن لم أذكرهم - بهذا الحديث: دليل واضح على كونه مقبولاً جائزَ التمسك به، فإن استدلالَ هؤلاء المحدِّثين الجهابذة بحديثٍ لا يتأتّى إلا بكون الحديث مما يُستدلّ به.

ولمّا قال الحافظ ابن الصلاح في « مقدمته » في علوم الحديث ص ١٠٠: « إنَّ عملَ العالمِ أو فُتياه على وَفْق حديثٍ ليس حكماً بصحة ذلك الحديث » . قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » ص ١٠٧، تعقُّباً منه لكلام ابن الصلاح هذا: « قلتُ: وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غيرُ ذلك الحديث، أو تَعرَّض للاحتجاج به في فتياه أو حكمِه، أو استَشهد به عند العمل بمقتضاه » .

ولا يَرِد هنا تعقُّب الحافظ العراقي لابن كثير: « بأنه قد يكون هناك دليل آخر من قياس أو إجماع » ، ولا يَرِد هنا أيضاً بقية كلام العراقي: « ربما كان المفتي أو الحاكم يَرى العملَ بالضعيف إذا لم يَرِد في الباب غيرُه، وتقديمَه على القياس » .

لأن هذا الإيراد كلّه إنما هو في جَنْب حكم الحاكم أو فتوى المفتي؛ إذا وُجد لها دليلٌ سوى ذلك الحديث، والموضوعُ الذي نحن فيه هو الاستدلالُ بالحَديث على أمرٍ يُريد المحدِّثون بيانَه والعملَ به، فيستدلّ جميعُ هؤلاء بالحديث الفَرْد على ذلك، فما ذاك منهم إلا لإثباتِ ما يُقرِّرونه في ذلك الموضوع، أو ما عَنْوَنُوا به ذلك الموضوع » . انتهى كلام الشيخ بحذف وتصرف.

**ب: ثانياً من حيث المتن:**

قال الشيخ في تعليقه على مقدمة « التمهيد » ص ٨٨ - ٩٢ - ضمن مجموع « خمس رسائل » - ما ملخصه:

« وأما القاعدة التي استنبطها الحافظ ابن عبد البر من هذا الحديث، فهي مسألةُ حكمِ المجاهيل من العلماء؛ هل يُقبل خبرُهم أم لا؟ فيَرى ابن عبد البرّ أن الأصل في (حَمَلَة العلم) هي العدالة؛ ما لم يتبيّن خلاف ذلك، فلا حاجة لقبول خبر (حامل العلم، معروف العناية به) إلى وجود توثيق أو تعديل فيه، بل يكفي عدم ثبوت الجرح في دينه أو ضبطه.

وقد سَبقَه إلى هذا الرأي الإمامُ إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي المتوفى سنة ٢٨٢، ووافقه على ذلك من المتأخرين: ابن المَوَّاق (ت: ٦٤٨، أو بعدها)، وأبو الحجاج المِزِّي (ت: ٧٤٢)، وابن سيّد الناس (ت: ٧٣٤)، والذهبي (ت: ٧٤٨)، وابن الجزري ـ المقرىء ـ (ت: ٨٣٣)، وابن حجر (ت: ٨٥٢)، وغيرُهم، وتَجد عبارات هؤلاء في ذلك في « فتح المغيث » للسخاوي (النوع الثالث والعشرون)[1].

---

[1] قلتُ: وهو قريب الاستمداد أيضاً من مذهب ابن حبان والحنفية، كما صرّح بذلك ابن أبي الدَّم فيما نقله عنه السخاوي ٢: ١٧٣.

ثم قد فات الشيخَ هنا: اسمُ الحافظ الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) أيضاً، فقد قال فيه السخاوي: « قلتُ: وكذا مما يُقويه أيضاً كلامُ الخطيب الماضي قبل حكاية هذه المسألة »، وكلامه المشار إليه هو ـ في « الكفاية » ص ٨٨ ـ: « قال الخطيب: أراد ـ أي أبو مسهر ـ أنَّ مَن عُرفت مُجالستُه للعلماء، أو أخذُه عنهم، أغنى ظهورُ ذلك مِن أمره عن أن يسأل عن حاله » .اهـ.

وقال أيضاً: « المجهول عند أصحاب الحديث: هو كلُّ: ١: مَن لم يَشتهر بطلب العلم في نفسه. ولا عَرَفه العلماءُ به. ٢: ومَن لم يُعرَف حديثُه إلا مِن جهةِ راوٍ واحدٍ ».اهـ. يعني: ترتفع الجهالة عنه بإحدى شيئين: اشتهاره بطلب العلم ومعرفة العلماء به، أو برواية عدلين عنه؟. كما يشير إليه كلام ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » ص ٩٧.

وقال السخاوي: « ويُستأنَس لِمَا ذهب إليه ابنُ عبد البر بما جاء بسند جيدٍ أنَّ عُمر بن

وأنقل منه هنا عبارة الذهبي لِصلتها بشرح كلام ابن عبد البرّ وإيضاحه، قال الذهبي عن كلام ابن عبد البرّ هذا: «هو حقٌّ، قال: ولا يَدخل في ذلك المستورُ، فإنه غيرُ مشهور بالعناية بالعلم، فكلُّ مَن اشتهر بين الحُفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروفٌ بالعناية بهذا الشأن، ثم كَشفُوا عن أخباره، فما وَجدوا فيه تلييناً، ولا اتَّفق لهم علمٌ بأن أحداً وَثقه فهذا الذي عناه الحافظ ـ ابن عبد البر ـ، وأنه يكون مقبولَ الحديث إلى أن يلُوحَ فيه جرح».

وقال العلامة ابن الوزير اليماني في «تنقيح الأنظار» ٢: ١٣١: «ثم إنّ ما ذهب إليه ابن عبد البرّ وابن الموّاق هو الذي عليه عمل الموافق والمخالِف في أخذِ اللغة عن اللغويين، وأخذِ الفتيا عن المفتين، وأخذِ الفقه ومذاهب العلماء عن شيوخ العلم، وقد بيّنتُ ذلك في «العواصم» ـ ١: ٣١٥ ـ ٣٢٠ ـ بياناً شافياً، فليُطالع فيه».اهـ.

وأما الحافظ ابن الصلاح فقال في «مقدمته» ص ١١٥: «فيما قاله ـ ابن عبد البر ـ اتساعٌ غيرُ مرضيّ». وتبعه الحافظ العراقي، فاعترض على استدلال ابن عبد البر بالحديث المذكور بوجهين:

الأول بضعف الحديث، والثاني بأن الحديث على تقدير صحته بمعنى الأمر، ومعناه: أنه أمر الثقات بحمل العلم، لأن العلم إنما يُقبَل عن الثقات، ولا

---

الخطاب كَتب إلى أبي موسى رضي الله عنهما: "المسلمون عُدولٌ بعضُهم على بعض، إلا مجلوداً في حدّ، أو مُجرَّباً عليه شهادةُ زُور، أو ظِنِّيناً في وَلاءٍ أو نَسبٍ". قال البلقيني: وهذا يُقويه، لكن ذاك مخصوصٌ بـ(حَمَلة العلم)». انتهى.

هذا، ومذهب الخطيب في المجهول ـ الذي تبعه فيه التابعون ـ محتاج إلى المزيد من التحقيق والدراسة، وبالله الاستمداد والاستعانة.

يُمكن أن يكون بمعنى الخبر، فإنه لو كان كذلك لم يوجد حاملُ علمٍ غيرَ عدل، والواقع خلافه، فتعيّن أن يكون بمعنى الأمر، فلا يتمّ استدلال ابن عبد البر به على دعواه، هذا ما أفاده العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ١١٥ ـ ١١٦، و«شرح الألفية» ١: ٢٩٩.

أما دعواه تضعيف الحديث فقد تقدم أن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن، وأن من الأئمة مَن صحَّحه، فلا مانع من الاحتجاج به.

وأما اعتراضه بحمل الخبر على الأمر فقد ردّ عليه العلامة ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم» ١: ٣٠٧ ـ ٣٢٠، و«الروض الباسم» ١: ٢٠ ـ ٢٦، و«تنقيح الأنظار» ٢: ١٣٠ ـ ١٣١، وأنقل هنا كلامَه من «تنقيح الأنظار» ممزوجاً بشرح الأمير اليماني في «توضيح الأفكار»، وذلك كما يلي:

وأما اعتراضه على الاستدلال من حيث الدراية، وهو حَمْلُ الخبر على الأمر، (فنقول) في جوابه (الأصلُ في الخبر والأكثرُ أن يُقرَّ على ظاهره) مِن غير صرفٍ له عنه إلى غيره، (والتأويل من غير ضرورةٍ لا يجوز)، والقول بأنَّ الضرورة الموجبة للتأويل عدمُ صدق الحديث إن حُمِلَ على الإخبار مدفوعٌ بقوله: (ووجودُ التخصيص في مدلولات الأخبار لا يُوجب صرفَها مِن باب الأخبار إلى باب الأوامر)، فيُحملُ الخبرُ على التخصيص بوجودِ مَن ليس بعدل في حَمَلة العلم.

(و) لا يُقال: فقد تأوّلتُم الخبرَ أيضاً كما تأوَّلَه زينُ الدين، واتفقتم جميعاً على إخراج الخبر عن ظاهره، لأنا نقول: (وُرود التخصيص) في الأخبار العامّة (أكثرُ مِن وُرود الأخبار بمعنى الأمر)، والتأويلُ بالحمل على الأكثر أولى مِن التأويل بالحَمل على الأقل، كما ذهبَ إليه الزين.

فإن قلت: فعلى كلام المصنف قد آلَ معنى الحديث إلى الإخبار بأنَّ بعضَ حَمَلَة العلم عُدولٌ، ولَزِمَ مِن مفهومه أنَّ بعضهم غيرُ عدول، وبهذا لا يَتِمُّ دليلاً لابن عبد البر على مُدَّعاه.

قلت: بل يَتِمُّ به استدلالُه، وذلك لأن العامَّ يُعملُ به على عمومه حتى يَقُومَ دليلٌ على تخصيصه، فمَن كان حامِلَ علمٍ معروفاً بالعناية به فهو عدل، حتى يَظهَرَ قادِحٌ في عدالته.

وأما رواية أبي حاتم التي وَرَدت بلفظ الأمر: «لِيَحْمِلْ هذا العلمَ مِن كلِّ خلفٍ عدولُه» ـ أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/١/١٧ ـ، فهي معلولة بمخالفة جميع الرواة، إذ كلُّهم رواه بلفظ الخبر، فالوَهَم أبعدُ عن الجماعة. والله أعلم». انتهى بتصرف يسير.

**٤: حديث ردِّ الشمس لسيدنا علي كرم الله وجهه:**

وخرّج الشيخُ حديثاً في تعليقه على «المنار المنيف» ص ٥٨ ـ ٥٩، فقال: «اختلفت أقوال العلماء في حديث ردّ الشمس لسيدنا علي رضي الله عنه اختلافاً كثيراً، وكثر كلام العلماء فيه بينَ مُثبت له ونافٍ.

فممن نفاه: الإمام أحمد، فقال: لا أصل له، وتبعه ابن الجوزي في «الموضوعات» ١: ٣٥٥ ـ ٣٧٥، والشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى، وأطال في بيان بطلانه أيما إطالة، في كتابه: «منهاج السنة النبوية» ٤: ١٨٥ ـ ١٩٥، وتابعه في ذلك من تلامذته الحفاظ الأئمة: الذهبي كما في «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق ١: ٣٧٩ ـ ٣٨٠، والشيخ ابن القيّم هنا، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١: ٣٢٣، والحافظ الدُجَي وغيرهم[1].

---

[1] قلت: وممن نفاه أيضاً أو استنكره: الإمام أبو حنيفة، وعلي بن المديني، ومحمد بن عبيد

ومن أثبته وصححه: الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢: ٨ ـ ١١، والبيهقي في «دلائل النبوة» ـ ؟ ـ، وأبو زرعة العراقي في «طرح التثريب» ٧: ٢٤٧، والقاضي عياض في «الشفا» ص ٢٨٤، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٨: ٢٩٧، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٦: ١٥٥ (في كتاب فرض الخمس، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أُحِلّت لكم الغنائم»)[1].

وكذلك مشى على صحته العلاّمة القسطلاني في «المواهب اللدنية» ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩، والزرقاني في «شرح المواهب» ٥: ١١٣ ـ ١١٨، والسيوطي في «اللآلىء المصنوعة» ١: ٣٣٦ ـ ٣٤١، وقد ألف في ذلك جزءاً سماه: «كشف اللبس في حديث ردّ الشمس»، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٢٦، وابن عرّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» ١: ٣٧٨ ـ ٣٨٢، وعلي القاري في «شرح الشفا» ١: ٥٨٩ ـ ٥٩٠، والعجلوني في «كشف الخفاء» ١: ٢٢٠، و٤٢٨، وغيرهم كثير، فلا أطيل بذكرهم.

وهذا الخبر على فرض صحته من حيث الصناعة الحديثية، يبقى حكمه حكمَ الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية، فلا بدّ من تأويل الخبر في قولنا بصحته، على أن الذي يقف على كلام الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى يجزم بوضع

---

الطنافسي، وأخوه يعلى، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأبو بكر بن زنجويه، وابن عساكر، والمزي، رحمهم الله تعالى. كما نقله عنهم ابن كثير في «البداية والنهاية» ٦: ٨٨ ـ.

[1] قلت: وممن أثبتَه أيضاً أو قوّاه: الإمام أحمد بن صالح المصري، والحاكم النيسابوري، وتلميذه أبو القاسم الحاكِم العامري الحنفي الحَسَكاني، ويعرف أيضاً بالحذّاء، وأبو المعالي بن الزملكاني. كما نقله عنهم ابن كثير في «البداية والنهاية» ـ والعيني في «عمدة القاري» ١٥: ٤٣، ومحمد بن يوسف الصالحي، والكوثري. كما نقله عنهما الشيخ أبو غدة في تعليقه على «المصنوع» ص ٢٦٦ ـ.

الحديث، والله تعالى أعلم »[١].

**٥: حديث رفع اليدين في الدعاء ومسح الوجه بعد الدعاء:**

أورَدَ العلامة الشيخ الغُماري في « مِنَح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة » ـ ضمن مجموع « ثلاث رسائل في الدعاء » ص ٩٣ ـ ٩٤ ـ حديثَ عمر رضي الله تعالى عنه، الذي أخرجه الترمذي في « جامعه » ٥:

---

[١] قلت: كشفَ بطلانَ الحديث وعِلَلَه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » ١: ٣٥٥، وابن تيمية في « منهاج السنة » ٤: ١٨٥، واستفاد منهما ابن كثير في « البداية والنهاية » ٦: ٨٠، فقال ما مُلخّصه:

هذا الحديث ضعيف ومنكر من جميع طرقه، فلا تخلو واحدة منها عن شيعي ومجهول الحال، وشيعي ومتروك، ومثل هذا الحديث لا يقبل فيه خبر واحد؛ إذا اتصل سنده، لأنه من باب ما تتوفر الدواعي على نقله، فلا بد من نقله بالتواتر والاستفاضة، لا أقل من ذلك، ونحن لا ننكر هذا في قدرة الله تعالى وبالنسبة إلى جناب رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم، ولكن لا نقول إلا ما صح عندنا عنه، ولا نسند إليه ما ليس بصحيح، ولو صح لكنا من أول القائلين به، والمعتقدين له، وبالله المستعان.

قال الحافظ أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه البخاري في كتابه « إثبات إمامة أبي بكر الصديق » : فإن قال قائل من الروافض: إن أفضل فضيلة لأبي الحسن ـ علي ـ وأدل دليل على إمامته: ما روي عن أسماء ... حديث رد الشمس، قيل له: لو صح هَذا الحديث فنحتج به على مخالفينا من اليهود والنصارى، ولكن الحديث ضعيف جداً لا أصل له، وهذا مما كسبت أيدي الروافض، ولو ردت الشمس بعد ما غربت؛ لرآها المؤمن والكافر، ونقلوا إلينا: أن في يوم كذا من شهر كذا في سنة كذا ردت الشمس بعد ما غربت .. إلخ. والله تعالى أعلم. انتهى كلام ابن كثير.

هذا، ثم رأيتُ الشيخَ أبا غدة أنه مال في تعليقه على كتاب « المصنوع » ص ٢٦٦، إلى إثبات الحديث وتقويته، ولكن القلب إلى قول مَن استنكرَه أمْيَل. والله أعلم بالصواب.

١٣١، رقم: (٣٣٨٦) بلفظ: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رَفع يديه في الدعاء، لم يَحُطَّهما حتى يَمسَحَ بهما وجهَه». فخرَّجه الشيخ أبو غدة بدراسةِ إسناده، وذِكر شواهدِه، وقوّاه، وحَكم عليه بالصحة. فقال:

«ويَشهَد لصحةِ هذا الحديث ما رواه الإمام البخاري في «الأدب المفرد» ٢: ٦٨ (باب رفع الأيدي في الدعاء) قال: حدَّثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدَّثنا محمد بن فُلَيح، قال: أخبرني أبي، عن أبي نُعيم - وهو وَهْب - قال: «رأيتُ ابنَ عمر وابنَ الزبير يَدعُوان يُديران بالراحتين على الوجه». وابن عُمر هو راوي الحديث المذكور عن عمر، فيكون عملُه هذا مبنياً على هذا الحديث. ومما يُصحَّح به الحديث عند العلماء: (عملُ الفقهاء عامةً به)، فكيف بفُقهاء الصحابة؟ فهذا الحديثُ صحيح.

ورُواة الأثر كلُّهم محتجّ بهم عند البخاري في «صحيحه» أيضاً، واحتجّ البخاري في «صحيحه» بأحاديثِ محمد بن فُلَيح عن أبيه فُلَيح بن سُليمان، كما تتبيَّنه من «مقدمة فتح الباري» ص ٤٣٥ وص ٤٣٢.

وأما معناه فواضحٌ: أن المراد بإدارة الراحتين على الوجه هو مسحُ الوجه بالراحتين وإمرارُهما عليه، ولما كان المسحُ إنما يكون بعد رفع اليدين أورده البخاري تحت (باب رفع الأيدي في الدعاء)، واستدلّ به على مشروعية رفع اليدين في الدعاء، وهذا لا يعني أن المراد بإدارة الراحتين هو رفع اليدين، هذا لا يقولُه أحدٌ له إلمامٌ باللغة العربية.

ومِن شواهِدِ حديثِ عُمر هذا مرسلُ الزهري الذي سبق برقم ٣٠[١]، وإسناده صحيح، ومِن شواهده أيضاً حديث السائب بن يزيد المذكور برقم ٥٢[٢]، وهو صالح.

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي في «كتاب الوتر» ص ٢٣٦: «ورأيتُ إسحاق ـ بن راهويه ـ يَستحسِن العملَ بهذه الأحاديث». قاله بعد أن أورَدَ حديثَ ابن عباس المذكور برقم ١٤، ١٥، ١٨[٣] حول مسح الوجه باليدين

---

[١] ولفظه: «عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري قال: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يَرفع يديه عند صدره في الدعاء، ثم يَمسح بهما وجهه». أخرجه عبد الرزاق ٢: ٢٤٧، رقم: (٣٢٣٤).

[٢] وهو حديث أخرجه أبو داود ٢: ١٠٦، رقم (١٤٩٤) من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا ابنُ لهيعة، عن حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن السائب بن يزيد، عن أبيه: «أن النبيَّ صلّى الله عليه وسلم كان إذا دعا فرَفع يديه، مَسَحَ وَجهَه بيديه»، وضعفُ ابن لهيعة فيه ينجبر برواية قتيبة عنه، ولكن شيخه حفص بن هاشم مجهول بالمرة، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: «أما حفص بن هاشم فليس له ذكرٌ في شيء من كتب التواريخ، ولا ذَكر أحدٌ أنّ لابن عتبة ابناً يُسمّى حفصاً».

قلتُ: فحكمُ الشيخ على مثل هذا الإسناد بأنه (صالح)، فيه تساهل، ولكن الحديث بمجموع طرقه وشواهده لا ينزل عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

[٣] يعني به حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو داود ٢: ١٠٤، رقم: (١٤٨٧) من طريق عبد الله ابن مسلمة، حدثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب ابن إسحاق، عمَّن حدَّثه، عن محمد بن كعب القُرظي، حدَّثني عبدُ الله بن عباس: أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: «... سَلُوا اللهَ ببُطون أكُفِّكم، ولا تَسألُوه بظهورها، فإذا فرغتُم فامسَحُوا بها وُجوهَكم». قال أبو داود: رُوي هذا الحديث من غير وجهٍ عن محمد بن كعب، كلُّها واهيةٌ، وهذا الطريق أمثلُها، وهو ضعيف أيضاً.

بعد رفعهما للدعاء، وهذا من الإمام إسحاق بن راهويه تصحيح لأحاديث هذا الباب من حيث المجموع.

ورَوَى الإمام عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» ٢: ٢٥٢ ـ ٢٥٣، في كتاب الصلاة (باب مسح الرجل وجهه بيده إذا دعا) عن ابن جريج، عن يحيى ابن سعيد: «أن ابن عُمر كان يَبسُط يديه مع القاصّ ـ يعني: عُبيد بن عُمير بن قتادة الليثي المكي الزاهد القاصّ الواعظ ـ»، ـ قال ـ: «وذكروا أنّ مَن مضى كانوا يَدعون ثم يَرُدُّون أيدِيَهم على وُجوهِهم، لِيَردُّوا الدعاء والبركةَ».

قال عبد الرزاق: «رأيتُ أنا معمراً يدعو بيديه عند صدره، ثم يَرُدّ يديه فيَمسَحُ وَجهَه».

ويحيى بن سعيد المذكور هو الأنصاري قاضي المدينة، يَروي عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد رضي الله تعالى عنهما، وعن كبار التابعين من الفقهاء السبعة وغيرهم. فقولُه (ذكروا) أي ذَكَر مَن أدركَه ورَوَى عنه من كبار التابعين، وقولُه (أن مَن مَضى) أي من الصحابة الكرام ومَن معهم من قدماء التابعين رضي الله تعالى عنهم. وهذا ظاهر في أنّ مسح الوجه باليدين بعد الرفع للدعاء كان معمولاً به في الصدر الأول.

ومِن هنا يَتبيَّن وجاهةُ قولِ العلامة القاضي يحيى بن محمد الأرياني في كتابه «هداية المستبصرين بشرح عدة الحصن الحصين» ص ١١٩، فإنه بعد أن ذكر حديثَ السائب بن يزيد وغيرِه قال: «والعملُ على هذا عند أهل العلم خَلَفاً عن سَلَف، إذا عرفتَ ذلك، علمتَ أنَّ ما أفتى به الشيخُ عز الدين بن عبد السلام أنه لا يَفعلُ ذلك ـ أي مَسْحَ الوجه باليدين ـ إلاّ جاهل: محمولٌ على أنه لم يطلع على هذه الأحاديث».

## المبحث السادس

## مزنة من بحوثه في مصطلح الحديث

وأنتقل بعدَ هذا إلى ذكر بعض بحوثه وآرائه في «مصطلح الحديث وعلومه»، والذي أُريد إيرادَه هنا ينقسم إلى سبعة عناوين:

١ ـ مصطلح الحديث وتطوره.

٢ ـ السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي.

٣ ـ نقد التقسيم السبعي لدرجات الحديث الصحيح.

٤ ـ وجاهة مذهب مسلم في قبول عنعنة غير المدلس.

٥ ـ العمل بالحديث الضعيف.

٦ ـ موقفه من الحديث الموضوع.

٧ ـ شَذرات في بيان بعض الاصطلاحات حول الأحاديث الموضوعة.

**١ ــ: مصطلح الحديث وتطوره:**

قال في كتابه الفذّ الفريد «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص ١٩٨ ـ ٢٢١ بعد أن تحدَّث عن علوم: (الإسناد، وتأريخ الرُّواة ووَفَياتهم، ونقد الرواة وبيان حالهم من تزكية أو جرح، وسَبْر متن الحديث ومعناه، والجرح والتعديل، وعلل الحديث) قال: «الأُسُس الستة السابقة ... هي شُعَب كبرى من (علم مصطلح الحديث) فهو المَقسِم العام، وتلك أقسام منه.

وذلك أنّ علم (مصطلح الحديث) هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية، المتعلّقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي، حتى تُقبل الرواية أو تُرَدّ، التي بدأ تأسيسُها في منتصف القرن الأول للهجرة، حتى تَكامَلتْ ونَضِجت واحتَرقتْ في أواخر القرن التاسع، لِحفظ حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدَّسِّ والتزوير، والخطأ والتغيير.

وهي تتّصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفة المقبول والمردود، والصحيح والضعيف، والناسخ والمنسوخ ... وما تَفرَّع عن ذلك كلِّه من الفنون الحديثية الكثيرة. وكلُّ ذلك يُسمّى (علم مصطلح الحديث) أو (علم الحديث) أو (علم المصطلح).

... وهذا العلم بدأ تدوين مبادئه وتسجيلُ بعض مسائله: بِبَدْء تدوين التاريخ للرجال والتصنيف للحديث في الكتب، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور متردِّداً على الألسِنة، فلما دُوِّنت تلك الكتبُ بدأ يَدخل في التأليف جُمَلٌ منه هنا وهناك، ولم يُؤلَّف فيه تأليفٌ خاصٌّ جامعٌ في الجملة، إلا في القرن الرابع، وما جاء قبلَ ذلك كان رسائلَ مستقلةً ونُتَفاً وجُمَلاً منثورةً ورسائلَ في بعض المسائل منه، تجيء بها للمناسبات.

وفي أواخر القرن الثاني بُدِىءَ بتأليف بعض المباحث منه، على شَكلِ أبواب مستقلة في موضوعها، يَجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزء[1] أو أجزاء تكون كتاباً لطيفاً بمِقياسِنا اليوم.

---

[1] و« الجزء الحديثي » يكون نحو عشرين صفحةً، كما أفاده الشيخ أبو غدة في تعليقة له على « المتكلمون في الرجال » للسخاوي ص ١١٢.

وأقدَمُ مَن يُمكن إضافةُ ذلك إليه ـ في عِلمِي الضعيف ـ هو الإمام عليّ بن المديني[١]، البصري، المولود سنة ١٦١، والمتوفى سنة ٢٣٤، رحمه الله تعالى، فقد ألّف في جُملةِ أنواعٍ من علوم الحديث، خَصَّ كُلَّ نَوع منها بكتابٍ على حِدَة.

ثم ساق الشيخُ عن الحاكم ـ من كتابه « معرفة علوم الحديث » ص ٧١ ـ تفصيلَ مؤلَّفات الإمام المديني، مع بيان أسماء بعضها، وقد بَلغَ عدد أجزائها جميعاً ٢٠٤ جزء حديثيّ، وحَوت هذه الكتب علومَ: معرفة الصحابة، والطبقات، والثقات والمتثبتين، والضعفاء والمدلسين، والأسامي والكُنى والألقاب، وكتاب الإخوة والأخوات، والتاريخ، والعلل، والوهم والخطأ، ومختلف الحديث، وغريب الحديث، وغيرها من الموضوعات المهمة، والأبحاث المشهورة من الباب[٢] » .

---

[١] وبعد إثبات الأولية للإمام علي بن المديني، رَدَّ الشيخ في تعليقه على مَن نسبها إلى غيره، فقال: « وأما قول الشيخ إبراهيم الباجوري في « المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمديه » ص ٦، في نهاية كلامه على (علم الحديث درايةً): « وواضِعُه: ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره ... » .اهـ. فيَجب حملُه على (تدوين الحديث)، فإنه هو الذي أمَرَ به الخليفة عمر بن عبد العزيز، لا (الضوابط والقواعد والمصطلحات)، وإذا كان كلامه لا يحتمل هذا التوجيه، فيُترك، ولا يُقبل لعدم صحته واقعاً.

وقد تابَعَه على ذلك صِدِّيق حسن خان في « الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة » ص ٨٥، ثم تابَعَهما المباركفوري في مقدمة « تحفة الأحوذي » ص ٢، ثم تابَعَهم أخي الدكتور نور الدين عِتْر في « منهج النقد في علوم الحديث » ص ٥٣، وكل ذلك غير سديد.

وانظر في شروح « صحيح البخاري » في كتاب العلم: (باب كيف يقبض العلم) للوقوف على عمل محمد بن شهاب الزهري الذي قامَ به، وبه يتضح لك وَهَمُ نِسبة وَضع (علم المصلطح إليه) » . انتهى تعليقه.

[٢] إلا أن الشيخ نقل عن الخطيب البغدادي من كتابه « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ٢: ٣٦١: « أن جميع هذه الكتب قد انقرضت! ولم نقف على شيء منها إلا على أربعةٍ أو خمسةٍ فحسب » .

ثم قال الشيخ: «ويمكن أن يقال: إنَّ الإمام الشافعي رضي الله عنه ـ المولود سنة ١٥٠، والمتوفى سنة ٢٠٤ ـ هو أوّلُ مَن دَوَّنَ بعضَ المباحث الحديثيّة في كتابه «الرسالة»، فتَعرَّضَ فيها لِجُملةٍ مسائلَ هامّة مما يَتصل بعِلم المصطلح، كذِكْر ما يُشتَرَط في الحديث للاحتجاج به، وشرطِ حِفظ الراوي، والروايةِ بالمعنى، وقبول حديثِ المدلِّس، واشتَهَر عنه اشتهاراً مَوقِفُه مِن (الحديث المرسل)، واستَعملَ (الحديث الحسن) كما ذكره العراقي في حاشيته على «مقدمة ابن الصلاح» ص ٨ و٣٨».

ثم عَرَضَ الشيخ طرفاً مما قال الإمام الشافعي في «الرسالة» مما يتصلُ أوثقَ اتصالٍ بمصطلح الحديث، فارجع إليه إذا شئت[1].

وبعد هذا تَحدَّث عن بَدءِ طَور الاكتمال لمصطلح الحديث، فقال: أمّا بدءُ طور الاكتمال لهذا العلم فهو مِن أوائلِ القرن الثالث وما بعده حتى القرن الخامس، ففي القرن الثالث وُجد مَن تَكلَّم في الرجال جرحاً وتعديلاً بكثرةٍ أو باستقصاءٍ كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي جعفر المخرِّمي ـ المولود سنة ١٦٢، والمتوفى سنة ٢٤٢ ـ، وخَلقٍ سواهم.

كما وُجد مَن تَكلَّم على الحديث سنداً ومتناً أثناءَ تدوينِه وجمعِه له، مثلُ الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي المتوفى سنة ٢٣٤، والحافظِ يعقوب ابن شيبة السَّدُوسي البصري المتوفى سنة ٢٦٢ ... فذكر شيئاً من كلامه، ثم قال:

---

[1] قلت: وقد نهض الشيخ أحمد يوسف أبو حلبية ـ كُلّية أصول الدين/ الجامعة الإسلامية، غَزَّة ـ فجمع ما أُثِر عن الإمام أبي حنيفة ـ المولود سنة ٨٠، والمتوفى سنة ١٥٠ ـ رحمه الله تعالى، من أقوال وآراء في أصول الحديث وعلومه، فتجمَّع لديه نحو من سبع وعشرين مسألةً في هذا المجال.

... ففي خلال هذا القرن الثالث اتَّضحَت معالِمُ هذا العلم، بما ذُكِر من مسائله في كُتب الرجال، أو في كُتب الحديث، أو في كُتب مستقلةٍ ذاتِ موضوع واحد، مثلِ كُتب الإمام علي بن المديني، وكَثُرَ الكاتِبُون في مسائله: فمنهم: الإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المولود سنة ١٨١، والمتوفى سنة ٢٥٥، في المقدمة النفيسة لكتابه «السنن»، وهو أحد شيوخ الأئمة المحدثين الكبار: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ... فأشار الشيخ إلى بعض ما جاء في مقدمته من هذا العلم، ثم قال:

ومنهم الإمام مسلم بن الحجاج، المولود سنة ٢٠٤، والمتوفى سنة ٢٦١، قدَّم لكتابه «الجامع الصحيح» مقدِّمةً نفيسةً، تَضمَّنتْ جملةً صالحةً من علم المصطلح، وجاءت هذه المقدمة الحديثيّة الاصطلاحية بالغةَ الروعةِ في لُغَتها وقُوَّتها ومضمونها وأمثِلَتها. قال شيخنا الكوثري ـ كما في «مقالات الكوثري» ص ٨٣ ـ: «ومُقدِّمةُ صحيح مسلم مِن أقدَم ما سَطَّرَه أئمة الحديث في التمهيد لقواعد المصطلح، ككتاب «التمييز» لمسلم».اهـ.

وفي «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري المولود سنة ١٩٤، والمتوفى سنة ٢٥٦، جُمَلٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث، وكذلك في كتبه في «التاريخ» و«الضعفاء»، فيُلتَقط منها جملٌ جَمّة من علوم الحديث.

وتُوجَد جملةٌ من ألفاظ الجرح والتعديل والمصطلح، في «ثقات» العِجلي: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، المتوفى سنة ٢٦١.

وفي كتاب «تاريخ» أبي زرعة الدمشقي، المتوفى سنة ٢٨١: كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائلَ من علوم المصطلح، بل هو مَحشُوّ حَشْواً بالفوائد والمسائل، من علوم المصطلح ... فألْمَع الشيخ إلى بعض ما جاء في كتابه من هذا العلم، ثم قال:

وكذلك في كتاب « المعرفة والتاريخ » للحافظ يعقوب بن سفيان الفَسَوي المتوفى سنة ٢٧٧، جملةٌ صالحةٌ من علوم المصطلح منثورة في خلال بحوثه.

وللحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار المتوفى سنة ٢٩٠ جزء في (معرفةِ مَن يُتركُ حديثُه أو يُقبل)، ذكره الحافظ العراقي، ونقل عنه في « شرح الألفية ».

ومن الأئمة المحدثين: مَن كان يُشير إلى بعض قواعده، مِن تصحيح أو تضعيف أو تعليل خلالَ كلامه على الحديث، كثيراً كالإمام الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩، في كتابه « الجامع »، وقليلاً كأبي داود المتوفى سنة ٢٧٥، في « السنن »، والنسائي المتوفى سنة ٣٠٣، في « المجتبى ».

بل ختم الترمذي « جامعه » بجزءٍ نفيس للغاية، ألْحَقه به، وعُرِفَ بكتاب « العلل الصغير »، جاءت فيه المباحث الكثيرة الهامّة، في الجرح والتعديل، ولزوم الإسناد، والرواية عن الضعفاء، ومتى يُحتجّ بحديثهم ومتى لا يُحتجُّ؟ وفي الرواية بالمعنى، كما ذُكِر فيه شيء من مراتب بعض المحدثين الكبار، وصُوَر التحمل والأداء، ومِن حُكم الحديث المرسل، واصطلاحُ الترمذي في وصفه الحديثَ بالحَسَن أو الغريب في كتابه، وفي كتابه « الجامع » جُمَلٌ كثيرةٌ من علم المصطلح، بَثَّها في أبوابه وعند الكلام على أسانيده.

وكَتَب الإمام أبو داود « رسالته في وصف سننه » إلى أهل مكة، فجاء فيها قدرٌ حسنٌ من مسائل هذا العلم أيضاً، وكتاب « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل، فيه علمٌ كثيرٌ من علم المصطلح.

وكَتَبَ قبل هؤلاء الأجلّة جُمَلاً هامةً في المصطلح، الإمام عبد الله بن الزبير الحُميدي، المتوفى سنة ٢١٩، شيخُ البخاري والذُّهْلي وهذه الطبقة، فقد

روى عنه الحافظ أبو بكر الخطيب في مواضع من «الكفاية في علم الرواية» كلماتٍ هامّة في مصطلح الحديث، يُمكن أن تُعدّ رسالةً لطيفةً في الموضوع.

وتُوجَد مباحثُ مستقلة من المصطلح أيضاً في كتابات بعض المحدثين الفقهاء في القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع، كالإمام أبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١، فله رسالة لطيفة نفيسة حَقَّقَ فيها: (التسوية بين «حدَّثنا» و«أخبَرَنا» فيما سُمِعَ من الشيخ أو قُرِىءَ عليه).

وهكذا تَعدَّدتِ التآليف، وتَنَوَّعتِ التصانيف، وكَثُرتِ الروافدُ والأصول، حتى في منتصف القرن الرابع تَوجَّهتْ أنظارُ بعض العلماء إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرّقة، في كتابٍ جامعٍ ناظمٍ لِمسائل هذا العلم.

فمِن أوَّل مَن دوَّن فيه تدويناً مستقلاً: الحافظ القاضي الإمام البارع الذَوَّاقة أحدُ أئمة هذا الشأن أبو محمد الحسنُ بن عبد الرحمن بن خَلاَّد الفارسي الرَّامَهُرْمُزي، المولود في حدود سنة ٢٦٥، والمتوفى حَواليْ سنة ٣٦٠، فألَّفَ فيه كتابَه الرائدَ الماتِعَ الشهير: «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي».

ولأبي عبد الله بن مَندَهْ الحافظ المتوفى سنة ٣٩٥ «جزء» في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة، ذكرَه سِبطُ ابن العَجمي في «التبيين لأسماء المدلِّسين» ص ٣٥٣.

ثم تَتابَعَ فيه التأليف، وتَعدَّد فيه التصنيف، فألَّفَ فيه حافظُ المشرق الخطيبُ البغدادي المولود سنة ٣٩٢، والمتوفى سنة ٤٦٣، فأكثَرَ وأوعَبَ، وأطالَ ونَوَّع؛ حتى تَقول: استَوعَب.

كما ألَّفَ فيه أيضاً: حافظُ المغرب الإمام ابنُ عبد البر الأندلسي، المولود سنة ٣٦٨، والمتوفى سنة ٤٦٣، وذلك فيما أودَعَه في مقدِّمته النفيسة الواسعة

الشاملة، لكتابه العُجَاب الفريد «التمهيد لِمَا في الموطّأ من المعاني والأسانيد».[١]

وفاتَ الحافظَ ابنَ حجر في مقدمة «شرح نُخبة الفِكَر في مُصطلح أهل الأثر» الإشارةُ إلى ما كَتبَه الحافظُ ابنُ عبد البر في علوم المصطلح، كما أغفلَ أيضاً في سلسلة مَن كَتبُوا أو ألَّفُوا في (المصطلح): الإمامَ مجد الدين أبا السعادات ابنَ الأثير الجزري، المولود سنة ٥٤٤، والمتوفى سنة ٦٠٦، فقد كتب في مُقدِّمة كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم» ما هُو أضعافُ رسالة المَيَّانِشِي: «ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهلُه» ـ التي ذكرها الحافظ ابن حجر في بيان سلسلة المؤلَّفات في المصطلح[٢] ـ، وقَصَّر الحافظ رحمه الله تعالى في إغفال ذكرِ هاتين المقدِّمتين تقصيراً كبيراً.

... وجاء بعدَ الحافظين الكبيرين: الخطيبِ البغدادي وابنِ عبد البر الأندلسي: الحافظُ المحدِّثُ القاضي عِيَاض بن مُوسى اليَحصُبي السَّبْتي المغربي المالكي، المولود سنة ٤٧٩، والمتوفى سنة ٥٤٤، فألَّف كتابَه الماتع: «الإلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع».

---

[١] قلت: قد فاتَ الشيخَ هنا ذكرُ الحاكم وأبي نعيم، وقد ذكرهما في مقدمة كتاب «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» ص ١٨، فقال:

«ثم تلاه ـ أي الرامهرمزيَّ ـ في التدوين فيه الحاكمُ النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشافعي، صاحب «المستدرك على الصحيحين»، المولود سنة ٣٢١، المتوفى سنة ٤٠٥، فألَّف «معرفة علوم الحديث».

ثم تلاه الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي، صاحب «حِلْيَة الأولياء»، المولود سنة ٣٣٦، المتوفى سنة ٤٣٠، فألَّف «علوم الحديث». هكذا سمّاه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٧ : ٤٥٦.

[٢] وطبعَها الشيخُ في مجموعة (خمس رسائل في مصطلح الحديث).

ثم جاءَ الإمامُ الحافظ المحدِّث الفقيه أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي، المشهور بابن الصلاح، المولود سنة ٥٧٧، والمتوفى سنة ٦٤٣، وألَّفَ كتابَه النافع العظيم: «معرفة أنواع عِلْم الحديث»، فكان كتابُه صفوةَ المؤلفات في بابه، إماماً كبَدْرِ التِّمِّ في مِحْرَابه». انتهى كلامه من «اللمحات».

وقال في تقديمه لكتاب «قَفْو الأثر في صَفْو علوم الأثر» ص ١٨: «ووَقف التأليفُ في المصطلح عند كتابه هذا، فإنه جَمَعَ فيه عُيونَه، واستَوعب فيه فنونه، وغدا هذا الكتابُ ـ لِمَحاسِنه الجَمَّة، وتَفوُّقِه على كلِّ مَن سَبَقَه ـ المنهلَ العَذْبَ الموردَ في المصطلح، لكُلِّ حديثيٍّ ومُحدِّثٍ وعالمٍ، وتَوجَّه العلماءُ مِن بعده إليه بشَرحِه، أو اختصاره، أو تَحشِيَته، أو نَظمِه».

ثم بدأ بالتعريف واحداً بعد واحدٍ مما كُتِبَ له من الشروح والحواشي والمختصرات والمنظومات، وبلغَ مجموعُ ذلك ثلاثاً وثلاثين كتاباً.

ثم قال: «... وخدمَ «مقدمةَ ابن الصلاح» غيرُ هؤلاء ممن لم يَحضُرني ذِكرُهم الآن، وبقي كتابُ ابن الصلاح المنهلَ الوحيدَ المفصَّلَ في المصطلح، نحوَ مِئَتَي سنةٍ، ثم ألَّفَ أميرُ المؤمنين في الحديث، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن حَجَر العَسقلاني المصري الشافعي، المولود سنة ٧٧٣، والمتوفى سنة ٨٥٢: رسالتَه المختصرة الجامعة التي سمَّاها: «نُخْبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، ثم شَرَحَها بكتابه الذي اشتَهَر باسم «نُزْهة النَّظَر في توضيح نخبة الفكر»[1].

فاتَّجَهتْ أنظارُ العلماء إليه، وعَوَّلُوا في عِلم المصطلح عليه، لاختصارِه وتنسيقِه، وتَمحِيصه وتَحقيقه، واحتوائه لزيادةِ جُملةٍ هامَّةٍ من أنواع علم المصطلح، خَلَتْ عنها مقدِّمة الحافظ ابن الصلاح، فمِن ثَمَّ صارتْ «نخبة الفكر» وشرحُها:

---

(١) رحم الله تعالى جميعَ مَن ألَّفوا وصنَّفوا وخَدمُوا للدين، ورَضِي عنهم وأرضاهم أجمعين.

مَحلَّ الدرْسِ والنظر، مِن علماء الأثر، فكَثُرَ شُرَّاحُها، ومُختصرُوها، ومُحشُّوها، وناظِمُوها، كثرةً بالغةً، كادت تَبلُغ ما بَلَغتْه مقدمةُ ابن الصلاح».

ثم فَصَّل الشيخُ أبو غُدَّة الأعمالَ التي وُضِعت على كتابِ الحافظ ابن حجر، فبلغتْ عددُها سبعاً وعشرين كتاباً، ما بين شرحٍ، وحاشيةٍ، واختصارٍ، ونظمٍ، وقال في آخره: «وخَدَمَ «نُخبةَ الفِكَر» بالشرح أو التعليق أو النظم غيرُ هؤلاء العلماء الأجلاء، ممن لم تَحضُرني أسماؤهم الآن». انتهى.

**٢ ـ السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي:**

مما هو معلوم أن لفظ (السُّنَّة) من الألفاظ الواردة بكثرةٍ في كلام النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وكلام الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، وهي بحقيقتها الطريقةُ المشروعةُ المتَّبَعة في الدين، والمنهج النبويّ الحنيف، وذلك فيما جاء منه في سياق الاستحسان والثناء والطلب والاقتضاء.

ومما هو معلوم أيضاً أن لفظ (السُّنَّة) من الألفاظ الاصطلاحية الفقهية، الدائرة في كلام الفقهاء وكُتب الفقه باستمرار، وهي عندهم بمعنى ما يُقابل الواجب أو الفرض. وقد ظهر وانتشر هذا الاصطلاح الفقهي في القرن الثاني وما بعده، بعد عهد التابعين.

ووقع من بعض فقهاء المذاهب خلطٌ بين المعنيين، فأقاموا لفظ (السنة) الوارد في كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم، أو كلام الصحابة والتابعين، دليلاً على (سُنّيَّة) العمل المرغَّب فيه بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، وذلك خطأ يجب التنبُّه له، فإنَّ لفظ (السُّنَّة) الواردَ في الأحاديث النبوية، أو كلام الصحابة والتابعين، يعتمد المعنى الشرعي العام، فيَشمل الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب وغيرها.

وأحسّ الشيخ أبو غدة بهذا الخبط والخلط، فنبّه عليه في عدة مواضع من كُتبه[1]، ثم ألّف في الموضوع رسالةَ مستقلةَ في ١٦ صفحة، وتحدّث فيها أولاً عن عدة تعريفاتٍ (للسُّنَّة)، حيث قال: ...

١: فعرّفها الأصوليون، وهُم ينظرون إليها دليلاً من الأدلة الشرعية بأنها: "ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير"، كما في «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة الحنفي، ٢: ٢، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٣١.

٢: وعرّفها الفقهاء بتعاريف كثيرة، ومنها: "ما واظبَ عليه النبيُّ صلى الله عليه وسلّم على وجهِ العبادة، مع الترك أحياناً لغير عذر، أو الخلفاء الراشدون"، انظر: «تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار» لعبد الحي اللكنوي.

وعرّفها بعض الفقهاء أيضاً بأنها: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير افتراض ولا وجوب، وتُقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة، كما في «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للأستاذ مصطفى السباعي ص ٤٨.

٣: وعرّف المحدثون (السنة) بأنها: ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفةٍ: خِلْقيّة، أو خُلقيّة، أو سيرةٍ، سواء كان قبل البعثة أو بعدها.

ويُطلق أيضاً لفظ (السنة) على ما عمل عليه الصحابة، وُجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يُوجد، لكونه اتباعاً لسنةٍ ثبتت عندهم لم تُنقَل إلينا، أو اجتهاداً منهم أو مِن خلفائهم.

---

[1] كما بحث عنه أيضاً في فاتحة كتاب «تحفة الأخيار» للكنوي، ص ٩ ـ ١٦، وفي خاتمة كتاب «الموقظة» للذهبي، في التتمة الأولى ص ٩٧ ـ ١٠٢، وفي كتابه «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص ١٣ وما بعدها.

ثم أكَّد أنّ أقرب هذه التعاريف إلى الموضوع الذي أبحثه هنا: تعريف المحدثين، ولكني في هذا المقام ما أريد تعريفها من هذه الوجوه التي ذكرتها جميعاً، وإنما أريد تشخيص معناها ومدلولها إذا وردت في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو في كلام الصحابة والتابعين، فإن غيابَ هذا المدلول لِلَفظ (السنة) أوقَعَ بعضاً من الفقهاء السابقين، ولَفيفاً من المتفقهة اللاحقين، في الاستدلال الخاطىء بالحكم على الشيء بأنه (سنة) بالمعنى الفقهي، استناداً واستدلالاً منهم بأنه وَرَد في لفظ الحديث المرفوع، أو الأثر الموقوف، أو المقطوع، بلفظ (السنة) أو (من السنة).

ومأتَى هذا الخطأ تَغلُّب المعنى الفقهي الاصطلاحي لمدلول لفظ (السنة)، فحُكِم على الاصطلاح الشرعي المتقدم، باصطلاحٍ فقهيّ متأخر، لِغياب المعنى المراد من لفظ (السنة) بالاصطلاح الشرعي، فهذا ما أدرتُّ توضيحَه وترسيخه».

ثم أوردَ الشيخُ سبعة عشر نصّاً من الأحاديث النبوية والآثار التي ورد فيها لفظُ (السنة)، يَظهر منها جليّاً أن (السنة) فيها تعني: الطريقة المتبَّعة في الدين، عاماً من كونها فرضاً أو واجباً أو سنةً أو مندوباً ومستحباً بالمعنى الاصطلاحي الفقهي المتأخر.

ومن تلك النصوص المذكورة هناك:

١ ـ حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «النكاح من سُنتي، فمَن لم يَعمل بسُنتي فليس مني، وتَزوَّجُوا، فإني مُكاثِرٌ بكُم الأممَ ...». رواه ابن ماجه (١٨٤٦).

٢ ـ وحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أربع مِن سُنَن المُرسلين: الحياء، والتعطّر، والسواك، والنكاح». رواه الترمذي (١٠٨٠).

٣ ـ وحديث أنس رضي الله تعالى عنه، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا بُنيّ، إن قَدرتَ أن تُصبِحَ وتُمسِيَ ليس في قلبك غِشٌّ لأحدٍ فافعلْ، ثم قال لي: يا بُنَيّ وذلك مِن سُنتي، ومَن أحيا سُنَّتي فقد أحبَّني، ومَن أحبَّني كان معي في الجنة». رواه الترمذي (٢٦٧٨).

٤ ـ وحديث العِرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه، قال: وَعَظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظةً ...، وفي آخره: «فإنه مَن يَعِش منكم بعدي فسيَرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنّتي وسنةِ الخلفاء الراشدين المَهدِيِّين، تَمَسَّكُوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكُم ومُحدَثاتِ الأمور، فإنَّ كلَّ مُحدثةٍ بدعة، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ[1]». رواه أبو داود (٤٦٠٩) والترمذي (٢٦٧٦).

٥ ـ وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها لعُروة بنت الزبير: ... قد سَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الطوافَ ـ تعني: السعيَ ـ بين الصفا والمروة، فليس لأحدٍ أن يترك الطوافَ بينهما. رواه البخاري (١٦٤٣)، ومسلم (١٢٧٧)[2].

---

[1] وزاد العلامة ابن تيمية في هذا الحديث حديثِ العرباض رضي الله تعالى عنه: «وكُلُّ ضلالةٍ في النار»، فنبَّه عليه الشيخُ في «تتمّته» التي أَلْحَقها بآخر كتاب «تحفة الأخيار» ص ١٣٩ ـ ١٤٤: أنه وَهَمٌ وسَبْقُ خاطر منه رحمه الله تعالى هُنا، فإن هذه الزيادة عند النسائي ٣: ١٨٨ (رقم: ١٥٧٨) في كتاب (العيدين)، من حديث جابر رضي الله تعالى عنه، لا مِن حديث العرباض رضي الله تعالى عنه.

[2] ولفظ مسلم في روايةٍ: «قال عروة: قلتُ لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلّم: ما أرى

وقال الشيخ بعد إيراد هذه الأحاديث والأخبار ـ وأشباهها ـ: ... وواضِحٌ مِن حديث أبي هريرة ذي الرقم ١٧، وقصةِ قتل خُبيب فيه: أنَّ لفظ (السنة) ولفظ (سَنَّ) معناه: الفعل المشروع المتبُوع في الدين، وعلى هذا فلا يصح لمتفقهٍ أن يَستدِلَّ على سُنِّيَّة صلاة الركعتين عند القتل؛ بأن الحديث جاءَ فيه لفظُ (سَنّ)، فتكون صلاتُهما سنةً مستحبةً، لأن حُكمَ السُّنّية لصلاة ركعتين هنا استُفيد مِن دليلٍ آخَر خارجَ لفظ (سَنَّ) بلا رَيب، وهو إقرار الرسول صلَّى الله عليه وسلم لِفعله.

وكذلك يُقال في تفسير كلام عمر رضي الله عنه ذي الرقم ١٤: (سُنَّتْ لكم الرُّكَب) و(إنما السُّنة: الأخذُ بالرُّكب). وكذلك يقال في تفسير حديث جابر رضي الله عنه ذي الرقم ١٥[1].

أما حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ذو الرقم ١٦[2] فناطِقٌ صريحٌ بأن معنى (سَنّ) ـ أو (السنة) ـ فيه: المشروعات على اختلاف أحكامِها، مِن فرض أو واجب أو سنة أو مندوب أو مباح، بل يَدخُل في أسلوبه الحصري عِلمُ ابن عباس رضي الله عنه الممنوعات أيضاً التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم على اختلاف أحكامها.

---

على أحدٍ لم يَطُف بين الصفا والمروة شيئاً، وما أبالي أن لا أطوف بينهما، قالت: بئس ما قلتَ يا ابن أختي، طاف رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وطاف المسلمون، فكانت سنةً».

[1] ولفظه: «أن رسولَ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم سَنَّ الجَزور والبقرة عن سبعة». رواه أحمد ٣: ٣٣٥.

[2] ولفظه: «ما سَنَّ رسولُ الله صلى الله عليه و سلم شيئاً إلاّ وقد عَلِمتُه غيرَ ثلاث: ١. لا أدري كان يَقرأ في الظهر والعصر أم لا؟ ٢. ولا أدري كيف كان يقرأ ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾، أو ﴿عُسِيّاً﴾؟ ٣. قال حُصين ـ الراوي عن ابن عباس ـ: ونَسيت الثالثة. رواه أحمد ١: ٢٥٧.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «فتح الباري» ٩: ١٠٥ عقب حديث أنس في الرهط الثلاثة، الذين قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فمَن رَغِب عن سنتي فليس مني»، قال: «المراد بالسنة: الطريقة، لا التي تُقابل الفرض ...».

ولما رَوى البخاري في «صحيحه» ٣: ٥٠١ في كتاب اللباس في (باب قصّ الشارب) حديثَ أبي هريرة المرفوع: «الفِطرة خَمسٌ ـ أو: خمس من الفطرة ـ: الخِتان ...» قال الحافظ:

«ذهب الشافعي وجمهورُ أصحابه إلى وُجوب الختان ـ أي: للذكور والإناث على السواء ـ، دون باقي الخصال الخمسة المذكورة، وفي وَجهٍ للشافعية: لا يجب في حق النساء.

وذهبَ أكثرُ العلماء وبعضُ الشافعية إلى أنه ليس بواجب ـ أي هو سنة ـ، ومِن حُجَّتهم حديث شداد بن أوس رفعه: «الخِتان سنةٌ للرجال، مَكرُمة للنساء». وهذا لا حجةَ فيه، لِمَا تَقرَّر أن لفظ (السنة) إذا وَرد في الحديث، لا يُراد به التي تُقابل الواجبَ، لكنَ لمَّا وَقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك، دلَّ على أن المراد افتراقُ الحكم، وحديثُ شدّاد ضعيف ...

والتعبير في بعض روايات حديث أبي هريرة: (خمس من الفطرة: الختان ...) بلفظ: (خمس مِن السُّنَّة) بدل لفظ (الفطرة)، يُراد بالسنة هنا: الطريقة، لا التي تُقابل الواجب، وقد جزم بهذا الشيخ أبو حامد ـ الغزالي ـ والماوردي وغيرهما، قالوا: كالحديث الآخر: «عليكم بسُنتي وسُنة الخلفاء الرشدين». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (تَقرَّر أن لفظ (السنة) إذا وَرد في الحديث لا يُراد به التي تقابل الواجب) نَصٌّ صريح، بل قاعدة ناطقة في الموضوع، فينبغي أن يكون طالبُ العلم على ذُكْرٍ دائمٍ لهذا، حتى لا يَتورَّط بالاستدلال على سُنِّيَة الشيء عند الفقهاء بوُرود لفظ السُّنةِ في الحديث، مِثلُ ما تَقدَّم ذكره في شرح حديث «الخِتانُ سنة للرجال».

... فلفظُ (السنة) في الحديث النبوي وكلام الصحابة والتابعين معناه: الطريقة المشروعة المتَّبعة في الدين، لا ما يُقابل الفرض أو الواجب، وهو (السنة) بالمعنى الاصطلاحي عند الفقهاء. انتهى كلام الشيخ أبي غدة باختصارٍ وتلخيص.[1]

---

[1] قلت: وبهذا المعنى ـ الذي حقّقه الشيخ أبو غدة ـ شَرَحَ لفظةَ (السُّنَّة) الإمامُ علي القاري أيضاً في موضعين من «مرقاة المفاتيح»، فقال (١٦٥): «فعليكم بسنتي، أي: بطريقتي الثابتة عنِّي واجباً أو مندوباً». وقال (١٦٨): «مَن أحيا سنةً، أي: طريقةً من الطُّرق المنسوبة إليَّ؛ واجبةً أو مندوبةً، أُخِذت عني بنَصٍّ أو استنباط».اهـ.

وهو المعنى الذي اختاره السندي على حاشيته على «سنن ابن ماجه» (٢٠٥): «قيل: المراد بالسنة هنا: ما وَضعه رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم من الأحكام، وهي قد تكون فرضاً، كزكاة الفطر، وغيرَ فرض، كصلاة العيد، وصلاة الجماعة، وقراءة القرآن».

وقبل هؤلاء كلِّهم الإمام أبو بكر الجصاص الرازي [ت: ٣٧٠ هـ] ـ ذلكم المحدث الأصولي الحنفي ـ فقال في كتابه «الفصول في الأصول» ٣: ٢٣٦: ... وأحكام «السُّنةِ» على ثلاثة أنحاءٍ: فرض، وواجب، ونُدب، وليس يكاد يُطلَق على المُباح لفظ «السنة»، لأنا قد بينا أن معنى السنة: أن يَفعلَ، أو يقولَ؛ لِيُقتدَى به فيه، ويُداوَمَ عليه، ويُستَحَقَّ به الثوابَ ـ أي: سواءٌ كان فرضاً أو واجباً أو سنةً أو مندوباً ـ، وذلك معدومٌ في قسم المُباح.اهـ.

قلت: فلفظ «السنة» أكثر استعمالاته بمعنى الطريقة الإسلامية، وعلى هذا فهو يُرادف لفظ «الشريعة»، ولكنه قد يَرد بالمعنى الاصطلاحي أيضاً، فهو يقابل لفظ «الفريضة»، كما جاء هكذا في حديث ابن ماجه (٥١٢): «أفريضة، أم سنة الوضوء عند كل صلاة؟...».

**٣ ـ نقد التقسيم السَّبْعي لدرجات الحديث الصحيح، بإسهاب ممتع:**

قد اشتهر عند المتأخرين من المحدثين التقسيمُ السَّبعي لدرجات الحديث الصحيح، فقالوا: القسم الأول وهو أعلاها: ما أخرج البخاري ومسلم، والقسم الثاني: ما انفرد به البخاري عن مسلم، والقسم الثالث: ما انفرد به مسلم عن البخاري، والقسم الرابع: ما هو على شرطهما ولكن لم يُخرجه واحد منهما، والقسم الخامس: ما هو على شرط البخاري ولكن لم يخرجه، والقسم السادس: ما هو على شرط مسلم ولكن لم يخرجه، والقسم السابع: ما ليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما، ولكنه صحّ عند أئمة الحديث.

وهذا التقسيم السَّبعي انتقدَه غير واحد من العلماء المحققين، وممن تحدّى له ونَهض بتضعيفه وتَوهِيته: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد ردّ عليه في تعليقاته على «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث» ص ١٧٣ ـ ١٨٢، وعلى «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ص ٢٩٠ ـ ٢٩٥، وعلى «قفو الأثر» لابن الحنبلي ص ٥٧ ـ ٥٨، وعلى «الأجوبة الفاضلة» ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وأشار إليه أيضاً في «خمس رسائل» ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وحاصل ما بسطَه في تلك المواضع[1]:

«أن هذا التقسيم السبعي لدرجات الحديث الصحيح، ذكره الحافظ ابن الصلاح في «مقدمته» في مباحث الحديث الصحيح، ومِن عنده اشتهر وانتشر، ولعله اقتبسَه مما ذكره الشيخ أبو حفص عُمر بن عبد الحميد المَيَّانِشي المغربي التُّونِسي ثم المكي، المتوفى بها سنة ٥٨١، رحمه الله تعالى، فقد قال في جزئه المسمى «ما لا يَسَع المحدثَ جهلُه» ص ٢٥٨:

---

[1] وأوردتُّ هنا سياقه من تعليقه على «توجيه النظر».

« الصحيح مِن أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على مراتب، وأعلاها ما اتفق على تخريجه الشيخان البخاريُّ ومسلم، ويَتلُوه ما انفرد به كلٌّ منهما، ويتلوه ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه في صحيحيهما لعلةٍ وَقعتْ، ثم دُون ذلك في الصحة ما كان إسناده حسناً » . انتهى.

وهذا التقسيم ـ فيما أرى ـ هو أصلٌ للتقسيم السبعي الذي مَشى عليه الحافظ ابنُ الصلاح، ثم تابَعَه من تابَعَه عليه، وألَّف الإمام ابن دقيق العيد كتابَه المسمّى: « الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح » . وأورَدَ فيه الأحاديث المعدودة من الصحاح، على الترتيب السَّبْعي الذي قرّره ابن الصلاح، فقال في كتابه هذا بعد أن فرغ من بيان (الاصطلاح): « ونختم الكتاب بذكر أحاديثَ صحيحةٍ، منقسمةٍ على أقسام الصحيح المتَّفَق عليه والمختلَف فيه » . وأورد لكل قسم من هذه الأقسام السبعة ٤٠ حديثاً.

وهذا الترتيب في الأصحّية ترتيبٌ قامَ على أسلُوب المناطقة وتقسيماتهم، ولم يَقُم على أسلوب المحدثين وواقعِ الحال، إذ واقعُ الوجود يُخالِفه، والتدقيق والنظر العلمي لا يتقبّله، كما سيتَّضِح ذلك مما سيأتي مِن رَدِّ جمهرة الأئمة له، ومِن شواهدِ الوجودِ والواقع التي أُورِدُها.

١ ـ فقد رَدَّه الإمام الكمالُ ابن الهمام، قال في « فتح القدير » ١: ٣١٧ في (باب النوافل): « قولُ مَن قال: أصحّ الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفردَ به البخاري، ثم ما انفردَ به مسلم، ثم ما اشتَملَ على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتَملَ على شرط أحدِهما: تَحكُّمٌ لا يجوز التقليدُ فيه، إذ الأصحِّيَّة ليس إلا لاشتِمال رُواتهما على الشروط التي اعتَبرَاها، فإذا فُرِض وُجودُ تلك الشروط في رُواةِ حديثٍ في غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحيَّةِ ما في الكتابين عينَ التحكُّم.

ثم حُكمُهما أو أحدِهما بأنَّ الراويَ المعيَّن مُجتَمِع تلك الشروط: ليس مما يُقطَع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كونُ الواقع خلافَه، وقد أخرج مسلم عن كثيرٍ في كتابه ممن لم يَسلَم مِن غوائل الجرح، وكذا في البخاريِّ جماعةٌ تُكلِّم فيهم، فدارَ الأمرُ في الرواة على اجتهادِ العلماء فيهم، وكذا في الشروط، حتى إنَّ مَن اعتبر شرطاً وألغاه آخَرُ، يكون ما رواه الآخَر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعَّفَ راوياً ووَثقه الآخَر[1].

---

[1] قلت: ولعلّ أول مَن أشار إلى ضعف هذا التقسيم السبْعي ـ على الإطلاق، لا بنسبة ابن الصلاح خاصةً ـ هو الحافظ عبد القادر القرشي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥، حيث قال في «طبقاته» ٤: ٥٦٤ بمناسبة الكلام على «صحيح مسلم»:

«ولا يُتجَوَّه ـ يقال: تَجَوَّه؛ إذا تَعظَّم، أو تَكلَّفَ الجاهَ وليس به ذلك ـ علينا لمجيئه في «مسلم»، فقد وقع في مسلم أشياء، والتجوُّه لا يَقوى عند الاصطدام ...، و(ما يقولُه الناس أنَّ مَن روى له الشيخان فقد جاوَزَ القنطرة هذا أيضاً من التجوُّه، ولا يقوى)، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي سليم وغيرِه من الضعفاء، فيقولون: إنما رَوى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات، وهذا لا يقوى، لأن الحُفَّاظ قالوا: الاعتبارُ والشواهدُ والمتابعاتُ أمورٌ يَتعرفون بها حالَ الحديث، وكتابُ مسلمٍ التزَمَ فيه الصحيحَ، فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة؟!

وقد قال الحفاظ: إنَّ مسلماً لمَّا وَضع كتابَه الصحيح، عَرَضه على أبي زرعة الرازي فأنكَر عليه وتَغيَّظ، وقال: سمَّيتَه الصحيح، فجعلتَ سُلَّماً لأهل البِدَع وغيرِهم، فإذا رَوى لهم المخالفُ حديثاً يقولون: هذا ليس في «صحيح مسلم»، فرَحم الله أبا زرعة فقد نطق بالصواب، فقد وقع هذا ...». انتهى كلام الحافظ القرشي.

ونقلتُه هنا مما علَّقه الشيخ محمد زاهد الكوثري على رسالة الحازمي، طبعة الشيخ أبي غدة بعنوان: «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث» ص ١٨٦.

هذا، وما أشار إليه القرشي من اعتراض أبي زرعة الرازي على مسلم، أرى من المناسب أن أتعرَّض له بشيء من التفصيل، فإن الأمر قد زاد في عصرنا هذا، فقد قال الأمير الصنعاني في

« توضيح الأفكار » ١ : ٥٤ : « ... إن قيل: ما وجهُ التعرّض لكون الشيخين لم يَستوعبا الصحيح في كتابيهما، ومَن ادّعى ذلك حتى يُفتَقر إلى نفيه؟ قلتُ: ادّعاه الدارقطني عليهما وغيرُه كما عرفتَ، وكأنه فهم هو ومَن تابعه من التسمية بـ« الصحيح » أنه جميع ما صحّ، وما عداه حسن أو ضعيف، فيُفيد أنهما قد حصرا الصحيح، وهو من باب مفهوم اللقب بعد التسمية به، وإن كان قبلها من باب مفهوم الصفة.

وفهم ذلك الحافظ أبو زرعة، فإنه قال ـ كما نقله عنه البَرْذعي في « الضعفاء وسؤالات البرذعي » (٩٠٠)، والحازمي في « شروط الأئمة » ص ١٨٥ بسنده مطولاً بقصة ـ: « يُطرِّق ـ أي: مسلم ـ لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديثٍ إذا احتجّ عليهم به: ليس هذا في كتاب الصحيح، ورأيتُه يَذمّ وضع هذا الكتابِ ويؤُنِّبه، فلما رجعتُ إلى نَيسابور في المرة الثانية ذكرتُ لمسلم بن الحجاج إنكارَ أبي زرعة عليه، فقال لي مسلم: إنما قلت: « صحيح »، ولم أقل إنَّ ما لم أخرجه من الحديث فهو ضعيف. ذكر هذا النووي في مقدمة « شرح مسلم » مفرقاً.

وقدم مسلم بعد ذلك إلى الريّ، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارَهْ، فجفاه وعاتَبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة: إنّ هذا يُطرِّق لأهل البدع علينا، فاعتذر إليه مسلم، وقال: إنما أخرجتُ هذا الكتاب رجاءَ هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح، ليكون مجموعاً عندي وعند مَن يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل: إن ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم، فقَبِل عذره وحدّثه ».

قال الصنعاني: قد اتّفق ما حَدَسه أبو زرعة ـ وابن وارَهْ ـ من ذلك التطريق، فإنه ذكر الحاكم أبو عبد الله في خطبة « المستدرك » ـ ص ٢ ـ ما لفظه: « إنه صَنَّف الشيخان في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشرَ ذكرُهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحدٌ منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبغ في عصرنا هذا **(جماعة من المبتدعة يُسمّون برواة الآثار)** بأن جميع ما صحّ عندهم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أكثر كلها سقيمة أو غير صحيحة ».

قال الصنعاني: فهذا هو الذي حدسه أبو زرعة وغيره قد وقع. انتهى.

نَعم تَسكُن نَفسُ غيرِ المجتهد ومَن لم يَخبُر أمرَ الراوي بنفسه، إلى ما اجتَمعَ عليه الأكثر، أما المجتهدُ في اعتبار الشرط وعدمه، والذي خبَرَ الراوي: فلا يَرجع إلا إلى رأي نفسِه، فما صَحَّ من الحديث في غيرِ الكتابين يُعارِض ما فيهما». انتهى بزيادة الجملة الأخيرة تلخيصاً من سابق كلامه ولاحِقه.

٢ ـ وقال الكمال ابن الهُمام أيضاً نحوَ هذا في كتاب «التحرير» في أصول الفقه ٣: ٣٠ في (فصل في التعارض)، وأقرَّه عليه شارحُه العلامة ابنُ أمير الحاجّ في شرح المسمَّى «التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير» ٣: ٣٠، وعزَّزَه بالجواب عما قد يَرِد على كلام الإمام ابن الهُمام.

٣ ـ وردَّه أيضاً العلامة قاسم في حاشيته على «شرح نخبة الفكر» لشيخه الحافظ ابن حجر، المسماة: «القول المبتكر على شرح نخبة الفكر»، بأنّ قُوَّةَ الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله، لا بالنظر إلى كونه في كتابِ كذا.

٤ ـ ونقلَه عنه العلامة ابن الحنبلي في «قَفْوا الأثر» ص ٥٧، وأقرَّه، فيُذكَر في عِدَاد مَن رَدَّه أيضاً.

٥ ـ ورَدَّه أيضاً العلامة الأمير الصنعاني صاحب «سبل السلام»، في كتابه «توضيح الأفكار»، كما يَتبَيَّن لك ذلك إذا جمعتَ بين كلامِه في ١: ٤٠ ـ ٤٤، وكلامه في ١: ٨٦ ـ ٨٩.

٦ ـ ورَدَّه أيضاً شيخُنا العلامةُ المحقق الكوثري، في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص٢٥ و٥٨، فنَقلَ كلام الإمام ابن الهُمام، ثم قال: «وهو كلامٌ مَتين، تابَعَه عليه المحقِّقُون مِن بعده، ولا يَهُولَنَّك امتعاضُ بعضِ أصحابِ الكُنَّاشاتِ مِن أهل عصرنا، مِن هذا الكلام، دُون تَمحيصٍ للبحث».

٧ ـ ونَبَّه إلى رَدِّه أيضاً شيخُنا العلامة الشيخ أحمد شاكر، في ص ١٢ من المقدِّمة التي كتبَها لِصحيفة هَمَّام بن مُنبِّه، التي رواها الإمام أحمد في «المسند» عن أبي هريرة رضي الله عنه، ٢: ٣١٢ـ٣١٩، وبَلَغتْ أحاديثُها ١٤٢ حديث، فقال ما يلي:

«وهذه الصحيفةُ مِن أقوى الدلائل على أنَّ الشيخين ـ البخاري ومسلماً ـ لم يَستَوعِبا جميعَ الأحاديث الصحاح، ولا الْتَزما ذلك، وهما لم يقولا ذلك قط، وإنما هو ظَنٌّ مِن بعض العلماء واستنباطٌ فقط، إكباراً للصحيحين، وتَنْوِيهاً بفَضل الشيخين واجتهادِهما وتحرِّيْهما، والصحيحان جَدِيران بكل إكبار.

ولكن ليس معنى هذا ألاّ تُوجد أحاديثُ صِحاحٌ فيما لم يُخرِجاه، في دَرَجةِ ما أخرجاه في الصحة، بل الصحاح التي في دَرجةِ أحاديثِهما كثيرة إذا ما استَوفَتْ شُروطَ الصحة العالية.

فها هي ذي الصحيفةُ الصحيحةُ ـ «صحيفة همّام بن مُنبِّه» ـ اتَّفقَ الشيخان على إخراج أحاديثَ منها، وانفرَدَ البخاري منها بأحاديثَ، وانفرد مسلم منها بأحاديث أُخَر، وتركَا معاً إخراجَ ما بَقِي منها مما لم يُخرجاه، كما سيَظهر ذلك من تخريج أحاديثِها إن شاء الله.

بل هي تَدُلُّ أيضاً على أنَّ ما اتَّفقا على إخراجه من الأحاديث، لا يكون دائماً أعلى درجةً في الصحة مما انفردَ به أحدهما، ولا مما لم يُخرجاه، وإنما العِبرَة في ذلك كلِّه باستيفاءِ شروط الصحة، أو استيفاءِ شُروطِ أعلى دَرَجاتها في أيِّ حديثٍ كان، أخرَجاه أو لم يُخرجاه.

ومِنَ البَيِّن الواضح أننا نُريد بها (اتفَقَا على إخراجه منها) أو (انفرَدَ به أحدُهما)، هو ما يَروِيانه منها مِن طريق (عبدِ الرزاق، عن مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة)، وإلا ففي أحاديثها ما يَروِيانه ـ أو أحدُهما ـ عن أبي هريرة؛ مِن غير

طريق هَمَّام، وعن هَمَّام مِن غير طريق مَعمر، وعن مَعمر من غير طريق عبد الرزاق، والمُثُل على ذلك تَتبيَّنُ واضحةً في تخريجها إن شاء الله». انتهى كلام شيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

٨ ـ قال عبد الفتاح: ففي كلام الحافظ ابن الصلاح ومَن تابَعَه في تقسيمه (الصحيحَ) إلى هذه المراتب التي ذكرَها المؤلف العلاّمة الجزائري: أنظارٌ كثيرة، وإليك بيانَها:

١ـ: قول الحافظ ابن الصلاح ومَن تَابَعه: (أعلى الصحيح ما اتفق عليه الشيخان)، غيرُ مسلَّم، فإنهما رَوَيا من أحاديث «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» ـ المشتملة على ١٤٢ حديث ـ ٩٧ حديثاً، كلُّها بسند واحد من طريق واحد: (عبدِ الرزاق، عن مَعمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة)، كما في «تحفة الأشراف» للحافظ المِزِّي ١٠: ٣٩٧ـ ٤١٠، اتفقا على ٢٣ حديثاً، وانفرد البخاري بـ ١٦ حديثاً، وانفرد مسلم بـ ٥٨ حديثاً.

وهذا الإسناد: (عبدُ الرزاق، عن مَعمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة)، ليس من أعلى الصحيح، فلا يَتحقّق إطلاق أن أعلى الصحيح ما اتَّفق عليه الشيخان، فهما قد اتفقا على ٢٣ حديثاً من «صحيفةِ هَمَّام بن مُنَبِّه»، وليست هي من أعلى مراتب الصحيح.

٢ـ: وقولُ الحافظ ابن الصلاح أيضاً ومَن وافَقَه في بيان مراتب الحديث الصحيح: (ثم الثاني ما انفرد به البخاريُّ عن مسلم)، غيرُ مسلَّمٍ أيضاً، فقد انفرد البخاريُّ عن مسلم بـ ١٦ حديثاً من هذه الصحيفة نفسِها، وبالسندِ نفسِه، فكيف صار أقوى مما رواه مسلم من الصحيفةِ ذاتِها وبالسند ذاتِه؟ فهذا عينُ التحكّم.

٣ـ: ثم قولُ الحافظ ابن الصلاح ومَن وافَقَه: (الثالث: ثم ما انفرد به مسلم) غيرُ مسلَّم أيضاً، فقد انفرد مسلم بـ ٥٨ حديثاً من نفسِ صحيفةِ هَمَّام بن منبه، وسندُها سندُ ما اتَّفَقا عليه، وما انفردَ به البخاريُّ عن مُسلم بالذات، فكيف يكونُ

ما انفردَ به مسلم أقلَّ أصحيةً مما انفرد به البخاري؟ وسندُهما واحد؟!

وقد ينفردُ مسلمٌ بحديثٍ وله طُرُقٌ كثيرةٌ صحيحةٌ، وينفردُ البخاريُّ بحديثٍ فردٍ ليس له طرقٌ، فحديثُ مسلم الذي انفردَ به في تلك الحال أقوى وأعلى صحةً بلا ريب، كما سيُشير إليه المؤلف. ـ وإلى صورةٍ أخرى نَقَض بها صورةً أخرى مِن صُوَر التقسيم أيضاً ـ. فكيف يكونُ ما انفرد به مسلمٌ به أدنى صحةً مما انفرد به البخاري؟ فما هذا إلاَّ عينُ التحكُّم.

٤ـ: ثم اعتبارُ ما انفرد به مسلم، في المرتبة الثالثة من الصحة، فيه وقفة ونظر طويل بالنظر إلى ما رسموه في شرط الصحيح عند البخاري، لأنه قد ينفرد به مسلم وهو على شرطه من إمكان اللقاء وعدم التدليس، فهو صحيح عنده، وغيرُ صحيح عند البخاريِّ ومَن وافقه ومشى على شرطه، فكيف عَدُّوه في المرتبة الثالثة من الصحة، وهو غير صحيح عند البخاري ومن رأى شرطَه؟! فتقريرهم أنَّ ما كان من الحديث على هذا الوصف صحيح من المرتبة الثالثة: يؤكِّد ويُعزِّز ترجيحَ ـ أو وجاهة ـ مذهبِ مسلم في المسألة.

٥ـ: ثم كيف يكون ما انفرد به البخاري أصحَّ مما انفرد به مسلم؟ فإذا انفرد البخاريُّ بحديثٍ في سنده راوٍ متكلَّمٌ فيه، وانفرد مسلم بحديثٍ كلُّ رجاله ثقاتٌ لا كلامَ فيهم، فكيف يكون ذاك الحديثُ الذي انفرد به البخاري أصح من هذا الذي انفرد به مسلم؟ نعم، ما هذا إلا تحكُّم أو عينُ التحكُّم، كما قال الإمام ابن الهُمَام رحمه الله تعالى.

وأذكر مثالاً واقعاً لذلك، حديث البخاري في كتاب العلم ١: ١٨٨ ـ ١٨٩ في (باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليُفهم عنه)، فقد ساق البخاري فيه من طريق عبد الله بن المثنّى، عن عمه ثمامة بن عبد الله: حديثاً.

فقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «وعبدُ الله بن المثنَّى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثِه دون مسلم. وقد وَثَّقَه العِجليُّ والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم:

صالح، وقال ابنُ أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلتُ ـ القائل ابنُ حجر ـ: لعلَّه أرادَ في بعض حديثه؟ وقد تَقرَّرَ أنَّ البخاريَّ حيث يُخرِجُ لِبَعض مَن فيه مقال لا يُخرِج شيئاً مما أُنكِرَ عليه، وقولُ ابن معين: ليس بشيء؛ أرادَ به في حديثٍ بعينه سُئِلَ عنه، وقد قوَّاه في روايةِ إسحاق بن منصور عنه».

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً، في «هَدْي الساري» ٢: ١٣٩، في ترجمة (عبد الله بن المثنى): «وثقه العِجلِيُّ والترمذي، واختلفَ فيه قولُ الدارقطني، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: فيه ضعف، ولم يكن من أهل الحديث، ورَوى مناكير، وقال العُقيلي: لا يُتابَع على أكثر حديثه. قلتُ ـ القائلُ ابن حجر ـ: لم أر البخاريَّ احتَجَّ به إلا في روايتِه عن عَمِّه ثُمَامة، فعنده عنه أحاديثُ». انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً، في «تهذيب التهذيب» ٥: ٣٨٨، في ترجمته أيضاً: «قال ابن معين ـ في رواية إسحاق بن منصور ـ وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، زاد أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، وقال الآجُرِّي عن أبي داود: لا أُخرِج حديثه، وقال في موضع آخر: حدثنا أبو داود، ثنا أبو طَليق، ثنا أبو سلمة، ثنا عبدُ الله بن المثنى (ولم يكن من القريتين عظيم). ـ هذا كناية عن تضعيفه ـ.

قلت ـ القائل ابن حجر ـ: وقال العِجليُّ: ثقة، وقال الترمذي: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة [عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث][1]، روى مناكير، وبنحوه قال الأزدي، ومِن مناكيره روايتُه عن

[1] ما بين المعقوفين ساقط من كلام الشيخ في «توجيه النظر»، وأثبتُّه من «تهذيب التهذيب».

أنس، عن أبي قتادة حديثَ: الآياتُ بعد المئتين. وقال العقيلي: لا يُتابَعُ على أكثرِ حديثِه، وقال الدارقطني: ثقة، وقال مرةً: ضعيف». انتهى.

قال الشيخ: فمِثلُ هذا الحديث الذي تفرد به البخاري، يكون أصحَّ مما تفرَّد به مسلم عمن هُم ثقات لا كلامَ لأحد فيهم؟! فهذا عينُ التحكُّم، والأمثلة كثيرة، فيُكتَفى بهذا.

وبهذا يَتبيَّن أن هذا الترتيب السبعيَّ في الأصَحِّيَّة، ليس سليماً ولا مسلَّماً، وقد بَيَّنتُ ذلك بأدلَّتِه، والحمدُ لله رب العالمين.

٩ ـ وبعد كتابتي ما تقدَّم رأيتُ الحافظَ ابنَ حجر، قد استدركَ على هذا التقسيم أيضاً، فقال في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٣٦٥، بعد أن ذكر أن ما اتَّفَقَا على تخريجه أقوى مما انفرد به واحد منهما، قال رحمه الله تعالى:

«نعم، قد يكون في ذلك الحديث أيضاً قوةٌ من جهة أخرى، وهو أن المتن الذي تَتعدَّدُ طُرقُه أقوى مِن المتن الذي ليس له إلا طريقٌ واحدةٌ، فالذي يظهر مِن هذا أن لا يُحكَم لأحَدِ الجانبين بِحُكمٍ كُلِّي.

بل قد يكون ما اتَّفقا عليه من حديثِ صحابيٍ واحدٍ ـ إذا لم يكن فرداً غريباً ـ أقوى مما أخرجه أحدُهما من حديثِ صحابيّ غيرِ الصحابيِّ الذي أخرَجَه الآخَر، وقد يكون العكسُ إذا كان ما اتفَقَا عليه مِن حديثِ صحابي واحدٍ فرداً غريباً، فيكون ذلك أقوى منه. والله أعلم.

وهذه الأقسام التي ذكرَها المصنِّفُ ـ ابن الصلاح ـ للصحيح: ماشيةٌ على قواعدِ الأئمة ومُحقِّقي النُّقَّادِ، إلا أنها قد لا تَطَّرِدُ، لأن الحديث الذي يَنفرد به مسلم مثلاً، إذا فُرِضَ مَجيئُه مِن طُرقٍ كثيرةٍ حتى تَبلُغَ التواترَ أو الشهرةَ القويةَ، ويُوافِقُه على تخريجه مُشترطو الصحة مثلاً، لا يقال فيه: إنَّ ما انفرَدَ البخاريُّ

بتخريجه إذا كان فرداً ليس له إلا مَخرجٌ واحدٌ أقوى مِن ذلك، فليُحمَل إطلاقُ ما تَقَدَّمَ مِن تقسيمِه على الأغلب الأكثر. والله أعلم». انتهى.

وبهذا النقد من الإمام الحافظ ابنِ حجر لهذا التقسيم ـ إلى ما سَبَقه من انتقاد الأئمة الذين قَدَّمتُ أقوالَهم فيه ـ تأكَّد أنه تقسيم غير سديد، والله وليُّ التوفيق. وانظر زيادة بيانٍ مسهبٍ في نقد هذا التقسيم ما علَّقتُها على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، نقلاً عن الإمام الصنعاني في كتابه «توضيح الأفكار» ١: ٤٠ ـ ٤٥، ٨٦ ـ ٨٩، ففيها ما ليس هنا من وجوه النقد لهذا التقسيم.

**٤ ـ وجاهة مذهب مسلم في قبول عنعنة غير المدلس:**

في قبولِ الإسناد المعنعن ـ وهو قول الراوي: «فلان عن فلان» مثلاً ـ وعدمِ قبوله؛ تفصيل وخلاف مشهور ذكرَهما العلماء في كتب المصطلح.

وحاصله: أن للمسألة أربعة صور: ١: إن اللقاء بينهما كان معلوم الثبوت. ٢: أو: معلومَ عدمِ الثبوت. ٣: أو: غيرَ ممكن الثبوت، فلا كلام في هذه الصور. ٤: والاختلاف منحصر فيما أمكن لقاؤهما، ولم يَثبت بدليل صريح.

فالإمام مسلم رحمه الله تعالى يرى أن هذا يُحمل على السماع؛ إن كان الراوي ثقةً غيرَ مدلِّس، خلافاً للإمام علي بن المديني ومَن تابَعه، فإنهم لا يكتفون بإمكان اللقاء، بل يشترطون ثبوته.

وقد تعرّض مسلم لهذه المسألة في مقدمة «صحيحه»، وردَّ على من خالَفَه بشدةٍ وشَنَّع عليه، وأطنب في ذلك[1].

---

[1] قد اشتهر لدى العلماء أن المعنِيَّ بالنقد والردِّ في كلام الإمام مسلم: هو الإمام البخاري، ولكن الشيخ أبو غدة ـ متابعةً أو موافقةً للحافظ ابن كثير والبُلقيني والبِقاعي وغيرهم رحمهم الله تعالى ـ يرى بل يجزم أن المراد به هو الإمام علي بن المديني، وقد حقّقه في آخر المبحث

ولا شك أن مذهب علي بن المديني ومتابعيه في الحديث المعنعن أقوى وأوثق مما ذهب إليه مسلم وموافقوه، ولكن لا ينكر عن هذه الحقيقة الظاهرة أيضاً أن رأي الإمام مسلم رحمه الله تعالى له وجاهته وأهميته، ولا يخلو من قوة، وقد عَمِل به صاحبُه - في عدة مواضع - في كتابه الصحيح.

---

المذكور، وحاصل ما بسطه في ذلك الصدد:

« رأيت الحافظ ابن كثير في كتابه « اختصار علوم الحديث » ص ٥٦، يقول: « قيل: إنه يريد البخاري، والظاهر أنه يريد علي بن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لا يشترطه في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه « الصحيح » .اهـ.

... قال الشيخ: وبهذا التعليل والتمييز بين مذهب البخاري وشيخه علي بن المديني، يخرج البخاري من أن يكون المعني بقول مسلم وإنكاره الشديد، لأنه توسط بين مذهب ابن المديني ومذهب مسلم في المسألة، واستوثق لكتابه « الصحيح » أكثرَ من مسلم، رحمهم الله تعالى، ويكون مذهب علي بن المديني إلى التشدد أقرب، فتكون غضبة مسلم وشدته موجهةً إليه.

ثم أيّد ذلك بمدلول تاريخي، وهو أن الإمام مسلماً فرغ من تأليف « صحيحه » سنة ٢٥٠ على ما يظهر بمطابقة النصوص، وقد كتب مقدمته التي فيها هذا الكلام الشديد قبل الشروع في تأليفه لا بعده، كما هو مصرح به في نفس المقدمة، وقَدِم البخاريّ إلى نيسابور - قَدْمته التي لَقيه فيها مسلم، ثم صاحَبَه ولازَمه ودافع عنه - سنة ٢٥٠.

فلا يُعقل أبداً أن يكون البخاري هو المعنيَّ بهذه اللهجة الشديدة، التي لا تُطاق معها مقابلة ولا لقاء، فضلاً عن الصحبة والملازمة خمس سنين ... فهل يُعقل ممن يُناصر البخاريَّ هذه المناصرة، ويقول له: لا يُبغِضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك. و: دَعْني أُقبِّل رِجلَك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طبيب الحديث في علله: أن يَصِفَه بتلك الصفات النابزة، والأقوال القاسية، والكلمات الجارحة، ويتصاحبا مع ذلك دهراً طويلاً: خمس سنين؟!. انتهى.

هذا، ثم رأيت أن الشيخ محمد عوامة ذهب إلى أن مسلماً لم يرد البخاري ولا ابن المديني في كلامه الشديد اللاذع ... إلخ. (التدريب ٢: ٢٩٤). فراجعه.

وهذا الموضوع قد تناول عددٌ من العلماء بالبحث والنقاش. وممن أخذه موضعَ حديث ومحلَّ بحث: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد كتب رسالةَ علمية في «بيان مذهب الإمام في الحديث المعنعن بشرطه»، وألحقها بآخر كتاب «الموقظة» للذهبي، ص ١١٥ ـ ١٤٠، بعنوان: «التتمة الثالثة»، وأورد فيها بعض نصوص كبار الحفاظ الذين وافقوا مسلماً في هذه المسألة، إلا أنه لم يعالج الموضوع بدراسة ونقاش، بل اقتصر فيه بالإشارة إلى أن الاختلاف بين الرأيين ليس اختلاف صواب وسقوط، وإنما هو بين رأيين، أحدهما أقوى، والآخر قوي[1].

**٥ ـ العمل بالحديث الضعيف:**

الحديث الضعيف: تعريفه ومرتبته وحكمه؛ ليس شيء منها بجديد، بل كلها مفروغ عنها من الأئمة الأعلام وكبار أهل الفن، والذي استقرّ عليه الأمر:

أنه لا يُعمل بالحديث الضعيف في العقائد مطلقاً[2]، وكذا لا يُعمل به في الحدود، وأما في غيرهما من الأحكام والفضائل ونحوها فالحديث الضعيف على ثلاث مراتب ـ كما حققه العلماء ـ:

---

[1] وقد قام ـ بعد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في سنة ١٤١٤هـ ـ بدراسة الموضوع غير واحد من العلماء، ومن طليعتهم: تلميذه الألمعي شيخنا الشيخ محمد عوامة حفظه الله، وقد قال في تعليقة طويلة على «التدريب» ٢: ٢٩٣ ـ بعد وصوله إلى نفس النتيجة التي خلص إليه شيخُه ـ: ... إن الإمامين ـ ومن يُذكر معهما ـ إنما يتطلبون للحكم على الحديث بالاتصال قرينة دالة عليه، فمسلم يكتفي بقرينة (متوسطة) الدلالة، والأئمة الآخرون يطلبون دلالةً (قوية)، فسماع زيد من عمرو حديثاً واحداً قرينة قوية كافية للحكم على عشرات الأحاديث الأخرى التي يرويها زيد بالعنعنة عن عمرو؛ ما دام غير مدلس ... إلخ. وقد أفرد للمسألة بمقالة ضمن «مجموع رسائل في علم الحديث درايةً».

[2] قال الشيخ أبو غدة في تعليقة له على كتاب «المصنوع» ص ١٠٣: « ... وهذه الروايات فيها

١ : **الضعيف الخفيف**: وهو ما يقال في أحد رواته: ليِّن الحديث، أو فيه لِين، أو فيه عنعنةُ المدلس الثقة، أو إرسال الثقة ....

وهذا قد يُعمل به في الأحكام عند الجمهور.........................[1]،

---

مطاعن شديدة، لا تَثبت بمثلها (عقيدة) ....، فمِثلُ هذه الأحاديث المطعونة لا يَصحّ الاستنادُ إليها، فضلاً عن أنها في إثبات صفات الباري جلَّ جلالُه، وهي أجلُّ أبواب العقيدة، فلا يَسوغ بحالٍ أن يُعتَمد عليها .... ».

وقال في تعليقه على « ظفر الأماني » ص ٢٠١ ـ ٢٠٣: « ... وقد وقع الاستدلال بالضعاف والمناكير (للصفات) من غير واحد من العلماء الكبار، ولذا حذّر الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، من الوقوع في هذه الهُوّة السحيقة، وأنكر على مَن تورّط في هذه الورطة العميقة إنكاراً شديداً، وقال: « إن ذلك المسلك قد يكون من البِدَع والضلالات، التي تُوجب غليظ العقوبات ». وكرّر هذا التحذير والإنكار في مواضع من كتبه، أكتفي بنقل كلامه من كتاب واحد منها ... ». ثم أورد من كلامه ومن كلام الشيخ طاهر الجزائري ما يتعلق بالباب.

[1] قال الإمام النووي في مقدمة « الأذكار » (ص ٨): قال العلماءُ من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحبّ العملُ في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما (الأحكام كالحلال والحرام، والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك)، فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن؛ **إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك**، كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهةِ بعض البيوع أو الأنكحة، **فإن المُستحبَّ أن يُتنزَّه عنه**، ولكن لا يجب.اهـ.

[والمراد بالأحكام: ما أوضحه النووي نفسه: من الحلال والحرام، وهو يشمل عند الفقهاء: الفرض، والواجب؛ فعلاً، والحرام، والمكروه التحريمي؛ تركاً، فيخرج منه ما هو مسنون، أو مندوب، أو مستحب، أو أدب؛ فعلاً، وما هو مكروه تنزيهي، أو خلاف الأولى؛ تركاً]. فافهم.

وأفاد الإمام الزركشي رحمه الله تعالى في « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ٢: ٣١٣: أن ما ذكره ابن الصلاح مِن عدم العمل بالضعيف في (الأحكام) ينبغي أن يُستثنى منه صور:

١ : **أن لا يوجد سواه**، وقد ذكر الماوردي أن الشافعي احتج بالمرسل إذا لم يوجد دلالةٌ سواه، ومن الضعيف كذلك.

=

= ونقل عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يكن ثم ما يعارضه. وقال القاضي أبو يعلى: قد أطلق أحمد القولَ في الأخذ بالحديث الضعيف ...، وأصحاب الحديث يضعفون بما لا يوجب تضعيفَه عند الفقهاء، كالإرسال، والتدليس، والتفرد بزيادة في حديث.اهـ. ولا شك أن الضعيف تتفاوت مراتبه، وعلى هذه الطريقة بَنى أبو داود كتابه «السنن».

وقريب من هذا قول ابن حزم: إن الحنفية متفقون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي، **والظاهر أن مرادهم بالضعيف ما سبق.**

٢: **إذا وُجِد له شاهدٌ مقوٍّ مؤكِّد**، ثم الشاهد: إما من الكتاب، أو السنة؛ بلفظه، أو بمعناه ..، وقد ذكر النووي أنه يعمل بالضعيف إذا رُوِي من طرقٍ مفرداتُها ضعيفة، فإنه يُقوِّي بعضها بعضاً، ويصير حسناً، ويُحتج به.

فإن قيل: لِمَ جَوَّزتُم العمل بالضعيف مع الشاهد المُقوي؟ ولَمْ تُجوِّزوه بالموضوع مع الشاهد؟ قلنا: لأن الضعيف له أصل في السنة، **وهو غير مقطوع بكذبه**، ولا أصلَ للموضوع أصلاً، فالعمل بالحقيقة بذلك الشاهد إن صلح؛ لاستقلاله.

٣: **أن يكون الموضوعُ موضِعَ احتياطٍ**، فيجوز الاحتجاج بالضعيف ظاهراً.

٤: **ثم الأحاديث التي يقع فيها تعيين المبهمات**، وصحَّ أصلُها في طريق آخر، هل يُتسامح في أسانيدها؛ مِن جهةِ أنه لا يَتعلَّق بتعيينه حكمٌ شرعيٌّ، أم لا؟ فيه نظر، والأقرب التسامح. انتهى مفاد كلام الزركشي ملخصاً ومختصراً.

قلت: وجملةُ الأسباب التي تُؤثر في قوة الحديث ـ فيما نقلَه وجمعَه الشيخ أبو غدة في «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» ص ٢٢٨ وما بعدها ـ ما يلي:

١ ـ تعددُ طرقِه؛ إذا لم يكن الضعف لفسق الراوي، أو كَذِبه.

[قلت: ولكن نبّه السيوطي في «تدريب الراوي» ١: ١٩٤: على أنه مع فسق الراوي وكذبه أيضاً قد يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، كما صرح به الحافظ ابن حجر، وقال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلتْه إلى درجة المستور والسيء الحفظ، بحيث إذا وُجِد له طريق آخر فيه ضعفٌ قريب محتمَل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة **الحسن**]. =

خلافاً لمن شذَّ منهم[١].

٢: **الضعيف المتوسط:** وهو ما يقال في راويه: ضعيف الحديث، أو مردود الحديث، أو منكر الحديث ....

وهذا يَثبُت به الاستحباب والآداب، والكراهة التنزيهية عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين، وعليه العمل في كتب الحديث عامةً[٢].

---

= ٢ ـ والاعتضاد بالمتابِعات والشواهد.
٣ ـ وتلقِّي العلماء بالقبول به.
٤ ـ واشتهارُه عند أئمة الحديث بغير نكير منهم.
٥ ـ واستدلال المجتهد (كالإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد) به.
٦ ـ وكونُ الاحتياط في العمل به.
٧ ـ وموافقتُه آيةً من القرآن، أو بعضَ أصول الشريعة، أو أقوالَ الصحابة والتابعين، أو القياسَ.

[١] قال السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٥٤: «ومنع ابن العربي المالكي العملَ بالضعيف مطلقاً، ولكن قد حكى النووي في عدةٍ من تصانيفه إجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل به في الفضائل ونحوها خاصّةً».

نقل هذا النص الشيخ أبو غدة في تعليقه على «ثلاث رسائل في الدعاء» ص ١٠٢، ثم علّق عليه بقوله: «لكنه قال في كتابه «مراقي الزُّلَف» عند الكلام على حديثٍ كراهة النظر إلى فرج المرأة: "وبكراهة النظر أقول، لأن الخبر وإن لم يثبت بالكراهية؛ فالخبر الضعيف أولى عند العلماء من الرأي والقياس". انتهى. نَقلَه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢: ٢٠٩.

وقال أيضاً عند الكلام على حديث: «يُشمَّت العاطس ثلاثاً ...» "هذا الحديث وإن كان فيه مجهول، لكن يُستَحبُّ العمل به، لأنه دعاء بخيرٍ وصِلَة وتَودُّد للجليس، فالأَولى العملُ به، والله أعلم". نَقلَه الحافظ في «فتح الباري» ١٠: ٦٠٦ في كتاب الأدب.

وهذان النصّان يدُلان على أن الضعيف الذي لا يجوز العملُ به مطلقاً عند ابن العربي هو الذي اشتَدَّ ضعفُه جدّاً دون مطلق الضعيف، وبذلك يَتوافق قولُه مع قول الجمهور». انتهى.

[٢] حتى اضطرّ أحدهم ـ على حدّ زعمه ـ إلى التمييز بين صحاحها وضعافها. وقد ردّ عليه هذا

٣: **الضعيف الشديد**: وهو ما فيه متهم، أو متروك[١] ....

وهذا لا يُعمل به، ولا يَثبتُ به الاستحبابُ ونحوه، إلا أنه قد يُورَد في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، والقِصَص والمواعظ، وفيما لا تعلُّق له بالعقائد والأحكام[٢].

---

العملَ المردودَ المُغير على تُراثنا العلمي غيرُ واحد من أهل العلم، المحافظون على الشريعة الغراء، والسنة المطهّرة، وتراث السلف الصالح، ومنهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقال في تعليقة له على «ظفر الأماني» ص ١٨٦:

«... فعُلِم منه: أن المحدثين القُدَامَى النُّقَّادَ الأئمة، كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجهْ، وتلك الطبقة التي في عصرهم، كانوا يُوردون الحديث الضعيف في كُتبهم المؤلَّفة للعمل والاحتجاج، ولا يَتحاشَونَها أو يَرونَها منكراً من القول ومهجوراً، كما يَزعمه بعضُ الزاعمين اليوم!

... وقد استَمرأ بعضُ الناس في عصرنا بَتْرَ كتب «السنن الأربعة»، وطرْحَ شطرِها الذي دَوَّنه مؤلفوها الأفذاذ، أُمَناءُ السنة وحُمَاتُها وناصروها ودُعاتُها، وتَوَارَثه عنهم الأجيالُ بعد الأجيال والقرون بعد القرون، فابتدَع في دَبير الزمان البدعةَ السيئةَ، وجهَّل السلف، وقطَّع أواصِرَ تلك الكتب العظيمة، وهو يظن ويَزعم أنه قد أحسَنَ صُنعاً! وبئسَ ما صَنَعَ!». انتهى.

[١] قال السخاوي في «فتح المُغيث» في آخر مبحث (الموضوع):

**تتمة**: يقع في كلامهم «المَطروح» وهو غير «الموضوع» جزماً، وقد أثبته الذهبي نوعاً مستقلاً، وعرَّفه بأنه ما نزل عن الضعيف، وارتفع عن الموضوع، ومَثَّل له بحديث عمرو ابن شَمِر، عن جابر الجعفي، عن الحسن عن علي، وبجُوَيبر، عن الضحاك، عن ابن عباس.

قال شيخنا: وهو «المَتروك» في التحقيق، وعرَّفه بالمُتهم راويه بالكذب.

[٢] وعلى هذا يُحمل ما قاله ابن حجر الهيتَمي المكي في «الفتح المبين في شرح الأربعين» للنووي ص ١٠٩: (وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال)، لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقَّه من العمل به، وإلا لم يترتب

على العمل به مفسدةُ تحليلٍ ولا تحريم، ولا ضياعُ حقٍّ للغير.

وأشار المؤلف ـ النووي ـ رحمه الله تعالى بحكاية الإجماع على ما ذَكره إلى الردِّ على مَن نازع فيه؛ بأن الفضائل إنما تُتلَقَّى من الشرع، فإثباتُها بالحديث الضعيف اختراعُ عبادةٍ، وشرعٌ في الدين ما لم يأذن به الله.

ووجهُ ردِّه: أن الإجماع لكونه قطعياً تارةً، وظنياً ظناً قوياً أخرى، لا يُردُّ بمثل ذلك لو لم يكن عنه جوابٌ، فكيف وجوابُه واضح؟! إذ ذاك ليس من باب الاختراع والشرع، وإنما هو ابتغاء فضيلةٍ، ورجاؤها بأمارةٍ ضعيفةٍ مِن غير ترتُّبِ مفسدةٍ عليه، كما تَقرر. انتهى ملخصاً.

ملحوظة: ومما ينبغي أن يلاحظ هٰهنا أن موضوع ثبوت استحباب الأعمال وموضوع بيان فضائل الأعمال والترغيب والترهيب؛ بينهما فرق لطيف ـ كما نبه عليه شيخنا المعروفي ـ:

**فالأول**: نسبةُ عمل إلى الشرع باقتران ذكر الأجر والثواب، ففيه اختراع عمل وتشريع مستقل، كاستحباب ستّ ركعات بعد المغرب، واستحباب الدعاء المخصوص عند حَثْو التراب في القبر، واستحباب الترسُّل في الأذان، والحدر في الإقامة، والتسمية في الوضوء عند أحمد، والخطّ للسترة عند الشافعي ... وما إلى ذلك من الأمثلة الكثيرة.

فهذا يُستعمل فيه الضعيف المتوسط، بشرط: أن يندرج تحت أصل معمول به، وأن لا يقوم دليلٌ على المنع منه أخص منه. فقد قال العلامة ابن دقيق العيد في «شرح العُمدة» ١: ٢٠٠: على أن العمل بالحديث الضعيف شرطه: أن لا يقوم دليلٌ على المنع منه أخصُّ منه، كالصلاة المخصوصة في ليلة الجمعة، فإنها يعارضها ما ورد من النهي عن تخصيص يوم الجمعة أو ليلِها بعبادة مخصوصة(؟!) اهـ.

ولا يجوز في استحباب الأعمال العملُ بالضعيف الشديد، كما سيأتي.

**والثاني** ـ وهو موضوع بيان فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ـ: فهو بمعنى رجاء الثواب، أو مخافة العقاب فيما عُلِمَ حُسنه أو قُبحه بأدلة الشرع.

فيتسامح في ذلك إلى الضعيف الشديد أيضاً، كما هو طريقة أكثر المحدثين سلفاً وخلفاً، وعليه يُحمل قول ابن دقيق العيد ـ المنقول في «التحبير شرح التحرير» ٤: ١٩٤٨ ـ حيث قال: ... ومثال ذلك: الترغيب والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف

فهذه الأقسام الثلاثة يُعمل بها ويُستفاد منها بملاحظة الفرق بين أقسامها، وملاحظة شروطها المعتبرة عند المحققين[1]. والله تعالى أعلم.

---

والعلماء، ووقائع العالَم، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثباتُ حكم شرعي، لا استحبابٌ، ولا غيرُه، لكن يجوز أن يَدخل في الترغيب والترهيب فيما عُلِمَ حُسنُه أو قُبحه بأدلة الشرع، فإن ذلك يَنفع، ولا يَضرُّ، وسواءٌ كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً. وهذا الباب يُروى ويُعمل به في الترغيب والترهيب، لا في الاستحباب.اهـ.

وبه قال ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه، انظر مثلاً: «مجموع الفتاوي» ١٨: ٦٦.

ولكنه ينبغي في نسبة مثل هذا الضعيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم:

١: أن ينبِّه على ضعفه، كي لا يُخاف عليه الدخول فيمن ورد فيهم: «مَن حدَّث عني بحديثٍ يُرَى أنه كَذِبٌ فهو أحد الكاذِبينَ» [رواه مسلم في المقدمة: ١].

٢: وأن لا يَعتقد ثبوتَ ما فيه، بل الرجاء والمخافة فقط، كما صرح به العلماء.

هذا، وينبغي أن يُلاحَظ هذا التفصيل الدقيق بين أقسام الضعيف في قول النووي ومتابعيه: «يجوز ويُستحبّ العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف **ما لم يكن موضوعاً**»، كي يندفع التعارض والتدافع بين أقوال العلماء. والله الموفق وهو المستعان.

[1] وهي: ١: أن يندرج تحت أصل معمول به. ٢: وإذا كان الضعف شديداً نبَّه عليه. ٣: وعلى هذا: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوتَه، بل يعتقد الاحتياط، بأنه يحتمل الصدق في الباطن.

وأما ما ذُكِر مِن شرطه: أن يكون ضعفُه غيرَ شديد مطلقاً، ونَقل بعضُ الحفاظ الاتفاقَ عليه، فهو منتَقَد، والواقع العملي من المحدثين خلاف ذلك، كما حَقَّق ونَقَّح ذلك كله الشيخ محمد عوامة حفظه الله في كتابه «الحديث الضعيف بين النظرية، والتطبيق، والدعوى»، وذَكَر ملخَّصه في حاشيته على «تدريب الراوي» ٣: ٥١٩ وما بعدها. وكذا حقق هذا الموضوع شيخنا البحاثة عبد الله المعروفي حفظه الله في رسالته الماتعة: «مجموعة فضائل الأعمال، واستعراض لشبهة الناقدين عليها»، والدكتور سعيد ممدوح في مقدمة «التعريف بأوهام مَن قسم السنن إلى صحيح وضعيف»، وغيرهم من علماء الشريعة وأمناء السنة السنية ـ حفظهم الله تعالى ـ والله تعالى أعلم بالصواب.

هذا هو التحقيق في هذا الباب، وكان هو مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين على توالي القرون والأعصار، ولكن منذ سنواتٍ قامت نغمةٌ من بعض الناس، زَعمُوا فيها أن الأحاديث الضعيفة لا تجوز روايتها ولا العمل بها مطلقاً، وحكمه حكم الحديث الموضوع سواءً بسواءٍ[1]، ولم يقتصروا على ذلك

---

[1] يقول الشيخ الألباني في مقدمة «سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» ١: ٤٧: «مِن المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى: انتشارُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقاده: كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم»!.

وقال ١: ٤٩: «وهذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله صلى الله عليه وسلم: «مَن كَذب عليَّ متعمداً فلْيَتَبَوَّأ مقعدَه من النار»، فإنهم وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرةً، فقد ارتكبوه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يَقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف، وما هو مكذوب قطعاً»!!.

فانظر، كيف أطلق الشيخُ الألبانيُّ «الضعيفَ» أولاً، ثم ساوى بينه وبين «الموضوع» ثانياً! من غير ملاحظة الفرق بين الحديث الضعيف ضعفاً يسيراً، وبين الحديث الضعيف ضعفاً شديداً، وبين المطروح والموضوع، وهذا الإطلاق ـ بإطلاقه ـ قول شاذ مخالف لجمهور الأئمة. ثم لم يقف ولم يتلكَّأ حتى جعلهم أجمعين مستحقين «النار»؛ لتساهلهم في إيراد الضعاف في كتبهم!! إنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم مَن استثناهم من العلماء ـ على حدّ زعمه ـ فكلّ منهم مع الجمهور في قبول الضعيف وروايته والعمل به بتفصيل وشروط، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى:

فأولُ مَن استثناهم الشيخ الألبانيُّ من الأئمة هو إمام هذه الصناعة أمير المؤمنين في الحديث: البخاري، وثنَّى بالإمام أحمد رحمهما الله تعالى، وقد ثبت عنهما خلاف ذلك:

١: أما أحمد: فقد عدّه العلماء فيمن يَعمل بالحديث الضعيف في الأحكام إذا لم يكن في الباب غيره، والنصوص عنه في ذلك كثيرة، وفي الفضائل ونحوها مطلقاً. =

= ٢: وأما البخاري فقد سلك مسلك الجمهور في « صحيحه » فضلاً عن غيره من الكتب، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في التعليق على « ظفر الأماني » ص ١٨٢ وما بعدها:

« وعلى ما ذهب إليه الإمام أحمد وغيرُه من أئمة ذلك العصر الذين قالوا: "إذا روينا في الحلال والحرام شدَّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تَساهلنا": جَرَى الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتابه « الأدب المفرد »، فأورد فيه جملةً كبيرةً من الأحاديث والآثار الضعيفة مستدلاً بها في الباب، وقد يكون البابُ قاصراً عليها، وفي رُواتِها الضعيفُ، والمجهولُ، ومنكر الحديث، والمتروكُ، وأشباهُ ذلك.

فانظر منه على سبيل المثال: الأحاديثَ والآثارَ التالية .... فذكر الشيخُ نحو ٣٠ رقماً، ولا حاجة لي إلى ذكرها والإشارة إليها، فإن الشيخ الألباني بنفسه قد قام بهذه التبعة المستصعبة، فمَيَّز بين صحاحها وضعافها، وجعلها في قطعتين: « صحيح الأدب المفرد » و« ضعيف الأدب المفرد »، ثم لم يعتبر حتى ادعى أن البخاري لا يرى العمل بالحديث الضعيف ولا روايته، فالله المستعان!!.

وقال الشيخ بعد تحقيق مذهب البخاري في الحديث الضعيف خارج الصحيح: « بل قد مشى البخاري على هذا المسلك في كتابه « الصحيح »، في بعض الأبواب، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في « هَدْي الساري » ٢: ١٦٢، في ترجمة (محمد ابن عبد الرحمن الطُّفاوي)، قال فيها: « ... وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدةَ أحاديث .... قلت: له في البخاري ثلاثةُ أحاديث، ليس فيها شيء مما استنكره ابنُ عدي ... ثالِثُها في (الرِّقاق): « كُنْ في الدنيا كأنك غريب ». وهذا تفرَّدَ به الطُّفاوي، وهو من غرائب « الصحيح »، وكأنَّ البخاري لم يُشدِّد فيه، لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب ». انتهى.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: وأضاف شيخنا المحقق فضيلة الأستاذ عبد الله المعروفي حفظه الله تعالى إلى هذا المثال مثالين آخرين ـ في رسالة له بعنوان: « مجموعة فضائل الأعمال، واستعراض لشبهة الناقدين عليها » ـ:

الأول: حديث أُبَي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرسٌ يقال له: اللُّحَيف. (أخرجه البخاري في الجهاد: ٢٨٥٥). وأُبيّ بن

عباس، قال فيه الدولابي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العقيلي: له أحاديث، لا يتابع على شيء. (مقدمة الفتح: ٥٤٩، والتهذيب: ٣٤٨).

وقال الحافظ في « النكت على ابن الصلاح » ١: ٤١٨: « ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ابن العباس، وعبد المهيمن أيضاً فيه ضعف ـ قلت: بل هو أضعف من أخيه، فقد قال الذهبي فيه: واهٍ، وفي « التقريب » : ضعيف ـ فاعتضد! وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعة حكم البخاري في صحته » . انتهى.

والثاني: حديث محمد بن طلحة، عن طلحة، عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد رضي الله عنه أنَّ له فضلاً على مَن دونه ـ يريد الزيادة من الغنيمة ـ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « هل تُنصرون وتُرزقون إلا بضُعفائكم » . (أخرجه البخاري في الجهاد: ٢٨٩٦).

قال الحافظ في « التقريب » : محمد بن طلحة صدوق له أوهام، وأنكروا سماعَه من أبيه لِصِغَره. وقال في « مقدمة الفتح » (٦١٣): « ... قال ابن سعد: كانت له أحاديث منكرة، قال: وقال عفان: كان يَروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناسُ كأنهم يُكذِّبونه ... قلتُ: له في البخاري ثلاثة أحاديث ... ثالِثُها في الجهاد ... في الانتصار بالضعفاء، وهو فرد، إلا أنه في فضائل الأعمال » . اهـ.

قال الشيخ أبو غدة: ... فالبخاريُّ مع الجمهور في التسامح في أبواب الفضائل والترغيب والترهيب، وعلى هذا الذي مشى عليه البخاري ... مشى عليه شيخُه الإمام أحمد في كتاب « الزهد » ، وقبلَه الإمام عبد الله بن المبارك في كتاب « الزهد » ، وغيرُهما ممن ألَّفوا في الفضائل والرقائق، كما هو معلوم مشهور.

قال الحافظ السخاوي في « فتح المغيث » ٢: ٢٨٨ قُبيل (مبحث مَن تُقبل روايتُه ومَن تُردّ): « وهذا التساهل ـ في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب والمناقب ونحو ذلك ـ والتشدُّد ـ في أحاديث الأحكام والحلال والحرام والعقائد وصفات الله تعالى ونحو ذلك ـ منقولٌ عن ابن مهدي وغيرِ واحد من الأئمة، كأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المبارك، والسفيانين، بحيث عَقَدَ ابنُ عدي في مقدمة « كامله » ، والخطيب في « كفايته » لذلك باباً ...

=

= واحتجَّ أحمد بالضعيف إذا لم يكن في الباب غيره، وتَبعه أبو داود، وقَدَّماه على الرأي والقياس، ويقال عن أبي حنيفة أيضاً ذلك، وإنَّ الشافعي يَحتجُّ بالمرسل إذا لم يجد غيره». انتهى.

٣: قلت: وأما ما نسبَه الشيخ الألبانيّ إلى أبي حاتم الرازي، فلم يتحقق لديّ مذهبُه إلى الآن، غير أن ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي قال في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» ١: ص ٦: «... ومنهم الصدوق الوَرِع المغفَّل، الغالبُ عليه الوَهَم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يُكتَب من حديثه الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآدابُ، ولا يُحتجّ بحديثه في الحلال والحرام». وقال في مقدمة كتابه «المراسيل» ص ٧: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا». والله تعالى أعلم.

هذا، ويُنقل منعُ العمل بالحديث الضعيف مطلقاً: عن البخاري، ومسلم، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن العربي، وابن حزم الظاهري، وابن تيمية، والشوكاني أيضاً.

أما البخاري ويحيى بن معين وأبو بكر بن العربي فقد حققنا فيما سبق ـ في ضوء كلام الشيخ أبي غدة ـ أنهم مع الجمهور في هذه المسألة، وأما الإمام مسلم وابن حزم الظاهري وابن تيمية والشوكاني، فإن ثبت عن هؤلاء الأربعة ما يدل على التشديد في العمل بالضعيف ـ على سبيل الفرض ـ فقد ثبت عنهم أيضاً ما يدل على أنهم مع الجمهور ـ على التحقيق ـ:

٣: فقد أخرج مسلم في «صحيحه» عن أمثال: ليث بن أبي سليم (وهو مختلط متروك)، وعطاء بن السائب (وهو صدوق مختلط)، ويزيد بن أبي زياد (وهو ضعيف شيعي).

٤: وابن حزم الظاهري يقول في «محلاه» ٣: ٦١ (مسألة: ٤٥٩): «... القنوت ذِكرُ الله تعالى ودعاء، فنحن نُحِبُّه، وهذا الأثر وإن لم يكن مما يُحتجّ بمثله؛ فلم نجد فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرَه، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله: "ضعيف الحديث أحبُّ إلينا من الرأي"، قال علي: وبهذا نقول».

٥: وابن تيمية هو الذي صنّف كتابه «الكلم الطيب» في الأوراد والأذكار، وأودع فيها أحاديث، اضطر بها الألباني إلى أن يميز بين صحاحها وضعافها! فهل يبقى بعد ذلك شبهة وريبة؟!

٦: والشوكاني يقول في «نيل الأوطار» ٣: ٦٥: «والآيات والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء، والأحاديث وإن كان

بل نَسبوا مزعوماته الباطلة إلى بعض الأئمة المحدثين، فتصدّى لردّ هذا الزعم الفاسد والنسبة الكاذبة فُحولُ العلماء وأكابر أهل العلم، من بينهم - بل على رأسهم وطليعتهم - الشيخ أبو غدة.

---

أكثرها ضعيفاً؛ فهي منتهضة بمجموعها، لا سيما في فضائل الأعمال». انتهى.

قال شيخنا المعروفي: ومَن أحاط علماً بطريقة الشوكاني في «تحفة الذاكرين» استحيى من نسبة الشذوذ للشوكاني في هذه المسألة!!.اهـ. والله أعلم بالصواب.

وأطال الكلام على هذا الموضوع شيخنا في الرسالة المذكورة، وقال في آخر المبحث ما ملخصه:

«... وما كتبنا فيما فوق بالنسبة إلى الشيخين: البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى في «صحيحيهما» يوشك أن يَريب بعض الدارسين، فيخطر بباله أن هذه محاولة لزعزعة قصر السنة المشرفة بأسرها؛ فإن الأمة المحمدية قد أجمعت على تلقي الكتابين بالقبول، وبالتالي على أصحية ما فيهما ...

والجواب: أنّا لا - ولن - نتجاسر على توهين أمر الكتابين، حاشا وكلا، وإنما أردنا الكشف عن الحقيقة بأن مفهوم الصحة لدى علية المحدثين يختلف باختلاف المواضيع والأبواب العلمية، ففي باب الأحكام والحلال والحرام يتصدون لتحقيق أعلى صفات الصحة، فيشددون فيها، وأما غير الحلال والحرام؛ من المغازي، والأخلاق، والفضائل، والتفسير، فيتسامحون بكثير من الأحاديث التي تفقد إحدى صفات الصحيح، أو تتقاصر عن درجة الصحة، فنراهم يحتجون في تلك الأبواب بأحاديث لا تتجاوز عن درجة الحسن، رغم مجيئها من غير وجه، ويضعونها في كتاب مسمى بـ«الصحيح»، حينما لا يرفعون رأساً إلى مثل تلك الأحاديث ولا يخرجونها في باب من أبواب الأحكام، كما اتضح جلياً بالأمثلة السابقة الذكر عن البخاري ... إلخ.

قال محمد معاوية: قد ثبت محققاً بما تقدم: أن الشيخ أبو غدة ممن يرى العمل بالحديث الضعيف، ويراه مذهب الجمهور من الأئمة، ومنهم البخاري وغيرُه، فالذي علَّقه فضيلته على «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٦، نقلاً عن الإمام الكوثري حول المسألة، ثم مال إليه بنفسه مستدركاً به على المؤلف التهانوي، هو من رأيه القديم ومذهبه المرجوع عنه. والله تعالى أعلم.

وكان الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في بداية أمره مائلاً إلى منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، كما يظهر من تعليقة له على «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٦ ـ الذي حقّقه الشيخ سنة ١٣٩١هـ ـ، ولكنه بعد ذلك جَنح إلى التسامح في أبواب الفضائل والترغيب والترهيب، كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف، فقد تعرّض لهذا الموضوع في عدّة مواضع من تأليفاته وتعليقاته، يُنظر له على وجه أخص: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» ص ٢٢٨ ـ ٢٣٨، و«التعليق على ظفر الأماني» ١٨٢ ـ ١٨٦، مع الاستدراك عليه ص ٥٦٦.

وقد أوردتُّ هنا في التعليق خلاصةَ ما أفاده رحمه الله تعالى في هذا الصدد متفرقاً، فانظره في الصفحات السابقة تعليقاً.

**٦ ـ موقفه من الحديث الموضوع**

ومع هذا التسامح في الحديث الضعيف لم يكن رحمه الله تعالى متسامحاً في الحديث الموضوع، ولا يُسوِّغ روايتَه وتحديثَه إلا لبيان وَضعِه وبُطلانه، وهَتكِ واضعِه وراويه، وكان يَعتب كثيراً على العلماء الذين تَساهلُوا في بيان الموضوعات وإيرادها في مؤلفاتهم، وبهذه الداعية قام بتحقيق بعض كُتب الموضوعات، كما تقدم تفصيل ذلك في بيان مؤلفاته وتحقيقاته ص ١٦٠ ـ ١٦٥، وكان يقول:

«... لا تبرُّكَ بمثل هذا الكذب المفترَى على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا طاعةَ ولا عبادةَ بكتابة هذه الأسطورة إلا على نيَّة هَتكِها، ولا تفنُّن بتدوينها وتصنيفها، فالباطل لا يُتفنَّن فيه».

وكان يقول: «التبرُّك إنما يكون بما فيه بركةٌ أيْ خيرٌ يجعله الله تعالى فيه، والحديثُ المكذوبُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، الصارخُ بالكذب والاختلاق، يجبُ التنزُّه عن ذكره، ولا يجوز إضاعة الوقت فيه إلا لِهَتْكِه وكشف

بطلانه، فكيف هؤلاء يتبركون به؟! إنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد جَرَتْ سنَّةُ الله تعالى أن يكون في كُلِّ صِنفٍ من الناس وفي كُلِّ صنفٍ من العلماء مَرضى ضعفاءُ بفهمهم ونقدهم وتقويمهم للصحيح والسقيم منه.

ومِن مَرضى المحدثين: هذا النَّمَطُ المتبرِّكُ بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، أو الأحاديث المنامية تقع لبعض الناس! وهذا مُصاب كبيرٌ يقع في صُفوف بعض المسلمين المضافين للعلم والدين بصدقٍ وإخلاص مع سَذَاجة، وسببُه فيهم فَقْدُ العلم المحرَّر النقيّ الصحيح، وتعطيلُ العقل، وتَقبُّل الخرافات والأباطيل جزءاً بعد جزء، بدعوى أنَّ قدرة الله واسعة، حتى يصيرَ قبولُ تلك الترّهات كيفما كانت ولو مِثلَ هذا الحديث شيئاً عادياً، تحت عنوان: التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم وحديثِه واجب؛ ولو كان الكلامُ من أحاديث الملاحدة أو الشياطين! فيجب تصفيةُ ثقافةِ المسلمين من هذا الداء، والله المستعان »[1].

وكان يقول: « ... الأحاديث الشريفة لا تُتلقَّى بالمنامات، بل باليَقَظة، ومن طريق الرُّواة الوُعاة الضابطين الأيقاظ، بالسند المتصل الصحيح، فلا تَنَمْ مع المنامات! »[2].

وكان يقول: « ومن المقرّر عند العلماء أن الرؤيا للنبي صلى الله عليه وسلم لا يَثبُت بها حكم شرعي؛ أياً كان الرائي من الناس، فبالأولى أن لا يَثبُت به حديث نبوي »[3].

وقد علّق في كتاب « تحفة الأخيار » ص ٥٣ للكنوي على قوله: « هذا ـ أي

---

[1] انظر التعليق على « ظفر الأماني » ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

[2] المصدر السابق، ص ٢٧٩.

[3] انظر التعليق على « المصنوع » ص ١٧٤.

تضعيفُه ـ من حيث تحقيق المحدثين، وأما عند أهل الكشف فليس كذلك ».

عَلَّقَ عليه الشيخ أبو غدة بقوله: « مع إجلالي واحترامي لصلاحِ أهل الصلاح أقول: هذا التصحيح لا يُعتبر علمياً، ولا يَصح أن يُرتَّب عليه حكمٌ شرعيٌّ، ولا يُبنى عليه ثبوتُ حديثٍ ما؛ إن لم يَثبُت بطُرق الإثبات المعروفة عند جهابذة المحدثين أهل الصناعة المشهود لهم بالمعرفة ... »[1].

وقد حقّق كتابَي « المنار المنيف » لابن القيم، و« المصنوع » للقاري قائلاً: « إن شيوع الأحاديث الموضوعة يُسخِّف في عقول الناس ثقافتهم الدينية، ويضعِّف فيهم الاستنارة الإسلامية، ويشوِّه حقيقة الإسلام عند كثير من المسلمين الموالين للإسلام والبعيدين عنه ...، فكان من الحقّ على ذوي العلم أن يُبيِّنوا تلك الأحاديث المفتَريات، ويَردّوا هاتيك الأضاليل والترّهات، ويُعرِّفوا الناس بالصحيح والمكذوب، لِتَصفُوَ ثقافتهم الدينية من الشوائب الدخيلة على الدين، ولتسلَمَ ألسنتُهم وأقلامهم من الاستشهاد بالباطل والاعتماد عليه، وليكونوا على معرفة نيّرة بالصحيح من كلام نبيِّهم صلّى الله عليه وسلم، وفي ذلك صلاح عظيم ». انتهى[2].

**٧ ـ شَذرات في بيان بعض الاصطلاحات حول الأحاديث الموضوعة:**

لعُلَمائنا السادة المحدثين رحمهم الله تعالى اصطلاحات رسموها لأنفسهم، وجَرَوا عليها في عباراتهم وكُتبهم، وبَنَوا عليها إطلاقاتِهم في أحكامهم، وكثيرٌ من هذه المصطلحات تَعِيش في صدورهم دون أن يسطروها في كُتبهم، وما يَتعرَّض لها بالضبط والذكر إلا قليل منهم.

---

[1] وانظر أيضاً: صفحة الاستدراك من كتاب « المصنوع » ص ٢٧٣.

[2] من مقدمة « المنار المنيف » ص ٥ ـ ٦.

فمن لم يُمعن النظر في اصطلاحاتهم، وغفل عن اختلاف مناهجهم، وقع في الخطأ والاضطراب، وكان للشيخ أبي غدة عناية خاصة في دراسة أقوال الأئمة وتطبيق أحكامهم، وقد شرح جملةً حسنةً من مصطلحات القوم في أصول الحديث والجرح والتعديل، وتحدّث عنها في بعض مقدماته وتعليقاته، وأستحسن الآن أن أُوقف القارىء الكريم هنا على ما يهمّ منها حول الأحاديث الموضوعة خاصةً؛ على وجه الاختصار.

قال الشيخ في تقديمه لكتاب: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ص ١٧: «... رأيتُ أن أذكر هنا في هذه التقدمة بعضَ تلك القواعد التي راعَوها في أثناء كلامهم وأحكامهم على الأحاديث الموضوعة ـ وقد أغفلها مع أهميتها جُلُّ المؤلفين في الموضوعات ـ، ليكون القارىء على معرفة بها، فينتفع بذلك عند نظره في هذا الكتاب وفي أمثاله من كتب «الموضوعات» وما يتصل بها إن شاء الله تعالى. فمِن ذلك:

١ ـ **قولهم في الحديث: «لا أصل له»**، له إطلاقات متعددة، أُوجزها فيما يلي:

أ ـ: تارةً يقولون: «**هذا الحديث لا أصل له**»، **أو**: «**لا أصل له بهذا اللفظ**»، **أو**: «**ليس له أصل**»، **أو**: «**لا يُعرف له أصل**»، **أو**: «**لم يوجد له أصل**»، **أو**: «**لم يوجد**»، أو نحو هذه الألفاظ، يريدون بذلك أن الحديث المذكور ليس له إسناد يُنقَل به.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في «تدريب الراوي» في أواخر (النوع الثاني والعشرين) ص ١٩٥: «قوله: "هذا الحديث ليس له أصل"، أو: "لا أصل له"، قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد». انتهى.

قال عبد الفتاح: وإذا كان الحديث لا إسناد له، فلا قيمة له ولا يُلتَفت إليه، إذ الاعتماد في نقل كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا، إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقع موقعه، وما ليس كذلك فلا قيمة له.

قال: ومِن أمثلة هذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبوية، مثلُ حديث تسليم الغزالة على النبي صلى الله عليه وسلم. فهذا حديث لا أصل له، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه، لأنه كَذِبٌ بَحتٌ، ويزيده تحريماً ومنعاً أنه كذب في شأن من شؤون النبي صلى الله عليه وسلم.

وسيأتي في أحاديث هذا الكتاب برقم ٩١ قولُ المؤلف عليّ القاري رحمه الله تعالى: «حديث تسليم الغزالة، اشتهر على الألسنة وفي المدائح النبوية، قال ابن كثير: وليس له أصل، ومَن نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب»[1].

---

[1] قال الشيخ: ومثلُه في عدم جواز قوله وإنشاده: ما يقال في بعض المدائح النبوية وغيرها، نظماً ونثراً، من أن ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم ارتجس - أي انشقّ [أو: ارتجف] - إيوان كسرى، وسقطت منه أربع عشرة شُرفةً، وخمدتْ نارُ فارس ولم تخمد قبل ذلك بألف عام، وغاضت بُحيرةُ ساوَة - وهي قرية من قرى بلاد فارس، بين مدينة همذان وقُمّ -، ورأى المُوبذان - وهو كبير حُكام الفُرْس [قلت: وفي «لسان العرب»: المُوبَذان للمجوس؛ كقاضي القضاة للمسلمين، والموبذ: القاضي] - رؤيا ...، وفسَّرها له كاهِن العرب سَطِيح ...».

فهذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه، ويَزيده منعاً أنه يَتعلّق بشأن من شؤون النبي صلى الله عليه وسلم، وبأمور خارقة للعادة.

قال: ولا يَغُرَّنك ذكرُ بعض العلماء له في كتب السيرة أو التأريخ، مثل ابن جرير الطبري في «تاريخه» ٢: ١٣١ - ١٣٢، وأبي نعيم الأصفهاني في «دلائل النبوة» ص ٩٦ -

٩٩، والبيهقي في «دلائل النبوة» أيضاً ١: ٦٧ ـ ٧١، والقسطلاني في «المواهب اللدنية» ١: ٢٣، والزُّرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ١: ١٢١ ـ ١٢٢، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» ١: ٥١، والشامي الصالحي في السيرة الشامية: «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» ١: ٤٢٩ ـ ٤٣٠، وغيرهم ... فإن هؤلاء المؤلفين وأمثالهم رحمهم الله تعالى، يذكرون في كُتبهم هذه: كلَّ ما ورد في الباب مما صح ومما لم يصح، لتسجيله ومعرفته، وتمحيصه وغربلته، لا لصدقه وصحته.

قال الإمام ابن جرير الطبري في مقدمة «تاريخه»: «وليَعلم الناظِرُ في كتابنا هذا أنَّ اعتمادي في كل ما أحضرتُ ذِكرَه فيه ...، إنما هو على ما رَويتُ من الأخبار التي أنا ذاكِرُها فيه، والآثارِ التي أنا مُسنِدُها إلى رُواتها فيه ...، فما يكن في كتابي هذا من خبرٍ ذكرناه عن بعض الماضين، مما يَستنكره قارئه أو يَستشنِعُه سامِعه، مِن أجل أنه لم يَعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنىً في الحقيقة، فليَعلَم أنه لم يُؤتَ في ذلك مِن قِبَلنا، وإنما أُتِيَ مِن قِبَل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدَّينا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا». انتهى.

وقال الإمام الحافظ السيوطي في «الخصائص الكبرى» ١: ٤٧ ـ ٤٩، بعد أن أورد من كتاب أبي نعيم الأصفهاني: «دلائل النبوة» ثلاثةَ آثار طوالٍ وقع فيها ذكر العجائب التي قيل: إنها وقعت عند مولد النبي صلى الله عليه وسلم، وهي مما يقوله المنشِدون والقُصَّاص في المولد النبوي! وهي الكذب البيّن الصريح بعينه، والعجائب المكذوبة المستنكرة بذاتها، قال الحافظ السيوطي بعدها: «قلت: هذا الأثر، والأثران قبله، فيها نكارة شديدة! ولم أُورِد في كتابي هذا أشدَّ نكارةً منها، ولم تكن نفسي لِتَطيب بإيرادها، لكني تبعت الحافظ أبا نُعيم في ذلك!».

قال الشيخ: ولمّا ذكر الحافظ ابن حجر ـ في «فتح الباري» ٦: ٤١٠، في (باب خاتم النبوة) الذي بين كتفيه صلى الله عليه وسلم ـ ما يُورده المؤلفون في السيرة النبوية من أخبار لا تصح في ذلك الموضوع، أَنكَر عليهم ذِكرَها ساكتين عليها، غير مبينين ضعفَها وبُطلانَها.

ونقل كلامَه الحافظُ الزُّرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ١: ١٥٦ ـ ١٥٧، فقال الزرقاني بعد ذكر تلك الأخبار: «لكن قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»:

ب ـ: تارةً يقولون في الحديث المسنَد: « **هذا الحديث لا أصل له** »، يَعنون به أنه موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو على الصحابي، أو التابعي، الذي أُسنِد قولُه إليه، وذلك بأن يكون للحديث سند مذكور، ولكن في

---

« لم يثبت منها شيء ». بل بعضها باطل، وبعضها ضعيف، فلا معنى لذكرها مع السكوت عليها، وقد أطنب الحافظ قطب الدين في استيعابها في « شرح السيرة »! وتَبِعَه الحافظ مُغُلْطاي في « الزهر الباسم »! ولم يُبيِّنا شيئاً من حالِها! والحقّ ما ذكرتُه، ولا تغترَّ بشيء مما وقع منها في « صحيح ابن حبان »، فإنه غفل حيث صحّح ذلك بإيراده في "صحيحه" ». انتهى.

وقال الإمام الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في فاتحة « ألفيته » في السيرة النبوية ص ٢:

« ولْيَعلم الطالبُ أنَّ السِّيَـرا تَجمَعُ ما صحَّ وما قد أُنكِرَا
والقَصدُ ذِكرُ ما أَتَى أهلُ السِّيَرْ بـه وإنْ إسنـادُه لـم يُعتبـرْ ».

قال عبد الفتاح: وهذا الحديث ـ حديث ارتجاس إيوان كسرى .... ـ مما أُنكِر، فضلاً عن أنه حديث منقطع الإسناد ـ مع جهالة فيه ـ، وقال فيه الحافظ الذهبي في « تاريخ الإسلام » ١: ٣٨: « هذا حديث منكر غريب ». انتهى.

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: إن ما ادّعاه الشيخ أبو غدة من نكارة وبطلان خبر « ارتجاس إيوان كسرى، وسقوط أربع عشرة شُرفةً منه، وخمود نار فارس، وغيضِ بُحيرة ساوة، ورؤيا الموبذان، وتفسير كاهن العرب له »، فهذه الدعوى يمكن أن تقبل، لحكم الحافظ الذهبي عليه بذلك، ولكن ما أطال الكلامَ عليه بإيراد عبارات الطبري والسيوطي والحافظ والزرقاني فلا يصح ولا يتمّ الاستدلال بها.

فإن الشيخ رحمه الله تعالى ما نقله عن الطبري من بيان شرائطه في الكتاب هو عام، لا يصحّ الاستدلال به على نكارة خبر معيّن وبطلانه، وأما ما أورده عن السيوطي من كلامه على ثلاثة آثار طوال في مولد النبي صلى الله عليه وسلم، فلا علاقة لأحد منها بما نحن فيه.

وكذا لا مناسبة لكلام الحافظ بما يريد الشيخ إنكاره وإبطاله هنا، فإنه متعلق بصفةِ « خاتم النبوة » وهيئتها، وبهذه المناسبة أورده الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » أيضاً!. والله تعالى أعلم.

سنده كذاب أو وضّاع، أو دلالة صريحةٌ، أو قرينة ناطقة بكذب المنقول به، فقولهُم فيه حينئذٍ: «لا أصل له» يعنون به: كَذِب الحديثِ، لا نَفْي وجود إسناد له.

ومِن أمثلة هذا الإطلاق: ما جاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ١١: ٥٢ ـ ٥٣، في ترجمة (هشام بن عمّار الدمشقي)، «قال أبو داود: حدّث هشام بأربع مئةِ حديثٍ مسنَدة ليس له أصل». انتهى. ونحوه في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي ٤: ٣٠٢[1].

ج ـ: وحيناً يقولون: **«هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولا الضعيفة»**، يعنون بذلك: أن معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة كل الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

---

[1] قال الشيخ: ومِن أمثلة هذا الإطلاق أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي ٤: ٢٦٨، في ترجمة (نُعيم بن حماد)، ونصُّه:

«نُعيم، عن عيسى بن يونس، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك مرفوعاً ـ أي مسنداً إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ: «تَفترِق أمتي على بضع وسبعين فِرقةً، أعظَمُها فتنةً على أمتي قومٌ يَقِيسون الأمورَ برأيهم، فيُحِلُّون الحرامَ، ويُحرِّمون الحلال».

قال محمد بن علي بن حمزة المروزي: سألت يحيى بن معين عن هذا، فقال: ليس له أصل، قلت: فنُعَيم؟! قال: ثقةٌ، قلتُ: كيف يُحدِّث ثقةٌ بباطل؟! قال: شُبِّه له.

... قال أبو داود: كان عند نُعيم بن حماد نحو عشرين حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها أصل ... وقال أبو زرعة الدمشقي: عَرضتُ على دُحيم حديثاً حَدَّثَناه نُعيم بن حماد، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن ابن أبي زكريا، عن رجاء بن حيوة، عن النَّوَّاس بن سَمعان: «إذا تَكلَّمَ اللهُ بالوحي» فقال دُحيم: لا أصل له». انتهى ما في «الميزان» للحافظ الذهبي [أي: بحذف واختصار].

د ـ وتارةً يقولون: «**هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة**»، يعنون: أن معناه وما يتضمنه لفظُه لم يَرد في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالنفي منهم في هذا متوجِّه إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة، لا الضعيفة.

والتمييز بين هذه الإطلاقات يَعرفه أهلُ الممارسة، ويُعرف أيضاً بالقرائن، كما تقدم في الأمثلة السابقة[1].

---

[1] قال الشيخ هنا في الحاشية: «هذه الإطلاقات المذكورة أعلاه، من قولهم: (لا أصل له)، هي بصيغة النفي، ويُمكن أن يُذكر بجانبها ما جاء منها بصيغة الإثبات، مثل قولهم: (له أصل). وأردتُّ مِن ذكره هنا: استكمالَ استعمالهم للفظ (أصل) نفياً وإثباتاً:

١ ـ جاء في آخر «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر ٢: ٢٠١، في ترجمة الإمام البخاري رحمه الله تعالى: «قال سليم بن مجاهد: قال لي محمد بن إسماعيل البخاري ـ: لستُ أروي حديثاً مِن حديث الصحابة والتابعين، يعني من الموقوفات، إلا وله أصل، أحفظ ذلك عن كتاب الله وسنة رسوله». انتهى.

٢ ـ وجاء في «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق ٢: ٣٨٣ قولُه: «حديث: "إنَّ في الجنة لَسُوقاً، ما فيها بيع ولا شراء إلا الصُّوَر من النساء والرجال، إن اشتهى الرجلُ صورةً دخل فيها ..."»، رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» ـ ١: ١٥٦ ـ مِن حديث علي رضي الله عنه، ولا يَصِحّ، فيه (عبد الرحمن بن إسحاق أبو شَيبة الواسطي): متروك.

تَعقَّبه الحافظ ابن حجر في «القول المسدد» ص ٣٥، فقال: أخرَجَ الترمذيُّ الحديثَ مِن طريق ابن إسحاق المذكور، وقال: غريبٌ، وحسَّنَ له غيرَ هذا الحديث، وصحَّحَ الحاكم من طريقه حديثاً آخر، وأخرج له ابنُ خزيمة في «صحيحه»، لكن قال: في القلب مِن عبد الرحمن شيء.

وله شاهدٌ من حديث جابر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ـ ٦: (٥٦٦٤)ـ، وأبو نُعيم في «صفة الجنة» (٤٤٨)، وفيه (جابر بن يزيد الجُعفي): ضعيف.

والمستغربُ من هذا الحديث قولُه: (إن اشتهى الرجل صورةً دخلَ فيها). والذي يظهر

**٢ ـ قولهم في الحديث: « لا أعرفه »، أو: « لم أعرفه »، أو: « لم أقف عليه »، أو: « لا أعرف له أصلاً »، أو: « لم أجد له أصلاً »، أو: « لم أقف له على أصل »، أو:**

---

لي أنَّ المراد أن صورته تتغيَّر، فتَصير شبيهةً بتلك الصورة، لا أنه دخل فيها حقيقةً، وأصلُ ذِكر سُوق الجنةِ مِن غير تَعرُّضٍ لِذكر الصُّوَر في « صحيح مسلم » من حديث أنس ـ[(٢٨٣٣): قال محمد معاوية: ولفظه: « إنَّ في الجنة لَسُوقاً، يأتُونها كلَّ جمعةٍ، فتَهبّ رِيحُ الشمال، فتَحثُو في وُجوهِهم وثيابهم، فيَزدادون حُسناً وجمالاً ... »] ـ وفي الترمذي ـ (٢٥٤٩) ـ وابن ماجه ـ (٤٣٣٦) ـ من حديث أبي هريرة ». انتهى كلام الحافظ ابن حجر الذي نقله ابن عَرَّاق.

وقد انتهى الحافظ من كلامه السابق إلى أن لهذا الحديث أصلاً صحيحاً في جزء منه، وجاء من طرق متعددة، وهذا يدلّ على أن لحديث « المسند » أصلاً في الجملة، وبه ينتفي الحكم عليه بالوضع الذي ذهب إليه ابن الجوزي.

٣ـ وجاء في « مرقاة المفاتيح » للعلامة علي القاري ٤ : ٤٤٥: « قال بعض الشراح: وأما ما رُوي في التختُّم بالعقيق مِن أنه يَنفي الفقر، وأنه مبارك، وأنَّ مَن تختَّم به لم يَزل في خير: فكلُّها غير ثابتة على ما ذكره الحفاظ، [قلت: وفي حديث ضعيف: أن التختّم بالياقوت الأصفر يمنع الطاعون. والله أعلم].

قلتُ ـ القائل علي القاري ـ: حديث: « تَختّموا بالعقيق، فإنه مبارك »، رواه العقيلي في « الضعفاء »، وابن لال في « مكارم الأخلاق »، والحاكم في « تاريخه »، والبيهقي، والخطيب، وابن عساكر، والديلمي في « مسند الفردوس »: عن عائشة رضي الله تعالى عنها، (وكثرةُ الطرق تدلّ على أن الحديث له أصلٌ)، وروى ابنُ عدي في « الكامل » عن أنس رضي الله تعالى عنه بلفظ: « تختموا بالعقيق، فإنه ينفي الفقر ». انتهى كلام علي القاري.

قال الشيخ: وقولُه هنا: (وكثرة الطرق تدل على أن الحديث له أصل) أي: له شيء من الثبوت في الجملة. وانظر من أمثلة ذلك أيضاً في هذا الكتاب « المصنوع » الحديثَ ٨٦: حديث « بُني الدين على النظافة »، فستَرى مما علَّقتُه عليه أن لهذا الحديث أصلاً، أي ثبوتاً في الجملة. وأمثال ذلك كثيرة لا تُحصى، تراها في كتب التخاريج. انتهى كلام الشيخ أبو غدة.

**« لا أعرفه بهذا اللفظ »، أو: « لم أره بهذا اللفظ »، أو: « لم أجده »، أو: « لم أجده هكذا »، أو: « لم يَرِد فيه شيء »، أو: « لا يُعلم مَن أخرجه ولا إسنادُه »**، ونحو هذه العبارات إذا صدَرَ مِن أحد الحُفّاظ المعروفين، ولم يَتعقّبه أحد، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع.

قال السيوطي في « تدريب الراوي » في أواخر (النوع الثاني والعشرين) ص ١٩٥: « قال الحافظ ابن حجر: "إذا قال الحافظ المطّلع الناقد في حديثٍ: « لا أعرفه » اعتُمِد ذلك في نَفيِه". قال السيوطي عَقِبه: لأنه بعد تدوين الأخبار، والرجوعِ إلى الكتب المصنَّفة، يَبعُد عدمُ الاطّلاع من الحافظ الجهبذ على ما يُورِده غيرُه، فالظاهر عدمُه ».

وقال السيوطي أيضاً في الكلام على (النوع الحادي والعشرين) ص ١٨٠: « وفي « جمع الجوامع » لابن السبكي أخذاً من « المحصول » وغيره: "... مِن المقطوع بكَذِبه ما نُقِّبَ عنه من الأخبار ولم يُوجَد عند أهله مِن صُدور الرواة وبُطون الكتب". وكذا قال صاحبُ « المعتمد ». قال العِزّ بن جماعة: وهذا قد يُنازَع في إفضائه إلى القَطع، وإنما غايتُه غلبة الظن ». انتهى.

**٣. قولهم في الحديث: « لا يَصِحّ »، أو: « لا يثبت »، أو: « لم يصحّ »، أو: « لم يثبت »، أو: « ليس بصحيح »، أو: « ليس بثابت »، أو: « غير ثابت »، أو: « لا يَثبت فيه شيء »**، ونحو هذه التعابير، إذا قالوه في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فالمراد به: أن الحديث المذكور موضوع، لا يتصف بشيء من الصحة[1]، وإذا قالوه

---

[1] قال الشيخ: وإنما عَبّروا هذا التعبيرَ، مع وضوح الحكم على الحديث في نظرهم، حفاظاً على وَرَع التعبير الذي يُراعونَه في أحكامهم وألفاظهم، ولا يخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبة.

في كتب أحاديث الأحكام فالمراد به نفيُ الصحة الاصطلاحية[١].

---

[١] قلتُ: ومن المفيد أن يذكر هنا مثال مما أورده الشيخ أبو غدة في توضيح قوله وتأييد مذهبه، فقد استدرك العلامة ابن القيم في كتابه «المنار المنيف» ص ١٢٠، على قول الإمام أحمد: «لا يَثْبُت في التسمية على الوضوء حديث» بقوله: «ولكنها أحاديث حِسان».

قال الشيخ أبو غدة تعليقاً عليه: «قلتُ: قول الإمام أحمد: (لا يثبت في التسمية على الوضوء حديثٌ) معناه: لا يصح الصحة الاصطلاحية، وقد جاءت العبارة عن الإمام أحمد في هذا المعنى متعددةً مختلفةً في اللفظ متفقةً في المعنى، ففي «الجامع» للترمذي ١: ٤٣: «قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب ـ التسمية عند الوضوء ـ حديثاً له إسناد جيد». وفي شرحها لابن العربي ١: ٤٣: «قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً».

وفي «نصب الراية» للزيلعي ١: ٤: «قال الأثرم: سألتُ أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء، فقال: أحسنُ ما فيها حديث كثير بن زيد، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً».

وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة (رُبيح بن عبد الرحمن المدني): «قال أحمد بن حفص السعدي: سُئل أحمد عن التسمية في الوضوء، فقال: لا أعلم فيه حديثاً يَثبُت، أقوى شيء فيه حديثُ كثير بن زيد، عن رُبيح، ورُبيح رجل ليس بمعروف».

وفي «نيل الأوطار» ١: ١١٧ ـ ١١٨: «قال المروزي: قال أحمد: ليس فيه شيء يثبت». وقال العقيلي: «قال أحمد: لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً، وأقوى شيء فيه حديثُ كثير بن زيد، عن رُبيح».

قال الشيخ: فهذه العبارات اختلفت في اللفظ واتفقت في المعنى، وكلُّها صادرة في باب أحاديث الأحكام، فيكون المراد من قول الإمام فيها: (لا يصح) أو (لا يثبت) نفي الصحة الاصطلاحية، كما أشرتُ إليه أول الكلام، ولهذا ناسَبَ أن يقول المؤلف الشيخ ابن القيم هنا بعده: (ولكنها أحاديثُ حِسَان) ....».

ولما نقل الشيخ علي القاري في آخر «الموضوعات الكبرى» كلام الإمام أحمد والشيخ ابن القيم هذا: فَهِمَ من قول الإمام أحمد: (لا يثبت) نَفْيَ الثبوت بالمرة، ولهذا تعقَّبَه بقوله: «قلتُ: إذا كانت الأحاديث حِساناً، فكيف يقال: إنها لا تَثْبُت؟»، وسببُ هذا التعقب من

قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب «انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب» ص ١١: «تنبيه: يقول المسنِد الأوحد ابنُ هِمَّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة)»: «اعلم أن البخاري وكلَّ مَن صَنَّف في الأحكام يريد بقوله: (لم يصح) الصحةَ الاصطلاحيةَ، ومَن صنَّفَ في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله: (لم يصح) أو (لم يثبت) المعنى الأعم، ولا يَلزَم من الأول نفيُ الحُسن أو الضعف، ويلزم من الثاني: البُطلان».

... قال الشيخ: وقد غفل عن هذا الاصطلاح كثير من العلماء المتأخرين والمعاصرين، ثم عدَّهم الشيخ، فذكر فيهم أمثال: الزركشي والسيوطي وابن عَرَّاق واللكنوي والقاسمي والمعلّمي وغيرهم، وبسط الكلام - ص ٢٨ إلى ٣٨ - في تحقيق معنى هذا الاصطلاح وتأكيده، وفي الردّ على مَن غفل عنه، فوقع في الخطأ والاضطراب، فراجع تمام كلامه، فإنه مفيد وجيه[1].

---

الشيخ القاري رحمه الله تعالى: غُفُولُه عن التفرقة بين قولِهم: (لا يصح) في باب أحاديث الأحكام، وقولِهم: (لا يصح) في باب الموضوعات والضعفاء والمتروكين.

وقد تَعدَّد هذا الوَهَم - عدم التفرقة بينهما - من الشيخ علي القاري في كتابه «الموضوعات الكبرى» غير مرة، كما أشرتُ إليه فيما علَّقتُه على «الرفع والتكميل» للكنوي ص ١٩١ - ١٩٥، كما أنه قد غفل عن ملاحظة هذه التفرقة كثيرٌ من العلماء المتأخرين والمعاصرين، منهم الزركشي واللكنوي والمعلِّمي، كما أوضحتُه بالنصوص الناطقة في تقدمة «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للقاري ص ٣٠ - ٣٨، فانظره، فإنه مفيد جداً».

[1] وقد تَعرَّض لهذا البحث في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ١٩١ - ١٩٤، وعلى «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٨٢ - ٢٨٦ أيضاً.

٤ ـ **قولهم في الحديث: « منكر »**[١]، قال الشيخ أبو غدة ضمن كلامه على حديث ارتجاس إيوان كسرى السابق ذكرُه:

« ولفظ (منكر) كثيراً ما يُطلِقونه على (الموضوع)، يُشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعفِ إسناده وبطلان ثبوته، كما تراه شائعاً منتشراً في كتب « الموضوعات » وكُتب الرجال المجروحين، مثل كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للحافظ الذهبي، وكتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عرَّاق، وغيرِ هذين الكتابين، مثل كتابنا هذا: « المصنوع »، فانظر منه: الحديث ٦٦، و٣٩٨، والفقرة ٤٠٦، و٤٥٣، و٤٥٥، و٤٦٣، ففيها (المنكر) بمعنى (الموضوع).

وانظر أيضاً على سبيل ما حضرني الآن من الأمثلة، في « الموضوعات » لابن الجوزي ٢: ١٣، و« ميزان الاعتدال » ١: ٤٧، و٣: ١٢٩ و: ٤٤٩، و٤: ٢١١ـ٢١٢، وفي « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١: ١٣٤ حديث ٥، و١٣٥ ح ٧، و١٤٦ ح ٣٥، و١٤٨ ح ٤٠، و١٧٠ ح ٢، و١٧١ في الحديث ٦ وفي التعليق عليه ... إلخ.

قال: « وهذا البحث مما يُستفاد، ولم أر مَن كَتَب فيه مِن قبل، فالحمد لله على فضل الله »[٢].

********

---

[١] قلت: وسأعود إلى بيان معنى هذا الاصطلاح في مبحث (الجرح والتعديل) بوجه آخر ص ٥٠١ وما بعدها، إن شاء الله تعالى، فانظره لزاماً.

[٢] وقد أشار إلى ذلك أيضاً في تعليقه على « الرفع والتكميل » ص ٢١١.

## المبحث السابع
## نبذة من بحوثه في الجرح والتعديل

وأنتقل بعدَ هذا إلى ذكر بعض بحوثه وآرائه في « الجرح والتعديل »، وقد قسّمتُها إلى عشرة عناوين:

١ ـ دراسة جملةٍ وافرةٍ من ألفاظ الجرح والتعديل وجمعُها وتقعيدها.

٢ ـ فوائد ماتعة حول بعض ألفاظ الجرح والتعديل.

٣ ـ بيان أسبابٍ جَرَح بها بعض المحدثين، وليست هي بجرح حقيقةً.

٤ ـ ذكر الأسباب التي لا يقبل الجرحُ من صاحبها.

٥ ـ طرق توثيق الرواة ومراتبها.

٦ ـ بحث مفيد حول عنوان: « سكوت المتكلّمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأتِ بمتن منكر يعدّ توثيقاً له ».

٧ ـ ذكر شيء من منهج الحافظ الذهبي في « الميزان ».

٨ ـ ذكر شيء من منهج الحافظ ابن حجر في « اللسان ».

٩ ـ بحثه المسهب حول النظر في اتّهامهم أبا عِصمة نوحَ بن أبي مريم بوَضع حديثٍ في فضائل السُّوَر.

١٠ ـ الدفاع عن أبي حنيفة ومذهبه.

**١ ـ دراسة جملةٍ وافرةٍ من ألفاظ الجرح والتعديل وجمعُها وتقعيدها:**

ومعلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل رتَّبها أولاً الحافظ ابنُ أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» (١/١/٣٧)، وقسّمها إلى قسمين، كل قسم منهما على أربع مراتب، ثم زاد عليها بعض الألفاظ الشيخُ ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ١٢٢، ثم هذَّبها بعض التهذيب الحافظ الذهبيُّ في مقدمة «ميزان الاعتدال» ١: ٣، مع زيادة بعض الألفاظ في القسمين، إلا أنه جعل ألفاظ الجرح على خمس مراتب، وأبقى ألفاظ التعديل على أربع، ثم تَبعه عليه الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» ١: ١٥٨، وزاد عليها بعض الألفاظ.

ثم جاء العلامة السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ٢٧٧ ـ ٣٠١، فجمع فيه جميع متفرِّقاتها، وزاد فيها زيادةً حسنةً، ثم هذَّبها ونقَّحها، وجعل لكلٍّ من ألفاظ الجرح والتعديل ستّ مراتب، ثم استقرَّ عليه الأمر، وتبعه عليه التابعون[1].

---

[1] قال الشيخ أبو غدة في «الرفع والتكميل» ص ١٢٩ ـ ١٣٢، تعليقاً على أول مبحث ألفاظ الجرح والتعديل، ما ملخصه:

«هذه الأوصاف المذكورة في (ألفاظ الجرح والتعديل) يُراد منها معرفةُ حال الراوي عند المحدثين الجهابذة النُّقَّاد، الذين حكموا باجتهادهم تلك الأحكام على الرواة، مما يقتضي قبولَ رواية الراوي، أو ردَّها، أو ترجيحَها على رواية غيرِه عند التعارض، أو نحو ذلك.

وقد جاءت ألفاظُهم في الحكم على الراوي متفقةً حيناً، ومختلفةً حيناً آخر، تبعاً لاختلاف اجتهاداتهم في الحكم على الراوي، ولم يكونوا معصومين رحمهم الله تعالى، ولكن كانوا يَغلِب على غالبهم الوَرعُ والدقةُ والأمانةُ والنَّصفةُ، والكمالُ المطلقُ إنما هو لله تعالى، والعصمةُ لنبيه صلى الله عليه وسلم بفضل الله عليه.

وصَدَرت منهم هذه الألفاظُ قبل تَوحُّد المصطلحات الحديثية واستقرارها، الذي يمكن تحديدُه تقريباً بالقرن الرابع وما بعده، كان الحافظ الناقد منهم يقولُها في الراوي، بحسب ما

ولكن قد بقيت بعض الألفاظ التي استُعمِلت لدى المتكلِّمين في الرجال لجرح الرواة أو تعديلهم، ولم تُسجّل بعدُ في أيِّ مرتبةٍ من مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، فجمَعَها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقعَّدَها حسب مراتبها.

وأذكر فيما يلي ما أضافَه الشيخ إلى ما رتَّبه السخاوي ومَن قبله من ألفاظ الجرح والتعديل، بتوفيق الله تعالى وعونه.

**فمن ألفاظ التوثيق:**

المرتبة الأولى: (١) **تكرار اسم الراوي**، قال الشيخ أبو غدة فيما علَّقه على «المرصد الثالث في ذكر ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبهما ودرجات ألفاظهما»

---

يتراءى له من حاله، تبعاً لمعرفته بأحاديثه، ونقدِه مرويَّاته، وتبيُّنه فيه قوةَ العدالة والضبط أو الضعف فيهما.

وقد رتَّبها ونسَّقها الحافظ ابن أبي حاتم ...، ثم نسَّقها المتأخرون من أهل القرن الرابع وما بعده، في مراتب متجانسةٍ للتعديل، ومراتب متجانسةٍ للتجريح، وذكروها منسَّقةً بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة، إفادةً منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايراً يقلّ أو يكثر، أو يضعف أو يقوى.

وهذا التنسيق والتوحيد في المصطلحات الذي قام به المتأخرون رحمة الله عليهم، يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين، ولا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين، لأنها أقوال قِيلتْ وسُجِّلت، وحُفِظت ونُقِلت كما هي، وغَدَتْ من التاريخ الذي يُحفظ ويُنقل دون تصرُّف فيه.

ومِن أجل ذلك كانت معرفة (ألفاظ الجرح والتعديل) ومصطلحاتهم فيها أيضاً ـ ومعرفة قائليها ـ أمراً مهماً جداً، فإنما هي عمادُ الجرح والتعديل، ومعيارُ الحكم على الرُّواة، ومدار تصحيح الأحاديث أو تضعيفها بالجملة، ومِن هذا المقام يَتوجَّه لزومُ الاهتمام بها، لِما لها من عظيم الأهمية وكبير الأثر ... إلخ.

من كتاب «الرفع والتكميل» ص ١٤٧ ـ مستدرِكاً على المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل، على تقسيم العراقي ـ:

«وقد يُكرِّرون اسمَ الشيخ أو الراوي إشارةً إلى إمامته، أو متانته، أو ثقته، وهو كثير في كلامهم، ومنه ما في «الانتقاء» للحافظ ابن عبد البر ص ١٢٧: «قال عبد الله بن أحمد الدَّورَقي: سُئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن أبي حنيفة، فقال: ثقة، ما سمعتُ أحداً ضعَّفه، هذا شعبة بن الحجاج يَكتُب إليه أن يُحدِّث، ويأمره، وشعبة: شعبة».

المرتبة الثانية ـ: (١) **قولهم: «رِضاً»**، قال الشيخ في المصدر السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٧: «... ويَظهر أنَّ مِن هذه المرتبة الثانية ـ على تقسيم الذهبي ـ في عبارات التوثيق، قولُهم في الرجل: «هو رِضاً» بلفظ المصدر، ودليله ما يلي»:

ثم ساق اثنَي عشر نصّاً لإثبات دعواه، فأفاد وأجاد.

(٢) **«اكُتب عنه»**، قال ص ١٤٩ مضيفاً إلى المرتبة الثانية أيضاً: «ومما ينبغي أن يُذكر هنا ويُستفاد: أنَّ مِن ألفاظ التوثيق عند الإمام مسلم قوله في الراوي: «اكتُبْ عنه»، ففي «تهذيب التهذيب» ١: ١٢، في ترجمة (أبي الأزهر أحمد بن الأزهر): «قال مكِّي بن عبدان: سألتُ مسلمَ بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال: اكتُبْ عنه. قال الحاكم: هذا رَسْم مُسلِم ـ أي اصطلاح مسلم وطريقته ـ في الثقات».

المرتبة الثالثة: (١) **«ثقة جبل»**، قال ص ١٥٦: ومما يُعدّ من هذه المرتبة الثالثة في التوثيق والتعديل ـ على تقسيم السخاوي ـ، قولهُم في الراوي الثقة الضابط المتمكن: «ثقة جبل»، أي: هو كالجبل في ثبات العلم ورسوخه، أو في عِظَم العلم وضخامته، أو في كليهما.

ثم ساق له أربعة شواهد، كلها من كلام الدارقطني، فقال الشيخ: ويُستفاد من هذه الأمثلة أن الدارقطني يُكثِر من هذه اللفظة في توثيق الأئمة الأثبات، رضي الله عنهم.

المرتبة الرابعة: (١) **«كأنك تَسمعُه مِن فَمِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم»**، قال ص ١٥٧، تحت الكلام على المرتبة الرابعة: «ومِن هذا الباب أيضاً قولُهم في حديث الراوي: «كأنك تسمعه من فم النبي صلى الله عليه وسلم»، جاء في «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٠٨، و«تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٢١، في ترجمة (مُسَدَّد ابن مُسَرْهد) شيخِ البخاري رحمهما الله تعالى: «قال أبو حاتم الرازي، في حديثِ مسدّد، عن يحيى بن سعيد ـ القطان ـ، عن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر: كأنها الدنانير، ثم قال: «كأنك تَسمعُها مِن في النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

(٢) **قولهم: «الميزان»**، وقال في نفس الموضع: «وقد يُسمُّون الراوي: «الميزان»، لقوة حفظه وضبطه، جاء في «تهذيب التهذيب» ٦: ٣٩٧، في ترجمة (عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزمي الكوفي) أحدِ الأئمة، المتوفى سنة ١٤٥، قولُ الثوري فيه: «حَدَّثني الميزانُ عبدُ الملك بن أبي سليمان. وقال ابن المبارك: عبدُ الملك ميزان»

المرتبة السادسة: (١) **قولهم: «مشّاه فلان»**، قال ص ١٦٢ تعليقاً على المرتبة السادسة من ألفاظ التوثيق: «ويستعمل الحافظ الذهبي في كتابه «الميزان» عبارةً قريبةَ المعنى من هذه في بعض استعمالاتها، فيقول في الراوي الضعيف أو المضعَّف، أو الموثَّق: «ومشّاه فلان»، بمعنى: قَبِلَه، أو اعتَدَّ به في الجملة، أو اعتدَّ به ورَضِيَه، وإليك بعض استعمالاته لهذه العبارة، مع ذكر ما قيل في الرجل ... فأورد ثلاث عشرة ترجمةً من «ميزان الاعتدال» مما جاء فيه هذا الاستعمال.

(٢) **قولهم: « قريب الإسناد »**، قال في الموضع المذكور: « ونحوه قولُهم في الراوي: « قريب الإسناد »[1]، أي: قريب من الصواب والصحة.

**ومن ألفاظ التجريح:**

المرتبة الأولى: (١) **قولهم: « جبل في الكذب »**. (٢) و« **كذاب جبل** ». (٣) و« **جِرَاب الكذب** ».

أورد الشيخ هذه الألفاظ بشواهد استعمالاتها، فراجعها إذا شئت.

(٤) **قول ابن سيرين: « هو كما يعلم الله »**. (٥) **وقول أيوب السختياني: « لم يكن بمستقيم اللسان »**. (٦) **وقوله: « هو يزيد في الرَّقم »**.

قال الشيخ ص ١٥١ ـ ١٥٢: « ... ومِن هذه المرتبة عند الإمام الشافعي، وكذا تلميذه إبراهيم المزني، قولُه في الراوي: « حديثه ليس بشيء ». قال السخاوي في « فتح المغيث » ص ١٦١، وفي « الإعلان بالتوبيخ » ص ٦٨ ـ ٦٩: « روينا عن المُزَني قال: سَمِعَني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذّاب. فقال لي: يا أبا إبراهيم! اكْسُ ألفاظَك، أحْسِنْها، لا تَقُل: فلان كَذّاب، ولكن قُلْ: حَدِيثُه ليس بشيء. قال السخاوي: وهذا يقتَضي أنها حيث وُجِدت في كلامِ الشافعي ـ وكذا المُزني ـ تكون من المرتبة الأولى ». انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح: وهذا الأدب الرفيع في الجرح والتعديل، الذي أشار إليه الإمام الشافعي رضي الله عنه، هو من أدب السلف الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، جاء في ترجمة الإمام التابعي الجليل، المحدث الفقيه الورع النبيل (محمد بن سيرين البصري)، المتوفى سنة ١١٠، رحمه الله تعالى أنه « كان إذا مدح

---

[1] كذا ذكره الشيخ هنا في ألفاظ التعديل، ولم يُسنده إلى قائله، وإني لم أقف على مستنده. والله أعلم. وسيأتي في ألفاظ الجرح أيضاً ص ٤٨٨، فانظره هناك.

أحداً - أي زكَّاه وعدَّله - قال: « هو كما يشاء الله »، وإذا ذمَّه - أي جرَّحه - قال: « هو كما يعلم الله » ....

وهذا الأسلوب الرفيع منه في الجرح، في غاية اللطف والبراعة والورع ...، ونحوه كياسةً وكنايةً ما رواه الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه » ١: ١٠٤، عن أيوب السختياني البصري - تلميذ ابن سيرين - أنه ذكر رجلاً يوماً فقال: « لم يكن بمستقيم اللسان »، وذكر آخر فقال: « هو يزيد في الرَّقْم ». وكَنَى بهذين اللفظين عن أن الرجلين يكذبان.

المرتبة الثانية: (١) **قولهم: « آفته فلان »**. (٢) و« **الحَمْل فيه على فلان** ». (٣) و« **البلاء فيه من فلان** »، **أو:** « **البليّة فيه من فلان** ». (٤) و« **فلان له بلايا، أي موضوعات** ». (٥) و« **حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا** ».

ذكرها الشيخ في هذه المرتبة، وأيّدها بالنصوص والشواهد.

(٦) « **الإعراض عن الراوي المسؤول عنه بتزكيةِ غيرِه** »، قال ص ١٧٢: ومما يَدخل في هذه المرتبة الثانية من مراتب الجرح: ما سَلَكَه الإمام أحمد في هذا المقام؛ إذ سُئل عن حال راوٍ كذَّابٍ، فلم يَتكلَّم فيه بشيء، ولكن زكَّى غيرَه وهو لم يُسأل عنه، فكان ذلك إيذاناً منه بسقوط ذاك الراوي المسؤولِ عنه.

جاء في « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي ص ٢٦٧، و« تهذيب التهذيب » ٩: ٤٦٤، في ترجمة (محمد بن معاوية النيسابوري): « قال يعقوب بن سفيان: حدَّثنا سلمة شَبيب قال: سألتُ أحمد بن حنبل، عن محمد بن معاوية النيسابوري، فقال لي: نِعْم الرجلُ يحيى بنُ يحيى ».

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى عقبه: « إنما وَرَّى أحمد عن ذكر هذا المذموم بذاك الممدوح، فإن (محمد بن معاوية) معدود في الكذَّابين، وقد قدح فيه

أحمد في رواية أخرى عنه، لكنه كان يجتنب القدح في أوقات ».

قال عبد الفتاح: وهذا الأسلوب اللطيف في الجرح، لا يَلزَم منه دائماً أن يكون المجروح (كذاباً)، كما وقع في هذه الترجمة، فقد يكون ضعيفاً بعض الضعف، والأسلوب هو الأسلوب، ذلك لأنَّ الإعراضَ عن المسؤول عنه، وتزكيةَ غيره: عنوانُ ضعفه عند المسؤول، وإلا لأجاب السائل عنه.

(٧) « **الله أعلم** »، قال ص ١٧٣: « ومِثل هذا في الإشارة إلى الجرح وعدم التزكية: ما لو سُئل المحدِّث الجهبذ عن الراوي، فأجاب بقوله: « الله أعلم »، لأن هذا يفيد أن حالَه بالنسبة للمسؤول عنه مجهولة، لأنه لم يُجب عن السؤال، وردَّ العلم إلى الله تعالى. ودائماً وأبداً: الله أعلم، فلم يوثقه بشيء، فقولُه فيه: (الله أعلم)، هو من باب الجرح، وليس من التعديل في شيء، كما قرَّره الفقهاء في كتاب الشهادة وبحث تزكية الشهود. والله تعالى أعلم.

(٨) « **فالله المستعان** »، قال في نفس الموضع: « ولعل من هذه المرتبة الثانية أو الثالثة قولَهم في حيِّز الراوي المجروح: « فالله المستعان »، وإليك شواهد ذلك .. فساق ثمانية شواهد.

(٩) « **أسأل الله السلامة** »، وقال ص ١٧٦: « وقد يقولون في هذا المقام عبارةَ « أسأل الله السلامة »، ففي « الميزان » ٤: ٢٨٢، في ترجمة (هارون بن حاتم الكوفي) المتوفى سنة ٢٤٩، قولُ الذهبي: « وقع لنا « تاريخه »، وقد سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم، وامتنعا من الرواية عنه، سُئل عنه أبو حاتم، فقال: (أسأل الله السلامة) ».

المرتبة الرابعة: (١) « **لا يُشتَغل به** »، قال ص ١٧٨: « ومثلُه ـ أي مثل قولِهم: « لا يُكتب حديثُه » ـ قولُهم: « لا يُشتغل به »، وذلك يعني أنه ضعيف

جداً، نازل عن رُتبة صلاحِيَة حديثه للمتابعات والشواهد، وإذا كان كذلك فلا فائدة من كتابة حديثه لهذه الغاية، فلذا (لا يُكتب حديثُه).

المرتبة الخامسة: (١) «**له طامّات**»، و«**له أوابد**»، و«**يأتي بالعجائب**».

... قال الشيخ ص ١٧٩: «هذه الألفاظ الثلاثة كما يبدو لي: ليست في رُتبة واحدة من القوة والاستعمال في كلامهم، فلفظ (له أوابد) و(يأتي بالعجائب) يكون من هذه المرتبة الخامسة، وأما لفظ (له طامات) فيكون بحسب مَن قيل فيه، فإذا كان من الكذابين فهو يقتضي اتهامَ المقول فيه بالكذب، كما أسلفته بشواهد قريباً في ص ١٧٢، وإذا لم يكن من الكذابين المحكوم عليهم بالكذب، فيمكن أن لا يقتضي اتهامَه بالكذب، والله أعلم.[١]

**٢ ـ فوائد ماتعة حول بعض ألفاظ الجرح والتعديل[٢]:**

١ ـ: **قولهم: «الإمام»**، نَقل الشيخ في تعليقةٍ له على «قواعد في علوم الحديث» ص ٣٢١، عن الحافظ ابن عبد البر أيضاً أنه رَوى في كتابه «الانتقاء» ص ٦٧، بسنده إلى الإمام أبي داود أنه كان يقول: «رحم اللهُ مالكاً كان إماماً،

---

[١] وجاء في كلام الحافظ في «التهذيب» في ترجمة عبد الله بن المثنى الأنصاري: ... قال الآجُرِّي عن أبي داود: لا أُخرِج حديثه، وقال في موضع آخر: حدثنا أبو داود، ثنا أبو طَليق، ثنا أبو سلمة، ثنا عبدُ الله بن المثنى (**ولم يكن من القريتين عظيم**).اهـ. نقله عنه الشيخ في حاشية «توجيه النظر» ص ٢٩٤، وعلّق عليه: (هذا كناية عن تضعيفه).

[٢] قلت: ثم رأيت رسالةً قيّمةً (ذهبيةً) ـ في نحو هذا الموضوع ـ للشيخ خليل بن محمد العربي باسم: «كتاب السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»، انتقاها ورتَّبها من كُتُب الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، ثم علّق عليها، وقدّم لها، فأفاد حفظه الله تعالى وأجاد، وقد طبعتْها دار الإمام البخاري بدوحة، قطر.

رحم اللهُ الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً »، ثم علّق عليه الشيخ بقوله:

« والإمام أبو داود رحمه الله تعالى يَردّ بهذا التعديل والتزكية ـ بلُطف ـ على البخاري ومَن تبعه من المتعصبة على أبي حنيفة، كما يَردّ ـ بوصفه أيضاً كلاً من الشافعي ومالك بلفظ: (الإمام) ـ على مَن طعن في الشافعي، كابن معين وغيره، وعلى مَن طعن في مالك، كابن أبي ذئب وغيره.

ولفظُ (إمام) من أعلى ألفاظ التوثيق والتعديل، كما نصَّ على ذلك الحافظ السخاوي والعلامة السندي، جاء في « تقدمة الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ص ٣٣٤، في ترجمة أبي زرعة الرازي: « سئل أبي رحمه الله عن أبي زُرعة، فقال: إمام ».

وجاء في كتاب « العلل » للإمام الترمذي بآخر كتابه الجامع ٥: ٧٥١: « سئل أحمد عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، فقال: وكيع أكبر في القلب، وعبدُ الرحمن إمام ». انتهى.

فأثنى الإمام أحمد على وكيع ثناءً بالغاً، ثم زاد في الثناء على ابن مهدي فقال فيه: « إمام ». فكلمة (إمام) عندهم من أعلى ألفاظ التوثيق والتعديل.

٢ ـ **قولهم: « ليس بشيء »**، قال الشيخ أبو غدة في تعليقه على كتاب « الرفع والتكميل » ص ١٤٢: « قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١٣: ٣٤٠ ـ ٣٤١ في (باب: قُلْ أيُّ شيءٍ أكبرُ شهادةً؟ قُلْ: الله): « والشيءُ يُساوِي الموجودَ لغةً وعرفاً، وأما قولهُم: « فلان ليس بشيء » فهو على طريق المجاز والمبالغة في الذم، فلذلك وُصِفَ بصفة المعدوم ».

قال الشيخ: ومِن لطيف التوفيق في هذا التعبير: «ليس بشيء» أنه جاء في لسان النبوة للجرح والتضعيف، فقد جاء مسنداً إلى عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: سأل أناسٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن الكُهَّان، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليسوا بشيء».

رواه البخاري (٥٧٦٢) و(٦٢١٣) و(٧٥٦١)، ومسلم (٢٢٢٨).

ـ **قول ابن معين: «ليس بشيء»**، ذكرَ الإمامُ اللكنوي في (الإيقاظ الثامن) من «الرفع والتكميل» ص ٢١٢ ـ ٢١٣ عن الحافِظَين ابن حجر والسخاوي أنهما نَقلا عن ابن القطان الفاسي ـ رحمهم الله تعالى ـ أنه قال: إنَّ مرادَ ابن معين من قوله في الراوي: (ليس بشيء). يعني أن أحاديثه قليلة.اهـ. وأقرّوا ذلك على الإطلاق[1].

---

[1] غير أن الشيخ دافعَ عن ابن حجر، بأنه في نقل المؤلف لكلام الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى وقع بعض الاختصار، وتمامُ كلام الحافظ: «وَثَّقه ابنُ معين في رواية، وقال في رواية: إنه ليس بشيء. قلت ـ القائل ابن حجر ـ: احتجَّ به الجماعة، وذكر ابنُ القطان الفاسي أن مرادَ ابن معين بقوله في "بعض الروايات": (ليس بشيء). يعني أنّ أحاديثه قليلة جداً». انتهى.

قلتُ ـ أي أبو غدة ـ: أشار الحافظ ابن حجر بما نَقلَه عن ابن القطان، إلى أنه ليس هناك تناقض بين قولَي ابن معين في هذا الراوي.

وقد غاب هذا الاصطلاحُ عن الحافظ ابن عدي، فاستدرَك على ابن معين في بعض التراجم فأخطأ، جاء في «تهذيب التهذيب» ٩: ٤١٢، في ترجمة (محمد بن قيس السدي الكوفي): «قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو عشرين حديثاً. قال أحمد: كان وكيع إذا حدثنا عنه قال: وكان من الثقات، وقال أحمد: ثقة لا يُشكُّ فيه، وقال ابن معين وعلي بن المديني وأبو داود والنسائي: ثقة. وقال ابن عدي بعد أن نَقَل قولَ ابن معين: (ليس بشيء): هو عندي لا بأس به».

قال عبد الفتاح: قولُ ابن معين فيه: (ليس بشيء)، يعني به: أحاديثُه قليلة، كما تقدّم

فاستدركَ عليه الشيخ أبو غدة ص ٢١٣ بقوله: « قلتُ: لكن هذا القصد في عبارة ابن معين: الظاهرُ أنه غير مطّرد، فقد جاءَ قولُه: (ليس بشيء. و: لا شيءَ) في مواطن عديدة من كلامه مراداً به تضعيفُ الراوي، لا بيانُ قلةِ أحاديثه، وإليك بعضَ تلك المواطن ... فأورَد له أربعةَ أمثلة.

ثم قال: « وعلى هذا: يَنبغي أن يُقال: الغالِبُ مِن حال ابن معين أنه يَقصِد بقوله: (ليس بشيء) أن أحاديثه قليلة، ومِن غير الغالب يُريد به تضعيفَ الراوي.

ثم استدرك عليه بقوله: « هكذا كنتُ رَجَّحتُ أول الأمرِ، ثم تَرجَّحَ عندي الآن ـ بما وَقفتُ عليه مِن شواهد كثيرة سأسُوقها ـ الجزمُ بأنَّ قول ابن معين: (ليس بشيء) يَعني به ضعفَ الراوي، وقد يعني به قِلَّة أحاديثِه؛ (في بعض الروايات) على حَدِّ تعبيرِ ابن القطان الذي نقلتُه تعليقاً، وتقدم في ص ٢١٢.

قال: وقد سُقتُ فيما سبق تعليقُه أربعةَ شواهد على ذلك، ويُضاف إليها هذه الشواهد الكثيرة الناطقة بذلك: ... فزاد على الأربعة المذكورة سبعاً وعشرين شاهداً مما يدلّ أوضحَ الدلالة على أن ابن معين يريد فيها من قوله في الراوي: (ليس بشيء) ضعفَه وسُقوطَه، لا قلةَ أحاديثه.

وقال: ثم أقول تأييداً لهذا الفهم الذي جَزمتُ به: إنَّ معنى التضعيف مِن هذه الجملة (ليس بشيء)، هو المعنى الحقيقيُّ لها، والمستعملة فيه، فلا يُعدَل عنه إلا بقرينة صارفةٍ تدلّ على أنه يُريد مِن هذه الكلمةِ قِلَّةَ أحاديث الراوي لا تضعِيفَه. والحمد لله رب العالمين » .

---

عدُّها في كلام ابن المديني، بدليل أنه ـ أي ابن معين ـ وثَّقه ـ في أخرى ـ كما سبق ذكره، فقولُ ابن عدي تعقيباً عليه واستدراكاً: (هو عندي لا بأس به)، ناشىء من ذهوله عن مصطلح ابن معين في هذا اللفظ، والله أعلم.

٣ ـ قولهم: «**تَعرِف وتُنكِر**»، قال الشيخ ص ١٤٣: «المشهور في هذه الجملة: (تَعرِف وتُنكِر) بتاء الخطاب، وتقال أيضاً: (يُعرف ويُنكر) بياء الغيبة مبنياً للمجهول.

ومعنى هذه الجملة على وجهَيها: أنه يأتي مرةً بالأحاديث المعروفة، ومرةً بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تَحتاج إلى سَبْر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين.

وقد جاءت هذه الجملة في مراتب ألفاظ التجريح في المرتبة الخامسة من تقسيم العراقي، وفي السادسة من تقسيم السخاوي، وهي في بعض المصادر بلفظ (يُعرف ويُنكَر)، وفي أخرى بلفظ (تَعرِف وتُنكِر) ...، ومما يُفَضِّل هذه الصيغةَ ـ أي بتاء الخطاب ـ أنها وَرَدَت في لسان النبوة، فقد جاء في حديث حُذيفة رضي الله تعالى الذي رواه البخاري (٣٦٠٦) و(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧) قولُه صلى الله عليه وسلم في الحديث: «... قومٌ يَستنُّون بغير سُنَّتي، ويَهدُون بغير هَديي، تَعرِف منهم وتُنكِر».

وجاء في حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها عند مسلم (١٨٥٤) وأبي داود (٤٧٦٢) والترمذي (٢٢٦٥) قولُه صلى الله عليه وسلم: «إنه يُستَعمل عليكم أمراء، فتَعرفون وتُنكِرون». قال الشراح في تفسير هذه الجملة: أي تَعرفون بعضَ أعمالهم لِمُوافقتها لِمَا عُرف من الشرع، وتُنكِرون بعضَها لِمُخالَفتِها لِمَا عُرِف من الشرع.

وهذا المعنى متفق مع استعمال المحدثين في مقصدهم فيمن يقولون عنه: (تَعرِف وتُنكِر)، كما فسَّرتُه في صدر الكلام، والله أعلم.

٤ ـ: «**تكرار اسم الراوي**»، قال الشيخ ص ١٤٨: «... وقد يُكرِّرون اسم الراوي إشارةً إلى ضعفه، وهو قليل في كلامهم، ومنه ما في «تهذيب التهذيب» ٩: ٤٤١ في ترجمة (أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي): «قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: كان أيوب يقول: حَدَّثنا أبو الزبير، وأبو الزبير: أبو الزبير. قلتُ لأبي: يُضعِّفُه؟ قال: نعم. وقال نُعيم بن حماد: سمعتُ ابنَ عيينة يقول: حَدَّثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير. أي كأنه يُضعِّفه».

٥ ـ: **قولهم**: «**صدوق**»، قال الشيخ في تعليقه على كتاب: «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨: «تتمة: حول لفظة (صدوق)، فقد وقع فيها اشتباهٌ لبعضهم، فأردتُّ إزالتَه.

هذه اللفظة هي صيغة مبالغة ـ كما هو معلوم ـ من مادة (صدق)، فتُقال فيمن هو تامّ الصدق لا يتطرّق إلى صدقه أيّ شك أو اشتباه، وإنما الشكّ في قوة ضبطه لما يرويه، وقد وُصِف بها مَن لا يُشكّ فيهم عدالةً وضبطاً، مثل الإمام الشافعي، فقال فيه أبو حاتم الرازي: (صدوق) ...

وجاء في تراجم كثير من المحدثين الثقات وصفُهم بلفظة (صدوق) مقرونةً بلفظ (ثقة) أو في مرتبتها، مما يدل على أن لفظة (صدوق) تكاد تساوي لفظة (ثقة) عندهم ...، كما وُجد ـ إلى جانب ذلك ـ النصوص الدالة على أن لفظة (صدوق) يقولونها فيمن ضَعُف ضبطُه بعضَ الشيء ...، كما وُجد أيضاً التصريح بوصف الصدوق بأنه حسن الحديث ...

قال الشيخ بعد إيراد النصوص على كل ذلك: «فمَن وُصِف بلفظة (صدوق) ـ وما في مرتبته (أي: الرابعة) ـ يكون حديثُه حسناً، لا ضعيفاً»[1].

---

[1] قلتُ: وقد تعرَّض الشيخ أيضاً في المصدر نفسه ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦ لِدرجة أحاديث أهل

- **قول ابن أبي حاتم: «صدوق»**، قلتُ: ومن المعروف لدى المشتغلين بالحديث أن ابن أبي حاتم - عن نفسه، وهو قليل، أو نقلاً عن أبيه، وهو الأكثر - ممن يُكثرون لفظةَ «صدوق» في كلامهم في الرواة، وقد تَعرَّض ابن أبي حاتم إلى

---

المرتبة الرابعة وما بعدها من مراتب التعديل، فقال بعد أن نقل عن السيوطي قولَه: «ومَن قيل فيه ذلك - يعني من المرتبة الرابعة حتى السادسة -: يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه، لأن هذه العبارة لا تُشعِر بالضبط، فيُعتَبر حديثُه بموافقة الضابطين». اهـ. قال الشيخ مستدركاً عليه:

«قلتُ: لكن لا ينبغي أن يُفهم مِن هذا أنّ مَن كان من المرتبة الرابعة فما بعدها يكون حديثه ضعيفاً بإطلاق، فإنّ هناك مرتبة ثالثة وسطى بين الصحيح والضعيف، هي مرتبة (الحسن) كما هو معلوم، وهو على مرتبتين أيضاً: حسن لذاته وحسن لغيره، كما أن الضعيف على مراتب ... إلخ».

وقال أيضاً ص ٢٤٦: «... بقي أن قولَهم فيمن كان من المرتبة الرابعة وما بعدها - من مراتب التعديل -: (يُكتب حديثُه ويُنظر فيه، لأن هذه العبارة لا تُشعر بالضبط، فيُعتبر حديثُه بموافقة الضابطين).

فالظاهر أن المراد منه في جانب مرتبة (الصدوق ...) أنه إن كان ثمة حديثٌ رجالُه من مرتبة (الثقة)، أُخِذ حديث الثقة، لأن لفظ (الثقة) وما في مرتبته يُشعِر بالضبط، واعتُبر حديث الصدوق شاذاً لعدم إشعار (الصدوق) بالضبط.

وإن لم يكن هناك ما يُخالِف حديثَ الصدوق، وانفرد هو بحديث الباب قُبِل حديثُه، إذ لا مُعارض له أقوى منه، والله تعالى أعلم». انتهى.

قال محمد معاوية عفا الله عنه: وللدكتور وليد حسن العاني رحمه الله دراسة دقيقة قيمة لمراتب «تقريب التهذيب» في الرواة، باسم «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها»، وقد وصل فيها إلى أن حديث أهل المرتبة السادسة أيضاً من قبيل «الحسن لذاته»، وأما «الصدوق» فهو فوقه بمرتبتين، فإنه في المرتبة الرابعة، وحديثه من قبيل «الصحيح لذاته»، وحديث أهل المرتبة السابعة إلى التاسعة من قبيل «الحسن لغيره» ...، ووافقه عليه كثير من العلماء المعاصرين، منهم شيخنا البحاثة الشيخ عبد الله المعروفي، حفظهم الله تعالى.

ذكر معناه وتعيين مرتبته في عدة مواضع من كتابه «الجرح والتعديل»، ولما كان في ظاهر ألفاظه إيهام نوع من التنافي والتعارض، تَوجَّه الشيخ أبو غدة في تعليقه على كتاب: «جواب الحافظ المنذري» ص ٤٩ وما بعدها، إلى جمع عباراته وتطبيق كلامه، فقال ما ملخصه:

«تَعرَّض الحافظ ابنُ أبي حاتم إلى (الصدوق غيرِ كثيرِ الغلط) في ثلاثة مواضع: في موضعين من «تقدمة الجرح والتعديل»، وقرَّرَ فيهما أنه (يُحتجُّ به)، وفي موضع من «الجرح والتعديل»، وقرَّرَ فيه أنه (يُكتَبُ حديثُه ويُنظرُ فيه)، ولا تَنافِي في كلامه بين هذه المواضع الثلاثة، كما يأتي بيانُه:

قال في الموضع الأول في ص ٦، بعد ما عُنوِنَ بلفظ (طبقات الرواة): «ثم احتِيجَ إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتبايُن درجاتهم، لِيُعرف مَن كان منهم في منزلة الانتقاد والجَهبذة والتنقير والبَحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هُم أهل التزكية والتعديل والجرح.

١: ويُعرف مَن كان منهم عدلاً في نفسه، مِن أهل الثبْتِ في الحديث والحِفظِ له والإتقانِ فيه، فهؤلاء هُم أهل العدالة.

٢: ومنهم الصَّدُوق في روايته، الوَرِع في دِينه، الثَّبْتُ الذي يَهِم أحياناً، وقد قَبِلَه الجهابذة النُّقاد، فهذا يُحتجُّ بحديثه أيضاً.

٣: ومنهم الصَّدُوق الوَرِع المُغفَّل، الغالِبُ عليه الوَهَم والخطأ والسهوُ والغلط، فهذا يُكتَب مِن حديثه الترغيبُ والترهيبُ والزهد والآدابُ، ولا يُحتجُّ بحديثه في الحلال والحرام.

٤: ومنهم مَن قد ألصَقَ نفسَه بهم، ودلَّسَها بينهم، ممن قد ظهرَ للنُّقاد العلماءِ بالرجال، منه الكَذِبُ، فهذا يُترك حديثُه، وتُطرَح روايتُه، ويُسقط، ولا يُشتَغل به».

ثم قال في الموضع الثاني ص ٩، بعد ما عُنوِنَ بلفظ (أتباع التابعين): ... مثل الكلام المذكور. قال الشيخ: فقد حَكم في الموضعين بأن (الصَّدُوقَ غيرَ كثيرِ الغلط يُحتجُّ بحديثه).

وأما عبارته في الموضع الثالث ففي «الجرح والتعديل» ١/١: ٣٧، في (باب بيان درجات رُواة الآثار)، وهي لا تُعارض هذا الذي صَرَّحَ به مرتين، بل جاءت مسكوتاً فيها عن (يُحتجُّ به) أو (لا يُحتجُّ به)، وهي في الواقع تَتلاقى - بشيء من التوضيح - مع قوله في الموضعين السابقين: (يُحتجُّ به)، وهذا نصُّها، قال رحمه الله تعالى:

«وَجدتُّ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى - هي في كلامه الآتي أربعُ مراتب -:

١: فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو مُتقن ثبت، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه.

٢: وإذا قيل: إنه صدوق، أو محلُّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتَب حديثُه ويُنظر فيه. وهي المنزلة الثانية.

٣: وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه، إلا أنه دون الثانية.

٤: وإذا قيل: صالح الحديث، فهو ممن يُكتَب حديثُه للاعتبار». انتهى.

فهو قد قرَّر أنَّ مَن كان من المرتبة الأولى (ثقة، متقن، ثبت): يُحتجُّ بحديثه. ومَن كان من المرتبة الثانية (صدوق، أو محلُّه الصدق ...): (يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه).

وقولُه هنا في (الصدوق): (يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه)، أي: لِيُعرَف أهُو كثيرُ الخطأ فلا يُحتجُّ بحديثه، أم قليلُ الخطأ فيُحتجُّ بحديثه، كما قرَّرَه وصرَّح به في التقسيم السابق لِمَن ذكرَه فيه في المرتبة الثالثة في الموضعين، إذ قال: «الصدوق الذي يَهِمُ أحياناً يُحتجُّ بحديثه». وقال في الرابعة فيهما: «الصدوق المغفل الغالب

عليه الخطأُ لا يُحتجُّ بحديثه » . فلا تَنافِيَ بين كلاميه، بل تَلاقٍ وتَوافُقٌ.

ومِن هذا تَبيَّن أنَّ ابن أبي حاتم يُقرِّر أنَّ (الصدوق) إذا كان قليلَ الخطأ يُحتجُّ به، وإذا كان كثيرَ الخطأ لا يُحتجُّ به، وهو حُكم عَدل، وقول فصل، لا يَصِحُّ النزاع فيه.

وقد انتهيتُ مِن عشرين سنةً إلى نحو هذا الحكم في (الصدوق)، الذي استخرجتُه الآن من الجمع بين أقوال ابن أبي حاتم، فيما علقتُه على « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي، وأسهبتُ في نقل عبارات المحدثين المؤيِّدة لذلك، فانظر منه ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨، وبالله التوفيق[١].

٦ ـ: قولهم: « شيخ »، قال الشيخ ص ١٤٩ ـ ضمن الكلام على أهل المرتبة الرابعة عند العراقي ـ: « قال الحافظ الذهبي في « الميزان » في ترجمة (العباس ابن الفضل) ٢: ١٩: « قال أبو حاتم: « شيخ » . فقوله: "هو شيخ" ليس هي عبارةَ جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة » .

وقال الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » ٤: ٢٣٣ نقلاً عن ابن القطان في كتابه « بيان الوَهَم والإيهام » ـ (١٢٤٨) ـ ما نصُّه: « وسُئل عنه ـ أي عن طالب بن حُجَير ـ الرازيَّان، فقالا: « شيخ » . يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية » .

.... قال عبد الفتاح: فلفظةُ (شيخ) في وصف الراوي، عنوانُ تليين، لا تمتين[٢]، كما استفيد من الأمثلة المذكورة » .

---

[١] قلت: وقد درس لفظة « الصدوق » وحقق معناها الدكتور وليد عاني بأبسط وأدق وجه، فليُنظر.

[٢] قلت: ولكن ذهب تلميذه الشيخ محمد عوامة في مقدمة « الكاشف » ص ٨٥، ٨٦ ـ من الطبعة الجديدة ـ إلى أنها من ألفاظ التعديل الخفيف، وفوق كلمة « صالح الحديث » ..، وقال:

٧ ـ **قولهم: « كذاب »**، قال الشيخ ص ١٥١ : « وقد يُسنِدون الكذبَ إلى الراوي، ولا يَعنون به الكذبَ الاصطلاحي، وقد يَعنُونه بالنظر إلى من فوقه. جاء في « تهذيب التهذيب » ١٢ : ١٣٧، في ترجمة (أبي طُعمة الأموي) القارىء القاصّ الثقة، مولى عمر بن عبد العزيز، ما يلي:

« قال ابن عمار الموصلي: أبو طُعمة ثقة. وقال أبو أحمد الحاكم: رَماه مكحول بالكذب. قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ: لم يُكذِّبْه مكحول التكذيبَ الاصطلاحي، وإنما رَوى الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، أن أبا طُعمَة حَدَّثَ مكحولاً بشيء، [فقال]: ذَرُوه يكذب. هذا، ـ و ـ يُحتمل أن يكون مكحول طَعن فيه على مَن فوق أبي طُعمة، والله تعالى أعلم » . انتهى.

ونقل ص ١٦٨ عن العلامة ابن الوزير اليماني في كتابه « الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم » ١ : ٨٢:

« ومِن لطيف عِلم هذا الباب: أن يُعلَم أن لفظةَ (كذَّاب) قد يُطلِقُها كثير من المتعنِّتين في الجرح على مَن يَهِم ويُخطِىء في حديثه، وإن لم يَتبيَّن له أنه تعمَّد ذلك، ولا تَبيَّن أنَّ خطأه أكثرُ مِن صوابه ولا مِثلُه. ومَن طالَع كُتب الجرح والتعديل عَرَف ما ذكرتُه.

وهذا يَدُلُّ على أنَّ هذا اللفظ مِن جُملةِ الألفاظ المطلَقة التي لم يُفَسَّر سببُها، ولهذا أطلَقَه كثيرٌ من الثقات على جماعةٍ من الرُّفعاءِ مِن أهل الصدق والأمانة، فاحذَرْ أن تَغْتَرَّ بذلك في حق مَن قيل فيه من الثقات الرُّفعاء، فالكَذِبُ في الحقيقة اللُّغوية يَنطلِق على الوَهَم ـ أي الغلط ـ والعَمْد معاً، ويَحتاج إلى التفسير، إلا أن يَدُل على التعمُّد قرينةٌ صحيحةٌ » . انتهى.

---

« هي للدلالة على التعديل، (لا التليين ولا التمتين) » .

قلتُ ـ أي أبو غدة ـ: وهو كلام نفيس جداً فاحفظه، قال شيخنا التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث» ص ١٧٠: «قال الصيرفي: وكذا إذا قالوا: (فلان كذاب)، لا بدّ من بيانه، لأن الكذب يحتمل الغلط، كقوله: (كَذَبَ ـ أي غلط ـ أبو محمد)».

٨ ـ: **قولهم: «قريب الإسناد»**، قال ص ١٦٢: «ونحوه قولُهم في الراوي: «قريب الإسناد»، أي: قريب من الصواب والصحة.

وقد جاء هذا اللفظ في كلام ابن المبارك على معنى آخر، لا يُعرف إلا بالتنبيه عليه، قال الحافظ السمعاني في «الأنساب» ٢: ٢٨٠، في نسبة (البقال):

«هذه الحرفةُ لِمن يَبيعُ الأشياء المتفرِّقة من الفواكه اليابسة وغيرها، والمشهورُ بالنسبة إليها أبو سعد بن المَرْزُبان البَقَّال، مولى حُذيفة بن اليَمان، يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبي وائل، كثيرُ الوَهَم، فاحِشُ الخطأ، ضعَّفَه يحيى بن معين.

وكان أبو إسحاق الطالقاني يقول: سألتُ عبد الله بن المبارك عن أبي سعد البَقَّال، فقال: «كان قريبَ الإسناد»، قال أبو حاتم بن حِبَّان: يريد بقوله: «كان قريبَ الاسناد» أي: أنَّا كَتبنا عنه لِقُرب إسنادِه، ولولا ذاك لم نَكتُب عنه شيئاً».

قال عبد الفتاح: فالمعنيّ بقرب الإسناد هنا ـ مع شدة ضعفه ـ علوُّه، لا قربُه من الصواب والصحة. والله أعلم[1].

---

[1] قلت: هذه فائدة نادرة، والشيخ هو أبو عذرها، ومن تحقيقاته على «الرفع والتكميل» استفدناها أول مرةٍ، وقد أدرجها بعضهم في «فوائده» من غير عزوٍ، وقد قال الشيخ في تقديمه لكتاب «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل» ص ١٢ ـ ١٣: «... ولقد شَهِدتُّ غيرَ واحد يَرجعون إلى هذا الكتاب الفذّ، ويَستقون الكثيرَ منه ومن تعليقاتي عليه،

٩ ـ قولهم: « **لا يُتابَع على حديثه** »، قال الشيخ ص ١٦٠: « وليس من الجرح أيضاً قولُهم في الثقة: « لا يُتابَع على حديثه »، قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (أسماء بن الحكم الفزاري) ١: ٢٦٧: « قال البخاري: لم يُروَ عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يُتابَع عليه. قال المزيُّ: هذا لا يَقدح في صحة الحديث، لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح » . نقله شيخنا العلامة التهانوي في « قواعد في علوم الحديث » ص ٣٥٦.

وقال ـ أي التهانوي ـ رحمه الله تعالى ص ٢٧٧: « ربما يَطعن العُقيلي أحداً ويجرحه بقوله: « فلان لا يتابع على حديثه » فهذا ليس من الجرح في شيء، وقد ردَّ عليه العلماء في كثير من المواضع بجرحه الثقات بذلك، قال الذهبي في « الميزان » ٢: ٢٣١ ـ في ترجمة (عليّ بن عبد الله بن جعفر الحافظ) ـ: ...، وقال الحافظ ابن حجر في « هَدْي الساري » في ترجمة (ثابت بن عجلان الأنصاري) ٢: ١٢٠: ... إلخ.

١٠ ـ قولهم: « **فلان أوثق منه** »، قال الشيخ ص ١٨٠، تعليقاً على قول السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح: « غيره أوثق منه »، قال الشيخ: « قلت: صيغة هذه العبارة ـ وأشباهها ـ تأتي على وجهين: الوجه الأول أن يقولوا في الراوي: (غيرُه أوثق منه). والوجه الثاني أن يقولوا فيه: (فلانٌ أوثق منه)، أو (إنه ليس مثل فلان)، أو (فلان أحبّ إليَّ منه).

فهذه العبارة التي في الوجه الثاني، لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط

---

ويَنقلُون منه كثيراً من العبارات بحروفها، ولا يُشيرون لذلك، غمطاً لأمانة العلم وخادميه! وقديماً قالوا: "من الأمانة في العلمِ عَزوُه إلى قائله أو ناقله" ولكن الأمانة اليوم قلّت ... فإنا لله ... ».

ونحوِهما، فالمفضَّل عليه فيها واحد معيَّن، وهو الذي يُسمَّى في تلك العبارة، ومن أمثلتها الكثيرة ما جاء في «تعجيل المنفعة» ص ٧٥، في ترجمة (جُهَير بن يزيد العبدي البصري): «ليَّنه يحيى القطان بقوله: حَوشب بن عقيل أثبتُ منه. قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ: وهذه الصيغة ليست صريحةً في التليين، بل احتمالُها قُوَّتَه أقوى، ووَثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به».

قال: وأما عبارتهم في الوجه الأول، وهي قولُهم: (غيرُه أوثق منه)، فهي كناية عن جرح الراوي، لأنها مفاضلة بينه وبين راوٍ مبهم غير معيَّن، مع تفضيل ذاك المبهم عليه، فتَصدُق في صورتها على تفضيل كل راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً.

وهذه العبارة تأتي صيغتها مشتقةً من ألفاظ متعددة، فيقولون: (غيرُه أوثق منه)، ويقولون: (غيرُه أحفظ منه)، و(غيرُه أقوى منه)، و(غيرُه أمتَنُ منه)، و(غيرُه أرضى منه)، و(وغيرُه أثبَتُ منه).

ويُراد من هذه العبارات: الإخبار عمن قيلت فيه بأنه أدنى درجات ذلك الوصف، أو في أدانيه، أو دون وسطه، عند واصِفِه به، وليس هو في أعلاه أو أعاليه طبعاً، وإليك نماذج من كلامهم فيها: .... فأوردَ سبعة نماذج من كلام أئمة الجرح والتعديل، فراجعه إن شئت.

١١ ـ: **قول البخاري: «فيه نظر»**، قال العلامة اللكنوي في (الإيقاظ الثالث والعشرين) من كتابه «الرفع والتكميل» ص ٣٨٨ وما بعدها:

«قولُ البخاري في حقِّ أحدٍ من الرُّواة: «فيه نظر» يدلّ على أنه متَّهم عنده، ولا كذلك عند غيره.

قال الذهبي في «ميزانه» ـ ٢: ٣٤ ـ في ترجمة (عبد الله بن داود الواسطي): «قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول ـ البخاريُّ ـ هذا إلا في مَن يَتَّهِمه غالباً» .اهـ.

وقال أيضاً في ترجمة (البخاري) في كتابه « سِيَر أعلام النُّبلاء » ـ ١٢ : ٤٣٩ ـ: « قال بكر بن منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى اللهَ ولا يُحاسِبُني أني اغتَبتُ أحداً.

قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: صَدقَ رحمه الله، ومَن نَظر في كلامه في الجرح والتعديل عَلِمَ وَرَعَه في الكلام في الناس، وإنصافَه في مَن يُضعِّفه، فإنه أكثرُ ما يقول: مُنكَر الحديث، سَكتُوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقَلَّ أن يقول: فلان كَذَّاب، أو كان يَضعُ الحديث. حتى إنه قال ـ أين؟ ـ: إذا قلتُ: "فلان في حديثه نظر"، فهو متّهم واهٍ » .. إلخ.

وقال العراقي في « شرح « ألفيته » ـ ٢: ١١ ـ: « فلانٌ فيه نظر، وفلان سَكتُوا عنه: يَقولهُما البخاري في مَن تَركُوا حديثه » . انتهى كلام اللكنوي.

وعلَّق عليه ـ وعلى « قواعد في علوم الحديث » ص ٢٥٤ ـ الشيخ أبو غدة بقوله:

« ... انتقد أستاذُنا العلامة المحدث المحقق النبيل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: كلامَ الحافظ الذهبي المذكور في أول هذا الإيقاظ، وكلامَ الحافظ العراقي المذكور في آخره: « فلان فيه نظر، يقوله البخاري فيمن تركوا حديثه » . فكتبَ إليَّ سلَّمه الله تعالى من الهند يقول:

« لا يَنقضِي عَجَبي حين أقرأ كلامَ العراقي هذا، وكلامَ الذهبي أن البخاري لا يقول: (فيه نظر) إلا فيمن يتهمه غالباً. ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يَعبأون بهذا، فيُوثقون مَن قال فيه البخاري: (فيه نظر)، أو يُدخِلُونه في الصحيح، وإليك أمثلتَه:

١ ـ تَمَّام بن نَجيح، قال فيه البخاري: (فيه نظر). ووَثقه ابنُ معين، وقال البزار في موضعٍ: هو صالح الحديث. ورَوى له البخاري نفسُه أثراً موقوفاً معلَّقاً في رَفع عمر بنِ عبد العزيز يدَيه حين يَركعُ. أعني فلم يَترُكه البخاري نفسه، ولم يَترُكه أبو داود ولا الترمذي.

٢ ـ حبيب بن سالم، قال البخاري: (فيه نظر). وقال ابن عدي: ليس في متون أحاديثه حديث منكر، بل قد اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه، وقال الآجُرِّي عن أبي داود: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له مسلم والأربعة. وقال ابن حجر: لا بأس به.

٣ ـ راشد بن داود الصنعاني، قال فيه البخاري: (فيه نظر). لكن وثقه إمامُ هذا الشأن يحيى بن معين، وقال: ليس به بأس ثقة ... وهكذا ذكر أحَدَ عشر مثالاً، ثم قال ـ الأعظمي ـ:

«والصواب عندي: أنَّ ما قاله العراقي ليس بمُطَّرد ولا صحيحٍ على إطلاقه، بل كثيراً ما يَقولُه البخاري ولا يُوافِقه عليه الجهابذة، وكثيراً ما يقوله ويُريد به إسناداً خاصاً، كما قال في «التاريخ الكبير» ٣/ ١/ ١٨٣ في ترجمة (عبد الله ابن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان): «فيه نظر، لأنه لم يُذكَر سماعُ بعضهم من بعض». وكما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٦: ١٠.

وكثيراً ما يقوله ولا يَعني الراوي، بل حديثَ الراوي، فعليك بالتثبُّتِ والتأنِّي». انتهى كلام شيخنا حبيب الرحمن.

قال الشيخ: «وقد أيقظ ـ حفظه الله وأمتع به ـ إلى موضوع من العلم هام جداً، كان مأخوذاً بالتسليم والمتابعة من العلماء، فجزاه الله تعالى خيراً عن السنة وعلومها.

وهذه الأمثلة التي ذكرها شيخنا ـ على كثرتها ـ هي غيض من فيض مما في كلام البخاري رحمه الله تعالى، في كتبه مثل «التاريخ الكبير» و«الضعفاء الكبير» وغيرهما.

وهذا الموضوع يَستحقّ أن يُوليه بعضُ الباحثين الأفاضل تتبعاً خاصاً، رجاء أن يُتوصَّل به إلى تقعيد قاعدة مستقرة، تُحدِّد مرادَ البخاري من تعابيره المختلفة، إذ يقول في بعض الرواة: (فيه نظر)، وهو الأكثر في استعمالاته وتعابيره، ويقول في بعضهم: (في حديثه نظر)، وهو أقل من الأول، ويقول في بعضهم: (في إسناده نظر)، ويقول غيرَ ذلك من العبارات، ولا بد أن يكون فرق بين تعبير وتعبير عنده، لِمَا عُرِف عنه من الدقة البالغة في لفظه وعبارته[1].

---

(١) قلتُ: قول البخاري هذا اختلفت أنظار العلماء في معناه، وما وقفت عليه في هذا الصدد ينقسم مجموعه إلى أربعة ـ أو خمسة ـ أقوال، وإليك بيانَها:

**الأول:** ما ذكره اللكنوي عن الذهبي، فقد قال الذهبي مثله في ترجمة (عثمان بن فائد) ٣: ٥١، أيضاً: «قال البخاري: في حديثه نظر. قال الذهبي: وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر؛ إلا وهو متهم».اهـ.

بل أطلق الحكمَ ـ مِن قيد الأغلبية ـ في «الموقظة» ص ٨٣، فقال: «وكذا عادته ـ أي البخاري ـ إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالاً من (الضعيف)». وأكبر منه أنه نقل ذلك عن البخاري نفسه، فقال في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٤١: «... حتى إنه قال ـ ؟ ـ: إذا قلتُ: "فلان في حديثه نظر"، فهو متّهم واهٍ»!.

وكذا قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ١٠٥: «إن البخاري إذا قال في الرجل: سَكتوا عنه، أو: فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده».

وتبعهما العراقي في «شرح «ألفيته» ـ ٢: ١١ ـ، فقال: «فلانٌ فيه نظر، وفلان سَكتُوا عنه: يَقولهُما البخاري فيمَن تَركُوا حديثه». ثم تبعهم التابعون، وكاد يتفق عليه كلمة المتأخرين.

=

= وقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ١٨: ٢٦٥، في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق، عن الحافظ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن سَعِيد بن يربوع الإشبيلي (ت: ٥٢٢) أنه قال: «بَيَّن مسلم جَرْحَه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم يُنبِّه مِن أمره على شيءٍ، فدلَّ أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في «التاريخ» ـ؟ـ: (كلُّ مَن لم أبيِّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل).

قلت: إن هذا النصّ عن البخاري أيضاً لا يوجد في كُتبه التي وصلت إلينا، فالله تعالى أعلم، إلا أن الشيخ خالد الدريس قال في مقالته في «الحديث الحسن لذاته ولغيره» ١: ٤٠٦ ـ ٤١٥ (كما في المكتبة الشاملة) بعد بحث طويل مفيد حول هذا النص من حيث ثبوته ومفهومه:

«رأيت البخاري استَعمل مصطلح (الاحتمال) الذي ذكرَه في كلمته السابقة، فقد قال في .... فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري، ولا يعني به التوثيق المطلق، كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهامٌ، ولا يَسقط حديثُه ويضعف مطلقاً، وربما كانت قريبةَ الشبه بمرتبة (صدوق يخطىء)، والله أعلم.

... ويَظهر أن قول البخاري: (ومَن لم أبيِّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال)؛ يَدخُل فيه الثقة ومتوسط الحفظ وكلُّ راوٍ ضُعِّف ولم يَشتدَّ ضعفُه، ويُوضح الأمرَ أكثر ويُفسِّر مقصودَه أنه قد قال: «كلُّ مَن لا أعرف صحيحَ حديثِه مِن سقيمه فلا أروي عنه»، فغيرُ المحتمل عنده مَن يَترك هو الروايةَ عنه، وكُلُّ من تَميَّزَ صحيحُ حديثه من سقيمه فهو يَروي عنه، وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي». انتهى كلام الشيخ خالد الدريس.

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: فتبيّن بهذا أن قول البخاري: (وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل) ـ بعد فرض ثبوته عنه ـ يشمل كلَّ مَن لم يبلغ مرتبة الصدوق أو الثقة، فيمكن أن يُراد به الضعف المطلق، لا الشديد خاصةً.

**الثاني:** وحمَلَ قولَ البخاري: (فيه نظر)؛ ابنُ عدي في أكثر المواضع من كتابه «الكامل»، على أن مراده به: (بيان قلة حديث الراوي، وعدم شهرته)، وإليك أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة (إبراهيم بن الأسود الكناني، من أهل السراة): «(فيه نظر) ....، سمعتُ ابنَ حماد يَذكره عن البخاري. قال الشيخ: وهذه الأسامي الثلاثة فيمَن اسمه إبراهيم

ممن ذكرهم البخاري ليس هم بالمعروفين، ولم أعرف لهم شيئاً من الحديث فأذكره، وإبراهيم هذا عزيزُ الحديث جداً، وإنما يذكر له عن ابن أبي نجيح مقطعات، وأرجو أنه لا بأس به » . انتهى.

وانظر ترجمته في « التاريخ الكبير » ١ : (٨٨٣)، وفيه قول البخاري هكذا: « فيه نظر في حديثه » .

٢ ـ: وقال في ترجمة (جميل بن عامر): « سمعتُ ابنَ حماد يقول: روى عنه إسماعيل بن نَشيط، سمع سالمَ بن عَبد الله، (فيه نظر)، قاله البخاري. قال الشيخ: وجميل هذا أيضاً يُعرف بحديث أو حديثين » . انتهى. وترجمته في « التاريخ الكبير » ٢ : (٢٢٤٣).

٣ ـ: وقال في ترجمة (حُسين بن أبي سفيان، عَن أنس): « روى عنه عبد الرحمن ابن إسحاق أبو شيبة، حديثه ليس بمستقيم، (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: وهذا حديث واحدٌ الذي ذكره البخاري، ومراد البخاري أن يَذكر في ترجمته حروفَه، وفي حديث حُسين هذا ما يلحق اسم الضعف » . انتهى.

وانظر ترجمته في « التاريخ الكبير » ٢ : (٢٨٥٣)، ففيه: « حديثه فيه نظر » .

٤ ـ: وقال في ترجمة (حفص، عن أبي رافع): « سمع منه موسى بن أبي عائشة، (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: وهذا الذي ذكره البخاري من رواية موسى بن أبي عائشة عن حفص، وحفص هذا لم يُنسب، ويُذكرُ هذا في حديث واحد، وقد ثبتَ في غير موضع أن مراده أن لا يَسقُط عليه راو » . انتهى. وترجمته في « التاريخ الكبير » ٢ : (٢٧٥٥).

٥ ـ: وقال في ترجمة (عُتبة ـ غير منسوب ـ عن يَزِيد بن أصرم): « سمعتُ ابنَ حماد يقول: قال البخاري: [عتبة عن يزيد بن أصرم]، سمع منه جعفرُ بن سليمان، ( فيه نظر ). قال الشيخ: وعُتبة هذا لم يُنسب، أظنُّه بصرياً، وإنما يَروي أحرفاً في الرقائق » . انتهى.

وانظر ترجمته في « التاريخ الكبير » ٧: (٤٢٥)، ففيه: « عُتَيبة بن بُرَيد ـ وفي نسخة: يَزِيد ـ ابن أصرم، سمع منه جعفرُ بن سليمان »، وليس فيه قولُه: « فيه نظر » . فالله تعالى أعلم.

٦ ـ: وقال في ترجمة (عمار، عن أنس): « روى عنه ابن أبي زكريا، (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: وعمار هذا لم يُنسب وهو غير معروف، وقد ذكرتُ في كتابي هذا في غير موضع أن البخاري مرادُه أن يُكثِر الأسامي، وليس مرادُه الضعف أو

الصدق». انتهى. وترجمته في «التاريخ الكبير» ٧: (١١٥).

٧ ـ وقال في ترجمة (عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي): «... (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: حَدَّثنا الجُنيدي قال: عَمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي صدوق، لم يكن صاحبَ حديث ... وله أحاديث غرائب حسان، وإذا حدَّث عن ثقة فهو صالح الحديث، وإذا حدَّث عن ضعيف كان يكون فيه بعض الإنكار، وهو صدوق إن شاء الله». انتهى. وترجمته في «التاريخ الكبير» ٦: (٢٧٠٢).

٨ ـ وقال في ترجمة (عمران بن ظبيان): «رَوى عنه ابن عُيَينة، (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: وهذه الأسامي من الأربعة مَن اسمه عمران، إنما يُشير البخاري إلى حديثٍ رواه هؤلاء، وبُغيته أن يُكثِر ذكر هذه الأسامي التي رُوي عنهم الحديث». انتهى. وترجمته في «التاريخ الكبير» ٦: (٢٨٦٢).

٩ ـ وقال في ترجمة (عمران بن عبد الله البصري): «... (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري ... قال الشيخ: وعمران بن عبد الله هذا هو غير معروف، وأنكَر عليه البخاريُّ هذا الحديث الواحد في التسبيح، وإذا كان الرجلُ غيرَ معروف بالروايات، فإنه يقع في حديثه المناكير». انتهى. وانظر ترجمته في «التاريخ الكبير» ٦: (٢٨٧٦)، ففيه: «عمران بن عبيد الله».

١٠ ـ وقال في ترجمة (قيس أبو عمارة الفارسي): «سمعتُ ابنَ حماد يقول: قال البخاري: قيس أبو عمارة الفارسي ... (فيه نظر). قال الشيخ: وهذا الذي أشارَ إليه البخاري وإنما هو حديث واحد، وليس الذي يُبيِّن من الضعف في الرجل وصدقِه إذا كان له حديث واحد». انتهى. وترجمته في «التاريخ الأوسط» ٣: (٨٩٥).

١١ ـ وقال في ترجمة (مُحمد بن معاوية البصري): «عن جويرية بن أسماء، (فيه نظر)، سمعتُ ابن حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: ومحمد هذا ليس بالمعروف، ولم يحضرني له شيء». انتهى. وترجمته في «التاريخ الكبير» ١: (٧٨٠).

١٢ ـ وقال في ترجمة (يحيى بن زياد بن عبد الرحمن أبو سفيان الثقفي): «سمعت ابنَ حماد يقول: قال البخاري: ... (فيه نظر). قال الشيخ: ويحيى بن زياد هذا ليس بالمعروف،

والذي أشار إليه البخاري إنما يعني حديثاً واحداً يُروَى عن سعيد بن أبي بردة، فيه نظر». انتهى.

قلت: ولم أجد ترجمته عند البخاري في «الكبير»، ولا في «الأوسط». والله أعلم.

١٣ ـ: وقال في ترجمة (يزيد بن بلال): «رأى علياً رضي الله عنه مَسحَ خُفيه، رَوى عنه كيسان أبو عُمَر، (فيه نظر)، سمعتُ ابنَ حماد يذكره عنه البخاري. قال الشيخ: وكيسان أبو عُمَر الذي يروي عن يزيد بن بلال غيرُ معروف، وهو كما قال البخاري: فيه نظر، وهكذا في يزيد بن بلال فيه نظر».

قلت: ترجم البخاري لأبي عُمر كيسان في «تاريخه» ٧: (١٠٠٩)، وليزيد بن بلال في ٨: (٣١٧٥)، وليس في ترجمة أحد منهما ـ في المطبوع منه ـ قولُه: «فيه نظر»!.

**الثالث:** وحمَلَ قولَ البخاريِّ المذكور: (فيه نظر)؛ تلميذُه ومُلازِمُه وأعلمُ الناس به وبكلامِه في الجرح والتعديل: إمامُ المحدثين أبو عيسى الترمذي؛ على دلالته اللغوية ومعناه الاصطلاحي العامّ، فنَقل عنه في «علله الكبير» رقم: (٧١) قولَه في (حَكيم بن جُبير): «لنا فيه نظر»، ثم أعقبه بقوله: «لم يَعزم فيه على شيء».اهـ. ففَهِم الترمذي عبارةَ شيخه: أنه متردد في حَكيم بن جبير، أو متوقف فيه.

ووافقه في هذا الفهم ابن عدي في موضعين من كتابه «الكامل»: فقد ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» ٢: (٢١٠٣) لـ(ثعلبة بن يزيد الحماني)، وقال: «سمع علياً، رَوى عنه حبيب بن أبي ثابت، يُعدّ في الكوفيين، (فيه نظر) ...» إلخ. وذكره ابن عدي في «الكامل» (٣٢٥)، ثم قال: «ولِثعلبة عن علي غيرُ هذا، ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سَماعُه مِن علي ففيه نظر، كما قال البخاري».

وترجم البخاري في «التاريخ الكبير» ٢: (٢٣٢٨) لـ(جُميع بن عُمير التيمي)، وقال: «... يُعدّ في الكوفيين، سمعَ ابنَ عمر وعائشة، رَوى عنه العلاء بن صالح وصدقة ابن المثنى، (فيه نظر)». وأورده عنه ابن عدي في «الكامل» (٣٥٤)، ثم قال: «وهذا الذي قاله البخاري كما قال، (في أحاديثه نظر)». انتهى.

**الرابع:** وقريب من ذلك ما حمله عليه الحافظ ابن حجر في كتابه «بذل الماعون في فضل

وقد كنتُ طالعتُ « ميزان الاعتدال » بأجزائه الأربعة، في مدينة الخرطوم من سودان سنة ١٣٩٦، للبحث عن حديث فيه، فأشرتُ أثناء نظري وبحثي، إلى المواضع التي نقل فيها الذهبي قولَ البخاري في الراوي: (فيه نظر)، أو نحوَ هذه العبارة، فوجدتها في الجزء الأول ٣٤ موضعاً، وفي الثاني ٤٤ موضعاً، وفي الثالث ٣٣ موضعاً، وفي الرابع ٢٢ موضعاً، وقد يكون فاتني بعضُ المواضع.

وجاءت فيها عبارات مختلفة، وبعضها غيرُ معهود، وأذكر هنا أرقام تلك المواضع من كل جزء، لتُعرف وتُستفاد، وتيسيراً لمن يبحث هذا الموضوع من الباحثين القادرين، مع العلم أن استخراج أقوال البخاري هذه من كتابه « التاريخ الكبير » وغيره أولى وأفضل ... ثم سرد تلك المواضع من أجزائه الأربعة[1].

---

الطاعون » ص ١٧، في ترجمة أبي بَلْج، فقال: « وثقه يحيى بن معين والنسائي ومحمد بن سعيد والدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان: لا بأس به، وقال البخاري: (فيه نظر). قال الحافظ: (وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً) ».

**والقول الفصل في المسألة:** ما أشار إليه العلامة الأعظمي فيما نقله عنه الشيخ أبو غدة، ثم أيّده فضيلتُه بكلامه الموجز المفيد، وما حقّقه بعض المعاصرين، ممن نقلتُه عنهم فيما علّقتُه على كلام الشيخ أبي غدة، فانظره في التعليقة الآتية.

[1] قلت: قد قام بعض الفاضلين المعاصرين بهذه المهمة الشاقّة، فأفاد وأجاد، ومنهم الدكتور مُسفر بن غرم الله الدميني، فنهض حفظه الله تعالى بدراسة موازنة استقرائية، جمع فيها المواطن التي أطلَق فيها البخاري تلك اللفظة، وتتبَّع ألفاظ البخاري في هذا المعنى، ووَازَنها بأقوال العلماء، فالتعابير التي تجمّعت لديه من كلام البخاري في هذا المعنى فيما يلي:

« فيه نظر، في إسناده نظر، في حديثه نظر، فيه بعض النظر، حديثه فيه نظر، فيه نظر في حديثه، فيه نظر في إسناده، فيه نظر ولا يُتابع عليه، فيه نظر لم يصح حديثه ( لا يصح حديثه)، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه، في صحة خبره نظر، في حديثه نظر لا يحتمل، لا يعرف

إلا بحديث فيه نظر، فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض، عنده مناكير وفيه نظر، في نفس الحديث نظر، في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر، في حفظه نظر، في موته نظر، في قصةِ وَفاتِه نظر».

والنتيجة التي ظهرت له بدراسة هذه الألفاظ وسبر حال الرواة الذين قيلت هي فيهم ما في نصّه، قال حفظه الله:

«بعد هذا ننظر في التراجم التي عقب عليها البخاري بقوله: (فيه نظر). لا ملحقاتها ـ، وعددها إحدى وتسعون ترجمةً، ثم بعد ذلك ننظر في العبارات الملحقة بها، ومِن هؤلاء مَن ذكره الحافظ في «التقريب»، لأنه ممن أخرج حديثَه أصحابُ الكتب الستة أو أحدُهم، ومنهم من لم يذكره، وعدد الذين ذكرهم في «التقريب» وحَكم عليهم فيه: ثمانية وخمسون راوياً، وهذا تفصيل كلامه عليهم:

حَكم على أربعين منهم بالضعف، سواء كان ضعفهم شديداً أو يسيراً، فمنهم مَن قال فيه: ضعيف، أو: فيه ضعف، أو: ضعفوه، أو: ليِّن، أو: فيه لين، أو: ليس بالقوي، أو: متروك، وقد يُضيف إلى ما تقدم أوصافاً أخرى، كقوله: شيعي، أو: يَتشيَّع، أو: غلا في التشيُّع، أو: فيه رَفض ونحو ذلك.

والبقية وعددُهم ثمانية عشر: ثلاثة منهم قال عنهم: صدوق، واثنان قال عنهما: لا بأس به، وأربعة قال عنهم: مقبول، وبقيتهم بين: صدوق يخطىء، أو: صدوق كثير الخطأ، وبين: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو: صدوق فيه لين، أو: صدوق شيعي، أو: صدوق يخطىء، أو: صدوق يَهِم ويَغلو في التشيُّع، أو: صدوق إلا أنه عمي فصار يُلقَّن ما ليس من حديثه.

وإذن فالثلثان من الضعفاء ـ وإن تَفاوت ضعفُهم، وأشدُّ جرحٍ أطلقه عليهم قوله عن بعضهم: متروك، وعددُ هؤلاء أربعةٌ فقط من أربعين ـ أطلق عليهم اسمَ الضعف.

أما الثلث فهُم ممن يَشملُه اسمُ الصدق، وإن وَصف أكثرهم بما يؤثر في العدالة أو الضبط، والذين يُمكن قبولُ حديثهم ـ من غير اشتراط المتابعة، أو موافقة الثقات، أو عدم التفرد ـ خمسة فقط، وهم من قال فيهم الحافظ: صدوق، أو: لا بأس به.

أما الذين قال فيهم البخاري: (فيه نظر) وليسوا ممن ذُكر في «التقريب» فعددُهم ثلاثة

وثلاثون راوياً، ولمعرفة درجتهم اجتهدتُ في تلخيص حالِ كلٍّ منهم بحسب ما بلغني من أقوال العلماء فيهم، وبحسب ما رأيتُه من حديثهم، وكانت النتيجةُ شمولَ الضعف لهم جميعاً، وإن اختلفتْ عبارتي في حال كل منهم:

فمنهم الضعيف، والضعيف جداً، ومنهم المجهول، والمتروك، والحكم بضعفهم ليس تشدداً مني، بل هو واقع حالهم، فإذا علمت أن خمسة عشر منهم لم يُوثقهم أحدٌ البتة، وثمانيةً ذكرهم ابن حبان في «ثقاته» فقط مع تضعيف الأئمة لهم، زال ما يُتوهّم من احتمال التشدد في التوثيق.

أما الألفاظ الملحَقة بقوله: (فيه نظر)، وهي قوله: فيه نظر في حديثه، فيه بعض النظر ...، وقد بلغت التراجم فيها تسعاً، فالضعف بيِّن على أصحابها، وأحسنهم حالاً مَن قال فيه ابن حجر: صدوق كثير الخطأ». انتهى ملخصاً.

قلتُ: وقام فاضل آخر ـ وهو عبد الله بن يوسف الجديع ـ بدراسة الموضوع، فكتبَ في كتابه الماتع «تحرير علوم الحديث» ١: ٦٠٣ ـ ٦٠٧: «شاعَ استعمالُ هذه العبارة عن البخاريِّ، واستعملَها غيرُه من المتقدمين بقلَّةٍ، كأبي حاتم الرازي وابن عديٍّ وأبي أحمد الحاكم وغيرهم ...، لكن المتَتَبِّع لاستعمال البخاري لها لا يجد ما أطلقَه الذهبي صواباً، بل إنك تجده قالها في المجروحين على اختلاف درجاتهم، كما قالها في بعض المجهولين الذين لم يتبيَّن أمرُهم لقلةِ ما رَوَوا، بل قالها في رواةٍ هم عند غيره في موضع القبول».

ثم ذكر تسعةَ رواةٍ أمثلةً لهذه الأقسام الثلاثة التي أشار إليها، ثم قال:

«وأكثرُ الذين قال فيهم البخاري تلك العبارة هُم ممن يُكتب حديثه ويُعتبر به، وفيهم جماعةٌ كانوا قليلي الحديث، غيرَ مشهورين به، لا يَصِلون إلى حدِّ السُّقُوط، خلافاً لما قاله الذهبي.

ومما يُبيِّن مرادَ البخاري بقوله هذا، ما ذكرَه الترمذي عنه من قوله في (حَكيم بن جُبير): «لنا فيه نظر»، قال الترمذي: «ولم يَعزم فيه على شيء». فهذا يدلّ على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمُّل وتوقُّف عنده، فهي عبارةُ احترازٍ عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به، أو الاعتبار به، ولكونِها توقفاً عن القبول، فهي في جملة ألفاظ الجرح، وإن لم يَقصد البخاري إلحاق الجرح بمن أطلقها عليه. =

**١٢ ـ قولهم في الحديث: «حديث منكر»[1]، وفي الراوي: «منكر الحديث»**.

عقد الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى في كتابه «الرفع والتكميل» ص ١٩٩ (إيقاظاً) لبيان الفرق بين قولهم: (حديث منكر) و(منكر الحديث) و(يروي المناكير)، وذكر فيه ـ نقلاً عن الأئمة الأعلام ـ أن (منكر الحديث) جرح للراوي، ولكن هناك فرق بين إطلاقه من البخاري، وبين استعمالِه من غيره من الأئمة، فإن البخاري يُطلِقه على شديد الضعف عنده، والجمهور يُطلِقونه على ضعيف يخالف الثقات في رواياته.

كما حقق أيضاً أن حكم النكارة على حديث الراوي (مثلاً بقولهم: هذا حديث منكر، أو يروي أحاديث مناكير) لا يستلزم ضعف الراوي وتركه.

ووافقه الشيخ في المسألتين بإضافة ما عنده من الإفادات والتحقيقات في الباب، ص ٢٠٢ ـ ٢١٠، وأنا ألخصها هٰهنا في خمس نقاط:

١: قال الشيخ ص ٢٠٠: «قولهم: «يروي المناكير»؛ اشتق أبو حاتم الرازي لهذا المعنى فعلاً، فقال في بعض الرواة: «يُنكِر عن فلان»، يعني يروي المناكير عنه، ففي «الجرح والتعديل» ١/٢: ٢٥٠، و«تهذيب التهذيب» ٢:

---

= وأكثرُ ما يُقال: هي مِن عبارات الجرح المجملة، يُبحث عن تفسيرها في كلام سائر النُّقاد في ذلك الراوي.

وإذا عُرف هذا في دلالة هذا اللفظ تَبيَّن المراد بقوله أيضاً: (في حديثه نظر)، فالمعنى فيه غيرُ خارج عما ذكرتُ مِن توقف البخاري في قبول حديث ذلك الراوي، أو إسناده؛ تارةً بسببه، وتارةً من جهة علةٍ دونه في الإسناد، لا يُقضى معها بقبول خبره، أو بالدلالة على أمره في إدخاله في جملة رُواة العلم». انتهى كلامه.

[1] راجع ما تقدم ص ٤٦٨.

٢٢٤، في ترجمة (حرب بن سُريج البصري): « وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: يُنكِر عن الثقات، ليس بالقوي ».

٢: وقال ص ٢٠٢: « قال ابن الصلاح في « معرفة أنواع علم الحديث » ص ٨٧، في (النوع الرابع عشر: معرفة المنكر): « وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث ». انتهى. يعني المتقدمين، كالإمام أحمد وأبي داود والنسائي وغيرهم، فيقولون: حديث مردود، أو حديث منكر، أو حديث شاذ؛ لتفرد الراوي به.

قال الحافظ رحمه الله تعالى في « هَدْي الساري » في ترجمة (يزيد بن عبد الله ابن خُصَيفة) ٢: ١٧٣: « احتجّ به مالك والأئمة كلّهم، وحُكِي عن أحمد أنه قال: (منكر الحديث)، قلتُ ـ أي ابن حجر ـ: هذه اللفظة يُطلِقها أحمدُ على مَن يُغرِب على أقرانه بالحديث ـ أي يتفرّد وإن لم يُخالِف ـ، عُرِف ذلك بالاستقراء من حالِه ».

[وقال الشيخ ص ٢٠٤: « وقال الشيخ ابن دقيق العيد ـ كما في « نصب الراية » ١: ١٧٩ ـ: « ... قال أحمد في (محمد بن إبراهيم التيمي): يَروي أحاديث منكرة. وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجعُ في حديث « إنما الأعمال بالنيات ».

وكذلك قال أحمد في (زيد بن أُنيسة): في بعض حديثه نكارة. وهو ممن احتجّ به البخاري ومسلم، وهما العمدة في ذلك » ].

قال الحافظ أيضاً في « هَدْي الساري » ٢: ١٧٥ في ترجمة (يونس بن القاسم الحنفي): « قال البَردِيجي: (منكر الحديث). قلتُ ـ أي ابن حجر ـ: أوردتُ هذا لئلا يُستدرك عليّ، وإلا فمذهب البَرديجي: أن المنكر هو الفرد؛ سواء تفرّد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: (منكر الحديث) جرحاً بيّناً، كيف وقد وثقه يحيى

ابن معين». انتهى.

قال الشيخ: نعم هؤلاء وغيرُهم من النُّقاد أطلقوا لفظ (المنكر) على مجرّد التفرُّد، ولكن حيث لا يكون المنفرد في وزن مَن يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاضدٍ يعضده، كما أفاده الحافظ ابن حجر، ونقله عنه الصنعاني في «توضيح الأفكار» ٢: ٦، وقال: «وهو مما ينبغي التنبه له». انتهى.

وقال السيوطي في رسالته «بلوغ المأمول في خدمة الرسول» (صلى الله عليه وسلم) - وهي في كتابه «الحاوي للفتاوي» ٢: ٢١٠ -: «وصف الذهبي في «الميزان» عِدّة أحاديث في «مسند أحمد»، و«سنن أبي داود» وغيرهما من الكتب المعتمدة، بأنها منكرة، بل وفي «الصحيحين» أيضاً، وما ذاك إلا لمعنىً يعرفه الحفاظ، وهو أن النكارة تَرجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعفُ متن الحديث، فضلاً عن بطلانه».

٣: قال المؤلف اللكنوي ص ٢٠٨: «قال الذهبي في «ميزانه» عند ترجمة (أبان بن جَبَلة الكوفي)[١] وترجمة (سليمان بن داود اليَمَامي)[٢]: إن البخاري قال: كلّ مَن قلتُ فيه: (منكر الحديث) فلا تحلّ الرواية عنه.اهـ.

فعلق عليه الشيخ بقوله: «أسوق هنا خمسة نماذج، ممن قال فيه البخاري: (منكر الحديث)، مع كلام غيره في ذلك الراوي، ليُعرف مدلول لفظه بالنظر إلى حكم غيره فيه، قال رحمه الله تعالى في «التاريخ الكبير»:

---

[١] قال الذهبي في ترجمته: «نقل ابن القطان أن البخاري قال: (كل مَن قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه)». وانظر أيضاً ما سيأتي تعليقاً ص ٥١٣ وما بعدها.

[٢] قال الذهبي في ترجمته: «وقد مر لنا أن البخاري قال: (مَن قلتُ فيه: منكر الحديث، فلا تحل رواية حديثه)».

١ ـ ٤/٢: ٢٩٧: «يحيى بن عُقبة بن أبي العَيزار، عن منصور، سمع منه عليُّ بن أبي هاشم، منكر الحديث». قال الشيخ: وزاد الذهبي في «الميزان» ٤: ٣٩٧، في ترجمته: «قال أبو حاتم: يفتعل الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وعن ابن معين: كذاب خبيث، عدوّ الله، كان يُسخر به».

٢ ـ ٤/٢: ٣٣٤: «يزيد بن أبي زياد، أو ابن زياد، عن الزهري، منكر الحديث». زاد الذهبي في «الميزان» ٤: ٤٢٥: «وقال الترمذي وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث». ثم ساق الذهبي من حديثاً موضوعاً».

٣ ـ ٤/٢: ٤٢٥: «يَسَع بن طلحة، عن عطاء، منكر الحديث». زاد الذهبي في «الميزان» ٤: ٤٤٥: «قلتُ: روى عنه نُعيم بن حماد وغيرُه، وآخِر مَن حدّث عنه سِبطه عبد الوهاب بن فُليح المكي، ومن مناكيره: ... قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة».

٤ ـ ٤/٢: ٤٢٥: «يَمَان بن المغيرة، أبو حذيفة العَنَزي، منكر الحديث». زاد الذهبي في «الميزان» ٤: ٤٦٠: «وعن ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة والدارقطني: ضعيف. وأما ابن عدي فقال: لا أرى به بأساً».

٥ ـ ٤/٢: ٤٢٩: «ياسين بن معاذ الزَّيّات أبو خلف، يتكلمون فيه، منكر الحديث». زاد الذهبي في «الميزان» ٤: ٣٥٨: «قال ابن معين: ليس حديثُه بشيء. وقال النسائي وابنُ الجنيد: متروك. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات». ثم ساق الذهبي من طريقه ثلاثة أحاديث.

٤: وقال ص ١٧٩ تعليقاً: «عَدُّ السخاوي والسندي قولَهم: (منكر الحديث) في المرتبة الخامسة هنا: جارٍ على مصطلح غير البخاري، ومثلُه عدُّ العراقي له في

المرتبة الرابعة.

أما البخاري فقد قال: «كل مَن قلتُ فيه: (منكر الحديث): فلا تحلّ الرواية عنه، كما في «شرح الألفية» للسخاوي ص ١٦٢، وكما سينقله المصنف في ص ٢٠٨. فيكون موضعُه على اصطلاح البخاري أنزلَ بمرتبةٍ، أي في المرتبة الثالثة على تقسيم العراقي، وفي المرتبة الرابعة على تقسيم السخاوي والسندي. والحكم واحد في التقسيمين، وهو أنه لا يُحتجّ بمَن وُصِف بذلك، ولا يُستَشهد به ولا يُعتبر به»[1].

٥: قال الشيخ ص ٢١١: «وقد يُطلِق البخاريُّ قولَه: (منكر الحديث) في ترجمة الراوي، ولا يريد به صاحبَ الترجمة، وإنما يريد بعض مَن في السند إليه، ويُعرف ذلك بقرينة المقام. وإليك نموذجاً منه:

ففي «التاريخ الكبير» ٢/٢: ١٦٢، في ترجمة الصحابي (سِنَان بن عبد الله الجهني)، قال البخاري فيها:

«سمع عَمَّتَه ...، ثم ساق بسنده حديثاً في نذر المشي إلى الكعبة، ثم قال: قال أبو عبد الله: (منكر الحديث).

و(سِنان بن عبد الله) هذا صحابيّ صحيح الصحبة، كما جزم به الحفاظ الثلاثة: ابن مَندهْ وأبو نُعيم وابن عبد البَر في كُتبهم في الصحابة، وأقرَّهم الحافظ الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» ١: ٢٤١، وجزم به الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٢: ٨٢، وفي «لسان الميزان» ٣: ١١٥ ... إلخ».

---

[1] قلت: قد اشتهر عند عامة المتأخرين أن كلمة «منكر الحديث»؛ إن كان قائلها الإمام البخاري فراويه ممن لا تحل الرواية عنه، ولكن فيه وقفةٌ وكلام لبعض العلماء، كما سيأتي تفصيله قريباً إن شاء الله تعالى. وانظره لزاماً في أواخر التعليقة اللاحقة.

قلتُ: فاقتضت صحبتُه أن يراد به غيره ممن في السند، وقد عيَّنه الشيخ أبو غدة في كلامه السابق، فراجعه ...[1].

---

[1] قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: هٰهنا أربع مسائل:

الأولى: تحقيق معنى «المنكر» و«الشاذ» وبيان الفرق بينهما. والثانية: بيان حكمهما. والثالثة: بيان معنى أقوالهم: «هذا حديث منكر» و«يروي المناكير» و«أنكر ما رواه فلان كذا». والرابعة: تحقيق معنى «منكر الحديث»؛ عند المحدثين عامةً، وعند البخاري خاصةً، وإليك بيان هذه المسائل الأربعة على سبيل الإيجاز والاختصار ـ وبالله التوفيق ـ:

**١ ــ: أما المسألة الأولى (تحقيق معنى «المنكر» و«الشاذ» وبيان الفرق بينهما):**

١ : قال الشافعي: ليس «الشاذ» من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيرُه، هذا ليس بشاذٍ، إنما الشاذ أن يروي الثقةُ حديثاً يُخالف فيه الناسَ، هذا الشاذ من الحديث. (أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١١٩).

٢ : وقال مسلم في «المقدمة»: وعلامة «المنكر» في حديث المحدث: إذا ما عرضتَ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفتْ روايتُه روايتَهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله.

وقال أيضاً: ... إن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العددَ من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائزٍ قبولُ حديث هذا الضرب من الناس. والله أعلم. اهـ. =

= ٣: وقال الحاكم في « المعرفة » ص ١١٩ : الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يُوقَف على علته: أنه دخل حديثٌ في حديث، أو وَهِمَ فيه راوٍ، أو أرسلَه واحد، فوصلَه واهِمٌ، فأما « الشاذ » فإنه حديثٌ يتفرد به ثقةٌ من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. انتهى.

قلت: فكان المتقدمون من المحدثين رحمهم الله يطلقون كلمَتَي « الشاذ » و« المنكر » على الحديث؛ إذا لم يكن معروفاً عمن أضيف إليه، وينقدح في نفس الناقد:

إما لضعف المتفرّد، أو لمخالفته الأوثق منه، أو يقتضي المتن أن يكون مشهوراً، أو يكون الشيخ من الأئمة المُكثرين الذين تجمع أحاديثهم؛ وليس المتفرّد عنهم من حفاظ أصحابه المشهورين وإن كان ثقةً، أو غير ذلك من الأسباب التي تُخالج في صدر الناقد، وتقدح في صحة الحديث.

٤ : قال السخاوي في « فتح المغيث » (مبحث الشاذ) ٢ : ٨ : ... وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، وإنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون. وهو كذلك، بل الشاذ ـ كما نسب لشيخنا ـ أدق من المعلل بكثير.

٥ : هذا، وقد قال ابن رجب في « شرح علل الترمذي » ٢ : ٦٥٣ : لم أقف لأحد من المتقدمين على حد « المنكر » من الحديث، وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرِّزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه، فيكون منكراً.

ذكر هذا الكلامَ في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر.

وقال ابن رجب أيضاً: ... وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول

إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك.

... وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وإن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة فليس بمنكر.

قال: ... فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ، كما حكاه الحاكم، وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية، ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.

٦: وفرق الخليلي ـ وهو مذهب مسلم أيضاً، كما تقدم ـ بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وما ينفرد به إمام أو حافظ، فما انفرد به إمام أو حافظ قُبل واحتج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث. والله أعلم.اهـ.

٧: وقال ابن الصلاح ص ٧٩: إذا انفرد الراوي بشيء نُظِر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لِما رواه مَن هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط؛ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفةٌ لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه: فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردُه استحسنَّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رَددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذُ من النكارة والضعف. والله أعلم. انتهى.

٨: وكثيراً ما يطلقون كلمة «منكر» على الحديث الموضوع المفترى أيضاً، ويشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده، وبطلان ثبوته، كما حقق ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد تقدم في كلامه. =

= ٩: وأما ما فرَّق به الحافظ ابن حجر بين (الشاذ) و(المنكر) بقوله ـ في « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » ١: ٨٤ ـ: « فإن خولف بأرجحَ منه: لمزيدِ ضبطٍ، أو كثرةِ عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: (المحفوظ)، ومقابله، وهو المرجوح، يقال له: (الشاذ)، وإن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: (المعروف)، ومقابله يقال له: (المنكر). وعُرِفَ بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل مَن سَوَّى بينهما ».

فقول الحافظ هذا بناءً على ما استقر عليه الاصطلاح اليوم، ولا يُتقوَّل بذلك على المتقدمين ما لا يوجد عندهم. والله تعالى أعلم.

**٢ ــ: وأما الــمسألة الثانية (حكم الشاذ والمنكر):**

فيدور كلام ابن الصلاح فيه على التفرد والمخالفة، وقد حصل منه عنده خمسة أقسام:

١: تفرُّد الحافظ العدل الموثوق بإتقانه وضبطه، من غير مخالفة، فحديثه مقبول صحيح.

٢: تفرد الحافظ العدول مع المخالفة، فحديثه شاذ منكر مردود.

٣: تفرد الصدوق، من غير مخالفة، فحديثه حسن؛ دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه.

٤: تفرد الصدوق مع المخالفة، فحديثه شاذ منكر مردود.

٥: تفرد المستور أو الضعيف، سواء كان من غير مخالفة، أو مع المخالفة، فحديثه شاذ منكر مردود.

وأما الحافظ ابن حجر فإنه لـمَّا اشترط في الشاذ: مخالفةَ الثقة المرجوح للثقة الراجح، وفي المنكر: مخالفةَ الضعيف لمن هو أحسن منه حالاً؛ تعيَّن عنده كونهما علةً في الحديث ـ على الإطلاق ـ تقتضي ترْكَه وأخْذَ ما هو مقابله، ولم يتعرض الحافظ في كلامه هذا لِمسألة « التفرد » وحكمه. والله أعلم.

=

= **هذا، وهناك أمور مما يجب التنبه لها:**

**الأول:** أن لكل من أئمة الحديث والفقه طريقاً غير طريق الآخر، فكثيرة من العلل التي يصير بها الحديث معلولاً عند المحدثين لا تكون قادحةً عند الفقهاء، كما أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ص ١٨٦، والحافظ في «النكت» ص ٢٣٥.

وعلى عكس ذلك: كثيرة من أخبار الآحاد تكون صحيحةً ـ أو حسنةً ـ عند المحدثين من حيث الإسناد، وهي لا تصير مقبولةً عند الفقهاء لشذوذها ونكارتها؛ بمخالفة القرآنِ، أو السنةِ الثابتة المشهورة، أو القواعدِ الكلية المستنبطة من القرآن أو السنة، أو الإجماعِ، أو بوُرودها فيما تَعمُّ به البلوى، أو إعراض الصحابة عنها، كما هو مسطور في كتب أصول الفقه.

**والثاني:** أن الشذوذ والنكارة عند المحدثين لا ينافيان الصحة الاصطلاحية عند الفقهاء والأصوليين، فليس الشذوذ بالمعنى المصطلح علةً تقدح في صلاحية الحديث للعمل، أو الاحتجاج به، كما نبه على ذلك الإمام ابن دقيق العيد في «الإمام» ٢: ٢١٠، وابن عبد الهادي في «التنقيح» ٣: ٥٨، والصنعاني في «توضيح الأفكار» ١: ٢٣.

**والثالث:** قال العلامة شبير أحمد العثماني في مقدمة «فتح المُلهم» ـ مبادئ علم الحديث ـ ص ٣٤٩: «اشترطوا في الشاذ تعسُّر الجمع بينه وبين المحفوظ، فقد يتيسر لقوم أمرٌ يتعسّر على غيرهم، والأئمة الفقهاء رحمهم الله هم الميسَّرون للجمع بين مُتون الأحاديث، فهم المقدَّمون في هذا الباب».

**٣ ـــ: وأما المسألة الثالثة (بيان معنى أقوالهم: «هذا حديث منكر» و«يروي المناكير» و«أنكر ما رواه فلان كذا»):**

١: فقولهم: «هذا حديث منكر» لا يقتضي أن يكون راويه غير ثقة دائماً، فقد تقدم أنهم كثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد.

٢: وكذا قولهم: «يروي المناكير» لا يستلزم ضعف الراوي، فقد حكي عن أحمد ـ كما في «الإمام» لابن دقيق العيد ٢: ١٧٨، و«شرح العلل» لابن رجب، ص ٢٥٤ ـ أنه قال في محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: «في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير»، وقال في بُريد ابن عبد الله بن أبي بردة: «يروي أحاديث مناكير». مع أنهما متفق على الاحتجاج بحديثهما في

الصحيح، ومحمد بن إبراهيم؛ إليه المرجع في حديث « الأعمال بالنية » المتفق على صحته.

وقال الذهبي في « الميزان » ١ : ١١٨، في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: « قال أحمد بن سعيد: إن أحمد بن عتاب شيخ صالح، روى الفضائل والمناكير. قلت: ما كلّ مَن روى المناكير يُضعَّف » .اهـ.

وقال ابن دقيق العيد في « الإمام » : « فرقٌ بين أن يقول: « روى أحاديث منكرة » وبين أن يقول: « إنه منكر الحديث »، فإن هذه العبارة تقتضي كثرةَ ذلك منه، حتى تَصير وصفاً له، فيستحق بها أن لا يحتج بحديثه عندهم، والعبارة الأُولى تقتضي وجود النكرة في أحاديث، ولا تقتضي كثرة ذلك » . انتهى.

٣: وكذا قولهم: « أنكر ما رواه فلان كذا » لا يلزم منه أن يكون ذلك الحديث ضعيفاً، فقد قال السيوطي في « التدريب » ١ : ١٢٨، في النوع الرابع عشر: « وقع في عباراتهم « أنكر ما رواه فلان كذا » وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، قال ابن عدي ٢ : ٢٤٧: أنكرُ ما روى بُريد ابن عبد الله بن أبي بردة: « إذا أراد الله بأمة خيراً قَبض نَبيَّها قبلَها » قال: وهذا طريق حسن، رواته ثقات، وقد أدخله قوم في « صحاحهم » ... إلخ. قلت: أخرجه مسلم في « صحيحه » في كتاب الفضائل ٢ : ٢٤٩ : (٢٢٨٨).

وكذلك لا يلزم من قولهم: « أنكر ما رواه فلان » أن يكون راويه ضعيفاً، قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة حماد بن سلمة ١ : ٥٩٤: « أنكرُ ما أتى به حماد بن سلمة « رأيتُ ربّي في صورةِ شابّ أمرد جَعْد » قال: وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت.اهـ. قلت: وحماد بن سلمة ممن احتجّ به مسلم، وعلق له البخاري في الصحيح.

وقال الذهبي في « الميزان » في ترجمة مجاهد بن جبر ٣ : ٤٣٩ : « أنكر ما جاء عن مجاهد في التفسير في قوله تعالى: « عسى أن يَبعثَك ربك مقاماً محموداً » قال: يَجلسه معه على العرش » .اهـ. قلت: ومجاهد ممن احتج به الجماعة.

**٤ ـــ: وأما المسألة الرابعة (بيان معنى قولهم: « منكر الحديث » ):**

فالتحقيق أن هذا اللفظ مِن ألفاظ الجرح الموجبة ضعفَه عند الناقد، وهو صريح في حق الراوي باعتبار حديثه، لا أمْر آخر، وقدرُ الجرح بهذه العبارة متفاوت: بين الضعف الذي يُبقي

للراوي شيئاً من الاعتبار، والشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظةٌ مفسَّرةُ باعتبار، مجملة باعتبار.

قال عبد الله يوسف الجُديع في كتابه «تحرير علوم الحديث»: «ويفسَّرُ ذلك في حقِّ الراوي المعيَّن بالقرائن المصاحِبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه، ومما يُبيِّن تلك الدرجات الأمثلة التالية: ... ثم قال:

فهذه الأمثلة دَلَّت على أن (منكر الحديث) يكون في منزلة المتروك الذي لا يعتبر به، وقال يحيى بن معين في (محمد بن سعيد الشامي المصلوب): «منكر الحديث»، فهذا رجل معروف بالكذب ووضع الحديث، ووَصفَه يحيى بكونه (منكر الحديث). وعلمنا كون هذا الاستعمال هنا أريد به المتروك الكذاب بدلالة المعروف عن النقاد في شأنه.

إذاً استعمالهم لهذه اللفظة يَجب أن يُراعى فيه درجة الجرح بها، ولا يصح أن تُحمل على الشديد المسقِط لذاتها، إلا أن يُعدَم في الراوي مِن الأوصاف سِواها، وهذا الذي ذكرتُ في بيان معنى هذه العبارة هو الذي يَجري عليه الاصطلاح لعامة النُّقاد، و(منهم البخاري في التحقيق) ....

قال: ويُستثنى من دلالة الاصطلاح في استعمال (منكر الحديث) صورةٌ تَحتاج إلى تيقظ، وهي: ما وقع من استعمال بعض المتقدمين هذا الوصف يريد به أن الراوي يَتفرّد ويُغْرب، وعلى هذا حَمل بعض الأئمة قول يحيى بن سعيد القطان في (قيس بن أبي حازم): «منكر الحديث»، وذكر له أحاديث مناكير. ولذا قال ابن حجر: «ومراد القطان بالمنكر: الفرد المطلق»، وهو استعمال أحمد بن حنبل أيضاً في طائفةٍ من الثقات، لم يكن مرادُهُ يَعدو التفرد». انتهى.

قلت: قد صرح بذلك الحافظ في «هدي الساري» في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي، ص ٦٣١، فقال: «قال أحمد: يزيد بن عبد الله الكندي منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يُطلِقها أحمد على مَن يُغرِب على أقرانه بالحديث، عُرِفَ ذلك بالاستقراء».اهـ.

وأما معناه عند البخاري فمِن المعروف عند عامة المتأخرين أن كلمة «منكر الحديث»؛ إن كان قائلها الإمام البخاري فراويه ممن لا تحل الرواية عنه، وقد عزاه أبو الحسن بن القطان ـ في مواضع من كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٢٦٤) و(٧٨٥)، و(١١٢٠) و(١٧٠٥) و(٢٣٨٥) و(٢٣٨٩) ـ إلى كتابه «التاريخ الأوسط»، ونقله عن ابن القطان الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال»

١ : ٦ في ترجمة أبان بن جبلة، و٢ : ٢٠٢ في ترجمة سليمان بن داود اليمامي.

وزاد الحافظ في «لسان الميزان» (٥): «وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام ابن أحمد الخفاف عن البخاري» .اهـ.

لكن يقول الدكتور علي بقاعي في كتابه: «الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي» ـ كما في «المكتبة الشاملة» (الإصدار الثالث) ـ: «قلت: استقرأتُ قول البخاري في الراوي: (منكر الحديث) في كتابه «الضعفاء الصغير»، فوجدتُ أنها قالها في ٦٨ راوياً، ووجدتُ بعض مشتقاتها في ٢٠ راوياً آخَرين ...

ثم أحببتُ أن أرى مدى تطابق معاني هذه الألفاظ مع ما نقله ابن القطان عن البخاري، فلم أجد تطابقاً تامّاً، مثال ذلك:

١ : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: قال فيه البخاري: (منكر الحديث)، وقال أحمد: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: هو صالح في باب الرواية، كما حكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه، وقال العجلي: حجازي ثقة، وقال الحربي: شيخ مدني صالح، له فضل، ولا أحسبه حافظاً، ولخَّص ابن حجر الحكمَ، فقال في «تقريب التهذيب»: ضعيف.

وهكذا ذكر الدكتور بقاعي أمثلةً أخرى هي: مسلم بن خالد الزنجي، والنضر بن محمد المروزي، وفرج بن فضالة الحمصي، وناصح بن العلاء أبو العلاء البصري، وزمعة بن صالح الجندي، وسليمان بن موسى الأموي الأشدق.

ثم قال: فلا يبعد إذاً أن نُؤَوِّل ما نقله ابن القطان عن البخاري بأنه يَقصد أنه لا يَحل له أن يروي عنه في «صحيحه»، لقوله في بعضهم: «أنا لا أروي عنه»، و«كل مَن كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»، ويؤيد هذا الكلام اللفظ الآخر للبخاري الذي نقله السخاوي: «كُلّ مَن قلت فيه: (منكر الحديث) لا يُحتجّ به».

كما يؤيده أيضاً قول ابن حجر العسقلاني في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: «أطلق الإمام أحمد والنسائي وغيرُ واحد من النُّقّاد لفظَ (المنكر) على مجرد التفرُّد، لكن حيث لا يكون

المتفرد في وزن مَن يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاضدٍ يَعضده».

وهكذا إذا تَتبَّعنا كل الذين قال فيهم البخاري: (منكر الحديث) فإننا نجد بعضهم ممن ينجبر ضعفه، ونجد بعضاً آخر ممن لا ينجبر ضعفه، ويَصدق على جميعهم قولُه: «كل من قلت فيه: (منكر الحديث) لا يحتج به»، ولكن لا يصدق على جميعهم اللفظ الآخر: «لا تحل الرواية عنه».

فينبغي ترجيح لفظ: «لا يحتج به» على عمومه، بحيث يشمل الضعف الذي ينجبر والذي لا ينجبر». انتهى كلام الدكتور علي بقاعي.

وقال الجُديع في كتابه المذكور «تحرير علوم الحديث»: «والذي وجدتُّه بالتتبُّع أن استعمال البخاري لهذه اللفظة لا يختلف عن استعمال مَن سبقه أو لَحِقه من علماء الحديث، فهو إنما يقول ذلك في حقِّ مَن غلبت النكارة على حديثه، أو استُحكِمت من جميعه، وربما حكم عليه غيرُه بمثل حُكمه، وربما وُصف بكونه (متروك الحديث)، وربما اتُّهم بالكذب، وربما وصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يَرو إلا الحديث الواحد المنكر، وهذه أمثلة متفاوتة من الرواة لذلك: ...

قال: وفي هذا بقاءٌ على أصل استعمال هذه اللفظة فيمن لم يَرو إلا المنكر، أو غلب ذلك على حديثه، فهذا وإن لم يَروِ إلا اليسير لكن جميعُ ذلك منكر، فصحّ أن يكون (منكر الحديث)، وهذا جرح له بالنظر إلى مروياته دون حاله». انتهى. والله تعالى أعلم.

ينظر لتفصيل الموضوع وتحقيقه: مبحث (الشاذ) و(المنكر) في «مقدمة علوم الحديث» لابن الصلاح، و«النكت عليها» للحافظ، و«فتح المغيث» للسخاوي، وأيضاً «شرح علل الترمذي» لابن رجب، ص ٢٥٢ وما بعدها، و«الرفع والتكميل» للكنوي، ص ١٩٩ ـ ٢١١، و«مبادئ علم الحديث» ـ مقدمة «فتح الملهم» ـ للعثماني، ص ٣٣٦ ـ ٣٥٠، و«قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٢، ـ مع تعليقات الشيخ أبو غدة على الثلاثة الأخيرة ـ.

وأيضاً من كتب المعاصرين ـ وأشباههم ـ: كتاب «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» لحمزة المليباري، و«تحرير علوم الحديث» للجُديع، و«دراسة الأحاديث المنكرة في جامع الترمذي ومجتبى النسائي»: مقالة الماجستير لمُحمد رضوان محمود

١٣ ـ: **قول أبي حاتم: «يُكتَب حديثُه ولا يُحتجّ به»**، قلتُ: هذه العبارةُ يُكثر استعمالَهَا الإمام أبو حاتم الرازي، ولما كان في مرادها بعض خَفاءٍ وإبهام، احتاجت إلى شرح وتفسير، فتنبَّه له الشيخ أبو غدة، وأفاد حولها ـ بتوسُّعٍ وبَسطٍ ـ في «تتمة» ألْحَقها بكتاب «جواب الحافظ المنذري» ص ٩٣ ـ ٩٩، فقال ما ملخصه:

«سأل الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن تفسير مراده منها، فأجابه عن ذلك:

جاء في «الجرح والتعديل» ١/١: ١٣٣، و«تهذيب التهذيب» ١: ١٦٨ في ترجمة (إبراهيم بن مهاجر البَجَلي الكوفي) ما يلي: «قال أبوحاتم: ليس بالقوي، هو وحُصين وعطاء بن السائب قريبٌ بعضُهم من بعض، ومحلُّهم عندنا محلُّ الصدقِ، (يُكتَبُ حديثُهم ولا يُحتجُّ به).

قال عبدُ الرحمن بن أبي حاتم: قلتُ لأبي: ما معنى (لا يُحتجُّ به)؟ قال: كانُوا قوماً لا يَحفظون، فيُحدِّثون بما لا يَحفظون، فيَغلطون، تَرى في أحاديثهم اضطراباً ما شِئتَ». انتهى.

فبيَّن أبو حاتم في إجابته لابنه: السببَ في أنه لا يُحتج بحديثهم، وهو ضَعفُ حِفظهم، واضطرابُ حديثهم.

وفسَّر الإمامُ ابن تيمية رحمه الله تعالى، في بعض المواضع مِن كُتبه قولَ أبي حاتم: (يُكتَب حديثه ولا يُحتجُّ به)، فقال في «الصارم المسلول على شاتِم الرسول صلى الله عليه وسلّم) ص ٥٧٧: «قال أبوحاتم ـ ٣/٢: ٢٩٢ ـ في ترجمة (محمد بن طلحة التيمي): «محلُّه الصدق، يُكتَب حديثُه ولا يُحتجُّ به».

---

الغجراتي/ قسم التخصص في الحديث الشريف، جامعة مظاهر علوم، سهارنبور.

ومعنى هذا الكلام أنه يَصلُح حديثُه للاعتبار والاستشهاد به، فإذا عَضدَه آخَرُ مِثلُه جازَ أن يُحتجَّ به، ولا يُحتجُّ به على انفراده». انتهى كلامُ الشيخ ابن تيمية مصححاً.

وعند تَحقُّق وَصف الراوي بضَعف حفظه واضطراب حديثه: لا يُحتجُّ به، كما قاله أبوحاتم وغيره، وكما شَرحه الشيخ ابن تيمية أيضاً.

ولكن هل كُلُّ مَن قال فيه أبو حاتم: (يُكتَب حديثُه ولا يُحتجُّ به)، أو قال فيه: (لا يُحتجُّ به)، هل هو حقيقةً لا يُحتجُّ به؟ أم يُنازَع أبو حاتم في هذا الحكمِ على الراوي، فلا يُعمل بحُكمِه هذا فيه، لعَدَمِ تَحقُّق ما يَقتضيه في الراوي؟ الذي يَبدُو مِن تَتبُّع النُّقاد لأقوال أبي حاتم الرازي هو الشِّقُّ الثاني:

١ ـ قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٢٦٠، في ترجمة (أبي حاتم): «إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فتَمسَّكْ بقوله، فإنه لا يُوثق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا ليَّن رجلاً أو قال فيه: لا يُحتجُّ به، فتَوقَّفْ حتى تَرى ما قال غيرُه فيه، فإن وَثقَه أحد، فلا تَبْنِ على تَجريح أبي حاتم، فإنه مُتعنِّت في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال «الصحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك». انتهى.

٢ ـ قال الشيخ ابن تيمية: «وأما قول أبي حاتم ـ في أبي صالح باذام ـ يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به، فأبو حاتم يقول مِثلَ هذا في كثير من رجال «الصحيحين»، وذلك أنَّ شَرطَه في التعديل صَعْب، و(الحُجَّة) في اصطلاحه ليس هو (الحجة) في اصطلاح جُمهور أهل العلم». انتهى من «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٤: ٣٥٠.

٣ ـ ونَقل الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى، في «نصب الراية» ٢: ٤٣٩، عن ابن أبي حاتم ـ في «الجرح والتعديل» ٤/١: ٣٨٣ ـ عن أبي حاتم قولَه في

(مُعاوية بن صالح الحضرمي الحِمصي ثم الأندلسي): « لا يُحتجُّ به »، ثم تَعقَّبه بقول الحافظ ابن عبد الهادي في « التنقيح »:

« قولُ أبي حاتم: لا يُحتجُّ به، غيرُ قادح، فإنه لم يَذكر السبب، وقد تَكررت هذه اللفظة منه في رجالٍ كثيرين من أصحاب الصحيح، الثقاتِ الأثبات مِن غير بيان السبب، كخالدٍ الحذاء وغيره ....

٤ ـ وجاء في « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٣: ٨١، في ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي (عُبيد الله بن عبد الكريم)، قولُ الذهبي: « يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زرعة في الجرح والتعديل، يَبِيْنُ عليه الوَرع والمَخبَرة، بخلافِ رفيقه أبي حاتم، فإنه جَرَّاح ».

٥ ـ وجاء في « نصب الراية » للحافظ الزيلعي ٣ : ٣١٠، عقب حديثٍ رواه (بَهز بن حَكِيم بن معاوية بن حَيدة القُشيري) ... ما يلي:

« قال ابنُ القطان في كتاب « الوهم والإيهام »: اختلفَ الناسُ في (بهز بن حَكيم)، فحَكى ابنُ أبي حاتم ـ في « الجرح والتعديل » ١/١: ٤٣٠ ـ عن أبيه: أنه شيخٌ، يُكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به، وعن أبي زرعة أنه قال فيه: صالِح، ولكن ليس بالمشهور، وجعله الحاكم في أقسام الصحيح المختلف فيه.

وقولُ أبي حاتم: (لا يُحتجُّ به) لا ينبغي أن يُقبل إلا بحجة ... إلخ.

ـ **وقول أبي حاتم: « يُكتَب حديثُه »**، قال الشيخ أبو غدة ص ٩٩ من كتاب: « جواب الحافظ المنذري »: قلتُ: وقد يَقتصر أبو حاتم على قوله في بعض الرواة: (يُكتب حديثُه)، فيكون عنده أقوى ممن قال فيه: (يُكتَب حديثه ولا يُحتجُّ به).

جاءَ في « الجرح والتعديل » ٢/٤: ١٤، في ترجمة (الوليد بن كثير المزني) قولُه فيه: « شيخٌ يُكتب حديثُه ». انتهى. ونقلَه الذهبي في ترجمته في « الميزان » ٤:

٣٤٥، وعلّق عليه، فقال: «الوليد بن كثير المزني، روى له النسائي، وُثِّقَ، وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثُه، مع أنَّ قولَ أبي حاتم هذا ليس بصيغةِ توثيقٍ ولا هو بصيغة إهدار». انتهى كلام الذهبي.

قال الشيخ: (ليس بصيغة توثيق) لأن مَن قيل فيه ذلك ضعيف نازل عن رُتبة الاحتجاج بحديثه، و(لا هو بصيغة إهدار) لأنه ليس ضعيفاً جداً، بحيث لا يَصلُح حديثه للمتابعات والشواهد، بل يُكتَب حديثُه لصلاحيته لذلك، فهو بمثابة قولهم في المرتبة السادسةِ ـ آخِرِ مراتب التعديل المشعر بالقرب من التجريح ـ: (يُعتبر به)، ويقابلُه قولُهم في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح: (لا يُكتب حديثُه)[1].

١٤ ـ: **قول الذهبي: «لم يَجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة»**، قلتُ: اختلفت آراء العلماء في تفسير قول الذهبي هذا اختلافاً كثيراً، فأولى الشيخُ أبو غدة عنايته الخاصة في تحقيق هذا الكلام وتعيين مراده.

فقال تعليقاً على «الرفع والتكميل» ص ٢٨٦ ـ ٢٩١: «اختلف العلماء في تفسير كلمة الذهبي هذه كثيراً، والذي ترجَّح للعبد الضعيف أن معناها:

---

[1] وقال الشيخ في نهاية الكلام: وفي الحقيقة أن ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب «الجرح والتعديل»، للإمام أبي حاتم وابنه رحمهما الله تعالى، تَحتاج إلى استقراء تام وجمع وتصنيف، ثم استخلاص ما يُشير إليه كلُّ لفظ من تلك الألفاظ، حتى تضبط اصطلاحاتها فيه، وأرجو من الله تعالى أن يوفق لذلك فطناً ذكياً، وحاذقاً ألمعياً، فيُفرزها ويُصنِّفها على أحسن وجهٍ وأدقه وأوفاه، فيُقدم لِخدمة السنة المطهَّرة ومُحبِّيها لَبِنةً تَزيد في اكتمال صَرحِها وإيفاء شرحها. والله ولي التوفيق.

(لَم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق «ضعيف»، بل إذا وثَّقه بعضُهم ضعَّفه آخرون، كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف «ثقة»، فإذا ضعفه بعضهم وثقه آخرون، فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جرح راوٍ أو في تعديله، فهُم بمجموعهم محفوظون من الخطأ).

ولفظ (اثنان) هنا المراد به: الجميعُ، كقولهم: «هذا أمرٌ لا يختلف فيها اثنان»، أي: يتفق عليه الجميع، ولا يُنازِع فيه أحد.

قال: هكذا فسَّرتُ كلمةَ الحافظ الذهبي، في الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٣٨٣، وفي الطبعة الثانية منه سنة ١٣٨٨، ثم رأيتُ بعد ذلك ما يؤيد هذا التفسيرَ للعلامة الشاوي الجزائري، وسيأتي نصُّ كلامِه فيما بعدُ.

وقد نقل الحافظ ابنُ حجر رحمه الله تعالى كلمةَ الحافظ الذهبي هذه، في أواخر كتابه «شرح نخبة الفكر»، عقب كلامه على ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، فقال:

«وينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا مِن عَدلٍ متيقظٍ؛ فلا يُقبل جرحُ مَن أفرطَ فيه؛ فجَرحَ بما لا يَقتضِي رَدّاً لحديث المحدث، كما لا يُقبل تزكيةُ مَن أخذَ بمجرد الظاهر، فأطلقَ التزكيةَ. وقال الذهبي - وهو مِن أهل الاستقراء التامّ في نقد الرجال -: لم يَجتمع اثنان مِن علماء هذا الشأن قطّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. انتهى. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يُترَك حديثُ الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قال الشيخ: وقد اختلفَ العلماءُ في تفسير كلمةِ الذهبي، وهذه نَماذِجُ مما فُسِّرتْ به وما اعترِضَ به على تفسيرها، رأيتُ إيرادَها في صعيدٍ واحدٍ، ليَنظُر العلماء فيها، ثم وفقني الله إلى كَشفِها على الوجه الصواب:

١ ـ قال تلميذُ ابنِ حجر العلامة قاسم بن قُطْلُوبغا، في حاشيته على « شرح نخبة الفكر »: « قال المصنِّف في تقريره: يعني يكون سببُ ضعفه شيئين مُختلفين، وكذا عكسُه. انتَهى. قلتُ ـ أي التلميذ ـ: لم يَقع المصنفُ على علم ذلك، ولم يَفهم المرادَ مَن قَبِلَ هذا مِن المصنِّف، وإنما معناه أنَّ اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع في الواقع، بل لا يتفقان إلا على مَن فيه شائبةٌ مما اتفقا عليه، والله أعلم ».

٢ ـ ونقلَه العلامة علي القاري في « شرح شرح النخبة » ص ٢٣٧، ثم تَعقَّبه بقوله:

« والأظهر أنَّ معناه لم يَتفِق اثنان مِن أهل الجرح والتعديل غالباً على توثيقِ ضعيفٍ، وعكسِه، بل إن كان أحدُهما ضَعَّفَه وثَّقَه الآخَر، أو وَثَّقه أحدُهما ضعَّفه الآخر، وسببُ الاختلافِ ما قرَّره المصنف: بأن يكون سببُ ضعفِ الراوي شيئين مختلفين عند العلماء، في صلاحية الضعف وعدمه، فكُلُّ واحدٍ منهما تَعلَّقَ بسبب، فنشأ الخلاف ».

فعُلِمَ مِن هذا التقرير أنَّ التلميذ ـ يعني: العلامة قاسماً ـ لم يُصِب في التحرير، ولم يَفهم المراد، مع أنه المطابق لِمَا ذَكره في المآل والمفاد.

وهذا المعنى هو المناسب لتعليله بقوله: (ولهذا كان مذهبُ النسائى أن لا يُترَك حديثُ الرجلِ حتى يَجتمع الجميعُ ـ أي الأكثرُ ـ على تركه)، فإن التعارض يُوجب التساقط. وكأنَّ النسائي ذهبَ إلى أنَّ العدالة مُقدَّمة على الجرح عند التعارض، بناءً على أنَّ الأصلَ هو العدالة، بخلاف الجمهور، كما سيجيء.

وبهذا يَندفع ما قال مُحشٍّ اعتراضاً على التعليل: فيه أنَّ ما يَتفرَّعُ على قول الذهبي إنما هو: لا يُترك حديثُ الرجل حتى يَجتمع على تركه اثنان، أو: يُترَك حديثُ الرجل إذا اجتمعَ على تركه اثنان، لا ما ذكرَه من قوله: يَجتمع الجميعُ على تركه. انتهى. وقد ذكر شارح هنا ما لا طائل تحته ». انتهى كلام علي القاري.

٣ ـ وجاءَ في النسخة المخطوطة مِن كتاب «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي، التي طَبع عنها الأستاذ حُسام الدين القُدسي الكتاب المذكور، تعليقاً على قول الذهبي المذكور فيها ما يلي:

«سألتُ شيخَنا العلامة الرُّحلة الفهامة، الشيخَ يحيى بن محمد بن عبد الله ابن عيسى بن أبي البركات الشاوي الجزائري، حين اجتماعي به بالرَّملة ـ في فلسطين ـ في ٢٠ رمضان سنة ١٠٨١، عن قول الذهبي: (لم يجمتع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة) ما المراد به؟

فأجابني بأن المراد: لم يَجمتع اثنان مِن غير مخالف، ونظير ذلك قولهُم: (لم يَختلف فيه اثنان)، بأن المراد به الاتفاق لا العدد.

ثم ذكرتُ له ما قال المؤلف ـ أي السخاوي ـ هنا مِن قوله: (لم يجتمع اثنان من طبقةٍ واحدةٍ)، فقال: لا حاجةَ إلى هذا التكلف. انتهى».

٤ ـ وقال العلامة النابغة الشيخ عبد العزيز الفرْهاري الهندي ذو التآليف المحققة، المتوفى سنة ١٢٤١ عن ٣٢ سنة، رحمه الله تعالى، في آخر كتابه في علوم الحديث، المسمى: «كوثر النبي صلى الله عليه وسلم» ص ١٠٢ ـ ١٠٣، ما خلاصته: «.....».

٥ ـ وقال العلامة الأصولي عبد العلي الأنصاري اللكنوي، في «فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت» ٢: ١٥٥، من كتب أصول الحنفية: «.....».

ذكرَ الشيخ نصّهما في شرح الكلمة المذكورة، ثم بيّن خطأهما في فهمها، ثم قال: وهذا الذي قلتُه في تفسير كلمة الحافظ الذهبي في بدء هذه التعليقة وانتهائها، هو المتعيِّن في فهمها وبيانِها، ويَنطق بذلك أوضح النُّطق سياق عبارة الذهبي نفسِه هذه، فقد أوردَها في رسالته «الموقظة» في علم مصطلح الحديث، وقال رحمه الله تعالى فيها ما خلاصتُه:

« والكلامُ في الرُّواة يَحتاج إلى ورع تام، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديث وعلله، ورجاله.

ثم نحن نفتقر إلى تحريرِ عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك، من العبارات المتجاذَبَة، ثم أهمُّ مِن ذلك أن نَعلم بالاستقراء التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمامِ الجهبذِ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراته الكثيرة.

... ومِن ثَمَّ قيل: تَجب حكايةُ الجرح والتعديل، فمِنهم مَن نَفَسُه حادّ في الجرح، ومنهم مَن هو معتدل، ومنهم مَن هو متساهل ...، وقد يكون نَفَس الإمام ـ فيما وافق مذهبَه، أو في حال شيخه ـ ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك، والعِصمةُ للأنبياء والصدِّيقين وحُكّام القِسْط ـ كذا![1] ـ.

ولكنَّ هذا الدين مُؤيَّد محفوظ من الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عَمْداً ولا خطأً، فـ(لا يَجتمعُ اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة)، وإنما يقع اختلافُهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والواحد منهم يَتكلَّم بحسب اجتهادِه وقوةِ معارفه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، والله الموفق ».

قال الشيخ: وبهذا يتبدّى لك ما وقع في تفسير كلمة الحافظ الذهبي من أوهام، من كبار الجهابذة الأعلام، حين قَطَعها الحافظ ابنُ حجر عن سياقها وسباقها من الكلام، فتشتَّتْ فيها الآراء والأفهام، والحمد لله على فضله وتوفيقه ».

---

[1] قلت: فيما بين المعترضتين زاد الشيخ كلمةَ « كذا » تنبيهاً على ما يَرِد من الإشكال في إثبات الذهبي العصمةَ للصديقين والحُكّام أيضاً، فإنها لا يجوز لنا القطع بها إلا للأنبياء والملائكة، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. فما استدرك به عليه ولدُه الشيخ سلمان في طبعته الجديدة لـ« لمُوقظة »، لا حاجة إليه. والله أعلم.

١٥ ـ: قلتُ: وأخيراً أستحسن إيراد بعض ما جمعه الشيخ أبو غدة ـ في أواخر تعليقاته على رسالة «المتكلمون في الرجال» للسخاوي، ضمن «أربع رسائل» ص ١٤٥ وما بعدها ـ من نصوص الأئمة في بيان تجرُّد المحدثين النُّقاد، حتى إنهم نَقدوا ألصقَ الناسِ بهم وأعزَّهم عليهم ...، قال السخاوي:

... فعَدَّلُوا وجَرَّحُوا، ووَهَّنُوا وصحَّحُوا، ولم يُحابُوا أباً، ولا ابناً، ولا أخاً:

١: حتى إنَّ علي بن المديني سئل عن أبيه، فقال: سلُوا عنه غيري، فأعادوا، فأطرق، ثم رفع رأسه فقال: هو الدِّين، إنه ضعيف.

٢: وكان وكيع، لكون والده على بيت المال، يَقرُن معه آخرَ إذا رَوى عنه.

٣: وقال أبو داود صاحب «السنن»: ابْني عبدُ الله كذاب.

[قلت: ولكنه قد وثقه ابن عدي والدارقطني وغيرهما، وقال ابن عدي: وهو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه فلا أدري إيش تبيَّن له منه.]

وهكذا ساق الشيخُ عن كتب أخرى ١٢ نصّاً، ثم نقل عن «مختصر الصواعق»:

«... مَن له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانةً وديانةً، وأوفرهم عقولاً، وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق، ومجانبةً للكذب.

وأن أحداً منهم لا يُحابي في ذلك أباه، ولا ابنه، ولا شيخه، ولا صَدِيقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريراً، لم يبلغه أحدٌ سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء، ولا من غير الأنبياء.

وهُم شاهَدوا شيوخَهم على هذه الحال وأعظم، وأولئك شاهَدوا مَن فوقهم كذلك وأبلغ، حتى انتهى الأمرُ إلى مَن أثنى الله عليهم أحسنَ الثناء، وأخبرَ برضاه عنهم، واختبارِه لهم، واتخاذه إياهم شهداءَ على الأمم يوم القيامة».

ثم نقل عن الذهبي قوله: «... ونحن لا ندَّعي العصمةَ في أئمة الجرح والتعديل، لكن هُم أكثر الناس صواباً، وأندرُهم خطأً، وأشدُّهم إنصافاً،

وأبعدُهم عن التحامل. وإذا اتَّفقُوا على تعديلٍ أو جرحٍ، فتَمسَّكْ به، واعضَضْ عليه بناجذيك، ولا تَتجاوَزْه، فتَندَمْ، ومَن شذَّ منهم، فلا عبرةَ به.

فخَلِّ عنك العَناءَ، وأَعْطِ القوسَ بارِيَها، فواللهِ لولا الحفاظُ الأكابرُ لخَطبتِ الزنادقةُ على المَنابر، ولئن خَطبَ خاطِبٌ مِن أهل البِدَع، فإنما هو بسَيفِ الإسلام، وبلِسان الشريعة، وبجاهِ السنة، وبإظهارِ مُتابعةِ ما جاءَ به الرسول صلى الله عليه وسلم، فنعوذ بالله من الخِذْلان » . انتهى.

قال الشيخ: ومِن الشُّذوذ أو أشذِّ الشذوذ الذي أشار الحافظُ الذهبيُّ إلى ردِّه وعدمِ العبرة به: صنيعُ ....، ....، ....، فذكر بعضَ ما هو معروف من كلام بعضهم في بعض للانحرافِ المذهبي وغيره من الأسباب، فهذا لا عبرة به، وأيضاً لا يخلو من مثل هذه الفلتات البشرية فردٌ من البشر، إلا مَن عصمه الله.

**٣ ـ أسبابٌ جَرح بها بعض المحدثين، وليست هي بجرح حقيقة:**

١ ـ **الرأي**[١] **والكلام والتصوف،** قال الشيخ رحمه الله تعالى في تعليقه على « الرفع والتكميل » ص ٨٣ ـ ٩٢، ما خلاصتُه: « قد أُطلِق هذا اللقب: (أصحاب

---

[١] نقل الشيخ أبو غدة عن فخر الإسلام البزدوي أنه قال في مقدمة كتابه: « أصول الفقه » ـ بشرحه « كشف الأسرار » ١ : ١٦ ـ: « وأصحابُنا هم السابقون في هذا الباب ـ أي الفقه ـ، وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة وملازمة القدوة، وهم أصحاب الحديث والمعاني.

أما المعاني فقد سَلَّم لهم العلماء، حتى سمَّوهم (أصحابَ الرأي)، والرأي اسم للفقه ... » .

ونقل عن ابن تيمية أنه قال في « مجموع الفتاوى » ١٨ : ٧٤: « وتُسمى كتب الفقه: كُتب الرأي » .

ونقل عن الكوثري أنه قال في كتاب « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ١٥ ـ ٢١: « وَرَدت في الرأي آثارٌ تذمه، وآثارٌ تمدحه، والمذموم هو الرأي عن هوى، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم بردّ النظير إلى نظيره في الكتاب والسنة، ...، فالرأي بهذا المعنى وصف مادح يوصف به كل فقيه، ينبىء عن دقة الفهم

الرأي) على علماء الكوفة وفقهائها مِن قِبَل أناس من رواة الحديث، كان جُلُّ علمهم أن يخدموا ظواهر ألفاظ الحديث، ولا يرومون فهمَ ما وراء ذلك من استجلاء دقاق المعاني وجليل الاستنباط، وكان هؤلاء الرُّواة يضيقون صدراً مِن كل مَن أعملَ عقلَه في فهم النص وتحقيق العلة والمناط، وأخذ يَبحث في غير ما يبدو لأمثالهم من ظاهر الحديث، ويرونه قد خرج عن الجادَّة، وتركَ الحديث إلى الرأي، فهو بهذا ـ في زعمهم ـ مذمومٌ منبوذُ الرواية.

وقد جرحوا بهذا اللقب طوائف من الرواة الفقهاء الأثبات، كما تراه في كثير من تراجم الحديث. وخذ منها بعض الأمثلة:

١ ـ جاء في ترجمة (محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري) عند الحافظ ابن حجر في «هَدْي الساري» ٢: ١٦١، قولُ الحافظ: «مِن قُدَماء شيوخ البخاري، ثقة، وثقه ابن معين وغيره، قال أحمد: ما يُضعِّفه عند أهل الحديث إلا (النظرُ في الرأي)، وأما السماع فقد سمع» ....

٢ ـ وقال الحافظ أيضاً في «هدي الساري» في ترجمة (الوليد بن كثير المخزومي): «وثقه إبراهيم بن سعد وابن معين وأبو داود، وقال الساجي: قد كان ثقةً ثبتاً، يُحتجُّ بحديثه، لم يُضعِّفه أحد، إنما عابوا عليه (الرأي)».

---

وكمال الغوص، ولذلك تجد ابنَ قتيبة يذكر في كتاب «المعارف» الفقهاءَ بعنوان (أصحاب الرأي)، ويَعدّ فيهم الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس رضي الله عنهم.

... وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان؛ يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق. وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها ... إلخ». انتهى.

٣ ـ وقال الحافظ الذهبي في « المغني » ٢: ٦٧٠، ما يلي: « معلى بن منصور الرازي، إمام مشهور، موثق، قال أبو داود: كان أحمد لا يروي عنه للرأي ... » . ...

قال الشيخ: وقد كَثُر هذا النَّبْزُ لأهل الرأي، والنَّبْذُ لرواياتِ كثير منهم، حتى أثار مثلَ الإمام أبي الوفاء بن عقيل وغيره من أئمة الحنابلة، أن يتكلّم بسبب هذا القول فيهم، أو تأويله على وجهٍ يُحتمل، جاء في « مسوَّدة آل تيمية في أصول الفقه » ص ٢٦٥: « قال والِدُ شيخنا في قول أحمد: (لا يُروى عن أهل الرأي): تكلَّم عليه ابنُ عقيل بكلام كثير. قال في رواية عبد الله: (أصحابُ الرأي لا يُروى عنهم الحديث). قال القاضي ـ أبو يعلى ـ: وهذا محمول على أهل الرأي من المتكلمين، كالقدرية ونحوهم.

قلتُ ـ أي الشيخُ ابن تيمية ـ: ليس كذلك، بل نصوصه في ذلك كثيرة، وهو ما ذكرتُه في (المبتدع) ـ ص ٢٦٤ في « المسوَّدة » ـ: أنه نوع من الهِجرة، فإنه قد صرَّح بتوثيق بعض مَن تَرك الرواية عنه، كأبي يوسف ونحوه، ولذلك لم يُرو لهم في الأمهات كالصحيحين » . انتهى.

قال العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، في كتابه « الجرح والتعديل » ص ٢٤: « وقد تَجافَى أربابُ الصحاحِ الروايةَ عن أهل الرأي، فلا تَكاد تجد اسماً لهم في سندٍ مِن كُتبِ الصحاح أو المسانيد أو السنن، كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد ليَّنَهما أهلُ الحديث! كما تَرى في « ميزان الاعتدال » ! ولَعمري لم يُنصفوهما، وهُما البحران الزاخران، وآثارُهما تَشهد بسَعةِ علمهما وتبَحُّرهما، بل بتَقدُّمهما على كثيرٍ من الحفاظ، وناهيك كتابَ « الخراج » لأبي يوسف، و« موطأ » الإمام محمد.

وإنْ كنتُ أعدُّ ذلك في البعض تعصباً، إذ يَرى المُنصِف عند هذا البعض مِن العلم والفقه ما يَجدُر أن يُتحمَّلَ عنه، ويُستفادُ مِن عَقله وعلمِه، ولكن العصبية!

ولقد وُجد لِبَعض المحدثين تَراجمُ لأئمة أهل الرأي، يَخجَل المرءُ من قراءتها! فضلاً عن تدوينها! وما السببُ إلا تخالُف المشرب، على توهُّم التخالُف، ورَفْض النظر في المآخذ والمدارك، التي قد يكون معهم الحقُّ في الذهابِ إليها، فإنَّ الحقَّ يَستحيل أن يكون وقفاً على فئةٍ مُعيَّنة دون غيرها، والمنصف مَن دَقَّقَ في المدارك غايةَ التدقيق ثم حَكَم.

نعم، كان وَلَع جامعي السنة بمَن طَوَّفَ البلاد، واشتَهرَ بالحفظ، والتخصصِّ بعلم السنة وجمعِها، وعلماءُ الرأي لم يَشتهروا بذلك، وقد أُشِيع عنهم أنهم يُحكِّمون الرأيَ في الأثر! وإن كان لهم مروياتٌ مسندةٌ معروفةٌ، رضي الله عن الجميع، وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم». انتهى.

.... قال عبد الفتاح: وبهذا يَتبيَّن أنَّ جرح الراوي بأنه (من أهل الرأي) ليس مقبولاً، ومأتَى جرحِهم الراوي بهذا الجرح المردود: أنه كانت هِمةُ أكثر أهلِ الحديث متوجهةً إلى الرواية والسماع، ويَرفضون النظر في المآخذ والمدارك.

بل كان أولئك الرواةُ يَرون العِلمَ كُلَّ العلمِ روايةَ الحديث سنداً ومتناً، لا بحثاً وفقهاً، ويَرون إعمالَ الرأي في فهم الأثر خروجاً عليه، فإذا بَلغَهم عن (فقيهٍ): أنه تَكلَّم في مسألةٍ باحثاً مجتهداً، أو عن (متكلِّم): قال في صفةٍ من صفاتِ الله تعالى قولاً، أو عن (مذكِّر)[1]: تَحدَّث عن حال النفس كاشِفاً منقِّباً، أو عن

---

[1] قال الشيخ في تعليقه على «قاعدة في الجرح والتعديل» ص ٦٢، في ترجمة الإمام الحارث المحاسبي الصوفي: «... وقد نُقِل عن الإمام أحمد أنه هجر المحاسبي، وكَرِه صحبتَه لمن استشاره فيها، فقيل: هَجَره وكره للسائل صحبتَه؛ لأن المحاسبي تكلَّم عن الوساوس والخطرات، دون استناد إلى دليل شرعي، بل إلى مجرد الرأي والذوق. وقيل: لأنه تكلَّم في شيء من مسائل علم الكلام، خوفاً من أن يجرّ ذلك إلى ما لا ينبغي ... إلخ». وانظر أيضاً: مقدمة «رسالة المسترشدين» ص ٤٠-٦٥.

مُحدِّث رَوى شعراً: ثارَتْ لذلك حَفِيظتُهم، ونَقمُوا عليه ما صَنع، وقالوا فيه من الجرح ما يَرونه مُلاقياً للجارح الذي اتَّصفَ به في نظرهم.

... ثم ذكر بعض نماذج من مواقف أهل الحديث من فقهاء وغيرهم، وانظر تمام كلامه، فإنه من نفائس العلم.

وقال في موضع آخر مما علّقه على « الرفع والتكميل » ص ٣٢٢ـ٣٢٤:

« ... وسببُ صُدور هذه الأخطاء من أولئك الحُفّاظ الكبار: عَدمُ تَمكُّنِهم من الدراية، والذي جَمَع منهم بين الرواية والدراية قليل جداً، روى الحافظ الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » ص ٥٦٠، عن أنس بن سِيْرين، قال: « أتيتُ الكوفةَ، فرأيتُ فيها أربعة آلافٍ يَطلُبون الحديثَ، وأربعَ مئة قد فَقُهوا » .

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى، في كتابه « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ٥٠، بعد أن أوردَ هذا الخبر: « وفي هذا ما يَدلُّ على أن الفقيهَ مُهِمَّتُه شاقّة جداً، فلا يَكثُر عددُه كثرةَ عددِ النَّقَلة » .اهـ.

قال عبد الفتاح: وذلك لِصُعوبة الفقه الذي يَعتمِد على الدرايةِ، وعُمقِ الفهم للنُّصوص من الكتاب والسنة والآثار، والجمع والترجيح بين الأدلة، وإدراكِ مقاصد الكلام العربي بلاغةً ومجازاً وحقيقةً وكنايةً ...، ولا شَكَّ في يُسر الروايةِ بالنظر لمَن تَوجَّه ذِهنُه للحفظ والتحمُّل والأداء فحسب، ولذا كان التفرُّغ للرواية هو الأكثر، كما جاء في هذا الخبر المتقدم.

ويَشهد للفرق بين الفقه والحديثِ صعوبةً وسُهولةً نصوص كثيرة، جاءت عن كبار أئمة الحديث، المتَّفَق على إمامتهم وتقدُّمهم فيه:

١ ـ منها ما جاء في كتاب « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي ص ٦٣: « قال ابن إسحاق بن راهويه: كنتُ أجالِس بالعراق أحمدَ بن حنبل، ويحيى بن معين،

وأصحابنا ـ يعني المحدثين ـ فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقتين وثلاثة، فيقول يحيى بنُ معين من بينهم: وطريقِ كذا، فأقول: أليس هذا قد صحّ بإجماع منا؟ فيقولون: نعم، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلُّهم إلا أحمد ابن حنبل، فإنه كان يُجيب لتَميُّزه عنهم بالفقه».

٢ ـ ومنها ما جاء في «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي أيضاً ص ٦٣، وهو: «قال أحمد بن محمد الخلال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الحميد الكوفي، قال: سمعتُ يحيى بنَ معين ـ وسأله رجل عن مسألة سكنى في دُكّان ـ فقال: ليس هذا مِن بابَتِنا، هذا بابةُ أحمد بن حنبل».

٣ ـ ومنها ما جاء في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١ : ٣٢٩، في ترجمة (محمد بن يزيد المستملي): قال: «سألتُ أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق ـ ابن همَّام الصنعاني شيخِ أحمد وصاحبِ «المصنَّف» وغيرِه ـ كان له فقه؟ فقال ـ أحمد بن حنبل ـ: ما أقلّ الفقه في أصحاب الحديث». انتهى. ...وهكذا ... ثم قال الشيخ:

وهنا يَتجلَّى: إنصافُ إمام أئمة الجرح والتعديل يحيى القطان، إذ يقول عنه يحيى بن معين: «سمعتُ يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نَكذِب الله، ما سَمِعنا أحسنَ رأياً مِن رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقوالِه، قال ابن معين: وكان يحيى القطان يذهب إلى قول الكوفيين، ويَختار قولَه من قولِهم». كما في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ٤٥، في ترجمة أبي حنيفة النعمان بن ثابت.

وإنصافُ الإمام الحافظ الثبت مُحدِّث العراق وكيع بن الجرَّاح الكوفي، أحدِ الأئمة الأعلام، الذي وَصفَه الحافظ الذهبي بهذه الأوصاف في مستهل ترجمته له في «تذكرة الحفاظ» ١ : ٣٠٦، ثم قال: «وقال يحيى بن معين: ما رأيتُ أفضلَ من وكيع، يقوم الليل، ويسرد الصوم، ويُفتِي بقولِ أبي حنيفة، وكان يحيى

القطان يُفتِي بقول أبي حنيفة أيضاً »[١].

... والخلاصة: أنَّ بعض كبار الحُفَّاظ أهل الرواية، حينما خاضوا في الفقه والدراية، وقعتْ منهم العجائب، وجرحوا بعضَ الرواة، بسبب نكارةِ معنى ما رووه في فهمهم! وكانوا غيرَ مصيبين في الفهم، ولا في الجرح والحكم، كما تَقدَّمتْ أمثلةُ ذلك، فليُتنبَّه إلى الجرح من هذا النوع ». انتهى كلام الشيخ[٢].

٢ ـ **مسألة خلق القرآن،** قال الشيخ فيما علّقه على كتاب « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي ص ٣٦١ـ٣٨٠، ما ملخّصه:

« قال عبد الفتاح: (مسألة اللفظ) أو (مسألة خلق القرآن) ـ وقد سُمِّيت في التاريخ باسم (المحنة) أيضاً ـ يَكثُر ذكرُها والتعليلُ بها والإحالةُ إليها، في

---

[١] قلتُ: وجاء في ترجمة ابن معين نفسه، في « سير أعلام النبلاء » ١١: ٨٨: « ... قال ابن الجنيد: قلتُ ليحيى: تُرى أن يَنظر الرجل في رأي الشافعي، وأبي حنيفة؟ قال: ما أُرى لأحدٍ أن يَنظر في رأي الشافعي، يَنظر في رأي أبي حنيفة أحبُّ إلي ». قال الذهبي: قد كان أبو زكريا ـ يريد ابن معين ـ رحمه الله حنفياً في الفروع، فلهذا قال هذا، وفيه انحراف يسير عن الشافعي ».

[٢] قلتُ: وانظر أيضاً كلامه في تقديمه لـ« كتاب الكسْب » للإمام محمد ص ٥ ـ ١١، وقد قال فيه ص ٦: « ... وإذا كان مثلُ الإمام البخاري ومسلم وسواهما من أئمة الحديث؛ لهم المنّةُ على الناس بحفظهم السنةَ وكلامَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فالفقهاء المعتمَدون المجتهدون وأصحابُهم؛ لهم المنّةُ أيضاً على الناس جميعاً بتعريفهم أحكامَ الله تعالى تفصيلاً في الحلال والحرام، والسنةِ والمكروه، والمباح والمحظور، في جميع شؤون دينهم ودنياهم.

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالنَّضرة لِمَن حَفِظ سُنَّتَه الكريمةَ وأدَّاها كما وعاها، فقد أثنى ومدح صلى الله عليه وسلَّم أهلَ الفقه في الدين، ومَيَّزهم بقوله الشريف: « مَن يُرِد الله به خيراً يُفَقِّهْه في الدين »، فهؤلاء وهؤلاء مجتمعين هُم سبيلُ الهُدى والرَّشاد إلى عبادة ربّ العباد، ولا غُنية للناس عن أحد من الفريقين، وإن كان الناسُ أحوجَ إلى الفقهاء منهم إلى أهل الحديث، وفي كل خير ... ».

كُتب الجرح والتعديل وكُتب الرجال والرواة والضعفاء والتاريخ، وقد رأيتُ مِن المناسب هنا ذِكرَ كلمةٍ موجزةٍ عن منشأها وتاريخها، وكلمةٍ مطولةٍ عن أثرها في صُفوف الرُّواة والمحدثين وكُتب الجرح والتعديل».

ثم تَحدَّث الشيخ عن منشأها وبدء تاريخها، وذكر فيه: «أنَّ أولَ مَن قال بخَلق القرآن هو (الجعد بن درهم)، ثم (جهم بن صفوان)، ثم تبعهما (بِشر بن غِياث المَريسي) ...، وقد قُتِل (الجعد) على الزندقة والإلحاد نحو سنة ١١٨، وقُتِل (جهم) في سنة ١٢٨، وأما بشر بن غياث فمات في بغداد سنة ٢١٨.

وقد ظهرتْ هذه الفتنة بعضَ الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فقال فيها قولاً فصلاً، وردَّ على ناشريها، فأسكتَهم إلى حين. كما رواه ابن أبي العوّام الحافظ، ونقله عنه شيخنا العلامة الكوثري في «تأنيب الخطيب» ص ٥٥، وكما أشار إليه ابن قتيبة مع التقدير والاستحسان لذلك الموقف من أبي حنيفة، في كتاب «الاختلاف في اللفظ» ص ٥٦.

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في «تأنيب الخطيب» ص ٥٣: «ولم يَحُل قتلُ جهم دون ذيوع رأيه في القرآن، فافتَتَن به أناسٌ، فشايَعه مشايعون، ونافرَه منافرون، فحَصلتِ الحَيدةُ عن العدل إلى إفراطٍ وتفريطٍ، مِن غير معرفةِ كثيرٍ منهم لمَغزى هذا المبتدع، أُناسٌ جارُوه في نَفْي الكلام النفسي، وأُناسٌ قالوا في مُعاكستِه بقِدَم الكلام اللفظي.

ولما رَأى أبو حنيفة ذلك، تَداركَ الأمرَ، وأبانَ الحقَّ، فقال: (ما قام بالله غيرُ مخلوق، وما قام بالخلق مخلوق)».

قال الشيخ: ... ولكن مع هذا لم تَنطفىء هذه الفتنة، فاستَمرَّت تَظهر وتختفي إلى عهد الخليفة المأمون العباسي، فأخذتْ في عهده مأخذها من الظهور

والتمكن، واعتَقدها المأمون اعتقاداً، وتَبنَّى القول بخلق القرآن مقتنعاً برأي المعتزلة في هذه المسألة أتمّ اقتناع ...

واستَمرَّت هذه الفتنة من بعد عهد المأمون سنة ٢١٨، إلى عهد المعتصم، ثم إلى عهد الواثق، ثم إلى أول عهد المتوكل سنة ٢٣٢، ولَقي العلماءُ والمحدثون صُنوفَ الإرهاق طُول هذه المدة ـ ١٥ سنة ـ، فمنهم مَن أجاب خوفاً من السيف، ومنهم مَن أجاب مرغماً مِن غير أن يعقل المعنى، ومنهم مَن تَورَّع عن الخوض فيما لم يَخُض فيه السلف، ومنهم مَن أبَى أن يُجيب، وصَرَّحَ بأن القرآن غيرُ مخلوق، وصبروا على ما نالَهم من العذاب والموت في سبيل ذلك.

... بل قد حُبِسَ وعُذِّبَ وقُتِلَ في هذه (المحنة) خلائق لا يُحصون كثرةً، كما يَراه القارىء المتتبِّع لتلك الحِقبة من التاريخ، وصارت هذه المحنةُ هي الشغلَ الشاغل للدولة والناس خاصّتهم وعامّتهم، وأصبحتْ حديثَ مَجالسهم وأندِيَتهم وحاضِرَتهم وبادِيَتِهم في العراق وغيره. وقامَ الجدلُ فيها بين العلماء، ووَقع امتحانُ الأمراء للعُلماء والقُضاة والفقهاء والمحدِّثين في مصر والشام وفارس وغيرها من البلدان.

... واستمرّ الحال على ذلك إلى أن تولَّى المتوكل الخلافةَ، وأصدرَ أمرَه برفع هذه المحنة، والسكوتِ عن هذه المقالة بكاملها، فاستراح الناسُ، وتَنسَّموا الرحمةَ بعد ما لبثوا في العذاب المهين خمسة عشر عاماً.

... وبعد مِحنة الإمام أحمد وانطفاءِ نارِ هذه الفتنة التي أكلتْ رُؤوس طوائفَ من العلماء، اتُّخِذت هذه المسألة طابعَ شنآن خاصّاً مميِّزاً، يُمَيَّز به بين القائلين بها وغيرِ القائلين بها، وأصبحتْ مَدعاةَ خلافٍ وشِقاقٍ عريضٍ بين كثيرٍ من أهل العلم، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل التي تُضعَّف بها

الأسانيدُ والأحاديثُ، وجُرِح بها أقوامٌ من العلماء والمحدّثين والفقهاء والقُضاة والرُّواة الثقات الأثبات، إذ تَوَقَّفُوا فيها فلم يَقولوا شيئاً، أو قالوا فيها قولاً عادلاً لا إفراطَ فيه ولا تفريط.

واتُّخِذت مِن جانب آخر أداةَ انتقام وإيذاء، يَرمي بها بعضُ الناس خصومَهم ظلماً وعُدواناً، للنَّيل منهم، فمَن حقد على عالم اتَّهَمَه بأنه يقول: (القرآن مخلوق)، لِيَجرَحه ويُهدِرَ وَثاقة الناس به بمِقياس ذلك العصر عند أهل السنة.

ولقد تَوسَّع نِطاقُ الجرح بهذه المسألة حتى تَناوَل الإمام البخاريَّ وشيوخَه الأجلة الأفذاذ: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويزيد بن هارون، وزهير بن حرب، وغيرَهم من الأئمة المجمَع على جلالتهم وإمامتهم في حفظ السنة المطهّرة وعلومها، بل قد رُمي بهذه التهمة الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، للنيل منه.

... ثم سَرد الشيخ أمثلةً كثيرةً من هذا النوع من الجرح والاتّهام، ثم قال نقلاً عن الكوثري: ومَن أشرَفَ على سَيْر المسألة بعد مِحنة الإمام أحمد، يَرى مَبلغ ما اعتَرى الرُّواةَ من التشدد في مسائل يكون الخلافُ فيها لفظياً، وعلى تقديرِ عَدِّه حقيقياً يكون المغمزُ في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح.

فلَيْتَهم لم يَتدخَّلُوا فيما لا يَعنيهم، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية! ولو فعلُوا ذلك لَمَا امتلأتْ بُطونُ غالبِ كُتب الجرحِ بجروحٍ لا طائل تحتها، كقولهم: فلانٌ من الواقفة الملعونة، أو من اللفظيَّة الضالة، أو كان يَنفِي الحدَّ عن الله فنَفيناه، أو لا يَستثنِي في الإيمان فمُرجىء ضالّ، أو جَهمِيّ في غير مسألةِ الجبْر والخُلود ونحوهما، أو كان لا يقول: الإيمان قولٌ وعمل، فتَركناه، أو يُنسَب إلى الفلسفة أو الزَّندقة؛ لمُجرد النظر في الكلام، أو يَنظُر في الرأي، ونحو ذلك مما لِبسطه موضع آخر.

ومِن أخطَرِ العلوم: عِلمُ الجرح والتعديل، وفي كثيرٍ من الكُتبِ المؤلَّفة في ذلك غُلوٌّ وإسرافٌ بالغٌ، ويَظهرُ منشأ هذا الغلوِّ ما ذكره ابنُ قتيبة في «الاختلاف في اللفظ» ص ٦٢. ولا يَخلُو كتابٌ أُلِّف بعد محنة الإمام أحمد في الرجال مِن البعد عن الصواب، كما لا يَخفَى على أهل البصيرة الذين دَرسُوا تلك الكتبَ بإمعان. انتهى كلام الكوثري ملخصاً.

ثم أورد الشيخ نصاً طويلاً عن ابن قتيبة ملتقطاً من كتابه «الاختلاف في اللفظ»، ثم قال: «ومِن هذه اللمحات الكاشفة: يَتبدَّى لنا سَدادُ موقف الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى، إذ نرى كلاً منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمن رُمِي بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم ... إلخ».

٣ ـ **الإرجاء السني**، لَمَّا تَغلغَلَ أهل الظاهر من المحدثين في كُتبهم ـ في الجرح والتعديل ـ على المتكلمين والفقهاء، وبخاصةٍ على إمامنا الأعظم وأصحابه في قولهم بـ(الإرجاء)، واتّهموهم ـ لهذا القول ـ بالبدعة والضلالة، قامَ جمعٌ من العلماء ـ قديماً وحديثاً ـ بالدفاع والإجابة عن هذا البهتان العظيم.

وممن نَهض بهذه المهمّة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد تَحدَّث عن المسألة في عدة مواضع مِن كُتبه، وأُلَخِّص لك هنا مما علَّقه على كتاب «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر ص ٢٩٣ ـ ٢٩٧.

فقال: «الإرجاءُ: معناه في اللُّغة: التأخيرُ، وله إطلاقٌ على معنى مشروع، وإطلاقٌ على معنى ممنوع:

١ ـ يُطلَق الإرجاء على معنى مشروع، وهو تأخيرُ القول في الحُكم في تصويب إحدى الطائفتين المتقاتِلتَين بعد مَقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

٢ ـ ويُطلَق الإرجاءُ على معنى مشروع أيضاً، وهو أنَّ مَن اعتَقدَ الإيمانَ بالله تعالى بقَلبه، وأقرَّ بلِسانه، وأخلَّ بالعمل، بأن ضَيَّعَ شيئاً من الفرائض، أو ارتَكب بعضَ الكبائر، كان مؤمناً مُذنِباً يَستَحِقُّ العذابَ بالنار، وأمرُه مُرجأً أي مُؤخَّراً إلى الله تعالى؛ إن شاءَ عفا عنه، وإن شاء عَذَّبه. وهذا ما ذهبَ إليه أهلُ السنة والجماعة مع اختلافهم في التعبير عنه.

٣ ـ ويُطلَق الإرجاءُ على معنى مذموم ضالّ، وهو تأخيرُ القول في الحكم باستحقاق العذاب في النار، على مَن ارتَكب الكبائرَ، كقَتل النفس والزنا وشُرب الخمر، وتَركَ الفرائضَ، كالصلاة والصوم والزكاة، لأنَّ الإيمان عند مَن يَرَى ذلك إنما هو: تصديقٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان فقط، ولا يَضُرُّ تركُ العمل، وتَشبَّثُوا له بظاهِر حديث: «مَن قال: لا إله إلا الله دَخلَ الجنة».

وهذا مذهبٌ باطلٌ، وَقع مِن بعض الفرق الضالَّة، مُخالِفٌ لِصَريح النُّصوص الثابتة القَطعِيَّة، وسُمِّي القائلون به: (مرجئة). قال الحافظ المرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١: ٦٩ في (رجأ): «المرجئة طائفة من المسلمين، يقولون: الإيمان قول بلا عمل. كأنهم قدَّموا القولَ، وأرجأوا العمل، أي أخَّروه، لأنهم يَرون أنهم لو لم يُصلُّوا ولم يَصُوموا لنجَّاهم إيمانُهم». انتهى.

وعلى هذه الإطلاقات فليس كُلُّ مَن أُطلِقَ عليه الإرجاءُ متَّهماً في دينه، وخارجاً عن السنة، بل يُنظَر في المعنى الذي أُطلِقَ عليه، فإن كان بالمعنى المشروع فهو مِن أهل السنة والهداية، وإن كان بالمعنى المذموم فهو من أهل الضلالة والغواية[1].

---

[1] ونقل في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ٨١ـ٨٣، عن الإمام الكوثري رحمه الله تعالى أنه قال في كتابه «تأنيب الخطيب» ص ٤٤ ـ ٤٥: «كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناسٌ صالحون

يعتقدون أن الإيمان قول وعمل، يزيد ويَنقص، ويَرمون بالإرجاء مَن يرى الإيمانَ: العقدَ والكلمةَ ـ أي الاعتقاد والإقرار ـ مع أنه الحقُّ الصُّراح بالنظر إلى حُجَج الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمَانُ فِيْ قُلُوْبِكُمْ﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمانُ أن تُؤمن بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله واليوم الآخر، وتؤمن بالقَدَر خيرِه وشرِّه». أخرجه مسلم ـ في كتاب الإيمان (٨) ـ عن عُمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وعليه جمهور أهل السنة.

وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد، أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً؛ إن كانوا يَعُدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعةً وضلالةً، لأن الإخلال بعمل من الأعمال ـ وهو رُكن الإيمان في نظرهم ـ يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون مَن أخلّ بعملٍ خارجاً من الإيمان؛ إما داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج، وإما غيرَ داخلٍ فيه، بل في منزلةٍ بين المنزلتين: الكفر والإيمان، كما هو مذهب المعتزلة، وهُم ـ أي أولئك الناس الصالحون ـ مِن أشد الناس تبرُّؤاً من هذين الفريقين!

فإذا تَبرَّؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابُه وباقي أئمة هذا الشأن، يَبقَى كلامُهم متهافتاً غيرَ مفهوم، وأما إذا عَدُّوا العملَ من كمال الإيمان فقط فلا يَبقى وجهٌ للتنابُز والتنابُذ ـ قال الشيخ: تنابزوا: تَعايَروا بالألقاب. وتنابَذوا: اختلفوا وتفرَّقوا عن عداوةٍ ـ، لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يَعدُّون العملَ من كمال الإيمان فحسب، بل يَعُدُّونه ركناً منه أصلياً، ونتيجةُ ذلك كما تَرى.

ومن الغريب أن بعض مَن يَعُدُّونَه مِن أمراء المؤمنين في الحديث يَتبَجَّحُ قائلاً: «إني لم أُخرِج في كتابي عمَّن لا يَرى أن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقُص»، مع أنه أخرَجَ عن غُلاة الخوارج ونحوِهم في كتابه، وهو يَدرِي أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص: غيرُ ثابتٍ عند النقاد. ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يُفرِّقون بين الشمال واليمين. فما ذا بعد ظهور الحجة ووضوح المسألة على مَن يَرى إرجاء العمل مِن أن يكون ركناً أصلياً للإيمان؟ وعليه الكتابُ والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة الذين يَستنكرون قولَ الفريقين: الخوارج والمعتزلة. (**فإرجاء العمل مِن أن يكون مِن أركان الإيمان الأصلية: هو السنة**).

وأما الإرجاء الذي يُعدّ بدعةً فهو قول مَن يقول: لا تَضرُّ مع الإيمان معصية، وأصحابُنا

أبرياء من مثل هذا القول براءةَ الذئب من دم يوسف عليه السلام، ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة لَلزم إكفار جماهير المسلمين غير المعصومين، لإخلالهم بعملٍ من الأعمال في وقت من الأوقات، وفي ذلك الطامة الكبرى». انتهى.

قال الشيخ أبو غدة: وبعد هذا البيان الشافي الذي أفاده شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى يَتجلَّى لك واضحاً: ما قاله الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في «رسالته إلى عثمان البَتِّي» عالِمِ أهل البصرة، وقد كَتَب إلى أبي حنيفة: أنه بلغه أنه من المرجئة، فكتب إليه أبو حنيفة: «وأما ما ذكرتَ من اسم المرجئة، فما ذنبُ قومٍ تَكلَّموا بعدل، وسمَّاهم أهلُ البِدَع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة، وإنما هذا اسمٌ سمَّاهُم به أهل شنآن». كما في ص ٣٧ ـ ٣٨ من الرسالة المذكورة.

قال: «وسيأتي للمؤلف ـ اللكنوي ـ توسعٌ طويلٌ جداً في بيان الإرجاء والمرجئة في «الإيقاظ» ٢٢، ولكن كلام شيخنا هذا يقع منه موقع التاج من الحِلية، رحمهما الله تعالى، وسيأتي هناك تعليقاً كلامٌ حسنٌ في هذا المقام للإمام محمد أنور شاه الكشميري، فانظره لزاماً».

ثم نقل في تعليقه على ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨، عن العلامة الكشميري ما جاء من كلامه في «فيض الباري» ١ : ٥٣ ـ ٥٤، وهو قوله:

«... الإيمانُ عند السلف عبارةٌ عن ثلاثة أشياء: اعتقاد، وقول، وعمل. وقد مرَّ الكلام على الأوَّلَين: أي التصديق، والإقرار، بَقِيَ العملُ، هل هو جُزء للإيمان أم لا؟

فالمذاهب فيه أربعة: قال الخوارج والمعتزلة: إنّ الأعمال أجزاءٌ للإيمان، فالتاركُ للعمل خارجٌ عن الإيمان عندهما، ثم اختلفوا: فالخوارج أخرَجُوه عن الإيمان، وأدخَلُوه في الكفر، والمعتزلة لم يُدخِلُوه في الكفر، بل قالوا بالمنزلة بين المنزلتين.

والثالث: مذهبُ المرجئة، فقالوا: لا حاجةَ إلى العمل، ومدارُ النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئةُ على طَرَفَي نقيضٍ.

والرابع: مذهبُ أهل السنة والجماعة، وهُم بين بين، فقالوا: إنّ الأعمال أيضاً لا بُدَّ منها، لكن تاركها مُفسَّق لا مُكفَّر، فلم يُشدِّدُوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يُهوِّنُوا أمرَها كالمرجئة. =

« ... ومِن هٰهنا طَعَنَ كثيرٌ منهم بالإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه، لِوُجود إطلاق الإرجاءِ عليهم في كُتُب مَن يُعتَمد على نَقلِهم، ومَنشأُ ظنِّهم: غَفلتُهم عن الإرجاء السُّنِّي، وسُرعةُ انتقال ذِهنهم إلى الإرجاء الذي هو ضلالٌ عند العلماء »[1].

قال عبد الفتاح: وأسوق هنا بعض تراجم مَن رُمِي بالإرجاء من المحدثين الكبار، زيادةً في توضيح المسألة لغير عارفيها، ولو طالتِ التعليقةُ بعض الشيء:

---

= ثم هؤلاء ـ أي أهلُ السنة والجماعة ـ افترقوا فرقتين: فأكثرُ المحدثين إلى أن الإيمان مركَّب من الأعمال، وإمامنا الأعظم رحمه الله تعالى وأكثرُ الفقهاء والمتكلمين إلى أنَّ الأعمال غيرُ داخل في الإيمان، مع اتفاقهم ـ جميعاً ـ على أن فاقِدَ التصديق كافر، وفاقِدَ العمل فاسق، فلم يَبق الخلافُ إلا في التعبير، فإن السلفَ وإن جعلوا الأعمال أجزاءً، لكن لا بحيث يَنعدِمُ الكلُّ بانعدامها، بل يَبقى الإيمان مع انتفائها.

وإمامُنا ـ أبو حنيفة ـ وإن لم يَجعل الأعمالَ جزءاً، لكنه اهتَمَّ بها وحَرَّضَ عليها، وجعلَها أسباباً ساريةً في نماء الإيمان، فلم يَهدُرها هَدرَ المرجئة، إلا أنَّ تعبيرَ المحدثين القائلين بجزئية الأعمال، لَمَّا كان أبعدَ من المرجئة المنكِرين جزئيةَ الأعمال، بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رحمه الله تعالى، فإنه كان أقربَ إليهم مِن حيث نفي جزئية الأعمال: رُمِيَ الحنفيةُ بالإرجاء. وهذا كما تَرى جَورٌ علينا، فالله المستعان.

ولو كان الاشتراكُ ـ مع المرجئة ـ بوَجهٍ من الوجوه التعبيرية كافياً لِنسبة الإرجاء إلينا، لَزِمَ نسبةُ الاعتزال إليهم ـ أي المحدِّثين ـ فإنهم ـ أي المعتزلة ـ قائلون بجزئية الأعمال أيضاً كالمحدثين، ولكن حاشاهم من الاعتزال، وعفا اللهُ عمَّن تعصب ونَسَب إلينا الإرجاءَ، فإنَّ الدين كلَّه نُصْحٌ، لا مُراماة ومُنابذَة بالألقاب! ولا حولَ ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ». انتهى.

[1] من قوله: « ومن هٰهنا » إلى هنا مِن كلام الإمام اللكنوي في « الرفع والتكميل » ٣٥٢، نقله عنه الشيخ أبو غدة فيما علَّقه على كتاب « الانتقاء » ص ٢٩٤.

١ ـ: جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ٦: ١٠٩ ـ ١١٠، و«تهذيب الكمال» للحافظ المزي ٢: ١١١، في ترجمة الإمام الحافظ عالم خراسان (إبراهيم ابن طَهْمان) الهَرَوي النيسابوري ثم المكي: «روى له أصحاب الكتب الستة، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كان ثقةً في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه. وقال أبو داود: ثقة. وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقة حسن الحديث، يَميلُ شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان، حبَّبَ اللهُ حديثَه إلى الناس، جيِّد الرواية. وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثرَ حديثاً منه، وهو ثقة.

وقال أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ـ بَلَدِيُّه ـ: سمعتُ سفيانَ ابن عيينة يقول: ما قدم علينا خراساني أفضلُ مِن أبي رجاء عبدِ الله بن واقد الهروي، قلتُ له: فإبراهيم بن طَهمان؟ قال: كان ذلك مرجئاً.

قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: أنَّ الايمانَ قولٌ بلا عمل، وأنَّ تَركَ العملِ لا يُضِرُّ بالايمان، بل كان إرجاؤهم أنَّهم يَرجُون لأهل الكبائر الغُفرانَ، ردّاً على الخوارج وغيرِهم الذين يُكفِّرون الناسَ بالذنوب. وكانوا يُرجِئُون ولا يُكفِّرون بالذنوب. ونحن كذلك، سمعتُ وكيعَ ابنَ الجراح يقول: سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقول في آخر أمره: نحن نَرجُو لِجَميع أهل الذنوب والكبائر الذين يَدِينُون دِيننا، ويُصلُّون صلاتَنا؛ وإن عملوا أيَّ عَملٍ».

٢ ـ ٣: وهكذا ... ساق ثلاث تراجم لكبار المحدثين، ثم قال: وأكتفي بهذه النماذج الثلاثة هنا لتخفيف الطول ...، وقد قال الذهبي في «الميزان» ٤: ٩٩، في ترجمة الإمام الحافظ (مِسعَر بن كِدام) الكوفي أحد الأعلام، ما يلي:

« روى له الجماعة، حجة إمام، ولا عبرةَ بقول السليماني: كان مِن المرجئة: مِسعر، وحَمّاد بن أبي سليمان، والنعمان ـ أي أبو حنيفة ـ، وعَمرو بن مُرَّة، وعبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد، وأبو معاوية، وعُمَر بن ذر، وسَرَد ـ أي السليمانيُّ ـ جماعةً. قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: الإرجاءُ مذهبٌ لِعدَّةٍ مِن جلَّةِ العُلماء، لا ينبغي التحاملُ على قائله » . انتهى.

ثم ذكر الشيخُ كلامَ الحافظ محمد بن يوسف الصالحي في تأييد دعواه، فانظر تمام بحثه، فإنه ينفعك، وراجع أيضاً ما كَتَبَه عن هذه المسألة في تعليقه على كتاب « الرفع والتكميل » ص ٨١ ـ ٨٣، و٣٥٢ ـ ٣٥٦، وفيما علّقه على « قواعد في علوم الحديث » ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩؛ نقلاً عن الأئمة الأعلام، خاصةً عن إمام العصر العلامة الكشميري، وشيخ الإسلام الإمام محمد زاهد الكوثري، رحمهم الله تعالى.

٤ ـ البدعة[1]، قال الشيخ في تعليقه على « جواب الحافظ المنذري » ص ٦٧ ـ ص ٧٠: « قبولُ رواية المبتدعة أو ردُّها موضوعٌ أخذ حيِّزاً كبيراً من كُتب

---

[1] ذكرَ الشيخُ في مقدمته لكتاب « رسالة المسترشدين » ص ٤٧، كلامَ الحافظ ابن حجر نقلاً عن « فتح الباري » (١٣: ٢١٢ (٧٢٧٧)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسُنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) عند رواية البخاري لقولِ ابن مسعود رضي الله عنه:

« إنَّ أحسَنَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحمَّدٍ صلّى الله عليه وسلّم، وشَرُّ الأمورِ مُحدَثاتُها » ما يَلِي:

١ : [قال الحافظ: « المُحدَثات » بفتح الدال، جمع مُحدَثة، والمراد بها: ما أُحدِثَ؛ وليس له أصل في الشرع، ويُسمَّى في عُرف الشرع (بدعةً)، وما كان له أصل يدل عليه الشرعُ فليس ببدعةٍ، فالبدعة في عرف الشرع مذمومةٌ، بخلاف اللغة، فإنَّ كلَّ شيءٍ أُحدِثَ على غير مثالٍ يُسمَّى بدعةً ـ أي في اللغة ـ؛ سواءٌ كان محموداً أو مذموماً].

٢ : قال الشافعي: البدعة بدعتان: محمودة، ومذمومة، فما وافق السنةَ فهو محمود، وما

خالَفها فهو مذموم. أخرجه أبو نعيم بمعناه، من طريق إبراهيم بن الجنيد عن الشافعي.

٣: وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في « مناقب الشافعي » ١: ٤٦٩، قال: المُحْدَثات ضربان: ما أُحدِثَ يُخالف كتاباً أو سنةً أو أثراً أو إجماعاً، فهذه (بدعةُ الضلال)، وما أُحدِثَ مِن الخير لا يُخالِفُ شيئاً من ذلك، فهذه مُحدَثة غيرُ مذمومة.اهـ.

فمِمَّا حَدَث: ١ ـ تدوينُ الحديث. ٢ ـ ثم تفسير القرآن. ٣ ـ ثم تدوين المسائل الفقهية المولَّدة عن الرأي المحض. ٤ ـ ثم تدوينُ ما يتعلق بأعمال القلوب.

فأما الأول: فأنكره عمر وأبو موسى وطائفةٌ، ورَخّص فيه الأكثرون. وأما الثاني: فأنكره جماعةٌ من التابعين كالشعبي. وأما الثالث: فأنكره الإمام أحمد وطائفةٌ يسيرةٌ. وكذا اشتَدَّ إنكارُ أحمد لِلذي بعده.

[ومما حَدَث أيضاً: تدوينُ القول في أصول الديانات، فتَصدَّى لها المثبِتة والنُّفاة، فبالَغَ الأولُ حتى شَبَّهَ، وبالغَ الثاني حتى عَطَّلَ، واشتَدَّ إنكارُ السلف لذلك، كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي، وكلامُهم في ذمِّ أهل الكلام مشهورٌ، وسببُه أنهم تكلَّموا فيما سكتَ عنه النبيُّ صلى الله عليه وسلّم وأصحابُه]. انتهى ما نقله الشيخ، بإضافةٍ منِّي ما بين المعقوفين مِن أصل الكتاب.

٤: هذا، وقد قال الحافظ أيضاً ـ في تتمة كلامه المذكور ـ: « ... وأما قولُه في حديث العِرباض ـ عند أبي داود (٤٦٠٧) وغيرِه ـ: « كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ » فقاعدةٌ شرعيةٌ كلّيةٌ بمنطوقها ومفهومها، والمراد بقوله: « كل بدعةٍ ضلالةٌ » ما أُحدِثَ؛ ولا دليل له من الشرع بطريق خاصّ ولا عام ».اهـ.

٥: وقال في « الفتح » (٢٦٩٧) في شرح حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَن أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رَدٌّ »، قال: معناه: مَن اخترع في الدين ما لا يَشهد له أصلٌ من أصوله فلا يُلتفت إليه.اهـ.

٦: وقال (٢٠١٣) ضمن شرح قول عمر رضي الله عنه: « نِعْمَت البدعةُ »: البدعةُ: ... تُطلَقُ في الشرع في مقابل السُّنَّةِ، فتكون مذمومةً، والتحقيق أنها إن كانت مما تَندَرِجُ تحتَ مُستحسَنٍ في الشرع فهي حسنةٌ، وإن كانت مما تَندرج تحت مُستقبَحٍ في الشرع فهي مُستقبحةٌ، وإلا فهي من قسم المباح ».اهـ. =

= ٧: وقال الشيخ محمد أفندي البِرْكِلي الرومي في «الطريقة المحمدية» ١: ١٢٠ ـ فيما نقله عنه الإمام اللكنوي في «إقامة الحُجَّة على أن الإكثار في التعبُّد ليس ببدعة» ص ٢١ ـ ٢٣: «... للبدعة معنى لغوي عام، وهو: المحدَث مطلقاً عادةً أو عِبادةً ....، ومعنى شرعي خاص، هو: الزيادة في الدين، أو النقصان منه: الحادثان بعد الصحابة بغير إذن الشارع، لا قولاً ولا فعلاً ولا صريحاً ولا إشارةً، فلا يتناول العاداتِ أصلاً، بل يقتصر على بعض الاعتقادات وبعض صُوَر العبادات، فهذه هي مراده صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدليل حديث: «فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين» ـ أبو داود: (٤٦٠٧) ـ، وقولِه عليه السلام: «أنتم أعلم بأمر دُنياكم» ـ مسلم: (٢٣٦٣) ـ، وقولِه: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ» ـ مسلم: (١٧١٨)، ولفظ البخاري: (٢٦٩٧): «.. ما ليس (فيه) ..»، وأفاد القسطلاني أن في بعض النسخ: (منه) ـ. انتهى بإضافة مني ما بين الشرطات.

٨: قال العلامة اللكنوي في المصدر السابق ذكره: «... فهذه أقوال العلماء كلُّها ناصَّة على أنَّ ما حدث في زمان الصحابة ـ بل والتابعين بل وتَبَعِهم؛ من غير نكير [منهم] ـ ليس بداخل في بدعةٍ، والارتكاب به ليس بضلالة». انتهى.

٩: وأفاد فقيه العصر العلامة الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في «البراهين القاطعة» ص ٣٥ وما بعدها ـ بالأردية ـ: ما يقال في تعريف «البدعة»: إنها ما لم يكن موجوداً في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، فالمراد به: الوجود الشرعي؛ سواءٌ كان موجوداً بالوجود الخارجي أم لا. يعني: يَندرِج تحت أصل من أصول الدين مما يعتبر به في زمنه صلى الله عليه وسلم؛ وإن لم يكن موجوداً في الخارج.

١٠: وأفاد حكيم الأمة التهانوي في بعض «ملفوظاته» ـ الأردية ـ: أنه يُحكم على أمرٍ بكونه بدعياً إذا كان مقتضيه موجوداً في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ومع ذلك لم يعمل به، وأما إذا لم يظهر مقتضٍ لذلك الأمر في زمنه صلى الله عليه وسلم، بل حدث بعد ذلك، فليس هو ببدعة ما لم يكن مخالفاً لأصل من أصول الشرع.

١١: وقال العلامة شَبِّيْر أحمد العثماني في «فتح المُلهم» ٢: ٤٠٧ (٨٦٧): «وتَحصَّل للعبد الضعيف عفا الله عنه مِن كلماتِ شيوخنا وإفاداتهم: أنَّ الأصل في البدعة الشرعية: إنما هو

المصطلح وأصول الفقه، وخيرُ مَن نَقَّحَه وحرَّرَه من المحدِّثين الإمامُ الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص ٨٨ ـ ٩١ بحاشية «لُقَط الدُّرَر»، و«هَدْي الساري» ٢: ١١١[1].

---

قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»، والمراد بـ«الأمر»: الدين، كما صرحوا به، فلا يُطلق إلا على الأمور المُحدَثة في الدين، لا على كل أمر مُحدَث، وبهذا يخرج أمثالُ التوسع في المطاعم والمراكب وغيرها من الأمور المباحة ـ بل بعض الرسوم التي يفعل فاعلِوها لا على وجه التقرُّب والاحتساب أيضاً ـ عن حدّ البدعة الشرعية، وإن كانت داخِلةً في حدّ البدعة اللغوية، فإن هذه الأفعال لا يُباشِرها مَن باشَرَها ظانّاً وناوِياً أنها من الدين، فليست هي من الإحداث في الدين في شيء.

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: «ما ليس منه» يدلّ على أن الأمور التي لها أصلٌ من الكتاب، أو من سُنَّته صلى الله عليه وسلم، أو من سنة الخلفاء الراشدين المهديين، أو تَعامُل عامّة السلف رضي الله عنهم، أو الاجتهاد المعتبر بشروطه، المستند إلى النصوص؛ لا تُسمَّى مُحدَثةً، ولا بدعةً شرعيةً، فإن هذه الأصول كلها من الدين تنصيصاً أو تعليلاً، كما تقرر في محله». انتهى كلام العثماني.

قال محمد معاوية سعدي عفا الله عنه: ومعذرةً من هذه الإطالة، فقد استحسنت إيراد هذه النصوص تكملةً للبحث، وتتميماً للفائدة. وانظر الحاشية اللاحقة أيضاً.

[1] ومما نَقل عنه الشيخ في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ١٤٤ ـ ١٤٦، قوله في «هَدْي الساري»: «وأما (البدعة) فالموصوف بها: إما أن يكون ممن يُكفَّرُ بها، أو يُفسَّق.

فالمكفَّرُ بها: لا بُدَّ أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض؛ مِن دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي، أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك.

والمفسَّق بها: كبِدَع الخوارج والروافض الذين لا يَغلُون ذلك الغلوَّ، وغيرِ هؤلاء من الطوائف المخالِفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً؛ لكنه مستنِد إلى تأويل ظاهرُه سائغ، فقد اختَلفَ أهلُ السنة في قبول حديث مَن هذا سبيلُه؛ إذا كان معروفاً بالتحرُّز مِن الكذبِ، مشهوراً

بالسلامةِ مِن خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة.

فقيل: يُقبلُ مطلقاً، وقيل: يُردّ مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعيةً أو غيرَ داعيةٍ، فيُقبل غيرُ الداعية، ويُردّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه الطوائفُ من الأئمة، وادَّعى ابن حبان إجماعَ أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظرٌ.

ثم اختَلفَ القائلون بهذا التفصيل، فبعضُهم أطلَقَ ذلك، وبعضُهم زادَه تفصيلاً، فقال: إن اشتملتْ روايةُ غيرِ الداعية على ما يُشيِّد بدعتَه ويُزيِّنُه ويُحسِّنه ظاهراً، فلا تُقبلُ، وإن لم تَشتمل فتُقبل». انتهى.

قال عبد الفتاح: وإنما قال الحافظ ابن حجر في البدعة المكَفِّرة: «فالمكَفَّرُ بها، لا بدّ أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ...». لأن التكفير مطلقاً وقع من بعض الطوائف لبعض، في كثير من الأمور الاجتهادية، فلذلك احترز. رحمه الله تعالى. هذا الاحترازَ الدقيقَ.

وقد صرّح بهذا في كتابه «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» ص ٥٢، فقال: «ثم البدعة إمّا أن تكون بمُكفِّر، كأن يَعتَقِدَ ما يَستَلزِمُ الكفرَ، أو بمُفسِّقٍ، فالأُولى لا يَقبَلُ صاحبَها الجمهورُ، وقيل: يُقبلُ مطلقاً، وقيل: إن كان لا يَعتَقِدُ حِلَّ الكذبِ لِنُصرةِ مَقالته قُبِلَ.

والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفرٍ ببِدعَته، لأنَّ كلَّ طائفةٍ تَدَّعِي أنَّ مُخالِفيها مُبتدعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مُخالِفيها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستَلزَمَ تكفِيرَ جميعِ الطوائف.

فالمعتمدُ أنَّ الذي تُردُّ روايتُه: مَن أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقد عكسَه، فأمَّا مَن لم يكن بهذه الصفة، وانضَمَّ إلى ذلك ضبطُه لِمَا يرويه، مع وَرَعِه وتقواه، فلا مانع من قبوله» ...

[وقال في «هَدْي الساري» أيضاً في تتمة كلامه المذكور: واعلم أنه قد وقعَ مِن جماعةٍ الطعنُ في جماعةٍ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبُّه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق»].

ونَقل الشيخ في تعليقه على «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٢٧ قولَ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١ : ٥، في ترجمة (أبان بن تغلب):

«إن البدعة على ضربين: فبدعةٌ صغرى كغُلُوّ التشيع، أو كالتشيُّع بلا غلوّ ولا تحرُّق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ... ثم بدعة كبرى كالرَّفض الكامل، والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجّ بهم

وتابَعَه تلميذُه الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٢٦ ـ ٣٣٥، والحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٦ ـ ٢٢٠، و١: ٣٢٤ ـ ٣٢٩، وشيخُنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص ١١٠ـ١١١.

ونَقلتُ خلاصةَ كلام الحافظ ابن حجر وكلام شيخنا أحمد شاكر، فيما علَّقتُه على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠، وعلى «الرفع والتكميل» ص ١٤٤ ـ ١٤٦، وعلى «الموقظة» للحافظ الذهبي ص ٨٥ ـ ٨٧، وأتبعتُه في آخر «الموقظة» ص ١٤٧ ـ ١٦٥، بكتابة (تتمة) تتصل بهذا الموضوع المهم، وهي مسألة تكفير المبتدعة أو عدمه، بَلَغت ١٨ صفحةً، فعُد إليها إذا شئتَ، ففيها تجلية هذه المسألة عن الشيخ ابن تيمة رحمه الله تعالى[1].

---

ولا كرامةَ، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارُهم، والتقيّة والنِّفاق دِثارهم، فكيف يُقبل نَقلُ مَن هذا حالُه؟ حاشا وكلاّ!!». انتهى.

[1] ومما نَقله هناك عن كتابه: «منهاج السنة النبوية» ٣: ٢٧، و٦٠ ـ ٦٢ ـ ما ملخّصه ـ:

«... فالمجتَهِدُ المستَدِلُّ مِن إمام، وحاكمٍ، وعالمٍ، وناظرٍ، ومُناظرٍ، ومُفتٍ، وغيرِ ذلك، إذا اجتَهدَ واستَدلَّ، فاتَّقى اللهَ ما استطاعَ، كان هذا هو الذي كَلَّفَه الله إياه، وهو مُطِيعٌ للهِ، مُستَحِقٌّ للثواب إذا اتَّقاه ما استطاع، ولا يُعاقِبهُ الله البتةَ، خلافاً للجهمية المُجبِرة، وهو مُصِيبٌ بمعنى أنه مطيعٌ لله.

لكن قد يَعلمُ الحقَّ في نفس الأمر، وقد لا يَعلمُه، خلافاً للقَدَرية والمعتزِلة في قولهم: كلُّ مَن استفرَغ وُسعَه عَلِمَ الحقَّ، فإنَّ هذا باطلٌ، بل كُلُّ مَن استفرغَ وُسعه استَحَقَّ الثوابَ ...

وهذا مبنيٌّ على مسألتين:

إحداهما: أنَّ الذَّنبَ لا يُوجبُ كُفْرَ صاحبه، كما تقولُ الخوارج، بل ولا تَخلِيدَه في النار، ولا يُوجب منْعَ الشفاعةِ فيه، كما يقوله المعتزلة. =

= الثانية: أنَّ المتأوِّلَ الذي قَصدُه متابعةُ الرسول صلى الله عليه وسلم لا يُكفَّرُ، بل ولا يُفَسَّقُ؛ إذا اجتهدَ فأخطأ. **وهذا مشهورٌ عند الناس في المسائل العَمَلية، وأما مسائلُ العقائد فكثيرٌ من الناس كَفَّروا المخطِئِينَ فيها.**

وهذا القولُ لا يُعرَف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحدٍ من أئمة المسلمين، **وإنما هو في الأصل مِن أقوال أهل البِدَع الذين يَبتدعونَ بدعةً، ويُكفِّرون مَن خالفهم**، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير مِن أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وقد يَسلكون في التكفير ذلك، فمِنهم مَن يُكفِّرُ أهلَ البدع مطلقاً، **ثم يجعَلُ كُلَّ مَن خرج عمّا هو عليه: مِن أهل البِدَع**، وهذا بعينه قولُ الخوارج والمعتزلة والجهمية.

وهذا القول أيضاً لا يُوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعةِ، [وليس هو قولَ الأئمة الأربعة]، ولا غيرِهم، وليس فيهم مَن كَفَّرَ كُلَّ مبتدع، بل المنقولات الصريحةُ عنهم تُناقِضُ ذلك، **ولكن قد يُنقل عن أحدهم أنه كَفَّرَ مَن قال بعض الأقوال، ويكون مقصودُه أنَّ هذا القولَ كُفْرٌ ليُحذَرَ.**

**ولا يَلزمُ إذا كان القولُ كفراً أن يُكفَّرَ كُلُّ مَن قاله؛ مع الجهل والتأويل، فإنَّ ثبوتَ الكفر في حَقِّ الشخص المعيَّن كثُبوت الوعيد في الآخرة في حَقِّه، وذلك له شروطٌ ومَوانعُ، كما بسطناه في موضعه.**

وإذا لم يَكُونوا في نفس الأمر كُفَّاراً لم يكونوا مُنافِقين، فيكونون من المؤمنين، فيُستَغفَرُ لهم ويُتَرَحَّم عليهم. وإذا قال [المؤمنُ]: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُوْنَا بِالإِيْمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] يَقصِدُ كُلَّ مَن سَبقَه مِن قُرون الأُمَّةِ بالإيمان؛ وإن كان قد أخطأ في تأويلٍ تَأَوَّلَه فخالفَ السنةَ، أو أذنَبَ ذنباً، فإنه مِن إخوانه الذين سَبقُوه بالإيمان، فيَدخُلُ في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين فرقةً، فإنه ما مِن فرقةٍ إلا وفيها خَلْقٌ كثيرٌ ليسُوا كُفَّاراً، بل مُؤمنين: فيهم ضَلالٌ وذنبٌ يَستحِقُّونَ به الوعيدَ، كما يَستَحِقُّه عُصاة المؤمنين، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم لم يُخرِجْهم من الإسلام، بل جعلَهم مِن أمتِه، ولم يَقُل إنهم يُخلَّدون في النار.

**فهذا أصلٌ عظيمٌ يَنبغي مُراعاتُه، فإنَّ كثيراً من المتسبين إلى السنةِ فيهم بدعةٌ مِن جنسِ بِدَعِ الرافضة والخوارج.** =

= وأصحابُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم: عليُّ بن أبي طالب وغيرُه لم يُكفِّرُوا الخوارجَ الذين قاتَلُوهم ... وهذا القول في الخوارج الحرورية أهلِ النَّهروان الذين استفاضت الأحاديثُ الصحيحةُ عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذمِّهم، والأمرِ بقتالهم، وهُم يُكفِّرون عثمانَ وعلياً ومَن تَولاَّهُما، فمَن لم يكن معهم كان عندهم كافراً! ودارُهم دارُ كفر! فإنما دارُ الإسلام عندهم هي دارُهم!.

... وقد اتَّفَقَ الصحابةُ والعلماءُ بعدهم على قِتال هؤلاء، فإنهم بُغاةٌ على جميع المسلمين سِوى مَن وافقهم على مذهبهم، وهُم يَبدؤون المسلمين بالقتال، ولا يَندفِعُ شرُّهم إلا بالقتال، فكانوا أضرَّ على المسلمين مِن قُطّاع الطريق ... ومع هذا فقد صَرَّحَ عليٌّ رضي الله عنه بأنهم مُؤمنون، ليْسُوا كُفّاراً ولا منافقين.

**... وليس للإنسان أن يَكذِبَ على مَن يَكذِبُ عليه، ولا يَفعلُ الفاحشةَ بأهلِ مَن فعلَ الفاحشةَ بأهله.**

[... هذا مع أمرِ رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم بقتالهم في الأحاديث الصحيحة، وما رُوي مِن «أنَّهم شرُّ قَتلى تحتَ أدِيمِ السماءِ، خيرُ قَتيلٍ مَن قتلُوه» في الحديث الذي رواه أبو أمامة، رواه الترمذي وغيره، أي: أنهم شرٌّ على المسلمين مِن غيرهم].

... فالصحابةُ رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسانٍ لم يُكَفِّرُوهم، ولا جعلُوهم مرتدِّين، ولا اعتَدَوا عليهم بقولٍ ولا فعلٍ، بل اتَّقَوا اللهَ فيهم، وسارُوا فيهم السيرةَ العادلةَ، وهكذا سائرُ فِرَق أهلِ البِدَعِ والأهواءِ من الشيعة والمعتزلة وغيرهم.

فمَن كَفَّرَ (الثنتين والسبعين فرقةً) كلَّهم فقد خالَفَ الكتابَ والسنةَ وإجماعَ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسانٍ ...، وليس قوله: «ثِنتان وسبعون في النار، ووَاحِدةٌ في الجنةِ» بأعظمَ مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَأكُلُوْنَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُوْنَ فِيْ بُطُوْنِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيْراً﴾ [النساء: ١٠]. وقولِه تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيْهِ نَاراً وَكَانَ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيْراً﴾ [النساء: ٣٠]. وأمثالِ ذلك من النصوص الصريحة بدُخولِ مَن فعل ذلك النارَ.

ومَع هذا فلا نَشهَدُ لِمُعيَّنٍ بالنار، لإمكانِ أنه تابَ، أو كانت له حَسناتٌ محَتْ سيئاتِه، أو كَفَّرَ اللهُ عنه بمَصائِبَ، أو غيرِ ذلك.

بل المؤمنُ باللهِ ورسولِه باطناً وظاهراً الذي قَصَدَ اتِّباعَ الحقِّ وما جاءَ به الرسولُ؛ إذا

أخطأ ولم يَعرِفِ الحقَّ كان أولى أن يَعذُرَه اللهُ في الآخِرةِ مِن المتعمِّدِ العالِمِ بالذَّنْبِ، فإنَّ هذا عاصٍ مُستَحِقٌّ للعَذاب بلا ريب. وأمَّا ذلك فليس مُتعمِّداً للذنب، بل هو مُخطِئٌ، واللهُ قد تَجاوَزَ لهذه الأمةِ عن الخطأ والنسيان ...». انتهى ملخصّاً مما نقله الشيخ عن العلاّمة، بزيادة مني ما بين المعقوفين من أصل الكتاب. وانظر تمام كلامه.

قلت: **مسألة التكفير** من أهم المسائل التي وقع فيها الإفراط والتفريط اليوم، ولعل القول العادل والصائب في المسألة: أن هٰهنا ثلاثة مسائل ـ أو مراحل ـ:

الأولى: كون أمر من الأمور مِن أسباب الكفر.

والثانية: نسبتُه إلى المسلمِ الظاهرِ إسلامُه.

والثالثة: بناءً على الثانية؛ تكفيرُه وإخراجه عن ملة الإسلام.

**فأما المسألة الأولى:** فقد صرح العلماء أن هناك أسباباً تُفضِي بمرتكبها إلى الكفر، وهي على ما تَجمَّع لديَّ من النصوص الشرعية وكلام العلماء ما يلي:

١: كفر إنكار؛ مِن جهالةٍ كان، أو على معرفة. ٢: كفر جحود واستكبار ـ وكذا كفر إباء وامتناع ـ، وهذا لا يكون إلا بعد العلم والمعرفة. ٣: كفر تكذيب وعناد. ٤: كفر إشراكٍ. ٥: كفر نفاق. ٦: كفر استهزاء. ٧: كفر استقباح. ٨: كفر استخفاف. ٩: كفر استحلال. ١٠: كفر شك وارتياب. ١١: كفر موالاة الكفار. ١٢: كفر تشبُّه الكفار.

فالعشرة الأولى متفق عليها مطلقاً، وأما الأخيران ففيهما تفصيل ونوع من اختلاف.

**وأما المسألة الثانية:** فالأصل فيها حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه: «... إلا أن تَروا كفراً بَواحاً عندكم من الله فيه برهان» [البخاري: ٧٠٥٦، ومسلم: ١٧٠٩].

فأفاد قولُه: «إلا أن تَروا» أنه لا يكفي في نسبة الكفر إلى المسلمِ الظاهرِ إسلامُه مجردُ الظن والشهرة.

وأفاد قوله: «كفراً» أنه لا يَكفي في مسألة التكفير ثبوت أسباب الفُسوق ولو كَبُرَتْ، كالظلم وشرب الخمر ولعب القمار.

وأفاد قوله: «بَواحاً» أنه لا يَكفِي الكفرُ الذي ليس ببَواحٍ، أي: صريحٍ ظاهر.

وأفاد قوله: «عندكم فيه من الله برهان» أنه لا بُدَّ مِن دليل صريح، بحيث يكون

صحيحَ الثبوت، صريحَ الدلالة، فلا يكفي الدليلُ ضعيفُ السند، ولا غامضُ الدلالة.

وأفاد قوله: «مِن الله» أنه لا عبرةَ بقول أحدٍ من العلماءِ مهما بلغتْ منزلتُه في العلم والأمانة؛ إذا لم يكن لقوله دليلٌ صريحٌ صحيحٌ مِن كتابِ الله، أو سنةِ رسوله صلى الله عليه وسلم. (مستفاداً من فتوى «هيئة كبار العلماء» ١٤١٩ هـ، ومن كلام حكيم الأمة التهانوي).

فهذه القيود تدل على أن نسبة الكفر إلى المسلمِ الظاهرِ إسلامُه: له خطره العظيم، ولذا أجمع أهل السنة والجماعة على أن لا يُكفَّر أهلُ القبلة: بارتكاب المعاصي. ولا بالبدعة المبنية على شبهةٍ، أو تأويل، أو إكراه.

هذا، وقد أفاد العلامة محمد أنور شاه الكشميري في «إكفار المُلحدين» ص ١٧: أن «أهل القبلة» في اصطلاح المتكلمين: مَن يُصدِّق بضروريات الدين، أي: الأمور التي عُلِمَ في الشرع واشتهر، فمَن أنكر شيئاً من الضروريات، كحدوث العالَم وحشر الأجساد، وعلمِ الله سبحانه بالجزيئات، وفرضيةِ الصلاة والصوم ... لم يكن مِن أهل القبلة؛ ولو كان مجاهداً بالطاعات، وكذلك مَن باشر شيئاً من أمارات التكذيب، كسجود الصنم، والإهانة بأمر شرعي، والاستهزاء عليه، فليس من أهل القبلة.

وأفاد (ص ٧٢): أن عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء، لكن إذا فتَّشنا عقائد فرقهم الإسلاميين وَجدنا فيها ما يُوجب الكفر قطعاً، **فلا نُكفِّر أهلَ القبلة ما لم يأتِ بما يُوجِب الكفرَ**. وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، مع أن الكفر غير مغفور.

ومختارُ جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين عدمُ إكفار أهل القبلة من المبتدعة المؤوِّلة في غير الضرورية، لكون التأويل شبهةً كما هو المسطور في أكثر المعتبرات. انتهى.

**وأما المسألة الثالثة:** فليس كلُّ ما وُصِف بالكفر مِن قول، أو فعل يكون كفراً أكبرَ مُخرِّجاً عن المِلَّة، فإن الكفر ـ وكذا الفجور والفسوق ـ أنواعٌ بعضها دون بعض، وإذا كانت الحدود تُدرَأ بالشبهات، فالتكفير أولى أن يُدرَأ بالشبهات. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أيُّما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باءَ بها أحدُهما، إن كان كما قال، وإلا رجعتْ عليه» [البخاري: ٦١٠٣، ومسلم: ٦٠ بلفظه].

=

وأُورِد هنا ـ زيادةً على ما علَّقتُه على الكتب المذكورة ـ نصَّين هامّين في الموضوع، أحدُهما للحافظ الذهبي، والآخر للعلامة الفقيه الأصولي الشيخ محمد بَخيت المُطيعي مفتي الديار المصرية، رحمهما الله تعالى، وهذا النصّ الثاني يُعدّ تلخيصاً دقيقاً لِمَا قرَّره وحرَّره الحافظ ابن حجر، فيكون شرحاً لهذه المسألة في هذا الموضع، والله وليّ التوفيق:

١ ـ جاء في «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي ٧: ١٥٣، في ترجمة الإمام الحافظ (أبي بكر هشام الدَّستوائي البصري)، المولود سنة ٧٤، والمتوفى سنة ١٥٤، رحمه الله تعالى، وحديثُه في الكتب الستة، ما يلي:

«قال الحافظ محمد بن البَرْقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيتَ مَن يُرمَى بالقَدَر يُكتب حديثُه؟ قال: نعم، قد كان قتادةُ، وهشام الدستوائي، وسعيدُ بن ابي عروبة، وعبدُ الوارث ـ وذكرَ جماعةً ـ يقولون بالقَدَر، وهُم ثقات، يُكتَب حديثُهم ما لم يَدعوا إلى شيء.

قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: هذه مسألة كبيرة، وهي: القَدَريُّ والمعتزليُّ والجَهْمِيُّ والرافضي، إذا عُلِمَ صدقُه في الحديث وتَقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثرُ العلماء: قبولُ روايته، والعَملُ بحديثه.

وتردَّدُوا في الداعية، هل يُؤخذ عنه؟ فذهبَ كثيرٌ من الحفاظ إلى تجنُّب حديثِه، وهِجرانِه، وقال بعضهم: إذا عَلِمْنا صِدقَه، وكان داعيةً، ووَجدنا عنده سنةً تَفرَّدَ بها، فكيف يَسوغ لنا تركُ تلك السنة؟

---

= والحاصل: أنه كما قال بعض العلماء: ليس كل مَن وقع في الكفر وَقعَ الكفرُ عليه، بل مَن وقع في كفر عملاً أو قولاً، ثم أقيمتْ عليه الحجةُ، وبُيِّن له أن هذا كفر يُخرِج من المِلة فأصرَّ على فعلِه طائعاً غيرَ مكره، مُتعمِّداً غير متأول، فإن الكفر يقع عليه. والله تعالى أعلم.

فجميعُ تصرُّفات أئمة الحديث تُؤذِن بأن المبتدعَ إذا لم تُبح بدعتُه خروجَه مِن دائرة الاسلام، ولم تُبح دمَه، فإنَّ قبول ما رواه سائغٌ.

وهذه المسألة لم تتبَرْهن لي كما ينبغي، والذي اتَّضح لي منها أنَّ مَن دَخل في بدعة، ولم يُعَدَّ مِن رؤوسها، ولا أمعَنَ فيها، يُقبلُ حديثُه، كما مَثَّلَ الحافظ أبو زكريا ـ يحيى بنُ معين ـ بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلام لِصدقهم وحفظهم».

٢ ـ قال العلامة المحقق الفقيه الأصولي الشيخ محمد بَخِيت المطيعي في حاشيته على «نهاية السُّول للأسنوي» من كتب الأصول ٣: ١٢٨، و١٣٠ ـ ١٣١ في مباحث شروط قبول الخبر:

«قال الجلال السيوطي ....، قال الشيخ بَخِيت ـ بعد أن نقل عبارة السيوطي عن «تدريب الراوي» ص ٢١٦ المنقولة عن الحافظ ابن حجر ـ:

«ومِن ذلك تَعلم أن الحقَّ قبولُ رواية كل مَن كان مِن أهل القبلة، يصلِّي بصلاتنا، ويُؤمن بكل ما جاء به رسولُنا مطلقاً، متى كان يقول بحرمة الكذب، فإنَّ كل مَن هو كذلك لا يُمكن أن يبتدع بدعةً إلاّ وهو متأوِّل فيها، مستنِدٌ في القول فيها إلى كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بتأويلٍ رآه باجتهاده، وكلُّ مجتهد مأجور وإن أخطأ.

نعم إذا كان يُنكِر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسَه، كان كافراً قطعاً، لأنّ ذلك ليس محلاً للاجتهاد، بل هو مكابَرةٌ فيما هو متواتر من الشريعة، معلوم من الدين بالضرورة، فكان كافراً مجاهراً، فلا يُقبل مطلقاً: حرَّم الكذبَ أم لم يُحرِّمه».

ثم أوردَ ـ الشيخ بَخِيت ـ كلاماً لبعض الأصوليين في ردّ رواية صاحب البدعة الجليّة الداعية إليها، وقبولِ رواية صاحب البدعة الخفية غيرِ الداعية إليها، ثم ردّه بقوله رحمه الله تعالى:

« وقد علمتَ أن المدار على أنه يُحرِّم الكذبَ أو لا يُحرِّمه، فإن كان يُحرِّمه خصوصاً على الله ورسوله، فكونه يدعو إلى بدعته الجلية أو غيرها، أو لا يدعو، فلا يُمكنه أن يَجرأ على الكذب، خصوصاً إذا كان ممن يَرى الكفر بارتكاب الكبائر، التي منها الكذبُ على الله ورسوله، فإنه يَتباعَد عن ذلك تباعُدَه عن الكفر.

وكونُه مخاصِماً لغيره فيما يتعلّق ببدعته شيءٌ، وكونه يَكذِب على الله ورسوله شيء آخر، فإنه إن خاصَمَ فيما يكون دليلُه سَمْعاً، فاحترازه عن الكذب يُلزِمه أن لا يَستدلّ إلا بما يصحّ ثبوتُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطريق المعروف عند أئمة الحديث، فالمعوَّل عليه هو ما نَقلَه الإمام السيوطي عن الحافظ ابن حجر، فاحرِص عليه، وخُذ هذا التحقيق »[1].

**من الجروح غير المعتبرة عند الحافظ ابن حجر:**

ذكر الشيخ في مقدمة « لسان الميزان » ص ٩٥ ـ ٩٧، بعد دراسة أقوال الحافظ ابن حجر في « اللسان »: أنَّ هناك أنواعاً من الجروح لا يَلتفِتُ إليها المؤلف ـ ابن حجر ـ ولولا أن الذهبي سَبَقه إلى اعتبارها لَمَا عَرَّج إليها بالكلّية.

قال: فمن الجروح غير المعتبرة عند المؤلف:

١ ـ: جرحُ مَن لا رواية له ورُمي ببدعة، كبدعة التشيع، أو الخروج على الإمام، أو الاعتزال ونحوها. قال المؤلف في ترجمة ...

٢ ـ: جرحُ مَن أَخذ الأجرة على التحديث ...

٣ ـ: جرحُ الأئمةِ الزُّهّاد أهل الصلاح، ممن اشتَهرت مناقبُهم، وأُخِذت عليهم

---

[1] قلت: وقد تقدم عن الحافظ أنه أثبتَ ـ في « شرح النخبة » ـ في أسباب ردّ رواية المبتدع سببين: الأول: أن يُنكِر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقَدَ عكسه. والثاني: أن يَروي ما يُقوِّي بدعتَه، فيُردّ على المذهب المختار؛ سواءٌ كان داعيةً أم لا. والله أعلم.

بعضُ الأمور، أو أُثِرت عنهم بعضُ الشطحات[1]، وهي مغمورة في بحرِ فضائلهم ...

٤ ـ الجرح بالدخول في عمل السلطان ...

٥ ـ جرحُ مَن في رواياته مناكير ولم تَكثُر، وهو في نفسه صدوق ...

٦ ـ جرحُ المتأخرين الذين جاؤوا بعد الثلاث مئة، فلا يتعرَّض إلا لِمن وضح أمرُه، تبعاً للذهبي ...

٧ ـ ومن المَلاحِظ المأخوذة من أثناء التراجم أنَّ مَن كان قليل الحديث ليس من شرط الكتاب ...

٨ ـ كما أنَّ مَن لم يُوجد فيه توثيقٌ، وروى عنه جماعة، ليس من شرط الكتاب أيضاً ...

**٤ ـ الأسباب التي لا يقبل الجرح من صاحبها:**

قال العلامة اللكنوي في « الرفع والتكميل » ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥: « يجب عليك أن لا تُبادِر إلى الحكم بجرح الراوي بوُجود حُكمِه مِن بعض أهل الجرح والتعديل، بل يلزم عليك أن تُنقِّح الأمر فيه، فإن الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يَحل لك أن تأخذ بقولِ كُلِّ جارحٍ في أيِّ راوٍ كان؛ وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو مِن مشهورِي علماءِ الأمة، فكثيراً ما يُوجد أمر يكون مانعاً مِن قبول جرحه، وحينئذ يُحكَم برَدِّ

---

[1] قال العلامة الزبيدي في « تاج العروس » في مادّة (شطح): « قال شيخُنا: اشتَهر بين المتصوِّفة (الشطحات). وهي في اصطلاحهم عبارة عن كلماتٍ تَصدر منهم في حالة الغيبوبة وغَلبة شهود الحق تعالى عليهم، بحيث لا يَشعرون حينئذ بغير الحق، كقول بعضهم: (أنا الحق)، و(ليس في الجبة إلا الله)، ونحو ذلك. وذكر الإمام أبو الحسن اليُوسي شيخُ شيوخنا في حاشيته الكبرى: « وقد ذكر الشيخ السنوسي ـ في أثنائه الشطحات ـ: لم أَقف على لفظ الشطحات فيما رأيتُ مِن كُتب اللغة، كأنها عامية، وتُستعمل في اصطلاح التصوف ».

جرحه، وله صُوَر كثيرةٌ، لا تَخفى على مَهرةِ كُتب الشريعة».

فعلق عليه الشيخ بقوله:

١ ـ: «منها: أن يكون الجارح منحرفاً عن المجروح لسبب من الأسباب، فيُتوقَّف في قبول جرحه وتضعيفه للراوي، وقد وقع هذا لابن سعد في كثير من الرواة، ضعَّفهم تبعاً للواقدي، وكان الواقدي منحرفاً عن أهل العراق، فجرحَ بعضَهم متأثراً بهذا السبب.

جاء في «هَدْي الساري» ٢: ١٦٤، في ترجمة (محارب بن دثار)، و٢: ١٦٨، في ترجمة (نافع بن عمير الجمحي)، قولُ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «إن تضعيف ابن سعد فيه نظر، لأنه يُقلِّد الواقديَّ ويَعتمد عليه، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله تعالى».

٢ ـ: «ومنها: أن يكون الجرح صدر على سبيل المُزاح والمباسطة، أو التعنت، فيُردّ ولا يُقبل، قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣: ٨٢، وفي «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٨٠، في ترجمة (عفان بن مسلم الصَّفَّار): «قال جعفر بن محمد الصائغ: اجتَمعَ عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل، فقال عَفان: ثلاثةٌ يُضعَّفُون في ثلاثة: عليّ بن المديني في حماد بن زيد، وأحمدُ في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر في شريك. فقال له ابن المديني: وعَفَّان في شعبة».

قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: هذا منهم على وجه المباسطة، لأن هؤلاء مِن صغار مَن كَتب عن المذكورين. فقد ذُكِر عفان عند ابن المديني مرةً، فقال: كيف أذكر رجلاً يَشكُّ في حرفٍ فيضرب على خمسة أسطُر». انتهى.

وعبارة الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بعد ذكر هذه الحكاية: «قلتُ: هذا على وَجه المُزاح والتعنُّت، فإنهم أربعتَهم كَتبُوا عن المذكورين وهُم أحداثٌ، فغيرُهم أثبتُ في المذكورين منهم». انتهى.

ومِن أجل هذه الكلمة ذكر الحافظ الذهبي: الإمامَ أحمد بن حنبل، في رسالته «مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث»، فقال: «أحمد بن محمد بن حنبل الإمام، ثبت حجة، لَيَّنَه بعضُ الناس في إبراهيم بن سعد، فلم يَلتفِت إلى تليينه أحد، فمَن يَسلَم من الكلام بعد أحمد؟!». انتهى.

قال الشيخ: وإليك نماذج متعددة من الجرح المردود:

٣ ـ: للإبهام.

٤ ـ: أو لاختلاف العقيدة.

٥ ـ: أو للتهافت والتناقض.

٦ ـ: أو للمعاصرة، أو نحو ذلك ... فأَورَدَ سبعة عشر نَموذجاً من الجرح المردود، فانظره هناك إذا شئت.

وقد قال الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى في «الرفع والتكميل» ص ٤٠٩، في «الإيقاظ الخامس والعشرين» في بيان (حكم الجرح غير البريء): «الجرح إذا صدر مِن تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك، فهو جرح مردود، ولا يُؤمِن به إلا المردود». وعلق الشيخ على قوله: «أو نحو ذلك» بقوله:

«كالجرح بسبب التحاسد، أو الاختلاف في أمر العقيدة، كـ«مسألة خلق القرآن»، أو قِدَمِه، وكالقول بخلق الأفعال أو عَدَمِه، وكعقيدة الرَّفْض والنَّصْب والتشيُّع[1]، أو الاختلاف في المذهب، أو الاختلاف في المشرب بين متصوِّف ومُعادٍ للتصوّف.

---

[1] قلتُ: غيرَ أنَّ الروافض لا يُؤمَن منهم على الكذب، فإن كثيراً منهم يَدِينون به، وقد قال العلامة ابن تيمية في «منهاج السنة» ١: ٢٦: «قد اتفق أهلُ العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذبُ الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يَعلمون امتيازهم بكثرة الكذب».

والاختلاف بين العلماء في المذاهب والمشارب، أمرٌ مركوز في الطبائع والفِطَر الإنسانية، ولا يمكن انتفاؤه من صفوف أهل العلم والفضل والصلاح، قال الإمام أحمد بن حنبل في الإمام إسحاق بن راهويه: «لم يعبر الجسرَ إلى خراسان مثلُ إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يُخالِف بعضهم بعضاً»، كما في «تاريخ بغداد» ٦: ٣٤٨».

قال: «ثم إن العداوة أمر زائد على مجرّد اعتقاد الخطأ واعتقاد التكفير، فإن العداوة إذا وقعت بين اثنين مؤمنين متفقين في العقيدة لم يُقبل كلامُ أحدهما في الآخر، فكيف إذا كانت العداوة بسبب العقائد التي كان من جَرَّاء الاختلاف فيها هتكُ المحارم، وارتكاب العظائم، وسَفْك الدِّماء؟! نسأل الله الصون والسلامة ... إلخ».

**فائدة جليلة:** ذكر التاج السبكي في «قاعدة في المؤرخين» ص ٦٨ نقلاً عن والده الشيخ تقي الدين السبكي رحمهما الله تعالى أنه يُشتَرط في المؤرخ:

«١ ـ الصِّدق. ٢ ـ وإذا نقل يَعتمد اللفظ دون المعنى[1]. ٣ ـ وأن لا يكون ذلك الذي نَقلَه أخذَه في المذاكرة، وكَتَبه بعد ذلك. ٤ ـ وأن يُسمِّي المنقولَ عنه. فهذه شروط أربعة فيما يَنقله ... إلخ».

---

[1] علق عليه الشيخ بقوله: «هذا الشرط مهم جداً، وقد أحسن كل الإحسان الإمامُ تقي السبكي رحمه الله تعالى بالتنبيه إليه، لأن الناقل إذا اعتمد اللفظ فقد بريء من العهدة، وأدّى الأمانةَ كما تلقَّاها ورآها، أما إذا اعتمد المعنى، وعبَّر عنه بلفظ من قِبَلِه، فقد يَبعد تعبيرُه عن الواقع الذي عَبَّر عنه القائل الأول قليلاً أو كثيراً، فيَختلِف الحكم بين عبارة القائل وعبارة الناقل.

وقد وقع ذلك للحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى، فقد كان يَتصرَّف في الألفاظ في تراجم الرواة لِمَن قبله من الأئمة، فيُعبِّر بدلاً عنها بعبارة نفسه، فوقع في الغلط والشطط! حتى انتقده ابن الصلاح على ذلك، ووافقه الحافظ الذهبي وابن حجر، وزاد الذهبي فوَصَف ابن حبان في بعض التراجم بالخَسَّاف المتهوِّر، وبأنه لا يَدري ما يَخرُج من رأسه! ... فذكر الشيخ شواهد

استدرك عليه الشيخ في تعليقه عليه، فقال: « قلتُ: ينبغي أن يُضاف إلى هذه الشروط الأربعة للمؤرِّخ فيما ينقله:

٥ ـ شرطٌ خامس، هامّ أيضاً، وهو التحرِّي منه فيما يراه من الكلام الذي يتضمن غمزاً أو جرحاً أو حطّاً على أحد المعتبرين من السلف، فإن التثبُّت في جَنْب كل مُترجَم واجبٌ، فكيف إذا كان من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المعتبرين، فينبغي أن يُمسِك عن نقل ذلك الكلام وتدوينِه؛ إذا كان فيه إشاعة قالة السوءِ، أو نَزْع الثقة بالعدل المقول فيه، فإنه على الغالب يكون مدخولاً فيه »[1].

ثم أيَّد كلامَه هذا بشيء مما أجاده السخاوي حول شروط المعتني بالتاريخ في كتابه النفيس « الإعلان بالتوبيخ » ص ٦٣ ـ ٧٨ من طبعة القدسي.

**٥ ـ طرق توثيق الرواة ومراتبها:**

ذكر ابنُ الصلاح وغيرُه من أصحاب المصطلح في مستهلّ النوع الثالث والعشرين (معرفةُ صفةِ مَن تُقبل روايتُه ومَن تُردُّ روايتُه): أنَّه يُشترط لقبول

---

ذلك، ثم قال: وانظر شواهد أُخَر من التصرف الذي أُخِذ على ابن حبان، فيما علَّقتُه على « قواعد في علوم الحديث » ص ١٨٣ ـ ١٨٧.

[1] قلتُ: لو فعلوا ذلك لَمَا امتلأت بطونُ غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها، ولا تكدَّرت عيونُ التاريخ الإسلامي بحكايات تالفة وروايات موضوعة في مثالب أوائل هذه الأمة المرحومة! فالله المستعان.

ومِن أضرّ تلك الكتب في نظري ـ من كتب أهل السنةِ المشهورة المتداولة، فضلاً عن كتب الشيعة والروافض ـ في شؤون حياة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين: كتاب « تاريخ الأمم والملوك » لابن جرير الطبري، و« الكامل » لابن الأثير الجزري. عفا الله تعالى عنا وعنهم. فليس التاريخ وأخبار المؤرخين والقُصَّاص بمثابة أن نحكم في ضوئها على مَن ثبتت عدالتهم وتقواهم بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى: ﴿وكلًّا وَعدَ اللهُ الحُسنَى﴾.

الراوي والاحتجاج به أن يكون عدلاً وضابطاً[1]، ثم أوضَحُوا ذلك بمسائل، وتَحدَّثوا فيها بصفة خاصّة عن معنى العدالة والضبط وكيفية إثباتها.

فمن الطرق المشهورة التي يُثبتون بها عدالةَ الراوي:

١ ـ: تنصيص المعدِّلين على عدالته.

٢ ـ: والاستفاضة، وهي اشتهارُه بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم بالثقة والأمانة.

٣ ـ: ويُثبتون ضبطَه: باعتبار رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان.

وهذه الطرق الثلاثة للتعديل والتوثيق متفق عليها عند الفقهاء والمحدثين من السلف والخلف، وهناك طُرق أخرى سلكَها بعضُ الفقهاء أو المحدثين لتعديل الرواة وتوثيقهم، وقد أشار إليها أيضاً أصحابُ المصطلح، وتَعرَّضوا لها بالبحث عن صحتها وضعفها، وعن قبولها ورَفضها، كما هو مبسوط في كتبهم، انظر مثلاً: «فتح المغيث» للعلامة السخاوي.

ولكن الذي يَهُمُّني هنا أن هؤلاء المصنفون يُوردون هذه الطرق الأخرى كأنها ليست بشيء، ولا قيمة لها في ميزان الأصول، فهي أقوال شاذة، وآراء متفردة؛ مع أن الذين سلكوا هذه الطرق ـ ومنهم أمثال الدارقطني وابن حبان ـ قد أعملوها في الأحاديث التي حكموا بصحتها وحُسنها، وفي الرُّواة الذين قاموا بتوثيقهم وتعديلهم، ونحن نعتمد على أقوالهم وأحكامهم!

---

[1] ثم فصّلُوا (العدل): بأن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، متجنباً من خوارم المروءة.

وفَصَّلوا (الضابط): أن يكون متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، عالماً بما يحيل المعاني إن كان يحدِّث بالمعنى. (مقدمة ابن الصلاح).

ثم رأيت الشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى أنه قد لفت أنظار الباحثين إلى هذه الناحية، وأورد تلك الطرق التي كانت مسلوكةً من جماعة من علماء السلف، وقد صارت ـ أو كادت تكون ـ مهجورةً عند جمهور الخلف، فقال في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ١٦٤ ـ ١٦٦ تنويهاً بشأنها:

«... وهناك طُرق أخرى للتعديل، ذكرها جماعة من الأصوليين والمحدثين والفقهاء، وإليك بيانَها:

«قال الإمام الغزالي في «المستصفى من علم الأصول» ١ : ١٦٣، وتبعه الإمام ابن قُدامة المقدسي في «روضة الناظر» في أصول الفقه الحنبلي ص ٥٩ ـ ٦٠ ...، فأورد معنى كلامهما بتصرف وتوضيح، وحاصله:

«أن التعديل للراوي بأربعة طرق:

١ ـ إما بالقول. ٢ ـ وإما بالرواية عنه. ٣ ـ وإما بالعمل بخبره. ٤ ـ وإما بالحكم بخبره.

وأعلاها: صريحُ القول، وتمامه أن يقول: هو عدل رضا، ويُبيِّن السبب.

والثاني: أن يَروي عنه، وهل ذلك تعديلٌ له؟ على روايتين. والصحيح أنه إن عُرِفَ مِن عادته أو تصريحِ قوله أنه لا يَستجيز الروايةَ إلا عن العدل كانت الروايةُ تعديلاً له، وإلا فلا.

والثالث: العمل بالخبر، فإن أمكَن حملُه على الاحتياط، أو العمل بدليل آخر وافق الخبرَ فليس بتعديل، وإن عَرفنا يقيناً أنه عَمِل بالخبر فهو تعديل.

والرابع: أن يَحكُم بشهادته، وذلك أقوى مِن تزكيته بالقول من غير ذكر السبب». انتهى باختصار[1].

---

[1] قلتُ: ويمكن تلخيص جميع ما ورد من طرق التوثيق والتعديل بما يلي: =

= إن هٰهنا شيئين ـ مما يتعلق بكون الراوي محتجاً به ـ: العدالة والضبط.

**أما العدالة:** فتثبت بالاستفاضة، أو بالاختبار، أو بالتنصيص.

١ـ: ثم **الاستفاضة: أ:** قد تكون كاملةً، كاشتهار مالك والسفيانين وأمثالهم، قال ابن الصلاح في «مقدمته» ص ١٠٥: «... مَن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استُغني فيه بذلك عن بينةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصاً». وهذا على رأي الجمهور.

**ب:** وقد تكون غير كاملة، كاشتهار مَن طلب العلم في نفسه، وعرفه العلماء به، ولكن لم يَشِع ذكره في الآفاق، وكذا لم يثبت فيه ما يوجب رد روايته، قال ابن عبد البر في مقدمة «التمهيد» ١: ٢٨: «كُلُّ حاملِ علمٍ معروفِ العناية به فهو عدلٌ، محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبيَّنَ جَرْحتُه في حاله ـ أي عدالتِهِ ـ أو في كثرة غلطه». وهو مختار ابن عبد البر وابن المواق والمزي وابن سيد الناس والذهبي وابن الجزري، كما نقله عنهم السخاوي، ثم مال إليه بنفسه، انظر «فتح المغيث» ٢: ١٧٤. ١٧٥. قلت: وهو مذهب الحنفية أيضاً بشيء من التفصيل، انظر «أصول» السرخسي ١: ٣٦٣.

٢ـ: **والاختبار**: لم يذكره ابن الصلاح ومتابعوه في طرق التوثيق والتزكية، مع أنه ذُكِر في وجوه الترجيح ـ عند المحدثين ـ مقدَّماً على المُعَدَّل بالتزكية، ويحتاج إليه حينما يتعارض في أحد الرواة قول مزكّيين، وقد كان أحدهما ممن اختبره، والثاني ليس كذلك، فيرجح الأول دون الآخر، كشهادة الإمام أبي يوسف وموافقيه في الإمام أبي حنيفة تُقَدَّم على رأي غيرهم فيه!.

قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» ١: ١٧٧: «أقوى الطرق المفيدة لثبوتها ـ أي العدالة ـ: الاختبار في الأحوال بطُول الصحبة والمعاشرة والمعاملة، فإذا لم يعثر عليه على فعل كبيرةٍ، ولا على ما يقتضي التهاون بالدين والتساهل في الرواية، فهو ثقة، وإلا فلا». اهـ.

٣ـ: **والتنصيص**: قد يكون حقيقياً، وأخرى حكمياً.

١: ثم **التنصيص الحقيقي** قد يكون مع بيان السبب، وتارةً من غير بيان السبب، فقد اختلفوا بعضَ الاختلاف في قبول التعديل من غير ذكر السبب، وأما مع بيانه فقد اتفقوا على قبوله، قال الخطيب في «الكفاية» ص ٣٠٧: «... والذي يقوى عندنا تركُ الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالماً، كما لا يجب استفسار المعدِّل عما به صار عنده المزكَّى عدلاً». وقال ابن الصلاح (ص ١٠٦): التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور. =

= ٢: **والتنصيص الحكمي**. وهو صنيع المحدث بالراوي بما يدل على كونه محتجاً به عنده. تارةً يتعلق بالراوي نفسه، وأخرى بروايته:

**أما الأول ـــ الذي يتعلق بالراوي نفسه ـــ فله صور:**

**الصورة الأولى:** حُكم القاضي بشهادته، قال الآمدي في «الإحكام» ٢: ٢٧٥: «... فإن حَكم بشهادته فهو أيضاً تعديل متفق عليه، وإلا كان الحاكم فاسقاً بشهادة مَن ليس بعَدل عنده، وهذه الطريق أعلى من التزكية بالقول مِن غير ذكر سببٍ، لتفاوتهما في الاتفاق والاختلاف، اللّهم إلا أن يكون الحاكم ممن يَرى الحكم بشهادة الفاسق، وأما بالنسبة إلى التزكية بالقول مع ذكر السبب فالأشبه التعادلُ بينهما، لاستوائهما في الاتفاق عليهما، والأول وإن اختُصَّ بذكر السبب فهذا مُختصّ بإلزام الغير بقبول الشاهد، بخلاف الأول».

قلت: وابن يونس المصري (ت: ٣٤٧) في «تاريخه» يُكثِر استعمال هذه القاعدة، فيقول مثلاً: كان مقبولاً عند القضاة، كما في أرقام: (٢٩)، (٣١)، (٣٩)، (٦١)، (٩٧)، (١١٢)، (١١٧) ...، ويقول أحياناً: مقبول عند فلان القاضي، انظر مثلاً: (٣٥)، (٢٧٨)، (٤١١)، وكذا تجد هذه التزكية في كتب التراجم بكثرة، كما تجد في تراجم بعضهم: أنه قد رُدَّت شهادته عند القاضي.

**والصورة الثانية:** رواية الثقة عنه، ولها مراتب:

**الأولى:** رواية جماعة من الثقات. ممن لا يروي إلا عن ثقة.: قال ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» ١: ٣٢٣: «سألتُ أبي عن روايةِ الثقات عن رجلٍ غيرِ ثقة مما يُقوِّيه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقوِّه روايتُه عنه، وإذا كان مجهولاً نَفعَه روايةُ الثقةِ عنه».

وقال: «سألتُ أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجلٍ مما يُقوِّي حديثَه؟ قال: إي لَعَمري، قلتُ: الكلبيّ؛ رَوى عنه الثوري؟ قال: إنما ذلك إذا لم يَتكلّم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلَّم فيه». اهـ.

وقال الزركشي في «النكت» ٣: ٣٦٩: ويحتمل أن يكون هذا هو المذهب في رواية الثقات عن الشخص، لا في رواية الثقة الواحد .. إلخ. وقال السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ٢١٣، في مبحث الجهالة: (مجهول الحال): «... كثرةُ رواية الثقات تُقوِّي حُسْن الظن فيه». اهـ.

**والثانية:** رواية الثقتين عنه، قال الدارقطني في «السنن» ٣: ١٢٢، في كتاب الديات: «وأهلُ العلم بالحديث لا يَحتجُّون بخبرٍ ينفرد بروايته رجلٌ غيرُ معروف، وإنما يَثبُت العمل عندهم بالخبر إذا

كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلٌ قد ارتفع عنه اسمُ الجهالة، وارتفاعُ اسمِ الجهالة عنه: أن يَروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفتُه ارتفع عنه اسمُ الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما مَن لم يَرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ انفردَ بخبرٍ وَجبَ التوقف عن خبره ذلك، حتى يُوافِقَه عليه غيرُه. والله أعلم». اهـ.

قلت: وهو مذهب البزار أيضاً، كما في «نكت» الزركشي ٣: ٣٧٦.

**والثالثة:** رواية الثقة عنه، قال السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ٢٠٦: «وقد قَبِلَ أهلَ هذا القسم ـ أي المجهول ـ مطلقاً: مَن لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام، وعزاه ابنُ المواق للحنفية(!) ...، وهو لازمُ كُلِّ مَن ذهب إلى أنَّ روايةَ العدل بمُجرَّدِها عن الراوي تعديلٌ له، بل عزا النووي في مقدمة «شرح مسلم» لكثيرين من المحققين الاحتجاجَ به، وكذا ذهبَ ابنُ خزيمة إلى أنَّ جهالةَ العينِ تَرتفع بروايةِ واحدٍ مشهورٍ، وإليه يُومِىءُ قول تلميذِه ابن حبان». انتهى.

قلت: وهو رأي الحميدي (الكفاية: ٢٤)، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وابن أبي حاتم، وغيرهم من المحققين. انظر: (نكت الزركشي والعراقي على مقدمة ابن الصلاح). وقال السخاوي ٢: ٢١٣: «... بل نَسبَه ابن المَوّاق لأكثر أهل الحديث».

وقال أيضاً ٢: ٢٠٠، في مبحث (تعديل المبهم): «و[القول] الثالث: التفصيل، فإن عُلِمَ أنه لا يَروي إلا عن عدلٍ كانت روايتُه عن الراوي تعديلاً له، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين، كالسيف الآمِدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمعٌ من المحدثين، وإليه مَيلُ الشيخين وابن خزيمة في «صحاحهم»، والحاكم في «مستدركه»، ونحوه قول الشافعي رحمه الله فيما يتقوّى به المرسل ...».

**والصورة الثالثة:** سكوت المتكلّمين عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأتِ بمتن منكر، قال الشيخ أبو غدة في «خمس رسائل في علوم الحديث» ص ٩٢: «... ومعلوم أن هؤلاء وأمثالهم الذين عبَّرتُ عنهم بـ(مجاهيل العلماء)، هُم أرفع رتبةً من عامة الرواة المستورين ومن عامة الرواة الذين ذكرهم المتكلمون وسكتُوا عن جرحهم، وقد ذكرتُ في تعليقي على «الرفع والتكميل» أن سكوت المتكلمين في الرجال عن راوٍ يُعدّ توثيقاً له ضمناً؛ إذا لم يأت بمتن منكر، فعلى هذا يُعدُّ عدمُ تبيُّن الجرح في (مجاهيل العلماء) توثيقاً لهم بالأولى». انتهى ملخصاً.

**وأما الثاني ـ من التنصيص الحكمي، الذي يتعلق برواية الراوي ـ فعلى ثلاثة أوجه:** =

= **الوجه الأول:** احتجاج الشيخين ـ أو أحدهما ـ بحديثه، قال الذهبي في «الموقظة» ص ٧٨: «... مَن لم يُوثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّجَ حديثُ هذا في «الصحيحين» فهو موثق بذلك».

وقال ص ٧٩ ـ ٨٠: «مَن أخرج له الشيخان على قسمين: أحدُهما: ما احتجّا به في الأصول، وثانيهما: مَن خرَّجا له متابعةً وشهادةً واعتباراً، فمَن احتجّا به أو أحدُهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثُه قويٌّ، ومَن احتجّا به أو أحدُهما، وتُكلِّمَ فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارةً يكون الكلامُ في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا يَنحطّ عن مرتبة الحسن، التي قد نُسمِّيها: (مِن أدنى درجات الصحيح) ...، فكُلُّ مَن خُرِّج له في «الصحيحين» فقد قفزَ القنطرةَ، فلا مَعدِل عنه إلا ببرهان بيِّن».

**والوجه الثاني:** الحكم على حديثه بالصحة أو الحُسن، قال الذهبي في «الموقظة» ص ٧٨: «الثقة: مَن وثَّقَه كثيرٌ ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثق ولا ضُعِّف ...، وإن صَحَّحَ له مثلُ الترمذي وابن خزيمة فجيِّد أيضاً، وإن صَحَّح له كالدارقطني والحاكم فأقلُّ أحواله: حُسْنُ حديثه

**والوجه الثالث:** العمل بخبره، قال السخاوي ٢: ١٩٨: «ومن صَرَّح بأن العملَ بخبرٍ انفردَ به راوٍ لأجله يكون تعديلاً له: الخطيبُ وغيرُه، لأنه لم يَعمل بخبره إلا وهو رِضاً عنده، فكان ذلك قائماً مقامَ التصريح بتعديله. ونحوُه قول ابن الحاجب: إن حَكَمَ الحاكمُ المشترِط العدالةَ بالشهادة تعديلٌ باتفاق، وعملُ العالِم مثله».

**وأما الضبط:** فيعرف باعتبار رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجد أكثر رواياته موافقةً لرواياتهم ـ ولو من حيث المعنى ـ عرف حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجد كثير المخالفة لهم عرف اختلال ضبطه، ولم يحتج بحديثه. والله أعلم.

قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: والمقصود من هذه الإطالة لفتُ نظرِ القارىء الكريم إلى أن ثبوت عدالة الراوي وضبطه ليس بمنحصر في «تنصيص المعدلين»، كما هو ظَنُّ كثير من المعاصرين وأشباههم، بل هناك طرق أخرى يمكن إثباتها بها، مع ملاحظة الفرق بين العدالة الثابتة بمراتبها العليا: من الاستفاضة الكاملة، والاختبار، والتنصيص الصريحي، وبين العدالة الثابتة بمراتبها الدُّنيا: مما يتعلق بالراوي أو المروي.

وقد ظهر بذلك خطأ مَن يُسارع إلى الحكم بجهالة الراوي ثم ضعفِه، بناءً على أنه لم يجد فيه تصريح العدالة والثقة، ثم يبني عليه الحكمَ بضعف الحديث. ويزداد الأمر سُوءاً وشدةً إذا كان ممن

**٦ ـ بحث مفيد حول عنوان: «سكوت المتكلّمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأتِ بمتن منكر: يُعدّ توثيقاً له ضمناً».**

هذه دراسة علمية لموضوع هامّ من موضوعات «الجرح والتعديل»، وقد قام بها لأول مرةٍ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على «الرفع والتكميل»، فقال ص ٢٣٠ ـ ٢٤٨ ما ملخصه:

«لم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى ـ ولا مَن قبله فيما علمتُ ـ لبحث حكم الراوي، إذا ترجم له وسكت عنه مثلُ البخاريِّ، أو أبي زُرْعة، أو أبي حاتم، أو ابنِه، أو ابنِ حبان، أو ابنِ عدي، أو غيرِهم ممن تَكلَّم وألَّف في الرجال، فلم يَذكُر فيه جرحاً ولا توثيقاً، فهل يُعدّ سكوتُه عن الراوي تعديلاً أو تجهيلاً؟

ومن المفيد هنا ـ قبل الجواب عن ذلك ـ أن أنقل عبارةَ الإمام ابن أبي حاتم الرازي في ختام كلامه على مباحث الجرح والتعديل، التي تَعرَّض لها في كتابه «الجرح والتعديل»، فإنها تُنير المقام، قال رحمه الله تعالى في «الجرح والتعديل» ١/١: ٣٨: «على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرةً مهملةً من الجرح والتعديل، كَتبناها لِيَشتمِلَ الكتابُ على كُلِّ مَن رُوِي عنه العلمُ، رجاءَ وجودِ الجرح والتعديل فيهم، فنحن مُلحِقوها بهم مِن بعدُ إن شاء الله تعالى»[1]. انتهى.

---

لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ـ فيَصدق عليه قول الإمام الكشميري ـ وقد نقله عنه الشيخ أبو غدة في آخر «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ـ: «كان الإسناد لئلا يُدخَل في الدين ما ليس منه، لا لِيُخرج من الدين ما ثبتَ منه مِن عمل أهل الإسناد». والله الموفق وهو المستعان.

ويُنظر أيضاً: ما حققه العلامة الشيخ أبو غدة فيما علَّقه على «مقدمة التمهيد» ـ ضمن مجموع «خمس رسائل في علوم الحديث» ـ ص ٨٨ ـ ٩٢، وص ١٣٤ ـ ١٤٠، وأيضاً مقدمةَ تلميذه النابه المحقق البحاثة شيخنا الشيخ محمد عوامة على كتاب «الكاشف» للذهبي، وبخاصة ص ٢٣ وما بعدها ـ من الطبعة القديمة ـ وص ٣٧ وما بعدها، وص ٩١ وما بعدها ـ من الطبعة الجديدة ـ.

[1] وزاد عليه الشيخ في صفحة الاستدراك، ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥: «وابنُ أبي حاتم: حافظ ناقد إمام،

وهُو لا يَنفِي أن يكون سكوتُه عمن سكت عنه يُعتَبر تعديلاً ضمنياً ـ وهو دون التعديل الصريح طبعاً ـ، لأنه لو وَجَد فيه جرحاً لَذكَره، وقد يقال بمقابل هذا: وكلامُه أيضاً لا يَنفي أن يكون سكوتُه عمن سكتَ عنه يُعتَبر تجهيلاً ضمنياً، لأنه لو وَجَد فيه تعديلاً لَذكره.

قلتُ ـ القائل أبو غدة ـ: نعم، ولكن إذا لم يَذكر في الراوي جرحاً، ولا ذكر فيه غيرُه جرحاً، فالبراءة من الجرح هي الأصل، ولا يَثبُت الجرحُ إلا بجارح، ولم يُذكَر جارح، فلذا يُعتبَر سكوتُه عنه من باب التعديل الضمني له، ولو كان ابنُ أبي حاتم يَرى السكوت جرحاً في الراوي أو تجهيلاً له؛ لَمَا قال: «رجاء وجود الجرح ... فيهم». فيُستفاد مِن هذا أن سكوته ليس تجهيلاً ولا جرحاً[1].

واعتبار السكوت (تعديلاً) أولى مِن هَدْره أو اعتباره (تجهيلاً)، لأن أقلّ ما يقال ـ في حال ذلك الراوي الذي سَكَت عنه، ولم يُنقَل عن غيره فيه جرح، ولم يُذكَر في مروياته شيء يَغمز فيه ـ: إنه باقٍ على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقل الجرح، ولم يُنقَل.

---

مشهود له بالحفظ والاطلاع والتتبع الواسع لشأن الرواة؛ لمّا ذكر ذلك الراويَ دون جرح (رجاء وجود الجرح فيه) لا شكّ أنه بَحثَ وفتَّش، ونقّب وتتبَّع ... فإذا كان ابنُ أبي حاتم. وكذا غيرُه. لم يجد جرحاً، ولم يأتِ الراوي في مَرويَّاته بما يُنكَر عليه، فهذا عنوان سلامته من الطعن والجرح بشكل شِبه جازم، لأنه لا يمكن أن يكون مجروحاً ويَسكتوا عنه إطباقاً، أو يُغفِلوا نقده وبيان حاله ... إلخ».

[1] قلتُ: وهذا الذي استفاده الشيخ من كلام ابن أبي حاتم المذكور: يؤيده ما فَهِمه ابنُ عدي من صنيع البخاري في «تاريخه»، وقد تقدم بعض ذلك في مبحث (قول البخاري: فيه نظر) ص ٤٩٤ ـ ٤٩٧، فمِن أقواله فيه مما مضى هناك: «وعمار هذا لم يُنسب، وهو غير معروف، وقد ذكرتُ في كتابي هذا ـ أي «الكامل» ـ في غير موضع أن البخاري مرادُه أن يُكثِر الأسامي، وليس مرادُه الضعف أو الصدق» اهـ.

وعلى هذا: فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل، أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهور كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين.

ويؤيده ما جاء في كلام ابن أبي حاتم نفسه ـ كما نبَّه عليه فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني ـ مِن قوله: «بابٌ في رواية الثقةِ عن غيرِ المطعون عليه أنها تُقوِّيه، وعن المطعون عليه أنها لا تُقوِّيه.

حَدَّثنا عبدُ الرحمن، قال: سألتُ أبي عن روايةِ الثقات عن رجلٍ غيرِ ثقةٍ مما يُقوِّيه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقوِّه روايتُه عنه، وإذا كان مجهولاً نَفعَه روايةُ الثقة عنه». انتهى[1].

فهذا نصٌّ في أن الثقة إذا رَوى عن رجل لم يُضعَّف، نَفَعه ذلك، فسكوتُ البخاريِّ وابن أبي حاتم وغيرِهما يدلُّ على تقوية الرجل إذا روى عنه الثقة، ولذلك يقول ابن حجر مراراً: إن البخاريَّ أو ابنَ أبي حاتم ذكره وسكتَ عليه، أو لم يذكر فيه جرحاً».

ثم ذكر الشيخ أنّ الحافظ أبا الحسن ابن القطان الفاسي ـ وهو معروف بتَعنُّته وتشدُّده في الرجال ـ قد خالَف الجمهور في ذلك، فاعتَبر سكوتَ أحدِ المتكلِّمين عن الراوي: تجهيلاً له.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٢٢٠، عند ذكر (موسى بن أبي إسحاق الأنصاري): «قال ابن القطان في «كتابه»[2]: «ذكره ابنُ أبي حاتم، ولم يُعرِّف مِن أمره بشيءٍ، فهو عنده مجهول».

---

[1] قلت: وجاء بعده متصلاً من كلام أبي زرعة ما يؤكده، فقال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زرعة عن روايةِ الثقات عن رجل مما يُقوِّي حديثه؟ قال: إي لَعمري، قلت: الكلبي؛ روى عنه الثوري؟ قال: إنما ذلك إذا لم يَتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلَّم فيه». =

وقال الزيلعي فيه أيضاً ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٦: «قال ابن القطان في «كتابه»: «كلُّ مَن في هذا الإسناد معروف، إلا محمد بن الحصين، فإنه مختلَف فيه، ومجهول الحال، ولم يُعرِّف البخاري ولا ابنُ أبي حاتم من حاله بشيء، فهو عندهما مجهول».

قال عبد الفتاح: وقد حَمَّلَ ابنُ القطان: البخاريَّ وابنَ أبي حاتم ما لم يقولاه، أما البخاري فإنه ما نصَّ على شيء في حكم سكوته عن الراوي[1]، فمِن أين أضاف إليه: (فهو عنده مجهول)؟.

والعلماء الحفاظ الجهابذة، مثل: المجد ابن تيمية والمنذري والذهبي وابن القيم وابن عبد الهادي والزيلعي وابن كثير والزركشي والهيثمي وابن حجر ... فَهِمُوا مِن تتبُّعِ صنيعِ البخاريّ وعادتِه ودراسة أحكامه في الرجال: أنّ مَن سكت عنه لا يُعدّ مجروحاً ولا مجهولاً[2]، كما سترى ذلك في نصوصهم الآتية قريباً،

---

= [2] أي: «بيان الوَهَم والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام»، أي «الأحكام الوُسطى» لعبد الحق الإشبيلي. وراجع ما تقدم في تعريف كتاب «الرفع والتكميل» تعليقاً ص ٢٠٦.

[1] قلتُ: قد تقدم في شرح قول البخاري «فيه نظر» ص ٤٩٤، عن المزي أنه نقل في «تهذيب الكمال» ١٨: ٢٦٥، عن الحافظ ابن سَعِيد بن يربوع الإشبيلي، أنه نقل عن البخاري، أنه قال في «التاريخ» ـ ؟ ـ: (كلُّ مَن لم أبيِّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل).

فلو ثبت ذلك فهو نصّ قاطع في موضع النقاش، ودليل ناطق على ما يريد إثباتَه الشيخ أبو غدة، والله تعالى أعلم.

[2] قلت: أورد الشيخُ كلامَ الحافظ ابن حجر لبيان رجحانه في المسألة؛ مِن كتابيه «تعجيل المنفعة» و«لسان الميزان»، ولم يُورد من كتابه «تهذيب التهذيب» شيئاً من كلامه، وقد تتبعتُه فرأيت فيه أيضاً ما يؤيد الشيخ في الجملة، وإليك بيانه:

١ ـ زياد ـ أو يزيد ـ بن صيفي، «تهذيب التهذيب» ٣: ٣٢٢، قال الحافظ: «ذكره البخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً». وفي «التقريب»: صدوق. =

فقولُ ابن القطان بأنّ مَن سكتَ عنه البخاريّ (فهو عنده مجهول): تقويل وتحميل.

وأما ابن أبي حاتم فإنه يقول: «ذكرنا أسامي كثيرةً مهملةً من الجرح والتعديل، رجاءَ وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالى»، و(الجهالة) جرح بلا ريب، فلا يصح لابن القطان أن يُضيفه إلى ابن أبي حاتم، فيقول: (فهو عنده مجهول) ...

---

= ٢ ـ شداد بن أبي العالية الثوري مولاهم، «تهذيب التهذيب» ٤: ٢٧٨، قال الحافظ: «ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

٣ ـ صخر بن الوليد الفزاري الكوفي، «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٦٣: «ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» في أتباع التابعين».

٤ ـ عثمان بن نجيح، «تهذيب التهذيب» ٧: ١٤٢: «علّق البخاري في صوم التطوع أثراً من روايته عن سعيد بن المسيب، وذكره البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحاً، ولا راوياً عنه إلا ابن أبي ذئب، وكذا صنع ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عن الحجازيين ولم يسمهم».

٥ ـ مسلم بن مخراق مولى حذيفة بن اليمان، «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٢٤: «ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره البخاري في «تاريخه»، ولم يذكر فيه جرحاً». وفي «التقريب»: مقبول.

٦ ـ مسلم بن مخراق مولى عائشة، حجازي، «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٢٤: «ذكره البخاري في «تاريخه»، ولم يذكر فيه جرحاً». وفي «التقريب»: مقبول.

٧ ـ ومثله في «فتح الباري» (٢٨١٨)، حيث قال في أحد رواة البخاري: «... عمر بن عبيد الله بن معمر هو التيمي، وكان أميراً على حرب الخوارج ... لم يذكروا لِعُمر بن عبيد الله ترجمةً، وقد ذكره ابن أبي حاتم، وذكر له روايةً عن بعض التابعين، ولم يذكر فيه جرحاً».اهـ. قلت: ذكره أيضاً البخاري ساكتاً عنه، ووثقه ابن حبان.

والشاهد في هذه الأمثلة أن الحافظ يقول في جميع هذه المواضع: «لم يذكر فيه جرحاً»، ولا يقول: «... جرحاً ولا تعديلاً»، ثم يستدل بعدم ذكر الجرح على كونه صدوقاً، أو مقبولاً ـ بل ثقةً ـ، فدلّ على أنه لا يعدّه تجهيلاً للراوي. والله تعالى أعلم.

ويُضاف إلى ذلك أن ابن أبي حاتم أو والده حين يُصرِّح أحدهما في حكمه على الراوي بقوله: (مجهول)، فقد جزم بجهالته عنده، وأما حين يسكت عن الراوي فإنه لم يجزم بجالته، فكيف يَجعل ابنُ القطان سكوتَ أحدهما مثل تصريحه، ولا نصَّ عنده عنهما في ذلك؟ فهذا منه رحمه الله تعالى تقويلٌ لهما ما لم يقولاه ...

قال الشيخ: ورأيتُ للحافظ ابن كثير في هذه المسألة مسلكاً أعدلَ مِن مسلكِ ابن القطان، وأقربَ إلى مسلك الجمهور، وذلك أنه اعتبَر مَن سكتوا عنه (مستوراً)، وذلك في «تفسيره» ١: ٢٤٢، في قصة (هاروت وماروت مع الزُّهَرَة)، فقال: «وموسى بن جبير، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، ولم يَحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال». انتهى.

وتابعه على هذا المسلك تلميذُه الإمام بدر الدين الزركشي، في كتابه «الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة»، حيث نقل كلام ابن كثير هذا وأقرّه.

ورواية (مستور الحال) يُحتجّ بها لدى طائفة معتبرة من العلماء، قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٠: «ورواية المستور وهو عدلُ الظاهر مجهولُ العدالة باطناً: يَحتجّ بها بعضُ مَن ردّ الأول، وهو قول بعض الشافعيين، قال الشيخ ابن الصلاح: «ويُشبه أن يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث، في جماعة من الرواة تَقادَم العهدُ بهم، وتَعذَّرت خِبرتُهم باطناً». وكذا صحّحه المصنِّف ـ أي النووي ـ في شرح «المهذب».

ثم أورد الشيخ بتوسّعٍ زائدٍ ما يؤيد رأيَه في المسألة، من كلام المجد بن تيمية، والمنذري، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، ومما جاء في كلامه:

«قال الذهبي في رسالته «الموقظة» في المصطلح، ما يمكن اعتباره نصاً صريحاً في الموضوع، قال رحمه الله تعالى: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين

إطلاقُ اسم (الثقة) على مَن لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه[1]، وهذا يُسمَّى: مستوراً، ويُسمّى: مَحلُّه الصدق، ويقال فيه: شيخ».

«وقال الحافظ السخاوي في كتابه «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» - وهو شرح له على منظومة «الهداية في علم الرواية» لابن الجزري المقرىء، ألَّفه السخاوي بعد كتابه «فتح المغيث» - قال رحمه الله تعالى فيه في بحث (المجهول):

«ثالثها - أي ثالث أحوال المجهول - مجهولُ الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه عُلِمَ عَدَمُ الفِسق فيه، ولم تُعلَم عدالته، لفُقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثباتِ العدالة الظاهرة، ونفي العدالة الباطنة، لأنّ المراد بالباطنة ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور، والمختار قبولُه، وبه قَطع سُلَيم الرازي، قال ابن الصلاح: ويُشبه أن يكون عليه العملُ في كثير مِن كُتب الحديث المشهورة فيمَن تَقادمَ العهدُ بهم، وتَعذَّرتِ الخِبرةُ الباطنة - لهم -.

والخلاف مبني على شرط قبول الرواية؛ أهُوَ العلمُ بالعدالة، أو عَدَم العلم بالمفسِّق؟ إن قُلنا: الأول، لم يُقبَل المستور، وإلا قَبلناه ...». انتهى كلام السخاوي.

قال الشيخ: قلتُ: ويترجّح العملُ بالرأي القائل بقبول المستور، على مقابله، لأنه قد تعذرت الخِبرة في كثير من رجال القرن الأول والثاني والثالث، ولم يُعلَم عنهم مفسِّق، ولا تُعرف في روايتهم نكارة، فلو رددنا أحاديثهم أبطلنا سُنَناً كثيرةً، وقد أخذت الأمّة بأحاديثهم، كما أشار إليه الحافظ ابن الصلاح في كلمته الآنفة الذكر.

---

[1] قلت: ومعلوم أن الجهالة ترتفع عند جماعة برواية الثقتين، وعند طائفة برواية الثقة مطلقاً؛ وإن كان واحداً، كما تقدم قريباً.

وعليه جَرَى عملُ الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما: «الصحيحين»، كما قال ذلك الذهبي في «الميزان» ١: ٥٥٦، في ترجمة (حفص بن بُغيل)، قال: «قال ابنُ القطان: لا يُعرف له حال، ولا يُعرف. قلتُ: لم أذكر هذا النوعَ في كتابي هذا، فإنّ ابن القطان يَتكلَّم في كلِّ مَن لم يَقل فيه إمامٌ عاصرَ ذلك الرجل، أو أَخَذَ عمن عاصرَه: ما يدلُّ على عدالته[1].

وهذا شيءٌ كثيرٌ، ففي «الصحيحين» مِن هذا النَّمَطِ خلقٌ كثير مستورون، ما ضَعَّفهم أحدٌ، ولا هُم بمجاهيل».

وقال أيضاً في «الميزان» ٣: ٤٢٦، في ترجمة (مالك بن الخير الزَّبادي المصري): «قال ابن القطان: هو ممن لم تَثبُت عدالته. يُريد أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقة، وفي رُواة «الصحيحين» عددٌ كثير ما عَلِمنا أنَّ أحداً نصَّ على توثيقهم. والجمهورُ على أنَّ مَن كان من المشايخ قد روى عنه جماعةٌ، ولم يأتِ بما يُنكَر عليه أنَّ حديثه صحيح».

قال الشيخ: وهذا كالنصّ الصريح في موضوع هذا المبحث، قريب المطابقة لعنوانه، فعُدْ إليه. وهذا الذي ذكره الحافظ الذهبي من مسلك الشيخين، قد مشى عليه الإمام أبو حنيفة ومَن وافقه مِن أتباعه وغيرِهم، قال المحقق الآمدي الشافعي في «الإحكام في أصول الأحكام» ٢: ١١٠:

«مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم أنَّ مجهولَ الحال غيرُ

---

[1] قلتُ: ولكن ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (١٠٢٩) جَنح إلى قبول رواية المستور؛ إذا روى عنه جماعة، فقال تعقيباً على عبد الحق: «قال: في إسناده بكار بن عبد العزيز، وليس بقوي. قال ابن القطان: هذا ما أعلَّه به، وهو في الحقيقة لا يكون به الخبر ضعيفاً، فإنه رجلٌ مشهورٌ، يكنى أبا بكرة، ثقفي، روى عنه جماعةٌ ... وقد عُهِدَ قبولُ المستورين الذين رَوى عن أحدهم جماعةٌ، وهذا أرفع حالاً منهم ...».

مقبول الرواية، بل لا بد مِن خِبرةٍ باطنةٍ بحاله، ومعرفة سيرته، وكشفِ سريرته، أو تزكيةِ مَن عُرفت عدالتُه وتعديله له، وقال أبو حنيفة وأتباعُه: يُكتَفى في قبول الرواية بظهور الإسلام، والسلامةِ عن الفسق ظاهراً». انتهى كلام الآمدي نقلاً عن كتاب «الإحكام»، قلت: وما نقله عنه الشيخ أبو غدة هنا فيه نوع من خلل.

وقال العلامة القاري في «شرح شرح النخبة» ص ١٥٤: «وقد قَبِلَ روايةَ المستور جماعةٌ، منهم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه، بغير قيد، يعني بعَصرٍ دون عصر، ذكره السخاوي ... وقيل: إنما قبله أبو حنيفة رحمه الله في صدر الإسلام، حيث كان الغالبُ على الناس العدالة، فأما اليوم فلا بدّ مِن التزكية، لغلبة الفسق، وبه قال صاحباه أبو يوسف ومحمد.

وحاصل الخلاف - بين أبي حنيفة وصاحبيه - أنّ المستور من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم: يُقبل، بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بقوله: «خيرُ القرون قرني[1]، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، وغيرُهم لا يُقبَل إلا بتوثيق، وهو تفصيل حسن». انتهى كلام علي القاري باختصار وتصرف فيه.

قال عبد الفتاح: والأخذ بهذا المذهب فيمن سكتوا عنه، وجيه للغاية جداً، وأما مَن كان بعد خير القرون الثلاثة بعد فشوّ الكذب، وقيام الحُفّاظ

---

[1] قلت: كذا جاء في كلام علي القاري، ولم يورده بهذا اللفظ أصحاب الصحاح، والذي وقفت عليه في البخاري (٢٦٥٢) و(٣٦٥١) و(٦٤٢٩)، ومسلم (٢٥٣٣) فبلفظ: «خير الناس: قرني»، وقد ورد في أخرى لهما: «خيركم: قرني»، وفي أخرى للبخاري: «خير أمتي: قرني»، وفي رواية لأحمد: «خيرُ هذه الأمة: القرنُ الذين بُعِثت فيهم»، وفي رواية للطبراني: «خير القرون أمتي»، وفي رواية لأبي نُعَيم: «خير القرون: القرن الذي أنا فيهم». والله تعالى أعلم.

ثم رأيت الحافظ ابن عساكر أخرجه في «تاريخ دمشق» ٦٧: ٣٧، بلفظ: «خير القرون قرني» هكذا مختصراً.

بالرحلة وتأليف الكتب في الرجال والرواة، فينبغي أن لا يُقبل إلا مَن ثبتت عدالتُه، وتَحققت فيه شروطُ قبول الرواية التي رسمها المتأخرون.

... فإذا عُلِم هذا كلُّه، اتضحت وَجاهة ما أثبتُّه مِن أنَّ مثل البخاري، أو أبي زُرعة، أو أبي حاتم، أو ابنه، أو ابن يونس المصري الصَّدَفي، أو ابن حبان، أو ابن عدي، أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي، أو غيرهم ممن تكلّم أو ألَّف في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأت بمَتن منكر: يُعدّ سكوتُهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يُعدّ من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه صحيحاً أو حسناً أو لا يَنزل عن درجة الحسن؛ إذا سَلِم من المغامز، والله تعالى أعلم[1] » . انتهى.

---

[1] ثم قال الشيخ في آخر البحث ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨: « وقد تابع هؤلاء الجهابذة الحفاظ المتأخرين الذين تقدمت أسماؤهم ونصوصهم على مسلكهم: مَن جاء بعدهم، وأخُصّ هنا منهم بالذكر مَن كان من شيوخي، مثل شيخنا العلامة أحمد شاكر، وشيخنا العلامة ظفر أحمد التهانوي، وشيخنا العلامة حبيب الرحمن الأعظمي رحمهم الله تعالى.

هذا وقد كتبتُ هذا البحث في خلال سفري، في مدينة كراتشي، أثناء زيارتي لباكستان في شوال من عام ١٣٩٩، وأطلعتُ عليه هناك الأخوين الكريمين العالمين: فضيلةَ الشيخ العلامة المحدّث الفقيه الناقد الماهر المحقق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني ـ رحمه الله تعالى ـ وفضيلةَ العلامة المحدث الفقيه البارع المحقق الشيخ محمد تقي العثماني ـ حفظه الله تعالى ـ فاستحسناه وأقرّاه. ثم قدّم لي فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد بعضَ الشواهد المؤيِّدة لهذا البحث آنذاك، ثم بعث إليَّ بشواهد أخرى من كراتشي، فجزاه الله تعالى عني وعن العلم خير الجزاء.

ثم أطلعتُ على هذا البحث في مدينة الرياض: فضيلةَ الأخ الكريم العلامة المحدث الفقيه الناقد المحقق الضليع الشيخ إسماعيل الأنصاري فاستحسنه وأقرّه وأيّده.

وزيادةً في التوثق من إقرار هذا البحث ... أرسلتُ صورةً عن هذا البحث إلى شيخنا

قال محمد معاوية سعدي عفا الله تعالى عنه: قد تمّ مقال الشيخ بحذف واختصار، وبتصرف يسير، والذي خلصت إليه من النتيجة هو أن الشيخ رحمه الله تعالى يريد بيان ثلاثة أمور فقط:

١ ـ خطأ أبي الحسن ابن القطان في استدلاله بسكوت البخاريِّ وابنِ أبي حاتم وغيرهما؛ على جهالة الراوي وجرحه.

٢ ـ اعتبار سكوتهم تعديلاً ضمنياً ـ وهو دون التعديل الصريح طبعاً ـ، لأنه لو وَجَدوا فيه جرحاً لَذكَروه، والبراءة من الجرح هي الأصل.

٣ ـ ترجيح قبول روايات المساتير من أهل القرون الثلاثة الأوَل، كما هو رأي جماعة من العلماء.

فأما الأمر الأول فقد وُفِّق الشيخ فيه للصواب بلا شك وارتياب.

وأما الأمر الثاني فهو على شقين، الأول: أن الراوي إذا ذكره البخاري ـ أو غيره ـ ساكتاً عنه، فهل يُعتَبر سكوتُه هذا توثيقاً له مِن الساكت عنه؟ وبعبارة أخرى: هل يجوز لنا أن نَعُدَّ هذا الساكتَ عنه: ممن وثَّق ذاك الراوي وزكَّاه؟

والشق الثاني: أن أحد الرواة إذا لم نجد فيه صريح التعديل والتوثيق من أحدٍ، ونقف فيه على قرائن تدلّ على براءته من الكذب والخطأ، كشهرته بالعلم والديانة، أو إخراج الشيخين له، أو تصحيح ـ أو تحسين ـ أحدِ الأئمة حديثَه، أو رواية الثقة عنه، وما إلى ذلك، فهل يسوغ لنا أن نظنّ هذا الراوي ثقةً؛ حملاً على براءته الأصلية، لا نسبةً إلى ذاك الإمام الذي ذكره ساكتاً عنه؟

---

العلامة المحدِّث الفقيه والجهبذ الناقد الخبير الحافظ فضيلة الشيخ عبد الله بن الصديق الغُمَاري في مدينة (طنجة) ـ رحمه الله تعالى ـ فاطّلع عليه وكتب لي في رسالته ... إلخ».

فيُوهِم أول كلام الشيخ أبو غدة أنه يختار الشق الأول، ويرى أن السكوت في محل البيان مما يدل على أنه مرضيّ عند ذاك الإمام، فإن كان كذلك ففيه إشكال[1]، والذي يخطر بالبال وتقتضيه النصوص والأدلة هو الشق الثاني، فإن الحافظ ابن حجر وغيره قد يذكر في الراوي سكوتَ البخاري ـ مثلاً ـ عنه، ثم يحكم عليه بالجهالة أو الضعف أيضاً، من غير أيّ معارضة أو مناقشة، فهذا مما يدلّ على أنه لا يعدّ سكوتهم توثيقاً ولا تعديلاً منهم، والله تعالى أعلم.

وأما الأمر الثالث فقد وُفِّق فيه أيضاً للصواب، إن شاء الله تعالى، كما تشهد له النصوص الناطقة التي أوردها في البحث.

**٧ ـ ذكر شيء من منهج الحافظ الذهبي في «الميزان».**

قال الشيخ في تعليقه على كتاب «الرفع والتكميل» ص ٣٤٢ ـ ٣٤٦ ما ملخّصه:

«تَعرَّض المؤلف رحمه الله تعالى لشيء من منهج الحافظ الذهبي في كتابه «الميزان»، فأورد هنا جملاً من كلامه في المقدمة والخاتمة وغيرهما، تدل على شيء من منهجه في «الميزان»، وأنا أورد جملاً أخرى من كلام الذهبي أيضاً تتصل بذلك، قال رحمه الله تعالى في «فاتحة الميزان» ١ : ٣:

١ ـ: «١ـ وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمِّدين قاتَلَهم الله.

---

[1] إلا أن يثبت ما تقدم عن البخاري، أنه قال في «التاريخ» ـ ؟ ـ: (كلُّ مَن لم أبيِّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل).

وقد سبق أيضاً في أول المبحث قولُ أبي حاتم لابنه: «إذا كان الراوي معروفاً بالضعف لم تُقوِّه رواية الثقة عنه، وإذا كان مجهولاً نَفعَه روايةُ الثقة عنه».

٢ ـ وعلى الكاذبين في أنهم سَمِعُوا، ولم يكونوا سَمِعُوا.

٣ ـ ثم على المتَّهمين بالوضع أو بالتزوير.

٤ ـ ثم على الكذَّابين في لَهجتهم، لا في الحديث النبوى.

٥ ـ ثم على المتروكين الهَلكى، الذين كَثُر خطؤهم، وتُرِكَ حديثُهم، ولم يُعتَمد على روايتهم.

٦ ـ ثم على الحُفَّاظ الذين في دِينهم رِقَّةٌ، وفي عدالتهم وَهْن.

٧ ـ ثم على المحدِّثين الضعفاء مِن قِبَل حِفظم، فلهم غَلَط وأوهام، ولم يُترَك حديثُهم، بل يُقبَل ما رَووه في الشواهد والاعتبار بهم، لا في الأصول والحلال والحرام.

٨ ـ ثم على المحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِيْن، ولم يَبلغوا رُتبة الأثباتِ المُتقِنين.

٩ ـ ثم على خَلْقٍ كثيرٍ من المجهولين، ممن يَنُصُّ أبو حاتم الرازي على أنه مجهول[1]، أو يقول غيرُه: لا يُعرف، أو فيه جهالة، أو يُجهل، أو نحوَ ذلك من العبارات التي تدلُّ على عَدَمِ شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غيرُ محتجٍّ به.

---

[1] قال الإمام اللكنوي في «الرفع والتكميل» ص ٢٢٩: «فرقٌ بين قول أكثر المحدثين في حقّ الراوي: (إنه مجهول)، وبين قول أبي حاتم: (إنه مجهول)، فإنهم يريدون به غالباً جهالةَ العين، بأن لا يَروي عنه إلا واحد، وأبو حاتم يريد جهالةَ الوصف، فافهَمْه، واحفَظْه».

هذا، وقد قال الذهبي في ترجمة (أبان بن حاتم الأملوكي) في «ميزانه»: «اعلَم أنَّ كُلَّ مَن أقول فيه: (مجهول)، ولا أُسنِدُه إلى قائله، فإنّ ذلك هو قول أبي حاتم». نقله عنه اللكنوي أيضاً في «الرفع والتكميل» ص ٢٢٥، فعلَّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

«قلتُ: وقع للذهبي أنه قال مِن تلقاء نفسه وإنشائه وحكمه في بعض الرواة: (مجهول)، ولم يُسنِدها إلى قائل، فهي على مقتضى خِطَّته من قول أبي حاتم، وفي الواقع لم يَقُلها أبو حاتم،

١٠ ـ ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم مَن لا يُلتَفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تَعنَّتَ فيه، وخالَفَ الجمهورَ مِن أُولي النقد والتحرير، فإنا لا نَدَّعي العِصمة ـ من السهو والخطأ في الاجتهاد ـ في غير الأنبياء».

٢ ـ: وقال في ١: ٨٤، في ترجمة (أحمد بن بحر العسكري): «ما عَلِمتُ بالرجل بأساً، وإنما ذكرتُه تبعاً ليُوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ، في الجزء الأول من «الضعفاء» تأليفِه، فما قال فيه شيئاً يَقتضي ليناً، بل ذَكر عن ابن أبي حاتم قال: عَرضت على أبي حديثَه، فقال: صحيح، وما عَرَفه».

٣ ـ: وقال في ١: ٩٥، في ترجمة (أحمد بن خازم المَعافري): «ولم أورده إلا لذكر ابن عدي له، وقال: عامَّة أحاديثه مستقيمة».

٤ ـ: وفي ترجمة (أحمد بن عتّاب المروزي): «وإنما أوردت هذا الرجل، لأن يوسف الشيرازي الحافظ، ذكره في الجزء الأول من «الضعفاء» مِن جَمْعِه».

٥ ـ: وفي ترجمة (إسحاق بن سعد بن عُبادة): «له رواية، ولا يَكاد يُعرَف، ولكني لم أذكر في كتابي هذا: كلَّ مَن لا يُعرف، بل ذكرتُ منهم خلقاً، وأستوعِب مَن قال فيه أبو حاتم: (مجهول)».

٦ ـ: وفي ترجمة (إسحاق بن الفُرَات قاضي مصر): «رَوى له النسائي، صدوق فقيه، ما ذكرتُه إلا لأنّ غيري ذكَرَه متشبِّثاً بشيءٍ لا يدلّ، وقولِ أبي حاتم: شيخٌ ليس بالمشهور، نعم، ...».

٧ ـ: وفي ترجمة (أُوَيس بن عامر القَرَني العابد): «ولولا أنَّ البخاري ذكَرَ أُوَيساً في «الضعفاء» لَمَا ذكرتُه أصلاً، فإنه مِن أولياء الله الصادقين، وما رَوَى

---

وإنما هي من قول الذهبي نفسه، وإليك بعضَ النصوص في ذلك: ...» فأورد سبعة نصوص في هذا الصدد، فراجعه، ثم احفظه.

الرجلُ شيئاً فيُضعَّف أو يُوثَّقُ مِن أجله».

٨ ـ: وفي ترجمة (بَيَان الزِّنديق): «...، وكتب بيانٌ كتاباً إلى جعفر الباقر يَدعوه إلى نفسه، وأنه نبيّ! وكتابُنا ليس موضوعاً لهذا الضرب، إذ لم يَروِ شيئاً، وإنما أُطرِّزُه بهذه الطُرَف!».

٩ ـ: وفي ترجمة (جعفر بن حَيَّان العُطَارِدي البصري)، الذي وَهِمَ ابن الجوزي في نقله عن ابن معين أنه ضعَّفَه: «... ما رأيتُ أحداً سَبَق ابنَ الجوزي إلى تليينه بوَجهٍ، وإنما أوردتُّه لِيُعرَف أنه ثقةٌ، ويَسلَمَ مِن قالَ وقِيلَ».

١٠ ـ: وفي ترجمة (حبيب العَجَمي زاهد البصرة): «رَوَى عن ...، ورَوَى عنه ...، ورَوَى له البخاري في كتاب «الأدب»، وما عَلِمتُ فيه جرحاً، وإنما ذكرتُه هنا لئلا يُلحَق بالزُّهَّاد الذين يَهِمُون في الحديث».

١١ ـ: وفي ترجمة (الحسن بن الصبَّاح الإسماعيلي الزنديق): «قلتُ: وإنما ذكرتُه للتمييز، لأنه ما بينه وبين أهل الحديث النبوي معاملة».

١٢ ـ: وفي ترجمة (الحسين بن منصور الحلاّج، المقتول على الزَّنْدَقة): «ما رَوَى ـ ولله الحمد ـ شيئاً من العلم ...». فيكون ذكرُه له للتمييز وللتنبيه على حاله.

١٣ ـ: ...، وهكذا ... أورد النماذج إلى الرقم ٢٢، ثم قال في آخره:

«وبهذا يتجلَّى ـ على سبيل الإجمال ـ منهج الذهبي في «الميزان».

قلت ـ القائل أبو غدة ـ: وللحافظ الذهبي فصل جيد طويل مستقل، كَتبَه بعد تأليفه «الميزان»، ذكرَ فيه سبب إيراده كثيراً من الثقات فيه، مع جلالة قدرهم وبالِغ ثقتهم، أورد التاج ابن السبكي جملةً صالحةً منه في «طبقات الشافعية» ٥: ٢١٩ ـ ٢٢١ في ترجمة شيخه الذهبي، فقال رحمه الله تعالى:

«ويُعجبني مِن كلام شيخنا أبي عبد الله الحافظ فصلٌ ذَكرَه بعد تصنيف

كتاب «الميزان»، وأنا مُورِدٌ بعضَه، قال: قد كَتبتُ في مصنَّفي «الميزان» عدداً كثيراً من الثقات الذين احتَجَّ البخاري أو مسلم أو غيرُهما بهم، لكون الرجلِ منهم قد دُوِّنَ اسمُه في مُصنَّفات الجرح، وما أوردتُّهم لِضَعفٍ فيهم عندي، بل لِيُعرف ذلك.

وما زال يَمُرُّ بي الرجلُ الثبتُ وفيه مقالُ مَن لا يُعبأ به، ولو فَتحنا هذا الباب على نُفوسنا لَدَخل فيه عِدَّةٌ من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعضُ الصحابة كَفَّرَ بعضَهم بتأويلٍ مَّا، واللهُ يَرضى عن الكلِّ، ويَغفِرُ لهم، فما هُم بمَعصومين، ولا اختلافُهم ومُحاربتُهم بالتي تُليِّنُهم عندنا أصلاً، ولا بتكفير الخوارج لهم انحطّتْ روايتُهم، بل صار كلامُ الخوارج والشيعةِ فيهم جرحاً في الطاعنين، فانظُر إلى حكمةِ ربك! نسأل الله السلامة.

وهكذا كلامُ كثيرٍ من الأقران بعضِهم في بعضٍ يَنبغي أن يُطوَى ولا يُروى. وسوف أَبسُط فصلاً في هذا المعنى يكون فصلاً بين الجَرْحَين[1]: المعتبرِ والمردود». انتهى.

**٨ ـ ذكر شيء من منهج الحافظ ابن حجر في «اللسان».**

قام الشيخ رحمه الله تعالى بتحقيق ودراسة كتاب «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، فطُبع بعد وفاته في عشر مجلدات ضخمة، وقد قدّم لها مقدمةً علميةً، بلغت أكثر من مئة صفحة، تكلّم فيها عن الكتاب وبيان منهج المؤلف فيه، بتفصيل وإسهاب، ودقة كاملة، وعناية فائقة، كما تقدمت الإشارة إليه في ذكر

---

[1] قال الشيخ أبو غدة معلِّقاً على هذه اللفظة: «ووقعت هذه الجملة الأخيرة في طبعة «طبقات السبكي» القديمة محرَّفةً إلى (المجروحين)! وصوَّبها المحققان في طبعة «طبقات السبكي» المحقَّقة ٩: ١١٢، إلى (المجرَّحين)! وكلاهما تحريف، والصواب هو ما أثبتُّه هنا».

تأليفاته وتحقيقاته، وأُورِد هنا جُملاً من كلامه مما تدلّ على شيء من منهج الحافظ في «اللسان»، لينتفع به القُرّاء الذين ليس عندهم نسخة «اللسان» من طبعة أبي غدة وتحقيقه، فقال رحمه الله تعالى في المقدمة ص ٨٤ وما بعدها:

«**الفصل الأول: دراسة عن الكتاب وبيانِ منهج المؤلِّف**، وفيه أحد عشر مبحثاً:

**المبحث الأول: أقسام الكتاب:**

يتألّف كتاب «لسان الميزان» من مقدمة وثلاثة أقسام، وقد اشتملت المقدمة على ثلاثة مباحث:

**الأول:** مقدمة المؤلف ابن حجر للكتاب، وفيها بيان منهجه.

**الثاني:** خطبة الحافظ الذهبي في «الميزان» ـ أصلِ «اللسان» ـ، ومعها بعض النِّقاط المتعلِّقة بمنهج الذهبي، التقطها الحافظ ابن حجر من كلام الذهبي في أثناء بعض تراجم «الميزان»، وهي خمس نِقَاط:

١ ـ اصطلاح الذهبي في الرمز (صح).

٢ ـ أن مِن العيوب أن يَذكر المؤلِّف ـ الذهبي ـ في الرُّواة الجرحَ، ويَسكت عن التعديل.

٣ ـ اصطلاح الذهبي في إطلاق لفظة (مجهول).

٤ ـ أن البدعة على ضربين: كبرى وصغرى.

٥ ـ حكم الاحتجاج برواية الروافض والمبتدعة عامةً.

**الثالث:** فصول يُحتاج إليها في المقدمة، وهي عشرة فصول:

١ ـ فصل في تدليس التسوية.

٢ ـ فصل فيمن يُترك حديثُه، وفي أقسام الرواة، والكتبِ التي ليس لها أصول.

٣ ـ فصل في وجوه الفساد التي تدخل على الحديث.

٤ ـ فصل في مراد ابن معين بقوله: «ليس به بأس» و«ضعيف»، ومراد الدارقطني بقوله: «ليّن».

٥ ـ فصل في مذهب ابن حبان في توثيق المجاهيل.

٦ ـ فصل في الجرح والتعديل، أيُّهما المقدَّم؟

٧ ـ فصل فيمن يُتوقف عن قبول قوله في الجرح.

٨ ـ فصل في وجوب تأمّل أقوال المزكّين ومخارجها.

٩ ـ فصل في التوقف في الجرح المبهَم، ومعنى الشذوذ عند الإمام الشافعي.

١٠ ـ فصل فيمن يُقبَل حديثُه أو يُردّ، وهو من كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي.

وإلى هنا تنتهي المقدمة بمباحثها الثلاثة. ثم يبدأ كتاب «لسان الميزان» بتراجم الرواة، في ثلاثة أقسام: قسم الأسماء، قسم الكنى والمبهمات، فصل التجريد ......

**المبحث الثالث: خِطّته في ذكر التراجم (شرطه):**

اختطّ الحافظ ابن حجر لذكر التراجم وإيرادها خِطّةً تنبني على ثلاثة ملاحظ:

الأول: ذَكر جميع تراجم «الميزان» سوى مَن ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» ... والثاني: حذف مَن ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» سواء أكانت له رواية في الكتب الستة أو ذُكر تمييزاً ... والثالث: عدم التعرض لتراجم الصحابة، لأنهم عُدول ... قال الشيخ: هذه الملاحِظ الثلاثة هي الخطة التي بَنَى عليها المؤلف تراجم الكتاب، ومشى عليها في غالب التراجم، إلا أنه أخلّ بها أحياناً، وبيان ذلك على النحو الآتي:

**أولاً:** أغفل المؤلف بعض التراجم من «الميزان»، وهي على شرطه، ومنها ...، ويحتمل أن هذه التراجم ثبتت في بعض النسخ دون الأخرى ...

**ثانياً:** ترجم المؤلف لبعض مَن ذكرهم المزي في «تهذيب الكمال» ممن له رواية في الكتب الستة، أو ذكر تمييزاً، فممن له رواية ...، وممن ذكر تمييزاً: ...

**ثالثاً:** تعقب المؤلفُ الذهبيَّ في تراجم الصحابة الذين أوردَهم الذهبي مخالِفاً شرطَه في عدم التعرّض للصحابة، أمثال: ...، قال الشيخ: ولكن المؤلف نفسَه ذهل أحياناً، فخالف الخطة أيضاً، وذكر بعض الصحابة في مواضع معدودة، مثل: ... (خمسة صحابة).

وقال الشيخ أيضاً: وهناك مَلاحِظ أخرى تؤخذ من خلال بعض التراجم، توضّح بعضَ ملامح منهج المؤلف في إيراد التراجم، ونوعيةَ ودرجةَ الجرح الذي يعتبره المؤلف جديراً لإيراد ترجمة صاحبه في هذا الكتاب، وسيتضح مما سأذكره من الأمثلة أن هناك أنواعاً من الجروح لا يَلتفت إليها المؤلف، ولولا أن الذهبي سبقه إلى اعتبارها لَمَا عرَّج عليها بالكلّية[1].

**المبحث السابع: فوات «اللسان»:**

بالنظر في المبحث السابق، يَرِدُ هنا سؤال: هل فاتَ الحافظَ في «اللسان» أحدٌ من الضعفاء؟ والجواب: نعم، قد فاتَه كثير ممن تُكلِّم فيهم، لم يَرِد لهم ذكر في «اللسان»، بعضُهم مِن المتقدمين وغالِبُهم من المتأخرين، فلم يَقصِد الحافظ رحمه الله الاستقصاءَ أو الاستيعابَ، ولا ادّعاه أو اشتَرطَه، قال في ترجمة محمد بن أحمد السَّاوي (٦٤٤٩): «ولا أدَّعي الاستيعاب».

فيُخطِىءُ مَن يظن أن «اللسان» استوَفى تراجمَ جميعِ الرواة الضعفاء. وأسرُد هنا أسماءَ مَن وَقفتُ عليه منهم في أثناءِ مراجعة الكتب مِن غيرِ قصدٍ

---

[1] وقد ذَكر بعد ذلك أنّ من الجروح ما هي غير معتبرة عند المؤلف، وقد سبق بيانها تحت عنوان: (أسبابٌ جَرح بها بعض المحدثين، وليست هي بجرح حقيقة) ص ٥٥٢، فعُد إليه.

لذلك، فمنهم: ... فعدّ ٧٤ رجلاً من الضعفاء، مع بيان مصدر الترجمة. وقد علّق عليه نجلُه الشيخ سلمان أنه صدر حالياً للشيخ حاتم العوني كتاب «ذيل اللسان»، استدرك فيه مؤلفه - بدون قصد الاستيفاء أيضاً - ٢٣٧ ترجمة.

**المبحث الثامن: المآخذ على الحافظ في «اللسان»:**

وهذه المآخذ في دراسة الشيخ أبي غدة تتمثّل في ١٢ نقطة:

١ - عدم تنبّه الحافظ لبعض أوهام مَن سبقه. ٢ - فواته بعض كلام النقاد في المترجم. ٣ - ترجمته للراوي لمجرد وصف ابن حبان له في «ثقاته» بأنه «يُغرِب» «يُخطِيء». ٤ - اهتمامه بذكر كلام ابن حبان في المترجم أكثر من غيره. ٥ - اختصارُه المُجحِف. ٦ - ترجمته لِمن ليس على شرطه. ٧ - فواته بعض تراجم «الميزان». ٨ - توسعه في ذكره مَن لا رواية له أو مَن جُرِح بأدنى جرح. ٩ - ترجمتُه لكثير من الشيعة ممن لا رواية لهم في كتب أهل السنة. ١٠ - اضطرابه في رمزَيْ (ذ - الذي لذيل العراقي للميزان -) و(ز - الذي لزيادة الحافظ على الميزان). ١١ - إيراده لعواليه ومسموعاته. ١٢ - عدم تحريره لبابَيْ الكنى والمبهمات. وقد أوضحَ الشيخُ ذلك كلّه بإيراد الأمثلة والشواهد.

**٩ - بحثه المسهب: حول ترجمة (أبي عِصمة نُوح بن أبي مريم الجامع) أحدِ الفقهاء، وحول النظر في اتّهامه بوَضع حديثِ فضائل السُّوَر سورةً سورةً.**

قال العلامة اللكنوي في «ظفر الأماني» ص ٤٤٥ - ٤٤٦، في بيان الأحاديث الموضوعة: «ومنه - أي من الموضوع - ما رُوي عن أبي عِصمة نُوح ابن أبي مريم أنه قيل له: مِن أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس، في فضائل القرآن سورةً سورةً؟ فقال: إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوَضعتُ هذه الأحاديث حِسبةً!».

فعلَّق عليه الشيخ بقوله: « فيما قاله المؤلف ونَقَله بشأن أبي عِصمة نوح ابن أبي مريم الجامع، نظرٌ طويلٌ، ذكرتُه بآخر الكتاب لطوله واتساعه، فانظره إذا شئت في ص ٥٧٣ ـ ٥٧٩ ».

ثم قال بآخر الكتاب ما ملخّصه: « في كلام المؤلف هنا نظرٌ من وجوه:

**الوجه الأول:** قولُه: (إن أبا عِصمة كان من الوضاعين، وإنه وَضَع في فضلِ سُوَر القرآن من طريق عكرمة، عن ابن عباس).

هذا غيرُ صحيح جزماً، بل كان أبو عِصمة عالمَ أهل مَرْو، من أهل الصدق والدِّيانة، وكان شديداً في الردِّ على الجهمية، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: « قال أبي: كان أبو عصمة يَروي أحاديثَ مناكيرَ، لم يكن في الحديث بذاك، وكان شديداً على الجهمية والردِّ عليهم، تَعلَّم منه نُعيم بن حمَّاد الردّ على الجهمية ». كما في « تهذيب الكمال » للمزي ٣٠: ٥٩.

وفي كتاب « السنة » لعبد الله بن أحمد ١: ١٦٨: « حدَّثني محمد بن عباس صاحب الشامَة قال: سمعتُ يوسفَ بن نوح ـ قال عبد الله: سمعتُ أنا من يوسف بعدُ ـ يقول: سمعتُ أبا عصمة يقول: سمعتُ ابن المبارك يقول: خَيبةً للأبناء! ما فيهم أحد يَفتُك بِبِشْر ـ المَرِيسي ـ. قال يوسف: فسألتُ عبدانَ وأصحابَ ابن المبارك عن هذا، فقالوا: إن أبا عِصمة رجل صدوق، وقد كان ابنُ المبارك يَتكلَّم بكلامٍ هذا معناه ».

وقال العباسُ بن مصعب المَرْوزي: « أبو عِصمة نُوح بن أبي مريم الجامع، استُقضِي على مَرْو وأبو حنيفة حيٌّ، فكَتب إليه أبو حنيفة بكتابِ مَوعظةٍ، وذلك الكتابُ يَتداوَلُه أهلُ مرو بينهم، ثم استُقضِي مرةً أخرى بعد موتِ أبي حنيفة، وكان يُعِينه أبو يوسف، وإنما سُمِّي الجامع لأنه أخذَ الرأيَ عن أبي حنيفة

وابنِ أبي ليلى، والحديثَ عن حَجَّاج بن أرطاة ومَن كان في زمانه، وأخذَ المغازيَ عن محمد بن إسحاق، والتفسيرَ عن الكلبي ومقاتل، وكان مع ذلك عالماً بأمور الدنيا، فسُمِّي نُوحَ الجامع.

رَوى عنه ابنُ المبارك، ورَوى عنه شعبة ـ وشعبة لا يَروِي إلا عن ثقةٍ، كما في «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢١٧ ـ، وأدرَكَ الزُّهرِيَّ وابنَ أَبي مُليكة، وكان يُدلِّس عنهما، وكان نَزل أولاً على الرَّزيق، فلما وُلِّيَ القضاءَ تَحوَّل إلى سِكة الجيه.

قال: حدثنا محمد بن عَبدَة، عن علي بن الحسين بن واقد، عن سَلَمة بن سُليمان، عن سُفيان بن عُيَينة قال: رأيتُ أبا عِصمة في مجلس الزهري.

قال عباس: رَوَى عنه شعبة. وقيل لوكيع: أبو عِصمة؟ فقال: ما تَصنع به ولم يَروِ عنه ابنُ المبارك؟».

وقال ابنُ عدي في ختام ترجمة نُوح: «ولأبي عصمة ـ نوح ـ هذا غيرُ ما ذكرتُ ـ من الأحاديث ـ، وعامةُ ما يَرويه لا يُتابَع عليه، وقد رَوى عنه شعبة هذا الحديثَ في الدعاء، وهو مع ضعفه يُكتَب حديثُه».

قال الشيخ: والذين أفحشوا القول فيه ورَموه بالكذب لم يأتوا بدليل على دعواهم، ولم يَذكُروا فيه جرحاً مفسَّراً ببُرهان، وكلُّ ما وُجد فيه من جرحٍ مفسَّرٍ هو أنه كان مدلِّساً، وأنه رَوَى مناكيرَ، والتدليس ليس بجرحٍ على الصحيح[1]،

---

[1] قلت: قال يعقوب بن شيبة: التدليس؛ جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً، وكَرِهَه جماعة منهم، ونحن نكرهه، ومَن رأى التدليس منهم فإنما يُجوِّزه عن الرجل الذي سَمِع منه، ويَسمع مِن غيره عنه ما لم يَسمعه منه، فيُدلِّسه يُرى أنه قد سَمِع منه، (ولا يكون ذلك أيضاً عندهم إلا عن ثقة، فأما مَن دَلَّس عن غير ثقةٍ، وعمَّن لم يَسمع هو منه فقد جاوَز حدَّ التدليس الذي

وأما روايةُ المناكير فلا تَقدح في عدالة الراوي ما لم يدلّ دليلٌ على أنه تَعمَّدها، وهذا لم يَثبُت في أبي عِصمة، بل علمُه وجلالتُه يَنفيان ذلك.

وأما القصة التي ذكر المؤلِّف أن الحاكم أسندها، ففي صحتها نظر، وإليك سياقَ القصةِ من «المدخل إلى الإكليل» ص ٢٢، قال الحاكم: «سمعتُ محمد بنَ يونس المقرىء، قال: سمعتُ جعفرَ بن أحمد بن نصر، سمعتُ أبا عُمارة المروزي ـ كذا ـ يقول: قيل لأبي عصمة: مِن أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ قال: إني رأيتُ الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومَغَازي محمد ابن إسحاق، فوَضعتُ هذا الحديث حِسبةً».

كذا جاء في المطبوع من «المدخل»، وفيه سقطٌ وتصحيفٌ، فقد ساق ابنُ الجوزي هذه القصة في أول كتاب «الموضوعات» ١ : ٤١ من طريق الحاكم نفسِه، وقال: «أنبأنا محمد بنُ ناصر الحافظ، أنبأنا أبو بكر بنُ خلف الشيرازي، عن أبي عبد الله الحاكم، قال: سمعتُ أبا علي الحافظ يقول: سمعتُ محمد بنَ يونس المقرىء، يقول: سمعتُ جعفرَ بن أحمد بن نصر، يقول: سمعتُ أبا عَمّار المروزي يقول: قيل لأبي عصمة ...». فذكر القصةَ كما سبق.

ولفظُ أبي عَمّار (قيل لأبي عصمة ...)، فهو لفظُ انقطاعٍ لا يُفيد أنه حَضَر المحادَثةَ، ثم إن أبا عمّار هذا قال فيه السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ٣٠٤: إنه أحد المجاهيل. وإن كان أبو عَمّار هذا هو الحُسين بنَ الحُريث المتوفى سنة ٢٤٤، فأقدمُ رواياته عن عبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١، وعبدِ العزيز بن أبي حازم المتوفى سنة ١٨٤، وغيرِهما ممن في هذه الطبقة، فيَبعُد لقاؤه أبا عصمة نوحَ بن أبي

---

رَخَّصَ فيه مَن رَخَّص من العلماء). (الكفاية: ص ٣٦٢).

مريم المتوفى سنة ١٧٣، وبالجملة فالحكاية معلولةٌ؛ إما للانقطاع، وإما للجهالة، هذا من جهة السند.

وأمّا مِن جهة المعنى فالقصة منكَرةٌ، أما أولاً فلأن أبا عصمة نفسَه كان تَفَقَّه على أبي حنيفة، وأخذ المغازي عن ابن إسحاق كما سبق، وقال السمعاني في «الأنساب» ٣: ١٧٥ ـ ١٧٦: «قيل: إنما لُقِّب بالجامع لأنه أول مَن جَمَع فقهَ أبي حنيفة بمرو، وقيل: لأنه كان جامعاً بين العلوم، وكان له أربعةُ مجالس: مجلسٌ للأثر، ومجلسٌ لأقاويل أبي حنيفة، ومجلسٌ للنحو، ومجلسٌ للأشعار» .اهـ.

وفي «مناقب الإمام الأعظم» للموفق المكي ص ٣٦٩: «أبو عصمة نوح ابن أبي مريم، إمام أهل مرو، ولُقِّب بالجامع، لأنه كان له أربعة مجالِس: مجلسٌ للمناظرة، ومجلسٌ لدرس الفقه، ومجلسٌ لمذاكَرة الحديث ومعرفة معانيه والمغازي، ومجلسٌ لمعاني القرآن والأدب والنحو. وقيل: كان ذلك يوم الجمعة.

وقال أبو سهل بن خاقان: إنما سُمِّي نوح الجامعَ، لأنه كان له أربعة مجالِس: مجلِسٌ للأثر، ومجلسٌ لأقاويل أبي حنيفة، ومجلسٌ للنحو، ومجلسٌ للأشعار. وكان من الأئمة الكبار، ولجلالة قدره رَوَى عنه شعبة وابن جُريج، وهُما وهُما، ومع هذه الجلالة لزم أبا حنيفة، ورَوَى عنه الكثير، ولمَّا مات قَعد ابنُ المبارك على بابه ثلاثةَ أيامٍ، يعني للتعزية، رحمه الله» . انتهى.

قال الشيخ: ففقيهٌ قاضٍ تَفقَّه على أبي حنيفة، وأخذ عنه آدابَ القضاء، وأخذ المغازيَ عن ابن إسحاق، ثم هو مشتغلٌ بنشر فقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق؛ مع نشر الحديث والأثر: لا يُعقَل منه أن يَتبرَّم مِن اشتغال الناس بما يَشتغِلُ هو به، كيف وعلمُ الفقهِ والمغازي من فروع علوم القرآن، والفقيهُ صاحبُ الرأي ليس مِن شأنه التبرُّم من الفقه الذي هو ثمرة الكتاب والسنة، وإنما هذا شأن الرواة الجامدين، وهذا الأول.

وأما الوجه الثاني فلأنه يظهر من سياق القصة أن أبا عصمة لقي عكرمة المتوفى سنة ١٠٤، ورَوَى عنه، لأن صيغة السؤال له صيغة استغرابٍ لتفرُّده بهذا الحديث عن عكرمة مِن بين سائر أصحابه، ولقاءُ أبي عصمة المروزي لعكرمة المدني بعيدٌ جدّاً، فإنَّ أقدمَ مَن رَوَى عنه أبو عصمة هو الزهريّ المتوفى سنة ١٢٥، مع أنهم قد اختلفوا في لقائه له، فهذا أيضاً يؤكِّد وَهْن هذه القصة.

وأما الوجه الثالث فلأنه لا يُوجد في كُتُب الموضوعات وكُتُب التفاسير أيُّ حديثٍ في فضائل سُوَر القرآن من طريق أبي عصمة، عن عكرمة، عن ابن عباس، وإنما الموجودُ فيها حديثُ أُبيّ رضي الله عنه من طرق مختلفة، وسيأتي ذكرُ مَن هو المتَّهم بوَضعِ حديث أبيّ المذكور، فهذه علّة أخرى تُضعِّف القصةَ المذكورة، وبالجملة فهي معلولةٌ سنداً ومنكرةٌ متناً.

وأما قولُ الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «قال ابن المبارك: كان يضع» فهذا إنما علَّقه البخاريّ عن ابن المبارك في «التاريخ الأوسط» ص ١٩٤، ولم يُسنِده إليه، وهذا مع انقطاعه يُخالِفه ما سبق في كلام عباس المروزي وغيرِه أن ابنَ المبارك رَوَى عنه، وليس ابنُ المبارك ممن يَروي عن الوضّاعين، ويُخالِفُه أيضاً ما قدَّمتُ من ثناء عبدان وغيرِه من أصحاب ابن المبارك عليه، وأصحابُ ابن المبارك أعرفُ بأقاويلِه ممن تأخر عنهم، فلو صحّ هذا عن ابن المبارك في حق نُوح لَمَا وَسِعَهم تزكيتُه والثناءُ عليه.

كما يُخالِفه ما رواه أحمدُ بن عبد الله بن بشر المروزي، عن سفيان بن عبد الملك قال: سمعتُ ابنَ المبارك قال: أكره حديثَ أبي عصمة، وضَعَّفه، وأنكَر كثيراً منه، وقيل له: إنه يَروي عن الزهري؟ فقال: لو أن الزهريّ في بيت رجلٍ لَصاحَ في المَلأ، فكيف يأتي على رجلٍ حينٌ والزهري في بيته ولا يُخرجه؟ ففي هذا النصّ

استنكارُ ابن المبارك كثيراً من حديث أبي عصمة وتضعيفُه إياه لا غير، وأما روايتُه عن الزهري فقد سَبق أنه أدركَه، وأنه كان يُدلِّس عنه.

وكلُّ هذا يُعزِّز بطلانَ ما نقله البخاريُّ عن ابن المبارك من غير سندٍ من أن أبا عصمة كان يَضعُ، ومن أجل هذا ـ والله أعلم ـ أعرضَ الإمامان الحافظ المِزِّيُّ والحافظُ الذهبيُّ عن نقل قول ابن المبارك».

وأما ما جاء في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ٤٨٧ : «قال أحمدُ بن محمد بن شَبُّويَه: بَلغني عن ابن المبارك أنه قال في الحديثِ الذي يَرويه أبو عِصمة عن مُقاتل بن حَيَّان في الشمس والقمر؛ ليس له أصل». قال الحافظ ابن حجر بعد نقل هذا: «هذا الحديث الذي أشار إليه ابنُ المبارك في الشمس والقمر، وهو حديثٌ طويلٌ، آثارُ الوضع عليه ظاهرةٌ، وأورده أبو جعفر الطبري في أول «تاريخه» في بدء الخلق، وأشارَ إلى عَدَم صحته مع قلةِ كلامه على الحديث في ذلك الكتاب». انتهى.

فهذا بلاغٌ من ابن شبُّويَه لم يُسنِده إلى ابن المبارك، ولا ذكرَ سندَه إلى أبي عصمة فيما ادّعى أنه كان يرويه، والحديث في «تاريخ ابن جرير» ١ : ٦٣ ـ ٧٥، من طريق عُمر بن صُبْح أبي نُعيم البلخي أحدِ المتروكين، عن مقاتِل بن حيَّان بسنده، لا من طريق أبي عصمة عن مقاتل، كما أوهَمَه صنيعُ الحافظ، نعم ساق الحديثَ المذكورَ ابنُ مردُويَه عن علي بن محمد بن إبراهيم البَيِّع، قال: حدَّثنا عبد الله بنُ محمد بن زكريا، حدثنا عليّ بن بشر، حدثنا حفص بن عُمر الهَمْداني الكوفي، حدثنا حفص بن معاوية ونوح بن أبي مريم، عن مقاتِل بن حيَّان بسنده، كما حكاه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» ١ : ٥٦.

وفيه بَيْن ابن مردويه ونوح غيرُ واحد ممن لم أجد لهم ذكراً في كتب الرجال،

ففي ثبوت هذه الرواية عن أبي عصمة وقفةٌ، على أنه لم يذكر سماعَه عن مقاتل، فلو فرضنا صحة السند إليه فلعلّه مما دلَّسَه عن عُمَر بن صُبح[1].

وأما قول الحافظ في «التهذيب» أيضاً نقلاً عن الخليلي: «أجمعوا على ضَعفِه، وكذَّبه ابنُ عُيينة» فهذا أيضاً خبرٌ منقطعٌ، لأن بين الخليلي وابن عُيينة مفاوز تنقطع فيها أعناقُ الإبل.

وبالجملة فلم يَثبُت ما يُستدلّ به على تعمُّد أبي عصمة الكذبَ، والقولُ فيه ما قاله عَبدانُ وغيرُه من أصحاب ابن المبارك؛ من أن أبا عصمة رجلٌ صدوقٌ. وما قاله ابن عدي: «هو مع ضعفه يُكتَب حديثُه».

ومِن هنا يَظهر تساهُل الحافظ ابن حجر حيث قال في «لسان الميزان» ٦: ١٧٣، في ترجمة نوح بن جعونة ـ وزعم أنه وابنُ أبي مريم واحد[2] ـ: «نُوح ابن أبي مريم ... قد أجمعوا على تكذيبه»، وهذا الإجماع الذي حكاه على تكذيب أبي عصمة لا وجودَ له فيما أيدينا من أقوال أهل العلم، فغفر الله تعالى للحافظ هذا التهويلَ وهذا التساهلَ الشديدَ في نقل الإجماع.

ومَن كَذَّب أبا عصمة أو نسب إليه الوضعَ فمستندُه القصةُ التي ساقها الحاكم،

---

(١) قلتُ: إن ثبت هذا فهو أفحشُ أنواعِ التدليس وشرُّها، كما تقدم عن يعقوب بن شيبة، وقد نقله السيوطي في «التدريب» عن العلائي، ونقل عن العراقي أنه قال: «هو قادحٌ فيمن تَعمَّد فِعلَه». وعن الحافظ أنه قال: «لا شك أنه جرحٌ، وإن وُصِفَ به الثوري والأعمش؛ فلاعتذارِ أنهما لا يَفعلانه إلا في حَقِّ مَن يكون ثقةً عندهما، ضعيفاً عند غيرهما».

(٢) قال الشيخ في تعليقه عليه: «واستبعَدَ ذلك العلامةُ اليماني في حاشية كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم رقم (٢٢١٥)، وشيخُنا العلامة أحمد شاكر في شرح «مسند أحمد» ٥: ٣٠١٧، ومالَا إلى أنَّ نوحَ بن جعونة غيرُ نوح بن أبي مريم أبي عصمة».

وقد سبق بيانُ نكارتها وانقطاعها، وما حكاه البخاريّ عن ابن المبارك من غير سندٍ مع مخالَفته لِمَا هو أقوى منه، وما حكاه الخليلي عن ابن عيينة من غير سندٍ أيضاً، ولا شأن للمنقطعات والمعضَلات في باب الجرح، وخاصةً فيمن ظاهِرُه العدالة، لتَعاطِيه العلمَ، وكونِه مرجعَ الناس في القضاء والفُتيا. فكُن منه على ذُكْرٍ، واللهُ يَرعاكَ[١].

---

[١] قال محمد معاوية سعدي عفا الله عنه: هٰهنا أمران:

الأول: نسبةُ حديث فضائل السُّوَر إلى نوح بن أبي مريم الجامع، فالصواب فيه ـ مما يتعيَّن الرجوع إليه ـ ما حقَّقه الشيخ وأثبَتَه، فإن نوحاً الجامع بريء منه في ميزان التحقيق.

والثاني: ما جَنح إليه الشيخ في تعيين مرتبة ابن أبي مريم من حيث الثقة والضعف، وهذا فيه نظر، ولعل الصواب في مرتبته: «ضعيف جداً، أو متروك».

وإليك ما ورد فيه من أقوال الأئمة مما أورده المزي في «تهذيب الكمال»، أو ذكره المحقق في التعليق عليه:

«قال أحمد بن سعد بن أَبي مريم: سألتُ يحيى ين معين، عن نُوح بن أَبي مريم، فقال: «ليس بشيءٍ، ولا يُكتَب حديثُه». وقال الجوزجاني: «يَسقط حديثُه». وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث». وقال أبو حاتم ومسلم بن الحجاج وأبو بشر الدُّولابي والدارقطني: «متروك الحديث». وقال البخاري: نوح بن يزيد بن جعونة ـ ويقال: إنه نوح بن أَبي مريم أبو عصمة المروزي قاضي مرو ـ عن مقاتل بن حيان، منكر الحديث. وقال في موضع آخر: «نُوح ابن أَبي مريم ذاهبُ الحديث جداً». وقال النسائي: أبو عِصمة نُوح بن جعونة ـ وقيل: نوح بن يزيد بن جعونة، وهو نوح بن أَبي مريم قاضي مرو ـ ليس بثقة ولا مأمون، روى عنه المقرىء». وقال في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يُكتَب حديثه». وقال في موضع آخر: «سَقطَ حديثُه».

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويَروي عن الثقات ما ليس من أحاديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال». وقال في موضع آخر: «نوح الجامع جَمَع كُلَّ شيءٍ إلا

والوجه الثاني: قولُ المؤلف إن الحاكم قد أسنَدَ القصةَ إلى عَمَّار، وقد سَبق أنه أسندَ ذلك إلى أبي عمّار، دون عمار، ولعله سقط لفظة (أبي) من كلامه لسرعة الكتابة.

والوجه الثالث: سياقُ كلام المؤلف يدلّ على أن الواحديّ وغيرَه من المفسِّرين الذين سمّاهم، قد أودَعوا في تفاسيرهم حديثَ فضائل السور من طريق نوح، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وهذا كما سبق من أنه لا يوجد في كُتُب التفاسير أيُّ حديثٍ في فضائل السُّوَر من طريق أبي عصمة عن عكرمة عن ابن عباس ....، نعم أورد الثَّعلبي - كما نقله عنه الزيلعي - من طريق أبي عِصمة، عن زيد العَمِّي، عن أبي نضرة، عن ابن عباس، عن أبيّ بن كعب مرفوعاً، أربعةَ أحاديث، وأورد أيضاً من طريق أبي عِصمة، عن علي بن زيد جُدعان، عن زِرّ بن حُبيش، عن أبيّ بن كعب مرفوعاً، خمسةَ أحاديث في فضل بعض السور، وبعضُ تلك الأحاديث التسعة له شاهدٌ يَعضُده، وأما ما عدا ذلك فإن صَحَّت الطُّرُق إلى أبي عِصمة وثبت أنه رَواها، فالنكارة فيها؛ إما مِن سوء حفظ زيد العَمِّي وعلي بن زيد بن جُدعان، أو من تدليس أبي عِصمة، أو من جهة ضعفه في الحديث، وهذه مواضع تلك الأحاديث ....

---

الصدق». وقال الحاكم أبو عبد الله: «لقد كان جامعاً، رُزِقَ مِن كُلِّ شيء حَظّاً إلا الصدق، فإنه حُرِمَه، نعوذ بالله من الخذلان». وقال أبو نُعيم: «كان جامعاً في الخطأ والكذب، لا شيء». وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث». وقال أبو سعيد النقاش: «رَوى الموضوعات». وقال الساجي: «متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل». وقال الخليلي: «أجمَعُوا على ضَعفِه، وكَذَّبه ابن عيينة». والله أعلم.

**والوجه الرابع:** حكى المؤلِّف عن بعضهم ـ تبعاً للسخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٠٥، وابن حجر في «الكاف الشاف» ص ٣ ـ أن واضع الحديث الطويل المروي من طريق أبي بن كعب هو نوحُ الجامع، وهذا باطل قطعاً، فإن المتّهم بحديث أبيّ الطويلِ بَزِيعُ بنُ حسان، ومخلد بن عبد الواحد، وهارون بن كثير؛ إن صحّ السند إليه[1].

والغريب أن الحافظ ابن حجر ذَكَر في «اللسان» في تراجم الرواة المذكورين اتهامَهم بوضع حديث أبيّ المذكور، ومع ذلك ينقُلُ في «الكاف الشاف» عن قائلٍ مجهولٍ أن أبا عصمة هو المتهم بوضع هذا الحديث، ولم يَذكُر الذين ثبَتَ اتهامُهم في هذا الحديث حسب تصريحه وغيره من الحُفاظ!! ولم أقف بعد البحث الطويل على صاحب هذا القول الذي حكاه ابنُ حجر، وتَبِعه مَن تَبِعَه فيما لا يُتَّبَع فيه!! وفيما ذكرتُه لنقدِ ما رَمَوا به أبا عصمة ـ أحدَ الفقهاء والقضاة ـ من الكذب والوضع: كفايةٌ إن شاء الله تعالى، والله الهادي إلى الصواب، وهو الموفِّق والمعين.

**١٠ ـ دفاعه عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى:**

«ومن الدواهي والبلايا في هذا العصر ما تجده في البلاد العربية خاصةً، وفي غيرها بوَجهٍ عام ـ منذ اضمحلال الإسلام والمسلمين في هذه البلاد ديناً ومذهباً، قوةً وشوكةً! ـ، من السُّعار المحموم على أبي حنيفة ومذهبه وأتباعه ـ وعلى المذاهب الفقهية الأخرى وإن كان أقلَّ ـ، والاسترواحِ لطَبعِ كُتبٍ فيها

---

[1] انظر: «لسان الميزان» لابن حجر ٢: ١١، ٦: ٨، ١٨١. و«الموضوعات» لابن الجوزي ١: ٢٣٩ ـ ٢٤١. واللآلىء المصنوعة» للسيوطي ١: ٢٢٦ ـ ٢٢٨. و«تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي ٤: ٣٤٣ـ٣٤٦.

تكفيرُ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ورَميُه بالمخالفة للأحاديث النبوية في كثيرٍ من مسائله؛ لقِلّة حديثه، وسُوء حفظه، وإدخالِه الرأيَ والقياسَ في المسائل الشرعية النقلية! فإنا لله وإنا إليه راجعون؛ مِن تَزاحُم المصائب في البلاد والعباد»[١].

وقد تَصدَّى لرَدِّ هذه المزاعم الزائفة والتحاملِ الخبيث فُحولُ العلماءِ الصالحين من الديار العربية الإسلامية وغيرها أيضاً، وأبطَلُوا هذه الدعاوي الباطلة بالحُجَج الظاهرة، والبَراهين القاطعة تأليفاً وتقريراً، وبَيَّنوا فيها براءةَ الإمامِ الأعظمِ مِن هذه المفترَيات والاتِّهامات في ضَوءِ أقوال العلماء المعاصرين والخالفين للإمام، مع اختلافهم منه في الفروع والمذهب.

ومِن أبرَزِ مَن نَهض بهذه الخدمة الجليلة الواجبة في الزمن المعاصر: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد قام بأحسن دفاع عن إمام الأئمة رحمهم الله تعالى.

وأستَحسن الآن أن أسُوق بعض ما قاله وكَتبه في مجال «الدفاع عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى» في صفحات تأليفاته أو تعليقاته ـ وهي الأكثر ـ، وجزَّيتُه أجزاءً حسب العناوين التالية:

الأول ـ عن الطعن في أبي حنيفة بقلة الحديث.

الثاني ـ عن الطعن في أبي حنيفة بسوء حفظه.

الثالث ـ عن الطعن في أبي حنيفة بمخالفته للنصوص، وإدخاله الرأي والقياس في المسائل الشرعية.

الرابع ـ تبيين تعنُّت بعض المتكلمين في الرجال في حق الإمام وتعصبهم فيه.

---

[١] مقتبس مما قاله الشيخ رحمه الله تعالى في تعليقة له على كتاب «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» ص ٢٥٤.

الخامس ـ حجج باهرة، وبراهين قاطعة على دسّ ترجمة الإمام أبي حنيفة في بعض نُسخ «الميزان» للذهبي.

فها أنا ذا أشرع أولاً في إيراد نصوصه وتنسيقها في «إثبات مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث». والله ولي التوفيق.

**الأول ـ دفاعه عن الطعن في أبي حنيفة بقلة الحديث**

أ: قال في تعليقةٍ له على كتاب «الانتقاء» للإمام ابن عبد البر المالكي ٢٠٤ ـ ٢٠٦، نقلاً عن الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦: ٣٩٦، في ترجمة الإمام أبي حنيفة قولَه: «إن الإمام أبا حنيفة طَلَب الحديثَ وأكثرَ منه في سنة مئةٍ وبعدها». اهـ. قال الشيخ: فهذه شهادة الحافظ الذهبي له بالإكثار من الحديث (في سنة مئةٍ وبعدها)، ثم عاش أبو حنيفة إلى سنة ١٥٠، فهل يكون نَقَص علمُه وحفظُه من الحديث أم زاد؟

ب: ونقل عن الإمام محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي في كتابه «عقود الجمان» ص ٣١٩ قولَه:

«اعلم رحمك الله تعالى: أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى، من كبار حُفَّاظ الحديث ...، وقد ذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه «الممتع» و«طبقات الحفاظ من المحدثين» منهم، ولقد أصاب وأجاد.

ولولا كثرةُ اعتنائه بالحديث ما تَهيَّأ له استنباطُ مسائل الفقه، فإنه أول مَن استنبطه من الأدلة، وعَدَمُ ظهور حديثه في الخارج لا يدلّ على عدم اعتنائه بالحديث، كما زعمَه بعضُ مَن يحسده، وليس كما زعم، وإنما قلَّت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لأمرين:

أحدهما: اشتغاله عن الرواية باستنباط المسائل من الأدلة، كما كان أجلاّء الصحابة كأبي بكر وعُمر وغيرهما يَشتغلون بالعمل عن الرواية ....، وكذا الإمام مالك والإمام الشافعي لم يَرويا إلا القليلَ بالنسبة إلى ما سَمِعاه ...

الأمر الثاني: أنه كان لا يَرى الروايةَ إلا لِما يَحفظ .... إلخ.

ج: وقال في تعليقه على «مبادىء علم الحديث وأصوله» للعلامة شَبِّير أحمد العثماني، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠: «... ومما ينبغي ذكره في هذا المقام ما سيأتي في ص ٥٢١، تحت عنوان (صفة رواية الحديث وأدائه)، فقد نقل المؤلف العثماني رحمه الله تعالى فيه عن الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر ما يلي:

«وقد شَدَّدَ قومٌ في الرواية فأفرَطُوا، وتَساهَل آخرون ففرَّطُوا، فمِن المشدِّدين مَن قال: لا حُجةَ إلا فيما رواه مِن حِفظِه وتَذكُّرِه للمروي تفصيلاً، مِن حين سَمِعه إلى أن يُؤدِّيَه، رُوي ذلك عن أبي حنيفة ومالك وأبي بكر الصيدلاني الشافعي.

قال الحافظ ابن حجر: ومِن ثمّ قَلَّتِ الروايةُ عن بعضِ مَن قال بهذا، مع كونه في نفس الأمر كثيرَ الرواية، وهذا هو ظاهرُ قول عمر بن الخطاب ...» .اهـ.

قال الشيخ: فإذا لُوحظ هذا في رواية أبي حنيفة ومروياته، زادَ الأمرُ وُضوحاً في سبب قلةِ حديثه بالنسبة لِمَن هو أكثرُ منه، ممن ليس على هذا الوصف في شروط أدائه للحديث ...» .

د: ولما نقل ابن عبد البر عن إمام أئمة الحديث عبد الله بن المبارك قولَه: «كان أبو حنيفة قديماً، أدرك الشعبيَّ والنخعيَّ وغيرَهما من الأكابر، وكان بصيراً بالرأي، يُسلَّم له فيه، ولكنه كان يتيماً في الحديث» . علَّق عليه الشيخ أبو غدة بقوله:

« قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في « تأنيب الخطيب » ص ١٥١: « أراد قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث، كما هو شأن المتفرغين للرواية، بخلاف المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام، وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كلُّ حديث لم يكن عندي من مئة وجهٍ فأنا فيه يتيم » .اهـ. وقد أطال شيخنا الكوثري في بيان أن أبا حنيفة « لم يكن قليل الحديث، وأن ما عنده من أحاديث الأحكام المروية في (المسانيد) من غير تكرير المتن ولا سَرْد للطرق: مقدار عظيم، لا يَستقلّه من يعلم ما عند مالك والشافعي من أحاديث الأحكام » . فراجعه هناك ص ١٥ ـ ١٥٤ » . انتهى.

هـ: وقال في تعليقة له على كتاب « الرفع والتكميل » ص ٧٣: « ... مثل هذه الدعوى الباطلة: دعوى ابنِ عدي أن الإمام أبا حنيفة لم يَرو إلا ثلاث مئة حديث، ودعوى ابن خلدون في « مقدمته » إذ قال فيها عن أبي حنيفة: « يقال: إنه إنما بلغت روايته سبعة عشر حديثاً أو نحوها إلى خمسين » ...، في حين أن مسانيد أبي حنيفة تزيد على سبعة عشر مسنداً ... إلخ.

و: وقال الشيخ في تقدمته لكتاب « مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث » للشيخ عبد الرشيد النعماني ص ٦: « وتمييز هذا الكتاب الذي بين يدي القارىء بأنه مقصور على بيان مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث خاصةً.

فرأيتُ طبعَ هذا الكتابِ في البلاد العربية بعد طبعِه مراتٍ في الهند وباكستان، لأنه قد تَفشَّى داءُ الغَمطِ لِمَقام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مِن جهة الحديث، في بعض البلدان منها، فتَلْفتَتِ الأنظارُ إلى مثل هذا التأليف، ليَرُدَّ التهويشَ عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ويُعرِّفَ بما عليه أساطينُ العلمِ بالحديث ورجاله، مِن توقيرٍ وتعظيمٍ وتوثيقٍ وتبجيلٍ للإمام أبي حنيفة وعلمِه

وفقهه ودِينه ووَرعه ورفيع إمامته، فيكون هذا المؤلَّف مَنارةً للمستهدين، ومذكِّراً للمتعصبين المُجافِين، واللهُ الهادي إلى سواء السبيل » .اهـ.

**الثاني ـ دفاعه عن الطعن في أبي حنيفة بسوء حفظه**

أ: لمَّا نقل العلامة التهانوي في « قواعد في علوم الحديث » ص ٣١٧ وما بعدها، عن الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى أنه قال في « التهذيب » ١٠: ٤٥٠: « قال محمد بن سعد العوفي: سمعت ابن معين يقول: « كان أبو حنيفة ثقةً، لا يُحدِّث إلا بما يَحفظه، ولا يُحدِّث بما لا يَحفظ » .اهـ. وقال صالح بن محمد عن ابن معين: « كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث » . ونقل عن ابن عبد البر من « جامع بيان العلم » ٢: ١٤٩: « كان شعبة حسنَ الرأي فيه » .اهـ. ومن « الخيرات الحِسَان » للشيخ ابن حجر المكي: قال شعبة: « كان واللهِ حسنَ الفهم جيِّدَ الحفظ » .اهـ.

علّق عليه الشيخ أبو غدة، في ص ٣٢٥، بقوله: « هذا نصٌّ صريحٌ في قوةِ حفظ أبي حنيفة، يَبهتُ كلَّ مَن بَهَتَه بضَعف الحفظ، وهو صادر مِن شعبة ابن الحجاج الذي عاصَرَه وخالَطه ـ وهو مَن عَرفتَه إمامةً ودِيناً وتشدداً في الرجال ـ مصحوباً بالقَسم بالله؛ على جَودةِ حفظ أبي حنيفة. وقد نَقله الشيخ ابن حجر المكي، وهو شافعي المذهب، في كتابه « الخيرات الحسان » ص ٣٤.

فيَسقُط به كلُّ ما ادَّعاه المتعصبون والحاقدون من ضَعف حفظ الإمام أبي حنيفة، وقد أصبح ذكاؤه وحفظه مَضرِبَ مَثلٍ في مشارق الأرض ومغاربها، قال الحافظ الذهبي في « العبر » ١: ٢١٤: « وكان أبو حنيفة من أذكياء بني آدم » . فأنى يؤفكون؟! » .

ب: وقال تعليقاً على « قواعد في علوم الحديث » أيضاً، ص ٣١٧ـ٣١٩: « ... نَبْز بعض الشانئين ـ في هذا الزمن المتأخر ـ لإمام الأئمة، ومقدّم الأمة، أبي

حنيفة رضي الله عنه، المجمع على جلالته وإمامته في الاجتهاد والعلم، بقوله: « ضَعَّفُوا حديثَه من جهة حفظه[1] » . مُنافٍ للأمانة العلمية.

لأنه إن كان اعتمد في ذلك على قول البخاري ومَن تابعه، فهو قول مدخول لا يصح الاعتماد عليه، كما أشرتُ إليه، وسيأتي سببُ انحراف البخاري عنه ص ٣٨٠. وعلى فرض سلامته من النقد والبواعث والملابسات الخاصة، فكان حقّ الأمانة العلمية على الشانىء أن يذكر إلى جانبه أقوالَ معدِّليه وموثِّقيه، وهُم أكثرُ وأشهر وأقوى معرفةً بالرجال ...

فذِكرُ ذاك الشانىء الجرحَ دون التوثيق مُنافٍ للأمانة العلمية، إذ مِن المقرَّر في علم الرجال أنَّ ذِكرَ الجرح دون التعديل ظلمٌ وخيانةٌ. ولا أظُنُّ به أنه يجهل هذا، وإنما غَلبَه التعصّبُ الذميمُ على الإمام أبي حنيفة » .اهـ.

ج: وقال فيما علّقه على « مبادىء علم الحديث » ص ٢٣٧: « وقفتُ منذ أكثر من عشرين سنةً على رسالة هامّة كبيرة، مطبوعة على الآلة الكاتبة في ٣١١ صفحةً دون الفهارس، للأستاذ (شاكر ذيب فياض) من الأُرْدُنّ، بعنوان (أبو حنيفة بين الجرح والتعديل).

وهذه الرسالة نال بها صاحبُها درجةَ (الماجستير)، في سنة ١٣٩٦، بإشراف الأستاذ الشيخ محمد الصادق عرجون رحمه الله تعالى.

قال في مقدمتها بعد كلام: « ... ومع تَوفُّر هذه الصفات ـ أي صفات الاجتهاد في الإمام أبي حنيفة ـ بشَكلٍ واضحٍ فيه رحمه الله تعالى، إلا أنَّ صفةً مهمةً جداً، كانت مثارَ جدل، ومصدرَ خلاف بين كثير من علماء الأمة، المتقدمين منهم والمتأخرين والمعاصرين.

---

[1] في « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » ٥: ٧٦.

هذه الصفة تَتعلَّق بحفظ أبي حنيفة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ اتَّهمه رجال من أئمة الجرح والتعديل، بأنه ضعيف الحفظ سيِّئُه، وقلَّدهم في ذلك أقوام، وبالمقابل أثنى عليه أئمة من أهل هذا الشأن ووثقوه، فقلَّدهم أتباع الإمام ومُقلِّدوه، ونافَحُوا عن إمامهم ودافَعُوا عنه. ـ وذكر أقوالَ المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في تضعيفه وتوثيقه في مباحث الرسالة بعد ـ.

فرأيتُ أن أبحثَ هذا الموضوع بحثاً علمياً، بعيداً عن مسلكِ هؤلاء وهؤلاء، وبعيداً عن التعصب له أو عليه، سالكاً بذلك مسلكَ أهل الحديث، إذ الموضوع موضوعُهم، وللمحدثين طُرُقٌ عِدَّة في الحكم على الرجال جرحاً وتعديلاً.

منها ـ ولعلها أهمُّها ـ أن تُدرَس مرويات الرجل، وتُقارَن بمرويات غيره، فإن غَلَب عليه جانبُ الحفظ والضبط فثقةٌ، وإن غلبَ عليه سوءُ الحفظ فضعيف. قال الحافظ ابن حجر في «شرح نخبة الفكر» ص ٢٥: «ثم سوءُ الحفظ ـ وهو السبب العاشر من أسباب الطعن ـ والمراد به: مَن لم يَرجُح جانبُ إصابتِه على جانب خطئه».

والمنهج الذي سلكتُه يَتلخَّص في أن أجمَعَ مروياتِ أبي حنيفة من الكُتب المعتمدة، ثم أبدأ بدراستها ومقارنتها بمرويات غيره ... وكان عددُ الأحاديث المتصلة التي عَثرتُ عليها أثناء بحثي عن مرويات أبي حنيفة: اثنين وسبعين حديثاً، منها خمسة وستون حديثاً تُوبع عليها، وستةُ أحاديث خُولف فيها، وحديثٌ واحدٌ فقط انفردَ به، ولم أجد ما يؤيده أو يخالفه ...».

وقال في خاتمة الرسالة: «... ورواية هذا العدد من الأحاديث يَرُدُّ رداً عملياً على ما جاء في «مقدمة ابن خَلدون» من أبا حنيفة «يقال: قد بلغت روايتُه إلى سبعة عشر حديثاً».

وإذا اعتبرنا كلمةَ قالها ابنُ حجر في مَعرِض حديثه عن سُوء الحفظ، فإننا نجد الصفة التي وُصِف بها أبو حنيفة، وهي سوءُ الحفظ: تَنتفِي عن هذا الإمام الجليل رحمه الله تعالى ....، فقد رَجَحَ جانبُ إصابة الإمام أبي حنيفة على جانب خطئه، كما تَقدَّم بيانُ ذلك بالأدلّة الواضحة البيِّنة في هذا البحث، والحمد لله رب العالمين». انتهى ملخصاً.

قال عبد الفتاح: فانهارتْ دعوى سُوءِ حفظِ الإمام أبي حنيفة بحُكم قواعدِ مُدَّعِيها، وهذا بصَرفِ النظر عن توثيق مَن وَثق الإمام أبا حنيفة مِن الأئمة الكبار الأكابر، المخضوعِ لهم بالإمامة على سواهم، مثل شعبة بن الحجاج، وابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي داود صاحب «السنن»، وغيرهم».

د: وعقد الإمام ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء» باباً (ص ١٩٣ ـ ٢٣٠)، ذكر فيه: «ما انتهى إليه من ثناء العلماء على أبي حنيفة وتفضيلهم له»، وأورد فيه توثيقه والثناء عليه عن ٦٨ عالماً، فعلَّق عليه الشيخ في ص ٢٣٠، بقوله:

«قال عبد الفتاح: فيكون عددُ المثنين على أبي حنيفة ٦٨ عالماً، وإذا أضفتَ إليهم الإمامين الجليلين: محمد بن الحسن الشيباني، والحسن بن زياد اللؤلؤي، فيكون عددُ المثنين على أبي حنيفة ٧٠ عالماً جليلاً، كلُّهم أو جلُّهم أئمةٌ كبارٌ مشهورون.

ويكفي ثناءُ خمسة منهم أو عشرة، لإثباتِ فضل أبي حنيفة وعلمه، ودينِه وورعه وتزكيتِه، وإمامته في الدين، وهو بَشرٌ يُخطِىء ويُصيب، وليس بالمعصوم من الخطأ في الاجتهاد كسائر المجتهدين، وحسبُك منهم ثناءُ أبي جعفر الباقر، وحماد بن أبي سليمان، ومِسعَر بن كِدَام، وأيوب السَّختياني، والأعمش، وشعبة،

وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، فهؤلاء العشرةُ الجبال في الثقة والدين والعلم، لو شَهدوا على أمرٍ لَقُبلتْ شهادتُهم، ورُدَّت شهادةُ مخالفيهم دون تردّد، والثناءُ شهادة.

وإن شِئتَ أن تزيد إلى شهادتهم شهادةَ عشرةٍ آخرين هُم جبال أيضاً في الثقة والدين والعلم، فخُذ شهادةَ ابن شُبْرُمة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله ابن المبارك ...، وأسماءُ هؤلاء العلماء الأكابر الهُداة المهديين الصالحين لو تَوجَّهت على ضعيفٍ لصار حجةً، فكيف إذا كان المثنون عليه حَبْراً صالحاً، أئمةً من كبار علماء السلف ...

وأكثرُ ما حدَّد به العلماء التواترَ عدداً: سبعون، فقد بلغ الثناءُ على الإمام أبي حنيفة حدَّ التواتر، ولكن ممن؟ مِن خيار سلفِ هذه الأمة وعلمائها المشهودِ لهم بالدين والورع ... وهؤلاء الأئمةُ الثقات العُدول أثنَوا بما شاهَدوا، ووَصفُوا ما علموا، وليس العِيان كالخبر.

... هؤلاء كلهم قد أطبَقُوا على الثناء على أبي حنيفة، في دينه وصلاحِه وتعبُّده، ووَرعه، وعلمه وفقهه، وثقته وإمامته، وعقله ونَباهته، وهَدْيه وسَمْته، وكرمه، وامتناعه عن تَولِّي القضاء وَرعاً وخوفاً على دينه وآخرته، وأنه اختار الحبس، وما نالَه من العذاب على تولي القضاء. وتلك شهاداتُهم فيه، وهُم بُرَءَاءُ من التعصب له والتعصبِ على شانئه ... إلخ»[1].

---

[1] قلتُ: وقد تقرَّر في الأصول أن الرُّواة على أربعة أقسام:

الأول: ثابت الضعف، فيُقبَل فيه الجرح مطلقاً، سواء كان صدر من أهله أو غيره، وسواء كان مفسراً أو غير مفسر.

والثاني: مجهول الحال، فيُقبَل فيه الجرح من أهله فقط، من غير مطالبة التفسير. =

= والثالث: مَن تعارض فيه الجرح والتعديل، فيُقبَل فيه الجرحُ من أهله بشرط التفسير.

والرابع: مَن ثبتتْ عدالتُه وإمامتُه وكثُر مزكُّوه ونَدَر جارحوه، فلا يُقبَل فيه جرحٌ إلا ممن له بصيرة ومعرفة بهذا الشأن، ويُشترَط فيه أن يُفسِّره ويأتي عليه بالبينة.

فإن كانت هناك قرينة تدلّ على انحرافه عنه؛ من اختلاف في العقيدة، أو منافَسةٍ دنيويةٍ، ونحوهما، فلا يُقبَل فيه الجرح، من أيِّ جارحٍ كان، وإن أتى بألف بينة وبرهان.

فإذا ننظر إلى هؤلاء المتكلمين في أبي حنيفة الإمام المعدَّل التابعيّ الفقيه المحبوب المحسود، لا نجد أحداً منهم بريئاً من انحراف عَقَدِيّ، أو خلاف مذهبي، أو منافسة دنيوية ....، فكيف تُقبل جروحهم فيه؟! كلاّ ... ثم كلاّ. والإنصاف يَقِلّ الاختلاف.

انظر: (مباحث تعارض الجرح والتعديل، واشتراط التفسير فيهما) في «المقدمة» لابن الصلاح، و«النخبة» للحافظ، وفروعهما، وأيضاً «قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي.

وقد قال الحافظ ابن حجر ـ كما في «الجواهر والدرر» ٢: ٩٤٧ ـ: «... وصارت روايته قليلةً بالنسبة لذلك، وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية، وفي الجملة، ترك الخوض في مثل هذا أولى، فإن الإمام ـ أبا حنيفة ـ وأمثاله ممن قفزوا القنطرة، فما صار يؤثر في أحد منهم قول أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها من كونهم متبوعين مقتدىً بهم، فليُعتمد هذا، والله ولي التوفيق».

هذا، وقد علّق محقق «سير أعلام النبلاء» ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ ٦: ٣٩٠ ـ ٣٩٢، على ترجمة الإمام أبي حنيفة فيه، بتعليقة نفيسة، دافع فيها عن الإمام أبي حنيفة أحسن دفاع، وقد قال فيها:

«وأما ما يُؤثَر عن النسائي وابن عدي مِن تضعيفهم لأبي حنيفة من جهة حفظه، فهو مردود لا يُعتدّ به، في جَنب توثيق أئمة الجرح والتعديل من أمثال: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وشعبة، وإسرائيل بن يونس، ويحيى بن آدم، وابن داود الخُرَيبي، والحسن بن صالح، وغيرهم، فهؤلاء كلهم معاصرون لأبي حنيفة أو قريبُو العهد به، وهُم أعلم الناس به، وأعلمُ من النسائي وابن عدي وأمثالِهما من المتأخرين عن أبي حنيفة بكثير، كالدارقطني الذي وُلِد بعد مئتي سنةٍ من وفاة أبي حنيفة، فقولُ هؤلاء الأئمة الأقرب والأعلم، أحرى بالقبول، وقول المتأخر زماناً أجدرُ بالرمي في حضيض الخمول».

وقال الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ـ تلميذ الشيخ أبي غدة ـ في تعليقه على «تقريب

هـ: ونَقل في تعليقة له على «قواعد في علوم الحديث» ص ٣٢١، عن الحافظ ابن عبد البر أيضاً أنه روى في كتابه «الانتقاء» ص ٦٧، بسنده إلى الإمام أبي داود أنه كان يقول: «رحم اللهُ مالكاً كان إماماً، رحم اللهُ الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً»، ثم حقّق بالدلائل والشواهد أن كلمة (الإمام) من أعلى ألفاظ التوثيق والتعديل[1]، ثم قال:

«فانظُره، ثم قُل للمتعصبة على أبي حنيفة من أهل عصرنا: قاتَل اللهُ الهوى والتعصب، فإنه يُعمِي ويُصِمّ أصحابَه!».

**الثالث ـ دفاعه عن الطعن في أبي حنيفة بمخالفته للنصوص، وإدخاله الرأي والقياس في المسائل الشرعية**

نقل الشيخ أبو غدة في تعليقة له على «الرفع والتكميل» ص ٧٤، عن العلامة ابن تيمية رحمه الله تعالى، أنه قال في «مجموع الفتاوى» ٢٠: ٣٠٤:

---

التهذيب»، في ترجمة النعمان بن ثابت أبي حنيفة الإمام:

«... ومما يُنبَّه أن المصنف ـ ابن حجر، ومن قبله المزي والذهبي ـ وهُم أئمة هذا الفن في العصور المتأخرة، لم يُشِر أحد منهم ولو إشارةً خفيفةً إلى مغمز في الإمام: في عدالته أو ضبطه أو إمامته، لا في هذه الكتب الثلاثة التي نقلت عنها ولا في غيرها من كتبهم، بل ختم المصنف ترجمته في «التهذيب» بقوله: «ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرضي الله تعالى عنه وأسكنه الفردوس، آمين». وختمها الذهبي في «السير»: «وسيرته تحتمل أن تفرد في مجلدين، رضي الله عنه ورحمه». كما ختمها في «تذهيب تهذيب الكمال: «قلتُ: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج ـ يريد المزي ـ حيث لم يورد شيئاً يلزم منه التضعيف».

قال ـ محمد عوامة ـ: وقد أغاظ ما كتبتُه في الدفاع عن الإمام بعضَ مَن في قلبه مرض! وما علموا أن كتابةَ المجلدات في مناقبه ومحاسنه وفضائله لا تَفِي بمعشار حقه على الأمة الإسلامية. رضي الله عنه وعن سائر أئمة الإسلام وعلمائه». انتهى.

[1] كما تقدم مفصلاً ص ٤٧٧، فراجعه.

« ومَن ظنَّ بأبي حنيفة أو غيرِه مِن أئمة المسلمين أنهم يَتعمَّدُون مخالفةَ الحديث الصحيح لقياسٍ أو غيره فقد أخطأ عليهم، وتَكلَّم إما بظنّ وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يَعمَلُ بحديث التوضِّي بالنبيذ في السفر، مع مخالفته للقياس، وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس، لاعتقاده صحتَهما، وإن كان أئمةُ الحديث لم يُصحِّحُوهما ».

ونقل عن العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى، أنه قال في « إعلام الموقعين » ١ : ٧٧: « وأصحابُ أبي حنيفة رحمه الله مجمعون على أنَّ مذهبَ أبي حنيفة: أنَّ ضعيفَ الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بَنى مذهبه، كما قَدَّمَ حديثَ القهقهةِ؛ مع ضعفه على القياس والرأي ...، فتقديمُ الحديثِ الضعيفِ وآثار الصحابة على القياس والرأيِ قولُه وقولُ الإمام أحمد ». قال الشيخ: وكأن ابن القيم أخذ هذا من كلام الحافظ القرشي في « الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية » ٢: ٤٢٧، فقد صَرَّح فيها بذلك مع الأمثلة ».

ومثلَ ذلك نَقلَ عن ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى أيضاً في كتابه: « ملخَّص إبطال الرأي والقياس والاستحسان ... » ص ٦٨، وكتابِه: « الإحكام في أصول الأحكام » ٧: ٥٤، وعن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أيضاً في « فتح الباري » ٤: ٣٠٥ في (باب النهي للبائع أن لا يُحفِّلَ ...) من كتاب البيوع. وانظر أيضاً تعليق الشيخ على كتاب « الأجوبة الفاضلة » للإمام اللكنوي، ص ٤٧ ـ ٤٩.

وقد نَقل في تعليقه على « الرفع والتكميل » ص ٨٣، عن فخر الإسلام البزدوي الحنفي رحمه الله تعالى أنه قال في مقدمة كتابه: « أصول الفقه »:

« وأصحابُنا هُم السابقون في هذا الباب ـ أي الفقه ـ، وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة وملازمة القدوة، وهم أصحاب الحديث والمعاني.

أما المعاني فقد سَلَّم لهم العلماء، حتى سمَّوهم (أصحابَ الرأي)، والرأي اسم للفقه.

وهُم أولى بالحديث أيضاً، ألا تَرى أنَّهم جوَّزوا نَسخ الكتاب بالسنة، لقوة منزلة السنة عندهم، وعملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنة والحديث، ورأوا العملَ بها مع الإرسال أولى من الرأي، ومَن ردَّ المراسيل فقد ردَّ كثيراً من السنة، وعَمِل بالفرع بتعطيل الأصل، وقدَّموا روايةَ المجهول ـ من أهل القرون الثلاثة الأُوَل ـ على القياس، وقدَّموا قولَ الصحابي على القياس. وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب أدب القاضي: لا يَستقِيم الحديثُ إلا بالرأي، ولا يَستقيم الرأي إلا بالحديث». انتهى.

ولما جاء في «الرفع والتكميل» قولُ مؤلفه: «... وتارةً يقولون ـ تعصباً وتعنُّتاً ـ: إنه كان من أصحاب القياس والرأي، وكان لا يَعمل بالحديث، حتى وَضَع أبو بكر بن أبي شيبة في كتابه باباً للردّ عليه، تَرجَمه: (باب الردِّ على أبي حنيفة)».

علَّق عليه الشيخ أبو غدة في ص ٧٣ بقوله: «سَعَى بعضُ الحانقين على مذهب الإمام أبي حنيفة بنشر هذا الباب خاصةً من «مصنف ابن أبي شيبة»، وطُبع في الهند بقصد التهويش على علماء المذهب الحنفي هناك، إذ المذهب الحنفي مذهب جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة.

فنَهض شيخنا العلامة المحقق الحجة الإمام الشيخ محمد زاهد الكوثري، وكيل شيخ الإسلام في الدولة العثمانية رحمه الله تعالى، وألَّف شرحاً حافلاً لتلك المسائل التي أوردها ابن أبي شيبة، وهي (١٢٥) مسألةً من أمهات المسائل الاجتهادية، ادّعى ابن أبي شيبة مخالَفةَ أبي حنيفة فيها لأحاديث صحيحة، فأورد شيخنا أدلة الإمام أبي حنيفة فيه، وبَيَّن مَن وافق أبا حنيفة عليها من الأئمة

الأعلام، واستوفى الكلام على كل مسألة منها في كتابٍ بلغ قُرابة ثلاث مئة صفحة، سمّاه « النُّكَت الطريفة في التحدُّث عن رُدود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ».

ونَقل أيضاً في مقدمة كتاب « كشف الالتباس عمّا أورده البخاري على "بعض الناس" » للعلامة الشيخ عبد الغني الغُنيمي رحمه الله تعالى، ص ١٧، عن الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود الشافعي في كتابه « الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري » ـ الذي تعرَّض فيه مؤلفه لموضوعات الخلاف بين أهل الحديث وأهل الرأي؛ دراسةً وموازنةً وتصنيفاً ـ ص ٤٥٣ ـ ٦٤٠، وقد أفاد فيه وأجاد، نقل عنه الشيخ قولَه:

« ويُلاحَظ أن الموضوعات التي عُنِي فيها البخاريُّ بالردّ على أهل الرأي، أقلُّ كثيراً من المسائل التي انتقدها ابنُ أبي شيبة على أبي حنيفة، لأن كثيراً من هذه المسائل التي انتقدها شيخُه، كان أبو حنيفة فيها مستنداً إلى حُجَج قويةٍ، ووافقه على رأيه بعضُ الأئمة ومنهم البخاريُّ، فكان من الضروريِّ أن يُمحِّص البخاريُّ هذه المسائل، ثم يُركِّز نقدَه على ما هو جديرٌ بالنقد منها.

كما يُلاحَظ أيضاً أن البخاريَّ قد افترق عن شيخه، في أنه قد اعتَنَى ببيان وِجهة نظر أهل الرأي، ولم يَضِنَّ عليهم بذكر حُجّتهم أو موضع شُبهتهم إلخ ... » . وانظر تمام كلامه، فإنّ فيه من نوادر العلم.

وراجع أيضاً ما نقلناه عن الشيخ في بيان (أسباب جَرح بها بعض المحدثين، وليست هي بجرح حقيقةً).

**الرابع ـ تبيين تعنُّت بعض المتكلمين في الرجال في حق الإمام وتعصّبهم فيه**

إن الذين وَقفتُ عليهم في كلام أبي غدة ممن تكلموا ـ من قدماء المحدثين، أو نُسب إليهم ما يَقدح ـ في أبي حنيفة تعصُّباً وتعنُّتاً هُم أحد عشر عالماً:

سفيان الثوري، والحميدي، ونُعيم بن حماد، والبخاري، ومسلم، وابن الجارود، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، والخطيب.

وأُورِدُ هنا أقوالهم فيه، ثم دفاع الشيخ عنه بإيجاز واختصار:

١ ـ **سفيان الثوري**[١]، قال الشيخ في تعليقه على «فقه أهل العراق وحديثهم» ـ طبعة الشيخ محمد عوامة ـ ص ١٠٦ ـ ١٠٧، وعلى «الرفع والتكميل» ص ٣٩٣ ـ ٣٩٥ ما ملخصه:

«قال البخاري في كتاب «التاريخ [الأوسط][٢]» ص ١٧٤: «حدثنا نُعيم ابن حماد قال: حدثنا الفزاري[٣] قال: كنتُ عند سفيان ـ الثوري ـ، فنُعِي النعمان ـ

---

[١] هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دَلَّس، مات ١٦١ وله ٦٤ سنةً. (التقريب والتهذيب).

[٢] قلتُ: كان هذا الكتاب طُبع أولاً باسم «التاريخ الصغير»، فتداوله العلماء بهذا الاسم، ومنهم الشيخ أبو غدة، ثم نبّه عدد من المحققين إلى أن هذا المطبوع هو «الأوسط»، فطبع بعد ذلك باسم «التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير» لا يزال مفقوداً. والله أعلم. هذا، وقد تنبّه لهذا الأمر الشيخُ أيضاً في آخر عمره، فقد صوّبه في بعض تعليقاته ـ منها على كتاب «الإمام ابن ماجه وكتاب السنن» ص ٩٤ ـ إلى «الأوسط».

[٣] هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الكوفي ثم الشامي، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة ٨٥، وقيل بعدها. (التقريب، والتهذيب).

وقد قال الشيخ في تعليقه على «الانتقاء» ص ٢٨١: «... كان يُعادي أبا حنيفة، بسبب أنه كان أفتى أخاه بالخروج مع إبراهيم بن عبد الله الطالبي بالبصرة على المنصور سنة ١٤٥، فقُتِل في الحرب. كما يُعلم من «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ص ٢٨٤». والله تعالى أعلم.

أي أبو حنيفة -، فقال: الحمدُ للهِ، كان يَنقُض الإسلامَ عُروَةً عُروَةً! ما وُلِدَ في الإسلام أشأمُ منه». انتهى.

قال شيخنا المؤلف الكوثري رحمه الله تعالى في «تأنيب الخطيب» ص ٤٨، و٧٢، و١١١ تعقيباً على (قالة الشؤم) هذه: «لو كان هذا الخبر ثبت عن سفيان الثوري لسَقَطَ بتلك الكلمة وحدها في هُوّة الهوى والمجازَفة، ويَكفي في ردّ هذا الخبر وجودُ (نُعيم بن حماد) في سنده، وأقل ما يُقال فيه: إنه صاحب مناكير، متّهم بوضع مثالب في أبي حنيفة.

وقد ورد: «لا شُؤم في الإسلام»[1]. وعلى فرض أن الشؤم يوجد في غير الثلاث الواردة في السنة، وأن أبا حنيفة شؤم! فمِن أين له معرفة أنه في أعلى درجات المشؤومين؟ فلا يُتصور أن يَصدر من سفيان الثوري مثلُ هذه الكلمة المردية لقائلها قبل كلِّ أحد، ومعرفة أشأم المشؤومين في هذه الأمة لا تكون إلا بوحي، وقد انقطع الوحي إلا وحي الشيطان! فلا حول ولا قوة إلا بالله!». انتهى.

وأورَدَ شيخنا العلامة ظفر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى في كتابه «إنجاء الوطن» ١: ٢٢ (قالةَ الشؤم) هذه، ثم تعقَّبها بقوله: «قلتُ: كَبُرت كلمةً تخرج من أفواههم! إن يقولون إلا كذباً. فوالله لم يُولَد في الإسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابِه أيمنُ وأسعدُ من النعمان أبي حنيفة. ودليلُ ذلك ما هو مُشاهَدٌ من اندراس مذاهب الطاعنين عليه، وانتشار مذهب أبي حنيفة، وازديادِهِ اشتهاراً ليلاً ونهاراً، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا حنيفة.

وهذه الرواية لا أتَّهم بها البخاري، فإنه حدَّث كما سمع، ولكن أتَّهم بها

---

[1] قلتُ: أخرجه الترمذي (٢٨٢٤)، وابن ماجه (١٩٩٣) كلاهما بدون زيادة «في الإسلام»، ولم أقف عليها عند غيرهما أيضاً، والحديث رجاله ثقات، كما قال البوصيري.

شيخه (نُعيم بن حماد)، فإنه وإن كان حافظاً للأحاديث، ووثقه بعضهم، لكن قال الحافظ أبو بشر الدُّولابي: «نُعيم يروي عن ابن المبارك، قال النسائي: ضعيف. وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات في ثلب أبي حنيفة، كلها كذب». وكذا قال أبو الفتح الأزدي: «قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة، كلها كذب». كذا في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٤٦٢ ـ ٤٦٣[1]، وفي «الميزان» ٤: ٢٦٨: «قال العباس بن مصعب في «تاريخه»: نعيم بن حماد وَضع كُتباً في الردّ على الحنفية» .اهـ.

وإني والله أُجلُّ نُعيم بن حماد عن نسبته إلى الوضع في الحديث النبوي[2]، ولكن لا شك في كونه شديداً على الحنفية، متعصباً على إمامهم، فلا يُقبل قولُه ولا روايتُه في حقه أبداً.

---

[1] قلتُ: قد دافع الحافظ ابن حجر عن نعيم هذا، فقال في «التهذيب»: «قال ابن عدي: وابن حماد ـ أي الدولابي ـ متّهم فيما يقوله عن نُعيم، لصلابته في أهل الرأي ...، قال الحافظ: وحاشا الدولابي أن يُتَّهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نَقل ذلك عنه، فإنه مجهول متّهم، وكذلك مَن نَقل عنه الأزدي بقوله: «قالوا»، فلا حجة في شيء من ذلك، لعدم معرفة قائله».

ولكنه تعقبه على ذلك الشيخ عبد الرشيد النعماني في تعليقه على تصنيفه: «الإمام ابن ماجهْ وكتابه السنن» ص ٩٨، ومما قاله هناك:

«ولا شك أن جرح نُعيمٍ لا يندمل باعتذار ابن حجر، ولعل الأكاذيب التي ساقها نعيم على أبي حنيفة الإمام لم تقرع صِماخ ابن حجر، حيث يعتذر له هذا الاعتذار ... إلخ». والله تعالى أعلم.

[2] قلت: أورد الخطيب في ترجمته في «تاريخه» ١٣: (٧٢٨٥) حديثَ: «تَفتَرِقُ أمتي على بضع وسبعين فرقةً، أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يَقِيسونَ الأمورَ برأيهم، فيُحِلُّون الحرامَ، ويُحرِّمون الحلالَ». ثم قال: وبهذا الحديث سَقطَ نُعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أنَّ يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم».

ولو سلّمنا صحةَ ما رواه، فسفيان كان معاصراً لأبي حنيفة ومن أقرانه، وقد وَرد عنه الثناء على الإمام أيضاً، كما مرّ من قوله: «كنا عند أبي حنيفة كالعصافير بين يَدي الباز، وإنه سيد العلماء». ولمَّا عزَّاه الإمام بموت أخيه قام له وأكرَمه وأجلَّه وأجلَسه في مكانه، وقال لِمن أنكر عليه ذلك: هذا رجل من العلم بمكان، إن لم أقم لِعلمه قمتُ لسِنِّه، وإن لم أقم لسنّه قمت لورعه، وإن لم أقم لورعه قمت لفقهه».

وقد تقدم نقلاً عن السبكي: أنه لا يُلتَفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة ... لكونه ناشئاً من المعاصرة والمنافرة ونحوها». انتهى كلام التهانوي.

هذا، وقد تَعرَّض الشيخُ لهذا الخبر في تعليقه على «قاعدة في الجرح والتعديل» ص ٦٠ ـ ٦٢، على وجه آخر، فقد تكلّم فيه على الخبر من حيث ثبوته، وأبان عن اضطرابه سنداً، واختلافِه متناً، ثم قال في آخر البحث: «وهذه المفارقات قد تدلّ على شيء آخر، وهو أن بعض أيدي الحانقين على أبي حنيفة امتدّت إلى كتاب البخاري، فتلاعبت فيه، ودَسَّت عليه ما ليس منه؟! ولا يتسع المقام هنا للإضافة في تحقيق هذا الأمر الآن، والخبر مكشوف السقوط والبطلان، كما تراه».

وتَعرَّض له في تعليقه على كتاب «الانتقاء» ص ٢٨٢ ـ ٢٨٦ أيضاً، ومما قال هناك قولُه: «وأزِيدُ هنا نقدَ (قالةِ الشؤم) من حيث المضمون، فأقول: ويكفي أيضاً لسقوط هذه الكلمة ونَبذِها إلى الأرض مخالَفتُها للواقع والعقل، إذ لا يُمكن أن يُعتبر أبو حنيفة أشأَمَ من المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذَّاب وأمثالِه، ولا من الحَجَّاج بن يوسف الثقفي المبير وأمثاله، ولا من الجهم بن صفوان وأمثاله، ممن وُلِدُوا في الإسلام، وتأذَّى بهم الإسلامُ والمسلمون.

حاشا أبا حنيفة من هذا، وحاشا سفيان الثوريَّ - رضي الله عنهما - مِن أن يعتقد ذلك في إمامٍ مثل أبي حنيفة، الذي شهد بفضله سفيان الثوري نفسُه، وغيرُه من الأئمة العلماء، والصالحين النبهاء، وثبتَتْ إمامتُه وفضلُه وتقواه، وأثنى عليه أئمةُ الإسلام، وأركانُ المحدثين من السلف المتقدمين، أمثال: عبد الله بن المبارك، وشعبة بن الحجاج، ومالك، ويحيى القطان، والشافعي، ويحيى بن معين، وعليّ بن المديني، وأبي داود، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين».

٢ -: **الحميدي**[1]، علَّق الشيخ في «الرفع والتكميل» ص ٣٩٣-٣٩٦ على قول البخاري - الذي أورَده عنه المؤلف اللكنوي -: «أرجو أن ألقى اللهَ ولا يُحاسِبني أني اغتبتُ أحداً»، علَّق عليه الشيخ بقوله:

«قلتُ: ولقد استَروحَ رحمه الله تعالى - بدافعٍ من الدوافع التي لا يَسلم منها البشر! - إلى أن يَذكر في كتابه «التاريخ الأوسط»، هذين الخبرين المنكرين في الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله تعالى، ثم ساق الخبرين ...

والأول منهما: «سمعتُ الحميديَّ يقول: قال أبو حنيفة: قدمتُ مكةَ، فأخذتُ من الحجَّام ثلاثَ سُنَن لـمَّا قعدتُّ بين يديه، قال لي: استقبل الكعبة، فبدأ بشق رأسي الأيمن، وبلغ إلى العظمين.

قال الحميدي: فرجلٌ ليس عنده سُنَنٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه في المناسك وغيرها، كيف يُقلَّد في أحكام الله تعالى في المواريث والفرائض والزكاة والصلاة وأمور الإسلام؟!».

---

[1] هو: عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، ثقة حافظ فقيه، أجلّ أصحاب ابن عيينة، ومِن أكبر تلامذة الشافعي، وأقدمِ مشايخ البخاري، مات بمكة سنة تسع عشرة، وقيل: بعدها. (التقريب والتهذيب).

قال الشيخ ص ٣٩٥: «أوردَ شيخُنا التهانوي رحمه الله تعلى في «إنجاء الوطن» ١: ٢٣، (خبر الحجام) من طريق الحميديِّ كما أورده البخاري، ثم قال: «قلتُ: أراد الحميدي أن يَنقصه! ولكنه مَدَحه من حيث لا يَدري، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان حيياً كريماً، شاكراً لِمَن فعل معه الجميل، أو علَّمه شيئاً ولو حرفاً واحداً، ولم يكن ممن يكتم إحسان الناس إليه، ونعمتهم عليه، فلما حصَّل الشيء من أمور الدين على يد حجام، حدَّث بمعروفه، وأظهر كونه معلِّماً له، أداءً لحقه.

ويا عجباً من الحميدي! إنَّ إمامه الشافعي رضي الله عنه يقول: حملتُ عن محمد بن الحسن وَقْر بعيرٍ كُتباً، ويقول: أعانني الله في الحديث بابن عيينة، وفي الفقه بمحمد بن الحسن، ومعلوم أن علوم محمد بن الحسن نابعةٌ عن علم أبي حنيفة، وقال الإمام الشافعي: مَن أراد الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه. وقال: كل مَن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة.

ومع ذلك لا يَشكر الحميدي نعمة الإمام الذي هو شيخ شيخه، يُسيء أدبَه ويُنكِر نعمته!

والجواب عن قوله: (رجلٌ ليس عنده سنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ...) أن هذه الواقعة؛ لعلها كانت في حداثة الإمام وصغر سنه، فإنه كان حجَّ مع أبيه وهو صغير ... لا سيّما وقد كان اشتغال الإمام بالعلم بعد بلوغه ... على أنه يمكن أن يكون هذا الحجام من أجلة العلماء الكرام، وأكابر التابعين العظام ...، فكأن الإمام تَعلَّم هذه السنن من عالم من علماء التابعين، كان يحترف بالحجامة ....

وأما قول الحميدي: (كيف يقلَّد في أحكام الله ...؟) فأقول: إن لم يُقلِّده الحميدي فقد قلَّده مَن هو أكبر منه، أعني سيدنا الإمام الشافعي الذي قلَّده

الحميدي، ويحيى بنَ سعيد القطان، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن معين، وأمثالهم ...

ثم قلَّده الملوك والسلاطين والخلفاء والوزراء، والعلماء والمحدِّثون والصالحون والفقهاء والعابدون، حتى عُبِد اللهُ بمذهبه في الإسلام ما لم يُعبَد بغيره، وهذا ببركة الأدب الذي جُبِل عليه أبو حنيفة، حتى لم يَستَنكف عن الأخذ من الحجّام، فجعله الله إمامَ الأمة، أعظم الأئمة، مقتدى الأنام». انتهى ما قاله شيخنا التهانوي رحمه الله تعالى ـ مختصراً ـ، وهو كلام وجيه للغاية.

وبدا لي في (خبر الحجّام) هذا شيء آخر غيرُ ما قاله شيخنا، وهو أن الحميدي قال في روايته الخبر: (قال أبو حنيفة ...)، ولم يَذكر عمن نقله.

ولم أقف على أن الحميديّ لقي أبا حنيفة، حتى يُحمَل على سماعه منه ....، وعلى هذا فيكون هذا الخبر منقطعاً، إذ لم يُعلَم ممن سمعه الحميدي، وما صفةُ مَن أخبره به من الضبط والعلم؟ فيكون الخبر ضعيفاً بسبب انقطاعه، وكُفِينا أمرَه. ويؤيد هذا الانقطاع ويزيده شدةً، ما ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٢ : ٦٤، في ترجمة الشافعي، فانظره[1].

قال الشيخ: وعلى كل حال: فالمأمولُ من سماحة الإمام أبي حنيفة، أن يتسع صدرُه يوم القيامة لمسامحة شيخه ـ أي شيخ البخاري ـ الحميدي، الذي وَرَّثه

---

[1] قلتُ: يُشير إلى ما أخرجه الخطيب من طريق الربيع بن سليمان قال: نبّأنا الحميدي قال: سمعت مسلمَ بن خالد الزنجي ومرَّ على الشافعي؛ وهو يفتي، وهو ابن خمس عشرة سنةً، فقال ـ أي مسلم بن خالد ـ: يا أبا عبد الله أفْتِ، فقد آنَ لك أن تفتي.

قال الخطيب: هكذا ذُكر في هذه الحكاية عن الحميدي «أنه سمع مسلم بن خالد ومرّ على الشافعي وهو ابن خمس عشرة سنةً يفتي، فقال له: أفتِ»، وليس ذلك بمستقيم، (لأن الحميدي كان يَصغر عن إدراك الشافعي، وله تلك السن) ... إلخ.

التعصبَ والتحاملَ الشديد على الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنهم جميعاً، وغفر لنا ولهم، وأسكنهم في علِّيِّين.

٣ ـ: **نُعيم بن حماد**[١]، قد مضى الكلام عليه وعلى ما قاله في أبي حنيفة، ضمن ترجمة سفيان الثوري، فإنه الذي نقل عن الثوري ـ بواسطة الفزاري ـ (قالة الشؤم). والله تعالى أعلم.

٤ ـ: **البخاري**[٢]، قال الشيخ في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ٣٩٨: «وتعصُّب البخاري على أبي حنيفة وانحرافُه عنه معروف لدى العلماء، وقد ذكره غيرُ واحد، ومنهم الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٣٥٥ ـ ٣٥٦، في مبحث الجهر بالبسملة ...».

وقال في تعليقةٍ له على «قواعد في علوم الحديث» ص ٣٨٠، وعلى «الانتقاء» ص ٢٧٨ ـ ٢٨١: «ذكر غيرُ واحد من العلماء أن للبخاري تحاملاً وتعصباً على أبي حنيفة رحمهما الله تعالى، انظر على سبيل المثال: «نصب الراية» ...، فقد صرَّح فيه بشدةِ تعصّبِ البخاري وفَرطِ تحامُلِه على أبي حنيفة، وانظر أيضاً ـ لزاماً ـ لِتحامُل البخاري على أبي حنيفة من كُتب البخاري ـ على سبيل المثال ـ «التاريخ الأوسط» ...، وقد عرَّض البخاري بأبي حنيفة في «صحيحه» في نحو ١٨ موضعاً، فقال ـ وهو يعنيه ـ: «وقال بعض الناس».

---

[١] هو: نُعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، صدوق يخطىء كثيراً، فقيه عارف بالفرائض، مات سنة ٢٢٨ على الصحيح، وقد تتبَّع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم. (التقريب والتهذيب).

[٢] هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في الحديث، ولد سنة ١٩٤، ومات سنة ٢٥٦ في شوال. (التقريب والتهذيب).

قال: ... فتحامله على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه، ولكن ما سببُه؟ فيَرى شيخنا التهانوي: أن منشأه صحبةُ البخاري لنُعيم بن حماد ...، ويَرى شيخنا الكوثري سبباً آخر لتعصّب البخاري على أبي حنيفة، وهو أنه نظر في الرأي، وتَفقَّه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، ومن أوائل شيوخه: أبو حفص الكبير، ومن رُفقائه: ابنُه أبو حفص الصغير.

قال: ولما رَحَل البخاري، وعاد إلى بخارى؛ حسده علماء أهل بلده، شأنَ كل من يرتحل للعلم، ويعود إلى أهله بالجمّ منه، حتى أمسكوا له فتوى أخطأ فيها، فأخرجوه من بخارى بسببها ...، فلما أخرجوه من بخارى بسبب تلك الفتوى انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى، كما سبق له مثلُه مع المحدثين في نيسابور، فأخذ يُبدِي بعض تشددٍ نحوَهم في كتبه[1] ...

قال الشيخ ـ في صفحة الاستدراك: ٥٥٣ ـ: وذكر الحافظ الذهبي[2] أن سبب إخراج البخاري رحمه الله تعالى من بلده (بخارى)، هو قولُه في (مسألة اللفظ).

قال: ثم لا يَغيب عنك إلى جانب ما تَقدَّم أن السبب الحقيقيّ فيما يظهر لي هو أن البخاري رحمه الله تعالى فقيهٌ غَلَبَ عليه الحديثُ والأثر، ويَرى أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى محدِّث غلب عليه الفقهُ والرأي، ولا

---

[1] قلت: ولكن يشكل على هذا أن قصة إخراجه منها وقعت له في آخر عمره سنة ٥٦، ثم مات البخاري بعدها بأيام، وقد ألّف كُتبَه قبل ذلك بمدة، فالظاهر أن الصواب ما رآه التهانوي، أو يُنسب ذلك الميراث إلى الحميدي ـ كما أشار إليه الشيخُ نفسُه فيما تقدم ذلك عنه ـ أو إلى المحيط الذي حصل فيه على العلم، ألا وهو مدرسة أهل الحديث الذين عندهم انحراف شديد من أهل الرأي والفقه. والله أعلم.

[2] في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٦١٧.

يَرى ذلك، وقد كان بين هذين الفريقين جفوة معروفة، قال أحمد: « ما زِلنا نَلعن أهلَ الرأي ويَلعنوننا، حتى جاء الشافعي فمَزَج بيننا »، فليس غريباً أن يكون غمزُ البخاري بأبي حنيفة متأثراً بهذه الملابسات، إذ العصمة من المؤثرات النفسية ليست لأحد من البشر سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وفي طعن النسائي وتشنيعه على الحافظ (أحمد بن صالح المصري) ....: عبرة بالغة فيما تفعله حالُ الغضب والسخط من التأثير في النفوس والأحكام على الناس. وفي طعن ربيعة الرأي في (عبد الله بن ذكوان) عبرة عظيمة ... وفي افتئات أبي الزبير محمد بن مسلم المكي على من أغضبه: عبرة بالغة أيضاً فيما يفعله الغضب في بعض الأحيان ...، وفي موقف المحدِّث ابن أبي ذئب من الإمام مالك الفقيه المحدِّث: عبرة بالغة أيضاً في شدة حمل المحدثين على الفقهاء؛ إذ قال ابن أبي ذئب بسبب ذلك: « يُستتاب مالك، فإن تاب؛ وإلا ضُرِبت عُنقُه »[١].

فانظر ـ رعاك الله ـ أثر الاختلاف بين المحدثين والفقهاء، فالجفوة بين الفريقين قديمة ».

٥ ـ: **مسلم**[٢]، لم أقف على كلام الشيخ حول موقف الإمام مسلم من الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى، ولكن العلامة الشيخ عبد الرشيد النعماني رحمه الله

---

[١] قلتُ: وفي اتّهام الإمام المحدث محمد بن يحيى الذهلي أحدِ شيوخ البخاري: تلميذَه أبا عبد الله البخاريَّ؛ بمسألة اللفظ، وإخراجه بها من نيسابور، عبرة بالغة أيضاً لمن اعتبر. وفي ترك الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم ـ وهُما ممن استفادوا من البخاري ـ: شيخَهما البخاريَّ، من أجل « مسألة اللفظ » أيضاً؛ عبرة عظيمة؛ لأولي الألباب. والله وليّ التوفيق والصواب.

[٢] هو: مسلم بن الحَجّاج بن مسلم القُشيري النيسابوري، ثقة حافظ، أحد أئمة الدنيا في صناعة الحديث، مات سنة ٢٦١، وله ٥٧ سنةً. (التقريب والتهذيب).

تعالى تعرّض لذلك في كتابه «الإمام ابن ماجهْ وكتابه السنن» ص ١٣٤ ـ ١٤٧، على أحسن وجهٍ، وقد قام الشيخ أبو غدة بتحقيقه وطبعه، وفيه شفاء للعليل، ورواء للغليل.

٦ ـ: **ابن الجارود**[1]، نقل الإمام ابن عبد البرّ في كتابه «الانتقاء» ص ٢٨٧ عن ابن الجارود أنه قال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: «النعمان بن ثابت أبو حنيفة، جُلُّ حديثه وَهَمٌ، وقد اختُلِف في إسلامِه»!!.

قال ابن عبد البرّ: «فهذا ومثلُه لا يَخفى ـ على مَن أحسَن النظرَ والتأملَ ـ ما فيه».

وعلَّق الشيخ أبو غدة على قول ابن الجارود هذا، بقوله: «أعوذ بالله من مثل هذا الكلام، في ذلك الإمام، ولذا قال العيني في تاريخه الكبير «عِقد الجُمَان»: «الذي يقول في أبي حنيفة: (قد اختُلِف في إسلامه). يقال فيه: لا يُختلَف في عَدَم إسلامه، وهل يَحِلّ لِمَن يتَّسِم بالإسلام أن يقول هذا القول؟!». انتهى.

قال الشيخ: «وقد استغنى الحافظ ابنُ عبد البر عن إسقاط كلام ابن الجارود، بسقوط الكلام نفسِه بنفسه، فقال عقبه: «فهذا ومثلُه لا يَخفى على مَن أحسنَ النظر والتأملَ ما فيه». وهذه عادةُ أكابر العلماء المتقدمين في إبطال ما يَرونه باطلاً، يكتفون فيه بمثل هذه الكلمات المعدودة، التي لا يَنتبه إليها كثير من المتأخرين، الذين اعتادوا أن يكون ردّ مثل هذا الباطل، في مقدار صفحة من الكلام

---

[1] هو: عبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوري، المجاور بمكة، الإمام المحدث، صاحب كتاب «المنتقى في السنن»، ولد في حدود سنة ٢٣٠، وتوفي سنة ٣٠٧. (سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٣٩). وليس هذا الذي رُدّت شهادته عند قاضي المسلمين.

أو صفحات، مع سِبَابٍ شديدٍ وألفاظٍ جارحةٍ. فاعرِفْ عادةَ هؤلاء الأكابر تَستفِد كثيراً من كلامهم».

٧ ـ: **العقيلي**[١]، نقل فيه الشيخ[٢] عن الإمام الكوثري أنه قال في تقدمة «نصب الراية» ـ (فقه أهل العراق وحديثهم) ـ وفي مقدمة «انتقاد المغني»:

«نجد في «الضعفاء» للعُقيلي كلاماً كثيراً عن هوىً في سادتنا أئمة الفقه، لفساد معتقَده على طريقة الحشوية، وهو من أكبر المتعنِّتين في الجرح، كثيرُ الحكم بالنفي، وهذا ما حَمَل الذهبيَّ على التنكيت عليه في «ميزانه»[٣]، مع أنه كبير الدفاع عن الرواة من الحنابلة، فقال: «... أفما لَك عَقلٌ يا عُقيلي! أتدري فيمن تَتكلَّم؟! ... كأنّك لا تَدري أنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاء أوثقُ منك بطبقات؟! بل وأوثقُ مِن ثقاتٍ كثيرين لم تُوردهم في كتابك ...».

وجَرَح في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجال «الصحيحين» وأئمةِ الفقه وحَمَلة الآثار، مما رَدَّ بعضَها ابنُ عبد البر في «انتقائه». وكان ابنُ الدَّخيل[٤]: راويةَ

---

[١] هو: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيلي أبو جعفر الحجازي، الإمام الحافظ الناقد، مصنف «كتاب الضعفاء»، توفي سنة ٣٢٢. (سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٣٦).

[٢] في تعليقه على «الرفع والتكميل» ٤٠٥ ـ ٤٠٧.

[٣] في ترجمة (علي بن عبد الله بن جعفر، أبي الحسن الحافظ، أحد الأعلام الأثبات).

[٤] ترجم له الشيخ في حاشيته على «الانتقاء» ص ١٨٧، فقال: «هو الحافظ المحدِّث المشهور بابن الدخيل، ترجم له تقي الدين الفاسي رحمه الله تعالى، في «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» ـ مكة المكرمة ـ ٧: ٤٨٢، فقال:

«يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدَّخِيل الصيدلاني، أبو يعقوب المكي، رَوى عن أبي جعفر العُقيلي كتابَه «الضعفاء»، ورواه عنه ...، توفي بمكة سنة ٣٨٨».

ووصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٢٠ بمُسنِد مكة، وفي «سير أعلام النبلاء»

العُقيلي، فألَّف جزءاً في فضائل أبي حنيفة، ردّاً على العقيلي حيث أطالَ لسانَه في فقيه الملة وأصحابِه البَرَرة، شأنَ الجَهَلة الأغرار، وتبرُّؤاً مما خَطَّتْه يمينُ العقيلي مما يُجافي الحقيقةَ، فسَمِعه الحكمُ بن المنذر البَلُّوطِي الأندلسي[١] من ابن الدَّخِيل بمكة، وسَمِعه منه ابنُ عبد البر، فساق غالبَ ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة، من «الانتقاء».

وكان مَن يَنفخ في بُوق التعصبِ من الرواة يُثيرون بكتابه ـ أي بكتاب العقيلي ـ فِتَناً ...، على أنه كثيراً ما يَتصحَّف اسمُ الرجل عليه، فيُجهِّلُه ويَرُدُّ حديثَه، وربما يقول: (لا يَصِحُّ في هذا الباب شيءٌ)، بمجرّد النظر إلى سندٍ مختلَق؛ وإن صحّ المتن بطريق أخرى، فيكون ظاهرُ كلامه مُوقِعاً في الغلط للآخذين به». انتهى كلام الإمام الكوثري ملخصاً ومقتبساً.

٨ ـ: **ابن حبان**[٢]، استوفى الشيخُ الكلامَ على ابن حبان وتعصّبه وتعنّته في حقّ الإمام أبي حنيفة، في تعليقة مسهبة له على كتاب «الانتقاء» ص ٢٣١ ـ ٢٥٥، ومما قال فيها:

---

١٧ : ٢٧ بمحدِّث مكة. وقال في ترجمته في «تاريخ الإسلام» في وفيات سنة ٣٨٨: إنه صنَّف كتاب «سيرة أبي حنيفة».

[١] ترجم له الشيخ في تعليقه على كتاب «الانتقاء» ص ١٨٦، فقال: «ترجم له العلامة ابن بَشْكُوال في كتابه «الصلة» ١ : ١٤٨، فقال: «حَكَم بن مُنذِر بن سعيد بن عبد الله، من أهل قُرطبة، يُكنى أبا العاصي، وَلدُ قاضي الجماعة منذر بن سعيد، رَوى عن أبيه ...، وأخذ بمكة عن أبي يعقوب بن الدخيل وغيره، رَوَى عنه أبو عُمَر بن عبد البر ... وغيرُهم، كان من أهل المعرفة والذكاء، متّقِدَ الذهن، طَوْدَ علمٍ في الأدب لا يُجارَى، سكن طُلَيطِلَة مدةً، توفي بمدينة سالم في نحو سنة عشرين وأربع مئة». انتهى.

[٢] هو: محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي، صاحب الكتب المشهورة،

«... أمّا ما زَعم بعضُ المحدثين المتعصبين على الإمام أبي حنيفة من المطاعن والمثالب التي تَخرُج به عن المِلّة، وتَجعلُه أحدَ زنادقة الدنيا! فأسوقُ هنا كلامَ واحدٍ منهم فقط، هو الإمام الحافظ ابن حِبَّان البُستي، لِيَنكشِفَ للناظرِ المُوازِن بين كلامِ المُثنِين وكلام القادحين: كيف يُؤدِّي التعصبُ بصاحبه أن يَقولَ ما لا يُعقل ولا يُقبل ولا يُنقل، ولكنه التعصبُ الأسودُ المقيت، الذي يَجعلُ كلَّ ذلك مستساغاً عذباً فراتاً لَدى المتعصب!

فهذا المحدِّث الحافظ الكبير ألَّف ثلاثةَ كُتبٍ في التهجُّم على أبي حنيفة والطعن فيه، وهي: ١ ـ «كتاب عِلَل مناقب أبي حنيفة، ومَثالِبه». ٢ ـ و«كتاب عِلل ما أسنَدَه أبو حنيفة». ٣ ـ و«كتاب التنبيه على التمويه». ـ كشف فيه ـ على زعمه ـ مخازِيَ أبي حنيفة وما رُمِي فيه من مطاعن. وذكر من هذا الكتاب جُمَلاً يُستدُّل بها على ما وراءها ـ على حدّ تعبيره ـ في «كتاب الضعفاء والمجروحين» له.

وقد أورَدَ تلك الجُمَل فيه بالأسانيد! التي فيها المجروحون والهالكون والمتعصبون، وتَجلَّد في ذلك غايةَ التجلُّد، ولم يُبالِ بذلك ديناً وصِناعةً، وهو المحدث الموثِّق المجرِّح المعدِّل المزكِّي! فالله يَغفِرُ له ويَعفُو عنه ويتوب عليه ويَرحمه.

فقد تَرجم رحمه الله تعالى في كتابه «كتابِ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لألفٍ ومئتين وواحدٍ وثمانين رجلاً، وذَكَر فيه الضعفاء والمتروكين، والكذابين والوضاعين، والزنادقة والدجّالين، والمبتدعةَ وأهلَ الأهواء الزائغين الضالّين، وترجم لكل واحد منهم ترجمةً.

---

ولد سنة بضع وسبعين ومئتين، وتوفي بسِجستان بمدينة بُسْت في شوال سنة ٣٥٤، وهو في عشر الثمانين. (سير أعلام النبلاء ١٦ : ٩٣).

فبعضُ التراجم تَبلُغ خمسةَ أسطُر أو دونها، وبعضُها تَبلُغ عشرةَ أسطُر أو تَزِيد عليها، والقليلُ منها جداً التي تَبلُغ الصفحةَ أو الصفحتين، إلا ترجمةَ الإمام أبي حنيفة، فإنها أطولُ ترجمةٍ في الكتاب كلِّه على الإطلاق، وزادتْ على عشر صفحاتٍ، فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطالَ في ترجمته لِيُطِيل القدحَ فيه! وذكرَ فيها أبا حنيفة بأسوأ الأوصافِ قائلاً ثم ناقلاً ... فمما قال فيه في حق الإمام: «كان أبو حنيفة جَدِلاً ظاهرَ الورع[1]، لم يكن الحديث صناعتَه، حدَّث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديثٌ في الدنيا غيرُها! أخطأَ منها في مئة وعشرين حديثاً[2]، إما قَلَب إسنادَه، أو غيَّر متنَه من حيثُ لا يَعلم، فلما غَلَب خطؤُه على صوابه استَحَقَّ تركَ الاحتجاج به في الأخبار.

ومن جهةٍ أخرى: لا يجوز الاحتجاجُ به، لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البِدَع لا يَجوز أن يُحتجَّ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً[3].

ثم ساق ابن حبان رواياتٍ جاء فيها أن أبا حنيفة:

---

[1] قال الشيخ تعليقاً وتعقيباً عليه: «أي لا وجود للورع في باطنه، وهذا جرح جديد! بلفظ فريد! ما أحدٌ قاله قبلَ ابن حبان في أبي حنيفة، ولا في غيره، وحالُ الإنسان في باطنه مما اختصّ الله بعلمه، فهذا حكمٌ غيبي يَبرأ منه أهلُ الدين والتقوى، فمِن أين عَلِمَ ابنُ حبان أنَّ باطن أبي حنيفة خلافُ ظاهره؟ فقد تَدَخَّل فيما اختصّ بعلمه علاّم الغيوب، وحُكم هذا لا يجهله أحد، ولكن التعقّب. والتعصب. والبغض يُقَوِّل صاحبَه بما لا يقال ولا يعقل!» .اهـ.

[2] قلتُ: يَفضح هذا البهتان من أبي حاتم بن حبان على أبي حنيفة النعمان بشهود الوجود والعيان: ما تقدّم من ذكر دراسة أحد العلماء المعاصرين، تحت عنوان: (دفاعه عن الطعن في أبي حنيفة بسوء حفظه) ص ٥٩٨ وما بعدها.

[3] قلتُ: بل فيه خلاف وتفصيل، كما قد تقدم ذلك في مبحث (البدعة) ص ٥٤٠ـ٥٤٥.

١: «استُتِيب من الكفر مرتين».
٢: «أنه أولُ مَن قال: "القرآن مخلوق"».
٣: «أنه قال: لو أدركني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، لأخذَ بكثيرٍ من قولي».
٤: «أنه قال في حديثٍ مرفوعٍ: هذا حديثُ خرافة».
٥: «وقال في آخر: هذا رَجز».
٦: «وقال في آخر: بُلْ على هذا» ....

قال الشيخ: هذا بعضُ ما أورده ابنُ حبان في ترجمة الإمام أبي حنيفة، وتركتُ جُمَلاً أخرى خشيةَ زيادة الإطالة، وفيها ـ على ذمة ابن حبان ـ هُزْءُ أبي حنيفة بأحاديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورَدُّها بسُخريةٍ وازدراءٍ! قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ١: ٢٧٤، وابن حجر في «القول المسدد» ص ٣٣: «ابنُ حبان ربما جَرَح الثقةَ حتى كأنه لا يَدرِي ما يَخرُجُ مِن رأسِه!». وقد صدقَا.

فأبو حنيفة ـ على هذه الأقوال المزعومة، والروايات المكلومة ـ فاقَ كبارَ الزنادِقَة والمَلاحدة والمشركين، في الهُزْء بالشريعة وبالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

رَحِمكَ اللهُ يا أبا حاتم بن حبان البُستي، نَقلْتَ وقُلتَ كلَّ هذا في الإمام أبي حنيفة، وأنت تَعلَمُ حقَّ العلمِ أنَّ جرحَ أقلِّ راوٍ بغير ما فيه: مِن أشدِّ الحرام والبُهتان، فكيف بجَرح عالمٍ بل إمام مِن أكبَرِ أئمةِ المسلمين؟![1]

---

[1] قال الشيخ: «وكلامُ ابن حبان هذا ـ ومَن سبقه إلى نحوه ومثلِه أو لَحِقَه ـ هو الذي دعا الشيخَ جمال الدين القاسمي أن يقول: «وقد وُجد لبعض المحدثين تراجمُ لأئمة أهل الرأي، يَخجَل المرءُ من قراءتها فضلاً عن تدوينها ...».

وإذا كان كلُّ هذا الذي قلتَه في أبي حنيفة موجوداً فيه، فكيف يُثني عليه إمامُك الشافعي المطَّلبيُّ رضي الله عنه، وقبله شيخُه الإمام مالك الأصبحيُّ المدنيُّ، والإمام يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وابنُ معين .....؟

فإن صحَّ ما تَزعُمه ـ وحاشا أن يَصِحَّ ـ لَزِمَ منه أن يكون الإمامُ الشافعي والإمامُ مالك وسائرُ الأئمة الذين أثنَوا عليه: شيوخَ المغفَّلِين! بل لَزِمَ أن تكونَ أكثرُ هذه الأمة مجتمعةً على ضلالة، إذ اتَّخذَه شطرُ الأمة المحمدية مِن يَومِ ظُهورِ إمامتِه إلى يومنا هذا قدوةً ومتبَّعاً في الفقه والدين وأحكامِ شرعِ الله تعالى[1].

---

(١) قال الشيخ فيما علَّقه على «الانتقاء» ص ٢٥٣ نقلاً عن العلامة مجد الدين ابن الأثير الجزري الشافعي رحمهم الله تعالى قولَه في «رجال جامع الأصول» ١٥ : ٤٣٢:

«... ويدلّ على صحة نزاهته ـ يعني أبا حنيفة ـ عنها ـ أي عن الأقاويل المختلَقَة عليه ـ: ما نَشر الله تعالى له من الذكْر المنتشر في الآفاق، والعِلم الذي طَبَّق الأرضَ، والأخْذِ بمذهبه وفقهه، والرجوعِ إلى قوله وفعله، وأنَّ ذلك لو لم يكن للهِ فيه سِرّ خفي، ورِضا إلهيّ ـ وَفَّقَه الله له ـ لَمَا اجتمع شطرُ الإسلامِ أو ما يقاربهُ على تقليده، والعمل برأيه ومذهبه، حتى قد عُبِدَ اللهُ سبحانه ودِيْنَ بفقهه، وعُمِلَ برأيه ومذهبه، وأُخِذَ بقوله إلى يومنا هذا ما يُقارِبُ أربع مئة وخمسين سنةً، وفي هذا أدلُّ دليلٍ على صحة مذهبه، وعقيدته، وأنَّ ما قيل عنه هو منزَّه منه ... ولا حاجة بنا إلى ذكر ما قالوه، فإنَّ مثل أبي حنيفة ومحلَّه في الإسلام لا يَحتاجُ إلى دليل يُعْتَذَرُ به مما نُسب إليه. والله أعلم». انتهى.

ونقل عن الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي في كتابه «رجال من التاريخ» ص ١١٤: «والمذهب الحنفي اليومَ أوسعُ المذاهب انتشاراً، وأوسعُها فروعاً وأقوالاً، وهو أنفع المذاهب في الاجتهادات القضائية، يَلِيه في كثرة الفروع: المذهب المالكي، وقد عرفتُ ذلك في السنين التي اشتغلتُ فيها بوَضعِ مشروعِ قانون الأحوال الشخصية. وسببُ ذلك أن المذهب الحنفي صار مذهبَ دولةٍ طولَ مدة العباسيين والعثمانيين، وهي ثلاثة أرباع التاريخ الإسلامي».

.... وإذا كان كُلُّ هذا الذي قلتَه ـ أو نَقلتَه: صحيحاً ثابتاً في الإمام أبي حنيفة، فما أضلَّ جمهورَ المسلمين الذين اقتَدَوا بهذا الإمام، وعَمِلُوا بأقواله ومذهبه في الحلال والحرام، والبُيوع والأنكِحَة، والإفتاء والقضاء، والمعاملات والعبادات؟! فيا خَيْبتَهم ويا ضلالَهُم، فقد اتَّبَعُوا مُبطِلاً ضِلِّيلاً، ومُفسِداً عَلِيلاً، اتَّخذُوه إماماً وقَلَّدوه، ومَشَوا على اجتهادِه وعظَّمُوه!! وهو أضلُّ الضالِّين عندك يا أبا حاتم! هكذا أمانَتُك على العلم والسنة؟!!.

وحاشا جُمهورَ المسلمين أن يَضِلُّوا في مثل هذا، فقد شَهِدَ لهم الرسولُ الأمين صلى الله عليه وسلم بالحفظِ والعناية، والتسديد والهدايةِ من الله تعالى، فقال: «لا تَجتَمِعُ أمتي على ضلالة»[1].

وإذا كان هذا ـ حقّاً ـ موقفَ أبي حنيفة من الله تبارك وتعالى، ومن رسولِه صلى الله عليه وسلم، ومن شريعة الإسلام، فما معنى ذكرِ أقوالِه وفقهِه واجتهاداتِه ـ في كُتُب الحديث الشريف، وكُتُب مصطلحِه، وكُتب العقيدة، وكُتُب الفقه ـ مع الأئمة المجتهدين المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم ... مع الاعتماد لها في غير موضع.

---

[1] قلتُ: بعَين هذا اللفظ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٩: ٧، وبلفظ: «إنّ أمتي لا تجتمع على ضلالة»، ابنُ ماجه (٣٩٥٠)، كلاهما عن أنس رضي الله عنه، وفي إسناده ضعيف، كما صرّح به البوصيري.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة ـ كما أخرج عنهم السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٢٨٨) ـ يرتقي الحديث بمجموعها إلى الصحة ـ أو إلى الحسن على الأقل ـ إن شاء الله تعالى. والله أعلم. وانظر تخريجنا على كتاب «جمع الفوائد» (٧٥٤١).

فلو كان ما تَزعُمه أو تَنقُله في أبي حنيفة حقاً وصحيحاً، فكان حقُّ كلام أبي حنيفة وفقهِه واجتهاداتِه أن يُرمَى كلُّ ذلك في القُمامَة والحُشّ، ولا يُذكَر إلا بالذمِّ والشتم والتنفير والتحذير، فهل كلُّ أولئك الأئمةِ الأعلام الذين لا يُحصي عددَهم إلا اللهُ، من مالكية وشافعية وحنابلة وحنفية، على خطأ وضلال في أبي حنيفة رضي الله عنه، وأنتَ ومَن وَافَقك من الشاذِّين في الذمِّ والشتم على الصواب؟! اللّهم إنا نعوذ بك من الجَنَف والظلم، ومِن أن نَدخُلَ في مصداق قولِ نبيِّك صلى الله عليه وسلم: «حُبُّك الشيء يُعمِي ويُصِمُّ[1]»!!!.

فالعقلُ لا يَقبلُ بحالٍ من الأحوال: أن يكون إمامٌ مِن كبار أئمة المسلمين ـ وفي زمن السلف الصالح المشهودِ لهم بالخير ـ على كل هذه الضلالات والسخافات والمكفِّرات التي تَصُدُّ الناسَ عنه، وتُباعِدُهم منه، ويَلقَى القبولَ والاتِّباعَ والتقديرَ لمذهبه واجتهاداته مِن كِبار عُقَلاء الأمة المحمدية، مِن زمنه وعهدِه إلى زمننا وعَهدِنا على تَوالِي القرون، ويكونَ هو على الضلال المبين!!.

ولو صحَّ هذا للَزِمَ أن يكون أغلبُ الأمة اجتَمعتْ على ضلالة، وحاشا الأمةَ المحمديةَ وعلماءَها أن تَقعَ في ذلك. وشَهِدَ اللهُ تعالى أني لا أقولُ هذا عصبيةً ولا مذهبيةً له، ولا بُغضاً أو كراهيةً لقادِحيه، غفرَ الله لي ولهم، وإنما أقولُه دفاعاً عن الحقِّ والعقلِ الذي تَخلَّقنا به في ظِلِّ الإسلام الحنيف.

---

[1] قلتُ: أخرجه أحمد ٥: ١٩٤، وأبو داود (٥١٣٢) ـ وغيرهما ـ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه أحمد ٦: ٤٥٠، مرفوعاً وموقوفاً، وقال السيوطي في «الدرر المنتثرة» ص ٩: «الوقف أشبه».

....... وتَفادِياً مِن أن أُدخِل القارىءَ في متاهات نقد الأسانيد وضعفها وانقطاعها، والطعنِ في الرُّواة، وتجريحِهم بالضعف أو التعصب أو الكذب أو التحامل، أقول له ما يلي:

لقد رَأى الإمامُ الحافظ المنذري، والنووي، والذهبي، والمزي، وابن تيمية، وابنُ القيم، وابن كثير، والتاجُ السبكي، وابن حجر، وابنُ عبد الهادي الحنبلي، والسيوطي، والسخاوي، والحافظُ الصالحي الدمشقي ـ وهؤلاء كلُّهم ليسُوا مِن مذهب السادة الحنفية ـ وسواهم مِن أئمةِ النقد والجرح والتعديل المتأخرين الموثوقين، رَأوْا: كلامَ الإمامِ البخاري، وكلامَ ابنِ الجارود، وكلامَ ابن حبان ـ وهو الذي نقلتُه ـ، وكلامَ الخطيب البغدادي، وكلامَ مَن قبلهم وفي عصرهم ومَن بعدهم، ممن تكلَّمُوا في أبي حنيفة وجَرَّحوه ...، وقد مرُّوا بكلامهم مراراً وتكراراً، فلم يأبَهُوا له، ولم يَلتَفِتُوا إليه، وأسقَطُوه بإغفاله والإعراضِ عنه، وهُم الأئمة الأُمَناءُ على دين اللهِ، الذين لا يُحابُون أحداً يَتلاعَبُ بدين الله تعالى.

ولو كان ذلك الكلامُ والطعنُ يُحرِز عندهم أقلَّ القبول، لأشاروا إليه ولو إشارةً واحدةً؛ أمانةً وديانةً وصيانةً للشريعة، ولكنهم على العكس من ذلك، أثنَوْا على أبي حنيفة بالإمامة في الدين[1]، وذَكَرُوه بالفضل والنصيحة للمسلمين،

---

[1] قلتُ: بل أكبر من ذلك، وهو أنهم قد تكلّموا فيمن حاولَ القدحَ والتكلُّم في أمثال هذه الأئمة، كما تقدم ذلك قريباً عن الذهبي وابن حجر وغيرهما في حق العقيلي وابن حبان وأشباههما، في كلام الشيخ أبي غدة.

وقد قال الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٦٥: «وأما ما أسندَه الحافظُ أبو الشيخ بن حيَّان في كتاب «السنة» له من الكلام في حقِّ بعض الأئمة المقلَّدين، وكذا الحافظ أبو أحمد بنُ عدي في «كامله»، والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وآخرون ممن قبلهم،

ووَصَفُوه بأكرَم التبجيل والتعظيم، بل ألَّفوا كُتباً خاصةً في بيان فضائله ومناقبه وإمامته، وفي الدفاع عن اجتهادِه وشِدّة تمسُّكِه بالكتاب والسنة، كسائر أئمة الهُدى المتبوعين، رضي الله عنهم أجمعين.

ثم ذكرَ الشيخُ عشراتٍ من المحدثين والمؤرخين الذين ألّفوا كُتُباً مستقلةً في مناقب الإمام الأعظم[١]، أو تَرجموا له في كُتبهم العامة ترجمةً مستفيضةً[٢]، ولم

---

كابن أبي شيبة في «مصنفه»، والبخاري، والنسائيِّ، مما كنتُ أنزِّهُهم عن إيرادِه، مع كونِهم مجتهدين، ومقاصدهم جميلة: فينبغي تجنُّبُ اقتفائهم فيه.

ولذا عَزَّر بعضُ القُضاة الأعلام من شيوخنا: مَن نُسِب إليه التحدُّث ببعضه، بل مَنَعَنا شيخُنا ـ الحافظ ابن حجر ـ حين سَمِعنا عليه كتاب «ذمّ الكلام» للهَرَوي، من الرواية عنه، لِمَا فيه من ذلك». نقله عنه الشيخ أبو غدة في تعليقه على كتاب «الانتقاء» ص ٢٤٩، و«أربع رسائل في علوم الحديث» ص ٧٠.

(١) ذكر فيهم: الذهبيَّ الحنبليَّ أصولاً، الشافعيَّ فروعاً، وكتابَه: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه»، ويوسف بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، وكتابَه: «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»، والسيوطيَّ الشافعي، وكتابَه: «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة»، ومحمد ابن يوسف الصالحي الشافعي، وكتابَه: «عُقود الجُمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان»، والفقيه ابنَ حجر المكي الشافعي، وكتابَه: «الخيرات الحِسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان»، والمحدِّث مَرعِي بن يوسف الحنبلي، وكتابَه: «تنوير بصائر المقلِّدين في مناقب الأئمة المجتهدين».

(٢) ذكر فيهم: السمعانيَّ الشافعيَّ، وكتابَه: «الأنساب»، وابنَ الأثير الشافعي، وكتابَه: «رجال جامع الأصول»، والنووي الشافعي، وكتابَه: «تهذيب الأسماء واللغات»، والمزِّيَّ الشافعي، وكتابَه: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، وابنَ حجر العسقلاني الشافعي، وكتابَه: «تهذيب التهذيب». ثم أورد بعض النصوص في هذا الصدد من كلام السمعاني، والذهبي، وابن تيمية، وابن كثير، والسُّبكي، والسخاوي، وأبي زَهْرَة المصري، وابن عابدين الشامي، والعيني، وابن

يَعبأوا بما ذكره ابنُ حبان والخطيب وغيرُهما من المطاعن والمغامز، ولا الْتَفتُوا إليها، ولا عَرَّجوا عليها، بل ذكروا عكسَ ذلك الفضلَ والثناءَ والمآثرَ الرفيعةَ والمناقِبَ الجمّة للإمام أبي حنيفة، رحمه الله تعالى وإياهم، ورضي عنه وعنهم.

وقال الشيخ في أواخر البحث ص ٢٥١: « وعقيدةُ أبي حنيفة ـ وهي « العقيدة الطحاوية »[١] ـ هي التي تُدرَّس وتُعلَّم في مُعظم كليات الشريعة وأصول الدين، في المملكة العربية السعودية وغيرِها من البلاد الإسلامية، وفيها النصّ الصريح على عكس ما زعمه الزاعمون، وبَهَته الباهتون!.

ولكن بعض الناس لا يَتحاشون من ذكر الأئمة بالمخازي ـ والقبائح ـ، ويُحِبُّون إثباتَ الطعون في الأئمة ويَرتاحون لذلك، ويُشيعون قالةَ السوء، ويَطيرون بها فَرَحاً ونشاطاً لِمَرَض في طبائعهم، وغَرَض في نفوسهم، نسأل اللهَ السلامةَ من الأمراض والأغراض، والعافيةَ من كل بلاء، والتوفيقَ لتعظيم أئمة الدِّين والعلماء، ومنهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين ».

٩ ـ: **ابن عدي**[٢]، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على « الرفع والتكميل » ص ٣٣٩ ـ ٣٤١، وعلى « فقه أهل العراق » ص ١٠٢، مستفيداً من شيخه الكوثري رحمهما الله تعالى، ما حاصلُه: « ومِن مَعايب « كامل » ابن عدي:

---

الأثير الجزري، فراجع ما بسطه وأطاله هناك.

[١] قلت: وسمّاه العيني في « عِقد الجُمان »: « عقيدة أبي حنيفة » ـ كما نقله عنه الشيخ نفسُه ـ، وقال فيه العيني: « ... فانظر فيه، هل تَرى شيئاً مما يَنسبونَه إليه من القول بخلق القرآن، أو القول بالقَدَر، أو القول بالإرجاء، أو غيرِ ذلك. فالرجوع إلى ما نقَلَه عنه أصحابُه أولى ... ».

[٢] هو: عبد الله بن عدي بن عبد الله أبو أحمد الجرجاني، الإمام الحافظ الناقد الجوّال، صاحب كتاب « الكامل في الضعفاء »، ولد سنة ٢٧٧، وتوفي سنة ٣٦٥. (سير الأعلام ١٦: ١٥٤).

طَعنُه في الرجل بحديثٍ، مع أنَّ آفتَه الراوي عن الرجل، دون الرجل نفسِه، وقد أقرَّ بذلك الذهبيُّ في مواضعَ من «الميزان».

منها في ترجمة (عبد العزيز بن أبي رَوَّاد) ...، ومنها في ترجمة (غالب بن خَطَّاف[1] البصري).

ومِن هذا القبيل: كلامُه في أبي حنيفة، فإنه زعم خطأ الإمام أبي حنيفة في عامةِ مَرويَّاته البالغة - عند ابن عدي - ثلاث مئة حديثٍ فأكثر، ثم لم يَستدلّ على زعمه هذا إلا بذِكر ستةِ أحاديث ادَّعى خطأَ الإمامِ فيها، والواقعُ أنَّ الخطأَ في بعض تلك الأحاديث من أحدِ الرُّواة النازلين عن الإمام، وعزَاه ابنُ عدي - كعادته في الطعن في الشيخ مع أن الآفة من أحد الرُّواة عنه - إلى الإمام مباشرةً، وبعضُ تلك الأحاديث - وهو الأكثر - لا خطأ فيها أصلاً، حيث تُوبع الإمام فيها من جهة الثقات الأثبات، ولشرحِ كلِّ ذلك مقامٌ آخر.

واقرأ لزاماً كتابَ: «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، لِتَقِفَ على النصوص الناطِقة المتقَنَة على ثقة الإمام أبي حنيفة في الحديث ومكانته السامية فيه، رغم تَقوُّل المتقوِّلين عليه. ونسأل الله السلامةَ والعافيةَ». انتهى.

قال: وقال شيخنا رحمه الله تعالى في «فقه أهل العراق» ص ١٠١: «تَجد في «الضعفاء» للعقيلي، و«الكامل» لابن عدي، كلاماً كثيراً عن هوىً في سادتنا أئمة الفقه، لتعصُّبه المذهبي عن جهل، مع سوء المعتقد، انظر قوله في (إبراهيم بن

---

[1] قلتُ: ضبطه الشيخ بالقلم: بضم الخاء، وقد جاء في «إكمال» ابن ماكولا: «بفتح الخاء فهو: غالب بن خَطَّاف القطان، قاله أحمد وغيرُه، وقال ابن معين وابن المديني: بضم الخاء».اهـ. ولكن الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» اقتصر على ضبطه بالفتح. فهو الراجح فيه؟. والله أعلم.

محمد بن أبي يحيى الأسلمي) شيخ الشافعي: « نظرتُ الكثيرَ من حديثه، فلم أجد له حديثاً منكراً ».

مع أنك تَعلم أقوالَ أهل النقد فيه، كأحمد وابن حبان، قال العجلي: « مَدَني، رافضي، جهمي، قدري، لا يُكتَب حديثُه ». بل كذَّبه غيرُ واحد من النقاد[1]، ولولا أن الشافعي كان يُكثِر منه قدرَ إكثارِه من مالك، لَمَا سعى ابنُ عدي في تقوية أمره، استناداً إلى قول مثل ابن عقدة ... ».

وقال في « تأنيب الخطيب » ص ١٦٩: « وكان ابنُ عدي على بُعده عن الفقه والنظر والعلوم العربية: طويلَ اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، ثم لَمَّا اتصل بأبي جعفر الطحاوي، وأخذ عنه تَحسَّنتْ حالتُه يسيراً، حتى أَلَّف « مسنداً » في أحاديث أبي حنيفة ». انتهى.

١٠ ـ **الدارقطني**[2]، جاء في « الرفع والتكميل » ص ٦٩ ـ ٧٠ ضمن بيان شرائط الجارح والمعدِّل: « لا يكون متعصباً، فإنه لا اعتدادَ بقول المتعصب، كما قَدحَ الدارقطني في الإمام الهُمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه ضعيفٌ في الحديث ».

---

[1] قلتُ: ففي « التاريخ الكبير » ١: (١٠١٣)، و« التاريخ الأوسط »: (١٢٧٤) كلاهما للبخاري: « قال يحيى بن سعيد: كنا نتّهم إبراهيمَ بالكذب، وهو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، تَركَه ابنُ المبارك والناس، حدَّثني محمد، ثنا بِشر بن عمر، قال: نهاني مالك عنه، قلتُ: مِن أجْل القَدَر تَنهاني عنه؟ قال: ليس في دِينه بذاك ».اهـ.

وأطال ترجمتَه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢: (٣٩٠)، ونَقل فيها تكذيبه أو اتهامه عن ابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأحمد ابن حنبل، وأبي حاتم، وأبي زرعة! وفيه أيضاً: « عن بشر بن المفضل قال: سألتُ فقهاء المدينة عن إبراهيم بن أبي يحيى، فكلُّهم يقول: كذاب، أو نحو هذا ».

[2] هو: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن الدارقطني، من أهل محلّة دار القطن ببغداد،

فعلَّق عليه الشيخ بقوله: «وتَعصُّبُ الدارقطني على الإمام أبي حنيفة معروفٌ، وتَعصُّبه لمذهبِ الإمام الشافعي مكشوفٌ، نَصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء. وقد استَوفى العلامة الناقد المحقق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني: نَقْضَ زعمِ الدارقطني في الإمام أبي حنيفة أفضلَ استيفاء، وكَشَف عن تَعصُّبه لمذهب الشافعي بجلاء وبُرهان، في تعليقه النفيس على كتاب «ذَبّ ذُبابات الدراسات، عن المذاهب الأربعة المتناسبات» للعلامة الشيخ عبد اللطيف السندي ٢: ٢٨٤ ـ ٢٩٧، فانظره لزاماً، وانظر أيضاً تعليق العلامة المحدث عبد العزيز الفنجابي على «نصب الراية» للزيلعي ٢: ٧ـ٩».

١١ ـ: **الخطيب**[1]، جاء في «الرفع والتكميل» ص ٧٧، نقلاً عن العلامة يوسف بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي الحنبلي أنه قال في كتابه: «تنوير الصحيفة»: «لا تَغترَّ بكلام الخطيب، فإنَّ عنده العصبية الزائدة على جماعةٍ من العلماء، كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتَحامَل عليهم بكل وجهٍ، وصَنَّفَ فيه بعضُهم: «السهمُ المصيب في كَبِد الخطيب».اهـ.

عَلَّقَ عليه الشيخ بقوله: «مؤلِّفه ـ أي مؤلف «السهم المصيب» ـ هو الملِك المعظَّم أبو المظفر عيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي، المتوفى سنة ٦٢٤، رحمه الله تعالى.

---

الإمام الحافظ المحدِّث، المُقرىء المجوِّد، شيخ الإسلام، ولد سنة ٣٠٦، وتوفي سنة ٣٨٥. (سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٤٩).

[1] هو: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، الخطيب البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، ولد سنة ٣٩٢، وتوفي سنة ٤٦٣. (سير أعلام النبلاء ١٨: ٢٧٠).

وقد صَنَّفَ في الردِّ على الخطيب سِوى الملك المعظَّم غيرُ واحدٍ من العلماء، منهم ابنُ الجوزي، وسمَّاه: «السهمُ المصيب في الردِّ على الخطيب»، وسِبط ابن الجوزي، وسماه: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» في مجلدين كبيرين، وأبو المؤيَّد الخُوارَزْمي في مقدمة كتابه: «جامع مسانيد الإمام الأعظم»، والسيوطي، وسمّاه: «السهم المصيب في نحر الخطيب»، وشيخنا الأستاذ الإمام محمد زاهد الكوثري، رحمهم الله تعالى، وسمّاه: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، وهو كتاب كبير جامع وافٍ نحو مئتي صفحة من القطع الكبير. انتهى.

**الخامس ـ حجج باهرة، وبراهين قاطعة على دسّ ترجمة الإمام أبي حنيفة في بعض نُسَخ «الميزان» للذهبي**

قلتُ: أُلحِقَ إلى بعض نُسَخ «ميزان الاعتدال» للذهبي، ترجمةُ الإمام أبي حنيفة، وتضعيفُه من جهةِ حفظه؛ دسّاً وتزويراً، وكَشفَ عن ذلك غيرُ واحد من كبار المحققين[1]، وقد قام بتعزيز هذا النفي وتأكيده: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فقد توَسَّع في هذا الصدد وأطال في الموضوع، في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ١٢١ ـ ١٢٦، ومما جاد به قلمُه هناك:

«... صرَّح الذهبي في مقدمة «الميزان» ١: ٣ فقال: «وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً، لجلالتهم في الإسلام، وعَظَمتِهم في

---

[1] منهم ـ على ما ذكره الشيخ أبو غدة ـ: الإمام اللكنوي في كتابه: «غيث الغمام على حواشي الإمام». والعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي في هامش كتابه: «قواعد في علوم الحديث» ص ٢١١. والعلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه: «الإمام ابنُ ماجهْ وكتابه السنن» ص ٢٤٥ـ٢٤٨.

النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرتُ أحداً فأذكرُه على الإنصاف، وما يَضرُّه ذلك عند الله ولا عند الناس». انتهى.

قال الشيخ: وجاءت في النسخة المطبوعة من «الميزان» بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥، ترجمةُ أبي حنيفة ٣: ٢٣٧ في سطرين، ليس فيها دفاعٌ عن أبي حنيفة إطلاقاً، وإنما تَحطُّ على جرحه وتضعيفه، وكلامُ الذهبي في المقدمة يَنفِي وجودَها على تلك الصفة، لأنها تَحمل القدح، لا الإنصاف.

والطبعة الهندية من «الميزان» المطبوعة في مدينة لكنو سنة ١٣٠١ بالمطبع المعروف بأنوار محمدي، لم تُذكر فيها ترجمةٌ للإمام أبي حنيفة في أصل الكتاب، وإنما ذُكِر على الحاشية كلماتٌ في سطرين، قال مُثبِتُها: «لمّا لم تكن هذه في نسخة، وكانت في أخرى، أوردتُّها على الحاشية». انتهى. فلما طُبع الكتاب بمصر سنة ١٣٢٥، طُبعت تلك الكلمات التي على الحاشية في صُلب الكتاب، دون تنبيه!.

وقد رَجعتُ إلى المجلَّد الثالث من «ميزان الاعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم (٣٦٨ حديث)، وهو جزء نفيس جداً، يبتدىء بحرف الميم، وينتهي بآخر الكتاب، وكلُّه بخط العلاّمة الحافظ شرف الدين عبد الله بن محمد الواني الدمشقي، المتوفى سنة ٧٤٩، تلميذ مؤلفه الذهبي، رحمهما الله تعالى، وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي، كما صرَّح بذلك في ظهر الورقة ١٠٩، وظهر الورقة ١٥٩، وفي غير موطن منه تصريحاتٌ كثيرة له بالقراءة والمقابلة أيضاً، فلم أجد فيه ترجمةً للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون، ولا في الكُنى.

وكذلك لم أجد له ترجمةً في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧، وهي نسخة جيدة كُتِبت سنة ١١٦٠ بخطّ عليّ بن محمد الشهير بابن مِشمان، في مجلد واحد كبير، وقد كَتَبَها عن نسخةٍ كُتبت سنة ٧٧٧ ...

وقد سَنَحتْ لي في أوائل رمضان المبارك من سنة ١٣٨٢ زيارةُ المغرب، فرأيتُ في مدينة الرباط، في (الخزانة العامة) نصفَ نسخة المؤلف ... «ميزان الاعتدال» في مجلد واحد، رقمها (١٢٩ق)، ناقصة يبتدىء القسمُ الموجودُ منها من أوائل ترجمة (عُثمان بن مِقسَم البُرِّي)، وهو يُوافق أواخر الصفحة ١٩٠ من الجزء الثاني المطبوع بمصر سنة ١٣٢٥، وينتهي بآخر الكتاب.

وفي حواشي هذه النسخة كُتِبت إلحاقاتٌ كثيرة جداً في كل صفحة، حتى في بعض الصفحات أَخَذت الإلحاقاتُ الحواشيَ الثلاثَ، وتارةً الحواشيَ الأربع للصفحة، وهي بخطٍّ واحدٍ، دون الحواشي الملحقة على جوانب الصفحات والأوراق المدرجة فيها، وقد كُتِب على الورقة الأخيرة من أصل النسخة قراءاتٌ كثيرة، وتواريخ لها ولنَسْخِها، فكان من ذلك أن النسخة قُرئت على مؤلفها عدة مرات: .... فذكرَ ثمانيةَ نصوصٍ في ذكر القراءة على المؤلف، والنسخ من أصله، مما كُتِب في حواشي الورقة الأخيرة بحسب تسلسل تواريخها، وكانت كلُّها في حياة المؤلف الذهبي من سنة ٧٢٩ إلى ٧٤٧، وقد كانت وفاة الذهبي رحمه الله تعالى في سنة ٧٤٨.

قد رَجعتُ أيضاً إلى هذه النسخة العظيمة النادرة المثال في عالم المخطوطات، فلم أجد فيها ترجمةً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وهذا مما يَقطَعُ معه المرءُ بأن الترجمة المذكورة في بعض نُسَخ «الميزان» ليست من قلم الذهبي، وإنما هي دخيلةٌ على الكتاب بيد بعض الحانقين على الإمام أبي حنيفة، وذلك أنها جاءت في سطرين لا تليق بمقام الإمام الأعظم، ولا تُحاكِي تراجم الأئمة الذين ذكرهم الذهبي لدفع الطعن عنهم، وهُم دون أبي حنيفة إمامةً ومنزلةً، فقد أطال النَّفَسَ في تراجمهم طويلاً، وجلَّى مكانتهم وإمامتهم أفضل تجليةٍ.

وكذلك لا وجود لترجمة أبي حنيفة في «الميزان» في نسخة الحافظ الضابط المتقِن محدِّث حلب في عصره سِبط ابن العجمي (إبراهيم بن محمد)، وهو قد فَرَغ من نَسخِها سنة ٧٨٩، عن نسخةٍ قُوبِلت، وعليها خطُّ المؤلف، فصحّ الجزمُ بأنها مقحمةٌ في بعض النسخ من «الميزان» بغير قلم مؤلِّفه الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وتتابعت الأدلة السابقة[١] الناطقة على أنها مدسوسة في «الميزان».

قال الشيخ: ... وإنما أطلتُ في هذه التعليقة كثيراً: تنزيهاً لمقام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وتبرئةً لساحة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من «ميزان الاعتدال»، ليُصار إلى طبعه عنها ممن يوفقه الله تعالى». انتهى ملخصاً.

قال محمد معاوية سعدي عفا الله تعالى عنه: وإنما أطلتُ في هذا الموضوع: تنزيهاً لمقام الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وتعريفاً بمكانته السامية في الحديث، وأداءً لحقه الذي علينا ـ لِما حفظ لنا السُّنَنَ والفِقهَ ـ، فقد قال عبدُ الله ابن داود الخُريبي ـ أحدُ الثقات العُبَّاد، وأحدُ شيوخِ مشايخ البخاريِّ وأقرانِه ـ: «يَجِبُ على أهل الإسلام أن يَدعُوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم، وذَكَرَ حِفظَه عليهم السُّنَنَ والفِقهَ»[٢]. وإشادةً بجهود فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى في دفاعه عن الإمام خيرَ دفاع، جزاه الله تعالى عنا خير ما يجزي به المُدافعين المُحقِّين. آمين.

---

[١] يُشير الشيخ إلى الأدلّة التي نَقلَها فيما سبق عن اللكنوي وغيره، وأما الذي أوردتُّه هنا فهو من كلام الشيخ نفسه، فعليك بالرجوع إلى تمام تعليقه، وإلى كلام العلامة النعماني في «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص ٢٤٧.

[٢] تهذيب الكمال ٢٩ : ٤٣٢، رقم الترجمة (٦٤٣٩).

## المبحث الثامن
## فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال وأحوالهم

فيه ثلاثة موضوعات، وبيانه في (أ، ب، ج):

أ: كان للشيخ أبو غدة وَلَعٌ خاصّ بتراجم الرجالِ وأحوالهم، وشغفٌ زائد بتحقيق أحوال المستورين منهم، فحقَّق تراجمَ غيرِ واحدٍ من مجاهيل العلماء الذين لم توجد لهم ترجمةٌ تُعرِّف بحالهم واضحاً، مثل:

١ ـ **ابن المَوَّاق**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر يحيى بن خلف بن المَوَّاق المَرَّاكَشي القُرطبي الأصل، تلميذ أبي الحسن بن القطان، وصاحب كتاب «بُغية النُّقاد»[١]، المتوفى في حدود سنة ٦٤٢[٢].

وشُرّاح المشكاة الثلاثة[٣]:

٢ ـ **مُظْهِر الدين**، الحُسين بن محمود بن الحَسن الزَّيداني العراقي، المتوفى سنة ٧٢٧. ويكون هو المراد بقول عليّ القاري وغيره: (قال المُظهِر ...).

٣ ـ **السيد جمال الدين**، ميرزا عطاء الله بن الأمير فضل الله الشيرازي الدَّشتكي، الملقَّب بجمال الحُسيني، المتوفى سنة ٩٢٦، نُسِب إلى التشيُّع.

---

[١] راجع ص ٣٠١.

[٢] ترجم له الشيخ في رسالته: «أخطاء الدكتور الندوي» الملحقة بآخر «ظفر الأماني» ص ٧٤٢ ـ ٧٤٤.

[٣] تَرجم لهم في «ظفر الأماني» ص ٥٨٣ ـ ٥٨٤.

٤ ـ: **مِيْرَك شاه**، ابنُ السيد جمال المذكور: الأميرُ نسيم الدين محمد الملقَّب بـ(مِيرَك شاهْ)، ونُقِل عنه ما يدلّ على غلُوِّه في التشيُّع.

٥ ـ: **الخزرجي**، صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، مؤلف «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ـ المعروف بـ«خلاصة الخزرجي»، المتوفى بعد سنة ٩٢٣[1].

٦ ـ: **الكوكباني**، علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني، محشِّي كتاب «الخلاصة» للخزرجي، باسم: «إتْحاف الخاصّة بتصحيح الخُلاصة»، المتوفى سنة ١١٩١.

٧ ـ: **المظفري**، محمد بن حاتم بن المظفَّر المظفَّري، من علماء القرن الثالث، شيخ أبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي السَرْخَسِي[2]، المتوفى سنة ٣٢٥، وتلميذ الرِّياشي اللغوي المتوفى سنة ٢٥٧، وتلميذُ مصعب الزبيري، المتوفى سنة ٢٣٦، وصاحبُ الكلمةِ الرفيعة في مَدح الإسناد[3].

ب: وقال الشيخ في تعليقه على «مقدمة التمهيد» ـ ضمن مجموع «خمس رسائل» ص ٩١ ـ ٩٢: «ويدخل في (مجاهيل العلماء) مَن لم توجد له ترجمة تُعرِّف

---

[1] ترجم له وللكوكباني الآتي ذكرُه، في مقدمة «خلاصة تذهيب التهذيب».

[2] قال في «معجم البلدان»: (سَرْخَس) بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سَرَخْس بالتحريك، والأول أكثر: مدينة قديمة من نواحي خراسان، كبيرة واسعة، وهي بين نَيسابور ومَرْو.

[3] أي: ما نقلَه عنه الشيخ في رسالته: «الإسناد من الدين» ص ٢٣ من كلامه: «إنَّ الله تعالى قد أكرمَ هذه الأمة، وشرَّفها وفضَّلَها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلِّها قديماً وحديثاً إسنادٌ موصول، إنما هو صُحُفٌ في أيديهم، وقد خَلطُوا بكُتبهم أخبارَهم ....».

بحاله، ولم يقف أهل العلم على نصّ أهل الشأن على توثيقه وتعديله، ولا على تجريحه وتوهينه، ولكنّ آثاره تدلّ على كونه من حملة العلم ومن المعتنين به المتقنين فيه ـ فهُم ثقات مقبولون على قاعدة ابن عبد البر وغيره ـ، وذلك:

كأبي عُبيد الآجري راوي الجرح والتعديل عن أبي داود.

وابن مُحرِز الراوي، عن ابن معين.

والحافظ ابن غلام الزهري الذي يُكثِر عنه حمزة السهمي في «تاريخه».

والقاضي أبي القاسم ابن أبي العوّام صاحب النسائي.

والدُّولابي.

والطحاوي صاحبُ «فضائل أبي حنيفة ومسنده»، الذي يُكثِر عنه الذهبي، والقرشي، والصالحي، ويَعتمد عليه ابن دقيق العيد والزيلعي.

فأمثال هؤلاء العلماء الذين تدلّ آثارُهم على جلاتهم وفحولتهم، لا يضرّهم خَفاءُ تراجمهم وأحوالهم على المتأخرين، فقد قيل:

ليس الخُمولُ بعَارٍ ... علَى امْرِئٍ ذِي جلالِ

فلَيلةُ القَدْر تَخْفَى ... وتِلْك خيرُ الليالِي»[1]

ج: قلتُ: وحَقَّقَ أيضاً أشياء من التراجم العديدة، مما شاع فيه غيرُ الصواب، أو وقع فيه بعضُ الخَفاء، ومن ذلك:

١ ـ: **الداخلي**، أحدُ شيوخ البخاري، قال الشيخ في رسالته «تحقيق اسمَي الصحيحين ..» ص ١٤ تعليقاً:

---

[1] قائله: أحمد بن جعفر بن أحمد بن يحيى بن خصيب القَيسي، أبو العباس القيجاطي، كما في «التكملة لكتاب الصلة» ١: ٤٥.

« لم أقف على اسم (الداخلي) ولا ترجمتِه، وقد بَحثْتُ عنه منذ أكثر من ثلاثين سنةً، فما تركت كتاباً وصل إلى يدي وظننت أنَّ فيه احتمال وجوده فيه، إلا تصفَّحتُه وفحَّصتُه ... و(الداخلي) من شيوخ البخاري في نشأته، ولم أجد له ترجمةً في المظان التي رجعت إليها، ولم يذكره السمعاني في « الأنساب »، وظاهر سياق العبارة هنا أنه من شيوخه في بخارى التي نشأ بها، وقد ترجَّح عندي أنه منسوب إلى (مدينة بخارى الداخلة) التي هي داخل السور الثاني الأصغر، المحيط به السُّور الأول الأكبر، كما فَهمتُه من « معجم البلدان » عند ذكر (بخارى) ١: ٣٥٣، وعند ذكر (مدينة بخارى) ٥: ٧٩ » . انتهى تعليقه[1].

٢ ـ: **الفراهيدي**، مسلم بن إبراهيم الأزدي أبو عمرو البصري، المتوفى سنة ٢٢٨، تحرَّفت نِسبتُه: (الفراهيدي) في غير واحدٍ من المصادر إلى: (الفراديسي)، فصوَّبها الشيخ في تعليقه على كتاب « بُلْغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب » للزبيدي، ص ٢٠٥ ـ مع « قفو الأثر » ـ بقوله:

« (الفراديسي)، هكذا وقع في بعض نسخ « شرح النخبة »، ومنها نسخةُ الشارح الشيخ علي القاري، ص ٢٤٦، ونسخةُ المحشي الشيخ عبد الله خاطر، وغيرُ هذين الكتابين، وضبطَها الشيخ عليّ القاري بقوله: « بكسر الفاء، ثم راء، بعده ألف، ثم دال مهملة ... »، وقلَّدَه وتَابعَه على هذا الضبط المحشي الشيخ عبد الله خاطر، رحمهما الله تعالى، ومن جاء بعدهما!.

ولم أجد هذه النسبة (الفِراديسي) بكسر الفاء في كتاب « الأنساب » للسمعاني، ولا في كُتب اللغة، كـ« القاموس » و« شرحه »، وإنما فيها: (الفَرَاديسي) بفتح الفاء، قال السمعاني في « الأنساب » ١٠: ١٦١: « الفراديس بفتح الفاء والراء، بعدهما الألف،

---

[1] قلت: وقد تقدم الكلام عليه مبسوطاً ص ٣٢١ ـ ٣٢٣، فعُدْ إليه إن شئت.

ثم الدال المهملة ... هذه النسبة إلى الفراديس، وهو موضع بدمشق ...» ... ثم بَسط الكلامَ عليه، وقد تقدَّم ملخَّصُه في (نماذج انتقاداته) ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

٣ -: **الدَّغُولي**[1]، بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة، كما جاء هكذا في «الأنساب» وغيره، لا كما وقع في «اللُّباب في تهذيب الأنساب» بفتح الدال المهملة والغين المعجمة؛ بإسقاط لفظة (ضمّ) قبل (الغين المعجمة)، ثم اغترّ به الزُّرقاني في «المواهب» ٥: ٤٥٣، والكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦، وغير واحد من العلماء المعاصرين.

٤ -: **القاساني**، أبو بكر محمد بن إسحاق القاساني الظاهري، ويَرِد أيضاً: (القاشاني)، ويُنسَب اليوم بلفظ: (الكاشاني)، كما حقق الشيخُ فيما علّقه على اسمه في «ظفر الأماني» ص ٥٨، بترجمة مفيدة مسهبة، وقد ذكر فيها أيضاً: «أن الإمام الزركشي غَلِطَ في هذه الترجمة في كتابه «المعتبَر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» ص ٢٧٨ - ٢٧٩، فزعم أن الذهبي ذَكرَ (القاساني الظاهري) هذا في «مشتبه النسبة»، وهو غَلطٌ، فإن الذي ذكره الذهبي هو أبو عبد الله التاجر، وذاك أبو بكر الظاهري.

ومعَ الأسف الشديد أن محقق «المعتبر» غَفَل عن كل هذا الغلط ونام، بل زاد في الغلط، فأحال إلى «المشتبه» بذكر الصفحة فيه: (٤٩٥)!

هذا، وكلُّ هؤلاء لم يذكروا للقاساني الظاهري سنة ولادة أو وفاة، وإنما ذكروا أنه حَمَل العلمَ عن داود الظاهري، وداود توفي سنة ٢٧٠، فالقاساني تكون وفاته بأواخر هذا القرن الثالث، أو أول القرن الرابع، والله تعالى أعلم».

---

[1] انظر: «الإسناد من الدين» ص ٢٢ - ٢٣.

٥ ـ: المُيَّانِجِي، كما أورده بذلك الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، فتابعه المتابعون، قال الشيخ في تعليقه على «ظفر الأماني» ص ٤٥ ـ ٤٦: «والصواب في نسبته: المُيَّانِشِي ـ بالشين، والجيم بدلٌ عنه ـ، وبهذا ترجم له غيرُ واحد، وهو أبو حفص عُمر بن عبد المجيد بن الحسن، المَهديّ المَيَّانِشي المغربي، ثم المكي، لم تُذكر سنة ولادته، وجاور بمكة المكرمة، وتوفي فيها سنة ٥٨١، رحمه الله تعالى.

ذكره العلامة ياقوت الحَمَوي في كتابه «معجم البلدان» في الكلام على (مَيَّانِش)، فقال: «مَيَّانِش ...: قرية صغيرة من قُرَى المهدِيَّة بإفريقية ...، منها: عُمر بن عبد المجيد ... ونِسبتُه إلى (المهديّة) ربما كانت دليلاً على أن (مَيَّانِش) من نواحي إفريقية». انتهى.

وتَرجم له الحافظ الذهبي في «العِبَر» ٣: ٨٣ ...، وابنُ العِماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٤: ٢٧٢، ووقع فيه لفظ (المَيَّانشي) محرفاً إلى (الماشي)، ووقع في «معجم المؤلفين» محرَّفاً إلى (البياسي) ...».

٦ ـ: ابن المَطَرِي، جاء ذكره في «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٩، في بيان (رُتَب المحدِّثين)، فعلَّق عليه الشيخ بقوله:

«كذا جاء (ابن المطري) في الأصل وفي المصدر المنقول منه: «كشاف اصطلاحات الفنون»، ولم أهتد إليه، وإنما وَجدتُ مَن يُنسَب (المطري) ـ لا (ابن المطري)[1] ـ اثنين من المحدِّثين:

---

[1] قلتُ: بل كلاهما يُنسَب (ابن المطري) أيضاً، كما يُنسبان: (المطري)، فأما الأول فذَكَره بنِسبة (ابن المطري): ناصرُ الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» ـ باب عِرْس ـ ٦: ١٣٢، وابنُ حجر في «الدرر الكامنة» ـ ترجمة أحمد بن عبد الله الشريفي ـ ١: ٦٠، وفي ترجمة يحيى بن موسى ٢: ١٦٧. =

١: الجمال المطري، محمد بن أحمد بن محمد المدني، صاحب «التعريف بما أنست الهجرة، من معالم دار الهجرة» المتوفى سنة ٧٤١ بالمدينة الشريفة. وترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٣: ٣١٥، و«لحظ الألحاظ» لابن فهد المكي ص ١١٠ من «ذيول تذكرة الحفاظ».

٢: ابنُه العفيف المطري، عبد الله بن محمد بن أحمد المدني، صاحب «الإعلام فيمن دخل المدينة من الأعلام»، وقد سمع منه جماعة من المحدثين، منهم الحافظ الذهبي، وتوفي سنة ٧٦٥، وترجمته في «الدرر الكامنة» ٢: ٢٨٤، و«لحظ الألحاظ» ص ١٤٣، وقد وُصِف بالاشتغال بالحديث، والاعتناء بالتواريخ، وبالإفادات الحسنة المهمة.

فلعله هو المعنيّ هنا بابن المطري؟ والله تعالى أعلم.

ونقل الباجوري في «شرح الشمائل النبوية» ص ٤ هذا التحديد في الطالب والمحدِّث والحافظ ....، ثم قال: «ذكره المطرزي». انتهى.

والظاهر أنه تحريف عن (المطري) أو (ابن المطري). وقد نظرتُ كتاب «المُغرِب» للمطرِّزي فلم أجد فيه شيئاً يتصل بهذه الألفاظ. والله سبحانه أعلم».

٧ ـ: **ابن الذهبي**، نَبَّه الشيخ في «أربع رسائل» ص ٣٨ إلى ٤٣، بإيراد ٢٤ نصّاً؛ على أن وصف (الذهبي) في نسبة الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، هو ليس للحافظ نفسه، بل لأبيه (أحمد)، لأنه كان برع في صنعة الذهبي المدقوق وتَمَيَّز فيها، فسمِّي (الذهبي)، كما قاله الحافظ الذهبي نفسُه في ترجمة أبيه في «تاريخ الإسلام» في وفيات سنة ٦٩٧.

---

= وأما الثاني فتَرجم له: السبكيُّ في «معجم الشيوخ»، وابنُ رافع في «الوَفَيات»، وكلاهما نَسبه (ابن المطري)، بل شُهرته بـ(ابن المطري) أكثر من شهرته بـ(المطري).

فالحافظ الذهبي هو في الواقع: ابن الذهبي، كما هو ثابت بنصّه وإطلاق غيره عليه، ولكنه قد يُتسامح، فيُقتصر على (الذهبي) على سبيل التسهيل والاختصار.

٨ ـ: **التفتازاني**، سعد الدين مسعود بن عُمر بن عبد الله، المتوفى ٧٩١ أو ٧٩٣، ترجم له العلامة اللكنوي في حاشية كتابه: «إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبُّد ليس ببدعة» ص ١٦، وذكر في مذهبه اختلافاً، فنقل عن السيوطي والكفوي والكاتب جلبي (صاحب «كشف الظنون») وغيرهم: أنه شافعي، ونقل عن ابن نُجيم وعلي القاري: أنه حنفي، ثم قال بنفسه: «والذي ظهر أنه محقق المذهبين، لا شافعي كالشافعية، ولا حنفي كالحنفية» .اهـ.

فاستدرك عليه الشيخ بقوله: «... ولعلّ مِن أجل ظنّ كونه شافعياً عَلَّق شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري الشافعي على كتابه «التلويح» في أصول الفقه، حاشيةً طُبعت بالهند في لكنو سنة ١٢٩٢. ومِن أجل هذا الظن أيضاً حَمَل عليه الشهاب المرجاني حملةً شعواء في فاتحة حاشيته على «التوضيح» المسماة: «حزامة الحواشي لإزالة الغواشي» ...!

مع أن حاشية الإمام سعد الدين التفتازاني: «التلويح» مِن خير ما كُتِب على «التوضيح»، وفي غاية من الإنصاف والتحقيق دون تعصب أو تمحّل مذهبي، بل لو قيل: لولاها لَمَا كان لكتاب «التوضيح» المكانة العلمية التي يحتلّها؛ لكان ذلك صحيحاً.

والحقّ أنه حنفي المذهب، فقد ولي قضاء الحنفية، وله في الفقه الحنفي تآليف، منها: «تكملة شرح الهداية» للسروجي، وشرح خطبة «الهداية»، وشرح «تلخيص الجامع الكبير»، و«فتاوى الحنفية»، وشرح «السراجية» في الميراث.

وإلى جانب هذا فقد صرّح بانتسابه المذهب الحنفي في غير موضع من كتابه « التلويح » في مقابل ذكر الإمام الشافعي أو مذهبه، وذلك دليل قاطع على كونه حنفي المذهب، وإليك بعض عباراته الناطقة بذلك: .... فذكر بعض النصوص، ثم أشار إلى غيرها من النصوص الكثيرة.

وقال في آخر التعليقة: « وما هذا التحقيق في مذهب الإمام السعد التفتازاني بعصبيةٍ لمذهب، وإنما هو كشفُ الواقع، فإنّ فضل هذا الإمام الجليل ما يَنقُص إذا كان شافعياً، ولا يَزيد إذا كان حنفياً، ولا العكس، رحمه الله تعالى، وجزاه عن الإسلام وعلومه خيراً ».

٩ ـ **الطيبي**، قال الشيخ رحمه الله تعالى على « ظفر الأماني » ص ٢٧ تعليقاً:

« ... وكنتُ بحثتُ طويلاً وكثيراً في مصادر ترجمته لمعرفة بلده الذي يُنسب إليه، فلم أجد فيها شيئاً، وبدا لي أنه مصريّ الدار، فنَسبتُه ـ في « قفو الأثر » ص ٢٠، وغيره ـ (المصري)، لقرائن تلمّحتُها من النظر في ترجمته.

ثم وَقفتُ على كلمة ثناء فيه للإمام القاضي ابن خَلْدُون المولود سنة ٧٣٢، والمتوفى سنة ٨٠٨، في « مقدمته » ص ٤٤٠، في آخر (الفصل الخامس في علوم القرآن من التفسير والقراءات)، ذكر فيه بلده، فعلمتُ أنه (عراقيّ الدار)، قال العلاّمة ابن خلدون رحمه الله تعالى:

« لقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي، من أهل تُورِيز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا ـ يعني: الكشاف ـ، وتتبّع ألفاظه، وتعرّض لمذهبه في الاعتزال بأدلة تزيِّفها، ويبيِّن أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ﴾ ».

قال الشيخ: فجاءت هذه الفائدة في معرفة (دار الطيبي) في غير مظنتها، من عالم ضابط متقن دقيق، وكنتُ قديماً رَجعتُ في ترجمته - فيما رجعت إليه - إلى «الأعلام» للزركلي، فلم يذكر فيها نسبته إلى بلد، وذلك في الطبعة الثالثة وما قبلها، ثم ذكر نسبتَه هذه في الطبعة الرابعة وما بعدها ٢: ٢٥٦، فلعله وقف على كلام ابن خلدون فأضافه إلى الترجمة. والله تعالى أعلم». انتهى.

## المبحث التاسع
## بعض إفاداته اللغوية

١ ـ: حول كلمة «**البتة**»، قال الشيخ في تعليقه على «مبادىء علوم الحديث» ص ٧٨ ـ ٨٠، ما ملخصه: «هذا اللفظ يقال فيه: (بَتَّة) بغير (أل)، ويقال فيه: (البتة) مصحوباً بلفظ (أل) كما جاء هنا، وهو في الحالين مصدر (بَتَّ يَبُتُّ بَتَّةً) بمعنى قَطَع، أدخِلَت عليه في تعريفه (أل) التعريفية، فهمزته همزة وصل لا غير، لأنه مصدر دَخَلت عليه (أل) المعرِّفة. قال الجوهري في «الصحاح» ١: ٢٤٢: «يُقال: لا أفعله بتَّةً، ولا أفعلُه البَتَّةَ؛ لكلِّ أمر لا رجعةَ فيه، ونصبُه على المصدر».

قال الزَّبِيدي في «تاج العروس» ١: ٥٢٤: «وضُبِط لفظ (البتة) في «الصحاح» بوصل الهمزة، وضُبِط في نسختنا من «القاموس» بقطعها، ونَقَل شيخُنا عن البدر الدَّمَاميني في «شرح التسهيل»: زَعَمَ في «اللباب» أنه سُمِعَ في (البتة) قطعُ الهمزة، وقال شارحه في «العباب»: إنه المسموع. قال البدر: ولا أعرِفُ ذلك من جهةِ غيرهما، وبَالَغ في رَدِّه وتَعقُّبه، وتَصدَّى لذلك أيضاً عبدُ الملك العِصَامي في «حاشيته» على «شرح القطر» لابن هشام». انتهى.

قال الشيخ: لم أقف على كلام هذين الشيخين: الدَّماميني والعصامي، وقولُهما هو الصواب عندي، فإن كتب اللغة الكثيرة المطبوعة التي رَجعتُ إليها، مما أُلِّف قبل «القاموس»، لم تَذكر أن همزة (البتة) همزةُ قطع، كما وقع في نسخة

« القاموس »، وهذا إطباق من مؤلِّفيها على أن همزتها همزةُ وصل سماعاً، كسائر المصادر التي تدخل عليها (أل)، لأنها لو كانت مسموعةً فيها بالقطع، لوَجَب تدوين ذلك عند كل مَن أوردَها في كتابه، لأنه على خلاف الأصل، فيجب التنبه عليها، كما هي القاعدة عند العلماء.

وأما ذكرها في كتاب « اللباب » فلا يصح الاعتماد عليه، فإنه كتاب نحو، ومؤلِّفه متأخر جداً، وهو محمد بن محمد بن أحمد الأَسْفَرايِيْني، المتوفى سنة ٦٨٤، ومؤلِّف « العُباب » شرح « اللباب » هو عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنُقرَه كار، المتوفى سنة ٧٧٦، فهما متأخران جداً ...

هذا ما كنتُ انتهيتُ إليه بحثاً من أكثر من عشرين سنةً، ثم بدا لي الآن الرجوع إلى كتب السنة المطهَّرة، التي تَناقلها العلماء بالرواية والضبط والإتقان، وقد تردَّدتْ لفظةُ (البتة) فيها كثيراً جداً، في الكتب السبعة المعتنى بها أتمّ العناية، وهي « الموطأ » و« الكتب الستة »، وفي غيرها مما لم تَحظ بتلك العناية، فلم يذكر أحد من الشراح للكتب السبعة: روايتَها بهمزة قطع، ولا نَقل عن أهل اللغة المتقدمين ضبطها بهمزة قطع، وما يُداني الكتبَ السبعةَ كتابٌ في حفظ رواياتها، وضبط ألفاظها، وتفسير كلماتها، والاعتناء بنقلها؛ خالفاً عن سالف، فهي معيار أمين صادق في الضبط والرواية.

وقد جاءت فيها لفظة (البتة) في كتاب النكاح عند مالك في « الموطأ »، وفي كتاب الطلاق عنده أيضاً وعند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، .....، ولم يذكر أحد من شارحيها الذين رجعتُ إليهم - ولعلي استقصيت! - أنها بالقطع روايةً، بل لمَّا وقع ذلك من الكرماني في « شرح البخاري »، اعتماداً على كلام بعض النحاة، تَعقَّبَه الحافظ ابن حجر ورَدَّه مرةً بعد مرة، وإليك عبارته.

قال في « فتح الباري » ٧: ٤٨٣، في كتاب المغازي في (باب غزوة خيبر) تعليقاً على حديث ابن أبي أوفى الذي فيه: « وقال بعضهم: نَهَى عنها - أي عن لُحوم الحُمُر الأهلية - البتة، لأنها كانت تأكل العذرة ».

قال الحافظ رحمه الله تعالى: « تنبيه: قوله: (البتة) معناه: القطع، وأَلِفُها ألفُ وصل، وجزم الكرماني بأنها ألف قطع على غير القياس، ولم أرَ ما قالَه في كلام أحدٍ من أهل اللغة، قال الجوهري: الانبتات: الانقطاع، ورجلٌ منبتٌّ أي منقطع به، ويقال: لا أفعله بتةً، ولا أفعله البتةَ؛ لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبُه على المصدر. انتهى. ورأيتُه في النسخ المعتمدة بألف وصل، والله أعلم ».

وقال أيضاً في « فتح الباري » ٩: ٣٩٢، في كتاب الطلاق في (باب الطلاق في الإغلاق)، تعليقاً على ما أورده البخاري، وهو: « وقال نافع: طَلَّق رجلٌ امرأتَه البتةَ إن خرجتْ، فقال ابن عمر: إن خرجت فقد بُتَّتْ منه ... ».

قال: أما قولُه: (البتة) فإنه بالنصب على المصدر، قال الكرماني هنا: قال النحاة: قَطعُ همزةِ (البتةَ) بمَعزلٍ عن القياس.اهـ. وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظرٌ، فإنَّ أَلِفَ (البتة) ألفُ وصل قطعاً، والذي قاله أهل اللغة: (البتة): القطع، وهو تفسيرُها بمُرادِفها، لا أنّ المراد أنها تُقال بالقطع ». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلتُ - القائل أبو غدة -: وذِكرُ « المعجم الوسيط » المؤلَّفِ حديثاً لها بالوصل، ثم بالقطع: ترديدٌ للقول المردود دون تمحيص! فلا يُعرَّج عليه.

ولا يغرَّنَّك بعد هذا ما قد تسمعه من بعض الشيوخ، من قولهم: (ألبتة)، بهمزة القطع، ظناً منهم أنها هكذا تُنطَق لا غير، فهذا من الأخطاء المتوارثة، فلا تقع فيه.

قال الشيخ: وهذه التعليقة طالت واتسعت في أمرٍ ليس مبحثه هنا، وكان يكفي في كلمة (البتة) في هذا الموضع شَكْلُها بهمزة وصل دون تعليق، ولكني رأيتُها مناسِبةً لإفادة الطالب الحديثي حتى لا يتخبَّط فيها، فمعذرةً، والله وليّ التوفيق». انتهى.

٢ ـ: حول كلمة «**مشايخ**»، أفاد في «الرفع والتكميل» ص ٤٦ ـ ٤٧: «أن الاسم المفرد إذا جُمِع على وزن (مفاعل)، وكان الحرف الثالث في المفرد: حرفَ مدّ[1]، ومزيداً على أصل مادته في الواحد: وجبَ إبدالُ حرف المدّ هَمزةً في الجمع، نحو سحابة وسحائب، وقلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، ونصيحة ونصائح ...

ودليلُ زيادة حرف المدّ في مفردات هذه الجموع: أن مادّتها في الفعل خالية من حرف المدّ الذي هو الألف أو الواو أو الياء، فهي: سَحَبَ، وقَلَدَ، وصَحَفَ، ونَصَحَ.

.... أما إذا كان الحرف الثالث في المفرد غيرَ حرف مدّ، فلا يُبدل في الجمع هَمزةً، بل يبقى على حاله، مثل: قَسْوَرة وقساوِر.

وكذلك إذا كان الحرف الثالث في المفرد أصلياً مِن بِنْية الكلمة، ليس بزائد عليها، فلا يبدل في الجمع همزةً أيضاً، بل يبقى واواً في مثل: مفازة ومفاوز (مِن فاز يفوز)، وياءً في مثل: مَعِيشة ومعايش (مِن عاش يَعيش)، ومَكيدة ومكايد (مِن كاد يَكِيد)، ومَشْيَخة ومشايخ (مِن شاخ يَشيخ)، ومَعِيب ومعايب (مِن عاب يَعيب)، وأشباهها.

إلا فيما سُمِع بخلاف هذا منها، فيُحفَظ ولا يُقاس عليه، نحو: مَنارة ومنائر، ومُصيبة ومصائب، إذ الأصل فيهما: مَناوِر ومصاوِب، وقد سُمِع النطق فيهما بهذا الأصل أيضاً.

---

[1] وهو الألف، أو الواو، أو الياء الساكنة؛ تسبقه حركة من جنسه.

وعلى هذا: فلفظة (مكايد) و(مشايخ) وأمثالها لا تُهمز أبداً، لأن الياء في مفردها أصلية، وليست بزائدةٍ. انتهى مستفاداً من «شرح الأُشموني على الألفية بحاشية الصَّبَّان» ٤ : ٢٨٨ في (باب الإبدال)، و«شرح ابن عقيل» عليها أيضاً فيه ٢ : ٥٥٠».اهـ ملخصاً مما بسطه الشيخ.

٣ ـ: حول كلمة «وَهَم»، أفاد في صفحات «الاستدراك» من «الرفع والتكميل»: ٥٤٩ ـ ٥٥٤: «أن قول المحدثين: (له أوهام) هو جمعُ (وَهَم) بفتحتين، لا جمع (وَهْم) بسكون الهاء.

فإن الأول يُطلَق إذا أخطأ المرءُ وجهَ الصواب، مع إرادته ذلك الخطأ، لأنه الصواب في نظره وعلمه. والثاني يُطلَق إذا ما سبق الذهن ـ أو اللسان أو القلم ـ إليه مع إرادة غيره.

ويتضح الفرق بينهما بالتمثيل لهما، فمَن يَعلم اسمك (أحمد)، وناداك بلفظ (أسعد) ـ من سبقة الذهن أو اللسان أو القلم ـ، فهذا يقال فيه: (وَهْم) بسكون الهاء، ومَن ذهب مِن أول الأمر إلى أن اسمك (أسعد)، وسمّاك به على أنه اسمُك حقيقةً، فهذا (وَهَم) بفتح الهاء، أي غلط.

ويختلف وزن الفعل لأحد المعنيين عن الآخر، فالذي يقال فيه: (وَهْم) بالسكون، الفعلُ منه: (وَهَم يَهِم وَهْماً)، بوزن وَعَد يَعِد وَعْداً، والذي يقال فيه: (وَهَم) بالفتح، الفعلُ منه: (وَهِم يَوْهَم وَهَماً)، بوزن وَجِلَ يَوْجَل وَجَلاً، ومثلِ: غَلِط يَغلَط غَلَطاً، وزناً ومعنىً.

ولكن الملاحَظ في استعمال المحدثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل، قالوا في الماضي: (وَهِم)، وفي المضارع: (يَهِمُ)، فيَجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون: مِن باب تداخُل اللغتين.

ويَستعملون المحدثون في مقام التغليط أيضاً لفظ (الوَهَل) باللام في آخره مع فتح الهاء، بمعنى (الوَهَم) بفتح الهاء تماماً، وهُمَا في اللغة بمعنى واحد ومِن باب واحد.

وإنما آثر المحدثون وغيرُهم في مقام التخطئة لفظَ (وَهِم) و(يَهِم) و(الوَهَل) و(أوهام)، على لفظِ (غَلِط) و(يَغلَط) و(الغَلَط) و(أغلاط)، لوضوح المعنى في (غَلِط) ومشتقانه، وغموض المعنى في (وَهِم) ومشتقاته، ولاشتراكه في المادّة مع لفظ (الوَهْم) بالسكون، الذي هو أخفّ مدلولاً من (الوَهَم) بالفتح، فيكون ألطفَ جرحاً وآدبَ نقداً.

والعرب في مقام التعبير عما يُكرَه من قول أو فعل: تُوثر اللفظ الغامض بعض الشيء، أو المشترك المعنى، أو الذي فيه مجاز أو كناية؛ على اللفظ الصريح ... إلخ». انتهى ملخصاً[١].

٤ ـ: حول كلمة «**ثبت**»، قال الشيخ في تعليقه على «الرفع والتكميل» ص ١٣٢ ـ ١٣٣: «قال السخاوي في «شرح الألفية» ـ فتح المغيث ـ ص ١٥٧: «ثَبْت بسكون الموحدة: الثابتُ القلبِ واللسانِ والكتابِ، الحجّةُ، وأما بالفتح ـ ثَبَت ـ فما يُثبِتُ فيه المحدِّثُ مسموعَه، مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجةِ عند الشخص لسَماعِه وسماع غيره». انتهى.

---

[١] قال محمد معاوية عفا الله تعالى عنه: وبمناسبة المقام أقول: إنّ «أفعَلَ» من الوَهَم ـ أي (أوهَمَه إيهاماً) ـ تُستعمل لمعاني: الأول: بمعنى (وَهِم)، أي لازم، والثاني: بمعنى (أوقَعَ غيرَه في الوَهم) كوَهَّمه، والثالث: بمعنى (أغفَلَه)، أي تَرَكَه، والرابع: بمعنى (أسقَطَه)، والخامس: بمعنى (أدخلَ عليه التهمة). كما في «لسان العرب» و«تاج العروس».

قال الشيخ: ولفظ (ثبْت) بسكون الباء يُجمَع على أثبات ـ وهو جمعٌ مسموعٌ كثيرُ الوُرود، جمعتُ منه ما زاد على مئة، خلافاً لمن قصره على ثلاثة ألفاظ أو نحوها! ـ ويقال أيضاً: (ثبَتٌ) بفتح الباء بمعناه أيضاً، ويُجمع على أثبات أيضاً، ففي «القاموس» وشرحه: «ثَبَتَ الشيءُ يَثبُت ثَبَاتاً وثُبوتاً، فهو ثابتٌ، وثَبِيتٌ، وثَبْتٌ بفتح فسكون. شيءٌ ثبْتٌ، أي ثابتٌ. وفي «المصباح»: رجلٌ ثبْتٌ ـ ساكن الباء ـ: مُتثبِّتٌ في أموره، وثبْت الجَنان: ثابت القلب.

ووجدتُّه من الأثباتِ، والأعلامِ الثقات، وهو ثَبَتٌ من الأثبات: إذا كان حجةً لثقتِه في روايته، وهو جمعُ ثَبَتٍ محركةً، وهو الأقيَس، وقد يسكن وَسطُه. وفي «المصباح»: ثَبُتَ في الحرب فهو ثبيتٌ، مثال قَرُب فهو قريبٌ، والاسمُ ثَبَتٌ بفتحتين، ومنه قيل للحُجة ـ أي الرجل ـ: ثَبَتٌ بفتحتين؛ إذا كان عدلاً ضابطاً». انتهى بإتمام عبارته وإصلاحها من «المصباح».

وعليه: فعند اللغويين يقال: (ثَبْتٌ) بسكون الباء و(ثَبَتٌ) بفتحها، بمعنى واحد، وخَصَّ المحدثون (الثبْت) بسكون الباء: بثابتِ القلبِ واللسانِ والكتابِ، كما تقدم في عبارة السخاوي.

و(الثبْت) عند المحدثين: ثبْتان: ثبْتُ حفظٍ، وثبْتُ كتابٍ، كما في «تهذيب التهذيب» ٥: ٢٦٠، في ترجمة (أبي صالح عبد الله بن صالح المصري)».

٥ ـ: حول كلمة «روينا»، كثيراً ما يَرِد في كلام المحدثين: (روينا عن جابر) أو (روينا عن البخاري) مثلاً، فلم يقتنع الشيخ في ضبطه بما أفاده شيوخه الأجلة: الشيخ محمد راغب الطباخ ـ وكان رأيه هو الصواب ـ، والكوثري، وأحمد شاكر، وعبد الله الغماري، رحمهم الله تعالى، بل كان طالباً متطلباً من أيام دراسته في مصر، سائلاً عنه شيوخه الأعلام، مراجعاً له كتب اللغة: «الصحاح»

و« المغرب » و« اللسان » و« التاج »، حتى كتب عام ١٣٨٣ عن هذه الكلمة في تعليقة له على « الأجوبة الفاضلة » ص ١٨٤ ـ ١٨٥، بشيء من التفصيل، ثم أضاف إلى ذلك في تعليقه على « رسالة في وصل البلاغات » لابن الصلاح، ص ١٩٢ ـ ضمن « خمس رسائل » ـ، وحاصل ما وصلَ إليه فيه:

« أن ابن الصلاح جرتْ عادته أن يضبطها في كلامه « رُوِّينا » بالشكل، وأفاد البقاعي في « النكت الوفيّة » أنه ـ أي ابن الصلاح ـ إذا حدّث بما سَمِعه مباشرةً قال: « رَوَينا » بالفتح والتخفيف، وإلاّ قال بالضم: « رُوِّينا ».اهـ. وأفاد الحافظ ابن حجر في « الإفصاح »: إن كان قد حدّث ما له به سماعٌ أو إجازةٌ ولو مرةً: ساغ له أن يقول: « رَوَينا » بالتخفيف، وإن لم يُحدِّث به أصلاً فالأولى أن يقوله بالتشديد » . انتهى.

ثم قال الشيخ في آخره: « وقد توسعتُ أكثرَ كثيراً في بيان قول ابن الصلاح: « رُوِّينا »، فيما علّقتُه على الطبعة الرابعة من كتاب « الأجوبة الفاضلة »، المُعدَّة للطبع بعون الله تعالى، فأوردتُ فيها إلى جانب ما ذكرتُه في الطبعة الثانية: نصوصاً كثيرةً وقفتُ عليها، جاء فيها هذا الضبطُ بالقلمِ قبلَ زمن ابن الصلاح وبعده، وأوردتُ معها رسالةً للشيخ عبد الغني النابلسي خاصّةً بضبط هذه الجملة ».اهـ.

٦ ـ: حول كلمة « **أسناد** »، كَتَب في تحقيقٍ لفظ (السند) معتمداً على ما كَتَبه العلامة الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ) رحمه الله تعالى، في « توجيه النظر إلى أصول الأثر »: « وأما الإسناد فقد عرفتَ أنه مصدر (أسنَدَ)، ولذلك لا يُثنّى ولا يُجمع، وكثيراً ما يراد به (السند) فيُثنَّى ويُجمَع، تقول: هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد. وأما (السند) فيثنّى ولا يجمع، تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد، وكأنهم استغنوا بجمع

(الإسناد) بمعنى (السند) عن جمعه. وقد ذكر بعض اللغويين أن (السند) بمعانيه اللغوية لم يجمع أيضاً».

هذا من كلام العلامة الجزائري في «توجيه النظر» ص ٩٠ وما بعدها، وأورده الشيخ في كتابه: «الإسناد من الدين» ص ١٤، ١٥، ثم علَّق عليه بقوله:

«نَفيُ بعض اللغويين لجمع لفظ (السَّنَد) بمعانيه اللغوية، وإقرارُ المؤلف رحمه الله له؛ غيرُ صحيح، إذ هو مخالف لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجَمْهرة» لابن دُرَيد ٢: ٢٦٦: «السند ما قابَلَك من الجبل مما علا من السَّفْح، والجمع أسناد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سند الجبل والوادي، وهو مرتفع من الأرض في قُبُله، والجمع أسناد». ومثله في «لسان العرب» لابن منظور في أول (سند) ٣: ٢٢٠، وزاد عليه قولَه: «والجمع: الأسناد، لا يكسّر على غير ذلك». انتهى.

وجاء في «تهذيب اللغة» للأزهري ٢: ٣٦٤ ما يلي: «قال ابن بُزْرُج: السند واحدُ الأسناد من الثياب، وهي البرود، وأنشد:

جُبَّـةُ أسنـادٍ نَقِـيٌّ لونُهـا ... لم يَضرِب الخَيَّاطُ فيها بالإِبَرْ

قال: وهي الحمراء من جِباب البُرود. انتهى. وفي هذه النصوص جميعِها جمعُ (السند) لأكثرَ من معنىً من معانيه اللغوية.

وتُفيد عبارة «تاج العروس» في (سند) ٢: ٣٨٢: أنّ الذي نَفى جمعَ (سند) بمعانيه اللغوية هو ابن الأعرابي، وقد علمتَ أنَّ نصوصَ كبار أئمة اللغويين المذكورة على خلاف قوله، فلا يُعوَّل عليه». انتهى.

٧ ـ: حول كلمتَي «**التصحيف والتحريف**»، قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص ١١٧ ـ ١١٨: «إن كانت المخالفةُ بتغيير حرفٍ، أو حروفٍ؛

مع بقاء صورة الخطّ في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشَّكْل فالمحرَّف». انتهى. ثم تبعه على ذلك غير واحد من العلماء، ومنهم مؤلف «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» ص ٧٧، فعلّق عليه الشيخ ص ٧٧ ـ ٨٢، بقوله:

«فرَّق المؤلِّف هنا بين التصحيف والتحريف، تبعاً للحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر» وشرحها، وكان المتقدمون من العلماء يُطلقون التصحيف أو التحريف على وقوع الخطأ في بِنْيِةِ الكلمة أو في شَكْلِها، فهُما ـ على هذا ـ لفظان مترادفان عند المتقدمين.

قال الإمام أبو أحمد العسكري في أول كتابه «شرحُ ما يقعُ فيه التصحيف أو التحريف» ص ١: «شَرحتُ في كتابي هذا: الألفاظَ والأسماءَ المشكِلةَ، التي تَتشابَهُ في صورة الخط، ويَقع فيها التصحيف، ويَدخلها التحريف». انتهى. فتراه رَادَف بين اللفظين في عنوان الكتاب، وفي بيان ما أسَّس الكتابَ عليه.

وقال الحافظ السيوطي في «المُزهِر في علوم اللغة» ٢: ٣٥٣ ـ ٣٩٤: «النوعُ الثالث والأربعون: معرفةُ التصحيف والتحريف»، ثم ساق فيه أخباراً كثيرةً، وكلُّها فيها تغيير الحرف أو الكلمة، ولم يذكر من تغيير الحركة سوى ثلاثة أمثلة، فذكر في ص ٣٥٣ خبرَ حَيَّان بن بِشْر قاضي بغداد، وفي ص ٣٧٧ خبرَ الأصمعيِّ مع حماد بن سلمة، وفي ص ٣٧٩ خبر الأصمعي مع ابن الأعرابي، وسمَّى هذا النوع: (معرفة التصحيف والتحريف)، ولم يُفرِّق بينهما.

ونَقَل في ص ٣٥٣ عن المَعَرِّي قولَه: «أصلُ التصحيفِ أن يأخذَ الرجلُ اللفظَ مِن قراءته في صحيفةٍ، ولم يكن سَمِعَه من الرجال، فيُغيِّره عن الصواب».

ثم زاد السيوطي بعده: «وقد وقع فيه جماعةٌ من الأجلاءِ، مِن أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَن يَعْرَى مِن الخطأ والتصحيف؟».

فيُلاحَظ مِن كلام السيوطي هذا أنه قد سَمَّى كلَّ ما أورَدَه تصحيفاً وتحريفاً، فرَادَف بينهما، وكذلك يُفيده إطلاق كلام الإمام رحمهما الله تعالى. وكذلك أورد العسكري في كتابه «شرحُ ما يقع فيه التصحيف والتحريف» في ص ٢١ خبرَ حيّان بن بشر، وفي ص ٩٧ ـ ٩٨ خبرَ الأصمعي مع حماد بن سلمة، في سياق ما وقع فيه التصحيف، مع أن الذي فيهما هو تغيير الحركة، كما سبق. ولم يَذكر العسكري في كتابه الخبرَ الثالث خبرَ الأصمعي مع ابن الأعرابي.

والعلامة علي القاري في «شَرْح شَرْحِ النخبة» ص ١٤٤، بعد أن شَرَح معنى التصحيف ومعنى التحريف على الوجه الذي مَشَى عليه الحافظ ابنُ حجر، قال: «وابنُ الصلاح وغيرُه سَمَّى القسمين محرَّفاً ـ كذا ـ، ولا مشاحَّة في الاصطلاح». انتهى. والذي في عبارة «مقدمة ابن الصلاح» كما سيأتي نقلُها: (... معرفة المصحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها).

هذا، ولفظ (التصحيف) في كلام العلماء أشيَعُ من لفظ (التحريف)، ولكن (التحريف) أعربُ عربيةً، وأصحُّ لغةً، وأشرفُ كلمةً، لوروده في القرآن الكريمِ والسنَّة المطهَّرة بالمعنى الاصطلاحي العام، فلذا أختارُ التعبيرَ بلفظ (التحريف) و(المحرَّف) على (التصحيف) و(المصحَّف).

فأورَدَ الشيخُ النصوصَ من القرآن والسنة مما استعمل فيه لفظ (التحريف)، وساق كلام أئمة اللغويين في بيان معنى (التحريف) و(التصحيف)، ثم قال:

« فلفظُ (التصحيف) مولَّدٌ، ليس بعربي، ومعناه غامِضٌ على غير العالِم، بخلاف لفظ (التحريف)، فمعناه واضحٌ، وهو التغيير والتبديل، وهو عربيّ فصِيحٌ، جاء في القرآن الكريم والسنة المطهَّرة كما تقدّم.

ولذا أختارُ التعبيرَ بلفظ (التحريف)، وأفضِّلُ استعمالَه على لفظ (التصحيف)، فأَستعمِلُ كلمة (التحريف) و(محرَّف)، في كلِّ ما وقع فيه تغييرٌ أو تبديلٌ من الكلام، سواء أكان ذلك في بِنْيَة الكلمة أمْ في ضَبطِها وشَكْلِ حروفها، والله وليُّ التوفيق ....

ولو قلتُ بالتفرقة بين التصحيف والتحريف، كما ذهب إليه الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالى، لَعَكستُ الوصفَ، فقلتُ فيما إذا كان التغييرُ في ذاتِ الحرف: تحريف، وفيما إذا كان التغييرُ في الشَّكْل والحَرَكات والسكنات: تصحيف، فإنَّ التجانُسَ في هذا الوصف بين اللفظ والمعنى أبيَنُ وأتمُّ، فالتحريف للتغيير، والتصحيف للخطأ في قراءة الكلمة أو ضبطِها، مع سلامة بِنْيَتها، وهذا أخفّ خطراً وأسهلُ إدراكاً من ذاك، لأن البِنْيَة الصحيحة يُزالُ الخطأ عنها في الشكْل بسهولةٍ للعالم بضبطها، وأما التحريف فيقع فيه لكبار العلماء والمحققين المدهِشاتُ والعجائبُ! » . انتهى ملخصاً.

٨ ـ: حول كلمة « **تحرّج** »، أفاد في تعليقةٍ له على كتاب « توجيه النظر » للجزائري ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧: « رأيتُ الحافظَ البقاعيَّ رحمه الله تعالى قال في « النُّكَت الوَفِيَّة على شرح الألفية » للعراقي: « قولُه: (تَحَرَّجَ): تَفَعَّلَ، من الحَرَج بمهملتين وجيم، أي أزالَ الحرجَ، وهو الضِّيق الواقع مِن تلك الجهة، فتَرَكه واجتَنَبه، فلم يأتِ بشيء من حديثهم، لئلا يَلزَمه بذلك ضِيقٌ بقلة الوثوق بكتابه، لطَردِ احتمال الضعف في كل حديث منه » . انتهى.

قال الشيخ: وأشارَ ـ البقاعي ـ في تفسيره للكلمة: (تَحرَّجَ)، إلى أنها على عكس مدلولِ هذه الصيغة المألوفة في التركيب اللغوي، فإنَّ هذه الصيغة تُفيد التلبُّسَ والاتّصاف بالشيءِ، مِثل: تَعلَّمَ، تَكَلَّم، تَبسَّم، تَضجَّر، تَفَجَّر، تَدَثَّر ...، إلا عِدَّةَ أفعال مِن هذا الوزن جاءتْ للسلب، أي لاجتنابِ فاعلها معناها، فهي للتَركِ والبُعد عن مدلول مادَّتِها وألفاظها، وهي:

(تَحرَّجَ): فَعلَ ما يَخرُج به عن الحَرج. و(تأثَّم) إذا فعلَ ما يَخرُج به عن الإثم. و(تَحنَّثَ) إذا فَعلَ ما يَخرُج به عن الحِنث. و(تَهجَّد) إذا تركَ الهُجودَ. وهو النومُ بالليل، و(تَحوَّبَ) إذا تركَ الحُوبَ، وهو الذنب والمعصية، فاستَفِدْ هذا، واذكُرْني بدَعوةٍ صالحةٍ، والله يرعاك». انتهى[١].

٩ ـ: حول كلمة «**معجم**»، أفاد في «خمس رسائل» ص ٥٢ ـ ٥٥، و«تصحيح الكتب» ص ٤٥: «أنّ لفظ (المعجم) مصدر بمعنى (الإعجام)، فكما تقول: أدخلتُه مُدخَلاً، وأخرجتُه مُخرجاً، أي إدخالاً وإخراجاً، تقول: أعجمتُه إعجاماً، والهمزة في فعل (أعجمتُه) للسلب والنفي، أي أزلتُ عنه

---

[١] رحمك الله وجزاك عني وعن طلبة العلم يا أبا غدة! وقد يُزاد على هذه الأفعال الخمسة مما تُخالِف معانيها ألفاظها، قولُهم: (تَنَجَّس) إذا فعل فعلاً يخرج به من النجاسة. و(تقذَّر) إذا تنزَّه عن الأقذار. و(تَلَوَّم) إذا تَربَّصَ بالأمر يريد إلقاء الملامةِ عن نفسه. فصارت الألفاظ ثمانيةً ـ والتتبُّع يَنفِي الحصرَ ـ كما يتحصّل ذلك من «تاج العروس» ـ مادّتَي: حنث، وحرج ـ، إلا (تَقذَّر) فقد استفدتُّه من «المفهم شرح مسلم» للقرطبي تحت حديث أنس، كتاب الإيمان (٣٢): «فأخبر به معاذ تأثماً»؛ حكايةً عن الثعالبي.

ثم رأيتُ الحافظ ابن حجر ذكر فيها في «فتح الباري» (٦٨) كلمةَ «التخوُّن» بالنون أيضاً، قال: «يقال: تَخَوَّنَ الشيءَ؛ إذا تَعهَّدَه وحَفِظَه، أي: اجتَنبَ الخيانةَ فيه، كما قيل في تَحنَّث وتَأثَّمَ ونظائرهما» .اهـ. وراجع «تاج العروس» أيضاً لِما فيه من الكلام.

العُجمة، وهي الالتباس والإبهام، ونظيرُه في همزة السلب: أشكيتُ زيداً، أي أزلتُ شكواه، وأشكلتُ الكتابَ، أي أزلتُ عنه إشكالَه، فمعنى (المعجم): الكتاب الذي يُزيل الالتباسَ والخفاءَ عن معرفةِ كذا.

وفي «المعجم الوسيط» ٢: ٥٨٦: «المعجم: ديوانٌ لِمُفردات اللغة مرتَّب على حروف المعجم، جمعُه معجمات ومعاجم. وحروف المعجم: حروف الهجاء».

وقولُهم: (حروف المعجم)، المعجم هنا مصدر - ميميٌّ رُباعيٌّ - بمنزلة (الإعجام)، فكأنهم قالوا: هذه حروف الإعجام، والحروف هي المعجمة، فهو من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم: (هذه مطيَّة ركوب)، أي مِن شأنها أن تُركَب، و(هذا سهمُ نضال)، أي مِن شأنه أن يُناضَل به، وكذلك (حروف المعجم)، أي مِن شأنها أن تُعجَم.

وهي حروف الهجاء التي يُركَّب منها الكلام، ويقال لها أيضاً: (حروف التهَجِّي) و(التهْجِيَة)، وسُمِّيتْ حروفَ الهِجاء؛ لتقطيعها، لأن الهجاء تقطيعُ اللفظة إلى حروفها، والنُّطق بالحروف مع حركاتها، وسُمِّيت حروفَ المعجم أيضاً، من الإعجام، وهو إزالة العُجمة والاستبهام عنها، بالنَّقط لبعضها والإغفال لبعضها ...». انتهى ملخصاً. وانظر تمام كلامه، ففيه المزيد من الفوائد[1].

---

[1] فقد قال فيه أيضاً: «ويَتفق ترتيبها - أي ترتيب حروف المعجم - بين المشارقة والمغاربة من الألف حتى الزاي، ثم يختلف، فيكون ترتيبها عند المشارقة بعد الزاي: س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي، وعند المغاربة: ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي ...».

ونبّه فيه أيضاً على أن بعض مَن حقق كتاب «التمهيد» - الذي هو على أسماء شيوخ الإمام مالك، بترتيب حروف المعجم عند المغاربة - لابن عبد البر القرطبي المغربي، لم يشعر بذلك، فقد غيَّر الترتيب فيه إلى ترتيب المشارقة، فأخطأ، ووقع له من ذلك اضطراب، حتى

١٠ ـ: حول كلمة « **قاموس** »، قال في كتاب « تصحيح الكتب » ص ٤٣ تعليقاً: « إن (القاموس) الذي سَمَّى به كتابَه مجد الدين الفيروزآبادي، معناه: (البحر)، وسمّاه « القاموس المحيط » لسَعته وزيادته على المعجم المسمى « الصحاح » للجوهري، ولـمّا اشتهر « القاموس المحيط »، واحتلّ الصدارةَ في كتب المعاجم اللغوية باسمه: « القاموس المحيط »، ظنَّ بعضُهم أنّ معنى (القاموس) كتابُ معجمٍ لغوي، فسمَّوا بلفظ (القاموس) غيرَ كتاب في المفردات العربية وغير العربية!! » . ـ مع أنه ظنّ خاطىء، والصواب في كُتب اللغة: (المعجم)، لا (القاموس) محمد معاوية ـ.

١١ ـ: حول كلمة « **فهارس** »، أفاد في تحقيق لفظ (الفهارس) في تعليقه على كتاب « تصحيح الكتب » ص ٤٥: « أنّ (الفهارس) جمعُ (فِهْرس) بالكسر، وهو مُعرَّب (فِهرِست): جَدولُ الأبواب وفُصولِ الكتاب، أو الكتابُ الذي تُجمَع فيه الكُتب، وقد اشتقوا منه الفعل، فقالوا: فَهْرَس كتابَه فَهْرَسةً، مثلُ دَحْرَجَ دَحْرَجةً، فالفِهْرِسْت ـ أو الفِهْرِس ـ: اسمُ جملة المعدود، والفَهْرَسة: مصدر » .اهـ بمراده.

١٢ ـ: حول كلمة « **أكشفك عن رجل** »، قال في « صفحات من صبر العلماء » ص ٥٦، تعليقاً على قول بعض علماء الأندلس: « أكشفك عن فلان » : « هذا التعبير وَقفتُ عليه في كلام علماء الأندلس، ولم أقف عليه في « المعاجم » ، ولا في كلام العلماء المشارقة، وهو بمعنى: أسألك عن رجل لأعرِفَ حالَه.

---

حكم على النسخة المخطوطة بالنقص! وهي تامة.

وكذلك بعض مَن حقّق كتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »، غيَّر الترتيب إلى ترتيب المشارقة، فوقع له ذلك الخطأ نفسه ...، ومثل هذا التغيير يُفضي إلى أن تَختلّ الإحالاتُ في الكتاب » .

ثم أورد أربعةَ نصوص جاء فيها هذا التعبير بذاك المعنى، مِن كتابَي « قُضاة قُرْطُبة » للخُشَني ...، و« تاريخ قُضاة الأندلس » المسمى: « المَرقبة العُليا فيمن يستَحق القضاءَ والفُتيا ».

١٣ ـ: حول كلمة « **كيف حالك** »، جاء في كتابه « الصفحات » ص ٢٥٧، قولُ الشاعر اللغوي النحوي الأديب ابنِ فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، المتوفى سنة ٣٩٥:

« وقالوا (كيف حالك)؟ قلت: خير    تقضَّى حاجةٌ وتفوت حاجُ »

فعلّق عليه الشيخ بقوله: « كان بعض شيوخي الأجلّة بحلب، وهو العلامة الفقيه الحنفي النحوي اللغوي المحقِّق الشيخ محمد الناشد رحمه الله تعالى، إذا سمعنا معشر الطلبة يقول أحدُنا للآخَر: (كيف حالك؟) يُنكِر علينا هذا التعبير عربيةً، ويقول: ينبغي أن تقولوا: (كيف أنت؟) فإنّ (كيف) للحال، فلا يُسأل بها عن الحال.

قال الشيخ أبو غدة: وكنت أرى وُرودَ هذا التعبير في شِعر هذا الإمام اللغوي النحوي الحجة، يُفيد صحةَ هذا الاستعمال عربيةً، وقد راجعتُ في حينها مِن أكثرَ مِن (أربعين سنةً): كُتبَ اللغة والنحو الواسعة، فلم أرَ فيها ما يَردّ قولَ شيخنا ولا ما يُثبته. ثم رأيتُ مِن أيام في « تاج العروس » للزَّبيدي ما يُثبت صحة هذا التعبير، ثم رأيتُه وارداً في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام سيدنا معاوية رضي الله عنه، وإليك النصوص في ذلك:

ثم ساق أولاً كلام الزبيدي من « تاج العروس » مادة: (حوذ) ٢: ٥٦٠، وبعده ثلاثة نصوص تُثبِت كلها صحة هذا التعبير، ومنها حديث مرفوع معزواً لـ« مستدرك » الحاكم ١: ١٦، وقول موقوف على معاوية رضي الله عنه، معزواً لكتاب « أعلام النساء » لعُمر كَحَّالة ٢: ٣٣، فراجعها إن شئت.

١٤ ـ: **ومن فوائد لغوية**: وقع في كتاب « بلغة الأريب » للعلامة الزَّبيدي اللغوي صاحب « تاج العروس » ـ شرح « القاموس » ـ قولُه: « وسماعُه من أصل شيخه، أو فرع قُوبِلَ عليه ». فنبه عليه الشيخ ـ في حاشية مقدمة الكتاب ص ١٧٤؛ ضمن « قفو الأثر » ـ بقوله:

« الصواب: « قُوبِلَ به » كما جاء في كتب اللغة.

وقال: فلذا كانت الحجة فيما ينقله ـ هو وكل عالم لغوي أو نحوي ـ، لا فيما يقوله من عبارته وإنشائه، فقد وقع لكبار الأئمة السالفين والخالفين اللغويين والنحويين كلمات ندَّتْ عن جادة اللغة المسموعة التي نقلوها لنا، فاعلم ذلك ».

## المبحث العاشر
## تصحيح بعض أسماء الكتب

١ ـ: حَقَّقَ اسم «صحيح البخاري»، بأن اسمه الذي سمّاه مؤلِّفه ـ كما ذكره عنه العلماء، وكما وُجد هكذا على وجهِ مخطوطتين قديمتين ـ: (الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِه وأيامِه).

٢ ـ: وحقّق اسمَ «صحيح مسلم»، بأن الصواب فيه: (المسند الصحيح المختصر مِن السنن بنَقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

٣ ـ: وحقّق اسمَ «جامع الترمذي» أن الذي جاء في مخطوطتين قديمتين مِن اسمه هو: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العملُ). وقال: وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب[1].

٤ ـ: وحقّقَ اسم «شرح معاني الآثار»، وأثبتَ فيه أن الصواب في اسمه ـ كما سمّاه به مؤلِّفه في بابِ (الحجة في فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكةَ عنوةً) ٣: ٣١٩ ـ: (شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام). أو الصواب فيه كما جاء على وجه نسخة قديمة محفوظة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، برقم ١٤١٣: (شرحُ معاني الآثار المختلفة المأثورة).

---

[1] حقّق أسماء هذه الكتب الثلاثة في رسالته: «تحقيق اسمَي الصحيحين واسم جامع الترمذي».

وقال: وهذان الاسمان ـ سيما الأول ـ كاشفان لموضوع الكتاب ومضمونه وما أُلِّف لأجله، فيُستفاد ذلك ويُنشر. (ظفر الأماني ص ٢٦، والإمام ابن ماجهْ وكتابه السنن ص ١٥٢ ـ ١٥٣).

٥ ـ: وضبطَ اسم كتاب: «إعلام الموقعين» لابن القيّم على وجه الصحيح، ونبَّه على من أخطأ فيه. (قواعد في علوم الحديث ص ٩٧ ـ ٩٩).

٦ ـ: وحقَّق اسم كتاب: «الخُلاصة في معرفة الحديث» للطيبي، ونبّه على مَن أثبتَه: «الخُلاصة في أصول الحديث». (الرفع والتكميل ص ٩٦).

٧ ـ: وحقَّق اسمَ كتاب: «حَلْبَة الْمُجَلِّي[1] وبُغية المُهتدي، في شرح مُنْيَة المُصلِّي وغُنية المُبتدي» لابن أمير حاجّ، كما جاء هكذا في المخطوطة التي قُوبلت على نسخة المؤلف، ونبَّه على أنه تحرَّف في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي، إلى: «حِلْية ـ بالمثناة ـ المحلِّي ـ بالحاء ـ»، وفي أصل العلامة ابن عابدين الشامي، وبعض النسخ المخطوطة والمطبوعة إلى: «حلية ـ بالمثناة ـ المجلِّي ـ بالجيم ـ». (الأجوبة الفاضلة ص ١٩٧ ـ ٢٠١).

*******

[1] الحَلْبة بالباء الموحدة وفتح الحاء: مجال الخيل للسِّباق. والمجلِّي بالجيم: الفرس السابق الأول منها. أفاده الشيخ.

## المبحث الحادي عشر

## من أقواله الذهبية

١ ـ ما جَمع اللهُ الخير كلَّه لأحدٍ إلا للنبي صلى الله عليه وسلم.

٢ ـ العلم يُتعشَّق بالفهم.

٣ ـ مزيّة العالم أن يُوقظ العقلَ بظل الشرع.

٤ ـ السلفُ أعلمُ بشرع الله ودينه من الخلف، ولكن الكلام في السلف قليل، وفي الخلف كثير.

٥ ـ الوقت هو الحياة.

٦ ـ الطالب يَجب أن يكون سريع الأكل، لكسْب الوقت والاستفادة.

٧ ـ كُتب العالم (خلاياه) التي يَعيش بها.

٨ ـ محبوبي من الدنيا كتابي.

٩ ـ الكتب عند النساء هي الضرّاء المضارة، وعند العلماء هي الأخوان والأعوان.

١٠ ـ الكتاب لا يعطيك سِرَّه إلا إذا قرأته كله.

١١ ـ انتَقِدوا أخطاء الكبار بأدب، ولا تَهدِموهم.

١٢ ـ لو علم السابقون بمثل هذه الخدمة ـ الحديثة المعاصرة ـ لِكُتبهم لأمسَكُوا عن التأليف.

١٣ ـ حسبنا الله في هذا الزمان، مِن تسلّط الأغفال، على كُتب العلم والرجال، فلا بد أن يأتي (تحقيقهم) بعجائب الأقوال والأحوال.

١٥ ـ يَندُر أن يموت العالم دون أن تكون في صدره حسرةٌ على كُتبٍ لم يخرجها.

١٦ ـ الاعتدال حِلية الرجال

## خاتمة

قد رأى ـ وطالع ـ القارىء الكريم في الصفحات الماضية شخصية بارزةً من علماء القرن الخامس عشر، وعَلماً شامخاً من أعلام المحدِّثين والفقهاء والأصوليين والأدباء، واسعَ العلم، رَحب الاطلاع، متشعّبة النِّتاج، رصينة الأخلاق، يعيش قضايا أمته وعصره، ويضع هموم المسلمين نُصْب عينيه، نادرةَ المثال في علمه وتواضعه وحلمه وزهده ونبل أخلاقه.

فاقتضى ذلك أن نقف هنا على عوامل نبوغه وبروزه، وركائز شخصيته ودعائمه، وقد لخَّصها نَجلُه الشيخ سلمان أبو غدة حفظه الله تعالى في ترجمته في مقدمة «لسان الميزان» ص ٦٠ ـ ٦١، ومفتتح «صفحات من صبر العلماء» ص ٣٣ ـ ٣٤، فمنها أُوردها بحروفها:

**عوامل نبوغه وبروزه:**

١ ـ أسرته المتديِّنة.

٢ ـ استقامته وتقواه وصلاحه.

٣ ـ ذكاؤه الفطري.

٤ ـ ذوقه الفطري.

٥ ـ أدبه الفطري.

٦ ـ لطفه وظرافته.

٧ ـ خُلقه الحسن.

٨ ـ تواضعه الجمّ.

٩ ـ تعقُّله وحَصافته وعدم تعصّبه.

١٠ ـ حُبُّه للعلم، ونَهمُه في التحصيل.

١١ ـ الهمّة العالية المتوثبة.

١٢ ـ تلقِّيه ومخالطتُه لكبار علماء عصره في بلدان كثيرة.

١٣ ـ نباهتُه، وانتخابه من كل شيخ أحسن ما عنده.

١٤ ـ رحلاته الكثيرة والمتنوِّعة.

١٥ ـ اشتغالُه بالتصنيف والتحقيق.

١٦ ـ اشتغاله بالتدريس والتعليم.

١٧ ـ اشتغاله بالدعوة، مما أعطاه صبغةً محليةً وعالميةً.

١٨ ـ حُسن شكلِه ومظهره.

**ركائز شخصيته:**

١ ـ الصلاح والتقوى.

٢ ـ الإحساس المُرْهَف بالجمال.

٣ ـ الرغبة والمحبة الشديدة للكمال.

٤ ـ الذوق.

٥ ـ الأدب والخُلُق الحَسَن.

٦ ـ الحرص على الوقت.

٧ ـ الشغف بالعلم تحصيلاً وقراءةً وتأليفاً.

٨ ـ الذكاء الحادّ.

٩ ـ الذاكرة القويّة.

١٠ ـ العقلانية المنوَّرة بنور الشرع.

١١ ـ الحسّ الحارّ النيراني». انتهى.

وأخيراً أستحسن إيراد بعض الكلمات والأشعار لأعلام العالم الإسلامي[١]، التي قيلت في الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، مما يدل على مكانته السامية في الأوساط العلمية والدينية، لتكون هي مِسك الختام لهذه المقالة المتواضعة حول شخصية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، وآثاره العلمية والحديثية:

**فمن الكلمات:**

١ ـ قال شيخه ومحبه القديم العلامة الفقيه الشيخ مصطفى أحمد الزرقا رحمه الله تعالى: « ... كان أخونا الذي فَقَدْنا بفقدِه رحمه الله كنزاً إسلامياً كبيراً من العلم والفضل: العلامة المحقق المحدِّث الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، عَلَماً شامخاً راسخاً في علمه وفضله وبصيرته، وقدوةً صالحةً في سلوكه وسيرته العلمية وأخلاقه الإسلامية، قلّما يجود الزمان بمثلها في هذا العصر ... ».

وقال معزّياً لأسرته: « إنه لا يَعلم له مثيلاً في هذا العصر ».

٢ ـ وقال فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن رئيس دار العلوم ديوبند، رحمه الله تعالى: « وفاة العلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة خسارة للعالم الإسلامي كله ».

٣ ـ وكتب الداعية المربي المؤرخ الشهير الشيخ السيد أبو الحسن علي الندوي رحمه الله تعالى رئيس دار العلوم ندوة العلماء لكنو، معزّياً لأنجاله: « ... قد أحزنني كثيراً نبأُ وفاة أخينا وحبيبنا الداعية المربي والِدُكم العظيم ... »[٢].

---

[١] نقلاً واختصاراً مما أورده الشيخ سلمان في مفتتح كتاب «لسان الميزان» ص ٦٤ ـ ٧٣، والشيخ محمد عبد الله آل الرشيد في « إمداد الفتاح » ص ١٦٦ ـ ١٧٧.

[٢] وقد وصفه في تقريظه لكتاب « إمداد الفتاح » ص ٣٥: « بقية السلف الصالح، وعمدة المحدثين في هذا العصر، العلامة المحدث الفقيه الأصولي المحقق والداعية التقيّ الصالح

٤ ـ وكتب عنه العلامة الفقيه الشيخ يوسف القرضاوي: «صديقنا الحبيب المحدِّث الثبْت الفقيه الداعية العلامة المتمكّن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الذي وافاه الأجَل في مدينة الرياض ...».

٥ ـ وكَتب العلامة الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة معزّياً لابنه الأستاذِ محمد زاهد أبي غدة حفظه الله تعالى: «تَلقَّينا بغاية الأسى والحزن نعيَ شيخنا الجليل الفقيه المحدث عبد الفتاح أبو غدة، وإنّ المجتمعات العلمية في العالم الإسلامي كلها لَتُقدِّر أثر هذه الفجيعة بفقدان الراحل الكريم ...».

٦ ـ ووَصفه علامة دمشق الشيخ أحمد نصيب المحاميد في رسالة العزاء: بـ«العلامة المحقق المدقق المُسنِد». وقال عنه: «هو عَلَم من أعلام المحدثين والأصوليين والأدباء، لا يزال عالماً ومتعلّماً ومعلِّماً، قد تَخلَّق بخُلُق ابن المبارك: (من المحبرة إلى المقبرة)».

٧ ـ وقال الشيخ العلامة محمد الشاذلي النيفر رحمه الله تعالى في رسالة عزّى بها: «إنّ نبأ نَعي العلامة الإمام الفقيد العزيز الشيخ عبد الفتاح وَقع علينا كالصاعقة، لِمَا له من دين وفضل وعلم جمّ ...».

٨ ـ ووصفه العلامة القاضي الشيخ أبو الإرشاد محمد مرشد بن عابدين الحسيني الدمشقي ـ من سلالة الفقيه العلامة ابن عابدين الشامي ـ بـ: «العلامة

---

فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ...».

وفي تقريظه لكتاب «صفحات من صبر العلماء» ص ١٢: «العالم الرباني المربي، تذكار علماء السلف في سُموّ الهمة، وعُلوّ النظر، والتفنّن في العلوم، والإتقان فيها، فضيلة الشيخ ...».

وقال لأحد تلامذته: «إنك في مستقبل الأيام ستذكر العلماء الذين لقيتَهم، وستعتزّ بهذه اللقيا، وستقول في يوم من الأيام: لقيتُ فضيلةَ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة».

المحقق مفخرة المتأخرين صاحب المؤلفات النافعة والتحقيقات المفيدة المرحوم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى».

٩ ـ ونَعتَه العلامة الدكتور الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان، عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية: «فقيد العلم، العلامة المحدث الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة».

وقال عنه: «كان رحمه الله تعالى طرازاً فريداً من العلماء الذين يجمعون بين علم الحديث روايةً ودرايةً، وعلم الفقه تأصيلاً وتفريعاً ...، إذا صُنِّفَ العلماء في السلوك، فهو من أولئك الذين يَهدي حالهم ومقالهم إلى الله جلّ وعلا».

١٠ ـ وقال عنه الشيخ الفقيه عبد الفتاح بن حسين رَاوَهْ المكي رحمه الله تعالى: «العلامة المحدِّث، مما يُتعجَّب منه علماً وعملاً، وأدباً وتواضعاً، وروايةً ودرايةً، وتحقيقاً وإتقاناً، وسَمتاً وهَدْياً».

١١ ـ وكَتب عنه رثاءً محقِّق العصر شيخنا ومجيزنا الشيخ العلامة المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله تعالى: «إنّ حادثة المحدث الكبير، والمحقق الفذّ العديم النظير للعلوم الإسلامية، مفخرة العالم الإسلامي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى جَرحت القلوب وآلَمَت النفوس».

«... كان معروفاً في العالم العربي بعلمه الواسع العميق، واتباعه للسُّنَن، واتصافه بالورع والتقوى، ومحبوباً مرضياً عنه في جميع الدوائر والأوساط الدينية في شبه القارة الهندية ...».

١٢ ـ قلتُ: ودَبَّج الشيخ نور عالم خليل الأميني ـ مدير مجلة «الداعي» بديوبند ـ انطباعاتِه عنه واصفاً إياه بهذه الأوصاف: «العلامة المحدث الشيخ الصالح عبد الفتاح أبو غدة ...، .. والشيخ المحدّث الكبير المحقق الجليل العلامة ...».

وقال: «مِثلُ الشيخ يقلّ ـ وقد يَصحّ إذا قلنا: يَندر ـ نظيرُه اليوم في العالم الإسلامي والعالم العربي كليهما؛ بالقياس إلى هذا الجمع الصحيح بين غزارة العلم وحُسن العبادة والتوفّر على الطاعة ...، واقترانُ العلم الواسع الدقيق والعمل الكثير المنتظم بهذا العِلم، هو الفارق الكبير الذي كان بين فقيد الغالي العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح الحلبي الشامي رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، وبين كثير من ذوي الأسماء الفخمة والألقاب الشامخة والوجوه الوجيهة والعمائم الكبيرة والألسنة الذربة والأقلام السلِسة من علمائنا ومحدثينا ومفكرينا في طول العالم الإسلامي وعرضه ...».

**ومما قيل فيه من الأشعار والمراثي:**

١ ـ رثاه شاعرُ طيبة الأستاذ محمد ضياء الدين الصابوني في قصيدة عذبة طويلة، مطلعها:

عينُ! جُودِي بدَمعِك الرَّقرَاق ... واسكُبيه على أعزِّ الرِّفاق

ومنها هذه الأبيات:

إنَّ (عبد الفتاح) خِلٌّ وَفِيٌّ ... صاحب الفضل والسجايا الرقاق

عالم فاضل، جليل قديرٌ ... قد سَرى علمه مدى الآفاق

كم له من مآثرٍ صالحاتٍ ... وخُشوعٍ من رَهْبة الخَلاّق

قد عرفناه في (الحديث) إماماً ... يَتَحلّى بالصبر والأخلاق

وعَرفناه جهْبذاً لا يُجارَى ... في المَعاني، وفي الأمور الدقاق

خُلق مُشرَق ورأيٌ حصيف ... وبيانٌ يَسمُو من الإشراق

وآخرها:

فعَلَى مثلِه لِتَبكِ البواكي ... الإمامُ المَوهوب صعب اللحاق

فعليك السلامُ يا خيرَ إلْفٍ ... من فؤادِي اللهيف بالإغداق

٢ ـ ورثاه الشيخ أحمد بن عبد الله بن أبي بكر المُلا الأحسائي الحنفي بقصيدة رائقة، عنوانُها: «موت العلماء خسارة فادحة على الإسلام»، وهي كما يلي:

إلى جَنة الخُلد أبا زاهد ... لتنعَم فيها النعيم المقيم

تُكرَّم فيها بما تشتهي ... بقُرّة عين وفضل عظيم

وحُور حِسان بدار الخُلود ... جزاءً وِفاقاً بتقوى العليم

رُزئنا بفَقدك يا شيخنا ... ففقدُك فينا مصاب أليم

فما هذه الدار دار البقاء ... فكلٌّ أبداً لا يقيم

وكنتَ بنا عالماً يُقتدى ... به، ثم زهد وخلق كريم

جميل المُحَيَّا كريم السجايا ... حميدُ خِصال وقلبٌ سليم

وشيخاً جليلاً وفذّاً حكيماً ... وذا حُنْكة ثم رأيٌ حكيم

وفي كلِّ علمٍ لكم خِبرة ... بتأليفِ كُتبٍ ونفع عميم

وعلم الحديث وإسناده ... فهذا صحيح وهذا سقيم

وأعطاك مولاك ما تبتغي ... من العلم فضلاً بنهج قويم

هنيئاً جوارك للمصطفى ... بما نِلته من ثواب جسيم

ونِلتَ من الله غفرانه ... ورَحمته فهو برّ رحيم

وألهَمنا الله حسن العزاء ... وصبراً جميلاً لنا يستقيم

وصلّى الإله على المجتبى ... وآلٍ وصحب عليهم مديم

٣ ـ ورثاه الشاعر الأستاذ سليم عبد القادر في أبيات، منها:

غادَر الأرض، مَن أحب السماء ... ورأى رحلة الحياة ابتلاءا

ورأى العمرَ لَمحةً، ليس إلا ... فليكن كوكباً بها وضاءا

إنه شيخنا الكبير، ألا فليَبك ... من شاء، أو يُخلّ البكاءَ
من بكى، إنما بكى العلم والإخبا ... تَ، والطهر، والنهى والحياءَ
أتعب الحاسدين، وهو رحيم ... حين نال العلا، وحاز الثناء
ومضى راحلاً إلى الله حُباً ... مثلما يشتهي المُحب النداء
فلتطب نفسه بجنة خلد ... ضمت المتقين والأنبياء

٤ ـ ورثاه الشاعر الأستاذ الفاضل الشيخ محمد مجاهد شعبان بتسع أبيات:

أهلي ومالي والفؤاد فداك ... أنا طول عمري ما مللت هواك
يا بحر علم زاخر يا طود فكـ ... ـر راسخ أنّى يطال عُلاك
مَن بعد ثغرك للعلوم يبثُّها ... بل من لإسناد الحديث سواك
تَبكيك عين محب فيك ساهرة ... ضلّ الطريق وهديه لولاك
لو كان أمر الموت يدفع بالفدى ... دفع الكثير، وللعدا أبقاك
أو كان يَرجعه البكا لبكيته ... بعزيز دمع، يغرق الأفلاك
الشوق يحملني إليك بطَيبة ... فأشم في ترب البقيع شذاك
الله ضمك في جوار محمد ... فاهنأ هنيئاً فالجوار حباك
الله يوليك الشفاعة منةً ... ويُجيب فيك دعاء مَن حيَّاك

٥ ـ ورثاه صهرُه ـ زوج إحدى كريماته ـ الشاعر الدكتور أحمد البراء الأميري بقصيدة رقيقة، مطلعها:

حنانيك لا ترحل، فجُرحيَ لم يزل ... سخياً، ونارُ الفقد فيه تضرَّم

وهذه الأبيات منها:

رحلتَ وخلَّفت المحبين: مُقصَد ... بسهم النوى، أو والهٌ يترحّم
رفيقة درب العمر قد لفها الجوى ... وأذهلها فقدٌ وجيعٌ مئيِّم

وربّات طهر قد أحطن بوالد يودعنه، والقلب في الصدر يَكلم
نماهن للتقوى حياء، ووالد أعزّ من النعمى، وأوفى، وأرحم
وأبناء برّ كالبدور تَحلّقوا وأوجُههم فيها الضَّراعة ترسم
أحقّاً أبا الإخلاص والفضل والتقى تُغادرنا، والوعد في الغيب مبرّم
رحلت، ففي دار الخلافة نادب وفي الهند محزون، وفي مصر مغرّم
وفي المغرب الأقصى وجوم وحسرة وفي القدس والأردن حزن مخيم
وفي الشام إخوان، هم الصدق والوفا يُضحون بالأغلى لو أنك تسلم
يُعزى بك المرء الذي لم يكن رأى محياك، لكن طِيب ذكرك يَنسِم
ففي الشرق أحزان عليك ومأتم وفي الغرب أحزان عليك ومأتم
مقولةُ شيخ المسلمين ابن حنبلٍ ومِحنتُه: ذئب غدور وأرقم
رويداً، ففي يوم الجنائز موعد فيُعلم مَن عند الإله مُكَرَّم
وداعاً أبا الإخلاص والذوق والحجا أخا العلمِ يَهدي للتي هي أقوم
هنيئاً لك المثوى النديُّ بطيبةَ فيا حسنها بشرى تجلّ وتكرم

٦ ـ ورثاه محبه الفاضل الأستاذ ياسين مرزا، بعنوان: «في ذمة الله أَبا زاهد»، وأولها:

يا قلبُ حانَ من الحبيب فراق كم طابَ مِن ذاك الحبيب عناق
قُم للحبيب مودِّعاً ومشيِّعاً وَدَّع الدموع مع الوداع تراق
واللهِ لا ينسى المودة صادق لا يعتري قلبَ الصدوق نفاق
في ذمة الله العظيم ممجد قد شعّ منه النور والإشراق
قد كان للإسلام بدراً في الدجى لم يعتريه الخسف والإمحاق
أحببتَ (طيبةَ) في الحياة وإنها نِعم المَقر هنئت يا مشتاق

٧ ـ ورثاه ابنُه وبَكرُه المُهَندِس محمد زاهد أبو غدة حفظه الله، بقصيدة رقيقة حزينة طويلة، وهي بعنوان: «رَحَل الحبيبُ»، مطلعها:

أحَقاً أنـه رحـل الحبيـب ... وأن الشمس أدركها المغيبُ
وأني صرت بين الناس فـرداً ... وحيداً لو تداهمني الخطوب
أحـقـاً إن وردتُّ أريـد ريّـاً ... ورأياً سوف يصدرني اللغوب

ومنها هذه الأبيات:

وأين بهاؤه في النفس يسـري ... وأين حـديثه شهد وطِيـب
ولي دعواته بالخيـر تتـرى ... وإثـر دعـائه غيـث سكـوب
يقول لي الفؤاد: محال يمضي ... وكيف تزول شمس لا تغيب
وكيف وما تزال لـديه كتـب ... يُـحققها ورأي لا يَخيـب
أبي قُم «فالعناية» في انتظـار ... لها مِن راحتيك كِساً قشيـب
أبي! قُم فالمنابـر باكيـات ... إذا ذكرتك يعروها الوجيب
أبي! قُم فالمشايخ في انتظـار ... قد اجتمعوا وطالعُك النقيب
وحـولك مؤمنات ضارعـات ... بآي الذكر مَبسَمُهن رطيـب
يُنازلن الفجيعة صابـرات ... ولـولا الله لارتفـع النحيب
فيا أُمَّاه! صبـراً ثـم صبـراً ... على الَّلأْواءِ واللهُ الحسيـب
حملتِ العبأ صبراً واحتساباً ... ولم تَهزُزك ضرّاءٌ قَطـوب
وكنتِ لـه على الأيام عونـاً ... إذا ما يشتكي أنتِ الحدوب
فيا ربّاه أجـزِل كل خيـرٍ ... فأنتَ الله أفضلُ من يثيـب
أتى أمـرُ الإله فكُل أمـر ... سـواه لا يفيـد ولا يصيـب
إذا اختار العليمُ فلا خيـارَ ... وبالتسليم يرتاح اللبيـب

فإنّ الملتقَى جنات عـــدن بفضل اللهِ واللهُ المجيب
لي السلوى بأنك في جوار شفاعتُه تزول بها الذنوب
نَشرت حديثه وذببت عنه فنِلت جواره وهو الحبيب

**الكلمة الأخيرة:**

يقول محمد معاوية بن عبد العزيز سعدي الغُوْرَكْفُوْرِي: «هذه سطورٌ موجزةٌ عن حياةِ عالمٍ جليلٍ، ومحدِّث فاضل، وفقيهٍ واعٍ، قضى حياته في خدمة العلم والأمة على مدى عمرٍ عاشه، وحياة زكيَّة طاهرة قضاها أكثر من ثمانين عاماً، تاركاً تراثاً علمياً نفيساً، وأجيالاً من طلبة العلم تُخلِّد ذكراه، ومثلاً رائعاً من الجهاد في سبيل رفعة الإسلام والمسلمين»[1].

وهذا آخِرُ ما أردتُّ إيرادَه هنا من هذا المقال، وقد فرغتُ من إعداده للمرة الأولى في ٢٠ من ربيعٍ الآخر سنة ١٤٢٣، وقُدِّم للملاحظة والمناقشة إلى قسم التخصص في الحديث الشريف، ففُزتُ به بالدرجة الأولى، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتَحقَّق الأماني والرَّجاءات.

ثم لم يُتَح لي فرصةٌ لإعادة النظر فيه إلا بعد عشر سنوات، فقرأتُه مرةً ثانيةً بحذف وزيادة، وفرغتُ من تهذيبه وترتيبه للمرة الأخيرة صباح يوم السبت، ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٤٣٤.

[ثم كنتُ أكرِّر النظرَ فيه ما كان باقياً في حوزتي، حتى ١/ ٣/ ١٤٣٩[2]].

---

[1] ما بين الضبتين مقتبس من مقالة الدكتور الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان.

[2] ومع ذلك فإني أعتبر بما كتب القاضي عبد الرحيم البيساني إلى العماد الكاتب الأصفهاني معتذراً عن كلام استدركه عليه ـ كما في «كشف الظنون» ١: ١٤، و«أبجد العلوم» ١: ٧٠ ـ: «إني رأيتُ أنه لا يَكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيد

وأخيراً أدعو سبحانه وتعالى أن يتقبَّله منِّي، وينفع به كاتبه وقارئه، وأسأله أن يغفر لي، ولوالديّ، ولمشايخي، ولسائر المسلمين، إنه تعالى جَوَاد مَلِك بَرّ رؤوف رحيم.

وجَزى الله عنا الشيخَ عبد الفتاح أبو غدة ـ وسائرَ أسلافنا ومشايخنا ـ خيرَ ما يَجزي به المحسنين المخلِصين والعلماء الصالحين، اللّهم اغفِر له، وارْحَمْه، وعافِه، واعفُ عنه، وأكرِمْ نُزُلَه، ووَسِّع مُدخَلَه، واغسِلْه بالماءِ والثلْجِ والبَرَدِ، ونَقِّه من الخطايا كما يُنقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنَس، آمين.

« عليكَ سلامُ اللهِ (يا أبا زاهدٍ) ورَحْمتُه ما شاءَ أن يَترَحَّما »[1]

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

محمد معاوية سعدي

مَظاهِر علوم، سهارنفور، ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٤٣٤

---

هذا لكان يُستحَسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا مِن أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر». ﴿سُبحانَك لا عِلمَ لنا إلا ما عَلَّمْتَنا، إنك أنتَ العَليمُ الحكِيمُ﴾.

[1] هذا البيت ـ وقد تصرفت فيه ـ من جملة مرثية لعَبدة بن الطبيب التميمي، اشتهر منها قوله:

فلم يك قيس هَلْكه هلْكَ واحدٍ ولكنّــه بنيــان قــوم تهدّمــا

وهو يرثي بها قيسَ بن عاصم التميمي الصحابي. (البداية والنهاية ٨: ٣٢).

اللّهم اغفر لنا ولوالدينا ولجميع مشايخنا وسائر من نستفيد مِن فيوض علومهم وأنوار بركاتهم؛ من علماء الإسلام، والمشايخ العظام، اللّهم اغفر لهم وارحمهم، وصَلِّ وسلِّم على مُحمَّدٍ عبدِك ورَسُولِك، وعلى المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياءِ منهم والأموات، إنك سَمِيعٌ قريبٌ مُجيبُ الدَّعَوات، وآخِرُ دَعْوانا أن الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين.

# المُحتَوياتُ

١ ـ محتوى المصادر والمراجع

٢ ـ محتوى الأبحاث والموضوعات

٣ ـ محتوى الحواشي والتعليقات

# المصادر والمراجع[1]

١ ـ الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، لعَلِي بقاعي، (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

*ـ الإحسان = صحيح ابن حبان.

٢ ـ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣ ـ الأحكام الوسطى، لعبد الحق الإشبيلي، ت: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٤ ـ اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.

٥ ـ الأدب المفرد، للإمام البخاري، ت: الألباني، مؤسسة الريان، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ.

٦ ـ الأربعون النووية، للنووي (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

٧ ـ إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري، للقسطلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة طبعة بولاق ١٣٠٦هـ.

٨ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، ت: محمد سعيد، مكتبة

---

[1] **تنبيهان:**

١: لم أذكر في (المصادر والمراجع) كُتُبَ الشيخ أبو غدة ـ تأليفاته ولا تحقيقاته ـ، ولا مصادر ترجمته؛ اكتفاءً بما مرّ ذكرها في المقالة.

٢: لم ألتزم بمراجعة النصوص التي أوردها الشيخ في كلامه ـ إلا فيما مست الحاجة إليه ـ، فما ذكرت هنا من المصادر هي مما راجعتُ إليها.

الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٩ ـ الاستذكار، لابن عبد البر، ت: سالم محمد عطا ومحمد علي معوّض، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

١٠ ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير، ت: علي محمد معوض وعادل أسد، دار الكتب العلمية.

١١ ـ أشرف علي التهانوي: حكيم الأمة، وشيخ مشايخ العصر، لمحمد رَحْمَةُ الله الندوي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٧هـ.

١٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.

١٣ ـ الأعلام، للزِّرِكْلِي، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة عشر ٢٠٠٥ م.

١٤ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيِّم الجوزية، دار الفكر، بيروت ١٣٩٧هـ.

١٥ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، ت: عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧هـ.

١٦ ـ إكمال إكمال المعلم (شرح صحيح مسلم)، للأُبِّي، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٢٩هـ.

١٧ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، ت: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٩هـ.

١٨ ـ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٩ ـ الأنساب، للسمعاني، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

* ـ البحر الزخار = مسند البزار.

٢٠ ـ بدائع الصنائع، للكاساني، ت: محمد عدنان بن ياسين، دار الكتاب، ديوبند.

٢١ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، ت: فريق من الباحثين، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٢٢ ـ «بُغية النُّقاد النَّقَلَة، فيما أخلَّ به كتابُ «البيان» ـ أي: «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان ـ وأغفَلَه أو أَلَمَّ به فما تَمَّمَه ولا كَمَّلَه»، لابن الموّاق، ت: محمد خرشافي، مكتبة أضواء السّلف، ١٤٢٥هـ.

٢٣ ـ بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ١٤١٨هـ.

٢٤ ـ تاج العروس، للزبيدي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ.

٢٥ ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتب العربي، الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٦ ـ تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٢٧ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ.

٢٨ ـ تاريخ خليفة بن خياط، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٢٩ ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٠ ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للكوثري، طبعة ١٤١٠هـ.

٣١ ـ تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، لابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٢ ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣ ـ التاريخ الأوسط، للبخاري، ت: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٨هـ.

.التاريخ الأوسط، للبخاري، ت: تيسير بن سعد أبو حيمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٣٤ ـ التاريخ الكبير، للبخاري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،

١٤٢٢هـ.

٣٥ ـ التبصرة والتذكرة (شرح الألفية)، كلاهما للعراقي، ت: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٣هـ.

٣٦ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، ت: محمد علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٨٣هـ.

٣٧ـ تحرير علوم الحديث، لعبد الله يوسف الجُديع (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

٣٨ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، المكتبة الأشرفية، ديوبند، ١٤١٠هـ.

٣٩ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٤٠ ـ تخريج أحاديث الكشاف (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف)، للزيلعي، ت: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الأولى ١٤١٤هـ.

٤١ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

* ـ تدريب الراوي للسيوطي، مع حاشية ابن العجمي، ت: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، الأولى ١٤٣٧هـ.

٤٢ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٢٨هـ.

٤٣ ـ الترغيب والترهيب، للمنذري، ت: مصطفى محمد عمارة، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ.

٤٤ ـ التشرُّف بمعرفة أحاديث التصوف، لحكيم الأمة التهانوي، ديوبند.

٤٥ ـ التعريف بأوهام مَن قسّم السنن إلى صحيح وضعيف، لمحمود سعيد ممدوح، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دُبَي، ١٤٢١هـ.

٤٦ ـ تعجيل المنفعة، لابن حجر، ت: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية،

بيروت، ١٤٢٩هـ.

٤٧ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، الطبعة الأولى من الإخراج الجديد لدار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٨ ـ التقييد والإيضاح، للعراقي، ومعه مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية، الخامسة ١٤١٨هـ.

ـ التقييد والإيضاح، للعراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ.

٤٩ ـ التكشف عن مهمات التصوف، لحكيم الأمة التهانوي، ديوبند.

٥٠ ـ التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله القضاعي، ت: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.

٥١ ـ التلخيص الحبير، لابن حجر، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٩هـ.

٥٢ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عراق الكناني، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٠١هـ.

٥٣ ـ تنقيح أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي، ت: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٥٤ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧هـ.

٥٥ ـ توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

٥٦ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٣هـ.

٥٧ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٨هـ.

٥٨ ـ الثقات، لابن حبان، ت: إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٥٩ ـ الثقات، للعجلي، ترتيب الهيثمي والسبكي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

٦٠ ـ جامع الأصول، لمجد الدين ابن الأثير، ت: أيمن صالح شعبان، مكتبة عباس أحمد الباز، ١٤١٨هـ.

٦١ ـ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ت: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي، السعودية، الثالثة ١٤١٨هـ.

* ـ الجامع الصحيح، للبخاري = فتح الباري

٦٢ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٦٣ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، للمغربي، ت: محمد معاوية سعدي ومحمد طارق خالد، مجمع الشيخ محمد زكريا، سهارنفور، ١٤٢٦هـ.

٦٤ ـ الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية، لعبد القادر القرشي، ط: مير محمد كتب خانه، كراتشي، باكستان.

٦٥ ـ الحيوان، للجاحظ، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٦ ـ الخصائص الكبرى، للسيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٦٧ ـ دراسة الأحاديث المنكرة في جامع الترمذي ومجتبى النسائي، لمحمد رضوان محمود، (المقالة الثالثة من «مجموع المقالات» ج ١، قسم التخصص في الحديث الشريف، مظاهر علوم)، مجمع الشيخ محمد زكريا، سهارنفور، ١٤٢٩هـ.

٦٨ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة ١٣٩٣ مع ذيله المطبوع سنة ١٤٠٦.

٦٩ ـ ذم الكلام، للهروي، ت: عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٧٠ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.

٧١ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض،

١٤١٢ هـ.

٧٢ ـ السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، لخليل بن محمد العربي، دار الإمام البخاري بدوحة، قطر.

٧٣ـ سنن ابن ماجه، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٧٤ ـ سنن أبي داود، ت: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ.

ـ سنن أبي داود، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، الأولى ١٤١٩هـ.

٧٥ ـ سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الثانية ١٣٩٨هـ.

ـ سنن الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الثانية ١٩٩٨م.

٧٦ ـ سنن الدارقطني (مع التعليق المغني على سنن الدارقطني، للعظيم آبادي)، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان.

٧٧ ـ سنن الدارمي، ت: مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ.

٧٨ ـ سنن النسائي (الصغرى)، الاعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثالثة ١٤١٤هـ.

٧٩ ـ السنن الكبرى، للبيهقي (مع ذيله: الجوهر النقي، للمارديني)، مصوّر دائرة المعارف، حيدر آباد، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ.

٨٠ ـ السنن الكبرى، للنسائي، ت: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٨١ ـ سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ت: أبي عمر الأزهري، الفاروق الحديثة القاهرة، ١٤٣٠هـ.

٨٢ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، شعيب الأرنؤوط وعدد من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤٠٢هـ.

٨٣ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٩هـ.

٨٤ ـ شرح شرح النخبة، للقاري، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ط: اتِّحاد بُكْ دِيبو، ديوبند، مصوّر دار الأرقم، بيروت.

٨٥ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية ١٣٩٢هـ.

ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٨٦ ـ شرح علل الترمذي الكبير، لابن رجب الحنبلي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٧ ـ شرح المشكاة، للطيبي (الكاشف عن حقائق السنن) ت: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ.

٨٨ ـ شرح مشكل الآثار، للطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤٢٧هـ.

٨٩ـ شرح معاني الآثار، للطحاوي، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٢هـ.

٩٠ ـ شرح الموطأ، للزرقاني، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر.

٩١ ـ شعب الإيمان، للبيهقي، ت: محمد السعيد زغلول، مكتبة عباس أحمد الباز، الأولى ١٤٢١هـ.

٩٢ ـ صحيح ابن حبان (الإحسان)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.

٩٣ ـ صحيح ابن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤٢٤هـ.

* ـ صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم.

* ـ الضعفاء، لابن حبان = المجروحين من المحدثين

٩٤ ـ الضعفاء الصغير، للبخاري، ت: عبد العزيز السيروان، دار القلم بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩٥ ـ الضعفاء الكبير، للعقيلي، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ.

* ـ الضعفاء والكذابون والمتروكون، لأبي زرعة الرازي = سؤالات البرذعي.

٩٦ ـ الطبقات، لخليفة بن خياط، ت: سهيل زكار، دار الفكر، ١٩٩٢م.

* ـ طبقات الحنفية، للقرشي = الجواهر المضيّة

٩٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، ت: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

٩٨ ـ طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ، ت: عبد الغفور عبد الحق، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

٩٩ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، طبعة إحسان عباس، دار صادر، ١٣٨٠هـ.

١٠٠ ـ طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

١٠١ ـ ظَفَر الأماني في شرح مختصر الجرجاني (في علوم الحديث)، للكنوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثالثة ١٤١٦هـ.

١٠٢ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي، ت: فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، الثانية: ١٤٠٦هـ.

١٠٣ ـ علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، لحمزة المليباري (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

١٠٤ ـ العلل الكبير، للترمذي، ت: الصبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.

١٠٥ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٢٤هـ.

١٠٦ ـ العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله) ت: وصي الله ابن محمد عباس، دار القبس، الرياض، الثانية ١٤٢٧هـ.

١٠٧ ـ العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (رواية المروذي، وصالح بن أحمد، والميموني) ت: أبي عمر الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى ١٤٣٠هـ.

١٠٨ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار الفكر.

١٠٩ ـ عمل اليوم والليلة، لابن السني، ت: عبد الرحمن كوثر البرني، مكتبة الشيخ، بهادر آباد، كراتشي، ١٤١٢هـ.

١١٠ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، ت: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ.

١١١ ـ غريب الحديث، للخطابي، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

١١٢ ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، ت: علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الأولى ١٤٢٦هـ.

١١٣ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، مصححة عن النسخة التي أجازها الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٢٠هـ.

١١٤ ـ فتح القدير، للكمال ابن الهمام، دار الفكر، بيروت.

١١٥ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فُهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٣٢هـ.

١١٦ ـ فتح الملهم شرح صحيح مسلم لشبير أحمد العثماني (مع تكملته: لمحمد تقي العثماني)، المكتبة الأشرفية، ديوبند، ١٩٩٩م.

١١٧ ـ الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق)، للقرافي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

١١٨ ـ فقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري، ت: أبو غدة، ط: محمد عوامة،

مؤسسة الريان، ١٤١٨هـ.

١١٩ ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٢٠ ـ فيض الباري على صحيح البخاري، للكشميري. الهند.

١٢١ ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، ت: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

١٢٢ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ.

١٢٣ ـ قول البخاري: (فيه نظر)، بحث ودراسة: مُسفر بن غرم الله الدميني.

١٢٤ ـ القول البديع، للسخاوي، ط: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الثالثة ١٣٩٧هـ.

١٢٥ ـ القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى ١٤٠١هـ (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

١٢٦ ـ الكاشف في معرفة رواة الكتب الستة، للذهبي، بحاشية سبط ابن العجمي، ت: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة، الأولى ١٤١٣هـ.

١٢٧ ـ الكامل في الضعفاء، لابن عدي، دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.

١٢٨ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٣٩٩هـ.

١٣٠ ـ كشف الخفاء، للعجلوني، ت: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، السابعة ١٤١٨هـ.

١٣١ ـ كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

١٣٢ ـ الكفاية، للخطيب البغدادي، ت: عبد الحليم محمد عبد الحليم، دار ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٠هـ.

ـ الكفاية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة. (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

١٣٣ ـ اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، الثالثة ١٤٠١هـ.

١٣٤ ـ لسان الميزان، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

ـ لسان الميزان، لابن حجر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الأولى ١٤٢٣هـ.

١٣٥ ـ مباحث في عقائد أهل السنة، للسهارنفوري، ت: محمد بن آدم الكوثري، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان، أردن، الأولى ١٤٢٥هـ.

١٣٦ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ.

١٣٧ ـ مجمع بحار الأنوار، للفتَّني، تصحيح: حبيب الرحمن الأعظمي، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، الثالثة ١٤١٥هـ.

١٣٨ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الريان للتراث، مصر، ١٤٠٧هـ.

١٣٩ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ت: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الثالثة ١٤٢٦هـ.

١٤٠ ـ مجموعة «فضائل الأعمال» واستعراض لشبهات الناقدين عليها، لشيخنا عبد الله المعروفي، ديوبند.

١٤١ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري، ت: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٢هـ.

١٤٢ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ومعه تلخيص المستدرك للذهبي، تصوير دار المعرفة، بيروت، لطبعة حيدرآباد.

١٤٣ ـ مسند أبي داود الطيالسي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٥هـ.

١٤٤ ـ مسند أحمد بن حنبل، مصوّر مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، الهرم، لطبعة الميمنية.

ـ مسند أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢١هـ.

١٤٥ ـ مسند البزار (البحر الزخار: ١ ـ ٩)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

ـ مسند البزار (البحر الزخار: ١٠ ـ ١٧)، ت: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٤هـ.

ـ مسند البزار (البحر الزخار: ١٨)، ت: صبري بن عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ.

١٤٦ ـ مشكاة المصابيح، للتبريزي، ت: الألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة ١٤٠٥هـ.

١٤٧ ـ المصنف، لابن أبي شيبة، ت: محمد عوامة، شركة دار القبلة، الأولى ١٤٢٧هـ.

١٤٨ ـ المصنف، لعبد الرزاق، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الأولى ١٣٩١هـ.

١٤٩ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي (طبعة جديدة منقحة مصححة).

١٥٠ ـ المعجم الأوسط، للطبراني، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الأولى ١٤١٥هـ.

١٥١ ـ المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، دار إحياء التراث العربي.

١٥٢ ـ المعجم الوسيط، إعداد: إبراهيم مصطفى وزملائه، ت: جماعة من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، إستانبول.

* ـ معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) = التقييد والإيضاح.

١٥٣ ـ معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم، ت: زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٦هـ..

١٥٤ ـ مغاني الأخيار، للعيني، (المكتبة الشاملة: الإصدار الثالث).

١٥٥ ـ المُغرِب، للمُطَرِّزي، ت: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، إداره دعوة

الإسلام، كراتشي، ١٤٠٢هـ.

١٥٦ ـ المفهم شرح صحيح مسلم، للقرطبي، محيي الدين ديب مستو، دار ابن كثير، دمشق، الخامسة ١٤٣١هـ.

١٥٧ ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، محمد عثمان الخشت، دار الكتب العربي، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

١٥٨ ـ مكتوبات مجدّد ألْفِ ثاني، ترجمة: محمد سعيد أحمد نقشبندي، فيصل بَبْلِشِنغْ هاؤس، ديوبند، الأولى ١٩٨٨م.

١٥٩ ـ مكمِّل إكمال إكمال المعلم (شرح صحيح مسلم)، للسَّنُوسي، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٢٩هـ.

١٦٠ ـ المنار المنيف، لابن قيم الجوزية، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، السادسة ١٤١٤هـ.

١٦١ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية، ت: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

١٦٢ ـ المنهج الإسلامي لتربية النفس، لمحمد رابع، ندوة العلماء، لكناؤ.

١٦٣ ـ المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمدية، للقسطلاني، ومعه شرحه للزرقاني، تصحيح: محمد عبد العزيز الخالدي، ط: مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

١٦٤ ـ الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الثانية ١٤٠٣هـ.

١٦٥ ـ ميزان الاعتدال، للذهبي، ت: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٦هـ.

١٦٦ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الأولى ١٤٢٢هـ.

١٦٧ ـ نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، للزيلعي، ت: محمد عوامة، تصوير مؤسسة الريان لطبعة المجلس العلمي مع زيادة التحقيق والتصحيح، الأولى ١٤١٨هـ.

١٦٨ ـ النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، للشيخ الكوثري. مطبعة الأنوار بالقاهرة ١٣٦٥هـ.

١٦٩ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

١٧٠ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٨٣هـ.

١٧١ ـ نيل الأوطار، للشوكاني، الطبعة المنيرية.

١٧٢ ـ هَدْي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

١٧٣ ـ الهداية في الفقه الحنفي، للمرغيناني، المكتبة الإسلامية.

١٧٤ ـ وفاء الوفاء، للسمهودي، ت: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٧هـ.

**ملحوظة: وهذه المصادر الثلاثة الآتي ذكرها استفدت منها بعد الفراغ عن طباعة الكتاب ونسقه، فرأيت إيرادها ههنا بدون مراعاة لمواقعها من حيث الترتيب.**

١٧٥ ـ دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية، لعبد المجيد التركماني، مكتبة الحراء، أُتَّر جاترا باري، داكا، بنغلاديش، دون تاريخ.

١٧٦ ـ القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام، لسيف بن علي العصري، دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣١هـ.

١٧٧ ـ منهج الحنفية في نقد الحديث: بين النظرية والتطبيق، لكِيلاني محمد خليفة، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١هـ.

# محتوى
# الأبحاث والموضوعات[١]


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **تقريظ:** العالم الفاضل الشيخ سلمان عبد الفتاح أبو غدة، حفظه الله تعالى | ٥ |
| **تقديم:** الشيخ السيد محمد شاهد السهارنفوري، الأمين العام لجامعة مظاهر علوم | ٦ |
| **مقدمة:** محمد معاوية سعدي الغُوْركفوري | ١٦ |
| **الباب الأول:** **ترجمة موجزة لحياة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة** | ٢٥ |
| وفيه أربعة فصول: | |
| **الفصل الأول:** **مولده ومنشؤه** | |
| ١ ـ اسمه وكنيته ونسبه ونسبته | ٢٧ |
| ٢ ـ ميلاده | ٢٨ |
| ٣ ـ أسرته | ٢٨ |
| ٤ ـ نشأته وتحصيله العلمي | ٢٩ |
| ٥ ـ جهوده في تحصيل العلم وإملاقه في سبيله | ٣١ |
| ٦ ـ أشهر شيوخه | ٣٢ |
| ٧ ـ بعض مجيزيه | ٤٢ |


---

[١] هذا «المحتوى» مشتمل على ما جاء في أصل المقالة، وأما ما أوردتُه في التعليق فسيأتي «محتواه» فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

٨ ـ وممن دبَّجهم من غير علماء الهند وباكستان ........ ٤٣
٩ ـ رحلاته في سبيل العلم ........ ٤٤
ـ رحلاته إلى مصر والشام والحجاز واليمن والمغرب ........ ٤٥
ـ رحلته الأولى إلى الهند وباكستان ........ ٤٦
ـ وممن لقيهم في هذه الرحلة في الهند ........ ٤٧
ـ وممن زارهم في باكستان ........ ٤٩
١٠ ـ تفننه في العلوم ........ ٥١
١١ ـ مكتبته العامرة ........ ٥٣
**الفصل الثاني: شخصيته وصفاته**
١ ـ شخصيته ........ ٥٨
٢ ـ أخلاقه ........ ٥٨
٣ ـ فكرته الدينية ........ ٦٣
أ: ـ عقيدته ........ ٦٣
ب: ـ مذهبه ........ ٧٠
ج: ـ مشربه ........ ٧١
**الفصل الثالث: أعماله ونشاطه العلمي**
١ ـ تدريسه ........ ٧٤
٢ ـ نشاطه الدعوي والاجتماعي ........ ٧٦
٣ ـ رحلاته الأخرى إلى شبه القارة الهندية ........ ٨٠
٤ ـ انطباعاته حول علماء الهند وباكستان وإنجازاتهم العلمية والدعوية ........ ٨٣
أ: ـ دار العلوم ديوبند ........ ٨٤
ب: ـ مظاهر علوم سهارنفور ........ ٨٥
ج: ـ جماعة التبليغ ........ ٨٥
د: ـ دار العلوم لندوة العلماء، لكنو ........ ٨٧
٥ ـ أعماله العلمية في أسفاره المتلاحقة ........ ٨٨

٦ ـ أبرز تلاميذه ........ ٩١
٧ ـ بعض مستجيزيه ........ ٩٥
٨ ـ كُتبه ومشاركته العلمية ........ ٩٧
**الفصل الرابع: مرضه ووفاته**
١ ـ مرضه ........ ٩٨
٢ ـ وفاته ........ ١٠١
٣ ـ أثر وفاته في الأوساط العلمية والدينية ........ ١٠٣
٤ ـ مبشراته ........ ١٠٤
**الباب الثاني: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة:**
**جوانبه العلمية في ضوء تأليفاته وتعليقاته**
وفيه ثلاثة فصول:
**الفصل الأول: منهجه في التأليف والتحقيق، وهو يتمثل في عدة نقاط:**
١ ـ الغيرة على الكلمة ........ ١٠٩
٢ ـ الحِرص على تشكيل وضبط الكلمات والألفاظ المشكِلة ........ ١١٢
٣ ـ الزيادة في كل طبعة ........ ١١٢
٤ ـ الإفادات النادرة، واللفتات اللطيفة ........ ١١٣
٥ ـ الجمع قطرةً قطرةً ........ ١١٤
٦ ـ اهتمامه بالفهارس، وإتقانه لها ........ ١١٥
٧ ـ الإخراج الفني الجميل في الطباعة والغلاف ........ ١١٦
٨ ـ الذوق في كل ما سبق ........ ١١٦
٩ ـ توجهه للتحقيق أكثر منه للتأليف ........ ١١٧
١٠ ـ إفراده التعليقات الطويلة في آخر الكتاب بعنوان (تتمات) ........ ١١٨
١١ ـ نظرة عابرة على منهجه في التأليف والتحقيق ........ ١١٩
**الفصل الثاني: تأليفاته وتحقيقاته حسب موضوعاتها العلمية** ........ ١٢١
١ ـ العقائد ........ ١٢٣

٢ ـ التربية والإرشاد ........................................ ١٢٨
٣ ـ التفسير وعلومه ........................................ ١٥٦
٤ ـ الحديث وعلومه ........................................ ١٥٧
أ ـ: متن الحديث ........................................ ١٥٨
ب ـ: مصطلح الحديث ........................................ ١٦٦
ج ـ: الجرح والتعديل ........................................ ٢٠١
د ـ: أسماء الرجال، والتراجم ........................................ ٢١٥
٥ ـ الفقه الإسلامي ........................................ ٢٢٢
**كلماتٌ للعلامة الدكتور محمد رجب البيومي رحمه الله تعالى عن كُتبه** ........................................ ٢٤٥
الكُتب التي قدَّم لها الشيخ أبو غدة ........................................ ٢٥٥
قائمة كُتب الشيخ أبو غدة الإجمالية ........................................ ٢٥٦
**الفصل الثالث: نماذج تحقيقاته ومناهج انتقاداته**
بيان معنى ألفاظ: (التحقيق) و(النقد) و(الإتقان) ........................................ ٢٦٠
الأول: تحقيق كلمة (الأسناد) ........................................ ٢٦٢
الثاني: النقد على الأستاذين أحمد أمين بك ومحمد كُرد علي بك في تعيين سنة وفاة العلامة أحمد تيمور باشا ........................................ ٢٦٥
الثالث: تحقيق كلمة (إخالة) ........................................ ٢٦٦
الرابع: تحقيق كلمة (بقي) ........................................ ٢٦٧
الخامس: التنبيه على إقحام زيادة (رَفَعَ يديه ودَعَا) في حديثٍ لابن أبي شيبة ........................................ ٢٦٩
السادس: التنبيه على قلبٍ قديمٍ وقع في اسم (إبراهيم بن سعد) ........................................ ٢٧٢
السابع: تفسير كلمة (حيري)، والتنبيه على ما وقع فيه من أنواع من التحريفات ........................................ ٢٧٤
الثامن: تصحيح كلمة (محاورة) عن محاولة ........................................ ٢٧٧
التاسع: التعقّب على الذهبي في دعواه أنّ أوّل من لُقِّبَ بـ(المفيد)، هو أبو بكر بن يعقوب المتوفى سنة ٣٧٨ ........................................ ٢٧٨
العاشر: التنبيه على أغلاطٍ وَقعت في سياق سندٍ ........................................ ٢٨١

الحادي عشر: تنبيه على أن كلمة (البتّ) قد تحرّفت في بعض المصادر إلى (الميّت) ........ ٢٨٢
الثاني عشر: التنبيه على تحريفٍ وقع في قول الإمام السبكي في شيخه الذهبي: (بحر لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة) ........ ٢٨٣
الثالث عشر: كشفُ تحريف وقع في نسبة (الفراهيدي) ........ ٢٨٤
الرابع عشر: تعقُّبه المسهِب لمحقِّقَي «مصباح الزجاجة» للبوصيري المطبوع في دار الكتب الإسلامية بالقاهرة، عام ١٤٠٥ ........ ٢٨٧
الخامس عشر: تعقُّبه لمحقِّق «مصباح الزجاجة» للبوصيري المطبوع في دار الجنان ببيروت سنة ١٤٠٦ ........ ٢٩٠
السادس عشر: تعقُّبه للدكتور (محمد بن لطفي الصبّاغ) في طبعته الأولى والثانية لـ«رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ........ ٢٩٢
السابع عشر: تحقيق مؤلف كتاب «بغية النُّقاد» واسم مؤلفه ........ ٢٩٩
الثامن عشر: نقده البالغ على الشيخ إسماعيل حقي في تساهل المنكَر في إيراد الضعاف والموضوعات في تفسيره «رُوح البيان في تفسير القرآن» ........ ٣٠٢
**الفصل الرابع: بعض الاستدراكات عليه**
الأول: في تنقيح (القول الرابع) في المفسّر والمبهم من الجرح والتعديل ........ ٣٠٧
الثاني: في نسبة ابن حبان إلى التساهل في التوثيق ........ ٣٠٩
الثالث: في دعوى الذهبي: أن البيهقي لم يكن عنده «سنن النسائي» ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»، ثم إقرار الشيخ لِما ادّعاه ........ ٣١٧
الرابع: في تعيين (ابن الجارود) الذي رُدّت شهادتُه عند قاضي المسلمين ........ ٣٢٠
الخامس: في تعيين شخصية (الداخلي) أحد شيوخ البخاري ........ ٣٢١
السادس: في تعيين سنة وفاة (عاصم بن ضمرة السَّلُولي) ........ ٣٢٤
السابع: في تعيين شخصية (أبي بكر محمد بن أحمد) ........ ٣٢٥
الثامن: في تأكيده: «أن كلمة (حيث) تلزمها الإضافة ........ ٣٢٧
التاسع: في مسألة فقهية متعلقة بإمامة الصبي في التراويح ........ ٣٢٨
العاشر: في مراد «الأخ» في قوله صلى الله عليه وسلم: «يُحِبّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه» .... ٣٢٨

**الباب الثالث: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: بحوثه وآراؤه** ........ ٣٣٣
**وفيه تسعة مباحث:**
**المبحث الأول: التربية والإرشاد، وذكر نبذة من مقالاته فيه**
١ ـ ذكر الصالحين بوصف التعظيم، والتأدب معهم ........ ٣٣٥
٢ ـ غيرته الإسلامية على أبنائه المتعلمين من افتتانهم بالإفرنج والمستشرقين ........ ٣٣٧
٣ ـ تأسّف الشيخ على المفارقة الكبيرة بين حالنا اليوم وحال طلاب العلم في القديم ........ ٣٣٩
**المبحث الثاني: صِلَتُه بالتصوف:**
١ ـ موقفه من الصوفية ........ ٣٤٩
٢ ـ التصوف: نشأته وتطوُّره ........ ٣٥١
٣ ـ صلاح النفس لا يتوقف على شيخ وبيعة؟ ........ ٣٥٨
**المبحث الثالث: بعض إفاداته العقدية:**
١ ـ إطلاق لفظ (القديم) في وصف الله تبارك وتعالى ........ ٣٦٢
٢ ـ قولهم في الحمدِ للهِ تعالى: « ... حمداً يُوافي نِعَمَه .. »، ما حُكمه؟ ........ ٣٦٣
٣ ـ قول بعضهم: « ... العصمةُ لله وحده .. »، ما حُكمه؟ ........ ٣٦٦
**المبحث الرابع: بعض إفاداته الفقهية:**
١ ـ حكم إضافة « سيدنا » في صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ........ ٣٦٨
٢ ـ مشروعية الذكر جهراً منفرداً وجماعةً ........ ٣٦٨
٣ ـ مشروعية الدعاء بعد الصلوات المكتوبة ........ ٣٧٠
٤ ـ مشروعية رفع اليدين في الدعاء ........ ٣٧٢
٥ ـ "خطبة الحاجة" ليست سنةً في مستهلّ الكتب والمؤلفات ........ ٣٧٣
٦ ـ تعدية الأمراض ........ ٣٧٩
٧ ـ هل كِيْس (الكاوُتْشُوك) يَمنع الحمل باتّاً؟ ........ ٣٨٢
٨ ـ حكم (الإسبرتو) عند الفقهاء ........ ٣٨٤
٩ ـ الإحداد على من يموت من الملوك أو الزعماء أو الكبراء؟ ........ ٣٨٥
**المبحث الخامس: نماذج تخريجاته الحديثية:**
١ ـ حديث: خطبة الحاجة ........ ٣٨٧

٢ ـ حديث: تجديد الدين ........ ٣٩٠
٣ ـ حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ سنداً ومتناً ........ ٣٩٧
٤ ـ حديث: ردّ الشمس لسيّدنا عليّ رضي الله تعالى عنه ........ ٤٠٩
٥ ـ حديث: رفع اليدين في الدعاء ومسح الوجه بعد الدعاء ........ ٤١١

**المبحث السادس: مزنة من بحوثه في «مصطلح الحديث»**

وهي تنقسم إلى سبعة عناوين:

١ ـ مصطلح الحديث وتطوره ........ ٤١٥
٢ ـ السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي ........ ٤٢٤
٣ ـ نقد التقسيم السبعي لدرجات الحديث الصحيح ........ ٤٣١
٤ ـ وجاهة مذهب مسلم في قبول عنعنة غير المدلس ........ ٤٤١
٥ ـ العمل بالحديث الضعيف ........ ٤٤٣
٦ ـ موقفه من الحديث الموضوع ........ ٤٥٥
٧ ـ شَذرات في بيان بعض الاصطلاحات حول الأحاديث الموضوعة: ........ ٤٥٧
١: قولهم في الحديث: «لا أصل له» ........ ٤٥٨
٢: قولهم في الحديث: «لم أعرفه»، أو: «لم أقف عليه»، أو: «لا أعرف له أصلاً»، أو: «لم أجد له أصلاً»، ونحو هذه العبارات ........ ٤٦٤
٣: قولهم في الحديث: «لا يَصِحّ»، أو: «لا يثبت»، أو: «لم يصحّ» أو: «غير ثابت»، أو: «لا يَثبت فيه شيء»، ونحو هذه التعابير ........ ٤٦٥
٤: قولهم في الحديث: «منكر» ........ ٤٦٨

**المبحث السابع: نبذة من بحوثه في «الجرح والتعديل»**

وهي تنقسم إلى عشرة عناوين:

**١ ـ دراسة جملةٍ وافرةٍ من ألفاظ الجرح والتعديل وجمعُها وتقعيدها:** ........ ٤٧٠
١: فمن ألفاظ التوثيق:
من المرتبة الأولى: (تكرار اسم الراوي) ........ ٤٧١
ومن المرتبة الثانية: قولهم: (رِضاً) ........ ٤٧٢

ومنها أيضاً: قولهم: (اكْتُب عنه) ........ ٤٧٢
ومن المرتبة الثالثة: قولهم: (ثقة جبل) ........ ٤٧٢
ومن المرتبة الرابعة: قولهم: (كأنك تَسمعُه مِن فَمِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم) ........ ٤٧٣
ومنها أيضاً: قولهم: (الميزان) ........ ٤٧٣
ومن المرتبة السادسة: قولهم: (مشّاه فلان) ........ ٤٧٣
ومنها أيضاً: قولهم: (قريب الإسناد) ........ ٤٧٤
٢: ومن ألفاظ التجريح:
من المرتبة الأولى: قولهم: (جبل في الكذب)، و(كذاب جبل) و(جرَاب الكذب) ........ ٤٧٤
ومنها أيضاً: قول ابن سيرين: (هو كما يعلم الله)، وقول أيوبَ السختياني:
(لم يكن بمستقيم اللسان)، وقوله: (هو يَزيد في الرَّقم) ........ ٤٧٤
ومن المرتبة الثانية: قولهم: (آفته فلان)، و(الحَمْل فيه على فلان) و(البلاء فيه من فلان)، و(البليّة فيه من فلان)، و(فلان له بلايا، أي موضوعات)، و(حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا)
........ ٤٧٥
ومنها أيضاً: (الإعراض عن الراوي المسؤول عنه بتزكيةِ غيرِه) ........ ٤٧٥
ومنها أيضاً: قولهم: (الله أعلم) ........ ٤٧٦
ومنها أيضاً: قولهم: (فالله المستعان) ........ ٤٧٦
ومنها أيضاً: قولهم: (أسأل الله السلامة) ........ ٤٧٦
ومن المرتبة الرابعة: (لا يُشتَغل به) ........ ٤٧٦
ومن المرتبة الخامسة: (له طامّات)، و(له أوابد)، و(يأتي بالعجائب) ........ ٤٧٧
**٢ ــ فوائد ماتعة حول بعض ألفاظ الجرح والتعديل:**
١: قولهم: (الإمام) ........ ٤٧٧
٢: قولهم: (ولـم يكن من القريتين عظيم) ........ ٤٧٧
٣: قولهم: (ليس بشيء)، وقول ابن معين: (ليس بشيء) ........ ٤٧٨
٤: قولهم: (تَعرِف وتُنكِر) أو (يُعرَف ويُنكَر) ........ ٤٨١
٥: (تكرار اسم الراوي) ........ ٤٨٢

٦: قولهم: (صدوق)، وقول ابن أبي حاتم: (صدوق) ........ ٤٨٢
٧: قولهم: (شيخ) ........ ٤٨٦
٨: قولهم: (كذاب) ........ ٤٨٧
٩: قولهم: (قريب الإسناد) ........ ٤٨٨
١٠: قولهم: (لا يُتابَع على حديثه) ........ ٤٨٩
١١: قولهم: (فلان أوثق منه) ........ ٤٨٩
١٢: قول البخاري: (فيه نظر) ........ ٤٩٠
١٣: قولهم في الحديث: (حديث منكر)، وفي الراوي: (منكر الحديث) ........ ٥٠١
١٤: قول أبي حاتم: (يُكتَب حديثُه ولا يُحتجّ به)، وقوله: (يُكتَب حديثُه) ........ ٥١٥
١٥: قول الذهبي: (لم يَجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة) ........ ٥١٨

**٣ ـ بيان أسباب جَرَح بها بعض المحدثين، وليست هي بجرح حقيقةً:**

١: الرأي والكلام والتصوف ........ ٥٢٤
٢: مسألة خلق القرآن ........ ٥٣٠
٣: الإرجاء السُّنِّي ........ ٥٣٤
٤: البدعة ومسألة التكفير ........ ٥٤٠

**مِن الجروح غير المعتبرة عند الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»:**

٥: جرحُ مَن لا رواية له ورُمي ببدعة، كبدعة التشيع ـ لا الرفض ـ أو الخروج على الإمام، أو الاعتزال ونحوها ........ ٥٥٢
٦: جرحُ مَن أخَذ الأجرة على التحديث ........ ٥٥٢
٧: جرحُ الأئمةِ الزُّهّاد أهل الصلاح، ممن اشتَهرت مناقبُهم وأُخِذت عليهم بعضُ الأمور، أو أُثِرت عنهم بعضُ الشطحات وهي مغمورة في بحرِ فضائلهم ........ ٥٥٢
٨: الجرح بالدخول في عمل السلطان ........ ٥٥٣
٩: جرحُ مَن في رواياته مناكير ولم تَكثُر، وهو في نفسه صدوق ........ ٥٥٣
١٠: جرحُ المتأخرين الذين جاؤوا بعد الثلاث مئة ........ ٥٥٣

**٤ ــ ذكر الأسباب التي لا يقبل الجرحُ من صاحبها:**

١: أن يكون الجارح منحرفاً عن المجروح لسبب من الأسباب ........... ٥٥٤

٢: أن يكون الجرح صدر على سبيل المُزاح والمباسطة، أو التعنت ........... ٥٥٤

٣: أن يكون مبهماً ........... ٥٥٥

٤: أو لاختلاف العقيدة ........... ٥٥٥

٥: أن يكون متهافتاً ومتناقضاً ........... ٥٥٥

٦: أن يكون بينهما نوع من المنافرة للمعاصرة، أو نحو ذلك ........... ٥٥٥

**ويُشتَرط في المؤرخ:**

١: الصِّدق ........... ٥٥٦

٢: وإذا نَقل يَعتمد اللفظ دون المعنى ........... ٥٥٦

٣: وأن لا يكون ذلك الذي نَقلَه أخذَه في المذاكرة، وكَتَبه بعد ذلك ........... ٥٥٦

٤: وأن يُسمِّي المنقولَ عنه. فهذه شروط أربعة فيما يَنقله ........... ٥٥٦

٥: والتحرِّي منه فيما يراه من الكلام الذي يتضمن غمزاً أو جرحاً أو حطّاً على أحد المعتبرين من السلف ........... ٥٥٧

**٥ ــ طُرق توثيق الرواة ومراتبها: وهي أكثر من عشرة طرق** ........... ٥٥٧

**٦ ــ بحث مفيد حول عنوان: «سكوت المتكلِّمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرَح ولم يأتِ بمتن منكر يعدّ توثيقاً له»** ........... ٥٦٤

وفيه ثلاثة أمور: ........... ٥٧٤

**٧ ــ ذكر شيء من منهج الحافظ الذهبي في «الميزان»** ........... ٥٧٥

**٨ ــ ذكر شيء من منهج الحافظ ابن حجر في «اللسان»** ........... ٥٧٩

**٩ ــ بحثه المسهب حول النظر في اتّهامهم أبا عِصمة نوحَ بن أبي مريم بوَضع حديثٍ في فضائل السُّوَر** ........... ٥٨٣

**١٠ ــ الدفاع عن أبي حنيفة ومذهبه:** ........... ٥٩٣

الأول: عن الطعن في أبي حنيفة بقلة الحديث ........... ٥٩٥

الثاني: عن الطعن في أبي حنيفة بسوء حفظه ........... ٥٩٨

الثالث: عن الطعن في أبي حنيفة بمخالفته للنصوص وإدخاله الرأي والقياس في المسائل الشرعية ........... ٦٠٤

الرابع: تبيين تعنُّت بعض المتكلمين في الرجال في حق الإمام وتعصبهم فيه .......... ٦٠٧

الخامس: حجج باهرة، وبراهين قاطعة على دسّ ترجمة الإمام أبي حنيفة في بعض نُسخ «الميزان» للذهبي .......... ٦٣٣

**المبحث الثامن: فوائد نافعة حول بعض تراجم الرجال وأحوالهم:**

أ: تحقيق تراجمِ غيرِ واحدٍ من مجاهيل العلماء الذين لم توجد لهم ترجمةٌ تُعرِّف بحالهم واضحاً، مثل:

١: ابن المَوَّاق، صاحب «بُغية النقاد» .......... ٦٣٧

٢: مُظْهِر الدين، أحد شراح «المشكاة» .......... ٦٣٧

٣: السيد جمال الدين، أحد شراح «المشكاة» .......... ٦٣٧

٤: مِيْرَك شاه، أحد شراح «المشكاة» .......... ٦٣٨

٥: الخزرجي، صاحب «خلاصة الخزرجي» .......... ٦٣٨

٦: الكوكباني، محشِّي كتاب «الخلاصة» للخزرجي .......... ٦٣٨

٧: المظفري، صاحبُ الكلمةِ الرفيعة في مَدح الإسناد .......... ٦٣٨

ب: إشارة إلى بعض (مجاهيل العلماء) .......... ٦٣٨

ج: تحقيق التراجم العديدة، مما شاع فيه غيرُ الصواب، أو وقع فيه بعضُ الخَفاء، ومن ذلك:

١: الداخلي، أحدُ شيوخ البخاري .......... ٦٣٩

٢: الفراهيدي، أحد شيوخ البخاري .......... ٦٤٠

٣: الدَّغُولي، تلميذ المظفري المذكور .......... ٦٤١

٤: القاساني، من تلاميذ الإمام داود الظاهري .......... ٦٤١

٥: المَيَّانِجِي، صاحب كتاب «ما لا يَسَع المحدِّثَ جهلُه» .......... ٦٤٢

٦: ابن المُطَرِي، الذي جاء ذكره في بيان رُتَب المحدِّثين .......... ٦٤٢

٧: ابن الذهبي، الحافظ المشهور، المعروف بالذهبي .......... ٦٤٣

٨: التفتازاني، صاحب «المطول» و«المختصر» في شرح «تلخيص المفتاح» .......... ٦٤٤

٩: الطِّيبي، شارح «المشكاة» .......... ٦٤٥

**المبحث التاسع: بعض إفاداته اللغوية:**

١: حول كلمة « البتة » ........ ٦٤٧
٢: حول كلمة « مشايخ » ........ ٦٥٠
٣: حول كلمة « وَهَم » ........ ٦٥١
٤: حول كلمة « ثبت » ........ ٦٥٢
٥: حول كلمة « روينا » ........ ٦٥٣
٦: حول كلمة « أسناد » ........ ٦٥٤
٧: حول كلمتَي « التصحيف والتحريف » ........ ٦٥٥
٨: حول كلمة « نتحرّج » ........ ٦٥٨
٩: حول كلمة « معجم » ........ ٦٥٩
١٠: حول كلمة « قاموس » ........ ٦٦١
١١: حول كلمة « فهارس » ........ ٦٦١
١٢: حول كلمة « أكشفك عن رجل » ........ ٦٦١
١٣: حول كلمة « كيف حالك » ........ ٦٦٢
١٤: حول فعل « قوبل عليه » ........ ٦٦٣

**المبحث العاشر: تصحيح بعض أسماء الكتب**

١: تحقيق اسم « صحيح البخاري » ........ ٦٦٤
٢: تحقيق اسم « صحيح مسلم » ........ ٦٦٤
٣: تحقيق اسم « جامع الترمذي » ........ ٦٦٤
٤: تحقيق اسم « شرح معاني الآثار » للطحاوي ........ ٦٦٤
٥: ضبط اسم « إعلام الموقعين » لابن القيّم ........ ٦٦٥
٦: تحقيق اسم « الخُلاصة في معرفة الحديث » للطيبي ........ ٦٦٥
٧: تحقيق اسم « حَلْبَة المُجَلِّي وبُغية المهتدي، في شرح مُنْيَة المصلِّي وغُنية المبتدي » لابن أمير الحاجّ ........ ٦٦٥

**المبحث الحادي عشر: من أقواله الذهبية** ........ ٦٦٦
**خاتمة: وفيها:**
عوامل نبوغه وبروزه ........ ٦٦٧
وركائز شخصيته ........ ٦٦٨
وما قيل فيه من كلمات التقدير والاحترام ........ ٦٦٩
وما قيل فيه من الأشعار والمراثي ........ ٦٧٢
الكلمة الأخيرة ........ ٦٧٧
**محتويات:**
المصادر والمراجع ........ ٦٨٠
والأبحاث والموضوعات ........ ٦٩٥
والحواشي والتعليقات ........ ٧٠٨

# محتوى

## الحواشي والتعليقات[١]

الموضوع الصفحة

### حواشي المقدمة

١ ـ ترجمة العلامة رشيد رضا المصري (م) .................................. ٩
٢ ـ وجه تسمية جامعتنا بـ« مظاهر علوم ». (م) .................................. ١٦
٣ ـ ذكر كتاب « إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح » .............. ١٨
٤ ـ ترجمة موجزة لشيخنا زين العابدين الأعظمي رحمه الله تعالى. (م) ............ ٢٠

### حواشي الكتاب

٥ ـ وجه تكنية الشيخ أبو غدة: « أبا زاهد » .................................. ٢٧
٦ ـ من كناه بـ« أبو الفتوح » .................................. ٢٧
٧ ـ من كناه بـ« أبو المواهب » .................................. ٢٧
٨ ـ نكتة تسميته بـ« عبد الفتاح » .................................. ٢٧
٩ ـ سبب تكنيته بـ« أبو غدة » .................................. ٢٧
١٠ ـ وجه تسمية مدينة (حلب) بـ« حلب ». (م) .................................. ٢٨

---

[١] فَهْرَستُ في هذا المحتوى أهمَّ ما ورد في تعليقات الكتاب من إفادات الشيخ، وبعضه منِّي مستفاداً من غيره من العلماء.

ورمز (م) في نهاية العبارة ـ هنا ـ يُشير إلى أنّ ما ذُكِر قبله منِّي، فإذا كان مِن كُتب الشيخ ـ أو مما كَتَبه المترجمون له ـ لا أُعلِم عليه علامةً.

١١ ـ تراجم شيوخه الأساتذة ........................ ٣٤ـ٣٨
١٢ ـ ذكر شيء من رحلاته إلى الهند وباكستان ........................ ٤٦ـ٥١
١٣ ـ قول الشيخ يعقوب النانوتوي في تمنِّي سيدنا خالد ﷺ أن يموت شهيداً ..... ٥١
١٤ ـ قصة حصوله على كتاب « فتح باب العناية » بطولها ........................ ٥٤ـ٥٦
١٥ ـ قصة بيعه (الشالَة) التي ورثها من أبيه في سبيل العلم والدين ........................ ٥٦
١٦ ـ شهادة الشيخ محمد عوامة للشيخ رحمه الله: « إني لم أسمع منه كلمةً ولم أرَ منه موقفاً أقول فيه: ليتَه لم يقل كذا، أو لم يفعل كذا» ........................ ٦٠
١٧ ـ نقل بعض أوصافه من « المعجم الجامع » (المكتبة الشاملة) ........................ ٦٢
١٨ ـ تحقيق مسألة التفويض والتأويل في صفات الله تبارك وتعالى. (م) ........................ ٦٤ـ٦٨
١٩ ـ ذكر منهج الشيخ العلمي بقلم الشيخ المفتي محمد تقي العثماني ........................ ٦٩
٢٠ ـ بيان كراهية تتبّع الرُّخَص. (م) ........................ ٧٠ـ٧١
٢١ ـ ذكر انقطاعه إلى العلم وخدمتِه، في مدة اعتقاله في السجن ........................ ٧٦ـ٧٧
٢٢ ـ ذكر زيارته لمدينة (فاس) بالمغرب، وقصة لقائه مع الشيخ عبد الحفيظ الفاسي
٢٣ ـ قصة لقائه مع ملك المغرب، وإشارته عليه بطبع كتابَي « المحرر الوجيز » لابن عطية الأندلسي ـ في التفسير ـ و« التمهيد » لابن عبد البر ـ في الحديث ـ ........................ ٧٨
٢٤ ـ ذكر زيارته لمدينة (إصطنبول) بتركيا، وذكر حضوره احتفالَ مجلسِ الناشئة الصغار الحفظة للقرآن الكريم، وما شاهد منهم من العجائب والغرائب في كمال الحفظ ... ٧٨
٢٥ ـ ذكر زيارته لقبر الصحابي قُثَم بن العباس رضي الله عنهما بسمرقند ........................ ٧٩
٢٦ ـ ذكر شيء من رحلاته الأخرى إلى الهند وباكستان. (م) ........................ ٨٠ـ٨٢
٢٧ ـ سَرد بعض أسماء الأعلام ـ من أهل الهند ـ ممن لم يُشفاهِهم الشيخُ. (م) ........................ ٨٦ـ٨٧
٢٨ ـ ذكر إجازة الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى لنا بإجازة عامة. (م) ........................ ٩٢
٢٩ ـ ترجمة موجزة لشيخنا الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ........................ ٩٢
٣٠ ـ ذكر كتاب (إمداد الفتاح) بقلم الشيخ الدكتور أبو سليمان ........................ ٩٣
٣١ ـ بيان حكم صلاة الغائب عند الأئمة الأربعة. (م) ........................ ١٠٢

٣٢ ـ مكتوب الشيخ أحمد السرهندي مجدد الألف الثاني في الهند. (م) ............ ١٠٥
٣٣ ـ ذكر مذاكرة الشيخ أبو غدة في المعضِلات العلمية مع غيره من أهل العلم؛ سواء كان ممن هو فوقه، أو مثله، أو دونه، وتصحيح اسم «إعلام الموقعين» ..... ١٠٩ ـ ١١١
٣٤ ـ كل طبعة لكتاب مِن كتبه تُعدّ بمثابة كتاب جديد يُخرجه ......... ١١٢
٣٥ ـ تصويب كلمة (كيف حالك) أخذ منه (أربعين سنةً) ......... ١١٣
٣٦ ـ كان في تحقيق ضبط كلمة (روينا) نحو (أربعين سنةً) ......... ١١٣
٣٧ ـ ذكر أن كتابه (قيمة الزمن عند العلماء) حَصيلةُ نحو عشرين سنة ......... ١١٥
٣٨ ـ كلماته عن (الفهارس العامة) للكتاب ......... ١١٥
٣٩ ـ نموذجان لتصحيحاته الدقيقة:
أ: كلمة (المحقِّين) ......... ١١٦ ـ ١١٧
ب: كلمة (ورقاً) خراسانياً ......... ١١٧
٤٠ ـ بيان أن تحقيق النصوص كثيراً ما يكون أشقَّ من التأليف الجديد ......... ١١٨
٤١ ـ تعليقه على قول القَيرواني: «إنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته» ......... ١٢٤ ـ ١٢٥
٤٢ ـ تعليقه على قوله: «وأن الله تعالى يجيء يوم القيامة ﴿وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾» ....... ١٢٥
٤٣ ـ ذكر ما أفاده في مقدمته على كتاب «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» ......... ١٢٦ ـ ١٢٧
٤٤ ـ بعض الآداب التي جمعها الشيخ في كتابه «من أدب الإسلام» ......... ١٣٠ ـ ١٣٢
٤٥ ـ قصة طريفة للشيخ أبو الحسن الندوي. (م) ......... ١٣٢
٤٦ ـ بعض ما أفاده في كتابه «صفحات من صبر العلماء» ومقدمته ......... ١٣٣ ـ ١٣٨
٤٧ ـ تقدير تفريعات الفقهاء المستبعدة ......... ١٣٤
٤٨ ـ قصة رحلة أبي الوقت السجزي مع ابنه في سبيل العلم ......... ١٣٤ ـ ١٣٥
٤٩ ـ تصحيح كلمة «يُشامّ» ......... ١٣٥ ـ ١٣٦
٥٠ ـ شرحُ قولهم: «لا يَصلح في هذا الشأن إلا من أقرَحَ قلبَه (البُنُّ)» ......... ١٣٦
٥١ ـ التنبيه على أن الأحاديث التي تُورِدها كُتب غريب الحديث لتفسير معناها لا يسوغ الاعتماد عليها ......... ١٣٦
٥٢ ـ الردّ على إجحاف بعض المعاصرين بحق العلماء المتأخرين ......... ١٣٦

٥٣ ـ وصيّته لنا أنّا إذا ألّفنا كتاباً أو بحثاً فلا نَظُنَّنَّ بأنفسنا أننا بدءُ تاريخها ........ ١٣٦ ـ ١٣٧
٥٤ ـ الإيقاظ إلى أن السلف كانوا أعلمَ بشَرعِ الله ودينِه من الخَلَف، ولكن الكلام في السلف قليل، وفي الخلف كثير ........ ١٣٨
٥٥ ـ الإيقاظ إلى أن العلم المطالَب به ثقيلٌ على النفس، والعلمُ غير المطالب به خفيف على النفس ........ ١٣٨ ـ ١٣٩
٥٦ ـ كان للصحابيّة الجليلة أمِّ الفضل لُبابة الكبرى ستُّ بنين، وقد باعَدَتْ بينهم الأسفارُ والديارُ، فسُئلت، فقالت: باعدتْ بينهم الهِمَم! ........ ١٣٩
٥٧ ـ الإشارة إلى ما صوب به كلمة «حيري» وحقق صوابها ........ ١٤١
٥٨ ـ التنبيه على وهم الحافظ ابن حجر ـ ثم متابعة غيره ـ في ضبط كلمة (عزب) ... ١٤١
٥٩ ـ الإيقاظ إلى أن تَلمَذة الطلبة على الشيوخ عند المتقدمين كانت أربعين سنةً، وعشرين سنةً، وعشر سنين ........ ١٤١ ـ ١٤٢
٦٠ ـ التنبيه على أن العلوم العقلية من المنطق والفلسفة والطب وغيرها ليست من فضول العلم؛ ما دامت تَخدم الدين والإسلام ........ ١٤٢ ـ ١٤٣
٦١ ـ الحكم الشرعي لتعلُّم علم المنطق، بقلم الشيخ أشرف علي التهانوي ........ ١٤٣
٦٢ ـ ذكر قول المبرِّد في تذكرةِ امرأة من الخوارج: «... كانت (من المجتهدات) من الخوارج، ولو قلتَ: (من المجتهدين)، وأنت تعني امرأةً؛ كان أفصحَ لأنك تريد رجالاً ونساءً هي إحداهم» ........ ١٤٣ ـ ١٤٤
٦٣ ـ ذكر السبب الذي أدّاه إلى تاليف رسالة «مَنهج السلف في السؤال عن العِلم، وفي تَعلُّمِ ما يقع وما لم يَقع» ........ ١٤٥ ـ ١٤٦
٦٤ ـ شرح ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألةً حتى قُبض، كلُّهن في القرآن» ........ ١٤٥
٦٥ ـ شرح ما يروى عن عمر رضي الله تعالى عنه: «أنه كان يَلعن مَن سأل عما لم يكن» .. ١٤٦
٦٦ ـ الإيقاظ إلى أن كلام السلف لا يخلو من اختصار بالغ، فلا يَفهم كلامَهم على

وجهه إلا من عاشرهم أو خالطهم، أو أطال دراسة كلامهم ........................ ١٤٦ ـ ١٤٧
٦٧ ـ شرح قول الإمام أحمد: « فخُذْ دُكاناً، تكون جنازة، يكون مريض » ........ ١٤٦
٦٨ ـ ذكر فرقة مكفِّرة مبدِّعة مضلِّلة نبتت في هذا العصر الأفحم، يرون أنفسهم أهل الحق في كل شيء، ويرون غيرهم.فيما لا يوافقونهم.ليسوا على شيء!! ........ ١٤٧
٦٩ ـ قصتي مع (متسلِّف) في المسجد النبوي. (م) ........................ ١٤٨
٧٠ ـ قصة عجيبة بين الدارقطني الشافعي ـ إمام أهل الحديث في زمانه ـ وبين القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي ـ إمام الأشاعرة ـ ........................ ١٤٩
٧١ ـ موقف العلامة ابن حزم مع مخالِفه في المذهب ........................ ١٤٩
٧٢ ـ شرح حديث: « أتدرون ما المفلس » ........................ ١٥٠ ـ ١٥١
٧٣ ـ كلام الإمام أبي حنيفة في مسألة (الإرجاء) ........................ ١٥١ ـ ١٥٢
٧٤ ـ دعوة الإمام مالك: الإمام الليثَ بنَ سعد إلى مذهب أهل المدينة ........ ١٥٢ ـ ١٥٣
٧٥ ـ جواب الإمام الليث عن هذه الدعوة ........................ ١٥٣ ـ ١٥٥
٧٦ ـ ذكر توافقهما على إنكار أن يُجعل (هذا العلم) علماً واحداً. (م) ........ ١٥٥
٧٧ ـ أهمية التعامل والتوارث عند (السلف الأولين). (م) ........................ ١٥٥ ـ ١٥٦
٧٨ ـ كلمات الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان عن خدمات الشيخ الحديثية........ ١٥٧ ـ ١٥٨
٧٩ ـ التنبيه على وَهم مَن قال بتَلْمذة النووي لابن الصلاح ........................ ١٥٩
٨٠ ـ بيان جواز إطلاق لفظ (الحديث) على (الحديث الموضوع) ........................ ١٦٠
٨١ ـ نماذج تعقبات الشيخ على مؤلفِ كتاب « المنار المنيف » ........................ ١٦١ ـ ١٦٣
٨٢ ـ ذكر بعض تحقيقاته واستدراكاته على كتاب « المصنوع » للقاري ........ ١٦٣ ـ ١٦٤
٨٣ ـ تأسّفه على الذين يسمون أبناءهم وبناتِهم بأسماء أجنبية وعربية، لكن طابعها (العروبة)! لا الإسلام، لِبُعدِ قلوبهم عنه، فإنا لله!! ........................ ١٦٣ ـ ١٦٤
٨٤ ـ الدفاع عن حديث التسمية على الوضوء ........................ ١٦٤
٨٥ ـ وجه إدخالهم في كتبهم الحديثية بعض الأحاديث الضعيفة ........................ ١٦٩
٨٦ ـ الدفاع عن الترمذي وأحكامه على الأحاديث بالصحة أو الحسن ........ ١٦٩ ـ ١٧٠
٨٧ ـ التعريف بمقدمة كتاب « التمهيد » لابن عبد البر ........................ ١٧١

٨٨ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من مباحثه المهمة ـ: « خمس رسائل في مصطلح الحديث » ١٧١ ـ ١٧٢

٨٩ ـ بيان (تتماته الخمسة) التي ألحقها بآخر كتاب « الموقظة » ........ ١٧٤

٩٠ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من إفاداته الماتعة ـ كتابُ « قفو الأثر » لابن الحنبلي........ ١٧٥

٩١ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من أبحاثه الهامة ـ كتابُ « الأجوبة الفاضلة » للكنوي، في (٨) أرقام ........ ١٧٦ ـ ١٧٨

٩٢ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من تعليقاته النافعة ـ كتابُ « ظفر الأماني » للكنوي، في (٢١) رقماً ........ ١٧٩ ـ ١٨٢

٩٣ ـ تصويب تحريف وقع في كتاب « توجيه النظر » تبعاً لمصدره المنقول عنه...... ١٨٣

٩٤ ـ إيماء إلى بعض آراء الحنفية القوية في الحديث (م) ........ ١٨٤ ـ ١٨٥

٩٥ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من فوائده الماتعة ـ كتابُ « مبادئ علم الحديث » العثماني، في (٨) أرقام ........ ١٨٥

٩٦ ـ ترجمة الحافظ رزين العبدري، والتعريف بكتابه: « تجريد الصحاح » ........ ١٨٦

٩٧ ـ تخطئة الذين يَنفون وجودَ الأحاديث أو تراجمَ الرواة بمراجعة عدد من الكتب بإعانة الفهارس وتقليب الأوراق من المظانّ ........ ١٨٦ ـ ١٨٨

٩٨ ـ استدراك على الشيخ. (م) ........ ١٨٨

٩٩ ـ بيان ما اشتمل عليه ـ من إفاداته النادرة ـ كتابُ « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي، في (١٢) رقماً ........ ١٨٨ ـ ١٩٠

١٠٠ ـ إيماء إلى خطأ شاع في نسبة أبي الزبير المكي إلى التدليس (م) ........ ١٨٩ ـ ١٩٠

١٠١ ـ بيان ما جاء من أهم الفوائد في كتابه « الإسناد من الدين » ........ ١٩٢ ـ ١٩٣

١٠٢ ـ التعقب على الزِّرِكْلِي في ترجمة محمد بن إبراهيم القَيرواني ........ ١٩٣

١٠٣ ـ صفحة مُشرِقَة من تاريخ سَماع الحديثِ عند المحدثين ........ ١٩٤ ـ ١٩٥

١٠٤ ـ ضبط ما ورد في الحديث: « يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِيْ السَّمَاءِ » ........ ١٩٦

١٠٥ ـ استشهاد الشيخ بكتب (علوم الحديث) لسبق علماء المسلمين الإفرنجَ إلى تصحيح الكتب وعلامات الوقف والترقيم ........ ١٩٨

١٠٦ ـ التلميح إلى أهمية موضوع رسالة: « تصحيح الكتب، وصُنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضَبطِ الكتاب، وسَبْق المسلمين الإفرنجَ في ذلك » ............ ١٩٩ـ٢٠٠
١٠٧ ـ تنويهُه بنُبوغ الأستاذ مصطفى علي البَيُّومي في إبداع الفهارس العامة.......... ٢٠١
١٠٨ ـ تعريفه ببعض كتب الفهارس والأطراف القديمة من ابتكار المسلمين...... ٢٠١
١٠٩ ـ بيان أن كتاب « الرفع والتكميل » أول كتاب أُلِّف في موضوعه، وبيان ما اشتمل عليه من أبحاثه البديعة، وإفاداته النادرة، وتعليقاته النافعة، في (١٥) رقماً.. ٢٠٢ـ٢٠٤
١١٠ ـ الإيقاظ إلى أن كتاب « الرفع والتكميل » ـ على محاسنه وفضائله ـ قد بقيت فيه ثغرات تحتاج إلى سدّها ........................................ ٢٠٤ـ٢٠٧
١١١ ـ بيان ما جاء في تعليقاته على رسالة « قاعدة في الجرح والتعديل » من المهمات......... ٢٠٨ـ٢٠٩
١١٢ ـ لفظ أنظار العلماء إلى ضرورة تصنيف في موسوعة الجرح والتعديل ........ ٢١٠
١١٣ ـ بيان ما جاء من تعليقاته الماتعة على رسالة: « جواب الحافظ المنذري » ....... ٢١٢ـ٢١٣
١١٤ ـ بيان أهمّ ما علّقه على كتاب « الانتقاء » لابن عبد البر ................ ٢١٥ـ٢١٦
١١٥ ـ إضافةُ بيتين منّي إلى البيتين الذين أوردهما الشيخ في ضبط أسماء يبقى آخرها هاءً؛ وقفاً ووصلاً، مثل: (سِيدهْ) و(مَندهْ) و(ماجهْ). (م) .................. ٢١٦
١١٦ ـ وجه تسمية كتاب « لسان الميزان » .................................. ٢١٧
١١٧ ـ التعريف بكتاب « لسان الميزان » وبيان ترتيبه ........................ ٢١٨
١١٨ ـ تصويب بعض الأخطاء والتحريفات من كتاب « خلاصة الخزرجي » ...... ٢١٩ـ٢٢٠
١١٩ ـ الاستدراك على الشيخ في تصويب كلمة "ليروا الدنب" (م) .............. ٢٢٠
١٢٠ ـ الاستدراك على الشيخ في تعيين وفاة (عاصم بن ضمرة) (م) ............ ٢٢١
١٢١ ـ بيان ما جاء في تعليقاته على كتاب « الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام » للقرافي، من أبحاثه الفقهية، وإفاداته العلمية، في (٨) أرقام .................. ٢٢٥ـ٢٢٧
١٢٢ ـ بيان بعض تعليقاته ـ الفقهية والحديثية ـ على كتاب « فتح باب العناية » للقاري.. ٢٢٨ـ٢٣١
١٢٣ ـ بيان ما جاء في تعليقاته ومقدمته على مجموع « ثلاث رسائل في الدعاء »، من إفاداته الفقهية، وفوائده العلمية، في عدة أرقام ............................ ٢٣٢ـ٢٣٦
١٢٤ ـ ذكر بعض إفاداته في رسالة « تحفة النُّسَّاك في فضل السِّوَاك » للميداني...... ٢٣٧

١٢٥ ـ ذكر مقدِّمته على رسالة «كشف الالتباس عما أورده البخاري على بعض الناس». ٢٣٨ ـ ٢٣٩
١٢٦ ـ بيان ما جاء في مقدمته على رسالة «تحفة الأخيار» للكنوي ........ ٢٤٠ ـ ٢٤١
١٢٧ ـ تعقّبه على الإمام الكوثري في وَهَمٍ له في «فقه العراق وحديثهم» ........ ٢٤٢
١٢٨ ـ أسماء الفقهاء الذين أوردهم الشيخ في كتابه «ستة من فقهاء العالم الإسلامي»... ٢٤٢ ـ ٢٤٣
١٢٩ ـ كلمات رئيس التحرير لمجلة (مركز بحوث السنة والسيرة). العلامة يوسف القرضاوي، عن بحثه العلمي «خُطبة الحاجة ليست سنةً في مُستهَّل الكتب والمؤلَّفات». ٢٤٣ ـ ٢٤٤
١٣٠ ـ الاستدراك على الدكتور رجب البيومي في اعتراضه على الدارقطني. (م) ........ ٢٤٧ ـ ٢٤٨
١٣١ ـ بيان منهج الإمام الترمذي في كتابه «الجامع». (م) ........ ٢٤٨
١٣٢ ـ التنبيه على أن الأخوّة الواردة في الأحاديث يراد به أُخوَّة الإسلام خاصةً لا الأخوة الإنسانية عامةً. (م) ........ ٢٥٣
١٣٣ ـ بيان معنى كلمة (التحقيق) ومفهومها ........ ٢٦٠
١٣٤ ـ بيان معنى لفظة (المتقِن) في كلام المحدثين ........ ٢٦١
١٣٥ ـ تحقيق كلمة (أسناد) جمع لفظِ (السَّنَد) بمعانيه اللغوية ........ ٢٦٣
١٣٦ ـ الاستدراك على الشيخ سلمان في تعيين شخصية (سعد بن إبراهيم). (م) ........ ٢٧٤
١٣٧ ـ الإشارة إلى المواطن التي جاء فيها عند الشيخ أبو غدة تحقيق ألقاب: (المحدِّث) و(الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) ........ ٢٧٨
١٣٨ ـ ضبط (أورمة) في (إبراهيم بن أُوْرَمَة). (م) ........ ٢٨٠
١٣٩ ـ ضبط نسبة (المَرَّاكُشِي). (م) ........ ٣٠٠
١٤٠ ـ ذكر كتاب: «بُغية النُّقاد» لابن المواق. (م) ........ ٣٠١
١٤١ ـ خمسة نماذج من انتقاداته اللطيفة بلهجة المزاح والظرافة ........ ٣٠٦
١٤٢ ـ فائدتان متعلقتان بقبول رواية المساتير. (م) ........ ٣١١
١٤٣ ـ بيان طبقات كتاب (الثقات) لابن حبان (م) ........ ٣١٣
١٤٤ ـ تعليقة مهمة تتعلق بمسألة قبول رواية المساتير (م) ........ ٣١٥
١٤٥ ـ كلام المعلمي عن توثيق ابن حبان (م) ........ ٣١٦ ـ ٣١٧

١٤٦ .كلام الشيخ محمد السنوسي في مسألة (الأخوة) الواردة في حديث:
«يحب لأخيه ما يحب لنفسه». (م) ........................ ٣٢٩ـ٣٣٠
١٤٧ ـ الموازنة بين جهود المُجدِّين النابهين المعترفين منا اليوم، وجهود بعض أئمة
العلم الذين جاوزَ تعداد مؤلفاتهم المئة ........................ ٣٤١ـ٣٤٢
١٤٨ ـ بيان جواز استعمال صيغة الجمع لواحد منا، خلافاً للشيخ. (م) ............ ٣٤٧ـ٣٤٨
١٤٩ ـ ذكر «الأبدال» و«القطب» و«الغوث» ........................ ٣٥٠
١٥٠ ـ ذكر قول الكوثري: «إنما يكون التعويل في كل علم على أئمته» ............ ٣٥٠
١٥١ ـ تَوافُق قول الشيخ بما قاله الذهبي في العالم الكبير إذا وقع منه خطأ. (م)......... ٣٥٣
١٥٢ ـ تاريخ التصوف الإسلامي بقلم العلامة الشيخ أبو الحسن علي الندوي....... ٣٥٥ـ٣٥٧
١٥٣ ـ هل إصلاح النفس موقوف على البيعة من الشيخ؟ (م) .................. ٣٥٩ـ٣٦١
١٥٤ ـ إفادات شيخنا العلامة الشيخ محمد عوامة في المسألة مشافهةً ومكاتبةً. (م) . ٣٦١ـ٣٦٢
١٥٥ ـ الاستدراك على الشيخ في إنكاره بجواز إطلاق لفظ (القديم) على الله تبارك
وتعالى. (م) ........................ ٣٦٢
١٥٦ ـ بيان عدم جواز إطلاق: (الحمد لله حمداً يوافي نِعَمه ويكافِىء مزيده)......... ٣٦٦
١٥٧ ـ حكم إضافة «سيدنا» في صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم(م)....... ٣٦٨
١٥٨ ـ شرح حديث: «لا عدوى». (م) ........................ ٣٨١
١٥٩ . محاولة تعيين طبقة أبي عياض.أحد رواة حديث (خطبة الحاجة).وتعريف حاله. (م)... ٣٨٨
١٦٠ .استنباط لطيف من حديث «تجديد الدين على رأس كل مئة» على تعيين الطائفة المنصورة ٣٩٠ـ٣٩١
١٦١ ـ ذكر وهمٍ وقع للشيخ الألباني في جزمه بنفيِ حديث في أبي داود. (م).......... ٣٩٧
١٦٢ ـ التنبيه على زيادة وقعت في إسناد حديث: (كل حامل علم ...). (م) ............ ٣٩٩
١٦٣ ـ تخريج حديث ذكره الشيخ، ولم يطلع على مصدره، والحكم عليه. (م)........ ٤٠٢
١٦٤ ـ قبول رواية المجاهيل من العلماء قريب الاستمداد مِن مذهب ابن حبان
والحنفية. (م) ........................ ٤٠٦ـ٤٠٧
١٦٥ ـ مذهب الحافظ الخطيب في المسألة. (م) ........................ ٤٠٦ـ٤٠٧
١٦٦ .من نفى أو استنكر من العلماء حديث ردّ الشمس لعلي رضي الله عنه. (م).......... ٤٠٩ـ٤١٠

١٦٧ ـ من أثبتَه أو قوّاه من العلماء. (م) ........................... ٤١٠
١٦٨ ـ كشفُ بطلانه وعِلله من ابن الجوزي وابن تيمية وابن كثير. (م) ........... ٤١١
١٦٩ ـ التعريف بـ «الجزء الحديثي» ........................... ٤١٦
١٧٠ ـ رَدّ الشيخ على مَن نسب الأولية في وضع (أصول الحديث) إلى غير ابن المديني .. ٤١٧
١٧١ ـ تأييد الشيخ في تعيين معنى «السنة» بكلام الجصاص والقاري والسندي .. ٤٣٠
١٧٢ ـ أول مَن أشار إلى ضعف التقسيم السبْعي ـ على الإطلاق، لا بنسبة ابن الصلاح بالخصوص ـ هو الحافظ عبد القادر القرشي الحنفي. (م) ........................... ٤٣٣ ـ ٤٣٤
١٧٣ ـ مَن المعنِيّ بالنقد والردِّ في كلام الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» ........ ٤٤١ ـ ٤٤٢
١٧٤ ـ موقف الشيخ من الحديث الضعيف في باب العقائد ........................... ٤٤٣ ـ ٤٤٤
١٧٥ ـ شرائط قبول الحديث الضعيف في باب الأحكام. (م) .. ٤٤٤ ـ ٤٤٥
١٧٦ ـ الأسباب التي تؤثر في قوة الحديث ........................... ٤٤٥
١٧٧ ـ تحقيق قول القاضي ابن العربي في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل .... ٤٤٦
١٧٨ ـ ردّ الشيخ على مَن قسّم كُتب الأئمة الحفاظ إلى صحاح وضعاف ........ ٤٤٦ ـ ٤٤٧
١٧٩ ـ الفرق بين (المطروح) و(الموضوع) ........................... ٤٤٧
١٨٠ ـ الفرق بين ثبوت الاستحباب وبين فضائل الأعمال والترغيب والترهيب.. ٤٤٨
١٨١ ـ هل يجب للعمل بالضعيف أن يكون ضعفه غير شديد؟........................... ٤٤٩
١٨٢ ـ الشيخ الألباني لا يفرق بين (ضعيف) و(موضوع)، ويخشى على أئمة الحديث والإسلام جميعاً أن يدخلوا ـ بسبب تفريقهم بينهما ـ تحت وعيد قوله صلى الله عليه وسلم: «مَن كَذب عليَّ متعمداً فلْيَتَبَوَّأ مقعدَه من النار»!! (م)............... ٤٥٠
١٨٣ ـ الرد المسهب على الشيخ الألباني في هذه الفكرة الضالّة المضلّة الواهية؛ مستفاداً من الشيخ وغيره من العلماء، وذكر الإجماع على العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها. (م) ........................... ٤٥٠ ـ ٤٥٤
١٨٤ ـ رجوع الشيخ إلى جواز العمل بالحديث الضعيف، بعد أن لا يراه جائزاً........ ٤٥٤
١٨٥ ـ تنبيه الشيخ على نكارة ما يقال في بعض المدائح النبوية؛ مِن ارتجاس إيوان

كسرى، وسقوط أربع عشرة شُرفةً منه، وخمود نار فارس وغيض بُحيرة ساوَة، ورؤيا الموبذان، وتفسير كاهن العرب له ........................ ٤٥٩ـ٤٦١
١٨٦ ـ استدراك على بعض ما بسطه الشيخ هناك ........................ ٤٦١
١٨٧ ـ ذكر قولهم: (له أصل)، بمناسبة قولهم: (لا أصل له)؛ بإيراد عدة أمثلة منيرة ٤٦٣ـ٤٦٤
١٨٨ ـ يقولون: (هذا الحديث لا يصح) ونحو ذلك من التعابير؛ حفاظاً على وَرَع التعبير الذي يُراعونَه في أحكامهم وألفاظهم ........................ ٤٦٥
١٨٩ ـ مثال جيد لتوضيح قولهم: (لا يصح)؛ إذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام وإذا قالوه في باب الموضوعات والضعفاء والمتروكين ........................ ٤٦٦
١٩٠ ـ بيان أن ألفاظ الجرح والتعديل قد وقع إطلاقها قبل تَوحُّد المصطلحات الحديثية ........................ ٤٧٠ـ٤٧١
١٩١ ـ قولهم: (لم يكن من القريتين عظيم)؛ كناية عن تضعيف الراوي ........................ ٤٧٧
١٩٢ ـ استدراك الشيخ على ابن عدي في حمل قول ابن معين: ليس بشيء ........................ ٤٧٩ـ٤٨٠
١٩٣ ـ بيان درجة أحاديث أهل المرتبة الرابعة وما بعدها من مراتب التعديل ........................ ٤٨٢ـ٤٨٣
١٩٤ ـ استدراك على الشيخ في بيان معنى قوله: «شيخ». (م) ........................ ٤٨٦
١٩٥ ـ التنبيه على أن بعض الفوائد النادرة استفادها بعضهم من الشيخ أبو غدة، من غير عزو ولا إحالة! (م) ........................ ٤٨٨ـ٤٨٩
١٩٦ ـ تحقيق مراد البخاري بقوله: (فيه نظر). (م). وهو بحث مفيد إن شاء الله ........................ ٤٩٣ـ٥٠١
١٩٧ ـ تحقيق معنى الشذوذ والنكارة، ومعنى قولهم في الحديث: «حديث منكر»، وفي الراوي: «منكر الحديث». (م) ........................ ٥٠٦ـ٥١٥
١٩٨ ـ تنبيه الشيخ على أن ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب «الجرح والتعديل» للإمام أبي حاتم وابنه رحمهما الله تعالى، تَحتاج إلى استقراء تام وجمع وتصنيف، ثم استخلاص ما يُشير إليه كلُّ لفظ من تلك الألفاظ، حتى تضبط اصطلاحاتها فيه . ٥١٨
١٩٩ ـ توجيه ما خفي مراده على الشيخ سلمان، فاستدرك على والده الشيخ في تعليقه على «الموقظة». (م) ........................ ٥٢٢
٢٠٠ ـ وجه تسمية فقهاء الأحناف بـ«أصحاب الرأي» ........................ ٥٢٤

٢٠١ ـ هجران الإمام أحمد الإمامَ المحاسبي لتكلّمه عن الوساوس والخطرات..... ٥٢٧
٢٠٢ ـ كان الإمام يحيى بن معين حنفياً في الفروع. (م) ........ ٥٣٠
٢٠٣ ـ كلام وجيه للشيخ أبو غدة في فضيلة الفقه والفقهاء ........ ٥٣٠
٢٠٤ ـ سبب وقوع الرواة في فقهاء الأحناف خاصة ........ ٥٣٥ ـ ٥٣٨
٢٠٥ ـ بيان شافٍ للفرق بين (الإرجاء السني والبدعي) ........ ٥٣٦ ـ ٥٣٨
٢٠٦ ـ البدعة: تعريفها ومفهومها ........ ٥٤٠ ـ ٥٤٣
٢٠٧ ـ بيان حكم رواة (المبتدع). (م) ........ ٥٤٣ ـ ٥٤٥
٢٠٨ ـ مسألة تكفير المبتدعة أو عدمه من كلام العلامة ابن تيمية، ثم تلخيصها وتحريرها من كاتب المقال ........ ٥٤٥ ـ ٥٥٠
٢٠٩ ـ بيان معنى اصطلاح الصوفية: (الشطحات). (م) ........ ٥٥٣
٢١٠ ـ التنبيه على أنَّ الروافض أكذبُ الطوائف. (م) ........ ٥٥٥
٢١١ ـ خطورة رواية ألفاظ الجرح والتعديل بالمعنى دون اللفظ ........ ٥٥٦ ـ ٥٥٧
٢١٢ ـ مِن أضر كتب التواريخ: تاريخ الطبري، وتاريخ المؤرخ ابن الأثير (م) .... ٥٥٧
٢١٣ ـ طرق إثبات العدالة وتعديل الرواة (م) ........ ٥٥٩ ـ ٥٦٤
٢١٤ ـ تأييد الشيخ في مسألة: (سكوت المتكلمين في الرجال)؛ مِن كتاب «تهذيب التهذيب». ٥٦٧ ـ ٥٦٨
٢١٥ ـ تخريج ألفاظ حديث: (خير الناس: قرني). (م) ........ ٥٧٢
٢١٦ ـ التنبيه على أن هناك فرقاً بين قول أكثر المحدثين في حقّ الراوي: (إنه مجهول)، وبين قول أبي حاتم: (إنه مجهول) ........ ٥٧٦
٢١٧ ـ بيان حكم التدليس؛ استدراكاً على الشيخ. (م) ........ ٥٨٦
٢١٨ ـ الاستدراك على الشيخ في ترجمة نوح بن أبي مريم الجامع. (م) ........ ٥٩١ ـ ٥٩٢
٢١٩ ـ تلخيص مبحث (تعارض الجرح والتعديل). (م) ........ ٦٠٢ ـ ٦٠٣
٢٢٠ ـ التنبيه على أنه لا يقبل ما يُؤثَر عن بعضهم مِن تضعيفهم لأبي حنيفة ولا يُعتدّ به، في جَنب توثيق أئمة الجرح والتعديل. (م) ........ ٦٠٣
٢٢١ ـ دفاع الحافظ ابن حجر عن الإمام أبي حنيفة وسائر الأئمة المتبوعين ....... ٦٠٣
٢٢٢ ـ التنبيه على أن الكتاب المطبوع باسم «التاريخ الصغير» للبخاري، هو

«التاريخ الأوسط». (م) ........................................ ٦٠٨
٢٢٣ ـ دفاع الحافظ عن نعيم بن حماد، وتعقب الشيخ عبد الرشيد النعماني على ذلك ... ٦١٠
٢٢٤ ـ النظر في سبب قصة إخراج البخاري من بخارا. (م) ........................ ٦١٦
٢٢٥ ـ كلام المحدث ابن الأثير الجزري في توصيف الإمام أبي حنيفة وتبرئته مما اختلقوا عليه ........................................ ٦٢٤
٢٢٦ ـ بيان أن المذهب الحنفي اليومَ أوسعُ المذاهب انتشاراً، وأوسعُها فروعاً وأقوالاً وهو أنفع المذاهب في الاجتهادات القضائية ........................ ٦٢٤
٢٢٧ ـ كلام نفيس للسخاوي في المنع عن ذكر الأئمة بسوء ........................ ٦٢٧ ـ ٦٢٨
٢٢٨ ـ ذكر مَن صنَّف في منقبة الإمام أبو حنيفة من غير الحنفية ........................ ٦٢٨
٢٢٩ ـ تحقيق ضبط: غالب بن (خَطَّاف) القطان. (م) ........................ ٦٣٠
٢٣٠ ـ ضبط (سَرْخَس). (م) ........................................ ٦٣٨
٢٣١ ـ محاولة تعيين شخصية (ابن المطري) أو (المطري)، وتحقيق نسبتهما. (م) ........ ٦٤٢ ـ ٦٤٣
٢٣٢ ـ ذكر بعض الألفاظ التي تُخالِف معانيها ألفاظَها. (م) ........................ ٦٥٩
٢٣٣ ـ ذكر ترتيب حروف المعجم، وفرقها بين المشارقة والمغاربة ........................ ٦٦٠

## صفحة الاستدراك، المتعلقة بصفحة ٤١٥

### ١ــ: تعريف علم الحديث:

عرفه السيوطي في «تدريب الراوي» ١: ٢٥ بقوله: «قال ابن الأكفاني في «كتاب إرشاد القاصد»، الذي تكلم فيه على أنواع العلوم: **علم الحديث الخاص بالرواية:** علم يَشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

**وعلم الحديث الخاص بالدراية:** علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها». انتهى.

وهذا التعريف تبعه عليه غير واحد من العلماء، وقد تعقبه الشيخ أبو غدة في تعليقه على «مبادئ علم الحديث» ص ٥٨، بقوله:

«... إن ابن الأكفاني مزج بين علم مصطلح الحديث وبين علم فقه الحديث، وجعلهما كليهما قسماً واحداً، سماه (علم دراية الحديث)، وأقرّه الشيخ الجزائري في هذا المزج والشمول، وفي هذا نظر، فإن (علم دراية الحديث) هو علم فقه الحديث الذي يُبحث فيه عن استخراج المعاني والأحكام، وأما (علم مصطلح الحديث) الذي يُبحث فيه عن الرواية وشروطِها وأنواعِها وآدابها وغيرِ ذلك، فليس من (علم الدراية) في شيء.

فالأولى تخصيص هذا الاسم (علم دراية الحديث) بما هو أليقُ به، وهو (علم فقه الحديث) ... ثم أيد الشيخ كلامَه بكلام العلامة المحدث عبد الله بن الصديق الغُماري رحمهما الله تعالى .... وقال بعد إيراد ملخص كلامه:

والخلاصة: أن علم الحديث ينقسم أولاً إلى قسمين:

١ـ علم رواية الحديث.

٢ ـ علم دراية الحديث.

والقسم الأول (علم رواية الحديث) تحته نوعان: الأول هو: العلمُ بنقل أقوالِ النبي صلى الله عليه وسلم وأفعالِه وأحوالِه وتقريراتِه، وضبطُها وتحريرُها، وكذا آثارِ الصحابة، ومقاطيعِ التابعين.

والنوع الثاني هو (علم مصطلح الحديث)، أو (علم أصول الحديث)، أو (علم مصطلح أهل الأثر)، وقد سبق تعريفه.

وأما (علم دراية الحديث): فهو علمُ فقهِ الحديث، كما سبق تعريفُه أيضاً.

قال: فلا ينبغي بعد هذا الإيضاح الاغترارُ بكلام ابن الأكفاني ومَن وافقه. والله أعلم.